

المركز القومى للترجمة
2732

مقدمة فى علم النفس النقدى

تحرير

دنيس فوكس إزاك بريليلتينسكى ستيفانى أوستين

ترجمة وتقديم: فكرى محمد العتر

مراجعة: فيصل عبد القادر يونس

17
سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين

مقدمة فى علم النفس النقدى

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين
المشرف على السلسلة: أحمد زايد

- العدد: 2732
- مقدمة فى علم النفس النقدى
- دنيس فوكس، وإزاك بريليلتينسكى، وستيفانى أوستين
- فكرى محمد العتر
- فيصل عبد القادر يونس
- اللغة: الإنجليزية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

Critical Psychology
An Introduction, Second Edition

Edited by: Dennis Fox, Isaac Prilleltensky & Stephanie Austin
English language edition published by SAGE Publications of London, Thousand Oaks, New Delhi, Singapore and Washington D.C.,
Copyright © 2008 by Dennis Fox, Isaac Prillentensky & Stephanie Austin
يصدر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسسة فورد

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومى للترجمة
شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

مقدمة فى علم النفس النقدى

تحريـــــــــر : دنـــــــــيس فـــــــــوكس

إزاك بريليلتينـــــــــــــــــــــسكى

ســـــــــــتيفانى أوســـــــــــتين

ترجمـــة وتقـــديم: فكـــــرى محمـــــد العتـــــر

مراجعـــــــــة : فيـــصل عبـــد القـــادر يـــونس

2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

مقدمة فى علم النفس النقدى/ تحرير: دنيس فوكس، إزاك بريليلتينسكى، ستيفانى أوستين، ترجمة وتقديم: فكرى محمد العتر، مراجعة: فيصل عبد القادر يونس
ط١، القاهرة، المركز القومى للترجمة، ٢٠١٦
٩٦٠ ص، ٢٤سم
١- علم النفس.

(أ) بريليلتينسكى، إزاك	(محرر مشارك)
(ب) أوستين، ستيفانى	(محرر مشارك)
(ج) العتر، فكرى محمد	(مترجم ومقدم)
(د) يونس، فيصل عبد القادر	(مراجع)
(هـ) العنوان	١٥٠

رقم الإيداع : ٢٢٣٣١ / ٢٠١٥
الترقيم الدولى : 978-977-92-0439-0
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

تهدف إصدارات المركز القومى للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

المحتويات

تقديم المترجم..... 9
مقدمة الطبعة الثانية..... 25
مقدمة الطبعة الأولى..... 31

الجزء الأول: نظرة نقدية عامة

الفصل الأول:
علم النفس النقدى من أجل العدالة الاجتماعية: الاهتمامات الكبرى والإشكالات 41
إزاك بريليتينسكى، ودنيس فوكس، وستيفانى أوستين

الفصل الثانى:
ما يجب أن يعرفه علماء النفس النقديون عن تاريخ علم النفس..... 79
بين هاريس

الفصل الثالث:
الإشكالات الفلسفية في علم النفس النقدى..... 117
توماس تيو

الجزء الثانى: الفروع النقدية

الفصل الرابع:
نظريات الشخصية..... 155
تود سلوان

الفصل الخامس:
علم النفس الإكلينيكى..... 193
تسييس الجنون، جين مارسك، راشيل ت. هار ميوستين

الفصل السادس:
علم النفس الاجتماعي والتغيير الاجتماعي..... 233
فرانسز شيري

الفصل السابع:
مفاهيم وتوجهات في علم النفس الصناعي/ التنظيمي النقدى 271
غازى إسلام، ميشيل زيفور

الفصل الثامن:
علم نفس المجتمع: التقدم نحو العدالة الاجتماعية..... 303
إزاك بريليلتينسكي، جيوفري نيلسون

الفصل التاسع:
علم نفس الصحة النقدى..... 339
كيري شامبرلاين، ميشيل موراى

الفصل العاشر:
علم النفس والقانون: جناية السياسة والبحث عن العدالة..... 371
بروس أريجو، دنيس فوكس

الفصل الحادى عشر:
إعادة النظر في الذاتية: منحى علم نفس الخطاب في المعرفة والانفعال..... 407
أليكسا هيبورن، كلار جاكسون

الجزء الثالث: القضايا الاجتماعية النقدية

الفصل الثانى عشر:
العنصر والعنصرية..... 447
كيفين دورهايم، ديريك هوك، دامين و. ريجس

الفصل الثالث عشر:
الطبقة..... 485
هيثر إى. بولوك، ويندى م. ليمبرت

الفصل الرابع عشر:
الجندر..... 523
فيكتوريا كلارك، فيرجينيا براون

الفصل الخامس عشر:
علم النفس النقدي ودراسات الإعاقة: نقد التيار السائد ونقد النقد..... 561
أورا بريليلتينسكي

الفصل السادس عشر:
من الاستعمار إلى العولمة: استمرار الفهم العام الاستعمارى..... 597
انجريد هويجنس

الفصل السابع عشر:
الصدمة النفسية الاجتماعية والفقر، وحقوق الإنسان في مجتمعات ما بعد الحرب..... 635
م. برينتون لايكس، إزولي د. كوكويلون

الفصل الثامن عشر:
الاضطهاد والتمكين: نشأة التحليلات النقدية للصحة النفسية..... 665
ميشيل ماك كوبى

الجزء الرابع: الممارسة النقدية

الفصل التاسع عشر:
إعمال النظرية..... 703
تود سلوان

الفصل العشرين:
مناهج البحث..... 737
ويندي ستاينتون روجرز

الفصل الحادى والعشرون:
الصدق النفسي السياسي في الإرشاد والعلاج 777
إزاك بريليلتينسكي، أورا بريليلتينسكي، كورتي فورهيس

الفصل الثانى والعشرون:
التغيير التنظيمي والمجتمعي..... 815
سكوت دى. إيفانز، كولين لوميز

الفصل الثالث والعشرون:
علم النفس النقدي وسياسات المقاومة..... 849
فيكي ستاينيتز، إيليوت ميشلر
الأسئلة المتكررة..... 887
دنيس فوكس
المراجع..... 895

تقديم المترجم

قال كينيث جرجن **Kenneth j. Gergen** كبير أساتذة البحث بكلية سوارثمور بالولايات المتحدة الأمريكية **Swarthmore College** عن هذا الكتاب: يُعد صدور الطبعة الثانية من هذا العمل، بالغ الأهمية والقيمة، حدثًا مثيرًا للانتباه والاهتمام؛ إذ جمع المحررون مجموعة مؤلفين من طراز فريد لوضع الدارسين وجها لوجه أمام واحد من مجالات المعرفة النقدية الحديثة. وجاء تقديم فصول جديدة عن القضايا الاجتماعية النقدية ليضيف إلى هذا العمل الرائع بهاءً على بهاء، فضلا عن مجموعة المعينات التعليمية التى قدمت عبر فصول الكتاب، مرحبا بهذا الجهد المتميز!

وقال عنه دافيد ماركس **David Marks**، جامعة سيتى **City University** المملكة المتحدة: كتاب ممتاز بكل ما فى الكلمة من معنى – وقراءة هذا الكتاب فرض عين على كل دارس مهتم بالتحليل السياقى الاجتماعى السياسى للسلوك الإنسانى المركب.

وهكذا، يُمثل هذا الكتاب واحدًا من الإنجازات الرائدة فى إطار تيار علم النفس الناقد البازغ حديثًا، ويستهدف نقد ونقض التيار العلمى التقليدى السائد فى علم النفس. وتفرض طبيعة هذا الكتاب أن يتجاوز التقديم له مجرد استعراض جوانب رؤيته الناقدة الممتدة عبر ثلاثة وعشرين فصلاً، أو تلخيصًا لها، إلى التفاعل مع تفاصيل هذه الرؤية التى يطرحها أربعة وثلاثون باحثًا؛ امتزجت فيها التجربة الإنسانية الكونية، وخبرة البحث العلمي، والتنظير، والتطبيقات العملية، والممارسة المهنية.

وامتد التفاعل مع ما جاء فى هذا الكتاب من الداخل (المستوى الشخصي) إلى الخارج (المستوى الثقافى والمجتمعي). فعلى المستوى الشخصي، لم يكن مطروحا على كاتب هذه السطور، عند الشروع فى ترجمة هذا العمل، التشكك فى المقومات الأساسية والضرورية والكافية لعلم النفس كعلم اجتماعى يدعى علماؤه أنه الأقرب للعلوم الطبيعية من حيث مدى تمثل خصائص التفكير العلمي، ومدى الامتثال للطريقة العلمية فى البحث، ودقة وسلامة الاستخلاص والاستنتاج للوقائع والحقائق العلمية. فلم تكن الموضوعية، على سبيل المثال، مطروحة للشك، كأول هذه المقومات والمقولات البديهية بما تتضمنه من ادعاء بأن العلم الاجتماعى يمكن أن يكون متحررًا من المقاصد الأيديولوجية والقيمية، أو ادعاء الحياد الأيديولوجى والقيمى. ولم يكن مطروحا كذلك الشك فى الأسس الإبستمولوجية للظاهرة النفسية، وكذلك الأسس الأنتولوجية متمثلة فى تعريف ماهية الوجود المادى لموضوع علم النفس. ولم يكن مقبولا لدى كاتب هذه السطور أن يُنعت التيار العلمى السائد فى علم النفس بأنه تيار يدعم الاستبداد والظلم الاجتماعي، بدلا من العمل من أجل العدالة الاجتماعية، وتحقيق الحبور النفسى للأفراد.

وكان لكل هذا وقع الصدمة على كاتب هذه السطور، فى بداية الأمر، بوصفه باحثًا ينتمى للتيار العلمى التقليدى السائد فى علم النفس، الذى يدعى علماؤه ومفكروه أنهم على يقين من طريقهم (أى المنهج وطريقة البحث)، وليسوا على يقين من نتائجهم، وكأننا نمتلك رفاهية الفصل بين التيقن من صدق وسائل البحث، من جانب، ومدى التيقن من صحة النتائج ودقتها وجدواها بالنسبة لرفاهية الفرد وحبوره النفسي، من جانب آخر.

وبلغ وقع الصدمة ذروته بمحاولة رفض ترجمة الكتاب؛ إذ كنت أحسبها مشاركة فى مؤامرة على التيار العلمى السائد الذى أنتمى إليه!!!!! وجاء تجاوز آثار الصدمة عبر تساؤل لا ينتظر إجابة: لماذا لا نحاول استيعاب ما يتناقض مع ما نؤمن به ونعتقد فيه؟ بل ونحاول الاقتناع به واعتناقه إذا كان الأمر يستحق؟

وبتطور عملية التفاعل بين المترجم والأفكار الأساسية للكتاب عبر أجزائه الأربعة وفصوله، وبنهاية الترجمة الأولية، تحول كاتب هذه السطور من الصدمة إلى أزمة وعى ذات وجهين: الأول، خلق مسافة معرفية بين الباحث (الذات) والتيار العلمى التقليدى السائد (الموضوع)، فى الطريق إلى تحقيق غاية استقلال الذات عن الموضوع كغاية تطورية؛ إذ لا يكون الباحث فى خدمة المنهج بقدر ما يكون الباحث والمنهج فى خدمة الحقيقة، أو المعرفة النفسية الحقيقية، بما تتضمنه من غايات قيمية تتمثل فى تحقيق الحبور النفسى للإنسان والرفاهية، من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتحرر من وطأة استبداد الأمر الواقع غير المرغوب فيه.

ويتمثل الوجه الآخر للأزمة، فى إدراك عمق التبعية للنموذج الغربى فى البحث والتطبيق والممارسة المهنية والتنظير، والتبعية لإطاره التصورى ورؤيته لعالم السلوك الإنسانى، وتصنيفه إلى معيارى وغير معيارى، وسوى ومرض، ومتوافق ومنحرف. وقد قام هذا الإطار التصنيفى على أساس من النموذج البيولوجى الطبى، وتجاهل النموذج البيو إيكولوجى، أو الاجتماعى البيولوجى، كما قام على أساس من النزعة الفردية الغربية؛ إذ إن مشكلات السلوك فردية وليست اجتماعية، ومعايير السلوك العقلانى للشخص الغربى

الأبيض العاقل. فنترك واقعنا وما يطرحه من ظـواهر ومـشكلات جـديرة بالدراسة، ونتبنى ما يطرحه علينا الواقع الغربى من مفاهيم وظواهر، علـى أساس أنها متحررة من الفروق الثقافية مثلها مثل الظواهر الفيزيائيـة مثـل الجاذبية الأرضية والمغناطيسية؛ فإذا نقد الغرب أفكاره ونقضها، مشينا فـى ركبه، وانتظرنا الجديد الذى سيلقى به إلينا.

وتنتهى هذه الأزمة بسؤال: هل نستطيع التحرر مـن وطـأة التبعيـة العلمية؟ هل نستطيع صياغة علم نفس مصري، متحرر من التبعيـة، يخـدم الواقع المصري، ويقدم للعالم معارف أصيلة، وتعميمات جـديرة بالالتفـاف حولها لاستنباط الفروض، ودراسة مدى عموميتها أو نسبيتها الثقافية؟

وخروجا من إطار المستوى الشخصى فى التفاعل مع جوانب الرؤيـة النقدية المطروحة فى الكتاب، إلى المستوى المجتمعى، أحاول هنـا تـذكير القارئ بحادثة اهتز لها المجتمع المصرى والرأى العام فى منتـصف سـنة ٢٠١٠، نحاول إعادة استقرائها فى ضوء نقاط رؤية علم النفس الناقد.

تتلخص الحادثة فى أن المجتمع المصرى استيقظ فى صـباح يـوم ٦ يوليو سنة ٢٠١٠ على حادثة عنف مروعة: سائق بشركة المقاولون العرب يقتل ستة من موظفى الشركة ممن يستقلون معه الحافلة التى تقلهم بين مقـر العمل ومواقع إقامتهم، ويصيب ستة آخرين باستخدام بندقية آلية، كـان قـد خبأها تحت كرسى السائق. ومما يدعو للاستغراب، أن السائق كـان ينقـل مجموعة من الموظفين من مدينة ١٥ مايو، حيث مقار سكنهم إلى قرية أبـو النمرس حيث مقر العمل، فتنحى جانبا على مسافة ٥٠٠ متر فقط من مقـر العمل، وأخرج البندقية، وأطلق الرصاص، ومات من مات وأصـيب مـن أصيب، ثم عاد إلى عجلة القيادة ووصل بالمركبة إلى مقر العمل، وتركهـا

وسلم نفسه إلى أمن الشركة، ومنها إلى الجهات المسئولة، ليعترف بثبات ودون ندم بما فعل تفصيلاً، إذ لم تستغرق التحقيقات ٤٨ ساعة، ثم أحيل إلى الجنايات. وتم الحكم عليه بالإعدام فى ٢٢ يونيو ٢٠١١، وأيدت محكمة النقض الحكم فى ٦ يونيو سنة ٢٠١٣، وأظن قد تم تنفيذ الحكم.

انتهت الواقعة، ولكن عزيزى القارئ تعال لنعيد استقراء المشهد ونطرح عليه أسئلة جديدة ومختلفة، ونرى كيف سنجيب عنها من خلال الرؤية النقدية فى علم النفس لتصورات التيار العلمى التقليدى السائد للسلوك المعيارى وغير المعيارى، السوى والمرضي، التوافقى والمنحرف.

بطل المشهد رجل من المستضعفين المهمشين عمره ٥٤ سنة من صعيد مصر، يقرأ ويكتب وينتمى للشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، متزوج، ولديه ستة أولاد، أربع بنات وولدان، ويعيش فى مسكن متواضع، أكبر أبنائه شاب عمره ٢٥ سنة وأصغرهم بنت عمرها ٦ سنوات. ويقع مسكنه فى إحدى العشوائيات، منطقة عرب غنيم بحلوان المشتهرة بهوس التنقيب عن الآثار تحت المنازل.

وانقسم مشهد الحادثة إلى قسمين رئيسيين متناقضين إلى حد الصراع: فى القسم الأول تبدو بشاعة مشهد القتل بتفاصيله المروعة، خاصة عدد الضحايا، وقد صورته آلة الإعلام الجهنمية واستفاضت، مما أوجد حالة من هستيريا السخط والاستنكار فى أوساط المجتمع، فضلا عن تصوير قدر الثبات وعدم الندم البادى على القاتل.

وفى المقابل وبالتوازي، نجد أقوال السائق الكاشفة عن السياق النفسى الاجتماعى الإيكولوجى الثقافى لفعل القتل، التى لم تحظ بنفس القدر من تسليط الضوء الإعلامى عليها. والعنوان الرئيسى لهذه الأقوال **السخرية والاستهزاء والإهانة.**

فعلى مدى سنتين مدة عمل السائق فى دورة نقل هذه المجموعة من الموظفين بين مدينتى ١٥ مايو وقرية أبو النمرس، كان المزاح القائم على السخرية من هذا الرجل والاستهزاء به هو التسلية المعتادة المفضلة لعدد من هؤلاء طوال طريق رحلتى الذهاب والإياب؛ وبحكم تكوين هذا الرجل البسيط فى تعليمه ونشأته وعلاقاته، كان منطويا قليل الكلام ومنسحبًا (كما يقال: رجل طيب وفى حاله)، ولم تكن لديه مهارات مجاراة هؤلاء ومبادلتهم سخرية بسخرية واستهزاء باستهزاء، فيصمت ويكظم غيظه أغلب الأحيان، لكنه يعانى مشقة نفسية هائلة دائمة بدوام حتمية احتكاكه اليومى بهؤلاء فى رحلة طريق تستغرق أكثر من ساعتين ذهابا ومثلها، على الأقل، فى العودة. فيطلب من رؤسائه فى العمل نقله إلى خط آخر أو دورة أخرى، ولا مجيب لشكواه أو طلبه، إذ تبدو المسألة، بالنسبة إليهم، أمورًا صبيانية لا تستحق الالتفات. فهم يرون أنهم يضحكون معه، ويمزحون؛ وهو يرى أنهم يضحكون عليه، ويدرك مزاحهم استهزاء به واستهانة وإهانة للكرامة.

وبلغت السخرية والاستهزاء مداهما عندما أشاعوا كذبا (وعلى سبيل المزاح والفكاهة أيضًا) أن جيران هذا الرجل قد حفروا تحت منزله، وبالتحديد تحت حجرة نومه، واستخرجوا آثارا وبدأوا فى بيعها ووزعوا عائدها عليهم دون أن يحرك هذا المستضعف ساكنًا لحماية ماله وعرضه، ليتطور موضوع المزاح والفكاهة إلى الإهانة والطعن فى شرف الرجولة، وإشعار الرجل بأنه غافل أو مغفل. وإزاء هذا الضغط النفسى الهائل من السخرية اليومية والاستهزاء والإهانة التى لا تنقطع، ولا يستطيع مجاراتها، بيت النية والعزم على حمل السلاح فى يوم تال وإطلاقه على من سيعاود هذا

السخف مرة أخرى، داعيا الله أن يهديهم فيتوقفوا ولو ليوم واحد عن هذا السخف، ولم يتوقفوا، وتردد وتحمل، ثم تردد وتحمل، لكن مع اقتراب الرحلة من نهايتها بلغ شنآن القوم لديه مبلغا من الغضب، فيُوقف المركبة، ويخرج السلاح من مخبئه، ويفعل ما فعل، انتقاما من إهانة كرامته والطعن فى شرف رجولته.

والسؤال هنا، كيف ينظر التيار التقليدى السائد فى علم النفس لهذه الحادثة، وكيف ينظر فيها التيار النقدى البازغ؟

يذهب التيار السائد إلى النظر فى هذه الحادثة فى ضوء تصور ميكانيكى نيوتنى (نسبة إلى نيوتن) لعلاقة بين مقدمات ونتائج فى منظومة سلوكية ميكانيكية، إذ لكل فعل رد فعل مساوٍ له فى المقدار ومضاد له فى الاتجاه. ويُستدل على المقدمات من خلال تحليل يجرى على مستوى الفرد والدائرة الاجتماعية البيئية الضيقة القريبة منه، فإذا كانت النتائج (السلوك أو الفعل) متناسبة مع المقدمات ومترتبة عليها بصورة منطقية، نكون إزاء سلوك معيارى سوى أو تكيفى. فإذا كانت النتائج غير متناسبة وغير منطقية فى ضوء المقدمات، فالسلوك إما أن يكون مَرَضيا، ومن ثم يصنف إلى فئة تشخيصية، وإضفاء الطابع الطبى عليه وما يرتبط بهذا من تدخلات علاجية دوائية بالأساس؛ أو يكون منحرفا أو جنائيا، ومن ثم ينبغى إخضاعه للضبط الاجتماعى والردع. ويتمثل الإطار المرجعى للحكم بمنطقية العلاقة بين المقدمات والنتائج فى نموذج السلوك العقلانى المتحرر من الفروق الثقافية للرجل الغربى الأبيض. والقيمة الأساسية للتيار العلمى السائد التزام المنهج العلمي، ويتمثل الهدف النهائى من البحث فى الضبط الاجتماعى والتحكم، والحفاظ على استمرار الوضع القائم وإن كان غير مرغوب فيه.

وفى المقابل، يطرح تيار المنظور الناقد فى علم النفس على هذه الحالة عدة أسئلة، تعكس اختلافه عن التيار العلمى السائد فى: قيم البحث وأهدافه، ومستويات تحليل الظاهرة النفسية، والنظرة المجتمعية الثقافية للسلوك الإنساني، البعيدة عن النزعة الفردية، وتجنب إضفاء الطابع الطبى على المشكلات النفسية، وأن التدخل العلاجى لا ينبغى تمركزه فقط حول السلوك الفردي، بل ينبغى أن يركز على المؤسسات الاجتماعية والتغيير الاجتماعى. ومن أمثلة هذه الأسئلة ما يأتى:

١- هل القتل تحت ضغط انفعال الغضب، الناتج عن إدراك ذاتى للسخرية والاستهزاء والإهانة، إلى حد الطعن فى الرجولة والقدرة على حماية المال والأهل والعرض، لا يكفى لتخفيف العقوبة؟

٢- ماذا لو كانت مؤسسة العمل لديها نظام دورى لقياس الرضا عن العمل، وسلامة العلاقات بين الزملاء فى القطاعات والإدارات المختلفة، والتدخل المبكر فى حال وجود مشكلات لحلها؛ ألم يكن من الممكن تفادى حدوث هذه الجريمة بالاستجابة إلى شكوى الرجل المتكررة، واحترام أسبابها، وأن يضع المدراء ورؤساء العمل أنفسهم مكانه، ومن ثم، إبعاده عن هذه المجموعة ونقله الى خط آخر، أو تكليفه بقيادة سيارة أحد القيادات بالشركة لتقليل الاحتكاك مع عدد كبير من البشر، ليس فى وسع رجل كهذا التفاعل معهم؟

٣- الى أى حد ساهم المجنى عليهم فى أن يصبحوا ضحايا سلوكهم المستهين بذاتية الآخر، والمتمركز حول مقاصد الضحك والمزاح والفكاهة، دون النظر فى إدراك الآخر للإهانة والاستهانة والسخرية ؟

٤- هل فعل القتل، بعد كل هذا، يُعد جريمة فرد أم جريمة مجتمع؟

٥- أين كانت الدولة أمام هوس الناس، فى منطقة عرب غنيم، بالتنقيب عن الآثار تحت المنازل؟

٦- لماذا اقتصر نظر المؤسسة القضائية والقانونية على مشهد بشاعة القتل، ولم تنظر فى دلالات أقوال الجانى واعترافاته الكاشفة عن الظلم الاجتماعى والمؤسسي، والفساد الإدارى والأمني، والاضطهاد وإهدار الكرامة الإنسانية فى تفاعلات الحياة اليومية فى التجمعات الصغيرة وفى المجتمع ككل؟

٧- كيف تعاملت المؤسسات الاجتماعية والنفسية والطبية والإعلامية مع أقوال الجانى واعترافاته؟

والحقيقة، من منظور نقاط رؤية علم النفس الناقد، أن هذا الرجل ذهب ضحية رأى عام استولى عليه مشهد القتل وغض الطرف عن مقدماته الضاغطة التى استمرت آثارها المتفاقمة لأكثر من سنتين. وذهب ضحية مؤسسة قضائية وقانونية لم تجد فى القتل تحت ضغط الغضب والشعور بالإهانة من السخرية والاستهزاء والتشكيك فى الرجولة، مبررا لتخفيف الحكم بالإعدام، وكان يمكن للمحكمة أن تخفف الحكم، إلى أقصى درجات التخفيف، لو كان فعل القتل فى ظل الغضب من مشاهدة الجانى زوجته تُغتصب، مثلا؛ أو الغضب من مشهد خيانة زوجية. ومن ثم، كانت المؤسسة القضائية منفصلة عن السياق النفسى الاجتماعى الثقافى لفعل القتل لدى هذا الرجل، ومنفصلة كذلك عن السياق الموقفى لهذا الفعل، وملتصقة تماما بالنتائج المأساوية، ومتبنية لنموذج السلوك العاقل المعيارى الغربى.

والحقيقة أيضا، أن هذا الرجل راح ضحية مؤسسات اقتصادية وإنتاجية استبدادية، لا تمارس غير سلطة الضبط والتحكم، وحسابات المكسب والخسارة الاقتصادية، والحفاظ على الوضع القائم غير المرغوب. وضحية علاقات إنسانية مضطربة بين مهمشين ومستضعفين محكومين بالضائقة الاقتصادية المحكمة حولهم، فى غياب دولة القانون والعدالة الاجتماعية.

والحقيقة الأهم والأخطر، أنه ذهب ضحية مؤسسة طبية نفسية، تتبنى مقولات التيار العلمى التقليدى السائد فى علم النفس، حيث فهم السلوك ومشكلاته فى ضوء النموذج البيولوجى الطبى وعزل الفعل البشرى عن سياقه الثقافى والاجتماعى والبيئي، واختزاله إلى عدد من الخصال الفردية.

ولأن المؤسسة القضائية لا تجد فى الغضب من الإهانة مبررا لتخفيف الحكم، اتجه المحامون إلى الدفع بأن الجريمة ارتكبت فى ظل تأثير المرض العقلى أو الجنون، وجاء دور مؤسسة الطب النفسي، وتم وضع الرجل تحت الملاحظة الطبية النفسية لمدة ٩٠ يومًا بمستشفى الأمراض العقلية، ورفض الجانى تمثيل دور المجنون طبقا لتوصية محاميه.

اتجه الخبير الشرعى فى الطب النفسى (من أهم خبراء الطب النفسى فى مصر والعالم)، مستعينا بتراث التيار التقليدى السائد، إلى تصنيف أقوال الجانى فى فئة الهذاءات أو الضلالات الموجودة فى عقل الجانى وليس لها وجود فى الواقع، وبالتالي، فهو مصاب باضطراب فى التفكير وأعراض اضطهادية. وفى الوقت نفسه، أقر الخبير الشرعى بأن هذا لا يعنى أنه كان عند ارتكاب الجريمة فاقدا للعقل، أو غير مسئول عن تصرفاته، أى إنه مسئول مسئولية كاملة عن الجريمة. وبهذا قدم الخبير النفسى الشرعى

مبررين أساسيين للحكم بالإعدام: الأول، المسئولية الجنائية الكاملة؛ فضلا عن سبق الإصرار والترصد؛ والثاني، انتفاء مبررات الغضب لانتفاء الإهانة، لأنها مجرد أوهام أو هذاءات وضلالات ذهنية وأعراض اضطهادية لا وجود لها فى الواقع، فاطمأنت المحكمة إلى مبررات تراث التيار العلمى السائد فى علم النفس والطب النفسي، وحكمت بإعدام الجانى.

أرأيت عزيزى القارئ كيف يواجه الفرد مغالطات الوضع القائم المفتقد للعدالة والإنصاف والمساواة المستندة إلى معارف التيار العلمى السائد فى علم النفس وغيره من العلوم الاجتماعية؟

وانطلاقا من مثل هذه القضايا الإنسانية المجتمعية يقدم علم النفس الناقد عناصر رؤيته، إذ يطعن هذا الفرع الجديد من العلم على مساندة التيار السائد فى علم النفس للأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة غير المرضية وغير المقبولة.

ويبدأ علم النفس الناقد تحديه للتيار السائد بالطعن على تاريخ علم النفس التقليدى اليمينى المحافظ، الذى يقرر أن المنظورات السائدة اليوم هى نتاج حتمى للتقدم العلمى. فى حين إن الكتابات الأحدث فى تاريخ علم النفس تقول إنه علم ذو وجهين، وجه قمعى والآخر ليبرالى. ثم يتجه هذا الكتاب إلى تحدى الأسس الفلسفية التى قام على أساسها التيار العلمى السائد، بمناقشة معضلات موضوع علم النفس والمعضلات المرتبطة بمناهج البحث، ومعضلات الفهم الميكانيكى النيوتنى للسلوك الإنساني، ويقرر هذا الكتاب حقيقة مفادها أنه رغم الجهود المضنية التى يبذلها علماء التيار السائد فى جعل علم النفس أقرب العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية من حيث الدقة

والتقدم، لم تعترف العلوم الطبيعية بعلم النفس، ولم تضمه إلى منظومتها. ويُطرح هنا سؤال: هل علم النفس بحاجة بالفعل لأن يكون جزءا من منظومة العلوم الطبيعية؟ وهل يصلح هذا الهدف كأولوية من أولويات علم النفس كعلم اجتماعى؟

ويقدم الكتاب بعد هذا رؤيته فى نقد النزعة الفردية فى فهم السلوك الإنساني، وإضفاء الطابع الطبى على الاضطرابات السلوكية، ويطرح مستويات أخرى للتحليل غير المستوى الفردى. ويحاول فهم الشخصية الإنسانية من خلال تعزيز العلاقات الاجتماعية التى ينتج عنها بصورة نظامية مشكلات معيشية. وترفض الرؤية النقدية التسليم بقدرة التيار العلمى السائد على التحكم فى السلوك وضبطه والتنبؤ به، ويرى أن أقصى ما يمكن أن يصل إليه العلم الاجتماعى هو تفسير السلوك الحالى ومحاولة فهمه : ولن يتم فهم السلوك فى إطاره الفردى ولكن فى سياقه الثقافى الاجتماعى. ويقرر أن التدخلات العلاجية والتربوية لا ينبغى أن تتمركز فقط حول الفرد، وإنما ينبغى أن يكون تمركزها حول المجتمع إلى جانب الفرد. إذ إن المشكلات النفسية ليست مشكلات فردية، وإنما مشكلات فى الأساس اجتماعية مؤسسية وثقافية، وتعديل سلوك الفرد يأتى عبر التغيير الاجتماعى.

ويوضح الباحثون عبر فصول الكتاب وأجزائه، كيف أن علم النفس موجه بقيم القائمين على البحث وأخلاقياتهم، وموجه بمواقف سياسية، وأنه لا يمكن بأى حال أن نفصل علم النفس فى أى مجتمع عن السياسة. وفى ضوء هذا، يطرح علم النفس النقدى ضرورة الاعتماد على أساليب منهجية جديدة فى دراسة السلوك البشرى والفعل، نقترب فيها من الناس، ونستحضر أصواتهم بوصفهم مشاركين فى كل مراحل البحث، وصولا إلى المشاركة فى استخلاص النتائج وتفسيرها.

وتُعد قيم العدالة الاجتماعية والتحرر والمساواة ومناهضة التمييز ضد الأقليات والمهمشين والمستضعفين قيمًا أساسية ينبغى أن يسعى علم النفس إلى تحقيقها، ومن ثم، ينبغى لعلم النفس ألا يكرس الطبقية والعالم الهيراركى وألا يكرس العالم ثنائى الجنس ثنائى الجندر.

ويدعو الكتاب علماء النفس والدارسين إلى أن يحددوا مواقفهم ومواقعهم من القضايا الإنسانية والاجتماعية والسياسية المطروحة، من خلال طرح مفهوم علم النفس الليبرالي؛ حيث الوعى النقدى، والمساندة والتلاحم البراجماتي، وضرورة أن يكون عالم النفس ملتحما بحركات المقاومة، ويجد طريقا لتوظيف خبرته ومعرفته فى الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية. وتكشف العديد من الإسهامات فى هذا الكتاب عن نماذج من الباحثين والعلماء عملوا على مناهضة سوء استخدام المعرفة النفسية. والخلاصة، إن علم النفس النقدى عبارة عن مجموعة من المناحى التى توجه النقد إلى المساندات الضمنية والصريحة التى يقدمها التيار العلمى السائد للوضع القائم غير المقبول وغير العادل.

ويتم تقديم عناصر الرؤية النقدية لعلم النفس عبر أربعة أجزاء: الجزء الأول بعنوان: رؤى نقدية عامة، ويضم ثلاثة فصول، أولها مقدمة عامة عن علم النفس النقدى والعدالة الاجتماعية؛ وثانيها نقد لتاريخ علم النفس، كما يدرس فى الجامعات ويقدم فى كتب علم النفس التقليدية؛ وثالثها يتناول المعضلات الفلسفية فى علم النفس الناقد.

وفى الجزء الثانى يتم تقديم نقد لعدد من أفرع علم النفس الأساسية والتطبيقية، وتقديم البديل النقدى، ويضم ثمانية فصول. أولها نقد نظريات الشخصية، والثانى نقد لعلم النفس الإكلينيكي، والثالث نقد لعلم النفس

الاجتماعي، والرابع نقد لعلم النفس الصناعي والتنظيمي، والخامس عرض لقضايا علم نفس المجتمع كجزء من التيار النقدي، ثم نقد لعلم نفس الصحة، يليه نقد لعلم النفس والقانون، وأخيرا تقديم لعلم نفس الخطاب كجانب من جوانب تيار علم النفس النقدى.

وفى الجزء الثالث تتم مناقشة عدد من القضايا الاجتماعية من منظور التيار العلمى السائد، وطرح البديل النقدى. ويناقش هذا الجزء سبع قضايا فى سبعة فصول هى قضايا: العنصرية والطبقة والجندر ودراسات الإعاقة وعلم النفس من الحقبة الاستعمارية إلى العولمة، وسيكولوجية الصدمة والفقر وحقوق الإنسان فى المجتمعات ما بعد الحروب، والقمع والتمكين وعلاقتهما بالصحة النفسية. وفى الجزء الرابع والأخير تتم مناقشة الممارسة النقدية من خلال خمسة فصول تتناول: تفعيل النظرية، ومناهج البحث، والصدق السياسى النفسى فى العلاج والإرشاد النفسي، والتغيير المجتمعى والتنظيمي، وعلم النفس النقدى وتدابير المقاومة.

أما بعد..... سيكون لهذا الكتاب رقم إيداع، وسيكون له رقم مسلسل فى سلسلة المركز القومى للترجمة. ولكن هل ستظل هذه الترجمة مجرد نقل لتصورات جديدة تقدمية (معرفية نظرية، وبحثية منهجية، وتطبيقية عملية، وممارسة مهنية) عن الآخر المتقدم؟

لقد شهد مجتمعنا المصرى ثورة فى يناير ٢٠١١ استمرت موجاتها عبر ثلاث سنوات، منادية بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية؛ ووقفت العلوم الاجتماعية، بما فيها علم النفس، عاجزة عن التفسير والفهم، ومن ثم، التنبؤ والتحكم. وكثيرا ما تصدى المفكرون والباحثون، فى إطار هذه العلوم

لدراسة ما أسموه الشخصية المصرية، وانتهوا فى هذا إلى نتائج تتحدد من خلالها ملامح الشخصية المصرية وقسماتها النفسية والاجتماعية والثقافية. ولما تفجرت الثورة، وقف العلماء الاجتماعيون مشدوهين، يتحدثون أحاديث مبهمة عن التغيير دون معرفة ماهية هذا التغيير وآلياته وأسبابه الجوهرية؛ فضلا عن العجز عن الالتحاق بالثورة وإلحاق العلم الاجتماعى بها، أو إلحاق الثورة بالعلوم الاجتماعية. ويظل السؤال مطروحا من خلال هذا الكتاب: هل تصبح شعارات الثورة أهدافا للعلوم الاجتماعية، وبخاصة علم النفس؟ هل يشهد مجتمع علم النفس فى مصر باحثين وبحوثا تدور أهدافها ومشكلاتها وفروضها حول تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتحرر من استبداد الأمر الواقع غير المرغوب؟ هل يمكن أن نجد دراسات نفسية تتناول دور العدالة الاجتماعية فى الصحة النفسية، وخفض معدلات الإصابة بالاضطرابات النفسية؟ هل يمكن أن يعاد النظر فى الأهداف الاستراتيجية لبرامج الدراسة الجامعية بأقسام علم النفس فى مصر، بحيث تتضمن تخريج نفسانى يسعى فى خدمة الناس، وليس استغلالهم باسم الإرشاد النفسى والعلاج، والبحث العلمى وأساليبه المنهجية والموضوعية؟ هل يمكن التحرر من التبعية للنموذج الأنجلو أمريكى فى الدراسات النفسية، واستقراء ما يطرحه واقعنا من ظواهر ومفاهيم وتصورات مختلفة، بما يقود فى النهاية إلى تكوين بناء من المعارف والتعميمات النفسية ذى طابع ثقافى مصري، يسهم فى إثراء المعرفة الإنسانية وتطوير تفسيرها وفهمها للظاهرة النفسية؟

أسئلة تصب فى حلم كبير، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أية بدايات للتصدى للإجابة بشجاعة عنها. لكنا نأمل أن يكون فى ترجمة هذا الكتاب،

الذى يتضمن منحى جديدا فى الفكر النفسي، ما يلفت النظـــر إلـــى حاجتنـــا لتغييرات راديكالية فيما استقر لدى مجتمع العلوم الاجتماعية، والنفسية منهـــا بوجه خاص، من بديهيات علمية أصبحت بحاجة إلى إعادة النظر فيها.

أما قبل..... فإذ ننقل هذا البناء الفكرى إلى المكتبة العربيـــة، فإنـــه يظل التحدى الأكبر أن نكون قد وفقنا فى نقله بما يجذب إليه الدارس العربى والقارئ، ومن ثم، يصبر على ما جاء فيه من تحديات للتيار العلمى الـــسائد والمألوف، ويكون محركا لإحداث تغيير بواعثه قائمة، أو يكون محركا، على الأقل، لتيار نقدى يجد مكانه ومكانته فى أقـــسام علـــم الـــنفس بالجامعـــات المصرية.

فكرى محمد العتر

القاهرة ٢٠١٤

مقدمة الطبعة الثانية

عندما ظهرت الطبعة الأولى من كتاب مقدمة فى علم النفس النقدى سنة ١٩٩٧ لم يكن مثل هذا النوع من الكتب شائعًا. ونادرًا ما كانت أعين الدارسين وغيرهم من حديثى العهد بالأفكار النقدية تقع على ما يتعلق بالموضوع فى الكتب المطروحة بالمكتبات أو حتى فى مواقع الإنترنت التى بدأت تظهر فى ذلك الوقت وأصبحت فى متناول الجميع. كما أن مقررات علم النفس النقدى والدوريات العلمية والمؤتمرات الخاصة به كانت نادرة.

ويدرس علم النفس النقدى الآن فى العديد من أقطار العالم وبلغات مختلفة. ومازال علم النفس النقدى على مسافة تبتعد به عن الاتجاه التقليدى السائد فى علم النفس، إلا أنه أصبح متاحًا بصورة أكثر سهولة. وتتناول الكتب الجديدة، إلى جانب مواقع الإنترنت والدوريات العلمية للأساتذة والدارسين، مناحى وتوجهات مختلفة ومتنوعة من علم النفس النقدى. ونشرف بأن الطبعة الأولى من هذا الكتاب مثلت جانبًا أساسيًا من جوانب هذا التوسع فى علم النفس النقدي، مما ساعد فى استحداث التشابك بين المؤلفين النقديين والدارسين والقراء فى مختلف أنحاء العالم – إذ ترجمت هذه الطبعة الأولى إلى اليونانية والإندونيسية– والتواصل مع رفقاء الفكر باعث على الحيوية وضرورى للبقاء سياسيًا وفكريًا عندما نتعرض لأفكار ناقدة للمؤسسات التقليدية السائدة.

ويتمثل الطريق الآخر للتواصل والتشابك مع علم النفس النقدى فى شبكة الإنترنت وجماعات المناقشة والدردشة وغيرها من المواقع الإلكترونية. وقد تم منذ ما يقرب من العقد وضع مقتطفات من الطبعة الأولى

على مواقع الإنترنت (WWW.dennisfox.net/critpsy/). وقد تم تأسيس شبكة علم النفس الراديكالي، بتعاون بين كل من دنيس فوكس وإزاك بريليلتينسكى وتمت الإشارة إليه فى مقدمة الطبعة الأولى. ووصل عدد أعضاء شبكة علم النفس الراديكالى إلى خمسمائة عضو من ست وثلاثين دولة حول العالم (بمن فيهم المساهمون فى هذا الكتاب) قبل الانتقال من العضوية التنظيمية التقليدية إلى العضوية على شبكة الإنترنت. واحتفظت المجموعة بقائمة نشطة ودورية على شبكة الإنترنت لعلم النفس الراديكالى (radpsynet.org). وستتم الإشارة إلى مواقع أخرى لعلم النفس النقدى من خلال هذا الكتاب.

وإذا ما أردت مقارنة بين هذه الطبعة لعلم النفس النقدى والطبعة الأولى، فسوف تجد بعض التشابه إلى جانب الكثير من الاختلافات المهمة. فبدلاً من التجديد المبسط للطبعة القديمة، تم إجراء تعديلات كاملة على الطبعة الأولى فى الطبعة الثانية، وإعادة صياغة، والمزيد من التوسع. فما يزيد على نصف فصول هذا الكتاب الثلاثة والعشرين يظهر لأول مرة ولم يكن موجوداً بالطبعة الأولى، والباقى أُعيد كتابته بالكامل ، عدا فصل واحد فقط ظل كما هو من الطبعة الأولى. وتأتى هذه الطبعة الجديدة بنظرة مختلفة ومستحدثة لمفاهيم علم النفس النقدى واهتماماته الأساسية، وتطرح معالجات على مدى فصول كاملة لعدد من فروع علم النفس الأساسية. ويلقى المساهمون فى هذا الكتاب الضوء على الفوارق المائزة بين علم النفس النقدى والاتجاه التقليدى السائد فى علم النفس، ويعرضون على القارئ جولة فى المنظورات والتوجهات النقدية، ويأتى هذا العرض هذه المرة مصحوبًا بالتركيز على المعضلات الرئيسية: النظرية منها، والسياسية، والعملية، والتى يواجهها عالم النفس النقدى فى بحوثه أو فى ممارساته العملية.

وأُتيحت أقسام جديدة تلقى الضوء على علاقة علم النفس النقدى بالقضايا المحورية الخاصة بالعدالة الاجتماعية إلى جانب تقديم المشورة العلمية للمنظرين والباحثين والمعالجين والمنادين بالتغيير الاجتماعى والدفاع عنه.

ومن الأشياء المهمة التى سيلاحظها القارئ فى ثنايا هذا الكتاب اعتراف علماء النفس النقديين بالطابع الذاتى لجهودهم، وهو ما ينكره أقرانهم المنتمون إلى الاتجاه السائد فى علم النفس. وسوف نرى كيف أن النظرية فى علم النفس النقدى والممارسة العملية ترتبط بقيم الكاتب أو المؤلف. وهو ما يتعارض مع المراجع التقليدية التى يوارى فيها الأكاديميون تأثير قيمهم وانتماءاتهم السياسية والمهنية على اختياراتهم التى يتخذونها ومواقفهم التى يبدونها. وفى المقابل، يسعى علم النفس النقدى إلى إثبات أن مثل هذه الاختيارات ليست موضوعية أو مبرأة بالكامل من الذاتية، أو ليست متحررة من القيم الخاصة بالباحث، ومسلماته ومصادراته وتحيزاته. وباعترافنا بمدى تأثير قيمنا وخبراتنا فينا، نعرض عملنا لنوع من التمحيص والمراجعة يود العمل العلمى فى إطار الاتجاه التقليدى السائد لو يتجنبه أو يتحاشاه.

وتعكس أعمالنا بالطبع خبراتنا السابقة، إذ نشأنا فى ثلاثة أقطار مختلفة وفى عقود مختلفة واتخذت حياتنا بعد هذا مسارات مختلفة أيضًا: فقد نشأ إزاك فى الأرجنتين فى أوج شدة القمع والقهر السياسيين؛ ودينس الذى يكبره بنحو عقد من الزمان نشأ فى ظل تأثير حركة مناهضة الحروب فى ستينيات القرن العشرين والثقافة المضادة فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ وستيفانى هى تلميذة إزاك وتصغره بعقدين؛ ونشأت فى كندا التى ينطق غالبية سكانها بالإنجليزية، مع أقلية فرانكفونية. وينحدر إزاك ودينس من أصول أوروبية يهودية وتركا مسقط رأسيهما وغادرا هربا من القمع المهدد لحياتهما إلى

نظام الكيبوتز الإسرائيلى والمستوطنات القائمة على النزعة المجتمعية والجماعية الاقتصادية، بحثًا عن العدالة الاجتماعية. وتأثرت ستيفانى كثيرًا بوالدتها المنافحة عن الوطنية الفرنسية، والأم العزباء التى تعمل أكاديمية فى قسم يضم عددًا قليلاً من النساء. وتعلمت ستيفانى فى هذه البيئة كيف تستثمر كونها من البيض ومن الطبقة المتوسطة وأنثى طبيعية (ليست مثلية) فى الدفاع عن المساواة والعدالة الاجتماعية، مما أدى بها أن تصير ضالعة فى أعمال التنمية المجتمعية فى كندا وعلى المستوى الدولى.

وما من شك أن تواريخنا الشخصية تضفى كثيرًا من قسماتها على نقدنا للمجتمع الحديث. فأولئك الذين يحتلون مواقع هامشية أو من الأقليات سيواجهون مرارًا وتكرارًا صنوفًا من الظلم التى لا يلتفت إليها عادة أعضاء الأغلبية. وبالمثل، أثرت خبراتنا فى حركة تعيد صياغة مؤسسات اجتماعية فى ضوء رؤيتنا لماهية المجتمع المرجو، وعرضتنا كذلك لضروب الغموض فى الدعوات المتباينة للعدالة والرؤى المختلفة للتاريخ. إلا أن انتقاداتنا ورؤانا وجهودنا فى كشف الغموض لم تكن الفريدة من نوعها؛ إذا تشابهت مع نظيراتها التى أطلقها آخرون غيرنا ينتمون لذات الحقبة التاريخية التى ننتمى إليها، وأتوا من خلفيات مختلفة، غير أن مقاصدهم كانت بشكل أو آخر هى ذات المقاصد: الالتزام بمقاومة المؤسسات – خاصة تلك التى نحن جزء منها وننتفع من ورائها – التى اختارت حماية أصحاب السلطة والنفوذ من خلال قمع وقهر المستضعفين.

ونوجه الشكر الجزيل إلى مايكل كارمايكل فى مؤسسة ساج للنشر على تشجيعنا وإقناعنا بإصدار الطبعة الثانية من الكتاب. وقد كانت لكل من دينس وإزاك أولويات أخرى والتزامات ارتبطا بها عبر السنوات المنقضية ما

بين الطبعتين الأولى والثانية، بما يحول بينهما وبين إتمام فكرة إصدار طبعة ثانية من الكتاب. وكان مايكل يشجعنا تشجيعًا حقيقيًا خاصة عندما تخور قوانا ونتراجع عن إتمام الفكرة. وكان له دور محورى فى تشجيع استيفانى أن تكون واحدة من المحررين الثلاثة للكتاب. وبصرف النظر عن مشاركتها فى تحرير هذا الكتاب، كنا نعرف أن درايتها بالكتابات والوجهات الأخرى من النظر فى مجال علم النفس النقدى ستجعل هذه الطبعة من الكتاب تخرج بصورة أفضل.

وكان واحدًا من أهدافنا المحورية إخراج كتاب يجد فيه الدارسون ضالتهم و يكون مفهومًا بالنسبة إليهم ، حتى وإن كان غير مألوف وغريب بالنسبة إلى غيره من الأعمال النقدية. ونقر هنا ببالغ السعادة والامتنان الاستجابة الودودة التى فاقت الحدود فى ودها من مؤلفى الفصول لمطالباتنا التى لا تنتهى بإعادة الكتابة. ونحن إذ نقر بذلك نجلهم جميعًا ونشكر لهم حسن مشاركتهم فى هذا المشروع.

ونجاحنا يعنى أن كتاب مقدمة فى علم النفس النقدى سوف يساعد القارئ فى المساهمة فى الكفاح الأكبر من أجل جعل علم النفس أداة للتحرر والعدالة الاجتماعية . ونود أن نسمع من قرائنا كيف تحقق لهم ذلك.

دنيس فوكس

إزاك بريليلتينسكي

استيفانى أوستين

يونيو ٢٠٠٨

مقدمة الطبعة الأولى

منذ سنوات قليلة تقابل اثنان منا بعد أن اكتشف كل منا المؤلفات المنشورة للآخر، والتى قدمت انتقادات متداخلة ومتكاملة لعلم النفس وللمجتمع. وقد انحصرت انتقاداتنا لعلم النفس، مثلنا مثل الكثيرين من مؤلفى هذا الكتاب، فى أنه يدعم ويساند المؤسسات التى تعمل على استمرار الظلم وتدعم وتنمى الأنانية. وعلى الرغم من اختلافنا فى التفاصيل، فإنه تظل هناك عناصر مشتركة فى السبيل الذى سلكته أعمالنا يتجاوز جوهر الانتقادات المقدمة على التوازي، إذ بدلا من الكتابة فقط فى الدوريات السياسية غير المنتشرة حيث القراء الذين يتفقون معنا، وجهنا معظم كتاباتنا إلى دوريات التيار التقليدى السائد فى علم النفس. وكنا نؤمل فى استثارة التأمل النقدى لدى السيكولوجيين الذين لم يعتادوا قراءة دوريات تنتقد معايير ومسلمات المجال الأساسية. وكنا نعتقد فى أهمية مثل هذا التأمل إذا ما أراد علم النفس التخلص من السذاجة السياسية وأن يصبح أكثر استنارة ومشاركًا بمسئولية فى الحياة العامة. ولم يكن هدفنا مجرد التذمر من موقع الواقفين على البر أو على شاطئ النهر دون إتقان للسباحة، بل كان هدفنا هو العمل على تغيير الواقع القائم.

وتشاركنا معًا فى شيء آخر ألا وهو الاستشهاد بأعمال الأقدمين بشكل عام، من علماء النفس النقدى الأكثر رسوخا فى المجال ممن أثبتوا بالدلائل كيف تهدر المؤسسات المجتمعية العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من عدم وجود تيار نقدى عام وشامل، فقد ظل هناك على ما يبدو تقليد لدى كبار العلماء فى علم النفس النظامى، إذ يتأملون تاريخهم العلمى والمهنى، وينتهون

إلى خلاصة تفيد بأن المعايير التى اتبعوها وأوقفوا حياتهم عليها لـم تـأت بالتغيير الاجتماعى المنشود. وبالتالى، ولأننا لا نبدأ من فراغ، فإننا نستطيع إحياء الانتقادات القديمة والبناء عليها.

وحال ملاحظتنا للتماثل فى توجهاتنا، بدأنا التساؤل عما إذا كان مـن الممكن أن نقوم بما يتجاوز تقديم الحجج القديمة الموجهة لنفس المتلقين مـن الاتجاه السائد والذين سبق لهم رفضها عندما عرضت علـيهم أول الأمـر. فالتذمر من الداخل له مزاياه ولكنه غير كاف. وكان تقليد الأقلية من علمـاء النفس التقليديين فى نقد هذا الاتجاه التقليدى يقابل عادة بتقليد آخر مختلـف، تتبعه الغالبية يتمثل في: الإنصات بأدب للانتقادات ونـشرها بـل وإعطـاء أصحابها الجوائز، ثم المضى إلى أعمالهم فيقومون بما اعتادوا القيام به دون تغيير يذكر. وتساءلنا كيف لنا أن نحدث تغييرًا فعليًا فيما هو قـائم بالفعـل وليس مجرد الكتابة عن الحاجة إلى التغيير.

قادتنا تأملاتنا إلى تنظيم مقابلة سنة ١٩٩٣ فى مؤتمر جمعيـة علـم النفس الأمريكية، وعقد جلسة مناقشة موضوعها هل سيكون على علم النفس الالتفات إلى الانتقادات الراديكالية الموجهة إليه من الداخل؟ وحـضر هـذه الجلسة أربعة وعشرون سيكولوجيًا، معظمهم من طلاب الدراسـات العليـا، أسسوا معًا شبكة علم النفس الراديكالي، وأصبح كلانا منذ ذلك الحين القائمين بأعمال التنسيق للشبكة، وظلت الجمعية صغيرة وقليلة العدد، لا تتعدى المائة عضو أو نحو ذلك من كل أنحاء العالم. واعتمدت الشبكة على تداول النشرة الإخبارية وجماعة المناقشة على شبكة الإنترنت والموقع الخـاص بالـشبكة (www.radpsynet.org). وتمكن أعضاء الجمعية أصحاب نفس التوجه فى نقد معايير علم النفس السائدة من لقـاء بعـضهم الـبعض وأن يتـشاركوا اهتماماتهم، وأن ينشطوا فى مشاريع يعملون فيها معًا.

وأصبح واضحًا مع تطور شبكة علم النفس الراديكالى على الإنترنت اهتمام الأعضاء خاصة الطلبة بمعرفة كيف تختلط قيمهم السياسية برغبتهم فى أن يكونوا متخصصين فى علم النفس. وكانت الأكثرية منهم تأمل فى أن يمكنهم علم النفس من أن يؤثروا تأثيرًا إيجابيًا فارقًا فى العالم من حولهم، إلا أنهم كانوا محبطين من المتطلبات التقليدية لأساتذتهم والمشرفين عليهم ومن سيقومون على توظيفهم وتشغيلهم. وعبر البعض عن أسفه لأن شبكة علم النفس الراديكالى لم تكن قائمة فى بداية دراستهم لعلم النفس حتى تساعدهم فى اختيار تخصصات فرعية أو دراسة جامعية تضع التغيير الاجتماعى فى بؤرة اهتمامها، أو تُعرضهم للكتابات النقدية التى تسقطها وتسكت عنها المقررات الدراسية السائدة.

تحقق كل منا، إذن، من أن المتخصصين فى علم النفس النقدى بحاجة إلى بذل المزيد والمزيد من الجهد للوصول إلى الدارسين، فضلاً عن الوصول إلى متخصصين آخرين لم تترسخ أقدامهم بعد فى مسار تخصصى من مسارات الاتجاه التقليدى السائد. وعلى الرغم من أننا كنا قد كتبنا كتابات موجهة إلى متلقين ينتمون إلى الاتجاه التقليدى، بدا لكلينا على وجه اليقين أننا لم نؤد ما علينا بالقدر الكافى واللازم لأن تكون المنظورات النقدية فى متناول الدارسين وأولئك الذين لا يقرأون دوريات علمية متخصصة. ويُعد كتاب مقدمة فى علم النفس النقدى خروجًا على هذا الواقع وانقلابا عليه. والكتاب ، كما يتضح فى فصله الأول، يقدم للقارئ الذى لم يتعرض للمنظورات النقدية رؤية لعلم النفس النقدى. حاولنا فيها تقديم كتاب يناسب الدارسين فى مراحل الدراسات العليا، كما يمكن للدارسين فى المرحلة الجامعية التعامل مع الكتاب وفهمه. وتمنينا لو تمكنا من قراءة هذا النوع من الكتب عندما كنا نبدأ دراسة علم النفس منذ سنوات عديدة مضت.

وإضافة للدارسين، فكر كلانا فى متلقين آخرين ربما يجدون فى الكتاب نفعًا، وهم المتخصصون فى علم النفس العاملون فى ميدان تقديم الخدمات النفسية، ممن يتساءل عن مغزى وأهمية علم النفس النقدى بالنسبة إلى عملهم، والذين يحسبون أنفسهم علماء نفس نقديين ويودون اكتشاف الانتقادات التى تلتصق بالمجالات الأخرى من علم النفس. ومن خلال تغطية أكبر عدد ممكن من المجالات والقضايا، يكشف الكتاب النقاب عن مواطن الالتقاء والتشابك التى تفتقدها بشكل أو بآخر المؤلفات الأكاديمية ذات الأهداف المحدودة وذات الآفاق الضيقة.

وتمثل محور اهتمام الفصل الأول من الكتاب فى كشف كيفية تأثير القيم الشخصية والمسلمات والاهتمامات والمصالح والخلفيات الثقافية فى القرارات التى يتخذها علماء النفس حول الكيفية التى يتم بها قيامهم بأعمالهم. وكان هذا يمثل حقيقة تبرهن عليها حالتنا. فكلانا كان لديه الشغف والتاريخ الداعى إلى علم النفس النقدى.

فبالنسبة إلىّ أنا **دنيس** كانت نشأتى فى عيش رغد نسبيًا فى مناطق سكنية تسكنها الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة فى بروكلين. ومما يبعث على الخجل أننى لم تكن لدى دراية لسنوات وسنوات بمشكلات العدالة الاجتماعية. وفى مرحلة الشباب المبكر كنت فقط أتقبل حقيقة كونى أبيض ويهوديًا ومن الطبقة المتوسطة وأحسبها أفضل من أن أكون أسود أو أسبانيًا فقيرًا- وكانت فئات البشر لا تعنى بالنسبة إلىّ أكثر من مجرد تكرارات تمر بى تزيد أو تقل – فقط أحسب أننى ما دمت أمريكيًا وجنسيًا ذكرا، فهذا أفضل من أن أكون أى شيء آخر. ومع التقدم فى سنوات الشباب الأولى

تحول قبولى بهذه المعارف العامة تدريجيًا وببطء إلى شكوك. تذكرت دعوة **جون كينيدى John Kennedy** للشباب أن يفكروا تفكيـرًا يتجـاوز حـدود ذواتهم، وأن يخشوا فناء البشرية إذ ندرس فى المدارس تقنيات الحفاظ علـى التفوق النووي، وأن يفكروا فى الاغتيالات التى يتعرض لها العـاملون فـى مجال الحقوق المدنية. واعتنقت فى سن المراهقة مـا يعـرف بالاشـتراكية الصهيونية، محاولاً تكوين مستعمرة جماعية فى إسرائيل تقوم على المبـادئ الإنسانية ومبادئ المساواة، بينما كنت أسعى نحو كيفية تحاشى قمـع وقهـر الفلسطينيين. وبمرور الوقت خفتت ثم تلاشت نزعتى الصهيونية، ولكن ظللت على الدوام واعيًا بمدى صعوبة استبعاد أو تسوية القيم والمصالح المتصارعة أو تنحيتها وتحييدها. وظللت متـأثرًا بخبراتـى فـى المـزارع الجماعيـة الإسرائيلية. فالمدينة الفاضلة التى تقوم عليها رؤية نظام المزارع الجماعية – الالتزام بالعمل نحو تحقيق العالم الأفضل فى كل نواحيه حتى وإن كنا نعرف أن جهودنا لن تكلل بالنجاح – ألهمت جهودى اللاحقة فى مجـال الحركـات الاجتماعية المناهضة لمختلف أشكال نفوذ وتسلط النخبـة. ووجهـت هـذه الخبرات الكثير مما كتبت فى علم النفس والكثير مما قمت بتدريسه، وصولاً فى الآونة الأخيرة إلى الدراسات القانونية البينية التى أقوم عليها. وقـادتنى هذه الخبرات إلى الاقتراح على إسحاق بتكوين شبكة علم النفس الراديكالى. واليوم، أسعي، مستعينًا بأدوارى المتعددة، كناشط سياسى وأستاذ جامعى وأب وزوج من أجل تحاشى ذلك التهاون والاكتفاء بالذات والرضا عنها مما يشيع فى مرحلة منتصف العمر، وأحاول مثل إسحاق حل القضايا التى تدور حول السلطة ورياء الذات التى أتمتع بها، بالرغم مـن حتميـة قـصور رؤيتـى وقدراتى وحساسيتى الاجتماعية.

وبالنسبة إليَّ أنا إزاك، فإن لرغبتى فى أن أكون متخصصًا فى علم النفس النقدى أساسًا شخصيًا. فالأرجنتين مكان مناسب لتطوير وتنمية الضمير الاجتماعى اليقظ. وإسرائيل بدورها مكان رائع تعانى فيه التنازع والتمزق بين قيم الحق فى تقرير المصير وقيم العدالة. وبين هذين العالمين المتباعدين، كانت نشأتى. أما كندا، على الجانب الآخر، فهى بلد عظيم تخبر فيه بحق الامتيازات. وهذا هو المكان الذى شهد التقدم نحو سنى الرشد والكبر. وانصهرت الأماكن مع التاريخ الشخصى فىَّ لتقود المثل والمشروعات. وجعل الحكم الديكتاتورى فى الأرجنتين، واختفاء المواطنين، وحصانة الإفلات من العقاب الظلم أمرًا له وجود محسوس وملموس. ودفعتنى المعيشة فى إسرائيل إلى نضال مزدوج بين القامع والمقموع والقاهر والمقهور والظالم والمظلوم والسجين والسجان فى كيانين وطنيين. وفصلت الإقامة فى كندا لدى بجلاء وبشكل حاد التضاد القائم بين العالم الأول والعالم الثالث – وكأنها المجرات منفصل بعضها عن بعض. وكطفل يهودى يعيش فى الأرجنتين، كان غيرى من الأطفال يؤكدون أننى غير مرَّحب بى أينما ومتى حللت، بينما كنت كمهاجر إلى كندا لدى تعاطف وجدانى مع غيرى من المهاجرين، الذين هم مثلى تمامًا، غير مرحب بهم على طول الخط. ولكن تأثير الوعى بهذه الخبرات أحيانا ما ينسى فى ظل زخم امتيازات المواطنة. فأنا على وعى بالامتيازات التى حصلت عليها من خلال التعليم. وأنا على وعي، كأستاذ جامعي، بسلطتى ونفوذى على طلابى. وعلى وعي، كأب، بسيطرتى على ابنى وتحكمى فيه. وكمتخصص فى علم نفس المجتمع ، أعرف مدى تأثيرى فى المؤسسات والمواقع المجتمعية. لكنى مع كل هذا أود أن يمنعنى هذا الحجم من الوعى الذى تكون لدى من إساءة استخدام السلطة والنفوذ، إذ لم أصل بعد إلى مستوى تكامل الأنا الذى أرجوه لنفسى ولغيري، ولدى من الشجاعة ما يجعلنى أواجه نفسى بهذه الحقيقة. وأحسب أن عملى فى علم النفس النقدى يساعد فى إماطة اللثام عن النفاق فى العلاقات الشخصية والمهنية وفى الحياة العامة وفى نفسى.

انعكست قيمنا الخاصة وخلفياتنا الثقافية فى اختياراتنا التى أجريناها عند تنظيم هذا الكتاب وتحريره، وقد فصّلنا هذه الاختيارات فى الفصل الأول. وفى أول مناقشة تحريرية للكتاب، وجدنا من يحذرنا من مزالق عدة لها أهميتها. وكأن من المتخيل أنه لن يواجه هذا الكتاب أية منزلقات. فمن تصدى من قبل لتحرير كتاب يعلم جيدًا بأنه لا يتم الوفاء بأى موعد نهائي، وأية طلبات بتعديلات لا يتم استقبالها بشيء من الود. ولكننا حرصنا على تجنب المشكلات الحرجة. وعلى الرغم من حتمية منغصات التحرير (وبينما تعلمنا القليل من الأشياء التى ستجعلنا نعمل بشكل مختلف فى المرات القادمة!)، فقد غمرتنا غبطة أن هذا الكتاب حقق الهدف منه الذى تم طرحه والسعى إليه من البداية والمتمثل: فى كشف النقاب عن التحالف المحرم بين علم النفس والمعايير الاجتماعية النافعة لأصحاب السلطة والنفوذ والضارة بالمستضعفين، وطرح بدائل تحررية. وكان من دواعى غبطتنا بشكل خاص أن أصدقاءنا تحملوا خلافاتنا المتكررة والاختلافات الأسلوبية، ليس هذا فقط بل عمدوا إلى التعميق من خلال العمل معًا.

ولم يكن من الممكن أن يُكتب لهذا الكتاب أن يرى النور ويظهر بالشكل الذى نبتغيه لولا مساعدة الكثيرين. فنحن مدينون بالكثير للمؤلفين الذين كتبوا فصولهم بمفردهم، ونحن مدينون ليس فقط لما قدموه من عمل قيم بل مدينون أيضا لاستجابتهم الحماسية للطرح الأصلى الأول ولاستمرارهم فى التعاون وتقديم المقترحات. فمعظم المساهمين فى هذا الكتاب لهم كتبهم المؤلفة أو التى ساهموا فى تحريرها، ونحن نقدر بشكل خاص تسامحهم وتحملهم لما قمنا به من أعمال غير لائقة فى بعض الأحيان للحفاظ على سير الأمور فى طريقها الصحيح. كل مؤلف كتب مسودتين أو أكثر للفصول التى كلف بها.

كان حماس **زياد مرر** العامل الأساسى الذى قادنا إلى الاعتماد على مؤسسة **ساج** فى نشر الكتاب. فموافقته السريعة على أن مثل هذا الكتاب

مطلوب أدى إلى تأكيد تقييمنا المتحيز بشكل أو بآخر وأدى إلى تنظيم العمل على نحو ملائم ومتناغم. فالمساعدات التى قدمتها لوسى روبنسون ، وكرن شومان وجاكى جريفين فى مؤسسة ساج للنشر جعلت العمل مع الناشر أبعد ما يكون عن المشاكل المعروفة.

وللتأكد من أن هذا الكتاب سيكون قابلاً للفهم ، طلبنا من عدد من الدارسين قراءة آحاد من الفصول وتحديد الموضوعات غير الواضحة والمكررة، أو التى بحاجة إلى إعادة نظر ومراجعة. وقدم لنا كل من ستيفانى كمبل وميلو فوكس وجيمس تايلو عائدا ممتازا عن الفصول التى قرأها كل منهم، أخذنا به عند مراجعة الفصول وطلبنا من كتاب الفصول وضعها فى الحسبان. وكان لدينا إعجاب خاص بإرادة الدارسين فى إبلاغنا بما لم يفهموه مما كتبناه، مما دفعنا إلى إعادة النظر فى كلماتنا. وإذا ما كان هناك بعض أجزاء الكتاب من الصعب قراءتها، فهذا يرجع إلى عدم الأخذ بمقترحاتهم.

ويسعى هذا الكتاب إلى العالم الأفضل. نهديه لأطفالنا ونكرسه لهم، حتى ينتفعوا بهذا العالم. والتفاعل اليومى مع صغارنا فى بيوتنا يجدد لدينا الالتزام بأن نظل محافظين على استمرار شرف المحاولة من أجل تحقيق العالم الأفضل.

دنيس فوكس

إزاك بريليلتينسكي

١٩٩٦

الجزء الأول

نظرة نقدية عامة

الفصل الأول

علم النفس النقدي من أجل العدالة الاجتماعية

الاهتمامات الكبرى والإشكالات

دنيس فوكس، إزاك بريليلتينسكى، ستيفانى أوستين

القضايا المحورية والمفاهيم الجوهرية المتصلة بها

- الفردية وافتقاد المعنى : مستوى التحليل
- الظلم وعدم المساواة: دور الأيديولوجيا
- المقاصد والنتائج : شرك الحيادية

المعضلات المحورية

- طبيعة الطبيعة البشرية
- مجال التغيير الاجتماعى والعمل السياسي

مسائل تنظيمية

يُقدم هذا الكتاب : (مقدمة فى علم النفس النقدي) عددا من المناحى التى تمثل تحديات أساسية للتوجه العام السائد فى علم النفس، ويُقصد بالتوجه السائد هنا علم النفس كما يُدرس فى معظم الجامعات، وكما يمارسه الباحثون، والاستشاريون، والاختصاصيون فى المجال الإكلينيكى. وهو العلم الذى نتدارس مقدمات له فى مقررات دراسية، إذ يقدم على أنه العلم الذى يتبع الباحثون فيه مناهج بحث موضوعية لفهم السلوك الإنساني، كما يسعى المشتغلون به إلى مساعدة الأفراد على مواجهة مشاق حياتهم والتعايش معها. وأحيانا ما نجد مشتغلين بعلم النفس، يقرون بالمصادر الاجتماعية للمشقة، ويسعون إلى إصلاح المؤسسات التى تنتظم مجموعات من البشر، لمساعدتهم على العمل والأداء بمزيد من الكفاءة والفعالية، وذلك تأسيسا على نتائج البحوث التى تُجرى فى إطار التوجه السائد فى علم النفس. وباختصار يظن غالبية المتخصصين أنهم دائمًا ما يحسنون صنعًا. وفى المقابل ينظر المعنيون بعلم النفس النقدى إلى الأمور بصورة مختلفة إلى حد كبير. فنحن نعتقد أن التوجه العام السائد فى علم النفس أسس لرؤية ضيقة لحدود المهمة الأخلاقية لعلم النفس بحيث تنحصر فى تحقيق رفاهية الإنسان. وأدى ضيق الرؤية هذا إلى العديد من النتائج السلبية يستجليها هذا الكتاب لاحقا بشىء من التفصيل.

والمسألة فى رأى أصحاب علم النفس النقدى أن الإصلاحات الهامشية التى يتبناها أصحاب التيار السائد للتخفيف من المشكلات المجتمعية غير كافية. إذ تكشف المؤسسات الثقافية، والاقتصادية، والسياسية السائدة عن

مشكلتين أساسيتين لهما أهمية خاصة بالنسبة إلى علم النفس، فهى لا توجه الجهود الساعية لتحقيق العيش فى حياة مشبعة ذات طعم ومعنى الوجهات الملائمة، وهى كذلك تُكرس الاضطهاد والإجحاف وعدم المساواة. وما يهمنا بوصفنا مشتغلين بعلم النفس هو أن هذه المؤسسات توظف المعارف والمعلومات والتقنيات النفسية للإبقاء على هذه الأوضاع غير المقبولة كأمر واقع. وبدلا من مواجهة هذا النوع من التوظيف للمعارف النفسية والحيلولة دونه، يسعى التيار السائد فى علم النفس إلى دعمه والمساهمة فى الحفاظ عليه. إذ تتواءم تماما تصورات هذا التيار حول الحاجات، والقيم الإنسانية، وكذلك صورة الموضوعية العلمية مع سطوة هذه المؤسسات المهيمنة التى تعمل على الإضرار بالإنسان. بالإضافة إلى ذلك، فإن علم النفس باعتباره مؤسسة قوية بحد ذاته، يأتى بنتائج وخيمة تقع بوجه خاص على المستضعفين والمعرضين للاضطهاد. وبدلا من التركيز على القضايا الهامشية، يسعى علماء النفس النقديون، على اختلاف تقاليدهم النقدية، إلى طرح بناءات اجتماعية مختلفة يُرجح أن تؤدى إلى العدالة الاجتماعية والإنسانية الحقة، وليس مجرد صورة هامشية أو ثانوية من صور الإصلاح. وسعيا نحو هذا، سنحاول تخيل واستكشاف البدائل ونفكر فى الأفضل الذى يمكن أن يقوم به علم النفس.

وكلنا يعلم من البداية أنه مما يبعث على الضيق وعدم الارتياح قراءة نقد لقيم، وافتراضات، وممارسات عملية نعتقد اعتقادًا راسخًا أنها صادقة، ولا عيب فيها. إذ تتسم المقررات الدراسية فى إطار الاتجاه التقليدى بأنها لا تُعنى عناية جدية بالتضمينات الاجتماعية، والأخلاقية، والسياسية لكل من البحث والنظرية والممارسة العملية فى إطار علم النفس. وقد يظهر للقارئ

ولو بشكل جزئى أن نقدنا عبارة عن نوع من المبالغات السياسية أو الأيديولوجية بسبب اعتراضات علم النفس النقدى على التوجهات النظرية المتضمنة فى تدريس مثل هذه المقررات الدراسية فى إطار التوجه السائد لعلم النفس. ومما يؤسف له أن تشظى علم النفس والمبالغة فى التخصص الدقيق من بين العوامل التى ساعدت على تقليل فرص التعرض لمجالات مثل النظرية السياسية وعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا، والاطلاع عليها؛ إذ إن هذه المجالات العلمية عادة ما تسعى إلى نقد الأوضاع القائمة . وقد يُساء فهمنا من جانب الدارسين الذين يخططون للعمل كاختصاصين نفسيين، والاختصاصيين الذين يمارسون أدوارهم المهنية بالفعل، فيُدركون نقدنا لمنظومة علم النفس السائدة على أنه شكل من أشكال التهجم الشخصى. والأمر كما يتبدى للمشتغلين بعلم النفس النقدى أن مسوغات الأدوار الموضوعة لنا، فى إطار النسق العام السائد، تعكس أحيانًا قيما أيديولوجية وسياسية عادة ما ننحيها جانبا من دون تدقيق أو تمحيص.

وسوف يكتشف القارئ فى الفصول التالية أنه على الرغم من تحليلاتنا المتداخلة والشكوك، والتعميمات، والاستنتاجات، لا يعرف المشتغلون بعلم النفس النقدى كل الإجابات عن الأسئلة المطروحة. وسوف يكتشف القارئ أن معظمنا يمارس أدوارًا مهنية تقليدية كمعالجين، أو باحثين، أو مقيِّمين أو مستشارين أو معلمين أو دارسين أو مدافعين عن الحقوق. وما يجعلنا مختلفين، حسبما نعتقد أو نظن، هو الجهد الذى نبذله فى طرح الأسئلة حول ما نقوم به وما يقوم به غيرنا. والرغبة فى أن نكون قوة فاعلة فى التغيير الاجتماعي، لا أن نكون مجرد عوامل ضبط أو سيطرة اجتماعية. ونمضى

قُدمًا فى هذا الاتجاه على الرغم من معرفتنا بأننا لا نصيب النجاح دائما، ولـن نبلغ الكمال، أو حتى نعرف على وجه اليقين ما طبيعة النجاح الذى نود تحقيقه.

وبالنظر فى خلفياتنا المتعددة واهتماماتنا، نجد أن المناحى المتقاطعـة فى علم النفس النقدى يختلف بعضها عن البعض الآخر فى التبرير الفلسفي، والتفضيل المنهجي، والإستراتيجية السياسية، وقاموس المفـاهيم المفـضل، والأولويات. وهذا يعنى أننا لسنا بصدد حديث فى منحى نقدى وحيد، ولكننا بالأحرى، إزاء حديث عن مجموعة متنوعة من المشتغلين بعلم النفس النقدى. ومما يزيد الأمر التباسًا، أن كثيرًا من علماء النفس النقديين يمنعون أنفـسهم من استخدام مصطلح علم النفس النقدي، وأحيانا ما يقوم علماء نفس بعمـل مجيد يحقق أهدافًا تقدمية على الرغم من كونهم لا يزالون أسرى افتراضات وأساليب بحث تقليدية سائدة . وهذا ما استدعى لدينا، عند توجيـه الـدعوة لزملائنا كى يسهموا فى الطبعة الثانية من كتاب مقدمة فى علم النفس النقدي، أن نؤكد عدم التركيز على منظور واحد منفرد. وكنا نركز بدلاً من هذا على مجموعة القضايا المحورية المشتركة بين مختلف التقاليد النقدية من قبيـل: العدالة الاجتماعية المـستدامة وتطـوير الرعايـة الـصحية والاجتماعيـة للمجتمعات بشكل عام وللجماعات المضطهدة بشكل خاص، وتغيير الوضـع القائم فى المجتمع والوضع القائم فى علم النفس.

وفى الأجزاء المتبقية من هذا الفصل، نقدم أولا المفـاهيم الأساسـية المرتبطة بالاهتمامات المحورية فى علم النفس النقدي، والإشكالات الداخلية. ثم نوضح كيف أن الأجزاء التالية من الكتاب تستكشف بقدر كبير من العمق هذه الاهتمامات والإشكالات.

القضايا المحورية والمفاهيم الجوهرية المرتبطة بها

نلقى الضوء خلال هذا الجزء على ثلاث قضايا تشكل قوام اهتمامات علم النفس النقدى وتتلخص فى الآتي:

١- يركز التوجه السائد فى علم النفس على القيم الفردية بشكل مفرط، من خلال التركيز على الفرد أكثر من الجماعة والمجتمع على اتساعه، مهدرًا ما يمكن أن يتحقق من التبادلية والنظرة المجتمعية، وداعمًا لسطوة المؤسسات الجائرة.

٢- تسيء افتراضات التيار التقليدى السائد الضمنية الأساسية وتحالفاته المؤسساتية بدرجة أو أخرى إلى جماعات المستضعفين والمهمشين، وتوقع الأذى بهم من خلال تيسير وتسهيل عمليات الجور والاضطهاد وعدم المساواة.

٣- تحدث هذه العواقب غير المقبولة بصرف النظر عن أن المقاصد والنيات الفردية أو الجماعية لعلماء النفس تناقضها.

ونعرض فى هذا الجزء لهذه القضايا المهمة بشكل منظم. وفى ثنايا العرض، نوضح مغزى وأهمية المفاهيم المحورية الثلاثة : مستوى التحليل المقيد لدى التيار السائد فى علم النفس؛ ودور الأيديولوجيا فى تدعيم الوضع القائم؛ والادعاء الزائف فى علم النفس بالموضوعية العلمية والحياد السياسى. ورغم أن هذه المفاهيم ليست هى فقط ذات الأهمية والمغزي، فسيجد القارئ نفسه مرارًا وتكرارًا فى مواجهتها تحديدًا خلال سطور وصفحات وفصول هذا الكتاب.

الفردية وافتقاد المعنى: مستوى التحليل

تحاول المؤسسات المجتمعية والاقتصادية والتربوية والدينية وغيرها من المؤسسات أن تغرس فى أذهان أفرادها رؤى مفضلة حول طبيعة

الإنسان والنظام الاجتماعى. تختلف تلك الرؤى والمؤسسات الداعمة لها من مجتمع لآخر اختلافات أكبر كثيرا مما نتوقع. وأمام ذلك التنوع المعيارى الهائل بين آلاف الثقافات العالمية المعاصرة والتاريخية ، عادة ما تصيب الدهشة والذهول أولئك الذين نشأوا وترعرعوا على التسليم بأن معتقداتهم وتفضيلاتهم هى والصواب صنوان وتمثل السواء بعينه. وخلافًا للمشتغلين بالأنثروبولوجيا، ذلك العلم الذى يُعنى مباشرة بدراسة أنماط متنوعة من السلوك البشري، والمؤسسات وأنظمة الحكم والسلطة، يمعن علماء النفس عادة فى تناسى أن كثيرا من الأنماط السلوكية المحيطة بهم وبغيرهم فى الحياة اليومية تعكس ثقافة وتاريخا أكثر من كونها أنماطًا سلوكية حتمية تتجاوز تلك الفروق الثقافية والتاريخية. ويشير توماس تيو فى الفصل الثالث إلى أن التوجه السائد فى علم النفس يُبدى وعيا منقوصا بالتوجهات السيكولوجية التى تأتى من تقاليد ثقافية مغايرة، بعبارة أخرى يحاول توماس تيو تأكيد أن علم النفس الغربى علم محلي، ويشترك فى هذا مع إنجريد هويجنز فى مناقشته لمسألة الاستعمار فى الفصل السادس عشر، إذ يشير إلى أن علم النفس هو علم مرتبط بطبيعة المكان الذى نشأ فيه. ويذهب تود سلوان إلى أن الثقافة التى لديها كل الإجابات والردود ليس لها وجود، ويضيف من خلال الفصل التاسع عشر ما يُفيد أنه لا يمكن تعميم القيم الثقافية التى نشأت منها نظرياتنا فى علم النفس أو نبتت فيها على ثقافات أخرى.

وعلى الرغم من اتساع ظاهرة العولمة والجهود المشتركة نحو تجانس الخبرة الإنسانية، يظل من المهم ذكر أن الثقافات الشرقية التقليدية لا تتفق أو تتشارك مع الأسس البنائية السائدة التى تقوم عليها المجتمعات الغربية. إذ تسود هذه الثقافة القائمة على المبادرات الفردية والمواطنة والقيم المسيحية والقيم الرأسمالية، وتسم الثقافات الغربية المحلية. وأن نعرف أن

قيمنا تعكس مسلماتنا الثقافية، يعنى أن يوجه المشتغلون بعلم النفس النقدى جُل الانتباه تحديدًا إلى المؤسسات المهيمنة فى المجتمعات الغربية – حيث يقيم ويعمل معظم علماء النفس ويتطور التيار التقليدى السائد فى علم النفس. وتشجع هذه المؤسسات الأفراد باتجاه البحث عن الهوية والمعنى من خلال التفرد والمنافسة بدلا من الجهود الجماعية أو التعاونية، وذلك بدءا من النصائح التى تلقى على الطفل خلال عمليات التربية والتنشئة، مرورا بالمناهج الدراسية، والعمل، والاستهلاك، وصولا إلى التوعية الإعلامية واتخاذ القرار السياسى. فمشاهدة التلفاز، واستطلاع شبكة الإنترنت والتقدم فى العمل، والخروج للتسوق للترويح عن النفس، والحفاظ على المساحة الخضراء المحيطة بالمنزل، كل هذه الأعمال ما هى إلا أشياء يقوم بها الناس لصرف الانتباه والطاقة عن التعاضد فيما بينهم، وإقامة صداقات ذات معنى، والمشاركة فى الحياة الاجتماعية، أو صرف الانتباه والطاقة عن المعرفة والعمل من أجل التغلب على الظلم. وليس من قبيل المصادفة، أن العقلية المتمركزة حول الذات تطرح المزيد والمزيد من المنافع لأولئك المتحكمين فى رأسمالية الشركات، وغيرهم من أفراد الجماعات صاحبة الحظوة والميزات النسبية، على حساب الأعداد الضخمة من البشر الذين يرتادون الأسواق ويشاهدون مباريات كرة القدم، ويبحثون عن مجتمع افتراضى بديل ومجهول على شبكة الإنترنت.

ولم يعد خافيًا أن ذلك التيار الغربى السائد فى علم النفس وتلك الرؤية الفردية للعالم ترحب وربما تشترط العزل أو الانعزالية، وتفضل الجهود العلمية المتمركزة حول الفرد أو الذات. بل إن هناك كتابات تحاول استكشاف

النتائج الخطيرة المترتبة على استمرار هذا التيار .I (see Bakan,1966; Prilleltensky,1994, Sarason, 1981; Teo,2005). وما يهمنا هنا على وجه الخصوص هو أن الرؤية الفردية للعالم تتنافى مع التبادلية فى التأثير والتفاعل ، والفهم النفسى العام للمجتمع، ويأتى هذا جزئيا من خلال دفع الأفراد نحو الاعتقاد بأن هذه التبادلية ليست بالأهمية التى تجعلها الأولى بالاهتمام، فضلاً عن أنها غير قابلة للدراسة أو الإلمام بها (Fox, 1985; Sarson,1974). وتؤدى هذه الرؤية الفردية، من جانب آخر إلى تعمية الناس عن رؤية آثار أفعالهم وأساليب حياتهم على غيرهم ممن يعانون ويلات الظلم والاضطهاد والقمع ، وعلى البيئة، بل وربما على أسرهم وأصدقائهم. ويسعى علماء النفس، بشكل عام، أن يكونوا جزءا لا يتجزأ من منظومة الديمقراطية الرأسمالية التى تقوم، قولا، على الحرية الفردية والمساواة السياسية، ولكنها تميل على مستوى الممارسة الفعلية إلى اللامبالاة السياسية حرية السوق، على حساب النظام الديمقراطى التشاركى وعدالة التوزيع (Baritz,1974; Fox,1985,1996; Pilgrim,1992).

ويقرر تيو Teo فى الفصل الثالث أن اندماج علم النفس فى النزعة الرأسمالية يتناقض مع إمكانات هذا العلم كعلم تحررى. فالرأسمالية ليست مجرد قوة هدم تعبث بعالمنا وتتلاعب به، بل إنها استنادا إلى مسلمات تعتمد فى معظمها على النزعة الفردية فى رؤية العالم، تنظر إلى الطبقة الاقتصادية على أنها مسألة طبيعية أكثر من كونها مسألة وضع قائم وفق شروط وظروف محددة (see Heath Bullock and Wendy Limbert's chapter 13). ويدافع علماء النفس بالطبع عن التوجه الفردى لمجال تخصصهم

بتعريف علم النفس على أنه دراسة الأفراد، تمييزا له عن تخصصات علمية أخرى مثل علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا تدرس الجماعات الكبيرة. ويظل هذا التوضيح مفرطا فى التبسيط رغم معقوليته ومنطقيته، إذ يحاول علماء النفس فهم الأسباب التى تجعل الفرد يسلك بأسلوب معين فى ظل القبول برؤى نظرية محددة، أو تفسير سعى الفرد نحو تحقيق أهداف معينة تقترن حتمًا بالتأثير المباشر وغير المباشر لأناس آخرين. ولم يخرج عن هذه النزعة الفردية فى البحث التيار السائد فى علم النفس الاجتماعي، رغم ما يعرف تقليديًا عن هذا الفرع العلمى من اهتمام بمفاهيم مثل التفاعل والسياق الاجتماعى لتصبح النزعة الفردية متزايدة فى موضوعاته البحثية كما يشير فرانسيس شيرى فى الفصل السادس.

ولنتصور هنا أن لدينا معالجًا يعانى عميله شكلاً من أشكال مشقة العمل كما جاء فى وصف مارسيك وراشيل هار موشتين لحالة فى إطار المناقشة النقدية لعلم النفس الإكلينيكى فى الفصل الخامس. وتثور هنا مجموعة من الأسئلة من قبيل: هل سيعمل الاختصاصى الإكلينيكى على فحص الصعوبات النفسية طويلة المدى للعميل؟ هل سيعلمه أساليب إدارة الضغوط والمشاق؟ هل سيحاول تغيير الموقف المهنى المثير للمشقة ، أم سينصح العميل بالحصول على وظيفة أخرى جديدة؟ قد يتحسب الاختصاصى الذى يقدم الخدمة العلاجية (أو الذى يقدم محاضرة حول هذا الموضوع، أو يجرى بحثا) لعدد من العوامل التى من بينها – وقد يكون من أهمها- علاج المشكلات الخاصة بموقع العمل. فهل يساعد الاختصاصى النفسى فى عيادته الخاصة مديرًا ذا مكانة كبيرة على التعايش المهنى مع أصحاب الدرجات

الوظيفية الأدنى؟ هل يقدم الاختصاصى الإكلينيكى علاجا لسكرتيرة من الطبقة العاملة لديها الكثير من الأعباء وقليل من البدائل؟ أو تستخدمه الإدارة العليا فى مصنع ليساعدها على ضبط العاملين وضمان طاعتهم؟

تؤدى الأدوار المختلفة إذن إلى تفسيرات مختلفة للمشكلة، ويؤكد كل من سكوت إيفانز وكولين لوميز فى الفصل الثانى والعشرين أن التفسيرات المختلفة للمشكلات تؤدى إلى أنواع مختلفة من الحلول. والتفت كل من إيفانز ولوميز بشكل خاص إلى مستوى التحليل المتعلق بالمشكلة، وكذلك فعل كل من بولوك وليمبيرت فى مناقشتهما للطبقة الاجتماعية (الفصل الثالث عشر). وبالتالى فإنه فى الحالة المشار إليها آنفا، قد يتحول المعالج النقدى عن الشخصية الفردية للعميل والعادات (مستوى التحليل الفردي)، كذلك قد يتحول عن موقع العمل النوعى (المستوى الموقفى أو مستوى العلاقات الشخصية) ويتجه نحو مستوى التحليل الاجتماعى. ويرى غازى إسلام ومايكل زيفور فى مناقشتهما لعلم النفس الصناعى والتنظيمى (الفصل السابع) أن علاج مشقة العمل كمشكلة طبية يُراد به تقديم حلول تركز على الفرد أكثر مما تركز على تغيير منظومات العمل. فتعلم الاسترخاء، أو إيجاد وظيفة أقل إثارة للمشقة، طرق علاجية حتى وإن نجحت، لا تقدم شيئًا فى الطريق نحو تغيير المنظومة المثيرة للمزيد من المشقة. ورغم كون العلاج الفردى ما يزال معمولا به، يقدم كل من: إيزاك بريليلتينسكى، وأورا بريليلتينسكى، وكورت فورهيس فى الفصل الحادى والعشرين شرحا لكيف يمكن للمعالج صاحب العقل الناقد أن يتبنى مناحى علاجية أقل تقيدا بمسلمات الاتجاه العام السائد فى علم النفس. كما يوضح إيفانز ولوميز أن المشتغل بعلم النفس

النقدى يتطلع إلى غايات أسمى من وراء مستوى التغيير المجتمعي، ومن وراء الجهود السياسية العريضة وفقا لما جاء به فيكى ستينتز وإليوت ميشيلر فى الفصل الثالث والعشرين.

ويرى جورج ألبى (1990) سخفا فى إلصاق الفردية بأية مشكلة تواجه الآلاف بل الملايين من الناس. إذ تكمن خلف هذا الشخص سياسات لوم الضحية أو تحميلها مسئولية ما وصلت إليه (Ryan,1971). ولعل لوم الأفراد على المشكلات التى تصيبهم والاعتراف بمشروعية الحلول الفردية، من قبيل العلاج والتعليم أو التدريب على إدارة المشقة، كل هذا، يجعل الأفراد أكثر قدرة على القبول بالأمر الواقع وأقل تأييدا للتغيير الاجتماعى. وتعمل عملية التأويل النفسية للمشكلات الاجتماعية وتحويلها إلى أمراض نفسية على دعم الفكرة موضوع المناقشة والقائلة بأنه لا حاجة بنا إلى تغيير المنظومة الاجتماعية ما دمنا بدلا من هذا قادرين على تغيير الشخص أو الفرد (Fox,1985; I. Prilleltensky,1994; Teo,2005)

وتظل لمسألة النزعة الفردية لعلم النفس آثارها بعيدة المدى، إذ ترتبط هذه الرؤية الفردية للعالم ارتباطا خاصا ببعض المجالات العلمية الفرعية. وبالمثل نجد هذه الآثار بعيدة المدى للقضايا المهمة والمفاهيم الأخرى المقدمة فى هذا الفصل مثل الأيديولوجيا ومستوى التحليل الملائم. ويحاول بعض المساهمين فى تأليف هذا الكتاب شرح كيف أن العلماء فى إطار الاتجاه العام السائد، والعلماء فى إطار علم النفس النقدى يأتون بافتراضات ومناهج مختلفة إلى مجالات اهتمام بعينها. ويشمل هذا الاختلاف نظريات الشخصية(الفصل الرابع لتود سلوان) وعلم النفس الإكلينيكى (الفصل الخامس جين مارسيك

وراشيل هير- موشتين)، وعلم النفس الاجتماعى (الفصل السادس لفرانسز شيري) ، وعلم النفس الصناعى والتنظيمى (الفصل السابع لغازى إسلام ، وميشيل زيفور) ، وعلم نفس المجتمع (الفصل الثامن إزاك بريليتينسكى وجيفرى نيلسون) وعلم نفس الصحة(الفصل التاسع كيرى شمبرلاين، وميشيل موراي)، وعلم النفس والقانون (الفصل العاشر روس أريجو ودنيس فوكس) ومما يؤسف له أن المقام الحالى لا يستوعب مجالات أخرى تكلمنا عنها فى الطبعة الأولى مثل : علم النفس الارتقائى والذكاء، والقياس، وعلم النفس الثقافى المقارن وعلم النفس السياسي، وعلم نفس البغاء، وأخلاقيات علم النفس.

عدم المساواة والقمع: دور الأيديولوجيا

يفهم المشتغلون بعلم النفس النقدى أن إعلاء القيم المرتبطة بالنزعة الفردية، والتنافسية؛ تضر بصورة أو أخرى بمن ينتمون إلى جماعات مستضعفة أو عاجزة نسبيًا. ويكمن انتهاك المساواة فى المسلمة التى تقول إن ما يصلح للعالم الغربى يصلح لأى فرد فى أى مكان من العالم، وتؤكد كرستيان هوجنس هنا فى مناقشتها للتأثير القمعى للتمثيل الديمقراطى على الثقافات المحلية أو الخصوصية الثقافية (الفصل السادس عشر). وتسعى الأقطار الحديثة، خاصة تلك التى تُعرف بالأنظمة الديمقراطية، رسميا نحو ضمان المساواة السياسية والمساواة فى الحقوق والواجبات، لكن السلطة الاقتصادية والقانونية والسياسية لا يتم توزيعها توزيعًا عادلاً. ومن هنا يحاول علم النفس النقدى استكشاف مشاركة علم النفس بتوجهه العام السائد فى

استمرار وتكريس الحرمان والقمع على أساس من التمييز لفئات من البشر، كأن يكون التمييز على أساس العرق (الفصل الثانى عشر كيفين دور هايم ، دريك هوك ، ودامين ريجس) أو الطبقة الاجتماعية (الفصل الثاث عشر هيثر بولوك، ويندى ليمبرت) أو على أساس الجندر (الفصل الرابع عشر فيكتوريا كلارك، فيرجينيا براون)، أو على أساس العجز والإعاقة(الفصل الخامس عشر أورا بريليلتسكي). ويحاول علم النفس النقدى كذلك استكشاف دور علم النفس فى تحويل العالم من الاستعمار إلى العولمة(الفصل السادس عشر إنجريد هويجينس) ودوره فى المجتمعات التى خرجت لتوها من الحروب حيث فشلت جهود التيار السائد حول مفهوم الصدمة فى بلورة بؤرة اهتمام محورها الحقوق الإنسانية والعدالة الاجتماعية (الفصل السابع عشربرنتون لايكس ،إرزولى ككويلون). ويوضح مايكل ماك كوبين فى الفصل الثامن عشر أن علماء النفس النقديين بدأوا فى دراسة القمع داخل منظومة الصحة النفسية التى تستوعب جهود الكثير والكثير من السيكولوجيين.

وأحياناً ما تكون صنوف الجور والاضطهاد وعدم المساواة واضحة للعيان، مما يجعل من السهل نسبيًا تحديد أشكال الظلم (على الأقل بالنسبة إلى من هم على بعد مسافة آمنة) ومواجهتها (انظر مثلا : شرح هايجنز لفرض المستعمر الرأسمالية على السكان الأصليين). وفى أحيان أخرى يمارس القمع وعدم المساواة بأساليب خفية تمارسها مؤسسات معينة، ومن الصعب فى هذه الحالة فهم كيف تعمل، أو مقاومة وجودها. وهذا ما يحدث على سبيل المثال، عندما تتبع المنظومات القانونية قواعد صحيحة إجرائيا فى شكل من أشكال الظلم المقنع (انظر أريجو وفوكس فى الفصل العاشر). وفى كلتا الحالتين

تحتفظ الجماعات المسيطرة وكذلك الأفراد بالقدرة على زيادة أعباء الآخرين حتى وإن كانوا يعتقدون أن تصرفاتهم وأفعالهم هى مجرد تصرفات عادية وتقليدية أكثر منها تصرفات ظالمة أو قمعية (Prilleltensky, 2008). وتعرقل افتراضية السواء الجهود المبذولة فى تلمس طريقنا وتبيانه فيما بين القضايا الكلية المركبة مستعينين بما لدينا من فهم مستند إلى أسس ثقافية لمبادئ العدالة الاجتماعية العامة المجاوزة للفروق الثقافية (Fox, 2008; Fox & Prilleltensky, 2002).

ويتطلب استمرار النظام الاجتماعى الذى لا يعترف بالمساواة أيديولوجية مقنعة. إذ أن الأيديولوجيا تتخذ معانى مختلفة باختلاف السياقات (Prilleltensky & Fox, 2007)، ويعمل معظم المشتغلين بعلم النفس النقدى على توظيف هذا المصطلح فى ضوء الفهم الماركسى التقليدى لمفهوم الأيديولوجيا، بالإحالة إلى المعتقدات واسعة الانتشار بأن النخب السياسية تدعو إلى تبرير المجتمع الظالم وبالتالى تنقد الوضع القائم على استحياء، أو كما يقول سلوان فى مناقشته لنظريات الشخصية فى الفصل الرابع، تطرح هذه النخبة أفكارا أو تصورات تساعد على استمرار العلاقات الاجتماعية غير المنصفة. وقد تلاشت بطبيعة الحال بعض الأفكار الأيديولوجية، إذ أن من الصعب فى هذه الأيام تخيل قبول البسطاء من الناس بفكرة أن الملوك يحكمون بموجب الحق الإلهى. ومع هذا تظل هناك معتقدات أخرى راسخة، والجديد منها يصبح ذا أثر فعال. ومن هذا على سبيل المثال، أن سُلطة المؤسسة تظل قائمة على أساس من انتشار مسلمات أيديولوجية ذات طبيعة اجتماعية نفسية فى حقيقة الأمر، ومن هذه المسلمات مثلا، أن الناس بصفة

عامة يحصلون على ما يستحقونه، وبالتالى يأتى فقر الفقراء من أنهم لا يعملون كما ينبغى. ومن هذه المسلمات أيضًا أن النظام الاقتصادى الرأسمالى يظل أفضل الأنظمة لأن الإنسان جُبل على الأنانية أو الذاتية وحب المنافسة. ومنها كذلك أن الغايات النبيلة تبرر دخول النظام الحاكم فى حرب. ويمثل الاتفاق مع معتقدات مؤسساتية لأيديولوجية معينة سائدة، من وجهة نظر العديد من النقاد، نوعًا من الوعى الزائف ، ورغم أن وجهة النظر ليست عامة، يشير مصطلح الماركسية إلى ذيوع القبول بمعتقدات أيديولوجية غير دقيقة (انظر الفصل الرابع). إذ أنه من خلال عمليات التلقين يُعتقد أن المصدر الأساسى لمعظم مظاهر القمع وعدم المساواة فردى أو مرتبط بالعلاقات بين الأفراد، (فثمار التفاح هى الفاسدة، وليست المنظومة هى الفاسدة) ، ولا ترجع هذه المظاهر إلى مؤسسات اجتماعية أو سياسية مثل المدارس، والعقائد الدينية، والهيئات القضائية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام التى تنحرف بحركات التغيير الاجتماعى عن مسارها الصحيح. ويركز معظم المؤلفين فى هذا الكتاب على دور الأيديولوجيا بهذا المعنى الذى أشرنا إليه.

ويميل بعض الكتاب إلى استخدام المصطلح على نطاق أوسع. وأصبحت الأيديولوجيا، مع الوقت، مرتبطة فى الخطاب العام بأى من العبارات أو الصياغات المحملة بأصداء النقد السياسى، كما ارتبطت على سبيل المفارقة الساخرة بالسماح لهؤلاء المدافعين عن الوضع القائم برفض تلك الصياغات لأنها تمثل تحديات أيديولوجية قادمة من أقصى يسار الطيف السياسى. ويعمل المتخصصون فى علم النفس الاجتماعى بتياره التقليدى السائد وغيرهم من الاختصاصيين فى العلوم الاجتماعية الأخرى على توسيع

المعنى ليشمل أية منظومة من المعتقدات والقيم، مما يجعل مفهوم الأيديولوجيا مرادفًا لرؤية العالم بوجه عام. ووفقا لهذا الاستخدام غير المتحيز وغير المُسيس، فإن كل فرد لديه أيديولوجية ويستطيع تكوين أى منظومة معتقدات قوية، هو بشكل أو بآخر موضع شك، مما يدعم فكرة أن أولئك الذين يمسكون العصى من المنتصف هم فقط من لديهم الرؤية الأوضح والصائبة للأمور (Fox, 2008 a). وتوجه إلينا بالطبع اتهامات متكررة ممن يعملون فى إطار التيار التقليدى السائد تُفيد بأن انتقاداتنا أيديولوجية وموضع شك بصورة أو بأخرى، وتفتقد المشروعية. ويرى أصحاب علم النفس النقدى أن تركيز التيار السائد على النزعة الفردية يمثل بحد ذاته توجهًا أيديولوجيًا. والحقيقة أن بزوغ علم النفس الإيجابى مع نهاية القرن العشرين، و تجاهله تماما الانتقادات الموجهة نحو تحويل المشكلات الاجتماعية أصلا إلى مشكلات فردية يوضح بما لا يدع مجالا للشك الاستمرار فى دعم وتقوية الأيديولوجيا السائدة فى علم النفس (Prilleltensky,& Pawelski 2005).

ومن هنا يتضح أن الهدف العام الأولى لعلم النفس النقدى هو تحديد وتوضيح الرسائل الأيديولوجية وما يرتبط بها من ممارسات تتجه بانتباهنا بعيدا عن مصادر سلطة ونفوذ النخبة وامتيازاتها. ووفقا لما ذهب إليه ميشيل فوكو (1980) والأعمال المؤثرة للكتّاب الذين أسهموا فى تحرير الكتاب الحالي، نظل بحاجة إلى فهم علاقات السلطة والنفوذ لتحديد القواعد الأخلاقية. ولما كانت السُلطة لا تكمن فى البناءات الاجتماعية فحسب يتعين علينا أيضا استكشاف أشكال أخرى من السلطة غير المتبلورة وتقع خارج حدود المؤسسات. وتُعد هيمنة القوة الرأسمالية على الطبقة العاملة مجرد

صورة واحدة من صور النفوذ والهيمنة. إذ تكمن قوة الرأسمالية فى التفاعلات بين الأشخاص، وفى أعمال المقاومة اليومية، والتنوع اللغوى الذى نستخدمه، بما فيها كيفية رسم الخط الفاصل بين الظواهر الاجتماعية والظواهر الشخصية (الفصل الحادى عشر هيربورن وجاكسون). وسيلاحظ القارئ عبر هذا الكتاب، بالتالي، أن المؤلفين يناقشون مناهج عديدة لاستثارة الوعى واستنهاضه، اعتمادا على أعمال عالم التربية البرازيلى باولو فريرى (1970). إذ يركز فريرى على تنمية الوعى النقدى الذى له ما له من تأثير هائل فى إحداث القطيعة مع المطالبات الأيديولوجية بالدفاع عن الأمر الواقع، وتحديد وتعريف مصادر القمع والقهر والجور.

المقاصد والنتائج: شرك الحيادية

ينبغى التأكيد من البداية أن معظم المشتغلين بعلم النفس مدفوعون بقيم إيجابية والتزامات سياسية سعيًا نحو الدراسة النفسية فى المقام الأول . والحقيقة، أن البعض يوظف مهاراته المهنية، ومكانته، بوعى ودراية فى مساعدة النخبة المجتمعية فى فرض سطوتها وقدرتها على التحكم. ويشير شينتز وميشلير (الفصل الثالث العشرون) إلى مثال على هذا يظهر فى مشاركة علماء النفس بشكل مباشر فى استعمال تقنيات التعذيب فى عمليات الاستجواب أو الحصول على الاعترافات . ويؤكد بين وهاريس فى الفصل الثانى أنه بالرغم من أن علم النفس يُوظف توظيفا قمعيا، يظل العديد من الاختصاصيين النفسيين معتصمين بما لديهم من نزوع نحو التحرر. والمشكلة، كما أوضحنا آنفا، هى أن عددا متزايدا من الاختصاصيين النفسيين

يقصرون مهمتهم فى مجالات ضيقة بوجه عام وهي: مساعدة العملاء على أسس فردية، أو المساهمة فى زيادة المعرفة العلمية فى موضوعات تقليدية اعتمادا على ممارسات بحثية تقليدية أيضا. ويدعم العديد من الباحثين إصلاحات نسبية قاصرة، ويحسبونها إصلاحات مسئولة وعملية، فى حين أن روابطهم المهنية تتورط أكثر وأكثر فى الصراع السياسى بالدفاع عن ممارسات سياسية معينة (Herman, 1995) تتسق بصورة عامة مع الإصلاح السياسى الذى يراوح مكانه بين الحرية الفردية (السياسية والاقتصادية) والاعتدال السياسى (Fox, 1993 b).

ويذهب كل من بولوك وليمبرت إلى أن علماء النفس فى إطار التوجه السائد ليس لديهم تقبل للشفافية أو الانعكاسية ، بمعنى الاستكشاف الشعورى لكيفية تأثر غاياتنا النظرية والمنهجية ونشاطاتنا وتفسيراتنا بما لدينا من قيم ومصادرات أو مسلمات. وبدلا من هذا، يتبع هؤلاء معايير مهنية تُصور علم النفس كعلم موضوعى محايد تجاه القيم الخاصة والسياسات. وتتمثل الوظيفة السياسية الرئيسية لعلم النفس، وفق تلك المعايير، فى توفير معرفة علمية غير متحيزة لتلبية احتياجات مؤسسات مدنية إلى معلومات وبيانات لخلخلة أوضاع قائمة. ويعكس هذا التركيز على البيانات دون التركيز على القيم ومراكز القوى (وهو فى حد ذاته تفضيل قيمي، كما يرى تيو) توجهات تتعلق بالتمسك بالتقاليد والأعراف، أكثر مما يعكس توجهات الريبة والتحدى والتوجس المميزة للنظام. وسيدفع الوضع المهنى ومتطلبات الوظيفة، وضيق أفق تفضيلات الهيئات الممولة، والالتزامات والضغوط السياسية الخارجية، والآمال التى يبلورها الساسة، بحوثنا بعيدا عن الموضوعات والاستخلاصات التى قد تعيد تنظيم الأشياء بصورة جذرية، أو تعيد تقليب الجذور.

ويشترك علم النفس مع مهن أخرى مثل التعليم والقانون والطب فى ترسيخ هذا التوجه. وتعكس المعايير بشكل نموذجى قيم ومصادرات واهتمامات ومصالح الطبقتين المهنيتين المتوسطة القديمة والعليا ، خاصة من الذكور والبيض. وكما يحدث فى أى مجال مهني، يعمل التدريب المتقدم على تحويل أولئك المتطلعين نحو العطاء والخير إلى مجموعة من المهنيين المتسمين بالحذر والاحتراس، والذين عليهم أن يستدمجوا الحدود السياسية والاجتماعية التى تشكل الأسس الجوهرية للمجال المهنى الذى ينتمون إليه (Schmidt,2000). وتعلم ما هو مشروع، وما هو غير مشروع، يعنى الحيلولة دون المثل العليا بعيدة المنال. ما يعنى توجيه الدارسين نحو مشاريع بحوث يسهل تنفيذها، متضمنة كل ما هو فى أحوال كثيرة جدا عبارة عن تنويعات عادية على أعمال سابقة، لا إبداع فيها، ولا يتوقع معها إحداث تقدم جوهرى سواء فى المعرفة العلمية، أو فى التحول العميق نحو العدالة الاجتماعية. ومن هنا، فإنه بقدر ما نعمل على تحويل بؤرة اهتمامنا عن المقاصد ونوجهها إلى النتائج الأهم بقدر ما نجد أنفسنا أمام الأسئلة التالية: هل الوضع السائد يضلل الناس – سواء كانوا من الاختصاصيين النفسيين أو من العامة غير المتخصصين- بالقول إن المشكلات النفسية النظامية هى مشكلات فردية خالصة؟ هل قصر التدخلات على أولئك القابلين للتدخل – والمتاحين أو الموجودين بالفعل- فى الإطار الزمنى الملائم مهنيا، هل هذا الاقتصار يعوق إمكانات أخرى أكثر جوهرية؟ هل الفشل فى تقديم حلول أساسية يثبط همة العمل نحو إحداث تغيير تحويلى أكثر عمقا، ومن ثم يصبح هذا التغيير من قبيل المعجزات الإلهية؟

ويظل علم النفس يقاوم مقاومة استثنائية الاعتراف بأن العلم الاجتماعى ليس محايدا، وغير متحرر من القيم الخاصة، مخالفا بذلك مجالات العلوم الاجتماعية الأخرى مثل الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والتاريخ، وحتى علم الفانون (**Rein,1976**). ويقرر هاريس (الفصل الثاني) أن المقررات الدراسية التقليدية السائدة فى تاريخ علم النفس جعلت من الأسئلة النفسية وكأن إجاباتها عادة ما تأتى منطقية خالصة، من خلال قيام أصحاب هذه المقررات بإعادة تشكيل تفسيراتهم لتاريخ علم النفس. ولكننا نعرف أن هناك أسسًا سياسية ومهنية وشخصية تؤثر فى أسئلة البحوث التى نجيب عنها، وفى المنهج العلمى الذى نتبعه، وفى الخلاصات التى نتوصل إليها والتوصيات التى نوصى بها(انظر: فى الفصل العشرون المناقشة المنهجية التى قدمها ونيدى روجر). ويودى بنا إلى هاوية الجُبن السياسى التستر على هذه التحيزات، بدلا من الاعتراف بها، كى نبدو فى وضع المحايدين. وتنتهى البحوث المنشورة دائما بعبارة ثابتة مفادها: نحن بحاجة إلى إجراء المزيد من البحث فى الموضوع المستهدف بالدراسة، وينطوى هذا التعليق على أنه لا يمكن الإدعاء بأن ما نطرحه من أسئلة يكون قابلا للحل دائما وأبدا، ونظل، فى ضوء كل هذا، تنقصنا البيانات والمعلومات الكافية، وتنقصنا إرادة الفعل.

المعضلات المحورية

أصبح علم النفس النقدى أكثر اتساعا وتنوعًا مما كان عليه قبل اثنتى عشرة سنة ماضية، عندما نشرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب. وكما يتوقع القارئ عُرف هذا العلم بالبديل النقدي، الذى يحتفظ بمسافة شاسعة بينه وبين

جوهر التيار السائد فى علم النفس. وبالرغم من هامشية علم النفس النقـدى فإنه يتسع مجال دراسته أكثر من ذى قبل، وكذلك تدريسه، والممارسة العملية القائمة على أساسه. وتحاول الكتب الجديدة فى هذا المجال استكشاف تخـوم عديدة فى تضاريس ممتدة، وتظهر مؤشرات نمو علم النفس النقدى من خلال المؤتمرات والدوريات العلمية، والمقررات الدراسية، ومواقع شبكة الإنترنت، والمدونات. وعلى الرغم من أن معظم العاملين فى مجال علم النفس النقـدى ما يزالون يجدون أنفسهم فى عزلة نسبية فى إطار المؤسـسات التقليديـة، فضلاً عن أن معظم دارسى علم النفس يجدون صعوبة فـى إيجـاد أسـاتذة يقدرون علم النفس النقدي، أو حتى يعرفونه، يجعلنا التوسع فى هذا المجـال أقل شعورا بالعزلة على مستويات عدة سواء المستوى المحلى أو الـدولى أو الواقع الافتراضى. وقد تناولت مجلة المراجعة الدورية لعلم النفس النقدى فى عدد خاص سنة ٢٠٠٦ التطورات التى تمت فى هذا الفرع من العلـم فـى أنحاء عديدة من العالم **(Dafermos, Marvakis & Triliva, 2006)** .

وينطوى التوسع فى هذا المجال على صعوبة عملية مفادها أن التنوع النظرى والمنهجى يجعل علم النفس النقدى بصورة أو أخرى مُشوشا أكثـر مما كان فى الماضى القريب. وثمة انطباعات متصارعة ومتداخلـة حـول موضوع علم النفس النقدي، وما ينبغى أن يكون عليه هذا الموضـوع (تـم طرح هذا بصورة مباشرة على سبيل المثال لدى تيو فـى الفـصل الثالـث وتشيرى فى الفصل السادس. تُفضى بعض هذه الأفكار بشكل خـاص إلـى استكشاف تحفظات أو مشكلات معينة. إذ يسهل، على سبيل المثال، الوقوف على بعض معايير علم النفس التمييزية عند التركيز على قـضيتى الجـنس

والجندر ، سيما لو وضعنا فى الحسبان تحليلات المذهب النسوى. وفى نفس الوقت، نجد أن الماركسيين الجدد يعنون مباشرة بقضايا الطبقة الاقتصادية والسلطة أو قوة النفوذ. ويُشير المؤلفون الخمس والثلاثون المساهمون فى هذا الكتاب إلى شيء من هذا وإلى تقاليد فكرية أخرى مثل: علم النفس النقدى فى ألمانيا، وعلم النفس التحررى فى أمريكا اللاتينية، وما بعد الحداثة، والبنيوية الاجتماعية، ونقد نظرية الأعراق، وعلم نفس الخطاب، والفوضى الخلاقة، وغيرها من الأفكار. وكل هذا يجد مكانا له فى إطار علم النفس النقدى مادامت هذه التيارات الفكرية تناهض القمع السياسي، وتنادى بالعدالة الاجتماعية . لكن تعدد المناحى ومصادر الحجج يجعل من الصعوبة بمكان تلمس الطريق وتتبعه وسط التضاريس.

ويسهم الاتساع فى مجال علم النفس النقدى فى إيجاد عدد من الإشكالات. وقليلون هم من ينظرون إلى عملنا فى إطار علم النفس النقدى اليوم على أنه نوع من الانحراف عن المعايير التقليدية. وعادة ما يحاول المشتغل بعلم النفس النقدى بوضوح تام خلخلة مواقفنا واختياراتنا سواء كانت نظرية أو منهجية، وسواء كانت سياسية أو شخصية. إذ تميز بعض هذه الاختيارات والمواقف بين علماء النفس عموما بعضهم عن الآخر من خلال أعمالهم، فيتم التمييز، على سبيل المثال، بين علماء النفس على أساس إشكالية النظر للإنسان ككائن حى عاقل، بوصف العقلانية سمة أولية، فى مقابل النظر إليه ككائن غير عاقل. ويهتم المشتغلون بعلم النفس النقدى بإشكالات أخرى مباشرة مثل هل علينا توظيف أوضاعنا المهنية فى تعزيز مصداقيتنا، وذلك بالرغم من شكوكنا فى إدعاء السلطة العلمية لعلم النفس.

ولا توجد إجابة واحدة مقنعة وشافية لعلم النفس النقدى يمكن الرد بها على أى من هذه الإشكاليات أو المعضلات. وبقدر ما يعمل الأفراد فى إطار علم النفس النقدي، وبقدر ما تنخرط مجموعات من الاختصاصيين فى النظام العلمي، وبقدر ما نجد أنفسنا أبناء لمجتمعات متصدعة بقدر ما نعمل على التغيير، وبقدر ما يتعين على كل من يعمل فى هذا المجال أن يحدد لنفسه ما الذى ينبغى عليه القيام به، وما ينبغى العدول عنه.

وفى محاولة لفهم ما الذى يُقنع الناس بعلم النفس النقدي، طالب سلوان (2000) عشرين من الاختصاصيين فى علم النفس النقدى بتأمل كل لخلفيته وفهمه لهذا المجال. وإلى جانب هذا سألهم عن القضية الجدلية الأكبر فى مجال علم النفس النقدي؟ وما القضايا النفسية التى مازالت ملتبسة؟ وسنقوم بالبناء فى هذا القسم من الكتاب على أساس إجاباتنا على هذا السؤال (**Fox, 2000; I. Prilleltensky, 2000**) كما سيتم البناء على أساس المنحى النظامى لكل من **أوستين وبريليلتينسكى** والأعمال المهمة لدارسين آخرين (**e.g., Hepburn,2003**) . وفى ضوء هذه الإجابات تنقسم الإشكالات إلى فئتين متداخلتين: الأولى طبيعة الطبيعة البشرية وقوامها أساسًا الاختيارات التى توجه الأخصائى النفسى بشكل عام؛ والثانية هى أفق التغيير الاجتماعى والفعل السياسي، على أساس أن هذا الموضوع له أهميته الخاصة بالنسبة إلى الاختصاصيين فى علم النفس النقدى. وقد طرح المساهمون فى تأليف الكتاب الحالى واحدة أو أكثر من هذه المعضلات، أحيانا بصورة مبينة وصريحة، وأحيانا أخرى بصورة ضمنية أو مضمرة.

طبيعة الطبيعة البشرية

بعد شرح كيف يتعامل المتخصصون فى علم النفس النقدى مع النظرية طرح سلوان الأسئلة التالية:

ما أنواع الافتراضات عن النفس والمجتمع التى تمثل أفضل موجهات للتنظير النقدي؟ ما الافتراضات العامة المشتركة المعضلة؟ ما المواقف الأكثر ملاءمة التى يمكن أن يتخذها علم النفس النقدى فى مسائل قديمة من قبيل حرية الإرادة فى مقابل الحتمية، الطبع فى مقابل التطبع، القوى الشعورية فى مقابل القوى اللاشعورية؟ ما الأسئلة الجديدة التى نحن بحاجة إلى طرحها ؟ (الفصل التاسع عشر) .

كما ترون لدينا أسئلة، وليس لدينا بعد إجابات عنها!

وتفيد إحدى مسلمات علم النفس النقدى الأساسية الراسخة أن ذاتيتنا وعالمنا السيكولوجى يكمنان بعمق فى ثقافتنا وممارساتنا الاجتماعية. ويعكس ما نريده ونحتاجه ونرغبه معايير وتوقعات نمتصها ونستدمجها بوصفنا أبناء عشيرة معينة أو جماعة أو مجتمع. ويُساعد الوعى بهذا التضمين العميق فى توضيح لماذا نرفض أن ينحصر جُل اهتمام التيار التقليدى السائد فى الفرد ومستويات تحليل العلاقات فيما بين الأشخاص، ويساعد كذلك فى توضيح لماذا نطرح أفكارنا حول مستوى التحليل المجتمعى للمناقشة.

ويقودنا هذا الوعى نحو الاستكشاف الانعكاسى الشفاف لما نريده، وما نحتاجه، وما نرغبه أو نفضله، إذ أنها جميعا تأتى من ذواتنا، إن كان لذواتنا وجود، كما تأتى من الثقافة، التى تتشكل من خلالنا ومن خلال غيرنا من

أفراد المجتمع، وليست كيانًا موجودا خارجنا. وبالرغم من أننا نركز على طبيعة الفرد المتضمنة اجتماعيًا، نتطلع نحو (ونسعى إلى تعزيز) شرارات القوة والمنعة التى تجعلنا نغير حياتنا الشخصية ومجتمعاتنا. ويقاوم الاختصاصيون فى علم النفس النقدى مسألة أن يضعوا أنفسهم فى إطار العلاقة الجدلية بين التسيير والتخيير أو بين حرية الإرادة والجبرية الحتمية (Teo, 2005).

ويجد الاختصاصيون فى علم النفس النقدى أنفسهم، مرة أخرى، مثل الاختصاصيين فى إطار التيار السائد يحاولون التوفيق بين نزعتين متصارعتين تشبهان مصطلحات فرويد الأنا الأعلى والهو. والتوفيق هنا بين شخصين أحدهما مثل الحاسب الآلى فى العقلانية المبالغ فيها، والآخر مناف للعقلانية على طول الخط. يتخذ الشخص العاقل قراراته على أساس من الحسابات المنطقية الخالصة للتكاليف والمكاسب، وذلك فى ظل النظرية الاقتصادية التقليدية السائدة، ومنظورات سيكولوجية بعينها. وفى المقابل يسلك الشخص غير العاقل بالغريزة والعاطفة. ونحن نعرف بشكل ذاتى أن لدينا هاتين النزعتين، لكننا نعرف أيضا أن الذاتية يمكن أن تقودنا إلى سبل الضلال.

وكما سنلاحظ فى مناقشات سلوان للنظرية، وفى مناقشة أريجو وفوكس للتقاطع بين علم النفس والقانون، يوظف الاختصاصيون فى علم النفس النقدى جوانب من التحليل النفسى لصقل فهمنا للذاتية، والعقلانية (e.g.,Oliver, 2004, Parcker,1997). فمفاهيم مثل الشعور واللاشعور يمكن أن تساعد فى توضيح كيف أن النواهى الثقافية تنتهك وشيجة الفرد – المجتمع، وطرح هؤلاء أسئلة من قبيل: لو أن القوى اللاشعورية تدفع سلوكنا السياسى والأخلاقى والاجتماعي، فهل تكشف محاولاتنا لأن نكون قادرين

على المساعدة أو محاولتنا لكشف التغير الاجتماعى كشفا مبسطًا عن براعة فى الخداع للحصول على اعتراف أو إطراء أم هى نوع من المطالب اللاشعورية الملحة؟ هل التزاماتنا السياسية لا تتعدى كونها التزامات ذاتية أو استمرار فى متابعة أشياء معينة بغير منطق واضح؟ وإذا كان الأمر كذلك فما البديل؟ إذ أن نقص الخبرة الإنسانية وتفسيرها وفقا لنماذج مجردة يُعرض معنى وجودنا للخطر؟ كما أن هذا يجعل من التغيير الاجتماعى أمرا بعيد المنال.

أفق التغيير الاجتماعى والفعل السياسي

تذكرنا فيكتوريا كلارك وفيرجينيا براون من خلال الفصل الرابع عشر أن التغير الاجتماعى ليس الهدف الأولى لكل الاختصاصيين فى علم النفس النقدى. وتشير كل من كيرى شامبرلاين ومايكل موراى إلى الاختلاف حول ما إذا كان علم نفس الصحة النقدى ينبغى أن يركز على توضيح أو كشف التفاوت وصور الحرمان أم ينبغى عليه التركيز على تغييرها (الفصل التاسع). وأشارت الباحثتان إلى أن بحوث تحليل الخطاب والتحليل الشفاهى ركزت على توضيح التفاوت والحرمان، فى حين ركزت بحوث الفعل(*) على توضيح التغيير والتعديل فى هذا المجال. (الكسا هبرون وكلار جاكسون قدما عرضا وافيا لعلم نفس الخطاب فى الفصل الحادى عشر). وبالرغم من

(*) بحوث الفعل هى بحوث تبدأ بحل مشكلة قريبة وملحة وهى تمثل عملية شفافة تعكس حل مشكلة بصورة تقدمية متدرجة . ويقوم بالبحث أفراد يعملون مع آخرين فى فريق عمل أو يعملون كجزء من مجتمع يمارس عمليا عملية تحسين الطريقة التى يواجهون بها القضية محل البحث أو طريقة حل المشكلة. وهناك نمطان من بحوث الفعل: الأول بحوث الفعل التشاركية، والثانى بحوث الفعل العملية (المترجم).

هذا التنوع السياسي، نحسب أن من الإنصاف القول بأن معظم الاختصاصيين فى علم النفس النقدى يعتقدون أن هناك شيئا ما خطأ من أساسه فى النظام العلمى الذى يخفق فى مواجهة الممارسات المجتمعية الظالمة، بل ويدعم فعليا هذه الممارسات، كما يعتقدون أن هناك خطأ أساسيًا فى المنظومة الاجتماعية التى تعمل على إقصاء الجماهير وتهميشها وقمعها. ولا يقف الجدل الدائر فى إطار علم النفس النقدى عند حدود هل الحاجة إلى التغيير الاجتماعى قائمة أم غير قائمة، ولكنه يتجاوز هذا إلى الجدل حول ماهية مستوى التغيير الذى نبحث عنه، وكيفية تحقيقه. وتعكس المواقف من هذه القضية التقاء روافد التأثير التى تمتد من الروافد السياسية والشخصية إلى الروافد المهنية البراجماتية.

وتنبهنا النظرة الواعية التأملية إلى أن البنية المحيطة تؤثر فيما نقوم به من أعمال. بمعنى أن البيئة تشتمل على المواقع الأكاديمية التقليدية التى تقبل تشغيل معظم الذين يُعرفون أنفسهم على أنهم اختصاصيون فى علم النفس النقدى. وتطرح هذه المؤسسات الأكاديمية عددا من الميزات التى تتجاوز مجرد المميزات العملية، مثل الوضع المهني، وفرص السفر، وجداول الأجور، إلى طرح المعيار الأهم الذى يُفيد أن إعمال العقل هو جزء من متطلبات الوظيفة. ومع أن بيئة العمل الأكاديمى بوجه عام مريحة وبها الكثير من الامتيازات، لكن تفرض هذه البيئة قيودا متنوعة ما بين رسمية وغير رسمية، تؤدى بعض هذه القيود إلى ما يطلق عليه **هايجنس** الروح الانهزامية السياسية للمؤسسات الأكاديمية (الفصل السادس عشر). وتضع هذه القيود حدا خاصا أمام الدارسين يمنع من التطلع إلى الوظائف الأكاديمية، وتمنع أعضاء هيئة التدريس من غير ذوى المناصب العليا أن يسعوا إلى الاحتفاظ

بوظائفهم، وتعلم هاتان الفئتان أن البقاء فى الوظيفة الأكاديمية، خاصة فى المؤسسات التقليدية، يتطلب أكثر من مجرد العمل الكفء والنشر العلمى فى التوقيتات المناسبة، حيث يتطلب الاستمرار أيضا إرضاء الإداريين والأساتذة الكبار. وهى مهمة صعبة بما يكفى بالنسبة إلى الأكاديميين ممن يقبلون بمعايير المؤسسات، خاصة فى ظل عصر تعمل فيه الجامعات على خفض نفقاتها من خلال خفض الأجور عن طريق استبدال نظام العقود المؤقتة لأعضاء هيئات التدريس بالعقود الدائمة. والأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى الدارسين الذين عملهم الأساسى هو النقد الضمني، أو غالبا النقد الصريح للمعايير الأكاديمية بصفة عامة ونقد المؤسسات التى يعملون بها بصفة خاصة. ويضع علماء النفس النقديون أنفسهم دومًا فى مخاطر مهنية، إذ يوجهون انتقاداتهم لبحوث وقيم وسياسات من يعملون معهم فى نفس القسم العلمي، أو يوجهون نقدهم إلى القيادات التى بيدها المنح والمنع. (طرح **دينس فوكس** بعضا من هذه الهموم فى المناقشة الإجمالية لما جاء فى هذا الكتاب فى إطار إجابة الأسئلة المتكررة).

وتعمل هذه المعوقات على إيجاد نوعين من الإشكاليات المتداخلة، إحداهما شخصية، والثانية سياسية. مفاد الإشكالية الشخصية هو أن الأكاديميين لديهم ما يكفى من البواعث المرتبطة بمسيرة حياتهم العلمية التى تدفعهم إلى الانتهاء من المؤلف التالى أو إلى الفوز بتمويل جديد لمشروع بحثي، أكثر مما لديهم من البواعث للعمل مباشرة على تغيير الواقع الاجتماعى. إذ أن الانخراط الكامل فى متطلبات الحياة العملية والمهنية لا يترك مكانا للعمل السياسى المؤثر الذى هو الشغل الشاغل لمعظم المتخصصين فى علم النفس النقدى. ومن وراء الزمن المثقل بالأعباء، يأتى

الضغط فى اتجاه تبيان التركيز المستمر على بؤرة اهتمام مهنيـــة محـــددة. ويتجه الأساتذة المشرفون على طلاب الدراسات العليا فى بعض الأحيان إلى نصح طلابهم بألا يستغرقوا وقتا طويلا فى أعمـــال التـــدريس، إذ أن هـــذه الأعمال تأتى على حساب إجراء البحوث والنشر الأكثر أهمية بالنسبة إلـــى التقدم فى مسيرة الحياة العلمية. ويوجه بعـــض هـــؤلاء الأســـاتذة الـــزملاء الأصغر من أعضاء هيئة التدريس إلى أن الانخراط فى الأنشطة الـــسياسية والمجتمعية يضر بالمنزلة الوظيفية ووقارها.

فى ظل كل هذا، يكون من المغرى الإقرار بأن أهم إسهام يمكـــن أن يحسب إلينا يتمثل فى إعداد كتاب يحدد للآخرين المشكلات المطلوب حلهـــا. والحس الأكاديمي، بعد كل هذا، ما هو إلا حس ذهني، وليس حـــس ناشـــط سياسى أو ناشط اجتماعى. ويشير **تيو** (٢٠٠٥) فى هـــذا الـــصدد إلـــى أن تقويض الوضع القائم وهدمه وطرح رؤى بديلة أفضل، كلا العملين (الهـــدم والبناء) هو لب التقليد النقدى. وما يزال معظمنا يحاول إيجاد بعض التوازن العملى بين النظرية والعمل العام التطبيقي، وبين انتقـــاد العـــالم ومحاولـــة تغييره. ويشير **تيو** فى الفصل الثالث إلى أنه بالرغم من أن المعارف العامة هى شكل من الأشكال المشروعة للعمل العام التطبيقي، تُعد أعمال التنظيـــر من أجل التنظير وأعمال البحث من أجل البحث ممارسات متساهلة، أو شكلاً من أشكال الترف والرفاهية، نظرًا لما نواجهه من مشكلات نختار فيها مـــا بين الحياة والموت.

وحاولنا كذلك مزج التدابير النقدية مع عملنا المهني، ويتم هذا أحيانًـــا بتفعيل أنواع من البحوث والتدخلات ذات العمق السياسى كما يظهر فى ثنايا هذا الكتاب. إلا أن تبنى مناهج البحث النقدية كما قدمها **شينتون روجرز** فى

الفصل العشرين كان ميسرًا فى بعض الفروع العلمية وكان صعبًا على فروع علمية أخرى داخل التخصص. فطبيعة علم نفس المجتمع، على سبيل المثال، تقتضى اتباع مناحى بحث تقوم على أساس البحوث التطبيقية التشاركية المجتمعية (انظر على سبيل المثال الفصل الثامن والسابع عشر والثانى والعشرين).

ويدخل فى إطار ما ناقشناه آنفًا حول المعضلة الأكاديمية المسماة بشرك الحيادية التكيف إزاء شخصية التيار السائد فى علم النفس المحايدة وغير المسيسة، والاعتقاد بأننا بحاجة إلى المزيد من البحث قبل أن نكون قادرين على المناداة بالتغيير الجوهري، إذ يقضى الفهم العام المتداول بضرورة تفهم عيوب النظام القائم أولاً قبل أن ندعو إلى نظام آخر جديد. وعلى الجانب الآخر، تعانى مجتمعاتنا القائمة عيوبًا جمة تتطلب أن نقضى طوال حياتنا فى فهم وتحليل هذه العيوب. ويشير البعض إلى أن الوعى شيء جميل لكن الأجمل منه العمل العام التطبيقى بمقتضى هذا الوعى (Fox, 2003).

وتنشأ المعضلة الثانية، جزئيًا، من البيئة الأكاديمية، وتعكس كذلك مشكلات وقضايا كبرى تتعلق بالاستراتيجية والفلسفة السياسية، وتتحكم فى مستوى العمل العام التطبيقى الملائم. ويشير هنا بريليلتينسكى ونيلسون (فى الفصل الثامن)، وفى مواضع أخرى من الكتاب الحالي، إلى وجود تمييز مهم فيما بين الممارسات العملية الإصلاحية والممارسات العملية التحويلية التى تستهدف فى المقام الأول تغيير الأنظمة القمعية التى تعمل على تهميش الأفراد. ويوجه علم النفس النقدى اتهامًا للاتجاه التقليدى السائد فى علم النفس بالعمل فقط على الإصلاح، وحصر الجهود فى علاج المشقة والكرب، وإجراء بحوث تستهدف إصلاحًا جزئيًا مع قدر محدود من المخاطرة

المحسوبة. وفى ظل هذه النزعة النقدية، هل ينبغى على الاختصاصى فى علم النفس النقدى أن يُقلع تمامًا عن مجرد الإصلاح وأن يعتنق البحث من أجل التغيير؟ وبحكم الممارسة العملية، ليس من المتيسر دائمًا تحديد أو تعريف الجهود التحويلية، او تحديد ماهية الدور الذى من الممكن القيام به فى هذا الصدد (انظر شنيتز ومشيلر فى مناقشتهما للمقاومة السياسية). ونحن لا نتفق فيما بيننا دائمًا حول ما إذا كان مشروع معين هو مشروع تحويلى بحق أم مجرد مشروع إصلاحى. ويبدو الإصلاح على المدى القصير كمساعدة سريعة لأولئك الذين بحاجة إلى المساعدة، مهما كانت محدودة وقاصرة عن أن تحقق الأهداف التحررية لعلم النفس، ويعالج هذا الأمر فى الفصل السابع عشر.

ويطوف بنا تيو بين التضاريس الفلسفية لعلم النفس النقدي، فيشير من خلال الفكر النقدى إلى التوجهات السياسية الأخلاقية فى هذا الفكر التى تمتد من التقدمية الليبرالية اليسارية إلى الراديكالية (الفصل الثالث). ويحتل كل مؤلف من مؤلفى فصول هذا الكتاب موقعًا ودرجة فى مواجهة المعضلات السياسية الناجمة عن ممارسات الاتجاه السائد فى علم النفس. فالبعض يعرض لكيف يمكن إقحام أساليب البحث المنهجية التقليدية بقدر من القوة والصرامة فى رؤية العالم الخاصة بالتيار السائد فى علم النفس ذات النزعة الإيجابية، لمساعدة المقهورين والمهمشين مساعدات لها تأثير جوهرى فى حياتهم (انظر على سبيل المثال أورا بريليلتنسكى فى الفصل الخاص بالإعاقة وفصل شيرى فى علم النفس الاجتماعي). والحقيقة أن اجناسيو مارتن برو هو من عمل على تطوير علم النفس الليبرالي، وكثير من المساهمين فى الكتاب الحالى يشيرون إليه كنموذج يحتذى، قام بتوظيف

الأساليب المسحية التقليدية فى إحداث تقدم نحو مزيد من التحرر. فهل يمكن أن نصف مثل هذه الجهود المهمة بالنقدية؟ وهل التغيير التحويلى كبؤرة اهتمام لعلم النفس النقدى سيمتد إلى جذر المشكلة الكائنة فى الطرف الراديكالى من الطيف السياسي، أم إنه من الممكن إطلاق مصطلح نقدى على التقدميين والليبراليين الساعين إلى الإصلاحات البراجماتية أيضًا؟ وإن كان الأمر كذلك، فكيف يمكن تمييز هؤلاء عن نظرائهم التقدميين غير النقديين؟

وقد يكون البون شاسعًا بأكثر مما نظن أحيانًا بين علم النفس النقدى المتسق نظريا ومنهجيا وسياسيا وفوضى علم نفس موجه نحو العدالة الاجتماعية الأقل اتساقًا. ويوظف **بين هاريس** فى الفصل الثانى مفهومى الإدراكات وفساد الإدراكات حول تاريخ علم النفس ليذكرنا بأن ذاك التفكير الثنائى يمكن أن يقود حتى علم النفس النقدى إلى سبل الضلال. فالتعريفات مخادعة. ومعضلاتنا باقية.

مسائل تنظيمية

يتناول الجزء الأول من كتاب مقدمة فى علم النفس النقدي:"الرؤى النقدية"، فصلين تاليين لهذا الفصل. يقدم أولهما طرحًا رائدًا وغير مسبوق فى كيفية قراءة تاريخ الاتجاه التقليدى السائد فى علم النفس؛ ويقدم ثانيهما المفاهيم الفلسفية الأساسية لعلم النفس النقدى. ويقدم الجزء الثاني، الفروع العلمية النقدية، بقدر من التفصيل موقع علم النفس النقدى من ثمانية مجالات فرعية نوعية. وتلقى هذه الفصول الضوء على العديد من أوجه النقد للمناحى التقليدية السائدة والتى قابلناها فى المقررات الدراسية التقليدية. كما يلقى

الضوء على المناحى البديلة الملائمة لكل مجال علمى فرعى. ويشمل الجزء الثالث، قضايا اجتماعية خاصة، سبعة فصول تكشف عن مجالات العمل الاجتماعى العام والتطبيقى الدافعة للعمل العميق ذى المعنى فى علم النفس النقدى عبر عدد متنوع من المجالات العلمية الفرعية. وشمل الجزء الرابع، الممارسات العلمية النقدية، خمسة فصول عنيت باستكشاف كيف يمضى النفسانى فى أعماله اليومية كمنظر وباحث وممارس عام وعامل من عوامل التغيير المجتمعى وناشط سياسى.

والفصول الثلاثة والعشرون يتمم بعضها بعضا فى الإجابة عن سؤال محوري" كيف لعلم النفس أن يدفع فى اتجاه التحرر والعدالة الاجتماعية والتغيير الاجتماعي؟ ويضع كل فصل لمسته فى فسيفساء الموضوع، أو يقدم نظرة مختلفة للصورة الكلية. البعض تناول قضايا عريضة وكبرى والبعض الآخر ركز على قطاعات ضيقة نسبيًا. وبنية الكتاب تجعل الأستاذ الجامعى يقرره كمرجع إضافى للمقررات التقليدية، أو كمرجع أساسى فى مقررات علم النفس النقدى. وتغطى الفصول موضوعات تقليدية، وبالتالى فالقارئ المتطلع إلى مادة قابلة للتطبيق فى مقررات بعينها سيعثر على ضالته ويجد ما يتصل بها من معلومات. إلا أن هذا النسق التنظيمى جانبه بعض الصواب: إذ حافظ على الحدود الفاصلة بين مجالات علم النفس المختلفة التى يرى النفسانى النقدى أنها حدود مصطنعة. فالحدود الفاصلة بين أفرع العلم موجودة على الورق فقط وغير قائمة فى الواقع ، فالتشابك قائم بين علم النفس الاجتماعى والإكلينيكي، وبين أساليب البحث والنظرية. ولهذا ستجد أن مؤلفين مختلفين تصدوا لقضايا مشتركة بمنظورات مختلفة اختلافات مرهفة.

ونحسب أن الولوج إلى تراث جديد، أحياناً ما يستخدم لغة غير مألوفة ومشوشة يمكن أن تبعث على الرهبة. وكما يفعل الدارسون فى مواقعهم الأكاديمية، اتبعنا فى أغلب الأحيان المعايير الأكاديمية والأساليب التى يفضلها الأكاديميون. وعلى الرغم من شفافيتنا وموقفنا النقدي، تكونت لدينا عادات سيئة! فمازلنا نحاول من خلال هذا الكتاب تجاوز بعض القيود اللغوية، فجاء بناء الجمل والعبارات لدينا بعيدًا عن اللغة الفخيمة الجازمة، مع تعريف واضح للمصطلحات المهمة.

وأخيرًا، فبعد قرن من الزمان تم فيه تناول المتغيرات معمليا، لم يكن لمجال علم النفس أدنى قدرة على زحزحة الوضع القائم، نحن بحاجة إلى العمل العام التطبيقي، و بحاجة إلى عون قرائنا لنا ومساعدتهم.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- يُشير علم النفس النقدى إلى عدد من المناحى المتداخلة التى توجه النقد للمساندة الصريحة والضمنية التى يقدمها الاتجاه التقليدى السائد فى علم النفس للأوضاع القائمة غير المُرضية والظالمة.

٢- تحدث التأثيرات الوخيمة لعلم النفس على الرغم من حسن نوايا معظم علماء النفس.

٣- تنقسم الاهتمامات المحورية(لعلم النفس التقليدي) إلى عدة فئات: النزعة الفردية وافتقاد المعنى؛ الجور والقمع والقهر؛ والنتائج والتبعات غير المقصودة.

٤- تتضمن المفاهيم المحورية مستويات التحليل؛ ودور الأيديولوجيا؛ وشرك الحيادية.

٥- يختلف علماء النفس النقديون فيما بينهم حول عدد من الإشكاليات، والتى نناقشها هنا ونصنفها إلى فئتين: الإشكاليات التى يواجهها علماء النفس عمومًا فى مسألة طبيعة الطبيعة البشرية، وتلك التى يواجهها علماء النفس النقديون وترتبط مباشرة بآفاق التغيير الاجتماعى.

ثبت المصطلحات

علم النفس النقدى critical psychology : عدد متنوع من المناحى التى تمثل تحديات لمصادرات الاتجاه السائد فى علم النفس وقيمه والممارسات العملية التى تتم من خلاله مما يساعد فى استمرار الوضع القائم بما فيه من ظلم وإجحاف.

الأيديولوجيا ideology :هى بصفة عامة، عبارة عن رؤية للعالم أو مجموعة من المصادرات عن كيف يسير المجتمع؛ والأيديولوجيا بشكل أكثر تحديدًا، مجموعة من الأفكار المتغلغلة فى القطاعات المهيمنة من المجتمع وتستهدف تبرير سلطة النخبة ونفوذها ومؤسسات المجتمع الراسخة.

مستوى التحليل level of analysis: منظور للتعميم فى التفكير حول الضروب السلوكية المعنية بالتحليل، يمتد من المستوى الأضيق (الفردى) إلى الأوسط (مستوى البين شخصى أو الموقفي) فالأوسع (المستوى البنيوى أو المجتمعى).

التيار السائد فى علم النفس mainstream psychology : علم النفس كما يمارس فى مؤسساته المهنية السائدة وكما يمارسه المهنيون المتخصصون فى مجال من مجالاته.

الوضعية positivism : مـــذهب فلـــسفى لا يـــؤمن بغيـــر التطبيـــق الموضوعى والمنطقى للأسلوب العلمى الرسمى.

أسئلة

١- كيف تتعامل، فى أغلب الأحيان، مقررات التيار السائد فى علـــم النفس مع القضايا التى يطرحها علماء النفس النقديون؟

٢- كيف يستطيع علم النفس المـــساعدة فـــى التقـــدم نحـــو التغييـــر الاجتماعى؟

٣- هل يُعد علم النفس النقدى نشاطا سياسيا من الناحية الواقعية؟

الفصل الثانى

ما يجب أن يعرفه علماء النفس النقديون عن تاريخ علم النفس

بين هاريس

موضوعات الفصل

مواجهة تاريخ علم النفس

- التاريخ اليمينى المحافظ .
- بيتى فريدان: توظيف التاريخ فى النقد وخلق البدائل

نحو مراجعة لتاريخ علم النفس

- المراجعات النقدية لتاريخ الذكاء وقياسه
- المراجعات النسوية لتاريخ علم النفس
- كشف النقاب عن التاريخ السياسى لعلم النفس

تاريخ جديد لعلم النفس

- الجندر والتاريخ الجديد لعلم النفس
- رومانسية علم النفس الأمريكي
- وجهان لعلم النفس مع بيتى فريدان

كيف يتغير علم النفس؟

خاتمة: مرشد الطالب لدراسة تاريخ علم النفس

مواجهة تاريخ علم النفس

يلتقى معظم الدارسين بتاريخ علم النفس فى مواجهتين حاسمتين. تأتى الأولى مع بداية تلقى دارسى علم النفس المقدمة التاريخية. وهى أشبه ما تكون بمقابلة التعارف، إذ يحاول المحاضرون توظيف التاريخ فى اقتياد الدارسين إلى علم النفس كنظام علمي، وإلقاء الضوء على ما يتمتع به العاملون بهذا النظام العلمى من جدية وإخلاص. وكنوع من سياحة التسوق السريعة، تعمل هذه الإطلالة التاريخية العامة أيضًا على رسم الحدود الفاصلة والمائزة لهذا المجال من مجالات المعرفة العلمية، وتبيان موضوعات وطرق البحث ذات النفع والمشروعية فى هذا النظام العلمى.

وفى الختام من مستويات الدراسة التخصصية فى علم النفس يلتقى الدارسون مع التاريخ مرة ثانية فى المواجهة الأهم. إذ يتعلم الدارسون، فى إطار المقرر الدراسى المعروف باسم تاريخ علم النفس وأنساقه الخلافات النظرية التى أفضت إلى تفريق المشتغلين بعلم النفس إلى فصائل متناحرة: فمنهم السلوكيون، ومنهم الجشطالتيون، ومنهم الفينومينولوجيون أو الظاهرتيون، إلى آخره من المدارس والأنساق النفسية. ولكى يتمكن الدارسون من سبر غور هذا الجدل التاريخى الذى دار فى القرن التاسع عشر والعقود المبكرة من القرن العشرين، يتعين عليهم قراءة ما لم يعد مألوفًا من كتابات عدد من الأعلام فى تاريخ علم النفس مثل هيرمان إبينجهاوس، ووليم جيمس، وإدوارد ثورنديك، وجون واطسون. وبهذا يتعرض الدارس ذو العقل الناقد لوجهات نظر أجيال مبكرة حول علم النفس، مما يقوض بقوة،

لدى هذا النوع من الدارسين الأيديولوجية التوافقية التى تحاول المقررات الدراسية المعاصرة تأكيدها لدى الدارسين فى المرحلة الجامعية. أما الغالبية العظمى من الدارسين ممن ليس لهم دراية بعد بالمناحى النقدية، فتعمل مقررات التاريخ والأنساق بالنسبة إليهم على ترسيخ المنهاج النظرى المهيمن والسائد فى علم النفس، بدلا من تقويضه.

ولكى يكون تاريخ علم النفس خادمًا للوضع القائم، تم التحول نحو ما عرف بالتاريخ ذى الأفق الفكرى الضيق. وبالانفصال عن الأحداث العالمية والقومية، أصبح تاريخ علم النفس عبارة عن تاريخ المناقشات الذهنية النخبوية التى تجرى بين أساتذة الجامعات. وبالابتعاد عن العالم الاجتماعي، تم تقديم اكتشافات علماء النفس على أنها نتاج نوع من الإلهام الفردى المرتبط بأشخاص بأعينهم، مدفوعين بنوع من السعى السرمدى الدءوب نحو المعرفة .

وبقدر ما تُجرى مقررات التاريخ والأنساق مسحًا شاملاً لما يقرب من مائة عام من تاريخ علم النفس، بقدر ما يتعلم الدارسون كيف مهد لهم العباقرة الأوائل من علماء النفس العظام السبل نحو تصميم تجارب رائعة، وبناء نظريات عظيمة قائمة على نتائج هذه التجارب (Roback, 1961). وعندما تختلف النظريات وتتصارع فيما بينها، يُقال للدارسين الخلاصة هى أن نتبارى فى العمل نحو مزيد من الدقة العلمية، تلك الدقة الكامنة فى الأسس المنطقية وليست الأسس الأيديولوجية أو السياسية. وإذا ما أُريد للسياق الاجتماعى الولوج إلى مسألة الاكتشافات السيكولوجية واقتحامها، فقد يستلهم باحث من هنا وباحث من هناك قضية اجتماعية ويُجرى على أساسها سلسلة تجارب محددة. ومع هذا، يظل تصميم تلكم التجارب ونجاحها مرهونًا

بمحكات ذهنية منطقية، وليست مرهونة بعوامل من قبيل الطبقة الاجتماعية والجندر (النوع البيوثقافي) والتدابير السياسية. وقد يكون هناك مرجعية لمسار بحثي يتناسب مع لغة العصر في أيامنا هذه، إلا أن الرؤية العامة القائلة بالعمل من خلال عبقرية شخصيات علمية فريدة، هي في الواقع العملي رؤية أشبه ما تكون بالتخاطر منها إلى علم النفس بما هو علم اجتماعي (Schultz, 1969).

تاريخ اليمين المحافظ

ما تتضمنه مختلف الكتابات التي تتصدى للتأريخ في علم النفس هو تأكيد فكرة التقدم التدريجي والتحول من ظلمات الجهل إلى آفاق التنوير. ويُعد هذا النمط من التاريخ، طبقًا للغة المؤرخين المحترفين، بمثابة تاريخ اليمين السياسي أو تاريخًا استحضاريًا، أو تاريخًا احتفاليًا. ومثلما كانت الكتابة التاريخية في بريطانيا عندما كان حزب المحافظين في أوج قوته، يُسلم المؤرخون أصحاب التوجه اليميني المحافظ بأن الوضع الحالي القائم نتيجة حتمية للتطور التاريخي. واسترشادًا بهذه الفرضية الخاطئة، ذهب المؤرخ المحافظ إلى تفسير الأحداث وفقًا لقيم الواقع الحالي وتحيزاته، مستحدثًا رؤية في استحضار الماضي تفتقد إلى الجوهر والأساس التاريخي.

وبالاقتراب أكثر من رؤية علم النفس النقدي، نجد أن النظريات النفسية ذات التوجه اليميني المحافظ تخفق في تقدير مدى صدقية التيارات العلمية المبكرة، إذا ما كانت تتناقض مع المعتقدات النظرية التقليدية الراهنة. وبدلاً من تقييم الإصدارات السيكولوجية الغابرة وتبيان قيمتها وأهميتها في ضوء

معايير زمانها، يعمد المؤرخون المحافظون إلى تصنيف هذه الإصدارات إلى فئتين: فهى إما تساعد فى تأكيد سيادة النظريات النفسية المعمول بها حاليًا أو تقوضها وتنقضها. والتاريخ الناجم هنا، ينظر للماضى وفقًا للمقولات التى تسود الواقع الراهن، داعما المعتقدات النظرية السائدة فى زماننا، وممدًا المعتنقين لهذه المعتقدات بأسباب الاحتفاء والاستبشار بحتمية الوصول إلى امتلاك أسباب القوة والسلطة والنفوذ (Samelson, 1974).

ويعلم علماء علم النفس المعرفى المعاصرون، على سبيل المثال، البحوث الرائدة لوليام فونت فى أواخر القرن التاسع عشر. ومع هذا، فهم ربما يجهلون الطابع الواقعى لبحوث وليام فونت لأنهم بوصفهم معرفيين يركزون على التجارب التى تبدو أكثر ألفة من غيرها وذات صلة بما يجرى فى زماننا. وتجهل الرؤية الناتجة عن هذا أعمال فونت فى علم النفس الاجتماعى والأنثروبولوجيا، وهى الأعمال التى يحسب فونت أنها تمثل الجانب الأساسى والجوهرى من علم النفس. والخلاصة، من المنظور اليمينى المتحفظ، أن فونت يُعد الأب الروحى للعلماء المحدثين المشتغلين بعلم النفس المعرفى – بما فى هذا من اختزال لفونت واستلابه من رؤيته الفلسفية المركبة العريضة (Brock, 1993).

ويجهل كذلك المؤرخ اليمينى المتحفظ العلاقات الاجتماعية القويمة القائمة على المساواة فى معمل فونت. فخلافًا لما يحدث فى زماننا، كان من الممكن تبديل وعكس الأدوار التى يقوم عليها تصميم تجريبى معين والاستجابة للتنبيهات التجريبية. ولم يكن واردًا فى هذا السياق التجريبى التعامل مع طائفة من المبحوثين أو المشاركين فى التجارب بشكل غير لائق

أو غير أخلاقي، أو التعامل بشكل يتم معه تجاهل ذاتية أى منهم (Danziger, 1990). ويبدو طبيعيًا فى زماننا الفصل والتمييز بين المجرب والمبحوث وكأننا فى عصر مختلف من العصور الغابرة.

وبالرغم من التحيز الذى ينضح به التاريخ اليمينى المتحفظ، يظل كُتابه عادة آخر من يعلم أو يعترف بهذا التحيز، بسبب حرفيتهم ونظرتهم التى تفصل بين المؤرخ والسياسة. إذ يقولون، ينبغى للمؤرخ الذى يُحسن صنعًا أن يتجنب الخوض فى رؤى شخصية تجاه ما يدرسه أو يؤرخ له. وبدلاً من هذا، يتعين عليه أن يكون قادرًا على الإتيان بتفسيرات وتقييمات غير متحيزة– أى رؤية مستمدة من فردوس العقل.

بيتى فريدان: توظيف التاريخ فى النقد وخلق البدائل

على الرغم من هذه التيارات والتوجهات التاريخية المتحفظة، عمل بعض الدارسين على توظيف التاريخ فى خوض مواجهة نقدية مع الوضع القائم بدلاً من مهادنته ومساندته ودعمه. ومن هؤلاء كانت بيتى جولدشتين، وتخصصها الرئيسى علم النفس من كلية سميث، فى السنوات ما بين ١٩٢٩ و١٩٣٢. وعُرفت لاحقًا باسم **بيتى فريدان** الناشطة والقيادية بالحركة النسوية، وأحاطت جولدشتين بالتعميمات التاريخية والفلسفية الكامنة وراء مختلف التيارات والتوجهات فى علم النفس. وكان معظم الأساتذة الذين أشرفوا على تقدمها الأكاديمى من مدرسة الجشطالت، وممن كانت لهم إسهاماتهم النقدية إزاء التوجهات الميكانيكية فى علم النفس، ثم أتوا إلى علم النفس الأمريكى الرائج والمهيمن آنذاك. وكانت المقاومة بالعقل والفكر لديهم تتناسب مع كونهم ينتمون لعلم من العلوم التى لا تزال ناشئة، إذ تتبارى المناحى الفلسفية والمنهجية من أجل إثبات جدارتها وتفوقها على غيرها.

ومن هنا جاءت أُطروحات **بيتى** محملة بتوظيف تاريخ علم النفس وفلسفته. واتساقًا مع رؤاها النظرية السياسية الماركسية، عملت بيتى على توظيف التاريخ والفلسفة فى الدعوة إلى العلم النافع اجتماعيًا والذى تقوم معارفه على أسس مجتمعية. وفى واحدة من مقالتها، قدمت جولدشتين عبر ثلاث وثلاثين صفحة تصورًا يسم أعمال لويس تيرمان وآخرين ممن قاموا على اختبارات الذكاء بالأعمال السطحية على المستوى المنهجي، وعلى مستوى الرؤية الضحلة للعلاقة بين الوراثة والذكاء. وتستطرد جولدشتين قائلة إنه على الرغم من الدعم المالى الهائل الذى تلقته هذه الأعمال، لم تقدم البرهان الناجع على صدقيتها. فلو أن هذه الأعمال لم تكن ضيقة الأفق، كما تصفها بيتي، لكانت قد تجاوزت إلى تقديم ما يُفيد فى كيفية تحسين الذكاء وتنميته لدى الأطفال، ولكانت قد ذهبت إلى محاولة فهم الطفل الفرد **(Goldstein, 1942 a)**.

واتجهت جولدشتين إلى علم النفس الإكلينيكى فى أُطروحة أخرى، وعمدت مرة أخرى إلى مزج الرؤية النقدية بالتاريخ. وتبادر جولد شتين فى أطروحاتها التى جاءت تحت عنوان **البصمة النسوية** إلى تأكيد اتفاقها مع الكثير مما جاء فى التحليل النفسى الفرويدى. فبينما قدم فرويد استبصارات عظيمة، على حد قولها، جاءت أفكاره نتاج لغة العصر الذى عاش فيه والسياق الاجتماعى المحيط به. ومن ثم جاءت الخلاصة بما يفيد أن علم النفس غلبت عليه الرؤية التشاؤمية فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعى وفيما يتعلق بكمال التحقق الإنسانى. وتقول جولد شتين فى هذا الصدد واقتباسًا من نفس الأطروحة:

"يقول فرويد إن الحضارة والمجتمع يصطدمان حتمًا بحاجات الإنسان..... وأقول أنا إن أنماطنا المجتمعية وحاجاتنا المتطورة مما لا يمكن إشباعه، ومن ثم فالصراع قائم لا محالة.....؛ ويعمل مجتمعنا على إنتاج أنا انعزالية متمايزة تمايزًا حادًا؛ ويعمل كذلك على عزل هذه الأنا، مما يجعلها تصاب بافتقاد الأمان، والجشع، ويزيد مجتمعنا من حاجات الأنا غير القابلة للإشباع، ويمنح الإنسان الأنا الأعلى المُعوّقة والمتنافية مع التطبيع الاجتماعى....."
(Goldstein, 1942b: n.p.).

ويتضح من هذا النص، كيف أن جولدشتين لم تكن أبدًا بالملاحظ المحايد. واتساقًا مع علماء النفس النقديين فى الآونة الراهنة، تذهب جولدشتين أبعد من مجرد الحكمة المقبولة والسائدة فى زمن بعينه. وعمدت، اعتمادًا على تحليل الماضي، إلى الترويج لمستقبل بديل. ويقول هنا عالم النفس النقدى جيل موراوسكي: التفكير النقدى سواء بدأ بالتأمل التاريخى أو بدأ بأسلوب منهجى آخر، يجعلنا قادرين على تحديد أى من التصورات النفسية للطبيعة الإنسانية متواتر، ويتم الترويج له فعليًا، كما يجعلنا قادرين على إعمال الفكر فى ماهية التصورات الممكنة والغالبة فى نهاية المطاف (1984: 120).

نحو مراجعة لتاريخ علم النفس

قدمت جولدشتين فى كتاباتها فى التحليل النفسى مراجعة تأخذ بروح التطور. أى أنها تقدم تاريخ فرويد وأفكاره التى تعدل من وجهة النظر التاريخية القائمة (e.g., Freud, 1917). وينبغى لكى نكون قادرين على

توظيف التاريخ فى نقد الوضع القائم أن نأخذ بروح التطور وإعادة قراءة التاريخ _ بمعنى مقاومة وتحدى التاريخ الرسمى الذى يدعم ويساند الأوضاع القائمة. فعلى الرغم من محاولة الحكومة الأمريكية مؤخرًا عقد نوع من المطابقة بين مراجعة التاريخ، من جانب، وانعدام الأمانة أو الخداع، من جانب آخر، يرى المؤرخون أن التاريخ بحاجة مستمرة إلى المراجعة والتنقيح والتجديد (McPherson, 2003).

واعتادت الدوريات العلمية فى علم النفس والكتب، عبر عقود القرن العشرين، أن تطرح بين الفينة والفينة ومضات خاطفة من مراجعات التاريخ، قام بها الداعون إلى نظريات جديدة، وعادة ما تأتى هذه المراجعات من سيكولوجيين يعملون بالبحث العلمى. جاءت البداية مع حرب فيتنام، إذ اتخذ بعض الباحثين من التاريخ نشاطًا رئيسيًا. البعض منهم كان مؤرخًا، وآخرون عملوا بالنقد الاجتماعي، إذ يرون علم النفس نظامًا علميًا قمعيًا. إلا أن معظمهم كان من الاختصاصيين النفسيين الذين أصيبوا بخيبة أمل فى تخصصهم المهني، وممن حفتهم الأوهام حول المهنة. وتطلع هؤلاء إلى التاريخ، بوصفهم ساعين لنقد الوضع القائم، من أجل طرح أساليب جديدة للعمل والتفكير ورؤية العالم.

ولكون الولايات المتحدة الأمريكية تضم الغالبية العظمى من علماء النفس فى العالم، ولكونها مجتمع نفسانى بامتياز، أتى التطور فى علم النفس بالولايات المتحدة الأمريكية بالكثير من المؤرخين المراجعين. كذلك، يُعد علم النفس الأكاديمى فى أمريكا الشمالية مؤسسة تتسع بما يكفى لدعم ومساندة المئات من المؤرخين الهواة على اختلاف مستوياتهم العلمية بمن فيهم المراجعين. ولهذه الأسباب كان لتاريخ علم النفس فى الولايات المتحدة

الأمريكية أرضية فكرية متنازع عليها منذ ستينيات القرن العشرين. وثمة نقاشات مماثلة جرت فى أقطار أخرى حول علم النفس. وترجع جذور علم النفس فى الشمال الأمريكى إلى بدايات كانت فى أقطار أوروبية (Ash & Woodward, 1987; Dehue, 1995). إلا أن الدارسين تحولوا مؤخرًا نحو العالم النامى لدراسة التحولات التاريخية فى علم النفس عبر الثقافات والحدود الإقليمية بين الدول (Brock, 2006; Pols, 2007).

وكانت البداية مع حماس المؤرخين المراجعين فى زمن حرب فيتنام والذى نجم عنه ما يقال عنه تاريخ المؤامرة المُبسط ومفادها: أن تطور علم النفس جاء لخدمة قوى العنصرية، والغلو الذكوري، والتحيز الطبقى. واتسق هذا المنحى بشكل عام مع رؤية العديد من الاختصاصيين فى علم النفس النقدى الباحثين عن تقدم العدالة الاجتماعية. وأصبحت الأحداث فى التطور التالى مركبة أكثر ومفعمة بالتفاصيل الدقيقة. وما تغير كان منهج المؤرخين والرؤية الاجتماعية للعالم. ويتعلم المؤرخون صنعتهم بالنظر إلى التفسيرات الجديدة وهى تحل محل نظيرتها القديمة، مثلهم مثل العلماء الذين يستطيعون القيام بأعمال علمية أفضل من سابقيهم بمجرد دراستهم العثرات العلمية السابقة. ولو أراد علماء النفس النقديون فى زماننا هذا رؤية التاريخ بوضوح – وبصورة نقدية – فعليهم أن يعرفوا كيف تطورت المعرفة التاريخية فى زماننا. وللوصول لهذه الغاية، نركز فى هذا الفصل على أعمال علماء النفس الذين يحاولون كتابة تاريخ ينتقدون به التفسيرات التقليدية، وفى ذات الوقت يجتنبون الحكى التآمرى المخل فى بساطته وتبسيطه.

وقد حاولت كل مجموعة من المجموعات التى تعاقبت فى هذه المسألة أن تقوم بما هو أفضل من سابقتها. وسيرى القارئ مواجهة وتحدى

المؤرخين المراجعين لضروب من التاريخ الرسمى الاحتفائيـــة، وقـــد تـــم تصحيح تجاوزات هؤلاء من خلال حركة التاريخ الجديد لعلم النفس. على أنه ينبغى التأكيد أن الذين تتابعوا فى هذه الحركة لم يطلقوا على أنفـــسهم لقـــب المجددين أو المراجعين. فقط حاولنا كتابة تاريخ جيد، مؤملين تقـــديم رؤيـــة واضحة لماضى أولئك الذين أرادوا القيام بالتغييرات الراهنة.

المراجعات النقدية للذكاء وقياسه: ليون كامين وستيفن ج. جولد

بلغت حركة إعادة النظر فى التاريخ أوج القوة والتأثير فى ســـبعينيات القرن العشرين من خلال كتابات ليون كامين، وهو أحد العلماء المتخصصين فى علم النفس التجريبى فى جامعة برينستون، وأصبح نموذجًا للمؤرخين فى علم النفس الذين تعلموا التاريخ بأنفسهم، والهدف الأولى لكامين هو التـــشكك فى تيار علم النفس المعاصر. وبؤرة اهتمامـــه النقديـــة فكـــرة مفادهـــا أن اختبارات الذكاء تقيس الآثار الوراثية للذكاء أكثر مما تقيس الآثار البيئيـــة. ومن لزوميات هذه الفكرة أن الأمريكيين من أصل إفريقى والفقراء هم بحكم التكوين الجبلى أقل ذكاء من غيرهم خاصة الأمريكيين البيِّض. وروج لهـــذه الفكرة والعمل على تطويرها كل من عالم الـــنفس أرثـــر جنـــسين (1969)، وريتشارد هيرنشتين (١٩٧١)، وبدت هذه الأفكار حول وراثة الذكاء لكامين مستندة إلى دلائل علمية واهية، فضلا عن كونها على المستوى الاجتمـــاعى تعد أفكارًا رجعية.

وعمل كامين ناشطًا سياسيًا بعد تخرجه من الجامعة فـــى أربعينيـــات القرن العشرين، ودرس التاريخ الاجتماعى للولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة

(Harris,1997). ومن هنا علم كامين أن الجدل الدائر حول الذكاء فى ستينيات القرن العشرين قد تكون له صلة بالجدل الدائر فى زمن الحرب العالمية الأولى، إذ كان الصراع على أشده حول الهجرة، والمسائل السياسية، والعرق والنوع البيو ثقافى. وبعد إطلاع كامين على تراث علم النفس فى تلك الآونة المبكرة، ألف كتابه علم الذكاء وتدابيره السياسية (١٩٧٤)، موضحًا تلك الآونة المبكرة وممتدًا بها إلى جيل السيكولوجيين الذى جاء بعد الحرب العالمية الثانية. ويذهب كامين فى هذا الكتاب إلى أن الرواد فى قياس الذكاء بقدر ما كانت تدفعهم إليه دوافع الاستكشاف العلمى كانت تدفعهم أيضًا هموم وإشكاليات اجتماعية. وعند مراجعته كتابات ذلك الجيل من الرواد ما بين ١٩١٥ و١٩٣٥، تبين لكامين أن هذه الإشكاليات مصدرها التحيز ضد أى شخص من غير الأثرياء، أو ليس من الذكور البيض البروتستانت ممن ينحدرون من عائلات امتد بها العيش فى الولايات المتحدة الأمريكية عدة أجيال متعاقبة. ويؤكد كامين من خلال ما نقله عن علماء نفس مهمين مثل لويس تيرمان، وروبرت يركس، وجودارد اعتقاد هؤلاء فى الدونية الجينية أو الوراثية للمهاجرين، والأمريكيين من أصول إفريقية، والأمريكيين من الهنود الحمر، واليهود والنساء.

وجاء فى تفسير كامين، أن تعصب هؤلاء الخبراء انعكس فى كتاباتهم الأكاديمية وفى تواطؤهم مع السياسات الاجتماعية غير الإنسانية التى تسببت فى انتشار المعاناة. وتمثلت أول مظاهر المعاناة فى القوانين المقيدة للهجرة التى صدرت فى عشرينيات القرن العشرين، إذ قدمت التفسيرات الفطرية النفسية الخاطئة لاختبارات الذكاء، فى الحرب العالمية الأولى، لهذه القوانين

ما يكفى من التبريرات والمصوغات. وبسبب هذه القوانين مُنع يهود أوروبا الشرقية من دخول الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٣٠، وبدلاً من الهجرة إلى أمريكا تعرضوا للإبادة الجماعية على يد النازى. وتمثل المظهر الثانى للمعاناة فى قوانين التعقيم القسرى أو منع الإنجاب، التى تم تمريرها وإجازتها فى العديد من الولايات بهدف وقف انتشار التأخر العقلي، أو بتعبيرات ذاك العصر منع انتشار الغباء. هذه الشروط الإلزامية بتعقيم المتأخر عقليًا، كما يوضح كامين، جاءت استجابة لوجهات نظر كل من جودارد ويركس، وغيرهما من القائمين على أمر تطوير قياس الذكاء، حول تحسين النسل. وبطرح هذه المراجعة النقدية للتاريخ، يكون كامين قد كشف، فى سبعينيات القرن العشرين، عن عمق الجور الاجتماعى والإجحاف المتأصل لدى المتشيعين الجدد للنزعة الوراثية المتحيزة لدور العوامل الجبلية الجينية فى الذكاء.

وفى العقد الذى تلا تاريخ ظهور كتاب كامين، نُشر مؤلف من أهم المؤلفات المؤثرة فى مجال مراجعة التاريخ السيكولوجى بعنوان لافت: ***سوء القياس للإنسان*** **(1980)**. ومؤلف هذا الكتاب هو ستيفن جاى جولد اختصاصى فى علم الحفريات وتبسيط العلوم بجامعة هارفارد. ومثله مثل كامين كان ستيفن أغلب الظن مدفوعًا بتحفظ قائم على تاريخ طويل من سوء التوظيف السياسى للعلم؛ وأثناء الحرب فى فيتنام كان عضوًا عاملاً فى جماعة من الناشطين تُدعى جماعة العلم من أجل الناس.

ذهب ستيفن فى كتابه القياس المسيء للإنسان إلى أن الادعاءات التى سادت فى القرن العشرين والقائلة بأن الذكاء موروث لم تكن بالادعاءات

الجديدة، فالنزعة الوراثية التى ترددت فى عشرينيات وسبعينيات القرن العشرين حاولت اختزال سمات الشخصية وردها إلى العوامل البيولوجية. وفى المسح الذى قدمه ستيفن لمائة وخمسين سنة من العمل فى إطار النزعة الاختزالية البيولوجية، أوضح منطق أرثر جنسين الذى ظهر أول ما ظهر فى أوروبا واستمر سائدا فى الحقبة التاريخية ما بين سنة ١٨٣٠ وسنة ١٩٠٠. حيث يقيس المتخصصون فى علم قياس الجماجم الذكاء بالنظر إلى الهيئة التى عليها الجمجمة وحجمها، وحيث يقدر المتخصصون فى علم الفراسة الميل للجريمة بالنظر إلى الوجه- وقياس زوايا الأنف والجبهة. وفى خطوة استباقية للرواد المعنيين بنسبة الذكاء فى عشرينيات القرن العشرين، ذهب الخبراء الأوروبيين فى الفروق البشرية إلى الادعاء بأنهم قد اكتشفوا بالأدلة الكمية دونية القدرات العقلية النسوية، والقدرات العقلية لدى السود، ولدى كل من ينتمون إلى جنسيات ليست غربية. وينتهى ستيفن جولد إلى استخلاص عام مفاده أن التفسير العرقى والعنصرى لنسب الذكاء الذى قدمه جنسين لم يخرج من الناحية العلمية عن كونه شكلاً من أشكال علم قياس الجماجم.

وبالانطلاق نحو بواكير القرن العشرين فى الولايات المتحدة الأمريكية، يؤكد جولد ما جاء فى كتاب ليون كامين حول تاريخ سياسات الحد من الهجرة اعتمادًا على التفسيرات المزيفة لاختبارات ذكاء جنود وضباط الجيش. ويكشف جولد النقاب كذلك عن كيف افتقدت كل الاختبارات المبكرة معايير التقنين الدقيقة، لينتهى الأمر بها إلى نتيجة منافية للعقل والمنطق مفادها أن نصف الأمريكيين من المتأخرين عقليًا. وأضاف جولد إلى الصورة التى قدم بها كامين أعمال جودارد أحد رواد الذكاء ونسبة

الذكاء قصة الدراسة الشهيرة لجودارد حول ظاهرة الدونية الوراثية المزعومة، والقصة لأسرة تعيش فى ريف نيو جيرسى وأطلق عليها جودارد لقب الكاليكاكيين . واتساقًا مع مفهوم تحسين الصفات الوراثية الداعى إلى تعقيم غير المؤهلين، وضع جودرد تصورًا للأجيال المتعاقبة من الكاليكاكيين على أنها أجيال من الأغبياء والفاسقين والمجرمين. وأعاد جولد بعض التفاصيل الشارحة والموضحة للنزعة الاجتماعية التشاؤمية المهينة التى وصم بها جودارد العائلة التى لقبها بعائلة الكاليكاك، ووجه جولد اتهامًا إلى جودارد بأنه يعيد تقديم مفحوصيه بصورة تظهرهم كمنحرفين وكمختلين عقليًا.

وفى خاتمة استعراضه لتاريخ أخطاء النزعة الوراثية شكك جولد فى فكرة الذكاء الأُحادى أو ما يُعرف لدى مناصرى هذه الفكرة بالعامل العام. ومن بين أهم المدافعين عن تلك الفكرة فى النصف الأول من القرن العشرين، على حد قول جولد، هو عالم النفس البريطانى المرموق سيرل بيرت. ولم يتعمد سيرل بيرت فقط التزييف فى تعامله مع من تشككوا فى بحوثه، بل حمله جولد مسئولية النزعة الوراثية التشاؤمية التى قامت على أساسها فى بريطانيا المنظومة التعليمية ثنائية المسار، إذ يلتحق أبناء الطبقة العاملة بالمدارس الفنية الخاصة بالتأهيل المهني، ويشغلون أعمالاً من الدرجة الثانية. وعلى الرغم من أن بيرت قد رحل عن دنيانا وفقد مصداقيته، ساوى جولد بين نظريات سيرل بيرت ومعتقدات آرثر جنسين، فى كونهما أهم المناصرين للتفسيرات الوراثية للذكاء التى سادت عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

المراجعات النسوية لتاريخ علم النفس

تعكس كتابات جولد وكامين حملة سياسية مهمة استهدفت فضح النزعة الوراثية ونظريات نقص ودونية الإنسان الأسود. وبالتزامن مع تلك الحملة تصاعدت وتيرة الحركة النسوية. وبإيعاز من كتاب مثل كتاب البصمة النسائية، طالبت النساء بالمساواة فى الحقوق مع الرجال، وكذلك طالب الأمريكيون من أصول إفريقية بحصتهم فى السلطة الاقتصادية والسياسية.

وفى إطار علم النفس، قام الناشطون بتكوين رابطة الاختصاصيين النفسيين من النساء سنة ١٩٦٩ كتكتل نسائى (Herman, 1995). والهدف من هذا التكتل هو الحصول على المساواة فى الحقوق فى مجال علم النفس، من خلال إعادة النظر فى التحيز الذكورى المتضمن فى النظريات السيكولوجية. وبالنسبة للنساء اللائى يشعرن بالإقصاء من مواقع السلطة والنفوذ فى إطار مجال علم النفس فعليهن أن يطلعن على التاريخ ليجدن فيه العزاء والسلوى. وباستعراض تراث البحوث والمراصد المؤسساتية، نجد أن الاختصاصيين فى علم النفس النسائى اكتشفوا سريعًا إهمال علم النفس للمرأة. وتم التعبير الأمثل عن روح التمرد الكامنة فى هذا المسعى من خلال المقال الرائد المنشور فى مجلة علماء النفس الأمريكيين: تحت عنوان **إعادة النظر فى تاريخ علم النفس** ، أو **عود إلى الرائدات الأوليات فى العلم** .**(Bernstein & Russo, 1974)**

وسرعان ما أعادت الدارسات تأهيل أنفسهن بأنفسهن ليتحولن من العمل فى علم النفس التجريبى إلى البحث فى التاريخ النسوى لعلم النفس، مستلهمات فى هذا حركة التاريخ النسوى (Lerner, 1979). وأحد ثمار هذه

الجهود كان صدور كتاب بعنوان ***حيوات منسية*** للباحثتين إليزابيث سكاربورو، و لوريل فوروموتو سنة ١٩٨٧. وكان موضوع الكتاب الرعيل الأول من النساء الحاصلات على الدكتوراه فى مجال علم النفس، واللائى سقطن سهوًا من المراجع ومن ضمير ووعى الاختصاصيين فى علم النفس. وفى السنوات الأخيرة، أضاف الدارسون أجيالاً أخرى من النساء الباحثات فى علم النفس واللائى تم إهمالهن وتجاهل إنجازاتهن (**Harris & Curti, 1999; Johanston & Johanston, 2008; Rutherford, 2006**).

وبالنسبة إلى الكثير من عضوات الحركات النسائية فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، يتلازم إهمال وتجاهل تلك القامات النسائية التاريخية مع خبراتهن كدارسات خريجات فى أقسام علمية ذكورية، أو يهيمن عليها الذكور. وكان هذا الأمر جليًا بالنسبة إلى **لوريل فارموتو** فى جامعة هارفارد، حيث كان بورينج يُعزز الأسلوب الذكورى فى علم النفس غير المتعاطف مع المصالح والاهتمامات النسائية، وغير المتعاطف كذلك مع المنظورات النسائية. وكانت هارفارد كذلك قد أثارت مشاعر القمع والظلم لدى **نعومى ويشتين**، وهى خريجة كلية ويلسيلي، بأن قررت أن تكون المنحة الدراسية المقدمة لنعومى مشروطة بأن تكون طالبة بحث فى مجال علم النفس التجريبى (**Herman, 1995**). واستجابة لهذا، نشرت نعومى مقالاً تاريخيا نقديًا عن التراث السيكولوجى حول المرأة، تحت عنوان يبدأ بكلمات من اللغة الألمانية ***الأطفال والمطبخ والكنيسة كقانون علمي: الصياغة النفسية للأنثى*** (**Weisstein, 1968**). وتذهب نعومى فى هذا المقال إلى حد اتهام الاختصاصيين فى علم النفس الإكلينيكى والشخصية بتجاهل السياق الاجتماعى الذى تتبثق عنه الشخصيات النسائية وتكون متضمنة فيه.

كشف النقاب عن التاريخ السياسى لعلم النفس

بينما المنتميات للنزعة النسائية يكتشفن أسلافهن من باحثات الرعيل الأول، وبينما كان المناهضون للعنصرية يستكشفون الهياكل العظمية العرقية فى سراديب علم النفس السرية، كان فريق ثالث من علماء النفس يوظف التاريخ فى تطوير قائمة بأولويات وخطة عمل سياسية تقدمية. واقتداء بلارى فينيسون، بدأ فريق صغير من علماء النفس اليساريين الجدد فى كشف النقاب عن تاريخ النشاط السياسى الذى قام به علماء نفس فيما بين ثلاثينيات وخمسينيات القرن العشرين. فمن خلال نقد استجابة علم النفس الباهتة لكل من حرب فيتنام والاضطرابات الاجتماعية فى ستينيات القرن العشرين، اكتشف هؤلاء الدارسون الشبان الماضى السياسى الناشط والذى يطرحونه بديلاً يمكن الاسترشاد به من أجل المستقبل. فأثناء الأزمة الاقتصادية الكبرى فى ثلاثينيات القرن العشرين، كان هناك، كما أوضح هؤلاء، علماء نفس ناشطين فى إطار الحركات الجماهيرية المناهضة للحرب، وسيطرة العسكر، والعنصرية، والمناهضة كذلك للعداء للسامية (Finison, 1967).

وربما يكون من أهم الثمار التى نجمت عن نشاط هؤلاء الدارسين من اليسار الجديد إقامة جمعية الدراسات النفسية للقضايا الاجتماعية (Harris, 1986; Harris & Nicholson, 1998). قام أعضاء هذه الجمعية فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين بإجراء بحوث تمتحن صدقية الفكرة القائلة بأن السود أقل ذكاء من البيض. وتلا هذا قيامهم بدراسة تقدير الذات لدى الأطفال الأمريكيين من أصول إفريقية. وأصبحت البحوث التى أجريت فى معظمها على يد كل من مامى وكينيث كلارك جزءًا من مرشد العلماء

الاجتماعيين فى حالة التضاد بين قانون براون القائم على المساواة بين السود والبيض فى التعليم وعدم الفصل بينهم فى المدارس، مقابل قانون المجلس الأعلى للتعليم القائم على أساس التفرقة العنصرية فى مستوى التعليم وفى المدارس، ومن ثم عملت نتائج بحوث مامى كلارك وكينيث كلارك على إنهاء الفصل العنصرى فى التعليم قبل أن يتخذ المجلس الأعلى للتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية قرارًا بسن القوانين التى تمنع هذا التمييز (Kluger, 2004). ومن هنا فإن جوانب هذا الماضى النشط التى أهملتها وأنكرتها الحسابات التاريخية التقليدية فى علم النفس (Harris, 1994)، هى الآن، إن جاز التعبير، مستدمجة فى الصورة الذاتية لعلم النفس الأمريكى (Benjamin & Crouse, 2002).

التاريخ الجديد لعلم النفس

بقدوم عقد الثمانينيات من القرن العشرين، تغيرت موضوعات تاريخ علم النفس تغييرًا تامًا على يد جيل من الدارسين الشبان. وفى إطار عملية التغيير هذه، نجد بعض الهواة من أمثال ليون كامين وستيفين جولد استمدوا معرفتهم من دارسى تاريخ العلم والتاريخ النسائى والتاريخ الاجتماعى. وكانت النتيجة رؤية أكثر نضجًا وأكثر حصافة لماضى علم النفس. وشيئًا فشيئًا، أمكن اكتشاف ما يكتنف الرؤية التأريخية التى سادت عقد السبعينيات من حماس وتبسيط مخل، واكتشاف أنها لم تكن فحسب رؤية بدائية ناقصة ولكنها أيضًا معيبة على المستوى النقدى.

ومن هنا، ظهر ما عرف بالتاريخ الجديد لعلم النفس. وينحو هذا الأسلوب الجديد فى التأريخ لعلم النفس إلى أن يكون تأريخًا سياقيًا، ونقديًا

وأرشيفيًا وشموليًا، متمثلاً للذهنية الماضاوية (Furumoto, 1989: 30). بعبارة أخرى يضع ممارسو هذا النوع من التأريخ نصب أعينهم الفرق والجماعات المنتمية إلى علم النفس ولا تقع فى إطار ما يسمى بالنخبة، أو الجماعات غير النخبوية، واضعين فى الحُسبان المستفيدين من المعلومات والمعارف النفسية، ويعمدون إلى توظيف الأرصاد الأرشيفية فى دعم التراث الرسمى لمجال علم النفس، ويعملون أخيرًا على إعادة استقراء مكونات وأركان السياق الاجتماعى الذى تطورت فى ظله تيارات وتوجهات فكرية بعينها دون غيرها.

وبالنظر، على سبيل المثال، إلى تطور قياس الذكاء، نجد أن المؤرخين الجدد لعلم النفس تم لهم التحقق من أن علماء النفس بما لديهم من اختبارات للذكاء أسهموا فى أحسن الأحوال إسهامًا ثانويًا وهامشيًا فى صياغة قوانين الحد من الهجرة فى عشرينيات القرن العشرين. واتضح لهم أن الساسة العنصريين كانوا قد **حكموا** منذ وقت طويل، سابق على استخدام هذه الاختبارات، **بدونية** الأوربيين من الشرق والجنوب. ولم تكن لهم حاجة إلى اختبارات الذكاء العسكرية كى يستوضحوا هذا الحكم (Samelson, 1975).

إضافة لما سبق، فإن الإجماع العنصرى الذى ألصقه كل من كامين وجولد بعلماء النفس هو من قبيل الخداع. إذ تكشف النظرة المتعمقة للدراسات أن قامات علمية مثل تيرمان وبيركس وجودارد لم يتفقوا فيما بينهم بصورة قطعية حول مسألة دونية المهاجرين من حيث مستوى الذكاء وارتفاع مستوى الاستعداد للجريمة والجناح (Zenderland, 1998). وكذلك، هناك علماء نفس مغمورون لم يقبلوا أو يسلموا بوجهات نظر وتصورات أصحاب

النزعة الفطرية حول الذكاء. ومن بينهم أستاذة مساعدة فى كلية سميث تدعى **مارجريت كورتى** تأتى قبل خمس وخمسين سنة من المضاهاة التى عقدها **جولد** بين من يُغلبون العوامل الوراثية من السيكولوجيين، من ناحية، والاختصاصيين فى علم الفراسة فى القرن التاسع عشر، من ناحية أخرى، لتكتب مقالات تؤكد نفس ما أتى به **جولد**، وتعقد ذات الصلة والمطابقة (**e.g., Curti, 1926**). وقد أغفل جولد عن غير قصد بدراسته التى اقتصرت فقط على النخبة من علماء النفس – وهم فى الأغلب الأعم من الذكور– ملف معارضة الأفكار العنصرية حول الذكاء بمستوياتها المختلفة، إذ كانت هذه المعارضة فى الغالب معارضة نسائية.

والتصحيح الأخير الذى أجراه الدارسون المحدثون على التيار العلمى السائد لدى الرجال له صلة بادعاء **جولد** أن جودرد قام بإعادة وضع رتوش على الصور الفوتوغرافية لأفراد عائلة **الكاليكا** فى أحد كتبه تجعلهم يبدون وكأنهم أغبياء أو حمقى. ويوضح رايموند فانتشر (١٩٨٨) هنا، أن هذا لم يكن اتهامًا زائفًا فحسب بل هو اتهام قائم على تجاهل دوافع جودارد ووسائله المنهجية فى تطوير وتنمية ما يراه علامة تجارية مميزة لعلم النفس وشعارًا له. إذ يذهب جودارد إلى القول بأن الغباء لم يكن فى الغالب من الظواهر القابلة للكشف بمجرد الفحص السطحي، ومن هنا كانت الحاجة إلى خدمات الاختصاصيين فى علم النفس. ونتيجة لهذا لم يكن جودارد راغبًا فى أن تبدو فى صور أفراد عائلة الكاليكا قسمات الأسوياء وشمائلهم، بقدر ما كان يريدها صورًا لمتأخرين عقليًا أو منحرفين. ولكى نرى بجلاء دور جودارد يتعين فهم أنه كان معنيًا بالتطور المهنى أكثر منه معنيًا بقمع المحرومين

والمهمشين. ولعل من الأفضل كذلك النظر لكيف حصل علماء النفس على السلطة التى يمارسونها فى أيامنا هذه: بإقناع أجيال من مديرى المؤسسات بأن خبراء علم النفس سيجعلونهم يؤدون أعمالهم بكفاءة لا نظير لها.

ويتمثل القول الفصل، بالنسبة إلى علماء النفس النقديين المعنيين بالعدالة الاجتماعية فى زماننا هذا، فى تكرار التمييز والفصل بين الدوافع والنوايا، من جانب، والنتائج الواقعية، من جانب آخر (Grob, 1994). فالعالم سيكون أيسر فى التطور والتحسن إذا ما ألقت قوى الهدم الاجتماعى باللائمة على خبث النخبة العلمية. غير أننا، نادرًا ما نجد فى تاريخ علم النفس أن علماء النفس كان لديهم ذلك الحرص المقصود على الجهالة والاستخفاف والتعصب. بل إن التعصب الاجتماعى والغشاوة لدى العلماء والإكلينيكيين عادة لا تزيد فى قوتها عن نظيرتها لدى السياسيين ومشاهير الكتاب، ورجال الأعمال. هذا هو الدرس الذى استمده التاريخ الجديد من تاريخ تطور قياس الذكاء.

الجندر (النوع البيوثقافي) والتاريخ الجديد لعلم النفس

فى موضوع الجندر، تجاوز التاريخ الجديد لعلم النفس مجرد استبدال العظيمات المنسيات من النساء فى علم النفس بالعظماء من الرجال (أو ما يسمى بالتاريخ التعويضي). وبدلاً من مجرد التركيز على النساء كأفراد أحبطت أعمالهن المهنية، أو كأفراد يستحققن أن يضفن إلى الكتب المرجعية فى تاريخ علم النفس، يذهب التاريخ الجديد إلى إمعان النظر فى آليات ممارسة السلطة والنفوذ. وتتضمن تلك الآليات أن يتخصص أصحاب المكانة

العلمية الأدنى فى بحث المجالات المعنية بالقضايا النسائية (كما فى علم النفس التربوى على سبيل المثال) والتعامل بالصرامة العلمية الواجبة مع شمائل ذكورية تقليدية مثل القدرة على اتخاذ القرارات غير الانفعالية (Nicholson, 2001). ويعنى هذا أننا إزاء تاريخ يركز على السياق الاجتماعى والسلطة، بنفس قدر التركيز على الاكتشاف الذهنى والفكري، وبذات القدر من الانشغال بالخصال الذاتية للرجال العظماء.

رومانسية علم النفس الأمريكي

ربما كان الإنجاز الأعظم فى التاريخ الجديد لعلم النفس هو الرفض التام للنظرة السيكولوجية القائمة على القسمة النصفية، ومثالها ثنائية إما أن يكون الشخص خيرًا وإما أن يكون شريرًا. وبدلاً من هذا، يذهب الدارسون فى الزمن الحالى نحو الإقرار بأن التحرر والقمع وجهان قائمان ومقترنان فى إطار النظام العلمي، وفى الممارسة العملية للعاملين بهذا النظام. وأفضل من عبر عن وجهة النظر هذه كتاب إلين هيرمان رومانسية علم النفس الأمريكى (١٩٩٥). وتبحث هيرمان فى هذا الكتاب المرحلة الزمنية من ١٩٤٠ إلى ١٩٧٥ فى تاريخ علم النفس، وتوضح هيرمان أن الخبراء النفسيين بقدر نجاحهم العلمى بقدر ما تابعوا ممارسة نوع من السلطة السياسية والثقافية. وتم لهم هذا بمساعدة أصحاب السلطة والنفوذ فى التعامل مع القضايا والمشكلات الاجتماعية الكبرى مثل: الحرب والفقر والعرق والنوع الاجتماعى أو الجندر. وأثمر هذا إدخال البعد النفسى إلى التدابير السياسية والاجتماعية بدءًا من قرار المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى فى

الولايات المتحدة الأمريكية بمنع الفصل والتمييز بين البيض والسود فى نوع التعليم والمؤسسات التعليمية، وانتهاء بمشروع كاميلوت فى المخابرات الأمريكية المركزية وتقرير لجنة كيرنر عن العنف فى البيئة الحضرية. إلا أن هذه الممارسات للسلطة السياسية والثقافية أسفرت عن تواطؤ علماء النفس مع النهج السياسى فى الولايات المتحدة الأمريكية ما بعد الحرب العالمية الثانية، بالسكوت عما لديهم من معارضة سياسية لينتهى الأمر إلى أزمة حرب فيتنام.

وخلافًا للمؤرخين التآمريين فى العصور المبكرة، جاء منظور هيرمان رافضًا للنظرة الثنائية إلى علم النفس على إنه إما علم علاجى وإما علم يعمل على تحقيق الحرية الإنسانية. وبدلاً من هذا، ذهبت هيرمان إلى أن الارتفاع بمستوى الحرية الشخصية والهندسة الاجتماعية عمليتان لا انفصام بينهما فى الأغلب الأعم. ورغم ميلنا نحو وضع الحدود الفاصلة بصرامة بين الاستخدامات الديمقراطية لعلم النفس ونظيراتها غير الديمقراطية، ظل هذا الحد الفاصل بين نوعى الاستخدامات، كما تشير هيرمان، يعنى أن نُعنى أكثر بالتعامل مع السياق الاجتماعى للأفكار بدلاً من أن نستغرق فى العوامل الكامنة فى جوهر عملية إنتاج المعرفة (11 :1995). ومن هنا، كان أحد أهداف هيرمان كمؤرخة هو توضيح كيف أن الأصول الخاصة بالضبط والحرية بقدر ما هى مترابطة ومتصلة بقدر ما أن أصداءهما السياسية منفصلة ومتباعدة (12-11 :1995).

وبالنظر إلى تصاعد الخبرة النفسية من ١٩٤٠ إلى سبعينيات القرن العشرين، تكشف هيرمان أن علم النفس لكى يكون قابلا للتطويع، قام

بأعمال ووظائف متناقضة سياسيًا واجتماعيًا. إذ قام بنوع من التمويه والإخفاء على عملية استعمال القوة فى التاريخ الأمريكى الحديث، ولكنه فى المقابل أضفى شرعية ومشروعية على الأفكار والتطبيقات العملية الإبداعية التى استهدفت إضفاء الطابع الشخصى والفردى من جانب، وتوسيع نطاق منظور الحرية والتحرر، من جانب آخر (15 :1995). أما التمويه فتمثل فى حالتى فيتنام وشيلي، حيث قدم علم النفس الغطاء المنطقى العلمى الاجتماعى للقمع السياسى.

أما العمل على توسيع نطاق الحريات، فيمكن أن نراه بالنظر إلى عملية تكوين وبناء تدابير اجتماعية احتجاجية فى مواجهة العلاقات العنصرية وفى مواجهة الفقر. وفى حالة الفصل العنصرى فى المدارس، ساعد علم النفس فى البرهنة على عدم قانونية هذه الممارسات العنصرية فى خمسينيات القرن العشرين بإقامة الدليل العملى على حجم التشوهات الشخصية التى تحدثها هذه الممارسات فى الأفراد. وفى ستينيات القرن العشرين تحول خبراء علم النفس إلى الأضرار النفسية الناجمة عن الفقر، واقترحوا حزمة من الإصلاحات فى منظومة الحقوق الصحية والاجتماعية وتحقيق الرفاهية. وكان لخبراء علم النفس، كما توضح هيرمان، قوة الإقناع لأن بشاعة وفداحة التشويه النفسى طرحت مبررًا لمجتمع الدولة العظمى الذى يصعب اختراقه، أو على الأقل مجتمع لا يُهزم، بديلاً عن المفاهيم المجردة القديمة البالية ماثلا فى مفهومى المساواة والعدالة الاجتماعية (208 :1995).

ولم يكن من بين ما تراه هيرمان من آراء أن العلوم الإنسانية تكنولوجيا محايدة أخلاقيًا، بمعنى أنها تخضع لسياسات القائمين على توظيفها.

بل إن علم النفس تم توظيفه توظيفًا قمعيًا رغم ما ينطوى عليه من مُكنات تحررية. وارتبطت الوظائف القمعية لعلم النفس بالسلطة وقوة النفوذ التى حاول علماء النفس الفوز بها عن طريق النخب الاجتماعية. وتأتى المُكنة التحررية من قدرة علم النفس على مخاطبة الإنسان والخبرة الذاتية. ومن هنا، كانت قدرة المعرفة النفسية على إضافة المزيد من عناصر القوة إلى الحركات السياسية، بما فيها تلك الحركات اليسارية التى التحق بها كثير من الاختصاصيين فى علم النفس النقدى.

وكانت حركات التحرر النسائية من بين هذه الحركات السياسية التى شهدتها حقبة الستينيات فى القرن الماضى. ويقرر مؤرخو ذاك العصر أن الملمح الرئيسى الذى ميز الموجة الثانية من الحركة النسائية كان نزعة هذه الحركة إلى نقد التحيز الذكورى فى علم النفس التقليدى. وبقدر من التحفظ، أدمجت هذه الحركات علم النفس الإنسانى فى فلسفتها للتغيير الاجتماعى ومنهجها فى تحقيق هذا التغيير. وتُسلم جمعيات التوعية النسائية ، على سبيل المثال، بالعلاقة الجدلية بين الخبرة النفسية والخبرة السياسية، ورفض استبعاد أى منهما، مما أدى، كما تؤكد هيرمان، إلى زيادة قوة الحركات النسائية.

ومن المفارقات، أن التاريخ السياسى التقليدى والتاريخ التقليدى للعلم يشتركان مع تاريخ علم النفس فى التقليل من أهمية الخبرة الذاتية للفاعل الفرد. وباستعادة هذا البعد الذاتى ورد الاعتبار إليه، استطاعت هيرمان تطوير رؤيتنا التاريخية. وقدمت هيرمان درسًا للناشطين الراغبين فى تجنب التجاوزات السيكولوجية المضادة والتى أصابت اليسار السياسى بالشلل بسبب الخطاب اليسارى المتطرف وبسبب طائفية اليسار (Harris, 1995). وتوضح هيرمان، فى خطابها للناشطين فى أيامنا هذه، أنه إذ ما قادت المعرفة النفسية

البشر إلى حراك نحو مزيد من التغيير التقدمي، وليس مجرد تزويدهم بالقدرة على تحمل تنويعات جديدة على لحن الإجحاف والظلم الاجتماعى القديم، فإن القسمة الثنائية القائمة على الفصل بين التحولات الداخلية من جانب، والتحولات الخارجية من جانب آخر، ستصبح قسمة ثنائية مرفوضة لأنها مغلوطة وغير ذات جدوى (16 :1995).

وجهان لعلم النفس مع بيتى فريدان

تكشف حياة بيتى فريدان، والتى كانت تُعرف ببيتى جولدشتين كما ذكرنا آنفًا، عن تناقضات علم النفس الواعد بالحرية والتحرر، من جانب، والوعيد بفرض الشعور بالكبت وتزييف الوعي، من جانب آخر. واكتشفت دانيال هورويتز إحدى رائدات الحركات النسائية، من خلال كتابة سيرتها الذاتية، أن علم النفس علم تمكين وعلم قمع فى آن معًا. وإضافة لهذا، فإنه وفقًا لحياة فريدان السياسية وتطورها الأكاديمى والمهني، لم يكن هذا المزيج من التمكين والقمع ثابتًا، بل أخذ فى التغير. فعندما كانت طالبة فى سنوات الدراسة الجامعية، بدا علم النفس خاليًا من أية مشكلات إذ تمت صياغة نظرياته على خلفية من الوعى الاجتماعى. ومثلها مثل كل الراديكاليين، فى ثلاثينيات القرن العشرين، كانت فريدان من أشد المعارضين للاعتقاد بأن برنامج ماركس للتغيير الاجتماعى سيثبت توافقه مع الصورة المعدلة من التحليل النفسى (Bartlett, 1938).

وفى منتصف الخمسينيات، تغيرت الأوضاع السياسية والأحوال الشخصية. فعلى الصعيد الخارجي، خارج الولايات المتحدة الأمريكية، تسبب القمع والقهر فى بلدان الكتلة الشيوعية فى إعادة ماركسى الداخل إمعان

النظر فى معتقدهم الجمعى. وعلى الصعيد الداخلي، أصابت النزعة الماكارثية الحركات الاجتماعية بالشلل، وهى الحركات التى كانت تعول عليها فريدان وتعلق عليها الكثير من الأمل. وعلى المستوى الشخصي، كانت بيتى فريدان بحاجة إلى مساعدة معالج نفسى لتتعافى من شعورها بالقهر الذاتى الذى لحق بها بفعل الأمومة والزواج (Horowitz, 1998).

واستجابة لهذا كتبت فريدان مؤلفها المشار إليه آنفًا بعنوان البصمة النسائية (١٩٦٣)، وأفرغت فيه ما لديها من رؤى نفسية صدامية مفتوحة ومتشائمة. وتؤكد فريدان فى فصل بعنوان النزعة إلى الأنا الجنسية لدى سيجموند فرويد بغض وكراهية التحليل النفسى الشائع للنساء. ومع هذا، يعد ذلك مفهومًا مادام التحليل النفسى جاء نتاجًا للعصر البطرياركى أو الأبوى. ولعل الفرويدية الجديدة وعلم النفس الإنسانى قدما للمرأة فى مجتمعات العصر الراهن التوعية الكافية بما ينكره المجتمع عليها: من التحقق الشخصى وجوهر ذاتها كامرأة.

وفى مؤلفها، وبصورة أكثر انفتاحًا، أشارت فى هامش إلى أن قراءاتها كشفت لها تلك الرسالة الإيجابية آنذاك المنسوبة إلى إبراهام ماسلو ، وقامت بينهما علاقة ودية (Friedan, 1959; Maslow, 1963). وعكست رؤيتها الإيجابية لعلم النفس امتنانها أيضًا لمعالجها النفسي، وليام منكر، ومعه وضعت لاحقًا خطة كتاب جديد. وكان منكر هو من أخذت عنه فريدان رفض نظرية فرويد عن حسد القضيب. وتقول فريدان إنه إذا لم يكن المريض موافقًا ومصدقًا لما جاء فى الكتب، فألقى بها جانبًا واستمع إلى المريض (Friedan, 1963: 122). ومما يؤسف له، كما تستطرد فريدان، أن كثيرًا من المحللين ألقوا بالكتب فى وجوه مرضاهم (1963: 122).

ورغم أن الحركات النسوية الراديكالية كانت ترى ما هو نفسى بمنظور يختلف عن منظور بيتى فريدان، ظل نضالها المعنى بدور علم النفس فى التغيير الاجتماعى يشكل علامة تاريخية مضيئة. فنحن نراها تعاود الحديث إلى بعض الخبراء، بينما تحشد آخرين فى حملتها من أجل حرية المرأة وتحررها. وإضافة لما سبق، نجد أن وجهات نظرها المغايرة لعلم النفس ساندت حجتنا القائلة بأن السياق التاريخى يعمل على تغيير الكيفية التى يتم بها توظيف علم النفس والاستفادة منه. وكواحدة من المخضرمين الذين عاشوا أكثر من حقبة تاريخية، يكون من الطبيعى بالنسبة إلى فريدان أن تعدل من آرائها وتطورها حول كيف ترتبط النفس بالمجتمع.

كيف يتغير علم النفس

الإسهام الختامى الذى يمكن أن يقدمه المؤرخون إلى علم النفس النقدى هو طرح تساؤل مفاده: كيف يتغير علم النفس؟ ومن هذه التغييرات، على سبيل المثال، كيف تخلى علم النفس فى عقدى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين عن الاعتقاد بأن الجنسية المثلية شكل من أشكال المرض النفسي؟ وأنا أطرح هذا السؤال لأن بعض نقاد علم النفس يجيبون عنه بطريقة تختلف عن إجابة المؤرخين. وبتحديد أكثر، يذهب بعض نقاد علم النفس إلى التقليل من دور البحث الإمبريقى فى تغيير الكيفية التى يفهم بها علم النفس والطب النفسى الشذوذ الجنسى والسحاق (**Kitzinger, 1997**).

وفى نقد ذلك الإنكار للأدلة الإمبريقية، أتكلم من واقع خبرة عملية شخصية. ففى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى ارتكبت ذات الخطأ بينما

كنت أقوم بتدريس مقرر فى علم النفس المرضى. وكانت تجذبنى كتابات توماس زاس (e.g., Szasz, 1962) بدافع التشكك فى سلطة الطب النفسى والتشخيص السيكايترى. وكان بالنسبة إليه حذف الجنسية المثلية من الدليل التشخيصى للأمراض السيكياترية (DSM) مدعاة للسخرية أكثر منه باعثًا على الترحيب والاحتفاء. ويستطرد زاس أن ما حدث يثبت أن الأمراض النفسية والعقلية خرافة من صنع محترفى الأعمال الأخلاقية الذين يتخفون تحت قناع العلماء. واستجابة لما قال به زاس، قدمت محاضرة عن الدليل التشخيصى المعدل تُصور هذا التعديل على أنه استجابة لضغوط اجتماعية وخوف البيروقراطية وجبنها، أكثر منه استجابة لبحث وجدل علمى. وتحدثت عن الجهل الناجم عن أن تاريخ البحث فى الجنس والتوجه الجنسى لم يُكتب بعد. كذلك أبدى الناشطون من المثليين جرأة وجسارة تثير الإعجاب فى عصر الحرب على فيتنام بالمقارنة مع موقف الشخصيات المرموقة فى خمسينيات القرن الماضى من الطبقة المتوسطة، وممن هم فى منتصف العمر أمثال ألفريد كينزى وإفيلين هوكر .

ومع هذا، تم حديثًا التأريخ لعدد من البحوث التى أجريت فى موضوع الجنس فى منتصف القرن العشرين. فبينما دانت لأفريد كنزى شهرة واسعة، يحكى هينرى مينتون (٢٠٠٢) وآخرون فى الزمن الحالى وقائع تتضمن معلومات عن جمهور الأفراد من قطاع الرجال المثليين والمثليات، ممن تعاونوا مع باحثين من أمثال كينزى فى دراسات الجنس. وفى ظل الإيمان بأن العلم النافع يفضى إلى التنوير ورفع مستوى الوعي، جمع الناشطون البيانات وقصص الحياة لمساعدة الجنسيين المثليين بطبيعتهم. كذلك، وفى

تسعينيات القرن الماضي، أحيا علماء النفس من المثليين والمثليات ذكرى وفاة عالمة النفس إفيلين هوكر كواحدة من أهم الشخصيات المرموقة التى أسهمت فى التحول الجذرى فى رؤية الدليل التشخيصى للجنسية المثلية (Schmiechen, 1992).

والوقائع الناجمة قد تبدو إمبريقة إلى حد بعيد بالنسبة إلى بعض نقاد علم النفس، الذين، كما سيظهر فى مواضع مختلفة من هذا الكتاب، يختلفون فيما بينهم على دور البحث الإمبريقى فى تحقيق التغيير الاجتماعى. ولكن هذه الوقائع لا ينبغى إنكارها أو تجاهلها مادامت تعمل على التذكير بكيف يمكن للالتزام السياسى والتوافق الاجتماعى أن يدفعا العلماء إلى تحدى الوضع القائم ومقاومته. ففى حالة إفيلين هوكر، قادتها مشاعرها السياسية المناهضة للفاشية إلى إمعان النظر فى الشرور المرتبطة بمناهضة السامية وتلك المرتبطة بالفاشية فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين (Hooker, 2004). وعاينت هوكر أيضًا خبرة التمييز بوصفها أنثى تمارس عملاً أكاديميًا، وحرمت كذلك من التثبيت فى مسارها الوظيفى بسبب مواقفها السياسية (Meyerowitz, 2004). وعندما كانت تعمل كمحاضرة بفرع جامعة كاليفورنيا فى لوس أنجلوس ارتبطت هوكر بعلاقة صداقة مع أحد دارسيها من المثليين، ويدعى سام فروم ، وتعرفت على دائرته الاجتماعية، واصطحبها إلى الثقافة الفرعية للشواذ جنسيًا فى لوس أنجلوس.

اكتشفت هوكر أن أصدقاءها من الشباب المثليين يختلفون عن التصورات المتصورة لهم فى المراجع، وقررت هوكر دراسة الفروق بين الجنسيين المثليين والجنسيين المغايرين فى اختبارات المرض النفسى. إذ

كشفت الدراسات الإكلينيكية السابقة عن فروق جوهرية بين التوجهين الجنسيين، ومن ثم كان الباحثون فى الماضى يبحثون عن مفحوصيهم من المثليين فى السجون والعيادات السيكايترية. وخلافا لهذا، وبمساعدة جماعة من الناشطين المتعاطفين، قامت هوكر بالوصول إلى عينة ذكور من الجنسيين المثليين المتوافقين. واكتشفت أنه لا توجد فروق جوهرية بين المفحوصين الشواذ والعاديين على اختبارات المرض النفسي، ورويدًا رويدًا، أصبحت بحوث هوكر معروفة للاختصاصيين النفسيين والأطباء النفسيين.

وبالطبع، تستحق حركة حقوق الشواذ جنسيًا أن تعطى ضمانات خلق مناخ يسمح بأن تكون صور التعصب ضد الجنسية المثلية موضع مساءلة. ومهما كان من الأمر، كان الاختصاصيون النفسيون على الأرجح متأثرين بالرؤية المعيارية للجنسية المثلية الخاصة بكل من كينزى وهوكر، أكثر من تأثرها بالاعتراضات على مؤتمرات جمعية علم النفس الأمريكية (**Chiang, 2007**). وفى إطار جمعية الطب النفسى الأمريكية كانت البحوث وجماعة الضغط من الزملاء المتعاطفين مع حقوق المثليين مما نجم عنه حذف الجنسية المثلية من الدليل التشخيصى للأمراض النفسية. ومن بين الزملاء من الباحثين كان جود مارمور المعتنق للماركسية والتحليل النفسى منذ شبابه، ومن أصحاب الخبرة الإكلينيكية والصلات الاجتماعية مع المثليين، والذى غير فكره تغييرًا جوهريًا عن الجنسية المثلية (**Marcus, 2002; Marmor,1949; Stone, 1946**).

ومن المثير للسخرية أن بعض النقاد الذين يركزون على دور الضغط الخارجى يرون أنفسهم على أنهم إنسانيو النزعة، وينكرون على إفيلين هوكر

وزملائها من العلماء قدرتهم الإنسانية على استحداث التغيير الاجتماعى. وينكرون كذلك على الدارسين أحقيتهم فى تقدير نضالهم الواقعى على المستويين المهنى والتنظيمى. ودعم تاريخ هؤلاء المناضلين، فى أحيان عدة على الأقل، الرسالة الإيجابية القائلة بأن جماعات المتعاونين يمكن أن تحشد الدلائل اللازمة لتغيير الحكمة السيكولوجية القائمة بالفعل. وهذه التحولات قد تمثل نوعًا من الوقائع التاريخية التى لا يجمعها معًا تسلسل منظم يمكن الاتفاق عليه ، بالمقارنة مع التأويلات التى يتقعر بها بيروقراطيو جمعية علم النفس الأمريكية تحت ضغط الهجوم الضارى الذى يشنه عليهم الناشطون من الشواذ جنسيًا، ويعملون على إرباك كل المؤتمرات التى ينظمها القائمون على هذه الجمعية (Kitzinger, 1997). ولكن لابد من التسليم بأن التاريخ معقد ومركب. بمعنى أن ما يصنع التاريخ أهم وأكثر قيمة من الرطن التآمرى الصاخب الذى قال به زاس وزملاؤه فى كنيسة للتعاليم اللاهوتية (e.g., Citizens Commission, 2006).

خاتمة: مرشد الطالب لدراسة تاريخ علم النفس

ما الدروس المستفادة من الموجز التاريخى الذى قدمناه حول تاريخ علم النفس؟ يتمثل الدرس الأول، بالنسبة إلى دارسى علم النفس، فى أن مناهج التحقيقات التاريخية من المهم تعلمها مثلها فى ذلك مثل مناهج البحث. وبدون هذا، سيكون من السهل تراجع هؤلاء الساعين نحو الإصلاح الاجتماعى عن مسعاهم، ليستبدلوا به استحقاقات تاريخية حسنة النيات والمقاصد لكنها مبسطة تبسيطًا مخلاً يجعلها محل نقد وقدح. إذ أنه من خلال هذه النوعية من أساليب التأريخ تعمل الأفكار النفسية القائمة بالدرجة الأولى

على تكريس التفرقة الاجتماعية والتمييز والجور (Shields, 2007). ولعلنا نستطيع القول هنا إن كل أشكال النزعة الاختزالية المطروحة علينا لا تقل خطورة فى التاريخ عنها فى البحوث النفسية. فبدلاً من التمكين، تعمل الاختزالية على أن تحجب عن الدارس الطابع الخلافى والجدلى فى كل الأفكار، كما تحجب عنه صور الكفاح والنضال فى الماضى التى أحدثت تغييرات فعلية فى مجال علم النفس (e.g., Rosenberg, 1982).

ويتمثل الدرس الثاني، من وجهة النظر النقدية، فى أن التأويلات التاريخية ذاتها لا يمكن أن تكون محايدة على المستوى القيمى. إذ عادة ما يختار المؤرخ بعض مناهج وطرق جمع البيانات وتنظيمها دون غيرها. كذلك يعمل المؤرخ على اختيار إطار مفسر لتقديم تأويل لماضٍ يتجاوز أن يكون مجرد قائمة من التواريخ والأسماء والأماكن. ونقول هنا بوضوح إن التاريخ لا يمكن أن يكون مجرد تأويلات قويمة ومنزهة لوقائع الماضى وحقائقه. فالتاريخ هو تصور أو عملية إعادة بناء لبعض جوانب الماضى المدرك من خلال زاوية نظر معينة، وبالاعتماد فقط على جانب من البيانات يمكن نظريًا استرجاعه. فمن المستحيل إلقاء الضوء أو إعادة بناء جانب من الماضى مهما كان محدودًا، إذ أن أية إحاطة شاملة بالحقائق التاريخية هى بحكم التعريف ناقصة، فكنه تلك الحقائق، وأى من التأويلات يعد بمثابة الحقيقة، هما أمران يفتحان أبوابًا للجدل والتساؤل والنقد.

وفضلاً عما سبق، فإنه حالما يُسن أى تأويل تاريخي، يأتى توظيفه فى تعزيز تفسير بعينه للماضى وتضمينات هذا التفسير بالنسبة إلى الحاضر، بمعنى، أن هذا التأويل التاريخى قد يعمل على تحقيق هدف سياسى. ويعمل

التاريخ النقدى فى حده الأدنى على دراسة مدى صواب الحاضر وأحقيته، ويعمل فى حده الأقصى على طرح الأسئلة عن الماضى ومحاولة الإجابة عن سؤالين هما: كيف ولماذا تبرز نظريات معينة وتلقى قبولاً عن غيرها، وكيف ولماذا يُعترف لجماعات أو لحركات معينة بالسلطة المهنية فى أزمنة وأمكنة محددة. ويتم توظيف التاريخ فى تحليل الماضى بمصطلحات ذلك الماضي، بغير ضرورة للبحث فى عظمة الحاضر ومبرراته. ونعترف فى التأريخ النقدى كذلك بأن أى تحليل تشكله مصالح واهتمامات معاصرة: فالمؤرخ لا يمكن له أن ينسلخ من حاضره.

والدرس الثالث من هذا الفصل، يتمثل فى أن التاريخ الجيد يمكن أن يكون ممتعًا. ومثال هذا ما قدمته هيرمان عن رومانسية علم النفس، والذى من الممكن الاقتناع بقراءته. وما يبعث على التشجيع أن التاريخ الجيد مثله مثل حسن الخيال، يقاوم وينتقد أساليب التفكير البالية ويجعل العالم يبدو مختلفًا. وبقراءة النماذج الجادة من التاريخ الجديد لعلم النفس، يستطيع المرء أن يتعلم تقدير هذا الانفصال المتكرر بين النية والقصد، من جانب، والنتيجة والمُخرج، من جانب آخر، ويستطيع أن يتبين كذلك دور السخرية فى التاريخ. ويستطيع المرء، فى نفس الوقت، أن ينظر مجال علم النفس من أسفل لأعلى، وبرؤية مزودة بالمعلومات الاجتماعية. ومن هنا يأتى تقدير إسهامات الأعلام الذين تم سابقًا تجاهل أعمالهم وإسقاطها من الذاكرة والضمير، وكذلك تقدير دور القوى الاجتماعية السياسية فى تشكيل عمل علماء النفس ابتداء من آش **Asch** وصولاً إلى زيمباردو.

وفى النهاية، قد لا يجد القارئ ذو العقل النقدى دروسًا فى التاريخ لتطبيقها على البحوث النفسية فى زماننا الراهن. إلا أنه من خلال الوعى التاريخي، سيكون من اليسير امتلاك رؤية نقدية لما يجرى فى أيامنا هذه.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

تاريخ اليمين: أى تاريخ علم النفس التقليدى الداعم للوضع القائم. ويقرر أن المنظورات السائدة فى زماننا هى نتاج حتمى للتقدم العلمى.

نحو مراجعة للتاريخ: أعاد علماء النفس المناهضون للعنصرية فى ستينيات القرن العشرين اكتشاف التاريخ العرقى والعنصرى لمجال تخصصهم.

تاريخ علم النفس الجديد: قدم جيل جديد من المؤرخين فى سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين تأويلات تقدمية . وكشفوا النقاب كذلك عن وجهة نظر المجموعات التى أسقطها التاريخ التقليدى وسكت عنها.

الكتابة التاريخية المثلى الآن هى ما يكشف عن كيف يكون علم النفس واعدًا بالحرية والقمع فى آن واحد. وينبغى لمؤرخى علم النفس أن يناضلوا من أجل استمرار الرؤية النقدية حيث البعد عن التبسيط المخل والبعد عن التأويلات التآمرية.

ثبت المصطلحات

التاريخ التعويضى compensatory history : اكتشاف أفراد من النساء أو من الأقليات العرقية والاعتراف بإنجازاتهم التى أهملتها وأسقطتها التأويلات التاريخية التقليدية.

التاريخ الفكرى Intellectual history: تاريخ الأفكار وكيف تتغير عبر الزمن.

النزعة الوطنية nativist: التعصب ضد المهاجرين وضد أوطانهم أو جنسياتهم.

تاريخ علم النفس الجديد new history of psychology: أسلوب تأريخى جديد جاء مع سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين يركز على السياق الاجتماعى للأفكار السيكولوجية ويشير إلى وجهات نظر ومنظورات جماعات من علماء النفس غير المعروفين.

تاريخ الحاضر presentist history: رؤية مشوهة، تسقط قيم الحاضر وهمومه وإشكالاته على الماضى.

نحو مراجعة التاريخ revisionist history: التأويل التاريخى الذى يتحدى المنظور المقبول على أساس بعض ملامح أو سمات الماضى.

تاريخ اليمين (المحافظ) whiggish history: تاريخ كُتب من منظور فريق أو أيديولوجيا راهنة مهيمنة، يعمل على الإقناع بحتمية الوضع القائم والترويج له.

أسئلة

١- أطل هذا الفصل على الشواغل الاجتماعية لبعض المؤلفين وعاش مع كتاباتهم كدارسين. كيف لهذه الإطلالة أن تسهم فى بلورة منظور نقدى للتاريخ؟ كيف يمكن أن تكون هذه الإطلالة تشتيتًا للانتباه؟ وفيما يختلف هذا الفصل عن المراجع التقليدية فى تاريخ علم النفس؟

٢- لماذا يختلف غالبية المنادين بعلم النفس النقدى حول ماهية التاريخ الذى ينبغى أن يكون؟ وهل من المفيد الإفصاح عن هذه الاختلافات للدارسين؟

٣- كيف ساعدت كتابات بيتى فريدان ونشاطها فى خلق حركة اجتماعية؟ ولماذا تعرضت أساليبها فى البحث والكتابة للنقد فى السنوات الأخيرة؟ وكيف أصبحت تفاصيل حياتها مثار جدل؟

الفصل الثالث

الإشكالات الفلسفية فى علم النفس النقدي

توماس تيو

موضوعات الفصل

- علم النفس علم إشكالى.
- الإشكالات الأنتولوجية (ماهية الوجود المادى) ومسألة موضوع علم النفس.
- الإشكالات الإبستمولوجية (الماهية المعرفية) والمنهج العلمى فى علم النفس.
- الإشكالات السياسية الأخلاقية والتطبيقات العملية فى علم النفس.
- قضايا راهنة ملحة تواجه علم النفس النقدى.

علم النفس علم إشكالي

يُعد مجال الدراسة الأكاديمية مجالاً إشكاليًا إذا لم يطرح قضايا أساسية، بغض النظر عن إمكان حلها. وتلك هى حال علم النفس، حيث استبعاد أو تجاهل المشكلات المهمة أو الادعاء كذبًا بأنه لا وجود لها. وسنتقدم فى الفصل الحالى نحو تبيان ثلاث قضايا شائكة ومتشابكة تشكل قوامّ إشكالية علم النفس: الأولى هى القصور فى فهم تعقيدات جوهر موضوع علم النفس، وتصور ماهية الوجود المادى (الأُنتولوجى **ontology**) المقارب لهذا الموضوع؛ والثانية هى التبنى الانتقائى لماهية معرفية ومنهج علمى يعكسان ضيق الأفق؛ والقضية الأخيرة هى تراجع عمليات التأمل (التفكير الناقد) فى الإشكالات السياسية والأخلاقية فى مجال علم النفس والتطبيقات العملية المرتبطة بها.

ولعل مما يجانب الدقة القول بأن هذه المشكلات تعكس فقط معضلات معاصرة. فحقيقة الأمر، أن علم النفس يواجه انتقادات مستمرة منذ بدايته كمؤسسة مستقلة وكمجال مستقل للدراسة، (انظر **Toe, 2005; Woodward & Ash, 1982**). وكان من بين الانتقادات المهمة ما قال به إيمانويل كانت فى القرن الثامن عشر الميلادى من أن دراسة الروح **Soul**- وهو المعنى الأصلى لمصطلح علم النفس- من المستحيل أن تكون دراسة طبيعية علمية، إذ إن علم النفس لا يمكن تحويله إلى نظام علمى تجريبى حقيقى مثل الفيزياء. و يوصى إيمانويل كانت، بدلاً من هذا، بأن يقتصر هذا المجال على وصف الروح والتركيز على فكرة القوة الأخلاقية، أى قدرة الشخص على أن يسلك بإرادته وفقًا للمبادئ الأخلاقية.

وتحول علم النفس، فى القرن التاسع عشر، من النظام الفلسفى إلى النظام العلمى الطبيعى. وقُصد من تبنى مبادئ ومناهج العلوم الطبيعية أن يُنحى التيار الأكاديمى السائد فى علم النفس جانبًا موضوعات هى فى أصلها وجوهرها نفسية من قبيل الذاتية – ويقصد بالذاتي، الخبرات الشخصية والمعانى التى يضفيها الإنسان على تلك الخبرات. كان هذا التحول تحولاً فكريًا، والأهم أنه إلى جانب هذا كان تحولاً له أصوله التاريخية الاجتماعية: فعند بزوغ علم النفس كمبحث علمي، وبدء سعيه من أجل اكتساب الاحترام الأكاديمى فى ضوء المال والسلطة والاعتراف، بدا علم النفس واعدًا بأن يوضع فى مصاف العلوم الطبيعية التى حققت نجاحًا هائلاً، مبتعدًا عن تلك العلوم الإنسانية الملتبسة من قبيل علم التاريخ (Ward, 2002). وكان المأمول بعد هذا أن تقدر العلوم الطبيعية لعلم النفس التزام نظامه العلمى بموضوعات ظاهرها الموضوعية، من قبيل أن يلتزم بدراسة السلوك وليس مقولات مثل الروح والخبرة الإنسانية. وكان هذا الميل نحو ترسيخ علم النفس بوصفه نظامًا علميًا صارمًا من القوة بمكان ما حدا بشخصية مثل سيجموند فرويد إلى النظر للتحليل النفسى كعلم طبيعى (انظر Habermas, 1968\1972).

وقادت هذه المحاولة للتأسيس لعلم النفس كعلم طبيعى مثل الفيزياء إلى انتقادات عدة، وأدت كذلك إلى ما عرف بأزمة الاستخلاصات فى علم النفس. وشهد الواقع التاريخى أن أول كتاب نظامى فى أزمة علم النفس كان قد نشره ويللى سنة ١٨٩٩، وانتقد فيه آنذاك التوجه العلمى الطبيعى السائد فى برامج البحوث. وحدد فيه مصدران لأزمة علم النفس هما: البناء النظرى التأملى ومنهج البحث غير الملائم. وظل تراث الأزمة فى تصاعد بين عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، وتجدد هذا التصاعد مرة أخرى بين

ستينيات وسبعينيات القرن العشرين (للمزيد من التعمق، انظر Goertzen, 2005). ونستطيع أن نجد أيضًا انتقادًا للتراجع فى المغزى السياسى الأخلاقى لعلم النفس فى القرن التاسع عشر فى قول بينيك (١٨٤٥) إن علم النفس يمكن أن يساعد فى التغلب على الغوغائية الدينية والاجتماعية والسياسية. وانتقد تركيز التيار السائد فى علم النفس على النظرية أكثر من التركيز على التطبيق العملى، واحتج بأن علم النفس فى ألمانيا يرفض التعامل مع الواقع الاجتماعى.

والسؤال المهم الذى يتعين طرحه فى كتاب عن علم النفس النقدى مفاده: هل يتعين تسمية كل المناحى التى قدمت تقييمًا نقديًا للتيار العلمى السائد فى علم النفس بمسمى علم النفس النقدي؟ تتمثل الإجابة فى أن المفهوم العام لعلم النفس النقدى يتضمن كل المناحى التى تنتقد جوهر موضوع علم النفس أو تنتقد المنهج، أو تنتقد الممارسات العملية، أو تقدم تقييمًا نقديًا لمركب من هذه العناصر جميعًا. ويتضمن المفهوم النوعى الخاص لعلم النفس النقدي، على الجانب الآخر، المناحى الناقدة للاتجاه العلمى السائد والتى تعطى أولوية للأبعاد السياسية الأخلاقية للتطبيقات العملية. ويستخدم كاتب هذه السطور مصطلح التطبيقات العملية فى مقابل مصطلح الممارسة العملية لتأكيد الطابع السياسى للنشاط الإنسانى فى أى مجال من المجالات التطبيقية. وإضافة لهذا، ينبغى الإشارة إلى أنه بينما استخدم بعض الاختصاصيين مسمى علم النفس النقدى كعنوان لموقفهم من علم النفس (انظر Fox and Pilleltensky, 1997; Hook, 2004; Slon,2000; Walkerdine,2002)، انتقد آخرون الاتجاه العلمى السائد دون أن يستخدموا مصطلح النقد (على سبيل المثال بعض السيكولوجيين من الحركات النسوية، ومن البنيوية الاجتماعية).

ويظهر جليًا فى علم النفس النقدى بعد ثقافى تـــاريخى (الماركـــسية)، وآخر نسوي، وثالث بنيوى اجتماعي، والبعد الأحدث فيه هو انتقادات ما بعد الحقبة الاستعمارية، وإن كان علم النفس النقدى فى نفس الوقت لا يقتـــصر فقط على هذه الأبعاد. كل هذه الأبعاد كانت بمثابة الروافد المغذيـــة للتـــراث النقدى الدائر حول أوجه القصور فى التيار العلمى التقليدى السائد فى علـــم النفس. إذ عُنيت الماركسية – على سبيل المثال- بدور الحملات الأمنية فى تطوير الأدلة التشخيصية للأمراض العقلية والنفسية، وتـــساءلت الحركـــات النسائية عن تعميمات نماذج التنمية المقتـــصرة علـــى مـــشاركات الـــذكور واستبعاد الإناث؛ وتناول المنتمون إلى البُنيوية الاجتماعية دور القناعـــة أو المذهب فى تكوين النظريات النفسية المهيمنة فى ثقافة بعينها دون الأخرى؛ وتساءل خبراء ما بعد الحقبة الاستعمارية عن القيمة الجوهرية التى تمثلهـــا النظريات والتطبيقات العملية الأوروبية والأمريكية بالنـــسبة إلـــى ســـياقات المجتمعات الأفريقية. والأهم فى كل هذه الانتقادات المتنوعة أنها تقدم مناحى بديلة، بعضها قد يتناقض أحيانًا.

الإشكالات الأنتولوجية (ماهية الوجود المادي) ومسألة موضوع علم النفس

يشير مصطلح أُنتولوجى فى الفلسفة إلى دراسة الماهيـــة (أى دراســـة الخصال الأساسية للواقع). والدراسات الأنتولوجية فى علم الـــنفس تتنـــاول طبيعة الشيء أو الموضوع المُكنَّه بالنفسي، بمعنى: ما الـــذى يتعـــين علـــى علماء النفس دراسته؟ ما الخصال النوعية المحددة لمادة الموضوع النفـــسي؟ تتضمن الاستخلاصات والمناقشات الأنتولوجية تعريف علم النفس الأقـــرب

إلى الدقة، ومادة الموضوع المتناسبة مع هذا التعريف، والنماذج الممثلة للحياة النفسية البشرية، والمجازات المعبرة عن فهم الذات الإنسانية، ونظريات العقل البشري، ونظريات الطبيعة البشرية، والعلاقة بين العقل والجسم، إلى غير هذا من الموضوعات.

ومن المهم فى هذا المقام، أن نحتفظ فى عقولنا بالحدود الفاصلة التالية: أول هذه الحدود أن كلمة علم النفس تشير إلى موضوع دراسة ، ومجال يشمل موضوعات محددة، ومبحث علمي، ومهنة. وقد استخدمت كلمة علم النفس فى التاريخ الأوروبى لتشير إلى دراسة الروح، والشعور، والحياة النفسية، والخبرة الإنسانية والعقل، أو المخ، فى ظل عصر بعينه وسياق ثقافى. وقد تمت دراسة المواضيع النفسية فى التراث الغربى منذ العصر الإغريقى القديم، والشاهد على هذا ما جاء فى العمل الرائد لأرسطو عن الروح من تناول لموضوع الذاكرة. ومع هذا، فإن علم النفس كنظام علمى أكاديمى مستقل بذاته لم يكن قائمًا قبل القرن التاسع عشر، وأصبح علم النفس كمهنة واقعًا اجتماعيًا فقط فى القرن العشرين. ويُشير مصطلح الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس إلى ذلك المجال من الدراسة الأكاديمية كما يتم تعلمه والبحث فيه فى مؤسسات مثل الجامعات فى كل من أمريكا الشمالية وأُوروبا.

ونتناول بالمناقشة هنا عددا من القضايا المهمة المرتبطة بالمصادرات الضمنية لعلم النفس باتجاهه العلمى السائد أو التقليدى. فيرى بعض علماء النفس أن أكثر النماذج أهمية فى علم النفس هى التكنولوجية منها، كما يرون أن تاريخ علم النفس ظل موازيًا للتطور التكنولوجى. والشاهد على هذا نماذج علم النفس المعرفى وتشبيهات الحياة الذهنية البشرية بالكمبيوتر، إذ كان

المشتغلون بعلم النفس حريصين منذ البدايات الأولى للعلم على توظيف واستخدام الآلات الميكانيكية الأساسية (مثل الساعات، والمحركات البخارية وأجهزة الراديو). وتم فى علم النفس تدشين النماذج الآلية فى إطار شبكة من المصادرات الأنتولوجية. وتفيد واحدة من هذه المصادرات أن استجابة الشخص تجاه المنبه الخارجى أشبه ما تكون بالاستجابة الآلية؛ فالنموذج الآلى يستبعد مقولات مثل القوة أو العامل المحرك، ومثل القدرة على التأمل، والقدرة على الاختيار، والقدرة على الفعل. وتتضمن النماذج الأخرى فى علم النفس التشبيهات الحيوانية التى عادة ما تهمل وتتجاهل، من وجهة النظر النقدية، أن الحياة العقلية البشرية تختلف عن الحياة العقلية الحيوانية من أوجه شتى.

ومن هنا، ارتبط الاتجاه التقليدى السائد فى علم النفس بالنموذج الآلى للحياة العقلية البشرية، ومن ثم ارتبط بالنماذج الذرية أو الجزيئية والنماذج الاختزالية فى فهم الحياة النفسية البشرية. ويتبدى كذلك المفهوم الميكانيكى للفعل البشرى فى التراث البيولوجى كما فى السلوكية على سبيل المثال. وعلى الرغم من التزام الكثير من السلوكيين بالمنظور التطوري، ظل النموذج الميكانيكى هو النموذج السائد فى السلوكية نظرًا لتسليمها بأن الفرد كائن مستجيب للتنبيهات. ومن هنا تجيء إشكالية تقسيم الحياة النفسية ما بين منبه واستجابة (السلوكية) أو ما بين متغير مستقل وآخر تابع (الاتجاه العلمى السائد)، وتكمن الإشكالية فى تجاهل وإهمال الذاتية والقوة الداخلية المحركة، وإمعان التأمل وإعمال الفكر والتصرف فى السياقات العيانية (**Holzkamp, 1992; Tolman and Maiers, 1999**).

واختيار متغيرات فى سياق التركيز على جوانب منفصلة من الحياة النفسية البشرية (الجزيئية)، لا يستقيم معه القول بتكاملية الحياة النفسية داخل أفراد بأعينهم. ومن ثم، فإن الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس بدلاً من

النظر إلى تعقد الحياة البشرية التى هى مصدر الذات الإنسانية، يلجأ إلى التسليم بأنه يكفى دراسة الأجزاء الصغيرة. ويؤكد هذا تجزئة المعرفة إلى انتباه وتفكير وذاكرة، وتجزئة الذاكرة إلى طويلة مدى وقصيرة مدى إلى آخر هذه الأمثلة. وهى أمثلة على النزعة الاختزالية التى تسلم بأن الأجزاء تكفى لتفسير تعقد الذات الإنسانية؛ وتأتى الاختزالية فى النهاية كأحد نواتج النموذج الآلى. وواقع الأمر أن الذات الإنسانية تُختبر فى مجملها، أو تمر بالخبرة ككل متكامل. فالذات والمعرفة والانفعال والإرادة (طبقًا للتقسيم الغربى للحياة النفسية) عادة ما تختبر فى تشابكاتها بعضها بالبعض فى مواقف بعينها ولا تختبر كأجزاء منفصلة. والفكرة القائلة بأن دراسة الأجزاء كافية وتغنى عن دراسة الكل المتكامل، وأن الأجزاء يمكن أن ترتبط فيما بينها لتشكل كلاً له معنى ومغزى من خلال عمليات الجمع والإضافة، هذه الفكرة تنطلق من رؤية قاصرة للعالم. فالأجزاء لا تضاف إلى بعضها بهذه البساطة عندما نأتى إلى الحياة النفسية البشرية. وذهب النقاد إلى أن علم النفس الذى يعطى أهمية للذات الإنسانية ككل متكامل عليه أن يبدأ بوشائج الخبرات الإنسانية من أجل فهم الأجزاء وليس العكس (**Martin, sugarman, & Thomposon, 2003**).

وللنموذج الآلى للحياة النفسية البشرية توابع أخرى: إذ إن هذا النموذج يتصور الشخص على أنه فردى النزعة والمجتمع على أنه متغير خارجي، وبسبب هذا التصور يرى هذا النموذج أن الفرد والمجتمع منفصل كل منهما عن الآخر (انظر أيضًا **Parker & Spears, 1996**). ونادرًا ما يتحقق علماء النفس من أنهم يقيمون نظرياتهم وممارساتهم البحثية التى تتناول العقل على أساس مفهوم النزعة الفردية. فحقيقة أنك تتحدث لغة معينة، ولنقل اللغة

الإنجليزية، تعنى أن هذه اللغة صارت جزءًا لا يتجزأ من ذاتك. وبطبيعة الحال إذا كنت قد ولدت فى الدنمارك لأبوين دنماركيين فسوف تكون لغتك هى اللغة الدنماركية. وتأتى كذلك مسألة مرور الزمن: بمعنى أن بإمكانك أن تأتى بعبارات فريدة بالإنجليزية، عبارات غير مسبوقة، إلا أن هذه العبارات تكتسب معناها من كونها فقط متضمنة فى إطار مسار اجتماعى تاريخى. وبسبب التغييرات اللغوية، نجد أن عبارة مثل "أنا أقرأ فصلاً فى علم النفس النقدى ينتقد الطابع الإشكالى للأفكار النفسية" سوف تكون مستعصية على الفهم لدى أناس ناطقين بالإنجليزية ويعيشون فى عصر يفصله عن العصر الحالى خمسة قرون على سبيل المثال. ورغم أن اللغة يمكن أن تكسب الفرد نوعًا من التفرد، فإنه لا يمكن فهم هذه اللغة إلا فى إطار المجتمع الواسع الذى نشأ فيه هذا الفرد، فالمجتمع يتشارك فيما بينه فى صياغة خصائص التخاطب اللغوى والتواصل. ومن هنا، لا يكفى تصور الواقع الاجتماعى التاريخى على أنه مجرد بيئة منبهة يستجيب إليها المرء، فالفرد لا يمكن أن يكون بحال من الأحوال مستقلاً عن البيئة، كما أن البيئة لا يمكن أن تكون مستقلة عن الفرد. ومن الأهمية بمكان لعلم النفس المعاصر، كى يكون بحق نظامًا علميًا، إعادة تصور الذاتية الإنسانية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من السياقات الاجتماعية التاريخية.

وفى ضوء البدائل، نجد أن صورًا عدة من علم النفس النقدى قد تحولت عن التصور الآلى الفردى للحياة النفسية البشرية. ويعمل جميع المهتمين بعلم النفس النقدى على تطوير فهم طبيعة الكيانات البشرية والحياة النفسية الإنسانية بوصفها إيجابية فعالة ومجتمعية. وتذهب المناحى الثقافية

التاريخية إلى أن البيئة والثقافة والتاريخ ليست مجرد متغيرات. فالسياق متداخل ومتشابك مع نسيج الهوية الشخصية. وما يؤكد هذا انتقادات فيجوتسكى (١٩٧٨) ومن تبعوه للطابع الفردى لعلم النفس. وأحد أشهر المفاهيم البديلة التى قدمها فيجوتسكى كان مفهوم ***منطقة الارتقاء الوشيك***. والفكرة من وراء هذا المفهوم أن اختبار الفرد بمعزل عن السياق هو اختبار وقياس قاصر، والأهم منه اكتشاف ما يمكن للفرد أن يتعلمه فى ظل الإرشاد والتوجيه من الراشدين المحيطين به، وفى ظل التعاون مع الأقران ومشاركتهم. وكان فيجوتسكى غير معنى بالأداء الفردى على اختبار اختيار من متعدد عن مقرر دراسى فى مناهج البحث، قدر عنايته بكيف يحل الفرد مشكلة بحثية معينة فى ظل توجيه وإرشاد مشرفه، وبمشاركة زملائه من الدارسين والتعاون معهم.

وحاول هولزكمب تطوير مقولات أساسية فى علم النفس من أجل فهم الخصال النوعية للذات الإنسانية. فالذاتية بالنسبة إلى هولزكمب تعنى الاعتراف بالطبيعة المجتمعية للكيانات البشرية. غير أن التصور بأن المرء جزء لا يتجزأ من سياق تاريخى اجتماعى واقتصادى مترامى الأطراف لا يعنى أن الموضوع لن يؤخذ مأخذ الجد. ويقرر هولزكمب (١٩٨٤) أن الذاتية وعلم النفس، من زاوية الموضوع، فى ضوء ما يظنه هولزكمب أنه فقط علم النفس القابل للتطبيق، ينبغى أن نفهمهما فهمًا حرفيًا مفصلاً. ويضرب هولزكمب هنا مثلاً بشخص يرى أن تناول الكحوليات هو البديل الأمثل للتعامل مع المشكلات. ففى هذه الحالة إذا كان لدى علماء النفس علم مسبق بنتائج إجراء تدخل محدد بذاته، بصرف النظر عن الفرد والسياق، فهم بهذا قد تجاهلوا ذاتية الآخر. وهذا لا يعنى بالطبع موافقة الآخر فى كل ما يقول ويقوم به.

واتجه معظم مناحى النزعة النسوية إلى تعرف الوشائج التى تربط الشخص بالمجتمع والتركيز على مفهوم الذاتية فى السياق. فضلاً عن أن المنتمين لهذه الحركات ذهبوا إلى تأكيد أن التركيز على الحياة النفسية يعنى إهمال الجسد (انظر أيضًا الفينومنولوجيين أمثال Merleau- Ponty, 1945\1962). ويعنى هذا أن نظريات الذات الجسمية بحاجة إلى تطوير، بما هى نظريات لا تستبعد الجسد من التنظير النفسى حول جوهر مادة موضوع علم النفس (Bayer & Malone, 1998). وقدم مفكرو البنيوية الاجتماعية كذلك تصورات تدور حول أن الفرد غير مستقل عن سياقه بل هو جزء لا يتجزأ من مجتمعه الكبير ومجتمعه المحلى الصغير (Gergen, 1985). وركز علماء النفس من أصحاب التوجه التأويلى على الجانب القصدى والجدلى والإيجابى فى الفرد (Richardson, Rogers, & McCarroll, 1998).

وبدأ نقد ما بعد الحقبة الاستعمارية بحجة تقول بأن جوهر موضوع علم النفس جزء من سياق ثقافى وتاريخى واسع، وتمثل النظريات التى تحاول الإحاطة بهذا الجوهر بدورها جانبًا من جوانب التنظير الغربى. وبالتالي، يتعين فهم هذه النظريات بوصفها نماذج غربية للحياة الإنسانية ، وليست نظريات عامة تتجاوز الفروق الثقافية (Teo & Febbraro, 2003). والمسألة الجديرة بالطرح هنا كيف لمفاهيم تطورت فى أوروبا وأمريكا الشمالية أن تُطبق تطبيقًا له معنٍ ومغزٍ فى سياقات ثقافية مغايرة. ومهمة علماء النفس فى أقطار أخرى غير الشمال الأمريكى وأوروبا أن يأتوا بنظريات نفسية ومفاهيم وتطبيقات عملية تتناسب مع العوالم التى يحيون بها، بدلاً من استيراد الأفكار الأمريكية. ومن النماذج المقاربة لهذه المهمة ما قام

به فرير (١٩٧٠)، إذ أكد أن المتعلمين ينبغى النظر إليهم على أنهم ذوات بشرية وليسوا أشياء أو موضوعات، ليأتى مارتين- بارو (١٩٩٤) ليطبق أفكار فرير فى علم النفس، ويعمل على تطوير مفاهيم ومقولات تتعامل بشكل خاص مع القضايا النفسية فى أمريكا اللاتينية.

وقسم وليام ديلثى (١٩٧٦) العلوم إلى طبيعية وأخرى إنسانية. ومن هذا المنطلق ارتفعت وتيرة النقاش حول طبيعة المفاهيم التى تصف البشر وتصف الحياة النفسية البشرية. ويركز دانزيجر (١٩٩٧) هنا، على البنية الاجتماعية للأفكار النفسية والتطبيقات العملية المرتبطة بها، ويحاول مواجهة مسألة الفرق فى المكانة بين مفاهيم علم النفس ومفاهيم العلم الطبيعى. ويطلق عليها الفروق بين الأنواع الطبيعية والأنواع الإنسانية. والأنواع الطبيعية عبارة عن الموضوعات والأحداث البيولوجية والكيميائية والفيزيائية وتختلف فى فحواها عن المقولات النفسية: فدراسة تكوين الماء والصخور تختلف عن دراسة الذكاء والعرق والأسى. ويحتاج علماء النفس إلى فهم أن المفاهيم فى علم النفس يتم صكها فى سياق ثقافى بعينه ولتحقيق أهداف خاصة بعينها. وما فتئ علماء النفس التقليديون يدعون بأن المفاهيم التى تم صكها هى مفاهيم طبيعية لما لها من مقومات الدعم الإمبريقى. ولكن هذه الدعامات الإمبريقية لا تقدم شيئًا ذا قيمة أو معنى عن المكانة الأنتولوجية والثقل المفهومى. ويوضح هذا حقيقة أنه إذا كان لدينا عدد محدد من الأفراد يُكنون أنفسهم بأنهم بريطانيون، فليس معنى هذا أن الكونية البريطانية تعد متغيرًا من النوع الطبيعى. وتنطلق الاستقصاءات النقدية من حقيقة تاريخية مفادها أن مفاهيم نفسية محددة قد أضحت واقعًا قائمًا فى الممارسة الاجتماعية لكن

ثقلها ومكانتها الأنتولوجية ما تزال محل شك وتمثل إشكالية كبرى (ومن هذه المفاهيم مفهوم العنصر ومفهوم نسبة الذكاء). ولكن هذه المفاهيم المصاغة صياغة اجتماعية أصبحت تشكل جانبًا محوريًا من هويتنا: فحالما يرسخ مفهوم نسبة الذكاء وتؤدى عزيزى القارئ أداء جيدًا على اختبارات الذكاء، يصبح هذا المفهوم وقد شكل جانبًا من فهمك لنفسك على المستوى النفسى. ومن هنا، يمكن أن تُفهم مفاهيم نفسية من قبيل نسبة الذكاء على أنها مصدر من مصادر السلطة والقمع (انظر **Foucault, 1966\1970; Rose, 1996**).

وعندما يصبح المفهوم ظاهرة ثقافية، فمن المهم مواجهة وتفنيد الألفة الثقافية بهذا المفهوم النوعي، وكذلك تفنيد عملية التطبيع التى تتم فى إطار هذا المفهوم، مما يجعل الكثير من الأفكار النفسية تبدو وكأنه تم التحقق منها ذاتياً، بينما هى فى حقيقة الأمر متضمنة فى النسيج الثقافى. ومن السهولة بمكان فهم عملية الصك الاجتماعى إزاء مفهوم جديد نسبيًا مثل الذكاء الوجدانى بأنه أصبح جزءًا لا يتجزأ من الفهم الذاتى الثقافى لأى منا. ويسعى المختص بعلم النفس النقدى كذلك إلى محاولة تحليل ما إذا كانت هذه المفاهيم المتضمنة فى النسيج الثقافى والتى يتم توظيفها فى النظريات النفسية تعبر عن رؤية محددة للعالم أو تعبر عن رؤية أيديولوجية (بمعنى أنها تخدم مصالح مالية وسلطوية). فعلى سبيل المثال، إذ قلنا إن السلوك غير تكيفى بدلا من أن نقول هذا الشخص يشعر بالاغتراب سيكون لدينا اختيار نظرى فى ظل النتائج الخاصة بأشخاص معينين (إما أن يتغير الشخص وإما تتغير البيئة). ويتحقق هذا من خلال مفاهيم النظرية التى تمكن علماء النفس من إدراك الواقع الاجتماعى النفسى.

الإشكالات الإبستمولوجية (الماهية المعرفية) والمنهج العلمى فى علم النفس

يشير مصطلح إبستمولوجى فى الفلسفة إلى دراسة المعرفة. ونُعنى فى علم النفس بطبيعة المعرفة، بمعنى وسائل تحصيل المعرفة ومعانيها، والوصول إلى الحقائق. وعلى الرغم من الفصل بين مصطلحى أُنتولوجى وإبستمولوجى لدواع وصفية، يظل بينهما اقتران من الناحية العملية. فالمصادرات والتقديرات الأُنتولوجية المحددة حول ما ينبغى لعلماء النفس دراسته لها ما لها من تبعات إبستمولوجية ومنهجية. ويتضمن الالتزام بتصور نوعى لجوهر مادة موضوع علم النفس، بالتبعية، التزامات منهجية نوعية والعكس صحيح. فالنموذج الآلي، على سبيل المثال، للحياة النفسية الإنسانية يتضمن مناهج بحث آلية، وتبدو النتائج القائمة على هذه المناهج داعمة لها، ولكنها، فى حقيقة الأمر، متضمنة فى النموذج الآلى (وشاهدنا على هذا من الحياة اليومية: لو أن أحدًا كان لديه شاكوشًا، فإنه سيظن أن كل شيء يقع عليه يحتاج إلى أن يُدق). ولا تحظى هذه العلاقة بين ماهية الوجود المادى والماهية المعرفية بأى نوع من الاعتراف من جانب الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس، ومن ثم يعد هذا من معضلات النظام العلمى فى مجال علم النفس.

وتعد مناهج البحث الملائمة بالضرورة، من وجهة النظر النقدية، أحد أهم متطلبات الوصف الدقيق والمفصل لموضوع أو حدث (فى حالة علم النفس الموضوع هو سياق الحياة النفسية أو سياق الذاتية البشرية). ومن قبيل الإطناب والتزيد القول بأنه إذا كان لدينا باحثون معنيون بدراسة الأسس البيولوجية للذاكرة، فهم بحاجة إلى استخدام منهج علمى طبيعى بيولوجي،

وفى المقابل، إذا كان هذا الفريق معنيًا بدراسة فحوى الـذاكرة ذى المعنـى بالنسبة إلى الذات، فهم فى هذه الحالة بحاجة إلى منهج قادر على سبر غور مادة هذا الموضوع (ومن هذه المناهج على سبيل المثال المنحـى التـأويلى الذى يركز على فهم المعنى). إلا أن الاتجاه العلمى السائد يدعم الفكرة القائلة بوجوب تطبيق المنهج العلمى الطبيعى بغير نقاش على كل المجالات البحثية. ولهذه المصادرة جذورها الفكرية فى النزعة الفيزيائية الوضعية المنطقيـة، التى تطورت فى النصف الأول من القرن العشرين، والقائلة بأن أى شيء فى العالم الإمبريقى يمكن دراسته بمفاهيم ومناهج فيزيائية.

ومما يتم تعلمه فى معظم جامعات العالم والتعبير عنـه فـى معظـم المراجع الدراسية، أن علم النفس ملتزم بمناهج البحث فى العلـوم الطبيعيـة ذات الطابع التجريبى الإحصائي، أو مناهج البحث الإحـصائية الإمبريقيـة. وتقترن معظم مفاهيمه بتعريفات إجرائية بوصفها متغيرات إمـا مـستقلة أو تابعة أو معدلة أو وسيطة. والأمر فى النهاية أن علم النفس التقليدى ما هـو إلا دراسـة للمتغيـرات **psychology of variables** (**Holzkamp, 1991**). ويمكن، من المنظور التاريخي، استقراء عملية التحول عن العلم الذى كـان معنيًا بتعليل وتفسير الظاهرة النفسية والاتجاه نحو استكشاف العلاقة الوظيفية بين المتغيرات. إذ لا يُعنى علماء النفس، على سبيل المثال، بدراسة أسـباب البطالة فى حياة الشخص، بما يتطلبه هذا الموضوع من تحليل للمشكلة على أنها معضلة اجتماعية تاريخية. وبدلاً من هذا يذهب الاتجاه العلمى السائد إلى النظر فى العلاقة بين متغير البطالة، من ناحية، ومتغيـرات أخـرى مثـل الحبور والاكتئاب وتقدير الذات والشخصية، إلى غير هذا من المتغيرات، من

ناحية أخرى. ويتم فهم هذه العلاقات الوظيفية فى علم النفس اعتمادًا على طبيعة التصميم البحثى سواء أكان تصميمًا ارتباطيًا أم سببيًا.

وطبقا للمعتاد، وفى إطار منطق البحوث النفسية التقليدية، ينبغى لعالم النفس صياغة فروض مستمدة من نظريات (بمعنى أن فهمها يتم فى إطار الحجج النظرية)؛ وينبغى أن يتم التعبير عن الفروض فى عبارات شرطية أشبه ما تكون بالقانون (إذا – إذن)؛ ويتعين أن تكون النظريات والمناهج المتبعة رسمية متعارفًا عليها ومعترفًا بها؛ كما يتعين اختبار الفروض باستخدام مقاييس ومشاهدات ثابتة وصادقة وموضوعية؛ ويقدم عالم النفس، بناء على نتائج اختبار هذه الفروض، نماذج استدلالية استكشافية (تقديم قانون) أو نماذج إحصائية للتفسير والتنبؤ. ويحسب الكثير من علماء النفس فى إطار الاتجاه العلمى السائد أن التجربة هى أفضل الوسائل فعالية للوصول إلى المعرفة فى إطار النظام العلمى لمجال علم النفس. وعمل علم النفس على تطوير العديد من طرق البحث فى إطار المنهج الكمى (مثل تحليل التباين والتحليل العاملى وتحليل المسار، إلى غير هذا).

ومن هنا، وكما ذكر سابقا، فإن موضوعات علم النفس من قبيل موضوع الذاكرة يمكن دراسته من منظور علمى طبيعي، إلى جانب المنظور العلمى الإنسانى. فإذا ما تناول الباحث النفسى الأسس الفسيولوجية للذاكرة ووظائفها وقوانينها وصورها، فليس من الضرورى أن يُعنى بالتطور الفردى للذاكرة فى السياق البيئى والثقافي، أو بالأحرى محتوى الذاكرة. وأن تكون لدى النفسانى الأكلينيكى دراية كاملة، يعنى أنه على وعى بأن ذاكرة الخبرات الماضية الفريدة لدى الشخص والتى تعطى المعنى لهويته وأفعاله، هى جزء

لا يتجزأ من مسار تاريخى ثقافي، وموضوع للدراسة من المنظور العلمى الإنسانى. و يمكن للمرء، من منظور التخصص العلمي، أن يذهب إلى القول بأن دراسة معنى الذاكرة يتساوى فى أهميته مع أهمية التوصل إلى الأسس الفسيولوجية للذاكرة. إلا أن البعد الذاتى للحياة النفسية الإنسانية والذاتية بوجه عام قد أُهمل، وتم تجاهله فى علم النفس، واستبعد من أنتولوجيا الاتجاه العلمى السائد، ومن ثم، ضلت الذاتية طريقها إلى حظيرة المنهج العلمى. ويظل البحث الكيفى الذى ينحو نحو التركيز على الذات الإنسانية مُهمشًا فى إطار الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس.

ومنذ كوهن (١٩٦٢) دأب مؤرخو العلم على تأكيد الفرق بين ما يُفترض أن يقوم به الباحثون وما يقومون به بالفعل. واستهدف نقاد مثل كوش (١٩٨٥) التحقق من الفكرة القائلة بأن علم النفس يقدم قوانين نفسية عن طريق المجادلة والمحاجة، وذلك على الرغم من التوجه العلمى الطبيعى لنظامه الذى امتد لأكثر من قرن من الزمان، وبالرغم من مئات الآلاف من التجارب، وبالرغم من تراكم التقارير والكتابات التقنية، يصعب علينا إيجاد عبارات فى علم النفس يمكن احتسابها قانونًا علميًا بمعناه فى العلوم الطبيعية، أو قانونا علميًا له من الصدق العام المتجاوز للفروق الثقافية والجغرافية ما للقوانين فى العلوم الطبيعية. وينبغى التوقف عند الحقيقة القائلة بأن علم النفس فشل كعلم منتج لقوانين، لتأمل مدى ملاءمة المنهج العلمى السائد لمادة الموضوع فى علم النفس.

ومن هنا، وكما اتضح من قبل، لا يمكن التحلل من الالتزامات الأنتولوجية والمنهجية بالنظر إلى أوجه القصور الداخلية فى النظام العلمى.

فالعلم مؤسسة اجتماعية، وينبغى فهمه فى سياق السلطة والنفوذ والمال والمكانة الاجتماعية. والنظام العلمى الذى كافح من أجل الحصول على الاعتراف والقبول من الأوساط الأكاديمية وأوساط الرأى العام، سيرتبط مصيره بمدى قدرته على توظيف الأدوات والأجهزة النحاسية والفولاذية المتطورة والدقيقة توظيفا ميكانيكيًا، ويتعلق بحبائل العلم من خلال ارتداء المعاطف البيضاء التى يرتديها العلماء فى المعامل، ومن خلال الاستعانة بالماكينات المعقدة مثل الكمبيوتر وأجهزة الرنين المغناطيسى. ومن المهم، طبعًا، الإقرار بما للمقاييس النفسية من مكانة تضاهى المقاييس الفيزيائية. وتذهب الانتقادات الموجهة لهذا المنحى إلى أن الاستعانة بأدوات وآلات العلم الطبيعى لن تجعل من علم النفس علمًا بالمعنى الحرفى للكلمة، وفى أحسن الأحوال ستجعل منه مجرد ادعاء تبدو عليه أمارات الوجاهة والمعقولية (انظر أيضًا **Politzer, 1994**).

وأدى التركيز على المنهج دون جوهر الموضوع إلى وجود اتجاه إبستمولوجى يطلق عليه كاتب هذه السطور النزوع المنهجى (**Teo,2005**). ويشير هذا المصطلح إلى الممارسة البحثية العملية التى يكون جوهر الموضوع بها ثانويًا والأولوية للمنهج العلمى. واستخدم آخرون مصطلحات أخرى مثل عبادة المنهج (**Bakan, 1967**)، واتخاذ الوضعية المنطقية دينًا وعقيدة (**Toulmin & Leary, 1985**)، والحتمية المنهجية (**Danziger, 1985**). وتعنى النزعة المنهجية أو الدوجما المنهجية أن يطبق المنهج الإحصائى التجريبى أو الإحصائى الإمبريقى فى محاولة الإجابة عن كل الأسئلة البحثية. ومن هنا يتضح أنه إذا كان المنهج يحدد ما بوسع علماء

النفس دراسته، فالبحث سيكون بالضرورة قاصر ومحدود. ويـذهب علمـاء النفس النقديون أمثال هولزكمب (١٩٩١) إلى أن الملاءمة المنهجية لجـوهر الموضوع ينبغى أن تكون المحك العلمى المحـوري: فمادامـت الملاءمـة المنهجية غير معلومة، فالقيمة العلمية وغيرها من المحكـات الموضـوعية ستكون غير ذات جدوى. ولتوضيح هذا نمعن النظر فى العبارة التالية: **أحدث ترمومتر فى العالم غير ذى جدوى فى قياس السرعة.**

وتقودنا النزعة المنهجية أو الدوماجيجية المنهجية إلى نظرية منهجيـة فى المعرفة: إذ يأتى التسليم بأنه إذا ما تم القبول بالقواعد المنهجية وطريقـة البحث العلمية واتباعها كما صيغت فى النظام العلمي، وكمـا تـم تـداولها وتناقلها وتطويرها عن طريق التعميمات الناجحة من جانب النفسانيين، فـإن هذا سيقودنا بصورة آلية نحو التوصل إلى المعرفة النفسية، ويأتى هذا التسليم بديلاً عن طرح أسئلة عن طبيعة المعرفة فى علم النفس، من قبيل هل يمكن الجزم بأن الدراسات التى أجريت فى السنوات المائة الماضـية كانـت ذات مصداقية، وتصدق على سائر الثقافات والحضارات (بمعنى أنها كشفت عـن علاقات سببية يمكن تعميمها بحيث تصبح شكلاً من أشكال القوانين العلميـة الطبيعية). وامتنعت كذلك كل النظريات المنهجية فى المعرفة عـن طـرح الأسئلة النقدية حول الهدف العريض من البحث، كأن نسأل: مـا المـصالح الشخصية والاجتماعية والسياسية الاقتصادية الكامنة وراء إجـراء دراسـة بعينها؟ من المستفيد من نتائج هذه الدراسة؟ ويرفض المشتغلون بعلم الـنفس النقدى فكرة استقلال المنهج عن جوهر الموضوع، كذلك يرفـضون فكـرة استقلال المنهج عن السياق التاريخى الاجتماعى الذى ينبثق عنه.

وتقودنا الوصمة المنهجية بانتساب علم النفس للعلوم الطبيعية إلى مشكلات فرعية عديدة. ففى ضوء وجهة النظر النقدية وكذلك وجهة النظر العلمية الإنسانية، كانت للتجربة فى علم النفس قيمة محدودة إلى أبعد حد، بالنظر إلى طبيعة جوهر الموضوع النفسي، والذى فحواه فعالية الأشخاص الماثلة فى السياقات التاريخية الاجتماعية. نعم ما يزال إيفان وليام فونت يُعرف بوصفه الأب الروحى لعلم النفس التجريبي، ومع هذا، كان فونت على وعى كامل بالقيمة المحدودة للتجربة. ومن ثم، عنى فونت بعلم النفس الذى يتضمن السياق التاريخى الاجتماعى وعمل على استخدام وتوظيف ما كان يعرف آنذاك بالمناهج الكيفية (انظر **Danziger, 1990**).

فالتجربة يمكنها فقط اختزال ما يقع فى إطار العمل النظرى والمنهجى. فإذا ما كنت مثلاً مشاركا كمفحوص فى تجربة وقلت إن المهمة المطلوبة منك غير مفهومة بالنسبة إليك، فسوف يتم استبعادك من البيانات على أساس أن أداءك يمثل نوعًا من أنواع الخطأ فى البيانات. ومن هنا يتم استبعاد استجابتك – استنادًا إلى تحفظ مشروع. وتحتاج التجربة إلى مشارك لديه إرادة ويسلك بصدق، إلا أنه فى الواقع الاجتماعي، يستطيع الإنسان أن يغير من عالمه ويبقى عليه كما هو. وهذا مما يستحيل اختزاله فى تجربة. فالتجربة توظف المتغيرات متطلعة إلى العلاقات الوظيفية (السببية) بين متغيرات منفصلة، فى حين أنه فى العالم الواقعي، تظهر كل العوامل المستبعدة من التجربة وتمارس تأثيرها فى السلوك الإنسانى (**Holzkamp, 1972**). ومن هنا فإن الدراسات النفسية عادة ما تفتقد إلى المغزى العملي، فضلاً عن الافتقاد للمغزى التحررى **emancipatory**، الذى يعد بمثابة

القضية الجوهرية بالنسبة إلى علم النفس النقدى بمختلف تشعيباته. ويقصد بالمغزى التحررى ضرورة أن يسهم البحث فى التصدى لكل المواقف الاجتماعية القمعية.

وهناك تراث عريض عُنى بنقد هوية علم النفس بصورته التقليدية السائدة كعلم يُفترض أن يقدم قوانين عامة وتفسيرات وتنبؤات لا تتأثر بالفروق الثقافية. وتذهب، إضافة لهذا، بعض الانتقادات إلى أن الظنون النفسية حول الأسباب ، واختبار الفروض الإمبريقية ليس اختبارًا بل هو نوع من الأخذ بالأسباب الوجيهة (هل قرارك بدراسة علم النفس النقدى له أسباب؟ أو هل لديك أسباب معينة لدراسة علم النفس النقدي) وما نجده من صياغات شرطية (إذا- إذن) هى صياغات ذات طابع تضمينى (للمزيد من الاطلاع على مثل هذه القضايا انظر **Smedslund,1988**). وتطرح مناقشة المبررات الظنية البشرية للعلل المادية معضلة مهمة أخرى مفادها: فساد التأويل فى علم النفس (انظر **Teo, 2008**). فبسبب استبعاد الاتجاه العلمى السائد لمناهج التأويل (أى طرق البحث التى تركز على فهم ذاتية الإنسان)، يغيب عن وعى علماء النفس عادة المشكلات التى ترتبط بما تذهب الافتراضات إلى ترسيخه وتفسيره من خلال البيانات. فالتفسيرات تحمل المعنى إلى البيانات وتجعل النتائج قابلة للفهم بالنسبة إلى المؤلفين أنفسهم وبالنسبة إلى زملائهم والجمهور العام ووسائل الإعلام. وتسمح التفسيرات بأن تكون البيانات مفهومة بصورة أفضل مما كانت عليه. ويقرر الخطاب البلاغى حول الوقائع النفسية، فى إطار الاتجاه العلمى السائد، أنها تفصح عن نفسها حتى عندما تتسع هذه الوقائع أو المعارف الإمبريقية لبيانات وتفسيرات.

ويصير هذا الفساد فى التأويل واضحًا فى سياق التعليل للفروق بين المجموعات (مثل الفروق الجندرية أو الفروق العنصرية). وأقرر هنا أن ثمة عنفًا إبستمولوجيًا يُرتكب عندما يؤدى تفسير البيانات (وليس البيانات بحد ذاتها) إلى صياغات تكرس النظر للجماعات المهمشة بنظرة دونية، وتضيق عليهم وتحرمهم الفرص المتاحة، أو عندما تقود هذه التفسيرات إلى توصيات مجحفة لهذه الجماعات المهمشة. فإذا ما قرر الباحث أن الفروق الجندرية فى مواقع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المرموقة ترجع إلى تدنى مستوى قدرة المرأة، فإن هذا الباحث بالضرورة يمارس عنفًا إبستمولوجيًا (لأن البيانات لا تحتمل هذا التفسير، ولأن التفسيرات البديلة قائمة ومتاحة، ولأن هذا التفسير يحمل تبعات وخيمة بالنسبة إلى المرأة). ومما يُؤسف له، وكما سيظهر من بعض التفاصيل فى فصول أخرى، أن لعلم النفس تاريخًا طويلاً عامرًا بالتفسيرات الزائفة للفروق بين الجماعات بالنظر إلى المرأة والعنصر والأقليات والمثليين من الرجال والنساء من اللواطيين والسحاقيات، والمعاقين، والذين يعيشون تحت خط الفقر.

وفى ظل البدائل، يستمر علماء النفس النقديون فى توظيف مناهج بحث تسعى نحو أن تكون العدالة جزءًا لا يتجزأ من جوهر الموضوع فى علم النفس، مناهج تحيط بطبيعة الحياة النفسية البشرية الإيجابية والمفعمة بالمعنى والقصدية، مناهج مستمدة من السياقات الاجتماعية التاريخية. وقد أدرج بعض علماء النفس النقديين التحليل النفسي، بما يعرف عنه من أنه منحى لا يستبعد الذاتية من البحث (انظر **Parker, 2003**). ويركز الباحثون النقديون على طاقة التغيير والتحول التى ينبئ عنها البحث: بمعنى أن البحث ليس عليه فقط مواجهة الوضع القائم، ولكن عليه أن يقدم أيضًا معرفة تفيد فى الإجابة عن السؤال كيف يتم تغيير هذا الواقع؟

وعلى الرغم من غياب الاتساق المنهجي في الصور المتعددة والمتنوعة لعلم النفس النقدي، دائما ما يقع المرء على الفكرة القائلة بأن المناهج الكيفية هى الأنسب لفهم الذات الإنسانية بالمقارنة مع المناهج الكمية. ومع هذا، فمن الثابت أن هناك قضايا بعينها جاء طرحها فى ضوء نقاط الرؤية الكمية، بل إن المناهج الكمية قادرة على نقد الوضع القائم والاعتراض عليه (انظر **Martin-Barô, 1994**). ومن هذا على سبيل المثال لا الحصر، أن يذهب البعض إلى المحاجة القائلة بأن الرجال يقاطعون النساء أكثر مما تقاطع النساء الرجال فى الحديث، تبدأ هذه المحاجة باتباع طريقة منهجية كمية لقياس تكرارات سلوك المقاطعة من جانب الرجال ومن جانب النساء. ومن هنا، فالمناهج الكمية لا تمثل بحد ذاتها إشكالية، وإشكالياتها لا تكمن فى هذه المناهج لأن توظيف المنهج يعتمد على مادة الموضوع، وعلى الأسئلة النوعية أو القضايا الخاصة التى يتم طرحها على طاولة البحث. والمشكلة لا تكمن إذن فى الاعتماد على المناهج الكمية، ولكنها تكمن فى إعطاء الأولوية للمنهج العلمى الطبيعى والتعصب له دون النظر فى الموضوع. وتصبح قيود المنحى الكمى المفروضة على الكثير من القضايا النفسية مصدرًا لتبرير البحث عن بدائل أخرى عديدة وكثيرة.

ويقرر الباحثون والباحثات فى إطار الحركة النسوية أن الأيديولوجيا التى تقف وراء الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس ذات تحيزات ذكورية. وقد استكشفت كللر (١٩٨٥) فى إحدى دراساتها الكلاسيكية علاقة الارتباط بين الذاتية والذكورية ودافعت عن الأطروحة القائلة بأن البحث العلمى يقوم على أساس من الخطاب الذكورى والمُثُل الذكورية والتشبيهات والاستعارات والممارسات العملية ذكورية الطابع. وذهبت إلى أن التركيز على السلطة

والضبط والتحكم تنتشر فى الصيغ البلاغية للتاريخ العلمى الغربي، وتعكس إسقاطات الشعور الذكورى. وتعبر لغة العلم عن الاستغراق فى علاقة الهيمنة على الطبيعة والصراع معها. وترى كللر أن العلم يقسم الواقع إلى قسمين، هما العارف والمُعرف، حيث العارف مستقل عن المعروف بحكم المسافة الفاصلة وبحكم الانفصال عنه. وطبقا لما تذهب إليه كللر، فإن الانفصال الذكورى عن العلم ومادة الموضوع وجوهره تأتى مضادة للفكرة الأنثوية عن وشيجة ارتباط العلم بالطابع الذكورى الطبيعى والمعتقدات الداعمة لهذا الارتباط. وخلافًا لهذا، تطرح كللر نوعًا من البحوث يضع فى بؤرة اهتمامه عقد وشائج الارتباط بالمشاركين فى هذه البحوث وعدم استبعاد الخبرات الحقيقية لهؤلاء. وهو ما تستطيع أن تضطلع به المناهج الكيفية بكل وضوح فى ظل إى إطار من إطارات العمل النظرية.

وفى المناحى التاريخية الثقافية، تأتى بحوث التعلم والتعليم وعلم النفس التربوى والقياس والتقويم بالفهم الكلى الشامل. والمثال على هذا، فى نماذج التدريس المشترك يشارك جميع المستفيدين أصحاب المصلحة فى تصميم المقررات الدراسية وكذلك بناء أساليب التعليم ووسائله الفعلية (انظر **Roth and Lee, 2007**). وكل عملية تستند إلى نظريات خاصة بالتطبيقات العملية – المنهج المطبق لدى أخصائيى الخدمة الاجتماعية وغيرهم من المهنيين. ووفقًا لعلم النفس النقدى فى ألمانيا، ينبغى أن يكون البحث قادرًا على الإحاطة بكل وجهات النظر الخاصة بالموضوع محل البحث. وهذا يعني، فى بحوث العلاج، مثلاً، كيف أن تشكيل العلاج النفسى للشخص يحتل فى الأهمية المرتبة الأدنى بالنسبة إلى أهمية استكشاف كيف يسهم الشخص بفعالية فى تغيير نفسه **(Dreier, 2007)**.

وعمل البنيويون الاجتماعيون أو مفكرو ما بعد الحداثة (وهى التسمية التى قد تحمل مشكلة) أمثال ميشيل فوكو على تدشين مناهج عديدة لتحليل الخطاب. ويعد تحليل الخطاب النقدى طريقة منهجية تركز على تحليل اللغة المكتوبة والمنطوقة، من أجل فهم اللغة بوصفها ممارسة عملية اجتماعية تكتنفها التحيزات. ويعمل هذا المنهج على أساس الفكرة القائلة بأن اللغة عادة متضمنة فى الممارسات العملية الأيديولوجية والقمعية والاستغلالية. ويسمح تحليل الخطاب، مثلاً، بنوع من إعادة البناء التاريخى لكيف أن الشخصية المتعددة تصبح موضوعًا للنقاش الأكاديمى (Hacking, 1995)، ويسمح كذلك بتحليل الخطابات النوعية الدقيقة من قبيل الخطابات ذات الطابع العنصرى (Van DiJk, 1993). ويقدم فوكو مقترحات لتحليل الممارسات العملية غير التصريحية: ومنها على سبيل المثال، تحليل البناء المعمارى للسجون بما يسمح باستخلاص استبصارات حول ما تقوم به السلطة فى سياق الذاتية البشرية والعلاقات الاجتماعية فيما بين الأشخاص.

وفى منحى مارتين بارو (١٩٩٤)، ثمة ارتباط وثيق بين الإبستمولوجيا والتطبيقات العملية النقدية. إذ يرى أن علم النفس لا بد له أن يؤسس إنتاج معرفته على الحرية والتحرر بما يمثلانه من حاجة ملحة بالنسبة إلى شعوب أمريكا اللاتينية التى ترزح تحت القمع والقهر. وهذا يعنى أن المعرفة ينبغى أن تتولد عن طريق التعلم من الذين يعانون القمع: بمعنى أن البحث ينبغى أن ينظر نحو العمليات النفسية الاجتماعية من منظور المهيمن عليه؛ وينبغى أن يتعلم علم النفس التربوى وجهة نظر الأمى أو غير المتعلم؛ ويبدأ علم النفس الصناعى بوجهة نظر العاطل عن العمل، ويسترشد علم النفس الإكلينيكى بوجهة نظر المهمشين. ما الذى تعنيه الصحة النفسية بالنسبة إلى أناس

يعيشون فى قاع المدينة؟ ويرى مارتين بارو ضرورة التحول إبستمولوجيًا عن أصحاب السطوة والنفوذ والاتجاه نحو المقهورين كما يوصى بإجراء بحوث العمل العام التطبيقية التشاركية (انظر فى الفقرة التالية). ومن الجدير بالذكر أن أفكار الحركات النسوية والاجتماعية التاريخية وأفكار ما بعد الحداثة وما بعد الحقبة الاستعمارية يمكن أن تتكامل فى منهج علمى له معنى يُعنى بدراسة المقهورين (Sandoval, 2000).

الإشكالات السياسية الأخلاقية والتطبيقات العملية لعلم النفس

تتقاطع الممارسة العملية النفسية مع كل من: الماهية المعرفية (الإبستمولوجيا) وماهية الوجود المادى (الأُنتولوجيا). فإذا سلم المرء بأن البشر يسلكون مثل الآلات، فالممارسة العملية ستركز على التحكم والمعالجة والتكنولوجيا. فإذا ما تصور المرء أن البشر كائنات فاعلة ذات معنى وجزء لا يتجزأ من سياقات اجتماعية سياسية، فستتجه الممارسة العملية إلى الفعل البشرى وفاعليته. وأحاول هنا التركيز على قضية واحدة مفادها: أن التركيز على التحكم والتكيف يهمل القوة التحررية لعلم النفس. وكان علم النفس قد حقق نجاحًا منقطع النظير فى أوروبا والشمال الأمريكى كنظام علمى بمعيار الاتساع الأكاديمى والمهنى. إلا أن هذا النجاح لا يعنى بالضرورة الجودة السياسية والأخلاقية للممارسات العملية. إذ تتضمن الممارسة العملية انتهاكات يرتكبها أصحاب السلطة، بداية من توظيف اختبارات الذكاء للتحكم فى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (انظر الفصل الثانى و Gould, 1981) وانتهاء بتطبيق التقنيات النفسية لانتزاع المعلومات من الإرهابيين المشتبه بهم (انظر الفصل الثالث والعشرين).

ورغم صعوبة صياغة تعميمات وصعوبة شق الصدور للكشف عن حقيقة العقيدة، يؤكد علماء النفس أصحاب الاتجاه العلمى السائد فى الماضى وفى الحاضر أن كلاً من الحقيقة (ما هو كائن) والغاية المثلى (ما ينبغى أن يكون) مجالان مختلفان ينبغى أن يظلا منفصلين. والمعضلة فى أى علم من العلوم الاجتماعية بالأساس أن هذين المجالين متلازمان ومرتبطان بوشيجة وثيقة. وحتى فى العلوم الطبيعية، كلما تكشفت مشكلات بيئية من قبيل ارتفاع درجة حرارة لكوكب الأرض، لا يُعد تأثير النشاط الإنسانى على البيئة مجرد حقيقة، بل هو أمر له تبعاته على العمل والإجراءات العملية. ويواجه علماء النفس النقديون الفكرة التقليدية القائلة بأن المرء ليس بمقدوره اشتقاق ما ينبغى أن يكون مما هو كائن، وأن العلم ينبغى أن يظل محايدًا إزاء القضايا والمعضلات السياسية. ولنفترض جدلاً، أن بحثًا كشف عن آثار سلبية للفقر على الحياة النفسية، عندئذ سيكون من المتعين استهداف الفقر وفى النهاية يتم القضاء عليه؛ وسيتعين على النفسانيين المشاركة فى عملية القضاء على الفقر. وفى ظل الإجحاف الاجتماعى بوجه عام (والذى يتخذ أشكالاً عدة منها الإجحاف الطبقى والعرقى والجندرى والإجحاف القائم على الميل المفضل فى الممارسة الجنسية، والإعاقة والعولمة، إلخ.)، يتبنى النفسانيون النقديون قضايا التفرقة وعدم المساواة ويضعونها نصب أعينهم فى بحوثهم العملية.

وبالطبع، تأتى الممارسة العملية فى الاتجاه العلمى السائد متناقضة ومتضاربة إزاء القضايا السياسية الأخلاقية، إذ إن فصل ما هو كائن عما ينبغى أن يكون لا يتم النص عليه صراحة فى التنظيمات المهنية، فضلاً عن المطالب العامة بموقف أخلاقى من قضايا محددة. وقد تبنت جمعية علم

النفس الأمريكية وجمعية علم النفس الكندية والعديد من التنظيمات المهنية الأخرى كودًا أخلاقيًا يسرى على أعضاء هذه الجمعيات. ويبدو واضحًا أن القيم تفعل فعلها فى الممارسة النفسية (انظر I. Prilleltensky, 1994). وانطلاقا من وجهة النظر القائمة فى أمريكا اللاتينية، يذهب مارتن- بارو (١٩٩٤) إلى تأكيد أن المواقف الأخلاقية السياسية من جانب، والموضوعية، من جانب آخر، لا يصارع أحدهما الآخر. فمسألة مثل التنكيل والتعذيب لا يتعارض رفضها مع الموضوعية التى تعنى هنا فهم العواقب الوخيمة الموضوعية للتعذيب على الحياة النفسية الإنسانية.

ولم يكتب فوكو فقط عن منظومة السجون ولكن أصبح ناشطًا فى حركة إصلاح السجون. وهذا المسار يرتبط بالفكرة المشهورة عند كارل ماركس القائلة بأولوية التطبيق العملى على النظرية: فالتأمل العقلى فى تفسير العالم لا ينبغى أن يطول على حساب العمل على تغيير هذا العالم. الغاية من كل التطبيقات العملية، فى نظر ماركس، كانت تغيير الأسس الاقتصادية الأصولية للمجتمع، والتى يدركها على أنها المصدر الرئيسى للإجحاف والجور. ويأتى ماكس هوركهيمر (١٩٩٢) من مدرسة فرانكفورت فى النظرية النقدية لينادى أيضًا بالنهى عن الفصل بين القيم والبحث العلمي، والنهى عن الفصل بين المعرفة والعمل العام التطبيقي، والفرد والمجتمع. وبدلاً من إنكار القيم الموجهة للبحث وحجب المصالح والاهتمامات، يبين هوركهيمر، بشكل مفصل ونوعي، القيم الموجهة للبحوث النقدية ومن بينها: تنظيم المجتمع لتلبية حاجات جموع الناس والقضاء على الظلم الاجتماعى. وينبغى للبحث الاجتماعى النقدى أن يُوجه بإطار من الأفكار السياسية الأخلاقية ، وأن تنشأ عنه معرفة ذات مغزٍ تحررى.

وعلينا هنا أن نؤكد شيئين: أولهما، أن الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس هو أيضًا موجه بقيمة، إذ يبدأ بقيمة الحياد القيمي؛ وثانيهما الافتقاد إلى التأمل فى القيم التى توجه البحث نحو الحفاظ على الوضع القائم. ويعمل النفسانى النقدى على تحليل دور علم النفس فى الحفاظ على استمرار الرأسمالية والمجتمع البطريركى الأبوى والنزعة الاستعمارية والأيديولوجيا الغربية (انظر على سبيل المثال **Weisstein, 1993**). وفى حال عدم مواجهة التيار العلمى السائد، يعمل علم النفس على دعم الوضع القائم، بما يعنى أيضًا أن يعمل على تلبية مصالح أصحاب السطوة والسلطة. وهذا الإقحام لعلم النفس فى اقتصاد السوق جعل من الصعوبة بمكان النهوض بعلم النفس كعلم تحررى. حتى إن علم النفس الاجتماعي، بما له من تاريخ يشى بالمساهمة فى التحرر، تحول تحولاً جذريًا نحو أن يكون مجالاً لإنتاج قدر هائل من البيانات غير ذات المغزى على المستوى الاجتماعى.

ولبناء الحجة حول التطبيقات العملية التكيفية الأولية للتيار العلمى السائد، بشكل أكثر شفافية، أود أن أتناول مثالاً من العلاج النفسى. فالمعالج النفسى يمكن أن يعمل فى موقع متخصص فى تقديم خدمة العلاج للمثليين والمثليات لكى يعمل على أن يخفى لديهم الجنسية المثلية أو يقضى عليها. وكان يُعد هذا نوعًا من التكيف فى وقت من الأوقات. وعلى جانب آخر، العمل مع أفراد على تغيير الاتجاهات الشخصية والمنظورات المجتمعية، والتطبيقات العملية التى قد تتضمن عملاً اجتماعيًا عامًا يمكن أن يعد عملاً تحرريًا. ومن هنا، فبدلاً من أن نجعل من الجنسية المثلية مشكلة، يتعين على

العلاج النفسى تناول المشكلات التى تواجه المثليين فى مجتمع معين. والتطبيقات العملية التحررية لا تأتى على رأس أولويات حاجات وهموم الذين يعانون من الاضطهاد الاجتماعى والتعصب ضدهم.

وقد اعترفت المناحى النقدية البديلة، مثل المناحى التاريخية الثقافية، والماركسية الجديدة، ومناح غربية أخرى بأولوية التطبيقات العملية، ولكنها ظلت تراوح مكانها مقتربة من البيئة الأكاديمية الآمنة نسبيًا. ومن هنا، بدلاً من أن تصبح هذه المناحى ناشطة سياسيًا خارج نطاق طوق الاتجاه العلمى السائد سياسيًا، اتجه العديد من المنظرين النقديين إلى القول بأن البحث إن لم يكن بحثًا تحرريًا بحد ذاته، فعلى الأقل ينبغى أن يكون القصد منه تحرريًا (Haberams, 1972). والحقيقة أنه إزاء الفكر النقدى يمكن للمرء أن يكتشف توجهات أخلاقية سياسية تمتد من التوجهات التقدمية الليبرالية اليسارية إلى التوجهات الراديكالية. والكثير من علماء النفس النقديين ممن يوجهون خطابهم من برج عاجى يبررون البحوث النظرية على أنها الاختيار المشروع المتاح، لأن إنتاج المعرفة يعد شكلاً من أشكال التطبيقات العملية (مثله مثل التدريس) وهذه البحوث شأنها شأن التدخلات العيانية المجتمعية تتجه نحو القضاء على الظلم الاجتماعى.

ورغم ما قام به الماركسيون وناشطو الحركات النسائية، والبنيويون الاجتماعيون من تطوير لأفكار عن وحدة النظرية والممارسة العملية، جاءت أكثر عواقبه التطبيقية العملية وضوحًا فيما يمكن أن يلاحظ فى السياقات الفقيرة اقتصاديًا، حيث النظر إلى التنظير من أجل التنظير والبحث من أجل البحث على أنهما نوع من الترف الذى لا محل له من الإعراب فى ظل سياق

اقتصادى الاختيار فيه فقط بين الموت أو العيش على الكفاف. ومن جديد يطالعنا مارتن- بارو (1994) بحجة مفادها أنه لا يكفى أن نضع أنفسنا مكان المقهورين. بل هو يدعو إلى ممارسات عملية جديدة، حددها بأنها نشاط يحدث تحولاً فى الواقع الاجتماعى ويقودنا إلى معرفة ليس فقط ***ما هو كائن وقائم*** ولكن أيضًا معرفة ***ما لا ينبغى أن يكون***، وبهذا الشكل قد نحاول توجيه أنفسنا نحو ***ما ينبغى أن يكون***. ومترتبات هذا، أن يستعيض علماء النفس بالدور الإكلينيكى التقليدى دورًا مجتمعيًا، بحيث يكون مصدرًا من مصادر التدخل والدعم والمساندة فى مجالات الإعاقة والصحة النفسية والاستخدامات غير الطبية للعقاقير، وداعمًا للتنمية الاقتصادية والاشتراك فى برامج مكافحة الفقر.

ولم تكن النظرية بالنسبة لمارتن-بارو هى ما يحدد المشكلات بل إن المشكلات هى التى تتطلب التنظير. ومن ثم، هو يعمل مع ضحايا اضطهاد الدولة، مسلمًا بالأدوار الاجتماعية الفعالة، ويعمل مع الجماعات الهامشية ككيانات جماهيرية، وليس كأفراد. سمح هذا بفهم المعاناة على أنها إشكالية يشارك فيها أكثر من طرف وليست مجرد مشكلة فردية. والاختيار المفضل عند مارتين - بارو للفقر كان اختيارًا مؤثرًا فى تشكيل الأفكار السياسية الأخلاقية. وأطلق مارتين- بارو على منهج التطبيقات العملية العيانية الذى اتبعه مسمى بحوث العمل العام التشاركية، إلا أنه كان يعتقد أيضًا أن هذا المنهج بحاجة إلى أن يُستكمل بتحليلات لتاريخ الاضطهاد والنظرية الاجتماعية للاضطهاد. وقد قُدم مفهوم بحوث العمل العام إلى علم النفس فى الأساس على يد كيرت ليفين (١٩٤٦)، وكان مدفوعًا بوحدة النظرية والتطبيق العملي، ومعتقدًا فى قوة التغيير والتحول للبحوث فى علم النفس الاجتماعى. وسمح هذا المنهج فى التطبيق العملى بدراسة المشكلات والتغيير فيها فى آن واحد.

وهناك مجالات محددة فى علم النفس قادت نفسها نحو التدخلات العملية اعتمادًا على منظومات سياسية أخلاقية تقدمية. ومن هذا، على سبيل المثال، أنه على الرغم من أن كل جوانب علم نفس المجتمع لم تكن تحررية، ارتبط بعض علماء النفس النقديين بهذا الفرع من العلم (انظر **Prilleltensky And Nelson, 2002** والفصل الثامن والفصل الثانى والعشرين من هذا الكتاب). وقد تم اتباع التطبيقات العملية العيانية لعلم النفس النقدى فى سياق مرضى الإيدز فى إفريقيا (**Hook, 2004**) وفى أمريكا اللاتينية فى ضوء صور مختلفة من علم النفس الليبرالى أو التحررى (**Montero and Christlieb, 2003**).

معضلات راهنة ملحة تواجه علم النفس النقدى

التأمل النقدى لعلم النفس الذى ينتهى إلى أنه علم معضل لا ينبغى أن يفهم على أنه دعوة للتخلى عن علم النفس. ولكنها حجة على ضرورة تغيير علم النفس تغييرًا جذريًا فى الاتجاه الذى يحض على الاعتراف بتعقد مادة موضوعه، وضرورة اختيار مناهج تناسب الخصال المائزة للحياة النفسية المتضمنة فى سياقات ثقافية اجتماعية تاريخية مختلفة، وتطوير ممارسات عملية مسئولة أخلاقيًا وأفكار يتم بها مواجهة الأمر الواقع القائم. ويعتمد مستقبل علم النفس وكذلك مستقبل النقد فى علم النفس على الفهم القاطع بأن العالم أصبح متصلاً بعضه بالبعض على نحو جعله كقرية صغيرة. وعلى الرغم من العواقب الوخيمة للعولمة الاقتصادية بالنسبة إلى الكثير من الدول والجماعات والأفراد، تظل هذه العواقب ماثلة كفرص متاحة لنظام علم النفس للتنظير والممارسة العملية.

ويمكن وصف هذه الفرصة بعملية التدويل **internationalization** (أنظر Brock, 2006). إذ يشير هذا المصطلح إلى استراتيجيتين متعارضتين: فقد يعنى ذيوع علم النفس الأمريكى على نطاق واسع يشمل العالم كله، فحقيقة الأمر أن التدويل يعنى تقليديًا انتشار علم النفس الأمريكى فى العالم على اتساعه (أو فى أحسن الأحوال، إجراء دراسات ثقافية مقارنة على أساس من الأنتولوجيا والإبستمولوجيا الغربية). ولكن هذا المصطلح قد يعنى أيضًا التحول عن علم النفس الأمريكى والاتجاه صوب علم نفس كونى حقيقى وغير زائف. ويتضمن علم النفس الكونى ما بعد الحقبة الاستعمارية عملية الاستيعاب، والتى بمقتضاها يستدمج الاتجاه العلمى السائد المفاهيم غير الغربية فى نظامه العلمي، ويتضمن كذلك ما هو أهم والمتمثل فى عملية المواءمة، والتى بمقتضاها يتم تغيير الطابع المتأصل فى علم النفس على أساس من الأفكار القادمة من أقطار العالم المختلفة. فإذا ما سلم المرء بأن أى علم نفس وطنى أو محلى (بما فيه علم النفس الأمريكي) يمكن أن يتعلم من وجهات النظر المحلية الأخرى، فإن علم النفس الدولى ما بعد الحقبة الاستعمارية سيتطلب أكثر من مجرد عملية الاستدماج.

وتقوم مقولة التدويل على أساس من الفكرة القائلة بأن المفاهيم النفسية الغربية غير قابلة للتطبيق العام بقطع النظر عن الفروق الثقافية، ولا تفوق المفاهيم القادمة من سياقات ثقافية أخرى. فضلاً عن أن علم النفس الغربى قد يدفع الانتباه، على سبيل المثال، نحو المفهوم الهندى الكلاسيكى عن الحالة الرابعة من الوعى أو الشعور (أى الوصول إلى حالة من عدم الازدواجية فى الذات والاستقامة والثبات مهما كانت الوسائط: انظر Paranjpe, 1998) أو توجه الانتباه نحو مفهوم ***الأبونتو*** (فهم الذات فى علاقتها بالآخرين) كمفهوم قادم من علم النفس فى جنوب إفريقيا (MKhize, 2004).

وحقيقة الأمر، أننا جميعًا بما فينا علماء النفس، لدينا آفاق محدودة من وجهات النظر النفسية المقيدة، نعمل فى إطارها على تنمية بحوثنا وممارستنا العملية. والتعرض لآفاق ذات عمق ثقافى وتاريخى تتجاوز نقاط رؤيتنا وتسمو فوقها سوف يُتيح لنا تطوير منظورات أوسع وأعمق وأكثر حنكة ودقة نواجه بها المشكلات الجوهرية فى تخصصنا العلمى .

الأفكار الرئيسية فى الفصل

يمكن دراسة مختلف مناحى علم النفس النقدى من ثلاث زوايا فلسفية متمايزة ولكن متكاملة واقعيًا، وتتركز فى:

(أ) المناقشات الأنتولوجية متضمنة نقد مادة موضوع علم النفس وجوهره.

(ب) التحفظات الإبستمولوجية التى تركز على منهج البحث فى علم النفس.

(ج) الإطارات السياسية الأخلاقية اللازمة لتقييم الممارسة العملية فى علم النفس.

تم تحليل هذه المجالات الثلاثة من المشكلات فى ضوء الأفكار المقبولة فى الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس ونقد هذا الاتجاه، والبدائل التى تم تطويرها فى إطار علم النفس النقدى. ثم فى النهاية طرح بعض الأفكار حول مستقبل علم النفس النقدى.

ثبت بالمصطلحات

الماهية المعرفية epistemology : دراسة المعارف. يهتم علماء النفس هنا بمناقشة مناهج البحث الملائمة للمعارف (الإطار العام للعمل فى دراسة موضوعات نفسية)، وأساليب البحث (المناحى النوعية اللازمة للمشكلات والقضايا النفسية)، وعلاقتها بالمعارف.

الهموم السياسية الأخلاقيـــة ethical-political concerns: الـــشرطة الفاصلة فى هذا المصطلح تؤكد أن الهموم الأخلاقية هى أيضًا هموم سياسية والعكس صحيح. وفى علم النفس تؤثر تلك الهموم فى التطبيقـــات العمليـــة النفسية. ويستخدم مصطلح تطبيق عملى لتأكيد الطابع السياسى الأخلاقى لكل الممارسات العملية النفسية .

ماهية الوجود المادى الواقعى ontology: دراسة الماهية بوجه عـــام. وفى علم النفس يشير الباحثون فى هذا المجال بهذا المصطلح إلـــى طبيعـــة جوهر مادة موضوع علم النفس (موضوع علم النفس)، طبيعة الحياة النفسية البشرية، أو الطبيعة الإنسانية بوجه عام، وطبيعة المقولات النفسية.

أسئلة

١- ما الموضوع المناسب لعلم النفس؟

٢- كيف لك أن تتصور نظريا وعمليا العلاقة بين الفرد والمجتمع؟

٣- قدم أمثلة وقدم، إن أمكن، خبرات شخصية عـــن النزعـــة إلـــى المنهجية **methodologism** .

٤- ناقش كيف تؤثر القيم الأخلاقية – السياسية فى البحوث النفـــسية والممارسات العملية.

٥- ناقش كيف ترتبط النظرية بالتطبيقات العملية.

الجزء الثانى

الفروع النقدية

الفصل الرابع

نظريات الشخصية

تود سلوان

موضوعات الفصل

الخلفية التاريخية

الخيارات النظرية

- خيارات حول كيفية وضع إطار للشخصية، موضوع التساؤل بحد ذاته
- خيارات حول كيف تنمو الشخصية وترتقى
- خيارات مستمدة من رؤية العالم الخاصة بالمُنظر
- خيارات حول ما يجدر أن يكون دليلاً علميًا أو معرفة

مقاصد نظرية الشخصية

- التدخل
- التنبؤ على أساس من قياس الفروق الفردية
- فهم السير الذاتية
- التحرر

التنظير النقدى فى الشخصية

تتداخل بصورة لافتة، فى أى تعريف للشخصية مصطلحات مثل : الطبيعة البشرية، والفردية، والخبرة، والذات، والطباع، والهوية، والنفس. وقليلة هى المفاهيم ذات المنظور الشمولى فى إطار علم النفس، وقليلة هى أيضا المفاهيم الأساسية. فمفاهيم الشخصية لا تشكل فقط الأفكار التى نُلم بها عن ظاهرة الوجود الإنساني، بل هى أيضا تكشف زوايا النظر حول ما تدور حوله حياة الإنسان وكيف ينتظم المجتمع. ومن هنا تأتى الضرورة الملحة للأسئلة التى سيتم طرحها فى هذا الجزء، وتتلخص فى الآتي: كيف يجرى تفعيل نظريات الشخصية فى علم النفس التقليدي؟ ما مفاهيم الشخصية التى من الممكن أن تخدم أهداف علم النفس النقدى وتعمل على تحقيقها؟ كيف يمكن لنا أن نقدم نظريات حول الشخصية بالصورة التى تسهم فى فهم بنية قوامها الإنسان والمجتمع الذى يعيش فيه؟

ونظرية الشخصية فى جوهرها هى مجموعة من المفاهيم المترابطة مستهدفة فهم سلوك وفعل الإنسان الفرد وخبراته. وتحاول معظم نظريات الشخصية أن تقدم إطارًا عامًا شاملاً ومتكاملاً لسيكولوجية الدوافع، والنمو والارتقاء، والفروق الفردية، والأساس وراء الأمراض النفسية، والصحة النفسية، وذلك جنبا إلى جنب مع تقديم التفسيرات لظواهر أكثر نوعية مثل الأحلام، والإبداع، والعدوانية، أو التبعية الاجتماعية. بعبارة أخرى، تهدف نظرية الشخصية إلى تقديم فهم للخبرة الفردية والسلوك على المستويين العام والخاص. فلو أن مجموعة المفاهيم تناولت جانبا من هذا الإطار الشامل، سُميت نظرية أو نموذج، أو ببساطة نظرية فى الدافعية، أو نظرية فى النمو

والارتقاء. وقد تصدى للتحدى الأكبر المتمثل فى تقديم نظرية شاملة فى الشخصية عدد من المنظرين يزيد قليلاً عن الدستة. إذ قدم هؤلاء أعمالا أصيلة وشاملة جديرة بأن تعرض فى فصول منفصلة فى أى مرجع أساسى يتناول نظريات الشخصية مثل: فرويد، ويونج، وأدلر، وفروم، وهورني، وإريكسون، ومووراي، وألبورت، وسكنر، وكيلي، وماسلو، وروجرز، وباندورا، وعدد قليل آخر من المنظرين. ولم تكن نظريات الشخصية، مع هذا، نتاج جهود أشخاص منفردين. فثمة مناح عدة لنظريات الشخصية تصاغ بالتكامل بين مجموعة من المنظرين، دون تحديد لمنظر واحد، من هذه المناحى النظرية السلوكية- المعرفية، أو النظرية الوجودية.

وتتنوع نظريات الشخصية تنوعا كبيرا، من حيث اتساع المنظور، والقصد، والأسلوب. ورغم هذا التنوع ، تميل جميعها نحو طرح عدة أسئلة ثابتة حول طبيعة الإنسان، وتختلف فيما بينها اختلافات أولية وفقا للموقف النظرى الذى تبناه المنظر فى ضوء القضايا الأساسية المتصلة بفهم الطبيعة البشرية. والأمثلة على هذه الفروق والاختلافات عديدة، منها مثلا أن تكون النظرية منطلقة من موقف متشائم أو موقف متفائل بقابلية الشخصية الإنسانية للتغيير. بمعنى هل تظل الشخصية ثابتة طوال حياة الفرد، أم أن الشخصية يمكن أن تتغير تغيرات جوهرية؟ وتختلف النظريات، أيضا حول القضايا المتصلة بالمحددات الحتمية والطبع فى مقابل التطبع، وإلى أى حد ينبغى أن يُنظر إلى الشخص على أنه متفرد. وخلال أجزاء هذا الفصل سنرى لماذا لا يمكن النظر لهذه المواقف النظرية المتباينة فى ضوء هذه القضايا على أنها مجرد تفضيل شخصى.

وبالرغم من هذا التنوع المتشعب بين نظريات الشخصية حول مختلف القضايا، فهى تتشارك فى خاصية كونها عبارة عن مجموعات من المفاهيم التى تم صكها للمساعدة فى فهم وتفسير الطبيعة البشرية. وبالتالى تشكل هذه النظريات فيما بينها قطاعا معرفيا متمايزا فى المراجع الأساسية المخصصة لمقرر دراسى استكشافى فى نظريات الشخصية، إذ يظل أحد أكثر المقررات شيوعا فى اللوائح الدراسية المعتمدة فى علم النفس. ولعل من المستغرب أن هذا المقرر الدراسى بوجه عام يتضمن القليل عن كيفية التنظير. ويتوقع فقط من الدارسين تذكر النقاط الأساسية التى قدمها مختلف المنظرين، وربما يكون من المتوقع من الدارسين فى بعض الأحيان المقارنة بين المبادئ النظرية التى يستند إليها كل مُنظر. وحتى إذا كان المقرر الدراسى من المقررات المشجعة على التفكير الناقد، لا يتعلم الدارس كيف يتم بناء النظرية، ولا يتعلم كذلك الأسس التى يستند إليها فى تقييم هذه البناءات على أنها نظريات. وبدلا من هذا، واستمرارا للممارسة العامة فى إطار علم النفس التقليدي، يتعلم علماء المستقبل فى علم النفس أن صدق المفاهيم النظرية تؤكده التعريفات الإجرائية لهذه المفاهيم فى إطار الدراسات التجريبية أو الارتباطية. واستمرارا لهذه الممارسة، يتدرب هؤلاء على الوصف الميكانيكى أو الآلى للشخصية استنادا إلى مفردات متقشفة لغويا، مختزلا الخبرة الشخصية المعقدة إلى عدد قليل من الأبعاد القابلة للتكميم، أو القابلة للتوزيع إلى فئات كيفية ثنائية. وبهذا يفتقد الاختصاصى فى علم النفس القدرة على التأمل النقدى للبنية النظرية ومتضمناتها الخاصة بعملية الممارسة والتطبيق العملى. وتنبثق عن هذا القصور فى التدريب العديد من المشكلات التى تصيب كل إمكانات علم النفس التطبيقى.

والخلاصة بمنتهى البساطة، هى أن مناحى علم النفس التقليدية تعمل بصورة نظامية على اختزال ما فى وسعنا من قدرة على فهم الشخصية. إذ أن علماء النفس بحاجة إلى معرفة كيف يفكرون فى الشخصية من أجل فهمها. والتبعات هنا شديدة الأهمية، وليست المسألة مجرد إثارة نوع من الارتباك فى نهاية الأمر. فالتنظير حول الشخصية أو الذات فى سياق التيار العلمى السائد يعمل بشكل عام على الاحتفاظ بالأوضاع المجتمعية كما هى (Venn,1984). ويجرى هذا بأشكال عديدة نذكر منها هنا شكلين لتوضيح المقصود بهذه النقطة المطروحة. يتبدى الأول فى أن مفاهيم الشخصية عادة ما تعكس صيغة تاريخية للتفرد (Seve,1978) ترتبط بنظام اجتماعى بعينه. وتميل المناحى التقليدية إلى تعميم هذه الرؤية على كل المجتمعات، والحقب التاريخية. وقد نجد من يقفز سريعا إلى استنتاج أنه مادمنا نعرف أن الناس سيظلون بدرجة أو أخرى على ما هم عليه الآن من عدوانية أو وداعة، على سبيل المثال، فلسنا بحاجة إلى أن نشغل أنفسنا بمحاولات تحسين أو تغيير المجتمع.

ويظهر الشكل الثانى فى الحفاظ على استمرار الأوضاع القائمة عندما تقدم نظريات الشخصية المنظورات الفردية وتُبررها استنادًا إلى النمو والارتقاء البشرى. إذ أن نظريات الشخصية التقليدية تقود دارسيها إلى تحديد المشكلات فى الحياة على أنها موضوعات ذاتية يمكن حلها بالنمو الشخصى أو بتوكيد الذات (Hobzkamp - Osterkamp,1991)، فى شكل من أشكال إزاحة الانتباه عن البحث فى الحلول الجماعية للمشكلات التى هى فى حقيقة الأمر مشكلات اجتماعية فى الأصل، وليست شخصية فى أساسها، وتتناسى

النظريات الفردية أيضا أن الحبور أو الرفاهية وشغل وقت الفراغ، المرتبطان بالنمو الشخصي، متوافران بشكل خاص للطبقات المتميزة في المجتمعات الحديثة. وتتوقف ضرورة التغيير الاجتماعي الجذرى على مدى قدرة الغالبية العظمى من المواطنين على الاهتداء إلى سبل الحبور والتنعم النفسى المتضمنة فى العديد من النظريات. باختصار، تميل المنظورات الفردية إلى لوم الأفراد على ما يعانونه من مشكلات، ويتركون الجور والظلم الاجتماعى من غير مواجهة.

وبالرجوع إلى هذه النقطة ونقاط نقدية أخرى، سأحاول فى هذا الفصل مناقشة التطور التاريخى لمجال نظريات الشخصية، والعوامل المؤثرة فى الخيارات النظرية والأهداف التى تعمل على تحقيقها نظريات الشخصية . وفى نهاية الفصل، سأطرح عددا من إرشادات التنظير حول الشخصية بأسلوب نقدى.

الخلفية التاريخية

أول ما يلفت النظر فى محتويات مراجع نظريات الشخصية هو أن بداية هذا المجال كانت فى وسط أوربا على يد سيجموند فرويد والتحليل النفسى منذ أكثر من قرن مضى. على أنه يتعين علينا التسليم بأن الثقافات البشرية لها دائما طرقها وأساليبها الخاصة للحديث عن الخصال الفردية، كما كان لها أفكار تدور حول تفسير طبيعة الخصال المائزة للأفراد، لكنها لم تكن قط نظريات شاملة ولم تكن فى يوم من الأيام أفكارًا علمية. وفى زمن فرويد كانت هناك نظريات رئيسية فى علم الأمراض النفسية، وفى نفس الوقت عمل آخرون فى فرنسا على تطوير أنساق نظرية فى إطار ما عُرف بعلم

الخصال الشخصية أو علم الشخصية. وقبل عصر فرويد كانت معظم الأفكار حول الشخصية ذات طبيعة لاهوتية أو فلسفية. وكغيره من منظرى الشخصية اجتاز فرويد المرحلة الفلسفية والمرحلة التأملية ، ولكنه سعى إلى أن تستمد مفهوماته من مشاهدات نظامية فى حجرة الاستشارات النفسية. وخلال أربعة عقود عمل فرويد على بلورة حزمة من المفاهيم من خلال دراسات الحالة، وعمل على نسج وتوليف أفكاره معا، والبحث عن أحداث جديدة، وتنقيح مبادئه النظرية الأساسية. ونتج عن هذا كله نظرية التحليل النفسي، وممارسة العلاج عن طريق التحليل النفسى كذلك، واستمرت عمليات التنقيح الإضافية لكل من النظرية، والممارسات العلاجية على يد منظرين آخرين، وممارسين للعلاج. وبتشجيع من فرويد، اجتهد كارل يونج عبر عدة عقود تالية منجزا عملا جادا وإن اختلفت أهدافه ونتائجه.

وانتقل، كما توضح الكتب المعتمدة فى هذا المجال، مركز ثقل التنظير للشخصية الإنسانية من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويرجع السبب فى هذا إجرائيا إلى هجرة منظرى الشخصية قبل الحرب العالمية الثانية وأثناءها، لكن السبب الأقوى هو الرؤية العلمية الحديثة التى قوضت المفهومات اللاهوتية المتعلقة بالشخصية فى الولايات المتحدة الأمريكية، كما حدث فى أوربا. ليبدأ علماء النفس البحث فى نماذج نظرية علمانية تستهدف فهم الشخصية تجيب عن أسئلتهم حول الطبيعة البشرية. لتمتلئ بعد هذا صفحات المراجع الأساسية بتفاصيل ذلك الاتجاه الحديث فى فهم الشخصية.

واستمدت الحدود المميزة للبحث فى مجال نظريات الشخصية من ردود الفعل المختلفة والمتباينة تجاه سيجموند فرويد، الذى يجسد بدوره التناقضات المحورية القائمة فى الحداثة الأوربية، إذ قوبلت تشاؤمية فرويد

بإمكانية التغيير بعدم الارتياح، وكذلك مناهجه العلمية التى كانت مثيرة للجدل بين علماء النفس البراجماتيين فى الولايات المتحدة الأمريكية. وقامت بدلا من نظرية فرويد السلوكية معتمدة على المفاهيم المستندة إلى ظواهر قابلة للمشاهدة وقابلة للقياس. وبقدر ما يكون الباحث فى علم النفس براجماتيا، بقدر ما يتطلع إلى مشاهدة النتائج الملموسة، ويكون غير مستعد للصبر على نتائج تدخلات تستغرق سنوات من المحللين النفسيين. هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر، ذهب أصحاب المنحى الإنسانى إلى أن الطبيعة البشرية تطرح المزيد من الآمال فى التغيير بالنسبة إلى الأفراد والمجتمع بما يتجاوز تشاؤمية منحى فرويد فى النظر إلى الشخصية الإنسانية (Jacoby, 1975) . وفضل البراجماتيون فى الولايات المتحدة الأمريكية تجنب التوجهات الحتمية التى تقفز على فردية الفرد، والشعور، وإيجابية الفرد وفعاليته فى تحديد حاجاته الشخصية واهتماماته والعمل على تحقيقها. وعكست معظم النظريات المطروحة فى الشخصية، منذ فرويد ويونج الإشكالات المرتبطة بالتوجهين السلوكى والإنسانى. واتجه بعض الكتاب حديثا إلى محاولة تغطية الأعمال ذات النزعة الإثنية فى فهم الشخصية، من خلال تضمين المؤلفات فصولا تتسع لمفاهيم واضحة عن الذات فى الهندوسية التقليدية والأفكار البوذية. باختصار، يُعد تاريخ نظريات الشخصية، تاريخ الجدل بين الأوربيين وعلماء النفس من الشمال الأمريكى حول طبيعة الإنسان الفرد، والوسائل العلمية لفهم هذا الإنسان.

والخلاصة من هذا الموجز التاريخي، أنه خلال ما يقرب من ربع قرن لم تكن هناك أية إضافة نظرية أصيلة يمكن أن نراها فى المراجع الرئيسية الحديثة حول نظريات الشخصية. والذى يعنيه هذا بالنسبة إلى المجال لا

يمكن تحديده بدقة، ولكن قد يُشير هذا إلى أن لدينا ما يكفى من النظريات، وينبغى الانتقال إلى الاهتمام بتقييم هذه النظريات من خلال البحث والممارسات التطبيقية. فمنذ عقد السبعينيات يفضل الباحثون العمل على أساس من النظريات المرتبطة بموضوعات نوعية ويبحث الممارسون بصورة انتقائية عن تقنيات العمل أو التطبيق والممارسة، ويصاحب هذا البحث قليل من الاعتبار للمنطق أو المبررات النظرية.

الخيارات النظرية

يُفترض فى إطار التيار العلمى السائد أن تكون نظريات الشخصية تأليفًا أو تكاملاً بين معارف نتجت عن مختلف فروع علم النفس، مثل علم النفس الاجتماعي، والارتقائي، والمرضي، والمعرفى وغيرها من الفروع. وبالرغم من عمليات الإخصاب المتبادل بين مختلف أفرع العلم تظل نظريات الشخصية تدعى القدرة على الإنجاز وتضطلع بهذه المهمة دون غيرها من مجالات علم النفس التقليدية.

ويُعد منظرو الشخصية بهذا أهم من يقفون بتعميماتهم وراء تقديم صورة كاملة عن الطبيعة البشرية. ولعل ضخامة البناءات النظرية حول الشخصية الإنسانية هو ما دفع إلى ادعاء العلم بكل شيء، إلا أن استهداف التأليف بين الأشتات والتكامل بينها فى بناء نظرى واحد يُعد من المعضلات لأسباب أخرى عديدة. فبقدر ما يسعى المنظرون إلى البحث عن المفاهيم والحقائق لدمجها فى رؤيتهم النظرية الشاملة، بقدر ما تكون ضرورة طرح

الافتراضات عن طبيعة الطبيعة الإنسانية، وكيفية دراستها. وحتى عندما يطرح المنظرون هذه الافتراضات بوضوح، يتم تحميل عملية التنظير بقدر هائل من الأحمال الثقيلة البالية وغير الضرورية، التى يعمل معظمها على استمرار الأوضاع الاجتماعية قائمة. وسيعالج الفصل التاسع عشر بالتفصيل هذه المشكلة الخاصة بالعلاقة بين النظرية والأيديولوجيا. ونذكر من بين هذه الأحمال البالية التى تتسلل إلى نظريات الشخصية، خلال عملية تطويرها، وتوظيفها التطبيقي:

(أ) الخيارات التى يتخذها المنظر حول الإطار الذى يضعه للشخصية.

(ب) الخيارات النظرية التى تدور حول كيف تنمو الشخصية وترتقي.

(ج) الخيارات النظرية ذات الصلة برؤية العالم.

(د) وأخيرًا الخيارات النظرية حول ما يُعد بحق معرفة بالشخصية وما يعد غير ذلك. وسيتم تناول كل هذا بمزيد من المناقشة فى الفقرات التالية من الفصل.

الخيارات النظرية حول كيف يتم وضع إطار "للشخصية"، موضوع التساؤل فى حد ذاته

يُفكر بعض منظرى الشخصية فى ضوء الأبعاد التى يمكن أن ينظر إلى الفروق بين الأفراد على أساسها. ويتخذ هذا المنحى معظم أصحاب نظرية السمات. وينظر آخرون إلى الشخصية على أنها جوهر ثابت للشخصية ينجم عنه سلوك شخصى ثابت نسبيًا. ويتبنى هذا التعريف المناحى

النفسية الدينامية. ويمكن فهم الشخصية أيضا فى ضوء التفـرد أو الفرديـة، والاستعدادات أو النوازع المزاجية، والجوانب الاجتماعية للسلوك الفـردي، وطبيعة نمط الخبرات الانفعالية، والمثل العليا للشخص، وهلم جرا. يتـضح من هنا أن المقدمات الأولى للتنظير، والمتـصلة بوضـع تعريـف محـدد للشخصية، تشهد دخول افتراضات عديدة إلى موضوع التساؤل المراد التحقق منه. بعبارة أخرى، تميل نظريات الشخصية، بدرجة أو أخرى، نحو ترتيب أوراق اللعبة بالصورة التى تحلو لمن يقوم بعملية التنظير، قبل أن تبدأ اللعبة أصلا. فعلى سبيل المثال، فإن صاحب النظرية الذى لديه مـا يقولـه عـن العمليات اللاشعورية لن يخسر شيئًا إذا ما عرف الشخصية بالأسلوب الـذى يركز على العمليات اللاشعورية ويُبررها. وعالم النفس الذى يريد البرهنـة على أن الشخصية موروثة سيحددها فى ضوء تلك المؤشـرات المرتبطـة بالمزاج. وتنبثق مختلف التفضيلات من عوامل تمتد من التدريب المهنى فى إطار مدرسة فكرية معينة، إلى الخلفية الدينية، والهموم الشخصية. ومن هنا يتضح أن عملية التأطير الأولية لموضوع التساؤل توجه الانتباه نحو جوانب محددة من السلوك الإنسانى أو الخبرة دون الأخرى. وهذه إشكالية معـضلة لأن نظريات الشخصية تقدم على أنها أنساق شـاملة. ونـادرا مـا يقـرر المناصرون لهذه النظريات بتغيير زاوية نظرهم من أجل مزيد مـن الفهـم. وفضلا عن هذا، وكما رأينا سابقا، فمن المرجح أن تعريفات الشخصية تعزز بصورة ضمنية النموذج المجتمعى الذى يُكـرس الوضـع القـائم، ويـوائم الأشخاص فى إطار هذه الأوضاع القائمة. ويُعرف هذا فى العلم الاجتماعى النقدى كشكل من أشكال الأيديولوجيا. فإذا ما كنا نعرف الأيديولوجيا علـى

أنها الأفكار والتصورات التى تحافظ على استمرار علاقات اجتماعية ظالمة، فإن علينا أن نتنبه إلى احتمال أن تكون مفهومات الشخصية هى الأخرى عبارة عن تكوينات أيديولوجية .

خيارات تدور حول كيف تنمو الشخصية وترتقي

يميل المنظرون نحو تحيزات حول ما إذا كانت الظواهر السلوكية المُشاهدة ترجع إلى التعلم الاجتماعي، أم العوامل المزاجية الوراثية، أم إلى عمليات تطورية طويلة المدى، أم هى جوانب من الموقف الحالي، أم هى محصلة مركبة من كل هذه العوامل، أم هى ناتجة عن الفردية التى تتجاوز كل المحددات. وتنبثق هذه التحيزات حول تعريف الشخصية، من تاريخ تدريب المنظر فى مدرسة فكرية معينة، ومن السياق الثقافى الاجتماعي، والمنطلقات السياسية، وغيرها من المؤثرات. وبالطبع، توجه مواقف المنظرين من مسألة الارتقاء انتباههم نحو مجالات نوعية محددة من السلوك أو الخبرة . وتشكل هذه المواقف التفكير التالى فى معنى ودلالة أى جانب من جوانب الشخصية. والنتيجة، مرة أخرى، قد تكون إغفال الجوانب الارتقائية المهمة بالنسبة إلى الشخصية، فضلاً عن تأكيد طرح الدلالات الأيديولوجية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الرؤية النظرية تفيد بأن الشخصية غالبًا موروثة، فهذا يستتبعه خفض أهمية المؤسسات الاجتماعية المتغيرة فى تدعيم الارتقاء الصحى للشخصية، فى مقابل تطوير عمليات الانتخاب الجينية للأنماط النفسية المرغوبة أو غير المرغوبة.

الخيارات المنبثقة من رؤية العالم لدى كل منظرى الشخصية

كل متخصص فى علم النفس لديه أفكار عن الغاية من الحياة، وعن الأهداف العريضة التى يتعين على الناس تبنيها، ومقولات حول السلوكيات الصائبة والخاطئة، ومعتقدات سياسية اجتماعية تتعلق بطبيعة المجتمع الفاضل، والحكومة الرشيدة، وطبيعة التاريخ، وهلم جرا. وتمثل كل فكرة من هذه الأفكار موقفا قيميا خاصا. ويبذل قليل من المُنظرين محاولات جادة نحو ربط أفكارهم عن الشخصية بالخلفية القيمية التى تنتظمها رؤيتهم الشاملة للعالم ، وقد أدرك هذا كل من **أنجر** (١٩٨٤) و**هولزكمب** (**Tolman, 1994; Tolmann & Maiers, 1991**). إلا أن، الغالبية العظمى من المُنظرين يؤكدون أنهم يصفون الواقع الإنسانى كما هو، كعلماء متحررين من تأثير القيم الخاصة. واستثناء من مختلف العلوم الاجتماعية، استغرق علماء النفس زمنا طويلا حتى ينتشر بينهم الوعى أنه من غير الممكن على الإطلاق التحرر من أسر القيم الخاصة فى إطار العلوم الإنسانية (**Fox,1985, Howard,1985**). ولعلنا نقول هنا، إن انخراطنا فى أنساق قيمية لا يمثل مشكلة بالضرورة، كما قد يظن الكثيرون. إذ ما تزال الفرصة قائمة لقيام علم نافع يتناول الشخصية الإنسانية، رغم عدم التحرر من القيم الخاصة. ويتعين أن يتوافق العلم مع موضوعه لكى يكون العلم نافعا، وكذلك التوافق مع ذوات القائمين على تنفيذ عملية التحقق من التساؤل العلمى. مما يعنى تحديد المواقف القيمية الخاصة بوضوح.

خيارات تدور حول ما يجدر أن يكون دليلاً علميًا أو معرفة

ربما لم ولن يتمكن الفلاسفة من حل المعضلات الأساسية حول ماهية المعرفة البشرية. ويعكس منظرو الشخصية هذا القصور عن حل هذه المعضلات فى المواقف التى يتخذونها من كيفية دراسة الشخصية. وتم

استقطاب المنظرين على طرفى نقيض، على الطرف الأول نجد المنظرين المكتفين بثقتهم فى تخميناتهم، وخبراتهم الشخصية، أو فى ما لديهم من فهم عام للشخصية الإنسانية. وعلى الطرف المقابل نجد قلة من المنظرين يفضلون أن تستند إطاراتهم النظرية، فقط، إلى بيانات جاءت عن طريق التجارب المعملية أو عن طريق الدراسات الارتباطية. وقد تأتى هذه التفضيلات الإبستمولوجية والمنهجية نتاج تنشئة مهنية، أو ميل شخصى نحو التأملات الفلسفية أو نحو العلم الإمبريقي، أو نتيجة الامتثال لمتطلبات النشر فى الدوريات العلمية، أو كنتيجة للتطورات فى فلسفة العلم الاجتماعى بحد ذاته. وفى ضوء هذا، لا تتعامل العديد من الحجج المطروحة بين مختلف المواقف النظرية حول الشخصية مع القضايا الجوهرية، بل إن هذه الحجج تأتى نتاج تحيزات وخيارات شخصية حول ما يدخل فى باب المعارف. ولنضرب مثلاً، للبرهنة على صدق مفهوم، فقد يطرح الفرويديون تعليلاً لكيف تغيرت أحلام مريضة بعد سماعها تفسيرًا لرد فعل التحويل لديها . وقد يذهب المنظر المعرفى إلى الادعاء بأن التغيرات فى أزمنة الرجع تجاه تنبيهات معينة لدى هذه المريضة قد نجمت عن هذا التفسير المشار إليه. أما المنظر الفينوميولوجي، فقد يضع وزنا كبيرا على ما قالت به المريضة حول موضوع رد فعل التحويل.

وعلى الرغم من التعرف المبهم لهذه المكونات الأربعة المصطنعة نسبيا فى أية نظرية من نظريات الشخصية، يركز التيار السائد فى علم النفس على التعامل مع المقولات النظرية حول الشخصية كما لو كانت علاقات مفترضة بين الكتلة والطاقة أو افتراضات حول أداء كائنات حية مثل الضفادع أو الأميبا. ونتيجة لهذا يسارع المناصرون لأى منحى نظرى إلى تجميع الأدلة

الأمبريقية اللازمة للبرهنة على أن نظريتهم المفضلة هى فى الحقيقة الأكثر دقة، وصدقا، والأكثر فائدة، والأكثر أهمية من الناحيـــة العمليـــة، والأكثـــر شمولا، والأكثر طرحًا للفروض للمزيد من البحث، وكـــذلك هـــى النظريـــة الأجدر بالتمويل المادى من أجل مزيد من البحـــث. ومادامـــت الخيـــارات تتحسب محكات وأساليب تقييم النظرية اعتمادا على كهنوتية العوامل الأربعة المشار إليها آنفا، يظل علم الشخصية برمته يدور فى حلقة مفرغة. إذ تصبح أفكار بسيطة لا تستند إلى أصول علمية متغيرات علمية يتم توظيفها حصريًا وعلى نطاق واسع لتعليل وتفسير السلوك (مثل مفهوم تقدير الذات، وأنماط الشخصية ليونج) وعلى العكس تُواجه أفكار أخرى مركبة بالإهمال والرفض كما لو كانت غير علمية، وقد تكون أكثر فائدة فى فهم الشخصية ولكن ليس لها تعريفا إجرائيا (مثل الميكانزمات الدفاعية أو التقمص). وتنقضى سنوات للبرهنة على أن نظرية معينة صادقة إلى أن يتم نسيانها فى الجيل التـــالي، ونستبدل بها نظرية أخرى تقول نفس الشىء بمصطلحات مختلفة.

ويُعنى التيار السائد عموما بمحكات تقييم لنظريات الشخصية مـــستمدة من تلك المحكات المستخدمة فى العلوم الطبيعية مثل: الـــصدق الإمبريقـــي، والقابلية للتحقق والاتساق الداخلي، والاقتصاد فى الجهد الفكرى ، وغيرهـــا. إلا أن هذه المحكات محدودة القيمة والأهمية بالنسبة إلى الدراسة فـــى علـــم النفس عموما. وتنعدم أهميتها بالنسبة لتقدم التنظير حول الشخـــصية بـــصفة خاصة. ويُعنى المشتغلون بعلم النفس النقدى عناية خاصة بمسألة عدم أهمية المحكات المستمدة من العلوم الطبيعية فى الاستناد إليهـــا لتقيـــيم الدراســـات النفسية. وبدلا من الاندفاع وراء إيجاد تبرير إمبريقى معزول لمفاهيم مستندة

إلى إطار نظرى محدد، يتعين علينا أولا المشاركة فى الانتقادات الشاملة للركائز الأيديولوجية التى تستند إليها المفاهيم النفسية الأساسية. ويتطلب هذا، جزئيا، أن نصبح على قدر كبير من الوعى بكيفية تغلغل مجموعة العوامل المشار إليها سابقا فى تفكيرنا حول الشخصية، وستكون لدينا نقطة بداية واضحة إذا ما عدنا للخلف عدة خطوات قليلة ، وطرحنا السؤال لماذا نحن فى المقام الأول بحاجة إلى نظريات فى الشخصية؟

مقاصد نظرية الشخصية

لن نركز هنا على دوافع المنظرين، ولكن سنركز على المقاصد المتحققة من نظرية الشخصية فى الممارسة اليومية لعلم النفس، وباتباع هذه الاستراتيجية تتضح حقيقة أن الذين يتصدون لتطبيقات النظريات نادرا ما يوظفونها وفقا لمقاصد المؤلف أو المنظر. وبالتالى ، فإن ما يؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل مباشر هو الأسلوب الذى يتم به تبنى الأفكار وتوظيفها.

وفى إطار التيار العلمى السائد، تستخدم نظريات الشخصية أساسا فى توجيه المحاولات نحو تغيير السلوك، والتنبؤ بمستقبل الفعل، أو فهم حياة الأفراد. ورغم تداخل هذه الأهداف بشكل أو آخر، سوف نتناول كل منها على حد.

التدخل

تعمل نظرية الشخصية كمصدر للمفاهيم الوصفية أو الفئات التى تساعد فى فهم الجوانب الإشكالية من السلوك الفردي، وتوجيه عمليات التدخل لتغيير

هذه المشكلات السلوكية. فعلى سبيل المثال، يُفهم سلوك تكرار غسل الأيدى بصورة غير عادية فى إطار فئة الوسواس القهرى . وفى حالة انطباق الفئة على السلوك، تبرز تقنيات علاجية عديدة. أو، قد يحدد المعالج أن قلق الامتحان لدى أحد الدارسين يرجع إلى الخوف من النجاح المرتبط بعقدة أوديب التى تكونت لديه، ومن ثم يتم تحديد مسار التدخل العلاجى. وفى كلتا الحالتين يُسلم المرء بأن التعيين الصحيح للفئة يُرشد عالم النفس إلى معرفة كيف يتم تغيير السلوك المُشكِّل. وتعلم المعرفة بأن مظاهرًا سلوكيًا بعينه يرتبط بالملمح العام لشخصية الفرد على توجيه التدخل نحو الأسباب وليس نحو النتائج. ويتمثل الغرض من نظرية الشخصية، فى ضوء هذا المنظور، فى تقديم المفاهيم التى تربط العرض بالمرض، وتربط السلوك بالسمة، وتربط النتيجة بالسبب، وهلم جرا. ويتم الحكم بجودة النظرية إذا ما كانت التدخلات المستندة إلى هذه الروابط مفعلة بشكل عملى وواقعى. ويلاحظ هنا أن المقصد الرئيس من النظرية فى هذه الحالة هو إنتاج تدخلات ناجعة، بمعنى، تحقيق النتيجة المرغوبة أو التأثير المرغوب على مستوى السلوك الفردى أو الخبرة الفردية.

التنبؤ على أساس تقييم الفروق الفردية

تعمل نظرية الشخصية فى هذا الإطار كمصدر للمفاهيم والفئات التى تخطط المسالك الأساسية التى يختلف عليها الأفراد بعضهم عن الآخر اختلافات تتسم بالدوام النسبى. ويتمثل الهدف العملى هنا فى استخدام تقديرات الشخصية الفردية للتنبؤ بمستقبل السلوك، كما فى الاختيار المهني، أو المسح الإكلينيكى. وتُستبدل هنا بالأحكام الإنسانية الذاتية ما يسمى

التوصيفات الموضوعية للشخصية. ويظل الاهتمام بالفروق الفردية له أهمية بالنسبة إلى البحث فى إطار التيار العلمى السائد فى دراسة الشخصية. ويظل الجدل مستمرا فى هذا المجال حول مسألة أى السمات لها أهمية محورية بالنسبة إلى الشخصية الإنسانية بصفة عامة، وأى السمات تمثل المنبئات الأقوى بمستقبل السلوك (**Sloan,1986**). ويحاول الباحثون فى هذا المجال أيضا تحديد أهمية الشخصية بالنسبة إلى المحددات الموقفية للسلوك. وتتجمع هذه الإشكالات جميعا بصورة فعلية حول قضايا ومشكلات التنبؤ، إذ تطرح فلسفة العلم التقليدية مبدأ يفيد أنه إذا كان لدى المرء فى المقام الأول تفسير صحيح للسلوك، فإنه يستطيع التنبؤ بمستقبل هذا السلوك. ويلاحظ فى هذه الحالة أيضا أن الهدف الرئيسى الذى تسعى نظريات الشخصية إلى تحقيقه هو طرح التدخل التقنى الأمثل الذى يحقق النتائج المرجوة.

فهم السيرة الشخصية

يقع الهدفان السابقان لنظرية الشخصية، بوضوح، فى إطار التوقعات العامة للتيار السائد فى علم النفس. إذ يتوقع مع كفاءة النظرية، الارتفاع بمستوى قدرة الباحثين على التفسير، والتنبؤ والتحكم فى السلوك. ولكن علم النفس ليس علمًا لظواهر استاتيكية أحادية متجانسة التغير فيها بطىء (**Kimble,1984**). وبالتالى فإن الهدف الثالث لنظرية الشخصية يقابل توقعات تأتى من جهات أخرى، وهذه الجهات فى حالتنا هذه، هى جمهور المتعلمين والإنسانيين. فالناس العاديون يودون فهم لماذا يقوم الأفراد بما يقومون به، خاصة المشاهير منهم. والفهم يختلف اختلافا جوهريا عن التفسير فى ضوء

علاقة السبب والنتيجة من أجل التنبؤ. إذ تتعدد أهداف الفهم، وعند الضرورة تكون القدرة على التنبؤ مرغوبة، ولكن حتى وإن كانت إمكانية التنبؤ متاحة، يظل تأثيرها محدودا. والمثال هنا، أنه لا شيء يتحقق عند محاولة التنبؤ بمستقبل سلوك قيادة سياسية، أو نجم سينمائي، لكن المرء قد يصل إلى إيضاحات محددة حول تدابير سياسية أوحول ثقافة البوب من خلال دراسة مسيرة حياة هذه القيادات، وهؤلاء النجوم. ويتطلب فهم سيرة حياة المشاهير حشدا لوجهات عديدة فى حياة الشخص منها: طفولته، أسرته، أصدقاؤه، علاقاته، تأثيراته، توجهاته الثقافية، المؤسسات الاجتماعية، المرحلة التاريخية وغير هذا من جوانب الشخص. ولن يستطع المرء أن يحيط علما وفهما بالشخصية المشهورة ككل، ولكن من الممكن أن نأتى على فهم كفاحه، وإحباطاته وأفراحه، والمعنى أو الرسالة التى تدور حولها حياته الشخصية. ويتطلب فهم السيرة الذاتية أيضا تعاطفا مع ذلك الجانب من الشخصية الذى نبحث عن فهمه. وتتضمن عملية فهم السيرة الذاتية بالضرورة وقفات تفسيرية تستند إلى نتاج تغييرات ذاتية تتعلق بالشخص صاحب السيرة (مثال ذلك خطاباته، مقابلات أجراها، أعمال إبداعية، المذكرات اليومية). وبالتالى فإنه عادة ما تطرح قضية كيفية دراسة سيرة الحياة بطريقة علمية، كما أن نظريات الشخصية عادة ما تكون مستندة إلى حجج مستمدة من سير الحياة الشخصية. وتبرز أهمية معرفة ذلك المجال الفرعى المعروف باسم دراسة سير الحياة فى طرح مختلف القضايا المتعلقة بفهمنا للشخصية، ومتابعة الإسهامات المهمة فى هذا الصدد (cf.Mc Adams & Ochberg, 1988; Rosenwald & Ochberg, 1992)

التحرر

ليس من قبيل المصادفة أن الأهداف التى تحققها نظريات الشخصية فى إطار التيار العلمى السائد تتطابق مع اهتمامين من ثلاثة اهتمامات أولية تتحقق من خلال البحث عن المعرفة بوجه عام. وفى ضوء ما أتى به هابيرماس (1972) المنظر الاجتماعى الألماني، يمكننا الإشارة إلى الاهتمامين المتحققين فى نظريات الشخصية، أولهما الاهتمام بالتحكم التقنى (طبقا للعلوم الفيزيائية والطبيعية)، وثانيهما الاهتمام بالفهم التفسيرى (أى الاهتمام بالتأويل الذى يميز الدراسات التاريخية والإنسانية).

وفى ضوء هذا، قد نبدأ بالتمييز بين أهداف التنظير فى إطار التيار السائد، وما تسعى إلى تحقيقه مناحى علم النفس النقدي، إذ إن علم النفس النقدى يبحث عن المعرفة من أجل تحقيق الهدف الثالث. ويعتمد هابيرماس هنا عقد مقابلة بين الاهتمام بالتحكم التقنى والفهم من جانب، والاهتمام بالتحرر المدفوع به العلم الاجتماعى النقدى (cf. Fay, 1987, Held, 1980) ، من جانب آخر. ويختزل هابيرماس النماذج الممثلة للمعرفة العلمية التحررية فى نظرية التحليل النفسي، والنظرية الاجتماعية لكارل ماركس. فكلاهما صاغ محاولته المعرفية ليس فقط بغرض التفسير والفهم، ولكن إلى جانب هذا كان البحث وراء الارتفاع بالفاعلية الإنسانية فى تعديل ظروف المعاناة النظامية. إذ تدعو حركة التحليل النفسى المريض إلى الابتعاد عن البناءات الأيديولوجية والعصابية، والتحول نحو الوعي، والمسئولية، والرغبة. وتذهب النظرية الاجتماعية لماركس إلى أن الطبقات الاجتماعية الكادحة والمقهورة مدركة لحجم الاستغلال الواقع عليها، وتعرف أهمية العمل على التغيير

الاجتماعى. وسيحاول المؤلف فى الفصل التاسع عشر الامتداد بالوظائف النقدية لهذين المنحيين. وركز التوجهان النظريان أيضا على تحديد معوقات العمل الفعال فى إطار الاهتمام الرئيسى المشترك بينهما، ومن هذه المعوقات على سبيل المثال مفهوم المقاومة اللاشعورية ، أو مفهوم الإزاحة ، والأخطاء الشعورية أو زلات اللسان . وعلى شاكلة هذين المثالين، يختلف الاهتمام بالتحرر عن الاهتمامين الآخرين (التحكم، الفهم)، فى أن الاهتمام بالتحرر يتطلب تضمين التأمل الذاتى للأشخاص الآملين فى إحداث تغير فى مواقفهم. بعبارة أخرى، بدلا من التدخل فى حياة الناس وكأنهم أشياء نتناولها ونوجهها نحو نتائج مرغوبة، أو تقديم التفسيرات المبسطة لمعيشتهم لمجرد الفضول وحب الاستطلاع، بدلا من هذا، يأتى الاهتمام بالتحرر ليصوغ المعرفة اعتمادا على المشاركة الواعية للأفراد والجماعات فى التعبير الواضح عن احتياجاتهم، والعمل فى اتجاه إشباع هذه الاحتياجات. ويتداخل بذلك مفهوم التحرر مع مصطلحات أخرى عديدة من بينها: الليبرالية، ونقض الجمود الأيديولوجى (Martine- Baro,1994) والضمير الواعى (Freire,1981)، والتمكين (Rappaport, 1981; Cowen, 1991)، وتطوير الذات (Rosenwald, 1985, 1988).

ومما يثير الاستغراب، أنه بينما كان الاهتمام بالتحرر متواريًا نسبيا فى إطار علم التيار العلمى السائد، ظل هذا الاهتمام يمثل التوقعات العامة التى كان لعلم النفس تحقيقها، وارتبطت هذه التوقعات بشكل خاص بنظرية الشخصية. فالقراء عندما يذهبون إلى المرشدين والمعالجين، أو يتعاملون مع كتب لفرويد وكارل روجرز أو سكنر، فهم يبحثون بدقة عن مصدر من

مصادر التنوير يتم اتباعه عندما يكون اهتمام العلم بالتحرر آخذا فى التحقق والإنجاز والازدهار. فهؤلاء لديهم مشكلات معيشية ويعانون من الارتباك، والخلط، والاغتراب (Rosenwald,1985.1988). وهم لا يبحثون عن مجرد الحل أو الإصلاح لدى خبير أو فنى صاحب خبرة. وإذا سنحت لهؤلاء الفرصة، فهم سيطالبون بمساعدتهم فى فهم مواقفهم، والتعبير عن احتياجاتهم بالصورة الصحيحة، والاقتراب أكثر وأكثر من امتلاك ناصية الفاعلية والاستقلالية، وإقامة وشائج لها طُعم ومعنى مع الآخرين.

والسؤال الجدير بالطرح الآن: كيف انحرف تيار علم النفس السائد حتى الآن مساره الواضح بجلاء والذى يمثل السبب فى وجوده؟ إذ تؤكد فصول عديدة فى الكتاب الحالى أن علم النفس مضى حتى الآن فى هذا الطريق بخطوات مترددة، حيث استغرقت جهود الباحثين المحاولات المضنية من أجل أن يكون علم النفس علمًا جديرًا بالاعتبار والاحترام. واقتضى هذا تبنى العديد من المناهج المرتبطة بالوضعية المنطقية. ولكن إذا احتسبنا أن موضوع علم النفس هو البشر، فإن محكات الوضعية المنطقية لما هو علمي، وما هو غير علمى لا تناسب موضوع علم النفس، بل ولا تقوم على فهم صحيح للوضعية المنطقية (Phillips, 1988). فالبشر ليسوا بحاجة لأن تتم دراستهم كما لو كانوا نباتات أو قطع من الماس، غير قادرة على التواصل، والتعبير عن رغباتها، وحاجاتها، وآمالها، ومعاناتها. كما أن البشر ليسوا بحاجة إلى إقامة المبادئ العامة والقوانين المنظمة للسلوك. والبشر، فى المقابل، بحاجة إلى أن تتم دعوتهم من قبل علماء النفس، والعلماء من العلوم الاجتماعية الأخرى، إلى المشاركة فى عملية تأمل مستمرة وهادفة ومفعمة بالمعنى لمشكلاتهم المعيشية الشخصية والجماعية.

ومن المفهوم أن نظريات الشخصية يمكن أن تُسهم بدور مهم في عمليات التحول الاجتماعي، ولإصلاح أحوال البشر، وبخاصة، عن طريق كشف العلاقة بين الهموم الشخصية، والظلم الاجتماعي، وكيف أنهما وجهان لعملة واحدة. ومع هذا دأبت نظريات الشخصية على رسم صور جميلة لما ينبغي أن تكون عليه الحياة الكريمة الطيبة (الشخص الذى يؤدى أدواره بكفاءة تامة، الفرد المحقق لذاته)، وتنتهى نظريات الشخصية إلى شكل من أشكال التبسيط المتمثل فى توجيه النظر نحو التغيير من دون تقديم ما يساعد على قيام المتخصصين بهذا التغيير، أو من غير توضيح كيف يكون هذا التغيير. وقد وضعت بعض النظريات، مثل نظرية فروم (١٩٥٥) ، وسكنر (1971) ، خارطة طريق لكيفية تغيير المجتمع. ورغم هذا، تظل نظريات الشخصية على ما هى عليه، رغم انفتاحها على النظرية الاجتماعية الحديثة عبر وصلات واضحة. ومن هنا قطع الاختصاصيون فى علم النفس النقدى على أنفسهم عهدًا بالقيام بهذا الجهد، وسنحاول فيما يلى تناول مسألة كيف يمكن التنظير للشخصية بأسلوب مختلف.

التنظير النقدى فى الشخصية

إلى هنا، وما تزال القيم الموجهة لنقدنا نحو نظرية الشخصية التقليدية نسبيا غير محددة. وفى هذا الجزء الختامي، سأحاول تدريجيا التحول نحو صياغة واضحة للمحك الذى ينبغى للتنظير النقدى فى الشخصية أن يفى به. وما أقدمه هنا ما هو إلا صياغة من وجهة النظر الشخصية لكاتب هذه السطور، لا ينبغى تناولها وكأنها تمثل المنظور المتسع للمنحى النفسى

النقدى. لكن تفاصيل هذه الصيغة الشخصية ستكشف أننى مدين للكثير من المؤلفين الذين تأثرت بهم إذ أمدونى بالعناصر المهمة للتنظير النقدى فى مجال الشخصية. قدم كل من جورج بوليتزر (1929)، ولوسيان سيف (Seve,1978; Sloan,1987) وكلوس هولزكمب(Tolman,1994) أعمالا دارت حول الأسس الجوهرية لعلم نفس الشخصية المادى الجدلى ، مقدمين رؤية تصحيحية قوية لكل من النزعة الفردية، والشخصية غير الاجتماعية فى تيار العلم السائد(تمثل المادية الجدلية الأساس الفلسفى للماركسية التى ترى التغيير على أنه تجاوز للتناقضات والتعارضات القائمة فى العالم المادى والتسامى عليها). ويوضح كل من جاكوبى (1978)، وإيرنست (1992)، وبارات (1993) كيف أن تكامل النزعة النقدية الأيديولوجية ونظرية التحليل النفسى يمكن أن ينقض بشكل راديكالى المقولات التقليدية الخاصة بالشخصنة أو الشخوصة. ويبين كل من سامبسون (1989)، وبروتون (1986) كيف أن مفاهيمنا عن الذات شكلتها سياقات تاريخية مما يعكس ويؤكد الأهمية الوظيفية الأيديولوجية. وينتقد كل من ماركوس(1955) وبنيامين (1988) أنماط التنشئة الاجتماعية والنفس اجتماعية التى تتداخل مع ما لدينا من قدرة على إقامة وشائج سارة مع الآخرين ذات معنى وطُعمة.

ويحتاج علم النفس النقدى أولا، تعريفا للشخصية يعمل على توجيه انتباهنا نحو جوانب فى الشخصنة تتضمن شيئًا ما يتم القيام به إزاء كل من المعاناة النظامية، والتحرر من هذه المعاناة. وبدلا من الحديث عن الشخصية كما لو كانت نسقًا من الاستعدادات أو النوازع ذات الدوام النسبي، أو كما لو كانت مجموعة من الخصال الشخصية التى تجعل المرء متفردا أو مختلفا عن

الآخرين، يتعين أن ننظر إلى الشخصية كإشكالية، بمعنى النظر إلى الرؤية القائلة ببنية الخصال الشخصية على أنها إشكالية ومعضلة بحد ذاتها، لأن هذه البنية تكشف عن تصلب، أو نقص فى الحدود الفاصلة، واعتلال فى الوعي، والسلوكيات الآلية التى تزيد من معاناة المرء، وهلم جرا. ونسارع هنا بالإضافة فنقول إن رؤية نظرية كهذه، تجعل من الشخصية ليس فقط معضلة، بل معضلة اجتماعية لها ما لها من أصول وآثار اجتماعية. وجوانب الشخصية التى تهم وتشغل المتخصص فى علم النفس النقدى هى تلك العلاقات الاجتماعية التى تتسم بأنها نتاج نظامى للهيمنة والقمع، ومن هنا يتعين أن يشير التعريف النقدى للشخصية إلى جوانب الهوية والخبرة الوجدانية المتحققة اجتماعيًا والكامنة فى التأمل الذاتى ، والفعالية ، والاستقلال ، والتبادلية ، والمشاركة، والأوضاع الأخرى التى تسم المعيشة الهادفة ذات المعنى والمغزى والطُعمة. وتعنى هذه الرؤية أن الشخصية هى شيء ما متجاوز للتناقضات والأضداد فى الواقع المادى ومتسامٍ عليها. وتسعى النظرية النقدية فى الشخصية نحو مساعدتنا على المستويين الفردى والجماعى فى تحقيق هذا التسامى. وبالانتقال أبعد من حدود الشخصية، يمكن أن تنتظم الأوضاع النفسية، التى نبذل قصارى جهدنا من أجل تحقيقها، فى إطار مصطلح الفروق الذاتية (Habermas,1981) (وينبثق هذا المصطلح جزئيا من مقولة التواصل التام بين الموضوعات المحددة تحديدًا ذاتيا).

وبعد أن قدمنا تعريفا أوليا للشخصية نحن بحاجة إلى بعض الأفكار عن كيف ترتقى الشخصية وتنمو. وفى هذا الإطار، تطرح العديد من صور نظرية التحليل النفسى أفكارها، إذ ركزت هذه النماذج النظرية جُل اهتمامها

على السبل التى تسلكها العلاقات المبكرة فى حياتنا كى تحدد ما بوسعنا من قدرة على أن نخبر احتياجاتنا ونلبيها، وما بوسعنا من قدرة على إعمال العقل بهذه الاحتياجات والتواصل بها مع الآخرين بصورة ملائمة، أو مواءمتها مع الآخرين (Sloan,1996a). ونتيجة للكوابح وعلاقات النفوذ المرتبطة بالتنشئة الاجتماعية المبكرة، نصبح عاجزين عن أن نخبر حياتنا ونفهمها فهما كاملا قدر الإمكان . ومهما كانت التسمية الاصطلاحية لهذا النوع من القصور أو الخلل (مصطلحا العصاب، والاغتراب الملائمان تماما فى هذا المقام) فإن أهمية هذه التسمية لا تساوى بأى شكل أهمية التحليل الصحيح لجذور وأصل هذا الخلل. ولا يكفى لإنجاز هذه المهمة، الاستناد فقط إلى نظرية التحليل النفسى التقليدية، إذ تركز هذه النظرية بصورة أساسية على العوامل الكامنة داخل الأسرة. والعمليات التى تضع قيودا على ما بوسعنا من قدرة على عيش حياة هادفة ذات طعم ومعنى لا تأتى فقط من أنماط التفاعل المعتادة المتركزة بين أفراد الأسرة والقائمين على أمر رعاية الأبناء، ولكن تأتى أيضا من عوامل ثقافية اجتماعية أخرى تعمل من خلال الأسرة وغيرها من المؤسسات المعنية بالتنشئة (MÜnch,1988). من هذه العوامل الطبقة الاجتماعية، والجندر، والعنصر، ووقائع اجتماعية أخرى تتوسط عادة صيرورة الشخصية عبر دورة الحياة (Gregg,1991).

وبقدر ما يكون بالإمكان أن تجتمع كل هذه العوامل لتضع قيودا على ما بوسعنا من تأمل للذات، وما بوسعنا من نشاط هادف له معني، بقدر ما يمكن تسمية هذه العوامل بالعمليات الأيديولوجية. وتعرف المناحى النقدية الأيديولوجيا كنسق من التصورات والممارسات التى تعمل على استمرار

علاقات الهيمنة وإعادة إنتاجها فى إطار نظام اجتماعى محدد (Thompson, 1984). وفى ضوء هذا يمكن النظر للشخصية على أنها بلورة لعمليات أيديولوجية. فالقوة والعجز لا يأتيان فقط من خلال المؤسسات الاجتماعية، ولكن أيضا من خلال الشخصية، وينعكسان فى مستوى مرتفع من الطموح المرتفع أو اليأس، وتوكيد الذات أو السلبية، والحبور أو عدم الرضا والسخط. وقد رأينا مبكرا أن التصورات المفهومية التقليدية للشخصية هى تصورات أيديولوجية مهما يكن طابعها فرديا أو اجتماعيا. وفضلا عن هذا فإن الشخصية بحد ذاتها، كواقع معيش، يمكن فهمها كتكوين أيديولوجى ، وقد كان فرويد يفكر فى شىء من هذا عندما صك مصطلح التشكيل التوفيقى للإشارة إلى الأعراض أو البناءات الشخصية التى تشكل نقاط التصادم بين الاندفاعات الطبيعية، والقيود الحضارية المستدمجة فى نفسية الفرد (Marcuse, 1980). وقد طرحت هذا الافتراض معظم أعمال مدرسة فرانكفورت فى النظرية الاجتماعية النقدية ، متمثلة فى أدورنو وماركوس (cf. Elliott,1992; Held,1980; Sloan,1996a). وفى الآونة الأحدث نسبيا انطلق كل من هابيرماس (1981) وفوكو (Rabinow,1984) فى أعمالهما من زوايا نقدية مختلفة، وكانت لديهما رؤية مفصلة حول وسائل الحداثة الرأسمالية فى انتهاك بنية الهوية، وإحداث الاضطراب فى الإمكانات المحتملة للفروق الذاتية ، وتحقيق الذات.

وانطلاقا من أن الاهتمام بالتحرر هو بمثابة النبض الأولى لعملية التنظير، نعمل على توظيف صيغة لماهية معرفية مناقضة للتشيؤ (نظرية المعرفة) ونعمل على أن تنطلق أساليبنا فى البحث من هذه الصيغة. وانطلاقا منها، نجد أن تعريف الشخصية، حتى ما قدمناه فى هذا الفصل، له

ملامح موضوعية يمكن وصفها، وتقييمها، وتناولها وتأويلها بطريقة آلية أو ميكانيكية. وهذا ما يُفسر النجاح الجزئى للتيار التقليدى السائد فى علم النفس فى التنبؤ أحياناً ببعض جوانب السلوك. ولكننا بحاجة ليس إلى استخلاص أن استقرار أنماط الخبرة والفعل الموقوفة أيديولوجيا يبرر التدخلات التى تتعامل مع الأفراد كما لو كانوا أشياء، وتجزئة الأوضاع الفردية للتأمل الذاتى وتقرير المصير. كما أنه لا ينبغى الانتقال إلى القطب أو الطرف المقابل، كما يفعل بعض أصحاب المذهب الفينومينولوجي، حيث الحكايات الشخصية المثالية بوصفها وسائل الوصول إلى الحقيقة الذاتية، بينما الحكايات فى منشأها وفحواها مشبعة فى حقيقة الأمر بالأيديولوجيا، أو هى مشبعة بالأيديولوجيا من أولها إلى آخرها. فبقدر ما تكون هناك إمكانية للتأمل الذاتى والفعالية أو القوة، تبرزهما عملية التحاور الضاغطة المتسمة بالصعوبة والتحدى (بالمعنى الواسع). ويحدث هذا أيضا لأن الشخصية بحد ذاتها، وكما تم تعريفها فى هذا الفصل، هى نتاج إخفاق التخاطب داخل النفس الإنسانية ، وإخفاق التخاطب فيما بين الأشخاص (**Habermas,1972**). ومن خلال عمليات التحاور، يعاد تشكيل هوياتنا، وخبراتنا، مما يسمح ببناء معنى متكامل. ويرى بارات (**1993**) هنا، كمشتغل بالنقد، أن النشاط المفرغ من الأيديولوجيا هو بالضبط ضالة المحلل النفسى الجديرة بالفهم. ويبين بارات، أن مما يؤسف له، أن كثيرًا مما يُظن أنه تحليل نفسي، والعلاج النفسى فى معظمه، يعمل ببساطة على وضع دعامات لكيانات متداعية أو متهالكة، واستبدال أيديولوجيا بأخرى ، وإعادة توزيع وتصنيف الأفراد لتصحيح الأداء فى إطار من العلاقات الاجتماعية القمعية.

واقترانا بعمليات التحاور التى تتحدى وتزيح معوقات قدرات الفرد على العيش الهادف ذى المعني، أرى ثمة فرصة واعدة فى المبحث المعرفى

المعروف بالجدليات السلبية (Adorno,1973,Held,1980). والمسألة ببساطة أن منحى الشخصية الذى يقوم على أساس من المجادلات السلبية يُشير بأن محاولاتنا الإحاطة بالسلوك فى نماذج ومفاهيم وأنساق نظرية، تتحو نحو إضفاء الغموض على موضوع الدراسة أكثر مما توضحه. إذ يكون الهدف الأساسى واللازم من أى مفهوم هو تأسيس كيان أو إقامة تلازم تام بين المفهوم كتصور، والموضوع الذى يصوره. لكن عادة ما يظل هناك شيء ما خارج نطاق المفهوم بسبب قيود اللغة، والتحيزات المعرفية، والتعقد، وغير هذا. ومن هنا يمكننا القول بأن المفهوم عادة ما يكون مزيفا، خاصة عندما يتم الادعاء بأنه يمثل الموضوع تمثيلاً تاما.

والآن، وفى حالة مفاهيم الشخصية، يستطيع المشتغلون بعلم النفس النقدى أن يستحدثوا تقدما هائلا عن طريق فحص ما تتجاهله وتستبعده المفاهيم واسعة الانتشار والاستخدام رغم زعمها الإحاطة بجوهر ظواهر بعينها. ولننظر مثلا إلى نظرية السمات، تلك النظرية التى اختزلت الشخصية فى منظومة من الاستعدادات السلوكية النوعية ذات الدوام النسبى. ويجوز هنا توضيح أنه بالرغم من تماثل الصحيفة النفسية لشخصين على بطارية للسمات، تختلف بين الشخصين الأهداف والمقاصد التى يتم تحقيقها بشكل نمطى عن طريق الأفعال والتصرفات التى ترتبط بأبعاد السمة هذه، مما يجعل القول بتماثل الشخصيات نوعًا من السخف. فعدوانية الشخص الأول، مثلا، يصح أن تكون موجهة نحو إيجاد منزل حيث يفتقد هذا الشخص لوجود مسكن، بينما فى الشخص الثاني، تقوده العدوانية إلى الدخول فى مشاجرات فى حانات. ولعل التسليم بتطابق بعض السمة فيما بين الشخصين يسقط عندما

نضع فى حسابنا ما يغادره المفهوم أو ما يخرج عن نطاقه. والنزعة الموضوعية لنظرية السمات هى بدورها شرك أو فخ أيديولوجى آخر (Sloan,1986). وهذه الخلاصة يمكن الوصول إليها حتى قبل النظر إلى التساؤلات المتعددة التى من أجلها يتم وضع بطاريات السمات بواسطة باحثين فى علم النفس يعملون فى مواقع استشارية (بهدف الاختيار والتقييم فى قطاعات من الجمهور، والمدارس والمواقف الإكلينيكية ودور النشر).

ولتوضيح الحركة الجدلية السلبية الثانية، يمكن أن نضع فى الحسبان كيف أن مفاهيم التيار السائد فى الشخصية أخفقت فى الإحاطة بالوسائل التى من خلالها يصعب أن تكون الخصال الشخصية على إطلاقها شخصية. إذ أن اجتماعية الشخصية تلغى المفاهيم الفردية، التى تنظر إلى الشخص ليس فقط كما لو كان وعاء، ولكن أيضا على أنه الأساس فى استدامة أو دوام الخصال الشخصية. أما الرؤية النقدية، كما تطرح فى السياق الحالي، فتنظر إلى الشخصية، ليس على أنها غير اجتماعية، بل كما لو كانت لحظة بلورة العملية الاجتماعية. فعلى سبيل المثال، خجلك، وثقتك فى نفسك هى مظاهر لتدخل معقد من الطبقة الاجتماعية، والعنصر والتنشئة الاجتماعية، والخبرة الحياتية، وارتقاء الهوية، وهلم جرا. وما يُظن أنه إما فردى وإما اجتماعى هو نفسه، فى نهاية المطاف. والمبحث المعرفى الملائم هنا للتنظير النقدى عن الشخصية أن يتخذ من ذلك التطابق بين ما هو فردى وما هو اجتماعى سبيلا نحو محاولة تجاوز ثنائية الفردى والمجتمعي، إلى التفسير فى ضوء علاقة التفاعل الجدلية بين ماهو فردى وما هو اجتماعى. واللحظة التى يتبدى فيها الاجتماعى فى الفردي، أو اللحظة التى يتبدى فيها العام فى الخاص، هى

اللحظة التى تتخلى فيها مجموعة الظواهر المسماة بالشخصية عن طبيعتها الأصلية المعروفة أيديولوجيا بالفطرية أو الثابتة، أو غير القابلة للتغير، وكأنها فقط مجرد موضوع شخصى يتعلق بهموم الفرد الذاتية (Sloan, 1996b).

وتوخيا لشىء من الحيادية نأتى باستراتيجية جدلية سلبية نحاول بها مواكبة تعريف الشخصية الذى طرحناه آنفا. فقد يسأل سائل ما الذى قد يتم تجاهله إذا ما نظرنا إلى الشخصية على أنها تلك الجوانب التى تسم الشخص، وتتداخل مع ما وسعه من قدرة على عيش حياة ذات طُعم ومعنى، ويمكن تجاوزها من خلال التحاور النقدي؟ أول هذه الأشياء، أن هذه الرؤية تعانى قصورًا مادامت مستمدة من النزعة الفردية الخالصة. وعندما يطالع المرء معوقات التخاطب الأكمل التى قامت بسبب البناءات المؤسسية، يتبدى له أن الشخصيات الفردية تظل وجهة العمليات الأيديولوجية. ومثال هذا، الدول الراعية للإرهاب، التدابير الأمنية للأزمات الاقتصادية، الحملات السياسية غير المبررة ، والعزلة فى الضواحي، كل هذا يعمل على الحد من التخاطب المثمر حول حاجات الإنسان وكذلك تفعيل ملامح الشخصية. ومن ثم يحتاج مفهومنا إلى ترسيخ واضح فى البناء الاجتماعي، والتنظيمات المؤسساتية. ويأتى هذا الترسيخ، بصورة أو أخرى، مع الاستخدام النقدى لمصطلح أيديولوجيا، على أن يتم التركيز فى الاستخدام النقدى على الأفكار والتصورات الذهنية فضلاً عن الممارسات العملية العيانية (Earnest,1992; Thompson,1984). ومع هذا، فالنقد قولاً واحدًا هو الصدق الذى قد يكون موجهًا لأى موقف من شأنه أن يضع مزيدًا من الثقل على ملامح الأفراد، أكثر مما يضع من ثقل على الظروف التاريخية الاجتماعية المنتجة لهذه الظواهر التى تلاحظ على المستوى الفردى. وهى القضية التى استحوذت على جُل انتباه علماء النفس النقديين.

وموطن الضعف الثانى فى تعريف الشخصية الذى طرحته فى هذا المقام أنه يُبرز عمليات التخاطب فى كل من عملية إنتاج معوقات للمعنى وفى تسامى هذه العمليات. بعبارة أخرى، يعمل هذا التعريف فى المقام الأول على تفسير افتقاد الأفراد أوضاع التأمل الذاتى، والعلاقية ، ذات الأهمية الجوهرية للحياة الاجتماعية ذات الطُعمة والمعنى كما لو كان هذا الافتقاد عبارة عن مشكلة تخاطب. وبالمثل، يضع التعريف خارطة طريق نحو أوضاع مُعَدّلة فى ظل تخاطب أكمل بين أنداد متساوين يدور حول الحاجات والاهتمامات والمصالح. ويُستمد هذا التركيز على التخاطب جزئيا من أعمال هابيرماس (1981) ويُعد بمثابة تصحيح للرؤى المعرفية والميكانيكية للتحول الذاتى. إذ يذهب أصحاب هذه الرؤى إلى أن النمو ما هو إلا عملية توجيه للذات نحو التغيير، أو أنه جوهر التفكير فى الذات بصورة أكثر واقعية دون مواجهة المعوقات الانفعالية للتغيير. وقد يكون الاهتمام بمقدرة التخاطب لا يزال هو الأكثر عقلانية إذ يتجاهل أشكال تعبير أخرى مكافئة فى الصدق تقود كذلك إلى تجاوز بناءات الشخصية ذات الطابع الأيديولوجى والاتجاه نحو التحول الاجتماعى. ولدى، على سبيل المثال، خبرات وجدانية وجمالية محددة تمثل صيغاً تعبيرية بالغة الأهمية، لكن لا يمكن الإحاطة الجيدة بها فى ضوء التحاور وتشكيل التوافق الديمقراطى داخل الجماعات.

توضح هذه المقدمة النقدية القصيرة كيف أن الدينامية الأولية للتنظير النقدى حول الشخصية تستمد من العلاقة الجدلية بين المفاهيم والخبرة. وهذه العملية لا تقف عند نهاية محددة. ولهذا، ليس هناك نظرية فى الشخصية تفى بأى مشكلة تواجهها. وما تزال نظريات الشخصية تعانى بشكل خاص من غرور القدرة على الإحاطة، أى الرغبة فى إعطاء تفسيرات حاسمة ونهائية لكل شىء. وبالتالى تعمل نظريات الشخصية على رسم خرائط للواقع الإنساني، تحاول من خلالها أن تكشف عن التضاريس الأساسية لهذا الواقع

والعلاقات فيما بين أجزائها. لكنها تظل مجرد خرائط فقط. قد تكشف هذه الخرائط أو المخططات عن ثمة مناطق تتضمن أشياء مثل عقدة أوديب والانطواء، أو تحقيق الذات ، لكنها لم تشرع بعد فى الإلمام بالجوهر المعاش لعقدة أوديب، أو فى الإلمام بالجوهر المعاش لانبساطية شريك الحياة أو شريكة الحياة، أو عمليات تحقيق الذات لدى عميل يطلب المساعدة النفسية. وبالتالى فإن غرور الإحاطة مسألة تستحق المقاومة فى جميع مجالات التنظير السيكولوجي، كجزء من حركة سياسية واسعة مناهضة للتحكم التقنى فى ذاتية الإنسان. وهكذا يمثل التوق إلى المغالاة فى كوننا محددين تحديدًا ضيقا، وحرفيين، وأن يكون لكل منا موضع محدد على أبعاد سمات الشخصية، وكذلك التوق إلى التظاهر بالمساعدة فى تطوير قدرة الفرد على فهم ذاته، كل هذا، يمثل جزءا من جُل عمليات أيديولوجية معاصرة تتعلق بحسن الإدارة الاجتماعية وكفاءة أداء اقتصاد السوق. إذ تتعاون مؤخرًا آليات السوق والدولة على نقض مفهوماتنا حول "من نكون"وتصوراتنا حول ما يمكن أن نكون، فضلا عن إنكار إمكاناتنا فى أن يصبح نظامنا الاجتماعى أكثر إنسانية (**Sloan,1996a**).

والخلاصة، أن المهمة المحورية لنظرية الشخصية هى أن تنأى بنفسها، من البداية، وكجزء من مبادئها الأساسية، عن أية مشاركة فى القمع المتواصل للبشرية عن طريق قوى اجتماعية تعمل بصورة نظامية على اختزال ما وسع الإنسان من قدرة على أن يعيش حياة عميقة ذات معنى. ويتضمن هذا الهدف الاشتباك بحميمية مع القضايا الجوهرية المرتبطة بنوعية حياة جماعات شتى من البشر، وأن يكون هذا الاشتباك على مستوى الفهم والعامل العام المتضافر. ومع الدخول تدريجيا إلى القرن الواحد والعشرين يمكن طرح بعض الأسئلة الضاغطة انطلاقا من اهتمام المشتغلين بعلم النفس النقدى بالشخصية، وذلك على النحو التالى :

- كيف يمكن على المستوى النفسى مواجهة الأنماط المجتمعية الراسخة التى تكرس لعدم المساواة الجندرية ، وما التغيرات على مستوى المؤسسات المجتمعية (الزواج، الأسرة، مواقع العمل) الضرورية واللازمة لاستحداث مساواة علائقية حقيقية وتبادلية ؟
- ما أنواع العمليات التى يمكن أن تساعد الأفراد والجماعات على إقامة الحدود الفاصلة بين الحاجات الحقيقية والحاجات المصطنعة والتى تحددها صناعة الثقافة؟
- ما الذى يمكن أن يقوم به علماء النفس لدعم الحركات الاجتماعية المناهضة للتعصب والطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق واسع؟
- ما الذى يمكن القيام به لزيادة التعاطف، وما يترتب عليه من أعمال واقعية لمساعدة الذين يعانون الفقر، وويلات الحروب، والكوارث الطبيعية، والمرض؟ وما أنواع الوقاية التى يمكن تحقيقها من غير الدعم بشكل مخل للوضع المخل؟
- كيف يمكن التغلب على الاغتراب والجمود الأيديولوجي؟ وما العوامل النفسية التى تؤثر فى التأملات الذاتية، والديمقراطية فى اتخاذ القرارات، والوعى بالواقع المجتمعى وفهمه؟
- فى السياقات الاجتماعية ما بعد الحداثة، ما سبل العيش أو الحياة ذات المغزى والهدف؟ ما الأنظمة الاجتماعية التى تبدو عملية أكثر بالنسبة إلى الأفراد والأسر، والمجتمعات؟ وما مكونات الحياة ذات المعنى والهدف فى المقام الأول؟.

تمثل هذه الأسئلة فى واقع الحال مجرد جانب من التوجهات والمسارات التى يتبناها علم النفس النقدى. ومع ذلك، تُشير هذه التوجهات إلى أن التنظير حول الشخصية بأسلوب نقدى قد يأتى ليس فقط بتغييرات فى

الممارسة النفسية، ولكن قد يتجاوز هذا إلى إحداث تحولات راديكالية في النظام الاجتماعي. فلكي تكون متخصصًا في علم النفس النقدي، يعني الاستمرار الطوعي والإرادي في وضع ممارساتنا على المحك، أو التشكك في هذه الممارسات، والعمل على ربط همومنا المحلية والوطنية والكونية، بصورة مباشرة كلما أمكن، بما نقوم به على المستوى المهني. ويعني هذا الإقدام على مخاطرات محسوبة، وشق أرض جديدة، وربما تحمل العزلة والثبات عليها. وعزاؤنا، مع هذا، هو أن نعرف أننا على الأقل لسنا جزءًا من المشكلة. كما يمكننا استمداد المساندة من المعرفة بأننا لسنا وحدنا، بل إننا في الواقع مشاركون في جهد جماعي ضخم، أو أننا في الواقع معًا، في النضال والكفاح الإنساني التاريخي من أجل العدالة الاجتماعية.

تنويه للمؤلف:

هذا الفصل يُعد صورة منقحة من الفصل الذي كان قد تم نشره ضمن الطبعة الأولى من كتاب مقدمة في علم النفس النقدي. وقد اعتزمت التركيز على توضيح حججي الأصلية، في ضوء الأسئلة التي طرحت من القراء عبر ما يقرب من عقد من الزمان فصلت مابين الطبعة الأولى والأخيرة. ويتعين ذكر أنه في مجال الشخصية بحد ذاته استحدثت خلال هذا العقد تيارات أساسية أكثر حداثة، ومنها: أ) مزيد من الترسيخ للمناحي المعرفية التي تذهب إلى أن ثبات السلوك الفردي عبر المواقف ومراحل الحياة يرجع إلى أنماط التفكير المترسخة. ب) الاكتشافات في مجالي الوراثة وعلم النفس العصبي ذات الصلة بالسمات، والمزاج، والطباع. وهي مناحٍ مهمة، بالطبع، تنبهنا إلى حقيقة أن أي شيء اجتماعي هو أيضا متصل بالمخ والجسم، لكنني

اعتزمت الاستمرار فى تأكيد أن توجيه الجانب الأكبر من الاهتمام نحو الأسس المعرفية العصبية يتسبب فى صرف انتباه الباحثين عن العوامل المجتمعية المسئولة عن معظم ما يعانيه الإنسان. وقد يؤدى العمل النقدى الواعد إلى فتح مجالات مثل علم النفس الإيكولوجى وسيكولوجية الوعى بالهوية الشخصية بوصفهما أطروحات وعى بالحاجة إلى مواجهة جوهر البناءات السلطوية فى مجتمع ما بعد الحداثة.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- تطرح نظريات الشخصية أسئلة جوهرية حول الطبيعة الإنسانية والفردية.
٢- تعكس نظريات الشخصية فى إطار الاتجاه العلمى السائد والتقليدى فى علم النفس النزعة الفردية الغربية وتقع المسئولية بالتالى على الفرد.
٣- المناحى العلمية فى الشخصية يمكن أن تخدم اهتمامات مختلفة، مثل التنبؤ والتحكم والفهم التفسيرى والتحرر.
٤- تعمل المناحى النقدية فى فهم الشخصية على النهوض بالمشاركة والفاعلية من جانب الأفراد فى عملية تغيير العلاقات الاجتماعية التى تقود بشكل نظامى إلى مشكلات معيشية.

ثبت بالمصطلحات

إضفاء الطابع الأيديولوجى ideologization : العمليات الاجتماعية التى تُسير الخبرات فى قنوات وتوجه الفعل إلى أنماط تعمل على إعادة إنتاج أنظمة الهيمنة والقهر، مثل نمط التوجهات الجنسية المفضلة **sexism** أو الطبقية.

الجدليات السلبية negative dialectics : منحى للمعرفة، رائده تيودور أدورنو وهذا المنحى يوجه الانتباه نحو الطرق التى تعمل من خلالها المفاهيم على إعاقة تفسير وفهم ما نود فهمه أو أشكال سوء التعبير التى تعبر بها المفاهيم عما نود تفسيره، وسبل تحميل المفاهيم بدلالات أيديولوجية.

الشخصية personality :الأنماط الثابتة والمستقرة من الخبرة والفعل التى تميزنا كأفراد.

نظرية الشخصية theory of personality : مجموعة من المفاهيم التى تقوم بينها علاقات وتهدف إلى تفسير الطبيعة البشرية فى عمومها إلى جانب تفسير الفروق الفردية فى الخبرة والفعل.

أسئلة

١- تأمل واحدة من سماتك الشخصية السائدة وتحقق من أصولها الاجتماعية وآثارها.

٢- أى منظرى الشخصية تميل إلى الانشغال به؟ فكر فى هذا الاهتمام بتأمل القيم والمبادئ التى يؤكدها هذا المُنظر. وهل رؤية الطبيعة البصرية كما يصورها المُنظر هى ما تأمل فى تحقيقه أم هى الرؤية التى تصور البشر بما هم عليه فى الوقت الحالي؟

٣- إذا كانت الشخصية يتم النظر فيها، كما يقول سلوان، على أنها تعبير عن عملية أيديولوجية واسعة تعمل على استمرار منظومات القمع والهيمنة، كيف لنا أن نتحدث أحاديث ذات جدوى عن جوانب ثابتة فى أشخاص تقاوم القمع والقهر والهيمنة؟ وهل يتعين أن نحسب هذه المقاومة كجانب من جوانب الشخصية أيضًا؟

الفصل الخامس

علم النفس الإكلينيكى : تسييس الجنون

جيبن مارسيك ، راشيل ت. هار – ميوستن

موضوعات الفصل

البنية الاجتماعية للمعرفة النفسية

ما علم النفس النقدى؟

التشخيص الإكلينيكى : اختراع لواقع؟

- الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية
- إضفاء الطابع الطبى على المعاناة
- التشخيص السيكياترى كجزء من القيم المجتمعية والأعراف الثقافية
- التشخيص السيكياترى والسلطة الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي

الحكم والتسمية: هل يقدم الممارسون للعمل الإكلينيكى تشخيصات متحيزة؟

- حالة دورا
- التركيز على الفرد
- الثقافة والطبقة والجندر : نظرة مستعرضة
- حانت ساعة السُلطة (Power Hour)

بدائل العلاج النفسى

- تغير الوجهة العلاجية المتركزة على الأفراد
- ما بعد العلاج: الصحة النفسية المجتمعية والتدخلات النفسية الاجتماعية
- الاقتصاد السياسى لعلم النفس الإكلينيكى

منذ ما يقرب من مائة سنة أو أكثر وقع رجل عظيم فـــى حـــب فتـــاة صغيرة تعمل بالتمثيل المسرحى. والمشكلة أنه كان متزوجـــا ويعـــول مـــن الأطفال عشرة. والحل بالنسبة إليه كان الادعاء بأن زوجته تعـــانى مرضـــا عقليا، ثم يذهب بالأبناء بعيدا ويضع زوجته فى مصحة للأمراض العقليـــة. هذا الرجل هو البطل الشهير فى رواية تشارلز ديكنز البيت والمـــدفأة فـــى زمانه. وفى ذات العصر أصاب العديد من النساء، ومن بينهن المـــصلحات الاجتماعيات والكاتبات نوعًا من الاضطراب النفسى عرف بالإنهاك النفسى وتتألف جوانب هذا الاضطراب مما يعرف اليوم بزملـــة التعـــب المـــزمن وأعراض الطمث والاكتئاب. ومن الأعمال المأثورة فى هذا الإطار ما قدمه تشارلوت بيركنز جيلمان (1889-1973) واضعا نظاما علاجيا شهيرا للإنهاك النفسى الذى يصيب الإناث، إذ يتضمن هذا النظام العلاجى راحة إجبارية فى السرير، والحرمان القسرى من التنبيه الذهني، ومنع الزيارات، والتغذية المنتظمة بوجبات كاملة تقود إلى زيادة فى الوزن تعادل ٥٠ رطلاً تقريبا أو أكثر. وبدلا من أن تستعيد بطلة جيلمان عافيتها تصاب بالجنون وتسعى نحو الإنتحار.

ومن موقعنا المتقدم فى هذه الأيام، من السهل علينا رؤيـــة كيـــف أن منظومة الصحة النفسية مع نهاية القرن التاسع عشر كانت تعكس قـــيم هـــذا العصر. كما نستطيع القول بأن منظومة الصحة النفسية اليوم تعكـــس قـــيم زماننا أو العصر الذى نعيش فيه. وتعمل المراجع الرئيسية فى مجال علـــم النفس الإكلينيكى على إيجاد علاقة توفيقية بين منظومـــة الـــصحة النفـــسية

وقيمتها الإنسانية وحماية الحقوق المدنية للمرضى، والنظرة العلمية. وفى هذا الفصل، نحاول الاقتراب من مختلف المقولات. الممارسات العملية الفعلية، التى نقر بأنها فى بعض الأحيان قاصرة، قياسا إلى الوضع الأمثل. كما سنعطى اهتماما خاصا بخبرات هؤلاء ممن يُعانون مشكلات اقتصادية، والنساء، والمنتمين إلى الجماعات المهشمة .

البنية الاجتماعية للمعرفة النفسية

يعتمد منحانا فى علم النفس النقدى على التكوين الاجتماعى كإطار للعمل (Berger & Luckman, 1966). وما يُعد من الواقع فى نظر المشتغلين بالبناء الاجتماعي، يعتمد بقدر كبير على ما يُعرف لديهم بالوفاق الاجتماعى. فاللغة تشكل ما نعرف وما نرى وما يمكن النطق قوله أو به. وتلقى المصطلحات المتاحة ضوءا على ملامح محددة للأشياء والمواقف والعلاقات، وبهذا تحدد هذه المصطلحات ماهية خبراتنا العملية. والمثال على هذا نجده فى مجال الطب النفسي، فمصطلح مثل اضطراب الشخصية الحدية يؤثر تأثيرات ضخمة فيما نفكر فيه حول هؤلاء الأفراد الذين يلتصق بهم هذا المسمى، وكذلك أحكامنا على تصرفاتهم، وأيضا كيف يفكرون هم فى أنفسهم.

والمعرفة، بما فيها المعرفة النفسية، دائما ما تتشكل بواسطة السياق الاجتماعي، وجاءت النظريات والممارسات العملية الحاكمة للعمل فى مجال الصحة النفسية مع نهاية القرن التاسع عشر لتعكس أيديولوجيات محددة

وتعززها، كما يظهر من الأمثلة التى استهللنا بها الفصل الحالى. ويعكس علم النفس، فى أيامنا هذه، حتما مقولات نظرية سائدة وأيديولوجيات تطبق الآفاق. ونستهل تناولنا النقدى لعلم النفس الإكلينيكى بطرح أسئلة من قبيل : ما تلك الأفكار والاهتمامات والمصالح التى تشكل معايير الصحة النفسية والمرض، والممارسات العلاجية وأولويات البحث العلمى؟ وما الأصوات التى يستمع إليها؟ من ذا الذى تكون له الكلمة الأولى والأخيرة فى مجال علم النفس الإكلينيكى وفى مجال الحياة العامة؟ من ذا الذى يقرر أنه يمتلك الحقيقة؟ وقد يكون من الجدير بالذكر هنا أن متلقى خدمات الصحة النفسية، على سبيل المثال، هم الفئة الوحيدة التى يعتد بشهاداتها ذات المصداقية حول خبراتهم، وجدوى الخبرات العلاجية التى تلقونها (انظر الفصل الثامن عشر لمناقشة استجابات متلقى الخدمات الإكلينيكية).

وتسهم السلطة والنفوذ فى تحديد ما هو سوى أو طبيعى وما هو مرضى أو غير سوى فى النظام العلمى (Foucault,1980). إذ تعمل التعريفات الخاصة بالسواء والصحة النفسية المثلى كتصورات ذهنية مثالية عن السلوك. وتوضح تعريفات الشذوذ أو اللاسواء بدورها طرائق التفكير والشعور والسلوك التى على المرء محاشاتها. وتضع هذه المعانى التسلطية للشذوذ (المرض) والسواء قيودا على كل فرد. وحقيقة الأمر، أن التأكيدات الجازمة بما هو سوى وما هو شاذ أو غير سوى ليست من الموضوعات التى يُعنى بها العلم، بل هى أحكام تعتمد على معايير اجتماعية وثقافية وأخلاقية. وتأكيدا لهذا، نطرح سؤالا : عند أى نقطة بالضبط يتحول الخجل، على سبيل المثال، من سمة من سمات الشخصية، إلى حالة طبية نفسية تتطلب التدخل

مهنيا؟ ولعلنا نذكر هنا أن هناك فى الشرق الأمريكى المزيد والمزيد من صور الفعل البشرى ما يندرج تحت مظلة التشخيص السيكايتري، فضلا عن سلوكيات تعد من الناحية الرسمية جرائم، كالاعتماد على القنب مثلاً أو بعض السلوكيات الغريبة أو التصرفات غير المعتادة التى يمكن أن تدخل فى عداد الأمراض (Kleinman,1984) .

ما معنى علم النفس النقدى؟

يتضمن علم النفس النقدى أشكالا عدة من النقد. وبالنسبة إلينا، يمثل أحد العناصر النقدية الالتزام بمواجهة وانتقاد علم النفس ذى الوجهة الفردية بديلا عن رؤية الفعل الإنسانى فى سياقه الاجتماعى والثقافى. ومن هنا نتساءل حول منطق المنظومة التشخيصية الحالية التى تركز تركيزا ضيقا على الأفراد. ويرتبط هذا الالتزام لدينا بالاهتمام بالثقافة والفروق الثقافية. ويسلم علماء النفس، فى معظم الأحوال، بأن نظرياتهم تناسب البشر جميعا، من دون النظر إلى الجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد، أو الخلفية الثقافية، أو المتغيرات البيئية التى يعيش فى ظلها. وفى اعتقادنا أن هذه العمومية المتجاوزة للفروق الثقافية فى فهم السلوك الإنسانى غير موجودة وغير واقعية. ويشغلنا هنا أن أحكام علماء النفس الإكلينيكيين حول السواء، والشذوذ، وأسلوبهم فى ممارسة العلاج، والأهداف التى يضعونها للعميل تخضع جميعًا لقيم الأمريكيين البيض من الطبقة المتوسطة ورؤيتهم للعالم. وهذا لا يعنى فقط مجرد الوصول إلى خطط علاجية غير ملائمة، ولكنه يعكس فضلا عن هذا شكلا من أشكال الإمبريالية الحضارية أو الثقافية.

والعنصر الآخر الذى يعتمد عليه موقفنا النقدي، هو القيمة التى نعطيها للعدالة الاجتماعية والمشاركة الديمقراطية. فنحن نُعنى بتعزيز فرص التوزيع المتكافئ للموارد المادية والاجتماعية، وكذلك المساواة فى فرص الوصول إلى حرية تقرير المصير الذاتي، والمساواة فى الفرص المتاحة، والمساواة فى القدرة التفاوضية. وتتطلب العدالة الاجتماعية أيضا السيطرة على المعانى واللغة السائدة فى المجتمع . فعندما تتركز القدرة على إنفاذ المعانى أو المقاصد فى جماعات اجتماعية ذات نفوذ، فإن المدلولات المهنية المسيطرة تبرر (تشرع) بصورة نموذجية لبنية السلطة القائمة، وتستبعد فى نفس الوقت خبرات الجماعات الفرعية من الطبقات الأدنى (Hare- Mustin& Marecek, 1990).

والعنصر الثالث فى رؤيتنا النقدية لعلم النفس، يُعنى بالعلاقة بين السياسة والمعرفة فى إطار المجال العلمى الواحد. فالمعرفة النفسية ليست مجرد جسم من الوقائع أو الحقائق النقية التى تراكمت عبر البحث. إذ إن كل معرفة تشكلت حتما من خلال واقع اجتماعى واستثمارات لأولئك الذين ينتجون هذه المعرفة وينشرونها. فضلا عما سبق، فإن علم النفس مثله مثل كل فروع المعرفة ليس منفصلا عن المجتمع، ولكنه مؤسسة موجودة فى المجتمع وقائمة به وتتشكل أسئلة علم النفس وإجاباته فى ضوء ثقافته وسياقاته التاريخية، ولا يعنى هذا أن المعرفة النفسية غير دقيقة أو كاذبة، ولكنها بالأحرى حقائق عادة ما تكون جزئية ودائمًا ما تكون احتمالية ومتوقفة على المحيط الاجتماعى.

وتأتى كلتانا (مؤلفتا الفصل الحالي) إلى علم النفس النقدى من بوابة المشاركة الفعالة فى الحركات النسوية ، إذ نُعنى بقاعدة المعرفة النفسية حول

الجندر، بما فيها من الادعاءات حول الطبائع المزعومة لكل من الرجال والنساء، والأدوار الملائمة لكليهما، والالتزامات المنوطة بهما. وتعمل هذه الادعاءات على تنظيم الحياة الاجتماعية، كما تعمل على تكريس علاقات التمييز بين الرجل والمرأة، وبين الأجناس المختلفة والأعراق والطبقات الاجتماعية. كما أن كلتينا تعمل خارج الولايات المتحدة الأمريكية. فقد عملت راشيل في كل من نيجيريا وأوغندا والفلبين والصين، أما جيان، فقد عملت في كل من سيرلانكا والسويد. وأدت بنا هذه الخبرات إلى الاحترام القوى لمحورية الثقافة والسياق الوطنى فى الخبرة الشخصية، ورؤية العالم، والحياة الاجتماعية. ومن أولوياتنا أن نأتى بالثقافة إلى الدراسة النفسية.

ويتضمن مجال علم النفس الإكلينيكى نشاطات عديدة، بما فيها التشخيص والقياس، والعلاج النفسي، والصور الأخرى من العلاج، والبحث، والتعليم، وتطوير السياسة العامة. ورغم تنوع هذه النشاطات، سيقتصر هذا الفصل بصورة أساسية على مناقشة التشخيص والعلاج.

التشخيص الإكلينيكي: اختراع لواقع؟

تعد الفئات التشخيصية الملمح المحورى المميز لمنظومة الصحة النفسية، وأصبحت أيضا جزءا من مفردات الحياة اليومية للتعبير عن المعاناة الشخصية وفهمها بمصطلحات مثل الاكتئاب، واضطراب مشقة ما بعد الصدمة، واضطراب قصور الانتباه، وذلك كجزء من الكلام المعتاد. وبسبب أهمية الفئات التشخيصية فى مجال علم النفس الإكلينيكى وفى الحياة اليومية، سيتم فى الجزء التالى مناقشة هذه الفئات تفصيلا .

الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية

يُعد الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية (DSM) (American Psychiatric association,2000) ملخصا وافيا ومعياريا للفئات التشخيصية فى الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الناطقة بالفرنسية والإيطالية والإسبانية (Wylie,1995). ويُذكرنا ليود روجلر بأن تأثيرات هذا الدليل التشخيصى تتعدى مجرد القرارات العلاجية الفردية، لتشمل المداولات والأحكام القضائية، وتوقيع الجزاء على الأقليات، والمخصصات المالية التى تتم بواسطة هيئات خاصة أو حكومية؛ ويؤثر كذلك فى العديد من الوظائف المؤسساتية المهمة الأخرى (9:1997). ومع كل هذا يظل الدليل التشخيصى أبعد عن أن يكون بطارية علمية للحياة السيكايترية، ولا يعد أن يكون خليطا من البيانات العلمية، والقيم الثقافية، والمواءمات السياسية، ومادة يُستند إليها فى تأمين إقامة دعوة، أو تحقيق مطالب معينة. صدرت الطبعة الأولى من الدليل التشخيصى سنة ١٩٥٢، وتزايدت أعداد الفئات التشخيصية فى كل طبعة تالية. تضمنت الطبعة قائمة قوامها ١٩٨ فئة من الاضطرابات النفسية، ونشرت الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨، وتضمنت قائمة قوامها ٢٢١ فئة. وفى الصورة المعدلة من الدليل التشخيصى المنشورة سنة ١٩٩٤ تضمنت القائمة ٣٤٠ فئة تشخيصية. والسؤال الذى يتعين طرحه هنا مفاده: هل هذا التضخم فى الفئات السيكياترية يفيد العمل الإكلينيكى أم يضر به؟

وعلينا الانتباه إلى أن الاتساع فى الفئات السيكايترية ليس فقط مجرد تغيير يحدث من طبعة لأخرى للدليل التشخيصى. فطبعة سنة ١٩٨٠ كانت حدا فاصلا فى مسار الطب النفسي، إذ تضمنت تغييرات ضخمة فى اللغة

والنظرية وجوهر الفئات التشخيصية. وقد شهدت الصورة المعدلة لتوصيف الحالات السيكايترية التركيز على الجوانب البيولوجية والوراثية المحتملة. وإضافة إلى هذا شهد التعديل أسلوب تعريف الحالات السيكياترية بواسطة قوائم أعراض تشبه أو تحاكى أسلوب الفئات التشخيصية البيولوجية الطبية. وجاء هذا التغيير فى التوجهات جزءًا من حركة واسعة بين المتخصصين فى الطب النفسى لإضفاء الطابع الطبى على المجال (Luhrmann,2000) . وأخذ الأطباء على عاتقهم الاجتهاد فى وضع صورة للطب النفسى وكأنه فرع أصيل من الطب، وذلك حتى يكون هذا الطابع الطبى السند لمصداقية ضعيفة فى مزاولة مهنة التشخيص النفسى والعلاج، وتأمين مورد مالى قابل للنمو والاستمرار لهذه المهنة (Wilson,1993).

ونعود من جديد إلى الصياغة البيولوجية الطبية للدليل التشخيصي، ولكن لنقدم الآن بعض ميزات وفوائد منظومة التصنيف الفئوى الحالية للحالات السيكايترية، ثم نذكر الصعوبات النفسية المرتبطة بهذه المنظومة. إذ إن عملية تصنيف المرضى إلى مجموعات تشخيصية تستحدث تراكما للمعرفة وتأليفا بين أجزائها، وتستحدث كذلك تراكما للخبرات الإكلينيكية، وزيادة قدرة المشتغلين فى هذا المجال على استخلاص التعميمات. فضلا عن أن معظم البحوث فى المشكلات النفسية، سواء كانت بحوثا فى العلاج أو فى التشخيص، أو فى أسباب هذه المشكلات، أو نسب انتشارها فى الجمهور، تتطلب بعض وسائل تحديد مجموعة الأفراد المتماثلين فى التوصيف السيكياترى قبل البدء فى الدراسة. فلو أننا، على سبيل المثال، كنا نرغب فى معرفة البيئات الأسرية للمراهقين ممن يعانون الفصام، يتعين فى هذه الحالة

أن يكون لدينا طريقة نظامية يتقرر فى ضوئها أى من المراهقين سيكون من بين أفراد عينة البحث الذى سنجريه. فضلا عن أن الفئات التشخيصية تمد العاملين فى المجال باللغة المشتركة، وتجعلهم قادرين على تبادل الأفكار، وتبادل الخبرات الإكلينيكية، ونتائج البحوث.

ويبذل الباحثون فى مجال الطب النفسى جهودا هائلة لوضع محكات الاضطرابات النفسية. وخضعت هذه المحكات لعمليات تعديل مستمرة عبر الطبعات المتعاقبة للدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية، وتمت هذه المراجعات والتعديلات فى ضوء ملاحظات الاختصاصيين فى المجال الإكلينيكى حول تقارير المرضى الذاتية عن أفكارهم، ومشاعرهم وسلوكياتهم. وهنا تأتى نقطة الخلاف الجوهرية بين التشخيصات البيولوجية الطبية، ونظيرتها فى التشخيص السيكياترى. ففى الطب البيولوجى يستند التشخيص على أساس من المسببات، أو الأسباب الكامنة وراء الأعراض، وليس على أساس الأعراض ذاتها. فعلى سبيل المثال، الحمى، واحمرار الوجه (أعراض) لا تعد أسسا كافية للتشخيص الطبى البيولوجي، وبدلا من هذا يختبر الطبيب مختلف المسببات الممكنة أو المحتملة التى تقف وراء هذه الأعراض. والتشخيص السيكياتري، فى المقابل، يستند عادة إلى الأعراض ونادرا ما تكون مسببات هذه الأعراض (إن وجدت) معلومة أو معروفة، ونادرا ما يتم تقييم هذه الأسباب وتحليلها .

ولكى تكون المنظومة التشخيصية نافعة، ينبغى أن يتوافر لها عنصر الثبات، بمعنى أن القائمين بعملية التشخيص على اختلافهم وتعددهم يصلون إلى التشخيص ذاته لنفس الفرد. ويأتى السؤال هنا: هل يتحقق للتشخيص

السيكياترى درجة ملائمة من الثبات؟ والإجابة مباشرة، أنه بالرغم من الجهود الضخمة الموجهة لتحسين معاملات ثبات الأحكام التشخيصية، يظل الثبات المشكلة الرئيسية التى تواجه التشخيص السيكايترى (kick & kutchins,1992) ، وأحيانا ما يكون التفاوت فى الأحكام التشخيصية نظاميا. ففى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، على سبيل المثال، كان المتخصصون فى المجال الإكلينيكى فى الولايات المتحدة الأمريكية يشخصون الفصام للحالات التى تشخص فى بريطانيا على أنها مرض الهوس – الاكتئاب (أو ما يعرف حاليا بالاضطراب ثنائى القطب) وهى فروق حضارية فى التشخيص كانت موجودة ولم تعد قائمة الآن. وفى ظل هذا استمر تزايد التمسك بالتشخيص الطبى البيولوجى فى مجال الطب النفسى، ثم أخذ هذا التمسك فى التراجع والأفول . ففى الولايات المتحدة الأمريكية –على سبيل المثال– تحول الاضطراب القطبى من تشخيص غير معتاد ونادر إلى تشخيص شائع ومنتشر على نطاق واسع. وواقع الأمر هناك زيادة ٤٠ مرة فى عدد الأطفال دون العاشرة الذين يتم تشخيص حالاتهم على أنها اضطراب ثنائى القطب (Moreno et al., 2007). والسؤال الذى يطرح نفسه هنا مفاده: هل هذه الزيادة الحادة تعكس زيادة حقيقية فى عدد الأطفال المصابين بالاضطراب ثنائى القطب؟ والإجابة المباشرة ستكون بالنفى غالبا. والمرجح، أن العاملين فى المجال الإكلينيكى قد فطنوا إلى تعرف مشكلات لم تكن متعرفة من قبل، ومن المرجح أيضا، أن المحك التشخيصى المتعارف عليه قد تم تغييره، بحيث أصبح السلوك الأقل تطرفا يقدم بيّنة على تشخيص الحالة بالاضطراب ثنائى القطب. ومن المرجح كذلك أن التحول فى أحكام

الاختصاصيين فى المجال الإكلينيكى تم، عن غير قصد أو وعي، استجابة للجهود التسويقية المبالغ فيها التى تبذلها شركات الأدوية .

إضفاء الطابع الطبى على المعاناة النفسية

كما ذكرنا سابقا، كان إضفاء الطابع الطبى على الفئات التشخيصية هو التغيير الجوهرى الذى ألحق على تعديل سنة ١٩٨٠ للدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية. وتبنى الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية، والعاملين فى ميدان الصحة النفسية،عموما، لغة طبية لتوصيف وفهم المعاناة النفسية. تضمنت هذه اللغة مصطلحات مثل مرض، وعرض، ومريض، وانتكاسة، وتشخيص ومآل. وأصبح مجالا علم النفس الإكلينيكى والطب النفسى مشبعين بهذه اللغة الطبية، بحيث يكون من الصعب التواصل بين المشتغلين فى هذين المجالين بدون هذه اللغة. فضلا عن أن مجال الطب النفسى عندما عدل وضعه ليصبح فرعا من فروع التخصصات الطبية، اتجهت جهود البحث فيه نحو التركيز على بحث الأسس البيولوجية للمعاناة، ودراسة العلاجات الدوائية.

ونحن كمتخصصين فى علم النفس النقدى لدينا مشكلة مع هذا التبنى على نطاق واسع لإطارات العمل البيولوجية الطبية فى فهم المعاناة النفسية. إذ تُعنى هذه الأطر العملية بأن تكون على الهامش من كل من: التاريخ الشخصى لمن يرزحون تحت وطأة المعاناة النفسية، والعلاقات الشخصية والسياقية المرتبطة بالمشقة، والمؤثرات المجتمعية الكبرى، والسياسية،

ومؤثرات المنظومة الثقافية. والمثال على ما نقول مائل فى دراسة اضطراب مشقة ما بعد الصدمة، إذ تم وضع هذه الفئة لتجمع تحتها صعوبات أو مشكلات الوهن التى أصابت بعض المقاتلين فى حرب فيتنام بعد عودتهم إلى حياتهم المدنية. هؤلاء ممن كانت تُستثار لديهم اضطرابات مشقة ما بعد الصدمة فى زمن حرب فيتنام باستمرار ربط الخبرات المثيرة للرهبة والرعب (مثل مشاهدة مشاهد الموت، أو ارتكاب فعل يؤدى إلى موت آخرين) بمعاناتهم النفسية التالية. ومع هذا، وعملا بالثقافة المهنية السائدة لدى المشتغلين بمجال الصحة النفسية عبر ثلاثة عقود تالية، وجه الباحثون تفكيرهم نحو عوامل الخلل الوراثية والنيرولوجية التى تقف وراء اضطراب مشقة ما بعد الصدمة، والمراكز التشريحية لمشقة ما بعد الصدمة الموجودة بالمخ لهذا الاضطراب فى مرحلة الطفولة. وانحرفت هذه الاهتمامات الجديدة بالانتباه بعيدا عن خبرات زمن الحرب، ووجهته نحو مصادر الاستهداف طويلة المدى لاضطراب مشقة ما بعد الصدمة. ويعد إضفاء الطابع الطبى على هذا الاضطراب عملية مزدوجة لتسييس التشخيص، وطمس التضمينات الأخلاقية للحرب المثيرة بدورها للاضطرابات.

تشابك التشخيص السيكياترى مع المعايير الثقافية والقيم الاجتماعية

فى نهاية المطاف، يأتى القرار بالنظر فى أية مجموعة من السلوكيات أو الخبرات على أنها اضطراب نفسى - بدلا من أن تكون فعلا إجراميا أو خروجًا عن المألوف، أو استجابة لظروف وأحداث جائرة لا تطاق- وفى كل الأحوال لن يكون هذا القرار علميا. وغالبًا ما يكون مجرد اختيار سياسى

وأخلاقي، وحكم يستند إلى توافق اجتماعى على ما يمكن النظر إليه على أنه من قبيل السلوكيات المقبولة. فقبل سنة ١٩٨٠، على سبيل المثال، كانت تعد الجنسية المثلية فى الدليل التشخيصى كفئة من فئات الاضطرابات النفسية. وعمل التصنيف الفئوى على إعادة تأكيد الحرمات الثقافية والأخلاقية تجاه السلوك الجنسى المثلى التى كانت سائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى (القرن العشرين). وفى سنة ١٩٧٣ صوت أعضاء جمعية الطب النفسى الأمريكية على مشروع قرار بحذف الجنسية المثلية من الدليل التشخيصى والإحصائي، والفكرة التى تضمنتها المذكرة التوضيحية التى تم الاستفتاء عليها لتحديد الوضعية المرضية للجنسية المثلية، هى فى جوهرها تأكيد بأن المرض النفسى لا يعادل بحال من الأحوال المرض الطبى البيولوجى. والمهم أنه وفقا لنتيجة الاستفتاء الذى تم على هذا المشروع استبعدت الجنسية المثلية كفئة تشخيصية من البناء الأساسى للدليل التشخيصى والإحصائى سنة ١٩٨٠ .

ومن هنا نستطيع القول إن الأحكام المتعلقة بالسواء والشذوذ أو المرض تعتمد بالضرورة على مقننات ثقافية ومعايير اجتماعية وأعراف محلية. إذ إن العاملين فى المجال الإكلينيكى فى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، مدربون على التمييز بين الحرمان الطبيعى من عزيز أو حبيب بوفاته، والاكتئاب الإكلينيكى على أساس طول المدة الزمنية المنقضية على وفاة هذا العزيز أو الحبيب، ومع هذا فإن طول مدة الحداد العرفية فى العديد من الأقطار (و لتكن اليونان أو الهند) تمتد إلى عدة أشهر، أطول منها فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، فالشخص الحزين حزنا شديدا لوفاة

عزيز، طبقا للعرف السائد فى بلده، قد يُشخص خطأ على أنه يعانى الاكتئاب بواسطة إكلينيكيين أمريكيين لا يعرفون ثقافات الشعوب الأخرى. وحتى بالنسبة لتلك الأعراض الواضحة التى لا ريب فيها مثل الهلاوس والهذاءات، ينبغى أن يتم تفسيرها فى ضوء الخلفية الثقافية للفرد. ففى بعض الثقافات، على سبيل المثال، يتوقع أن أفراد العائلة المتوفين مؤخرا، يتواصلون مع ذويهم الأحياء طوال أمد الانفصال البطيء عن العالم . وبالتالى ، فالإنصات إلى كلام الشخص المتوفى والحديث إليه ليس بالأمر الغريب، ولا يمثل بأى حال علاقة خطر. وفى المقابل سماع أصوات الموتى والحديث إليهم بالنسبة للأمريكيين البيض دليل بالغ القوة والوضوح على المرض العقلى .

وفى نهاية هذا الجزء، نؤكد أن السلوك الإنسانى يكتسب معناه من محيطه الاجتماعى الثقافى. وما يشغل تفكيرنا أن محكات المرض العقلى الواردة فى الدليل التشخيصى والإحصائى تعكس قيم وأعراف ومعايير الأمريكان الشماليين البيض من الطبقة المتوسطة. وسوف تزيد بالتالى مخاطر فساد الأحكام التشخيصية، سلبا كانت أم إيجابا، عندما يواجه الاختصاصى الإكلينيكى مدى واسعا من الفروق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ويتطلب الاقتدار الثقافى ليس فقط المعرفة بالثقافات الأخرى، ولكن يتطلب أيضا اعترافا واعيا بهذه الثقافات، وفى هذا يكمن التحدى الأكبر.

التشخيص السيكياترى ، والسُلطة الاجتماعية ، والتنظيم الاجتماعى

إذا ما امتد نظرنا إلى أزمنة وأماكن غير التى نحن فيها، تتبدى لدينا بوضوح العلاقة بين التشخيص السيكياترى والسُلطة الاجتماعية. وقبيل تحرير الرقيق فى الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، كان

تشخيص الدرابتومينيا (الهوس) يُطرح على أنه تفسير لإصرار العبيد غير القابلين للتحكم والسيطرة على التحرر من العبودية (Stamp,1956) . والمثال الثاني، تشخيص السرقة المرضية، إذ تشير إلى سلوك السرقة القهرى الذى لا يمكن مقاومته، أو سلوك السرقات الصغيرة القهري، ونشأ تشخيص السرقة المرضية بالتوازى مع اختراع محال البيع ذات الأقسام الكبيرة كنقطة تحول فى القرن المنصرم. وتتسم هذه المحال بوجود مشترين _ من النساء أساسا – غير معروفات بأسمائهن، ونظام لعرض البضائع جاذب ويغرى بالشراء، بالإضافة إلى الحرية فى تناول العناصر المعروضة للبيع والتعامل معها.

يخلق هذا النوع من المواقف ليس فقط باعثا على شراهة الشراء، ولكن أيضا يغرى بالسرقة فى الخفاء. وقد مارست مشتريات من مختلف الطبقات الاجتماعية هذا السلوك، ولكن السلطات دأبت على التمييز على أساس الطبقة الاجتماعية بين أعمال سرقة إجرامية، وأعمال سرقة تعكس ظاهريا مرضا نفسيا. وعلى هذا يتم إخضاع النساء من الطبقات الاجتماعية العادية للعقاب بحسبهن ارتكبن جريمة سرقة، بينما يتم تأويل فعل السرقة من الطبقة الاجتماعية العليا على أنه نتيجة لمرض نفسى. ويعمل تشخيص السرقة المرضية بهذا على استثناء أفراد من الإناث وحمايتهن من الوقوع تحت طائلة العقاب الجنائى. ليس هذا فقط ، بل يساعد هذا التشخيص على أن تظل نساء الطبقة العليا محافظة على وضعية المثالية الأخلاقية أو التميز الأخلاقى .(Camhi,1993)

وتعرض قصة فيلم **النجمة فينونا ريدر**، والذى عُرض سنة ٢٠٠١ عن سرقة الثياب القشيبة المعروضة فى المحال الكبري، صورة أقرب ما

تكون إلى تقلبات الفئة التشخيصية كليبتومنيا. فالإعلان عن جريمة ريدر، دفع بعض ممتهنى العمل فى مجال الصحة النفسية إلى القول بأنها ليست جانية ولكنها مجنٍ عليها، أو ضحية مرض (لم يكن قد أدرج بعد فى الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية) يُعرف باضطراب شذوذ التعدى بالسرقة. ويُقال إنها حالة تنشأ عن مشقة انفعالية (Gupchik, 1997). وتوضح الفئات التشخيصية مثل الدرابيتومنيا والكليبومنيا واضطراب السرقة القهرى كيف أن التشخيص قد يعمل على استدعاء مصالح أصحاب السلطة الاجتماعية والسطوة والنفوذ، أو أصحاب الوضع الاجتماعى الرفيع (على سبيل المثال الطبقة الاجتماعية العليا، أو ممتلكى العبيد أو المشاهير).

وقد ذكرنا من قبل أن عدد فئات تشخيص الاضطرابات النفسية والعقلية قد تضخم مؤخرا. فضلا عن أن محكات العديد من هذه الفئات التشخيصية أصبح أقل إحكاما، أو لنقل أقل إقناعا، ولهذا ثمة صعوبات أقل حدة ينظر إليها الآن على أنها أمراض تستحق تدخلا علاجيا متخصصا. ونحن كمتخصصين فى علم النفس النقدي، نرى أن هناك ما يستدعى مقاومة إدخال الفئات التشخيصية السيكياترية إلى مفردات الحياة اليومية، حتى وإن كانت النية من هذا نبيلة. فتزايد الفئات التشخيصية يتطلب زيادة التدقيق فى الحياة الشخصية وتنظيمها عن طريق المتخصصين فى الصحة النفسية. والمثال الجدير بالذكر هنا، الممارسة الجنسية، كما يوضح ليونور تيفير (Leonore Tiefer,2004). ففى المراجعات الحديثة للدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية، عُرفت مجموعة متنوعة من الممارسات والاختيارات والصعوبات الجنسية كمشكلات سيكياترية أو طبية تتطلب تدخلا

علاجيا (Potts,2008). وطرح تيفير وبوتس وآخرون سؤالا مفاده : لماذا يتم فرض المعايير الطبية الزائفة على المتعة الحميمية؟ فإعادة رسم حدود النشاطات الجنسية بوصفها حالات سيكياترية أو طبية، عمل يعود بالفائدة على شركات الأدوية الباحثة عن تسويق منتجاتها، وتعود بالضرر على الإنسان ذاته. ونَظَم تيفير وزملاؤه رؤية جديدة لحملة توعية عامة لمواجهة عملية إضفاء الطابع الطبى على السلوك الجنسى للمرأة (سيتم شرح مفصل لهذه الرؤية فى الفصل الرابع عشر) .

والخلاصة من كل ما سبق، أن عملية التنظيم السيكياترى للحياة الشخصية تحمل تضمينات سلبية عديدة. إذ تسهم فى إحداث التشويش والشوشرة على الخلل، بمعنى النزعة إلى إطلاق تسمية مرضية على مظاهر التعاسة اليومية، والعيوب ومواطن الضعف العادية، والنزوات الشخصية. وفى الوقت نفسه، يُعهد إلى الاختصاصيين فى مجال الصحة النفسية بأشكال من النفوذ والسلطة الاجتماعية يُحسب لها ألف حساب، بما يتجاوز ما كان يُعرف مبكرا بدائرة اختصاص مؤسسات اجتماعية أخرى، مثل القانون، والأمن، والدين. والتنظيم السيكياترى شكل من أشكال الضبط الاجتماعى ذى فاعلية خاصة، حيث نادرا ما تتعرف السلطة المدنية الوظيفة التحكمية المتخصصة فى الصحة النفسية والعقلية.

الحكم وإطلاق المسميات : هل يقوم الاختصاصى الإكلينيكى بإجراء تشخيصات متحيزة؟

يُواجه العملاء بمنظومة للصحة النفسية تبدأ عملها المعتاد بتقييم وقياس الصعوبات التى يعانيها هؤلاء. وتتضمن عملية التقييم هذه عمليات التشخيص

الرسمية. ويُعد العنصر المحورى فى هذه العملية هـو إطـلاق مـسمى أو مسميات معيارية على حالة العميل أو حالات العملاء، كأن يُقال هذا فصامي، وذاك يعانى الاكتئاب، وثالث يعانى اضطراب مشقة ما بعد الـصدمة. وعلـى الرغم من أن التشخيص الرسمى ليس له أهمية محورية بالنسبة إلـى العـلاج النفسي، فإنه تسهم التصنيفات التشخيصية بدور مهم فى تحديد الوصفات الطبية العلاجية. كما أن التشخيص له أهمية جديدة فى الولايات المتحـدة الأمريكيـة، نظرا لما تقوم به منظومات إدارة الرعاية النفسية من توظيف للفئات التشخيصية فى تحديد ما إذا كان العملاء قد أدرجـوا تحـت مـسميات محـددة، توطئـة لإخضاعهم لعلاج صحى نفسي، وتحديد تكلفة العلاج الذى سيتلقاه العميل.

ويأتى هنا السؤال، هل يقدم الممارس العام الإكلينيكى أحكاما متحيزة ؟ وفى الإجابة عن هذا السؤال نُعنى بشكل خاص بحقوق أولئك الذين يحيـون بالمجتمع فى أوضاع معيشية رثة، أو تحت خط الفقر فى الرعاية الـصحية والاجتماعية. فثمة تفاوتات واسعة فى المعـدلات الملحوظـة للعديـد مـن الاضطرابات عبر الجندر، وعبر العنصر، والسلالة، والطبقات الاجتماعية. وبالطبع، لا تعكس هذه التفاوتات بحد ذاتها تحيزا. وقد تعكس فروقا حقيقيـة فى حجم نسب انتشار هذه الاضطرابات فى الجمهور، إذ تأتى هذه الفـروق من اختلاف الخبرات الحياتية وانعدام تكافؤ فـرص المـوارد الاجتماعيـة والاقتصادية. ومع هذا، كشفت دراسات عدة عن أن الإكلينيكيـين يقيمـون العناصر المتطابقة فى حالات عدة بما يأتى بأحكام تشخيصية مختلفة استجابة لمعلومات عن الجندر، والطبقة الاجتماعية، والهوية العنـصرية، والتوجـه الجنـسى (cf. Becker& Lamb, 1994; Landrine,1989; Roberston&

(Fitzerad,1990; Strpowski et al,1995). وإضافة لهذا، قد يُعطى الاختصاصى الإكلينيكى توصيات علاجية مختلفة للتشخيصات والأعراض المتطابقة اعتمادا على الوضع الاجتماعى للعميل. فقد يتوقع أن الأفراد من الطبقة الاجتماعية الدنيا، أو من ذوى المستويات التعليمية المنخفضة، لا ينفع معهم العلاج النفسي، ومن ثم يتخذ قرارًا باستبعاد العلاج النفسى كبديل من البدائل العلاجية المطروحة.

وقد تُفسد التفاوتات الثقافية بين العميل والمعالج الأحكام الإكلينيكية، إذ تتبدى التفاوتات الثقافية ليس فقط بين الأفراد من مناطق مختلفة من العالم، بل تتبدى كذلك بين مختلف الجماعات الاجتماعية، فتظهر هذه التفاوتات بين تجمعات المثليين، وذوى الازدواج الجنسى والمتناقضين جندريا، والمثليات، من جانب، وتجمعات الأفراد العاديين، من جانب آخر. كما تظهر بين سكان الريف وسكان الحضر، وبين الأفراد الدينيين والعلمانيين. وتؤدى الفروق الثقافية بسهولة إلى التفسيرات الخاطئة للسلوك، ومن ثم، الخطأ فى التشخيص، وذلك إما بالإفراط فى ترجيح فئة تشخيصية على حساب الفئات الأخرى الفارقة، أو المبالغة فى تقييد عملية إدخال العميل فى فئة تشخيصية بديلة. وقد يحدث الإفراط فى الترجيح التشخيصى عندما يخطئ الاختصاصى الإكلينيكى فى تقييم خبرات وسلوكيات معيارية لجماعة اجتماعية بعينها، فيحسبها علاقات دالة على اضطراب نفسى. ويحضرنا هنا، أنه فى السبعينيات من القرن الماضى كانت معايير الثراء النسائية تشير إلى إتيان المرأة بسلوكيات تشابه أعراض اضطراب نفسى عُرف بعد هذا بالهستيريا (Chesler,1972). والمثال الآخر، يتعلق بأحد الاختصاصيين النفسيين

الإكلينيكيين ويدعى جناناث اوبييسيكر (1984)، وأثناء زيارة له لسيرلانكا شاهد رجل أعمال يؤدى نُسكًا دينيًا يتسم بالرزانة والهدوء، ويعمل الرجل على تكريس كل هذا كجزء من ممارسته لعملية التأمل، ولكن الاختصاصى النفسى ذهب إلى أن الرجل يعانى من اكتئاب إكلينيكى .

ويتضمن الشكل الآخر من أشكال المبالغة فى تأكيد التشخيص الإكلينيكى التفسير الخاطئ للاستجابة التكيفية لموقف خطر بالنظر إليها كاستجابة مرضية. فهذه ميشيل فينى (1989) تصف لنا ردود فعل سيدة أمريكية شابة من أصل أفريقي، وتعمل مرشدا فى مجال جرائم الاغتصاب، وقد تعرضت هذه السيدة للاغتصاب من مجموعة رجال يقيمون فى نفس الحى الذى تعيش فيه. وبعد هذه الحادثة امتنعت عن توجيه الاتهام أمام الجهات الرسمية إلى مغتصبيها حتى لا يعاودوا الكرة على الأقل، ولم تعد معنية بكونها مرشدة فى مجال الاغتصاب، وامتنعت عن طلب مساعدات إضافية من مؤسسات الخدمة الاجتماعية. واتجهت فينى فى تفسيرها وتقييمها لردود أفعال هذه السيدة الشابة إلى أن تسمها بالشخصية المعتمدة السلبية أو تذهب إلى أنها ضحية العجز المتعلم. ويُفيد فهم فينى لسلوك السيدة الشابة أن مسار تصرفها على هذا النحو كانت تمليه كوابح وضرورات تقف فى وجه هذه السيدة، مثل دخلها المحدود، ولونها، وكونها أما تعول غير متزوجة، بالإضافة إلى العواقب الوخيمة التى لا تُعد ولا تُحصى والتى ستقع على رأسها ورأس أسرتها إذا ما أدخلت الشرطة والجهات الأمنية فى هذا الموضوع.

ويُعد فرط التردد فى تصنيف الأعراض إلى فئة تشخيصية – بما يعنيه من إغفال المعاناة النفسية أو التقليل من شأنها – مشكلة لا تقل أهمية عن

مشكلة المبالغة فى تأكيد ترجيح فئة تشخيصية، أو المبالغة فى المسارعة إلى إخضاع السلوك والتصرفات لعملية تشخيص إكلينيكية. ويترتب على عملية التهوين من المعاناة حرمان من يعانى علاجا يستحقه – فقد يُنظر للاكتئاب مثلا فى مرحلة المراهقة على أنه طور ارتقائي، أو مجرد مشكلة توهم علل مرضية لدى شخص فى مرحلة الكهولة. وقد تأتى عملية التهوين وإغفال التشخيص أيضا فى مواقف يعتقد فيها الأفراد بضرورة إخفاء صعوباتهم أو التعتيم عليها. فالثقافة العسكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، تسم الجنود الذين تظهر عليهم مظاهر الكرب أو المشقة النفسية بأنهم غير لائقين، أو تصفهم بالجبن. وبالتالي، فالسعى إلى طلب المساعدة من متخصص فى الصحة النفسية قد يعرضهم لخطر الحرمان من أى فرصة للترقى. ومن ثم، فقليلون هم الجنود الذين يسعون لطلب المساعدة المتخصصة فور احتياجهم إليها (Chappelle & Lunley, 2006) .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا : هل يمكن للاختصاصى النفسى الإكلينيكى أن يقف فى مواجهة أخطاء التشخيص وتحيزاته؟ والتحيز الذى نقصده هنا ليس مجرد أخطاء بسيطة ولا هو القيام بأعمال رديئة، بل إن التحيز الذى نقصده لا تنفع فى إصلاحه جهود فردية. إذ تتكون منظومة التشخيص من منظومة التفسير التى توجه الانتباه نحو بعض القضايا وتجاهل قضايا أخرى يظن أنها هامشية. وينبغى أن تتسع المنظومة لتضع فى الحسبان الخلفية الثقافية للفرد، وجوانب البيئة الاجتماعية ذات الصلة بالخلفية الثقافية، مثل الفقر، والتمييز أو التعصب العرقى والعنصرى وفوضى الحياة فى الحضر، والعنف، وانخفاض مستوى الجودة الاقتصادية، وأخيرا الهجرة.

كما أن الأمر بحاجة إلى نماذج تفسيرية معدلة فى مواقع العمل الإكلينيكية. أحد هذه النماذج يُعرف باسم نموذج العلاج الصائب غير المتحيز، ويتطلب أن يستمع الاختصاصيون الإكلينيكيون الأعضاء فى جماعات مهيمنة باحترام وتقدير إلى أصوات ووجهات نظر أبناء الجماعات المهمشة (Tamasese & Waldegrave, 1996) . وتحتاج هذه المشكلات والقضايا إلى مناقشات جادة فى الكتب المرجعية الأساسية، ومستلزمات التدريب. ويدور محتوى جميع (على وجه التقريب) مراجع علم النفس الإكلينيكي، حتى يومنا هذا، فى الولايات المتحدة الأمريكية، حول الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية، وبالتالي، لا يتعرض الدارسون المتدربون لأى وجهات نظر ورؤى بديلة (cf.Marecek,1993). وبهذه الطريقة يساعد علم النفس الإكلينيكى فى إخفاء التكلفة الاقتصادية التى يتكبدها الأفراد والمجتمع عندما تتركز مقاليد القوة والثروة بين قلة من أصحاب السطوة والنفوذ والامتيازات.

العلاج النفسى والتدخلات النفسية الاجتماعية

حالة دورا

هى بنت فى مرحلة المراهقة تعانى السعال المستمر والصداع المتكرر، قالت إن صديق والدها بادرها بمعاكسات جنسية عندما كانت مع والدها فى زيارة بمنزل هذا الصديق. ولم يصدقها أحد، اصطحبها والدها إلى المعالج وطلب منه أن يُعيد ابنته إلى صوابها. وكان المعالج هو سيجموند فرويد مكتشف التحليل النفسي، ومريضته هى **دورا** (**Freud,1905/ 1963**). وحالة دورا هى من أكثر الحالات التى يتكرر الرجوع إليها فى تراث التحليل النفسي (**Hare -Mustin,1991**).

اعتاد والد دورا أن يصطحبها معه إلى منزل صديقه حيث كانت بينه وبين زوجة صديقه فراو بعض المصالح المشتركة، وكان هير الزوج يُبادر دورا بالمعاكسات الجنسية منذ أن كان عمرها ١٤ سنة، ويبدو أن هذا كان يحدث بتشجيع من والدها. وكانت والدة دورا محافظة على المعايير المتعارف عليها والمتوقعة لمدبرة المنزل فى فيينا، أو تقاليد الزوجة ربة المنزل فى الثقافة الألمانية فى حياتها اليومية. وبالرغم من أن فرويد لم يلتق أبدا بوالدة دورا، كان مترددا فى تشخيص حالتها على أنها تعانى ذهان ربات البيوت، وهو تشخيص غير متضمن بين الفئات التشخيصية المقننة. وانطلاقا من رؤيته البطرياركية، سلم فرويد بأن أى فتاة صغيرة لابد وأن تقدر انتباه واهتمام رجل مثل هير (ك) وتقبل به. ولهذا ذهب فرويد إلى تشخيص حالة دورا على أنها أعراض هيسترية ناتجة عن استثارة الرغبة الجنسية وكبتها. وعندما حاول أن يفرض على دورا رؤيته للموقف، رفضت العلاج وتركته. مما دعا فرويد إلى أن يلصق بها ليس فقط كونها مضطربة، بل ذهب إلى أنها تتسم بالخلف أو المعاندة، والكذب، والرغبة فى الانتقام. ومع الوقت اعترف الكبار المحيطين بالفتاة بأن إدعاءاتها حول هير "ك" كانت صادقة وحقيقية .

كانت رؤية فرويد لدورا وموقف عائلتها والأصل فى مشكلاتها تعكس سياسات تتعلق بالحقوق الجندرية فى المنطقة آنذاك، فضلا عن الإصرار الدوجماطيقى لدى فرويد على دقة نظرياته. لقد فشل فرويد فى مساعدة دورا، ويرجع فشله جزئيا إلى رفضه أن يأخذ بعين الجد تقييم دورا لخبراتها، مفضلا بدلا من هذا تفسيراته هو للموقف. وفى النقاش الذى سيلى الفقرات

اللاحقة، سنتتبع مشكلات مماثلة لدى العديد من المعالجين فى أيامنا هـذه : ومن هذه المشكلات التركيز على الحياة الداخلية للفـرد وتجاهـل الموقـف الخارجي، وتركز عناصر السلطة والنفوذ فى يد المعالج، بما فيهـا هيمنـة زاوية رؤية المعالج فيما يعانيه العميل ويستحق التدخل العلاجى .

التركيز على الفرد

تسلم غالبية مناحى العلاج النفسى التقليدية بأن المشكلات التى تتطلب تدخلا علاجيا هى مشكلات تأتى من داخل الفرد، ولسنا بحاجة إلـى تنـاول الظروف الخارجية أو تغييرها. وبالتالى فبؤرة اهتمام المعالج هى التركيـز على مساعدة العملاء فى التوافق مع ظروف حياتهم أكثر منها التركيز على مساعدتهم فى تغيير هذه الظروف التى أسهمت فى إيجاد المشكلة. فالزيـادة فى ساعات العمل مثلا، التى يطالب بها أصحاب العمل المتسمين بالجشع هى مصدر مشكلة بالنسبة إلى العديد من العاملين، وتتخذ هذه الزيادة أشكالا عدة، منها العمل ورديتان مدفوعتا الأجر، بالإضافة إلى الأعباء الأسرية التى تقع على كاهل المرأة. وتشير هذه الصور من مشقة العمل إلى الحاجة إلى إحداث تغييرات هيكلية فى مؤسسات العمل والأسرة. ومع هذا، يحسب المعالج فـى الغالب مشقة العمل مشكلة فردية، ويقترح وسائل علاجية مـن قبيـل إدارة الوقت أو أساليب خفض المشقة مثل تدريبات الاسترخاء والتأمل.

ويسلم العديد من المعالجين الذين يعملون مع الأزواج بـأن لا شـيء يمكن أن يكون خطأ فى الزواج كمؤسسة اجتماعية. وعندما يأتى الزوجـان لتلقى المساعدة فهما يسلمان بالتبعية بأن الخطأ يكمن فـى شـريكى الحيـاة

الزوجية. ومع هذا، ففى أيامنا هذه، تحولت مؤسسة الزواج إلى عبء بالنظرة المبالغ فيها إلى المتطلبات الرومانسية المطلوب تحقيقها، والمبالغة فى التجمل (Coontz, 2006). إذ يتوقع من الزواج أن يخفف من إحباطات الرجال فى ميادين التنافس العامة، أو يعوضهم عن هذه الإحباطات المتمثلة فى الحراك الاقتصادي، والإحساس بالافتقاد إلى السلطة والنفوذ، وغياب صور الاعتراف المجتمعى. وتسهم هذه التوقعات غير الواقعية من الزواج فى التوتر والعنف الذى تشهده الزيجات المعاصرة. بما فيها انتهاك الأطفال وإساءة معاملتهم وضرب الزوجات. ومستويات العنف فى الأسر الأمريكية شديدة إلى الحد الذى يشبه ما تعانيه النساء والأطفال فى الشوارع وليس فى بيوتهن. وبالتالى تشعر النساء والأطفال وكأنهن تعشن فى الشوارع وليس فى البيوت.

الثقافة والطبقة والجندر: نظرة محورية

بحكم التعريف، يعد الاختصاصى فى العلاج النفسى من بين أعضاء الطبقة المهنية، وتتوافق رؤيتهم للعالم مع رؤية الطبقة المتوسطة. ويجسد العلاج، فى الغالب، ودون إعمال للفكر، مُثل ومعايير ثقافة الأمريكيين والأوروبيين البيض، والمنتمين إلى الطبقة المتوسطة. وتتمثل هذه المثل والمعايير، على سبيل المثال لا الحصر، فى الاستقلالية، وتحقيق الذات من خلال الإنجاز الفردي، والكسب المادى (Cushman, 1995) . واستجابة للشواغل الأمريكية التاريخية بالنجاح وتطوير الذات، جعلت نظريات نفسية عديدة من الاستقلالية والإنجاز مؤشرات للنضج والصحة النفسية (Hare-Mustin & Marcek, 1986) . إلا أن كلا من الاستقلالية والإنجاز الشخصى ليسا مما يتناسب مع الروح المجتمعية العامة للعديد من الجماعات

الاجتماعية، التى تعيش على معايير الاعتماد المتبادل، والتماسك الأسري، والتأثير المتبادل بين الثقافات حول العالم. وإضافة إلى كل هذا، تستند أفكار المعالجين حول الأساليب المناسبة الناجعة فى التعايش مع الشدائد والمحن إلى افتراض مسبق بأن الامتيازات الممنوحة للطبقة المتوسطة، ورأس المال الاجتماعي، وسهولة الوصول للموارد المادية، هى أشياء متاحة أيضا بنفس القدر للجميع. ومن هنا يأتى التسليم الأعمى من جانب المعالجين (منهم فى ذلك مثل أعضاء الطبقة الاجتماعية المتوسطة عموما) فى وجود الصالح المجتمعى العام، ومبدأ تكافؤ الفرص، وعدالة النظام القضائى الجنائى. وتعنى الثقة الزائدة فى الواقع، والوضع القائم بالنسبة إلى الجماعات المهمشة الواقعة تحت القمع والجور والظلم، السذاجة فى أوضح صورها، والخطر فى أعلى مستوياته.

دقت ساعة ممارسة قوة النفوذ

فى مجال العلاج النفسي، يسعى الأفراد العاجزون عن الإفصاح عما يعانونه إلى طلب المساعدة من الخبراء المجازين أصحاب المصداقية الثقافية. وبالتالي، يكتسب العلاج خصاله حتما من خلال الفروق بين المعالج والعميل فى كل من: الخبرة العملية، والسلطة، والنفوذ. ويؤدى هذا إلى وضع يُرثى له، إذ تُعرف جلسة العلاج بساعة ممارسة السلطة والنفوذ (**Green,1995**). ويسعى المعالجون، الذين لديهم حساسية للخلل فى توازن قوة النفوذ فى عملية العلاج، إلى البحث عن طرق يتشارك من خلالها المعالج والعميل فى تسيير الجلسة العلاجية، ومراقبة النزعة إلى النظر للمعالج على أنه مصدر للسلطة (**Guilfoyle, 2003; & Zimmerman & Dikerson,1995**) وتركز حركة العلاج النسائية، التى نشطت فى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، جل

اهتمامها على قوة النفوذ المرتبطة بالعلاج ، كما عُنيت بتشجيع العملاء على معرفة وممارسة ما لديهم من قوة النفوذ والسلطة. فقد حاول البعض، مثلا، تقليص المسافة الاجتماعية بينهم وبين عملائهم بجعل الموقف العلاجى بعيدا عن شكل الجلسات الرسمية قدر الإمكان. وعارض البعض القيود المفروضة على عملية إفصاح المعالج عما به بالاستجابة إلى أسئلة العميل التى تتضمن معلومات عن سيرة حياته، كما عارضوا القيود التقليدية المعتادة المفروضة على طرح العميل بين الفينة والفينة تقييما أو تفسيرات لما لديه من خبرات شخصية. وعمل البعض على تعميم طرق وأساليب تعمل على تغيير وضع العميل من مجرد مريض خاضع لأوامر الطبيب ومُسلِّم بها، إلى مستفيد من معلومات تقدم إليه (Hare- Mustin, Marecek, Kapan & Liss-Levenson, 1979). وعلى مستوى المؤسسات، بذلت بعض الحركات النسوية جهودا منظمة فى الضغط على التنظيمات المهنية لتعديل الكود الأخلاقى ومعايير التدريب لحماية العميل، خاصة النساء، من انتهاكات السلطة وقوة النفوذ المرتبطة بعملية العلاج، وكذلك الحماية من الاستغلال الجنسى (Hare-Mustin, 1992) .

بدائل العلاج النفسى

تغيير الوجهة العلاجية بما يتجاوز الأفراد

تاريخيا، هناك معالجون للأسرة يُعلون من أهمية بدائل فردية العلاج التقليدى. ويتضمن العلاج الأسرى نهج التحول نحو زاوية العلاقات الشخصية التى تركز على أنماط التفاعل المستمرة فى الزمن فى نطاق

السياق الأسرى. واستندت أعمال كل من باتسون (1972) وفانزلافيك وويكلاند وفيش (1974) إلى علم السبرنطيقا لفهم السلوك كجزء من منظومة اجتماعية تؤثر فيما بينها تأثيرات متبادلة. وظهر حديثا المعالجون بالسرد أو الحكى مثل ميشيل وايت (1995) إذ ساعد الأسر والأفراد على مواجهة وتعديل الحكى المتمركز حول المشكلة إلى الإتيان بحكايات جديدة تفتح الطريق تجاه التغيير الإيجابى (Freedomon & Comls,1996) . ويعد العلاج الأسرى مجالا للجهود الرائدة لتعيين الوضع المناسب للخبرات الأسرية والأزواج والأفراد داخل الثقافة والسياقات المجتمعية على اتساعها. ويحضرنا هنا تأكيد العلاج الأسرى النسائى لضرورة أن يضع المعالج فى حسبانه التفرقة الجندرية السائدة فى مواقع العمل وفى أماكن المعيشة، والحياة العامة، وتأثير هذه التفرقة على كل من الحياة الزوجية والحياة الأسرية (Goodrich,1991; Hare- Mustin,1991 ; Mclean, Carey & White,1996) . واتسع منظور العلاج ليشمل فى بعض المجتمعات العمل المجتمعى مع الجماعات المهمشة والجماعات العرقية .

ما بعد العلاج : الصحة النفسية المجتمعية والتدخلات النفسية الاجتماعية

العلاج النفسى الرسمى ليس فقط النوع الوحيد من المساعدة الذى يمكن أن يقدمه الاختصاصى النفسى لأناس يعيشون تحت وطأة المشقة . ويتطلع بعض الاختصاصيين النفسيين إلى ما هو أبعد من حدود العلاج الرسمي، متجهين نحو الجهود العلاجية المتمركزة حول المجتمع لتغيير معيشة الأفراد الذين يعانون المشقة النفسية. وأحد الأمثلة على هذا هو علم نفس المجتمع، الذى تمتد جذوره إلى حركة الصحة النفسية المجتمعية فى ستينيات القرن

الماضي، والسياسات التقدمية التى اتبعها الرئيس الأمريكى آنذاك جون كينيدى . ويسعى المتخصص فى علم نفس المجتمع نحو فهم ومواجهة المسببات الاجتماعية السياسية للمعاناة النفسية، مثل الفقر فى الحضر، والتهميش الاقتصادي، والظلم العرقي، والروح المعنوية، والعنف، والاضطرابات الأسرية. ويناقش الفصل الثامن علم نفس المجتمع بالتفصيل.

ومثله مثل علم نفس المجتمع، يُعنى مجال الخدمة النفسية الاجتماعية الذى نشأ مؤخرا بالمعاناة الإنسانية الناجمة عن ظروف سياسية واجتماعية. وتم تطوير هذا المجال عن طريق ناشطين يسعون إلى مساعدة المضارين فى الحروب، والتطهير العرقي، والهجرة القسرية، والدول الراعية للعنف والإرهاب، وضحايا الكوارث الطبيعية (Miller& Rasco,2004; Wessells, 2006; see also chapter 16) . ويُنظر فى مجال العمل النفسى الاجتماعي، إلى كل من المعاناة والحبور Wellbeing كظواهر لها أكثر من بُعد، فضلا عن أبعادها الشخصية. وبالتالي، فقد يعمل المشتغلون فى هذا المجال على مساعدة المجتمعات فى إعادة البناء والدعم عن طريق رعاية برامج تسوية النزاعات وحل الصراعات، ومساعدة هذه المجتمعات فى إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني، أو عن طريق دعم الحكومات المحلية وإمدادها بوسائل تُزيد من قوتها.

الاقتصاد السياسى لعلم النفس الإكلينيكى

علم النفس الإكلينيكى (وتخصصات الصحة النفسية بوجه عام) هى فى القلب من التغيرات السياسية والاقتصادية، بما تحدثه هذه التغيرات من تعديلات جوهرية فى عمل المعالجين. وأحد هذه التغييرات هو إدخال مفهوم

الرعاية المدبرة، وهو نظام العلاج المقتصد لخفض النفقات أو التكاليف (وفى كل الأحوال يجلب المكاسب والأرباح). ويمكن للقارئ أن يتوقع أن أنظمة الرعاية هذه قد أتت بأساليب علاجية فى مجال الصحة النفسية مختصرة، وروتينية، ومنخفضة التكاليف. وهناك معوقات عديدة أمام الاستخدام الأمثل للعلاج النفسى كما ينبغي، مما يستدعى تفضيل العلاج الطبى الدوائى. فأهداف العلاج محدودة بالتغيرات السطحية التى تكفى فقط لمجرد عودة الفرد إلى بعض لياقته النفسية (Cushman &Gilford,2000) لتظل المشكلات المتضمنة صعوبات شخصية قائمة منذ أمد بعيد، أو المتضمنة مواقف اجتماعية وأسرية معقدة، غير مؤهلة تماما لتلقى مثل هذا النوع من العلاج منخفض التكاليف.

واعترض العديد من المعارضين بما يفيد أن اقتصار العلاج على الرعاية منخفضة التكاليف فيه انتهاك لمعايير الرعاية الجيدة وإضرار بنزاهتهم المهنية. كما شكى البعض من أن العمل بمقتضى هذا النظام يعرضهم لإشكالات أخلاقية حقيقية. وأكثر المشكلات الأخلاقية التى أشيع ذكرها هى اختراق الأسرار والتعدى على الخصوصية. أما المشكلات الأخرى فكانت القواعد المجحفة التى تحد مما يمكن أن يقوله المعالج للعميل عن العلاج، والمطالبة بعرض أشكال أخرى من العلاج، مما لا يعتقد المعالج فى جدواها أو كفايتها (Gohen, Marecek,& Gillhan,2006) . وحتى هذه اللحظة، ليس لدى المعالجين المعترضين على أسلوب الرعاية المدبرة، الذى يفسد عملهم، من سبيل إلا وقف العمل بهذه الأنظمة أو الامتناع عن ممارسة العلاج. وليس لدى الأعمال والمواقف الفردية إلا القليل الذى يمكن القيام به من أجل تغيير النظام، ولهذا فالأمر بحاجة إلى عمل عام جماعى.

ويتصل التغيير الثانى بتطفل شركات الأدوية وتدخلها فى شئون مجال الصحة النفسية. ففى السنوات الأخيرة ، تنامت مبيعات الأدوية السيكياترية نموا طفيليا لتصل استثماراتها حول العالم إلى عدة بلايين من الدولارات. وتجدر الإشارة هنا، إلى أنه فى الولايات المتحدة وحدها، على سبيل المثال لا الحصر، تتناول ١٠% من الإناث مضادات الاكتئاب، فى مقابل ٤% من الرجال. وما بين ٣ و ٥ % من الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية يتناولون عقار ريتالين **Ritalin** وهذا العقار واحد من بين العديد من العقاقير الأخرى لعلاج اضطراب خلل الانتباه **(Elerstadt, 2008)** .

وترجع الزيادة المفاجئة والمتسارعة فى الاعتماد على التداوى الطبي، فى جانبها الأكبر، إلى الجهود التى لا تكل لشركات الصيدلة فى التسويق لمنتجاتها. والولايات المتحدة الأمريكية، من دولتين فى العالم، تحيط المستهلك علما بقواعد تداول العقاقير الطبية. وتدفع الجهات المنظمة وأجهزة حماية المستهلك باعتراضات لا نهاية لها على العديد من الإعلانات التى عادة ما تعطى انطباعات متفائلة كاذبة عن فعالية ومعاملات الأمان للمنتجات التى تروج لها. وتشجع هذه الإعلانات الأفراد على تناول عقاقير طبية لمداواة صعوبات نفسية مؤقتة ومحدودة . كما تعمل هذه الإعلانات أيضا على نشر فكرة غير دقيقة أو مغلوطة مفادها أن معظم المشكلات النفسية تتسبب عن اختلالات وظيفية بالمخ، أو ما يُعرف بالخلل فى التوازن الكيميائى بالمخ. وتعمل هذه الوسائل على تشكيل اتجاهات نحو العلاج النفسي، إلى جانب تشكيل الاتجاهات الشائعة حول العقاقير الطبية. ويؤكد محتوى وسائل الدعاية أن جرعات الدواء تؤدى إلى تحسن مؤكد يمنع الأفراد من بذل الجهد وإنفاق الوقت فى متطلبات العلاج النفسى.

وتلبية لسعى الاختصاصيين فى علم النفس الإكلينيكى فى البحث عن صلاحية وصف أدوية طبية، توفق شركات الصيدلة أوضاعها للدخول فى مجال علم النفس الإكلينيكى بدافع أولى وحيد هو زيادة المبيعات والمكاسب والأرباح . ويدق هذا جرس إنذار بالنسبة إلى المشتغلين فى علم النفس النقدى. إذ يطرح النقاد سؤالا مفاده: كيف تستوى علاقة الأطباء النفسيين الحميمة بشركات الصيدلة مع علمية المجال الذى يعملون به ونزاهتهم الأخلاقية (Koocher,2007; Pacht, Fox, Zimbardo,& Antonuccio,2007) . ولهذه الشركات الآن حضور طاغ فى كل جوانب الطب النفسى تقريبا – التعليم ، التدريب ، تمويل البحوث ، النشرات العلمية، والمؤتمرات المتخصصة. وقدمت كوجروف Cogrove وزملاؤها (٢٠٠٦) مستندات تثبت الارتباطات المالية الباهظة بين شركات الأدوية والأطباء النفسيين القائمين على تجميع التصنيفات السيكياترية فى الجزء الرابع من الدليل التشخيصى والإحصائى للاضطرابات النفسية. وتدخل شركات الصيدلة بشكل روتينى فى العمل اليومى للأطباء النفسيين، من خلال هدايا العروض الترويجية، ودعوات الغذاء والعشاء فى مطاعم وفنادق الخمسة نجوم، والأجور المجزية نظير الاستشارات. وحوافز أخرى للممارسين والموظفين العاملين فى العيادات والمستشفيات الخاصة بالأطباء النفسيين. ومن هنا نقول إن الشغل الشاغل للاختصاصيين فى علم النفس النقدى هو تقديم ما يثبت تنازع الاختصاصات والصراع بينها.

والحاجة ماسة إلى جهود مكثفة للضغط على المنظمات المهنية لكبح جماح تأثير شركات الأدوية على البحث العلمى والممارسة الإكلينيكية، كما

أن الحاجة ماسة أيضا إلى صياغة معايير أخلاقية جديدة لتنظيم علاقة الاختصاصيين النفسيين بشركات الصيدلة. إن ما يخلق الأزمات والأوضاع الحرجة لتخصصات الصحة النفسية يتجاوز مجرد الضغوط الناشئة من المصالح النقابية، وصولا إلى صور التحفظ السياسى والاجتماعى فى زماننا، التى تعمل على تقويض الغاية من المسئولية المجتمعية بتحقيق رفاهية الأفراد. ومع الاستقطاعات الجائزة من المخصصات المالية للرعاية الصحية النفسية، التى تجريها السلطات الفيدرالية فى الولايات المتحدة الأمريكية، يظل نظام الصحة النفسية العامة يعانى الأزمات. ويصف رئيس لجنة الحرية الجديدة فى الصحة النفسية، فى اجتماع مع الرئيس الأمريكى جورج بوش، هذا النظام بقوله:

.... هو نظام متشذى وفى حال من الفوضى..... بما يقود إلى عجز ذى كلفة باهظة لم يكن فى الحسبان، وظاهرة التشرد، والفشل المدرسي، والاحتجاز..... وفى العديد من التجمعات الصغيرة، تُفتقد الرعاية الصحية والاجتماعية ذات الجودة، بما يفضى إلى إهدار الموارد، وضياع الفرص فى الشفاء. (٢٠٠٣: ١١)

ومع تضاؤل الموارد المخصصة للعناية بالأفراد من ذوى الإعاقات النفسية الشديدة، أصبح الكثير من هؤلاء الأفراد، خاصة من الفقراء، ومن جماعات الأقليات العرقية والإثنية، مشردين أو زج بهم فى السجون. وحقيقة الأمر، أن الكثيرين من المرضى النفسيين فى الولايات المتحدة الأمريكية يزج بهم فى السجون بدلاً من إيداعهم المصحات النفسية والمستشفيات. ولسنا بحاجة إلى القول بأن المساجين يتلقون رعاية نفسية محدودة أو لا يتلقونها

على الإطلاق. كما أن ظروف السجن تؤدى إلى تفاقم معاناتهم (Human Rights Watch,2003). ومن موقع استشراف حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، نستطيع القول إن حال الرعاية الصحية النفسية العامة، فى الولايات المتحدة الأمريكية، بحاجة ماسة فى هذه الأيام إلى إعادة إصلاح.

الملخص والخلاصة

يقدم الاختصاصى النفسى الإكلينيكى الرعاية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات نفسية، بوصفهم جزءا من نظام الصحة النفسية. ويتضمن عملهم بحكم الضرورة ضبطا اجتماعيا أيضا، وهى الوظيفة التى عادة ما يتم إنكارها. والتشخيص بما يتضمن من إقرار بوجود خبرات معينة وانفعالات وسلوكيات وعلاقات، يمثل شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعى. و قدمنا فيما سبق نماذج تاريخية لفئات تشخيصية خدمت مصالح أناس فى المجتمع لهم سطوة وهيمنة. ومع هذا، يظل التشخيص جنبا إلى جنب مع جوانب أخرى من نظام الرعاية الصحية النفسية يؤدى فى أيامنا هذه وظيفة تنظيمية.

ونبهنا فى سياق سابق إلى عملية إضفاء الطابع الطبى على المعاناة الانفعالية. وقدمنا الحجة على أن وضع إطار للمعاناة النفسية كمرض، والكلام عن المعاناة باستخدام تعبيرات مجازية طبية بيولوجية يمثل اختيارًا سياسيًا، وليس موضوعا للتحقق العلمى. إذ يُنظر من خلال هذا الخيار إلى المعاناة النفسية على أن منشأها الأساسى الفرد نفسه أو الشخص، ويقلل بهذا من إسهام تلك القوى السياسية الاجتماعية وما ينجم عنها من حرمان، وتمييز، وإقصاء، وقمع، وتهميش.

ولم نكن أول من دعا إلى الاهتمام بهذه القضايا المطروحة فـــى هـــذا الفصل والانتباه إليها. فمنذ سنوات طويلة مضت سُجلت تحفظات وانتقـــادات من داخـــل تخصـــصات الـــصحة النفـــسية وخارجهـــا (e.g Albee,1977; Gaffman,1961; Keniston,1968; Rosenhan, 1973; Szasz,1974) . وشككت الانتقادات فى صدقية الأحكام التشخيصية، وأثارت التحفظات حول نفوذ المعالج على العميل، وعارضت هذه الانتقـــادات الوظيفـــة التنظيميـــة التحكمية للمساعدة المتخصصة، وساقت الحجج ضد أن يكون العلاج النفسى بديلا عن التغيير المجتمعى. وتبدو هذه القضايا فى أيامنا هذه ملحة أكثر من ذى قبل. وبمتابعة البشر عبر الحدود الدولية نجد أن خطر التحيزات الثقافية فى عملية التشخيص اتخذ أوجها متعددة. وبالإضافة إلى هذا، وجدنا أن تهديد المصالح النقابية يستولى على الكثير من نظام الصحة النفسية، كما أن دوافع الربح تهدد بدورها بإعادة تـــشكيل الرعايـــة النفـــسية. وهـــذا لا يعنـــى أن الاختصاصيين فى مجال الصحة النفسية لم يعد لديهم قـــدرة علـــى الـــضبط الاجتماعي، ولكن هذا يعني، مع هذا، أنه يتعين عليهم أن يقفوا معا وفى نفس الوقت فى مواجهة تحكم المصالح النقابية. وما أطلقنا عليه سياسات الجنـــون له معنى مزدوج، حيث يوضع موضع الاتهام أولئك الذين يفترض أن يُعنـــى النظام برعاية مصالحهم.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- ما نحسب أنه هو الواقع غالبًا ما يعكس وجهات نظـــر والموقـــع الاجتماعى للعارف أو العالم.

٢- تمنح الفئات السيكياترية المهنيين والاختصاصيين فى الصحة النفسية سلطة الإقرار والتأكيد بأن التفكير على نحو بعينه والتصرف والشعور هو محض انحراف أو شذوذ أو عدم سواء. وهذا يعطيهم قوة تحكم معتبرة فى الحياة الاجتماعية والقدرة على تنظيم السلوك الشخصى. ورغم أن مؤلفى الدليل التشخيصى يطمحون إلى الصدق العلمي، يظل تقنين هذه الفئات السيكياترية يحد من هذا الطموح، ويشى بالفشل.

٣- العلاج النفسى ينهض عادة وبصورة تقليدية بالأهداف الشخصية والفردية مثل تحقيق الذات والاستقلال. وتعكس الممارسات والأهداف العلاجية قيم ومعايير الاتجاه السائد فى ثقافة الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن أن نظريات السواء والمرض تعكس قيمًا ومثلاً وغايات ومصالح الجماعات الاجتماعية ذات الامتيازات.

٤- يعمل علم النفس الإكلينيكى فى ظل تأثير مصالح اقتصادية لشركات وحملات التامين الصحي، وتنظيمات الرعاية المتدبرة، وشركات صناعة الأدوية، والتحديات إزاء التكامل المهنى والمثل العليا التقدمية عديدة ومتنوعة.

ثبت المصطلحات

- **النزعة النسوية Feminism :** تتألف من عدة حركات سياسية واجتماعية وثقافية، فضلاً عن بناء من المعارف العلمية، المعنية بالجندر والجور الجندرى وحقوق المرأة. ويعمل أصحاب هذه الحركة على تحسين وضع المرأة فى المجتمع لكى تعيش النساء جميعهن فى أمان وإشباع ورضا.

- **العلاج بالحكى الشفاهى narrative therapy** : يقوم على أفكار دافيد ابستون وميشيل وايت ، القائلة بأن العلاج بالحكى الشفاهى يعنى أن هوياتنا تتشكل بالتعليلات والتقييمات التى نخلعها علـــى معيـــشتنا. والجانب المهم من هذا النوع من العلاج يتمثل فى استخراج المشكلة بمعنى التركيز على الآثار التى تركتها المشكلة فى حياة العميل، دون التركيز على المشكلة كما هى قائمة داخل الشخص.

- **العلاج النفسى Psychotherapy**: مصطلح عام يطلق على مجموعة متنوعة من الجهود الساعية إلى تخفيف المعاناة الانفعالية للشخص. وتستمد العلاجات النفسية من نظريات ســـلوكية عديـــدة ومختلفـــة، ونظريات فى التغيير ومفاهيم وتصورات للصحة النفسية.

- **البنيوية الاجتماعية social constructionism** : نظرية فـــى المعرفـــة تعنى بكيف تنمو وتتطور الظاهرة الاجتماعية فـــى مواقـــع ومواقـــف اجتماعية معينة. ويركز البحث هنا على كشف النقاب عن كيف يتشارك الأفراد والجماعات فى خلق ما يدركونه على أنه واقع اجتماعى.

أسئلة

١- ما تزال المراجعة التالية جارية للـــدليل التشخيـــصى للأمـــراض والاضطرابات النفسية (DAM). أوضح منافع ومضار التوسع فى عدد الفئات التشخيصية.

٢- اكتب مراجعة نقدية لمرجع فى علم النفس الإكلينيكى. هل توجـــد ثغرات فى تغطيته؟ هل يناقش الظروف الاجتماعيـــة والـــسياسية

والاقتصادية التى تؤدى إلى خطر الإصابة بالصعوبات النفسية؟ هل يشرح آثار الفقر والحرب والهجرة والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف فى الصحة النفسية؟

٣- بالنظر فى إعلان للترويج لأدوية الأمراض النفسية. ما الأفكار الصريحة والأفكار الضمنية المتضمنة فى الإعلان عن طبيعة المعاناة النفسية والحبور النفسي؟

٤- كيف يمكن تحقيق الحبور لكل أفراد المجتمع؟ ما النظم الاجتماعية المنوط بها تيسير هذا الأمر؟ ما الظروف التى يتعين أن تسود كى يتحقق لأولئك الذين ابتلوا بالاضطرابات النفسية العيش المُرضى والمثمر؟

الفصل السادس

علم النفس الاجتماعى والتغيير الاجتماعى

فرانسز تشيرى

موضوعات الفصل

علم النفس الاجتماعى النقدى والتجريبى

تعدد المنظورات والانعكاسية

- تعدد نقاط الرؤية
- تعلم الانعكاسية

أطر العمل المتغيرة

- أثر هاوثورن
- فرضية إدانة الإثم
- أثر المتفرج غير المتدخل

التغيير الاجتماعي

لا يختلف علم النفس الاجتماعى كثيرا، عن علم النفس بوجه عام، فى أنه عادة ما يراوح مكانه فى إطار المفاضلة بين أن يُفهم ويُمارس كعلم طبيعي، أو يُفهم ويُمارس كعلم اجتماعى (Teo,2005) . وأغلب الظن أن علم النفس الاجتماعى مجال من مجالات علم النفس التى تخضع دائما لعمليات التكوين والبناء، لأن هناك دائما مجالاً للتساؤل حول كيفية تصور الطبيعة البشرية، وسُبل تكوين معرفة علمية مقبولة - والتساؤل الأكثر أهمية بالنسبة إلينا ونعنى به فى هذا الفصل – فى أى مناحى الحياة يمكن توظيف هذه المعرفة. وتكمن الإمكانات الهائلة لعلم النفس الاجتماعي، كما تبدت لنا فى ستينيات القرن الماضي، فى قدرته على المساعدة فى تحقيق تغيير اجتماعى تقدمي، ولا تتبدى هذه القدرة فى مجرد كشف النقاب عن العوامل المسببة للتمييز، والفقر، وغيرهما من الوبائيات الاجتماعية الأخرى، ولكن ترتبط هذه الإمكانات بقدرة المجال على طرح الحلول واختبارها. ويذهب كل من موراويسكى وباير فى تناولهما للتاريخ النقدى لعلم النفس الاجتماعى إلى أن هذا المجال شهد ازدهارا فى سياق تصورات القرن العشرين حول الحداثة واعتناق المنهج العلمي، وبالتوازى مع هذا تبلور موضوع علم النفس، وبحكم أن علم النفس الاجتماعى لا ينفصل عن التاريخ الذى ينضوى فيه،

> **يتعين أن يُفهم تطوره كوحدة واحدة متعددة الأوجه، فى إطار من روح عصره السياسية والأخلاقية. إذ إن مختلف المناحى التاريخية أخذت بالأصعب والأحوط فى تناولها لعلم النفس الاجتماعى كمشروع موحد لفهم طبيعة الإنسان من خلال المنهج العلمي، ثم فى النهاية تطبيق هذه المعرفة العلمية وتوظيفها أساسا فى النهوض بمستوى معيشة الإنسان ورفاهيته (224 :2003) .**

وبالنسبة إلينا، وفى سياق هذا الفصل، يكمن اختبار نجاح علم النفس الاجتماعي، سواء فى صورته التقليدية السائدة، أو بدائله النقدية المتنوعة، فيما إذا كان قد حقق النهوض بمستوى رفاهية الإنسان عن طريق الإسهام فى إحداث التغيير الاجتماعي، أم لم يحقق شيئا من هذا.

والملاحظة الجديرة بالذكر، أنه بنهاية القرن التاسع عشر، والعقود الأولى من القرن العشرين استند فهم علم النفس الاجتماعى للطبيعة البشرية إلى مقدمات قواعد النظام والضبط الاجتماعيين، كما وضعتها النخبة الحاكمة. ويأتى الارتفاع بمستوى رفاهية الإنسان نتيجة تطبيق المعرفة والخبرة العلمية، على أساس ترتيب الخبرات من القمة إلى القاع بغض النظر عن أولئك الذين صيغت وصممت الحلول من أجلهم وتمت هندستها. وفى مرحلة ما بين الحربين العالميتين وبالتحديد فى عشرينيات القرن الماضي، عملت نماذج الصراع الاجتماعى على تفنيد وتقويض النماذج القديمة للنظام الاجتماعى. ويستشهد عادة بالدراسات الكلاسيكية لفعالية مشروع هاوثورن، كمثال على الارتفاع فى مستوى إنتاجية العاملين، والرضا عن العمل الناجمة عن عناية المؤسسة الاقتصادية أو الصناعية بالعاملين فيها ورعايتهم. إذ أُعيد تحليل نتائج هذه الدراسات لتوضيح أن كلا من النتائج الأصلية، من ناحية، والمراجع العلمية التى ضمت هذه النتائج، من ناحية أخرى، كانت تتحدث عن تصورات خرافية ثابتة تتناول طوعية عمال الصناعة وقابليتهم للانصياع، فى حين كانت هناك حقيقة تفيد بوجود مقاومة ضخمة للممارسات الإدارية تتجاوز حجم القدرة على الإقرار بها (Bramal & Friend,1981; Gillespie,1991).

وفى بواكير القرن العشرين، أفسحت أقسام علم النفس المجال للاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى لربط الظاهرة الاجتماعية بالسلوكية، وأساليب التكميم، والمناحى المعملية. ولكن ظل الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعى مختلفين حول طبيعة المتغير الاجتماعي، حتى بعد أن تبلور علم النفس الاجتماعى ذو التوجه الفردى. فشهد عقدا العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين اختلافا بين فلويد ألبورت ومظفر شريف حول مفهوم الجماعة وطبيعة الجماعات. ذهب الأول إلى أن الجماعة عبارة عن مجموعة السلوكيات الفردية لأعضائها، بينما ذهب الأخير إلى أن الجماعة شيء ما أكبر من كل من تشملهم الجماعة (Gorman,1981). وبينما اتخذ كل من ألبورت وشريف من الدراسة المعملية سبيلا لسبر غور الظاهرة الاجتماعية، استند علم النفس الاجتماعى كما قدمه ألبورت إلى محض تصور ميكانيكى فج للتأثير المتبادل بين الأفراد؛ وفى المقابل، استند علم النفس الاجتماعى كما قدمه شريف إلى ديناميات التصورات الجشطالتية من قبيل الإطار الرجعى وتشكيل معيار الجماعة.

ومع قدوم عقد الثلاثينيات، ومواكبا للأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى آنذاك، تحول انتباه العديد من المتخصصين فى علم النفس الاجتماعى إلى العناية بالفقر والبطالة والمد الفاشى فى أوروبا. وتأسست فى سنة ١٩٣٦ جمعية الدراسات النفسية للمشكلات والقضايا الاجتماعية (SPSSI,www.spssi.org) للعمل على طرح البحوث المشتركة ذات الأهمية والمتصلة بأهداف الجمعية، ومواجهة المشكلات الاجتماعية الملحة (Morawski & Bayer,2003). وبهذه الطريقة أُستبدلت الفكرة القائلة بأن

الأولوية الأولى لعلم النفس الاجتماعى هى فقط الوقوف على مستوى الأفكار الفردية، والمشاعر، والأفعال، ليحل محلها أولوية تناول متغيرات السياق السياسى والاقتصادى المفتوح، التى تحكم دخول الجماعات فى أتون الصراعات.

وشارك الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعى فى الحرب العالمية الثانية مشاركة مباشرة بدراسة موضوعات من قبيل: الروح المعنوية للجنود، والروح المعنوية للمدنيين، والصراع الصناعي، والاتجاهات نحو الحرب، والصراع الدولى. وعملت مصادر التمويل المباشرة الضخمة التى تلقاها علم النفس الاجتماعى بعد الحرب العالمية الثانية من الجيش والحكومة على وضع هذا المجال على الخريطة (**Capshew,1999,Herman,1995**) . وفى مرحلة ما بعد الحرب مباشرة، وخلال عقد الخمسينيات، عُنى الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعي، ممن استلهموا أعمال كيرت ليفين فى موضوعى ديناميات الجماعة، وبحوث العمل، بتطوير كل من الدراسة المعملية فى علم النفس الاجتماعي، والدراسة المجتمعية؛ من خلال الأفكار التى يسهم بها كل منهما فى الآخر، إذ يتم تطوير الدراسة المعملية بما يأتى عن الدراسة المجتمعية، وتطوير الأخيرة بما يأتى عن الأولى. واستحوذت قضية الصراع بين الجماعات على اهتمام الباحثين فى علم النفس الاجتماعى فى مرحلة ما بعد الحرب، لكن المناخ السياسى فى أمريكا المناهض للمد الشيوعى خلق شكوكا حول أولئك الذين اهتموا بتغيير واقع التعصب العرقى أو العنصرى القائم فى الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتدريج، نقل الباحثون أعمالهم إلى المعمل، مستهدفين دراسة الاتجاهات التعصبية بدلا من دراسة أشكال التمييز

المجتمعى. أما أولئك الذين احتفظوا برغبتهم فى إجراء بحوث ترتبط مباشرة بالتغيير الاجتماعي، فقد ظلوا القادرين على المساهمة فى حركة الحقوق المدنية، ومنهم، على سبيل المثال،لا الحصر، كينث كلارك ، وآخرون ممن شاركوا مشاركة فعالة ومباشرة فى توصل المحكمة الأمريكية العليا سنة ١٩٥٤ إلى الحكم بمنع الفصل العنصرى فى المدارس، ومنع العمل بالمقررات الدراسية القائمة على الفصل العنصرى (Borshuk, 1998; Kackson, 2001).

وبينما كان هناك تنوع منهجى واضح بين الاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى فى منتصف القرن العشرين، فى كل من أوربا والشمال الأمريكي، أصبح العمل التجريبى هو النهج السائد أو الصيغة المنهجية السائدة عند منتصف الستينيات. إلا أنه، مع نهاية هذا العقد ارتفعت وتيرة التذمر من انحياز المجرب والتذمر من المطالبة الملحة بخصال وخصائص قابلة للدراسة بالطريقة الموضوعية لعلم النفس الاجتماعى. وفى مطلع سنة ١٩٦٦، تحدث جوردون ألبورت، فى مؤتمر عن تدريس علم النفس الاجتماعي، فى موضوع الحاجة إلى تنبيه الدارسين إلى مخاطر السقوط فى شرك الدراسات التجريبية محكمة التصميم رغم كونها جوفاء من حيث المحتوى والمضمون الذى تكشف عنه (Cherry,1995).

وعن غير وعى بهذا التحذير المبكر الذى أتانا من بعيد، دخلت كاتبة هذه السطور سنة ١٩٧٠ إلى برنامج الدكتوراه فى علم النفس الاجتماعى التجريبى. وأعقب هذا تقديم كين جيرجين محاضرة للبرنامج نشرت تفاصيلها سنة ١٩٧٣ بعنوان علم النفس الاجتماعى كتاريخ". وأصبحت أصوات

الاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى النقدى مسموعة مرة أخرى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وأوربا و كندا. ومع نهاية السبعينيات اصطدمت هذه الأصوات بحائط الأزمات والمواءمات (Pancer,1997). وسواء أكانت هذه الأزمات متعلقة بالثقة فى التخصص العلمى أم متعلقة بهوية هذا التخصص العلمي، فثمة تُحفظ يُثار ويتنامى مفاده أنه ليس بحجم الأشرعة التقنية يبقى المشروع الإبستمولوجى الوضعى المنطقى لعلم النفس الاجتماعى طافيا وسط الأمواج ومكتفيا بذاته. وذهبت كاتبة هذه السطور إلى تأكيد أن الأزمة تتلخص **فى أنه لا جديد فى علم النفس**. وفى نقده لعلم النفس، يذهب توماس توى (2005) إلى أنه يعانى عموما أزمات تدور حول نوع نظام المعرفة العلمية التى ينتمى إليها. وظلت هذه المسألة ملازمة لمسار علم النفس منذ القرن التاسع عشر، وبالتبعية يتواصل وجود هذه الأزمة فى علم النفس الاجتماعى كفرع من فروع علم النفس. تناول "تيو" هذا التاريخ فى الفصل الثالث. وظلت الأصوات النقدية لعلم النفس الاجتماعى تعلو حينًا وتخفت أحيانًا، مثلها مثل الكورس فى المسرح الإغريقي، يتوقف أحيانا عن المشاركة فى تصاعد التسلسل الدرامى للعمل المسرحي، وإن ظل على استعداد دائم أن يؤدى دور الشخصيات المحورية حتى وإن كان من الأفضل ألا يكون لهذه الشخصيات مكان فى الدراما.

علم النفس الاجتماعى النقدى والتجريبى

لم يكن الاختصاصيون فى علم النفس النقدى خلال عقد الثمانينيات على استعداد للقبول باستمرار الولاء والإخلاص لحدود التخصص العلمى التى حددتها لهم المناهج والأساليب التجريبية. وتم تطوير مسارات موازية

أقل وجاهة ومقاما من التوجه التجريبى التقليدي، لكنها برغم هذا تنحت وسائل لدراسة الظاهرة الاجتماعية يتحقق معها هدف إثراء الموضوع. وقدم كتاب تغيير الموضوع (Henrique, Hollway, Urwin, Venn, & Walkerdine, 1984) أهم مجموعة مقالات نظرية أفادت فى استحداث معايير مقننة لكل من ممارسة التأويل أو التفسير، وتقديم المعلومات السياسية، وممارسات ما بعد الحداثة. وإزاء الصور المختلفة البازغة من علم النفس الاجتماعى النقدى وجمعياته الناشئة، تتبدى حدود ضمنية، وأخرى صريحة أمام هيمنة إطار عمل العلم الطبيعى الذى يتسم بالميكانيكية والاختزالية والاعتماد حصريا على المناهج التجريبية لتأسيس معرفة بالعالم الاجتماعى .

ورغم الاختلاف والتنوع فى وجهات نظر الاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى النقدى حول الطبيعة الأنتولوجية (ماهية الوجود المادي) للمجتمع البشرى منذ منتصف الثمانينيات وحتى وقت كتابة هذه السطور، تظل الاختلافات فيما بين المشتغلين بعلم النفس الاجتماعى النقدي، أقل وزنا بكثير من الفروق بينهم، من ناحية، والاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى التجريبي، من ناحية أخرى. إذ يتمسك التجريبيون بالموقف الوضعى من العالم الاجتماعى حيث الحقائق موجودة فى الواقع الخارجى تنتظر أن تُكتشف، وفى المقابل، يرفض النقديون الموقف القائل بأن الحقائق تفصح عن نفسها. وتتخذ وجهات النظر النقدية المتعددة مواقعها على نقاط متصلة تمتد بين قطبى الواقعية – فى مقابل– النسبية. فبينما يُعنى بعض النقديين بالظروف المادية فى المجتمع بوصفها سياق اكتشاف واقعى أو فعلي، يذهب البعض الآخر إلى أن الحقائق أو الوقائع جزء من الحكى

القصصى الكاشف للمجتمع البشري، ويذهب بعض السيكولوجيين المعنيين بالتغيير الاجتماعى إلى حجة رئيسية مفادها: أن هذا النوع من التركيز الاجتهادى ينبنى عادة على روايات متناقضة حول ماهية الواقع يختزل العمل الساعى إلى التغيير الاجتماعى ويقلصه بدلاً من مده بأسباب القوة والدعم (Ibáñez & Iniguez,1997).

وبينما يذهب المجرب إلى الادعاء بدراسة ما هو خارجى كما لو كان ينظر إليه من خلال حاجز زجاجي، يستثير اهتمام المتخصص النقدى كيف يَنظِّم الناس بشكل اجتماعى ما هو خارجى وقائم فى سياق حيواتهم اليومية. ونتيجة لهذا من الراجح أن يتخذ العالم النقدى من أحاديث الناس وما يقولونه (وما لا يقولونه) وما يقومون به فى سعيهم للعيش، مصدرًا للمعرفة الصادقة إبستمولوجيًا. ومن الأهمية بمكان ذكر أن عالم النفس الاجتماعى النقدى يستكشف ما هو اجتماعى (لغة كان أم ثقافة، أو علاقة سلطة ونفوذ)، ويعيد تصور معارف (الاتجاهات وصور العزو والتعليل) كمنتجات اجتماعية. ويرى أنه لا سبيل إلى نظرية متحررة من القيم، وينحاز إلى أهمية تأثير الانعكاسية على جانب من العلماء الذين ينطلقون من وضع أو موقع اجتماعى شخصى يعبرون عنه، إذ ينطلقون من واقعهم الجندرى أو العنصرى أو العرقي، أو من الطبقة الاجتماعية، أو التوجه الجنسى. وعندما يحاول الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعى النقدى الاقتراب من الفجوة بين الباحث والعالم وموضوعاته التى يعبر عنها ويروج إليها، يعرف الاختصاصيون التناقض بين ما يذهب إليه الخبراء والمعرفة الموجودة بالفعل لدى الآخرين من غير العلماء والباحثين.

وفى أيامنا هذه، تُطرح على علم النفس الاجتماعى النقدي، أسئلة على جانب كبير من الأهميـــة (eg. Henriques et ol., 1984, Hepburn, 2003, Ibanez & Iniguez, 1997, Parker, 1989, Stainton Rogers, 2003, Tolman & Brydo- Miller, 2001, Wexler, 1996) : هل يمكن للفرد أن ينسلخ من مجتمعه أو ينفصل عن الموقف؟ كيف تتكون المعارف ويـــتم التحقق من صدقها؟ كيف يمكن لهذه المعرفة أن تكون جزءًا لا يتجـــزأ مـــن مسار التغيير الاجتماعى التقدمي؟

وليس هناك من صيغة رسمية ثابتة للعمل فـــى مجـــال علـــم الـــنفس الاجتماعى النقدى. وفى إطار البحث عن إيجاد صيغة عمل ثابتة عنى بعض الباحثين النقديين باستعادة التجارب المميزة والامتداد بها من أجل الوصـــول إلى فهم أفضل لثوابتهم الأيديولوجية حول علم النفس الاجتماعي، كفرع من فروع المعرفة العلمية، ولننظر مثلا فى تجربة كل مـــن ريتـــشر وهـــسلام (2006) فى استعادة تجربة سجن ستانفورد وتوسيع مجالها. وذهب الـــبعض إلى تأكيد أهمية الحكى القصصى فى الحياة الاجتماعية، إذ أن اللغة والتحاور يمثلان الجوهر العميق للمعنى الاجتماعى. وعملت ممارسات تحليل الخطاب، التى تقع ضمن أولوياتها اللغة وصياغة المعنى من خلالها، على استكـــشاف وسائل جديدة لفهم المجتمع، والذاتية والتغير الاجتماعى (انظر علـــى ســـبيل المثال: Wetherell & Potter, 1992, on racism, see also Chapter 11 in this Volume). كما التحق البعض الآخر بمجتمع الباحثين المعنيين ببحوث العمل العام التطبيقية التشاركية، والذين أتوا من روافد وجذور مختلفة مـــن بينها العمل التنموى الدولي، والتنظيم العمالى المجتمعي، والتعلـــيم النقـــدى (e.g., Tolman & Brydon- Miller,2001).

والجدير بالذكر هنا، أن كل شكل نوعى من أشكال علم النفس الاجتماعى النقدى أتى بانتقاداته أو أفكاره النقدية الخاصة به. ويمكن فى هذا المقام رصد نوعين منها : **الأولى** انتقادات موجهة لعمل المتخصصين فى علم النفس بصورته التقليدية السائدة، بما يتضمنه من أساليب منهجية ومسلمات تقليدية؛ ويمثل هذا الهدف الأساسى لجوهر النقد فى علم النفس الاجتماعى النقدى. وليس من المثير للدهشة أن يرفض علماء النفس الاجتماعى النقدى هذا الشكل التقليدى السائد. **ويعكس النوع الثانى** من الأفكار النقدية الإشكالية التى سبق ذكرها فى الفصل الأول من الكتاب الحالي، وطُرحت فى عدة فصول أخرى، ومفادها : اتباع علماء النفس أصحاب التوجهات السياسية الليبرالية والراديكالية أساليب منهجية تقليدية سائدة لتحقيق تقدم فى التغيير الاجتماعى والعدالة الاجتماعية. والمثال على هذا النوع الأخير من النقد نجده لدى إحدى الباحثات النسائيات فى علم النفس " سو ويلكينسون" وما قدمته من تحليلات نقدية للخطاب فى علم النفس الاجتماعى النقدى وما به من صور الجنوح والجموح البنيوية. وتذهب ويلكينسون إلى أن هذه المناحى تخلط بين النسبية الأخلاقية للبنية النصية والانتباه غير الكافى للظروف المادية لحيوات النساء. ومن ثم تقول ويلكينسون:

> **" يشترك علم النفس النسوى وعلم النفس الاجتماعى النقدى فى أن كلا منهما يطرح انتقادات حول التيار التقليدى السائد فى التخصص. إلا أنه، على العكس تماما من علم النفس الاجتماعي، تعد القوة الدافعة الكامنة وراء النقد النسوى لعلم النفس قوة سياسية بامتياز ودون مواربة: إذ يسعى علم النفس النسوى إلى انهاء القمع السياسى والاجتماعى للنساء. " (1997b: 181)**

وعبرت ميشيل بيليج عن مزيج من المشاعر قريب مما يجيش في صدر كاتبة هذه السطور، إذ تحذر من الجمود في تعريف علم النفس الاجتماعي النقدي بأي صورة من الصور. وتقول ميشيل بيليج معلقة على نمو مجال علم النفس النقدي في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ما يلي:

"مما يبعث على الارتياح أن نرى الحدود الفاصلة بين علم النفس الاجتماعي والعلوم الاجتماعية الأخرى ، وقد أصبحت أكثر قابلية للنفاذ والاختراق. ففي مجال عملي، حاولت مرارا و تكرارا عبور الحدود الفاصلة تخصصات علمية مختلفة. ومن ناحية أخرى، يبذل كل منحى يكتب له النجاح أقصى ما في وسعه من جهد من أجل أن يصبح تقليدا أقرب ما يكون إلى المقدس الذي لا يمس. ومن ثم، فعندما يتم تأسيس علم النفس الاجتماعي النقدي كفرع من أفرع التخصص يتم طرحه للدراسة لطلاب المرحلة الجامعية (البكالوريوس أو الليسانس)، قد يجعله معرضا لخطر أن يصبح فرعًا آخر من فروع التخصص التقليدية التي لا تقبل الاقتراب منها بالنقد ولا تُمس. ثم نعود مرة أخرى إلى التجار. إذ يظل، بعد كل هذا، رجل مثل سولومون آش أفضل باحث تجريبي وفي نفس الوقت هو أفضل عالم اجتماعي ناقد. (Billing, in Herpburn, 2003:41)

وفي الأجزاء المتبقية من هذا الفصل، تحاول كاتبة هذه السطور استكشاف ما الذي تعنيه ميشيل بيليج بالعودة إلى التجارب، ليس لأن علم النفس الاجتماعي النقدي أصبح مقدسا وغير قابل للنقد، ولكن لأنه حقل من حقول المعرفة التي أعتقد أنها لن تتخلى تماما وبسهولة عن التوجه التقليدي السائد في علم النفس. كما أعتقد أن أحد أهم مسارات إنقاذ علم النفس

الاجتماعى النقدى إعادة بحث بعض القضايا العلمية والأخلاقية والعملية فى تيار علم النفس الاجتماعى التقليدى السائد استنادًا إلى زاوية تميز علم النفس الاجتماعى النقدى الآخذة فى الرسوخ حاليًا. وأحاول مناقشة بعض نقاط الالتقاء والافتراق بين علم النفس الاجتماعى التجريبى والنقدى انطلاقًا من مراحل مختلفة فى تاريخ المجال ، وانطلاقًا ربما من مراحل مختلفة فى تاريخى الشخصي، ومن ثم نعود بأنفسنا إلى المشروع الاجتماعى والأخلاقى والسياسى الذى كان على المستوى التاريخى جزءًا لا يتجزأ من مجال علم النفس الاجتماعى. موقع الأفضلية والتميز الأكثر رسوخا.

المنظورات المتعددة والانعكاسية

فى سبعينيات القرن العشرين بدأ معظمنا العمل فى الدراسات العليا فى مجال علم النفس الاجتماعي، الذى كان منهاجه التعليمى يعطى أهمية ومزية خاصة لما يجزم به المجرب المعملى بأسلوب لا يثير الإشكالات. فلم يكن من الضرورى أو مما يلزم أن نسأل عن مدى تأثير هويتنا فى البحث، سواء كانت هوية جندرية أو عرقية، أو طبقية اجتماعية أو كانت متعلقة بالتوجه الجنسى. وبالمثل لم يكن مما يلزم بشكل أساسى تناول الانعكاسية – القدرة على أن يرى المرء نفسه كجزء من السيناريو التجريبي- بوصفها جزءًا لا يتجزأ من البحث فى العلم الإنسانى. وبدلا من طرح هذه الأسئلة، يتناول الباحث بالمعالجة التقنية خصال المجرب وانحيازاته التى قد يقتضيها الموقف التجريبى عندما تتدخل تدخلا ينتقص من الموضوعية. و يتعارض هذا المنحى التجريبى التقليدى بشدة مع المنحى التاريخى الاجتماعى التأويلي، ويبدو المنحيان وكأنهما رؤيتان للعالم يتبادل كل منهما استبعاد الآخر من الوجود (Sampson, 1991; Stainton Rogers, 2003).

وأثناء الدراسة فى مستوى الدراسات العليا، كانت الحوارات مع المشاركين فى البحث فى جلسات استخلاص المعلومات ما بعد إجراء التجارب، تطرح تحديات عديدة ومباشرة حول وجهة نظر المجرب التى لا مراء فيها. ويعمل الاختصاصى فى علم النفس الاجتماعى التجريبى على توظيف جلسات استخلاص المعلومات لأهداف تعليمية وأخرى أخلاقية. ويحسب هؤلاء الاختصاصيون أن هذه الجلسات تمثل فرصة سانحة لإمداد المشاركين فى البحث بمعلومات بالغة العمق عن هدف الدراسة، وإبطال أية عواقب وخيمة للتضليل أو خداع النفس، والإحباط، والارتباك أو الحيرة، وإبطال التقييمات السلبية القائلة بأن السيناريوهات التجريبية عادة ما تكون مجتزأة. وبقدر ما يكون ممكنا تحقيق الهدف الأول من جلسات المعلومات، يأتى الشك فى تحقيق الهدف الثانى نظرًا لما تكشف عنه البحوث الإمبريقية من استمرار وثبات لمعتقدات وإدراكات ذاتية تقف فى وجه محاولات إبطالها **(e.g., Davies, 1997, Ross, Jepper, & Hubbard, 1975, Sherman & Kim, 2002)**

وجهات النظر المتعددة

أبدأ هنا بالتساؤل عما فكر فيه الأفراد المشاركون فى بحث كنت أجريه فى بواكير حياتى فى الدراسات العليا. فقد كنت أجرى تجربة معملية حول السلوك العدوانى بين الأشخاص (**Cherry, Mitchell, & Nelson, 1973**)، وبادرنى أحد المشاركين فى البحث أثناء جلسة استخلاص المعلومات بالقول إنه أعطى مزيدًا من الصدمات الزائفة لأنه كان يريد حقيقة أن يدفع معلم التجربة أن يحسن صنعًا فى تذكر جانبه أو دوره . وأضاف أنه

عول فى هذا على مماثلة رياضية مفادها: عندما لا تضع الكرة فى الحلقة سيجعلك المدرب تلف حول الملعب كى تتأكد أنك تذكرت وتحاول محاولة جادة فى المرة المقبلة. وقد صاغ موقفه هذا بمصطلحات تعكس المساعدة على أساس أن شيئا من العقاب الخفيف يدفع الأداء، فى حين كنت أصنف سلوكه على أنه سلوك ضار بالأشخاص الآخرين. ولو أننى كنت أعنى بالذاتية والتغيير الاجتماعي، سيكون من الأهمية بمكان الاعتراف بتعدد المواقف الذاتية أو الشخصية استنادا إلى بنية أى واقع اجتماعى خاص نحاول فهمه. وعلى نفس الدرجة من الأهمية يأتى فهم عوامل الانضباط والعوامل الاجتماعية التى تشكل هذه الذوات.

ومن هنا نقول إن كل تجربة تتضمن فى داخلها ذوات متعددة. فقد كنت خلال السنة الدراسية الماضية ألقى محاضراتى فى فصول علم النفس الاجتماعي، لطلاب مرحلة البكالوريوس، عن الفروق بين كل من القائم بالسلوك أو العمل والمشاهد له فى الطريقة التى ينظر بها كل منهما إلى سلوك الآخر ويفسره. وكتب مؤلفو المرجع الذى اعتمد عليه بصورة أساسية ما معناه " أن البشر هم ما نلاحظه بأعيننا و آذاننا" (Aronson, Wilson, Akert & Fehr, 2007: 114). وقد وقع اختيارى على هذا المرجع، وإضافته إلى قائمة المراجع نظرا لما يقدمه من توصيف متميز لدراسات بحثية. وكانت دراسة كل من تايلورو فيسك سنة ١٩٧٥ من الدراسات الكلاسيكية التى عرضها هذا المرجع لتوضيح دور البروز الإدراكى فى الحكم الاجتماعى. فى هذه الدراسة جلس ستة من الملاحظين حول متشاركين اثنين، يجلس كل منهما قبالة الآخر وجها لوجه (يعملان سرا مع المجرب)، ويشتركان فى

محادثة تعارف متبادل. وتكونت لدى اثنين من الملاحظين بحكم موقعهما فى الجلسة رؤية واضحة بكل من المتحدثين، بينما تكونت لدى الأربعة البـاقين رؤى جزئية فقط. وكنت أحسب أن هذه طريقة محكمة خاليـة مـن الفـضول والتطفل لخلق فرصة مناسبة لدراسة كيفية تكوين وجهة النظر والعزو السببى.

وقررت معاودة تفحص الدراسة الأصلية لكى استخلص المزيـد ممـا يمكن أن أتعلمه منها. والحقيقة أن الكتاب المرجعى قد صيغت فيـه أحكـام الملاحظين بتصرف. بمعنى أن الأشخاص الذين كان باستطاعتهم أن يـروا أفـضل هـم الـذين كـان لتفكيـرهم وقـع مـؤثر علـى المحادثـة (Taylor&Fiske,1975:114; my italics) . إلا أنه، لم يكن هناك دعم لخطأ العزو الأساسى – بمعني، أن الملاحظين لم يُرجعوا التـأثير الهائـل علـى المحادثة إلى الخصال الشخصية للشخص الذى كـان باسـتطاعته أن يـرى أفضل. ولم يكن من غير المعتاد أن تبالغ هذه الكتب المرجعية أو تضخم من ادعاءاتها من خلال المزيد من السرد، وفى حالتنا هذه نجد أن دراسة تايلور وفيسك فى البروز الإدراكى قد أسهمت فى تفسير انتشار خطأ العزو السببى الأساسى (Aronson et al.,2007). وسأظل أذكر أن هذه الدراسة كانت بيانا تجريبيا محكمًا للبروز الإدراكي، وقد تكون أيضا مفيدة بشكل خـاص فـى فهمنا لكيف نحكم على إسهامات الأفراد فى مواقع الجماعات الصغيرة مهما كانت أعدادها، ولكن لم يكن هذا هو موقف أرنسون من هذه الدراسة .

ولنأتى فى الفقرات التالية، على قراءة الدراسة الثانية فى نفس المُؤلف (Taylor & Fiske,1975) . إذ أربك المؤلفان فشلهما فى التوصل إلى نمـط العزو المتوقع. وفى الدراسة الثانية عرضا على المشاركين فى البحث صورة

بالفيديو للشخصين المتحاورين فى التجربة السابقة، فى ظل شرط تجريبى يقضى بتغطية صورة أحدهما على شاشة عرض الفيديو. وظل الفشل ملازما للباحثين فى الوصول إلى نتائج خطأ العزو الأساسى المتوقع، ولكنهما وجدا ما حسبا أنه ميل مشوش يتعارض مع التوجه الذى يتوقعانه. وبنظرة سريعة من بعيد على وجهات نظر المفحوصين يقرر كل من تايلور وفيسك ما يلى :

"توضح التعليقات الذاتية التلقائية والأسئلة أثناء جلسة المساعدة فى استخلاص المعلومات هذا التوجه المشوش، فقد عبر بعض المفحوصين عن غرابة المهمة، وكان لديهم فضول حول السبب وراء عدم السماح لهم بمشاهدة المشارك الآخر من خلال الشاشة. وبدا أن المهمة الغريبة أكسبت المشارك المختفى نوعا من الغموض، مما جعل المشارك المصور على الشاشة، يبدو وكأنه تحت رحمة عوامل موقفية، أكثر من أى شىء آخر (1975:44).

وإذا ما نظر المرء نحو نوعية التحليلات التى عمل على تطويرها بعض علماء النفس الاجتماعى النقدى - بالوعى التعاونى أو التشاركي- فإن هذه الفقرة المشار إليها تكتسب درجة كبيرة من الأهمية. إذ يعمل الموقف التجريبى المقنن كنقطة بداية لفهم المحادثة الاجتماعية والانخراط بها. ويهتم المشتغل بعلم النفس الاجتماعى التجريبى بمجمل البيانات الكمية الأولية حول العلاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة. وعلى النقيض من هذا يأتى اهتمام الاختصاصى فى علم النفس الاجتماعى النقدى بأصوات أولئك الذين تصدر عنهم هذه البيانات، واهتمامه بتعدد تأويلات الموقف الاجتماعى وأحيانا تناقضها فيما بين المجربين، والمتحالفين، والمشاركين، فضلا عن اهتمامه بالمجتمع الذى تكون الجماعة الصغيرة متضمنة فيه وجزءا لا يتجزأ منه.

وأُفضل هنا العودة إلى الوثائق المبكرة للبحث التجريبى بهذه الطريقة، والبحث فى عمليات تقنين إجراءات تلك المشاهد النادرة حيث تبزغ أصوات المشاركين فى البحث دون قصد أو تعمد (وتبزغ فقط بشكل غير مباشر من خلال تقارير المجربين) . ومن دواعى غبطتى إعادة تحليل ما تدور حوله التجربة، حيث الكلام المنطوق والمكتوب يُغفل تعدد الرؤى أو تعدد زوايا النظر للموقف الاجتماعى. إذ نادرا ما نجد هذا النمط من المقاربة فى التقارير المتبعة لأسلوب جمعية علم النفس الأمريكية ، وكان هذا هو النموذج المتبع على نطاق واسع فى تقارير البحوث فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (Cherry, 1995; Chapter 6) .

تعلم الانعكاسية

تُعد جلسة استخلاص المعلومات التالية للتجربة الجزء الأهم فى السيناريو التجريبي، من وجهة نظر الاختصاصى فى علم النفس الاجتماعى النقدي، وبالإمكان أن يؤدى هذا الجزء وظيفة تعليم الانعكاسية. ويتطلب هذا ألا يكون دور المجرب مجرد الفحص السريع للأفراد من خلال التجارب، بل يتعين عليه بالأحرى أن يُجرى التجارب من خلال التحاور مع المشاركين فى البحث.

وفى حالتى وبوصفى دارسة فى مرحلة الدراسات العليا، اشتركت فى دراسة تضمنت اصطناع إجراء خادع بقصد إقناع المشاركين فى الدراسة أن بإمكاننا معرفة حقيقة اتجاهاتهم من خلال جهاز جرى إيهام المبحوثين بأنه جهاز لكشف الكذب (أو جهاز كشف الكذب التخطيطى). وتوافر لدى

المجرب الرئيسى ما يلزم من حسن النوايا، إذ لم يكن يعتقد بأننا نسعى من خلال الكذب على الناس إلى تحديد اتجاهاتهم على أسئلة متعددة. ومع هذا، ولاختبار صدق أو زيف هذا الطرح فنحن بحاجة إلى مقارنة الأساليب المنهجية المعتادة بأسلوب الخداع (Cherry, Byrne, & Mitchell, 1976) . وكان مما يبعث الفزع لدى أن اكتشف من خلال دورى كمستخلصة للمعلومات بعد التجربة أن بعض المشاركين فى البحث لم يكن لديهم استعداد لتصديق أن جهاز كشف الكذب لم يعمل. وأذكر هنا إفادة لأحد المشاركين فى البحث تقضى بأن الماكينة لم يتم حتى توصيلها بمصدر الكهرباء الموجود فى الحائط، وبالرغم من أنه رأى أنه لا وجود لوصلة كهربائية، ظل مقتنعا بأن هناك كاشفًا للكذب وإن كان الأمر غير هذا، فهو قد عمل فى صيدلية كانت تستعمل أجهزة لكشف الكذب لمنع سرقة المعروضات، وظل مقتنعًا بمصداقية هذا الجهاز. ونتيجة لهذا، كنت عاجزة عن استجواب هذا المشارك تحديدا لأنه كان قد وصل مرحلة التصديق غير القابلة للرجوع، وترسخ هذا أكثر وأكثر بالاعتقاد بأن أجهزة كشف الكذب أجهزة دقيقة. والفوائد المرجوة من المعارف التى تم الوصول إليها من هذه الدراسة (حيث إتقان التحايل الذى لم يكن مطلوبا للكشف عما يفكر فيه الأفراد) كانت متعارضة مع تعزيز أضخم المشكلات المجتمعية الخاصة برصد ومراقبة النمو والثقة المبالغ فيها لدى جموع الناس فى تكنولوجيا كشف الاتجاه. كما أن المبحوث غير القابل للنقاش أدخلنى فى تصوره الخاص للموقف أو سيناريو الموقف كما يراه. هذه المشكلة جديرة بأن نفكر فيها ونبحثها؛ ويأتى مبرر هذه الجدارة جزئيًا من أن الهدف العام من مناقشة ما بعد التجربة أو الدراسة هو إعادة المشاركين إلى

سابق عهدهم أو إلى حالتهم المعتادة قبل الدخول فى التجربة، وقد يكون هذا الهدف العام مستحيلا فى ظل ما سبق ذكره مع المشارك المشار إليه. بعبارة أخرى، قد يُختزل الهدف من الحوارات النقاشية بعد التجارب فى عرض المجربين ما ترسخ لديهم من أفكار واقتناعات على بنية المعرفة الاجتماعية القائمة والمستمرة، ومواجهتها.

تغيير إطارات العمل

تُسلم مختلف روافد علم النفس الاجتماعى النقدى بصفة عامة بأن الباحثين يأتون إلى بحوثهم بقيمهم الشخصية والسياسية، وأنه لا وجود لوسيلة تقنية تمنع هذا. ويمكن للباحثين اختيار أن يجعلوا قيمهم تكشف عن أفضل ما لديهم من قدرة. ففى العديد من صور وأشكال وأساليب المشاركة البحثية يكون بناء المعرفة تعاونيًا ، ويتضمن وجهات نظر أفراد الجمهور المشارك فى الدراسة. إلا أن الحال يظل على ما هو عليه، إذ يؤكد علم النفس التجريبى الاجتماعى منذ البداية حيادية نظرة الباحث. ولكن ثمة تحديات عديدة لإطارات العمل السائدة تشكك فى هذه الحيادية المزعومة؛ وأحاول هنا مناقشة ثلاثة من هذه التحديات وهي: تأثير علة هاوثون (**Bramel & Friend,1981**) . وابتذال الفروض الرديئة (**Haney, Banks, & zimbardo,1973; Milgram, 1974**) ، وعلة المتفرج دون مشاركة فى الأحداث (**Latane & Darley, 1970**). وكل علة من هذه العلل، كما سنرى، تأتى بفكرة النفوذ والسلطة (خاصة نفوذ الباحثين) كجزء لا يتجزأ من الخلط أو التشوش الذى يمكن أن يحدث، ثم نقوم بتفنيد الإطارات المرجعية السابقة وفقا لما تحدثه مسألة نفوذ الباحثين.

أثر هاوثورن

قامت الفكرة القائلة بأن العمال يستجيبون بإيجابية لممارسات الرعاية الوجدانية والاجتماعية – والتى عرفت بعد ذلك بعلة هاوثورن – كوجهة مشتركة لا شك فيها لنتائج كشفت عنها سلسلة من الدراسات فى أواخر العشرينيات وبواكير الثلاثينيات من القرن العشرين، أجريت بواسطة اختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى / التنظيمى عند تأسيس شركة هاوثورن الغربية للكهرباء. والبداية كانت مع اعتقاد لكل من مايو ورويزليسبيرجر، الباحثين فى مجال علم النفس الاجتماعى التنظيمى بهارفاد، يقضى بأن أسلوب الإدارة الذى يتسم بقدر معقول من الهدوء والرعاية الإنسانية سيؤدى إلى تحسين التعاون فيما بين العاملين، من جانب، والإدارة من جانب آخر، بما يدعم الرأسمالية الصناعية. وكان البعض، آنذاك، ينظر إلى هذه الوجهة الإنسانية كميل ساذج، ونوع من الأبوية أو البطريركية. وتجاهل هذا التصور أيضا إطار العمل الماركسي، الذى يركز على صراع المصالح الأبدى بين أصحاب رؤوس الأموال ملاك المؤسسات الصناعية الرأسمالية والعمال، والتقليل كذلك من أهمية مقاومة العمال للاستغلال عبر جهودهم التنظيمية الموحدة (**Bramel& Friend,1981**).

وقد عاد براميل وفريند إلى الوثائق المنشورة لهذه الدراسات منذ خمسين سنة، ليحددا لنا ما إذا كانت البيانات الأصلية تدعم بالفعل العلاقات الإنسانية كإطار للعمل البحثى. ليجدا أن الكتابات بشكل عام صورت العمال على أنهم سلبيون ومن السهل تحويلهم إلى فرق متعاونة تعاونًا لا حدود له؛ وفسرت الكراهية تجاه الإدارة على أنها نوع من البارانويا غير المبررة،

القائمة على سوء الفهم و حداثة العمر والخبرة. واستدعى براميل وفريند من التقارير المنشورة شيئا مختلفا، حيث إن العمال ممن وُجه إليهم لوم أو توبيخ أُستبدل بهم عمال آخرون، وتم استبعادهم من التجربة عندما ظهرت عليهم علامات الكراهية ومقاومة الممارسات الإرادية. أما العمال الذين كانت لهم مشاركة إيجابية فى التجارب ودرايات المقابلة، فهؤلاء عادة ما يعدلون إنتاجيتهم تبعًا لشكوكهم وتوجساتهم بأن الإدارة مستمرة فى استغلالهم، ويتحدثون بعقلانية عن الاستغلال عندما تتم إجراء مقابلات متعمقة معهم. ويقول كل من براميل وفريند هنا:

> **ما يبعث على السخرية هنا أن علة هاوثورن، بحسبانها علة كاشفة عن تعرف علمى بوجهة النظر النفسية والذاتية لدى عامل الصناعة، بما يعنى أن هذا التعرف العلمى ينبغى أن يقوم على أساس من مشروع بحثى ينتهي، عمومًا، إلى القبول باستنتاجات تطمس الجانب الأكبر من تلك الذاتية الماثلة فى المقاومة الجماعية للاستغلال."**
> **(1981:876)**

واستمر المؤلفان فى كشف كيف أن تأثير علة هاوثورن ظل قائما فى مراجع علم النفس العام، وعلم النفس الاجتماعي، ومناهج البحث. والنتيجة اللازمة ضمنا فى كل هذه المصادر مفادها: أنه بمجرد أن يعير المدير العامل انتباهه واهتمامه، وكذلك المجربون القائمون بهذا الدور، فإن هذا يؤدى على الفور وبصورة آلية إلى زيادة إنتاجية هؤلاء العمال من دون أى تغيير فى الظروف المادية للعمل. وتعكس هذه النتيجة المتصورة مجرد سلامة المنهج المعملى بحد ذاته، وتأكيد وجهة النظر القائلة بأن المجربين ما هم إلا مجرد وسائط للوقائع المكتشفة، لا ينطلقون من قيم خاصة مسبقة توجه إطارات

العمل لديهم، لتنتهى إلى تكوين صورة للعالم الاجتماعى. ويقدم هذا الموقف بهذا حجة قوية تبرر الاستمرار فى إعادة تقييم الدراسات الكلاسيكية فى علم النفس الاجتماعى. والتى هى من نوعية الدراسات المقدمة فى هذا الجـزء، وذلك من أجل تتبع كيف تم تقديم هذه الدراسات للدارسين المبتدئين، وللعامة.

فرضية إدانة الإثم

لعدة سنوات ماضية دعمت دراسات ميلجرام فى الطاعة إلـى جانـب محاكاة سجن زمباردو تصور كيف يمكن للمـؤثرات الموقفيـة أن تـؤدى بالأشـخاص أصـحاب المـسلك القـويم إلـى تعـذيب الآخـرين (Berkowitz,1999:247) . ويظهر من هذين النمـوذجين أهميـة عناصـر الموقف المباشرة، وبساطتها النسبية وقوتها كمفتاح للنتائج التى أمكن التوصل إليها. كما يتضح أن التفسير الأكثر حنكة وحصافة ، فى السنوات اللاحقـة، وفى السياق المعاصر، ما يزال له القدرة على تغيير إطار العمـل الحـاكم للتحليلات. وتم إخضاع تلك الفكرة الأزلية الخاصة بإدانة الأعمال الـشريرة للتمحيص الدقيق (Berkowitz,1999;Haslam&Reicher,2007)، وكان لهـا ما يدعمها استنادًا إلى المنظور الموقفي، بما يتجاوز كثيرا ما جاء فى علـم النفس الاجتماعى التقليدي، إلى حد الاجتراء على الفروق الفردية، والحـدود أو القيود البنيوية.

ويناقش بيركوتيس نظرة أبعد نحو الفروق الشخصية بين أولئك الذين ارتكبوا أفعالا آثمة، وأولئك ممن لم يقترفوا مثل هذه الأعمال، ويناقش كذلك الفهم العميق للخصال المميزة للنموذج الأصلى للإثم . وتتجاوز التفاعليـة ،

كما يراها هاسلام وريتشار، مجرد التصور بأن السلوك يأتى كمحصلة بسيطة لعاملين مستقلين هما: الشخص والموقف. والتصور الأكثر دينامية والآخذ فى الظهور التدريجى هو أن الشخص والموقف كلاهما تحدث فيه تغييرات وتحولات بفعل التأثيرات المتبادلة فيما بينهما (2007:615). فالناس لا يستسلمون دون التفكير فى متطلبات الأدوار المنوطة بهم كأن يكون سجانًا، إذ يحافظون على السلطة والنفوذ ويفرطون فيها ما داموا ملتحقين بمؤسسة تدعم لديهم هذا النوع من الإفراط فى استخدام السلطة الممنوحة لهم. ويصبح هؤلاء بهذا الدعم متجرئين بشكل يجعل بمقدورهم المبادرة بتشجيع غيرهم على الأعمال الاستبدادية.

ويرى هاسلام وريتشار فى النظريات التى تختزل الاستبداد فى شخصيات مريضة أو فى مواقف مرضية، أنها نظريات لا جدوى منها ولا طائل من ورائها. ويذهبا بدلا من هذا إلى القول بوجود عملية معقدة يصعب تحليلها تصبح بها الأعمال الآثمة أعمالا معيارية، أو خاضعة لمعايير موضوعية. وتكشف الرؤية النظرية لهاسلام، وريتشار أن ما ينبغى أن يشغل العلماء فى مجال علم النفس الاجتماعي، وتكون له الأولوية فى البحث، هو فهم أولئك الذين يُعارضون إظهار الإدانة للإثم أو الأعمال الآثمة. وقد شكك هاسلام وريتشار فى نظرية الدور وإدانة الإثم كإطارى عمل ملائمين لمحاولة تقييم وتفسير استبداد معسكرات الموت النازية، وانتهاكات سجن أبو غُريب (2006) . وفى تجربتهما المعروفة بتجربة سجن BBC، وجد أن الاستبداد ليس نتيجة معتادة، وأن فراغ النفوذ والسلطة داخل الجماعة الضعيفة أو الواهنة هو العامل المهم الأولى بأن يؤخذ فى الحسبان. وجاءت

إطارات العمل الحاكمة لهاتين التجربتين مختلفة بل وربما متناقضة: إذ يرى كل من هاسلام وريتشار فعالية فيما بين كل الأطراف المشاركة في التجربتين، وينظرا إلى الجماعة كبوتقة لمُكنات صدور الخير /أو الإثم. وأكدا أهمية عوامل كاشفة مثل الهوية الاجتماعية، وعلاقات السلطة والنفوذ وعمليات أو ديناميات الجماعة.

أثر المتفرج غير المشارك

نالت المبالغة فى تأكيد قوة الموقف نصيبها من الجدل والنقد والتشكيك فى دراسات تعد من كلاسيكيات علم النفس الاجتماعى. وعقب حادثة الاغتيال الشهيرة للمواطنة الأمريكية كيتى جينوفيز أمام أعين المارة وفى وضح النهار، وفى أكثر شوارع نيويورك ازدحامًا بالمارة سنة ١٩٦٤، عقد الباحثان فى علم النفس الاجتماعى لاتانى ، ودارلى عدة دراسات، اكتشفا من خلالها أنه كلما زاد عدد المشاهدين الموجودين فى موقف الخطورة، تقل احتمالات تدخل أى من هؤلاء لمساعدة شخص بحاجة ماسة للمساعدة (Latane & Darley, 1970). فعلى المستوى الواقعي، يتشابك تعدد وتنوع مشاهد الكف فى المواقف الخطرة مع مواقف أخرى مؤثرة اجتماعيا بما يفضى إلى نظرية الوطء الاجتماعى (Latane,1981). وربطت النظرية والقانون النفسى الاجتماعى الذى رشح عنها بين قوة الموقف، وإلحاحه، وعدد الأفراد الموجودين فيه، وتنوع السلوكيات الاجتماعية اليومية مثل: أمد مرحلة الفزع المتوقعة، وسلوك تقديم البقشيش فى المطاعم، وسلوك التسكع الاجتماعى بين الناس. ولكن كاتبة هذه السطور ترى من وجهة نظرها أن

نظرية الوطء الاجتماعى لم تقدم فهما لحادثة مقتل كيتى جينوفيز. والواقع أننى بمرور الوقت شرعتُ فى إعمال التفكير فى الكتابات السابقة حول تدخل المشاهدين غير المشاركين التى يستدعيها اغتيال كيتى جينوفيز، ونظرت إلى هذه الحادثة بشكل مختلف تمامًا. وأرى من وجهة نظرى (Cherry,1995) أن العنف ضد النساء يُستجاب إليه بشكل مختلف عن الهجوم على الرجال. والحقيقة أنه عندما اعترف لاتان ونيدا سنة ١٩٨١ بأن البحوث على المشاهدين غير المشاركين فى الأحداث لم تساعدهما كثيرا فى شىء، عاودت التساؤل حول ما إذا كان هذا يعد خطًا مفيدًا ومثمرًا لطرح مسألة فهم التضامن البازغ لدى الحركة النسوية حول التدخل فى حيوات النساء المعرضات لخطر العنف أو اللائى ألحق العنف بهن أذى. وإضافة لهذا، بينما كنت أعمل على تحويل إطار العمل التصورى من إلحاح الموقف أو الوضع المباشر وتفرق المسئولية بين المشاهدين غير المتدخلين ، إلى الخصوصيات الجندرية للعنف المجتمعي، كنت ما زلت أسلم بأن الوقائع كانت صادقة، ومفادها كما جاء فى الحديث عن الواقعة أن ثمانية وثلاثين شخصا من المارة، ممن كانوا حضورا فى مشهد اغتيال كيتى جينوفيز فشلوا فى التدخل لإنقاذها.

وظهر، أخيرًا، وجه آخر لقصة الثمانية والثلاثين مشاهد، إذ تمتلئ مراجع مقدمة فى علم النفس الاجتماعى بإعادة سرد الحكاية بشكل يدلل على وجود مشكلة مع الجماعات. والمستندات القانونية لهذه الحالة تكشف عن رواية مختلفة. وأوضح فريق الباحثين البريطانيين مانينج وليفين وكولينز (٢٠٠٧) الدلائل التى تفيد بأن التقرير المتداول أساء تصوير ما حدث بالفعل.

فالشهود الثمانية والثلاثين لم يتصرفوا بالطريقة التى أشيعت فى كتابات علم النفس السابقة بهذا الخصوص. واتضح وجود دليل على أن هناك أناسًا أتوا لمحاولة مساعدة جينوفيز. ويشير مانينج وزملاؤه إلى نتائج وخيمة مترتبة على هذا النوع من سوء تصوير ما حدث بالفعل، والرسالة المرجوة منه أن الجماعات لها تأثير سلبى على المساعدة.... مما جعل علماء النفس يترددون فى التطلع إلى أساليب تعبئة طاقة وقوة الجماعات من أجل النهوض بعمليات التدخل (2007:556) . وهكذا، وعلى شاكلة ما كشفت عنه تجربة سجن BBC، تبرز إلى السطح مسألة أن الجماعات ليست دائمًا خطرة أو محايدة وغير مبالية، وتدخل، من جديد، الهوية الاجتماعية وعلاقات السلطة والنفوذ إلى دائرة التحسبات المهمة. وأجد فى إعادة الصياغة الأخيرة لحادثة اغتيال جينوفيز ما يعين كثيرًا ويفيد إلى حد بعيد فى فهم حركات التضامن من أجل العدالة الاجتماعية، كما تفيد فى فهم الاستمرار الأبدى غير المبرر لإطارات العمل الأيديولوجية فى علم النفس الاجتماعي، التى تمنعنا من التطلع إلى حلول لمشكلات العنف المجتمعى الملحة. ويمكن لمثل هذه التحديات الموجهة للإطارات المرجعية التى تستند إليها بعض الدراسات الرائدة المتميزة فى المجال أن تعيدنا إلى دراسة الجماعات، وعلاقات الهيمنة والتبعية التى حظيت بأولوية الاهتمام فى علم النفس الاجتماعى ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وتكمن قوة علم النفس الاجتماعى النقدى فى تحديه لإطارات العمل السائدة فى دراسة الحياة الاجتماعية وفهمها . ويبدو أنه من الأهمية بمكان التفكير فى الجانب النقدى ليس لمجرد إبراز السلبية، ولكن بوصفه عملية هادفة إلى إعادة تحديد إطارات العمل المرجعية من أجل الكشف عن

التحيزات الكامنة فى النموذج الذى كنا بصدد دراسته توا. فنحن، فى علم النفس الاجتماعي، نبحث باستمرار جوانب الحياة الاجتماعية التى تشتبك فيها بعمق القيم الراسخة والمواقف الأخلاقية مع العواقب الوخيمة للإجحاف وعدم المساواة والإقصاء لأولئك الموجودين على هوامش المجتمع. ومما يدخل فى خبرة كاتبة هذه السطور أن الخلفية المشتركة صعبة المنال عادة فى ظل تشعب إطارات العمل. فعلى سبيل المثال من أين تأتى الخلفية المشتركة بين أولئك المناهضين لتورط علماء النفس فى عمليات انتزاع الاعترافات بالتعذيب وأولئك المرحبين بهذا التورط (انظرتحليل القضايا الاجتماعية السياسة العامة ،٢٠٠٧ ، وانظر أيضا الفصل الثالث والعشرين) من أين يأتى التوافق بين أولئك الذين يرون فى الزواج المثلى حق من حقوق الإنسان وأولئك الذين يرون فى هذا مشكلة من مشكلات الصحة النفسية (Kitzinger&Wilkinson,2004)؟ ويعترف علم النفس الاجتماعى النقدى بشكل أو آخر بتشبع العمل العلمى بالقيم. وإن كنت لا أنادى بروح علمية وسطية، إلا أننى أظن أن تركيز اهتمام كثيرين من العلماء فى علم النفس الاجتماعى على العدالة الاجتماعية يقود بذاته إلى مداومة الجدل والنقاش الذى لا مفر منه ولا سبيل إلى تجنبه.

التغيير الاجتماعى

كما ذكرنا فى بداية هذا الفصل أن محك العمل النفسى الاجتماعى كما تراه كاتبة هذه السطور يكمن فى التوسع فى تناول مدى إسهام علم النفس الاجتماعى فى تحقيق رفاهية الإنسان عن طريق الإسهام فى تحقيق التغيير الاجتماعي، ولكن المنحى الذى يمثل الطريق الأمثل إلى تلك النهاية غير

واضح دائما بالنسبة لى. فقد أمضيت أوقاتى فى بحوث قريبة من نفسى تتعاطى مع تغييرات سياسية وتشريعية تتم فى مسار من القمة إلى القاع على يد خبراء فى التشاور مع التجمعات المحلية الصغيرة؛ وأمضيت أوقاتا أخرى كان لدى فيها بحوث قريبة من نفسى فى دعم ومساندة تنظيم القواعد الشعبية من القاع إلى القمة من أجل التغيير. ولاحظت أن الإستراتيجيتين تؤديان إلى مزيد من الدمج والتضمين للجماعات المهمشة، وبالتالى ظللت محتفظة بانفتاح العقل والتوجه النفعى أو البراجماتى حول العلاقة بين البحث والتغيير الاجتماعى.

ويقول ليفين فى هذا الصدد: إنه لا يوجد بحث بدون عمل؛ ولا عمل بدون بحث، وتُعد كاتبة السطور الحالية نفسها واحدة من المتخندقين فى هذا المعسكر حيث يطور البعض ممارسات بحثية تجريبية، ويمارس آخرون ممارسات بحثية عن طريق إعمال العقل . ولا تعارض كاتبة السطور هنا التجريب المسئول الذى يتجاوز الهدف منه مظنة البورت عن الزيف أو الكذب المستوى أو المحكم فى بنائه. وزيادة فى الصعوبات والمشكلات، تطرح الأساليب المنهجية للمقابلة، والصور الأخرى من البحوث الكيفية معضلات أخلاقية. إذ لا وجود لصيغة فردية من صيغ البحث خالية من المشاكل أو قابلة للتطبيق بما يتجاوز الفروق الثقافية.

وإحدى الوسائل المهمة لعلماء النفس الاجتماعى النقدى فى مواجهة تيار علم النفس الاجتماعى السائد هى التشكيك فى الفكرة القائلة بأن العمل العلمى الموضوعى يتطلب الفصل بين البحث والعمل العام التطبيقى. وكان هذا، بالنسبة إلى البعض، وما يزال، محور مناقشة إمكان وجود علم إنسانى

ذى قيمة مُبيِّنة، بينما الأمر بالنسبة لآخرين هو التحول نحو بحوث العمل العام التشاركية. أما بالنسبة إلينا، فالأمر هو التحول نحو دراسة تاريخية نقدية. ويُقصد من مشاريعنا التاريخية إعادة النظر فى التراث الناشط للباحث فى علم النفس الاجتماعى ، وتقديم تاريخه بأسلوب يتم من خلاله بحث جوانب الاستمرار والاتصال فيما بين علم النفس الاجتماعى التقليدى من جانب والعمل المعاصر للاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى النقدي؛ وجوانب الانقطاع أو عدم الاتصال بين هذا وذاك.

وكما ذكرنا آنفا، فقد وجدت بشكل عام أن عقد الستينيات وما بعده شهد تنوعا منهجيا هائلا بين الاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعي، وانفتاحا كبيرا على إيجاد سبيل للربط بين البحث والتغيير الاجتماعى. وبينما يُشكل جانبا من جوانب الرؤية التاريخية المقبولة التقدم المتسارع من خلال المنهج التجريبي، يمثل الجانب الآخر ما يمكن أن يكون حديثًا عما افتقدناه وسقط منا على طول الطريق، وما يمكن استعادته. فمن خلال عمليات التأريخ المنظمة، من الممكن ملاحظة أن المعنى الحقيقى أو المدلول الحقيقى لما هو اجتماعى قد تحول من العضوية فى ثقافات وجماعات متنوعة إلى مستويات من المقاصد الفردية والعلاقات الشخصية. وتم هذا على نطاق واسع عن طريق تبنى أساليب نوعية من الممارسة البحثية (Danziger,1993;Greenwood,2004a) . وهيأت لى المشروعات التى خططت لها التنقيب فى السجلات الأرشيفية والمكتبات لاستخراج تاريخ مكتمل للممارسة العملية فى علم النفس الاجتماعى واستخراج نظائر لدراسات وبحوث تعمل كنماذج ممثلة لأنواع القضايا التى يتناولها المعاصرون من العلماء فى مجال علم النفس الاجتماعى النقدى.

ولنأخذ كينيث كلارك ، مثلا، كأحد علماء علم النفس الاجتماعى المعروفين وهو أمريكى من أصل إفريقي، وله الريادة فى مقاومة الالتحاق المدرسى القائم على التمييز العنصري، والنضال من أجل وضع حد لهذه الظاهرة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وكان لكلارك أسلوب فى فهم بحوثه ودراساته، وقد اكتشفت أن هذا الأسلوب كان له صدى بالغ الوضوح بين المعاصرين من الاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى النقدى. ذهب كلارك إلى أن علم النفس الاجتماعى لكى يظل علما قابلا للنمو والتطبيق يتعين أن يُعنى بعلاقات السلطة والنفوذ التمييزية بين الجماعات الاجتماعية الواقعية. وفى كتاباته البحثية، أعطى عناية خاصة لتحديد الدور الصعب للباحث الذى يتعين عليه القيام به فى المجتمعات والتجمعات المستضعفة، وكان بهذا يتلاقى مع الدعوات المعاصرة للتمكين المجتمعى والانعكاسية. ويقدم كلارك نفسه كملاحظ مشارك من خلال البحوث والدراسة التى أجراها على مجتمع الهارليم. وهو المجتمع الذى شهد أيضا نشأته الأولى. وكانت مناهج كلارك انتقائية، إذ يؤلف ما بين: الجمع الصارم للبيانات الإحصائية، وجماعة المناقشة الصغيرة غير المقننة ، والاستبيانات ، والمقابلات، ومشاهدات النشاط المجتمعى. وكان كلارك متعاطفا مع الرأى الذى يُفيد بأن البيانات التى يتم الحصول عليها فى البحث يُشكلها نمط العلاقة بين الباحث ومجموعة الأفراد المشاركين فى البحث (Cherry, 2004).

وكان كلارك من بين العديد من الباحثين فى علم النفس الاجتماعى الذين أكدوا أهمية الربط بين البحث والتطبيق العملي، تلك الفكرة التى راجت فيما بين الاختصاصيين فى علم النفس الاجتماعى فى ثلاثينيات القرن العشرين استجابة إلى الخسائر الناجمة من الأزمة الاقتصادية آنذاك وما

صاحبها من كساد هائل. وتم تطوير ذلك التقليد العلمي، المتعارف والرائج، خلال الخمسينيات والستينيات المبكرة من القرن العشرين كجزء من حركة الحقوق المدنية للمواطنين الأمريكيين من أصول إفريقية، ونتج عن هذا الحجج الفعالة الداعية إلى تغيير السياسة التعليمية والتربوية على مستوى المجلس الأعلى للتعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن، تغيير ممارسات التمييز العنصرى المجتمعية (Cherry&Borshuk, 1988,Jakson,2002).

وبناء على هذا، وعلى الرغم من أن علم النفس الاجتماعى أصبح مثقلا كثيرا بدراسة الاتجاهات الفردية والجوانب المعرفية الاجتماعية الفردية على حساب الانشغال بالجماعات الصغيرة، ظلت بحوث ودراسات العمل العام التطبيقى بتأكيدها مشاركة أولئك المتأثرين بهذه البحوث محتفظة بسجلها التاريخى فى علم النفس الاجتماعى فى الشمال الأمريكي، وإن كانت المراجع العلمية التقليدية السائدة لا تبرز هذا الملمح بالوضوح الكافى. وخلال عقد الخمسينيات من القرن الماضى ارتبط الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعى بمقررات لجنة نيويورك حول العلاقات المجتمعية فيما بين منظمات المجتمع المدني، ومساعدة التجمعات المحلية الصغيرة فى عمل المسوح الذاتية، والمراقبة الدقيقة لممارسات التمييز العنصرى. وقد سعى باحثو العمل التطبيقى العام إلى تطوير رقابة نظامية على ممارسات التمييز العرقى فى مختلف التجمعات، وربما جاء هذا استلهاما للتأثير المباشر لنشاطات حركة الحقوق المدنية. وانتقل الباحثون الأمريكيون من أصول إفريقية ومن أصول أوربية، سواء بسواء، إلى المطاعم والوحدات السكنية

المؤجرة لكشف النقاب عن عمليات التمييز ، وكشف النقاب عن الممارسات البحثية التى كانت مستمرة آنذاك؛ والتى مازالت تقدم بيانات عن التفرقة العنصرية والعرقية فى طريقة التناول والمعالجة (Cherry,2007) . وفى حين بدأت محاصرة ظاهرة التمييز على مستوى القواعد الشعبية، أصبحت عملية المحاصرة هذه فى الولايات المتحدة الأمريكية نشاطا بيروقراطيا ترعاه جهات ومراصد حكومية.

وفى الأيام الأولى من زمن بحوث العمل العام، ذهب الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعى إلى أن عمليات التدخل المتكررة، وتقييم النواتج أو المخرجات، وإعادة العمل بالتدخل، كل هذا، من شأنه أن يؤدى إلى تحسن دائم فى مساهمة علم النفس الاجتماعى فى حل المشكلات الاجتماعية (Lewin, 1946, 1947). وقد وضع ليفين إطارا لبحوث ودراسات العمل العام بوصفه نموذجا لخبير فى أعمال الإصلاح الاجتماعي، يعمل فى إطار ديمقراطى ليبرالى. ومن هنا استمر العديد من الباحثين المعاصرين فى علم النفس الاجتماعى فى توجيه نتائج البحوث نحو العمل العام، وتزويد متخذى القرار الاجتماعى والتشريعى بالمعلومات (انظر على سبيل المثال 2003; Fiske, & Downing, Chayton, example, Crosby, Aarti, & Hailman, 1991 Deaux, Bersoff, Borgida,) عن التمييز فى مجالى التوظيف والتربية والتعليم.

وعنيت بحوث العمل العام التشاركية المعاصرة (المتأثرة بالنقد الماركسي، ونقد الحركات النسوية، والحركات المناهضة للتمييز العنصري، وما بعد الاستعمار التقليدى) بالاندماج فى الحياة السياسية والتمكين فى

المجتمعات ككل. وأدمجت تلك البحوث فى عملها دورا حيويا لأولئك الـذين سيؤثر فيهم البحث بشكل مباشر، وكان يتم هذا عادة عن طريق التعاون مع أعضاء المجتمع المحلى الصغير فى تقييم الدراسة، وتفسير نتائجها، ونشرها. وتظل المناحى المختلفة مرتبطة بالفاعلية النسبية للقواعد الشعبية (من القـاع إلى القمة)، فى مقابل، السياسة الاجتماعية (من القمة إلى القاع). وليس مـن المطروح البت فى تقرير أى السبيلين أكثر فعالية من الآخر، فكلاهما يُعنـى بإيجاد سبل الربط بين البحث والعمل الاجتماعى العام.

والمتوقع، أن يكون المتخصصون فى علم النفس الاجتماعى النقدى على استعداد دائم للدخول فى نقاش حول فضائل استراتيجيات التغيير المختلفـة. وأود توضيح فى النهاية أننا بحاجة، فى عالم مثل عالمنا قائم على الإجحـاف والاستبداد، إلى تشجيع زملائنا ودارسينا على الجمع بين أى من المناحى التى يعتنقونها، سواء كانت مناحى مختبرية، أو تعتمد على المسوح أو السجلات، أو بدائل أكثر انتقادًا ، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

ملاحظة للمؤلفة

أود هنا التقدم بالشكر إلى الدارسين المشاركين فى الحلقة النقاشية التى أخصصها لطلاب الدراسات العليا فى علم النفس الاجتمـاعي، وكـذلك أود التقدم بالشكر لطلاب مرحلة البكالوريوس فى المقررين الدراسيين اللذين أقوم بتدريسهما فى علم النفس الاجتماعى خلال العام الجامعى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لما قدموه من أفكار تم عرض بعضها فى هذا الفصل.

الأفكار الرئيسية فى الفصل :

١- هناك تاريخ نقاش حول طبيعة ما هو اجتماعي، والأسلوب الأفضل لدراسة الظاهرة الاجتماعية. وعمل علم النفس الاجتماعى النقدى على تطوير عدة روافد لقضايا نقدية والقضايا العلمية المطروحة، والقضايا الأخلاقية والتطبيقية.

٢- عادة ما يتخذ الاختصاصى فى علم النفس الاجتماعى النقدى من الانعكاسية وتعدد وجهات النظر جوانب مهمة فى عملية البحث.

٣- يركز هذا الفصل على إعادة تفسير الدراسات الكلاسيكية فى تراث التيار العلمى السائد، بما يطرح إطارات عمل بديلة وبما يكشف النقاب عن أصوات الأفراد المشاركين فى البحث كمبحوثين.

٤- عمل الاختصاصيون فى علم النفس الاجتماعي، فى منتصف القرن العشرين، على تطوير منهاج يربط بين البحث والعمل العام ؛ ويركز أحد روافد علم النفس الاجتماعى النقدى على التطورات الأكثر حداثة فى بحوث العمل العام التشاركية.

ثبت المصطلحات

المذهب التفاعلى Interactionism : رؤية نظرية سكونية استاتيكية قديمة تقضى بأن الأشخاص مستقلين عن السياق الاجتماعى ويتفاعلون فيما بينهم تفاعلا ميكانيكيا؛ أما الرؤية الدينامية الجديدة فتذهب إلى أن ثمة اعتمادا متبادلاً فيما بين الأشخاص والسياق الذى يحيون فيه، وتحدث فى الفرد والسياق تحولات بفعل عملية التفاعل الاجتماعى.

الانعكاسية Reflexivity : أسلوب تفعيل فى علم النفس الاجتماعى يعكس الوعى الذى هو أحد جوانب عملية البحث.

المذهب الموقفى Situatinalism: هو اتجاه فى علم النفس الاجتماعى التجريبى لتفسير نتائج البحث فى ضوء المحيط التجريبى المباشر وذلك لاستخلاص عوامل الشخصية والعوامل البنائية.

أسئلة

١- ما الفروق الرئيسية بين علم النفس الاجتماعى التجريبى وعلم النفس الاجتماعى النقدى وبين مختلف مسارات علم النفس الاجتماعى النقدي؟

٢- حدد واحدة من النقاط الخلافية فى إحدى الصحف على شبكة الإنترنت، حلل القضايا الاجتماعية والسياسة العامة. كيف يعكس الجدل إطارات مختلفة للتحليل؟ ما أوجه التوافق وأوجه الاختلاف؟

٣- اختر دراسة يقع تاريخها بين ١٩٢٠ و١٩٧٠ مما يُعرف بالدراسات الكلاسيكية فى مراجع علم النفس الاجتماعى المعاصرة. ما السياق الأصلى الذى أجريت فيه الدراسة؟ ما الذى يقدمه لك النص الحالى عن الإطارات المتغيرة؟ ضع هذه الدراسة فى فصل آخر من فصول المرجع الذى بين يديك ثم تحقق من السبب وراء ملامتها للفصل الذى اخترته لها؟

الفصل السابع

مفاهيم وتوجهات

في علم النفس الصناعي / التنظيمي النقدي

غازي إسلام، ميشيل زيفور

موضوعات الفصل

علم نفس الأفراد في سياق تنظيمي

الفروق الفردية في العمل
الدافعية
القيادة

الجزء الداخلي من التنظيم : تكنولوجيا الموارد البشرية

التحليل الوظيفي
الاختيار والتطويع
التدريب والتنشئة (أو التطبيع)

الجانب الخارجي من التنظيم: مشكلات بيئة العمل

المشاق التنظيمية
الطبيعة المتغيرة للمهن
التنظيم والثقافة

تضمينات وتوصيات

سعت النظرية النقدية، من البداية، إلى كشف النقاب عن الأسس الأيديولوجية الكامنة فى الأفعال اليومية، والمعتقدات، والعلاقات فيما بين الأشخاص. ويُعد هورخيمر (1982) أحد رموز مدرسة فرانكفورت البارزة فى النظرية النقدية، وقد جسد هورخيمر هذا الهدف للنظرية النقدية كأحد أهداف تحرير البشر من التسليم المعتاد بأن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تشكل أفهام الناس بحقيقة كينونتها وحقيقة ما بوسعهم واستطاعتهم. وهكذا، تضمنت النظرية النقدية فى العلوم الاجتماعية، من البداية، دراسة وبحث التداخل بين الفهم البشري، من جانب، والأنساق الاجتماعية والاقتصادية التى تضع إطارا وحدودًا للممكنات البشرية لا تتعداها، من جانب آخر.

وعلى هذا النحو، يبدو أن علم النفس الصناعى التنظيمى (ت O ص I) ينبغى أن يكون الموطن الطبيعى للنظرية النقدية. ويُعد علم النفس التنظيمى الصناعى (IO) علم دراسة السلوك الإنسانى داخل الأنساق الإدارية أو التنظيمية (e.g.,Katz & Kahn,1978). ويعتقد أن بناءات هذا العلم ذات الطابع متعدد المستويات تتطلب تنظيرًا بين مستويات التحليل (e.g., House, Rosseau, & Thomas- Hunt,1995). ومن ثم قد يتوقع المرء أن تحليل السياق الاجتماعى الاقتصادى هو الموضوع المحورى الجدير بالدراسة فى هذا المجال من مجالات علم النفس، نظرًا لكونه يمثل الإطارات المعيشية والظروف التى يحيا فيها بنو البشر، وكونه يمثل أيضًا، بتعبيرات هورخيمر ولغته، متغيرات المحيط البيئى circumstances التى تستعبد الناس (1982:244).

غير أن المنظورات النقدية ما تزال حتى الآن تعمل على السطح الخارجي من علم النفس الصناعي والتنظيمي (Islam & Zyphur,2006). ففي حين احتفظت المجالات قريبة الصلة بهذا الفرع من فروع العلم، مثل الدراسات التنظيمية، ودراسات العلاقات الصناعية والعمالة (e.g., Edwards, 1992) بتراث راسخ في الدراسات النقدية إلى جانب العمل الإمبريقي الكمي، استمر تراث علم النفس الصناعي والتنظيمي مرتبطا ارتباطا وثيقًا بالجذور التجريبية الكمية. وعلى الرغم من أن هذه الروابط الوطيدة لا يستثنى منها بالضرورة المنحى النقدي، يتفرد المنحى الكمي بالميل نحو التسليم دون مناقشة بالحقائق القائمة من قبل، بدلا من الاتجاه نحو فض العلاقات الاجتماعية التي تقود إلى ترسيخ أنظمة معينة كحقائق واقعة. وينحو علم النفس الصناعي والتنظيمي، كعلم تطبيقي، إلى توظيف نموذج العالم الممارس scientist practitioner model (e.g., Hayes, Barlow, & Nelson- Gray, 1999) إذ تستخدم البحوث العلمية في تعزيز الأهداف الإدارية القائمة، وإضافة فائدة إلى الإجراءات الإدارية الراهنة، بدلاً من التشكك والتساؤل حول هذه الأهداف، والتساؤل والشك في الرأسمالية التنظيمية بأكملها (Baritz, 1974). ويرى كاتبا الفصل الحالي أن إثارة الأسئلة حول السياسات المتأصلة في المقولات الواقعية التي يتبعها الباحثون في علم النفس الصناعي يُمثل أحد السُبل التي يمكن عن طريقها وقف التحيزات الإدارية والتراجع عنها.

وينبغي أن يُلفت نظر باحثي علم النفس الصناعي والتنظيمي في الحاضر والمستقبل هذا المركب المحوري في تخصص علم النفس الصناعي

التنظيمى الذى يجمع بين الإفراط فى مجالات التساؤل أو التحقق الخصبة، وقصور برنامج البحوث والدراسات النقدية الراسخة. ويُمثل هذا الفصل من الكتاب الحالى محاولة لتبيان الإمكانات الخاصة بالعمل النقدى من خلال المجالات الفرعية الأساسية فى علم النفس الصناعى والتنظيمى. ونظرًا لاستحالة الإلمام بكل المجالات داخل هذا التخصص العلمي، اخترنا بعض الموضوعات الرئيسية الموجودة فى معظم مراجع علم النفس الصناعى والتنظيمى ومقرراته الدراسية، وعقدنا مقابلة بين المنظورات الموجودة فى العمل الراهن والمنظورات النقدية التى من الممكن اتباعها مستقبلا.

ويأتى بناء هذا الفصل على النحو التالي: نتناول فى البداية بحث النظرية النفسية فى علم النفس الصناعى والتنظيمى على مستوى الفرد، بما تتضمنه من فروق فردية فى القدرات المعرفية، والدافعية، والاتجاهات، والشخصية، وعقد المقابلة بين المنظورات التقليدية، والمساهمات النقدية الراهنة والمرتقبة. ونطرح ثانيا، تضمينات سلطة تكنولوجيات الموارد البشرية الرئيسية الآخذة فى التطور والمتبعة من قِبَل الاختصاصيين فى علم النفس الصناعى والتنظيمي، وينتهى هذا الجزء بطرح تضمينات حول النظريات النقدية للتكنولوجيا والضبط الاجتماعى. ونتناول أخيرًا، بالفحص والتمحيص مشكلات التوازن بين العمل والحياة، مع التركيز على التشعب الهائل فى الموضوعات التى تتناولها نظريات علم النفس حول مواقع العمل، مثل المشقة، والصحة العامة، والحوكمة، والطبيعة المتغيرة للعمل. وبالنظر إلى اتساع حدود هذه التغطية بجوانبها الثلاثة، تسعى هذه المراجعة إلى فتح شهية الباحثين فى مجال علم النفس الصناعى والتنظيمي، أكثر من مجرد

تقديم مناقشة شاملة للتوجهات النقدية كما تطبق فى هذا المجال. وكما هو موضح آنفا، هناك متسع للحوار المتجدد والجاد فى إطار هذا المجال الآخذ فى الظهور والنمو.

علم نفس الأفراد فى السياق التنظيمي

الفروق الفردية فى العمل

اُتخذ من دراسة ثبات الفروق الفردية فى مجال علم النفس الصناعى والتنظيمى أساس تقوم عليه محاولة تكوين أنظمة اختيار فعالة (e.g., Anderson, 2005). وكذلك اتخذ كأساس لفهم دور كل الفروق فى سلوك العمل، مثل الفروق فى أداء مهام الوظيفة (e.g, Weiss & Kurek, 2003) أو سلوك الفريق (e.g., Stewart, 2003). وقد عُنى أول نموذج مثالى فى دراسة ثبات الفروق الفردية فى مواقع العمل منذ قرن من الزمان بدراسة الذكاء أو القدرة العقلية العامة فى مواقع العمل (ThorndiKe, 1986)، وتولدت بحوث ودراسات عُنيت أيضًا بأدوار ثبات سمات الشخصية فى التنبؤ بمخرجات العمل التطبيقية مثل أداء مهام الوظيفة (e.g., McCrae & John,1992). وبينما لا ينكر هذا التراث من البحوث دور التغيير والمؤثرات الاجتماعية فى التأثير على الخصال الفردية (cf., Robert, Walton, & Niechtbouer,2006)، يميل هذا التراث نحو الاستهانة بالتغيير والتعامل معه على أنه تطور داخلى للإمكانات الموجودة والمحددة تحديدًا مسبقًا (e.g., Costa & MacCarae, 2006). فضلا عن أن دراسة الفروق الفردية تميل ميلا تقليديا نحو التركيز على الموروث الجينى (e,g., Loehlim, 1992;

(Jensen & Joson, 1994) والاستهانة بدور الثقافة، إذ تُعد الفروق الفردية المعرفية، والشخصية فروقا قابلة للعمومية وتجاوز الفروق الثقافية ، إن لم تكن عامة من الناحية الموضوعية (e.g., McCarae & Costa, 1997).

امتنعت الرؤى النقدية عن مثل هذه المنظورات المشار إليها امتناع التحريم، إذ يذهب أصحاب هذه المرئيات إلى التركيز على الإمكانات الذاتية بدلا من التركيز على الفروق الفردية السيكولوجية. وما يميز الإمكانات عن الفروق الفردية أن الأولى لا تتضمن مجرد متغيرات فردية قابلة للمشاهدة، بل تشير إلى مسار للتفكير يتبدى حيث تلم الذات الإنسانية العاملة بالموجودات فى العالم من خلال الإدراك والفعل، والانخراط الفعال فى البحث عن هويته أو هويتها. ويعمل هذا الخط الفكرى على تعريف الأفراد ليس عن طريق الدرجات المعيارية على متغيرات بعينها ، ولكن يعرفها بالمشروعات وصور النضال والكفاح التى يخطونها لأنفسهم فى ظل سياق اجتماعى معين، وذلك بدلاً من محاولة تثبيت الملامح العامة لهذه الذات، إذ هى عادة ما تكون غير معرفة تعريفًا أساسيًا أو جوهريًا بل معرفة بالبحث فى تعريف الذات (e.g., Wittgenstein, 1961)،. ويقول فوكو فى هذا الصدد: إن ما سعيت إلى محاولة توضيحه كان كيف تشكل الذات نفسها، فى صورة نوعية أو أخرى.... وإذ يسلك المرء مسلكا، يعنى فى كل الأحوال، أنه يُقيم علاقة مختلفة مع نفسه (1984:290). بمعنى أن الذات عادة ما تكون منطوية فى سياق أساسى نوعي، إلا أنها عادة ما تتجاوز ذلك السياق بحثًا عن نفسها. ومن هنا، فإن الرؤية النقدية، بالمقارنة مع علم النفس الصناعى والتنظيمى التقليدي، أعرضت عن مقولة الفرد، حيث الدينامية والإسقاطية،

وأعطت فى المقابل قيمة تفسيرية أكبر للمواقف الثقافيـــة والاجتماعيـــة، إذ تكتشف الذات من خلال السياقات الاجتماعية فحسب المرتكزات المؤسساتية التى تحتاج إليها فى تمهيد الأرض لخططها ومشروعاتها.

الدافعية

لو أن رؤية علم النفس الصناعى والتنظيمى التقليدى لبنية علم النفس الإنسانى كانت رؤية جوهرية لجاءت برؤية مثمرة ونافعـــة فـــى الدافعيـــة البشرية. بمعنى أن البشر، وفقا لنماذج علم الـــنفس الـــصناعى والتنظيمـــى التقليدية، يدفعهم تحقيق غايات محددة لإشـــباع متطلبـــات شخـــصية (cf., Silancik & Pfeffer,1977). وقد تكون هذه المتطلبات، فى نماذج الدافعيـــة الكلاسيكية خارجية المنشأ مثل الحاجة إلى المال وتحقيـــق المنـــافع (see : Komaki, 1986) وقد تكون داخلية المنشأ (see: Tyler, Degoey, & Smith, 1996) مثل تحقيـــق القيمـــة الاجتماعيـــة، والـــسلطة والنفـــوذ، والإنجـــاز (McCelland & Boyatzis, 1982)، أو تكون متطلبات وجودية مثل النمـــو (Alderfer, 1969) أو تحقيق الذات (Maslow, 1943). ويعزز علم الـــنفس الصناعى والتنظيمي، بشتى الطرق، الرؤى الاقتصادية للـــسلوك الإنـــسانى بتبيان أن الدوافع البشرية على تشعبها تنبثق من رؤيـــة نقوديـــة مرتبطـــة بالمعاملات والنظم المالية. وبهذا، لا تتناقض الرؤية التقليدية لعلـــم الـــنفس الصناعى والتنظيمى مع الرؤية الاقتصادية الكلاسيكية للبشر القائلة بأن الناس تسعى جاهدة فيما بعد الأهداف لإشباع وظائفهم النفعيـــة الشخـــصية (see: Schwartz, 1986)، وهذه هى الرؤية الاقتصادية الأساسية للبشر. وما يتغير

فى الصيغة النفسية لهذه الرؤية يتمثل فى تنويع موضوعات المنفعة، وتنويع الحاجات والرغبات النفسية والاجتماعية، دون المساس بالرؤية الأساسية للناس على أنهم مجرد حسابين للمنفعة.

وتأتى نظريات مثل تحديد الغاية goal setting (e.g., Locke & Latham,1990)، أو نظرية التوقع (e.g., Vroon,1964) ، أو نظرية تعديل السلوك (Komaki, 1986) كبدائل اقتصادية صارخة وفجة لنظرية الدافعية فى المجال الصناعى والتنظيمي، وتُعد من النظريات التى يسهل إخضاعها للمنحى النقدي، لأنها ترى الدافعية البشرية من خلال علاقات بسيطة فيما بين الوسائل والغايات . قد تكون هذه العلاقات بشكل أو آخر نتاج عملية إخضاع الدافعية الإنسانية للرؤية الاقتصادية أكثر منها برهان على صدق هذه النظرية (e.g., Ferrairo, Pfeffer, & Sutton, 2005)، بمعنى أن الناس قد تتعلم روابطها الذهنية بين الوسائل والغايات من هذه النظريات ذاتها. ويحاول النقد الأيديولوجى لمثل هذه المناحى أن يلفت الأنظار، على الأقل، إلى الطرائق التى تتبعها هذه النظريات فى وضع إطار للطبيعة البشرية يتوافق بصورة تقليدية مع النظام الرأسمالى الاستهلاكى الحديث، وتنحية الإمكانات البشرية جانبًا إذ قد تكون غير قابلة للتحقق فى مثل هذا النظام .

وبينما تحاول بدائل لنماذج الدافعية ذات طابع إنسانى الإحاطة بالصورة الخصبة للدافعية الإنسانية من خلال مفاهيم مثل تحقيق الذات، فإن الصورة الأساسية للمنافع بوصفها الشيء الذى يمتلكه الفرد تحجب صورة أخصب للفعل الإنسانى تظهر فى ترسيخ كينونة المرء (Fromm, 1976). وأن نضع تحقيق الذات كحاجة فى مدرج لحاجات أخرى غيرها (Maslow,

(1943. ويعنى تحويل تحقيق الذات إلى منفعة من بين منافع أخرى، إذ تشير الانتقادات المستمدة من المنظرين النقديين إلى أن هرم الحاجات يبدو مطابقا كثيرا لهرم القيم الأمريكى فيما بعد الحرب العالمية الثانية (Cooke, Mille & Kelly, 2005). ومن هنا، قد يعمل المنظور النقدى على محاولة التحرر من كل المرتكزات النفعية والنظر إلى حاجات النمو على أنها إمكانات السمو بالذات تساميا راديكاليا، بدلا من تصور تأكيد الذات كحافز ذاتى أو حاجة ذاتية.

القيادة

على الرغم من تزايد التنوع فى التراث الأكاديمى حول القيادة، وتعدد الفروع العلمية التى تناولت بالبحث هذا الموضوع، يظل معظم الفكر التقليدى السائد فى هذا المجال معتمدا على مفهوم القائد الفرد، والكاريزما، والفرد الشجاع والجريء الذى يبزغ نجمه على رأس التنظيم من خلال الجدارة الشخصية والمخاطرة المحسوبة (Meindl, Ehrlich, & Dukerich, 1985). وانطلقت العديد من الدراسات مبتعدة عن مجرد النظر فقط فى القيادة الفردية، لتضيف، على سبيل المثال، دراسة العلاقات بين المرؤوسين والقائد (e.g., Graen, Scandura,1987) والعمليات المعرفية المرتبطة بالقيادة (e.g., Lord & Maker, 1991). وجاءت هذه الدراسات مواكبة لدراسات ميندل وزملائه وتالية عليها، والتى عُرفت بعنايتها باستكشاف تصور رومانسى للقيادة بوصفها عملية فهم تنظيمى كاشف وفارق، وكذلك استكشاف الوظيفة الرمزية الأولية للقيادة (e,g., Pfeffer, 1981).

ولم يكن القائد هو بؤرة اهتمام هذه الدراسات فى سعيها لفهم القيادة على المستوى النظرى، لكن هذه الأعمال نادرا ما كانت تبدى تشككا مباشرا

تجاه ما يتضمنه المفهوم الحديث للقيادة بوجه عام من أهمية أن يتوافر للقائد قوة البطش ورباطة الجأش الداعمة للنظام (Meindl et al., 1985). ونقدم هنا مثالا من الاستكشاف التاريخى الذى قدمه بيبرس (1992) للقيادة ، إذ تتبع بيبرس جذور فكرة فردية القائد العظيم فى أوربا خلال القرن التاسع عشر، حيث سمحت صورة القيادة هذه للنخبة الحاكمة بالاحتفاظ بقوة النفوذ فى الدول الأوربية المندمجة حديثا وتجنب الثورة الشعبية. وقدمت تصورات القيادة المستندة إلى السمات الفردية الدعم الأيديولوجى للأنظمة المهيمنة ذات النفوذ بإعطاء الانطباع لأعضاء التنظيم بأنهم أقل مقدرة على اتخاذ القرارات، إذ إن تزايد حجم إسهامهم فى التنظيم الإدارى قد يؤدى إلى أن يتحقق لهؤلاء حراك فى اتجاه الصعود لأعلى ، كما أن كل هذه النجاحات المهمة للتنظيم الإدارى ستكون فى هذه الحالة قابلة لأن تُعزى إلى مجموعة من أصحاب النفوذ والمصلحة (Haslam et al., 2001). وهكذا ستكون نقطة بداية التوجه النظرى النقدى مشاهدات هاسلام وزملائه، ومحاولة استكشاف كيف أن المعتقدات حول القيادة تُسهم فى فهم سيكولوجية التابعين، فى حين أن هذه المعتقدات، على الجانب الآخر، تقدم موارد مهمة ذات معنى للأعضاء التنظيميين(Pfeffer, 1981) .

التنظيم من الداخل: تكنولوجيات الموارد البشرية

تعاملنا فى الجزء السابق مع قضايا علم النفس الصناعى والتنظيمى التى يدور محور اهتمامها حول الأفراد. وبما أن النظريات النقدية ترى الأفراد كجزء لا يتجزأ من السياقات الاجتماعية المتسمة بعلاقات القوى والنفوذ غير المتكافئة، وبما أن هذه النظريات تؤكد أن تحرر الإنسان يتطلب

تحليلا لمثل هذه العلاقات، تمثل الجانب الأكبر من النزعة النقدية للمنظورات الفردية فى إهمال هذه المنظورات لكل التصورات. وبالنظر إلى تناول علم النفس الصناعى والتنظيمى لتكنولوجيا الموارد البشرية التى تجرى على المستوى الجمعى للتنظيم، يتحول مفتاح النقد من تجاهل عوامل السياق إلى سوء صياغة إطار حاكم للآثار الاجتماعية لهذه التقنيات. فبينما يسعى علم نفس الاختيار الشخصى إلى أن يكون مرتبطًا بالكفاءة الإدارية، تسعى المنظورات النقدية إلى محاولة التنقيب والبحث حيث علاقات السلطة والنفوذ ومصالح النخبة تقع خلف الادعاءات بالكفاءة.

تحليل العمل

تطور تحليل العمل عن مبادئ الإدارة العلمية لتنظيم السلوكيات المرتبطة بالوظيفة وتوزيعها بصورة نظامية داخل التنظيمات (Harvey, 1991). وتتألف عملية تحليل العمل من التحديد الدقيق لسلوكيات الأداء، والمعارف المطلوبة، والمهارات والقدرات، وفئات الأعمال الفعلية التى تلبى الاحتياجات الإنتاجية. وتمتد عمليات التحكم فى خصائص العمل لتشمل حتى الحركات الجسمية للعاملين، عندما، على سبيل المثال، يتم تفكيك الأعمال إلى الحركات الجسمية المطلوبة لأدائها. وقد تُعد كل حركة من حركات العامل، فى إطار التحليل منتاهى الدقة للمهام، هدفًا إداريًا أو تنفيذيًا. وتُشكل فئات العمل عادة، على المستوى التنظيمي، الأساس الذى تقوم عليه عملية توزيع العمل إلى أقسام تُشكل بدورها التواصل وتستطيع خلق ثقافات مميزة لكل قسم من أقسام العمل فى المؤسسة أو التنظيم الإدارى.

ويصف تونالى (1993) تقنيات إدارة الموارد البشرية مثل تحليل العمل وفقا لرؤية ميشيل فوكو (e.g., Foucault, 1966; 1970)، القائلة بأن عملية التقسيم العلمية التقنية هذه تتم فى ظل تحديد القيادات الإدارية لمناخ عملية التحليل وخط سيرها، بما يجعل هذه العملية تنتهى إلى وحدات مناسبة للتنظيم وإعادة التنظيم. وانطلاقا من الرؤية الخاصة بفوكو، فإن السلطة والنفوذ ليست ببساطة مجرد السلطة القهرية، ولكنها تكمن فى القدرة على فرض تعريفات وأساليب تفسير على المواقف التى يوظفها الأفراد فى بناء حياتهم. ومن هنا، يكتسب تحليل العمل قوته من قدرته على التحديد المسبق لخط سير أعمال الأفراد وتصرفاتهم من الصباح وحتى المساء فى كل يوم من أيام حياتهم المهنية.

واتصالا بهذا، من الصعب إخضاع العديد من الأعمال التى تقع فى أعلى السلم الوظيفى داخل التنظيمات الإدارية إلى مبادئ أو قواعد الإدارة العلمية الدقيقة مثل تحليل العمل على سبيل المثال، إذ من الصعب تحديد الرتب العليا من الأداء الإدارى وقياسها (see: Longenecher & Gioia, 1992). ومن هنا، فإن الأنساق الإدارية المحكمة التى تعتمد على الكفاءة أكثر مما تعتمد على الضبط الاجتماعى هى الأكثر توظيفا وتطبيقا فى أغلب الظن، خاصة، على أولئك الذين يُحسبون فى إطار تلك القطاعات التنظيمية داخل المؤسسة على المستويات الدنيا من حيث قوة النفوذ، أكثر مما يطبق على أولئك الذين يحتلون مواقع قيادية والذين لم يعد نجاحهم بحاجة إلى إثبات أو تقديم مبررات. وقد تدعم كل المشاهدات الرؤية القائلة بأن تقنيات تحليل العمل بقدر ما لها من قدرة على تأكيد الصرامة والحزم، يتم توظيفها فى الحفاظ على استمرار قوة النفوذ والسُلطة.

ويطالعنا التراث السابق ببدائل للتحديدات الصارمة لجوانب العمل، متضمنة تعديل الوظيفة (Wizesniewski & Dutton, 2001) ، وتعديل المهمة (Stow & Boettger, 1990)، وتجديد الدور (Van Maonen & Schein 1979). وتتضمن هذه المعالجات على اختلافها مشاركة العاملين فى إعادة تسكينهم فى أعمالهم، وحاجات العامل من أجل إحكام السيطرة، والدافعية الداخلية كعوامل أساسية ورئيسية. واتساقا مع تيار البحث هذا، تعمل النظرية النقدية على استكشاف التضمينات السياسية وكذلك الإجرائية لمختلف عمليات التجديد والإصلاح. ويُضيف هذا بعدا قد يُفسر السبب وراء البطء فى انطلاق هذه البرامج فى سوق العمل، أو يوضح الظروف التى فى ظلها يتبع العاملون هذه البرامج فى بحثهم عن المزيد من التمكين.

الاختيار والتطويع

إذا ما كانت تقنيات تحليل العمل هى المحرك الأساسى نحو توفير الثبات والنظام داخل المنظومة المتدرجة بفرض تعريفات على فئات المهام والفئات المهنية، فإن إجراءات الاختيار تعمل على إتمام هذه العملية بمطابقة فئات الوظائف مع الأطراف الفاعلة فى سوق العمل، بحثًا عن الملاءمة المثلى (Chatman, 1991) بين الثقافة التنظيمية والسمات الفردية. وتسلم هذه العملية بالفكرة القائلة إن الأفراد قابلون للملاحظة والقياس والتكميم بل وتعتمد عليها بطبيعتها اعتمادًا أساسيًا (Townley, 1993: 529). وتقود تفاصيل الصورة المشار إليها للطبيعة البشرية بذاتها بلا ريب إلى عمليات الاختيار التنظيمى. وتفيد حقيقة الأمر، أن هناك اعتمادًا متبادلاً بالغ التأثير بين تاريخ دراسة الفروق الفردية وتاريخ إجراءات الاختيار. والمثال على هذا، أن

اختبارات الذكاء قد استخدمت مبكرًا فى عمليات إحكام السيطرة على الهجرة (Richardson, 2003)، والالتحاق بالجامعات (National Commission on excellence in education, 1983). وهناك من الوثائق المؤكدة ما يشهد على عمليات التمييز العنصرى والعرقى التى صاحبت البدايات المبكرة للاختيار (see: Sternberg, 2005). وإذا شئنا هنا مزيدا من العمق، فإن الرؤية القائلة بأن الطبيعة البشرية ما هى إلا متغيرات الفروق الفردية هى بحد ذاتها رؤية ذات صبغة أيديولوجية، إذ إن الخيار النظرى يكون قابلاً للفهم فحسب فى ضوء البناءات الاجتماعية التى كانت ومازالت تطبق عليها مثل هذه المعارف.

وبالنظر إلى التحيز الجمعى فى عمليات القياس والاختبار، لا يمكن إنكار حقيقة أنه قد أُجريت فى إطار علم النفس الصناعى والتنظيمى عدة دراسات حاولت مواجهة الجور وعدم المساواة فى مواقع العمل من خلال إدخال تحسينات على اختبارات الاختيار، والعمل على زيادة محكات الاختيار غير التمييزية (e.g., Maxwell & Areuy, 1993) . وفضلا عن هذا، حاولت عدة دراسات كشف الفوائد المرجوة من التنوع على مستوى الأداء الفردى وأداء الفريق (e.g., Dovidio, Gaertner, Validzic,1998) – على الرغم من أن التنوع عادة ما يكشف أن عواقب وخيمة فى كل المخرجات الإنتاجية (e.g., Isw, & O'Reilly,1989). وتنادى مختلف البحوث والدراسات ببرنامج عمل سياسى تقدمي، محاولةً إبطال مفعول الآثار السلبية لأشكال الاضطهاد الجمعى على أساس الجندر والعرق وغيرها من الجماعات التى عانت الاضطهاد فى سياقات الاختيار. إلا أن الدراسات المشار إليها سابقا حول إعادة تصميم العمل، وإعادة التفكير فى القيادة الفردية، والدافعية غير المتمركزة حول المعاملة المالية ، والتغير فى الفروق الفردية، كل هذه

الدراسات لم تطرح الأسئلة المتشككة فى البنية الأساسية لأيديولوجيا الإدارة فى موقع العمل، وبدلاً من هذا، عملت فحسب على التخفيف من الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الوضع القائم لمنظومة التوظيف وفرص العمل. وفى سياق الاختيار، نادرا ما تتساءل الدراسات التى تتناول بالبحث صدق اختبارات الاختيار عن مقولة الاختيار المتمركز على الإدارة كأسلوب منهجى للتنظيم الاجتماعي، أو مراجعة التداعيات السياسية لهذه الممارسة القائمة تقريبًا فى كل زمان ومكان.

ووفقا لما يذكره تونلى (1993)، تتبع منظومات الاختيار إلى حد بعيد ما قال به فوكو حول دلالة المنزلة التى تتألف من التقييم والقياس والموقع فى إطار الترتيب الطبقى المتدرج للأفراد فى المجال الإدارى. ويعتمد التحكم الإدارى إلى حد بعيد على هذه الترتيبات الطبقية، وبالرغم من أن مثل هذا التحكم غير منصوص عليه فى إجراءات اختبار الاختيار الموضوعية، تظل هذه الموضوعية المبالغ فيها هى ما يبرر التسلط الإداري، إذ توفر غطاء من بريق النزاهة يخفى مصالح السلطة والنفوذ. وهكذا، فإن الجدل الذى يدور حول صدق المحتوى والمفهوم والصدق التنبؤى لمقاييس الاختيار يحجب حقيقة أن إجراءات المشاهدة والتكميم هى بذاتها العناصر التى تتخذ كضمانة فى الحياة التنظيمية- بما أنها تستهدف بوضوح الحكم على الناس وترتيبهم كمؤهلين وغير مؤهلين للأدوار الاجتماعية القائمة على الدهاء والمرتبطة بالثروة.

التدريب والتطبيع

استمرارا لما سبق، يُشكل تراث الدراسات فى مجالى التدريب والتطبيع تناقضًا مع الاختيار ومناحى الفروق الفردية، إذ لا تقول هذه الدراسات بأن

الأفراد كيانات ثابتة ثباتًا نسبيًا قد يتم اصطفاؤها أو مناهضتها، وبدلاً من هذا، تعترف هذه الدراسات بمطاوعة الجوانب التنظيمية البشرية. ويرتبط هنا تراث التنشئة الاجتماعية مع تراث التدريب لأن كليهما يتضمن تغييرًا في اتجاهات الفرد ومعتقداته وقيمه أو تغييرًا في سلوكياته واتجاهاته ومعتقداته وقيمه حتى يمتثل كل هذا للمعايير التنظيمية ومطالبها، أو الامتثال للثقافة التنظيمية (e.g., Kolb & Frey,1975) . وينحو تراث التطبيع إلى التركيز على العمليات الاجتماعية الآلية أو الأوتوماتيكية التي تأتي بالقادمين الجدد نحو الامتثال للتنظيم، ويتم هذا عادة في بداية الالتحاق (Chatman, 1991) ، من خلال معايير، وحكايات، وطقوس، وغيرها من الآليات غير الرسمية (Trice & Beyer,1984). ويأتي على الجانب الآخر تراث التدريب، الذي يميل إلى التركيز على اتباع الإجراءات الرسمية النوعية في تغيير معرفة العاملين وسلوكهم (Arthur, Bennett, Edens & Bel, 2003).

وبينما يركز تراث هذين المجالين على التغيير في الأفراد استنادا إلى متغيرات السياق الاجتماعي، يعتمد كل مجال في عمله على أساليب مختلفة عن الآخر تمام الاختلاف. فعلى سبيل المثال، ينحو تراث التدريب إلى اتباع كثير من النماذج التربوية (see: Hwtdock, 1994) ، مع التركيز على عمليات التغيير المعرفي الفردية أكثر من التركيز على المحتوى الذي يتعلمه الأفراد في المؤسسة الإدارية (e.g., Bandura,1986; Salas & Cannon-Bowers,2001). وبالتالي، تتخذ المخرجات في تراث التدريب شكل التذكر والاحتفاظ وتطبيق المادة المتعلمة (e.g., Hacker, 2990; Kolb & Frey,195) . وينحو، على الجانب الآخر، تراث التطبيع الاجتماعي، إلى

مزيد من الوعى الذاتى بالعلاقات القائمة بين التدريب والأيديولوجية، والتركيز المتزايد على المؤثرات السلبية لعمليات الصقل فى ضوء إضفاء الشرعية على السلوك غير الأخلاقى فى التنظيمات (e.g., Ashforth & Kreiner, 1999) ، وإضفاء الشرعية على عمليات الإقصاء والرفض التى تتم بواسطة التنظيم للجماعات الخارجية (e.g., Pratt, 2000)، والتطبيع داخل ثقافات قسوة العمل أو العنف (e.g., Van Maanan, 1973).

وقد يكون تفسير الفرق فى بؤرة الاهتمام بين كل من تراث التدريب وتراث التطبيع فى اتباع الباحثين فى التطبيع الدينامية، والرؤية البينية للثقافة، والمزج بين نظريات علم النفس فى التغيير المعرفى والحساسية الأنثروبولوجية للمنظومات الاجتماعية ككل (Schein,2006) . وفى المقابل، ينحو تراث التدريب أكثر نحو الاستناد إلى نظرية علم النفس التربوى على مستوى الفرد (e.g., Bandura,1986) ، بدلا من النظرة النقدية لمنظومات التدريب بحد ذاتها كجزء لا يتجزأ من الأنساق الاجتماعية. ويعمل التوجه متعدد التخصصات العلمية فى التطبيع التنظيمى على تقريب هذا التراث أكثر من النظرية النقدية، إذ تتكامل المنظورات السياسية على المستوى الكلي، وعلى مستوى العلاقات الشخصية، والممارسات التخاطبية على المستوى البينى، والميول النفسية الفردية (e.g., Fromm, 1976; Marcuse,1964).

التنظيم من الخارج: قضايا العلاقة بين العمل والبيئة

ستكون النظرة النقدية العامة لهذا الفرع من فروع العلم ناقصة بدون تناول الأهمية المتنامية لقضايا العلاقة بين العمل والبيئة. وأتى بزوغ مثل هذا

الاهتمام ونموه من تعرف أنه لا تتم ممارسة الأعمال فى محيط منعزل تماما عن غيرها من مجالات الحياة، بل إن هذه الممارسات العملية تتأثر تأثرا بالغًا بمعانى العمل والظروف التى يعمل فى ظلها أفراد المجتمع، مثلها فى ذلك مثل المؤسسات الأسرية، والثقافية، والسياسية والبيئية (e.g., Culla,2000). ويحاول كاتبا هذه السطور مراجعة عينة صغيرة من المجالات الاجتماعية المتأثرة بظروف وأفهام العمل، بما يكشف عن مزية أن تتصدى النظرية النقدية لتقديم مناقشات مستفيضة حول التداخل فيما بين العمل والمجتمع.

المشقة التنظيمية

تبدو مقولة المشقة كحالة مثلى لمزيج كثيف يمتزج فيه العمل والمجتمع مع العديد من جوانب أخرى مختلفة بعض الشيء. فيُنظر إلى المشقة عادة، فى المقام الأول، كظرف طبى يُعالج فى ضوء ما له من آثار بيولوجية سلبية، ومن أمثلة هذه الظروف الطبية الخطر المتزايد لأمراض القلب وضعف المناعة (e.g., Cooper & Marshall, 1996). إلا أن المشقة عادة ما يتم تحليلها كذلك فى ضوء القدرات المعرفية الفردية والانفعالات (e.g., Bhagat, 1983)، ومن ثم إيجاد تداخل بين النظرية البيولوجية والنظرية السيكولوجية. ويتم فى نفس الوقت بحث ظروف العمل الشاقة كممهدات لمعاينة خبرة المشقة، مع إضافة بعد الأمان المهني/ الصحى العام إلى المزيج المشار إليه (e.g., Parker, & Decotus,1993). وختاما، تأتى بعض المعالجات الأخيرة للمشقة لتلقى ضوءا على الجوانب الاجتماعية الثقافية للمشقة كخطاب (Barley & Knight,1992; Meyerson, 1994)، وهى إضافة تزيد بشكل هائل إمكان دراسة المشقة بعدسات النقد.

وكان هناك توجه سائد نحو التعامل مع ظواهر المشقة استنادا إلى نموذج طبي، وذلك قبل أن يتناولها كل من بارلى وكنيجت (1992) كرمز اجتماعى. ويمكن أن تناقش المشقة، وفقا للنموذج الطبي، كمرض تنقسم العوامل المسببة له إلى فئتين:

(أ) الأولى فئة المشاق البيئية، مثل عبء العمل، والمشكلات الأسرية، والمشاق الاقتصادية.

(ب) الفئة الثانية هى عوامل الاستعدادات الشخصية، مثل سمات الشخصية، والاتجاهات، والقيم. وتأتى المشقة من تفاعل النزعات الشخصية مع العوامل البيئية، مفضية إلى وجود المشقة، مع الآثار الاجتماعية والنفسية والبيولوجية المصاحبة.

ويتحدى التحول النقدى فى مطلع تسعينيات القرن العشرين (e.g., Barley & Knight, 1992; Meyerson, 1994) هذه الرؤية النظرية بمعالجة المشقة ليس كمرض موضوعى يظهر ويختفى تبعا للظروف المواتية، وإنما كاستعارة ثقافية مهيمنة يمكن توظيفها فى ترميز التناقضات الثقافية المتعددة والمتنوعة. فبينما تظل الثقافة حاضرة فى الصورة فى إطار النموذج المرضي، تعمل كذلك كعلة فحسب للمعتقدات الفردية، والاتجاهات، أو لأنها تشكل البيئة بأساليب مثيرة للمشقة، بعبارة أخرى، تظل الثقافة علة للمشقة، لكن المشقة بحد ذاتها ليست ثقافية. وفى المقابل، تفيد الرؤية النظرية لبارلي، وكنيجت، أن استخدام مفهوم المشقة يساعد فى التعبير عن التوترات الثقافية العديدة، كأن يتم التعبير عن العلاقة بين الحيل الفردية والأداء التنظيمى والعلاقة بين العقل والجسم. ويطرح اللعب بورقة المشقة مسوغا للموارد

التنظيمية المطلوبة من الأفراد، ويطرح جديدًا للفرار المشروع ، كمرض يُعد علة خارجية مبررة للأداء الرديء. ويسمح إضفاء الطابع الطبى على المشقة للتنظيمات، على الجانب الآخر، بتطبيق برامج إدارة الضغوط ، وإلقاء المسئولية ضمنا على عاتق العامل فى إدارة ما لديه من ضغوط وتجنب التغيير الجذرى أو الراديكالى فى المنظومة القائمة. وينبغى أن يكون واضحًا كيف أن هذا النمط من التحليل يختلف بصورة أساسية عن التحليل الذى يبحث عن قياس وخفض المشكلات المرتبطة بالمشقة فى العمل. ويسلم المنحى الأخير بوجود مشكلة معينة، ويحاول حلها، بينما يسعى المنحى الأول إلى تفسير البنية المنطقية للمشكلة فى المقام الأول، والتعويل أكثر على الصيغ الكبرى التأويلية والتاريخية.

الطبيعة المتغيرة للمسارات المهنية

بينما يركز المنحى النقدى لمفهوم المشقة أكثر على بناء الخبرة الفردية، تتخذ دراسة الوظائف من المؤسسات الكبرى بؤرة اهتمام لها مثل التركيز على دراسة طبيعة المهن. وفى بعض الحالات، من قبيل المهن الأكاديمية (**e.g., Meyer, Ramirez,Frank & Schofer,2006**) قد تكون هذه المؤسسات قائمة منذ آلاف السنين، بينما فى حالات أخرى، مثل مديرى المشروعات، ومصممى برامج الكمبيوتر، قد تكون فئات مهنية أصلية أو مؤقتة أو عابرة. والمنحى التقليدى فى الدراسة النفسية للمهن هو نمط من التدريب على المطابقة بين الفئات المهنية الشاغرة والصحيفة النفسية للفرد ، وغيرها من الاختبارات والمقابلات والأدوات القياسية المستعملة فى التأكد

من أن الأفراد قد تم تسكينهم على المسارات المهنية الملائمة لما لديهم من معارف عامة، ومهارات، وقدرات، من أجل تحسين كل من الحبور الشخصى وأداء العمل (e.g., Kristoff,1996). ويذهب كاتبا هذه السطور إلى أن الوجهات النظرية النقدية تناقض هذه الرؤية التقليدية من زاويتين.

أولاً: يحاول التوجه النقدى سبر غور المنظومات السلطوية والأيديولوجية الكامنة وراء المسارات المهنية، بدلاً من النظر لهذه المسارات كفئات طبيعية قائمة وموافقة لما لدى البشر من استعدادات متنوعة. وكما جاء فى المناقشة السابقة، تقوض الرؤى الإنسانية القائمة على الصحائف النفسية الطبولوجية المغزى من حرية الإنسان وفعاليته وهى العناصر الأهم بالنسبة إلى الرؤية التحررية للبشر؛ وبالتوازي، تغفل وجهات النظر التى تذهب إلى أن الأعمال المهنية تخضع لتصنيفات فئوية ثابتة إمكانات التغيير الاجتماعي، والوجود المادى للبناءات الاجتماعية (E.G., Lukacs, 1923/1969). ومن هنا، فإن علم النفس الصناعى والتنظيمى النقدي، بدلا من رؤية المسارات المهنية على أنها فئات ثابتة مسلم بها، يذهب إلى رؤية الفئات المهنية كانعكاس لمن يتصدى لتعريف ماهية العمل الذى يتعين القيام به، ومن يتصدى لفرض الأساليب المنهجية الخاصة بعملية التحقق والتأكد من أن القادمين الجدد قد تم تطبيعهم بهذه التعريفات. وتكشف كل المنظورات بما فيها منظورات حملة درجات الدكتوراه (e.g., Islam, & Zyphur, 2007)، والتنفيذيين (e.g. Ferraro,et al., 2005)، والعاملين بالقطاع العام (e.g., Van Maanen, 1973)، وآخرين غير هؤلاء، عن أن ترسيخ هوية الأدوار المنوطة بالوظائف والمهن محفوف بالتطبيع القسرى والمواقف الصلبة (Mithchell,1974)، أى أن هؤلاء جميعا يفرضون بناءات اجتماعية من خلال التدريب ومن خلال معايير التسكين المهنى.

ثانيا: بحث التراث المثمر التغيرات على المستوى المجتمعى فى بنية علاقات العمل، عاكسًا التحفظات المنتشرة حول التغييرات الأساسية فى أسلوب عمل الأفراد (e.g., Howard,1995). وثمة ظواهر موازية تستحق الإشارة إليها هنا، من بينها: التغيرات فى علاقات العمل استنادًا إلى التطورات التكنولوجية فى مواقع العمل(e.g.,Griffith & Neale,2001)، والزيادة المضطردة فى تنوع المسارات المهنية عبر دورة الحياة، والمدد الزمنية القصيرة التى يقضيها الأفراد فى كل مهنة أو وظيفة (e.g., Mainiero & Sullivan, 2006)، وعولمة الأسواق والمشكلات المصاحبة للبطالة أو الخروج من سوق العمل (cf., Harrison & MacMillan,2006)، وعمالة الأطفال (e.g., Cigon, Rosat & Fzannatos, 2001)، وعمليات إضعاف قوة منظمات العمالة المحلية أو الوطنية (Goldfield, 1987)، وإضفاء طابع المرونة على العمالة **flixbolization** وما يصاحبها من زيادة فى العقود المؤقتة والانتداب أو العمل جزء من الوقت بين الراشدين (e.g., Askanaze, 2004). بحيث يقود كل هذا إلى صعوبة اتباع الفئات المهنية التقليدية فى تبيان عالم الأعمال. وفى إطار كل هذه الظواهر، يوجه الدارسون فى علم النفس الصناعى التنظيمى النقدى جُل انتباههم لكيفية إعادة تكوين الفئات الوظيفية أو المهنية من خلال قوى عاملة فاعلة، وكيفية تفاعل العمال المحليين مع مواقع عمل جديدة محفوفة بالغموض والمعرفة المشوشة.

التنظيم والثقافة

بالرغم من أن مفهوم الثقافة التنظيمية (والثقافة عموما see Kroeber, & Kluckhohn,1952) ظل لزمن طويل محل اتفاق على تعريفه، يظل

السبيل العام لوصف الظاهرة مُمثلاً فى مجموعة من المسلمات الأساسية حول الأدوار والممارسات العملية التى تتطور داخل التنظيم، وهى ما يتم تلقينه للأعضاء الجدد، ويؤثر فى الكيفية التى يفكر بها الناس، ويشعرون ويسلكون متحسبين للقضايا والمشكلات وثيقة الصلة بالتنظيم (Schein,1990). ويعد تراث دراسات الثقافة التنظيمية تراثا متنوعًا وبينيًا (Schein,2006)؛ غير أنه من الجدير بالذكر، أن هذا التراث أصبح معروفًا فى سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، عندما حاول منظرو الثقافة تفسير كفاءة الإدارة اليابانية بردها إلى عوامل ثقافية تعمل على الارتفاع بإنتاجية العمال (e.g., Ouichi,1981). وأدى الاعتماد على الثقافة فى تفسير الكفاءة، وما ترتب من اتخاذها تقنية من تقنيات الإدارة، إلى انتقادات مفادها أن التراث الإدارى يخرج بالجوانب الاجتماعية للدراسات الثقافية والجوانب الأنثربولوجية عن السياق، ويستخدم مفهوم الثقافة استخدامًا غير ملائم بمعنى وظيفى قح (e.g., Meek,1988).

وتتبع الثقافة التنظيمية أساليب تحليلية، تنتظم فى مستويين عريضين من مستويات التحليل، بغرض التوظيف الملائم للنظرية النقدية بما تقدمه من رؤى بينية حول الممارسات العملية وبناءات المعتقدات. أولى هذه المستويات، يُعنى بثقافة التنظيم من الداخل، متخذا صيغة التحليل المجهرى للسياسات التنظيمية والأعمال الرمزية (e.g., Pfeffer, 1981). وثانيها، ربط الثقافة التنظيمية بالديناميات الثقافية الأوسع، فى محاولة لوضع خريطة بالعلاقات بين الأيديولوجيات والممارسات العملية الراسخة فى الثقافات التنظيمية، ونظيرتها السائدة فى المجتمع على اتساعه، من أجل صياغة

نظرية ثقافية تنظيمية، وتفسير الوظائف الثقافية للتنظيمات بما يتجاوز مجرد تقديم تفسيرات للكفاءة التنظيمية.

ويُعرف المنحى الأول من المنحنيين السابق ذكرهما بالمنحى الاجتماعى الجزئى أو منحى المتواريات الاجتماعية (e.g., Goffman, 1983) . وأغلب الظن أن هذا المنحى يستند إلى الأنثربولوجيا التفسيرية وعلم الأنثربولوجيا الوصفية (e.g., Geertz,1973) ، ومناهج البحث فى علم الأعراق البشرية (e.g., Garfinkel,1967)، كما يعتمد على التحليل الجزئى الضيق للأحداث مثل الطقوس والشعائر (e.g., Trice & Beyer,1984)، أو الأفعال المصاحبة للكلام speech acts (e.g., Austin,1962). واعتمادا على المناحى السابقة، يبدأ الباحث بمستوى تحليل الممارسات العملية اليومية، والعادات أو الأعمال الروتينية، ومحاولة استخلاص المعانى الخفية التى تفصح عن الأيديولوجيات التنظيمية. وبهذا يحاول الدارس النقدى تبيان كيف أن هذه الأيديولوجيات تدعم بناءات النفوذ والسلطة لدى النخبة أو تحافظ على استمرار سيطرة وهيمنة الوضع القائم، كما تعمل على تبيان آفاق المقاومة التى تتم لهذه البناءات وتظهر فى الممارسات العملية اليومية.

والمنحى الثانى هو المنحى الكلى العريض الذى ينظر فى المؤسسات الكبرى، ويتناول موضوعات مثل النزعة الإدارية والصيغ التنظيمية أو العلاقات بين الثقافتين الوطنية والتنظيمية. فعلى سبيل المثال، قد تُعنى الدراسة الثقافية النقدية على المستوى الكلى بالبحث فى كيف تعكس الثقافات التنظيمية مستوى المعتقدات أو القيم الثقافية على المستوى الوطنى وتدعمها، أو تبحث التحديات التى قد تبديها الثقافات التنظيمية تجاه البناءات الاجتماعية

السائدة على مستوى القطر (cf., Bucheli, 2006; Grieder,1997) . وفى هذه الحالة، سيتم النظر فى الثقافة التنظيمية على أنها أسلوب وجود ينافس ما عداه من الأساليب فى التعبير عن الأفق الاجتماعي، وسيتم النظر فى تطبيع العمال كأفراد داخل ثقافة تنظيمية بعينها على أنه دمج سياسى فى جماعة بعينها. وقد تقدم المخاطرة بإتباع مستويات تحليل ذات طابع مؤسسى تفسيرات بديلة لمعايير ونظم الاختيار تنطلق من منطلقات اجتماعية.

التضمينات والتوصيات

من المهم ذكر أننا قدمنا، من خلال المقابلة بين رؤى التيار السائد فى علم النفس الصناعى التنظيمى والرؤى النقدية البديلة، رؤية نقدية أساسية واسعة للتيار السائد فى علم النفس التنظيمى والصناعى. ويفيد الواقع، أن الاختصاصيين فى هذا الفرع من التخصص عادة ما يمازجون رؤاهم بتحسبات السياق الاقتصادى الاجتماعى ولديهم الوعى بالأصول الأيديولوجية للنظريات التى يتبعونها. وفى المقابل، يقع المنظرون النقديون ضحية اتهامات مسبقة موجهة من التيار السائد بأنهم مثيرو شك وريبة. وما تم تقديمه هنا هو النموذج المقارب للتيار العلمى السائد والنموذج المقارب للرؤية النقدية.

واستكمالاً للمشهد، عادة ما تتم مناقشة الجانب الصناعى من علم النفس الصناعى والتنظيمى منفصلاً عن الجانب التنظيمي، إذ يُعنى الأول أكثر بالموضوعات المرتبطة بالأفراد العاملين مثل الاختيار والاختبار، ويُعنى الأخير فى المقابل بالموضوعات الإنسانية مثل الدافعية والاتجاهات. ويهتم

النقد الجارى فى هذه الحالة بالجانب الأول أكثر من الجانب الأخير، على الرغم من أن هناك العديد من النقاط القابلة للتطبيق على الجانبين. ومما يزيد من تعقيد الصورة، أن مجال الدراسات التنظيمية، الذى يختلف عن علم النفس الصناعى التنظيمي، وإن كان يوازيه بطريقة أو أخرى، تم إثراءؤه بالتراث النقدى المتنامى وتراث ما بعد الحداثة الذى تُجسده بعض النقاط التى جاءت فى هذا الفصل من الكتاب الحالي، غير أن هذا التراث ممثل بصورة أقوى فى كليات إدارة الأعمال وأقسام الاجتماع أكثر مما هو ممثل فى أقسام علم النفس الصناعى والتنظيمى. ومن ثم، فإن علم النفس الصناعى حتى مع انفصاله كمجال دراسة مستقل يتضمن بعض المصادر التى يصعب التمسك بها. ومن هذه المصادرات، على سبيل المثال، أن علم النفس الصناعى التنظيمى له القدرة على التركيز على المناحى القياسية والتكميم مقارنة بالنظرية النقدية على وجه التحديد لأن المجالات الأخرى ذات الصلة تستكشف البدائل النقدية بصورة دقيقة وشاملة – مما يسمح للدراسات النقدية فى مجالات مناظرة بالقيام بنوع من تأمين أية بواعث نقدية تدخل فى حدود علم النفس الصناعى التنظيمى ذاته. ولو أن الحال كذلك، فإن نقد مناحى التيار السائد فى علم النفس الصناعى التنظيمى قد تكون بصورة أو أخرى فى غير موضعها.

ولا يُعد النهوض بعلم النفس الصناعى التنظيمي، إلى حد بعيد، دعوة إلى التغيير الراديكالى فى وِّجهَة موضوعات الدراسة. فنحن نعتقد أن النظرية النقدية هى بالأحرى موقف يُتخذ إزاء موضوع للدراسة وليس مجرد مجموعة نوعية من المتغيرات تخضع للدراسة. ويتضمن هذا، إلى حد ما،

الوعى بكيف يمكن توظيف نتائج واحدة من الدراسات فى السياق الاجتماعى. وهل من الممكن أن يتم توظيف نظرية محددة فى الذكاء ضد جماعات مهمشة؟ وهل يمكن أن يتم توظيف تقنيات الدافعية فى استغلال العاملين بالمؤسسات الصناعية والتنظيمية؟ وأيا ما كانت الإجابة عن أسئلة كهذه، يظل من المهم ملاحظة أن الموقف النقدى يتجاوز حدود التوظيف المبسط للبيانات الإمبريقية، ويسأل الموقف النقدى لماذا تتم دراسة أشياء بعينها أولاً، حيث كان ينبغى دراسة كل الأشياء، وما المصالح الفردية والاجتماعية التى يتم تأمينها أو التفاهم حولها من خلال عمليات البحث. ويصرح ستيرنبرج **Sternberg** ، على سبيل المثال، فى نقد استخدام اختبارات علم النفس الصناعى والتنظيمى فى ترسيخ الفروق العرقية، فيقول إن الإقرار بأن جماعة معينة وفق أحد المؤشرات هو بمثابة حكم قيمى حول ما يستحق العرض والتوضيح. وتُشير مثل هذه القرارات، وغيرها، بأنه ليس هناك من علم متحرر من القيم. وقليل منا هم من ينصتون إلى توكيداتنا عندما نتحدث – فالآخرون هم فقط من لديهم التوكيدات! **(295 :2005)**. وبالرغم من أن روبرت ستيرنبرج محسوب على علماء النفس التقليديين وليست له علاقة مستقرة بالصيغة الكبرى للنظرية النقدية، تفصح تصريحات كهذه عن إدراك نقدى لما يقوم به علماء النفس، ولماذا نقوم به. ومن هنا، فإن النهوض بعلم النفس الصناعى والتنظيمى النقدى يمكن أن يتم من خلال استشعار الدارسين الآثار المترتبة على عملهم، ولا تتطلب عملية النهوض من المشتغلين بعلم النفس الصناعى والتنظيمى أن يستغرقوا بأنفسهم فى لجين الفلسفة الألمانية فى القرن التاسع عشر أو فلسفة ما قبل الحداثة.

وخلاصة القول هنا، وما يتعين تأكيده أنه بينما يستلزم النظرية النقدية منحى متعدد المستويات، وتكامل الظواهر الثقافية والسياسية والبينشخصية والنفسية فى رؤية كلية شاملة للعالم، تختزل الآثار الاجتماعية اختزالاً مبسطًا إلى مجموعة من المتغيرات – كأن تكون متغيرات معدلة أو شروط حدية – بما لا يكفى لاستيفاء الرؤية النقدية. ويقحم الباحثون ، فى العديد من الحالات التى ذكرناها آنفا، السياق الاجتماعى إلى مناقشتهم للآثار والنتائج السيكولوجية، دون أى احتساب لوجهة النظر النقدية. وأمثلة ذلك، أن الباحثين فى مجال الذكاء يبحثون تحيز ظروف الاختبار، ويؤكد باحثو الدافعية دور القيم الاجتماعية فى خلق وتكوين المنافع، وقام باحثو القيادة بدراسة التبعية، وعُنى باحثو المشقة بالسياق عند تحديد مسببات المشقة، إلى غير هذا من النماذج العديدة التى مازالت تجرى حتى الآن وتهتم بدراسة السياق. إلا أن النظر للسياق بهذا الأسلوب يفتقد إلى الأساس الذى تؤكده النظرية النقدية. فالمنظر النقدي، على سبيل الاستشهاد، قد لا يتوقف عند السؤال كيف تؤثر الثقافة فى تفضيلات الناس، بل يتجاوز هذا إلى النظر فى كيف تساعد مقولات الدافعية والتفضيل أولاً فى فهم العالم المعاش، وفى نفس الوقت، فهم استمرار الهياكل المؤسسية القائمة. وكذلك، قد يقدم الباحث فى المشقة الذى يبحث، على سبيل المثال، فى كيف تعمل ظروف العمل القاسية على ارتفاع مستوى المشقة بحثًا قيمًا ومهمًا، إلا أنه لا يحمل توجهًا نقديًا حقيقيًا لأنه لم يطرح شيئا ذا قيمة جوهرية يمثل معضلة تستحق البحث. وبذلك، تُعد نظرية بارلى وكينيت ١٩٩٢ فى المشقة، نظرية نقدية، لأنها لم تُسلم بالموضوع محل الدراسة، بل تساءلت عن كيفية تشكل الموضوع من خلال الرابطة الاجتماعية الخطابية.

ونؤكد فى الختام أننا لا نقصد من كل هذا، استبدال الدراسة النقدية بالتوجه التكميمي، والعلم الموضوعي، تلك القلاقل التى تساور الاختصاصيين فى علم النفس التنظيمي، ويتحدثون فيها عندما ينظرون فيرون من موقعهم فى القلب من التيار السائد فى الدراسات التنظيمية هذا المسار الجانبى من المنح الدراسية (e.g., Donaldson, 1992; Locke, 2002). وبينما يستشعر بعض الدارسين أن تحليل البنية الاجتماعية للأفكار الشائعة خاصة البناءات السيكولوجية الأساسية من قبيل الذات، أو الانفعالات، أو القيم، يمكن أن يتسبب فى أن يفقدوا منحهم الدراسية مما يؤدى إلى القضاء على حياتهم الأكاديمية (e.g., Crosby, 1988)، نستشعر نحن أن الخطر الداهم على الباحثين يكمن فى عدم قيامهم بهذا وفى عدم دراسة المقدمات الاجتماعية المنطقية وأصولها وتطبيقاتها. وقد يصيبنا التأمل الذاتى بحالة من الدوار، إلا أنه يمدنا أيضا بأسس التحقق عن طريق الدراسة من أشكال الخطاب المتسقة دومًا (Habermas, 1981). وفى حين أن مثل هذه الأشكال من الخطاب لا تصيب كبد الحقيقة المطلقة التى ينشدها بعض الدارسين مناشدة بعيدة عن الواقعية (e.g., Locke, 2002)، يظل الأمر يشى بأنه لا سبيل من إشارة إلى أن تجاهل النقد الذاتى يمكن أن يحقق ما هو أفضل بطريقة أو أخرى، بالرغم من أن مثل هذا التجاهل قد يعمل تحديدا على الارتفاع بمستوى اليقين الذاتى. ولو أن التقدم العلمى يعتمد على مزيج حقيقى من التواضع، والفطنة، والحافز، لاعتقدنا وصدقنا أنه ليس من وصفة أفضل من هذا المزيج الموجود بين أيدينا إلا دورة التساؤلات الذاتية الدائرة حول نظامنا العلمى التى تعرف بها الدراسات النقدية فى العلوم الاجتماعية، ولها القدرة على تحديد مجال علم النفس الصناعى والتنظيمى النقدى الناشئ.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- تقوم النظرية فى تيار علم النفس الصناعى التنظيمى السائد على مصادرات إدارية مسكوت عنها تدور حول السلوك الإنسانى والنظام الاجتماعى.

٢- تقوم المناحى النقدية بتحليل النظرية النفسية وتقنيات العمل من وجهة نظر ديناميات السلطة والأيديولوجيات.

٣- على المستوى الفردي، ترى المناحى التقليدية الشخص فى ضوء السمات الموضوعية، فى حين ترى المناحى النقدية الأفراد فى ضوء الإمكانات الذاتية.

٤- على مستوى تقنيات الموارد البشرية، تنظر المناحى التقليدية لكل التقنيات برؤية براجماتية نفعية، بينما ترى فيها المناحى التقليدية معززات داعمة للسلطة والنفوذ.

٥- تتساءل وجهات النظر النقدية الدائرة حول قضايا بيئة العمل عن مقولات اجتماعية من قبيل المسارات المهنية والمشاق المرتبطة بالعمل والثقافة التنظيمية وإعادة صياغة هذه المقولات فى إطار علاقتها بالنفوذ والسلطة.

ثبت المصطلحات

• **أيديولوجى ideology** : مجموعة من الأفكار المنظمة. وتشير فى النظرية النقدية إلى استخدام وتوظيف الأفكار فى بسط هيمنة أنظمة اقتصادية واجتماعية.

- **الفروق الفردية Individual differences:** أى متغير (نفسى أو ديموجرافي) يختلف الأفراد على أساسه بعضهم عن البعض.
- **علم الاجتماع الجزئى microsociology:** دراسة البنية الاجتماعية فى ضوء أنماط التفاعلات بين الأفراد، فى الجماعات الصغيرة.
- **تحقيق الذات self-actualization:** فى علم النفس الإنساني، عبارة عن العملية التى يتحقق بها الأفراد من إمكاناتهم الذاتية.
- **الذات subject:** فى سياق النظرية النقدية، يشير إلى العوامل الفكرية الفاعلة، فى إطار نقاط للرؤية ومشروعات الحياة الموغلة فى الخصوصية.

أسئلة

١- ما المسلمة الرئيسية حول الطبيعة البشرية التى يتمسك بها المدراء؟ وفى ظل أى ظروف يتعين أن تستثير هذه المسلمات أسئلة ويتعين الطعن عليها؟

٢- هل الآثار العملية لتعريف الأدوار الوظيفية محايدة سياسيا، أم أنها قائمة بالضرورة على منطلقات أيديولوجية؟ هل بعض الأعمال والمواقف الإدارية تكون سياسية أكثر من غيرها، وإذا كان الأمر كذلك، فما طبيعة الأعمال ذات الصبغة السياسية؟

٣- هل يتعين على التنظيمات أن تهتم بالمحصلة الاقتصادية النهائية فى تقييم حبور العامل بينما الحبور لا يرتبط بالأرباح؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل هذه الشواغل مستدامة فى ظل تنافسية السوق؟

الفصل الثامن

علم نفس المجتمع
التقدم نحو العدالة الاجتماعية

إزاك بريليلتينسكى، جيوفرى نيلسون

موضوعات الفصل

علم نفس المجتمع: أين نحن الآن وإلى أين نحن ذاهبون

- أين نحن
- إلى أين نحن ذاهبون

علم نفس المجتمع النقدي: القيم، والعدالة الاجتماعية، والتطبيق العملي

- القيم
- العدالة الاجتماعية
- التطبيق العملي

إلى أى حد يملك علم نفس المجتمع تحقيق وعده بتقدم الحبور الفردى والعلاقي، والجماعي؟ وإلى أى حد يمكن لعلم نفس المجتمع النقدى أن يساعد فى هذا؟ هذان سؤالان أساسيان يشغلان كاتبا هذا الفصل. ونناقش العناصر الأساسية فى علم نفس المجتمع النقدي، بعد أن نعقد مقارنة ومقابلة بين افتراضاته وممارساته العملية، من جانب، ونظيراتها فى علم نفس المجتمع بصورته التقليدية السائدة. إذ يذهب كاتبا هذه السطور إلى أن العدالة الاجتماعية ينبغى أن تكون الغاية الأسمى لعلم نفس المجتمع حتى يتحقق الحبور بمستوياته التحليلية المتعددة.

علم نفس المجتمع: أين نحن الآن وإلى أين نحن ذاهبون

أين نحن الآن؟

عمل كلانا (كاتبا هذا الفصل) بمركز وينيبج للإرشاد والتوجيه النفسى للأطفال بكندا خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضى. وكشف لنا العمل كاختصاصيين إكلينيكيين عن أننا عادة ما نتوقع أن نمد الفرد بحلول لمشكلاته التى هى فى جوهرها مشكلات اجتماعية ومجتمعية محلية. فالأطفال من السكان الأصليين، مثلاً، ممن يعيشون فى قلب مدينة وينيبج ، فى ظل ظروف بالغة القسوة، يخفقون فى المدرسة. ونكتشف كذلك أن نظام عملية التشخيص التقليدية ينتهى إلى رسم صور باثولوجية لكل من الأطفال والآباء. والأدهى من هذا، أن نحسب أنفسنا خبراء نعلم ونملك حلولاً لأشكال العنت والكبد التى تلاقيها هذه الأسر. وعلى الرغم من التشدق غير المجدى بالتعاون مع الآخرين من المهنيين وأصحاب النفوذ، نظل ننفذ معظم أعمالنا فى عزلة، منكفئين على أنفسنا خلف مكاتبنا أو خلف اختبارات الذكاء.

وبالدخول إلى علم نفس المجتمع، كان من دواعى تخفيف وطأة الوضع القائم علينا، أن يكتشف كلانا هذا الفرع من فروع العلم بما ينتظمه من منحى إيكولوجى تعاوني، ذى بطانة قيمية، ويستند إلى أسس مجتمعية، وتوجه نحو كشف مواطن القوة (انظر العمود الثانى من الجدول رقم ١,٨). وكان أن أمدنا علم نفس المجتمع بالفهم المباشر، إذ نعلم نظريًا ومن خلال الخبرة العملية أن السياق الإيكولوجى للطفل له أهميته المؤثرة فى المخرجات السلوكية، والاجتماعية، والأكاديمية. ونعلم أيضًا أن القيم مسألة جوهرية. وكان همنا الأول وطأة الظلم الاجتماعى من دون تظاهر أو ادعاء بأننا مهنيون ليست لدينا تحيزات قيمية، أو أن هذا الظلم الاجتماعى يتعين أن يصيب شخص ما كى يُصلح أمراض وبلايا الماضى. واكتشفنا أيضًا سبل البناء على إمكانات الطفل ومواطن قوته. باختصار، شعر كلانا بقدر هائل من الرضا أن وجدنا ضالتنا المهنية فى كنف علم نفس المجتمع. فلم يكن يسعنا علم النفس التقليدى كما تعلمناه. وفى المقابل، بدا لنا أن علم نفس المجتمع علم تقدمى بامتياز.

ومما يؤسف له، أن علم نفس المجتمع فى ستينيات القرن الماضى كان فى حقيقة الأمر علمًا تقدميًا على المستوى الاجتماعي، خاصة إذا ما قورن بعلم النفس الإكلينيكي، إلا أنه، فى ظننا، فقد ملمحه التقدمى وأصبح جزءًا لا يتجزأ من التيار العلمى المحافظ. إذ لم يكن مطالبًا فى البداية بتحقيق انطلاقات راديكالية على مستوى الحراك الاجتماعى والحراك المهنى (Chavis & Wolff, 1993)، ومع هذا، يظل هذا الفرع العلمى مخيبًا للآمال ومحبطًا. ولسنا بالطبع محصنين من هذا التيار المحافظ، بل ونجد أنفسنا فى

موقف متراجع لا نُحسد عليه إزاء نقد مجال تخصصنا ونقد أنفسنا. ونحاول فى هذا الفصل تأمل ما حدث لهذا المجال، وما حدث لنا، متضمناً سعينا من أجل أن نظل منخرطين فى علم نفس المجتمع وأن نحافظ على عقلنا الناقد. فنحن، بعد كل هذا، جزء لا يتجزأ من هذا المجال.

ونحتاج فى البداية مراجعة بعض البديهيات الأساسية لعلم نفس المجتمع، لكى نفهم أوجه الإخفاق والتقصير فى تحقيق ما نصبو إليه. ويطرح الجدول رقم ١,٨ رؤية عامة لخمسة مجالات حاكمة لعمل المتخصصين فى علم نفس المجتمع. والبداية مع كون علم نفس المجتمع موجه بشكل واضح بالمنظور الإيكولوجى متعدد المستويات الذى قدمه جيم كيلى فى ستينيات القرن العشرين (**Kelly, 1966**). ويركز الاختصاصيون فى علم نفس المجتمع، فى تحليلهم للمشكلات الإنسانية ومقومات الحبور، على عوامل الخطر والحماية الجارية على مستويات متعددة من التحليل الإيكولوجى.

جدول رقم ٨-١ يوضح المسلمات والممارسات العملية لكل من علم النفس المجتمعى التقليدى وعلم النفس المجتمعى النقدي

البعد	علم النفس المجتمعى التقليدي	علم النفس المجتمعى النقدي
إطار العمل التفسيري	السياق الإيكولوجى (مستوى الشخص، المستوى الجزئى micro، والبينى meso، والأوسع macro، ولكن الأخير يبقى فى الخلفية)، ويتم التركيز على عوامل الخطر والحماية، ومكونات السياق غير المسيسة	القمع والليبرالية، والرفاهية (التحليل الإيكولوجى متعدد المستويات)، ومكونات السياق وكل ما يصطبغ بصبغة سياسية من عناصر السياق.
مكانة القيم والأخلاقيات	بطانة قيمية (يلاحظ تأثير لقيم متعددة)، انتباه متزايد للأخلاقيات على مستوى مجتمعي محلي ضيق	تحركه القيم، وأخلاقيات اجتماعية
البحث	على أسس مجتمعية، ما بعد الوضعية المنطقية بشكل أولي، وتركيز هامشى نسبيًا على النزعة البنائية.	بنائى نقدي، ما بعد الوضعية المنطقية، ذو توجه عملى عام، يعتمد على الملاحظة بالمشاركة، ويستند إلى أسس مجتمعية محلية.
بؤرة عمليات التدخل	التركيز على المقدرة، ومواطن القوة لدى قطاعات من الجمهور فى المجتمع، والوقاية من المشكلات	التركيز على حرية الأفراد ورفاهيتهم، وكذلك حرية ورفاهية التنظيمات والمجتمعات
العلاقة بين المهمشين من أفراد المجتمع والمشتغلين بعلم النفس المجتمعي	النموذج التعاونى مع القائمين على تنفيذ السياسات المجتمعية على تعددهم	التضامن والتكافل بين المهنيين والمهمشين من أعضاء المجتمع المحلى فى كفاحهم من أجل الحرية والرفاهية من خلال آليات تطبيقية

إلا أن علم نفس المجتمع بقدر ما عمل على تطوير منحى سياقى يركز، مقارنة بعلم النفس الإكلينيكي، على المفاهيم المتمركزة حول مستوى الموقف والمحيط البيئي، ومفاهيم التدخل، بقدر ما يتجاهل عادة مستوى التحليل الجمعي، مما يعود بنا، كما سوف نرى سويًا، إلى نقاط الضعف الكامنة فى هذا الفرع العلمي، أو كعب أخيل **Achilles heel** هذا التخصص.

ورغم أن ربابورت (١٩٧٧) قلل كثيرًا من أهمية القيم والبحث والعمل العام (عنوان فرعى فى هذا المرجع)، ظلت القيم جزءًا لا يتجزأ من خطاب علم نفس المجتمع. ومع هذا، عادة ما تحتل القيم موقعًا متأخرًا فى أولويات البحث فى هذا المجال. وما دامت القيم حاضرة ولكن دون أن تكون فى المقدمة أو محور البحث والعمل فى علم نفس المجتمع، فإننا نعتقد أنه مجال ذو بطانة قيمية، أكثر من كونه مجالاً تحركه القيم. ويستند البحث فى مجال علم نفس المجتمع إلى أسس مجتمعية، كما يعمل الاختصاصيون فيه بالتعاون مع جماعات مجتمعية محلية لتنفيذ البحث باتباع وسائل مشاركة، عميقة المعنى، فى ظل تفويض من المجتمع المحلى الصغير (**Jason et al., 2004**). ولتوضيح هذا، أسوق مثالاً عنى أنا إسحاق، إذ التحقت فى أوائل تسعينيات القرن العشرين ببرنامج علم نفس المجتمع فى جامعة ويلفريد لورير، حيث كان جيوفرى أستاذا بالجامعة آنذاك. وفور وصولى قدمني، كبير الاختصاصيين فى البرنامج إلى مجتمع ساند هيلس، وهذا المجتمع عبارة عن مشروع سكنى معظم قاطنيه مهاجرين من وسط أمريكا وجنوبها. واستشعرت محنة هذا المجتمع الصغير، لكون المهاجرين قادمين من تلك البقعة من العالم. ونشأت شراكة بينى وهذا المجتمع وتكون تنظيم يدعى

الجمعية التربوية للقادمين من أمريكا اللاتينية Latin American Educational Group (Prilleltensky, 1993; Prilleltensky, Nelson, & Sanchez, 2000) . كان التعاون المتبادل فى أروع صوره، ومن خلاله تكونت برامج أكاديمية، وحقوقية، واجتماعية للطفل والأسرة. وشارك الآباء والأطفال فى جماعات النقاش، والمقابلات أو الاستبارات، وفى المساعدة فى تحليل البيانات. وأفادت النتائج عملنا فى مجال الوقاية من التدخين والتوعية به والدفاع عنه. وأظن أن هذا المشروع كان ممثلاً لمنحى علم نفس المجتمع الساعى إلى تحقيق رفاهية الأسر المهاجرة.

وشهد المجال كذلك زيادة فى عدد البحوث القائمة على التحليل الكيفى استنادًا إلى المنهاج البنائي، ونشرت هذه البحوث فى دوريات علم نفس المجتمع (e.g., Martin, Lounsbury, & Davidson, 2004). ومع هذا، تظل جذور البحث فى علم نفس المجتمع، إجمالاً، كامنة فى الفلسفة الوضعية للعلم مما يقضى بأن العلمية لا تتأتى إلا بمحاكاة العلوم الطبيعية (Nelson & Prilleltensky, 2005).

وبالنظر إلى التدخلات العلاجية، يُركز علم نفس المجتمع على دعم المقدرة والحبور وطيب العيش والوقاية من المشكلات المعيشية. ويُعد مشروع البدايات الأفضل، لآفاق مستقبلية أرحب، فى كل من أونتاريو، وكندا، تجسيدًا لهذا المنحى فى التدخل. وقد شارك كاتبا هذه السطور فى المشروع منذ تسعينيات القرن العشرين. وكنا نعمل من خلال المشروع مع مجتمع سكان المرتفعات فى تورنتو لتحسين الصحة الاجتماعية، والمعرفية، والسلوكية لدى الأطفال. وعملنا على تنفيذ برنامج تدريبى للمهارات

الاجتماعية فى المدرسة، من بين أشياء أخرى قمنا بتنفيذها، لمساعدة الأطفال على حل الصراعات(Nelson, Hayward, & Peters, 2005). وعلى الرغم من أن منحى بناء المهارة مفيد وضروري، تركز الكثير من تدخلات علم نفس المجتمع، خاصة الوقائية منها، على تعليم مهارات الحياة لأفراد أو إرساء قواعد المساندة الاجتماعية فيما بين مجموعات صغيرة من الأفراد، إذ تنحو هذه التوجهات منحى فرديًا ومجهريًا (Cowen, 1985). وبينما يُركز الاختصاصيون فى علم نفس المجتمع على تغيير الأنساق أو المنظومات، بما يتجاوز ما يقوم به علماء الوقاية، انطلاقًا من توجه يسعى إلى التطوير والتنمية المجتمعية، نجد تقدمًا بطيئًا يتم فى تراث علم النفس المجتمعى فيما يتعلق بتغيير الأنساق. وثمة عدد محدود من نماذج تغيير الأنساق على مستوى التحليل الجمعى (Foster-Fishman, Nowell, & Yang, 2007). ونجتهد من خلال مشروعنا (BBBF) فى المزج بين تطوير الفرد والتغيير المجتمعى من خلال الإصلاح المدرسى ومناصرة هذا الإصلاح.

ويسعى التيار التقليدى السائد فى علم نفس المجتمع فى المقام الأول إلى تأكيد التعاون مع العديد من مختلف القيادات التنفيذية المجتمعية (Trickett & Ryerson Espino,2004). ومع هذا، لا يظهر فى العديد من التدخلات المجتمعية أن المهمشين والمحرومين من أفراد المجتمع من الأولويات الأساسية لهذا الفرع من العلم، كما لا تظهر ملامح لخطة عمل تستهدف التغيير الاجتماعى (Nelson, Prilleltensky, & MacGillivary, 2001) . وأحيانًا ما يعمل الاختصاصيون فى علم النفس المجتمعى فى حراسة من المتخصصين فى تخصصات مهنية أخرى (مثل: المعلمين،

والمتخصصين فى الصحة النفسية)، وفى هذه الحالة يقوم المهمشون من أفراد المجتمع الصغير، فحسب، بدور المستفيد من الخدمات المقدمة، أو يكون لهم فقط المشاركة بأجر. وهذا هو حال عمل معظم الإكلينيكيين فى عيادة توجيه الأطفال وإرشادهم التى كنا نعمل بها.

إلى أين نحن ذاهبون

هدفنا من هذا الفصل صياغة نوع من التكامل بين علم نفس المجتمع وعلم النفس الناقد. ومفاد رؤيتنا لعلم نفس المجتمع الناقد أنه علم سياقى (إيكولوجى ecology)، سياسى (يركز على الظلم الاجتماعى ومراكز النفوذ)، تحركه قيم (يؤكد العدالة الاجتماعية)، وهو علم نقدى بما يشتمل عليه من تضمينات منهجية وإبستمولوجية أو معرفية وأنتولوجية، أو متعلقة بالمعنى العام للوجود الإنسانى (انظر الفصل الثالث لتوماس تيو). وفضلاً عن هذا، يُفيد علم النفس المجتمعى من المنحى العملى الذى يعمل به المهنيون فى التضامن مع التجمعات المحرومة والمهمشة لتحقيق الحرية والرفاهية عن طريق تغيير الأنساق الاجتماعية (انظر العمود الثالث فى الجدول ١,٨). وندرك واقعيًا أن هذا نوع من الكلام غير المقرون بالعمل، ولكن كل هذه المكونات مهمة. إذ يلخص تعريف كل من كارولين كاجان ومارك بورتون تلخيصًا وافيًا المعنى الذى نقصده بعلم نفس المجتمع النقدى فى الآتي:

> **يطرح علم نفس المجتمع إطار عمل مع أولئك الذين همشتهم المنظومة الاجتماعية، مما يؤدى إلى الوعى الذاتى بالتغير الاجتماعى مع تأكيد العمل التشاركى ذى الأساس القيمى وتشكيل الوشائج القوية.**

وهذا هو سبيل العمل البراجماتى والانعكاسي، دون التمسك بأية عقيدة منهجية محددة. ومن هنا، يعد علم نفس المجتمع أحد البدائل لعلم النفس الفردى السائد الذى يتم تدريسه بشكل أساسى وممارسته فى الأقطار ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة. وتأتى تسمية علم نفس المجتمع من أن هذا الفرع يُركز على مستوى التحليل والتدخل أكثر مما يُركز على الفرد وسياقه الشخصى المحيط به مباشرة. ويُعنى، إلى جانب هذا، بكيف يشعر الأفراد ويفكرون، ويعايشون خبراتهم، وكيف تحابيهم الفعالية وقوة التأثير بقدر ما يعملون معًا، وكيف يقاومون القمع والقهر، وكيف يكدحون وراء خلق عالم أفضل (Burton, Boyle, Harris, & Kagan, 2007: 219).

وكما يظهر من الجدول ١,٨، فإن إطار العمل التفسيرى لعلم نفس المجتمع يستبدل بالمفاهيم واللغة غير السياسية (مثل، الخطر والحماية) مقولات سياسية اجتماعية (مثل، الظلم الاجتماعي، والحرية). ويُعد التحول من حالة القمع والقهر إلى حسن الحال والحبور والرفاهية، فى ضوء منظور علم نفس المجتمع النقدي، فى حقيقة الأمر عملية إيكولوجية، متعددة المستويات، تُحيط الذات بسياق علاقات متضمنة فى التجمع المحلى الصغير والمجتمع الكبير. ولتوضيح هذا نضرب مثلاً بالحركة النسائية، كما نوقشت فى هذا الكتاب فى فصل عن الجندر والتاريخ، إذ إن هذه الحركة نموذج يعكس عملية التغيير الاجتماعي، إذ النساء يعملن على المستوى الشخصي، ومستوى العلاقات فيما بين الأشخاص، ثم المستوى الأسري، فمستوى المجتمع الصغير، وأخيرًا المستوى السياسي، لتتحقق فى النهاية تغيرات فى الحياة الشخصية والحياة الجماعية.

ولدينا تعريف للقمع على أنه "حالة من الهيمنة يعانى فيها الشخص المقهور تبعات الحرمان والإقصاء والتمييز والاستغلال والتحكم الثقافي، وربما العنف أحياناً" (Prilleltensky & Nelson, 2002: 12) ؛ أما الحرية، فتشير إلى عملية التغلب على القمع؛ والحبور هو خبرة الفرد بحالة إيجابية تتعلق بشئونه العامة، ويعايش هذه الحالة على مستويات إيكولوجية متعددة: من بينها المستوى الفردى (مثل، إدراك التحكم)، والعلاقى (الأبنية التشاركية)، والمستوى الجماعى (مثل، مؤسسات المساندة المجتمعية والسياسية (Prilleltensky & Prilleltensky, 2006). وتتمثل القيمة، فى هذا الإطار التصورى للعمل، فى إعطاء اهتمام خاص بدور العدالة الاجتماعية والتمكين فى التصور النظرى للمشكلات الإنسانية (Prilleltensky, 2008). ومن جديد، تأتى الحركة النسوية كمثال توضيحى مناسب يوضح مقاومة قطاع مهم فى المجتمع القمع، والكفاح الساعى إلى تحقيق التحرر من خلال التغيير الاجتماعى. ويطرح وعى الجماعات المستنيرة العديد من الفرص النسائية لإرساء روابط تضامنية تساعدهن فى تحدى البناءات الاجتماعية الظالمة. ولم يكن علم نفس المجتمع، كذلك، محصناً ضد المناحى الذكورية، فعلم نفس المجتمع يخوض معاركه فى العالم الخارجى. ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كافحت النساء من أجل زيادة القبول بهن فى شعبة علم نفس المجتمع بجمعية علم النفس الأمريكية (Angelique & Culley, 2007). وكان العامل المساعد فى هذا بشكل كبير هو تكوين جماعة ضغط ومصلحة نسائية.

وكما يظهر من العمود الثانى فى الجدول ١,٨، أن علم النفس المجتمعى مدفوع بشكل واضح بالقيم ويُعنى بالأخلاقيات الاجتماعية. وتوجه عمل المشتغل به القيم الفردية والجماعية والقيم المنظمة للعلاقات بين الأشخاص (Prilleltensky, 2001). وانشغلتُ، أنا إسحاق، بالأخلاقيات

الاجتماعية لعلم النفس منذ أن كنت أعد أطروحة الدراسات العليا فى ثمانينيات القرن الماضى. ومنذ ذلك الحين، حاولت توسيع نطاق البحث والدراسة، للتغلب على النزعات الفردية فى الأخلاقيات المهنية، بما يدفع المجال بقوة إلى تجاوز أخلاقيات من قبيل علاقة المقايضة القائمة بين الاختصاصى النفسى والعميل.

ويُشير المجال الثالث فى الجدول ١,٨ إلى البحث. إذ يعتمد علم نفس المجتمع النقدى على منهاج نقدى للمعرفة ويوظف مناهج بحث ذات أساس مجتمعي، وتدور كل أطوار البحث حول مشاركة المحرومين من أفراد المجتمع، وأن يكون البحث موجهًا نحو العمل الاجتماعى العام (**Nelson & Prilleltensky, 2005**). ويأخذ فلايفبجيرج (٢٠٠١) عن فلسفة أرسطو ومفاهيمه مفهوم العلم الاجتماعى الفرونيتى **Phronetic social science**، الذى يُعنى بدور كل من القيم وقوة النفوذ أو التمكن فى عمليات التغيير الاجتماعى فى سياقات متعددة ومتنوعة، ويذهب فلايفبجيرج إلى أن المنحى الفرونيتى هو الأنسب للعلم الاجتماعى الإنسانى لأنه يجمع بين البحث فى حسن الحال، من جانب، وسطوة النفوذ والمصالح، من جانب آخر، فى مسعى براجماتى بامتياز. ومن هنا، شهد مشروع ساند هيلس اندماج المجتمع الصغير والأطفال وانتظامهم معًا فى مطالبة مجلس المدينة بمعارضة الحملة الإعلانية عن السجائر الموجهة للصغار. وقدم الأطفال مطالبهم إلى المجلس فى شكل عرض توضيحى. وفى المشروع **(BBBF)** المشار إليه آنفًا، عادة ما يحدث حراك مجتمعى يهدف إلى المحافظة على مستويات التمويل المحلية. وبكل تواضع نقول: إنه فى كل الأحوال يكون المشاركون فى البحث أعضاء فاعلين ومؤثرين فى جهود التغيير الاجتماعى.

وتنافح تدخلات علم النفس المجتمعى النقدى فى التغلب على الظلم الاجتماعي، وتحقيق الحرية والرفاهية على المستوى الشخصي، ومستوى

العلاقات بين الأشخاص، والمستوى الجماعى. ودور المتخصص فى هذا الفرع العلمى هو أن يكون واحدًا من المواكبين والمتضامنين مع المحرومين من أفراد المجتمع الصغير. وسويًا، ينافح الاختصاصيون فى علم نفس المجتمع وجمهور ذوى الظروف المعيشية الصعبة، من أجل تحقيق الحرية والرفاهية، من خلال الممارسة العملية، واستمرار الانعكاسية والعمل على التأثير فى العالم المحيط لتغييره (Freire, 1970: 33). ومثال هذا، هذه الشراكة التى تمت بين الاختصاصيين فى علم النفس المجتمعى والمستفيدين من خدمات الصحة النفسية للمساعدة فى ترسيخ أهمية أماكن الإيواء التى يتحكم فيها المستفيد (Sylvester, Nelson, Hausfather,& Ochocka, 2007). والتنظيمات الإدارية التى يديرها المستفيد التى تُفعل مساندة الأقران، وتغيير المنظومات أو الأنساق (Janzen, Nelson, Hausfather,& Ochocka, 2007). وخلال عملية غرس جذور الاندماج المجتمعي، كنت أنا وجيوف نشارك فى العمل العام لتحسين ظروف إيواء الأفراد الذين يعانون مشكلات سيكياترية عُضال (Nelson, 1994).

علم نفس المجتمع: القيم والعدالة الاجتماعية والممارسة العملية

يستطيع قارئ هذه السطور من الآن استشعار ما نعطيه القيمة والأولوية فى علم النفس المجتمعى النقدي، كما يتضح من الجدول ٨,٢. وتتلخص رؤيتنا لعلم النفس المجتمعى النقدى فى الآتي:

جدول ٨-٢ الأبعاد النقدية المهمة لعلم النفس المجتمعى النقدي

المحيط الإيكولوجي	الحبور	الغايات	القمع والعدالة الاجتماعية	التطبيقات العملية
الفردي	غياب الاضطراب الحبور الذاتى الإيجابي الأداء النفسى والاجتماعى الإيجابي التصويت الاختيار الضبط إدراكات الضبط، والكفاءة الذاتية والسيطرة الاستقلال المهارات المشاركة فى المواطنة	الصحة الإرادة الذاتية والمشاركة (التمكين)	التوزيع غير المتساوى للمشكلات الصحية والتعرض لعوامل خطر الإصابة بالأمراض الاستضعاف واستدماج القهر	النهوض بالصحة والوقاية تعرف مصادر الظلم وتوجيه النضال الشخصى فى السياق القمعى الواسع مشاركة المواطنين فى خلق واقع جديد.
العلاقي	علاقات اجتماعية إيجابية مساندة اجتماعية دمج اجتماعي الهوية الإيجابية والكبرياء مواقع بديلة وتحويل المواقع التقليدية السائدة إزاحة الوصمة عن المواقع والتجمعات الصغيرة	الرعاية والشفقة التنوع	الإقصاء الاجتماعى والتهميش وإساءة المعاملة والإهمال العنصرية والتحيز ضد الجنس والنزعة الجنسية الغيرية	التركيز على الدعم بالمعلومات والمساعدة الذاتية الدعوة إلى الاندماج والاحتفاء بالاختلاف والتنوع ومحاربة العنصرية
الجماعية	برامج اجتماعية قوية جاهزة ويمكن الوصول إليها وتوافر مستويات مرتفعة من رأس المال الاجتماعى والفهم المجتمعي مقاومة الفقر وتذويب الفوارق	دعم البناءات المجتمعية عدالة التوزيع	عوائق الرعاية الصحية والتعليم والسكن والتوظيف والخدمات الاجتماعية للمهمشين وانخفاض مستوى رأس المال الاجتماعي تفاوت اقتصادى حاد	المناداة بالمساندة والخدمات العامة وبناء القدرات المجتمعية التغيير فى المجتمع والسياسة الاقتصادية

- إنه علم إيكولوجى بطبيعته، يُقر بالحاجة إلى التركيز فى آن واحد على الأفراد والعلاقات والمجتمعات المحلية الصغيرة.
- إنه فرع علمى تحركه القيم.
- إنه علم موجه بقيمة العدالة الاجتماعية كقيمة محورية.
- إنه علم ذو توجه تطبيقى عملى ، يظهر فى جهوده الساعية إلى التغلب على الظلم الاجتماعي، من خلال العمل الاجتماعى العام، بالشراكة مع أفراد المجتمع الذين يعانون الحرمان بصوره المختلفة.

القيم

استنادًا إلى باير (١٩٧٣)، نعرف القيم بأنها المبادئ والممارسات العملية التى تفيد الأفراد والعلاقات والجماعية. ومن هنا يتعين أن توجه القيم عمليات تعزيز الرفاهية الإنسانية **(Prilleltensky & Prilleltensky, 2006)**.

القيم الفردية القيمة المهمة على المستوى الفردى هى التعافى **health**، والتى لا تعنى فقط مجرد خلو الفرد من الأمراض، ولكن تعنى أيضًا:

> **وسع التفاعل المتبادل القائم فيما بين الفرد والجماعة والبيئة بأساليب تفاعل تعمل على تنمية الجبور الذاتي، وتحقيق الحد الأمثل من التنمية واستخدام القدرات النفسية (المعرفية، والوجدانية، والعلاقية)، وتحقيق الأهداف الفردية والجماعية المتسقة مع العدالة، وتحقيق شروط المساواة الأساسية والحفاظ عليها واستدامتها (Epp, 1988: 7).**

ويضع التعريف عافية الأفراد فى السياق البيئى ويقدر منزلتها ويقلل كثيرًا من أهمية ازدهار العدالة والمساواة **(Hofrichter, 2003)**. والقيمة

الأخرى ذات الأهمية على المستوى الفـردى هـى قيمـة الإرادة الذاتيـة والمشاركة أو التمكين ، ويمكن تعريفها بأنها زيادة إمكانات سيطرة الأفـراد على ظروف معيشتهم (Rapport,1981: 15). وتفيد البلورة التالية لمفهـوم التمكين أنه عبارة عن عملية ونتيجة قائمتان فى مستويات تحليليـة متعـددة (Zimmerman, 2000). ويؤكد علم نفس المجتمع النقدى الطبيعة الـسياسية للسلطة ويرى أنها قد تتمثل فى واحدة مما يلي: أ) أن تتخلل كل جانب مـن جوانب الحياة الاجتماعية، (ب) أو أن تكون علاقية وتتضمن، إلـى جانـب الهيمنة، المقاومة، (ج) أو أن تكون قوة ممانعة صاخبة، أو ناعمة ، يصعب مناظرتها، (د)، أو أن يتم توظيفها إما فى قمـع البـشر أو فـى تحريـرهم (الصلاحية) (Martin-barô, 1994; . Prilleltensky, 2003).

القيم العلاقية: relational values من الصعب سبر غور مغزى قـيم أخلاقية أخرى فى غياب قيمتى الرعاية ، والتراحم ، نظرًا لما تقدمـه مـن دافعية أساسية للنظر أبعد من مجرد رفاهية شخص ما أو آخر. وعنى علـم نفس المجتمع تاريخيًا بالمساندة الاجتماعية، والعـون المتبـادل، ومـساعدة الجيرة، والفهم النفسى للمجتمع المحلى الصغير مـن أجـل حبـور أفـراده (Perkins, Hughey, & Speers, 2002). وتُفيد قيمة التنـوع الإنـسانى أن الفروق بين البشر لا ينبغى أن ينظر إليها على أنها شكل من أشكال الخلل أو الاضطراب، ولا ينبغى أن يتم توظيفها فى عمليات تهميش أفراد وإقـصائهم عن فرص متاحة، أو إقصائهم عن المشاركة، أو منعهم من الوصـول إلـى إمكانات وموارد استنادًا إلى تلك الفروق (Rappaport, 1977). ويميز واتس (١٩٩٢) بين منحى التعددية الثقافية ومنحى مناهضة العنصرية فـى فهـم

التعددية والتنوع. إذ يُركز الأول على الثقافة ويحتفى بالفروق الثقافية ويساندها ويقويها من خلال التربية والتعليم العام وتكوين تنظيمات ثقافية، فى حين يُركز المنحى الأخير على العنصرية والسلطة ويجاهد لتحويل المؤسسات وتوجيهها نحو تحقيق المساواة.

القيم الجماعية دعم البناءات المجتمعية من القيم الجماعية ذات الأهمية. ولا يمكن للبشر أن يتيهوا فخرًا بالعزلة، كما لا يمكن لهم أن يتطوروا بدون الوصول إلى صلاحيات مجتمعية مثل الرعاية الصحية، والمسكن، والتعليم عالى الجودة والبيئة النظيفة (**Prilleltensky & Prilleltensky, 2006: 62**). وفى الكثير من الأمم المتقدمة (مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة) تقع التدابير الاجتماعية التقدمية التى تساند البناءات المجتمعية تحت وطأة الدين المالى للحكومات بالاستقطاعات الضريبية المقررة (**Barry, 2005; Korten, 2001**)، وينعكس هذا فى خفض قدرة الدولة على دعم مسعى البناءات المجتمعية إلى تحقيق الرفاهية. ويُعنى علم نفس المجتمع النقدى بكل من البناءات المجتمعية، والتدابير التى تدعمها وتساندها.

ويشير مفهوم عدالة التوزيع إلى الإنصاف والمساواة فى توزيع الناتج القومي، وموارد المجتمع وأعبائه (**Brighouse, 2004; Miller, 1978; Rawls, 1972**). ففى حين عُنى علم نفس المجتمع بالظلم فى توزيع الموارد والصلاحيات، لم يمتلك ناصية هذا المفهوم المحورى ولم يحط به إحاطة عميقة. ومن هنا اتسمت المناقشات الدائرة حول هذا المفهوم بالسطحية. ونطرح فى الفقرات التالية تعريفًا موسعًا لمفهوم عدالة التوزيع، إذ لم يلق هذا المفهوم العناية الكافية فى علم نفس المجتمع التقليدى.

العدالة الاجتماعية

عدالة التوزيع لها أهميتها الخاصة بما لها من ثقل فى تحقيق وإنجاز كل ما عداها من قيم أخرى. وكل القيم ما هى إلا موضوعات تنتمى لمبادئ المساواة والإنصاف فى التوزيع. ومثال هذا، كيف نوزع الموارد على الأقليات، كنتيجة منطقية لازمة لقيمة التنوع، اعتمادًا على تعريف العدالة. وبالمثل، تأتى أيضًا عنايتنا بالمستضعفين، كموضوع من موضوعات العدالة. إذ تكون العواقب وخيمة، عندما تغيب عدالة توزيع الموارد.

تعريف العدالة الاجتماعية والأسئلة حولها التصور الكلاسيكى للعدالة هو أن يُعطى كل ذى حق حقه (**Miller, 1979, 1999**). وبقدر قابلية هذا التصور للتطبيق، بقدر ما يطرح من التساؤلات، إذ يطرح أربعة أسئلة أساسية: الأول، ما المقصود بكل ذى حق، أو من يكون صاحب الحق؟ الثاني، كيف نقرر أن كائنًا من كان صاحب حق؟ الثالث، من سيكون هو المسئول عن إحقاق الحق؟ والرابع والأخير، كيف نقرر الاستحقاق المطلوب من كل شخص أو من كل كيان؟ وبعد الإجابة عن هذه الأسئلة الأربعة سيكون بمقدورنا تقديم تعريف مختلف للعدالة الاجتماعية وأكثر قابلية للتطبيق.

السؤال الأول: ما المقصود بكل ذى حق؟ التصور التقليدى المنقول أن كل ذى حق تعنى الفرد (**Brighous, 2004; Kraut, 2007**). هذه إجابة صحيحة ولكن غير كافية، فكل ذى حق قد تعنى الأسرة، والجماعة، والمجتمع المحلى الصغير، أو المؤسسات العامة المنوط بها تقديم خدمات لجموع الأفراد. فالأسر بحاجة إلى منافع وموارد محددة، مثل رعاية الطفل والتأمين الصحي، والتعليم الخاص، وعدد آخر من الامتيازات الذاتية.

والأسر هى وحدات تم تعريفها إجرائيًا واجتماعيا على أنها كيانات منفصلة. وكذلك تستحق التجمعات المحلية الصغيرة تدبيرًا خاصًا، مثل العمل العام الإيجابي، والتأمين الصحى مدى الحياة، أو بتخفيضات تمنح لفئات خاصة. ومن هنا يمكن أن يتجاوز المقصود بذى الحق مجرد الفرد إلى الأسرة والمجتمع المحلى الصغير، والمؤسسات العامة.

السؤال الثاني: كيف نقرر حق الشخص والأسرة والجماعة؟ كيف نحدد مقدار ما يستحقه الشخص للوفاء باحتياجاته؟ كيف نحسب النصيب المنصف للأسرة أو للمجتمع المحلى من الموارد؟ ويذهب هنا بعض فلاسفة الأخلاق إلى وجود محكين رئيسيين يُستند إليهما عند اتخاذ مثل هذه القرارات هما: الحاجات والعمل (Facione, Scherer, & Attig, 1978)؛ فى حين يذهب آخرون إلى تضمين الحقوق فى معادلة التوزيع (Miller, 1999). وبافتراض قبول هذه المحكات الثلاثة، يصبح مفاد السؤال المطروح، متى يُطبق كل محك من هذه المحكات، وأيها تكون له الأسبقية على ما عداه. وتعتمد الإجابة هنا على السياق.

ويطرح فاسيون وزملاؤه (١٩٧٨) معيارًا مفيدًا لتوزيع الموارد هو معيار العمل والحاجة . فلو أن لدى موردًا محدودًا يدعى بأحقيتهم فيه أناس متعددون، فسوف أوزعه أولاً فيما بين أولئك الذين لم تلب بعد احتياجاتهم الأساسية. وإذا تبقى شيء بعد تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد أو الجماعة، أشرع فى توزيعه على أساس آخر، كأن يكون العمل أو حافز التميز. ورغم وجاهة هذا الطرح، ثمة قصور يحيط بهذا المنطق، لأنه لا يحسب حساب التمايزات فى الصلاحيات وقوة النفوذ والسلطة، وهى العنصر الحاكم فى هذا

السياق. وقد يكون للشخص قدرات وإرادة معتبرة فى بذل الجهد، ولكن لنقص الصلاحيات وضعف النفوذ، يُحرم أو تُحرم من الفرص المواتية المتاحة. وهكذا تتدخل السلطة وقوة النفوذ.

ومن هنا، يطرح كاتبا هذه السطور ستة محكات لتوزيع الموارد والمستحقات هي: الحاجات والقدرة والجهد، والحقوق، والفرصة المتاحة، والقوة أو السلطة.

السؤال الثالث: من المسئول عن توزيع الثروة والاستحقاقات؟ وهذا السؤال له علاقة بالكيان المسئول عن توزيع الموارد، والأعباء، والمكاسب والخسائر. ويتمم ثالث الأسئلة أولها. فبدلاً من أن نسأل من الذى سيؤدى إليه الحق، نقول الآن من هو أو هى أو هم الذى يتعين عليه واجب إنفاذ العدالة، أو ما المؤسسة التى ستؤدى الحق إلى أصحابه. والسؤال هنا مفاده ما أو من هو المعنى بإحقاق الحق إلى أصحابه؟ والمعنى بهذا، من وجهة نظرنا، يمكن أن يكون هو نفسه المستحق أي: الأفراد والأسر والتجمعات الصغيرة، أو المؤسسات العامة. فهذه الكيانات الأربعة مسئولة عن إنفاذ العدالة بمختلف صيغها: فينفذ الأفراد العدالة فى إطار العلاقات فيما بينهم، وتعدل الأسر بين أعضائها وأبنائها، وتنفذ المجتمعات المحلية العدالة فيما بين الجماعات، وتتحقق العدالة فى المؤسسات العامة مثل المدارس والمستشفيات والمكتبات العامة والإدارات المحلية وتراخيص البناء (**Nelson & Prilleltensky, 2005**).

السؤال الرابع: كيف نقرر الواجب المنوط بالشخص أو بالأسرة أو بالجماعة أو بالمؤسسة؟ ومفاد هذا السؤال أن محكات الحاجات والقدرة والفرصة المتاحة تفصح عن نفسها بالتساوى لكل من متلقى تطبيق العدالة

والمنوط به تطبيقها. ومع ذلك تختلف هذه المحكات الثلاثة فيما بين المتلقى والمعطى. فتأتى الواجبات (بديلاً عن الحقوق)، والتعهد (بدلاً من الجهد)، والامتياز (بديلاً عن السلطة والنفوذ). والشخص أو الكيان المنوط به توزيع الموارد أو الثروة قد يكون عليه القيام بهذا فى ضوء ما للمتلقين من حاجات وقدرات وفرص متاحة، ووفقًا لما لهم من واجبات مدنية، والتزامات أخلاقية، ودرجة الامتياز الممنوحة (Nussbaum, 1999, 2006). وإذ تتزايد الامتيازات الممنوحة، يرتفع مستوى الالتزام. وهناك اعتماد متبادل بين هذه المحكات الستة. فالشخص قد يكون مؤهلاً للإسهام فى تحقيق الرفاهية لآخرين، وقد يكون له الحق المدنى فى القيام بهذا، لكن إذا كانت حاجاته الأساسية غير مشبعة، فإن قدرته على تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية سيصيبها الوهن والضعف.

التعريف العامل للعدالة الاجتماعية بالإجابة عن الأسئلة الأربعة الأساسية حول العدالة، نكون فى وضع أفضل الآن لصياغة تعريف عامل للعدالة. العدالة إذن تتألف من عبارتين متتامتين:

١- تُؤدى إلى كل (فرد، أسرة، مجتمع محلي، مؤسسة عامة) وفقًا للحاجات والقدرة والجهد والفرصة والحقوق وسلطة النفوذ.

٢- يؤديها كل (فرد وأسرة ومجتمع محلى ومؤسسة عامة) وفقًا للحاجات والقدرة والالتزام والواجب والفرصة المتاحة والامتياز الممنوح.

توابع الظلم الاجتماعى عندما لا يكون هناك عدل وتوزيع للثروة قائم على المساواة، فثمة عواقب وخيمة على الأفراد وعلاقاتهم الاجتماعية وعلى المجتمع الكبير، كما جاء فى وثيقة بارى (٢٠٠٥) مؤخرًا لماذا مسائل العدالة

الاجتماعية. ويمكن تصور هذه المؤثرات المعتمد بعضها على الآخر فى ضوء القيم الجوهرية لعلم النفس المجتمعى الناقد (انظر العمود الثالث فى الجدول ٢,٨) وتلمسها فى الصحة والتعليم والإسكان والنقل ومجالات الرأسمالية الاجتماعية، من بين أمور أخرى (Barry, 2005).

والصحة موزعة بشكل غير متكافئ سواء بين الدول أو داخل الدولة الواحدة. ومن ثم تعانى الصحة الفردية. وهناك من الأدلة ما يثبت العلاقة الوثيقة بين المشكلات الصحية والمستوى الاقتصادى الاجتماعى (SES) (Marmot, 2004). وتتضمن تفسيرات تأثير المستوى الاقتصادى الاجتماعى على الصحة الفروق فى التعرض لعوامل الخطر البيئية، والفروق فى إدراك التفرقة النسبية، والفروق فى التحكم المهنى (Barry, 2005; Evans & Kantrowitz, 2002; Marmot, 2004) . والأشخاص المحرومون هم أيضًا لا حول لهم ولا قوة فى ظل قلة الحيلة، ومحدودية الخيارات، والعجز عن التحكم فى ظروف المعيشة. ويستدمج الأشخاص المحرمون، فى المجتمعات القائمة على النزعة الفردية، السرد الثقافى السائد، والقائل بأن الأفراد هم المسئول الأول عن المشكلات التى يخبرونها (Moane, 2003)، مما يؤدى بهم إلى جلد الذات ، والحط من قيمتها.

وإضافة لهذا، يعانى الأفراد المحرومون عادة، فى علاقاتهم بالآخرين، التهميش والإقصاء، والوصمة. ومثال هذا، أن المعوقين وذوى المشكلات النفسية، هم تاريخيًا داخل المؤسسات العلاجية، حيث الانتهاك والإساءة والإهمال، وحيث هم بعيدون عن العين والقلب والعقل (Lord & Hutchison, 2007). وحتى فى الآونة الحالية، وفى ظل التغير فى المعيشة

المجتمعية، يعانى الأفراد ذوى الإعاقة فقرًا فى شبكة علاقاتهم الاجتماعيـة والإقصاء عن المشاركة فى التيار التقليدى السائد للحياة المجتمعية.

ويكفى كون الأفراد مختلفين، كأن يكونوا من الإناث أو الأقليات أو من الشواذ جنسيًا أو المثليين، أو من ذوى الإعاقة البدنية، ليظلوا خاضعين لألوان من الاضطهاد والوصمة والتمييز المنظم (على أساس من الجنس والعـرق والتوجه الجنـسى الغيـرى والقـدرة البدنيـة) (**see part V of Nelson & Prilleltensky, 2005**). وكما أشارت أوليفر ، يتم التغطيـة علـى صـور التعصب الجنسية ، والعنصرية ، والنفور من الجنسية المثلية إنكار وجودها فى السياق الثقافى السائد من خلال حركة مزدوجة لاستعمار الفضاء النفسي، فهذه الحركة إما تمارس صنوف الإذلال الاجتماعى والإقصاء، أو تمـارس شكلاً من أشكال السكوت عما هو قائم **(2004:88)**.

وأخيرًا، ثمة عواقب وخيمة على المستوى الجمعى للتفرقـة أو عـدم المساواة فى توزيع الموارد والثروة. ففى الولايات المتحدة الأمريكية، الدولة الأغنى والأقوى فى العالم، يعانى الفقراء والمحرومون من أبـسط حقـوق المواطنة صنوفًا من المعوقات فى تأمين الرعاية الصحية، وجودة التعلـيم، والمسكن الآدمي، والوظيفة المجزية المتناسبة مع قدرات الفرد، والخـدمات الاجتماعية التى تزيد الفرد قوة وتمكنًا **(Levy & Sidel, 2006)**. وكذلك، يُعد تضاؤل رأس المال الاجتماعي، والتفهم المجتمعى لهؤلاء **(Putnam, 2000)** مؤشرات إضافية على إلجاء الجماهير، فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الحائط. والجموع المهمشة لا تعانى فقط من الحرمان المادى ولكـن تعـانى أيضًا الإقصاء النفسى والصمت الذى نوهت إليه أوليفر آنفًا. ومما يزيد الأمر مرارة، أن هذه الجموع المستبعدة أو التى تعانى الإقصاء ليس من حقهـا أن

تشكو ما بها، إذ ينحسر الأمر، بعد كل هذا، فى أن ما بهم من نقائص وعيوب هو ما أفضى بهم إلى هذه الحياة المعيشية المأساوية والمزرية.

ونجاهد، فى إطار علم النفس المجتمعي، من أجل الدفاع عن العدالة الاجتماعية. فأنا، إيزاك، مشترك الآن فى عمل عام للدفاع عن تعميم التعليم المبكر للأطفال فى فلوريدا، محل إقامتى الحالى. إذ إن تضييق الفرص المتاحة للجودة فى رعاية الطفل، ومحدودية فرص التعليم ما قبل مرحلة الروضة، قضايا من قضايا تحقيق العدالة. فالأطفال فى الأسر المتيسرة لديهم إمكانية الالتحاق بمراكز تعليم ذات جودة مرتفعة، فى حين لا تستطيع الأسر الفقيرة أن تتيح لأطفالها خدمات تضمن لهم البيئة ذات الثراء فى التنبيه والتغذية. وقد قدمت عدة عروض توضح العائد الاجتماعى والإنسانى والاقتصادى للاستثمار فى التعليم المبكر، من أجل إقناع المشرعين، سواء فى عاصمة ولاية فلوريدا، أو فى الكونجرس بالعاصمة الأمريكية، بحاجة الأطفال الفقراء (أصحاب الحق فى تعريفنا للعدالة الاجتماعية) إلى تلقى رعاية وتعليم على درجة عالية من الجودة (**الواجب** كما جاء فى تعريف العدالة الاجتماعية) (**Belfield & Levin, 2007; Kirp, 2007; Lynch, 2007**).

وتشير البحوث إلى أن جودة برامج التعليم فى الطفولة المبكرة يمكن أن تحقق الوقاية من التسرب من التعليم فى سن المدرسة أو الرسوب، والركون إلى الاعتماد، والسلوك الإجرامي، والمشكلات الصحية، وهذا غيث من فيض نتائج اجتماعية إيجابية أخرى. وأسعى جاهدًا لكى يكون العمل العام له وقعه المؤثر. ولتحقيق هذا ارتحلتُ إلى تالاهاسى، وعاصمة فلوريدا لمقابلة أعضاء السلطة التشريعية، ومع القائمين على التعليم. كما تقابلت أيضًا مع أعضاء مجلس ميامى، وتحدثت فى جامعة ميامى حول هذا الموضوع

إلى ٣٠٠ شخصية ضمهم مؤتمر. وضم الحضور باحثين ومحامين وسياسيين ومعلمين وأعضاء فى تنظيمات مجتمعية، ورجال وسيدات أعمال. وكان هدفى هو شحذ الاستثمار فى التعليم فى مرحلة الطفولة المبكرة. والمنحى الذى اتبعته، وما زلت اتبعه، هو إتباع القنوات الشرعية فى طرح دفوع القضية، والاعتماد على التعليم العام الحكومى فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وقد يذهب البعض إلى أن المتخصصين فى علم النفس المجتمعى النقدى يقفون فى مواجهة القنوات الشرعية، أو يتورطون فى أشكال أخرى من النزاعات السياسية بدلا من الجلوس مع السياسيين فى المكاتب الوثيرة. وقد يأخذ البعض على محاولة استخدام مصطلحات اقتصادية من قبيل العائد من الاستثمار من أجل تحقيق أشياء تدخل فى إطار حقوق الإنسان. وأقول هنا، كما قلت فى مواضع أخرى، إن كلاً من مناحى التغيير الاجتماعى الداخلية والخارجية له ما له من منافع، وله ما له من أوجه القصور. وكنت أحاول عبر السبيل الذى طرقته جلب المزيد من الموارد من مصدر السلطة (الحكومة) لأناس حرموا أبسط الحقوق والصلاحيات، وأسعى لتحقيق هذا مستندًا إلى ما لى من مكانة ومنزلة أكاديمية. وأيًا ما كانت الإستراتيجية الناجعة، تظل قضايا تحقيق العدالة الاجتماعية هى شغلنا الشاغل. ومازلت أعتقد أن البحث يمكن أن يساعد فى جلب المزيد من الموارد من أجل الأطفال الفقراء (**Krip, 2007**).

التطبيق العملى

يقوم تصورنا لعلم النفس المجتمعى الناقد على قواعد بناء متساندة هي: التصورات الإيكولوجية للحبور والقيم، والأفهام متعددة المستويات للقمع

والظلم الاجتماعي، والتوجه نحو التطبيق العملى. ويتضمن منحى التطبيق العملى النقدى أربعة مكونات هي: أ) الرؤية والقيم؛ ب) السياق؛ ج) الحاجات؛ ود) الفعل أو العمل الاجتماعى . ويعد هذا المنحى حلقة انعكاسية متصلة (Prilleltensky, 2001; Prilleltensky & Nelson, 2002). وتشير الرؤية والقيم إلى غايات التغيير المثالية؛ ويمدنا الانتباه للسياق بفهم كيف تتبدى العدالة الاجتماعية فى الوقت الراهن، وما الفرص السانحة المحملة التى تكمن بها القوة المحركة للتغيير؛ وتشير الحاجات إلى كيفية إدراك الجموع المحرومة من أبسط الحقوق للظلم الاجتماعى وكيف تعايشه.

ويعد التطبيق العملى النقدى ذا طابع تحويلي، يسعى إلى التغيير الجذري، أكثر من كونه ذا طابع إصلاحى يسعى إلى مجرد إدخال تحسينات على ما هو قائم بالفعل. ويعد التغيير من الدرجة الأولى، أو التغيير من داخل النظام، نوعًا من الإصلاح لأنه يسعى جاهدًا نحو تحسين النظام القائم من دون التساؤل عن القيم الكامنة فيه، والمسلمات التى يستند إليها، أو من دون التساؤل حول ما فى هذا النظام من ظلم فى منح السلطة وقوة النفوذ وتوزيع الثروة (Watzlawick, Weakland, & Fisch, 1974). ويُعنى علم النفس المجتمعى النقدى أكثر بالتغيير من الدرجة الثانية، أو التغيير فى قيم المنظومة، وفى بنيتها، والنظم السلطوية. ويعد هذا النمط تغييرًا تحويليًا لأنه يحدث تعديلاً جذريًا فى كيفية عمل المنظومة وفى كيفية توزيع الموارد والثروة (Nelson & Prilleltensky, 2005).

ويتعين أن التطبيق العملى النقدي، من خلال رؤيتنا، مختلف المستويات: الفردية منها والعلاقية، والجماعية (انظر العمود الرابع فى

جدول٢,٨). إذ يركز علم النفس المجتمعى جُل تدخلاته على المستوى الفردي، بما يتضمنه من النهوض بالصحة والوقاية من المشكلات الصحية. ومع أهمية هذا العمل وضرورته الجوهرية، يظل غير كاف. ويُذكرنا جورج ألبى (١٩٨٦) أن تجاهلنا العمل على قضايا الظلم الاجتماعى سيؤدى بنا إلى الفشل فى خفض مسببات الأسباب. ففى سعى علم النفس المجتمعى نحو التركيز على الجلَّد النفسى ومساعدة الأفراد فى التغلب على ظروف الشدة (Luthar, Cicchetti, & Becker, 2000)، تدعم التدخلات الوقائية بطريق الخطأ أيديولوجيا النزعة الفردية فى صورتها الفجة التى من خلالها يمكن للفرد تجاوز الظلم الاجتماعى (Albee, 1986). وفى مراجعة لآثار برامج تنمية الإيجابية فى الشباب فى تغيير المنظومات، كشف دورلاك وزملاؤه (2007) عن أن معظم التدخلات استهدفت التغيير فى المستوى الأسرى وفى مستوى المدرسة. وقيدت التغييرات على المستوى المجتمعى بارتباط الشاب بالراشدين فى المجتمع المحلى الصغير. ولم يطرح أى من البرامج مباشرة قضايا الظلم الاجتماعى أو التحليل على المستوى الجماعى. وفى المقابل نجد جولى مارسيللو ، المتخصصة فى علم النفس المجتمعى فى أستراليا ، وعملت معي، أنا، إيزاك، فى تطوير عدة ورش عمل فى العمل الاجتماعى العام مع المراهقين فى المدارس. وبعد شهور من الإعداد، نظم الشباب بيانات عملية لمناهضة العنصرية والتعصب الجنسي، والنفور من الجنسية المثلية. وإضافة إلى هذا، خطط الشباب لأعمال بيئية عامة يستفيد منها المجتمع المحلى. وانخرطوا جميعًا، بوسائل بسيطة، فى عمل اجتماعى عام. وكان المقصود بالمشروع ليس مجرد إيقاظ الشعور والضمير ولكن أيضًا شحذ الهمم للعمل العام (Morsillo & Prilleltennsky, 2007).

وكان يتعين على المستوى الفردى أن تُتمم الوقاية بالتمكين. إذ يـذهب ربابورت (١٩٨١) إلى أن علم النفس المجتمعى لابـد وأن يكـون موجهـا بعمليات التمكين، التى تستند إلى نموذج للحقوق يؤكـد المـشاركة المدنيـة والضبط، أكثر مما يؤكد الوقاية التى تستند إلى نموذج الحاجات الذى يركـز على المهنية والخبير المهنى. ونعتقد أنه من المهم إشراك الفئات المحرومـة فى عملية توعية متبادلة، من شأنها أن تجعل نضالات الفئـات المحرومـة متناسبة مع اتساع سياق الظلم الاجتماعى (Freire, 1970). وتتحـرك هـذه العملية فى مراحل تبدأ بالوعى المتنامي، ثم الارتباط بالآخرين، فالمشاركة، وصولاً إلـى الفعـل الاجتمـاعى (Lord & Hutchison, 1993; Watts, Griffith, & Abdul-Adil, 1999). ويتضمن العمـل الاجتمـاعى تحويـل الأوضاع القائمة وتحويرها، أو استحداث أوضاع جديـدة. ويقـدم بـوتس (٢٠٠٣) مثالاً مهما عن التمكين، يتمثل فى برنامج التدخل الوقـائى لـدى التلاميذ الأمريكيين من أصل إفريقى فى المدرسة المتوسطة بكونيكتيكـوت. وكانت أهداف البرنامج تنمية فهم التلاميذ لجذور هويتهم العرقية وإيجابياتها، وأن يصبحوا عناصر فاعلة فى التغيير الاجتماعى. وكشف التقييم الابتـدائى عن وجود تأثيرات إيجابية بالمقارنة مع الدارسين الأمريكان من أصل إفريقى من مدارس أخرى لم تشهد هذا النمط من البرامج. وانخرط التلاميـذ الـذين تلقوا برنامج التدخل فى عملية التحرر، وهى عملية يعتمد عليها الموصومون بالدونية الثقافية فى مقاومة السلبيات التـى تلـصقها بهـم هـذه الوصـمة، والسلبيات التى تلصقها بهم الثقافة السائدة (Oliver, 2004). ويُعد المزج بين المشروع الشخصى المستهدف تكوين الهوية الإيجابية، والمشروع الجماعى

للتحرر والاستقلال، نموذج التدخل المثالى فى إطار علم النفس المجتمعى النقدي، مما يعنى كشف حقيقة زيف فردوس التقدم الذى يتحقق فى الرعاية الصحية بعيدًا عن السياسة.

وتأتي، على المستوى العلاقي، الاستراتيجيات التى نحتاج إليها فى تطوير العلاقات والاندماج الاجتماعى للكادحين. والعنصر الأبرز فى تدخل علم النفس المجتمعى النقدى هو هذا المزيج من الإرادة الشخصية والنقد الاجتماعى. هذا النقد الاجتماعي المحمول على صهوة الحقوق المغتصبة يعمل كمانع أو حائط صد فى مواجهة عمليات انتهاك الكرامة الشخصية التى أسمتها أليفر (٢٠٠٥) عمليات استعمار الفضاء النفسى. وبدون النقد الاجتماعي، تتواصل مصادر المعاناة المتعارف عليها فى إطار مصطلحات المرض النفسى والتى تُحمل المقهور أو المظلوم مسئولية البلية التى حلت به (Barry, 2005). والمثال على هذا، أنه كانت للبعض ممن يعانون إعاقات وسائلهم الناجعة فى استحداث التحول فى أوضاعهم القائمة، والدفاع عن هذا التحول، لأنهم استعانوا بالمساندة غير الرسمية والمساعدة الذاتية (Lord & Hutchison, 2007). وهذا العمل التحويلى مطلوب للوقاية من الفقر المعتاد فى شبكة العلاقات الاجتماعية، الذى يعايشه الأفراد المعاقون، ويعيشون عادة أو يعملون فى مواقع معزولة مثل المنازل ومواقع العمل المحمية، ويحسبون أن اختصاصى الخدمة الاجتماعية هم أوفى الأصدقاء.

ويتطلب التدخل العملى أيضًا رصد مواطن القوة فى الأفراد فى ظل التنوع والتعددية، ومواجهة التعصب، والتفرقة بين الجنسين والتمييز على أساس الجنسية المثلية والجنسية الغيرية، والتمييز على أساس القوة

الجسمانية، أو الخلو من الإعاقة. ومن الأمثلة القوية على مواجهة العنصرية والاستعمار ما يمكن أن نجده فى عمل هويجنس فى نيوزيلندا (انظر أيضا هذا المجلد Glover, Dudgeon & Huygens, 2005;). تضمنت أعمالها تغييرًا مؤسسيًا فى الحكومة ومواقع التوظيف لتفعيل الحقوق والاستحقاقات المعهود بها إلى شعب الماورى فى معاهدة وايتانجى فى منتصف القرن التاسع عشر. ولم يتم تحديد النتائج فى ضوء مستوى الأفراد بل تم تحديدها على أساس الحقوق والوثائق القانونية المثبتة الضامنة لأوضاع سكان المجتمعات المحلية الأصليين. واستخدمت هويجنس مصطلح التأميم لتحديد مسئولية إعادة توزيع الموارد على قوى المجتمع وليس على الضعفاء.

أما التدخل بالتطبيق العملى على المستوى الجمعى فهو مفتقد إلى حد كبير ويفتقر إليه علم نفس المجتمع. ولتوضيح هذا نسوق هذا المثال، ففى مراجعة للقيم والبحث فى موضوع إيواء الأفراد الذين يعانون أمراضًا نفسية، كشف سلفيستر، ونيلسون ، سابلوف ، وبيدل (٢٠٠٧) عن أن البحوث والدراسات تتغافل عن قيم المواطنة المتمثلة فى توفير الإمكانات، بحيث تكون فى متناول الفرد، ومحتملة، وتحمل المسئولية، والحقوق، وتأمين الالتحاق بعمل (أى القيم التى تركز أكثر على العدالة الاجتماعية) وهى القيم المعلنة فى وثائق سياسات الصحة النفسية، فى حين أن هذه الدراسات فى المقابل تُعنى بقيم العلاج الدوائى القائمة على الاختيار والتحكم والجودة والدمج المجتمعى. إذ يوجه الاختصاصيون فى علم النفس المجتمعى ومن التخصصات الأخرى جل اهتمامهم إلى تقييم عمليات ومخرجات برامج الإيواء (قيم العلاج الدوائي)، أكثر من التركيز على توجيه البحث والعمل

الاجتماعى العام إلى تحسين وتطوير تدابير وسياسات الإيواء وتقييم إيواء النزلاء من أصحاب مشكلات الصحة النفسية (قيم المواطنة). ويبذل علم النفس المجتمعى جهدًا مضنيًا فى البحث فى الخدمات والمساندات العامة والدفاع عنها. وهذا العمل بحاجة ماسة إلى أن يكتمل بعمل يؤسس للقدرة المجتمعية، إذ يتعهد الاختصاصى فى علم النفس المجتمعى بأن يأخذ على عاتقه مسألة تنمية الرأسمالية الاجتماعية والتفهم المجتمعى (e.g., Foster-Fishman et al., 2007; Perkins et al., 2002).

كما أن الاختصاصيين فى علم النفس المجتمعى بحاجة ماسة على المستوى الجماعى إلى العمل بفعالية على خفض معدلات الفقر والتفرقة الاقتصادية بين الدول وداخل الدولة الواحدة (Carr & Sloan, 2003; I.Prilleltensky, 2003). ويواجه عالم الاقتصاد أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل لسنة ١٩٩٩، المزاعم الرأسمالية بالكشف عن أن الاستثمارات فى البنية الأساسية المجتمعية (الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية) فى عدد من البلدان الآسيوية ساهمت فى تطور النمو والتقدم الاقتصادى لهذه البلدان ولم تنتقص منه. وتعد ولاية كيرالا فى الهند النموذج المثالى لكيف أن مثل هذا النهج أفاد الاقتصاد وزاد من رفاهية الأفراد والرفاهية الجماعية (Sen, 1999). والبنك الألمانى فى بنجلاديش، والذى بدأه الاقتصادى الحائز على جائزة نوبل أيضًا محمد يونس ، هو مثال آخر على كيف يمكن خفض معدلات الفقر من خلال التنمية الاقتصادية المجتمعية. وذلك فى الوقت الذى رفضت فيه البنوك التقليدية إقراض أو تمويل الفئات غير القادرة لكى تقوم بتأسيس مشاريع صغيرة أو متناهية الصغر. هذه الأنماط من التدخلات هى

التى يحتاج فيها الاختصاصى النفسى المجتمعى شراكة الاقتصاديين والدارسين من تخصصات علمية أخرى حتى يستطيع طرح قضايا الفقر والظلم الاجتماعى على طاولة البحث.

الخاتمة

يعمل المشتغل بعلم النفس المجتمعى فى عالم من المتطلبات والاحتمالات المتضاربة. والقرارات التى يتعين اتخاذها هى من قبيل كيف يمكن استثمار الوقت والموارد الاستثمار الأمثل. ونظرًا للآثار الإيجابية المتعددة لتحقيق العدالة ، نتجه نحو توجيه جهودنا وتركيزها على عدالة توزيع الثروة دون تفرقة بما يتجاوز الامتيازات والفروق والتمايزات السلطوية. وذلك هو ما يدعو إليه علم نفس المجتمع النقدى.

ونعرف أيضًا أن العديد من الاختصاصيين النفسيين التقليديين يطمحون إلى تغيير المجتمع. وذلك ما نشهده فى ثنايا عبارة رسالة أو مهمة جمعية بحوث المجتمع والعمل العام: شعبة ٢٧ فى جمعية علم النفس الأمريكية، وما نشهده أيضًا فى المنشورات والعبارات التى تعكس التدابير والسياسات فى جمعية علم النفس المجتمعى فى أوروبا، وما نشهده أيضًا عند مراجعة علم النفس المجتمعى حول العالم (**Reich, Riemer, Prilleltensky, & Montero, 2007**). والمشكلة لا تكمن فى المقاصد المعلنة، ولكنها تكمن فى الفعالية والمخرجات. وبربط مصير رسالة علم نفس المجتمع بالممولين التقليديين (مثل: أقسام الصحة العامة فى الحكومات)، نجد أن علم نفس المجتمع التقليدى يسير على الحدود الفاصلة بين المؤسسات التقليدية المؤثرة

واستيعابه داخل هذه المؤسسات وطمس هويته. وعلم النفس المجتمعى النقدى على الجانب الآخر، يخاطر بأن يكون أكثر راديكالية على أن يصبح علمًا مهمشًا.

ونقطة البحث المضيئة لدى المشتغلين بعلم نفس المجتمع النقدى هى الدفاع عن التغيير الاجتماعى التحويلى دون اللجوء أو الاضطرار إلى الهامشية. وتعد مسألة ما إذا كانت أدوات الخبير يمكن أن تنقض بيت الخبير مسألة مفتوحة أمام العلماء فى علم نفس المجتمع النقدى ممن يأملون فى أن يكونوا جزءًا لا يتجزأ من علم نفس المجتمع وينتقدونه فى ذات الوقت. إذ إن سحر المنح الدراسية، والمكانة، والوجاهة الاجتماعية ليست لها هذه الأهمية الجوهرية. وهذا الواقع الذى يعيشه معظمنا بحلوه ومره، واقع ظاهره الحق وباطنه العذاب.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- بينما يعمل علم النفس المجتمعى على تطوير تحليلات إيكولوجية للمشكلات والحبور، يعجز عن تحديد ديناميات السلطة والأسس الأيديولوجية للظلم الاجتماعى.

٢- وبالمثل، بينما علم النفس المجتمعى ذى توجه قيمى واضح، يعجز عن تفعيل قيمة العدالة الاجتماعية بالقدر الكافى عند التطبيق العملى. ونرى أن مسألة العدالة الاجتماعية ينبغى أن تكون محور علم النفس المجتمعى النقدى.

٣- نقدم منحى تطبيقى عملى قائم على القيم تم تصميمه لكشف النقاب عن الظلم الاجتماعى وتنمية الحبور الفردى والعلاقى والجماعى.

ثبت المصطلحات

- **علم نفس المجتمع Community psychology** : فرع من فروع علم النفس يُعنى بفهم الناس فى سياق تجمعاتهم، والوقاية من المشكلات المعيشية، واحترام التنوع البشري، ومتابعة تحقيق العدالة المجتمعية من خلال العمل الاجتماعى العام.
- **التأميم Depowerment**: عملية يتم بها مشاركة الفئات المحرومة فى جانب من النفوذ والسلطة الممنوحة لأصحاب الامتيازات.
- **التبائى ecology** : مجاز يستخدم فى علم النفس المجتمعى لفهم العلاقات فيما بين الأشخاص ومختلف منظومات التبائى ، بدءًا من المنظومات الصغرى وصولاً إلى المنظومات الاجتماعية الكبرى.
- **السلطة power** : وسع التأثير وفرصته المتاحة فى سير الأحداث الجارية فى حياة أحد الاشخاص أو فى حيوات آخرين من أفراد المجتمع.

أسئلة

١- يهتم علماء النفس فى علم نفس المجتمع بالإنصاف والعدالة. كيف يتم تعريف العدالة فى وسائل الإعلام؟ عندما تقرأ مجلات مثل "Time" أو "Newsweek" ما المقولات المتضمنة عن العدالة التى يتم التعبير عنها فى صفحات مثل هذه المجلات؟ وما مدى اتساع نطاق منظور العدالة فى ثقافتنا؟

٢- يربط علماء النفس فى علم نفس المجتمع بين الشخصى والسياسى. هل تعرضت لخبرة قهر أو قمع بسبب خلفيتك، أو اهتماماتك أو أيديولوجيتك؟ من المستفيد من تهميشك؟

٣- نعيش فى سياقات بيئية ذات بطانة سلطوية. عد بتفكيرك إلى موقف أسأت فيه استخدام السلطة والصلاحية. أذكر بعض الأسباب الشخصية والعلاقية والاجتماعية التى استدعت سوء استخدام السُلطة؟ ومن يعانى جراء هذا؟

الفصل التاسع

علم نفس الصحة النقدي

كيرى شامبرلاين، ميشيل موراي

موضوعات الفصل

- علم نفس الصحة: التطور والسياق
- أوجه القصور فى تيار علم نفس الصحة السائد
- الإمكانات الواعدة فى علم نفس الصحة النقدي
- مشكلات علم نفس الصحة النقدي
- مستقبل التوجهات النقدية فى الصحة وفى علم نفس الصحة

علم نفس الصحة: التطور والسياق

تأسس مجال علم نفس الصحة عندما اجتمعت مجموعة من علماء النفس فى أواخر سبعينيات القرن الماضى لمناقشة أهمية النظرية النفسية والبحث والممارسة العملية بالنسبة إلى الصحة الجسمية والمرض. وأُجرى هذا الاجتماع فى الولايات المتحدة الأمريكية، ونتج عنه تكوين شعبة علم نفس الصحة فى جمعية علم النفس الأمريكية.

وبطبيعة الحال، لم يأت علم النفس الصحة مستقلاً عما يجرى حوله من تطورات. فعلى مدى قرون وعقود سابقة كانت العلاقات القائمة بين الطب وعلم النفس مطروحة على طاولة البحث، وأصبحت هذه الصلات والعلاقات جلية بتطور علم النفس والطب الحيوى كفرعين مستقلين من أفرع المعرفة العلمية. والبداية كانت مع مطلع ثلاثينيات القرن العشرين، إذ نشأ طب الأمراض النفسية الجسمية ، وأخذ فى التطور معنيًا بالبحث فى الأسباب النفسية لمشكلات صحية محددة، من قبيل: الصداع النصفي، والربو الشعبي، وآلام المفاصل، والقرح المعدية. وطغى على هذا الفرع الطبى فى بداياته التأثر بنظرية التحليل النفسى. وفى سبعينيات القرن العشرين تطور الطب السلوكى كأحد المناحى البينية التى تُعنى بقضايا الصحة، منطلقا، فى ذلك الوقت، من الاهتمام بالسلوكية والتحليل التجريبى للسلوك فى مجال علم النفس. وكانت هذه جذور علم نفس الصحة كما تتبدى من خلال هذه التطورات. إلا أن هذا الفرع يختلف عن هذه الجذور بما له من بؤرة اهتمام وثيقة الصلة بعلم النفس أكثر من كونها بؤرة اهتمام بينية، ومن خلال البحث

والتنظير فى علم نفس الصحة تظهر الإحاطة بمدى أوسع من القضايا (Sarafino, 2005). وفيما له صلة بالطب النفسي، عُنى تخصص فرعى فى الطب النفسى بالمشكلات السيكياترية التى يخبرها المرضى فى المجالات الطبية الأخرى، وعمل بالتوازى على تطوير علم نفس الصحة. ومن جديد، يتمايز علم نفس الصحة، ولو على مستوى الجدل النظري، عن هذا المنحى السيكياترى بما يملكه من ثراء فى البحث والتنظير (Kaptein & Weinman, 2004).

وتم فى سنة ١٩٧٩ تطوير تعريف علم نفس الصحة كشعبة من شعب جمعية علم النفس الأمريكية. ولم يكن من قبيل المفاجأة أن يعكس هذا التعريف روح العصر، وأن يتم تعريف علم نفس الصحة بشكل أساسى على إنه إسهام كل الجوانب التربوية والعلمية والمهنية لعلم النفس المعاصر فى أى من مجالات الصحة الجسمية أو فيها كافة، وبشكل خاص مجالات الصحة الجسمية التى تتضمن **تحسين المؤشرات الصحية والحفاظ عليها، وعلاج الأمراض والوقاية منها، ودور العوامل النفسية فى الصحة والمرض** (Matarazzo, 1980). واتسع أخيرًا نطاق التعريف ليشمل **دور علم نفس الصحة فى تحسين وتطوير سياسات وخدمات الرعاية الصحية** (Matarazzo, 1982). ويظل تعريف علم نفس الصحة بعناصره الأربعة الجوهرية (Kaptein & Wienman, 2004: 6) أو بأهدافه العريضة الأربعة (Sarafino, 2005 : 14) هو التعريف شائع الاستخدام هذه الأيام، بالرغم من محدودية وقصور المشتغلين بعلم نفس الصحة عن متابعة تحديات سياسات تطوير وتحسين خدمات الرعاية الصحية.

تطور علم نفس الصحة، إذن، فى إطار علم النفس على اتساعه، واتخذ استنادًا إليه افتراضاته السائدة ومناهجه: إذ يُنظر إلى علم النفس على أنه علم يطبق مناهج علمية متفق عليها فى دراسة الأفراد والعمليات النفسية لديهم. ونظرًا لانتساب علم نفس الصحة إلى التيار التقليدى السائد فى علم النفس، فإنه سيظل حتمًا، عرضة لنفس الانتقادات العامة التى يوجهها المشتغلون بعلم النفس النقدى صوب النظام العلمى لعلم النفس والتى تكرر ذكرها فى فصول عديدة من هذا الكتاب. ومن هنا ليس من قبيل المفاجأة أن نجد أن بؤرة اهتمام علم نفس الصحة هي، الفرد العاقل، مع التركيز على القياس والإحصاءات وتبنى الاعتماد على العديد من النماذج النفسية ضيقة الأفق، والقاصرة عن التنظير، والتى تتغافل تمامًا عن الجوانب الاجتماعية للصحة والمرض.

وتم مؤخرًا تطوير مناح بديلة. وأحد هذه التطورات العامة هو الفصل بين الاتجاه العام السائد فى علم نفس الصحة، وعلم نفس الصحة النقدى (e.g., Crossley, 2000; Murray & Chamberlain, 1999a)، ويقوم الفصل والتمييز على قيم مختلفة، وفروق فى الأسس الإبستمولوجية ومناهج البحث. فعلم نفس الصحة فى صورته التقليدية يتخذ من المنحى العلمى التقليدى أساسًا لقيام هذا المجال، يتم معه التسليم بأن المعرفة يمكن كشف النقاب عنها من خلال عمليات البحث العلمية التقليدية، وأن هذه المعرفة ثابتة ومستقلة عن السياق الذى تُكتشف فيه، ومستقلة كذلك عن المناهج المتبعة فى الكشف عنها. ويركز علم نفس الصحة التقليدى على قياس سلوكيات الصحة والمرض والتنبؤ بها وتغييرها، والبحث فى اكتشاف حقيقة العلاقة بين العوامل النفسية والصحة. ويستند هذا المنحى إلى النموذج الحيوى النفسى

الاجتماعي، وعمل على تطوير عدد من النماذج المعرفية الاجتماعية للسلوك الصحي. وبؤرة اهتمام علم نفس الصحة التقليدى هى الفرد، والتسليم بأن البشر يسلكون بعقلانية وبإعمال للفكر وبطرق وأساليب يمكن التنبؤ بها. وتتبع هذه المسلمات والمناهج العلمية التقليدية فى إضفاء الشرعية على علم نفس الصحة بصورته التقليدية السائدة بما له من ارتباط مهنى بالطب الحيوي، وبما له من شراكة خاصة مع الطب فى البحث فى المرض وعلاجه (**Murray & Chamberlain, 1999a**). هذا هو المنحى المهيمن الذى يُقدم فى معظم المراجع حول علم نفس الصحة، وهذا هو الأساس لمعظم البحوث فى هذا المجال ولمعظم تدخلاته.

ويوجه علم نفس الصحة النقدى انتقاداته للعديد من مسلمات علم نفس الصحة التقليدى وممارساته العملية. إذ تذهب المناحى النقدية إلى أن البشر كائنات مركبة متعددة الأوجه ومتغيرة، أكثر من كونها ثابتة وقابلة للدراسة العلمية. ويستند علم نفس الصحة النقدى إلى المذهب البنيوى مسلمًا بأن المعرفة متغيرة ومتجددة، وعادة ما تكون نتاج سياق تاريخى واجتماعى وثقافي، تقطنه هذه المعرفة. ويبحث علم نفس الصحة النقدى فى الفهم والاستبصار بالظروف والممارسات الإنسانية، وليس التنبؤ بها، وكثيرًا ما يتبع مناهج بحث تفسيرية كيفية، دون التقيد بها أو التوقف عندها. ويبحث علم نفس الصحة النقدي، أساسًا، فى الافتراضات المقابلة والمناقضة لما فى نظيره التقليدي، كما يبحث فى تحديد كيف أن أشكال المعرفة والممارسات العملية يمكن أن تعمل على تمكين أفراد المجتمع أو تمكنهم مما يستحقونه من امتيازات.

ويفترض ماركس (٢٠٠٢) تصنيفًا بديلاً لأكثر من شكل لعلم نفس الصحة، تختلف فيما بينها باختلاف القيم والافتراضات والأهداف والممارسات البحثية. ويذهب ماركس إلى أنه إلى جانب علم نفس الصحة الإكلينيكى (كما هو الحال فى التوجه العام السائد لعلم نفس الصحة)، هناك ثلاثة مناحٍ أخرى واضحة المعالم هي: علم نفس الصحة العامة ، وعلم نفس الصحة المجتمعى ، وعلم نفس الصحة النقدى. يتبنى علم نفس الصحة العامة خطة عمل فى هذا الإطار، يتم فيها التركيز على المحددات البنائية والاجتماعية للصحة والمرض والدخول فى نشاطات علمية بينية بؤرة اهتمامها البحوث الوبائية والتدخلات التى تستهدف النهوض بالصحة المجتمعية والعمل على ازدهارها (see Marks, 2004; Hepworth, 2004). وأدى هذا إلى تغيير بؤرة الاهتمام بأسباب اعتلال الصحة من التركيز على الأسباب المرضية الطبية إلى التركيز على المشكلات الاجتماعية (Yuong, 2006). ويؤكد علم نفس الصحة المجتمعى أن السياق الاجتماعى له أهميته الحاسمة فى تشكيل ماهية الصحة، ويذهب إلى أن التغيير الاجتماعى أساسى فى عمليات الممارسة العملية. ويذهب علم نفس الصحة المجتمعى كذلك إلى أن الممارسة العملية هى التى تعمل على تطوير المشاركة المجتمعية، والقيام بعمل عام على المستوى المجتمعى يهدف إلى الارتفاع بمستوى قدرة نشاطات تحسين المؤشرات الصحية واستمرارها (see Campbell & Murray, 2004). ولأن كلاً من علم نفس الصحة العامة وعلم نفس الصحة المجتمعى يتبنيان (أو لا يتبنيان) منحى نقديًا فى الممارسة العملية، فثمة تداخل ملحوظ بينهما من ناحية وعلم نفس الصحة النقدى من ناحية أخرى.

ومع هذا، سنلاحظ أنه ليس هناك اتفاق على تحديد وتعريف المنحى النقدى داخل كل مجال من مجالات علم نفس الصحة الثلاث، وهو ما سنناقشه فى الفقرات التالية. وأخيرًا، يمكن تطبيق المنحى النقدى على المستوى الإكلينيكي، بالرغم من أن هذا نادرًا ما يحدث (انظر الفصل الخامس من الكتاب الحالي).

عيوب التوجه التقليدى السائد فى علم نفس الصحة

هناك معضلات مهمة، من منظور علم نفس الصحة النقدي، حول كيفية إجراء البحوث والممارسات العملية فى إطار علم نفس الصحة التقليدى السائد. ولدينا عدة تعليقات ترد لاحقًا، علمًا بأنها لا تقتصر على مناقشة مجموعة محددة من القضايا وليست مجرد مناقشة مستفيضة لقضية واحدة بعينها.

وأول هذه المعضلات، أن علم نفس الصحة السائد يتخذ من الفردية المفرطة منحى تقوم على أساسه البحوث والممارسات العملية التى ينتهجها. ومن هنا يبدو من المستغرب أن يستند علم نفس الصحة فى جوهره إلى أسس نظرية مستمدة من علم النفس الاجتماعى. إذ أن باحثًا مثل جرينوود (2004b) يبين أن علم النفس الاجتماعى ذاته تبنى هذا المنحى الفردى لتحقيق أهدافه، واستمر فى هذا حتى منتصف القرن العشرين (انظر أيضًا الفصل السادس من الكتاب الحالي). وكما سنرى لاحقًا، أن هذا التركيز على الفردية يصيب أسلوب البحث بالقصور، وكذلك الممارسة العملية، حيث يتعين فهمهما وتكاملهما فى إطار السياق الاجتماعى.

ويتبنى علم نفس الصحة على نطاق واسع النموذج الحيوى النفسى الاجتماعى (Engel, 1977) كإطار للعمل. إذ يسلم هذا النموذج بأن الصحة

والمرض ينشأن عن التفاعل المتبادل فيما بين العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. وعلى الرغم مما يبدو على السطح من منطقية هذا الطرح، يظل موضوعًا لانتقادات جوهرية. ويذهب كل من سبيسر ، وشامبيرلاين (١٩٩٦) إلى أن تبنى مثل هذا النموذج يؤدى إلى الفشل فى حل مشكلة أساسية مفادها كيف يمكن استحداث التكامل نظريًا عبر مجالات ثلاثة يجمع بينها هذا النموذج. وهناك انتقاد آخر يمكن الذهاب إليه مفاده أن النموذج يظل محتفظًا بجوهره كتوجه نظرى طبى حيوى (Armstrong, 1987)، وما لهذا من دلالة وظيفية فى نطاق علم نفس الصحة، إذ يكون هذا النموذج مجرد إرهاص بلاغى منمق وأجوف بدلاً من أن يكون نموذجًا نظريًا (Ogden, 1997)، ويعمل هذا النموذج فى الأساس على استمرار علم نفس الصحة شريكًا فى أولويات العمل الطبية (e.g. Suls & Rothman, 2004). ويذهب ستام إلى أن هذا النموذج ليس نظرية واضحة ولا هو نموذج صورى مجرد، ويستطرد ستام قائلاً: إن هذا النموذج ما هو إلا محض مهارة فى التفوه بألفاظ لا تحمل جديدًا فى المعنى، تتخفى فى شكل نموذج، وتتنكر فى الانتشار الساذج بين الدارسين، مما قد يؤدى بنا إلى الإلحاح فى الطلب من الناشرين أن يضعوا علامة تحذيرية على مثل هذه الكتب تشير إلى أنها خطر على سلامة التعليم النظرى أيًا كانت طبيعة المتعلم (267 : 2000).

ويتضمن أحد مجالات البحث والتدخل الرئيسية فى علم نفس الصحة المحاولة المستمرة لتفسير السلوكيات الصحية والتنبؤ بها. وهذا هدف مهم مادامت هناك أدلة معتبرة تفيد بأن أُناسًا عديدين ينخرطون فى سلوكيات غير صحية، مثل التدخين، وقلة الأكل، والدخول فى نشاطات جنسية غير آمنة. ويشكل هذا العمل مكونًا أساسيًا من مكونات النشاط البحثى فى إطار علم نفس الصحة، كما يعمل هذا النشاط البحثى على توظيف نماذج معرفية

اجتماعية من قبيل نموذج المعتقد الصحى ، ونظرية الدافع إلـــى الحمايـــة ، ونظرية السلوك المخطط ، ونموذج الإرادة السلوكية. وتتضمن هذه النماذج، على نحو مثالي، مجموعة من المعارف الفردية، والاتجاهات والمعتقـدات، التى تمتزج جميعًا فى مسارات تنبؤية. ورغم هذا، وكما هو موضـــح فـــى الفصل التاسع عشر، تؤدى هذه العملية إلى اختزال التنظير فى عملية بنـــاء نموذج تخطيطى. ويعمل هذا التوجه المرضى نحو بناء نماذج تخطيطية على الإحاطة بمجموعة من المتغيرات الرئيسية ووضعها فى مربعات يصل بينها أسهم توضح العلاقات السببية، وينصب جـــل التركيـــز علـــى المتغيـــرات المتضمنة فى النموذج، والتغافل الكامل عن أى تصور مفهومى أو أى تنظير يقف وراء هذه العمليات السببية المتضمنة. وبالرغم من أن الجوهر الأساسى للبحث يختزل فى مثل هذه النماذج، تظل النتائج المرجوة قاصرة ومحـــدودة إلى أبعد الحدود. ويخلص كل من ميلويسك ، ووويليج (2007)، فى مراجعتهما النقدية رفيعة المستوى لهذا المجال، إلى أن هذا المنحى فضلاً عن أنه غيـــر ذى جدوى أو فعالية، هو أيضًا، وبشكل أكثر عمقًا وجوهرية، غير ملائـــم. وأوضحا كذلك القصور فى القدرة الاستكشافية لهذه النماذج وفشلها فى تحقيق إنجاز أفضل عند إدخال تحسينات عليها بطرق مختلفة، مـــن قبيـــل التنبـــؤ القاصر بالمقصد، وليس مجرد السلوك (وبهذا نفقد المقـــصد الرئيـــسي)، أو إضافة متغيرات أو توظيف مُزج مختلفة لمتغيرات (بما يؤدى فـــى المقـــام الأول إلى تشويه المغزى النظرى من النظرية). وينتهى ميلويـــسك وويلـــيج (٢٠٠٧) إلى خلاصة مفادها: أن جوانـــب القـــصور والإخفـــاق النظريـــة والمنهجية والأدائية للنماذج المعرفية الاجتماعية تعنى أن هذه النماذج ستحل

محلها مناح بحثية قادرة على دراسة الخصائص النوعية لسلوكيات صحية بعينها، كما تحدث وتجرى بصورة طبيعية فى محيطها البيئى. ويُشير ميلويسك ووليج هنا إلى أنه من المرجح ألا يكون هناك شيء يُعرف بالسلوك الصحى (بالمعنى المجرد المستخدم فى مثل هذه البحوث). وحرى بنا القول إن هناك ممارسات اجتماعية تنطوى على سلوكيات محملة بتضمينات صحية (مثل التدخين على سبيل المثال) كامنة بالضرورة فى السياق؛ وتتطلب منا دراستها فى سياقها البيئى لكى نفهم معناها والمنطق الذى يقف وراء مشروعيتها بالنسبة إلى من يمارسها. ويوضح كل من لورير، وماكى ، وجودوين (٢٠٠٠)، على سبيل المثال، كيف أن سلوك تدخين السجائر يختلف على مدار اليوم، ما معنى أن تكون السيجارة الأولى فى الصباح، والمعنى المرتبط بالسيجارة الأخيرة فى آخر اليوم، والسيجارة الاجتماعية فى المقهى، واستراق التدخين أثناء العمل، كل هذا يختلف بعضه عن الآخر اختلافات أساسية. وإضافة إلى هذا يُشير ميلويسك ووليج (٢٠٠٧) إلى أن تغيير بؤرة اهتمام بحوثنا يحمل تضمينات تتجاوز مجرد كيفية تنفيذ أو إجراء هذه البحوث. وتمتد هذه التضمينات إلى كيف سنمارس عمليًا علم نفس الصحة لخفض التهديد والإصابة بالأمراض. ويذهب الباحثان إلى أن الممارسات الاجتماعية إلى جانب تحديدها لما ينبغى أن يكون عليه سلوكنا، وما لا ينبغي، تشكل تعادلية ما ينبغى أن نكون نحن عليه (وما لا ينبغي)، من جانب، والسبيل إلى تحقيق هذه الكينونة، من جانب آخر.

ويمتد التغافل عن السياق لما هو أبعد من السلوك الفردي؛ إذ إن هناك تغافلا موازياً عن القضايا الاجتماعية الكبرى التى تؤثر فى الصحة

والمرض. ويوجه كراوفورد (١٩٨٠)، منذ سنوات عديدة، النظر إلى ضرورة الانشغال بالجودة الصحية الشاملة ، بما تعنيه من انشغال المجتمعات الحديثة والبشر الذين يشكلون هذه المجتمعات بالصحة كأولوية من أولويات العمل العام، وكمشروع مجتمعي، وكجزء لا يتجزأ من الحياة اليومية. ويذهب كراوفورد (٢٠٠٦) إلى أن هذا الاعتناء بموضوع الصحة لم يتضاءل بل على العكس تزايدت شدته، كما أن المتابعة الصحية أصبحت من الممارسات اليومية الأبرز فى حياتنا المعاصرة، وتخصص موارد اجتماعية هائلة لهذا الغرض، وتسخير كل إمكانات المؤسسات الرئيسية فى المجتمع، وإنشاء تخصصات مهنية عالية الكفاءة والترويج لها وإمدادها بالصلاحيات والخدمات والمعرفة (**402 :2006**). ويقرر كراوفورد أيضًا أن هذا المستوى الجديد من الوعى الصحى يرتبط ارتباطًا وثيقًا بسبل بسط سيطرة الطب وسطوته على مختلف نشاطات الحياة اليومية، وهو ما يطلق عليه عملية إضفاء الصبغة الطبية (**Conard, 2007**)، ويرتبط هذا الوعى كذلك بالأيديولوجيات الاستهلاكية والتحكم الشخصي، إذ تُعد المسئولية الشخصية عن الصحة الشرط اللازم لاستقلالية الفرد والمواطنة الصالحة (**Crawford,2006 : 402**).

إلا أن الاتساع فى عملية إضفاء الصبغة الطبية أنتج اضطرابات جديدة متنوعة. وأكثر من استهدفته هذه الاضطرابات النساء، وغلب عليها طابع مشكلات الصحة النفسية (انظر الفصل الخامس). ومع هذا، يظل الكثير منها مرتبطًا بمشكلات الصحة الجسمية، مثل الأرق المفرط (ويتم علاجه بالعقاقير الدوائية)، والضعف الجنسى فى الرجال (انخفاض مستويات الهرمون الجنسى

التيستيستيرون فى المسنين من الرجال ويعالج بعقاقير تعوض نقص هذا الهرمون) والسمنة (ويعالج جراحيًا أو بالعقاقير الدوائية)، وتجميل أجزاء من الجسم، مثل تجميل الثدى (وتتم جراحيًا)، فضلاً عن أشكال أخرى من التطور كما فى الصناعات الدوائية وتطور تكنولوجيا العلاج الجينى (See Conrad, 2007). وبالتوازى مع انتشار عملية إضفاء الصبغة الطبية، انتشرت عملية إضفاء الصبغة الدوائية ، ونشأ عنها اهتمام متزايد بالدور الذى تضطلع به شركات صناعة الأدوية متعددة الجنسيات فى إحداث المرض (Applbaum, 2006; Busfield, 2006) وتحويل الأصحاء إلى مرضى (Moynihan & Cassels, 2005) وتحويلهم إلى أنفس عصبية كيميائية (Rose, 2004, 2007). والكثير من المشتغلين بعلم نفس الصحة، ممن تغافلوا عن مخاوف السطوة الثنائية والسيطرة (Rose, 2006) الناشئة عن إضفاء الصبغة الطبية والدوائية، والنزعة الاستهلاكية المرتبطة بالصحة، انخرطوا عن غير قصد منهم فى إنتاج هذه الأشكال الجديدة من الاضطراب وأساليب علاجها.

واستمرارًا فى سرد أمثلة إضافية على قصور التيار السائد فى علم نفس الصحة، تحضرنا مسألة الالتزام بالعلاج الدوائى التى تعد من أولويات هذا التيار، إذ ثمة اتفاق عام على أن حوالى ٥٠% فقط من الأدوية يتم تناولها طبقًا للتوجيهات الطبية. وتنتهى مراجعة لبحوث تقليدية أجريت عبر ثلاثة عقود، إلى أن ما يزيد على ٢٠٠ متغير دراسة لم يكن من بينها ما يمكن أن يكون له قدرة تنبؤية بمسألة الالتزام بالعلاج الدوائى (Vermeire, Hearnshaw, Van Royen, & Denekens, 2001). وتشير النظرة الناقدة

إلى أنه من الأفضل دراسة ظاهرة الالتزام بالعلاج الدوائى على أنها اختيار متأرجح يتم فى السياقات الاجتماعية للحياة اليومية، بدلاً من دراستها كظاهرة ثابتة أو سكونية (e.g. Willson, Hutchinson, & Holzemer, 2002). والقصور الآخر فى علم نفس الصحة التقليدى يتعلق بمركزية الجسم فى الصحة والمرض وما يرتبط بها من قضايا التجسيد – وجودًا وهيئة – على المستوى المادى والاجتماعى والرمزى. وبالكاد ينتبه التيار السائد فى علم نفس الصحة للأجساد والتجسيد، ولا تتناسب رؤيته الطبية الحيوية مع التصدى لمعضلات المعاناة والتعافى (Radley, 2000). وقد كشف المنظور النقدى فقط عن بعض، وليس كل، أوجه القصور فى علم نفس الصحة السائد، بما يشكل ويحصى الإمكانات المرجوة المرجحة فى علم نفس الصحة النقدى.

الإمكانات المرجوة من علم نفس الصحة النقدي

الاهتمام المتنامى باللغة والخطاب فى إطار العلم الاجتماعى النقدى كان هو أحد المحركات الأساسية نحو التحول النقدى فى إطار علم نفس الصحة. وأدى هذا بالمشتغلين بعلم نفس الصحة النقدى إلى توظيف مختلف مناهج البحث الكيفية لإعطاء وزن أكبر لخبرة الصحة والمرض (Chamberlain, Stephens, & Lyons, 1997; Murray & Chamberlain, 1998, 1999b). وبالرغم من أن هذا التحول اللغوى أتاح استبصارًا بخبرة الآخر، التصقت بالمنحى الجديد انتقادات عديدة من بينها: اقتصاره على المقابلات الفردية بشكل مبالغ فيه، مما أدى إلى استمرار التعامل مع المشاركين فى البحث كمبحوثين سلبيين أو كمفعول بهم أكثر من كونهم

فاعلين، ومما أدى أيضًا إلى استمرار الفشل فى الإحاطة الملائمة بالسياقات الاجتماعية العريضة، وبما يقود فى النهاية إلى قصور فى سبل مساهمة البحث فى عملية التغيير التحويلى فى المجتمع وفى الفرد. وتُفضى هذه الانتقادات إلى توسيع مجال توظيف المناهج التشاركية التى تقوم على التحليلات الكيفية مما قد ينتهى بنا إلى استبصارات أعمق بخبرة المشاركين والمساهمة فى التحويل والتغيير. وشهدت الآونة الأخيرة تحول العديد من الباحثين النقديين نحو بث الروح فى بحوث العمل العام (e.g, Jacobs, 2006) ونحو الفنون (e.g., Camic, 2008; Murray & Gray, 2008)، لفتح آفاق جديدة لمناحٍ مازالت فى طور التطوير. وسنتناول لاحقًا بعض النماذج لهذا التحول لتوضيح التوجهات الجديدة الواعدة بالنسبة إلى علم نفس الصحة النقدى.

إن فهمنا للصحة والمرض يتشكل ويعاد تشكيله، بفعل تفاعلاتنا الاجتماعية اليومية فى إطار سياق اجتماعى بالغ الاتساع، قائم فى عالم من عدم المساواة والصراع والألم. وفى أى مجتمع هناك أشكال محددة من الخطاب والتصورات الاجتماعية لها ما لها من السطوة القيادية (Arribas-Ayllon & Walkerdine, 2008; Howarth, 2006) والكف والقمع والتهميش للأفراد والجماعات والتجمعات الجماهيرية الكبرى. ومع هذا، من الممكن مواجهة هذه السطوة وتفنيد حقيقة وضعية مثل هذه التصورات الاجتماعية. ومثال هذا، أعمال فريير فى الأبجدية النقدية إذ تناول بالنقاش كيف أن الحوار والجدل يمكن أن يسمح بتنمية الوعى النقدى لدى الأفراد، وتعلم إدراك التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واتخاذ موقف مضاد للعناصر القمعية فى الواقع (1970: 17). وتركز أصول التعليم عند فريير

على العمل مع الجماهير لتنمية هذا الوعى النقدي، حتى يعاد تقييم الفقر والحرمان من أبسط الحقوق وإعادة تقييم الواقع الاجتماعى المحيط بهما. ويمكن للاختصاصى فى علم نفس الصحة النقدى أن يُسهم بدور فعال فى هذه العملية.

أدى هذا الذى قدمه فرير (١٩٧٠) وغيره من المنظرين النقديين (e.g., Martain-Barô, 1994) إلى تطور بحوث العمل العام التشاركية. ويوضح برايدون – ميللر هذا النوع من البحوث بوصفه عملية تعاونية يعمل فيها الباحث مع أفراد المجتمع المحلى الصغير على تحديد المجال الذى يهم ذلك المجتمع، وتكوين المعرفة حول المشكلات المرتبطة بهذا المجال، وتخطيط وتنفيذ الأعمال التى يتم بها طرح هذه المشكلات وتناولها بشيء من العمق (188 :2004). والباحث، هنا، بدلا من أن يعمل كخبير، يضع نفسه موضع المتعلم بالمشاركة ، فى الوقت الذى يعمل فيه المشاركون من أعضاء المجتمع المحلى كباحثين مشاركين ، ويندمج الجميع سويًا فى مشروع مشترك لتحديد مصادر القمع فى حياة أفراد المجتمع المحلى الصغير، ومواجهتها وتغييرها. وقد تم توظيف هذا المنحى فى مواقع مجتمعية من خلال معترك علم نفس الصحة، وبشكل خاص، فى المجتمعات المحلية المحرومة ومحدودة الدخل، ويتضح هذا فى المشروع التعاونى لكورنيش (2006) مع البغايا بدولة الهند. وكان مشروع كورنيش ضمن مشروع أوسع قائم على قبول واحترام البغايا، واحترام مهنتهن، والاعتراف بهذه المهنة وبحقوق البغايا، والثقة فى تفكيرهن وقدراتهن (Jana & Banerjee, 1999: 11). واعتمدت كورنيش على مفهوم الاستشكال فريير (١٩٧٣)، وهى العملية التى تبدأ بأن يتساءل الدارسون عن النظام الاجتماعى القائم والاهتمام

بطرح البدائل. وفى هذا الموقع تقبل المؤمنون بالقضاء والقدر فكرة أنه يمكن مواجهة الطبيعة المميزة للبغاء من خلال جعل البغايا على وعى بحقوقهن، وأن يقارنوا أنفسهم بغيرهن من التجمعات العمالية، وإثبات نجاح البغايا بالدليل العملى. ويكشف نجاح هذا المشروع، وغيره من المشاريع المشابهة فعالية هذا المنحى فى النهوض بالصحة وأهمية الانتباه إلى العمليات النفسية التى تقف وراء الممارسات الصحية.

ونعرف تاريخيًا، أن الفنون قد تم توظيفها لتحقيق أهداف متنوعة، من بينها الترفيه، والإثارة، والإلهاء، أو بناء وشائج جماعية أو جماهيرية (see Dissanayake, 2007). وفى إطار التوجه النقدي، يمكن للفنون أن تكشف مصادر العنت وبث روح التغيير فى المجتمعات المحلية الصغيرة للعمل على تغيير تلك المواقف أو هذه الأوضاع. وبهذا تصبح الفنون مرتبطة ببحوث العمل العام (Murray & Gray, 2008). وفى الفقرات التالية نطرح أمثلة توضح هذه الروابط التى تستحق الالتفات إليها.

أصبحت الفنون البصرية من قبيل التصوير الفوتوغرافى والرسم شائعة فى إطار الرعاية الصحية كشكل من أشكال المساعدات العلاجية، ولكن حديثًا اكتشف الاختصاصيون فى علم نفس الصحة النقدى إمكان أن تكون هذه الفنون صيغًا بحثية أو صيغ تدخل. وربما كان الأسلوب المفضل هنا هو **الصور الفوتوغرافية الناطقة** (Wang, 2003)، التى تتضمن استعمال الأفراد كاميرات لالتقاط خبراتهم اليومية ثم استخدام الصور الناتجة ليس فقط فى استكشاف هذه الخبرات ولكن أيضًا فى شن حملة مضادة على الحرمان والعوز. واستعمل هذا التكنيك فى الأصل مع الإناث الصينيات العاملات فى

الفلاحة (Wang, Burris, & Xiang, 1996)، ومنذ ذلك الحين شاع استخدامه على نطاق واسع وتم توظيفه بنجاح عبر مواقع ومواقف متعددة ومتنوعة (see Baker & Wang, 2006; Hodgetts, Chamberlain, & Radly, 2007). ويرتبط هذا المنحى بأفكار فريير حول الوعى بتوجهات التمكين والتخندق وراءها، تلك التوجهات المستمدة من الحركات النسائية ونظرية التطور المجتمعى.

والمثال الآخر للتدخل التشاركى القائم على الفنون هو ذلك الخاص بكل من واشنطون وموكسلى (٢٠٠٨)، اللذين عملا فى أمريكا مع مجموعة من النساء المسنات المشردات ومن أصول إفريقية على تنمية استراتيجيات مقاومة التشرد، والعناية بالمشكلات الصحية (Hodgetts, Radley, Chamberlain, & Hodgetts, 2007). وقدمت هذه المجموعة من النسوة تصورات سردية لخبراتهن وصورًا فوتوغرافية تمثل هذه الخبرات. وعنى المشروع بأن يعرض على المجتمع المدنى هذه الصور وعينات من السرد القصصى للخبرات، ومقطوعات من قصائد شعرية نُظمت لتعكس خبرة التشرد لدى بعض أفراد مجموعة النسوة، وبعض القصاصات الفنية التى جمعت من الشوارع. وقام هذا المشروع ليلفت الانتباه إلى مشكلات التشرد فى المجتمعات المحلية الصغيرة، كما عمل على تمكين النساء من القيام بتغيير أوضاعهن الإيوائية أو السكنية وتطوير المؤشرات الصحية.

اتسع مجال وسائل البحث البصرية فى بحوث العمل العام التشاركية من خلال عمليات الرصد والتسجيل بكاميرات الفيديو للمشاركين، بدلاً من الكاميرات الفوتوغرافية. ومثال هذا، ما قام به كل من: ستيوارت وريكين

وسكوت وتاناكا وريكين (٢٠٠٨) مع جماعة من الشباب الكندى المنحدرين من السكان الأصليين من عمل جماعى عام حول المشكلات الصحية لإنتاج أفلام فيديو قصيرة تتناول مشكلات من قبيل: استعمال العقاقير والكحوليات، ومرض السكر والاكتئاب. شارك الشباب فى كل مراحل المشروع بداية من تحديد المشكلات الصحية المحورية، مرورًا ببناء وتطوير سيناريو عمل الكاميرا، وانتهاء بالمونتاج وعرض الفيديو. وخلال هذه العملية، ينمو لدى الشباب فهم مجتمعهم المحلى الصغير، وثقافتهم، ومعنى المشكلات الصحية المحلية، كما تتطور لديهم كفاءات العمل على تغيير المخرجات الصحية.

ويُعد الأداء الدرامى والموسيقى والرقص أشكالاً أخرى من الفنون توظف فى العلاج ولها أهميتها بالنسبة إلى البحوث النقدية والممارسة العملية، خاصة، عندما تُتبع فى التدخل النقدى مع عمليات القمع والظلم. وطرح دينسين (٢٠٠٣) الإثنوجرافيا الأدائية كأساس لتجديد العلم الاجتماعي، والعلم الاجتماعى العملى المعارض للوقوف فى مواجهة القمع والظلم من خلال القيام بأعمال محددة. واتبع بعض المشتغلين بعلم نفس الصحة النقدى ما جاء به دينسين. وشرع كل من جراى وسيندينج (٢٠٠٢) فى البدء بمشروع تجميع حكايات من مرضى السرطان. وبمساعدة من كتاب السيناريو المحترفين، تم تحويل هذه الحكايات إلى عمل درامى تم أداء أدواره بواسطة ممثلين ومرضى السرطان فى المستشفيات، وفى المجتمعات المحلية الصغيرة، ومن خلال الراديو. وحققت هذه الأعمال نجاحًا مدويًا، وساعدت المشاهدين فى فهم تضمينات مرض السرطان، وساعدت مرضى السرطان فى تعلم أساليب معايشة إيجابية للظرف الذى يمرون به. وجمع كل من

موراى وتيللى (٢٠٠٦) حكايات الصيادين حول الحوادث التى يتعرضون إليها وأشكال المخاطرة التى يتخذونها، ثم عملا مع كاتب أغانى لتحويل هذه الحكايات إلى أغنية أُديت على نطاق واسع فى مواقع ومواقف مختلفة، بما فيها الراديو والتليفزيون واللقاءات الودية والموسيقية. وعمل موراى وتيللى أيضًا مع سكان مجتمعات الصيد على تطوير سلسلة من الأعمال الفنية تتضمن الفن التشكيلى والكتابة والتمثيل والحفلات الموسيقية. وقدم هذا البحث نتائج رائعة أفادت بأن الفنون يمكن أن تشكل وسائل ذات فعالية فى الانخراط بالمجتمعات المحلية الصغيرة، والنهوض بالوعى الصحى المجتمعى والوعى بمشكلات الأمان والسلامة.

وقدم كل من: سوليفان ، وبيترونيلا وبروكس ، وموريلو ، وبريمياو ، ووارد (٢٠٠٨) استخدامًا لتكنيك عملى آخر، أسموه مسرح القمع (**Boal, 1992**)، لدفع المجتمعات الصغيرة المهمشة إلى اتخاذ موقف نحو تغيير ظروفهم المعيشية والنهوض بمستوى المؤشرات الصحية لديهم. وتضمن هذا المنحى تطوير عمل درامي، وعرضه عرضًا جماهيريًا، إذ يتم تشجيع المشاهدين على المشاركة فى الحوار الدرامي، وتحولهم من متفرجين إلى مشاركين فى العرض (**Boal, 1992**). وتعاون سوليفان وزملاؤه مع العاملين فى المناطق ذات معدلات التلوث المرتفعة لتطوير منتدى للأعمال المسرحية المتنوعة. وبحثت مجموعة الممثلين الأساسية المشكلات الصحية البيئية الناجمة عن هذا التلوث فى منطقتهم السكنية وتطوير الأعمال المسرحية. كان التمكين المجتمعى والتنظيم من النتائج المترتبة على هذا المنتدى المسرحى ، وتعلم مفاهيم، وبناء للوعي، وربط السكان المقيمين بالبيئة، وتوسيع نطاق

الائتلاف والتضامن فيما بينهم (Sullivan et al., 2008: 168). وأصبح المنتدى المسرحى تكنيكًا متبعًا على نطاق واسع فى العمل المجتمعي، وتمكين الجماهير وعمليات التغيير والتحول الاجتماعى.

ونركز هنا على الممارسات العملية الإبداعية المستندة إلى الفنون، لكن الاختصاصيين فى علم نفس الصحة النقدى ظلوا متواصلين مع السرد القصصى اللغوى وبحوث تحليل الخطاب لتقديم استبصارات حول التغيرات الاجتماعية الثقافية والإحاطة بمشكلات السلطة وقوة النفوذ والحرمان من أبسط الحقوق. والمثال على هذا توظيف ويلينج (١٩٩٨) لتحليل الخطاب النقدى فى دراسة كيف أن النشاط الجنسى تتعدد مظاهره وخصائصه، وكيف أن هذا النشاط يراعى تضمينات هذا التنوع عند ممارسة الجنس. ويوضح ماديسون (٢٠٠٥) كيف يمكن لمناحى الإثنوجرافيا النقدية أن تستخدم فى بحث قضايا ومشكلات متنوعة مثل وظائف تنظيمات المجتمع المدنى غير الحكومية فى الدول النامية، وهوية المثلى جنسيًا، والمسرح المجتمعى. وناقش كل من: هودجيتس وشامبيرلاين (٢٠٠٦) كيف يمكن للاختصاصيين فى علم نفس الصحة الإفادة من المناحى النقدية فى بحث وسائل الإعلام، على أساس أن هذه الوسائل ضالعة بعمق فى تشكيل التفاهمات المشتركة حول الصحة.

وتُعد الأشكال الجديدة من وسائل الإعلام جاذبة للانتباه، إلا أن أكثر المتعاملين بالبحث، إلى الآن، مع هذه الوسائل من العلماء فى علوم اجتماعية أخرى غير علم نفس الصحة. ومثال هذا، دراسة سيال (٢٠٠٥) للاتجاهات الجديدة فى الدراسات الصحية النقدية عبر شبكة الإنترنت، مستخدمة تمثيلات

لخبرة السرطان على صفحة الإنترنت كأمثلة توضيحية. وشارك المشتغلون بعلم نفس الصحة مشاركة محدودة فى التحليل النقدى للعمليات الاجتماعية الأساسية التى تجعل من الصحة ساحة تنافس وصراع، وهذه العمليات من قبيل: النزعة الاستهلاكية الصحية ، وإصباغ الطابع الطبى ، والتصنيع الدوائى متعدد الجنسيات. ومثال هذا، أن المشتغلين بعلم نفس الصحة لم يكن يشغلهم الجدل النقدى الذى بدأ حول هذا الفزع الأخلاقى من الانتشار الوبائى للسمنة ومفهوم السمنة كمرض (انظر **Campos, Saguy, Ernsberger, Oliver, & Gaesser, 2006; Jutel, 2006; Pieterman, 2007**).

وبدأت هذه القضايا تجذب الانتباه أكثر وأكثر فى إطار علم نفس الصحة النقدى بما يتناسب مع تمكن الباحثين من تقويض ونقض المعانى السائدة للصحة، والمرض، والرعاية الصحية، والعمل مع المشاركين فى البحوث على مزيد من الفهم لخبرة الصحة والمرض والبحث فى تحقيق التغيير والتحول بشتى السبل والوسائل. وبهذا، تطرح الإمكانات الواعدة لعلم نفس الصحة النقدى بعض المشكلات.

إشكالات علم نفس الصحة النقدي

أحد أهم القضايا التى تطرح نفسها هنا معنا يكون الباحث ناقدًا. إذ يعنى هذا، بالنسبة إلى غالبية المشتغلين بعلم نفس الصحة، مجرد أن يتحلى الباحث بالنقد الذاتى فى حدود إطار العمل القائم (**e.g., Owens, 2001; Vinck & Meganck, 2004**). إلا أن هيبوورث **(2006b)** وزملاءه ذهبوا إلى أن المنحى النقدى يتضمن ما هو أبعد من هذا، إذ يتسع النقد للبحث فى

تقويض أسس الممارسة الراسخة على المستويين النظري، والإبستمولوجي، وكذلك المستوى العملى الذى يعكسه منهج البحث. وينبغى أن تكون عملية ممارسة النقد غير معوقة، مما يتطلب الفحص النقدى لافتراضات علم نفس الصحة النقدى ذاته، وقيمه، وممارساته العملية. ويعلق ماك فيتى McVittie (٢٠٠٦) على هذا قائلاً: إن الأفكار القائلة بأن النزاهة والعدالة جزء لا يتجزأ من أولويات العمل النقدى ينبغى أن يتم تناول دلالاتها الوظيفية فى السياق تناولاً نقديًا، بدلاً من العمل على الإحاطة الشاملة بكل اتجاهات القيم. وهنا تكون الدعوة إلى العمل العام (e.g., Campbell & Murray, 2004; Marks, 2004)، والدعوة إلى علم نفس صحة نقدى لا يتوقف عند مجرد وصف الواقع، بل يتعدى هذا إلى البحث فى تغيير الواقع (Murray & Poland, 2006: 383)، وطرح الإشكالات الخلافية على الاختصاصيين فى علم نفس الصحة النقدى (وكل ما يطرح من قضايا خلافية فى مختلف أفرع علم النفس النقدى الأخرى والتى جاء ذكرها فى مواضع أخرى من الكتاب الحالي). وعندما نقرن حاجتنا إلى البحث والممارسة العملية بمعرفة المحرومين والمقهورين وحاجتهم إلى التحرر من الفاقة والعوز، فسوف نحتاج أيضًا إلى تأمل ومعرفة هذه السبل المناسبة للآخرين ممن لم يكونوا من بين أولئك الذين عنينا بهم، أو الذين لا يحسبون أنفسهم من المعوزين والمقهورين (انظر أيضا Hepworth, 2006a; McVittie).

ونحن بحاجة أيضًا إلى أن نكون على دراية بأن بؤرة اهتمام علم النفس النقدى هى الاستمرار فى التغيير والتنمية. فالمنحى النقدى ليس جامدًا وليس ثابتًا أو مستقرًا. ويقرر هيبوورث (2006a) هنا ثلاثة أطوار لعلم نفس

الصحة النقدى هي: إنكار أو رفض العيانية (نقد ورفض الوقائع والأهداف الصحية القائمة)؛ الإعلاء من أهمية التوافقية والنزعة الذاتية (توسيع نطاق النظريات والمناهج وتعددها)؛ وأخيرًا الدعوة إلى العدالة والنزاهة (التركيز على العمل العام والمساواة). وبينما نتفق أن هذه الأطوار يمكن بلورتها، نقرر أنها مترابطة فيما بينها ومتكاملة بما يتجاوز هذا الطرح القائم على التقسيم إلى مراحل. ومع هذا، تظل هذه المراحل تشكل الخلفية التى يقوم عليها الجدل حول توجهات الممارسة البحثية: وما إذا كانت هذه التوجهات تعنى أن بؤرة اهتمام علم نفس الصحة النقدى ينبغى أن تكون الكشف عن واقع الإجحاف والحرمان والفاقة، أم تكون بؤرة اهتمامه تغيير هذا الواقع. ويأتى فى المستوى الأول وبصورة أساسية الجدل حول مناهج البحث، إذ باتباع بحث السرد القصصى وتحليل الخطاب، يتجه البحث على نطاق واسع تجاه كشف مشكلات السلطة وفرض النفوذ، وباتباع البحوث ذات التوجه العملى يتجه البحث تجاه تغيير الوضع القائم. ونسلم هنا بأن لكل توجه فوائده ومنافعه، وعلى مستوى الممارسة العملية، يرتبط كل بالآخر فى أى إسهام نقدى. وفى المثال المشار إليه آنفًا، نرى أن البحوث الموجهة بالعمل العام تأتى بمعرفة ذات مستويات عدة، إذ تكشف عن المشكلات ومتغيرات البيئة المحيطة، وتبنى معرفة جديدة، وتعمل على تمكين الأفراد المشاركين فى البحث وتغييرهم، وتغير المجتمعات المحلية الصغيرة. وتتنوع هذه الأنماط المختلفة من المشاريع فى ضوء ما يمكنها إنجازه، ولكن كل منها يمكن أن يسهم فى برنامج العمل النقدى.

وعلى مستوى آخر، يأتى الجدل المتعلق بالانقسام القائم بين المناحى الكمية من جانب، والمناحى الكيفية من جانب آخر. فبالنسبة إلى البعض

يتعين أن يكون علم النفس النقدى علمًا كيفيًا، استنادًا إلى الإبستمولوجيا البنيوية الاجتماعية ومناهج البحث التفسيرية. وبهذا، نتفق مع باركر (٢٠٠٧) فى أنه بالرغم من أن المشتغلين بعلم النفس النقدى لديهم شكوك فى العمل على تكميم كل شيء وأى شيء، يظل هناك تقدير خاص لمعرفة المقدار الذى يجرى به حدوث شيء ما وكذلك كيف تكون الخبرة به. والمعرفة بالكم والكيف يمكن أن تكون مهمة فى مساندة توجه العمل العام نحو التغيير. وبالتالى لا يتطلب المنحى النقدى مناهج كيفية، برغم، وكما أوضحنا من قبل، وجود منطق واضح ومقبول وراء العلة من أن تكون المناهج الكيفية فى المقدمة من المناحى النقدية (Hepworth, 2006b: 405).

وأخيرًا، يحتاج المشتغل بعلم النفس النقدى أن يكون على وعى بأن الغالبية العظمى من الأعمال الاجتماعية العامة هى موضوعات للنقد، مما يبرر النقص فى العمل العام. ونتفق هنا مع هيبوورث (2006a, 2006b) حول الحاجة إلى العمل العام، وإلى بحوث وممارسات عملية يتم تصميمها للوصول إلى الاستبصار والتغيير أكثر من مجرد توضيح لماذا الحاجة إلى التغيير. ونتحول بعيدًا عن ذات المشاهد المحايدة القديمة، ونتحول بعيدًا عن ذلك العالم العقلانى الذى يتحدث حديثًا غير ذى معنى ويكتب ما هو أبعد ما يكون عن الحقيقة (Murray & Gray, 2008: 149). وفى عالم مشوب بالألم والمعاناة، نرتبط بالآخرين فى تحقيق التغيير الاجتماعى الذى يأتى بعالم من الأصحاء.

مستقبل التوجهات النقدية فى الصحة وعلم نفس الصحة

يظل علم نفس الصحة النقدى النقد القائم لتيار علم نفس الصحة السائد والتقليدى إلا أن هذا لا ينبغى أن يلجئ التيار السائد إلى الحائط إلى الأبد، أو

أن يظل علم نفس الصحة النقدى يقف على حدود النظرة القاصرة للتيار السائد (Marks, 2002: 16). يمكننا أن نعترف بالتغييرات. أحد هذه التغييرات يرتبط بالقبول المتزايد لمناهج البحث الكيفية، كما تتبدى فى سبل شتى من بينها: متطلب علم نفس المجتمع البريطانى وهو منهج دراسى فى علم نفس الصحة لطلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا ويتضمن بحثًا كيفيًا؛ والنمو المتسارع فى قسم علم نفس الكيفى فى إطار علم نفس المجتمع البريطانى الجديد والضغط فى اتجاه تنمية شعبة مشابهة داخل جمعية علم النفس الأمريكية؛ والقبول المتزايد بالبحث الكيفى واتباعه لدى الباحثين فى مجال علم نفس الصحة، بتياره التقليدى السائد؛ وبداية ظهور مؤلفات بحثية كيفية فى الدوريات العلمية المحافظة على التيار السائد، مثل مجلة علم نفس الصحة وفضلاً عن هذا، وكما نرى فى فصول أخرى من هذا الكتاب، تجرى تطورات وانتقادات مماثلة فى إطار مجالى علم النفس المهنى والتطبيقى. وإضافة لما سبق، نلاحظ من الأجزاء الأولى فى هذا الفصل أن علم نفس الصحة طغى عليه تأثير الطب كتخصص علمى واجه نفس الضغوط، مما أدى إلى القبول المتنامى للطب القصصى والعلوم الإنسانية الطبية، والمزيد من الانخراط فى تفصيلات دنيا المرض، وتطوير للصحة العامة النقدية. كل هذه الحركات ستؤثر، بلا أدنى شك، فى الممارسة العملية لعلم نفس الصحة خلال العقود القليلة المقبلة.

وتعنى هذه التغييرات أيضًا أن البحث فى علم نفس الصحة النقدى قد بدأ يطرح أسئلة مختلفة- أسئلة تركز أكثر على الخبرة، وتعطى وزنًا للمرض والحرمان من الحقوق الأساسية، وتعيد إلى الوعى عن طريق المناحى النقدية قضايا عدم المساواة. وتكشف هذه الأسئلة القضايا الإشكالية

بالنسبة إلى علم نفس الصحة التقليدى والناشئة عن تركيزه على مشكلات نوعية لحالة بعينها. ويتعين أن تتسع بؤرة الاهتمام هذه وتمتد إلى خبرة الشخص فى السياق الاجتماعى الأرحب، وتمتد كذلك إلى دور المساعدة فى الحياة الدنيا لهذا الشخص، لكن أى من هذا لا يتم. وبهذا، فإن طبيعة البحث فى التيار السائد لعلم نفس الصحة تستند إلى خطة عمل تسعى إلى أولوية قياس وتشخيص وعلاج المشكلة وليس الشخص. ويمثل التحول نحو البحوث الكيفية التفسيرية الوليدة والقادمة من علم نفس الصحة النقدى القدرة على تغيير محفزات العلاج، والعناية الصحية، وتجعل الشخص يستند إلى وجهة نظر يتحمس إليها. والمشاركة بشفافية متحققة فى المناحى النقدية هى تحديدًا التى يمكنها تيسير الوصول إلى هذه النتيجة.

ويتحرك علم نفس الصحة النقدي، عبر مختلف العمليات، نحو تحقيق خطة عمله فى كل من التغيير الاجتماعى والعمل العام، وقد تصير هذه الخطة توجهًا علميًا سائدًا. ولا ينبغى أن يتغافل التقدم الحاصل عن الحاجة إلى أى منحى نقدى يتناول التساؤل المعتاد حول غايات هذا التقدم، وافتراضاته، وممارساته العملية، ونتائجه أو مخرجاته. إلا أن تحول علم نفس الصحة النقدى إلى تيار علمى سائد ما يزال أمرًا بعيد المنال، والسبب فى هذا يكمن فى أن المستقبل القريب سيشهد على الأرجح التوسع فى إصباغ الحياة اليومية بالصبغة الطبية، والتوسع فى إدخال التكنولوجيا إلى الرعاية الصحية، واستمرار سيادة أيديولوجية الليبراليين الجدد، واستمرار التكلفة الهائلة للاستفادة بالرعاية الصحية. وستظل فى المقابل خطة عمل العدالة الاجتماعية، على تغيرها، قائمة ومستمرة، فضلاً عن الحاجة الملحة

والصريحة للمناحى النقدية التى تحافظ على أن تظل خطة العمل هـذه فـى بؤرة الاهتمام، وتأتى فى أولويات الرعاية الصحية. إذ ستظل المناحى النقدية ضرورة أساسية.

ونتفق هنا أيضا مع ما ذهب إليه هيبوروث من الحاجة إلى العمل عبر تخصصات علمية متعددة لإضافة مواطن قوة إلى المناحى الصحية النقديـة (2006b: 407). إذ نتعلم من التخصصات العلمية النقدية الأخرى. ومثال هذا، أن علم دراسات المسنين النقدى طرح انتقادات مماثلة على ما ينـاظره فـى صيغته العامة السائدة، وعلى دراسات الرعاية الصحية للمـسنين. ويقـرر فيليبسون وولكر أن علم دراسات المسنين النقدى يتعين أن يهدف إلى تطوير منحى يبحث فى دراسات المسنين الاجتماعية لا يلتزم فحسب بفهـم البنيـة الاجتماعية للشيخوخة، بل يلتزم بتغيير هـذه البنيـة (12 :1987). ويؤكـد بيرنارد وشرف (٢٠٠٧) الحاجة إلى معاودة المناقـشات حـول تحـسبات الشيخوخة السياقية ذات الصلة بالسياق والقيم، والالتزام بـالتغيير. ويجـرى جدول مماثل فى تخصصات علمية أخرى مرتبطـة بالـصحة، مـن قبيـل الجغرافيا، وعلم الاجتماع، وعلم الأنثربولوجيا، يمكن أن تثرى علـم نفـس الصحة النقدى بالمعلومات.

ويرى ستام أن الحجج الموجهة ضد التيار العلمى السائد تعمل أيـضًا على تأكيد الأرضية التى يقوم عليها الخلاف (388 :2006). وتتخلـل هـذه الحجج الآن علم نفس الصحة، مؤسسة لخطة العمل النقدية لتقليص الفـوارق أو عدم المساواة. وفى حين نرى دلائل العمل فى هذا الاتجاه، يظل تطـوير خطة العمل النقدية التحدى النهائى أمام المشتغلين بعلم نفس الصحة النقدى.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- يُعنى علم نفس الصحة بتطبيق المعرفة النفسية فى قضايا الصحة الجسمية والمرض. ونشأ هذا الفرع من العلم عن سلسلة مترابطة من التطورات المعنية بالعلاقات بين العقل والجسم والصحة الجسمية.

٢- يفصل هذا الفصل بين المناحى التقليدية والمناحى النقدية، ويتناول الافتراضات والنظريات والممارسات العملية القائمة خلف كل منهما.

٣- تشمل أوجه القصور فى المنحى التقليدى الافتراضات والنظريات ونماذج السلوك الصحى ومناهج البحث المتبعة، وضعف الانتباه إلى العمليات الاجتماعية المشكلة للصحة والمرض.

٤- بؤرة اهتمام علم نفس الصحة النقدى هى البحث عن التحول والتغيير، متبعًا بحوث العمل العام التشاركية، والمناحى القائمة على الأعمال الفنية. وتبحث الأشكال الأخرى من البحوث فى الاستبصار بالعمليات الاجتماعية الثقافية وعلاقات النفوذ والسلطة التى تحافظ على استمرار الحرمان من أبسط الحقوق.

٥- تتضمن القضايا الإشكالية حول علم نفس الصحة النقدى معانى الانتقاد والجدل حول المنهج.

٦- تُشير الطبيعة المتغيرة لعلم النفس والتخصصات العلمية المتصلة به إلى أن التوجهات النظرية النقدية فى الصحة وعلم نفس الصحة فى سبيلها إلى تحقيق تقدم، بالرغم من حاجتها إلى منحى الشفافية النقدية.

- **الاستهلاكية Consumerism** : الممارسات العملية المنظمة للمستفيدين الساعية نحو الاستفادة من الخدمات (بما فيها الرعاية الصحية)؛ والسبل التى تصير بها هذه الخدمات سلعة جاهزة للتقديم للمستفيدين، أو جاهزة كى تُباع إليهم.
- **الترويج للمرض Disease mongering**: عملية تقوم بها شركات صناعة الأدوية متعددة الجنسيات يتم بها استحداث ظروف استثنائية نسبيًا أو استحداث أمراض بهدف زيادة مبيعات الأدوية.
- **التجسيد Embodiment** : خبرة المرء بكونه جسدًا وبأن لجسده عليه حقا.
- **المستهلك للصحة Health consumer** : نموذج لمريض يكون فيه بمثابة الشخص العارف والمتمكن والمشارك بفعالية فى عملية تلقيه للرعاية الصحية والعلاج واتخاذ القرارات.
- **إضفاء الطابع الطبى medicalization**: الامتداد بالطب إلى الحياة اليومية؛ وعملية تصير من خلالها المشكلات محددة ومعالجة على أنها مشكلات طبية، أو على أنها أمراض، ومتلازمات أو اضطرابات.
- **العلم الاجتماعى الأدائى Performative social science**: شكل من أشكال العلوم الاجتماعية يؤكد الأدائية فى الحياة اليومية ويوظف مختلف أشكال الفنون فى تحقيق التواصل بالجماهير والاندماج

معهم، بما يؤدى إلى الاستبصار بالتغيير والعمل على التغيير.

- **التصنيع الدوائى متعدد الجنسيات Pharmaceuticalization:** الاستخدام المتزايد للعقاقير الدوائية فى معالجة وإدارة مشكلات الحياة اليومية، والترويج للحلول القائمة على تعاطى العقاقير الدوائية لمختلف المشكلات؛ كما هو الحال فى إضفاء الصبغة الطبية.
- **الصوت المصور Photovoice:** منحى من مناحى البحث يوظف مختلف أشكال العمل بالكاميرا فى الاقتراب أكثر من الأفراد المشاركين فى الدراسة ومن الجماهير بما يتيح أفهامًا عميقة للقضايا والمشكلات.

أسئلة

١- بالنظر فى الأمراض المهددة للحياة تهديدا محدقا، مثل السرطان أو الفشل الكلوي، أو الأمراض المزمنة، مثل السكرى أو الصرع. ناقش الفروق فى كيفية تأثر فهمك لمرض تختاره بالتيار السائد فى علم الصحة فى مقابل علم الصحة النقدى. وانظر لهذه الفروق من زاوية المنظور الخبراتى (من زاوية الشخص المريض) ومن زاوية المنظور العلاجى (المنظور المهنى فى مجال الصحة).

٢- بالنظر فى أمراض مثيرة للجدل، مثل الصداع النصفي، ومتلازمة فرط الانشغال المهني، والاضطراب الوجدانى الموسمى. ناقش أيديولوجيا وسياسات عرض هذه الأمراض وعلاجها.

٣- حدد مجموعة من مواقع الإنترنت ذات الصلة بمرض معين (مثل، معلومات عن السرطان) أو ذات الصلة بقضايا الصحة (السمنة ، وتكبير الثدي) وناقش محتواها من منظور نقدى. كيف تعمل هـذه الأمراض على استدامة أو مقاومة الحتمية البيولوجية الطبية؟ كيف تتشكل مشكلة الصحة أو المرض بمن يخبرونها؟ وأولئـك الـذين يقدمون الخدمة ذات الصلة بهذه المشكلات؟

٤- ما السبيل إلى نظرية اجتماعية نفسية تقدم معلومات لبحوث اتخاذ المواقف العملية التشاركية من أجل فهم الصحة والنهوض بها؟

الفصل العاشر

علم النفس والقانون

جناية السياسة والبحث عن العدالة

بروس أريجو، دنيس فوكس

موضوعات الفصل

تفعيل علم النفس والقانون

- علم النفس الشرعي: الإكلينيكى كشاهد خبير
- علم النفس القانوني: بحوث إمبريقية تطبيقية
- الفقه النفسي: من النظرية إلى السياسة العامة

المنظورات النقدية فى علم النفس والقانون

نظرية المساواة بين المرأة والرجل

- ما بعد الحداثة
- الأناركية
- نظرية الشواش

جريمة السياسة والبحث عن العدالة

هناك ثلاثة أشياء حول علم النفس والقانون أصبحت واضحة عند ظهور الطبعة الأولى من هذا الكتاب: مجال جديد نسبيًا يسعى إلى التأثير فى الممارسة القانونية والسياسة؛ بالرغم من الطعون التى أطلقتها بعض قيادات المؤسسات ، تخلى معظم الباحثين فى علم النفس القانونى عن البحث فى العدالة بوصفها بؤرة الاهتمام الأولى والرئيسة لهذا المجال، وكانت مساحة تأثير المنظورات العلمية النقدية محدودة إلى أبعد حد (Fox, 1997). بعد مرور أكثر من عقد من الزمان، يثبت العمل النقدى جدواه، إلا أن التيار السائد حافظ على استمرار الوضع القائم بأولوياته وبافتراضاته المألوفة.

وخلال أكثر من قرن من الزمان، طرح علماء النفس منظومات العدالة الجنائية والقانونية. إذ بحث كاتل (١٨٩٥) فى دقة الاستجابة ومستويات الثقة معبدا الطريق نحو دراسات شهادة شهود العيان. وأدت اختبارات بينيه للذكاء على المستوى العملى إلى إيجاد أدوات قياس شرعية (Bartol & Bartol, 2006). ومن موقف الشهادة يقرر مونستيربيرج (١٩٠٨/١٩٨١) وجود علاقات بين علم النفس والقانون الجنائى. ورغم ما كان لهذه الجهود من تأثير مباشر ضئيل على المؤسسات القانونية (Ogloff, Tomkins, & Bersoff, 1996)، تم تحويل هذا التراث فى سبعينيات القرن العشرين إلى تخصص فرعى يعرف بعلم النفس والقانون. ومثلما سعى علم النفس التنظيمى إلى التأثير فى السياسة العامة بوجه عام (Herman, 1995)، ساعد هذا المجال الفرعى الجديد فى تبرير التوظيف القانونى لنتائج العلوم الاجتماعية (Monahan & Walker, 1991). وحدد علماء النفس المسلمات

القضائية والتشريعية التى تنقصها الدقة الإمبريقية حول السلوك الإنساني، وأجروا تقييما للخيارات السياسية، وقدموا المقترحات عن كيفية عمل المنظومة القانونية بصورة أفضل.

ويعد هذا المجال، بالمقاييس التقليدية، مجال الصحة. فعادة ما تعمل جمعية علم النفس القانونى الأمريكية، والجمعية الأوروبية لعلم النفس والقانون، وما عداهما من المنظمات المماثلة، من خلال النقابات المهنية النفسية مثل جمعية علم النفس الأمريكية، وجماعات الدفاع عن الصالح العام، مثل أطباء من أجل حقوق الإنسان، ومشروع مقاومة الفساد، وتأكيد ما لعلم النفس من صلة بالقانون. وتتناول الدوريات العلمية النفسية القانونية مثل: مجلة القانون والسلوك الإنساني، علم النفس والسياسة العامة والقانون؛ ومجلة علم النفس والجريمة والقانون، النظرية والبحث والعلاج والتدخلات المبرمجة. وهناك تيار ثابت من النماذج التعليمية والتدريبية الجديدة (Arrigo, 2001)، ومجموعات من المقررات الدراسية (American Psychology-Law Society, 2007)، ومراجع علمية (Costanzo, 2004)، وأجزاء محررة (Brewer & Williams, 2005)، ومراجع ودوائر معلومات (Barnes, 2006; Weiner & Hess, 2006)، وممارسات للتقييم والقياس ووسائل اختبار (Grisso, 2005)، وموارد مهنية (Kuther, 2004)، وبحوث دولية ودراسات مقارنة (Arena & Arrigo, 2006; Kocsis, 2007). وتغلغل هذا المجال فى وسائل الإعلام عندما عملت الدراما التليفزيونية والسينمائية على التجسيد الروائى لعمل التخصصات القضائية بل وتجميله ، وتجسيد عمل الاختصاصى فى علم النفس الشرعى.

ومما يؤسف له، أن هذا النشاط يخفى الأصول النقدية لهذا المجال (Fox, 1999; Williams & Arrigo, 2002). وأتى الانقلاب على الأوضاع القائمة فى ستينيات وسبعينيات القرن الماضى بالعديد من الدارسين وصغار الأساتذة إلى علم النفس ولديهم إرادة البحث عن الحلول النظامية للمشكلات الإنسانية الملحة، بدلاً من الحلول الفردية. أملاً فى تحدى وتغيير المفهوم العام السائد للتقاضى الذى ظل يُتبع فى ترسيخ الحرمان من أبسط الحقوق المدنية (Haney, 1993: 375)، وسلم علم النفس والقانون بأن الوحدة بين العلم الاجتماعى والقانون تحقق العدالة (Tapp & Levine, 1977:xi). ومع هذا، عَجَّلَ هانى من طرح إشكالية مفادها: أن علماء النفس ما يزالون متباطئين فى اتخاذ القرار بالاختيار بين أن يظلوا خارج المنظومة القانونية، متناولينها بالدراسة والنقد والتغيير، أو أن يلتحقوا بهذه المنظومة ويعملوا بها (1980: 152). وانتهى الأمر بهانى أخيرًا إلى أنه ينعى الإحساس بضآلة الجهد الجماعي، والافتقاد إلى الأهداف العامة المشتركة، والتخلى عن المهمة – مهمة التغيير القانونى (Haney, 1993: 378-379).

ويطرح هذا الفصل سؤالاً أساسيًا مفاده: هل التطبيقات العملية الراهنة لهذا التلاحم الجارى بين القانون وعلم النفس تعمل على خفض الضررين الفردى والجماعي، ويتقدم نحو تحقيق المجتمع الصالح، والحبور الجماهيري، والعدالة المدنية، أم أنه بدلاً من هذا كله سيزيد من الهامشية والحرمان من الحقوق المدنية والقمع؟ وسيعمل الجزء الأول من هذا الفصل على تقديم مراجعة مختصرة لمواطن القوة والضعف فى ثلاثة مناحٍ أساسية فى التيار السائد التقليدى لعلم النفس والقانون هي: علم النفس الشرعي، وعلم النفس

القانوني، والفقه النفسى. ويعرض الجزء الثانى تفصيلاً لعدة إطارات عمل نقدية نشأت خارج مجال علم النفس والقانون هي: الحركة النسوية وما بعد الحداثة والأناركية ونظرية الشواش. وتتناول هذه المناحى بسبل عدة مشروعية المساءلة القانونية، ومقولات العلم المعرفية المحددة تحديدًا صارمًا، واستمرار عجز علم النفس عن تطوير مرئيات بديلة حول هويته، والتأكيدات المجتمعية خارج النص والسياق على التحكم والتنبؤ والتنظيم. ويتناول الجزء الأخير مبادرات بديلة مقترحة وموجزة فى البحث النفسى والسياسة والتعليم.

تفعيل علم النفس والقانون

يتبع التعليم والتدريب فى إطار علم النفس والقانون بشكل عام واحدًا من ثلاثة مناحى متداخلة هي: الإكلينيكي، حيث التركيز على البحث والتطبيق العملى فى مجال علم النفس الشرعي؛ والقانون والعلم الاجتماعي، حيث تأكيد استناد علم النفس القانونى إلى أدلة علمية؛ القانون وعلم النفس والعدالة، حيث تحقيق التغيير الاجتماعى والعمل من خلال نظرية تُعنى عن كثب بالتشريع النفسى.

علم النفس الشرعي: الاختصاصى الإكلينيكى كشاهد خبير

يُعرَّف معظم المهنيين العاملين فى مجال علم النفس والقانون أنفسهم كعلماء نفس إكلينيكى فى المجال الشرعى. ويعاونون الشرطة والمحاكم ومؤسسات التربية والإصلاح من خلال عمليات الاختبار النفسية والتشخيص والعلاج ووضع برامج إعادة التأهيل. وعادة ما يقدم الاختصاصى النفسى فى

المحكمة شهادة خبير. ويسلم القضاة عادة بأن الاختصاصى الإكلينيكى يستطيع الاستجابة بفاعلية لشواغل منظومة القانون والعدل، بما يقوم به من دور علاجى فى حل كثير من النزاعات الشرعية (Weiner & Hess, 2006).

ويتدرب عدد من الممارسين فى برامج دراسات عليا تجمع بين دراسة القانون وعلم النفس، ولكن الغالبية تتابع محاضرات علم النفس الإكلينيكى التقليدى. وتوفر منظمات مثل الأكاديمية الأمريكية لعلم النفس الشرعى تدريبا متقدما وشهادات معتمدة فى هذا المجال. ورغم أن التعليم الإكلينيكى والتدريب يفيد لمن يمتهن علم النفس الشرعي، يُشكك النقاد فى مدى كفايته (Perlin, 1991). فاقتصار تدريب الاختصاصيين النفسيين فى المجال الشرعى على المجال الإكلينيكى فقط، يؤدى إلى قصور فى المعرفة بمجالات أخرى ذات صلة وأهمية بالنسبة إلى المجال المهنى الحالي؛ ومن هذه المجالات القانون، وعلم الاجتماع، وعلم الجريمة، وبالتالى يتكون لدى الاختصاصيين فهم سطحى للديناميات المؤسسية فى العالم الواقعى التى تواجه ضباط الشرطة، ونزلاء المؤسسات العقابية، والأحداث الجانحين، ومشاركين آخرين فى المنظومة (Arrigo, 2001).

علم نفس القانون: البحث الإمبريقى التطبيقى

لم تكن نشأة علم نفس القانون على غرار نشأة علم النفس الشرعى بوجهته الإكلينيكية، ولكن جاءت جذور نشأته مستمدة من علم النفس الاجتماعى والمجالات التجريبية الأخرى، مثل علم النفس الارتقائى وعلم النفس العصبى والإدراك والتذكر. ويعمل الاختصاصى فى علم نفس القانون

كمحكم إكلينيكى قانونى (Bersoff et al., 1997: 1305)، ويُجرى عملية تكامل بين المعرفة النفسية والقيم، من جانب، والمسائل القانونية وعملية اتخاذ القرارات القضائية، من جانب آخر. ويحاول معظم الاختصاصيين النفسيين المدربين فى المجال القضائى دراسة موضوعات غير إكلينيكية، مثل سلوك هيئة المحلفين، ودقة الشهادة، فى حين تكون وجهة اهتمام آخرين أقرب إلى المجالات الإكلينيكية مثل قانون الأسرة والطفل (مثل رعاية الطفولة) وقانون الصحة النفسية (الالتزام المدني). ويأمل الكثير من هؤلاء وأولئك فى التأثير على صياغة السياسات القانونية.

وأن يكون المرء فى هذا الإطار عالمًا ببواطن الأمور (أو أن يعتقد أنه واحد من أولئك) يعنى أن يوجه جُل انتباهه لأدق التفاصيل القانونية – سواء كانت تفاصيل تقنية، أو قواعد فقهية، أو إجراءات وتدابير– ويُعرض عن القوى البنيوية الكامنة وراء الظلم والقمع. ويعمل هذا الشكل من ضيق الأفق على تدعيم أنانية الباحثين والاعتقاد المفتقد إلى برهان بأن السلطة الحاكمة والعاملين على منظومة العدالة سيُخضعون ما يأتى به الباحثون من نتائج وبيانات للتطبيق العملى (Williams,2004). ونتيجة لهذا، يخفق هؤلاء فى التحقق من أن المعضلات الاجتماعية تظل قائمة بسبب صراعات القيم بين الجماعات المختلفة، وبسبب تضاربات المصالح السياسية والاقتصادية، وليس بسبب ما يسمى بالنقص فى دقة المعلومات التى تصل إلى سلطات صنع القرار (Fox, 1991; Williams & Arrigo, 2002). وأدى التركيز على المحيط البيئى المباشر، كما هو الحال فى علم النفس الاجتماعى على وجه العموم، بدلاً من التركيز على السياق الواسع، إلى تقويض عمل علم نفس

القانون بصورته التقليدية السائدة، ليقتصر على إجراء إصلاح هامشى على الإجراءات القضائية الجارية، فى حين كان الأمر يتطلب أساسًا تغييرات جوهرية واسعة النطاق. ومن هنا أخفقت بشكل عام، على سبيل المثال، البحوث النفسية فى القانون التى استهدفت خفض السلوك المحظور قانونًا للشركات فى الطعن على فكرة شخصنة الشركات التى تقدم لها حماية نسبية من الرقابة الديمقراطية (Fox, 1996).

الفقه النفسي: من النظرية إلى السياسة العامة

يُشير الفقه النفسى إلى النظريات التى تصف وتفسر وتتنبأ بالقانون بالرجوع إلى السلوك الإنسانى (Small, 1993: 11). فحيث يدرس الاختصاصى فى علم نفس القانون كيف تتخذ قرارات الأحكام القضائية، وكيف يتخذ ممثلو المنظومة القضائية قراراتهم، تكشف نظريات الفقه النفسى للقضاة والمشرعين عن القرارات التى يتعين عليهم اتخاذها: ويكون هذا موجهًا ببيانات نفسية وقيم مفضلة نفسيًا تحدد ما ينبغى أن يكون عليه القانون وليس مجرد ما هو القانون. والحقيقة، أن علم نفس القانون والفقه النفسى بينهما اعتماد متبادل، و يتعرض أحيانًا العمل الإمبريقى للممارسات القانونية القمعية. غير أن، الفقه النفسى يحمل بشائر استنهاض علم النفس النقدى للقانون سعيًا إلى سياسة تحويلية للإصلاح والتغيير الاجتماعى. ومما يؤسف له، أن هذه البشائر تظل غير متحققة. ورغم أن الصيغ الثلاث الأولية للتشريع النفسى يختلف كل منها عن الآخر فى الطابع العام والهدف، تظل توجهاتها العامة السائدة شديدة الراديكالية (Arrigo, 2004a; Fox, 1993b).

ويمثل **التشريع النفسى المتمركز حول الكرامة الإنسانية** ، المنحى الأقدم والواعد بالكثير. ويقرر معتنقو هذا المنحى أنه يجب على صانعى القرارات القانونية أن يتخذوا الأعمال التى يُرجح معها تعزيز القيم المرغوبة نفسيا المرتبطة بالكرامة الإنسانية، مثل الشخصنة أو الشخوصية والخصوصية، والمجتمعية، والمساواة، والعدالة (**Melton, 1990; Melton & Sks, 1986**). ومن هنا، عمد أتباع هذا المنحى إلى رفض الانتقادات التى ذهبت إلى حد بعيد من الراديكالية بسبب هذا التوجه الليبرالى التقدمى الذى يسلم بأن الهدف الأسمى للقانون كان وسيظل هو تحقيق الرفاهية الإنسانية وليس مجرد تنفيذ أحكام الضبط الاجتماعى لمصلحة النخبة (**Melton, 1992**)،. وتجاوز هذا المنحى إطاران جديدان للعمل كشف علم نفس القانون النقدى النقاب عنهما.

الإطار الأول هو **الفقه التشريعى العلاجى** ويقصد به البحث أساسًا فى تحويل القانون نحو أن يكون عاملاً علاجيًا (**Wexler, 1993**). ويذهب معتنقو هذا الإطار إلى أن عالم النفس يجرى تقييما لكيف يمكن النظر إلى القواعد القانونية والإجراءات والمشاركين كقوى اجتماعية تقدم العلاج أحيانًا أو توضح النتائج المترتبة على مقاومته (**Wexler, 1993: 21**). ويسلم التشريع العلاجي، إذن، بأن النصيحة الإكلينيكية ينبغى أن تساعد القضاة والمشرعين على اتخاذ القرارات (**Winick, & Wexler, 2003**)، ولن ينتج عن النصيحة المقدمة حالة علاجية يُخشى منها تتسم بالنزعة الأبوية والإكراه (**Wexler & Winick, 1996**)، وأن العدالة هى أفضل ما يتم تحقيقه عندما يعمل القضاة كمتخصصين فى الصحة النفسية (**Stolle, 2000**). وأدت هذه المسلمات إلى خطة عمل للوضع القائم، قد تساعد فى تفسير الشعبية الراهنة لهذا المنحى

(Arrigo, 2004 b). ويعمل معتنقو التشريع العلاجى على الدراسة المنتظمة لفاعلية تطبيقاته ومن بينها الإشكالات الأخلاقية فى البرامج العلاجية للاعتداء الجنسى وعودة من سبق سجنهم للجريمة.

وإطار العمل الثانى هو **العلم المعرفى** الذى يمثل المنحى الثالث للتشريع النفسى (e.g., Gazzaniga, 2005; Tancredi, 2005). ويتجلى التأثير الخاص لهذا الإطار من العمل فى تطورات علم الأعصاب مثل تكنولوجيا التصوير بالرنين المغناطيسى (f MRI) (مثل تصوير المخ) للمساعدة فى المهام التى تضطلع بها المنظومة القضائية مثل كشف الكذب، والرقابة على مكافحة الإرهاب، وقرارات العقوبة. وأدى ذيوع الفكرة القائلة بأن قوانين العالم الفيزيائى (Gazzaniga, 2005: 88) يمكن أن توفر حلولاً لأى جانب من جوانب الأداء الوظيفى البشري، ومن ثم لا يتطلب تحديد المسئولية الجنائية أكثر من تطبيق القوانين البيولوجية، أدى هذا، إلى تقويض المسلمات القانونية التقليدية حول الحرية والمسئولية الشخصية، كما أدى هذا إلى ترسيخ عملية إضفاء الطابع الطبى على العلاج النفسي، مما أدى بدوره إلى اختزال أى مشكلة إلى فئة تشخيصية بما يتفق مع المعالجة العلمية (انظر الفصل الخامس). وتشجع النزعة المعرفية، بهذا، العمل على توافق العقل وليس توافق المجتمع لتحقيق الحبور (Prilleltensky, 1994: 93; see also Arrigo, 2007).

المنظورات النقدية فى علم النفس والقانون

مما يبعث على الارتياح، أن المناحى النقدية للفقه النفسى أوضحت تحديات التيار السائد فى علم النفس والأعمال التجارية القانونية. ويطرح

المنتسبون لهذه المناحى النقدية أسئلة أساسية عن السبب فى وجود القانون والأهداف التى يسعى إلى تحقيقها، وتستند هذه الأسئلة إلى استبصارات مستمدة من أكثر الحركات الفلسفية والسياسية راديكالية والتى نشأت خارج إطار كل من علم النفس والقانون. وسنقدم هنا أربعة مناحٍ – الحركة النسوية وما بعد الحداثة ، والأناركية ، ونظرية الشواش تختلف فيما بينها فى جوانب مهمة، إلا أن القواسم المشتركة بينها بالغة الأهمية: فخلافا للتيار العلمى السائد، ترفض هذه المناحى المسلمات التقليدية حول طبيعة القانون وأعمال المؤسسات القانونية التى تعيق متابعة العدالة والتغيير الاجتماعى. وتركز جُل اهتمامها النقدى على قانون الأسرة، ومنظومات الصحة النفسية، والعدالة الجنائية، وغير هذا من مواطن الاهتمام الخاصة لدى علماء النفس بالقانون.

ولم تكن الانتقادات الموجهة للقانون، وتلك الموجهة ضمناً إلى دور الاتجاه العلمى السائد فى دعم المؤسسات القانونية جديدة ولا مستغربة. فالكثيرون من الناس العاديين أصابهم الحنق والاستياء من السلطات القانونية التى بدت لهم قراراتها غير عادلة وتفتقد إلى الحس والفهم العام. و يعود الجانب الأكبر من النكات التى تلقى حول رجال القانون والمحامين إلى عهود قديمة، مشيرة إلى اتساع نطاق الضيق من حكم القانون. ويشارك فى هذا الضيق الدارسون الأوائل لعلم النفس والقانون الذين عرفوا وفهموا أن مشروعية المنظومة القانونية تتطلب التمسك الشعبى بمعتقدات غير دقيقة عن السلوك الإنسانى (Tapp, 1974). بعبارة أخرى، نحن نعتقد فى الغالب أن الناس لا يمكن أن يكونوا مواطنين صالحين بطبيعتهم ما لم ندفعهم قسرًا نحو أن يكونوا كذلك، بمعنى أننا نعتقد أن الناس غالبًا ما يأتون سلوكيات منضبطة

ومسئولة لأن القانون يتطلب هذا (Lerner, 1982). ويسمح هـذا الاعتقـاد للسلطات القانونية والقضائية أن تتخذ من التدابير ما يكون مرفوضا بشكل أو بآخر شكلا وموضوعًا.

وتطور المجال الحديث لعلم النفس والقانون متناغمًا مـع الدراسـات النقدية التشريعية، حيث الحركة التى قامت على يد دارسين للقـانون لتقطـع الطريق على تبريرات توظيف القانون لخدمة مـصالح ذاتيـة (Kennedy, 1973; Tushnet,1986) لكشف التـدابير والـسياسات القانونيـة (Kairys, 1998). ونشأ عن الدراسات القانونية النقدية تراث عريض ممتد تقـدم بـه الدارسون من تخصصات نقدية متباينة. وهناك نوعان من الانتقادات يحملان مغزى خاص. النوع الأول ببساطة هو الانتقـادات ذات الطـابع الـسياسى بالأساس. وتقتصر هذه الانتقادات على كشف كيف أن القواعد التشريعية وما يرتبط بها من تقاليد تشريعية ومؤسسات تعمل جميعًا بالمخالفة على خدمـة مصالح جماعات صاحبة امتيازات أو خدمة مـصالح النخبـة المجتمعيـة. ويتحقق هذا بالقانون بوسائل شتى، عادة ما تكون بتوظيف اللغة المتخصصة كقناع للانحيازات المتشكلة على قواعد مؤسساتية. وبالتالي، فالعمل فى هـذا الإطار يستهدف معاونة المستضعفين على الوقوف أمام أصـحاب الـسلطة والنفوذ ومواجهتهم. وقدم الدارسون والدارسات من الحركات النسوية شروحا قانونية عديدة تستهدف كشف المبادئ الكامنة فى مقولات من قبيل **الـشخص العقلانى** ما يعكس الرؤية التقليدية **للإنسان العقلانى.**

ويضيف النوع الثانى من الانتقادات مكونًا اجتماعيًـا نفـسيًا بطـرح العواقب القانونية الملازمة بقطع النظر عن أهمية السؤال السياسى عمن هـم

أصحاب المصالح المنتفعون من هذه العواقب. وتفيد هذه الرؤية النقدية بأن الهدف الأساسى والأولى من القانون فرض نظام مركزى منطقي، رغم أنف المعايير القديمة والسياق البيئى المتغير والفروق الفردية والثقافية. ويؤكد الأناركيون بشكل خاص، أن المشروعية تحل محل العدل حتى فى المجتمعات المتقدمة التى تتسم بوجود مساواة حقيقية، لأنه حتى وإن كان القانون صالحًا لا تحكمه الأهواء، إلا أنه يصنف، ويفرض منطقه العقلاني، ويفرض بيروقراطية العلاقات الإنسانية من خلال ترتيب الأولويات والمنطق العقلانى وفرضهما على التفاعل والشراكة والتلقائية.

ونلقى فى المتبقى من هذا الجزء الضوء على الاتجاهات النقدية الأربعة مطبقة على علم النفس والقانون. فكل اتجاه له تراثه بالغ الثراء والضخامة نعطى نبذة عنه فى هذا المقام.

النزعة النسوية

تمتد انتقادات الحركات النسائية لتشمل المنظومة القانونية، إلى جانب الانتقادات الموجهة للأدوار الجنسية التقليدية، والخلل فى توازن السلطات وقوة النفوذ، والمكونات المؤسساتية المتمثلة فى التمييز على أساس الجنس، والعنصرية، ومجالات أخرى عديدة تم التعرض إليها فى فصول سابقة وسيتم التعرض إليها فى فصول تالية. ونظرًا لاستمرار المسلمات الأساسية لنظرية القانون التقليدية المحافظة والتقليدية واستمرار التبريرات ذات المنطق المغلوط للخبرات النسائية، تقدمت الحركات النسائية الراديكالية بانتقاداتها لرؤية العلم السائدة، التى تشمل ضمنا البحوث القائمة على أدلة كمية فى علم النفس والقانون باتجاهه العلمى التقليدى السائد.

نقد المعارف يلخص القول المأثور "كل ماهو شخصى هو فى حقيقة الأمر إمبريقى (McDermott, 1992: 237) المنحى النسائى الليبرالى فى المعرفة. فبالإمكان استعادة الخبرات النسائية، ورصدها وإحصائها؛ كما يمكن استعمال المتغيرات الإحصائية الناتجة، مع اشياء أخرى، فى وصف أية فروق جندرية والتحقق منها (Frazier & Hunt, 1998). غير أن الحديث الراديكالى المخالف له أيضًا أهميته ومفاده: أن كل ما هو إمبريقى هو فى الحقيقة شخصى أى تعريف الإمبريقى بالشخصى. فحقيقة الأمر، أن ما هو إمبريقى عبارة عن شكل من أشكال السلطة التى تضع كل من له خبرة بأشياء مخالفة فى مرتبة أدنى (Arrigo, 1995). وبالتالي، نجد أن التشريع النسوي، على سبيل المثال، يتشكك فى القيم المتضمنة فى القانون الكمى والبحث العلمى الاجتماعى الداعم لمنظومة الهيمنة الذكورية، فإذا كنا إزاء قضية تخالف جوهريًا هذا البناء من المعارف القائمة على الهيمنة الذكورية لا يتم الاعتداد بها أو الإنصات إليها والأخذ بها كنوع من الحل المناسب فى قضايا معينة (Milovanovic,2003: 139). والحركات النسوية الراديكالية لا تتحسب لمعايير الوضع القائم غير الملائمة وغير المقنعة ، خلافًا لأولئك الذين يطرحون عللا تفسيرية قائمة على القيم التى تشكل المعرفة التقليدية المتحفظة فى المجتمع العلمى لعلم النفس (Wiener, Watts, Stolle, 1993: 93).

وتثور تحفظات لا حصر لها عندما يعكس المنطق التشريعى السائد المعقولية الذكورية والعقلانية الذكورية، كما تظهر فى مقولات مثل أعباء الإثبات، والمطالبة بأدلة الثبوت الواقعية، والمقصد التشريعى الفعلي، وشهادة الخبراء، والتكييف القانونى للجريمة (Arrigo, 1995). ولننظر فى موقف

بارتليت وكينيدى (١٩٩١) القائل بصعوبات طرح دفاع قائم على زملة المرأة المُعتدى عليها بالضرب. وتوضح ميلوفانوفيتش (٢٠٠٣) هنا أن المحامين الموكلين بالدفاع فى مثل هذه الحالات، بدلا من اتخاذ الحجة المقبولة فى الدفاع – بأن قتل السيدة لمن اعتدى عليها وهتك عرضها عمل مبرر فى ظل الظروف المحيطة به– يدفعون فى دفاعهم بحجة محدودية قدرة المرأة الجسمانية بما يتناسب مع المقولات والفئات التشريعية المقننة التى تتجاهل سيكولوجية الانتهاك والإساءة، وسيكولوجية سوء استخدام النفوذ والسلطة. وبالتالي، يغطى هذا القرار الاستراتيجى على سياق الحجر على المرأة وتقويض مكانتها واستضعافها.

وتوضح مجموعة كبيرة من الدراسات كيفية تجسيد الخبرات الفريدة للنساء فى الفكر التشريعي، (Arrigo,1992) عند تناول العنف الجنسى (Coker, 2000) ، وفى نظريات الفقه النفسى التى تحدث التكامل بين الحركة النسوية والعلم وماهية المعرفة العلمية (Anderson, 2002). وعلى الرغم من تنامى تراث الدراسات السابقة، يظل من الإنصاف القول إن الجناح الليبرالى فى الحركة النسوية كان له التأثير الأكبر فى القيم والممارسات العملية فى التيار السائد لعلم النفس والقانون مقارنة بتأثير الحركات النسوية الأكثر راديكالية. إذ كانت محاولة الجناح الليبرالى فى تحقيق تعادلية تناول المنظومة التشريعية للمرأة والرجل مفضية إلى إصلاح تدريجى لم يكن بإمكان الحركة النسوية الراديكالية تحقيقه بكل التحديات الضخمة التى خاضتها فى مواجهة التيار العلمى السائد. وبإعادة صياغة فهمنا للمرأة فى الفكر التشريعي، وما يستتبعه من ممارسة عملية قانونية، تهدف الحركة النسوية الراديكالية إلى إعادة تصور التفاعل الاجتماعي، والتجمعات الصغيرة التى يقطنها الرجال والنساء.

ما بعد الحداثة

الحداثة حركة واسعة النطاق تُسلم جزئيا بأن العقلانية والعلم وأوجه الحياة المدنية الحديثة الأخرى الباعثة على البهجة والتفاؤل هى سبل التقدم الحتمية. وما بعد الحداثة، على الجانب الآخر، يشكك فى ادعاءات اليقين والحق المطلق. وبذلك، يرفض مذهب ما بعد الحداثة التسليم بأن التصور الذاتى التقليدى للقانون علم قانوني، فهذا مصطلح قديم اقترن استخدامه تقليديا بأولئك الذين ينادون بأن يكون القانون اجتهادًا منطقيًا خالصًا. وبالنسبة لأصحاب مذهب ما بعد الحداثة، وغيرهم من النقاد، لا يرتبط القرار القانونى المُتخذ بالمنطق بهذا القدر الكبير من الوضوح والنقاء الذى نفترضه أو نسلم به عادة. وبالنسبة لكثيرين، اللغة هنا عنصر مهم وكاشف.

والمثال هنا، أن عددا من الباحثين أصحاب مذهب ما بعد الحداثة قاموا بفحص دقيق (أو نقض) لمراجع فى القانون لكشف القيم الضمنية وخبايا المسلمات التى تُشرع لممارسات عملية قائمة. وطعنت هذه الاستراتيجية فى الحساسية اللغوية على دعاوى الفكر القانونى التقليدى المنطقى المتصورة عن الحق والتقدم والعقلانية والمعرفة. ويكشف، بصورة خاصة، دارسو القانون من أصحاب نزعة ما بعد الحداثة كيف تكون الأيديولوجيا متجسدة فى القانون بدلالة اللغة (مثل الكلمات والعبارات والرموز) والاختيار اللغوى له قوته. إذ تشق اللغة قنوات لتفسيرات عديدة للحالة أو المكانة أو القرار المتخذ بردها إلى معان محكمة الصياغة تتسق مع مصالح الوضع القائم غير المرغوب فيه. (Arrigo, Milovanovic, & Schehr, 2005; Sarat, & Krarns, 1992).

نقد اداتية والخطاب جاء ازدهار نقد الذاتية والخطاب فى تسعينيات القرن العشرين (Best & Kellner,1997)، ليتحول أصحاب مذهب ما بعد الحداثة إلى التحليل النفسى. وكان جاك لاكان (Jacques Lacan, 1985,1991) آنذاك أحد أبرز مشاهير هذا التيار. وذهب لاكان فى تناوله لمرئيات فرويد النظرية (1900/1965) حول اللاشعور إلى أن الذاتية (أو الذات) من الصعوبة بمكان اختزالها فى خطاب يُعبر عنها(أو لغة). وكان لاكان يحسب أن المقولة الحداثية القائلة بالاستقلالية الكاملة للفرد وإدارته لذاته، والقائلة بالفرد الفعال الإيجابى الهادف صاحب المشروع الشخصى – أى قانون الإنسان العاقل أو العقلاني– لا تعد أن تكون ضربًا من ضروب الخيال غير المستند إلى أى مبرر من الواقع. وعُنى لاكان من خلال عمله بالتركيز على تعريف الصوت (اللغة) وطريقة المعرفة (الرغبة) بالكلام عن الأنا (أو الذات) وبالإنابة عنها.

وجاء قاموس مصطلحات لاكان، بوصفه حالة من حالات ما بعد الحداثة بشكلها العام، بالغ التجريد. ويُعرف أصحاب هذا المذهب هذا التجريد على خلفية أن اختزال الأفكار عناصر متناهية الصغر يقضى على الفروق الدقيقة أو ظلال المعنى وما بين السطور. وكل تبسيط من شأنه أن يجعل كل ما له معنى غير ذى معني، ويحدث التجانس فى الهوايات أو الكيانات، ويحض المستضعفين إلى مقاومة أصحاب السلطة والنفوذ. وتمثل مشاهدات لاكان الاستجابة السياسية لإضفاء المعيارية القمعية اللاشعورية على الهوية، حيث يتم هذا باتساق من خلال توظيف لغة الحياة. إذ اللغة، كما يتصور لاكان، تنطق بهوية الأنا (Arrigo & Schehr,1998: 632-653) كما أنها الكناية عن الكينونة الفريدة للأنا أو الذات.

ويحاول لاكان الإجابة عن أسئلة من قبيل: أى هوية تفصح عن الذات من خلال منظومة التخاطب القائمة؟ هل الشخص هو بالفعل من يفصح ومن يكتب؟ أو هل التعبير الصوتى (وطريقة المعرفة) الذى يصدر عن شخص ما أو آخر، هو انعكاس، ربما، لأيديولوجيا مترسخة فى قيم المجتمع السائدة؟ ويستطرد لاكان، موضحا أن التعبير الصوتى المنقول عبر اللغة يُمثل تمثيلا نموذجيا مصالح الآخر (والآخر هنا يُشير إلى اللاشعور). ويضيف لاكان، أن هذا الآخر (أو اللاشعور) يكبح السُبل البديلة للمعرفة والوجود والعيش. وبقدر ما يتم إسكات الإفصاح والبوح، بقدر ما يفصح العنف عن نفسه فى الكلام.

وبالنظر إلى الشخص المهدد بالالتحاق رغما عن إرادته بمستشفى الأمراض العقلية. وكى يتجنب الحبس، ينبغى على الشخص اعتماد أسلوب الكلام الذى ينطوى على الإرادة أو السواء أو غياب المرض النفسى. وبالنظر إلى الشخص الذى يحتكم إلى حكم القانون، يتطلب القانون أن يتبنى الشخص منظومة التخاطب الخاصة به (المشروعية) كى يكون فاهما. وبغياب هذا التبنى ستعترض الهيئة القضائية بحجة أن خطاب هذا الشخص مجحف ومغرض وغير ذى صلة بالموضوع، وغيبى يفتقد إلى الدلائل المادية. وبطبيعة الحال، وفى هذه الأمثلة، كلما أحسن المرء استخدام لغة تعكس السلامة العقلية أو الالتزام الحرفى بالشرع والقانون، افتدى المرء ذاته أو هويته بتقديم القبول بالأمر الواقع والقبول بالعرض الدنيوى (أو صوت الآخر المقصود به اللاشعور).

وبتوظيف مذهب لاكان في التحليل النفسي، وجه باحثون كثيرون الانتباه نحو قدرة المرء على أن يُلحن بحديث قانونى بما يخفى أو يحجب

الكينونة الداخلية للأنا أو الذات. والمثال على هذا، توضيح شون (2000) لكيف يعتنق رجال الشرطة الأحاديث الشرطية المانعة للتفاعلات الودية مع المشتبه بهم ويوضح شون وأريج (2006) كيف أن العروض التليفزيونية من قبيل COPS (أو ما تطلبه أمريكا) يوظف اللغة التى تختزل الأشخاص ذوى الأمراض العقلية إما إلى موضوعات للفكاهة أو مصادر لإشاعة الخوف والفزع، وإضفاء صبغة باثولوجية إضافية وصبغة إجرامية على المرض النفسى. وقد درست ستاسى كيف أن البعدين الجندرى والعرقى فى لغة القانون تمنع النساء من السكان الأصليين فى الجنوب الأسترالى من هوياتهن الشرعية، حيث إن النصوص التشريعية الحداثية والأرثوذوكسية لم تعبأ بتدوين كلمات من قبيل النساء والعرق والهوية (1996: 287) .

والعلاقة بين الذاتية أو الأنا والخطاب الذى يعبر عنها علاقة جديرة بأن تلقى عناية خاصة فى التشريع النفسى. وكشفت أصداء الدراسات التشريعية النقدية، والانتقادات التى أتت بها الحركات النسائية فى البحث، وما يقرره تصور لاكان للتحليل النفسى حول التسليم والاستسلام للغة القانون وعلم النفس، عن افتراضات معينة حول الأفراد والعوامل الفاعلة المشكلة للمرض النفسى ونظام العدالة (e.g., Arrigo, 2002; Schroeder,1998). وتؤثر هذه الافتراضات تأثيرا هائلا فى عملية اتخاذ القرار القضائى من خلال إكساب طرق معينة فى الحديث عن الناس قيمة على مستوى اللاشعور، وكذلك الخبرة بهم وتفسير سلوكهم. وأُفرغت من معناها كلمات أو عبارات من قبيل: ضراوة العنف الجنسى والقاتل الذهانى ، وعدم أهلية الخضوع لسلطة القانون ، وأن يكون الشخص فى وضع الخطر المحدق على الذات وعلى الآخرين. واختزل القانون هذه المعانى إلى قيم وغايات

المحافظة على النظام التى بقصد، أو بغير قصد، تتيح إبـــراز تكوينـــات أو هياكل بديلة وإضفاء المشروعية عليها، وتتمثل مهمة النقد النفسى للقانون فيما بعد استبصارات لاكان فى التركيز على كيفية إعادة إنتاج الخطـــاب الـــسائد لتحقيق المزيد من التقدم فى مؤشرات الحبور والتغيير الاجتماعى.

الأناركية

رغم ما للأناركية من شهرة ومكانة خاصة، لا يُدين هـــذا المـــصطلح سلطة المؤسسات إنكارا لها أو بحثًا عن الفوضى والشواش فقط. فهذا المذهب لا يعنى هدم المجتمع ولكن إعادة بناء المجتمع على أسس أفضل تتناسب مع الحاجات الإنسانية والغايات والقيم. ولنظرية الأناركية مـــسلمتان أساســـيتان ترتبطان ارتباطا مباشرا بالقانون: إن التغيير والغموض، والاختلاف أمـــور تبعث على الاحتفاء أكثر من إضفاء الطـــابع الروتينـــي، وتتطلـــب الحيـــاة الاجتماعية التلاحم والمسئولية المشتركة والتعاون. وتعيد المسلمتان صياغة علاقة السلوك الإنسانى بالقانون، مما يطرح مجموعة مختلفة مـــن الأســـئلة المرتبطة بالقانون وعلم النفس الاجتماعى ، والتنظيم الاجتماعي، ومركزيـــة الدولة (**Fox,1993a, 2001a**) . ويعتمد رفض الأناركية للقانون فى جزء منه على الوعى بأن ما يسمى الجماعات البدائية كانت تحل صراعاتها وتحـــافظ على النظام دون الحاجة إلى أنظمة قانونية فى معظـــم التـــاريخ الإنـــسانى (**Barclay,1982**)، ومن هنا تتبدى فصناعة القانون اختراع حديث نسبيا.

الاحتفاء بالتغيير والغموض والاختلاف يذهب الأناركيون الكلاسيكيون إلى أن المورد الإبداعى للحياة تكمن جذوره فى الشغف إلى تحطـــيم القيـــود القائمة (**Bakunin, 1974: 58**). وتنتج التحولات الديناميـــة فرصًـــا مواتيـــة

ومحققة للحياة تنهض بكل من الحرية الفردية والوعى المجتمعى. ويعظم الغموض والاختلاف، فى نظر الفلسفة الأناركية، من آفاق التغيير لأن الأفكار والهويات الجديدة تساعد فى مقاومة الضغوط نحو اتباع الترتيب الهيراركى والانتظام (Ferrall,1999).

ويحافظ التيار التقليدى السائد فى علم النفس والقانون، من منظور الأناركية، على استمرار مسلمات من شأنها فض الغموض وتقويض الاختلاف وبالتالى تُزيد صلابة الوضع القائم الروتينى غير المقبول بدلا من أن تقوضه وتنقضه. ويتضمن هذا التركيز على العدالة الإجرائية بدلا من العدالة الموضوعية الحقيقية، حيث القبول بقاعدة تطبيق القانون للمبادئ العامة رغم النتائج الظالمة فى الحالات الواقعية، واعتماد سياسات تحسين تجانس القانون بدلا من الطعن عليه، والقبول كذلك بالمشروعية البيروقراطية (Fox,1993b,1999). ويعمل منطق التيار السائد على تعزيز خبرة الظلم لدى الناس، فضلا عن أن جوهره التشريعى ينكر ارتباط مواطن الغموض، وعدم الاتساق والشذوذ أو الخروج عن المعايير، والفروق والاختلافات بتكوين الهويات الفريدة للأفراد والسماح للتجمعات والمجتمعات المختلفة بأن تنمو وتتطور فى اتجاهات مختلفة. ومن بين الفوائد الكثيرة المأمولة من قبول الاختلاف مساعدة الناس فى التحرر من قيود التنظيم التسلطى ونظم الحكم المستبدة وما يرتبط بها من أنظمة للصحة النفسية والعدالة الجنائية التى عادة ما توسع دائرة انتشارها على نطاق واسع دون مبرر واضح على وجودها (Arrigo,2000).

التلاحم يزيد اختلاف الهويات الشخصية التى ترعاها الأناركية الوعى المتبادل والذى بدوره يحافظ على استمرارية المجتمع (Williams &

(Arrigo, 2001). ولأن العيش مع آخرين يعتمد على تأكيد كل من الحس الفردى والحس المجتمعى (Fox, 1985)، نجد أن أبناء المجتمعات الأناركية لديهم حرية أكبر فى أن يكونوا هم أنفسهم، ومسئولين مسئولية مباشرة عن أنفسهم وعن الآخرين، مما لا يتحقق فى الأوضاع التى تنظمها سلطة (Ferrell,1999:97).

والمجتمع الذى ينشد الأناركية، بهذا، لن تقوم له قائمة بدون التلاحم، الذى يكفل فرصة أفضل لبقاء أولئك الذين يساند بعضهم بعضا على الوجه الأمثل فى الكفاح من أجل الحياة (Kropothin,1902:115). ويتضمن التلاحم الفعال النزعة المحلية والنزعة الإقليمية أو اللامركزية حيث يشارك الناس فى المجتمع مشاركة فعالة (Moreland,1997).

ويبين علماء النفس المتأثرون بالأناركية كيف أن مؤسسات الدولة وسياساتها تعمل على ضمور العدالة الاجتماعية، وتحول دون تحقيق الحاجات الإنسانية والغايات والقيم استخفافا بأى مكاسب مؤقتة (Fox,1991, 1993a; Sarason,1976) ، ومثال هذا ويليامز الذى أوضح كيف أن محددات المرض النفسي، ومقاييس الخطر والمخاطرة، والالتزامات العملية للمجتمع المدني_ بما فيها التنظيم المؤسسى والحكومي_ كيف أن كل هذا، يضع قيودا على أشكال التنظيم الطبيعية (; 2004:4 انظر أيضا Williams & Arrigo, 2001) التى تعمل على تحرير الأفراد ليصيروا مكتملى الإنسانية .

ويذهب فوكس (1993b) إلى ضرورة أن ينتبه علماء النفس فى مجال القانون إلى ثلاثة مجالات يبدو أنها تعكس الشكوك الشائعة حول الضبط القانونى وهي: الفصل على المستوى الرسمى بين القانون والمساواة (بعبارة

أخرى التمييز بين المشروعية والعدالة الأساسية)؛ وبطلان هيئة المحلفين (أو قدرة هيئة المحلفين الجنائية على التهرب من قسوة القانون برفض التعليمات القضائية الجامدة) ؛ والتعديل التاسع فى دستور الولايات المتحدة (حيث الإشارة إلى حماية حقوق الأفراد أينما وجدوا، بصياغة أفكار الحس العام المشترك عن الحقوق ذات الأهمية الخاصة). ولم يكن مفاجئا، أن تهاجم السلطات السياسية والقانونية هذه التوافقات الخاصة باتخاذ القرار المجتمعى المستقل إذ هذه التوافقات آثار لقيم قديمة غير قابلة للتوافق مع القاعدة القانونية. ويوجه منظور الأناركية الانتباه نحو التفاوت بين مسلمات المنظومة القانونية، من جانب، والحس العام أو التصورات اليومية التى يحتفظ بها الناس العاديون حول مجرد حجم السلطة والنفوذ التى يطالبون بأن تكون للقانون.

وعلى الرغم من أن بعض الأناركيين أمعنوا التفكير فى تنوع نماذج التنظيم الاجتماعى الشبيهة بالقانون (١٩٨٤، **Holterman & van Meerseveen**)، كانت لمذهب الأناركية الكثير من التحديات العامة الموجهة لعلماء النفس المشتغلين بالقانون بالنظر فى كيف تستطيع المجتمعات تحقيق النظام الاجتماعى والاستقرار بدون مؤسسات قانونية. وتتساوى المجتمعات الأناركية فى الماضى وأشكال التنظيم الأناركية فى النضالات السياسية الراهنة (على سبيل المثال منافحة حركة العولمة) فى القدرة على التكيف مع المجتمعات الكبيرة مما يضيف مكونا إمبريقيا إلى النقد الأناركي، ما يعكس شرح **بول جودمان** المرحب بمبدأ الأناركية كفرض نفسى اجتماعى يحمل فى طياته تضمينات سياسية (١٩٦٦ / ١٩٧٩: ١٧٦).

نظرية الشواش chaos theory

بزغت نظرية الشواش أو علم الشواش فى العلوم الطبيعية، خاصة فى إطار علم الفيزياء والرياضيات حيث اقترن بها اصطلاحيا أيضا، نظرية النسق الدينامى غير الخطى أو علم الأنساق المعقدة . وينفى علم الشواش الفكرة القائلة بأن الباحثين يستطيعون دوما التنبؤ بشكل ثابت بسلوك الأنساق التكيفية المركبة: فتلك الأنساق تسلك على نحو غير قابل للتنبؤ ومتقطع أو منفصل، وغير ثابت أو مستقر، أو على نحو لا يخضع لمعايير محددة للسواء (Barton,1994). وفى النسق الخطى البسيط، على سبيل المثال، تتيح المعرفة بالعوامل العلية التنبؤ بالنتائج. غير أن العملية، فى الأنساق المركبة، غير خطية لأن العوامل السببية المساهمة لا تقود إلى نتيجة واحدة منفصلة قابلة للتنبؤ بها. وهذا ما يفسر عدم تمكننا من التنبؤ على وجه التحديد والدقة بنمط الأمواج التى ستجرف شاطئا بعينه.

ويذهب العلم الاجتماعي_ وبشكل أخص علم النفس القانونى النقدى الذى يتناسب مع هذه الاستبصارات_ إلى أن الأفراد عبارة عن أنساق تكيف بالغة التعقيد. بعبارة أخري، تسلك هذه الأنساق بأساليب مضطربة اضطرابا عاديا (كأن يكون السلوك عقلانيا، وانفعاليا؛ أو يكون موضوعيا وذاتيا). اعتقادا بأن كل جانب من جوانب إنسانيتنا ينطوى على قيمة ملازمة له ومتأصلة فيه، وتدافع نظرية الشواش عن السماح بالعمليات الطبيعية أو البيولوجية أن تنطلق بدلا من فرض القيود عليها أو تنظيمها، طبقا لاستجابة المنظومة الشرعية أو النفسية. ومن هنا فإن فروض نظرية الشواش حول التفاعل الإنساني، والتواصل الاجتماعى تقف بالنقد أمام المناحى التى تبحث

فى القابلية للتنبؤ والتحكم والضبط. إذ أنه رغم الخطط البحثية المحكمة للعاملين على مثل هذه البحوث، تميل الأنساق المعقدة نحو الأنماط والصيغ غير القابلة للتنبؤ، ومن ثم التناقض مع الهدف أو الغاية المقصودة أو المحددة سلفا.

نقد النظام فى إطار الشواش يُسلم علم الشواش بأن النظام يكمن فى العشوائية المفترضة. ويعد مبدأ العنصر الجاذب أكثر مبادئ علم الشواش جوهرية. والعناصر الجاذبة عبارة عن أنماط من الثبات تستقر بها المنظومة عبر الزمن (Corrner, 1994: 39). ووفق ما يشى به مسمى المصطلح، تعد العناصر الجاذبة بمثابة الجاذبية المغناطيسية فى النسق، وعلى ما يبدو أن هذه العناصر تشد النسق نحوها (Briggs & Peat,1989: 36). ويُحدث هذا السحب أو الجر نظاما، واستقرارًا فى نسق بصورة أو أخرى مضطرب ومركب. وعلى النفيض من هذا، يستطيع عنصر الجذب الغريب تشجيع الأنظمة على الاستقرار بأنماط مضطربة ظاهريا حيث لا يتخذ نشاط النسق نفس المسار مرتين، كاشفا عن النظام فى العشوائية الظاهرة. ويُعد عنصر الجذب الغريب هنا مثالاً للتناقض أو الصورة المصغرة للتناقض، الذى لا يستعيد نفسه أبدًا، لكنه دائما يشبه نفسه: وقابل للتعرف بطرق لا حد لها، وغير قابل للتنبؤ على (Van Eenwyk,1991:71).

بعبارة أخرى، ما يظهر على أنه عشوائى وغير قابل للتفسير، حتى فى أعمال المؤسسات القانونية، قد يعكس فعليا أنماطا قابلة للاكتشاف، حتى وإن كانت غير قابلة للتنبؤ. ويفضل دارسو نظرية الشواش أن تُترك الأنساق المصحوبة بعدم اليقين غير منتظمة بدلا من المبالغة فى التنظيم حيث يتخذ السلوك مسارات من خلال قنوات مبتسرة فى ظل الإقرار بأن هناك مسارات

أخرى للسلوك غير قابلة للوصول إليها. وعلى العكس من الأناركية، التى ترى بشكل عام تحرير النظام المتشكل تشكلا اجتماعيا من التحكم المركزي، تذهب نظرية الشواش إلى رفض الفكرة القائلة بأن أى منظومة مركبة ستعمل فعليا وفق ما هو مخطط لها.

وعملا بهذا المنحى، واتصالا به، عمد الدارسون النقديون إلى دراسة كيف يسلك النظام القانونى كعنصر جاذب (مفتن). وتتمثل الشواهد المحددة على هذا فى أن طاقة الجذب المغناطيسى لمنظومة العدالة الرسمية وغير الرسمية تلجم سلوك الفرد وتكبح جماحه، وتخضعه لأنماط تفاعل مترسخة مع هويات قانونية ثابتة ومستقرة وقابلة للتنبؤ. ويفسر بريون (1993) ، على سبيل المثال، كيف أن عمليات القانون والمؤسسات تعمل على تيسير ردود الفعل المبالغ فيها إزاء تقارير ملفقة عن انتهاك جنسى لطفل. إذ تعول الأدوات والوسائل القانونية على محدودية نسق التخاطب (فيما بين القانونيين) فى تحقيق الوقائع، وتصفية هذه الوقائع عبر العدسة الضيقة للقاضى أو أى منبر قانونى آخر، وعبر تضييق بؤرة الخلاف والجدل (كأن يقال ما ذا حدث هل وقع ضرر؟)، ثم إعلان تلك الأحكام التى تكون هى المصدر النهائى للحقيقة والعدالة أو هى عنوان الحقيقة والعدالة. ويطلق هذا المنحى القسرى على الأرجح نوعا من الهستيريا. إذ منظومة القانون منجذبة للنظام والضبط والاتزان والقابلية للتنبؤ، وتعبر عن هذا بجلاء من خلال لغة القانون، مما يجعل هذه المنظومة تكبح وسع قدرتها على اكتشاف المزيد حول السلوك موضوع التقاضى (إساءة جنسية لطفل)، وبالتزامن مع هذا، تصدر استجابات مبالغ فيها تجاه تقارير حوادث غير دقيقة على الأرجح.

وبالمثل، اتنفذ أريجو وشيبر الحوار القائم فى حالات جنوح الأحداث بين ثنائية الجانى فى مقابل المجنى عليه أو الضحية، وثنائية الإصلاح والتصالح فى مقابل العدالة. إذ الجانى اليافع لديه اضطراب فى فهم هذه الحوارات الطقوسية أو العظات، حيث قواعد الموقف، وإن لم يتم التصريح بها تنتظم انتظاما لاشعوريا بما يؤدى بها إلى الإتيان بمخرجات أو نتائج محدودة القيمة تتسق ولغة الوعظ والإصلاح (1998:647). ووظيفة الوسيط هنا هى الوصول إلى أهداف محدودة، وليس الوصول إلى السماح بتدخل غير المتوقع. والمفتقد فى العملية هو فرص للإدراك والفهم تتجاوز حدود ما يفرضه ذلك الموقف (أو نقطة الجذب القانونية) على موضوعاته . وفى هذا المشهد، يتم جر أو سحب الحوار الإصلاحي، الذى يتم تنظيمه وتيسيره عن طريق وسيط، نحو أساليب تخاطب وتفاعل نهائية، بما يختزل النتائج الممكنة التى سيسمح بها الحوار.

وبتتبع مبدأ النظام خارج الشواش المرتبط بما سبق، كشف الدارسون الراديكاليون عن كيف تعمل الأنساق على تنوعها كوسائل للضبط الاجتماعى من خلال تعويق أو إنكار التكيف الطبيعى والتنظيم التلقائى. وبالنظر إلى منظومة الصحة النفسية، على سبيل المثال، يُبين بوتز((1994) (طبقا لوصف ميشيل ماكفين فى الفصل الثانى عشر) كيف يتم توظيف العلاج الطبى النفسى فى تيسير التنبؤ والتحكم بما يتناقض مع منطق النظام الذاتى. وبالامتداد بهذا التبرير الرافض للعلاج، ذهب ويليامز وأريجو (2002) إلى القول بمواصلة التقدم عبر نظرية الشواش (Chamberlain,1994: 48) لإصلاح نظام ينحدر بمراتب البشر إلى مرتبة الآلات التى تحتاج إلى إصلاح

Fixing . وتوصلت دراسات تناولت أنساق أخرى مرتبطة بالقانون إلى استخلاصات مشابهة لما استخلصه ويليامز وأريجو (Arrigo & Barrett, 2008; Sobell, 2000; Williams & Arrigo,2007) .

وقد يؤدى ارتباط علم النفس القانونى النقدى بنظرية الشواش إلى إعادة تقييم كل أشكال التدخل بالتداوى النفسى والوضع القائم الخاص بضمان الضبط الاجتماعى ورعايته. إذ يفيد الاستبصار الأساسى أن المنظومات المستبدة بالذات الإنسانية تمحو إمكانية التعافى الذاتى والنمو الشخصي، وبذات النظرة التى تنظر بها أطروحات نظرية الشواش إلى علم النفس القانونى النقدي، تظل البروتوكولات العلاجية، والممارسات الرقابية، ومخططات التنظيم تحرم البشر من ممارسة وتدريب ما فى وسعهم من قدرات تكيفية مركبة لتنظيم الذات (Butz,1997; Milovanovic,1997,2002). حيث تفوق المنافع من نظام الذات، بهذه الرؤية، فى وزنها المنظومة الحالية.

جناية السياسة والبحث عن العدالة

أتت المنظورات الأربعة التى عُرضت فى هذا الفصل إلى علم النفس والقانون بمفارقات فى المصادرات الفلسفية، ومستويات التجريد، والأهداف السياسية. وعلى الرغم من الفروق فيما بينها فى مواطن التركيز والاهتمام، وعلى الرغم من أن هذه الفروق ترتقى إلى حد التناقضات، تظل هذه المنظورات الأربعة متشاركة فى الشك القائل بأن القانون كما نعرفه- وربما أى نظام قانونى يمكن تصوره - هو على أقل تقدير بقدر ما يسعى إلى مقاومة الظلم والجور أو عدم المساواة، بقدر ما يعمل على دعمها ومساندتها.

ويذهب كل منظور بأسلوبه وطريقته نحو تقرير كيف يمكن لعلماء النفس فى المجال القانونى أن يعيدوا تقييم قيمهم، وافتراضاتهم، وممارستهم العملية لكى يتمكن هذا المجال التخصصى من المساعدة فى إحداث تغيير جذرى فى المنظومة التشريعية أو المساعدة فى تجاوزها والالتفاف عليها.

ومما يؤسف له، وعلى الرغم من مقاصد المعارضة، كانت سياسة العمل فى نظام التيار السائد لعلم نفس القانون نوعا من الميل نحو التحصين من الضرر للوقاية منه. ويرجع هذا فى جانب منه إلى توظيف علماء النفس علمهم لتبرير تصور أخلاقى ضيق الأفق وغير ناضج لواقع قائم غير مرضٍ بحال من الأحوال. وقد يُصطلح على تسمية هذا المنحى بالجنائى إذا كان المعيار هو العدالة وليس مجرد إتقان فنيات التشريع. ويثور سؤال هنا هل بإمكان علم النفس أن يُسهم فى صياغة سياسة متمركزة حول العدالة؟ إذ يظل الحال فى النهاية، بعد كل هذا، أن بحث علماء النفس ودارسيه عن فهم المنظورات النقدية وتوظيفها التوظيف الناجح هو ما سيؤدى إلى اكتشافهم السبيل نحو الالتفاف على عوائق التيار العلمى السائد والتقليدى.

التعليم والتدريب ينبغى من خلال التدريب النفسى فى الدراسات العليا لدراسة الفلسفة والاقتصاد السياسى والدراسات الثقافية، والأنثربولوجي، وموضوعات أخرى، أن تتضمن بالطبع مقررا دراسيا عن المنظورات النقدية فى كل مجال من هذه المجالات. إذ أن التعليم ضيق الأفق لا يمكن معه إيجاد تقييمات كلية للوضع القائم أو إنتاج استكشافات تخيلية مطلوبة لتوسيع حدود أى منظومة قائمة أو أى نسق قائم. ويتطلب تركيز التعليم على استحداث سياسة التحويل أو التغيير الجذرى انفتاحا جوهريا على التغيير بالنسبة إلى

الدارسين والمعلمين فضلا عن التجمعات المحلية الصغيرة التى ينتسب إليها كل من الدارسين والمعلمين. وينبغى إعادة بناء المناهج الدراسية بحيث تعكس الصورة المثلى للتعليم القائم على تعدد المعارف العلمية .

ويتعين هنا توظيف مهارات وخبرة أعضاء هيئة التدريس من تخصصات علمية مختلفة، بما يزيد من إمكانية أن يكون التعليم قائما على الممارسة العملية والمزيد من التمكن النظرى والمنهجى. كما يتعين ضرورة إعادة صياغة مراكز التدريب الميدانى بما يربط بين التعليم الصفى المتكامل والعمل الميدانى مع توسيع مدى الحاجات الخدمية، بما فيها الدفاع عن التغيير الاجتماعى على مستوى المجتمع المحلى الصغير، وعلى مستوى الولاية وعلى المستوى الوطنى والدولى. وينبغى أن يكون الهدف الأولى هو إدخال الضبط القانونى إلى مؤسسات، مثل المحاكم ومستشفيات الأمراض النفسية والعقلية والسجون، والمؤسسات المسئولة عن تحقيق الرفاهية الاجتماعية جنبا إلى جنب مع إيجاد وسائل جديدة للتفكير فى تشخيص الأمراض النفسية، والعلاج، والجانى والمجنى عليه، والسلطة والعدالة. وبالرغم من أن تغيرات على هذا النحو لا يبدو أنها وشيكة الحدوث فى البرامج التقليدية لعلم النفس والقانون، يظل هناك مجال لمدخل متعدد التخصصات العلمية، والتطبيقات المجتمعية فى مجال فرعى مثل علم نفس المجتمع حيث تحظى المؤسسات القانونية فى هذا التخصص ببعض الانتباه والاهتمام.

التكامل النظرى / الوحدة النظرية فى التشريع النفسى النقدى تتداخل المناحى التصورية التى تم توضيحها فى هذا الفصل بعضها مع البعض، وتتداخل كذلك مع البدائل النقدية الأخرى، رغم ما بينها من اختلافات فى

قاموس المصطلحات ومواطن الاهتمام والتركيز. وتتمثل الملامح التكاملية لعلم النفس القانونى النقدى فى التحفظات على الهوية، والمعارف، والسلطة، والمشاطرة فى المسئولية. وتعد الخطوة الأهم فى تطوير النظام التشريعى النفسى هى استمرار الجهود الرامية إلى التوليف بين نقاط الالتقاء عبر هذه التوجهات برغم الصعوبات الجمة التى تحيك بهذه الجهود، بما يخلق حراكا للتشعب فى النظرية نحو سياسة التحول الجذرى والتدابير المرتبطة بها.

العرق والجندر والطبقة ينبغى أن تكتمل البحوث الموضوعية والمعترف بحيادها حول القضايا المتصلة بالعرق والجندر والطبقة وفئات الهوية الأخرى، وينبغى أن تكتمل بالنظريات النفسية والمناهج التى تعكس الخبرات، وطرق المعرفة، والهويات لدى أولئك الذين يحتلون مواقع غير مفضلة أو غير مرحب بها. إذ تعكس البحوث المصادرات النفسية والقانونية التقليدية حول الإنسان العاقل، والتفكير المنطقي، والاختيار، والمسئولية، والإرادة، والمرض والحقائق والحق، وغيرها مما يساعد فى تهميش أولئك الذين كان وما يزال لديهم فكرة مبتسرة عن المسلمات القانونية ذات الطابع السياسى. وتتطلب التصميمات البحثية ذات الحساسية لهذه الفروق النظرية التى تفسر الهوية المعيشة والمتطورة لأناس لا تنطبق عليهم المعايير السائدة مثل: النساء، والملونين والطبقة العاملة والفقيرة والمعاقين، والمثليين والمثليات جنسيا، والجماعات الأخرى من المهمشين. وإضافة لهذا، فإن نوعية البحوث المقترحة هنا تتضمن تطوير نماذج تصورية قابلة للاختبار يمكنها أن تقود إلى بروتوكولات تقييم وقياس قد يكون من الأجدى أن يستمد صدقها وثباتها من منطق بديل ولغة مختلفة ومقاييس ومعان مختلفة أيضا.

الدفاع عن الحقوق والمطالبة بها بدلا من العجز عن التقدم فى المسائل التقنية والإجرائية اعتمادا على التكميم والتحليلات الإحصائية ورصد البيانات، ينبغى أن يتطلع العمل النفسى التشريعى إلى تجاوز الإجراءات والاتجاه نحو النتائج. إذ علينا أن نطعن على النظم غير العادلة، وعدم إضفاء المشروعية عليها باتباع أى من المناهج التى يعتقد متخذو القرار من النخبة أنها أساليب أو مناهج مقبولة. ولا يعنى الاعتماد على مناهج متاحة كأساس للتقييم أكثر من مجرد دينامية الاستجابة فى مواجهة النفى والاستبعاد (Nietzsche,1966) . بعبارة أخرى، يتعرض النقاد الذين يفندون قيم التيار السائد ومعاييره وافتراضاته للطعن عليهم، ومن ثم الإنكار والاستبعاد من دائرة الصيغ النظرية والمنهجية الكبرى السائدة. ولا يُنتظر من تلك الصيغ أن تأتى بجديد جاد أو مختلف (Arrigo, 2003).

والتحدى الذى يقع على عاتقنا هو العمل من داخل علم النفس والقانون لإعادة النظر بعمق فى القيم المرتبطة بالاتساق الفردى والمجتمعى مع الحس النفسى بالمجتمع (Fox,1985, 1993a; 2001a) والحس الاجتماعى بالفردية (Arrigo,2003). ومحور هذا التعهد هو الالتزام برعاية الأصول الأخلاقية الكامنة فى العلاقات والتشابك والمعارف الموقفية ووجهات النظر والاحتفاء بالقدرة الذاتية على النمو ومقاومة المنظومات الهيراركية التى تختزل الفرق لحساب التشابه التام أوالتماثل. وتمثل قيم التيار العلمى السائد فى علم النفس والقانون- كما تتبدى فى الخطاب عن العلم والموضوعية والنزاهة والتجرد- الأساس غير المعلن الذى تغطى به القرارات القانونية النفسية على مسلماتها السياسية لتلبسها قناعا علميا أخلاقيا. ومن الأهمية بمكان مقاومة كل أشكال إضفاء طابع السواء السياسي، خاصة عندما ينكر هذا التطبيع السياسى التعبيرات البديلة عن الهوية والقوة الفاعلة والعدالة والجدارة الإنسانية.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- يبحث مجال علم النفس والقانون فى تأثير المنظومات التشريعية والسياسة العامة .

٢- يتألف علم النفس والقانون من ثلاثة مناح متداخلة هي: علم النفس الشرعي، وعلم نفس القانون، والفقه النفسى.

٣- تعوق مصادرات التيار السائد وأهدافه الإمكانات التحولية الراديكالية.

٤- تطبق المناحى النفس قانونية النقدية منظورات فلسفية وسياسية خارجية تتضمن الحركة النسوية وما بعد الحداثة والأناركية ونظرية الشواش.

٥- يتطلب أن يكون هذا المجال نقديا أكثر وأكثر، وتعليما مختلفا وتدريبا مختلفا، ويتطلب تكاملا نظريا بين عدد من المنظورات النقدية المتباينة، والعناية بالجماعات المستضعفة، والتطلع إلى ما يتجاوز مجرد الإجراءات المنصفة لتحقيق غايات قائمة على العدالة.

ثبت المصطلحات

- **الأناركية anarchism** : الفلسفة القائلة بأن المجتمعات يتعين أن تكون منظمة لا أن تكون هرمية أو طبقية، ولا ينظمها القانون أو الحكومة أو أية مؤسسات أخرى للدولة المركزية.
- **العنصر الجاذب Attractor:** فى نظرية الشواش، عبارة عن نقطة أو موضع يستقر النظام بها مع مرور الوقت

- **الدراسات القانونية النقدية critical legal studies:** حركة تـرى أن القانون يستند إلى جذور سياسية وليس مستقلا عنها أو مجرد بنـاء منطقى خالص.
- **التشريع النسائى feminist Jurisprudence:** منحـى يتـسق مـع الدراسات النقدية القانونية ، التى تقيم وطـأة المبـادئ التـشريعية والمؤسسات على المرأة.
- **علم النفس الشرعى forensic psychology :** منحى نفـسى يركـز على توظيف الخبراء الإكلينيكيين فـى قـضايا الإلـزام المـدنى بالالتحاق بمستشفى للأمراض العقلية أو تقييم الوصـاية القـضائية على الطفل وموضوعات أخرى مشابهة.
- **علم نفس القانون legal psychology :** منحى نفسى يركـز علـى بحث السلوك المرتبط بالقانون مثل سـلوك المحلفـين والـشرطة والشهود.
- **ما بعد الحداثة postmodernization:** خلافا للتـصورات الحداثيـة المبكرة التى تركز على العلاقية والتفاؤل العلمى وتماثـل الـسبل الساعية إلى التقدم الحتمي، تشير تصورات ما بعد الحداثة إلى تنوع واختلاف المناحى الوضعية والعلاقية والشرطية التى تؤكـد عـدم وجود اليقين المطلق والحقيقة المطلقة.
- **الفقه النفـسى psychological jurisprudence :** منحـى نفـسى قضائى يدعو إلى إعادة بناء المبادئ التشريعية والمؤسسات سـعيًا نحو تحقيق الأهداف المرغوبة نفسيا.

أسئلة

١- لماذا يرى علماء النفس النقديون أن القانون مصدرًا للظلم وعدم المساواة؟

٢- فيما تتفق وتختلف الحركات النسوية والأناركية وما بعد الحداثة ونظرية الشواش؟ وكيف تتناول كل حركة القضية الخاصة بعلم النفس والقانون؟

٣- هل الطبيعة البشرية تتطلب القانون؟ وإذا لم يكن القانون هو المتطلب، فما المتطلب؟

الفصل الحادى عشر

إعادة النظر فى الذاتية: منحى علم نفس الخطاب فى المعرفة والانفعال

أليكسا هيبورن، كلار جاكسون

موضوعات الفصل

ما علم نفس الخطاب؟

- علم نفس الخطاب فى الممارسة العملية: الذاكرة
- من مبادئ علم النفس الخطابى: الإجحاف
- علم نفس الخطاب عمليًا: الانفعال وفى التفاعل

الانفعال والإرشاد النفسى

البكاء والتعاطف

- العدالة الاجتماعية: التضمينات والتطبيقات

إن التطلع إلى مشهد الفكر البشرى فى الألفيتين الأخيرتين يجعلنا نرى تلك النظرة الواثقة من القدرة على سبر أغوار العالم من خلال فهم سماته الأبدية المُحددة له. وتطور هذا، فى علم النفس، إلى تركيز دائم على حياة الفرد الداخلية من الأفكار والذكريات، وقدرات لمعالجة المعلومات، والموروث الحضارى التطورى من الانفعالات الساخنة والعقلانية الباردة، وأصبحت هذه البؤرة من الاهتمام بالداخل أو "المعرفى" أحد منطلقات معظم فروع علم النفس غير القابلة للطعن عليها. وفى كثير من الأحيان، يذهب التيار السائد فى علم النفس إلى أن الشخصانية تتشكل من خلال ملامح داخلية أساسية مفترضة، وعمليات من قبيل الشخصية والجندر والمعرفة. والتعامل مع هذه السمات والملامح كسمات طبيعية وقابلة للاكتشاف والقياس هو ما يبرر لعلم النفس الادعاء بأنه علم، بكل ما يستدعيه هذا من خصائص الموضوعية والبعد عما هو سياسى والسعى إلى أن يكون علم النفس علمًا بالمعنى الحرفى للكلمة. غير أن هذا الكتاب يؤكد أن مقولة فردية الشخصية والعقل تقود إلى التفسيرات ذات النزعة الفردية للمسلك البشرى مما يقوض أهمية التغيير الاجتماعى العدالة الاجتماعية. وتركيز علماء النفس على إيجاد "مسببات" للسلوك داخل البشر يجعلهم يتجاهلون السياقات الموقفية العميقة والاجتماعية والسياسية والثقافية التى يصدر السلوك الإنسانى فى ظلها.

إلا أن الثورة أخذت فى النمو باستمرار فى العقود القليلة الماضية (داخل التيار الفكرى السائد فى علم النفس) ولم يكن هذا النمو ملحوظا فى

معظم الأحيان. وتطورت بحوث إدواردس و بـوتير (١٩٩٢) ذات الريـادة والأصالة إلى قوة نقدية جديدة وراديكالية فى علم النفس تسمى علـم الـنفس الخطاب **Discursive Psychology** (المُشار إليها أحيانا بأحرفها الأولى **DP**). فبدلا من العمل بتلك المقولات سابقة التحديد كالشخصية والعقل، يهتم علماء نفس الخطاب بكيف تبدو تلك الأشياء فى الواقع وكيف يتناولها البـشر فـى مخاطباتهم التفاعلية. فالناس، بشكل أساسي، يقومون بعمـل أشـياء أثنـاء الحديث. ويعد التفاعل "المهاد الأساسى للاجتماعية". فمهما كانـت علاقاتنـا ببعضنا البعض – كأقارب، أحبة، أصدقاء أو زملاء– وأيا ما كانت طبيعة أو هدف تفاعلاتنا – طلب، دعوة، سعى وراء علاج، استجواب مـشتبه فـيهم، الشكوى من سوء المعاملة– تعد مخاطباتنا التفاعلية الوسيط الرئيس (علـى الرغم من كونها –حقيقةً ليست الوحيدة) الذى تتحقق مـن خلالـه علاقاتنـا وأفعالنا. ويفتح علم نفس الخطاب، فى الواقع، آفاقا واسعة وجديدة لاكتشاف المنجزات الخطابية فى الجور وعدم المساواة والتمييز والسلطة وكيف يـتم تفعيل كل هذا فى السياقات الاجتماعية (انظـر **Hepburn and Wiggins, 2007** للإطلاع على نظرة عامة أكثر عصريةً لتلك الآفاق المختلفة).

ونذهب فى هذا الفصل إلى أن علم نفس الخطاب مصدر قـوة لعلـم النفس النقدى. وهدفنا التركيز على بعض ملامح علم نفس الخطاب المثيرة. نوثق– بدايةً– تحليلات علم نفس الخطاب التى تطرح رؤية جديدة لعلم النفس موضحين كيفية فهم علم نفس الخطاب للأفراد و"حالاتهم الداخلية" المتنوعـة مثل "الذاكرة" كما تتولد تفاعليا – " وتطبيقات علم النفس الخطـاب"، ونلقـى الضوء على دور المنحى الخطابى فى دراسة العدالة الاجتماعية – "فى إطار

دراسة مبادئ علم نفس الخطاب"، وفى إطار دراسة الانفعال نلقى الضوء على منحى علم نفس الخطاب فى دراسة البكاء بالمقارنة مع طرق البحث التقليدية التى تناولت هذا الموضوع، وذلك فى إطار علم نفس الخطاب نقدم أخيرا مثالا للمنهج النفسى الخطابى -منطلقين من الانفعال- فى تناوله للبكاء بالمقارنة مع الطريقة التى تناولت بها المناهج الأكثر تقليدية هذا الموضوع – "علم النفس الخطابى فى الفعل والتطبيق".

ما علم نفس الخطاب؟

نشأ علم نفس الخطاب من تطبيق مفاهيم مستعارة من علم تحليل الخطاب وعلم البلاغة على القضايا النفسية (**Billig, 1991; Edwards, 1997; Edwards & Potter, 1992; potter, 1996; Potter & Wetherell, 1987**). وكمنهج علمى، لا يؤمن علم نفس الخطاب بقدرة الوسائل التقليدية فى علم النفس على الوصول إلى عوالمنا الداخلية – الأفكار، الانفعالات والذكريات. وهذا ليس ادعاء بعدم وجود تلك العمليات أو بعدم أهميتها بل تأكيدا لعدم إمكانية اكتشافها بالتجارب والدراسات المسحية والمقابلات. وربما يقودنا ذلك إلى الشك فى كون علم النفس مجالاً علميًا ولكن على الرغم من ذلك يسعى علماء النفس الخطابيون إلى إعادة تحديد علم النفس وليس التقليل من شأنه.

ويتعامل علم نفس الخطاب مع موضوعات علم النفس التقليدى البحثية على أنها نتاج خطاب- كما يظهر فى التفاعل بين البشر، كما أنها موضوعات لها علاقة بالعالم الخارجى أكثر من الداخلى. ويعمل هذا العلم مع وجهات النظر التى يبديها المشاركون فى التفاعل، مما تتضمنه تكوينات الناس وتوجهاتهم، البصرية منها واللفظية. وبذلك وكما يظهر فى هذا

الفصل، يناقض علم نفس الخطاب الرؤية النفسية الاجتماعية للفرد كجزء من منظومة عمليات اجتماعية مجردة مستمدة من أفكار الأفراد ومشاعرهم، ويستبدل بها التركيز على الممارسات اليومية للنساء فى سياقات بيئية مختلفة. وتُعد مقولة الممارسة الموقفية مقولة بالغة الأهمية هنا. إذ تعمل هذه المقولة، إلى جانب أشياء أخرى، على تمييز علم نفس الخطاب عن طرق البحث الكيفية الأخرى فى علم النفس، ومنها على سبيل المثال، التحليلات الظاهرتية التفسيرية، أو مناحى التحليل النفسى التى تتعامل مع التحدث ككاشف بدرجة أو أخرى عن الحالات الداخلية (دون أن تقرب مقولة موضوعية خصال الشخصية وفرديتها). ويمثل علم نفس الخطاب تغييرا مهما فى بؤرة التحليل. فبدلا من التركيز على مدى دقة ما يعكسه حديث المشاركين من أحداث داخلية وخارجية، يبحث علم نفس الخطاب كيف ينتج علم النفس والواقع، أى دراسة التعامل مع الدلالة وكيفية صياغتها من خلال التفاعل وبواسطة المشاركين فيه. ويرتبط عمل علماء النفس الخطابيين ارتباطا وثيقا بالبيانات الطبيعية (أى المحادثات اليومية التى تحدث سواء بوجود الباحث لتسجيلها أو عدم وجوده) ويركز علماء علم نفس الخطاب على التوجه نحو الفعل- الأشياء التى يقوم بها الناس أثناء الحديث- *والموارد* التى تتشكل منها الأفعال (الاستعارات، التصنيفات والملاحظات المألوفة). وتلك معالجة نوعية أخرى للغة تناقض المنحى المعرفى الرئيسى فى علم النفس، الذى يتعامل مع اللغة كنموذج قصدى لنقل الأفكار الداخلية والانفعالات **(Edwards, 2004)**.

علم نفس الخطاب فى الممارسة العملية: الذاكرة

يصوغ الناس، إذن، العالم وهم يتحدثون. ولننظر فى نموذج الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وادعائه النسيان. ويعد هذا الزعم وسيلة مرنة فى

مناورة المسئولية والمساءلة. وفى الفقرة اللاحقة، لم يتم التعامل مع التكوين النفسى – الذاكرة – كخاصية فردية مضمونة، ولم يتم كذلك التعامل معها كتعبير عن نوع من الحالة الداخلية الواقعية، بل تم التعامل معها ككيان له علاقة ببيانات تمثل جانبا من نوع من فعل اجتماعى مستمر. لا يتم التعامل مع الصورة المثالية النفسية –الذاكرة– كملكية خاصة للفرد أو كتعبير عن حالة نفسية "حقيقية" معينة بل *كإنسان سُلط الضوء عليه* فى البيانات كجزء من بعض الأفعال الاجتماعية الجارية. (يمكن للقراء الذين لا يألفون الرموز الصوتية المنشورة مراجعة المفاتيح الموجودة فى نهاية الفصل.)

ويُعد التكرار المنتظم لجلسات المحاكمة الجاذبة لانتباه الرأى العام واحد من سمات الحياة السياسية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتضمنت محاكمة المحلفين للرئيس كلينتون استجوابه بشأن كذبه وعلاقاته الجنسية غير الملائمة. واهتم كل من مايكل لينش و ديفيد بوجن (١٩٩٦) على وجه الخصوص بالطريقة التى استخدمت بها مقولات التذكر فى جلسات الاستماع هذه. حيث تنجح استجابة "لا أتذكر" فى إحباط المشكلة. بينما استجابة "نعم" تورط المتهم، حيث يشير الإنكار إلى النفى عندما تظهر أدلة متناقضة. ولايعنى عدم التذكر الموافقة أو الإنكار. ودَعنَّا نحلل مثالا من شهادة الرئيس كلينتون أمام هيئة المحلفين العليا، مأخوذ من هيبرن (٢٠٠٣).

سُئل كلينتون عن إحدى المكالمات التليفونية مع "حبيبته" مونيما لوينسكي فى يومٍ محدد وكان الموضوع الخطير (على الرغم من عدم ذكره صراحةً هنا) هو غضبها ومسبباته. هل كان السبب طلب كلينتون منها أن تحنث بيمينها أمام المحكمة فى إحدى الجلسات الخطيرة التى تضمهما معا؟ كانت تلك إجابة كلينتون بعد اثنتى عشرة ثانية من الصمت:

كلينتون: مستر فيسينبرج (يشير سى بأصبع السبابة ل كيو)

أتذكر أنها جاءت لزيارتى ذلك اليوم (٠,٥)

أتذكر أنها كانت مستاءة للغاية (٢,٥)

لا أتذكر إذا كنت قد تحدثت إليها

على الهاتف قَبل أن تأتى للزيارة. (٠) و لكن أنا

قد أكون أيضا ب.= أنا لا أنفى أننى فعلت.

أنا فقط لا- لا استطيع استَدعاء ذلك. (١)

لاحظ كيف يتعامل كلينتون مع تلك المكالمة الهاتفية المثيرة للنزاع حيث يقول إنه لا يتذكر الحديث إلى لوينسكى ولكنه قد يكون فعل هذا. ويساعد ذلك الزعم على الهروب من احتمالات أخرى خطيرة ومتنوعة، حيث إنه إذا وافق على الادعاء أنه تحدث إليها على الهاتف فقد يجيب المُحقق مباشرة بسؤاله عما قاله فى المكالمة مقدمًا احتمالية لإدانة الرئيس، وإذا أنكر كلينتون مكالمته التليفونية فقد يناقض ذلك تسجيلاً أو شهادة. إذن، استطاع كلينتون تجنب الخيارين الخطيرين بادعاء وإظهاره لعدم تذكره.

ويبدو ذلك مثالا مبسطا بشكل ما، ولكن دعونا لا نغفل المعانى الضمنية شديدة التأثير. فأولا، تجرى ممارسات التذكر والنسيان كمسألة للعرض العام فى الخطاب، وثانيا، لم يتم تقييم عملية التذكر من خلال مقارنة المُعطيات بالمُخرجات كما يحدث فى تجربة الذاكرة النفسية المعرفية التقليدية، بل من خلال المحكات المعيارية المُستخلصة من الاستخدام الفعلى،

والإحكام البلاغي، والانفتاح على الاختلاف والصراع، مما يؤكده موقف كلينتون. وأخيرا، ليس هناك رصد موضوعى بسيط يمكن على أساسه مقارنة التذكر فى مقابل الفشل فى الاستدعاء. فخارج عالم المعمل حيث يستطيع الباحثون توظيف سلطتهم غير المحدودة فى التعريف فى تحديد طبيعة المعطيات، يمكن أن نجد فقط الصور الكاشفة بدرجة ما أو أخرى أو معرضة لشك (Edwards & Potter, 1992). لا يعنى كل هذا القول بأنه لم يكن هناك شيء يجرى فى رأس كلينتون؛ لكن ما يجب التوقف عنده أن ممارسة التذكر والنسيان عادة ما تكون أمرا عاما واجتماعيا. ولوأردنا فهم تلك الممارسة، نحتاج إلى فهم التفاعل الذى كانت تشكل جانبا منه.

وكثيرا ما هيمن على علم النفس المنهج المعرفى التقليدى الذى يقارن المُعطيات بالمُخرجات. وقدم لنا أيضا ملاحظات تستحق الاهتمام عن الأوضاع والكفاءات. إلا أن علاقته كانت معقدة بالذاكرة كممارسة اجتماعية فى السياقات التفاعلية كالمحاكمات والنزاعات فى العلاقات والفصول الدراسية بالمدارس معقدة، وما تزال غير مفهومة بشكل تام. ويتخذ علم نفس الخطاب منحى مختلفا تماما. إذ ينظر فى كيف تظهر فى المواقف العملية الذاكرة والتذكر والنسيان والفشل فى الاستدعاء. وينظر كذلك فى طريقة بناء الصور المستنسخة كصيغ صادقة من صور الماضي، أو تستبعد كأخطاء.

ويستتبع ذلك تأكيد أن الممارسات الخطابية للمشاركين لا تمثل "عقولهم" (محاولة فهم ما يفكر فيه الناس "حقا" أو يعرفونه أو يشعرون به) أو "الواقع" (محاولة فهم ما حدث "حقا") و لكنها، أولا وأخيرا، موارد (مصادر) للمحادثة- ما يجعلهم أيضا مصادر ذات أهمية للمُحلل. والهدف هو محاولة

تأويل استخدام المشاركين الظاهر للموارد النفسية. ويُنظر إلى الذاتية والحياة الداخلية كمخرجات تفاعل من منظور حركة ميشيل فوكوه (نسبة إلى ميشيل فوكو الفرنسى أحد مُنظرى ما بعد الحداثة) قلبت المناهج التقليدية لدراسة علم النفس رأسا على عقب. ويعتقد كاتبا هذه السطور أن هذه البؤرة التفاعلية مهمة فى فهم كيف أن موضوعات العدالة الاجتماعية (مثل عدم المساواة، والتعصب والقوة) تصوغ الحياة– وكيف يتم تفعيلها فى الواقع– بين الناس المتحدثين فى سياقات حيواتهم اليومية. والحقيقة، أن العدالة الاجتماعية تعد واحدة من الشواغل المحورية لعلم نفس الخطاب . ولمزيد من الإيضاح نقدم فيما يلى منحى علم نفس الخطاب فى دراسة عدم المساواة أو الإجحاف.

من مبادئ علم النفس الخطابى: الإجحاف

ولنتناول الآن مثالا مختصرا لكى نوضح كيف سيبدو منهج علم النفس الخطابى عند تطبيقه على عدم المساواة و يأتى ذلك المثال من مشروع بحثى يدرس عمل خط نجدة الطفل التابع للجمعية الوطنية لحماية الأطفال من القسوة بالمملكة المتحدة (NSPCC) (انظر **Hepburn, 2005, 2006; Hepburn & Potter, 2003**). يزود هذا الخط أى متصل مهتم بسلامة الطفل بالمعلومات والنصيحة والإرشاد النفسى. ويتلقى القائمون على حماية الأطفال (CPOs) ذوى الثلاثة أعوام خبرة فى العمل الاجتماعى أكثر من ربع مليون مكالمة هاتفية كل عام. ويعد من وظائفهم الرئيسية إرسال المعلومات حول أى حالة إساءة للطفل إلى جهات الخدمات الاجتماعية المعنية.

وتدور أحداث ذلك المقتطف بعد حوالى الدقيقة من تلقى خط حماية الطفل حيث تشتكى المتصلة لمسئول حماية الطفل من معاملة جارتها لأولادها:

١- المتصلة: لكن (٠,٢) بالنسبة لي كل ما يتناوله من غذاء:

٢- (٠,٣) كله خطأ.

٣- مسئولة حماية الطفل: حسنا= ماذا رأيتهم يشترون إذن؟

٤- المتصلة: حسنا امممم:: (.) عبوة بها ثمان قطع سجق.

٥- مسئولة حماية الطفل: (:،)

٦- المتصلة: (ال/) عبوة من بطاطس الشيبسى المجمدة.

٧- (٠,٣).

٨- مسئولة حماية الطفل: امم:،

٩- (٠,٤)

١٠- المتصلة: انت تعلم

١١- (٠,٤)

١٢ - المتصلة:امممم رغيف عيش دنيئة هى

١٣ - تتسوق يوميا

١٤- مسئولة حماية الطفل: امم. الآن. بعض الناس يفعلوا يفغلـــوا: و الذى= لم

١٥- أنت تعلم إذا كانت هى على

١٦ - المتصلة نعم

١٧- مسئولة حماية الطفل: إعانة= لأن ذلك- ذلك ليس بغريب

١٨ - (إذا كان الشخص يحصل على إعانات)

١٩- المتصلة: (نعم إنها تتلقى الإعانات، لكن):

٢٠ - (٠,٥) هل يعيش أحد آخر

٢١ - معها؟

٢٢ - مسئولة حماية الطفل: حسنا. (.) (حسنا)

وسوف نستفيض بذكر سلسلة من الملاحظات الشارحة حول هذا المقتطف:

١- **إنه مقتطف واقعي:** على العكس من أغلب أعمال علم النفس، يستخدم علم نفس الخطاب مواد مستخلصة من سياق اجتماعي حقيقي. وقد يتم هذا بشكل ما من الأشكال إذا لم يرصد الباحثون المادة. و يُعرف ذلك المنهج بالواقعية (و ليس الطبيعية) حيث تعرف إمكانية وجود "ردود أفعال " فى تلك التسجيلات. وعلى الرغم من ذلك، لم يتم غمر هذا الموقف بتصنيفات أعدها الباحث الاجتماعى كما لم يعتمد حديث المشاركين على هويات محددة تحديدا مسبقا عن طريق الباحث (Potter & Hepburn, 2005).

٢- **لقد تم استخدام نص كامل يختزل ملامح إلقاء الكلام:** مما يختلف مع البحث القائم على اللقاءات والعمل الاثنوغرافى فالنص الكامل تحكمه ضوابط (قام بتطويرها جيل جيفرسون، ٢٠٠٤) أعُدت لرصد سمات إلقاء الحديث الناتج عن تفاعل. ويُعد التداخل والتأخير والتأكيد وتلك الأطر التنغيمية جزءًا مما يعطى الحديث معناه- فهى ذات أهمية بالنسبة إلى المشاركين كما أنها وسيلة مساعدة للتحليل يحتمل أن تكون مهمة أيضا.

٣- **هناك دائما صور محتملة لعدم المساواة بين المتحدثين:** بدراسة الإجحاف أو عدم المساواة فى الحديث بين المتصلة ومسئول حماية الطفل،

هناك العديد من الاحتمالات – فأغلب الظن أن المتصلة تقوم بعمل غير معتاد بالنسبة إليها كمتصلة، فى حين يقوم مسئول حماية الطفل بفعل اعتيادى يومى؛ وتتعامل المتصلة مع هذا المسئول معتقدة أنه عليم بهذه الحالة تحديدًا. وتعد طبيعة هذا الموقف ونتائجه موضوعا للدراسة.

٤- **يعمل المتحدثون على تكوين صور عدم المساواة واستثارتها فى أحاديثهم:** وسوف نركز على ملاحظات مسئول حماية الطفل حول "الإعانات" فى السطور ١٥-١٨. إذ القول بأن أحد الأفراد يتلقى إعانات يعنى أن الدولة تساعده لكونه فقيرًا، وعلى مستوى التجريد يعد ذكر أمر "الإعانات" تصنيفا لعدد من الجماعات المحرومة بالمملكة المتحدة. ويدعونا منهجنا الخطابى البنائى إلى النظر إلى تفاصيل كيفية تركيب هذا الوصف و طبيعة دوره.

لاحظ كيف يتكون أن تحول مسئول الحماية من ١٤-١٨ يتكون من سلسلة عناصر. على سبيل المثال، ما يفعله "بعض الناس" من أفعال منصوص عليها أو قياسية – وباستخدام مفاهيم إدواردز (١٩٩٧) فهذا هو بناء السيناريو أو النص. يلفت إدواردز النظر إلى كيف تعمل البُنى النصية التبريرية على تحويل الأفعال إلى أشياء معتادة و قياسية ويُمكن توقعها وتتناقض مع الصيغ التصنيفية النزوعية والتى تقدم الأفعال كنتاج لسمات الأفراد (شخصياتهم أو رؤاهم أو عيوبهم الأخلاقية).

٥- **تكوينات عدم المساواة هى جزء من الأفعال:** يسأل مسئول الحماية المتصلة إذا كان الشخص الذى تتحدث عنه مُتلقيًا للإعانات (السطر رقم ١٧) مُعطيةً تعليلا لسلوك ذلك الشخص المُتحدث عنه. و يجعل ذلك المتصلة ترى المشكلة كأمر طبيعى أو اعتيادى فى الأفراد المنتمين لتلك الفئة

الاجتماعية، مما قد يُنظر إليه على أنه جزء من اختبار مسئولى حماية الطفل للمعلومات التى يتلقونها للبت فيما إذا كان الأمر يستحق الانتقال إلى مستوى أعلى من تقديم المساعدة (العمل الذى ستتضمنه الخدمات الاجتماعية).

وعلى الرغم من عدم قدرة مسئولة الحماية (بسهولة) على القول أن أولاد جارة المتصلة يبدون أصحاء كفاية، تبنى المسئولة رؤيتها المغايرة المحتملة على النصوص الأصلية و المعرفة العامة فهى تستخدم ما يعرفه "كل أحد" –على سبيل المثال– عما يبدو عليه الفقراء الذين يتلقون الإعانات. ويزودنا ذلك بقواعد لاختبار صحة مزاعم المتصلة قبل التحويل المحتمل للأمر برمته إلى جهات الخدمات الاجتماعية المعنية.

٦– **عدم المساواة موضوع تفاعلى:** إن كل ما حاولنا القيام به هنا، باختصار وبطريقة مخططة، توضيح بعض الطرق التى قد تساعد فى فهم عدم المساواة كمسألة تخص المشاركين. ونظرنا فى الطريقة التى يتشكل بها حديث الإجحاف أو عدم المساواة، وكيف يكتسب عناصره الموقفية وكيف يوجه الفعل. ويمكن بناء حجج مماثلة بالطبع لمقولات مثل المساواة، والهيمنة، والاستغلال والإحساس بالتفوق. وحاولنا بالتحديد إيضاح كيف يتطلب منا تناول تلك المفاهيم بالدراسة الجدية الأخذ فى الحسبان الممارسات الموقفية المتضمنة فى هذه المقولات.

٧– **ما يقدمه هذا لنا وما يستبعده:** يتطلب منا اتخاذ هذا المنحى فى دراسة الإجحاف عدم التسليم قبل التحليل بأننا نعرف ما معنى عدم المساواة، وأن "تشاطر" المشاركين خبرتهم. فعلى سبيل المثال، لا يجعلنا هذا المنحى نميل كل الميل إلى جانب مسئول حماية الطفل مُدِّينين المتصلة لمحاولتها

الإبلاغ عن امرأة تجاهد من أجل إطعام أولادها بدخلها المتدنى، أو نميل إلى جانب المتصلة مّدينين مسئول حماية الطفل لتقاعسه عن أداء واجبه بشأن مشكلة محتملة من إهمال طفل. وعلى الرغم من ذلك، يجعلنا هذا المنحى أكثر حساسية للأفعال الداعمة لصور الإجحاف الاجتماعية مما قد يأتى به المتحدثون فى أحاديثهم. فقد تكون هناك صور عدم مساواة اجتماعية ذات أهمية للمشاركين ولكننا لم نصل بعد إلى فهمها. وقد يؤدى تسليمنا المسبق بأننا نعرف بشكل كامل ماهية الإجحاف وكيفية معالجته إلى استعادته وليس القضاء عليه. وبالتالي، يقودنا هذا المنحى نحو فهم أعمق للطريقة التى تصبح بها مسائل مثل عدم المساواة قضية معيشية بالنسبة للمشاركين. وعموما، يمدنا منحى تحليل الخطاب بأدوات مفيدة بالنسبة إلى المناحى النقدية.

علم نفس الخطاب عمليًا: الانفعال فى التفاعل

الانفعال والإرشاد النفسى

تعد الانفعالات من الناحية النظرية من الموضوعات المثيرة للاهتمام لباحثى علم نفس الخطاب لكونها نوعًا من الحالات الصعبة. يتعامل معها علماء النفس التقليديون كموضوع أقرب لعلم الأحياء أو كشىء يتجاوز اللغة ويتجاوز كذلك الثقافة. فى حين يتناول علماء علم النفس الاجتماعى الانفعال كمتغير يعمل على تشويه المعرفة. وتتحدث مقررات علم النفس الدراسية دون توقف عن قدرة الجهاز العصبى السمبثاوى على توليد موجة من الناقلات العصبية والهرمونات التى تثير ما يعرف باستجابة القتال – الهروب– والتى يخبرها الناس على المستوى الداخلى كانفعال. وتلك رؤية

عالية التجريد، فردية، ومحافظة. وهى مُحافظة لكونها تحافظ على الوضع القائم غير المقبول الذى يرى الأفراد و حالاتهم النفسية كمصادر للاستكشاف. إلا أن عددا من الباحثين قد بدأوا فى تكوين صورة مختلفة تمامًا. لا ترى هذه الرؤية أن الانفعال شيء ما يقف وراء الخطاب أو منفصل عنه، ولكنه شيء يُدار أولا وفى المقام الأول ويُبرر من خلال الخطاب. فالانفعالات تثار وتُوصف وتظهر على الشخص لأهداف تتعلق بالأفعال الاجتماعية. وقدم كل من روم هاريه (١٩٨٦) وريتشارد بوتتى (١٩٩٣) إسهامات مهمة بهذا الموضوع البحثى، ولكننا سوف نبدأ باستعراض التطورات الأكثر حداثة بهذا المجال على أيدى دريك إدواردز (١٩٩٧أ، ١٩٩٩، ٢٠٠٧).

ولدى إدواردز هدفان بلاغيان: أولهما وجود فكرة إيثولوجية متجاوزة للفروق الثقافية عن البشر، أيا كانت ثقافتهم، أنهم يتشاطرون فى مجموعة من الانفعالات الأساسية. وعلى الرغم من أن هذه فكرة قديمة تعود إلى عصر داروين على الأقل، اكتسبت أخيرا شعبية كبيرة بفضل أعمال باول إكمان بفضل أبحاث (١٩٨٢). وثانيهما، علم النفس المعرفى للانفعالات، الذى طوره باحثون/باحثات مثل آنا فيرزبيجا (١٩٩٩). حيث دراسة الانفعالات فى ضوء نماذج مجردة تقوم على مفاهيم عامة مثل الجيد والسيىء، والسعادة والحزن.

وأثار إدواردز (بالاشتراك مع آخرين من نقاد أسلوب إكمان فى البحث) معضلة رئيسية تتعلق بتعدد أساليب البحث الثقافى المقارن فى الانفعالات. فالمشكلة أنه بدلا من استيعاب التنوع الثقافى عند إجراء تلك

الأبحاث، تنطلق تلك الأساليب البحثية دائما من تصنيفات غربية للانفعالات. إذ من الصعوبة بمكان أن تجنب النظر للغضب والحزن وغيرهما من الانفعالات من خلال العدسة الغربية عند إجراء دراسة ثقافية مقارنة عن الانفعالات إذا كنت قد تدربت فى الغرب وعشت به حقبة من الوقت. ويعنى هذا أنه يتم التعامل مع مصطلحات الانفعال الغربية النموذجية على أنها شكل من أشكال حقيقة الانفعال وماهيته، وتأتى المشكلة من النظر للانفعال نظرة ثقافية مقارنة. ويعد ذلك التحيز للطرق الأكاديمية الغربية فى النظر على العالم من الطرق التى يعيد من خلالها علم النفس التقليدى إنتاج هيمنته بدلا من تحديها والطعن عليها.

ويطرح إدواردز منحى يعمل على دراسة كيفية تحول الانفعالات إلى ممارسات حقيقية من خلال وصفها والاعتراف بها وإظهارها. وينطلق هنا من أحد الأفكار الجوهرية بعلم نفس الخطاب التى تسلم بأن *الكلمات والتصنيفات وغيرها قد وجدت كى نقوم بتوظيفها أو وجدت لما نفعله بها*. فإذا أردت أن تفهم انفعالاً فعليك ألا تنظر إليه ككيان مجسد لما هو مجرد أو كشىء مستقل عن التفاعل ولكن انظر إليه فى بيئته الطبيعية- فى الممارسات الموقفية اليومية. ويُنَحَّى هذا المنحى جانبا أى حساب لحقيقة موقف أو دوافعه، فكما يشير إدواردز ولوك علينا "أن نترك تلك الأفكار للمشاركين لكى يتعاملوا معها" (٢٠٠٣: ٢٥٣). وتعد المعضلة المحورية فى علم نفس الخطاب هى كيفية استدعاء الانفعال والتكوينات النفسية الأخرى فى الخطاب وما النتائج التفاعلية المرتبطة بها. فمن خلال التمعن فى تلك الموارد النفسية كما تبدو فى الممارسات الموقفية المختلفة، يمكننا الانطلاق فى فهم دورها

والطريقة التى يمكن بها أن تطرح تناقضات بلاغية محددة. ويحيط هذا المنحى بكل الموضوعات المفتقدة فى النمذجة المعرفية المجردة والدراسات الثقافية المقارنة لإدراك انفعالات الوجوه.

ويمكننا رؤية التوظيف الموقفى لخطاب الانفعال لتفادى اللوم وتحمل المسئولية فى مثال آخر مأخوذ من شهادة بيل كلينتون عند استجوابه. توصل بعض المعلقين إلى وصف علاقته بمونيكا لوينسكى بالاستغلالية وبكونها إساءة لاستخدام السلطة (Locke and Edwards, 2003). وبناءً على مسلمة إدواردز (١٩٩٧، ١٩٩٩) أن استحضار الحالات الانفعالية يأتى فى مقابل التفكير المنطقى ودالة لفهم وإدراك الأفعال الاجتماعية، ويكشف لوك وإدواردز، فى المقتطف التالى، كيف يُقدم كلينتون لوينسكى كشخص غير منطقى ودائم الاحتياج، بينما يُقدم نفسه كشخص مسئول ولطيف من أجل تبرير تعلقها المستمر به بعد انتهاء "علاقتهما" حسب ما أشيع. وقد سُئل كلينتون قبل بداية هذا المقتطف عن السبب وراء إرسال لوينسكى للكروت والرسائل الرومانسية فى الوقت الذى يدعى فيه أنهما لم يعدا على "اتصالهما غير المناسب. ولابد من ملاحظة أن هناك رؤية مسبقة لسلوك لوينسكى – المُوثق– على أنه مثير للدهشة أو متناقض، ومن ثم لابد من تبريره و لذلك ربما لم تنته العلاقة. وإليك إجابة كلينتون.

المقتطف الثانى

١ – كلينتون: حسنا ما أتذكره أنها اممم (٤,٠)

٢– (.) و ربما بسبب الظروف المتغيرة فى

٣– حياتها، (٠,٧) فى عام ١٩٩٧= بعد

٤- لم يعد هناك: (٢,٠) اتصال غير مناسب

٥ - لقد أرسلت لى المزيد من الأشياء بالبريد

٦- (١,٠)

٧- وهناك نوع من عدم الاتصال بالواقع أحيانا

٨- بين ما تقوله، (٠,٥) و بوضوح

٩- حقائق علاقتنا.

١٠- (٠,٧)

١١ - ولا أعلم ما الذى سبب ذلك، (٠,٨) و لكن

١٢- ربما كان (١,٥) شعورا بعدم الرضا عن بقية

١٣- حياتها- أنا أعلم ذلك- (١,٠)

١٤- (٠,٥) لقد تحدثت منذ المرة الأولى التى قابلتها

١٥- معى عن- (١,٠) بقية حياتها الشخصية

١٦- آه (١,٠) ربما كان- كان- كان هناك (.)

١٧- سببا ما لذلك = ربما كان ذلك (٠,٢) عندما

١٨- (٠,٢) فعلت صوابا و جعلتها ترتبك

١٩- (٤,٠) و بطريقة ما شعرت (.) برغبة فى التعلق لتكون أكثر

٢٠- قربا أو محاولة الاقتراب منى على الرغم من

٢١- أنها علمت أن لا شيء (٠) خاطئ كان يحدث. أو كان

٢٢- مُخطط له الحدوث.= ليست لدى إجابة لذلك.

يواجه كلينتون الزعم (الضمنى) أن علاقته الجنسية بلوينسكى قد امتدت لما بعد الفترة التى حددها عن طريق التركيز على نقاط الضعف بشخصية لوينسكى وظروفها الخاصة فلقد استكملت لوينسكى إيماءاتها الرومانسية لأسباب فضفاضة وهى "الظروف المتغيرة فى حياتها" (السطور ٢-٣) وعدم قدرتها النفسية الجلية على ربط ما فعلته بالواقع أو مع "وضوح حقائق" (السطور ٨-٩) الموقف. حاول كل من إدواردز و بوتر (١٩٩٢) سبر أغوار هذا التركيز البلاغى على "الغموض النظامي" وربما نرى ذلك عمليا فى المثال الذى تستخدم فيه تلك الآلية لاستباق أى تحقيق/ تأكيد للحقيقة عن طريق عدم الاستفاضة فى التغيرات المزعومة التى مرت بها لوينسكى عام ١٩٩٧. ويقلل التأكيد على تلك التغيرات فى "حياة" لوينسكى من مسئولية كلينتون تجاهها بنفى تلك الأحداث عن حياتهما المشتركة . وتصور الإشارة إلى تلك التغيرات لأول مرة عند الحديث عن إرسال لوينسكى لأشياء رومانسية أفعالها على أنها شيء كآلية توافقية – أسلوبها الشخصى فى التكيف مع ظروف حياتها- ليس له علاقة بكلينتون. بالإضافة إلى ذلك، فإن وصف فقدان لوينسكى للاتصال بين الواقع وأفعالها قُدم كسمة من سمات شخصيتها تحديدا باستخدام "أحيانا" (السطر ٧) فليست تلك المرة الأولى لظهور ذلك السلوك فباستخدام "أحيانا" يبدو أن لوينسكى تعانى من تلك "الانفصالات" بشكل أكثر تكرارا وربما بشكل متكرر. لاحقا (فى السطور ١٤-١٥) يؤرخ كلينتون لمشاكل لوينسكى الشخصية بوقت سابق على

معرفتهما لبعضهم البعض، تلك المشاكل التى تشاركاها وحاول كلينتون منطَقَتها – "ربما كان ذلك..." (السطر ١٧). إذن كلينتون يرسم لذاته صورة الشخص العاقل فى ذلك المقتطف فلقد كان على بينة "بوضوح الحقائق" له وجاهد حقيقة لطرح تلك الحقائق، وكرجل شريف حاول فعل "الصواب" واستطاع تنفيذ قراره "لإرباكها" (السطر ١٨) وعلى النقيض من ذلك تبدو لوينسكى على أنها تعيش حياة هى غير راضية عنها تجعلها تتصرف بشطط لارتباطها بعلاقة تعلم أنها انتهت.

ويقرر إدواردز (١٩٩٧) أن الخطوط الفاصلة والتناقضات بين مكونات "الانفعال" مختلفة من ثقافة لأخرى ومن سياق بيئى لآخر. والتصنيف "الانفعالي"، بالطبع، هو بحد ذاته ملمح مميز للفكرة الغربية المتسمة بالحداثة وللشخص الغربى الحداثى. واستعار إدواردز أفكارا من تحليل المحادثة، والأنثروبولوجيا الثقافية والبنائية كأساس لإعادة تحديد نقاط بحثية تركز على: أ) استخدام تصنيفات "الانفعال"، ب) التوجهات الانفعالية تجاه الأشياء والأفعال، و ج) إظهار الانفعالات. وتظهر العديد من تلك النقاط البحثية فى تطور لاحق لمشروع ألكسا هيبورن لحماية الطفل الأول حيث تعتبر استغاثات المتصلين/ المتصلات واستجابات مسئولى حماية الطفل هى موضوعات التحليل (Hepburn, 2004).

البكاء والتعاطف

يبدو من المذهل أن علم النفس الذى يهدف إلى تفسير السلوك البشرى تجريبيا وعمليا قد فشل فشلا ذريعا فى دراسة البكاء كما يحدث فى الواقع

ناهيك عن دراسة السمات التفاعلية لشيء يعتبر محوريًا للسلوك الإنساني! وعلى الرغم من ذلك، لم يوجد أى عمل بحثى قبل هيبرن (٢٠٠٤) يقدم أوصافًا سياقية للبكاء أو أى تحليل لسماته التفاعلية.

وقدم علماء النفس الذين يتبنون مناهج أكثر تقليدية دراسات وافرة عن البكاء خاصة فى مرحلة الرضاعة (انظر **Barr, Hopkins & Green, 2000**) حيث يتناول ذلك العمل البكاء كمتغير تابع، مثير للاهتمام، لما له من أهمية تخاطبية فى التعبير عن المشقة النفسية. واستخدم الباحثون تقليديا استبيان أنماط البكاء(CPQ) الذى أعده جيمس روبرت(١٩٨٨)، والذى يتضمن الأمهات (نرجو ملاحظة اختيار النوع المتحيز هنا)، ويقدم تقارير عن حجم البكاء، ومواضع حدوثه، وإذا كان "محزنا" للأم وكيف كانت استجابته له. لم تُبذل أى محاولة، إذن، لتمثيل طبيعة البكاء أو تنظيماته التفاعلية فى البحث.

هناك أبحاث أقل على بكاء البالغين والأبحاث التى أجريت ربطت مفهومه بحقائق متنوعة والتى من الممكن أن تؤثر على حدوثه. على سبيل المثال، البحث الذى قام به نيلسون عام ٢٠٠٠ والذى صنف أنواعًا مختلفة من البكاء منها " البكاء الصحى " و " البكاء بلا سبب " و" البكاء المطول أو المتكرر " وقام باختبار مدى قوة ارتباط تلك الأنواع من البكاء بالاكتئاب أو أى نوع آخر من الاضطراب الفسيولوجى .

ومن منظور مشابه، قام كل من بيتر وفنجر هوتس وفان هيك عام ٢٠٠١ بتنظيم مجموعة أسئلة تعتمد على الفروق الجندرية فى البكاء وربط السمات الشخصية الأساسية بالعلامات المتوارثة فى البكاء. أما علماء نفس

الخطاب، فقد ظلوا مرتابين حيال أبحاث الفروق (هنا لدينا الفروق فى الجندر ولكن هناك فئات أخرى من الفروق الافتراضية نحرص عليها) من حيث عدد من الخلفيات مثل: ما أجندته؟ وهل الجندر بالفعل دائما وأبدا أمر غير جدلى ولا تطرأ عليه التغيرات؟ وفى بعض الأحيان ، قد نطرح أسئلة على الأبحاث تكون صعبة الحل ومثيرة للجدل مثل قضية الثوابت الجنسية وهذا غير باعث للدهشة. فقد وجد بيتر وزملاؤه " البكاء بشكل متكرر " و"النزوع إلى البكاء " يحدث أكثر مع النساء وترتفع نسبته مع معدل التقلب الانفعالى. وما الذى يمكننا تغييره حيال تلك الأبحاث؟ إن العلم الذى يقبع خلفها يجعل الباحثين مشاهدين غير متعاطفين يقدمون الوقائع بطريقة تفتقد إلى الاهتمام. وهذا يجعل العلم قاصرا من زاويتين. الأولى، فى ضوء العملية – فبدلا من إجراء التحليل لأشخاص يبكون بالفعل، تحولت البحوث إلى التركيز على التقارير الذاتية النفسية للأشخاص . البكاء، مرة أخرى، يتخذ كمقياس وصفى بسيط للحالة، ناتج عن الحالة الانفعالية الداخلية للشخص، ويرتبط بعوامل أخرى مثل الجندر والثبات الانفعالى. والزاوية الثانية، أنه علم قاصر فى ضوء النتائج والضرر المحتمل أن يلحق بشرائح كبرى من المجتمع البشرى.

ولتطوير طريقة بحث البكاء، قررت أنا (أليكسا) أنه بدلا من افتراض أننى أعرف ماهية البكاء، علىّ أن أنظر من قريب لنوعية الأشياء التى يتعامل معها المشاركون على أنها علامات للامتعاض والاستياء. وكما كان الأمر بالنسبة للجور أو عدم المساواة، والذاكرة، يسأل منحى علم نفس الخطاب أسئلة بحثية أساسية مثل ما البكاء؟ مما يتعارض وأسئلة البحث فى علم النفس التقليدى مثل كيف يرتبط البكاء بالجندر والاكتئاب؟ ولذلك فإن علم

نفس الخطاب يتجنب بقدر الإمكان الإشارة إلى فهمه الخاص بماهية الأشياء. ولعرض علامات الاستياء فى النص الكامل، أستندت أنا أليكسا إلى أعمال تحليل المحادثة لجايل جيفرسون (١٩٧٩). ويشير جيل جيفرسون إلى أننا إذا افترضنا أن الضحك كالبكاء وظيفة عضوية لا يمكن التحكم بها- " سيل جارف " إلى الخارج ما يعنى أنها ليست جزءا من التفاعل الصوتى المستمر - نشير إليه فقط كحدث يحدث بدلا من وصفه. وقدم جيفرسون مثالا على ذلك كالضحك الذى كان يقدم أصلا فى المدونات على أنه مجرد أصوات فقاعية تتخلل الحديث، وتوضيح أنه مع النصوص المفصلة كان الضحك يقدم فقط فى ذلك الجزء من الكلام الذى يتضمن القول بالفحش والبذاءات (**Jefferson, 1979: 30**). ما أعطى صورة مشوهة عن الضحك يجب أن نصححها على الأقل فى هذا النص ونقدمه على أنه عمل معقد وتفاعلى دقيق، ولذلك أصبح وجود مدونات متطورة أمرًا حيويًا لأى محاولة فهم التنوع فى الخصائص التفاعلية للضحك فى نصوص مختلفة، وهذا الفصل من الكتاب يقوم بتطوير حالة مشابهة للخصائص التفاعلية للبكاء.

وكانت إحدى مهام الأبحاث السابقة الأولية هى تطوير امتداد لمخطط جيفرسون لشرح الخصائص التفاعلية المختلفة للبكاء مثل النشيج والصوت المرتعش والخصائص المعتادة للنطق مثل (الصمت، والتوكيد، وتغيرات درجة الصوت) والتى أظهر محللو المحادثة أنها فاصلة وحاسمة لأفعال المتكلم أثناء الحديث. (للتفاصيل انظر الملحق). وهذا الوصف الدقيق للبكاء يزودنا بطرق للنظر فى كيفية عمل الأنشطة المختلفة الخاصة بالبكاء معا وكيف يتم تلقى حالة البكاء تلك. وهذا بمثابة تحد للقارئ الدارس. لهذا الشأن

ومايمكن التأكيد عليه هنا وكما أظهرت التحليلات أنه بالنسبة للمشاركين فى البكاء فإن هناك أساليب للتوصيل تشرح ضجيج الأصوات المصاحبة للبكاء وهو مايبدو أمرًا محسومًا. (انظر هيب بيرن عام ٢٠٠٤، وهيب بيرن وبوتر عام ٢٠٠٧)

فى المقتطف اللاحق المأخوذ أيضا من تسجيلات NSPCC وهى خطوط تليفونية للرد على مكالمات الاستغاثة بهدف تقديم المساعدة والحماية للأطفال وهذا المقطع يظهر الأدوات المتخصصة المتنوعة للبكاء وهى هنا مطلة على الجانب الأيمن على سبيل المثال CPO وهى الشرطية التى تتلقى المكالمات والحروف RT ترمز إلى وصف صحيح ، فى حين ترمز TYT إلى عبارة خذ وقتك، و ER تمثل المتلقى المتعاطف، وهذا الوصف للفعل قائم على التفاعل وليس الترميز المعرف سابقا. هنا يجرى المتصل مكالمة ليبلغ عن اعتداء تعرض له أولاده وقد انتابت المتصل مشاعر الضيق والإحباط نراها طوال المكالمة التى يبلغ فيها عن الإساءة الجسدية التى تعرضوا لها .

المقتطف الثالث – JK – الوالد المذهول

المتصل : أ أ أ هلا

الشرطية: هل تريد – هل تريد أن (انقطاع فى الصوت لمدة) دقيقة =

المتصل : شششش – كاييي

الشرطية : أنه صعب للغاية عندما – أنهم ليسوا معك الآن أليس كذلك

وأنت وأنت تتكلم عن ذلك .

المتصل : ن ن ن عم

المتصل : أحتاج للمساعدة

الشرطية : حسنا أنت تفعل مابوسعك الآن لتوفر لهم المساعدة والحماية أليس كذلك.

المتصل : هس س سش

المتصل : لا أنا لست إنه هو

المتصل: ش ش ش

حينما يتوفر لدينا وصف يسمح لهذا المستوى من التفاصيل أن يظهر سيكون بإمكاننا البدء فى ملاحظة تشكيلة من المميزات الممتعة عن الطريقة التى يتطور بها المقتطف وسنحاول إعطاء مذاق لأسلوب التحليل هنا. أولا، لاحظ الطريقة التى نجم عنها جملة (خذ الوقت الذى تحتاجه) فى السطر الثانى من خلال التنهد بأنفاس سريعة من قبل المتصل والتى بدأت من السطر الأول واستمرت إلى السطر الرابع وكذلك صمته لفترة طويلة قبل بداية المقتطف. وأشار هيب بيرن وبوتر فى دراسة سابقة عام ٢٠٠٧ إلى جملة " خذ الوقت الذى تحتاجه " يرددها ضباط الشرطة بشكل عام عندما يلاحظون المحاولات الجاهدة التى يبذلها المتصلون للتلفظ بوضوح ولكنهم يتعثرون، وبتلك الجملة يوحى رجال الشرطة بتقديم رخصة للمتصل فى التأخر بنطق الكلام وكذلك فرصة لأنفسهم بتجميع وحساب الوقت المستقطع بالفعل . ففى السطر الثامن تأخرت استجابة المتصل الهامسة وسبقها ولحقها نشيج وتنهد وكل العلامات المميزة للبكاء .

وكان دور الشرطية فى السطرين الحادى عشر والثالث عشر نوعًا من الأدوار التى قد نصادفها فى مواقف أخرى وهو الدور الذى نطلق عليه " المتلقى المتعاطف " وهو أمر متكرر فى المكالمات التى يتخللها البكاء وهو ماينذر حدوثه تماما فى مكالمات NSPCC التى لا يتخللها البكاء . وهناك عاملان رئيسيان يساهمان فى خلق المتلقى المتعاطف :

١- توحد طرفى البكاء العقلى والعاطفى .

٢- تسجيل هذا العارض أو مصدر هذا التوحد .

بإمكان المتلقى المتعاطف أيضا أن يقدم تفسيرا لبكاء المتصل خاصة بالطرق المرتبطة بالخصائص المعروفة المنتشرة فى العالم .

وهذا الدور يناسب الطريقة التى تعبر عن صعوبات المتصل فى التعامل مع الموقف الحالى وهو ماظهر فى جملة " إنه صعب للغاية " ماينذرج تحت الخصائص المتعارف عليها فى العالم " عندما لايكونون معك ". لاحظ كيفية كتابة كلمتى (هم، أنت) وهو مايدلل على أشياء متعارف عليها فى العموم عن الوالدين والأطفال والمشاعر التى يشعر بها أى والد قد يصادف مثل هذا الموقف، وهذا الدور بالتالى يعرض تفسيرا لواقعة بكاء المتصل ممزوجا بالاحتمالية من خلال السؤال الذى جاء فى السطر الأخير " أليس كذلك ؟ " والذى يعامل المتصل على أنه من يملك إذن الدخول الأولى لمشاعره الشخصية حيال صعوبة الموقف .

بعد ذلك جاءت تأخيرات متعددة وأصوات تنفس وتنهيدات فى السطرين الرابع عشر والتاسع عشر ونستمر مع استجابة المتصل فى السطر

العشرين والذى يبدو وكأنه تركيب هامس عن احتياجات أولاده والتى أسهبت بتفسير إضافى لما يجعل هذا الموقف صعبًا للغاية وبالتالى مربكًا، فالمتصل بعيد بمسافة ما عن أولاده وهم بحاجة لمساعدته وهناك عنصر جلد الذات يشعر به المتصل حيث يلوم نفسه على عدم قدرته على مساعدة أولاده وهو تبعه لحظات تأخر طويلة فى المكالمة وتنهيدات قبل أن تتدخل الشرطية فى السطر ٢٦- ٢٨ بقولها " حسنا إنك تفعل مابوسعك الآن لتوفر لهم الحماية والمساعدة " وهناك وصف مبسط آخر لهذه الأنواع من الأدوار وهو " وصف الشيء الصحيح ". وهذا النوع يظهر بشكل عام مع من يتلقون مكالمات الاستغاثة على خط المساعدة والتى تستلزم بشكل عام قيام المتصل بتزويد الضابط بمعلومات تبنى عليها أوصاف وحينها يكون المتصل قد فعل الشيء الصحيح بطريقة ما .

وتعبير "الشيء الصحيح" الذى استخدمته الشرطية يتضمن عددًا من الخصائص التى تؤسس هذا الاتجاه وهو ما يتباين مع إحساس المتصل السابق بالاستنكار لتقصيره الذى يجعل من موقفه " صعب للغاية " حيث يحتاج أولاده لمساعدته وهو غير متواجد.أولا، هو يعتبر مقدمة جيدة وشائعة لاتجاه مختلف من الحوار. ثانيا، هو يؤكد مايفعله المتصل الآن. ثالثا، تركيب جملة المتصل "الدفاع والمساعدة" والتى أضيفت إليها كلمة "حقيقية" (السطر ٢٧) وهى علامة أخرى تظهر أن عرض الحماية والمساعدة متناقض. رابعا، أن الوصف بالكامل انتهى بكلمة " مع ذلك " وهى عنصر متباين أيضا، لهذا السبب كان دور الشرطية بالإجمال مصمما لتفسير تقدير المتصل لصعوبة موقفه على أنه نابع من عجزه وإهماله بالنسبة لأولاده وبالتالى فهو

وصف منحاز وداعم. هذا الدور كله يظهر المهارة الرائعة للضابطة وحساسيتها وعمليتها البالغة تجاه الخصائص المتنوعة لدور المتصل (فى السطر ٢٠) بصوته الهامس المسموع بالكاد .

وبشكل عام، تعد العواطف شيئا فوق مستوى منحى علم نفس الخطاب " أليست كلها متعلقة بالحوار ؟ وهى مشكلة عامة ". الدراسات لهذا النوع تظهر الطريقة التى يمكن من خلالها إخضاع. القضايا والتصرفات التى نفهمها على أنها مجرد عاطفة للتحليلات التفاعلية وطريقة تحليل الخطاب تقدم إمكانية لفهم ظواهر مختلفة قد تفسر بشكل واسع على أنها مشاعر ليتم إخضاعها لمناهج علمية فى مجال علم النفس ليتم تصنيف تلك التصرفات تبعا لأهميتها والمواقف التى قد تظهر فيها فى حياة الإنسان للبدء فى فكها وتحليلها ومعالجة ما قد نفهمه بشكل كبير على أنه تعاطف بطريقة أكثر تحديدا.

فى ضوء علم النفس النقدي، تكمن مشكلة نظريات دراسة سلوك الحيوانات والعلم الإدراكى المعرفى بالنسبة للعاطفة.. أن هذه العلوم تشجع تصورات ومفاهيم ثابتة وحتمية عن سلوك البشر بشكل يصور المشاعر على أنها رافضة جدا للتغيير بالإضافة إلى أنها تشجع المنهج المتحفظ لفهم البشر وهذا البناء الأكثر تقليدية للعاطفة يوحى بأن أى تفسير وشرح للتصرفات والأفعال يحتاج إلى اعتبار السمات الشخصية للأفراد مثلما تفعل برامج التغيير بدلا من رصد الأفعال وعلاقتها بتدبيرات اجتماعية وسياسية أوسع .

تماما كنظرية الذاكرة ، فهناك منظور مختلف تماما عن المنهج التقليدى للعوامل والتنوعات فى علم النفس يعود إلى فكرة الممارسة بدلا من إعطاء الأولوية للعواطف. فلقد ابتعدنا عن رؤية العواطف على أنها إحساس

داخلى يؤثر على التصرف والسلوك وتم إدراكها بالنظر نحو الداخل بشكل مغاير واعتبار العواطف كياناً اجتماعيًا له دور فى تنفيذ الأمور. علاوة على ذلك، التركيز على التدريب كما يفعل علم النفس المنطقى ولكن الابتعاد عن الاهتمامات الاصطلاحية والتجريدية لعلماء النفس والبدء فى التركيز على القضايا التى يراها العامة مهمة على خلفية مجريات حياتهم اليومية.

لذلك فإن هذا البحث يبدأ بتأهيل المشاركين ومايتعاملون معه بأنفسهم على أنه بكاء، ولكن هذا لا يعتبر محاولة لتحسين المفاهيم المثبتة فى التمارين بقدر كونه محاولة لتفسير ذلك الفهم والإدراك ووضعه على الطريق الصحيح وتنظيمه. وتسلسل عناصر البكاء يعرض لنا براعة موظفى جمعية حماية الأطفال فى تحديد الاضطراب العاطفى والتعامل معه، وفى الوقت الذى سنفسر فيه تلك التأهيلات سيكون باستطاعتنا الخروج بملاحظات خالصة أكثر، على سبيل المثال أظهر أن فقدان التركيز والإدراك فى حالة البكاء أثناء مكالمات خط المساعدة يظهر أيضا فى مكالمات أكثر جدلية عندما ينهى المتصلون المكالمة قبل إعطاء تفاصيل حاسمة عن الاعتداء .

العدالة الاجتماعية: التضمينات والتطبيقات

تعد العدالة الاجتماعية معضلة محورية فى علم نفس الخطاب. ولعلم نفس الخطاب على الأقل ثلاثة مجالات رئيسية يسهم بها فى تحقيق العدالة الاجتماعية.

أولا: اهتمت الدراسات الكلاسيكية فى علم نفس الخطاب بقضايا مثل العنصرية والتمييز ضد الجنس. وانصب تركيز كل من ويثيرل و بوتر

(١٩٩٢) على الطريقة التى يكتسب بها الإجحاف مشروعية على مستوى الخطاب من خلال الاستخدام المرن للكثير من المخزونات التفسيرية والقواسم المشتركة البلاغية. وكانت النقطة الحيوية هنا إلقاء الضوء على الطريقة التى تعمل بها القواسم المشتركة والمخزونات على إعاقة الحركة نحو العدالة الاجتماعية عن طريق جماعات الأقلية مثل جماعة الماورى فى نيوزيلاندا.

ثانيا: كان أحد إنجازات العمل الكلاسيكى إلقاء الضوء على كيف أن مقولات العدالة الاجتماعية ذاتها تعمل ضد الأقليات والجماعات المستضعفة. وكان أحد ملامح العنصرية الجديدة، على سبيل المثال، تعبئة مقولات العدالة والإنصاف. ومن هنا، يقدم علم نفس الخطاب منحى تحليليا يمعن النظر النقدى فى كيف يتم توظيف العدالة الاجتماعية فى الممارسة العملية.

ثالثا: ركز تحليل الخطاب مؤخرًا على تقديم بديل موقفى ومؤسسى واجتماعى لعلم النفس ذى التوجهات المعرفية التقليدية، أو المعرفية العصبية، أو علم النفس الفردى التقليدى. وطرح علم نفس الخطاب شكوكا حول قدرة علم النفس التقليدى على طرح قضايا العدالة الاجتماعية بسبب فشله فى التنظير للطبيعة الموقفية المؤسسية التفاعلية للفعل البشرى. فعلى سبيل المثال، يعمل خط NSPCC للمساعدة على مراعاة أن الانفعال شيء له علاقة بموقف وبمؤسسة. وبالتزامن مع هذا يطرح نقدا وبديلا للمنحى الاختزالى الفردى التقليدى فى دراسة الانفعال ومسارات جديدة للتطبيق وضعت المشاعر كشيء تواصلى وتأسيسى للعلاقة وهذا قدم فى نفس الوقت بديلاً ونقدًا للمناهج المنطقية الذاتية التقليدية فى نظرتها للمشاعر وفتح سبل جديدة

للسجلات. وهذا مما يفيد فى عمل NSPCC ويدعم التدابير التى يقومون بها لتحقيق العدالة الاجتماعية وحماية الأطفال المساء إليهم.

وتكشف تقارير العائد من بحوث تحليل الخطاب أن هذه البحوث قدمت مساعدات قيمة لتقييم الممارسات العملية وإعادة النظر فيها. ويمكن النظر فى البحث كمحاولة لإعادة توجيه الممارسة العملية نحو الاستراتيجيات (Hepburn, 2006)، حيث نجد أنواعا من الممارسات غير النظرية المتجسدة يقوم بها الناس عن طريق التحايل والتبرير يمكن تفسيرها عن طريق الباحثين. مما يسمح لتلك الممارسات المحددة بالتحول نحو أن تكون استراتيجيات، كمثال على الممارسات الناجحة أو ذات الانعكاسية المتزايدة، للوقاية من انهيار التخاطب مع الجماعات المستهدفة بالخطر.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١ – يضع علم نفس الخطاب نفسه فى مواجهة المناحى ذات النزعة المعرفية الفردية المحافظة التى هيمنت على التيار السائد فى علم النفس المعاصر.

٢ – رفض علماء علم نفس الخطاب الأطروحات السابقة ومفادها أن التعبير عن الانفعالات عبارة عن آثار مباشرة وواضحة لحالات نفسية كامنة خلف هذه الآثار. وفى المقابل، يكشف هؤلاء عن أن طريقة المجاهرة بالانفعال والإفصاح عنه تشكل جانبا من أنشطة محددة، مثل معالجة مشكلات اللوم وتحمل المسئولية. وتطرح هذه الأعمال ما يفيد أننا ينبغى أن نحذر من اتخاذ الموقف القائل بأن الجهر بالانفعالات والتعبير عنها دليل مباشر على الحالات الانفعالية الكامنة، وأن تلك الانفعالات قد تكون متضمنة فى نشاطات أخرى.

٣ – يعبر الممارسون فى علم نفس الخطاب، مثلهم مثل محللى المحادثات، كذلك عن توجساتهم من الأحكام المجردة التى يطلقها الناس والادعاءات حول أفعالهم مما ينعكس على ما يجرى فى الممارسة.

٤ – يتمايز الشكل البنيوى هنا عن بعض البدائل الأخرى. إذ يركز على تكوينات المشاركين كما تتبدى فى أحاديثهم وكتاباتهم. والتركيز بالتالى على التوصيفات النوعية أو المحادثات، وما يتم القيام به. وتقدر البنيوية الحنكة الهائلة للناس فى تشكيل الوجود، ومجموعة موارد التمحيص المتاحة لديهم لبناء تكوينات وكذلك مجموعة الموارد التى يمكن توظيفها فى تقويض هذه التكوينات.

٥ – نأمل إثبات أن اتخاذ الممارسات التفاعلية بدلا من المعرفة والانفعال كمصدر استكشافى أولى يمكننا من الانطلاق نحو النظر فى القضايا التى اتضحت أهميتها بالنسبة للناس فى المواقع الاجتماعية والبيئية التى يعيشون فيها حياتهم.

ثبت بالمصطلحات

النزعة المعرفية cognitivism : الاعتقاد بأن الفعل البشرى ينبغى تفسيره بالرجوع إلى العمليات والكيانات المعرفية الكامنة.

تحليل المحادثة conversation analysis : هو منظور تحليلى يكشف عن التنظيم المعيارى للفعل داخل التفاعل.

تحليل الخطاب discourse analysis : دراسة استخدام اللغة ودورها

فى الحياة الاجتماعية والنفسية. ويلقى الضوء على الاستخدام البنيوى والعملى للغة، وكيف تستخدم صورا من العالم فى الأفعال مثل إلقاء اللوم والمساءلة.

علم نفس الخطاب discoursive psychology : منحى من مناحى دراسة علم النفس يُعنى بفهمه كموضوع يكمن فى التفاعل ويتعلق به.

البلاغة rhetoric : التركيز على الطريقة التى يتم بها تنظيم الكلام والكتابة لمناقضة البدائل. وتؤكد البلاغة أن الشكل الذى تظهر به التوكيدات الفردية من اتجاهات ومعتقدات هى غالبا تنظيم بلاغى.

ملاحق : تدوين وكتابة السجلات

كتابة السجلات فصلت ووصفت تماما فى أعمال جيفرسون عام ٢٠٠٤ وطور هيب بيرن (٢٠٠٤) رموزا محددة للتعبير عن خصائص البكاء .

[^] يشير القوسان إلى بدء وانتهاء الحديث المتشابك . والسهم العمودى يسبق ارتفاع حدة الصوت بشكل ملحوظ فوق المستوى الطبيعى لإيقاع الحديث ، أى التحول المسموع الواضح للصوت والذى يكون له دلالات ، والهدف هو التقاط الملامح المهمة للتفاعلات التى تبدو مسموعة للمستمع العادى .

- ⟵ السهم الجانبى ليس ملمحا للكتابة بل هو فقط لجذب الاهتمام التحليلى لسطور محددة فى النص .
- التخطيط يرمز إلى التشديد الصوتى حيث يضع خطًا أسفل كلمات مفردة تتضمن تشديدًا فى الضغط على الأحرف ويوضح الخط أيضا قوة ذلك التشديد.

- الحروف الكبيرة ترمز إلى الحديث المرتفع فـــى الـــصوت بـــشكل واضح أكثر من الحديث المحيط .

- إشارات الدرجة ترمز إلى الأحاديث منخفضة الصوت بشكل واضح أى أن تكون منطوقة بشكل منخفض وليس لأن الشخص بعيـــد فـــى المسافة .

- علامة النجمة * تسبق الصوت القصير الحاد

- الأرقام بين قوسين تقيس فترات الصمت أو انقطاع الصوت بالثوانى فى هذه الحالة (٠، ٤) تكون أربعة أجزاء من الثانية .

-القوسان داخلهما نقطة ترمز إلى توقف قصير مسموع ولكن بـــشكل يصعب قياسه .

- أربعة أقواس اثنان على كل جانب داخلهما نص ترمز إلى تعليـــق إضافى للناسخ قد يكون قرينة أو تجويد .

- علامة الترقيم : تظهر درجة الإطالة السابقة وكلما زادت علامـــات الترقيم كان ذلك إشارة إلى زيادة الإطالة أو التمديد .

- حرف **h** المتكرر يرمز إلى التنفس أو النطق بملء النفس وهو أمر تناسبى تماما كما فى حالة الترقيم .

- حرف **h** المتكرر والذى تتبعه نقطة يرمز إلى الشهيق .

- كلمة **yeh,** ترمز إلى أن المتحدث لم ينه كلامه والفاصلة ترمز إلى استمرار ارتفاع وانخفاض الصوت فى الكلام أو التنغيم مثلما تنطق القوائم .

- علامات الاستفهام ترمز إلى تنغيم صوتى أقوى يدل على الاستفهام بصرف النظر عن القواعد النحوية .

- كلمة **yeh.** ترمز إلى فترات صمت كامل أو انخفاض أو توقف التنغيم وحساب فترته بغض النظر عن القواعد النحوية .

- **Bu-u-** الشرطة الواصلة ترمز إلى انقطاع الصوت السابق .

- **< he said >** علامات الأكبر من والأصغر تطوق الحديث المتعجل .

- = علامة التعادل ترمز إلى الإمساك الفورى بحديث ناجح سواء من متحدث أو أكثر دون وجود فاصل .

- **Heh heh** أصوات الضحك وقد يكون لها معان أخرى كالتدليل أو اتجاه درجة الصوت أو مطامح أخرى .

- **Sto(h)p i(h)t** قدر قليل من الضحك داخل الكلام والقوسين لتمييز موقع الضحك .

ملامح البكاء

- كلمة **help** تعنى الهمس أو التشدق مطوقة بعلامة الدرجة .

- **Shih** نفس مبلل

- **grandson -** صوت مرتعش

- **Sorry** كلمة الأسف وسهم عمودى تعنى الأصوات المرتعشة .

- **K(hh)ay** تنفس أثناء الكلام وحرف **h** يرمز إلى التنفس بصوت بشكل انفجارى حاد .

- **Hhhelp** ترمز إلى صوت تنفس أكثر نعومة ووضوح .
- **Huhh.hhih** نشيج أو تنهد بأنفاس سريعة وبعضها تسبقها علامة النقطة للإشارة والتبيين .
- **Hhuyuhh** شهيق أكثر منه زفير وبعضه تصاحبه أصوات متحركة وبعضه منطوق .

الجزء الثالث

القضايا الاجتماعية النقدية

الفصل الثاني عشر

العنصر والعنصرية

كيفين دورهايم، ديريك هوك، دامين و. ريجس

موضوعات الفصل

المناحى التقليدية

- الشخصية
- المعرفة

المناحى النفسية النقدية

- الخطاب والحديث العنصري
- العنصرية ملمح من ملامح العقل المضطرب
- العنصرية بوصفها ممارسة متجسدة، وخطابية

استخلاصات ختامية: تحديات نفسية نقدية للعنصرية

كيف نتحدث عن العنصر ونكتب فيه؟

العنصر تكوين اجتماعى. وجاءت الفكرة القائلة بأن الناس تتوزع إلى جماعات مصنفة بحسب عناصرها بمقتضى أساليب مفروضة محليا وتاريخيا للرؤية والتفكير والحديث مما له جذوره فى التاريخ العنصرى والاستعمارى والعبودية والتمييز والاضطهاد العنصرى أو الأبرتهايد. ومن هنا يُعد استخدام أى من المسميات العنصرية نوعا من العدوانية فى العديد من السياقات. ومن ثم تبنى عدد من الكتاب النقديين العرف السائد القائل بوضع كلمة عنصر وكل ما يُشير إلى فئات عنصرية مفروضة مثل أبيض وأسود بين قوسين. وتصيب هذه الممارسة القراءة العامة البسيطة للعنصر بالاضطراب، وكذلك قراءة إشارات الطبيعة البنيوية لمختلف الفئات.

وعلى الجانب الآخر، وكما ستجرى المناقشة فى هذا الفصل، يُعد العرق كذلك واقعا راسخا فى العديد من الوسائل المادية والسياسية. وعملت مشروعية العنصرية على ترسيخ أشكال كبرى من عدم المساواة بين جماعات من الأفراد تُعرف بالأجناس أو العناصر. ومن أمثلة التفرقة أو عدم المساواة: عدم المساواة فى الخدمات الصحية والثروة وملكية الأراضى. واستمرت هذه الفروق نحو الاستدامة والبقاء الأبدى بأعمال ممارسات الفصل العنصرى والإقصاء مما يعنى أن السلطة ستظل متركزة فى أيادى الجماعات المنتفعة من ماضى التمييز العنصرى البواح. وهناك فى مختلف السياقات أسبابا سياسية وجيهة للمطالبة بالتركيز على الواقع دون التركيز على بنيوية العنصر. ففى جنوب إفريقيا، على سبيل المثال، هناك العديد من الدارسين النقديين ممن يرون أنه من المقنع للغاية بالنسبة لذوى البشرة البيضاء أن

يذهب الكُتاب إلى القول بأن لا شيء هناك اسمه عنصر بل هي تكوين اجتماعي جاء مع تصميم الحكومات لبرامج العمل من أجل الانتماء وإعادة توزيع الأراضي بهدف مواجهة المشروعية المادية للاستعمار والأبرتهايد. وهناك كذلك كُتابا نقديون ممن يذهبون إلى مناهضة استخدام الأقواس المريبة في الكتابة أو في الكلام عن العنصر والعنصرية.

وعادة ما يُتخذ من التسمية الصريحة للبيِّض بأصحاب الامتياز نوع من الحراك السياسي الساعي إلى مناهضة السُلطة العنصرية في استراليا المعاصرة. وأن تضع كلمة أبيض بين قوسين في هذا السياق فهذا من شأنه أن يجعل أصحاب البشرة البيضاء من الاستراليين يتخلصون من ورطتهم أو مأزقهم، حيث التمويه على واقعية امتيازاتهم. وإضافة لهذا، يسمح عدم استخدام الأقواس المريبة بتعرف طرائق المعرفة المتأصلة في السكان الأصليين: أفهام السكان الأصليين للمكان، والاحتفاظ بالمسافة والإدراك الفريد للمعاني مما يستحيل ترجمته إلى مصطلحات أصحاب البشرة البيضاء. ومن المهم إجمالا الاعتراف بأن لهذه المصطلحات مشروعيتها كأدوات لوصف العالم.

وما يتعين أن يكون واضحا أن العنصر والتصنيف العنصري يثيران الاضطرابات والمشكلات بطرائق مختلفة وفي سياقات مختلفة. فكما سيتضح في هذا الفصل، العنصر ما هو إلا تكوين اجتماعي يتخذ أشكالا مادية واقعية شديدة التنوع، وعادة ما يشكل أساسا للإحساس بالهوية وأرضا خصبة للسُلطة المغتصبة. وهناك آثار عدة ومختلفة مرتبطة بالهوية وأخرى سياسية إذ ما أُخضعت التصنيفات العنصرية للتساؤل والبحث، وإذا لم تُخضع لهذا الأمر. وتعتمد هذه الآثار على السياق: من الذي يطرح الأسئلة؟ الغايات من طرح الأسئلة، وفي أي سياق تاريخي و سياسي؟

وبعد وقت طويل من التروى والتردد، اتخذنا القرار بعدم استخدام الأقواس المُريبة فى هذا الفصل. بل، قررنا دعوة القارئ إلى التفكير فى أى من المسميات العنصرية فى هذا الفصل يشعر أنه ينبغى أن توضع بين قوسين، أيها ينبغى ألا توضع بين القوسين، وأن يتأمل فى لماذا كان تفكيره على هذه الشاكلة.

تسعى بحوث التعصب العنصرى والتمييز فى مجال علم النفس سعيا تقليديًا نحو فهم لماذا ينخرط الأفراد فى سلوكيات تعرف بأنها عنصرية. ويدرس هذا الجسم الضخم من البحوث أيضًا كيف تؤثر العنصرية فى حياة الناس. وتعمل البحوث النفسية، إجمالاً، ليس فقط على استكشاف وجود العنصرية، ولكن أيضا استكشاف آثارها السلبية.

لكن هذا الجسم العلمى الضخم تكتنفه جوانب قصور ونقاط ضعف ناجمة عن تصور هذا البناء العلمى لمقولة العنصرية بحد ذاتها. وتتمثل أول جوانب ضعف هذا التصور، أنه من البداية عبارة عن نموذج لفهم العنصرية ذى طابع فردى إذ هى نتاج معتقدات الفرد ومعارفه. ويكمن الجانب الثانى من جوانب الضعف فى التركيز بشكل واسع فى بحوث العنصرية على أنها تحدث فى نطاق العلاقات المتبادلة فيما بين الأشخاص، ومن ثم تأكيد اقتصار اهتمام البحوث على المصوغات الفردية للتعصب أو الاستجابات الفردية للتعصب. ويتمثل القصور الثالث فى أن هذا البناء من البحوث يقوم على مقولة عنصرية تُسلم بأن الفئات العنصرية تعكس فروقا فعلية بين مجموعات من البشر.

وعلى النقيض من هذا، بدأ البناء المتنامى سريعا من البحوث النفسية النقدية بالتركيز على علاقات السلطة والنفوذ. إذ تُفهم العنصرية أساسا كنتاج

لعلاقات تاريخية معينة بين مجموعات بشرية، وخلال هذه العلاقات يلصق البعض بالآخرين افتراءات جازمة للهيمنة عليهم. وبهذا يُشير العنصر إلى شكل من التصنيف الفئوى يعكس علاقات قوة ونفوذ محددة بين جماعات أكثر مما يعكس خصالاً فعلية لجماعة بعينها(سواء كانت هذه الخصال سلوكية أو جسمانية). والعنصرية إذن هى تفكير وسلوك يسعيان إلى الحفاظ على الطبقية العنصرية **Race hierarchy** .

وبتطبيق هذا الفهم للعنصر والعنصرية فى مجال البحث، يطرح علماء النفس النقديون أسئلة تختلف اختلافا بينا عن تلك التى يطرحها علماء النفس الذين يعملون فى إطار المنظورات التقليدية. فبدلا من التركيز الأولّى على المعتقدات أو المعارف، يذهب النقديون إلى الإجابة عن السؤال كيف يتم تحديد موقع الأفراد والجماعات فى محيط متسع من العلاقات الاجتماعية والتاريخية وكيف تبزغ هوياتهم من خلال هذه العلاقات. ويحاول النقديون أيضا دراسة كيف تصبح التصنيفات العنصرية مألوفة ومعتادة، وكيف تعمل هذه التصنيفات على استمرار الاعتقاد فى أنها تصنيفات عرقية واقعية وطبيعية. وبينما يتساءل علماء النفس النقديون حول واقعية التصنيفات العنصرية، وبينما تُطرح مسألة واقعية العنصر، يذهب علماء النفس النقديون أيضًا إلى دراسة الآثار الحقيقية للعنصرية. وقد حاولوا توضيح كيف تشكل العنصرية حياة الناس المتميزين والمقهورين بإجراءات وعمليات التمييز العنصري، والتهميش والجماعات الاجتماعية المهيمنة. ونتناول فى هذا الفصل أ) عرض الخطوط العريضة لمنحيين تقليديين فى البحوث النفسية عن العنصرية (وأوجه القصور والنقد فيها)، ب) تقديم المنحى النفسى النقدى السائد فى فهم العنصرية (وأوجه القصور فيه أيضا)، وأخيرًا ج) تقديم

تفسير للعنصرية من خلال عدسة علم النفس النقدى التى تشمل كلا من التفاعلات الفردية وموقعها فى إطار سياقات مادية واجتماعية محددة. ونؤكد هنا أن العنصرية ينبغى أن تُفهم فى ضوء كل من الجور المؤسسى والأنماط المتطبعة اجتماعيًا من الكلام والتفاعل والتصور والسلوك التى تُعيد إنتاج هذه العلاقات المؤسساتية وتعمل على توسيع آفاقها. ومن هنا يأتى هدفنا القائل بدراسة المعتقدات والمشاعر حول العنصر فى ضوء علم نفس الجمعى ، كملمح من ملامح ما نطلق عليه العقل المضطرب . ويعد العنصر جانبًا من جوانب المعرفة الجمعية التى تجعل الناس ينضمون لتفاعل وفق شروط عنصرية، بينما يصرحون باستنكارها. ففى تفاعلاتنا الاجتماعية وحواراتنا وممارساتنا العملية المتجسدة، نأتى ليس فقط بمعتقدات عنصرية صريحة بل ونأتى كذلك بمعتقدات ضمنية تشكل الخلفية لما نقول ونفعل فى مواقف المقابلات الاجتماعية اليومية، والمحادثات والتفاعلات.

المناحى التقليدية

كان للمناحى التقليدية الخاصة بالدراسة النفسية للعنصرية أهميتها فى صك مصطلح العنصرية، وفى محاولة فهم العوامل المفسرة لوجود هذه الظاهرة واستمرار بقائها. والحقيقة، وكما سنرى لاحقا، أن نظريات الشخصية والنظريات المعرفية تم توظيفهما توظيفا نقديا فى مواجهة ظاهرة العنصرية.

الشخصية

ظهرت إلى الوجود مبكرا عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة أهم نظريات علم النفس الاجتماعى التى عُنيت بالعوامل المفسرة للعنصرية.

وتبدت الضغينة والصراع العنيف بين الجماعات خلال الحرب العالمية الثانية في أبشع صورها في معسكرات الهولوكوست طارحة أسئلة ملحة حول منشأ التعصب والاضطهاد، سواء بسواء في المجتمعات المتمدينة الحديثة وفي المجتمعات النامية. وتكشف مختلف أشكال الإفراط في العنف والتعصب الأعمى- كما ظهرت في انتشار معاداة السامية- والأيديولوجيا الفاشية- ما يفيد بأن جذور العنصرية قد تكمن في المرض النفسي. وتم صياغة هذه الفكرة في نظريات النزعة التسلطية (**Adorno, Frenkel-Brunswik, & Levinson, 1941 Fromm,**) إذ يوصف نمط الشخصية التسلطية بأنه سريع التأثر بالأيديولوجيات الفاشية والعنصرية. وتُفهم العنصرية، وعدم التسامح تجاه من هم خارج الجماعة كسمات شخصية مترسخة في متلازمة الشخصية ، بما هي تنظيم ثابت للحاجات والرغبات النفسية غير الشعورية تحدد اتجاهات وأفعال الأفراد المتسمين بالتسلطية. وركزت مختلف التحليلات النفسية على الجوانب غير المنطقية في الشخصية، وعلى الحاجات الوجدانية الأساسية، أي أنها في الحقيقة، ركزت على أكثر الرجاءات والمخاوف بدائية (**Adorno et al.,1950:10**) التي من الممكن تناولها بالتعديل والتغيير من خلال الحملات الدعائية، وجهود القيادات السياسية. وترجع جذور التسلطية إلى النمو والارتقاء في الطفولة المبكرة. وثمة عوامل عديدة لها أهمية أساسية: نظام التنشئة الجامد أو المتصلب في البيئة الأسرية، والتركيز على أداء الأدوار والواجبات المحددة سلفا على نحو صارم وجامد، والعلاقات المتبادلة القائمة على الهيمنة والخضوع أو الإذعان والمشاعر الوجدانية الشرطية أو المصطنعة (**Adorno etal.,1950**).

ويثبت تأثير مدرسة فرويد فى هذه النظرية من خلال فكرة مفادها أن الممارسات العقابية فى تربية الأطفال ينشأ عنها كراهية الأطفال لآبائهم والعدوان تجاههم. وما داموا لم يتمكنوا من التعبير عن هذه الكراهية أو هذا العدوان- خوفا من العقاب- يتم كبت هذه المشاعر، مما يؤدى إلى تكوين أشخاص يبدون من الخارج كأشخاص مثاليين خاضعين لإرادة والديهم. ويتم لاحقا إزاحة هذه المشاعر العدوانية المكبوتة نحو أولئك الذين يحسبون على أنهم أقليات فى المجتمع أو يتسمون بالدونية، مما يفصح عن التعصب العنصرى. وتقوم الشخصية التسلطية بالتالى على أساس من البناء الشخصى السادى والماسوكى التى تجد راحتها فى الخنوع للسلطة، بينما توجه العدوان نحو من هم خارج الجماعة والملامين دائما على ما يلتصق بهم من أمراض اجتماعية. ويحافظ تمجيد الشخصيات التسلطية لرموز السلطة، والتشديد على إطاعة القانون والنظام على استمرار الرؤية التقليدية المحافظة للحياة، وكراهية الأقليات والجماعات الخارجية (**Altemeyer,1988**).

ومن الأهمية بمكان، القول بأن نظرية النزعة التسلطية تعترف بأن العنصرية على المستوى الفردى ينبغى أن ترتبط بالمنظومة الأوسع نطاقا لقوة النفوذ والسلطة. فالفاشية، كما يقول أدرنو وزملاؤه، تُفرض فرضا على الناس "(**1950:480**) وينبغى أن تُفهم مقترنة بتنوع الملامح البنيوية للمجتمع كأن تكون خروجًا عن أنساق المعتقدات التقليدية وتشوشًا وعدم تيقن ناجم كله عن إضفاء الطابع الصناعى على المجتمع والحداثة. ومن هنا تم التوافق على فهم النزعة التسلطية كعرض خاص من أعراض الشخصية له ارتباط تاريخى بالخوف من الحرية التى أتت بها الحداثة (**Fromm,1941**).هذه كانت

نظرية راديكالية حاولت فهم كيف يتم دعم البناءات الاجتماعية (الحكومات الرأسمالية الصناعية) بركائز نفسية محددة. ومما يؤسف له، أن هذه الدفعة الراديكالية لهذه النظرية أُفتقدت حيث انصب اهتمام المنظرين لاحقًا على علاقات الطفولة المبكرة وأنماط التفاعل الأسرى طويل المدى وأصبح الكثير من البحوث منشغلاً بالأسلوب الأمثل لقياس النزعة إلى التسلطية.

وتكمن قوة هذه النظرية المتمركزة حول الشخصية فى قدرتها على تفسير الصور المختلفة المتطرفة من الضغينة والكراهية . وحاولت هذه النظرية فهم العوامل الوجدانية الكامنة خلف العنصرية؛ وذهبت إلى ترجيح وجود درجة من اللذة تتحقق من وراء العنصرية، إذ أن الشخص العنصرى يؤكد هويته بإنكار وجود الآخرين وتشويههم (**Hook,2006,2008**). وكان منظرو الشخصية، بوجه عام، قادرين على تقييم ليس فقط مقاومة العنصرية للتغيير، ولكنهم كانوا قادرين كذلك على تقييم حقيقة أن العنصرية تتحول إلى عنف وكراهية. إلا أن مواطن القوة هذه فى منحى الشخصية اقترنت بمواطن ضعف. فبينما يأمل المنظرون فى القضاء على العنصرية اللاعقلانية – من خلال النقد المنطقى والعقلانى – تضمنت النظرية ما يفيد بأن تحدى العنصرية يتطلب، أولاً، تغيير الشخصيات الفردية. ويُفترض أن تكون مهادات التغيير الاجتماعى فى التراجع عن التنشئة فى مرحلة الطفولة. وتظل نظريات الشخصية عُرضة للادعاءات القائلة بأنها تتجاهل المؤثرات الموقفية والتفاعلات المستمرة بين الذوات ومحيطها البيئى ما دامت تواصل الرجوع إلى البنية النفسية العميقة الكامنة فى طغيان العنصرية على العمليات النفسية اللاشعورية لدى الأفراد، (**Billig,1976**). ويبدو بذلك التغيير النظامى

مستحيلاً: فما دمنا نفهم العنصرية فى ضوء الشخصية ، بما هى سمات شخصية متعلمة، أو دينامية انفعالية لا شعورية، فكيف يمكن القضاء على العنصرية بغير العلاج النفسى طويل المدى؟ ويطرح هذا المنحى علينا القليل بالقياس إلى نظرية التغيير الاجتماعى التقدمى المتدرج. فبالتركيز على المرض الفردي، تهمل النظرية حقيقة أن العنصرية قد تنشأ فى العديد من المواقف الاجتماعية والمؤسسات دون أى دليل على المرض ومن غير أفراد يعانون سوء التكيف.

المعرفة

يُفسر التراث التقليدى فى علم النفس العنصرية فى ضوء العمليات الذهنية التي، كما يتصور علم النفس المعرفي، تقف وراء ما نفعل وما نقول، وتتكون منها إدراكاتنا للعالم. ويقرر هذا المنحى أن التهيؤ الإدراكى المعرفى يكون واضحا فى لحظة الإدراك، حيث التفسير الفعلى **(Bruner,1975)**. ونحن ندرك الأشياء فى العالم فى ضوء فئات أو مقولات فى ثقافتنا: فعلى سبيل المثال نحن نرى المقاعد والمناضد والرجال والنساء والبيض والسود والآسيويين والمسلمين. تتشكل كل هذه الفئات، والفروق بين الجماعات ومعانيها تشكلاً اجتماعيا ثم نميل إلى النظر للعالم فى ضوء هذه الحيثيات. ومن ثم فإن الأرضية التى تقوم عليها العنصرية تكمن فى لحظة الإدراك.

وتقوم العمليات النفسية الكامنة بما يزيد على مجرد تقسيم العالم إلى فئات اجتماعية ثابتة. إذ تعمل وراء كواليس عملية إضفاء المعنى الكامل على تلك الفئات. وعملية التداعي، بما هى عملية ربط مجموعة من المعانى

بأخرى، لها أهمية أساسية بالنسبة إلى النظرية المعرفية لأنها تسمح للناس بتجاوز حدود المعطيات(Bruner,1973). ونمارس نحن عملية تنميط عن طريق ربط مجموعة محددة من الملامح والسجايا بفئات من البشر الذين نقابلهم فى حياتنا، مما يسمح لنا بمعرفة أكثر بهؤلاء تتجاوز حدود ما نستطيع أن نناظره مباشرة.

ومثلها مثل نظرية النزعة التسلطية، عملت التعليلات المعرفية للعنصرية على تطوير فهم ونقد منظومة اجتماعية تاريخية للجور والتمييز، تعرف هذه المنظومة، بعنصرية جيم كرو ضد الأمريكيين الجنوبيين فى النصف الأول من القرن العشرين. وكانت هذه المنظومة الاجتماعية تحافظ على الفوارق السلطوية القائمة على العنصر عن طريق وسائل للفصل العنصري، يتم من خلالها إبعاد الأطفال السود عن مقارهم السكنية إلى مدارس معدة خصيصا للسود، إذ يتلقون تعليما أدنى فى مستواه من التعليم فى مدارس الأطفال البيض. واستندت مشروعية هذه الممارسة العنصرية إلى الفحص الدقيق المتضمن فى المعيار الرئيسى للمجلس الأعلى للتربية والتعليم بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٤. فقد كان يقود فريق العمل من علماء النفس كينث كلارك (Clark,1953) وقدم هذا الفريق صياغة أكاديمية لحجم الضرر النفسى والخلل الذى يحدثه كون الفرد مكتوبًا عليه إلى الأبد أن يُعزل فى إطار جماعة عنصرية معينة. وذهبوا إلى أن فض أو نقض هذا الفصل العنصرى يمكن أن يتم بشكل تدريجى وبليونة حتى فى مواجهة القسوة العنصرية التى يُبديها غالبية البيض الذين يعتقدون أن السود أناس قدرتهم على التعلم محدودة وقاصرة.

عُرفت الحجة الأخيرة لكلارك مباشرة بالنظرية المعرفية. وبحسب ما جاء فى كلمات ألبورت تعبير " قرار سنة ١٩٥٤ فى شأن الشخصية غير ذى صلة. فالتغيير الاجتماعى يمكن تفعيله دون جهد مسبق لتغيير المشاعر الفردية (1962:121). ويمكن مواجهة العنصرية بالممارسات الاجتماعية المتغيرة بدلاً من التركيز على الشخصية. ويمكن تعديل شبكة المقولات الذهنية والتداعيات والمعتقدات التى يتبناها الأفراد بتغيير طريقة تفاعلهم مع الآخرين. ووفقا لفرضية الاتصال (Alport,1954)، فإن فض أو نقض الفصل العنصرى قد يجمع بين البيض والسود معا حيث يقيمون علاقات صداقة وتتم إزاحة الصور النمطية لدى كل عن الآخر. وتنطلق بذلك شرارة التعديل الكلى للمعتقدات والمشاعر تجاه الجماعة المقابلة؛ ويتحقق التوازن النفسى باستبعاد التناقضات بين المعتقدات السلبية والإيجابية عن هذه الجماعة وكذلك استبعاد التناقضات بين المشاعر الوجدانية السلبية والإيجابية تجاه الجماعة ذاتها.

إلا أنه قد تم نقد ما ذهب إليه التيار المعرفى التقليدى من تطبيع للعنصرية من خلال تفسيرها على أنها نتاج عمليات ذهنية عامة لتكوين الفئات والتداعى النمطى (Hopkins,Reicher,&Levine,1997). وعادة ما يتجاهل التيار المعرفى التقليدى أن سبل الفروق بين الجماعات عبارة عن منتج اجتماعى ونتاج أنماط تاريخية من الاستغلال والتصور، تقوم على أساس من علاقات سلطة النفوذ القائمة التى تضع الأفراد فى موضع عنصرى نوعى له صلة بسياق اجتماعى بعينه يشهد تطورهم ونموهم. وبدلاً من ذلك، يُنظر للفئات العنصرية كنقاط طبيعية عاكسة للفرق الجماعى. ويكمن فى الرؤية النظرية للتعصب القائلة بأنه نتاج طبيعى للمعرفة الفردية

خطر، على قدر من الأهمية، فحواه تعيين نقاط اختلاف على أنها فروق بديهية مسبقة، بدلاً من تصور العنصر فى ضوء عوامل اجتماعية، حيث نقاط الاختلاف بنيوية. وأدى هذا إلى تحويل الانتباه عن شبكات علاقات السلطة المزورة تاريخيا، والتى تجعل جماعات بعينها مثيرة للجدل أكثر من غيرها.

المناحى النفسية النقدية

سعت البحوث النفسية النقدية حول العنصرية إلى توضيح أن المقولات العنصرية مازالت شائكة ليس فقط نظرا لموقعها فى إطار حكايات التاريخ المتصلة عن التمييز والامتياز، ولكن أيضا بسبب أننا مستمرون فى إعطاء هذه التصنيفات العنصرية قيمة على أساس أنها وسائل فهم وتفسير العالم. وتوضح بحوث تحليل الخطاب، بشكل خاص، كيف أن العنصرية يمكن أن تكون كامنة فى الأحاديث اليومية لأناس يدركون أنفسهم على أنهم مناهضون للعنصرية.

الخطاب والحديث العنصرى

يركز منحى الخطاب على تحليل النصوص. ويُعنى هذا المنحى أساسا بالسجلات المكتوبة للتفاعلات الحوارية المنطوقة. ويسمح هذا المنحى لعلماء النفس الاختصاصيين فى تحليل الخطاب بالإحاطة الكاملة بالتعبيرات العنصرية التى تتصاعد بتصاعد التفاعل الاجتماعي، والإحاطة بكيف يتم تبريرها ونقدها والدفاع عنها. ويمدنا هذا التراث بإيضاحات مثمرة وثرية حول كيف يدور الكلام المحمل بالعنصرية وكيف يتم تأويله وتعليله.

وتعد نقطة البداية فى هذا العمل الفكرة القائلة بأن العنصر تكوين اجتماعى. وعند وصف العالم الاجتماعي، يشكل المتحدثون صورًا مختلفة

للجماعات الاجتماعية القائمة. وهذه التكوينات – المترتبة بشكل نمطى على تنميطات وتعميمات تدور حول صورة الآخرين كما تتبدى للبعض– تحركها أنماط محددة من المنافع، ويمكن توظيفها بأساليب شتى. فعلى سبيل المثال، وعلى أساس سلسلة من المقابلات التى أجريت مع أعضاء فى جماعة الباكيهة (البيض) فى نيوزيلاندا، حدد ويزريل وبوتر (1992) عدة أساليب أساسية يتحدث بها أفراد جماعة الباكيهة عن الماوريين. وأبرزت النتائج الطابع المتغير والمتناقض لهذه التصورات. فالصورة المرسومة للماوريين، مثلا، ذات بعدين أحدهما أنهم جماعة ذات خلفية ثقافية تقليدية، والثانى أنهم جماعة فقدت هويتها الثقافية تحت ضغط الحداثة وعمليات التحديث. وتقرر هذه النتائج إجمالا أن جماعة الباكيهة تكونت لديهم صور نمطية ومعتقدات حول الماوريين ولم تكن هذه الصور والمعتقدات جزءًا من اتجاه سيكولوجى متسق، أو تعصب عنصرى مضمر أو كامن. وبدلاً من هذا، كانت هذه المعتقدات جزءًا من خلفية عنصرية جماعية ميزت الحياة الاجتماعية فى نيوزيلاندا، ويرى **بوتر وويزيرل** أن من الممكن دراستها من خلال مخزونات تفسيرية محددة، عبارة عن منظومات من المصطلحات والمفاهيم التى تستخدم بشكل متكرر ويتم توظيفها فى توصيف وتقييم الأفعال والأحداث وغيرها من الظواهر..... وتنتظم حول مجازات محددة وأشكال من الحديث تعرف بالاستعارات (**1987:149**). وتعد المستودعات التفسيرية نظمًا لغوية روتينية جماعية تستعمل فى تنظيم الإدراكات والتفاعلات. وفى ظل هذه المفاهيم والمصطلحات والعبارات نستطيع فهم التنميطات العنصرية والمعتقدات ليس على أنها تصورات ذهنية فردية ، ولكن على أساس أنها تصورات اجتماعية تطورت تاريخيا لتبرير الممارسات العنصرية والتنظيمات الطبقية.

وإضافة للمضمون الممتلئ بالمجاز حول العنصر، تتيح الخلفية العنصرية الجمعية استراتيجيات الحديث عن العنصر. إذ أن الفكرة القائلة بأن التعصب غير عقلانى هى جانب من الفهم العام، وبالتالى يتجنب المتحدثون أن ينظر إليهم على أنهم متعصبون مما يقود بالضرورة إلى الطعن فى مصداقيتهم. ومن هنا، يتخذ الكلام العنصرى الشكل السردى المتصل أو الإنكارى "كأن يُقال أنا لست متعصبا ولكن، ..."(Billig,1988). ويسمح هذا للمتحدثين أن يفصحوا عن تصوراتهم العنصرية فى نفس الوقت الذى ينكرون فيه هذه العنصرية، ويحدد هنا فان ديجك (1992) عددا من الاستراتيجيات البلاغية التى يتم من خلالها إنكار العنصرية، بما تتضمنه من استراتيجيات التنصل وإستراتيجية التعبير بطريقة وضع السم فى العسل ، والتماس العذر والتبرير. ويُحيط المتحدثون التفاعل العنصرى بإطار من المصطلحات غير العنصرية (مثل أنا لم أهدده أو أهاجمه ولكن أسديت له النصح). وهم يقدمون بذلك نوعا من تلطيف الأجواء، وتبريرات لأعمالهم وتصرفاتهم، وحقيقة الأمر، أنهم فى النهاية يدفعون عن أنفسهم تهمة العنصرية، ويرمون الآخرين بها.

وتسعى بحوث الخطاب أيضا إلى دراسة الطبيعة المضطربة للحديث العنصري، إذ يعد هذا الاضطراب القاسم المشترك أو العلامة المميزة لمثل هذه الأحاديث. فالعنصرية لا تُرتكب فقط، فى إطار العلاقات الاجتماعية، من خلال متحدثين تجذبهم مصادر للمضمون واستراتيجيات الحوار تستمد جوهرها ومعناها من خلفية الحياة الاجتماعية، بل إنها ترتكب أيضا بصورة جمعية جماهيرية تتبدى فى كثرة اعتذار المتحدثين عن العنصرية وتبريرها وإنكارها بالإنابة عن الآخرين.

ويقدم كوندور ، وفيجو وأبيل وجيبسون وستيفنسون (2006) مثالاً يوضح كيف أنه فى المناقشات غير الرسمية حول العنصر والجيرة تجرى تعبيرات إحدى المتحدثات وفقا للمساندة المقدمة إليها من المشاركين فى الحوار، إذ يدعمون تعليقاتها عن طريق إيماءات الاتفاق والاهتمام ومن خلال إظهار الصدى الذاتى الداخلى لتعليقاتها فى نفوسهم. ومن ثم، فالأحاديث العنصرية، فضلا عما تتضمنه من تعريفات للعنصرية وأمارات إنكارها، هى منجزات جماعية جماهيرية.

وما يُفهم من هذا أن المستمعين، وليس فقط المتحدثين، مشاركون فى إعادة إنتاج العنصرية. وامتد دورهايم بهذا الخط التحليلي، فى تحليله للتنميط المفهوم ضمناً، موضحًا كيف يحرص المتحدث على تجنب التصريح بتعبيرات تعكس تنميطات عنصرية صريحة، مما يجعله عرضة للاستهجان والاتهام بالعنصرية. وبدلاً من معرفة أن المنصتين ممن يتسمون بالدهاء الثقافى لديهم رصيد من المعارف تشكل خلفية عن تنميطات عنصرية لا حصر لها، يستطيع المتحدث ببساطة استخدام أشكال من الحديث تومئ بطرق منظمة إلى استدعاء خلفية المعارف ذات الصلة بالحديث ومن ثم يساعد المستمعين فى التقاط المعنى مكتمل الأركان للحديث العنصرى دون الإفصاح عنه. وتسمح التنميطات المفهومة ضمناً لأناس بألا يكونوا عنصريين على مستوى التصريح وفى الوقت نفسه يعيدون إنتاج العنصرية فى خلفية الحياة الاجتماعية. وينخرط المستمعون، فى ذات الوقت، فى تفعيل جانب من العمل التنميطي، من خلال الانتباه إلى المعنى المتكامل للحديث العنصرى وفهمه وتعرفه.

وأسهمت نظريات ومناهج علم نفس الخطاب بدور عظيم الأهمية فى تطوير علم النفس النقدى. ورغم هذا، هناك أيضا محدودية وقيود على ما لعلم نفس الخطاب من قيمة وأهمية. والأهم هنا، أن المنحى الخطابى يُركز على اللغة من أجل استبعاد ما عداها من أنواع الفعل الجمعى وأشكال التفاعل الاجتماعى. وهذا الاستبعاد لا يعدو أن يكون مجرد صدفة. فقد أدت النزعة البنيوية الفجة والمناقضة للمثالية التى تسم معظم المشتغلين بسيكولوجية الخطاب إلى إثارة الشكوك فى الوصف ، بما فى ذلك وصف الناس لتفاعلاتهم الاجتماعية. وعلى سبيل التصحيح، تم التعامل مع التوصيفات على أنها تكوينات مستحدثة ومرغوبة عن العالم تؤدى مجموعة من الوظائف البلاغية. فعلى سبيل المثال، وصف بعض الجماعات العنصرية على أنها متدنية عقليا أو ذهنيا(وهو الادعاء الذى كان يستعاد فى علم النفس، انظر **Richard,1997**) ويعمل هذا الوصف على تفسير وتبرير التفرقة أو عدم المساواة فى المخرجات التعليمية، والتماس العذر للسلطات المدرسية، ووضع اللوم فيما يتعلق بالتفرقة الاجتماعية على عاتق الضحايا أنفسهم. وكنتيجة للطبيعة البنيوية للتوصيفات، اقتصر اهتمام الاختصاصيين فى علم نفس الخطاب على استخدام اللغة، موضحين كيف يتم وضع هذه التوصيفات معا وصونها فى سياقات التفاعل الاجتماعي؛ وظل علماء علم نفس الخطاب أبعد ما يكونون عن المعرفة بالواقع أو حقيقة الأشياء الموصوفة.

وعلى الرغم من هذه التحذيرات الخاصة بالطابع البنيوى للوصف، ينبغى كذلك أن يركز علم النفس النقدى على الممارسات العملية المجاوزة للغة (**Brown,2001**). إذ الفئات العنصرية ليست فقط كامنة بنائيا فى اللغة،

ولكنها أيضا قائمة فى أنواع أخرى مـن التفـاعلات الجـسدية والمكانيـة. والفصل العنصري، على سبيل المثال، عبارة عن ممارسة مادية حيث يعيش الأشخاص منفصلين جسديا ومكانيا، والعمل والالتحاق بالمدرسة فى أمـاكن مختلفة. وبالمثل، يتضمن توصيف الصحيفة العنصرية أُناسا معروفين بأنهم أعضاء فى فئة عنصرية ومعرضون للتمييز ضدهم بشتى الطرق، كأن تكون بالملاحقة الشرطية والاشتباه والقبض عليهم. والحقيقة أن منظومة التمييز أو التفرقة العنصرية التى يبحثها علم النفس النقدى لمواجهتها تتكون من عـدة ممارسات عملية عنصرية لا حصر لها، تمتد من الإيماءات البذيئة، أو التتبع والملاحقة فى المحلات أثناء التسوق، إلى رفض التوظيف وتـوفير وسـائل الراحة، وانتهاء بالتهديد بالعنف أو تعرضهم له (**Feagin,1991**). ورغـم أن كل هذه التصرفات عادة ما يتم التعبير عنها فهى ليست بحاجة للغة. إذ أنـه كما سيتضح فى الجزء التالي، قد يكون من المجدى أكثر فهم العنصرية على أنها نتاج تفاهمات جماعية حول الفئات العنصرية – أو العقل المنقسم –الذى ينعكس فى تفاعلات لفظية وغير لفظية.

العنصرية ملمح من ملامح العقل المضطرب

تعتمد الحياة الاجتماعية على قدرتنا على تنسيق نشاطنا مع الآخـرين بوسائل متعددة ومعقدة. فلكى تكتمل محادثة بسلاسة، على سـبيل المثـال، يحتاج شخصان إلى إعادة توجيه الحديث، والبدء فى الحديث والتوقف عنـه فى الوقت المناسب، والقول بالشىء الملائم عندما يحين دورنا فـى الكـلام، وبأسلوب مناسب، يكتمل بالإيماءات والتعبيرات الوجهية. وتعتمد قدرتنا بهذا

على تنسيق نشاطنا على وجود معارف ضمنية مشتركة يرتبط بهـا أفـراد الجماعة الذين يتمثلون ثقافتها تمثلا يتسم بالكفاءة والاقتدار. ونحتاج لإنجـاز تفاعل ناجح أن تكون لدينا معارف ثقافية مشتركة حـول قواعـد الـسلوك ومعاييره وتقاليده، جنبا إلى جنب مع المعارف المتبادلة حول ما نعرفه عـن الآخرين المشاركين فى التفاعل (Edwards,1997) . ويشكل هذان النوعـان من المعارف التشاركية خلفية الحياة الاجتماعية ، ذلك لأن تفاعلاتنا تـستند إلى هذين النوعين من المعارف على الرغم مـن أنهـا لا تمثـل الجانـب الشعورى فى هذه التفاعلات.

ما طبيعة معارف الخلفية المشتركة إذن؟ لأن هذه المعـارف ضـمنية وذات وجهة سلوكية، فهى ليست معارف بالمعنى المتعارف عليـه تقليـديا، بمعنى، أنها ليست مجرد معلومات مختزنة فى رؤوسنا. ولكنها بـالأحرى، عبارة عن معرفة عملية، أى معرفة تجيب عن الـسؤال "كيـف؟"، وليـست معرفة تجيب عن السؤال "ماذا أو ما الذي". وهى معارف تأتى عن طريـق المران أو الممارسة العملية للفعل ، مثلها مثل المهارات فى رياضـة بدنيـة مثل التنس تصبح قدرة متجسدة. إذ إن لاعبى التنس يعرفون قواعد المنافسة والاستراتيجيات الحاكمة للعب. ويستطيعون التنبؤ بالمكان الذى قد تنطلق إليه الكرة، وكيف للخصم أن يردها. ببساطة هم لـديهم فهـم ضـمنى جيـد بالمباراة أو اللعبة، ناتج عن الخبرة باللعب. وهذا نوع من المعرفة التـى تتجسد وتتطور من خلال الممارسة العملية وليس من خلال قراءة الكتب الإرشادية حول قواعد واستراتيجيات التنس (رغم أن هـذه النوعيـة مـن المعرفة قد تساعد).

وتم تطوير نظرية المعرفة المتجسدة بكيفية القيام بأشياء معينة، على يد بيير برديو من خلال فكرته عن الخلقة أو البناءات المعتادة. إذ وجه برديو انتباهنا إلى توجه الأجساد فى المكان، وإلى جانبى المظهر والحال، وإلى الإيقاعات الصوتية، والحركة والتوازن التى تظل كامنة فى القواعد الروتينية لمكان معين أو موقع ثقافى – وهذا هو ما يعرف بالخلقة أو الاعتيادات. ويقدم لنا بورديو فهما لكيف نتعلم تصرفات جسمية محددة، ووسائط الربط ، وأنماط الاستجابات– أنماط التحاشى أو الاقتراب المادي، وأساليب التوقير أو الاستعلاء– حيث تصبح عادات وأفعالاً آلية متأصلة من خلال تكرار الممارسات العملية الاجتماعية اليومية، على الرغم من أننا ربما لم نتعلمها تعلما صريحا من قبل. ونحن نتعامل هنا مع مخزون من أنماط الكينونة، وأساليب تفاعلية ومسلكية متأصلة، أى نوع من الاتصال اللائق يعمل بأسلوب غير انعكاسى وحدسى. والبنية المعتادة أو الخلقة عبارة عن معرفة مضمرة تظهر عندما يسلك الأفراد بطرق روتينية معتادة لكنها ناجزة. وهذا لا يعنى فقط المعرفة بكيف يكون الأداء الناجح للأفعال الاجتماعية فى المواقف والمواقع النوعية، ولكنه يعنى أيضا الملاءمة، بمعنى كيف تتناسب أفعالنا ومسلكنا الجسدى مع موقف بعينه، وكيف تعكس سلسلة من القيم الاجتماعية غير المعلنة. وقد يفكر المرء، على سبيل المثال، فى الأوضاع والحركات والإجراءات الروتينية والمكانية للنشاط والأداء والملبس المتناسب مع إجازة شاطئية نمطية. وعند التفكير فى هذا المثال، نجد أن هذه النظرية توجه الانتباه نحو أهمية أن نتمالك أنفسنا ونكبحها فى السياقات الاجتماعية، وتوجه الانتباه كذلك نحو دور مختلف نوازع التفاعل وسلوكياته وأساليبه فى الحفاظ على استمرار صيغ محددة من الحياة الاجتماعية بما فيها أشكال التمييز العنصرى أو العنصرية. ومن هنا يكون لدينا إطار بالغ الاتساع من

أساليب التفاعل والأساليب السلوكية وأساليب اللغة الجسدية، نفهم من خلالها كيف يمكن للأفراد أن يُنفذوا التجاوزات العنصرية. وقد تعمل هذه التشريعات غير اللفظية ، التى لا يمكن الإلمام بها، من خلال أنماط التحليل التى تركز على اللغة، على الامتداد بالعنصرية إلى المستوى المؤسسى ووضع الجذور الأساسية لهذا الامتداد المؤسسى.

وإذا كانت المعرفة التشاركية الضمنية الموجهة بالفعل تشكل خلفية الحياة الاجتماعية، فإن أفعالنا فى علاقاتنا العامة ومسلكنا يشكلان صدارة هذه الحياة الاجتماعية. فما نقوله أو نفعله وأنماط حديثنا وتصرفاتنا اليومية ذات الوتيرة الثابتة، هى صيغ من الاتصال تقع فى السياقات الاجتماعية. وهى قوام صدارة الحياة الاجتماعية، حيث تخضع لقيود المحاسبة الصادرة عن الخلفية التى تقوم عليها الحياة الاجتماعية. إذ أن تواصلنا مع الآخر عرضة للتفسير أو التبرير والحكم عليه من جانبنا ومن جانب الآخرين، والتحسب لأفعالنا وتقييمها جزء لا يتجزأ مما يُناط بنا القيام به عند قيامنا بالتواصل فى الحياة الاجتماعية. وتتم كل هذه الأعمال التحسبية بالرجوع إلى الخلفية، أى المعرفة المشتركة بالقواعد والمعايير والأعراف السلوكية فى ضوء ما نبرره لأنفسنا وما ننتقده من عيوب محتملة فى سلوك الآخرين. ومن خلال عملية إنفاذ تصرفاتنا وأفعالنا، وعملية تبرير الأفعال وتعريفها، نكشف عن التزامنا تجاه مسلكنا والخلفية التى يقوم عليها هذا المسلك. وفى هذه الحالة، يعد مسلكنا الاجتماعى استثمار فى طريقة للحياة. وهذا الاستثمار ليس مجرد نوع من التعلق النفسى العميق، ولكنه عبارة عن سلسلة من الالتزامات التى يتم سريانها من خلال الفعل، أى عن طريق المشاركة فى الحياة الاجتماعية.

والعلاقة بين صور الحياة الاجتماعية وخلفيتها علاقة جدلية مثلما أن هناك اتفاقًا وتناقضًا بين وجهى النشاط الاجتماعى الواحد. ويُعد الاتفاق بين الصور والخلفية إنجازًا اجتماعيًا، بمعنى أنه اتفاق مؤثر عندما يُخاطب المتفاعلون اجتماعيا خلفية أفعالهم وتصرفاتهم إما بالتصريح وإما بالتلميح والتضمين والإيحاء، كما يكون الاتفاق مؤثرا عندما يكون متعارفًا عليه من قبل الآخرين. ويتبدى التناقض أو الاختلاف، فى المقابل، عندما تتم إعاقة تدفق التفاعل بمعوقات أو تحديدات وباستدعاء التحسبات.

وتشكل العلاقة بين الصور الاجتماعية وخلفيتها والعلاقة بين المعرفة الصريحة والمعرفة الضمنية، والعلاقة بين الأداء والبنية المعتادة أو الخلقة جوهر العقل المنقسم أى مجموعة القواعد والعلاقات التى يتشارك أعضاء أو أفراد ثقافة معينة فى الحفاظ على استمرارها. ولمفهوم العقل المنقسم أهمية خاصة تظهر عند دراسة العنصرية، حيث يسمح لنا بقراءة ليس فقط الصريح أو الواضح، ولكن يسمح لنا أيضا بقراءة الخلفية أو المعارف المشتركة التى تشكل السلوكيات العنصرية ولغتها. ويعد العقل المنقسم نتائج تفاعل إنساني، حيث النشاط المتآزر لأناس يتواصلون فيما بينهم بأساليب قابلة للتقييم والمحاسبة. والملمح الخاص المميز للعقل الموزع هو أن له بعدين أحدهما ضمنى والآخر صريح وهما ما نطلق عليهما وجهان لعملة واحدة هى الحياة الاجتماعية.

العنصرية بوصفها ممارسة متجسدة وممارسة خطابية

نقدم فى هذا الجزء نموذجين ممثلين لما ذكر آنفا حول العقل المنقسم. ونلقى الضوء أولا على سبل إدارة الأفراد لحياتهم، وأجسامهم والفراغ

المكانى باستخدام مصطلحات عنصرية حتى عندما تكون القواعد الحاكمة لهذه الإدارة غير معلنة بصورة نمطية. ويتم فى النموذج الثانى توضيح الخلفية التى يقوم عليها الاضطهاد العنصرى كما تتبدى فى الأحاديث اليومية حتى عندما تكون غير معلنة أو مصرح بها فى موضوعات المحادثة.

الفصل العنصرى على الشواطئ

درس دورهايم وديكسون (2005 a) الفصل العنصرى فى الشواطئ فيما بعد حكم الفصل العنصرى أو الأبرتهايد فى جنوب إفريقيا. وعُنى الباحثان بدراسة السياق الأيكولوجى المجهرى لعملية الفصل العنصرى (see http://www.Contactecology.com/) كما تتبدى فى أساليب التفاعل التى يتبعها الأفراد، وتوظيف الحيز المكانى فى خفض مستوى الاحتكاك والاتصال بين الجماعات. وعلى الرغم من أن الشاطئ يقوم رسميا على الدمج وليس الفصل العنصري، لاحظ الباحثان مستويات مرتفعة من الفصل العنصري، إذ تتخذ كل جماعة حيزًا مكانيا على الشاطئ مختلفا عن الجماعات الأخرى. واستخدام الشاطئ فى أوقات مختلفة تختلف باختلاف الجماعات. وتمثلت أبرز المشاهدات فى أن البيض يأتون إلى الشاطئ مبكرا ويتركونه حال بدء السود فى الوصول إلى الشاطئ. وبدون أية أحاديث، كان رواد الشاطئ يدبرون شئونهم بطريقة تبرز فيها العنصرية، مما يجعل العرق له معنى ودلالة فى التفاعل. ولم يكن الفصل العنصرى هنا مقصدا صريحا من جانب رواد الشاطئ على اختلاف أعراقهم- فهم يأتون إلى الشاطئ للاسترخاء . إلا أنهم؛ وهم على هذه الحالة، ظلوا كذلك أصحاب توجه

عنصرى ضمنى. إذ إن كل السبل التى يتبعها رواد الشاطئ فى الوصول إليه- سواء أكانت من يأتى مع من، ومتى يأتي، وأين يجلس، ومتى يرحل- كان الأفراد والجماعات من رواد الشاطئ يسلكون بشكل يحقق الأنماط الجماعية للفصل العنصرى. إذ تشكل المعايير والتوقعات حول العرق خلفية مسلك الشاطئ بالنسبة لهؤلاء.

وقام ديكسون (٢٠٠٦) بتحليل نموذج محاكاة سشلنج كشف به كيف أن ظاهرة عنصرية جماعية مثل الفصل العنصرى تبزغ من الممارسات المتسقة لجموع الأفراد الذين لا يتخذون بالضرورة من العنصرية مسلكًا، أو يسلكون بأسلوب يتسم بالوعى العنصرى. إذ تستخدم المصفوفة المكانية استخداما أشبه ما يكون برقعة الشطرنج، من قبل أفراد ينتقلون من مربع إلى مربع، وتكشف لعبة سشلنج ؛ كيف يتحول سريعا الحيز المكانى من حيز مندمج تماما إلى حيز للفصل التام عندما يسلك الفرد كل السبل التى تؤكد له أن القليل من جيرانه هم من نفس العنصر الذى ينتمى إليه. ومما يثير الفزع أن أيا من هؤلاء الأفراد لم يكن راغبا فى الفصل العنصرى التام. ومع هذا، وبعمل مجموعة من الاختبارات الصغيرة للفصل الجزئى أو التدريجى نتج عنها على المستوى الجماعى نوع من الفصل العنصرى التام فى الحيز المكاني، مما لم يكن يرغبه أى من الأفراد. تكشف هذه المحاكاة الإلكترونية عددا من الملامح المهمة التى ترتبط بطبيعة اضطراب التفكير العنصرى والممارسات العنصرية. أول هذه الملامح، هو الكشف عن كيف أن ممارسات عدد من الأفراد تمرنوا على تفضيلات ذات أساس عنصرى متوارٍ قد تأتى بنتائج جماعية لم يكن يقصدها أى منهم. والملمح الثاني، أنه

حال أصبحت هذه النتائج غير المقصودة متحققة فى الواقع المادى وملموسة، فى شكل فصل عنصري، على سبيل المثال، فإن النتائج تُفضى إلى واقع جديد يعود إلى تفضيلات واختيارات واعتقادات عنصرية. وبسبب وجود الفصل العنصري، يعمل الأفراد على تطوير تفضيلات عنصرية للعيش بين أوساط من الأشخاص ينتمون لجماعة عنصرية خاصة بهم.

وعلى الرغم من أن محاكاة سشلنج كانت تعليمية، فإنها تُجاهلت الدور الذى يمارسه الكلام فى تشكيل تفضيلات الناس، وفى تنظيم عملية ممارسة اختياراتهم. إذ أن مرتادى الشاطئ فى دراسة ديورهايم وديكسوّن لم يكونوا صامتين. حيث كانوا يوضحون ما يذهبون إليه، كما كانوا يُقَيِّمون تفضيلاتهم ويبررونها ويشرحونها فى سلسلة من المقابلات. فيكشف رواد الشاطئ من السود كيف أنهم تحت الحكم العنصرى تم إقصاؤهم وإبعادهم عن الشاطئ، واشتكوا من أنهم الآن وقد سُمح لهم بارتياد الشاطئ يرون البيض وهم يبتعدون عنهم، ويؤكدون بذلك استمرار عنصرية البيض. ويصنف البيض التفاعل على حد قولهم بأن السود يسيطرون على الشاطئ ويطردونهم منه. وفى الحالتين، نستطيع أن نتبين الصور النمطية الضمنية التى تلصقها كل جماعة بالأخرى. فالسود يعتقدون أن البيض عنصريون وهذا يفسر ابتعادهم عنهم، والبيض يعتقدون أن السود عدوانيون وحاقدون، ومن ثم يخرجونهم من الشاطئ. وبالاستناد إلى الأرضية أو الخلفية وراء كل هذا، يمكن القول إن الصور النمطية الضمنية تشكل التفاعلات اليومية دون ضرورة للتعبير عنها أو توضيحها بعبارات لا لبس فيها.

وقد اتخذ كل من الحديث عن الفصل العنصرى والتواصل، والممارسات التى تجسد التواصل والانقسام أشكالا من التفاعل المتوافق عليها

اجتماعيا، وفى حقيقة الأمر كانت أشكال التفاعل هذه متوافقة فيما بينهـا. إذ أشار كل من رواد الشاطئ السود والبيض إلى ممارسات الفصل العنـصرى والانقسام على الشاطئ للبرهنة على الرأى القائل بأن الجماعة الأخرى هـى التى كانت تبتعد عنهم أو تطردهم منه. وواقع الفصل العنصرى هو ما جعل من الكلام المتواتر عن ابتعاد البيض عن السود وطرد السود للبيض حقيقـة. إذ انتظم الحديث عن الفصل العنصرى والممارسات العمليـة التـى تجـسده فـى علاقات دعم متبادل. ، حيث يعمل كل طرف على أن يكون حالة شرطية لكل ما هو ممكن للطرف الآخر أو ممنوع منه (Durrheim & Dixon, 2006: 456) .

مشاهدة المزية العنصرية فى الكلام

فى استراليا، تستمر الصور الاستعمارية نتيجة التفاوت الهائـل بـين المخرجات الصحية ومخرجات الحبور لدى كل من سكان أستراليا الأصليين والأستراليين من البيض. ويلازم هذا الغُبن والإجحاف الذى يعانيه الـسكان الأصليون الامتيازات الممنوحة للأستراليين البيض. ويعد فهم كيـف تعمـل المزية العنصرية فى أيامنا هذه الجانب المهم فى تحدى العنصرية (Riggs & Augoustinos, 2004, 2005).

وتجعل الأحاديث اليومية للأستراليين البيض من المزية العنصرية سُنة مشروعة حيث: يؤكدون أولاً الاعتقاد بأن السكان الأصليين، وليس البيض، ينتمون إلى جماعة عنصرية، ويُسلمون ثانيا بأن النموذج الأبيض للـذات أو الذاتية هو الأكثر ملاءمة لفهم خبرات البشر، ويدعمون ثالثـا التـصورات النمطية عن السكان الأصليين والثقافات التـى تـضفى المـشروعية علـى

الاستعمار. هذه الأمثلة الثلاث، من بين أمثلة أخرى عديدة، تعمل على إضفاء المعيارية والمشروعية على سيطرة البيض وسيادتهم من خلال وصم السكان الأصليين بالخصال المرضية ومن ثم تعليل عدم المساواة الاجتماعية والمادية.

والمقتطف التالى من كلام شخص يدعى أندور يقدم مثالاً على كيف يتضمن الحديث عن الرفاهية مسلمات عنصرية البيض فى أستراليا والتى قد تكون ملحوظة، صريحة أو متوارية، ضمنية. ويكشف المقتطف كيف أن هذه المسلمات تعمل على تبرير وتفهم الإقصاء الاجتماعى للسكان الأصليين، والتفرقة أو عدم المساواة، ولومهم أو تحميلهم مسئولية ما هم عليه من فقر فى المؤشرات الصحية وفقر فى السكن وفى المؤشرات التنموية الأخرى.

المقتطف (١)

يقول أندور: إن هناك خيطًا رفيعًا بين أولئك الذين يتلقون تعويضات ومن يحرزون تقدما فى أوضاعهم على النحو الذى يتطلعون أن يكونوا عليه. فالقطاع الأكبر من الأستراليين الإنجليز هم قوم يمثلون ما أعنيه أو أقصده بالضبط. فهم راغبون فى إحراز التقدم، وبالتالى فهم يحصلون على ما يزيد عن احتياجهم ....

نجد فى هذا المقتطف تكوينات من قبيل "نحن وهم" تستعمل لإلقاء الضوء على الفروق بين الجماعات التى يشير إليها المتحدث وهى الأستراليون الإنجليز والجماعات البدائية أو السكان الأصليين . ويعكس هذا حالة من الاستياء لدى الأستراليين الإنجليز مصدرها أن السكان الأصليين يحصلون ميزات ويحصلون على أكثر من احتياجاتهم. ويحمل تقييم موقف السكان الأصليين فى مجمله صورة نمطية يتم بها وصم هؤلاء وإلصاقها بهم، بدلا من أن يتم تعويضهم التعويض العادل عما أحدثه الاستعمار بهم.

ومما يُثير الاهتمام هنا، أنه على الرغم من التركيز الواضح على أن السكان الأصليين يأخذون ميزات منظومة الحقوق الاجتماعية والصحية، نستطيع كذلك قراءة تفسيرات للمسكوت عنه. فالكلام فى المقتطف (١) يشى بمسلمة ضمنية تؤكد أن الأستراليين البيض يتمتعون بامتيازات. ويشير أندرو بأن السكان الأصليين يُمنحون أشياء، مشيرا على أقل تقدير إلى جماعة من الناس هم من يكون فى موقف العطاء. ومضمون هذا ليس فقط أن جماعة معينة تتمتع بالسلطة والنفوذ ولديها مزية حقيقية من خلالها تعطى وتمنح، ولكن أيضا ينبغى أن يكون هناك سبب منطقى لهذا المنح (كالاستعمار على سبيل المثال). وبالتالى هناك اعتراف ضمنى بالمزية العنصرية والظلم التاريخى فى الصياغة الفعلية للحجة المناهضة للحقوق الاجتماعية والصحية. ويوضح الكلام فى هذا المقتطف بعض وسائل مما يتم عن طريقها تجاهل البيض الميزات التى يحصلون عليها لمجرد كونهم بيضا، حيث يتم تصوير السكان الأصليين على أنهم جاحدون وناكرون للخير الذى يعيشون فيه.

المقتطف (٢)

مارك Mark : شىء ما أخفقت وسائل الإعلام فى إبرازه – نوع من المساعدات – أن تُمنح كل هذه القطعة من الأرض وذلك نوع من تأمين الأقنية الخلفية لنوع من العقليات وكثير من الناس ممن يصيبهم الذعر... وكانت حقيقة الأمر أنهم إذا لم يكن لديهم اتصال مستمر بأرضهم فلن يكون لهم حق الادعاء فى ظل هذا القرار وبالتالى أظن أن الناس أخفقوا فى التحقق من ذلك وأصيب الكثيرون بالخوف والفزع.

أندور: أنا وهم مندهشون لأنى ضمنت أنك قرأت عن الموضوع.... فبعض الجماعات عنيت بتقديم الادعاء والمطالبة بالأرض فى اديلاند عاصمة الجنوب الأسترالى وهذا الادعاء أخرجنى بالفعل عن طورى.

يُقدم مارك موضوع الحق فى الأرض مصورا الحقوق السيادية كوسائل معاونة. ويتجاهل هذا التوصيف للموضوع الاعتراف بالأشكال الاستعمارية المتطورة من خلال تجسيد الأمة الأسترالية البيضاء على أنها المُعطى الكريم السمح أو مقدم العون للسكان الأصليين، بدلا من تتبع الحقوق فى الأرض، وحقيقة أن الحق الشرعى فى الأرض كان ومازال وسيظل حق أصيل للسكان الأصليين. وتصوير الحقوق فى الأرض على أنها وسيلة تسمح لمارك وغيره من الأستراليين بتجاهل وتجاوز المسائل الشائكة حول التاريخ الاستعمارى الذى وضع يد الرجل الأسترالى الأبيض على الأرض، والحفاظ على استمرار ميزات البِّيض فى أستراليا. وهذا الشكل من فقدان الذاكرة التاريخية لامتيازات البيض المستمر والمتنامى يتم دعمه وتبريره بتعبيرات الشك وعدم التصديق من قبيل "لقد أصابتنى الدهشة"، "لقد أخرجنى هذا عن طورى حقيقة" ، "يثير الفزع فى كثير من الناس". وحقيقة الأمر، أن المشاركين بإمكانهم إبداء فرط اندهاشهم بالادعاء أن الحق الشرعى الأصلى هو نتاج وسائل يتبعها الأسترالى الأبيض، وعن طريقها يكون فى العادة قادرا على تجاهل امتيازاته.

ويوضح المقتطفان المذكوران آنفا المسارات الدقيقة التى من خلالها تشكل خلفية الحياة الاجتماعية، ومسلمات الحس العام المشترك حول الامتياز

العنصرى والجور، مما يشكل التفاعلات اليومية للأستراليين البيض. وهذه الأنظمة الروتينية وأساليب الحديث والكلام هى نتاج ما نُشير إليه بالعقل المنقسم. وتمثل وسائل تفاعل جماعية وتقليدية تعمل على إعادة إنتاج العلاقات العنصرية وعمليات الامتياز العنصرى. وفى هذه النماذج وكذلك النموذج الأسبق للفصل العنصرى فى شواطئ جنوب إفريقيا، نجد أنفسنا بحاجة إلى توجيه العناية والانتباه ليس فقط إلى استخدامات اللغة، ولكن أيضا إلى الممارسات العملية والمسلمات والأعراف التى تؤكد أن كل الآثار المادية من قبيل مؤشرات الصحة الجسمية والمسكن وقوانين ملكية الأرض كلها تعكس أشكال الظلم العنصرى فى الماضى.

استخلاصات ختامية: تحديات نفسية نقدية للعنصرية

كيف نفكر بعد هذا فى العنصرية، خاصة، إذا كانت العنصرية كما أوضحت الأمثلة السابقة كامنة فى تنوع أشكال التفاعل الاجتماعى المقابلة للأفهام الضمنية؟ وتساعد كتابات هارولد جارفينكل فى مناهج البحث الإثنوجرافيا فى تطوير رؤية لعلم النفس الجمعى الموزع تتخطى مستوى التحليلات الفردية، ومحورها العوامل الفاعلة فى خلفية الحياة الاجتماعية. ويذهب جارفينكل إلى أن المحيط الاجتماعى منظم للذات لأنه يضع إطار قواعد الفعل ومعاييره وأعرافه بوسائل ذات معنى نتبعها فى تفسير أو تبرير مسلكنا فى هذا المحيط الاجتماعى. وهذه الخلفية بهذه الصورة، ليست مجرد مقاصد فردية فحسب، إذ أن هذه الخلفية تحرك الأفراد: بمعنى أن أى محيط اجتماعى ينظم نشاطاته ليجعل منها خصائص حيث تكوين بيئة منظمة

لنشاطات عملية قابلة للاكتشاف والعد والرصد والإخبار عنها، وتحكى قصة عن موضوع قابل للتحديد، وقابلة للتحليل، باختصار، خصائص قابلة للتعليل والتبرير (١٩٦٧:٣٣).

وتعنى قابلية التعليل للمحيط الاجتماعى المنظم للذات أن أحاديثنا عن العنصر وممارساتنا والتنظيمات المادية يعبر بعضها عن الآخر، أو أن كل منها مرتبط بالآخر. فالارتباط المفصلى بين الكلام والتجسيد العملى معلن وقائم بوضوح، وظهر عندما تحدث مرتادو الشاطئ من البيض فى جنوب إفريقيا فى دراسة دورهايم وديكسون، موضحين أنهم يغادرون الشاطئ لأنهم يدعون أنهم يُطردون منه. ومع هذا، فحتى عندما لا تكون هناك صلة واضحة بين الكلام العنصرى والنواتج المادية والعملية الأخرى للعنصرية، تظل هناك علاقة كامنة كل بالآخر لأن كلا من الكلام العنصرى والممارسة العنصرية له مصدره فى قابلية المحيط الاجتماعى كمنظم ذاتى للتعليل والتبرير. ومن هنا ، فإن كلام الأستراليين البيض ينتظمه سياق عريض من الاستعمارية والقمع والتعصب والتى تحدد جميعا كيف تسير العلاقات بين الجماعات المختلفة. والمهمة الأولى لعلم النفس النقدى فيما يتعلق بالعنصرية هى محاولة فهم كيف أن مجالات الحديث ونظام الممارسة العملية المتجسد يعملان معا، ويرتبطان مفصليا، ومن ثم السعى إلى تجاوز آثار كل منهما فى الآخر.

وتتمثل المهمة الثانية فى نقض أو تقويض التنظيم العنصرى التقليدى العنصر. وتفيد أعمال جارفينكل هنا إفادة كبيرة بتقديم الإطار الفكرى حول كيفية تحدى الخلفية الاجتماعية التقليدية. فتوقعات هذه الخلفية التقليدية تنص على أن الفرد إما أن يكون غريبا عن خصائص الحياة المعتادة فى المشاهد

اليومية، أو يصبح منفصلا عن هذه التوقعات أو مستبعدا(١٩٦٧:٣٧). وقدم جارفينكل عددا من الأمثلة على كيفية حدوث هذا الاستبعاد من الحياة اليومية. ومن هذه الأمثلة أنه قدم محاضرة لتلامذته للإجابة عن سؤال مفاده، ماذا نقصد بالملامح العادية المرسلة للمحادثات اليومية المتواترة. واستجابة لتقرير ينتهى بعبارة المعرفة ذات إطار مخترق، سأل أحد الدارسين ماذا تقصد بأن لديك إطارًا مخترقًا؟ وأطلق على هذه الإستراتيجية فى خلخة نظم الحياة اليومية الروتينية عملية الجرفينكلية (نسبة إلى جارفينكل). حيث تحدث هذه الإستراتيجية تشويشًا؛ وتعمل على خلخلة التفاعلات الاجتماعية القائمة؛ وتُدرك عادة على أنها خروج عن الأدب أو التأدب. ولهذه الإستراتيجية أيضا قوة نقدية لأنها تستطيع دفع خلفية الحياة الضمنية والمسكوت عنها إلى الواجهة إذا ما تم التعبير بعبارات لا لبس فيها عن نظم التواصل الروتينية المعتادة والضمنية، وأصبحت صريحة وواضحة.

وتقدم الجرفينكلية بهذا مخططا لتطوير مناهضة عملية للعنصرية. فنستطيع تحدى العنصرية بخلخلة الفعل الروتينى المعتاد- بما فيه الكلام والممارسة العملية المتجسدة- إذ يتم عن طريقها إعادة إنتاج الخلفية العنصرية للحياة الاجتماعية. وهناك فئتان أساسيتان من الاستراتيجيات لإنفاذ هذه الخلخلة. تتضمن الأولى القول بما لا يُقبل القول به، أى الإفصاح عما لا يمكن قوله، إذ مصادرات الخلفية العنصرية مؤثرة لأنها متضمنة فى المواقف الاجتماعية الظاهرة للعيان. فعلى سبيل المثال، نستطيع أن نتبين كيف أن الحديث الذى لا يكشف عن عنصرية يدفع بالرغم من هذا إلى الامتياز العنصرى. وبإمكان البحث النفسى النقدى أن يكشف عن المسلمات

المتوارية حول العنصر التى تغذى بالمعلومات كثيرا من المناقشات حول الجريمة، والهجرة، والحقوق الصحية والاجتماعية، والهوية الوطنية (أو أى من المشكلات الاجتماعية الأخرى).

وهناك إستراتيجية أخرى ذات علاقة بتقويض الأعمال الروتينية العنصرية الضمنية. فبدلا من الإفصاح عما هو ضمنى بشكل أو آخر، قد يسلك أحد الأفراد وكأنه لا يفهم، أو غير ملم بمسلمات الخلفية الاجتماعية التى يُعيد تفعيلها. وهو ما يدفع الآخرين إلى أن يجعلوا هذه المسلمات صريحة وواضحة. وكما فعل تلامذة جارفينكل، نستطيع تقويض الروتين العنصرى من خلال الجهل المنظم. وحيث نكون إزاء شكل من أشكال التحليل الاجتماعى الشامل أو تحليل الخطاب، نبلغ ذروة التثبت من أن تنوع المسلمات اليومية حول أين تكون المعيشة، ومن يستحق الأمن والأمان، ومن يستحق السلطة والنفوذ، إلى آخر هذه النوعية من المسلمات، مما يعتمد جزئيا على المقولات العنصرية غير المصرح بها التى نستطيع جعلها صريحة أكثر وواضحة.

ويلقى مفهوم العقل الموزع الضوء على الوسائل العامة الدقيقة التى يتم عن طريقها استدامة التمييز العنصرى والتعصب. فبدلا من كوننا أناسا عنصريين عنصرية صريحة، تكون العنصرية نتاج المعارف الضمنية الجماعية، تلك المعرفة التى توجه تفاعلاتنا فى الحياة اليومية. وبإجراء تحليلات العقل الفارق، يمكن لعلم النفس النقدى تصميم برامج تعليمية وتربوية تلقى الضوء على العمليات العنصرية الدقيقة فى المؤسسات وزيادة الوعى بكيف أن الكلام العادى يحمل فى طياته عنصرية متنامية. وبدلا من توجيه اللوم، تعمل مختلف التدخلات على توضيح كيف أن عصور القمع والظلم مازالت قائمة فى الحياة اليومية، وتفصح عن نفسها فى وسائل أكثر عيانية.

ويمكن تطبيق إستراتيجيات الخلخلة هذه بطرق عديدة مختلفة وعند مستويات مختلفة من التحليل. وهذه الإستراتيجيات ليست بحاجة إلى الدخول فى الكلام، ولكن يمكنها خلخلة طرق العمل الروتينية ذات الوتيرة الواحدة. والأمثولة هنا هى أناس يعيشون فى عالم من الفصل العنصرى لديهم طرق محددة للتلاقى والتجمع والتزاور- أى أن لديهم أماكن محددة يذهبون إليها وأخرى يتجنبون الذهاب إليها- بما يحافظ على استمرار الفصل العنصرى. وتحطيم هذا الروتين يمكن أن يمثل تحديا شخصيا، لأنه يساعد جموع البشر فى مواجهة مخاوفهم وتحفظاتهم. ويمكن أن تكون هذه الإستراتيجيات مستهدفة بالتحليل على المستوى الجمعى أكثر منها على المستوى الفردى. فالقوانين والسياسات التى تستهدف المجتمع ككل يمكن أن تكون مؤثرة تأثيرا بالغا فى تقويض ونقض المسالك العنصرية الروتينية. وتواجه بمقاومة عنيفة عمليات تقنين الفصل العنصرى والأفعال المؤكدة لها والسياسات العنصرية الأخرى التى كانت مطبقة من قبل فى الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا، مثل استعمال وسائل النقل، وتأتى هذه المقاومة الشرسة والعنيفة تحديدا من البيض لأنهم يتحدون مسلمات عنصرية غير قابلة للشك حول ماهية الإنصاف والعدالة والحق.

وفى النهاية، لابد من توجيه تحذير واجب مفاده أن نجاح هذه الإستراتيجيات ليس مضمونا. فليس ثمة إستراتيجيات للتغيير الاجتماعى مكفولة أو مضمونة ضمانة مطلقة، إذ تعتمد مخرجات أو نتائج أى نشاط ومساره وقدرته على مواجهة العنصرية على ما يقوم به أطراف العمل الاجتماعى فى ذلك الموقف.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- بالرغم من أن العنصرية ينبغى أن تفهم على أنها نمط من أنماط الحديث المطبوع اجتماعيا، فلا يمكن اختزالها فى اللغة، إذ يتعين النظر إليها بالرجوع إلى التجسيد العملى الذى يعمل على توسيع الصيغ المؤسساتية للتفرقة أو عدم المساواة.

٢- يمكن الإلمام بهذه الممارسات العملية العنصرية بالرجوع إلى العلاقة بين السلوك اليومى والحديث اليومى من جانب والسياق الاجتماعى من جانب آخر مما يجعل السلوك واضحا ومفهوما. وتشكل هذه العلاقة العقل الفارق، وهو عبارة عن مجموعة القواعد والعلاقات التى يتم التمسك بها بواسطة أفراد جماعة معينة.

٣- بإمكاننا قراءة ليس فقط الواضح والصريح ولكن أيضا الخلفية الضمنية والمستترة أو المعارف المشتركة التى تشكل السلوك العنصرى واللغة العنصرية.

ثبت المصطلحات

الخلفية background: المعارف المستترة والمسلمات المشتركة التى يتخذها مجتمع ما كمعطيات ليست بحاجة إلى إعلان أو تحديد. والخلفية هى الإطار الذى تتم خلاله التفاعلات الاجتماعية وتكون هذه التفاعلات مفهومة وواضحة فى ضوء هذه الخلفية.

العقل الموزع distributed mind: العلاقة بين الصدارة أو الواجهة والخلفية، أو بين المعارف الصريحة والمستترة، والتى تشكل العقل الفارق، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد والعلاقات التى يشترك فى التمسك بها أفراد من ثقافة بعينها.

الواجهة أو الصدارة Foreground : تفاصيل التفاعل الاجتماعى اليومي، متمثلة فى آرائنا وأساليبنا فى الحديث والفعل ذات الوتيرة الواحدة والثابتة، والحالات السلوكية والمسلكية، مما يكون بحاجة إلى وضعه فى سياق خلفية معينة إذا أريد لها أن تكون مفهومة ومتفهمة بالصورة الملائمة.

الجارفينكلية Garfinkeling : ويقصد بها وسائل توضيح وإظهار القواعد العادية غير المعلنة، والمعايير والأعراف التى تشكل إطار السلوك اليومي، من خلال استمرار الشك فيما يبدو أنه واضح وبديهى.

المعتاد habitus : الاستعدادات المتجسدة، وتتمثل فى السلوك أشكال العلاقات، متضمنة التنوع الضخم فى التعبيرات غير اللفظية (الأسلوب التفاعلي، والأوضاع الجسمية، والسلوك) وتستند إلى الطرق الروتينية الثابتة الخاصة بمحيط ثقافى محدد بما يعكس قيمه الاجتماعية.

مستودعات التبرير interpretative repertoires: استراتيجيات الكلام والتصور المرنة والتى تفيد فى توظيف أنماط المحاجة والإقناع والشرح الروتينية كوسائل للإدراك والفهم والتقييم والتشكيل الإيجابى والفعال للعالم الاجتماعى.

أسئلة

١- تتصور المنظورات التقليدية فى الشخصية وفى علم النفس المعرفى العنصرية على نحو مختلف تماما عن علم النفس النقدى. ناقش، مع توجيه انتباه خاص لكيف يستهدف علم النفس النقدى تحسين أوجه القصور فى هذه المناحى التقليدية.

٢- بالتركيز على اللغة، تجنبت مناحى الخطاب مشكلات العنصرية المدمجة بصورة مفرطة. غير أن هذه البؤرة من الاهتمام تقود إلى مشكلاتها، متضمنة الإقصاء لتنوع هائل من أشكال التفاعل الاجتماعى الأخرى. ناقش.

٣- قد تُفهم مقولة العقل الموزع كعلاقة بين الصدارة والخلفية. اعرض لهذه المفاهيم – الصدارة، الخلفية، والعقل الموزع – بالرجوع إلى مثال للعنصرية مستمد من خبرتك الشخصية. لماذا تعد هذه المفاهيم مهمة للفهم النفسى النقدى للعنصرية؟

الفصل الثالث عشر

الطبقة

هيثر إى. بولوك، ويندى ليمبرت

موضوعات الفصل

تعريف الطبقة الاجتماعية والطبقية.

- الطبقة مركب من مؤشرات اجتماعية اقتصادية.
- الطبقة رأس مال ثقافى اجتماعى.
- التقييم الذاتى الطبقى.
- الطبقة سلطة.

التصورات المجتمعية وفهم الطبقة الاجتماعية.

الطبقة الاجتماعية فى التيار السائد لعلم النفس.

الطبقة الاجتماعية قضية شائكة من قضايا العدالة الاجتماعية

الاقتراب من الطبقة الاجتماعية من خلال عدسة علم النفس النقدى.

البحث.

الممارسة العملية.

المطالبة بالحقوق.

علماء النفس وعلماء الاجتماع هم غالبا جزء من ماكينة ضبط وتحكم (مثل:المدارس والجامعات ووسائل الإعلام) تنشأ وتستمر من خلال حكم النخبة، وتتمثل وظيفة علماء النفس والاجتماع فى إدراك مكونات الواقع وتصوره وفق ما ترى مصالح المنظومة السياسية المهيمنة(Mehyrar,1984:166).

وتشكل **الطبقة الاجتماعية** كل جوانب الحياة الإنسانية. وكشفت هذه الحقيقة عن نفسها بصورة مأساوية بوفاة الطفل الأمريكى ديمونت دريفر الذى لم يتجاوز عمره اثنتى عشرة سنة، ورحل هذا الفتى عن عالمنا سنة ٢٠٠٧ عندما انتشرت عدوى خُراج باللثة ووصلت إلى المخ، وكان يمكن بثمانية دولارات فقط كل تكلفة خلع الضرس المصاب إنقاذ حياة ديمونت، لكن عائلته كانت تعانى الفقر والتشرد، ولم تجد طبيب أسنان مستعدًا للقبول بعلاجه دون مقابل. وعندما افتقدت هذه العائلة لأى نوع من الغطاء الطبى بسبب خطأ إداري، لم يكن فى متناولها حتى الوصول إلى الحد الأدنى من الرعاية الصحية الأساسية (Otto,2007). وتتناقض مأساة الطفل دريفر تناقضا صارخا مع خبرات وتجارب هؤلاء من عائلات الطبقة المتوسطة المهنية فى الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يدفعون بزيادة مقدم رسوم على حساب أقساط تأمينية لشراء الرعاية الطبية من المنبع، ومن ثم يؤمنون على مدار الساعة وصول الخدمة الطبية إليهم. وبالمقارنة مع ألمانيا وفرنسا وكندا وأقطار أخرى، سنجد السياسات العامة للرعاية الصحية، والتفاوتات الطبقية الشاسعة مثلها مثل الموجود فى الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار صناعية متخمة بالوفرة والثروة دون وجود لمنظومة رعاية صحية شاملة.

وتقدم التصورات البديلة للطبقة الاجتماعية فهما شديد الاختلاف للوفرة الفارقة فى موارد مثل الرعاية الصحية، وما إذا كانت التفرقة على أساس طبقى تمثل مشكلة تحتاج إلى مواجهتها. وفى المجتمعات الرأسمالية الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يتفهم الناس التفرقة على أساس الطبقة الاقتصادية الاجتماعية وكذلك الوضع الطبقى على أنه حقيقة واقعة، بمعنى أنه نتاج طبيعى للأسواق الاقتصادية التى تكافئ أولئك الذين يعملون عملا جادا أو مخلصا. ومن ثم، فإن الوفرة الفارقة تعكس الاختيارات الفردية وأسلوب الحياة والجدارة. وترفض المنظورات النقدية كل الأفهام الطبقية ذات الطابع الفردي، وبدلا منها، تعزو نقص الرعاية الطبية بين عائلات مثل عائلة دريفر واستحواذ الطبقة المهنية المتوسطة على خدمات خاصة عالية الكفاءة إلى فروق نظامية فى السلطة والنفوذ قائمة على أساس طبقى.

وكما سنرى لاحقا، يتجاهل التيار العلمى السائد فى علم النفس تجاهلا تاما التأثير الواقع من الطبقة الاجتماعية على السلوك الإنسانى. فقد لاحظ **أستروف وكول** أن علم النفس كتخصص علمى إذ يربط اهتماماته بشكل متزايد بسبل تشكيل خبراتنا النفسية من خلال العرق والطبقة والجندر، لم يتلق متغير الطبقة الاهتمام الكافى بالمقارنة مع متغيرى العرق والجندر **(2003:679)**. وتطرح دراسة أستروف ولونج (٢٠٠٧) مثالا واحدا للأثر البعيد للطبقة ومركزيتها بالنسبة إلى علم النفس. وكشف الباحثان عن أن الطبقة كان لها ارتباط قوى بالإحساس بالانتماء لدى طلاب الجامعة، وهذا الانتماء بدوره، يتنبأ بالتوافق الاجتماعى والأكاديمى وجودة الخبرة الجامعية والأداء الأكاديمى. ودعتنا هذه النتائج للنظر عن كثب للمناخ الطبقى للصفوف الدراسية، وأماكن العمل كما كنا نفعل بالنسبة إلى المناخ العرقى

والجندرى. ويعنى هذا أيضا، بالنسبة إلى المشتغل بعلم النفس النقدي، الوقوف على الفروق الطبقية فى الالتحاق بالتعليم والإنجاز فى إطار من الفروق الهيكلية فى السلطة وقوة النفوذ.

ونقدم فى هذا الفصل رؤية حول الفروق المفهومية بين إطارى العمل النقدي، من ناحية، والتقليدى السائد، من ناحية أخرى، فى كل من دراسة الطبقة الاجتماعية والتنظير حولها، ونعمل هنا على نقض المسلمات الكامنة فى التكوين الاجتماعى للطبقة، لتوضيح كيف أن الأيديولوجيا السائدة والعلاقات الطبقية للسلطة والنفوذ يدعم بعضه بعضا. وسنركز بصفة خاصة على كيف يمكن للتصورات النقدية للطبقة الاجتماعية وعدم المساواة الطبقية أن تقود علماء النفس إلى طرح أسئلة بحثية جديدة وتطوير أفهام بديلة. وتتخذ أهدافنا وجهتين **الأولى**: إلقاء الضوء على دور علم النفس كتيار علمى تقليدى سائد فى إضفاء المشروعية على العلاقات الطبقية المتراتبة بعضها فوق بعض. **والثانية**: التقدم بفهم نقدى سياقى للطبقة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الطبقة تكوين اجتماعى له معنى فى كل قطر من أقطار العالم، تستمد نماذجنا من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعمل الفروق الطبقية الواسعة والعلاقات الضاغطة فيما بين الطبقات كمظاهر سلطوية نوعية كاشفة عن كيف تعمل الطبقة وتمارس تأثيرها. وسنُعنى كذلك بالتقاطعات بين الطبقة والعرق والسلالة والجندر.

تعريف الطبقة الاجتماعية والطبقية

لأى طبقة اجتماعية تنتمي؟ يبدو أن هذا السؤال البسيط أبعد ما يكون عن التعقيد والتركيب للوهلة الأولى. وخلافا للأقطار الأوربية وأجزاء من

العالم، فإن معظم سكان الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة البيض، يُعرفون أنفسهم على أنهم من الطبقة المتوسطة. وثمة أدلة مستندية تدفع هذا الميل لدى الناس إلى تصنيف أنفسهم على أنهم ينتمون للطبقة المتوسطة، ولكن التحليلات الديموجرافية للبيانات تتحفظ على دقة مثل هذه الأحكام. إذ أن الوصمة المرتبطة بالفقر وبالطبقات العاملة قد تقود الكثير من الناس إلى التماهى مع الطبقة المتوسطة بالرغم من أن هذا التماهى لا تؤيده المحكات الديموجرافية.

وتشير الطبقة الاجتماعية إلى مجموعة من الأفراد أو العائلات تحتل ذات الموقع فى المنظومة الاقتصادية للإنتاج والتوزيع والقدرة الاستهلاكية للسلع والخدمات فى المجتمعات الصناعية (Rothman, 2005: 6). وثمة جدل دائر بين دارسى الطبقة، خاصة من علماء الاجتماع، حول كيفية تعريف وقياس الطبقة الاجتماعية، وحول ما إذا كانت التصنيفات الطبقية المعاصرة تصنيفات حقيقية وذات معنى أم لا. ونحاول هنا أن نقدم مراجعة مختصرة لكيف تمت صياغة التصور النظرى لمفهوم الطبقة وكيفية قياسه فى التراث النفسى السابق.

الطبقة مركب من مؤشرات اجتماعية اقتصادية

يُقاس الوضع الاجتماعى مرارا وتكرارا عن طريق معادلات تقوم على أساس مركبات من الدخل والتعليم والوظيفة المهنية، ويدخل فى هذه المعادلات بدرجة أقل مؤشرات أخرى مثل الحى السكنى والجيرة وملكية السكن. ويوظف الباحثون هذه المؤشرات فى تصنيف الأفراد إلى جماعات

طبقية متدرجة بعضها فوق بعض. ورغم وضوح المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية وقابليتها للتكميم، تعمل هذه المؤشرات أيضا كعلامات رمزية مائزة لمدى اتساع النفوذ الاجتماعى والمكانة الاجتماعية (مثلا، مصادر الإمكانات المتاحة مثل الأمن، والمسكن الملائم والرعاية الصحية). ولدينا الكثير من إطارات العمل القائمة على العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ولكن جميعها يضع ذوى الدخل المرتفع، والوضع التعليمى والمهنى فى مرتبة أعلى ممن ليس لديهم هذه المؤشرات. ومصطلح الطبقة، خلافا للوضع الاقتصادى الاجتماعى ، يجعل من علاقات السلطة والنفوذ علاقات صريحة واضحة من خلال توضيح الطابع الهرمى المتدرج للجماعات الطبقية (Saegert, Adler, Bullock, Cauce, Liu, & Wyche, 2007). ولهذا السبب، فنحن نفضل مصطلح الطبقة على مصطلح الوضع الاجتماعى الاقتصادى. وخلال هذا الفصل، سنستعمل دلالات مصطلح طبقة المستخدمة على نطاق واسع من جانب الباحثين فى المجتمعات الصناعية: وهذه الدلالات من قبيل: الإشارة إلى النخبة؛ أى الطبقة المهنية أو الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة؛ والطبقة المتوسطة؛ والطبقة العاملة؛ والفقر (Rothman,2005).

وتسيطر النخبة على معظم المؤسسات الكبرى وتحتكر الجانب الأكبر من الثروة. وتدير هذه المجموعة الصغيرة مكانتها وسلطتها ونفوذها من خلال احتكار الصلاحيات المميزة والأعمال التجارية، وأسهم فى شركات أو من خلال الرؤوس الكبرى فى الحكومة وشغل مواقع قيادية (Rothman,2005).

وتقدم الحسابات الإحصائية للتفاوت فى الدخل والثروة استبصارا حول ضخامة الموارد التى تحتكرها النخبة. ويصل حجم انتشار التفاوت فى الدخل

درجاته القصوى فى أمريكا اللاتينية، ويصل إلى درجاته الدنيا فى البلدان الأوربية (Regional Income Distribution,2008) . ومع ذلك، فإن التوجه نحو مزيد من اتساع الهوة بين الدخول يميل لأن يكون ظاهرة عامة عالمية (For Whosoever Hath, 2007). ويميل التوزيع الاعتدالى للثروة والغنى إلى أن يكون أكثر التواء من التوزيع الاعتدالى للدخل. إذ أن أعلى واحد فى المائة (١%) فى العالم من حيث الثروة يحتكرون ٤٠% من الثروة فى العالم (Porter, 2006). وخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين احتكرت ١% من العائلات الأكثر غنى ما يقرب من ثلث حجم الدخل. واحتكر ما نسبته ٩% من الأثرياء الثلث الثانى من الدخل القومي، تاركين الثلث الأخير من الدخل القومى للولايات المتحدة الأمريكية للتوزيع على ٩٠% من جموع الشعب الأمريكى (Neckerman & Torche, 2997) .

وبينما يأتى نفوذ النخبة من امتلاك موارد الثروة والسيطرة عليها والتحكم فيها، يستند النفوذ والمكانة فى الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة (ويشار هنا أحيانا إلى الطبقة المتوسطة المهنية) إلى الخبرة المهنية أو التخصص المهنى رفيع المستوى(كأن يكون أستاذا جامعيا، أو طبيبا، أو محاميا، أو وظائف إدارية عليا). ويتطلب الدخول فى هذه الشريحة ارتفاع مستوى الدرجة الجامعية. وتشمل الشريحة الوسطى من الطبقة المتوسطة المتخصصين فى الكمبيوتر ومعلمى المدارس الحكومية، والوظائف الإدارية الأدنى. ويتطلب الدخول فى هذه الشريحة الالتحاق بالكليات الجامعية دون ضرورة للحصول على شهادة جامعية. وخلافا للنخبة، تعتمد الطبقة المتوسطة على الدخل المتحصل من العمل أكثر مما تحصل عليه من المضاربة على أسهم فى شركات وتوزيع أرباح.

وتشمل الطبقة العاملة الأشخاص الذين يعملون فى الوظائف الخدمية فى المطاعم والمحلات، أو يؤدون أعمالا بدنية فى الصناعة والزراعة والتشييد والبناء (Rothman, 2005). ولا تتطلب أعمال الطبقة العاملة الوصول إلى المرحلة الثانوية، وإن كانت تتطلب تدريبا فنيا مكثفا فى بعض المجالات (كالتدريب على الآلات الميكانيكية).

ويحتل الفقر المكانة الأدنى فى الهرم الطبقى. ويتم هنا الاعتماد على مقاييس وتعريفات فى الأقطار المختلفة، ولكن الفقر يتم تقييمه عادة فى علاقته بمعيار الدخل (مدى ابتعاده عن متوسط الدخل فى المجتمع)، ويتم تحديد الفقر، فى الولايات المتحدة الأمريكية، عن طريق علاقة الفرد أو علاقة الأسرة بحدود الفقر الفيدرالية. ففى سنة ٢٠٠٦، عُدت الأسرة المكونة من ثلاثة أفراد فقيرة رسميا إذا كان دخلها يقل عن ١٦،٢٤٢ دولارا فى اليوم الواحد (Us Census Bureau,2007). وتشمل هذه المجموعة المتشعبة فى خصائصها الأطفال والعجائز، والراشدين المتعطلين عن العمل، والذين يعملون جزءا من الوقت، أو طوال الوقت فى وظائف خدمية منخفضة الأجر، وعائلات الملونين، خاصة تلك التى تُعيلها النساء، ممثلة بشكل كبير فى إطار الطبقة الفقيرة. وفى سنة ٢٠٠٦ بلغت نسبة الأسر التى تعيلها امرأة وتعيش تحت خط الفقر من السود ٣٦،٦ % ومن الهسبان Hispanic 36,9% ومن البيض ٢٢،٥ %. وتم الكشف كذلك عن معدلات مرتفعة من الفقر بين تجمعات السكان الأصليين (Webster & Bishaw, 2007). وتنتشر ذات الأنماط من الفقر على نطاق واسع من العالم: فالنساء والسكان الأصليون هم الفئات المرجح أن تكون الأكثر فقرا، بل وتحيا فى ظروف معيشية تحت خط

الفقـــر (Buvinic,1997; Patrinos, Skoufias, &Lund, 2007) . وهـــذا التقاطع للطبقة مع كل من الجندر والعرق والسلالة، والإجحاف فى توزيـــع النفوذ والفرص المتاحة، ثابت بالدليل القاطع من خلال التمثيل المبـــالغ فيـــه لجموع الملونين وجماعات السكان الأصليين والأمهات على أنهم يقعون فـــى فئة الفقراء فى مقابل أن يكون البيض ممثلين على نطاق واسع من بين النخبة والطبقة المتوسطة المهنية.

الطبقة رأس مال ثقافى واجتماعي

إضافة إلى تعريف الطبقـــة الاجتماعيـــة علـــى أســـاس المؤشـــرات الاجتماعية الاقتصادية القابلة للتكميم، يؤكد بعض الدارسين أهمية رأس المال الثقافى والاجتماعى بالتركيز على شبكات العلاقات الاجتماعية ودور الأفهام الثقافية السائدة فى خلق وإعادة إنتاج التصنيفات الطبقية. ويشير مفهوم رأس المال الاجتماعى إلى قدرة الأفراد على تأمين المنافع بفضل كونهم أعضاء أو أفراد فى شبكات اجتماعيـــة أو جـــزءا مـــن بنـــاءات اجتماعيـــة أخـــرى (Portes,1998:6). ويشير مفهوم رأس المال الثقافى إلى المعرفـــة بالثقافـــة السائدة والألفة بها والممارسة العملية لتلك الثقافة السائدة (Bourdieu,1986) . ويبرز هذا المنحى فى البحوث التى تُعنى بدراسة التأثير الواقع لرأس المال الاجتماعى والثقافى على الالتحاق بالتعليم لدى الجماعات محـــدودة الـــدخل ولدى مجتمعات الملونين الصغيرة. وعلى المستوى الجمعـــي، تلقـــى هـــذه البحوث الضوء على كيف أن نقص الموارد الاجتماعية والثقافية (مثل عـــدم الالتحاق بالتعليم العالي، وبرامج الدراسات العليا) بين الجماعـــات محـــدودة

الدخل وجموع الملونين تسهم فى إعادة إنتاج الطبقة الاجتماعية وتلقى الضوء كذلك على كيف تُثمن الأنساق المهيمنة رأس المال الثقافى والاجتماعى لجماعات البِيض المهيمنة، وجماعات الطبقة المتوسطة (Hoades,2007).

التقييم الذاتى الطبقى Class subjective assessment

تضع التصورات الذاتية نُصب أعينها الوضع الطبقى المدرك. إذ يذهب علماء النفس المنتمون للحركة النسوية إلى تأكيد الحاجة إلى مناخ أكثر ذاتية وأكثر شمولية (Walkerdine,1996). فالتعريفات التقليدية المستندة إلى أساس العمل، على سبيل المثال، لا تتحدث عن خبرات وتجارب القائمين بالرعاية (وعادة هن النساء) واللائى يعملن فى المنازل. وباتباع مناهج البحث الكيفية فى دراسة الخبرات الشخصية للوصمة الطبقية والتمييز الطبقي، نجد أن علماء النفس النسويين يعمقون فهمنا بماهية مشاعر الانتماء لطبقة معينة، وكيف تؤثر الطبقة فى الخبرات والتجارب اليومية (Reay,1999, 2005). وتكشف دراسة رى (١٩٩٩) كيف أن المركز الطبقى يُشكل طموحات الأمهات فى بريطانيا بالنسبة لأطفالهن. فأمهات الطبقة العاملة، يرغبن رغبة ملحة فى أن يكون أطفالهن أفضل منهن أو مختلفين عنهن وأن يحققوا ما هو أفضل وما هو مختلف عما حققنه لأنفسهن بأنفسهن؛ فى حين أن أمهات الطبقة المتوسطة يدركن حيواتهن على أنها المعيار، ويرغبن لأطفالهن أن يعيدوا إنتاج النجاح الذى حققنه أولئك من الأمهات. كما أن الأهداف غير المعقدة نسبيا التى تصيغها أمهات الطبقة المتوسطة لأبنائهن تكشف عن مزايا عضوية جماعة سائدة أو مهيمنة.

ويُمثل المقياس الطبقى الذاتى المستخدم على نطاق واسع فى سؤال المشاركين أن يحددوا مركزهم أو وضعهم على مقياس تُمثل قمته الأثرياء أو أصحاب الأموال الوفيرة، والأعلى تعليما، والذين يمتهنون وظائف مرموقة، وتمثل درجاته السفلى أولئك الأسوأ حالا (Adler, Epel, Castellazzo, &Ickovic, 2000). وعلى المستوى الجمعي، وجدت هذه الدراسة أن التقديرات الذاتية التى أفصح عنها الأفراد تطابق المقاييس الموضوعية للمستويات الاقتصادية الاجتماعية، وهذا التطابق يتمتع بقدر لا بأس به من الثبات (Saegert et al.,2007). كما يطابق إلى جانب هذا الصحة الجسمية والنفسية.

الطبقة سُلطة

تأتى السلطة وقوة النفوذ بمثابة الجوهر فى كل التصورات النظرية لمفهوم الطبقة الاجتماعية. ويعمل المنظور النقدى على تجلية هذه العلاقات بالتعامل مع الطبقة كشكل من أشكال الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التى تشحذ النخبة والطبقات الاجتماعية الأخرى صاحبة الامتيازات إلى تحقيق المزيد من الازدهار الاقتصادي، على حساب الطبقات العاملة المحرومة من الامتيازات (Saegert et al.,2007) . ويوضح بريليلتينسكى السلطة المستندة إلى الطبقة على أنها سلطة تحقيق الحاجات الأساسية، وسلطة تعمل على الحد من الموارد الأساسية المتاحة والحد من القوة المقاومة للعوز والفاقة (2003:21). ومن موقع الأفضلية والتميز، لا تكون التفرقة الطبقية مجرد مسألة فروق فى الموارد المتاحة، ولكنها أيضا إعادة تشكيل هيكلية للامتياز واندماج الثروة والسلطة، خاصة فى المجتمعات

الرأسمالية-(Saegert,et al., 2007: 6 - 7; see also Lui, Robles, Leondar-
. Wright, Brewer, & Adamson, 2006; Marrx & Engels,1948 /2001)

وشاعت التصورات القائمة على أساس النفوذ والسلطة فـى البحـوث النفسية المعنية بدراسة الطبقية. والطبقيـة هـى مركـب مـن اتجاهـات، ومعتقدات، وسلوكيات وممارسات مؤسساتية تحافظ على استمرار الفروق فى النفوذ والسلطة القائمة على أساس الفروق فى الطبقة الاجتماعية الاقتصادية، وإضفاء الشرعية على مثل هذه الفروق التى تميز جماعات الدخل المرتفـع والمتوسط على حساب الطبقات الفقيرة والعاملة (Bullocks,1995) . ويـتم التمييز الطبقى والتقارب، والذى من الممكن أن يتراوح ما بين التقارب إلـى التفاوت الفج، فى مستوى العلاقات فيما بين الأفراد (مثل: سلوكيات وجهـا لوجه التى تُباعد وتقلل من قيمة الطبقات الفقيرة والعاملة) ومستوى المؤسسة (مثل: الحد من التمثيل التشريعي، والحد من الرعاية الصحية ذات الجـودة المرتفعة، والتشغيل فى أسواق العمالة الموسمية).

التصورات المجتمعية وفهم الطبقة الاجتماعية

تنوع التصورات النظرية لمفهوم الطبقة الاجتماعية وتعـددها لـيس مجرد تنوع يعكس حدودا أكاديمية فاصلة. ولأن هذه التـصورات النظريـة تشكل إطارا للنقاشات الدائرة حول مفهومى الطبقة والمستويات الاجتماعيـة الاقتصادية، يأتى الجانب الأكبر من فهمنا اليومى للطبقة من الرسائل اليومية التى نتلقاها من المجتمع على اتساعه. وتكشف مقولات التقليل من الـشأن، على سبيل المثال: هو ليس من طبقة معروفة، أو المجاملة بالقول "إن السيارة

هى المال" أحكام القيمة الداعمة للأفهام العامة المشتركة. والطبقة مثلها مثل كل الفئات الاجتماعية كالعرق والجندر، تنتقل المعتقدات حولها عن طريق الرسائل القادمة من أفراد الأسرة والأقران ووسائل الإعلام. ويُعد فهم التصورات الشائعة عن الفقر والغنى ذو أهمية محورية لأنه يمثل وسيلة إعلامية تُعلم المواطنين العاديين كيف يكون التفكير فى المشكلات العامة المركبة وكيف يتم فهمها (Nelson & Kinder, 1996:1058) .

وعن طريق تصوير الفقر وتجسيده على أنه فشل شخصي، وتجسيد الغنى وتصويره على أنه إنجاز شخصي، دعمت البرامج المشهورة فى وسائل الإعلام، والبرامج الإخبارية، فى الولايات المتحدة الأمريكية الإعتقاد بأن الطبقة هى وضع اجتماعى مكتسب ومستحق أكثر من كونه منحة تُمنح للشخص (Kendall, 2005; Lott & Bullock, 2007). وتضع تصورات وسائل الإعلام المهيمنة صورة نمطية للغنى على أنه وضع مرغوب فيه بشدة ويُحسد عليه وهو صناعة ذاتية، كما أن الطبقة المتوسطة هى الطبقة المعيارية، والطبقة العاملة طبقة كادحة وغبية، وتصوير الفقر على أنه محفوف بالمخاطر ويساعد على الكسل، أو أنه معاناة بحد ذاته (Kendall, 2005; Mantoios,1998). وتعمل وسائل الإعلام والاتصال على إيجاد نقاط التقاء بين العرق والطبقة من خلال إلصاق المواد الإخبارية المتعلقة بالفقر بالأمريكان من أصل إفريقى (Clawson & Trice, 2000; Gilens,1996) .

ولدعم الأكذوبة القوية القائلة بأن معظم أفراد الشعب فى الولايات المتحدة الأمريكية من الطبقة المتوسطة، يعمل التليفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة فى سياق غير مدروس للطبقة المتوسطة أو الشريحة العليا من

الطبقة المتوسطة (Mantsios,1998; Webb, 2004). وبينما توجه وسائل الإعلام الانتباه والاهتمام الأقل نسبيا إلى الفقر (Enteman,1995)، تذهب هذه الوسائل ذاتها إلى تقديم مشكلات تؤثر تأثيرا مباشرا فى النخبة وفى الطبقة المتوسطة المهنية، على أساس أن هذه القضايا تخص الغالبية العظمى من المشاهدين، إن لم يكن جميعهم. وما يؤكد هذا أنه على مدار الساعة يتم متابعة سوق الأسهم. ورغم أن أغنى ٢٠% فى المجتمع الأمريكى يحتكرون ما يزيد على ٩٠% من مجموع الأسهم المتداولة فى البورصات الأمريكية (Economic Policy institute, 2006) ، تُقدم تقارير عن مؤشرات سوق الأوراق المالية بوصفها تعكس السلامة الاقتصادية لكل فرد يعيش على أرض الولايات المتحدة الأمريكية. أما المؤشرات الأخرى، مثل الحد الأدنى للأجر (والذى وصل سنة ٢٠٠٦ إلى أدنى مستوياته منذ سنة ١٩٥٥) أو القوة الشرائية للعائلات من ذوى الدخول المتوسطة، فلا تلقى الانتباه والاهتمام والأولوية التى تستحقها (Bagdikian,1997; center on Budget and policy priorites,2006). وعن طريق حجب حقيقة أن المصالح الاقتصادية لا تُمثل صالحًا عامًا مشتركًا، أسهمت وسائل الإعلام فى تكريس الفهم والإدراك الخاطئ: بأن الولايات المتحدة الأمريكية مجتمع تذوب فيه الفوارق بين الطبقات أو هو مجتمع غير طبقى (Mantsois,1998). وكان لوسائل الإعلام الإخبارية فى الأقطار الأخرى نصيب من هذه التحيزات؛ حيث تتم المتابعة عن كسب لعالم الأسواق المالية بصورة عادية وعلى نطاق واسع.

وفى مناقشة قوة هيمنة تصورات وسائل الإعلام، لاحظ كيندل أن عملية التأطير (وضع إطار) تعد وسيلة مهمة تعتمد عليها وسائل الإعلام فى تأكيد سيادة بعض التصورات الأيديولوجية على الأخرى، وإبراز هذه التصورات بتوجيه انتباه الناس نحو بعض الأفكار والتجاهل العمدى لأفكار

أخرى (٢٠٠٥:٥). ويمثل هذا التأطير الحقيقة الواقعة لعملية إضفاء المثالية فى تصوير النزعة الفردية وفى تصور الجدارة الشخصية، وهى الغايات المثالية الأعلى قدرا فى المجتمع الأمريكى. وتشير النزعة الفردية إلى حزمة من المعتقدات تؤكد الإرادة الذاتية الشخصية والاستقلال والمسئولية الفردية عن تحقيق الإنجاز. أما الجدارة الشخصية فتعنى الاعتقاد بأن أى شخص – بقطع النظر عن أصوله العائلية والطبقية والعرقية والجندرية- يستطيع الوصول إلى أعلى المراتب فى الهرم الطبقى من خلال العمل الجاد والمثابرة (Hochschild, 1995).

هذه المقولات يسهل كشفها فى عملية التحول من الفقر إلى الغنى فى قصص النجاح الاقتصادى لأفراد تغلبوا على معوقات لكى يصبحوا أثرياء، ومشهورين ومؤثرين سياسيًا. وفى الواقع الفعلى المعاش نجد أن الحراك الاجتماعى نحو الأفضل عملية بالغة الصعوبة، خاصة بالنسبة إلى أولئك الذين يبدأون بموارد محدودة للغاية. إذ أن ثلث الراشدين الشبان فى الولايات المتحدة الأمريكية يتحقق لديهم هذا الحراك لأعلى قياسًا إلى أوضاع آبائهم (Isaacs,n.d.(a)). واحتمالات تحقيق الأطفال فى الولايات المتحدة الأمريكية مستوى اقتصاديًا أعلى من آبائهم تكون أقل بالمقارنة مع نظرائهم فى كندا والبلدان الأوربية (Isaacs,n.d.(b)) . ورغم هذا، يعتقد كثير من الناس فى الولايات المتحدة الأمريكية، اليوم أكثر من ٢٠ سنة مضت، أن بمقدورهم تحقيق حراك نحو الأفضل (cf.Scott & Leonhardt, 2005). وفى بريطانيا، على الجانب الآخر، تكشف استطلاعات الرأى أن الغالبية العظمى من المواطنين يتوقعون أنهم وأطفالهم سيظلون فى ذات الطبقة الاجتماعية التى ولدوا عليها.

ولعلنا نقول هنا إن النزعة الفردية والاعتقاد فى الجدارة الشخصية حدت من التحليلات النقدية الهيكلية عن طريق خلق أمل كاذب أو سراب بين الطبقات العاملة والفقيرة حول تطلعاتهم نحو الحراك إلى ما هو أفضل مما هم عليه (Armstrong, 1996; Langston,1998). وأسهمت أسطورة المنظومة الطبقية المفتوحة، والمتداولة بين الطبقة المتوسطة والنخبة، فى إدراك أن ما يتمتعون به من امتيازات هو نتائج مستحقة عن عملهم الشاق وجهودهم الفردية أكثر منها ميزات بنيوية (Hooks, 2000; Langston,1998 ;Wise, 2005) . وثمة ما يُشير إلى أن نحو ٧٢% ممن حققوا حراكًا نحو الأفضل تحولوا إلى أصحاب دخول متوسطة ومرتفعة من خلال إعانات عمل مقدمة من صاحب العمل، ومعاونة فى مراكمة الإمكانات، وتحفيز عمليات التوفير؛ و٢٨% فقط هم من واجهوا تحدى التحول من جماعات الدخول المنخفضة إلى أصحاب الدخول المتوسطة (Carrasso, Reynolds, & Steule, n.d.) . ونادرًا ما يكون لمختلف الإطارات الموضوعة عناوين رئيسية تدل عليها، وتؤكد المعتقدات ذات الجذور العميقة حول الجدارة الشخصية أن التحديات والانتقادات لامتيازات الطبقة تواجه بالدفاع (Hooks, 2000; Smith, 2007). وبهذه الطريقة، يتم خنق الحوار النقدى العام، مع قليل من الاعتراف بأن السياسات الحكومية تُعيق بناء الأصول والمدخرات بين الفقراء والملونين، وتسمح بتراكم الثروة فيما بين النخبة من البيض (Lui et al.,2006).

الطبقة الاجتماعية فى التيار السائد لعلم النفس

يواكب تناول التيار السائد فى علم النفس للطبقة الاجتماعية ما يقول به المجتمع على اتساعه. والجانب الأهم، هو التصور النظرى غير المتسق أو غير الواضح، إلى جانب دراسات إمبريقية تصف بصورة غير منضبطة

الطبقة الاجتماعية للمشاركين. وتم فى دراسة ليو وعلى وسوليك وهوبس وداتستون وبتشت سنة (٢٠٠٤) إجراء تحليل مضمون لعدد ٣٩١٥ دراسة منشورة فى ثلاث دوريات علمية نفسية محكمة، نشرت هذه الدراسات ما بين سنة ١٩٨١ وسنة ٢٠٠٠، وجد أن ٩٨ دراسة فقط تضمنت مفهوم الطبقة الاجتماعية كمتغير جوهرى وأساسى. ومتغير الطبقة ليس أفضل حالا فى التحليلات التقاطعية لمتغيرات العرق والطبقة والجندر معا.

وقد وجد ريمير (٢٠٠٧) فى تحليله لمضمون اثنتين من مجلات الإرشاد التقليدية أن المؤلفات المنشورة بين عامى ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ كانت غالبا ما تتعامل مع متغيرى العرق والجندر بصورة شمولية سواء فى التقييم أو فى التحليل أو فى المناقشة؛ فى مقابل أن مفهوم ومتغير الطبقة يتم تناوله بشكل سطحى. وركزت، بشكل أولى وبعمق، ما يقرب من ١٥ ورقة مرجعية فقط، من بين ٩٩٨ ورقة مرجعية، على التفاعلات أو التقاطعات بين الطبقة والعرق والجندر.

وجاءت النتائج متسقة مع النزعات الإشكالية الأخرى، مثل المطابقة فيما بين الأقلية الإثنية والمستويات الاقتصادية الاجتماعية المنخفضة، وإهمال التفرقة الجندرية عند إجراء التحليلات الطبقية. ويؤدى هذا الإغفال، بشكل عام، إلى استخلاصات ملتوية وأفهام قاصرة لمشكلات اجتماعية مهمة. ومن الشواهد على هذا، أن الوضع الطبقى للمبحوثين إما لا يأتى ذكره فى دراسات التحرش الجنسى فى أماكن العمل، أو أن يكون تمثيل المبحوثين من الطبقة المتوسطة تمثيلا مبالغًا فيه. وفى نهاية الأمر يرجح أن تشكل الطبقة الاستجابات للتحرش الجنسى فى أماكن العمل (أيا ما كانت هذه الاستجابة

وأيا ما كان الذى توجهت إليه استجابة التحرش) وكيفية استخبارها. فالذين يعملون فى مجال تقديم الأطعمة والمضيفين والمضيفات من غير المرجح أن يكون لهم نفس البدائل والموارد المتاحة للاستجابة للتحرش كتلك التى تتوافر لمن يتولون أعمالاً تنفيذية متوسطة المستوى.

والغالبية العظمى من المشاركين فى البحوث النفسية من طلاب الجامعة. ويعترف الباحثون مرارًا وتكرارًا بهذا التحيز، ولكن نادرًا ما يناقشونه فى سياق التمثيل المبالغ فيه للمشاركين من الطبقة المتوسطة ووجهات نظرهم فى هذا الأمر. وغالبًا ما يسعى الباحثون إلى تعريف الفقر تعريفًا فضفاضًا، حيث يكون مستوى الطبقة المتوسطة هو المستوى المعياري، والنظر للطبقة العاملة والطبقة الفقيرة على أنهم هم الآخر فى البحوث النفسية.

واتساقًا مع بؤرة اهتمام التيار السائد فى علم النفس بالتحليلات الفردية أكثر من التحليلات على المستوى البنائى أو الهيكلي، تذهب هذه البحوث إلى أن الفقر يقوم على نماذج لا حدود لها من الخلل فى السلوك الإنسانى. ومن هنا ومن هذا المنطلق، يعكس الفقر قيما ومعايير ثقافية مختلة، كما يعكس سلوكيات منحرفة عن القيم المفترضة فى الطبقة المتوسطة. والفقر مشكلة تلتصق بالفرد بدلاً من أن تكون تغيرًا بنائيًا. وتوجه فلسفات الخلل، على سبيل المثال، التدخلات لخفض الفقر بتعليم النساء صويحبات الدخول المنخفضة قيمة وأهمية العمل الشاق والأسر ذات الأبوين. ويقف هذا التفكير ذاته وراء دراسات النهوض بالمؤشرات الصحية التى تركز بشكل حصرى على مواطن الضعف السلوكية للتجمعات ذات الدخل المنخفض، أو المقارنة

بين تجمعات الطبقة المتوسطة والتجمعات الفقيرة فى مؤشرات السلوك الصحي، من دون حسبان للعوامل البنائية التى تسهم فى إحداث الفروق الجوهرية والقوية (مثل المساحات الآمنة المتوفرة لممارسة التمرينات الرياضية الخلوية، مدى توافر المنتجات الطازجة).

وحتى عندما يكون لتراث علم النفس فى صورته التقليدية تطبيقات مباشرة تستهدف فهم عدم المساواة بين أفراد المجتمع على أساس طبقي، فإنها تكون تطبيقات ذات طابع سياسى بوجه عام، وخارجة عن النص والسياق الذى يتعين أن تطبق عليه. وتتكشف هذه النقطة من خلال البحوث على الخصائص المميزة للفقر ومسبباته (see:Harper,2003) . وهناك عنصران رئيسيان يُعزى إليهما الفقر، الأول هو التبريرات الفردية التى تُركز على دور الشخص الفقير بحد ذاته فى التسبب فيما يعانيه من فقر (مثل ضعف النبوغ الذهني، والكسل)؛ والثانى هو التبريرات البنيوية التى تؤكد دور العوامل المجتمعية (مثل تدنى الأجور، والتمييز). ويميل أصحاب السلطة والنفوذ (من البيض والرجال) إلى المصادقة على عزو الفقر إلى عوامل خاصة بالفرد الفقير ذاته، فى حين يميل أولئك غير ذى النفوذ أو السلطة (مثل الأمريكان من أصول إفريقية والنساء وجماعات الدخول المحدودة) إلى مساندة عزو الفقر إلى مبررات بنيوية (Cozarelli, Wilkinson & Tagler, 2001; Kuegel & Smith,1986).

وتتضاعف قوة تأثير الفروق بين المجموعات عندما ننظر إلى الأسباب التى يُعزى إليها الفقر على أنها بعد واحد ينتظم شبكة عريضة من المعتقدات التى تضفى الشرعية على التراتب الطبقى. فترتبط، على سبيل المثال،

المصادقة القوية من جانب المذهب البروتستانتى لخُلق العمل (مثل أن العمل الشاق ضرورة أخلاقية) بالمسببات الفردية التى يُعزى إليها الفقر. إضافة لهذا، ترتبط المسببات الفردية بدعم ومساندة ما يسمى بتدابير الرعاية العقابية أو التأديبية ، بينما ترتبط العلل البنيوية التى يُعزى إليها الفقر بتدابير الرعاية الكريمة (Bullock, Williams, & Limbert, 2003) . وعمومًا؛ تقدم هذه النتائج أساسًا مهمًا لفهم الاتجاهات العامة. إذ أن الباحثين التقليديين عادة ما يطرحون هذه الاتجاهات دون مناقشة لتضمينات العالم الواقعى ودراستها بالطرق التى تكشف عن المعتقدات حول سياق الفروق بين الجماعات. وهؤلاء لا يضعون نصب أعينهم أولئك الذين ترتبط مصالحهم بهيمنة أنماط معينة من العلل التى يعزى إليها الفقر، وكيف يؤثر الخطاب السياسى فى الرأى العام حول الفقر، أو كيف تعمل صور العزو هذه يومًا بعد يوم على توسيع الفجوة بين الطبقات (Harper,2003) .

الطبقة الاجتماعية قضية شائكة من قضايا العدالة الاجتماعية

من أقدم المشكلات الاجتماعية على الإطلاق مشكلة عدم المساواة بين الناس على أساس طبقي، مما دعا ماركس وإنجلس إلى ملاحظة أن التاريخ النضالى من العصور القديمة وحتى يومنا هذا هو تاريخ النضال الطبقى (1848/2001 Pool:8). ويشهد العالم على امتداده اتساع الفجوة الراهن بين طبقة النخبة وبقية المواطنين، مما يؤكد الجور الطبقى كأزمة متنامية وقضية عدالة اجتماعية حرجة. وفى سنة ٢٠٠٦، قدر الرؤساء التنفيذيون لشركات أمريكية كبرى ١٠,٨ مليون دولار أمريكى كمتوسط لإجمالى التعويضات

السنوية، بما يعادل أكثر من ٣٦٤ مثل أجر العامل الأمريكى العادى فى الولايات المتحدة الأمريكية (Andreson, Cavanagh, Collin, Pizzigati, & Lapham, 2007) . وفى كندا، كان أعلى تعويض دفعته المؤسسة المناظرة يساوى ما كسبته هذه المؤسسة فى ١٣ ساعة عمل، مما يعادل أجر عامل محدود الدخل فى سنة (Monsebraaten, 2008).

ومن هنا، فليس فقط الطبقات الفقيرة والطبقات العاملة هم من يتوارى فى الظل. فأبناء الطبقة المتوسطة والطبقة المتوسطة المهنية يفقدون أيضا الأرض التى يقفون عليها. فقد ازداد الإنفاق وتقلصت عمليات التوفير ما بين ٦٠% من العائلات الأمريكية الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة (Weller,& Staub, 2006). ويفتقد أكثر من نصف عائلات الطبقة المتوسطة الوفرة، إذ الموارد أصبحت أقل من الاحتياجات (الموارد المتاحة أقل من الإنفاق؛ Whoary, Shapiro, & Draut, 2007). وتعد الأسر الملونة الأكثر استهدافا بشكل خاص، فأسرة واحدة من كل ثلاث أسر أمريكية من أصل إفريقى معرضة لخطر الخروج من الطبقة المتوسطة، وأسرتان من كل خمس أسر أمريكية من أصل لاتينى معرضة لنفس الخطر، فى حين أن أسرة واحدة من كل خمس أسر من الأمريكيين البيض تتعرض لهذا الخطر (Wheary et al., 2007).

ولهذا الجور تكلفته الباهظة. إذ تشكل الطبقة كل جوانب الرعاية الإنسانية- الصحة الجسمية والنفسية، الالتحاق بالتعليم، التمثيل السياسي، الموارد المتاحة لتأمين وجود مسكن. وإزاء ضآلة الاختيارات فى الحياة المعيشية ومحدودية الفرص فى كل هذه المجالات، تتحمل الطبقات العاملة والفقيرة بغير شك عبء ووطأة التفرقة الطبقية، إلا أن الجور الطبقى لا

ينحصر فقط فى مشكلة الفقر. إذ أن مواطنى مجتمعات المساواة لديهم توقعات بطول الحياة أكثر من مواطنى المجتمعات الصناعية الغنية (Belle, & Doucet, 2003)، مما دفع بعض الباحثين إلى النظر لعدم المساواة فى الدخل كشكل من أشكال التلوث الاجتماعى الذى يؤثر فى الحبور وحسن الحال عبر الطيف الطبقى (Subramanian,& Kawachi, 2006). وكشف "سوبرامانيان وكاواتشى (٢٠٠٦)، فى تحليلهما لتأثير ظلم التفرقة فى مستويات الدخل، بالولايات المتحدة الأمريكية، على الصحة، عن بيانات (أو صحائف) صحية سلبية لكل المواطنين، سواء الميسورين اقتصاديا أو المحرومين فى الولايات القائمة على الفروق الطبقية. وتشير هذه النتائج إلى أهمية الدراسة المتأنية للعواقب الصحية والاجتماعية للتفرقة الطبقية مثل مشاق الحياة لدى مختلف المستويات الاقتصادية والخسائر المصاحبة له فى تماسك النسيج الاجتماعى والثقة الاجتماعية (Belle, & Doucet, 2003: 105).

ويتطلب التعامل مع الطبقة كقضية من قضايا العدالة الاجتماعية أن نعمل على خفض الفقر والتفرقة الطبقية. ويعنى هذا أيضا التشكك فى قيم المجتمع السائدة. ونسأل : أليست العناية بالبشر مقدمة على تحقيق الأرباح؟ أليست المساواة قيمة مقدمة على المكاسب الشخصية؟ وما الثمن الذى ندفعه من أجل أن تظل النزعة الفردية قائمة؟

الاقتراب من الطبقة الاجتماعية من خلال عدسة علم النفس النقدي

يتضمن تبنى المنحى النقدى أكثر من مجرد البحث المتمركز حول الطبقة والممارسة العملية والمطالبة بالحقوق. فمن المهم أن نبدأ بأنفسنا ونطور انعكاسية أكبر تضع فى الحسبان خلفياتنا الطبقية. فالطبقة تتضح بما

فيها فى أى مرحلة من مراحل عملنا بدءًا من أسئلة البحث التى نطرحها، وانتهاء بتفسير نتائجه، مرورًا بالبيانات التى نبرزها ونلقى الضوء عليها وتلك التى نستبعدها (Lott, & Bullock, 2007). وتعنى الانعكاسية التحسب المستمر للأساليب والطرق التى تؤثر بها هوية الباحث الاجتماعية وقيمه فى البيانات التى يجمعها، وصورة العالم الاجتماعى الناجمة عن هذه البيانات (Reay,1996a: 60).

وتُعد الانعكاسية أداة فهم التأثيرات التى نُحلم بها فى سياق المعرفة التى نتشارك فى تكوينها (Lykes, 2000, 387). وتبرز قوة وسلطة هذه التأثيرات فى التبريرات المباشرة للدارسين العاملين فى الفروق مابين الباحثين والأفراد المشاركين بالبحوث فى العرق والجندر والطبقة (Langhout, 2006 ; reay, 1996 b). والميزة المشتركة بين المنح الدراسية النسوية وفى علم نفس المجتمع وبحوث الإثنوجرافيا، هى احتضان التيار السائد فى علم النفس للانعكاسية. وغياب الانعكاسية النقدية، خاصة من جانب علماء النفس التجريبيين، يعمل على استدامة خرافة الموضوعية ويدعم علاقات السلطة المهيمنة التى يسعى علماء النفس النقديون إلى فض أسرارها.

ويُعد مستوى تحليل القضايا الاجتماعية أحد أهم الملامح الأساسية المميزة لعلماء النفس النقديين. إذ ينشغل عالم النفس النقدى على نطاق واسع بالتركيز على الأفراد والجماعات فى سياق البناءات الاجتماعية الأوسع. وعند دراسة الطبقة الاجتماعية، يتطلب الأمر تحديد كيف تشكل الظروف الاقتصادية سلوك الفرد وسلوك الجماعة. ويتطلب أيضا وضع أسئلة البحث على خلفية من سياق علاقات القوة والسلطة والنفوذ القائمة على أساس

طبقى. ويتطلب منحى كهذا تغيير فى المنهاج البحثى العريض، وتحولاً عن قصور التصورات النظرية التقليدية السائدة الذى يتخذ صورًا عدة من بينها تجاهل الطبقة (إذ لا يتم ذكر مستوى الطبقة عندما تكون عينة المبحوثين من الطبقة المتوسطة)، والتعامل مع أمر كهذا على أساس أنه مجرد مجموعة من المؤشرات الوصفية أو الخصال الديموجرافية (مثل البحوث المسحية التى تصور الطبقة على أنها مفهوم سياسي)، أو إضفاء الطابع المرضى الباثولوجى عليها (بمعنى استخدام نماذج من الخلل والقصور عندما يكون المشاركون من محدودى الدخل).

وتتكشف الفوائد المرجوة من تغيير المنهاج، التى ندعيها من وجهة نظرنا، بالمقابلة بين مستويات التحليل المختلفة التى يعتمد عليها البحث فى معوقات الكفاية الذاتية الاقتصادية، والبحث فى تأثير الإصلاح الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية على الأسر ذات الدخل المنخفض. إذ تؤكد منظورات مستوى التحليل الفردى خروج الأفراد خارج دائرة الفقر، من خلال، على سبيل المثال لا الحصر، التدريب الوظيفى أو برامج التعليم. ويسلم هذا المنظور بأن تغيير السلوك الفردى سيحقق لهؤلاء الأفراد حراكا اجتماعيا نحو الأفضل من خلال تنمية عادات عمل أفضل، وتحسين المهارات الوالدية، وتبنى ما يُعرف بقيم الطبقة المتوسطة (ومنها قيم العمل على سبيل المثال). ويتجاوز باحثو الإصلاح الاجتماعى بصورته التقليدية السائدة مستويات التحليل الفردية إلى تحديد المعوقات البنائية المباشرة التى تواجهها الأسر الفقيرة، مثل نقص صور الرعاية ذات الجودة للأطفال، والانتقال غير المجدي، وفرص التعليم غير الملائمة. أما عالم النفس النقدى فهو ينقب عما هو أعمق بدراسة موقف المستفيدين من الإصلاح

الاجتماعى فى المنظومة الاقتصادية الأوسع، والبحث المتعمق فى الأسباب الجذرية وراء الجور والظلم والتفرقة الطبقية، ودراسة من هم المنتفعون من جراء هذه التفرقة. ويتساءل المشتغل بعلم النفس النقدى عمن هم المنتفعون من تدابير الإصلاح الاجتماعى المقيدة والقاصرة، والمنتفعين من تآكل برامج بسط شبكة التأمين الصحى والاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى والبلدان الصناعية الأخرى؟ ويتساءل أيضا عن كيف تنقض تدابير وسياسات الإصلاح الاجتماعى البناء الطبقى والمراتب الطبقية الاجتماعية الأخرى؟ وكيف تشكل القيم الثقافية حول العمل والإنجاز والنزعة الفردية السياسات والتدابير الاجتماعية؟

ويوجه هذا التغيير فى بؤرة الاهتمام وتحولها نحو القوى البنيوية طويلة الأمد الانتباه نحو الاهتمام بالعلاقات التى كانت مستترة فى السابق. ومن بين هذه العلاقات، على سبيل المثال لا الحصر، أن المستفيدين من رفاهية المجتمع الأمريكى مطالبون بالعمل من أجل تحقيق منافعهم. وتؤمن هذه السياسة موردا ثابتا من العاملين فى وظائف غير مرغوبة من جانبهم ومحدودة الدخل. وتذهب الفائدة الحقيقية والواقعية إلى الشركات الصناعية الكبرى التى تنفذ هذه البرامج وتحقق ازدهارا من ورائها، دون أن تتحقق أية فائدة للأسر التى تعيش على دخل بالكاد يؤمن بقاءها.

البحث

يتطلب الفحص الشامل لتأثير الطبقة الاجتماعية على الخبرة الجماعية والفردية، العديد من النظريات وطرق البحث والمشاركين.

المشاركون تُعد الممارسة العملية الشائعة المتمثلة فى اختيار المبحوثين الملائمين من طلاب الجامعة المنتمين إلى الطبقة المتوسطة إشكالية كبرى عندما يفترض أن نتائج مثل هذه العينات يمكن تطبيقها عبر كل مكونات الطيف الطبقى. وعمدت دراسة أجراها فريق مكون من ستيفن وماركوس وتوسيند (٢٠٠٧) إلى بحث الاختيارات الشخصية للدارسين فى الولايات المتحدة الأمريكية، وكشفت الدراسة عن أن الدارسين من خلفيات الطبقة العاملة يميلون إلى تفضيل أن يكونوا مشابهين لأقرانهم، فى حين أن الدارسين من خلفيات الطبقة المتوسطة يفضلون أن يكونوا مختلفين أو يميزوا أنفسهم عن الآخرين. وتدعو هذه النتائج إلى التساؤل حول الافتراضات المسبقة عن الحاجة العامة إلى أن يكون كل شخص متمايز عن الآخرين – وربما يبرز الحافز إلى التفرد بصورة خاصة لدى أفراد الطبقة المتوسطة. وإضافة إلى ما سبق، قد يكون الحكم بأن التفكير المستقل أكثر إيجابية من استيعاب أو تمثل سلوك الآخرين راجعا إلى أن علماء النفس أنفسهم من أبناء الطبقة المتوسطة.

وذهب باحثو وباحثات الحركات النسوية، لعدة سنوات ماضية، إلى دراسة الخبرات المعيشية للنساء محدودات الدخل وأسرهن، مقدمين رؤية ثاقبة حول مفاهيم الوصمة والقمع والمقاومة النقدية. وتم صرف الانتباه عن الاهتمام بحياة الأسر ذات الدخول المرتفعة أو العمليات النفسية المرتبطة بالتميز الاقتصادى. إذ أن النذر اليسير من المعلومات مما يعرف عن استمرار أصحاب النفوذ الاقتصادى فى تبرير التمييز الطبقي، وكذلك النذر اليسير من المعلومات مما يعرف عن الاستراتيجيات التى يتبعونها فى

المحافظة على هذه المكانة. والأهم هنا، أنه بالتركيز على البحوث المستندة أساسا إلى مفهوم الطبقة، وحصر الجهود فى دراسة الجماعات محدودة الدخل فقط، وتجاهل أصحاب الدخول المرتفعة، تتجه هذه البحوث إلى تعريف الفقر بدلا من أن تتجه إلى تعريف الجور أو التفرقة أو عدم المساواة بوصفها المشكلة التى يتعين حلها. فالوصول إلى طبقة النخبة ومحتكرى السلطة أمر غاية فى الصعوبة بحكم وضعهم ومكانتهم، ولكن يمكن لعلماء النفس النقديين سد هذه الثغرة فى تراث الدراسات السابقة بالتركيز على التفرقة أو عدم المساواة، بطرح الأسئلة من قبيل: من هم أصحاب المصلحة فى جعل المشكلة فى الفقر أكثر منها مشكلة خدمة الثروة، أو من هم أصحاب المصلحة فى إلصاق المشكلة بالفقر وليس إلصاقها بخدمة الثروة، كما يمكنهم ردم هذه الفجوة بدراسة كيف تؤدى هذه التأكيدات إلى إعادة إنتاج التفاوت الطبقى.

طرق البحث: يُعارض علماء النفس النقديون ما يُسمى الانطلاق من البحث العلمى الاجتماعي، إذ ينقب الباحثون فى الجماعات محدودة الدخل ومجتمعات الملونين عن معلومات لكنه يطرح القليل مما يمكن متابعته إن لم تكن هذه المتابعة منعدمة أساسا. وللوصول إلى إنهاء علاقات الاستغلال هذه، يدافع عالم النفس النقدى عن طرق بحث تعمل على خفض الفروق فى السلطة والنفوذ والارتفاع بمستوى الصدق الخارجى وصدق المعنى للبحوث النفسية (انظر الفصل العشرين). وتم تطوير مبادئ **OCAP** بواسطة تجمعات السكان الأوائل فى الدولة الكندية، مقدمة نموذجا يحتذى لمعايير البحث المتسقة مع المناحى النقدية. ويشير الحرف **O** أو م إلى الملكية الفكرية **Ownership** (أى ملكية التجمع المحلى الصغير لمعلومات أو بيانات

جماعية)؛ ويشير الحرف C أو ض إلى مصطلح الضبط أو التحكم Control (أى أن التجمعات المحلية الصغيرة لها الحق فى ضبط كل جوانب عملية البحث)؛ ويشير الحرف A أو إ إلى مصطلح إتاحة access (أى حق التجمعات المحلية الصغيرة فى الوصول إلى البيانات التى تخص أفرادها، وحقها فى تحديد مصادر المعلومات الخارجية عن ذاك المجتمع)؛ وأخيرا يشير الحرف P أو ح إلى مصطلح حيازة أو امتلاك (بمعنى حق التجمعات الصغيرة فى الاستحواذ الشامل على بيانات المجتمع) (Schnarch,2004). وتساعد هذه المبادئ فى تمكين الجماعات محدودة الدخل، كما ساعدت فى تأمين أن تكون فوائد البحث للمشاركين فيه كافة.

وتعد بحوث العمل العام التشاركية إستراتيجية أخرى لتجاوز العلاقات السطحية بين الباحث والمبحوث، وتجاوز إعادة إنتاج الخروج عن السياق الأيكولوجى فى البحث، وتجاوز الخطاب السائد ثقافيا. ويشمل جوهر مبادئ بحوث العمل العام التشاركية، أولا، التركيز الصريح على توليد المعلومات من أجل العمل العام والتغيير الاجتماعى ذى المغزى والمعنى؛ ويتضمن ثانيا، الاعتقاد بأن أفراد المجتمع والعالمين فيه ببواطن الأمور هم المصدر الأهم للمعرفة والمعلومات؛ ويتضمن ثالثا، تأكيد أن البحث يُجرى مع الناس، ويشتمل رابعا وأخيرا، على الاعتقاد بأن المعارف ينبغى أن تتطور وتنمو تطورا جماعيا من خلال عملية تحليل دينامى وتأمل وفعل (Savin-Baden & Wimpenny, 2007).

ويمكن للبحوث القائمة على أساس من مبادئ الأوساب OCAP (حق المجتمع فى امتلاك المعلومات والتحكم فيها والوصول إليها وحيازتها)

وبحوث العمل التشاركية PAR أن تحدث تقدما فى النظريات التى تساهم فى تعزيز الأفهام النفسية والاجتماعية والأيديولوجية للطبقة، كما تساعدنا فى التشكك فى مفهوم الطبقة وإعاقة إعادة إنتاجها. وحتى الآن، لا يوجد لدينا أسلوب بحث ناجح. فالباحثون ما يزالون يعملون فى إطار ديناميات الجماعات الصغيرة ذاتها والبناءات الاجتماعية ذاتها حيث يبحثون تحدى وإدارة خطر استعادة ديناميات التمييز الطبقى ذاتها (Saegert et al.,2007) . وتنتقد بحوث الفعل التشاركية، على سبيل المثال، التركيز المفرط على المشكلات المجتمعية أكثر من التركيز على مواطن القوة والنجاح (Boy & Bright, 2007). ومن هنا ، فإن الباحثين النقديين يشجعون فكرا بديلا عن الفكر الطبقى وتغييرا اجتماعيا يعترف بمواطن القصور (Fine & Torre, 2004).

النظرية: لقى الحرمان الطبقى مزيدا من الاهتمام والانتباه فى التراث النفسى أكثر من الاهتمام والانتباه الذى لقيه التمييز الطبقى. والتحقق من أن الفقر ليس له وجود فى غياب الغنى والثراء، إذ يتبنى علم النفس النقدى مسألة ونظرية التنمية عبر كل مستويات الطيف الاقتصادى الاجتماعى. ويعنى هذا طرح أسئلة لها علاقة بالتمييز الطبقي: كيف يتوازى التمييز الطبقى مع التمييز العرقى والجندرى أو يتفرع عنهما؟ ما الظروف التى على ضوئها يتم تحديد التمييز الطبقى للأفراد؟ كيف يتم تبرير التمييز غير المستحق؟ كيف تساند تبريرات الطبقة المتوسطة للثروة والمعتقدات حول عدم المساواة برامج شبكات التأمين والسياسات التى تفيد النخبة؟

وتشجع المناحى النقدية التصورات المفهومية المرنة والسياقية للطبقة بالمقارنة مع التصورات المفهومية الجامدة والخارجة عن السياق البيئى.

ويستكشف الجسم المتنامى للتراث السابق خبرات الحراك الذاتية من الطبقة العاملة إلى مستوى الطبقة المتوسطة (مثال، خبرات الجيل الأول من طلاب الجامعة)، ملقية الضوء على الحراك نحو الأفضل على أنه العملية التى تتم بصعوبات جمة ومترتبات نفسية وخيمة. ومن خلال مواجهة الأفهام الشائعة للحراك نحو الأفضل على أنه عملية ميسرة ليس بها مشكلات تذكر (Ray, 1999; Walkerdine, 2003)، وجه هذا الجسم المتنامى من العمل الانتباه نحو الحاجة إلى نظريات نقدية لكل من الحراك لأعلى والحراك لأسفل وكذلك الثبات الطبقى.

ويضع علم النفس النقدى كلا من السلطة والقمع فى صدارة النظريات الطبقية. وإحدى الخطوات المهمة التالية هى تطوير نظريات تفسر كيف تعمل الأيديولوجية على تحييد صور الإجحاف الطبقى واستدامة العلاقات القمعية فيما بين الطبقات الاجتماعية. ويتطلب هذا تجاوز مجرد توثيق انتشار النزعة الفردية فى المعتقدات السائدة حول الثراء والفقر والطبقة الاجتماعية إلى دراسة استمرار بقاء مثل هذه الأيديولوجيات. واستمرارا لطرح الأسئلة، يأتى السؤال حول كيف أن التمييز الطبقى يُعاد إنتاجه على المستويين الشخصى والمؤسسى ويتم صياغته بحيث يبدو طبيعيًا ومقبولاً؟ وكيف يمكن أن تختزل الاتجاهات الطبقية؟ وما دور الإطار الإعلامى فى توليد مساندة شعبية للسياسات التى تفيد أساسا النخبة فى المقام الأول؟

وعلى نفس القدر من الأهمية الحاسمة، يأتى الاهتمام النظرى الهائل بالمقاومة النقدية، متمثلة فى حركات تحدى التكوينات المهيمنة للطبقة والجدارة، وتسارع تطور منظورات نقدية بديلة، وتكوين إطارات مرجعية

مضادة. فتغيير النزعة الفردية ومعتقدات الجدارة الشخصية الداعمة للإجحاف الطبقى ليس بالمهمة البسيطة. ويمكن للبحث النقدى فى الهيكلة أن يحدد كيف يستخدم الأيديولوجى فى الترويج للوضع القائم غير المقبول، وكيف يمكن لإطارات المساواة والإنصاف البديلة أن تعزز التحالفات عبر الطبقات وتعزز كذلك أفهام الطبقة ذات الوجهة المرتبطة بالعدالة.

الممارسة العملية

بينما يعرف الممارسون أن أبعادًا مثل الجندر والعرق والسلالة والتوجهات الجنسية المفضلة هى أبعاد مهمة للتنوع الإنساني، يتم التغاضى عن أن الطبقة عامل ذو دلالة يؤثر فى التشخيص والعلاج. إذ تظل النماذج التشخيصية والعلاجية قائمة على أساس مسلمة أن العملاء من البيض وحاصلون على مؤهل جامعى وينتمون للطبقة المتوسطة المهنية ولديهم الوقت والموارد المادية اللازمة لمواصلة العلاج (Hill & Rothblum,1996). ومن المرجح أن تكشف البقع المظلمة، والتنميط الطبقي، وطغيان الشعور بالمشاق والمصاعب المصاحبة للفقر عن كيفية تفاعل المعالجين مع عملائهم والعلاج الذى يوفرونه لعملائهم محدودى الدخل (Smith, 2005: 601).

وينبغى للكفاءة التدريبية متعددة الثقافات الدمج الشامل للطبقة الاجتماعية والتمييز الطبقى والطبقية فى الممارسة النفسية والتدخلات. والممارسون بحاجة ماسة إلى النظر فى الكيفية التى تؤثر بها الطبقة الاجتماعية التى ينتمون إليها فى اتجاهاتهم وإدراكاتهم، والنظر فى كيف تؤثر

الطبقة فى التاريخ الشخصى والمرضى للعميل وكيف تؤثر فى خبراته وتجارب حياته. والنظر كذلك فى كيفية تشكيل الطبقة لكل الخبرات والإدراكات الجماعية للعلاج (Liu et al., 2004; Saegal et al., 2007) . وللحفاظ على استمرار العمل من أجل العدالة الاجتماعية والسياسية، يذهب علماء النفس النقديون خطوة أبعد، إذ يمارسون عملية تحليل ذاتى انعكاسى للتحيزات الطبقية، ويستكشفون سبلا جديدة لتقليص الجور والإجحاف، وتوفير الخدمات التطوعية للمرضى الذين يُطيقون تكلفة الإرشاد والعلاج.(Saegert et al., 2007)

ويدعو علماء النفس النقديون أيضا الممارسين الإكلينيكيين إلى الارتفاع فوق المشهد والنظر فى مستويات التحليل البنيوية. وبتشظى المسارات المهنية والوظيفية نتيجة للاقتصاد الحديث أكثر من أى وقت مضي، أصبح العاملون تحت ضغط دائم لإعادة اكتشاف أنفسهم حيث التنقلات المتكررة بين الوظائف مما يضعف التماسك الأسرى والوشائج الاجتماعية ومن ثم تفاقم وطأة القيام بهذه التنقلات. ويذهب والكردين (2003) إلى أن التركيز الحصرى على تقديم الخدمة انحصار التركيز على تقديم الخدمة يدعم ذات الأيديولوجية الفردية التى تكف توسيع انتشار التغيير الاجتماعى. وتدعو المنظورات النقدية الممارسين إلى تلمس التوازن بين مساعدة الأفراد ومواجهة الإجحاف الكامن فى توسيع انتشار احتياجات الصحة النفسية.

ويتعين أن يتيح تدريب الممارسين الأدوات المطلوبة للعمل بفاعلية مع مرضى يأتون من خلفيات طبقية متنوعة. ويتضمن هذا تعلم كيفية تعرف الأشكال الصريحة والمستترة من الطبقية وتأثيرها فى الحبور الفردى وحسن

الحال. وتتمثل الخطوة المهمة هنا فى زيادة الوعى بالمعايير التى تضفى نوعا من المثالية والمعيارية على مكانة الطبقة المتوسطة وتوليد مشاعر الضعف وعدم الأهلية لدى محدودى الدخل والموارد (Ray,1999). وينتقل المنظور النقدى للطبقة بالممارس العام من فهم السلوك الإنسانى فى ضوء مجموعة من مواطن الضعف، إلى فهم السلوك فى ضوء مجموعة من مواطن القوة. وبدلا من تعريف المهمشين أفرادا أو جماعات من خلال ما يعانونه من مشاق وصعوبات، يتم تعريف الإمكانات المتاحة ومواطن القوة (مثل الذكاء والمثابرة) لدى أناس محرومين اقتصاديا. ويمثل هذا التحول شكلا من أشكال الانفصال والاستقلال التام عن المناحى العلمية التقليدية فى علم النفس والقطيعة المعرفية الجوهرية معها.

المطالبة بالحقوق

يرى علماء النفس النقديون العمل الحقوقى كجزء مكمل لعملهم. وهذا المنظور، الذى يطمس الفواصل المصطنعة التى أوجدها التيار العلمى السائد بين العلم والسياسة، ليس عليه توافق أو إجماع. ويتكشف الصراع المحيط بدور عالم النفس كمطالب بالحقوق من خلال القوانين المنظمة لإصلاح الرعاية الاجتماعية والصحية فى أمريكا سنة ١٩٦٦، وما استتبعه من تقييم للفرص الناجمة عن السياسات الإصلاحية الجديدة. وحدد بعض القائمين على أمر التقييم مهمتهم فى تعريف من يستطيع النجاح فى ظل هذا النظام الجديد (Kalil,2001:184) . وتحدى علماء النفس النقديون هذا المنظور بالتركيز على مدى سلامة السياسات الجديدة. وبدلا من قبول التغييرات السطحية،

يتساءل علماء النفس النقديون عن الافتراضات الموجهة لهذه التغييرات. ومن هذه الأسئلة : هل الإصلاح الاجتماعى يقلل من الفقر أم يختزل فقط دورة الرعاية الاجتماعية والصحية؟ هل الأسر محدودة الدخل ستنتقل إلى وضع أفضل بصورة ملحوظة وملموسة كنتيجة لهذه الإصلاحات؟ هل ستنتفع المرأة الفقيرة من هذه البرامج الجديدة بنفس القدر الذى يتحقق للطبقة المتوسطة والشركات الكبرى التى أسهمت فى تعميم هذه البرامج وإدارتها؟ ومن هذا المنظور يوجه عالم النفس النقدى الانتباه نحو كيف تسهم السياسات الاجتماعية، ومحتكرو السلطة والنفوذ بمن فيهم علماء النفس فى تعميق الفجوات الطبقية (يوضح الفصل ٢٣ العمل مع جمعيات الحقوق الاجتماعية فى مواجهة تلك السياسات).

وقد يتسبب الانتقاد الخاص بكيفية انتفاع الجماعات صاحبة الامتيازات من السياسات الظالمة اجتماعيا فى قض مضاجع أولئك الذين لم يعتادوا على البحوث السياسية الصريحة أو نماذج الممارسة العملية. ويبدو أن المناحى النقدية فى تناول الطبقة تتطلب القناعة بأن صناع السياسات وآخرين غيرهم طبقيون وعالمون ببواطن الأمور الخاصة بسياسات جلب المنفعة لأصحاب الثراء والثروة. ولكن علماء النفس النقديين منشغلون بالنتائج أو المخرجات دون النيات والمقاصد. وأكثر من هذا، فإن البديل ، القبول غير المدروس بالأيديولوجية السائدة أو الإطار المرجعى للمشكلات والقضايا، ليس بالموقف المحايد لأنه يساعد فى إعادة إنتاج الإجحاف الطبقى. ويتطلب المنظور النقدى وعيا شعوريا بتلك الرؤى التى نختارها ليتم تمثيلها فى أعمالنا، وتلك الرؤى النظرية الأخرى التى نرفضها.

وقد يسبب العمل الحقوقى – أى العمل من أجل التغيير الاجتماعي– نوعا من الانزعاج على المستوى السياسى. لكن العمل الحقوقى ليس غريبا على علماء النفس أو عن روابطنا المهنية. وتعد الضغوط من أجل التغييرات السياسية أو تغيير معايير التقنيين التى تؤثر مباشرة فى بحوثنا(مثل زيادة الدعم المالى الحكومي) وممارساتنا العملية (مثل غطاء الصحة النفسية المثلي) ضغوطا مألوفة. ومن حيث الجانب المهني، ينبغى أن نتجاوز المشكلات النقابية ونركز فى منافحة جذور الإجحاف والقمع الطبقى والنهوض بالعدالة الاجتماعية. ويتطلب القيام بهذا، اقتلاع التصورات النظرية الضيقة لمقومات علم النفس وقضاياه المهمة، وتناول الموقف السياسى كعمل على نطاق واسع من السياسات الاقتصادية الموجهة نحو تضييق الفوارق الطبقية، وإثارة الأسئلة حول إسهاماتنا الفردية والجماعية فى كل من إعادة إنتاج عدم المساواة البنيوية والتغيير الاجتماعى.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- يتصور علماء النفس النقديون الطبقة على أنها شكل من أشكال الهيمنة السياسية والاجتماعية تكسب من خلالها جماعات معينة موارد هائلة على حساب ذوى الموارد المحدودة.

٢- تدعم التصورات المجتمعية السائدة للطبقة الاجتماعية، فى الولايات المتحدة الأمريكية، النزعة الفردية وأيديولوجيات الجدارة الشخصية كما تعزز معايير الطبقة المتوسطة على أنها هى المعايير الطبيعية المرغوبة.

٣- الطبقة الاجتماعية فى التيار التقليدى السائد فى علم النفس عادة ما تكون مستترة ومنزوعة من السياق ومن العالم الواقعى لعلاقات السلطة وقوة النفوذ.

٤- تؤثر الطبقة الاجتماعية فى أى جانب من جوانب حياة البشر من خلال التأثير فى الإمكانات المتاحة والموارد مثل التعليم والرعاية الصحية وخصائص المسكن. وباستمرار تصاعد الإجحاف تستفيد فقط النخبة ولا تستطيع الأجيال الصغيرة ضمان تحقيق حراك نحو الأفضل.

٥- الاقتراب من مفهوم الطبقة بعدسة نقدية يعنى إقامة البحوث والممارسات العملية على خلفية من سياق علاقات السلطة والنفوذ القائمة على أسس طبقية اجتماعية والدعوة إلى العدالة الاقتصادية عندما يكون الوضع القائم ضارًا بأولئك الأقل نفوذا ومن ذوى الموارد المحدودة.

ثبت المصطلحات

الطبقية Classism : مركب قوامه اتجاهات ومسلمات ومعتقدات وضروب سلوكية، وممارسات مؤسساتية تحافظ على استمرار الفروق فى السلطة والنفوذ على أساس طبقى وإضفاء الشرعية عليها.

الجدارة الشخصية Meritocracy : الاعتقاد بأن شخصًا، بقطع النظر عن عائلته ودينه وطبقته الاجتماعية وعرقه ونوعه الاجتماعي، يستطيع الوصول لقمة الهرم الطبقى من خلال العمل الشاق والمثابرة .

الامتياز Privilege : منافع تأتى من العضوية فى جماعة مهيمنة أو جماعة معيارية.

الطبقة الاجتماعية Social Class: جماعة من الأفراد أو الأسر تحتل موقعا وتوزيعا متماثلين وتستهلك سلعا وخدمات فى المجتمعات الصناعية.

أسئلة

١- ما الطبقة الاجتماعية التى تنتمى إليها؟ وعلى أى أساس جاء هذا التقييم؟

٢- ما الميزات الطبقية التى تمتلكها؟ وما أوجه الحرمان؟

٣- حدد موضوعا من وسائل الإعلام له علاقة بالطبقة. ما الافتراضات الأيديولوجية التى سيضعها التقرير؟ من هم المنتفعون من الإطار المحدد للموضوع، ومن هم المحرومون من الصلاحيات والامتيازات؟

٤- فكر فى أحد موضوعات علم النفس التى درستها مؤخرًا. كيف يمكن للطبقة أن تسهم بدور فى بحث هذا الموضوع والتنظير له؟ كيف يمكن تغيير بؤرة اهتمام الدراسة من خلال تبنى المنظور النقدى أو كيف سيكون تفسير النتائج؟

٥- حدد مجالاً معينًا من مجالات عدم المساواة الطبقية (الإسكان مثلا). كيف يتقاطع العرق والجندر والتوجه الجنسى المفضل مع الطبقة فى التأثير على العلاج الفارق للجماعات المتشعبة؟

الفصل الرابع عشر

الجندر (النوع البيوثقافي)

فيكتوريا كلارك، فيرجينيا براون

موضوعات الفصل

الجندر قضية اجتماعية نقدية

ما معنى الجندر (النوع البيوثقافى)؟

الجندر فى علم النفس النسوي

الجندر فى التيار السائد لعلم النفس

التكوين الثنائي

تجسيد الجندر

الدور التنظيمى الحاكم لعلم النفس

الجندر فى الثقافة الأوسع

هل يمكن لعلم النفس النقدى أن يساعدنا فى تغيير العالم ثنائى الجنس ثنائى الجندر؟

تخيل السيناريو التالي: أنت رجل يمشي في الشارع يضع أحمر شفايف، ويتمايل بحذاء ذي كعب عال ويرتدي تنورة. ينظر الناس نحوك – يُدلي البعض بتلميحات جانبية، ويُحدق الآخرون تحديقات مفضوحة– محاولين فهم الانحراف والضلال الاجتماعيين الذي يرونه أمامهم. وقد يقررون أنك إما أن تكون :

(أ) شخص غير مصنف جنسيا ولم يحصل (بشكل مقصود ومتعمد) على حقه كاملا، أو أن تكون

(ب) رجلا شاذًا جنسيا قاصدا أحد النوادي المشبوهة ؛ أو أن تكون (٢) رجلا مستقيما يرتدي زيا مبهرا لسهرة مسائية.

يضع الجندر هنا حدودا وقيودا على الكيفية التي نرى بها العالم والناس في هذا العالم، كما يضع حدودا وقيودا على ما نستطيع القيام به في معيشتنا. إذ لا يُعد من السواء بالنسبة إلى الرجال أن يرتدوا ما يدرك على أنه ملبوسات نسائية أو أن يضعوا ماكياجًا، وثمة تفسيرات متعددة المصادر لمثل هذا الأمر. ولكي ننخرط بصورة مقبولة في أي من السلوكيات المرتبطة بالجندر (النوع البيوثقافي)، يتعين أن يُنظر إليك على أنك تقع في فئة خاصة من الأشخاص (شاذ جنسيا مثلا– أو غير مصنف أو مزدوج الجنس) أو ينظر إليك في سياق استثنائي يسمح أو يتطلب الانحراف عن المعيار(كأن تكون قاصدا سهرة راقصة مقصورة على الرجال فقط).

ويقدم هذا الفصل سيكولوجية الجندر النقدية. ونهدف هنا إلى إمدادك بأدوات التحليل النقدي لمفهوم الجندر أو التكوين المسمى بالجندر(أو النوع

البيوثقافي) فى علم النفس بتياره التقليدى السائد وفى الحياة اليومية. ونعمل فى هذا الفصل أولا على توضيح لماذا يُعد الجندر قضية اجتماعية نقدية ومناقشة ماذا نقصد بمفهوم الجندر. ثم يلى هذا كشف بعض الافتراضات الجوهرية مما يشكل أساسا تقوم عليه المناحى النفسية فى التيار العلمى السائد، مستعينين بتوظيف نموذج بحوث فيكتوريا عن أسر ترعاها أمهات سحاقيات. ثم نتجه إلى النظر فى مسلمات الجندر فى الثقافة الأوسع، مستعينين بنموذج بحوث فرجينيا على قاموس تعريفات المناسل الذكرية والأنثوية. ونختتم، بوضع الملامح العريضة الخارجية لعلم نفس الجندر النقدى. وفى كل هذا، لم نشأ نطرح طرحا مبسطا يفيد بجودة النقدى فى مقابل سوء التيار. فبعض أعمال التيار السائد بالغة الأهمية. وبعبارة أكثر دقة، القليل من نماذج أعمال علم النفس النقدى فى مجال الجندر قدم إسهامات عملية على طريق التغيير الاجتماعى. وننهى هذا الفصل بإلقاء الضوء على إذا كان عالم النفس الناقد يمكن أن يقدم تدخلات فعالة فى عالمنا ثنائى الجنس وثنائى الجندر، وتقديم شرح لأحد النماذج الإيجابية فى هذا الإطار.

الجندر (النوع البيوثقافي) قضية اجتماعية نقدية

موضوع الجندر بالغ الأهمية، إذ يعد منظومة تصنيفية مركبة ومؤثرة ذات تبعات جسيمة على معيشة أى فرد- ممن تمسهم هذه الظاهرة، لأنهم غير متوافقين مع المباح فيها، وممن لن تمسهم هذه المنظومة على المستوى العملى أو الفعلي، لأنهم جزء منها ويعملون بها. ولتعد قارئ هذه السطور بالتفكير إلى آخر مرة عبأت فيها استمارة طلب بمتعلقات شخصية (كأن تقدم

طلبا خاصا بالتأمين الصحي). وانظر إلى المرات التى عليك أن تؤشر فيها على الجنس بذكر أو أنثى. ومثلك مثل كثيرين ومثلنا نحن أيضا كتاب هذا الفصل وضعنا علامة فى مربع النوع من دون أدنى تفكير فى الأمر. وفى المقابل، نجد أن بعضا من قراء هذه السطور يعانون كثيرا عند الاختيار بين أى من الصندوقين (ذكر/أنثي) أو يتمنون لو أن هناك اختيارات أخري، إذ أن أيا من الخيارين لا يسمح لك، بأن تكون حقيقيا أى أن تكون على سجيتك وبالكيفية التى ترى بها نفسك وتدركها. والخيار القسرى كان وما يزال هو الصورة الأخرى التى تذكرك بأنك لست متوافقا فى إطار هذه المنظومة الفئوية أو أى من المنظومات الفئوية الأخرى.

وتُعد مسألة الجندر قضية اجتماعية نقدية لأنها ترتبط بصور عديدة من الإجحاف الاجتماعي، والإقصاء وخبرة الانتهاك والإساءة. وتشكل الأفكار حول السلوك الملائم للجندر معظم الممارسات اليومية فى الحياة الدنيا لجموع الناس، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، استخدامك عزيزى القارئ وعزيزتى القارئة للمراحيض العامة، وهل من المهم أن يكون المرحاض به مبولة أم لا، وهل ستغطى صدرك عند النزول إلى حمام السباحة أم لا، وهل ستشترى عطرا نسائيا، أو عطورًا تستخدم بعد حلاقة الذقن، وهل ستكون أزرار القميص على الجانب الأيمن أم على الجانب الأيسر. ومن هنا يُعد الجندر مؤشرا قويا لطبيعة الحكم على سلوكك، وكم تكون قيمة وقتك وعملك. وفى العالم الغربي، وبرغم الإصلاحات التشريعية، يظل الإجحاف المدفوع بأسس جندرية قائما. وما تزال النساء فى العائلات ذات العائلين المختلفين فى الجنس من رجل وامرأة تقوم بمعظم الأعمال الوالدية

والأسرية. ورغم ما قد يظهر من زيادة فى ممارسة بعض الرجال للأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، ينظر هؤلاء لأنفسهم، ويُنظر إليهم من الآخرين على أنهم يقدمون يد العون والمساعدة. وفى معظم الحالات، حتى عندما يقوم كل من الرجل والمرأة بنفس القدر من الأعمال الأسرية، تظل النساء محتفظة بمسئولية عامة عن تقرير المهام التى تحتاج إلى الانتهاء من إنجازها وتنفيذها (**Dryden,1999**) . والمقصد مما سبق هو أنه بالرغم من التغيير الجوهرى الذى تم فى العقود الثلاثة الأخيرة، ورغم الاحتجاج بأن الأمور الآن متساوية، ما تزال معيشة الرجال والنساء تتشكل بتوقعات وفرص متاحة تكرس الفروق بينهما.

ويتمثل النموذج الآخر لتأثير الجندر فى أن الفصل بين جنسنا وجندرنا مسألة ذات أهمية محورية فى تحديد احتمالية ما سنقوم به، أو الخبرة التى سنمر بها أو العنف الذى سنمارسه. فالنساء أقل عرضة من الرجال للعنف الجنسي، وأقل عرضة للعنف الجسدى فى سياق العلاقات الجنسية التبادلية أو الغيرية (بمعنى بين جنسين مختلفين أو بين ذكر وأنثي). فإذ يعاين الكثير من الرجال خبرة العنف الجسدى والجنسي، يكون مصدر هذا العنف فى عمومه رجال آخرون. والذين يتجاوزون معايير الجندر، مثل المخنثين ، من المرجح تعرضهم لانتهاكات عديدة، تتراوح ما بين التحرش الجنسى على قارعة الطريق والاعتداء الجنسى (**Hill & Willoughby, 2005**) . غير أن معايير الجندر لا تعمل على مجرد تهميش لجماعات معينة (مثل: النساء، والمخنثين)؛ بل إن هذه المعايير تمنح امتيازا لجماعات محددة دون الأخرى (مثل : الرجال؛ وجموع البشر المتبعين لمعايير الجندر).

وتتقاطع أبعاد التمييز الجندرية والتهميش مع غيرها من أبعاد التمييز. إذ يؤثر الجندر مقولات اجتماعية مرتبطة بالإجحاف والإقصاء مثل العرق والثقافة والطبقة والتوجه الجنسى المفضل ، ويتأثر بها. وفى إطار عمل كهذا (مشار إليه آنفا بالتقاطعية أو الأبعاد القابلة للتقاطع)، تتحدد خبرة الجندر ووقعها من خلال هذه الأبعاد المتداخلة أو المتقاطعة (والعكس بالعكس)، ولكن التأثيرات هنا ليست مجرد تأثيرات يضاف بعضها إلى بعض على نحو مبسط، إذ أن الأبعاد المتداخلة مثلها مثل المكونات التى تدخل فى صناعة الخبز، أكثر من كونها شرائح مختلفة ومنفصلة من اللحم والجبن والمقبلات فى فطيرة. ومن غير الممكن هنا فصل أحد المكونات عن رغيف الخبز مع اكتمال نضجه. وليس من الممكن كذلك الإشارة إلى تأثير بعينه لواحد من هذه المكونات، والقول على سبيل التحديد ذاك مكان الخميرة أو هذا مكان الملح. وإذا تم استبعاد أحد المكونات فالخبز الناتج يكون تام الاختلاف فى المكونات الأساسية. وفى المقابل، إذا تم استبعاد شريحة من الشرائح المكونة للسندوتش (لحم، الجبن، أو المقبلات) تظل المكونات الأخرى موجودة، ولن يتأثر وجود السندوتش، وإن كانت طبقات الحشو الداخلية ستكون أقل. وكذلك الحال عند جمع الجندر + العرق+ التوجه الجنسي، فحاصل الجمع لو كان، لن يأتى بقدر من القمع يفوق القدر الناتج من جمع بعدى الجندر + التوجه الجنسي؛ كما أنك لا تستطيع ببساطة تحديد أو عزل تأثير جانب من جوانب الخبرة العامة فى مجملها. وتعمل فئات اجتماعية متعددة فى تناغم (وفى بعض الأحيان فى مقابل بعضها) على تشكيل بعضها بعضا، وتشكيل قدرتنا على العيش، وتشكيل خبراتنا وعالمنا الذى نحيا به.

ولننظر، على سبيل المثال، إلى بعدى الجندر والوجهة الجنسية المفضلة. فنحن نستعمل مصطلح الوجهة الجنسية المفضلة فى هذا الفصل بديلا عن مفهوم تقليدى مثل التوجه الجنسى أو الهوية الجنسية لأن استعمالنا للمفهوم الحالى يتناسب مع علم النفس النقدى الذى يعترف بأشياء عدة هي: أن مصطلح الوجهة الجنسية المفضلة أوسع من مجرد إلصاق جنس محدد بأحد الأشخاص؛ وتتشكل الوجهة المفضلة تشكلا اجتماعيا وتتولد كذلك على نحو اجتماعى (فالمصطلح ليس مجرد خاصية ملتصقة بالأفراد)؛ ويتسم هذا المصطلح عادة بالمرونة والتغيير. فكل من الجندر والوجهة الجنسية المفضلة يمثلان فئتين مترابطتين ترابطا وثيقا. فالنساء السحاقيات اللائى حددن التوقعات المعيارية حول الوجهة الجنسية المفضلة عادة ما ينظر إليهن على أنهن الجندر المقابل أى متشبهات بالذكور أو مسترجلات. ومبكرًا، صور المنظرون فى الوجهة الجنسية المرأة السحاقية كروح ذكورية تسكن فى جسم أنثى مما يدفع السحاقية إلى ارتداء ملابس الذكور وممارسة الأنشطة المعروفة تقليديا بأنها أنشطة ذكورية (**Clarke,2008**).

وبالانتقال إلى نطاق أوسع، نرى أن أيديولوجية الجندر السلبى فى مقابل الإيجابى تتخلل أفكار المجتمعات الغربية عن الجنس والوجهة الجنسية المفضلة: إذ الرجال، والذكورية والجنس الذكرى تجسد الإيجابية والنشاط؛ فى حين الإناث، والأنوثة، والجنس الأنثوى يجسد السلبية. ونود التأكيد هنا أنه بالنسبة للفرد، لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون الجندر مستقلا عن الهوية الاجتماعية.

ما معنى الجندر (النوع البيوثقافي)؟

عند هذا الحد قد يتساءل القارئ، ماذا يقصدون بالجندر؟ هذا سؤال المليون دولار! إذ ثمة سبل عدة للتنظير حول الجندر، الكثير منها يناقض بعضه بعضا. فمعظم البحوث النفسية تُعنى بالجندر في مستويين بينهما ارتباط متبادل. الأول، المستوى الاجتماعي، إذ الجندر نسق تنظيمي اجتماعي، يمد الأفراد في آن واحد بالمعلومات حول أهمية الجندر وجذوره ، ويمدنا بالمعلومات حول السبل الملائمة للعيش كأناس مصنفين جندريا أو بحسب النوع البيوثقافي. والثاني، المستوى الفردي، حيث الخبرة الشخصية بالجندر والتعبير عنه، إذ يحس الفرد بذاته كجندر، والطريقة التي يُفعل بها معيشته بما يتناسب مع الفئة الجندرية المصنف إليها. وإذا أخذنا مقطعًا أفقيًا يمر عبر هذين المستويين المختلفين سنجد ثلاثة نماذج رئيسية تدور حول معنى الجندر. وسنحاول تقديم فكرة عامة موجزة عن هذه النماذج الثلاثة، ثم ننتقل إلى مناقشة بعض هذه النماذج بشيء من التفضيل في الأقسام التالية من الفصل الحالي.

الجندر طبع : يستخدم مفهوم الجندر هنا للإشارة إلى الجنس الذي يميز الجسد، أو للإشارة لبعد الذكورة أو الأنوثة كسمة من سمات الشخصية. وهذا تفسير مستند إلى أسس بيولوجية، حيث شخصياتنا ورغباتنا وحاجاتنا وقدراتنا ومعتقداتنا ناتجة عن هرمونات وجينات أو تأتي عن عوامل بيولوجية أخرى. وكان هذا هو إطار التفكير السائد في مسألة الجندر قبيل السبعينيات من القرن العشرين، وظل يتكرر ظهور هذا الإطار من التفكير بمظاهر مختلفة خاصة في مجال علم النفس التطوري. ومما يتناقض تناقضا

تاما مع هذا المعنى الأولى للجندر، أن يكون هـذا المـصطلح بـديلا عـن مصطلح الجنس للإشارة إلى الجسم البيولوجي- كما فى الـسؤال الخـاص بالجندر ذكر/ أنثي؟ وتعنى هذه الرؤية الجوهرية لمفهوم الجندر أنـه ملمـح مستقر وثابت للشخص أو للشخصية – أى طبعه أو طبيعته – المستمرة من الميلاد وحتى الممات، من دون تغيير يعتمد على السياق والموقف. فالجنـدر هنا هو من تكون أو ماهيتك.

الجندر تطبع : يُشير مفهوم الجندر هنا بصورة نموذجية إلى الـذكورة أو الأنوثة كسمة من سمات الشخصية.أى أن الجندر هـو المحـيط الثقـافى للجنس- أى ما تضيفه الثقافة للأساس البيولوجى. ويُنظر إلى الجندر على أنه ما يتعلمه الأفراد فى الأعمار المبكرة، من البيئة الاجتماعية التى ننشأ وننمو فيها ومن الأفكار المتاحة فى ثقافتنا حول معنى الجندر. فالأطفال يتعلمـون مجالا من الرغبات والممارسات والمعتقدات والمشاعر الملائمة ثقافيا وغير الملائمة ترتبط بأجسامهم المصنفة جنسيا، ثم يصبح ما تعلمـوه مـستدمجا كجزء ثابت لا يتجزأ من تلك الشخصية. وهذا مما لا يمكن بحال من الأحوال أن يقصد به الجندر. وكان هذا الاستخدام للجندر هو ما تم التنظير لـه فـى سبعينيات القرن العشرين، وكانت فكرة راديكالية آنذاك، حيث فصل الجنـدر (المتعلم اجتماعيا) عن الجنس (البيولوجي)، وثبت أنه ليست هنـاك علاقـة بالضرورة بين المفهومين. وظل هذا هو النموذج السائد حول الجندر فى علم النفس النسوى ، وجانب من التيار العلمى السائد وعلم النفس النقدى. وتأكيدا لما سبق، جاءت النظرة لهذه الرؤية الأساسية للجندر بوصفه متعلما على أنه ثابت ومتحرر نسبيا من تأثير السياق المحيط. فالجندر يعنى ماذا لديك .

الجندر بنية اجتماعية : هذا هو طريق التحدى الأعظم التنظير للجندر، وأسس الأعمال الكثيرة فى النفس النقدى حول الجندر مما سيرد النقاش فيه لاحقا. ويشير الجندر كبنية اجتماعية إلى مجموعة مركبة من الأفكار تشكك فى الافتراضات الجوهرية لإطارى الطبع والتطبع. وابتعد المنحى البنيوى عن أى فكرة تقول بأن الجندر ظاهرة طبيعية، وبدلا من هذا، يُنظر إلى هذه الظاهرة بوصفها تكوينًا اجتماعيًا يرتبط بحقبة تاريخية ثقافية اجتماعية بعينها، وتأتى نتيجة المعارف الثقافية المشتركة واستخدام اللغة (Bohan,1997) أكثر منها عمليات بيولوجية أو نفسية داخلية. وثمة مكونين أساسيين فى التفسيرات البنيوية الاجتماعية للجندر لهما قيمتهما وأهميتهما، المكون الأول النزعة المضادة للماهية أو المضادة للوجود بالضرورة والمكون الثانى هو التصنيف الاجتماعى. ويقصد بالنزعة المضادة للماهية أن الجندر لا يُنظر إليه على أنه ملمح ثابت ودائم يتسم به الأفراد، أى أنه شىء ما كامن فى الأفراد كجزء من البيولوجى أو كجزء من الشخصية. وبدلا من هذا، يُنظر للجندر كنسق تصنيفى اجتماعى غير طبيعى، حيث تعطى الأولوية للفرق الجندرى والتركيز عليه. ولا يُنظر لفئتى الذكورة والأنوثة على أنهما نتاج طبيعى لفروق بيولوجية بين أجساد الذكور والإناث، بل ينظر إليهما كنتاج اجتماعي، يأتى من المجتمع. وينظر البنيويون للفكرة القائلة بوجود نمطين فى الأجسام الجنسية، ونمطين من الجندريين، الذين يختلفون كل منهما عن الآخر، على أنها قوة أيديولوجية تشكل الواقع أكثر منها انعكاسا بسيطا للواقع. ومن هنا نعتقد بوجود جنسين لأن العالم المحيط بنا باستمرار دائما وأبدا يعكس هذه الفكرة ويخبرنا بها أيضا (ونحن بدورنا

نساهم فى إعادة إنتاج هذه الفكرة). ووفقا لهذا المنحى، فالجندر هو ماذا تفعل أو ما الذى تقوم به، أكثر من كونه من أنت ، أو ماذا لديك. فالأفراد يسلكون بمقتضى الجندر فى حياتنا وتفاعلاتنا. ومع هذا، ما نزال ندرك أنفسنا وكأننا مصنفين تصنيفا بيولوجيا أو جندريا بالغريزة لأنه يتخلل خبرتنا بصورة شاملة من خلال سلطة المعايير الاجتماعية (Bohan,1997:249) .

ومن المهم، وبغض النظر أن إطارك المرجعى عزيزى القارئ؛ أن تفهم أن الجندر شيء ما يخبره الناس جميعا. إلا أن المرأة هى ما ينظر إليها مرارا وتكرارا على أنها تجسيد الجندر – والرجال كذلك. ويعكس هذا تاريخا طويلا فى علم النفس حيث الرجال يمثلون السواء والنساء مختلفات عن الرجال، واختلافهن بحاجة إلى تفسير (Tavris,1993). ويمكن أن يستخدم مصطلح الجندر كاختزال مقبول كثيرا للمرأة- ومثال هذا، دراسة قضايا الجندر فى إطار الجامعة تساوى دراسة قضايا المرأة". وفى ضوء رؤية البنيويين، فكل من الرجال والنساء تصنيف جندرى لأن منظومة التصنيف الاجتماعى الفئوية تؤثر فينا جميعا. وحتى لو قاومنا هذا التأثير، وسلكنا بما يخالف الجندر وعملنا بموجب نوع اجتماعى مختلف (نصبح ما أشارت إليه كات بورنستين1994 كما لو كنا جندرًا محظورًا أو ممنوع قانونًا)، فنحن مازلنا مستمرين فى تفعيل الجندر . ومن هنا، فبينما يتمايز الرجال كجماعة عادة عن النساء كجماعة فى التكوينات الجندرية والممارسات، يظل الرجل الرد مثله مثل النساء محدود بحدود التكوينات الجندرية. فعلى سبيل المثال، تدور التكوينات التقليدية المرتبطة بالذكورة حول العقلانية، والنزعة الفردية والعدوانية (وتدور تكوينات الأنوثة حول، الانفعالية، والعلاقية والخضوع)

مما يدعم بقوة القسمة الجندرية للعمالة حيث الوظائف مرتفعة الأجر المتطلبة للصفات الذكورية لا تناسب النساء – وتلك امتيازات تمنح للرجال كجماعة. إلا أن هذه التكوينات الذكورية ربما يكون لها، فى ذات الوقت مردود سيىء على الرجال كأفراد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتبلور هذه التكوينات فى تصور عام للرزانة وكبت الاندفاعات حيث إن الرجال لا يسعون للمساعدة فى حل المشكلات الصحية.

الجندر فى علم النفس النسوي

يُعد الجندر، من الفئات بالغة الأهمية فى بحوث التيار العلمى السائد فى علم النفس، حتى وإن لم تكن هذه الفئة هى محور اهتمام البحث. فالباحثون فى علم النفس يشيرون دائما فى تقاريرهم إلى جنس المبحوثين المشاركين فى الدراسة، مسلمين بأن هذه الإشارة ذات معنى ومغزى، بقطع النظر عما إذا كان لمتغير الجندر أهمية نظرية محورية. ويسعى الباحثون فى التيار التقليدى السائد إلى دراسة دلائل الفروق بين الجنسين فى كل شىء بداية من القدرة الحسابية، إلى الإدراك الشمي، والقدرات المكانية ونهاية بتركيب الخ، إلى آخر هذه القائمة من الفروق (e. g.,Geary, 1988)! ولكن هذا الإطار العملى ظل مثيرا لكثير من الخلاف والجدل ويطرح أسئلة حقيقية من البداية (Thompson Woolley,1910) .

وفى إطار علم النفس النسوى – والذى يُعرف بأنه تلك النظرية النفسية والممارسة العملية ذات الأهداف السياسية الصريحة الخاصة بالحركات النسوية (Wilkinson,1997:247) ثمة توجهات نظرية تتناول منحى الفروق بين الجنسين. فبالرغم من أن الرؤية المعاصرة لعلماء النفس المشتغلين بعلم

النفس النسائى للفروق بين الجنسين ذات معنى وفائدة يذهب آخرون إلى نقد هذه النظرة، ويتساءلون حول ما إذا كان علماء النفس يتعين عليهم دراسة الفروق بين الجنسين أم لا (e.g.,Kitzing,19940). وتشكل الأفكار حول الجندر كذلك تقدير علماء النفس أهمية أى من الموضوعات وطرق البحث. ويُشار إلى التيار العلمى السائد هنا على أنه تيار علم النفس الذكورى لأنه يتجاهل المرأة ويخفق فى التصدى لموضوعات ذات أهمية بالنسبة إلى حياة المرأة ومعيشتها، ويطرح منظورا للحياة النفسية متمركزًا حول الذكورة. وفى نهاية الستينيات، أبغضت ناعومى ويستين تحليل علم النفس للمرأة، معلنة أنه ليس لديه ما يقوله عن واقع المرأة وما تحتاجه وتريده وتحبه وتفضله..... وذلك لأن علم النفس لا يعرف (1993:197).

وتقدم العلماء فى علم النفس النسوى نحو نظام معرفى علمى بأولويات جديدة وراديكالية، مستهدفين إعادة بحث النماذج النفسية الكلاسيكية للكشف عن تحيزات الجندر (ومنها على سبيل المثال مقياس كولبريج للارتقاء الأخلاقي) (see:Gilling,1982) ؛ ودراسة الموضوعات التى أهملت من قبل. فلم تكن موضوعات مثل الانتهاك والتحرش الجنسى من الموضوعات التى تشكل بؤرة اهتمام الباحثين فى علم النفس حتى بدأت الحركة النسائية. وهناك القليل نسبيا من البحوث غير النسائية تناولت موضوعات من قبيل الانفعال، والزواج والأمومة، إذ ينظر لمثل هذه الموضوعات على أنها مشكلات نسائية(Dryden,1999) ، وبالمثل انشغل باحثو الحركات النسوية بتطوير استخدام المناهج الكيفية(وما يؤول إليها) فى علم النفس والمناهج التى مازال ينظر إليها فى علم النفس التقليدى على أنها عديمة الأهمية وذاتية وغير علمية.

الجندر فى التيار السائد لعلم النفس: الارتقاء النفسى الجنسى لدى أطفال أسر الأمهات السحاقيات

نحدد فى هذا الجزء ونستكشف الافتراضات الإشكالية التى تشكل أساس مناحى دراسة الجندر فى تيار علم النفس السائد، اعتمادًا على بحوث فيكتوريا على عائلات الأمهات المثليات جنسيًا (Clarke,2007) . تقع بحوث الأمهات المثليات جنسيًا، التى بدأت فى سبعينيات القرن العشرين، تحت لافتة بحوث المثليات جنسيا، والمثليين ، والمخنثين ، والمتحولين جنسيا ، وعلم نفس الشواذ ، ويشار إليها بالأحرف الأولى (LGBTQ)، وتمثل هذه البحوث عادة جانبا من مجال عريض فى علم النفس النقدى (see: Peel, 2007 & Clarke. وجاءت بداية هذا الفرع من العلم كحركة احتجاجية مناهضة لامتيازات الجنسية الغيرية ، والتمييز ضد الجنسية المثلية (والتى يشار إليها أحيانا بالنزعة نحو الجنسية الغيرية أو الغيرية المعيارية) فى تيار علم النفس السائد. وتتمثل بؤرة اهتمام علم النفس الناقد فى فهم حياة الشواذ وتوجهاتهم الجنسية ومكونات الجندر لهذه الفئة من البشر، والتركيز كذلك على التعصب والتمييز ضد هؤلاء الأشخاص. أقام علم النفس النقدى بهذا مؤسسة بحثية ومشروعًا ذا توجه عملى وسياسى.

وشهدت السبعينيات المبكرة تغيرا اجتماعيا جوهريا، حيث بزوغ الحركات النسوية والحركات المنادية بحرية الجنسية المثلية. وكان لهذه الحركات السياسية وقع شديد الوطأة على الكثير من الناس، وكانت العامل الأساسى فى استكشاف البعض لتوجهه الجنسى المفضل لديه، وظهور المثليين والمثليات جنسيًا. وهناك العديد من النساء أصبحن يمارسن الجنسية

المثلية كن متزوجات من الجنس الآخر ولهن أطفال. وفى حالات حضانة الأبناء التى يكون فيها أمهات مثليات، يناقض القضاة ممارستهم العملية المعتادة فى هذه الحالات (على أساس من مسلمات أو افتراضات التصنيف الجندري) بأن تكون حضانة الطفل مع الأم، ويتجهون نحو منح الحق فى الحضانة للأب وضم الطفل إلى رعاية الأب ووصايته (Harne & the Rights of women,1997) . وعادة ما يضع القضاة قيودا شديدة على اتصال الأمهات المثليات مع أطفالهن بمنعهن من الكلام حول ميولهن الجنسية مع أطفالهن، أو منع إجراء أى نوع من الاتصال مع المرأة شريكة الحياة الجنسية المثلية. وكان للقضاة ولآخرين تحفظات جوهرية وأساسية على مسار نمو الطفل وارتقائه فى ظل بيوت قائمة على شريكين من نفس الجنس، وبخاصة ما يتعلق بارتقاء الهوية الجنسية وهوية الجندر. وكان القضاة فى هذا متأثرين بوضوح بكل من : المعلومات النفسية عن المثليات (وإضفاء الطابع الباثولوجى المرضى على مثل هذه التوجهات والميول الجنسية) ونظريات تطبع النوع الاجتماعى الشائعة آنذاك، إذ تدعى هذه النظريات وجود جندرين ملائمين، وجنسين متقابلين، والدور الأساسى للآباء كنماذج وقدوات للجندر السوى أو الطبيعي، ودورهم الأساسى فى ارتقاء الهوية الجنسية.

وبدعم من الناشطين، عمل علماء النفس الراديكاليون على التدخل بإيجابية فى أزمة الحضانة القضائية للأمهات المثليات. واتجهت طريقتهم فى الدراسة نحو الاختبار العلمى للافتراضات التى يسلم بها القضاة وآخرون غيرهم فى المجتمع. وباتباع نماذج للدراسات شبه التجريبية، قارن علماء النفس بين أطفال الأمهات المثليات، وأطفال أمهات مطلقات من زيجة مع

جنس آخر، وكانت المجموعة الأخيرة ضابطة. وركزت معظم البحوث فى المقارنات على ارتقاء الجندر للطفل وارتقاء الهوية الجنسية. وجاءت النتائج بما يفيد أن أطفال الأمهات المثليات لا يختلفون عن أطفال المطلقات، ولا يختلفون عن الأطفال المتبعين للتوقعات المعيارية عن الجندر والهوية الجنسية. ويُعد هذا نموذجًا كلاسيكيًا لهذه النوعية من البحوث.

وأجرت سوزان جولومبوك (إحدى أهم علماء النفس فى مجال علم النفس الارتقائي) واحدة من أهم دراسات المقارنة المؤثرة فينا بين الأطفال فى أسر لأمهات مثليات، والأطفال فى أسر ترعاها أمهات تمارس حياة جنسية طبيعية غير مثلية (Golombok, Spencer,& Rutter,1983) . وكان مفاد الافتراض الأساسى هو أن الأطفال لديهم هوية جندرية (بيوثقافية) داخلية ثابتة توجه الدور السلوكى المستند إلى النوع الاجتماعى. وقامت جولومبوك وزملاؤها بتصميم مقياسين لدور الجندر يقيسان تكرارات انخراط الأطفال فى عملية انتقاء لنشاطات معروفة تقليديا بأنها ذكورية وأخرى معروفة تقليديا بأنها أنثوية (555 :1983) (مثل لعب ألعاب ودمى ميكانيكية). وتعامل فريق البحث مع سلوك دور الجندر بوصفه شيئا يمكن قياسه مباشرة (من خلال على سبيل المثال ملاحظة لعب الأطفال). وكان يُنظر لهوية الجندر على أنها مفهوم نفسى يكمن فى أذهان الأطفال، ولا يمكن قياسه بصورة مباشرة. وبدلا من هذا، يقاس قياسًا غير مباشر بتوظيف مشاهدات سلوك الدور الجنسي، ومن خلال طرح أسئلة عن الهوية الجندرية.

وأقرت جولومبوك وزملاؤها بعدم وجود دليل على الهوية الجندرية غير الملائمة لدى أى من الأطفال فى المجموعتين، بمعنى أن جميع الأطفال

كانوا سعداء بالجنس الذى هم عليه، ولا يفضل أى من الأطفال أن يكون من الجنس المقابل. وأقر فريق البحث بأنه فى كلا النمطين من الأسر، كشف الأولاد عن دور سلوكى جندرى معتاد يعكس الخصال المائزة للذكورة، ويعكس سلوك البنات النمط الأنثوى (562 :1983). وأخيرا، أقر فريق البحث بأن معظم الأطفال فى مرحلة ما قبل البلوغ يتبعون النمط النموذجى فى صداقة من هم من نفس الجنس؛ وكان نمط التعلق الرومانسى والصداقات الرومانسية لدى المراهقين فى مرحلة البلوغ وما بعد البلوغ هى النمط النموذجى السائد (بمعنى علاقات جنسية غير مثلية أو عدم الاهتمام باتجاهات جنسية أخري).

والمهم، قبل دراسة بعض الافتراضات الإشكالية حول مسألة الجندر الكامنة فى هذه النماذج البحثية (قد يكون لديك فكرة جاهزة عما يمكن أن تكون عليه هذه الإشكالات)، الاعتراف بالإسهامات الرئيسية التى قدمتها هذه الدراسة وغيرها من الدراسات نحو تغيير السياق السياسى الذى فى ظله تطالب الأمهات المثليات بضم أطفالهن إلى حضانتهن. وفى أوائل سبعينيات القرن الماضى تغيرت بصورة جوهرية فى بريطانيا وأقطار غربية أخرى الاتجاهات القضائية نحو الأمهات المثليات، واتسعت دائرة القبول بأسر المثليات. فمن غير المرجح فى الآونة الراهنة أن تُحرم الأمهات المثليات من رعاية أطفالهن بسبب توجهاتهن الجنسية المثلية فحسب.

ونلقى الضوء على ثلاث مشكلات ترتبط بهذا النمط من البحوث (لم تكن دراسة جولومبوك وزملائها هى الدراسة الوحيدة فى هذا المنحى! (Golombok, et al.,1983) استنادا لوجهة نظر الناشطين النسويين ووجهة

نظر علم النفس النقدى للشواذ جنسيًا، ونلقى الضوء على مناقشة المناحى النفسية النقدية للقضايا التالية:

(١) التكوين الثنائى المسمى الجنس / الجندر، بحيث ينضم الجنس إلى المجال البيولوجى والجندر إلى المجال النفسى والثقافي.

(٢) تجسيد الجندر أى تناول الفكرة وكأنها شيء واقعى أو معاش، وأخيرا

(٣) الدور التنظيمى لعلم النفس فى دعم التصورات المعيارية للجندر والكيانات المصنفة على أساس الجندر.

ونعرف هنا منحى علم النفس النسوى النقدى على أنه واحد من أفرع علم النفس الساعية إلى التحقق من الافتراضات الجندرية والمقولات والتضمينات فى إطار علم النفس والمجتمع على اتساعه. ويتجه علم نفس الشواذ النقدى إلى ما هو أبعد من هذا – باحثا ليس عن مجرد التحقق أو الكشف ولكن يتجاوز هذا إلى تفكيك وتفنيد مقولات الجندر المعيارية ومقولات التوجه الجنسي، القائمة فى النظام العلمى وتنتمى إليه.

التكوين الثنائي

تتمثل المشكلة الأولى فى أن هذه البحوث تُسلم بأن الجنس والجندر يقع كل منهما فى مجال مختلف اختلافا كليا عن الآخر، مع تعيين واضح ومناسب للجندر على خلفية الجنس.إذ يتم التعامل مع الجنس على أنه حقيقة طبيعية بيولوجية، ومن ثم يأتى القول بوجود جنسين فقط ذكر وأنثى (Gurfinkel,1967).أما الجندر فيتم التعامل معه على أنه نفسي، ولكن ينمو ويرتقى فى ظل معايير ثقافية محددة. وبالمثل تنطبق عليه القسمة النصفية

بحيث يرتبط كل نوع جنسى جسدى بالنوع البيوثقافى الملائم له. ويفيد الافتراض الذى قامت عليه دراسات جولومبوك وزملائها (1983) وغيرها من البحوث المبكرة عن الأمومة لدى المثليات– كانت بحوثًا راديكالية آن ذاك – بأن الأطفال عند الولادة، يتعين أن يكون أى منهم إما ذكرا أو أنثى. ويرتقى الجندر (الهوية والدور السلوكي) بعد ذلك بوقت قصير، مع بزوغ التوجه الجنسى لاحقا. وكل ما سبق عبارة عن تكوينات أو مركبات تخضع للثنائية: ذكرًا أو أنثي، ذكورة فى مقابل أنوثة، جنسية غيرية فى مقابل جنسية مثلية. ويتمثل الوضع المثالى فى التطابق بين الجنس والجندر، يعقبه جنسية غيرية. وإذا لم تتم هذه المضاهاة والمطابقة بين هذه الثنائيات على النحو المشار إليه، يكون التسليم بوجود خطأ ما فى الطفل أو فى البيئة، أو فى الأم– وليس الخطأ فى النموذج الثنائى.

ويمثل هذا التكوين إشكالية بالنسبة لأى شخص يُدرك على أنه لا يدخل فى هذا النموذج، مثل الأمهات المثليات جنسيًا. إذ يُنظر للسلوك الملائم لدور الجندر لديهن (والتوجه الجنسى المفضل) بنوع من الريبة والشك، ويُرجح أن يكون لهن تأثير مأساوى على الجندر والتوجه الجنسى لدى أطفالهن (فقد يصيرون مثليات أو مثليين جنسيا، أو لديهم أنوثة غير ملائمة، أو ذكورة غير مناسبة). ويتمثل ما نأمل أن يخرج به قارئ هذا الفصل فى نقطة محورية مفادها أن من يحاول مقاومة أو رفض ثنائية إما أو فى الجنس والجندر والتوجه الجنسي، ويصبح خارجا عن القوانين المستمدة من التكوينات الثنائية الطبقية، أو من يختار أن يكون فى جانب الأنثى (وليس الذكر) والأنوثة (وليس الذكورة) والجنسية المثلية (وليس الجنسية الغيرية)، من هذه الثنائية، فهو معرض لا محالة للتهميش الاجتماعى.

تجسيد الجندر

يعنى التجسيد التعامل مع شيء ما مجرد فى جوهره كشيء واقعى معيش. ومعرفتنا بالجندر مجردة. فالجندر عبارة عن تكوين يستخدمه علماء النفس فى التنظير وتفسير الفروق النمطية والخبرات، بحيث يتم التعامل معها على أنها واقعية، وتعكس بعضا من شيء ما كامن. وهذا الشيء المعروف بالجندر يتم التعامل معه كشيء موجود داخلنا، شيء نمتلكه يشكل أفعالنا وتفاعلاتنا مع الآخرين ويشكل هويتنا. ويتم كذلك التعامل مع الجندر كشيء ما يمكن قياسه من خلال السلوك والممارسات العملية (مثل لعبة عسكر وحرامية أو لعبة حفلة شاي) مما يعد بمثابة التعبيرات الخارجية عن هويتنا الجندرية الداخلية، المطابقة لجنسنا.

ويُعد النموذج البنيوى الاجتماعى للجندر، بوصفه شيئا ما نقوم به أو نؤديه، كما أشرنا إليه آنفا، النموذج المفضل بالنسبة إلى الكثير من العلماء فى علم النفس النقدي، ومن بينهم كاتبتا هذه السطور، وفى إطار هذا النموذج لا يتم تجسيد الجندر. واشتهرت جوديث بوتلر صاحبة نظرية الشّاذ / الثقافى بحجتها القائلة بأن الجندر أدائى : فليس هناك هوية جندرية وراء تعبيرات الجندر ... فالهوية تتشكل تشكلا أدائيا عن طريق التعبيرات الحقيقية التى يُقال إنها نتاج الهوية (1990:25). ويعنى هذا ببساطة أن ممارسات عملية من قبيل أن تلعب البنات لعبة حفلة، أو أن يلعب الغالبية من الأولاد عسكر وحرامية، هذه الممارسات تخلق واقعا جندريا. وبالانخراط فى مثل تلك الممارسات لحظة بلحظة، ودقيقة بدقيقة، ويوما بعد يوم، يتم إنتاج واقع الجندر وإعادة إنتاجه، وعلى امتداد هذا الانخراط، نعيد إنتاج الخداع القائل

بالهوية الجندرية الداخلية الثابتة (حيث تم تجسيده فى بحوث مثل تلك التى قامت بها جولومبوك وزملاؤها 1983). وعملت بوتلر على توظيف فكرة الأدائية وليس الأداء لأن الأخيرة توحى بوجود كيان داخلى يُعرف بالجندر يوجه التفعيل الخارجى له. وفى نموذج بوتلر، تنتج الذات الجندرية عن الأدائية الجندرية ومن خلالها، من دون أن يكون هناك كيان جوهرى داخلى اسمه الجندر أو النوع البيوثقافى. وهذا لا يعنى أن الجندر يمكن أن يكون أى شىء نبتغيه! فعند تعلم البنيوية الاجتماعية ودراستها، عادة ما يسألنا الدارسون بعض أنواع الأسئلة من قبيل : إذا كانت الأشياء عبارة عن تكوينات اجتماعية فهل هذا يعنى أنها ليست حقيقية أو ليست واقعية؟ وهذا سؤال شائك ومهم. إذ أن ما لدينا من وقائع تكونت وتشكلت تشكلا اجتماعيا هى وقائع بالغة القوة. والتأثيرات اللغوية تجعلها واضحة وضوح الشمس، وتقع منا موقع الشمس من جلودنا وأصوات الرياح من أسماعنا. ويتم تنظيم التشريعات الجندرية بمعايير اجتماعية سلطوية تدعم على الدوام تفعيل الجندر فى صيغة معيارية؛ فهناك عقوبات تفرض على عدم تفعيل الجندر بالطرق المعيارية: تأخذ هذه العقوبات أشكالا مختلفة تبدأ من النظر شذرًا (تذكر النموذج الذى بدأنا به الفصل الحالي) وتنتهى بالعنف؛ ومن التشخيصات السيكياترية والعلاج إلى البطالة والفقر. وتذكر هنا أن العنف يوجه نحو أولئك غير المصنفين جندريا كمظهر من مظاهر تسييس معايير الجندر. ويذهب عدد من المنظرين النسائيين إلى القول بأن البناء الاجتماعى لطائفة المثليات جنسيا، الذى وضعه مبكرا منظرون ذكور للتوجهات الجنسية، يمثل جانبا متكاملا من محاولات ضبط السلوك الجندرى للمرأة فى الوقت الذى

نجد فيه حركة نسوية قوية. وتم توظيف صورة المثلية المسترجلة العاقر المدانة فى تشجيع الإناث على اتباع المعايير الجندرية فى الجنسية الغيرية، بمعنى مزاولة الجنس الغيري، والزواج، والأمومة (Clarke,2008) .

وجميعنا يعيش حياته وكأن الجندر حقيقة واقعة. وحتى الأعضاء مكتملى العضوية فى منتدى البنيويين الاجتماعيين أمثال كاتبتا هذه السطور، نُفعل الجندر نسبيا بالطرق المعيارية. فمن الصعوبة بمكان مقاومة أو رفض الجندر. وربما لن يتم قراءة المقصد من محاولات العمل بما يخالف الجندر بصورة دقيقة بسبب ما أطلق عليه عالم الاجتماع جارفينكل (١٩٦٧) الاتجاه الطبيعى نحو الجندر – أى مجموعة الحقائق الاجتماعية (ذات المعتقدات المشتركة) حول الجندر، بما تتضمنه من حقيقة وجود جندرين فقط . ويضفى إدراك الناس للعالم من خلال هذا الاتجاه الطبيعى. ويغلف الجندر لغتنا بصورة كاملة. وسيكون من الصعب عليك عزيزى القارئ أن تتكلم مع صديق حول ليلتك الماضية التى خرجت فيها دون أن تستخدم ضمائر جندرية تصف بها أولئك الذين كنت معهم ! إذ أن الحُرمات الجندرية تعمل على تطوير كلمات قبيل (hir,ze) لتيسير الكلام عن أولئك الذين حاولوا العيش خارج نطاق منظومة ثنائيتى الجنس والجندر (e.g., Bornstein,1998). والآخرون، مثل برنشتين، عادة ما يمرون كإناث أو كذكور، حتى وإن لم يكن التعريف كذلك.

وتتحدى كذلك نظرية بوتلر (1990) فى الأدائية الجندرية مقولة إن الجندر ينبثق من الجنس (انظر النقطة النقدية الأولى) بإلقاء الضوء على الانفصال بين الجنس والجندر والتوجه الجنسي، من ناحية، والقول بأن

الجنس مكون اجتماعى مثله مثل الجندر، من ناحية أخرى – أى أنه لا يوجد تصنيف جنسى طبيعى للجسد. هذه فكرة راديكالية! وتذهب بوتلر إلى أن الجندر لا ينبثق عن الفروق الجنسية الطبيعية فى الأجساد البيولوجية، بل إنه، بسبب أن الجندر مجرد إطار عمل مرجعى شائع، نقر بالتصنيف الجنسى للأجساد (انظر أيضا لاكوير(1990) الذى قدم تبريرا مهما لمسألة جعل الأجسام جنسية). وفى سياق هذه التبريرات، تظهر الأولوية المفهومية للجندر على الجنس. فبعض المنظرات النسويات يستخدمن مفهوم الجنس/ الجندر للإشارة إلى أن كلا المفهومين تكوين اجتماعى (أكثر من كونهما حقيقتين اجتماعيتين أو بيولوجيتين) كما أنه، على الأقل فى بعض النماذج الجندرية، ليس بالإمكان تصور الفصل النظرى بين الجنس والجندر: فكل منهما متضمن فى بنية الآخر (Kassler & McKenna,1985).

الدور التنظيمى لعلم النفس

وأخيرا، يُسهم التيار العلمى السائد بدور تنظيمي، يتمثل فى ضبط التصورات المعيارية للجنس والجندر والتوجه الجنسي، من خلال بحوث تتم على شاكلة بحوث جلومبوك وزملائها (1983). إذ حددت جلومبوك وزملاؤها السلوكيات المرتبطة بدور الجندر على أساس من الرؤية الثقافية لكل من الأنوثة والذكورة. وعلى الرغم من اعتراف جلومبوك وزملاؤها بوجود معايير ثقافية محورها الجندر، لم يطرحوا أية انتقادات لهذه المعايير. ولم يطرحوا أسئلة حول العديد من المسلمات المتضمنة فى التحفظات حول التغيرات الارتقائية النفسية الجنسية لدى أطفال أسر المثليات جنسيا: حيث

الجنسية الغيرية هى المعيار ؛ وأن (معظم) الغيريين هم التصنيف الجندرى الملائم، وكلا من الهويات الجندرية للمثليات وتوجهاتهن الجنسية محل شك وريبة. وتعاملوا مع مثل هذه المسلمات على أنها مشروعة وقانونية، بدلا من دراسة المعضلات التى تطرحها مثل هذه الافتراضات والمسلمات. ومما يقود إلى المشكلات المدركة هذه التعزيزات الضمنية المستترة لإطار العمل. وعلى الرغم من أن بحوث جلومبوك وزملائها مفيدة فى إطار ما كشفت عنه من ارتقاء نفسى سوىّ لدى هذه النوعية المشار إليها من الأطفال، تطرح هذه البحوث على مستوى آخر إشكالية. إذ تشارك فى ضبط خرق المعايير الجندرية وكسرها، وضبط النموذج الثنائى للجنس والجندر، حيث يتم التعامل مع الجنس كحقيقة طبيعية ويتم التعامل مع الجندر كجانب من الجوانب النفسية الثقافية.

ومن هنا، فإن البحوث النفسية التقليدية وإن كانت ذات طابع نقدي، ومدفوعة بدوافع سياسية، وتبحث فى نقد وتحدى الممارسات العملية الإشكالية المتعلقة بالجندر والتوجه الجنسى (ومنها رفض إسناد حضانة الطفل إلى الأم المثلية لا لشىء إلا لمجرد أنها مثلية)، وتؤدى إلى تغيير اجتماعي، فإن ما تأتى به هذه البحوث برغم كل هذا له تبعاته المكلفة. ومن هذه التبعات دعم المسلمات الإشكالية حول الجندر واستمرار المنظومة الثنائية للجنس / والجندر- أى دعم واستدامة الشروط الواقعية التى تقود إلى الإيحاء بأن المثليات جنسيا لا يصلحن لدور الأمومة. ومن ثم، يأتى سؤال مفاده فيما يختلف منحى علم النفس النقدى عما يمكن أن تأتى به هذه البحوث التى تتم فى إطار التيار العلمى السائد فى علم النفس؟

يعمد علم النفس النقدي، بوصفه مشروعًا أكاديميًّا وسياسيًا فى نفس الوقت إلى الدخول فى مهمة العمل خارج نطاق إطارات العمل التقليدية المعيارية التى تتناول قضية الجندر (والتوجهات الجنسية) ونقد هذه الإطارات المعيارية التى أثارت كل هذا الجدل وكل هذه الممارسات العملية التى تبدو مبررة ومعقولة مما يجعلها ممكنة، وهو ما توضحه الفقرات التالية:

الجندر فى الثقافة الواسعة: قاموس تعريفات المناسل

نستخدم فى هذا الجزء تحليل فيرجينيا للغة الإنجليزية والتعريفات القاموسية الطبية لمصطلحات المناسل الذكرية والأنثوية (Braun & Kitzinger, 2001) بهدف كشف وتوضيح السبل التى يتم من خلالها تغلغل الخطابات الجندرية فى المراجع الثقافية المفترض حيادها، مثل القواميس، وكذلك الجسم البيولوجى المفترض حياده الثقافى. ونستخدم هذا التحليل اللغوى نقطة بداية لوضع ملامح عامة إضافية لعلم نفس الجندر النقدى المستمد من أفكار بنيوية اجتماعية (e.g., Burr,2003; Davis & Gergen,1997). وترتبط الأسئلة التى يطرحها البنيويون بماهية تأثيرات التكوينات الجندرية المختلفة ومن هم أصحاب المصلحة والمعنيون بتفعيل هذه التأثيرات.

ونقول فى البداية إن القواميس ليست محايدة قيميا. فبوصفها مصادر لها حيثيتها للكلمات والمعانى تمتد سلطتها لتشمل القيم التى تعكسها. وبهذا، فإن تعريفات المناسل تقدم صورة خاصة لمعنى المناسل وفيما نستخدمها. والمثال هنا تعريف قاموس أكسفورد (OED;online) لكل من : البظر ، والقضيب والمهبل وذلك على النحو التالي:

– البظر: عبارة عن العضو الأنثوى المناظر للقضيب فى الذكور، ويكون موجودًا كعضو بدائى فى إناث العديد من الحيوانات الفقارية العليا.

– القضيب: وهو عبارة عن العضو التناسلى الذكرى ويستعمل (عادة) فى عملية التزاوج كما فى إطلاق أو نثر الحيوانات المنوية، وهو فى الثدييات عبارة عن نسيج قابل للانتصاب ويقوم أيضا بوظيفة التبول.

– المهبل : عبارة عن قناة غشائية تمتد من الفرج وتصل إلى الرحم لدى النساء وأنثى الثدييات (OED online, accessed 2 November 2007).

لا تقدم هذه التعريفات توضيحا تشريحيا مستندا إلى وقائع محايدة. بل إن هذه التعريفات تصطبغ بصبغة المسلمات الجنسية الجندرية ومفادها كالتالي:

– المناسل الذكرية هى فقط ما يستخدم فى الجنس. فإذا ما نظرت إلى لفظ التزاوج ، فسوف تكتشف أن هذا اللفظ يُشير فقط إلى الجنس الغيرى (كما يشير فقط إلى الجنس الذى يستهدف عملية الإنجاب) ؛ ويعرف قاموس أكسفورد عملية التزاوج، طبقا لعلم الحيوان، على أنها تجمع الجنسين فى العمل على المحافظة على النوع وإنجاب جيل جديد.

– المناسل الذكورية هى فقط التى لها وظيفة فى الجسم – أما المناسل الأنثوية فهى فقط موجودة بالجسم.

– البظر فى الإناث هو عبارة عن صورة مصغرة من القضيب – بدائى، بمعنى أنه غير قابل للنمو والتطور وغير ناضج وغير مكتمل. وهذا ليس بالأمر المقبول.

– وبالنسبة إلى تعريف المهبل، فيعد موضعه هو الشىء الأكثر أهمية فى التعريف، ولكن الموقع لم تكن له ذات الأهمية عند تعريف كل من القضيب والبظر.

– والمهبل فى التعريف هو مكان مفتوح تمر عبره أشياء أخرى، ولكن المرور يكون متجها نحو الداخل. وعلى سبيل التجاوز، فإن هذا التعريف يوحى بأن اختراق القضيب هو هدف المهبل .

– وتذكر التعريفات أن كلا من البظر والقضيب عضو من أعضاء الجسم أو المناسل، ولكن المهبل ليس بعضو من أعضاء الجسم. وما العضو الجسمى إذن؟ العضو هو جزء من أجزاء الحيوان يعمل على القيام بوظيفة فسيولوجية معينة .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا ما المسلمات الجندرية التى تثبت أن هذه التعريفات تضمنتها؟ أول هذه المسلمات،أن القضيب يبدو وكأنه المرجعية الأولية، الذى نتعلم عنه الكثير، ويُعد البظر عضوا تناسليا فى مرتبة متدنية قياسا على علاقته بالقضيب. ويكشف هذا الرؤية التقليدية البالية القائلة بأن الجسم الذكرى هو المعيار، وهى النقطة التى تعود بنا إلى الفكرة القائلة بأن الناس عادة ما يربطون مفهوم الجندر بالمرأة. وثانى هذه المسلمات، التسليم الجندرى بالإيجابية الجنسية الذكورية فى مقابل السلبية الجنسية الأنثوية، وتتحقق هذه المسلمة أيضا من خلال إضفاء الطابع الجنسى على الجسم الذكرى وسلب هذا الطابع من الجسم الأنثوى. ويظهر هذا بوضوح وبشكل خاص فى تعريف البظر، أنه العضو المختص بوظيفة وحيدة هى اللذة الجنسية، والإخفاق فى التنويه بهذا الأمر يبدو وكأنه مثير للدهشة والانزعاج! وهل هذه الوظيفة بهذا المعنى تعد وظيفة واضحة؟ ولا نجد لوظيفة اللذة الجنسية أى ذكر إذا نظرنا لتعريف العضو الذكري، ولا نجد لها أى ذكر إذا نظرنا إلى تعريف الشرج ، على سبيل المثال، حيث يتناول تعريف الشرج

فقط وظيفة الإخراج أو التبرز. وتتأكد كذلك خاصية السلبية الجنسية في تعريف المهبل – إذ هو قناة عبارة عن حيز سلبى تمر عبره أشياء، وليس عضوا إيجابيا فاعلا يسمح بهذا المرور أو يمنعه. ويفيد كل هذا بأن الأجسام الأنثوية لا تُعد أجساما جنسية. وتظل التعريفات القاموسية تؤكد أيديولوجيا الجندر السائد أو المسيطر (Wilinsky,1987: 147)، وذلك بدءا من ما يكتب حول الذكورة والأنوثة وانتهاء بالتعريفات التشريحية. ويوضح كل هذا حجة جاديث بوتلر (1990) القائلة بأن الجندر تصور مفهومى فى المقام الأول، يشكل نظرتنا للجسم الجنسى.

وتكشف هذه المناقشة الحجة البنيوية الاجتماعية المهمة: فاللغة ليست محايدة، بل أيديولوجية، محملة بالمسلمات والمصادرات، ولا تعكس الحقيقة، ولكن تبنى الحقيقة. وتفيد الرؤية التقليدية للغة فى تيار العلم السائد (وأيضا فى الحس العام لدينا) بأن اللغة وسيلة نقل محايدة تنقل الأفكار والمعلومات. وترتبط الرؤية المقابلة بفرض صابر–هورف (هى نظرية تفيد بأن اللغة تأتى سابقة على الفكر والمعرفة وليست تالية عليه)، أى أن اللغة تعين التفكير. وتعد النظرية القائلة بأن اللغة لاتعكس الواقع بشكل بسيط، ولكنها ضالعة فى تكوين الواقع وخلقه، أساس البنيوية الاجتماعية. والفكرة من وراء ذلك هى : أننا نعرف ما نعرف، ونظن ما نظن، وننظر إلى العالم المحيط ونخبره بالوسائل التى نقوم بها، لأن المجتمعات التى نحيا بها تتشارك معنا فى تقاليد وممارسات عملية لغوية (Davis & Gergen,1997). وهناك طابع نمطى للغة والتفكير نجده فى إطار المجتمعات اللغوية أكثر منه طابع عشوائى (كأن نقول الإيجابية الذكورية فى مقابل السلبية الأنثوية)؛ ويستعمل أصحاب

البنيوية الاجتماعية مصطلح الخطاب للإشارة إلى هـذه النمطيـة. ويـشير الخطاب هنا إلى إطار العمل التنظيمى الحاكم للغة من أجل الوصـول إلـى معنٍ معين ومحدد لشيء أو موضوع أو مفهـوم (Gavey,1989)، ويحجـب بدوره أية معان ممكنة أخرى. وتتيح اللغة والخطاب سبلا محددة لفهم العالم (أو الحقائق)؛ ونعيد بدورنا إنتاج تلك الأفكار عندما ننطق بها أو نعبر عنها بوسائل أخرى للتعبير. والحقيقة ليست جامدة وليست ثابتة، فالحقيقـة قابلـة للتغيير (ومن هذا فكرة أن الأمهات المثليات لسن أسوياء).

وليس هناك من تفسير أو تعليل محايد. وتبنـى اللغـة الموضـوعات والأشياء التى تشير إليها عبر وسائل وأساليب تبرز معانى محددة وتحجب أو تنكر أية معان أخرى. ومن هنا، تساند التكوينات المحددة للجندر (من قبيـل الفروق الجندرية والجندر المرتبط بالأجساد الجنسية) الرؤيـة القائلـة بـأن مناسل الرجال والنساء مختلف بعضها عن الآخر (كما أنها العلامة المـائزة للجندر الذى نحن عليه). وبالمثل، تدعم هذه الرؤية للمناسل على أنها مختلفة ومرتبطة بالهوية التكوين الثنائى للجندر على أساس من نموذج ثنائية الجنس (Laqueur, 1990).

لماذا إذن هذا الأمر؟ وتفيد النظرية هنا بأن اللغة والخطاب والتـصور لها آثار: آثار مادية واقعية، وآثار شخـصية وخبراتيـة. ويقـدم الخطـاب الجندرى حول المناسل سياقا يعانى خلاله الأفراد الـذين لا تتطـابق لـديهم الهويات التناسلية والهويات الجندرية مشقة الانعصاب والتمييز. ويقوم هـذا السياق أيضا بأعمال وممارسات عملية من شأنها تغيير المناسل بما يـتلاءم مع الهوية الجندرية التى تبدو ضرورية ومرغوبة (كأن تجـرى جراحـات

لتغيير الجندر، أو إجراء جراحة على مناسل الأشخاص المخنثين والذين يولدون بمناسل لا تتفق والمعايير الاجتماعية لجسم الذكر أو جسم الأنثي). كما أن اللغة والخطاب مقيدان بشدة بالممارسات الشخصية والاجتماعية والمؤسساتية. وعلى غرار مثال آخر، فى مجال الجنسية الغيرية، تجعل التكوينات الجندرية من قبيل السلبية الجنسية للإناث والإيجابية للذكور من الصعب على المرأة أن تطلب استخدام الواقى الذكرى أو الإصرار على استخدامه (Gavey & McPhillip,1999).

هل يمكن لعلم النفس النقدى مساعدتنا فى تغيير هذا العالم ثنائى الجنس، ثنائى الجندر

نأمل أن نتمكن من الطعن على مسلمة رائجة تفيد أن التيار العلمى السائد فى علم النفس يرتبط فقط بحشد وتكريس الإجحاف وعدم المساواة، وأن علم النفس النقدى يرتبط فقط بمحاصرة وخفض أوجه عدم المساواة والجور وإحداث التغيير الاجتماعى. ومما يزيد الأمر تعقيدا : أن كلا من الجندر والتوجه الجنسى يمثلان مجالين بذل فيهما التيار السائد جهدا هائلا فى العمل على تكريس الفروق. وتذهب كل من سو ويلكنيسون (a 1997) وسيليا كيتزينجر (1997) فى الطبعة الأولى من الكتاب الحالى إلى القول بأن كثيرا من المناصرين للحقوق النسائية والعاملين فى بحوث المثليات والمثليين جنسيا (LGBTQ) كانوا مقاومين ومعارضين تسليم قيادهم إلى علم النفس النقدى بسبب التحفظ على أن علماء النفس النقديين غير قادرين على تقديم إسهامات ذات معنٍ تسعى إلى التغيير الاجتماعى. ومن هنا دافع علماء النفس المهتمين

بالمشكلات والحقوق النسائية وحقوق المثليين، ممن يأتى التغيير الاجتماعى على رأس أولوياتهم وسابقا على صور الولاء والإخلاص لمناح نظرية أو منهجية معينة، عن مبدأ استخدام أدوات التحكم فى هدم مقر التحكم والسيطرة .

وبينما يطعن علم النفس النقدى على إطارات العمل التى تدعم تكوين الجندر، لم ينته به هذا التحدى بسهولة إلى تغيير اجتماعى حتمى له معنى. ويعد محور اهتمام النظرية العمل على تقويض وتفكيك مقولتى الجندر والتوجه الجنسى المفضل، وعادة ما يكون هذا النوع من الأعمال غير متاح لقطاع واسع من المتلقين، ويعانى نقصا فى وضوح التطبيق على المشكلات التى تواجه الناس فى العالم الواقعى. والحقيقة، أن المشكلات التى كان علماء النفس النقديون عادة ما يتصدون لها ويعاينونها لم تكن دائما تطابق المشكلات التى يعاينها الناس فى حياتهم اليومية، أو أنها لم تكن تصاغ بذات المصطلحات التى تصاغ بها فى الحياة اليومية الواقعية. وبما أن التغيير الاجتماعى هو المستهدف (وليس هدف كل علماء النفس النقديين)، فالتحدى هنا له وجهان: الأول، كيف تطلق ادعاءات حول التكوينات الإشكالية للجندر بينما لا تدعم فكرة الجندر كفكرة جوهرية ومتأصلة؟ والثاني، كيف تقدم أفكارا تمثل طعنا عميقا على الحس العام المتاح بما له من جاذبية؟ وفيما يلى نحاول الاستمرار فى الإجابة عن هذين السؤالين.

رغم كل ما سبق، فالمهمة ليست مستحيلة! ونحاول هنا إنهاء هذا الفصل بنموذج يوضح كيف يمكن لأفكار علم النفس النقدى أن تحدث تغييرا اجتماعيا ذى دلالة. استهدفت حملة الرؤية الجديدة (WWW.newview Campaing.org) الطعن على عملية إضفاء الطابع الطبى على الجنس وما

يرتبط بها من ممارسات عملية من قبيل الترويج للأمراض – وابتداع أمراض جديدة، مع مواكبة العلاجات الدوائية (see Moynihan & Cassels, 2005). وتشكلت هذه الحملة سنة ٢٠٠٠ من ليونور تيفير ، رائدة دارسات التوجه الجنسى البشرى من البنيويين الاجتماعيين النسويين (e.g., Tiefer, 2004)، مع أُخريات وآخرين، وظهرت الرؤية الجديدة استجابة للذيوع المتزايد للنموذج الطبى فى فهم التوجه الجنسى المفضل والتأثير المتصاعد للصناعات الدوائية فى بحوث التوجه الجنسي، وفى التعليم وفى العلاج. وتأتى إشكالية النموذج الطبى المركبة من كونه يُسلم بأن التعبيرات الجنسية والمشكلات الجنسية تكمن فى الأجسام البيولوجية، متجاهلا تأثير التكوينات الجندرية الاجتماعية فى التوجه الجنسى. وتتوافق هيمنة التنظير للجنس على أسس بيولوجية مع نموذج الجندر الطبيعى الذى تمت مناقشته آنفًا.

وتطبيقا للرؤية البنيوية الاجتماعية للتوجه الجنسى (Tiefer,2004)، تذهب الرؤية الجديدة إلى أن معنى كل من التوجه الجنسى والجندر والخبرة بهما موضوع للتخلق والتكوين المستمر ومثار للخلاف والاختلاف. واستهدفت هذه الرؤية الطعن على ما تراه تكوينات إشكالية خاصة حول التوجه الجنسى للمرأة (والرجل كذلك)، حيث إضفاء الطابع المرضى على أجساد النساء وتوجهاتهن الجنسية. وإلى جانب أن التكوينات الجندرية تغرس فينا كيفية التفكير بمقتضاها فى الجنس والخبرة به، تغرس فينا أيضا كيفية عمل الأشياء بطرق أخرى بديلة. ويشكل خطاب العجز الجنسى الأجسام المصنفة تصنيفا جندريا وجنسيا . وتستطيع اكتشاف هذا فى علاقة الفياجرا

والذكورة (Marshall, 2002)، وهذا نوع من قلب الأفهام المعتادة رأسا على عقب، إذ الجندر ينشأ عن الجنس؛ مما يستدعى رأى بوتلر (1990) من أن الجندر إطار عمل تصورى أولى وذو أهمية كبرى.

ومن المهم هنا، ذكر أن حملة الرؤية الجديدة ركزت على النقد وتقديم البدائل. فالتدخلات العلاجية تعتمد على توظيف وسائل الإعلام، والتعليم والعمل الأكاديمى وعمل النشطاء الحقوقيين. وعملت الحملة على تطوير مصادر لمقررات دراسية حول الجنس والصحة الجنسية (Kaschak & Tiefer,2001; Tiefer, Brick, Kaplan,2003) ومقررات تعليمية للتعليم المستمر عبر شبكة الإنترنت للمتخصصين فى الأعمال الطبية (http:// viewprogram/4705; http:// www. www.medscape.com/ Medscape.com/ viewprogram/ 5737). ويشهد الأعضاء أنه فى سنة ٢٠٠٤ أجرت هيئة الرقابة الغذائية والدوائية الأمريكية جلسات استماع حول الاستخدام الصحيح للتيستسيرون فى علاج البرود الجنسى لدى النساء ، مما يعتقد أنه عرض ينجم عن انقطاع الطمث. وكان الأعضاء فى جلسات الاستماع يعارضون الموقف المرحب باستخدام عقار التيستسيرون وينتقدون الفكرة القائلة بأن انقطاع الطمث حالة طبية، تتسم بضعف هرمون التيستسيرون. وشككوا فى الفكرة (المتضمنة فى الفئة التشخيصية ضعف الرغبة الجنسية) القائلة بأننا نستطيع تقدير أن العجز الجنسى يأتى ببساطة نتيجة النقص الهرموني، وألقوا الضوء على أهمية المؤثرات الاجتماعية ومؤثرات السياق فى القدرة الجنسية. ويذهب منحى الرؤية الجديد إلى أنه بدلا من علاج ضعف الرغبة الجنسية على أنه عجز متأصل بيولوجيا فى المرأة، يجرى التعامل مع الأسباب التى جعلت المرأة تعانيه كمعضلة لا

يمكن حلها. وإذا كانت تمثل معضلة بالنسبة إليها، فيتعين استكشاف سبل تغييرها (see Kaschak & Tiefer, 2002). ولم يعد العلاج بالتيستسيرون مرحبا به (عقار إينترنسا).

ويوضح نجاح هذه الحملة التغيير المستمر والسريع أحيانا، وبناء حقيقة التوجه الجنسي، ولم تعول هذه الحملة على المقولات الجندرية والجنسية التقليدية الثابتة أوعلى الحقائق البيولوجية المفترضة حول المناسل أو الهيئات الجسمية الجنسية. وبدلا من هذا، ركزت الحملة على كيف أن تدخلات مؤسسات الصناعة الدوائية والتى تدعى كشف التوجه الجنسى الحقيقى الداخلي، متضمنة بالفعل فى بنية التوجه الجنسي، والتثبت من أن هذه التدخلات مزودة بمعلومات عن تكوينات مجتمعية معينة ننظر إليها عادة على أنها سوية وطبيعية. والأهم، أن الرؤية الجديدة تثبت أن العلاقات الواصلة بين المعرفة والسلطة تعمل لتحقيق مصالح جماعات بعينها (وهى هنا شركات الصناعات الدوائية الكبرى) على حساب استغلال جماعات أخرى. وبهذه الطريقة، نكون إزاء علم النفس النقدى الجندرى والجنسى فى الواقع العملى.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- إلقاء الضوء على الحقيقة الاجتماعية القائلة بأننا نعيش فى عالم مشبع بالجندر.

٢- عرض الخطوط العريضة لثلاث نظريات تناولت الجذور والمعانى الأساسية لمفهوم الجندر: الجندر طبيعة، والجندر تطبع، والجندر بنية اجتماعية.

٣- نقد المسلَّمات النفسية التقليدية حول الجندر.
٤- عرض الخطوط العريضة للملامح المهمة المائزة للنظريات المناصرة للحقوق النسائية عن الجندر والنظريات البنيوية الاجتماعية المفسرة للشذوذ.
٥- تفنيد المسلَّمة القائلة بأن تيار علم النفس السائد يرتبط فقط بتكريس جوانب الجور وعدم المساواة، وأن علم النفس النقدى يرتبط فقط بالتغيير الاجتماعى.
٦- تقديم نماذج لكيفية توظيف علم النفس النقدى الجندرى فى العمل العام.

ثبت بالمصطلحات

علم النفس النقدي/ علم النفس النقدى النسوى feminist psychology/ feminist critical psychology : الدراية بغايات الحركة النسوية، ويعمل هذا الفرع من العلم على التحقق من المسلمات والمقولات والتضمينات التى تتناول الجندر فى إطار علم النفس والمجتمع على اتساعه. أما علم النفس النسوى النقدى فقد زاوج ما بين الأهداف السياسية للحركة النسوية والاهتمامات النظرية والمنهجية الخاصة فى علم النفس النقدى.

الجندر (النوع البيوثقافي) gender: على المستوى الاجتماعي، الجندر هو منظومة تصنيف اجتماعية تقسم الإنسانية ما بين الذكورة والأنوثة. وعلى المستوى الفردي، الجندر عبارة عن الخبرة وتعبير الفرد عن ذاته بوصفه ذكرا أو أنثى (أو ليس أى منهما).

المعيارية الغيرية heteronormativity: تصف المعيارية الغيرية، وفق نظرية المثليين، الميزات الاجتماعية الممنوحة للجنسية الغيرية والمسلمة القائلة بأن التوجه الجنسى الغيرى هو فقط التوجه الجنسى الطبيعى والسوى.

التوجه الجنسى الغيرى heterosexual: أناس لديهم توجه جنسى وحيد وأولى ويتعلقون وجدانيا بأناس من الجنس الآخر. ويبحث العديد من علماء النفس النقديين فى الطعن على وضع التسليم المطلق بالتوجه الجنسى الغيرى– بمعنى لماذا ندخله فى ثبت المصطلحات هذا!

النزعة الجنسية الغيرية heterosexism: افتراض سائد بأن التوجه الجنسى الغيرى هو التوجه المعيارى (والوحيد)، والمقبول فى المؤسسات الاجتماعية والتفاعلات اليومية.

علم نفس المثليين جنسيًا LGBTQ psychology : أحد فروع علم النفس يهتم بالتحقق من هويات المثليين جنسيا، وبؤرة اهتمامه طرح منظورات نفسية حول معيشة وخبرات المثليين ومواجهة صور التعصب والتمييز ضدهم، ومواجهة كذلك صور الامتيازات الاجتماعية والنفسية للتوجه الجنسى الغيرى.

المعيارى normative: يفضل عن مصطلح السواء، الذى يتضمن حكما أخلاقيا، لذلك يستخدم علماء النفس النقديون معيارى وغير معيارى لإبراز ما يشار إليه على أنه سوى أو غير سوى أو مختلف عن القيم الاجتماعية السائدة.

الشاذ queer: استخدم فى الماضى كمصطلح ازدرائى للجنسيين المثليين، ويستخدم حاليا كمصطلح شامل للشواذ أو للإشارة إلى بناء نظرية نقدية خاصة (نظرية الشواذ) وتطرح هذه النظرية أسئلة حول الجدوى من فئات هوية مثل المثليات والمثليين جنسيا. ويطالب من يعرفون بالشواذ عادة بالإشارة إلى ولائهم لقيم مرتبطة بنظرية الشواذ والنشطاء من الشواذ.

علم النفس النقدى للشواذ queer critical psychology: يسعى إلى التحقق من الجندر المعيارى وفئات التوجهات الجنسية وتفكيكها، مما يدخل فى نطاق علم النفس كنظام علمى أو ينتمى إليه.

أسئلة

١- اكشف عن نموذج حديث لبحث مقارن على أم مثلية (سحاقية) وأسر ذات توجه جنسى مغاير (مثل.، فولشر **Fulcher**، وسوتفين **Sutfin**، وباترسون **Paterson**، ٢٠٠٨) وانظر فى الأسئلة التالية: هل الدراسة موجهة بافتراضات أصحاب التوجه الجنسى الغيري؟ هل الدراسة تدعم المعايير الاجتماعية المحيطة بالجنس والجندر والتوجه الجنسى المفضل؟

٢- عدد كل المصطلحات والتداعيات التى من الممكن أن تفكر فيها بالنسبة للمثليات (السحاقيات) والمثليين (الشواذ) وأصحاب التوجه الغيرى (المصطلحات العامية والتصورات النمطية والمشاهير والسلوكيات الممارسات). ما المصطلحات والتداعيات الكاشفة عن الاتجاهات الثقافية؟

٣- عدد سبل تشكيل الجندر لحياتك اليومية. ما الجوانب السلبية والإيجابية فى هذا التشكيل؟ هل خبرتك الجندرية تشكلت من خلال كونك مصنفًا إلى فئات اجتماعية أخرى؟

٤- كيف يمكن تحدى المعايير الجندرية على مستوى حياتك الفردية اليومية أو على مستوى تكوين جماعة عمل واتخاذ موقف؟ ما نوعية المعوقات التى تعوق النجاح فى هذا التحدي؟

الفصل الخامس عشر

علم النفس النقدي ودراسات الإعاقة
نقد التيار السائد و نقد النقد

أورا بريليلتينسكي

موضوعات الفصل

- تكوينات الإعاقة، والاتجاهات، والممارسات المهنية
- الفهم الاجتماعى للإعاقة وآثاره العلاجية
- الإعاقة والحبور: نظريات التمكين والدراسات والممارسات العملية
- الإعاقة والحبور ليسا متناقضين
- الإعاقة والحبور: تشبيك التحولات الشخصية والعلائقية والمجتمعية
- التعامل مع آثار الإعاقة: الحقيقة الصادمة

عندما كانت الطبعة الأولى من كتاب علم النفس النقـدى فـى طـور الإعداد، دُعيت لكتابة فصل عن علم النفس النقدى والإعاقة. ولكننى رفضت لأننى فى ذلك الوقت كنت منشغلة بإعداد رسالتى لنيل درجة الدكتوراه، التى كان موضوعها قريبًا من قلبى ومن خبرتى الشخصية، إذ يدور حول النساء ذوات الإعاقات الجسمية والأمومة. وخلال عملى، اطلعت للمرة الأولى، على التراث من منظور دراسات الإعاقة. إذ وجدت هذه الدراسات صـدى فـى نفسي، فقدمت عدسة نقدية لفحص كل من مفهوم الإعاقة، وحياة الأفراد مـن ذوى الإعاقات، وهو الأمر الأهم بالنسبة لكاتبة هذه السطور. وقد فُـتنت بما قرأت وبتأثير هذا التراث البحثى علىّ كامرأة تعيش مع درجة متقدمة من اضطراب عصبى عضلى . ورأيت فى ذلك الوقت – بوصفى طالبة دكتوراه فى علم النفس الإرشادى – المَيزات المحتملة من النماذج النظرية لدراسـات الإعاقة فى دعم الحبور لدى الأفراد من ذوى الإعاقات . وفضلاً عن هـذا، فقد تكون لدى اعتقاد بوجود تناغم واعد بين مجالات دراسات الإعاقة البادئة فى الظهور والمحملة بالجديد وعلم النفس النقدى.

ومنحتنى هذه الطبعة الجديدة من علم النفس النقـدى فرصـة ثانيـة. فأفكارى قد أثريت بفعل المراجع الحديثة التى كشفت عن الاعتماد المتبـادل بين علم النفس ودراسات الإعاقة وما يحمله هذا من إمكانات تنمية الحبـور لدى الأشخاص من ذوى الإعاقة الجسمية قد يقدماه لـدعم التـنعم النفـسى للأشـخاص ذوى الإعاقـات (e.g.Goodley & Lawthom, 2006; Olkin,1999; Olkin & Pledger, 2003) . وعلى الرغم مـن كـل هـذا،

أعترف بأن هذا الشعور بالإثارة والحماس الذى شعرت به عندما باشرت العمل فى الفصل كان ممزوجا ببعض التردد والخوف، فقد تغيرت نظرتى عبر الاثنتى عشرة سنة الماضية، وما كنت لأكتب هذا الفصل بهذه الصورة فى الطبعة الأولى. ومع ذلك، فإننى أؤمن اليوم، كما آمنت حينها، بأن علم النفس النقدى فى وضع يسمح له بأن يلبى احتياجات الأشخاص من ذوى الإعاقات. إذ تعمل الكتابات من منظور علم النفس النقدى على الدفع بقوة نحو تسليط الضوء على العدالة الاجتماعية والتنوع، وتغيير ظروف المجتمع المتعارضة مع الحبور. ومن هنا، يقترب علم النفس النقدى كثيرا من الافتراض الأساسى فى دراسات الإعاقة الذى يرى أن معوقات الدمج الكامل للأشخاص من ذوى الإعاقات ومشاركتهم تكمن بعمق فى الهياكل الاجتماعية المفتقدة للمواءمة والنظم الاجتماعية.

وتشير دراسات الإعاقة إلى البحث متعدد التخصصات فى كيفية تفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى الوقوف على مكونات ظاهرة الإعاقة. فخلال العقدين الماضيين من الزمن، قدم هذا الفرع الأكاديمى الحديث من فروع المعرفة تحليلا نقديا لمفهوم الإعاقة. وألقى الباحثون فى دراسات الإعاقة الضوء على أهمية غرس الفهم النقدى للإعاقة عبر مختلف المقررات الدراسية الأكاديمية. ووفقا لأولكين وبلدجر **2003**، فإن المجال الذى يركز على قضايا السلطة والاضطهاد والحقوق المدنية؛ هو ذاته المجال الذى يلتزم بالتمكين والحق فى تقرير المصير للأشخاص من ذوى الإعاقات، وينظر، كذلك، للإعاقة كحالة إنسانية أساسية يتعين دراستها كجانب من جوانب النسيج المتنوع للخبرة الإنسانية. دراسات الإعاقة ترتبط ارتباطا وثيقا

بنموذج المجتمع والأقلية الخاص بالإعاقة الذى يسلط الضوء على الاضطهاد والتمييز كمعوقات أولية فى حياة جماعة الأقلية المهمشة، وقوامها فى حالتنا أناس من ذوى الإعاقات.

ولقى هذا التصور صدى فى نفسى ومن ثم اعتنقت دراسات الإعاقة وإطار العمل الخاص بحقوق الإعاقة، ومع ذلك، أعتقد أن العدسة النقدية التى نفحص من خلالها مناحى التيار التقليدى السائد لا ينبغى أن تكون فوق النقد، ويتفق هذا التحذير مع ما دعا إليه ربابورت وستوارت (Rappaport ١٩٩٩ & Stewart,) من داخل المجال إلى النظرة النقدية لعلم النفس النقدي، تلك الدعوة التى جاءت كعنوان للفصل الأخير من الطبعة الأولى لهذا الكتاب. ومن هذا المنطلق، سأعمل فى الفصل الحالى على نقد كل من الرؤى التقليدية للإعاقة فى التيار التقليدى السائد فى علم النفس إلى جانب بعض المنظورات النقدية.

تكوينات الإعاقة، والاتجاهات، والممارسات المهنية

لم تكن هناك أى حجب لحماية الخصوصية او أى شيء آخر ... فقد كانوا يجعلوننا نتجول بملابسنا الداخلية ...وعندما تبلغ من العمر ٩ سنوات، أو ١٠، أو١١، أو ١٢ سنة، تعرف، عندما تصبح واعيا بجسمك وأنت فى معية الألم وتصير كذلك واعيا بالجنس الآخر..... أنهم بالمطلق لم تكن لديهم الحساسية لما يجرد عليك انتهاك الخصوصية من مشاعر ، ووقع هذا عليك لاحقًا قد يشعرك ذلك أو الكيفية التى سيؤثر بها عليك لاحقا ... أرى هذا بحق مصدرًا من مصادر الانتهاك الجسمى. (O.Prilleltensky,2004,115) .

هذا مقطع من تعليق إحدى المشاركات فى بحثى حول الخبرة المعاشة للمرأة التى تعانى من إعاقات جسمية، إذ يقدم هـذا المقطـع لمحـة عـن الممارسات القمعية التى كان الأشخاص من ذوى الإعاقة تاريخيًا معرضـين إليها، فكانت المشاركة، وهى فى أواخر الثلاثينيات من عمرها عندما أجريت معها هذه المقابلة، تشير من خلال هذا التعليق إلى جلسات العلاج الطبيعـى التى كانت تجرى فى إحدى مدارس الأطفال من ذوى الإعاقات فى كندا فى أواخر الستينيات. واستطاعت لكونها راشدة ناضجة ومتأملة أن تسمى هـذه الممارسة بمسماها المناسب : شكل من أشكال الإساءة الجسمية الصادرة عن الأفراد أنفسهم المسئولين عن تلبية الاحتياجات الجسمية والتعليمية والنفـسية للصغار الخاضعين لرعايتهم. وللأسف، مثل هذه القصص متكررة الحدوث. وتترسخ مثل هذه الخبرات فى تعادلية الإعاقة مع علم الأمراض العـضوية، مما يعكس تركيزا مهنيا على التدخل العلاجى وإعادة التأهيل مما يفضى إلى زخم من الممارسات النفسية العملية ذات الصبغة الطبية. ويستدعى النموذج الطبى الحلول المستمدة من الطب، من خلال التركيز على الشذوذ البـدنى. فهناك مجموعة كبيرة من المتخصصين يقومون بتصميم العلاجات وتطبيقها وتقييمها بقليل من المُدخلات من الأفراد المعاقين أنفسهم (Barnes, Mercer & Shakespeare, 1999; Oliver, 1996) . فما لا يمكن علاجه يعاد تأهيله، وما لا يمكن تأهيله يتم تقبله. وينظر، بشكل عام، إلـى الأفـراد مـن ذوى الإعاقات على أنهم عاجزون، وضحايا معتمدون بحاجة إلى المساعدة المهنية والرعاية. ويقضى الكثير منهم حياتهم داخل مؤسسات فـى ظـل تواصـل محدود مع المجتمع الواسع. ويتم تحديد نظامهم اليومي، فى هذه المؤسسات،

على يد مهنى يسعى إلى تعظيم كفاءة المؤسسة. وتصبح حقيقة هوية الأشخاص من ذوى الإعاقات ملازمة لعجزهم المُدرك (Barton,1998; Brisenden,1998).

ولم يكن النموذج الطبى (والذى يشار له أيضا بنموذج المأساة الشخصية) مستثنى من البحوث النفسية والممارسة العملية. إذ يوضح التعليق التالى الصادر سنة ١٩٧٧ الإدراك التقليدى للعاهة فى مجال الصحة النفسية كسبب حتمى للمشقة وسبب مرجح لسوء التوافق النفسي:

> **يتعين أن تتاح للمرضى فرص التأقلم، فهم مضطرون إلى الحزن والرثاء على أطرافهم المفقودة، وقدراتهم الضائعة، أو هم مضطرون للأسف والحزن على مظهرهم اليائس، ومن ثم تتم مساعدتهم على التوافق مع صورة الجسم المشوهة لديهم. وأشك، على المستوى الشخصي، فى قدرة أى شخص لم يمر بخبرة التعرض لإعاقة مستديمة أن يفهم تمام الفهم حجم الرعب المرتبط بهذا الوضع (Dickinson, in Abberly, 1993 :108).**

تمثل هذه العبارة، التى قيلت منذ أكثر من ثلاثة عقود، وصفا متطرفا للإعاقة، إذ هى مأساة لا حدود لأبعادها بكل ما تعنيه الكلمة من معنٍ. وأتوقع صعوبة أن نعثر على مثل هذه التعليقات فى الكثير من الإصدارات المتداولة فى الوقت الحاضر، إذ قد تكون مثل هذه التعليقات غير معتادة حتى فى الوقت الذى نشرت فيه. وتظل مصطلحات من قبيل " التكيف" و"التوافق" و" التقبل" و"التأقلم" منتشرة فى تراث البحوث النفسية الاجتماعية التقليدية حول الإعاقة. وتعكس مثل هذه المصطلحات المناحى المتمركزة حول العجز

وإضفاء الطابع المرضي، وهى مناح سائدة فى البحوث النفسية بشكل عام، ومهيمنة على الممارسات العملية المتبعة مع ذوى الإعاقات بشكل خاص. كما نستطيع أن نجد بقايا هذه المناهج فيما أطلق عليه لينتون 1998 "بحوث التوافق " فى التيار التقليدى السائد فى علم النفس.

افترضت البحوث النفسية للإعاقات، لسنوات عديدة مضت، وجود مراحل يمر بها الأفراد فى مسار التأقلم مع مواطن الوهن لديهم. وتستمر نماذج الأطوار الحالية (Liveneh,2001; Liveneh & Antonak, 2005) فى دعم الفكرة العامة القائلة بوجود عملية تكيف منظمة مع الأمراض المزمنة والإعاقة ، فى الوقت الذى يقرون فيه بأن هذه الأطوار قد تعكس ترتيبها، أو تتداخل، أو قد لا تظهر بالمرة، اعتمادا على مجموعة من العوامل السياقية. فعلى سبيل المثال، فى إصدار أخير نشر فى مجلة الإرشاد، وصف فيها ليفنيه وأنطوناك (Livneh & Antonak, 2005) طور " الغضب/ العدائية" الذى يقع بين شطرى "الاكتئاب" و"التوافق"، وقاما، إضافة لهذا، بتقسيمهما إلى غضب موجه للداخل ، وكراهية موجهة للخارج. وفى مقابل الغضب الموجه للداخل،

> **فيما يتعلق ببداية حدوث المرض المزمن أو الإصابة بالإعاقة، أو فيما يخص الجهود العلاجية الفاشلة، تميل صور عزو المسئولية ذات الوجهة الخارجية نحو إلقاء اللوم على أناس آخرين (مثل الفريق الطبي، وأفراد العائلة)، أو إلقاء اللوم على جوانب البيئة الخارجية (مثل التيسيرات غير المتاحة، والمعوقات المرتبطة بالاتجاهات نحو المعاقين). ويتضمن السلوك الملاحظ بصورة عامة فى هذه الأثناء الأفعال العدوانية، والاتهامات المسيئة، والحقد، والمزاج العدوانى السلبى المعيق للعلاج. (2005:14)**

ومما يثير الفضول أنه على الرغم من إقرار المؤلفين بدور تخفيض الحدة الذى تسهم به العوامل الخارجية، تجاهلا إمكان أن تكون الكراهية الموجهة للخارج رد فعل مشروع تجاه التعالي، والاتجاهات المنمطة، والمعوقات المفتعلة التى تحول بين المرء والموارد اللازمة أو المتطلبة، ورد فعل مشروع تجاه الإقصاء المنظم من المشاركة التامة فى المجتمع.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن نماذج التوافق المرحلية توصم بأنها مهجورة ولم تُختبر، وأقر بهذه الوصمة ليس فقط علماء نفس مثل رهودا وأولكن (1999) (Rhoda & Pledger,2003) وكارول جيل (٢٠٠١)، التى تبنت بوضوح نموذجا للأقلية المعاقة، بل أقره أيضا رواد التأهيل النفسى مثل **تيمثى أليوت و أن مارى فارين** (٢٠٠٧).

الفهم الاجتماعى للإعاقة وآثاره العلاجية

لا يأتى تمكين الجماعات المهمشة نتيجة لعملية تنوير تلقائية لجماعات الأغلبية. فالنساء وليس الرجال هن من أوضحن العوامل القمعية التى تضع قيودا على حياة النساء، كذلك فإن الأقليات العرقية والثقافية هى التى تحدت الامتيازات الممنوحة للبيض. ويأتي، على نفس المنوال، العمل الجريء والدءوب للناشطين من ذوى الإعاقة الذى بدأ بتحدى منظورات العوام عن الإعاقة.

وتعد ستينيات وسبعينيات القرن الماضى بمثابة الأعوام التاريخية بالنسبة إلى ذوى الإعاقات والناشطين من المعاقين، حيث حاربوا مجتمعين لاجتثاث المعوقات. وكان عملهم ملحوظًا بشكل كبير فى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تحولت بؤرة الاهتمام من التركيز على عقليات المعاقين

وأجسادهم إلى التركيز على القمع والتمييز. وسلط الناشطون الضوء على خصائص معيشة ذوى الإعاقات من فقر، ونقص المعروض والمتاح للإسكان، ومعدلات التوظيف المنخفضة، والتعليم الرديء. وأكدوا أن هذه الظروف لا تصدر عن عوامل بيولوجية بل عن معوقات اجتماعية بنيوية تقضى بصورة نظامية ذوى الإعاقات عن المشاركة الاجتماعية الكاملة. ومثال هذا، الإهمال التاريخي، المعلوم بوضوح، للحاجات التعليمية للأطفال ذوى الإعاقات. ونتيجة هذا، لم يتلق الشباب الإعداد المناسب لسوق العمل أو استكمال تعليمهم، وتجلى ذلك فيما ذكرته إحدى المشاركات فى دراستي، إذ أشارت للمدرسة الخاصة التى التحقت بها فى كندا خلال الستينيات "كملعب ضخم".

وتمثلت الأهداف التى سعى إليها ناشطو حقوق المعاقين فى الكشف عن العوائق التى يخلقها المجتمع، والعمل على تغيير تلك البناءات الاجتماعية غير الملائمة التى تمنع ذوى الإعاقات من المشاركة الكاملة فى مجتمعاتهم، وتمنعهم من تحقيق إمكاناتهم. وفى الولايات المتحدة الأمريكية أسفر تشكيل حركة العيش المستقل، التى تأسست فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، عن مستوى هائل من الاستقلال الفردى والإدارة الذاتية، إذ أسهم عمل الائتلافات الشعبية والتنظيمات، بما فى ذلك الاحتجاجات الجماهيرية والمظاهرات، فى تحقيق مكاسب قانونية مهمة منها قانون إعادة التأهيل الصادر سنة ١٩٧٣ وقانون الأمريكيين من ذوى الإعاقات الصادر سنة ١٩٩٠(Olkin,1999). وتم فى بريطانيا تأسيس اتحاد المعاقين جسديا ضد الفصل العنصرى ويمثل واحدة من الجمعيات التى أسسها الناشطون من المعاقين فى أوائل السبعينيات من القرن الماضي، بعد سنوات من الاستضعاف والخنوع ما أدى إلى تصاعد الاحتقان والتشدد:

نرفض جملة وتفصيلاً مقولة الخبراء والمهنيين بأن علينا أن نتقبل إعاقاتنا، أو تقديم محاضرات تعليمية حول سيكولوجية العاهة. فنحن نوقن حقيقة مشاعر مثل أن نكون فقراء، ومعزولين، ونعاني تمييزا عنصريًا، ومارسنا هذه المشاعر، وحدقنا فيها، وتكلمنا عنها- بأفضل من أى خبير صحيح البدن. فنحن كاتحاد لا تهمنا الأوصاف التى تقدم لوصف مدى بشاعة كون الإنسان معاقا، ولكن ما يهمنا بالفعل وسائل تغيير ظروف الحياة، ومن ثم التغلب على صور العجز المفروضة على رأس عاهاتنا البدنية من خلال الطريقة التى يصممها وينظمها المجتمع ليقصينا.... نحن نتطلع إلى اليوم الذى يستطيع فيه جيش الخبراء فى مشكلاتنا النفسية والاجتماعية أن يجدوا عملاً مثمرًا يقومون به. (UPIAS,1976:4-5,as cited in Barenes,1998:68)

ويعتقد الناشطون أن أى جهد يبذلونه فى تغيير الأفراد بدون تغيير للظروف القمعية فى حياتهم يشكل تواطؤا مع القهر ضد ذوى الإعاقات، وتهديدا لسلامهم، ويقلل من الحبور النفسى بدلا من العمل على تحسينه.

وبطبيعة الحال، كان علماء النفس دومًا على وعى بالدور الذى تسهم به العوامل البيئية فى تشكيل الواقع النفسى للأفراد، فقد سلط كيرت ليفين الضوء مبكرًا، فى سنة ١٩٣٥، على أهمية التفاعل بين الفرد وبيئته. ومنذ عهد بعيد ظل علم نفس إعادة التأهيل، كمجال من مجالات علم النفس، يؤكد وقع المعوقات البيئية والمعوقات المرتبطة بالاتجاهات على حياة ومعيشة ذوى الإعاقات. إلا أن الجهود الإمبريقية، كما أشار دون ، نادرا ما تكون جهودًا سياقية، بمعنى أن البحوث هى ليفينية (نسبة لكيرت ليفين) فى روحها، ولكن نادرا ما تكون الممارسة العملية كذلك.... إذ التركيز على الأشخاص

ذوى الإعاقة أنفسهم وليس القيود البيئية التى يواجهونها (573 :2000). علاوة على ذلك، يرى بعض المنظرين أن البحوث النفسية الاجتماعية للإعاقة تبدو وكأنها تراجعت عن التركيز بشكل أكبر على السياق الاجتماعى السياسى الذى كان قائمًا فى الستينيات (see Wright,1960) وتتجه نحو المناحى المتمركزة حول العاهة أو القصور مما يعمل على التضخيم من التعايش الفردى مع تأثيرات العاهة (Gill,2001). وقد ظهر ذلك – وفقا لجيل– فى السبعينيات فى الوقت نفسه الذى كانت نشاطات حقوق المعاقين تكتسب مزيدًا من المعقولية والوضوح.

ويكشف لنا هذا التحليل التاريخى سياق المشاعر الجياشة بقوة التى عبر عنها قادة اتحاد المعاقين جسديا ضد التمييز ومؤسسيه. فأشارت دونا ريف إلى "أنه على ما يبدو تم تجنب كل ما هو نفسى فى دراسات الإعاقة خشية استدعاء الاستناد إلى نموذج المأساة الفردية من خلال الإقرار بأن ذوى الإعاقة بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة النفسية " (2006:94) . ونظرًا للتركيز المزدوج، فى إطار التيار التقليدى السائد فى علم النفس، على ثنائية العوامل النفسية الفردية الداخلية، من جانب، والانحراف، من جانب آخر، يمكن تفهم لماذا شعور السأم والضجر لدى هؤلاء الذين كرسوا حياتهم لمكافحة قهر الإعاقة إزاء أى خطاب يصدر تحت عنوان سيكولوجية الإعاقة. وما دام التغيير الاجتماعى يُدرك على أنه خارج اختصاص النظرية النفسية، والبحث، والممارسة العملية، يظل التركيز على الخبرة الحياتية المعاشة فى ظل الإعاقة رهنًا بخطر تمييع وإضعاف الدفع الملح والعاجل باتجاه التحول المجتمعى.

إلا أن المعوقات، كما يشير توماس ١٩٩٩ ، التى تعيق المشاركة قد لا تكون خارجية فقط بل داخلية أيضًا. فقد تعيق الأبعاد النفسية الانفعالية للإعاقة النشاط، ولو بطريقة غير مباشرة، عندما يقرر الشخص عدم حضور التجمعات الاجتماعية تجنبًا لنظرات الآخرين وردود أفعالهم تجاه جسده أو تجاه جسدها. ومن ثم، لا يمكن إنكار حاجتنا إلى تناول القضايا النفسية الاجتماعية فى دراسات الإعاقة. فهناك جسم من تراث البحوث التحذيرية يلقى الضوء على المخاطر النفسية الكامنة فى حصر تعريف الشخص فى ضوء عجزه ووهنه، وتناوله علاجيا على أنه أحوج إلى المساعدة، ومعتمد، ومختلف بشكل أساسى عن الغالبية من غير المعاقين؛ وأن يُدرك الشخص المعاق أنه مفتقد للجاذبية، وليست له علاقة بالجنس، وغير مؤهل لاجتذاب شريك أو شريكة للحياة؛ ثم نشعره أو نشعرها بأنها لا ينبغى أن تسعى لإقامة علاقة زوجية أو تسعى للأمومة أو يسعى إلى الأبوة، أو لا ينبغى السعى إلى مثل هذه العلاقات التبادلية التامة؛ ثم نثبط من عزيمة هؤلاء عن الارتباط بغيرهم من الأشخاص المعاقين؛ إلى غير هذا من قائمة الممنوعات (Gill, 2001; Olkin, 1999; Reeve, 2002,2006;Thomas, 1999).

وتعد مثل هذه التحليلات ضرورية بقدر ما ترسم لنا صورة أمينة، حتى وإن كانت مؤلمة أحيانًا، فهى تُقيِّم الخبرة المعيشة. ومن الأهمية بمكان، أن تؤكد مثل هذه التحليلات باتساق أن كثيرًا من المعوقات النفسية الاجتماعية، مثلها مثل المعوقات البنيوية أما الموارد والمشاركة، فلا تكمن فى العاهة أو الإعاقة بحد ذاتها ولا هى معوقات حتمية، إذ هى ليست مكونا غير قابل للتغير فى خبرة الإعاقة. وبدلا من التغيير المبسط للاهتمامات

المبكرة بوصمة الإعاقة، احتفى التراث السياقى الاجتماعى النقدى بثقافة الإعاقة وألقى الضوء على مواطن القوة الكامنة فى الجهود الجماعية المناهضة للإقصاء والتهميش وغيرها من الممارسات المهنية المعيبة على المستوى النفسى. إذ يصور هذا التراث البحثى ذوى الإعاقة على أنهم ليسوا ضحايا سلبيين للممارسات والاتجاهات المسيئة، بل إنهم قوى فاعلة تعمل على التغيير الذى يقود إلى معيشة ملبية للاحتياجات، ويقاوم السرد القمعى والهياكل القمعية، ويعمل نحو تطوير مؤشرات الحبور النفسى لأجيال المستقبل. وتروى هذه الدراسات قصة مجتمع الإعاقة الذى اكتشف أعضاؤه المتعة والتوكيد فى ترابطهم بعضهم ببعض والعمل نحو التغيير الاجتماعى. ويكشف هذا التراث عن الإرادة والتصميم لدى هؤلاء الذين يتسع إدراكهم لجدارتهم الذاتية وأنهم كل متكامل يطالب بأن يتم قبوله كما هو وعلى ما هو عليه. وبشكل مضطرد، يتعلم الأشخاص من ذوى الإعاقة استنادًا إلى خلفيات عديدة التفكير فى الإعاقة على أنها قضية عدالة اجتماعية ، وليست مجرد فئة من فئات القصور الفردى (Gill,2001).

الإعاقة والحبور: نظريات التمكين، والدراسات، والممارسات العملية

أكد عالم النفس والفيلسوف كفيف البصر أدريان آش أن فهم الإعاقة من منظور طبى يعتمد على افتراضين خاطئين. يتمثل الافتراض الأول فى أن الحياة مع الإعاقة مأساة دائمة، واضطراب أبدي، وكأن حياة المرء يمكن أن تطرب بصورة مؤقتة فى حالة إصابته بالأنفلونزا أو بشد فى عضلات ظهره (2001:300). ويفيد الافتراض الثانى أنه إذا خبر شخص معاق العزلة

أو الاستضعاف أو الفقر أو البطالة، أو انخفاض المستوى الاجتماعي، فهذه جميعا نتائج مترتبة بصورة حتمية على مواطن القصور البيولوجية أو القيود البيولوجية (2001:300). ونظرا لاعتماد البناءات الاجتماعية القمعية والممارسات العملية العلاجية على هذين الافتراضين الخاطئين، تتحدى دراسات الإعاقة هذه البناءات والممارسات بصورة متسقة ويتضاءل بشكل متزايد وبفاعلية الاستناد إلى هذين الافتراضين فى دراسات التيار العلمى التقليدى السائد فى علم النفس. فيشير الكشف عن زيف هذين الافتراضين إلى بداية جديدة واعدة، والتحول رأسا للإسهام فى التمكين والممارسات العملية التى تعمل على النهوض بالصحة. وخلال الأقسام التالية من هذا الفصل، ساعتمد على نقض هذين الافتراضين الخاطئين فى إعداد إطار منظم للنظريات والدراسات والممارسات المهنية، لنستطيع الاعتماد عليها فى تمكين الأشخاص ذوى الإعاقة ودعم الحبور النفسى لديهم. وعلى الرغم من أن هذين الفرضين ونقضهما قد تم فصلهما لأهداف تنظيمية، يظل هذا الفصل مصطنعا لا محالة إذ يجب تناولهما جنبا إلى جنب.

الإعاقة والحبور ليسا متناقضين

قدمت فى قسم سابق من هذا الفصل نقدا للتراث البحثى النفسى الذى يصور الإعاقة على أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالشعور بالأسى والحزن، وتتنافى مع الحبور النفسى. ويفتقد هذا التعميم للدقة، ويتناقض مع تصوير ذوى الإعاقة أنفسهم لحياتهم، ليس هذا فقط، بل إن هذا "الترويع" واستدرار الشفقة يجرى على حساب الحبور النفسى لديهم. ومن الضرورى تأكيد وجود

انفصال دال بين الكيفية التى يقييم بها الأشخاص من ذوى الإعاقة نوعية حياتهم، والكيفية التى يقيم بها الأشخاص من غير المعاقين حياة المعاقين ويتخيلونها. والحقيقة، أنه قد ثبت منذ أمد بعيد أن تقدير الأشخاص ذوى الإعاقات لمستوى رضاهم وإنجازهم أعلى بكثير مما يتخيل نظراؤهم من الأشخاص غير المعاقين . وتوصلت الدراسات التى استهدفت مقارنة الرضا عن الحياة والحبور الذاتى لدى ذوى الإعاقات بنظيره لدى غير المعاقين – بشكل عام– إلى أنه على الرغم من أن الإعاقة ترتبط بانخفاض الحبور الذاتي، يتلاشى هذا الفرق تقريبا ويصبح ضئيلاً نسبيًاعندما يتعلم الأفراد أن يعيشوا مع إعاقاتهم (Dijkers,1999; Dunn, 2000; Putzke, Richard, Hicken, & DeVivo, 2002) . وأجريت غالبية الدراسات التى بحثت فى الرضا عن الحياة مع ذوى إصابات الحبل الشوكي، ووجدت الدراسات المقارنة أن نتائج رضاهم عن حياتهم لا تقل كثيرا عن نتائج الأشخاص غير المصابين بها(Dijkers,1999). وتتعارض نتائج هذه الدراسات مع الاعتقاد الذى يتبناه غالبية الناس – بما فى ذلك المتخصصون فى مجالات الرعاية الصحية– بأن هذه الإصابة الدائمة هى إحدى أسوأ المصائب التى قد تصيبهم فى حياتهم (Dijkers,1999: 867) . وفى سياق مماثل، نجد أن العلاقة بين شدة الإعاقة والرضا عن الحياة تتوسطها مجموعة من العوامل البيئية وعوامل تتعلق بالاتجاهات وتعتمد كثيرا على إدراك الفرد لقدرته على القيام بأدوار اجتماعية ذات قيمة، ونشاطات، وتفاعلات اجتماعية.

وأجرى الباحثون دراسات وافترضوا تفسيرات نظرية لتعليل فجوة السعادة المتكررة بصورة معتادة (Ubel, Lowenstein, &Jepson,

(2005:11. فقد بحث يوبل وآخرون ٢٠٠٥، على سبيل المثال، الانفصال بين التكيف الوجدانى الإيجابى لدى غالبية الأشخاص المصابين إصابات مستديمة والتنبؤ السلبى لدى المشاركين فى البحوث، من غير المصابين بتلك الإصابات، بشكل حياتهم فى حالة تعرضهم لإصابات مستديمة. وكشفت الدراسة عن أن الأفراد لم يفشلوا فقط فى التنبؤ بمدى استطاعتهم التكيف مع ظروف الحياة المتغيرة، بل تغيرت تقديراتهم لكيف يكون تأثير الإعاقة فى نوعية حياتهم لما طُلب منهم أن يفكروا فى كيف استطاعوا التكيف مع شدائد الماضى.

ويعد الفصل بين "المطلع والدخيل" والفرق بين " الفاعل والمشاهد" من التكوينات المفيدة فى تعليل وجهات النظر المتفاوتة للمشاهدين من غير المعاقين فى جانب، فى مقابل نظرة المطلعين للحياة فى ظل الإعاقة، من جانب آخر. ويسهم بروز الإعاقة فى كثرة المسلمات الخاطئة التى يدعيها الدخلاء بالنظر إلى استغراق المطلعين فى وضعهم الجسمانى والاعتقاد المسبق بأن هذا الوضع يتخلل حتما كل جوانب الحياة اللاحقة. ومن جانب آخر، يكتشف المطلعون، الذين علموا وخبروا ما الإعاقة، وسائل خفض تأثيرها، ومن ثم يرون موقفهم يتجاوز فى إيجابيته الصورة المطبوعة فى مخيلة الدخلاء (Dunn, 2000; Dunn & Dougherty, 2005; Dunn & Elliot, 2005).

وانتقد عدد من الباحثين فى مجال إعادة التأهيل هذا المجال نظرا للتركيز التاريخى على علم الأمراض، والمشقة النفسية، والاستجابات الانفعالية السلبية المرتبطة بالإعاقة؛ فى الوقت الذى تم فيه تجاهل الصحة، والتعايش الإيجابي، والنمو النفسى (e.g.,Dunn, 2000; Dunn &

Dougherty, 2005; Elliot, Kurylo & Rivera, 2002) . وتُعرف تقييمات إعادة التأهيل التقليدية الحبور النفسى وتقيسه على أساس غياب المشقة وغياب أية استجابات انفعالية سلبية أخرى.

> **لا يسهم هذا العمل – للأسف – فى زيادة فهمنا لكيف يخبر الأفراد نموًا إيجابيًا ومعنى تال على الإعاقة. وواقعيا، لا يمكن للنماذج النفسية التى تصور ذوى الإعاقة كمتلقى رعاية اجتماعية وصحية، أو ضحايا محنة الانشغال بأمور الصحة أن تطلعنا على النمو الإيجابى ما بعد الإعاقة. (Elliot et al., 2002: 688)**

وليست لدى علماء النفس وغيرهم من المهنيين مناعة ضد الميل للنظر للإعاقة بوصفها أى شيء غير كونها مأساة (Dunn & Elliot, 2005). وهذا لا يعد مفاجئا نظرًا للغياب التاريخى لتصورات الصحة فى سياق الإعاقة. علاوة على ذلك، يتحفظ الكثير من علماء النفس – لكونهم دخلاء– فى قبول وجهات نظر المطلعين التى لا تتسق مع توقعاتهم المنمطة حول انشغال ذوى الإعاقة بحالاتهم الجسدية (Dunn & Elliot, 2005). وبديلا عن هذا، تأتى نماذج الازدهار بعيدة المنال ولكنها قد تطرح منظورا حديثا للتحقق والحبور النفسى بالقدر الذى يجعل منه حقا مكتسبا لذوى الإعاقة مثلهم فى هذا مثل الأفراد غير المعاقين. (Mona, Cameron & Fuentes, 2006 : 88) .

الإعاقة والحبور: تشبيك التحولات الشخصية والعلائقية والمجتمعية

شهدت العقود الثلاثة الماضية تطورا هائلاً فى تصور الإعاقة. ففى سنة ٢٠٠٣ تم تخصيص عدد من دورية " عالم النفس الأمريكي" العلمية

لتناول قضايا الإعاقة (Pledger,2003) . وتناولت المقالات فى هذا العدد موضوعات متنوعة مثل الاتجاهات المستقبلية فى بحوث الإعاقة وإعادة التأهيل (Tate & Pledger, 2003) ، والاعتماد المتبادل بين دراسات الإعاقة وعلم النفس (Olkin & Pledger,2003)، وتضمينات سياسات الإعاقة بالنسبة إلى علم النفس (Gill, Kewman, & Brannon, 2003). وكان القاسم المشترك بين كل المؤلفات فى هذا العدد هو التوجه نحو تكوين "صيغة نموذجية جديدة" ، وتم نشر هذا المصطلح من خلال المؤسسة القومية للإعاقة وإعادة التأهيل NIDRR وتبناه عدد كبير من الباحثين والممارسين؛ ويختلف عن " الصيغة النموذجية القديمة " التى تركز على الحالة البيولوجية، وتعرف الإعاقة على أنها قصور فى الفرد نفسه (Pledger, 2003)، أما النموذج الجديد، فينظر للإعاقة على أساس أنها نتاج تقاطع خصال الفرد (الظروف أو أوجه الضعف، أو وضع الأداء الوظيفي، أو الجودة الشخصية والاجتماعية الاقتصادية) مع خصائص البيئة الاجتماعية والثقافية والطبيعية وبيئة الأبنية (NIDRR, cited in Pledger, 2003: 282). وخلال هذه الحقبة الزمنية، جاءت منظمة الصحة العالمية بتحديث لتعريف العاهة والإعاقة (التصنيف العالمى للكفاءة الوظيفية). إذ أفردت مساحة لتأكيد دور البيئة المادية والاجتماعية والاتجاهية فى تشكيل خبرة الإعاقة (Whiteneclx, Meade, Dijkers, Tate, Bushnik & Forchheimer, 2004).

وتزايد الاهتمام بالرضا عن الحياة و الحبور مع تنامى المعرفة بدور البيئة، ويعد ذلك خطوة مهمة فى دراسات الإعاقة والممارسات المهنية المتعلقة بها – فإن روح النموذج الجديد قد أعطت دفعة للقياس فى هذا المجال كإعداد بطارية مستشفى كريج للعوامل البيئية والتى تكمم العوائق

البيئية المدركة، وكذلك تكرار مواجهة هذه العوائق، وحجمهما وتأثيرها على حياة الأشخاص ذوى الإعاقات (Whiteneclx et al., 2004). وتمثل الدراسات التى تقيس الرضا عن الحياة والحبور فى علاقتها بتأثير العوائق البيئية المدركة تيارًا مجددًا، إذ يعمل على تطوير فهمنا للحياة فى ظل الإعاقة. فعلى سبيل المثال، أجريت دراسة تتضمن المفاهيم سابقة الذكر، ودعمت نتائجها ما جاء فى البحوث السابقة حول أن المشاركة الاجتماعية لها دور أكبر فى الرضا عن الحياة من مستوى الإعاقة، وأن العوامل البيئية ترتبط ارتباطا دالا بالرضا عن الحياة، وعلى عكس التوقعات، لم يكن للعوائق البيئية تأثير دال فى الحد من المشاركة بالرغم من أن وجود مثل هذه العوائق قد ارتبط بالرضا عن الحياة . وخلص الباحثون إلى أنه فى الوقت الذى قد تعكس فيه هذه النتيجة حدود الدراسة، إلا أنه مما يجدر القبول به أن الناس تبذل مجهودا كبيرا للتغلب على العوائق، على حساب الشعور بالرضا (Whiteneck et al., 2004).

وتسهم هذه النتائج الجديدة فى فهم أكثر يسرًا وأدق للصحة والحبور. ففى الوقت الذى تركز فيه التعريفات التقليدية للصحة على غياب المرض، اتسعت التعريفات الحديثة لتضم الحبور الجسمى والعقلى والاجتماعي، وضمت، كذلك، تكوينات متنوعة مثل العمل ذى المعنى والقيمة، والأدوار المُشبعة، وتحقيق الذات، والأداء البيئى الأمثل (Becker, 2006 ; Harrison, 2006). وشكلت هذه التعريفات الرحبة قوة دفع مهمة لتحويل بؤرة الاهتمام عن مجرد الوقاية أو الحد من الإعاقة (ومن ثم إقصاء ذوى الإعاقة) والاتجاه نحو تطوير الصحة والحبور للمواطنين كافة، بقطع النظر عن حالة الإعاقة.

ويعنى التركيز على تعزيز الصحة استكشاف الخبرة الذاتية الصحية والمتعلقة بالحبور النفسي، فضلا عن العوامل المعوقة والعوامل الميسرة. ووفقا لمراجعة أخيرة للتراث البحثي، شكلت الأهمية الخاصة للأداء أو قيام الشخص بأدوار منوطة به، كأحد جوانب الصحة، القاسم المشترك بين الكثير من الدراسات التى تمت مراجعها، فضلا عن أهمية أن يؤدى الفرد أدوارًا من اختياره؛ أن تكون لدى الأشخاص علاقات متبادلة تسمح بأن يكونوا محل رعاية وعناية وأن يقوموا برعاية غيرهم والعناية بهم؛ وأن يكون لهم نصيب فى النشاطات المرغوبة بالنسبة إليهم (Harrison, 2006). وكشفت الدراسات عن أن من بين المصاحبات العامة للصحة ممارسة الفرد إرادته الذاتية، والشعور بسيطرته على حياته، والمعيشة غير المثقلة بالألم (Becker, 2006; Putnamy, Greenen, Powers, Saxton, Finney & Dantel, 2003). وتمت الإشارة إلى هذه المصاحبات فى دراسة كيفية، أجريت مؤخرًا على ٩٩ فردًا يعانون قصورا حركيًا (Putnam et al., 2003). بالإضافة إلى ما سبق، أدرك معظم المشاركين فى الدراسات الصحة والحبور منفصلين عن الإعاقة ولم تمنع الإعاقة إدراكهم للصحة والحبور النفسى. وقد يكون الأهم هنا، بالنسبة لذوى الإعاقة بشكل عام، هذه الدراسة التى ركزت على إدراكات المشاركين فى ظل معوقات الصحة والحبور وتسهيلاتها. ففى دراسة اعتمدت على تحليل المضمون لتسع عشرة مجموعة بؤرية صغيرة ، تم التوصل إلى أن إدراك المشاركين للعوائق والميسرات يقع فى ثلاثة مستويات رئيسة هى: المستوى الشخصى، ومستوى الجماعة، ومستوى المجتمع، مع وجود بعض الاستجابات التى تقع فى الفئات الثلاث. وتمثلت الأفكار الرئيسية على المستوى الشخصى فى الحبور الانفعالي، والاتجاهات

الشخصية، والسلوكيات الصحية، وعلى مستوى الجماعة نجد المساندة الاجتماعية والقائمين على توفير الرعاية الصحية. ويمكن تحديد فكرتين أساسيتين على مستوى المنظومات الاجتماعية: تتعلق الأولى بإتاحة الإمكانات والمواءمة، وتتعلق الثانية بالمؤسسات والتنظيمات، والتمويل المالى (Putnam et al., 2003). وتنطوى الفئة الأخيرة على أشياء من قبيل الشواغل المالية المرتبطة بالأجهزة التعويضية، والتكلفة المرتفعة للمعيشة بشكل عام فى ظل الإعاقة، واقتران هذا بنقص الاعتراف الاجتماعى بهذه التكاليف. ومن هنا كان الربط المباشر بين مستوى الإنفاق المالى وتنمية الحبور النفسى.

وتعد مثل هذه الدراسات أساسية. إذ تكشف الطابع متعدد الأبعاد للإعاقة وحتمية الاعتراف بحاجاتهم وتلبيتها على مختلف مستوياتها الشخصية والمجتمعية والاجتماعية. ويبدو هذا بديهيا أو تحصيلا للحاصل، إلا أن الجهود المهنية فى الكثير من الأحيان تواصل التركيز على التغيير الشخصى على الرغم من الروح المتغيرة والاعتراف المعلن بأن الإعاقة مشكلة اجتماعية أكثر من كونها مشكلة شخصية. وبالفعل، وجد سميث ولانجا وكابيتو وأوبال (٢٠٠٥) أنه على الرغم من الارتباط الضعيف نسبيا بين الوضع المالى والحبور الذاتي، تعمل الموارد المالية على الارتفاع بمستوى الحبور الذاتى بعد حدوث الإعاقة.

يتأثر أداء الأشخاص ذوى الإعاقات بشبكة مكتملة من العوامل البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، والقانونية، والسياسية. إلا أن بحوث الإعاقة فى علم النفس اقتصرت فى المقام

الأول على العوامل الثلاثة الأولى. فعلم النفس بحاجة إلى أن يذهب أبعد من مجرد التركيز على الشخص المعاق نحو منحى أشمل يتضمن الأسرة والمجالات الاجتماعية والسياسية. (Olkin & Pledger, 2003:298)

التعامل مع آثار الإعاقة : الحقيقة الصادمة

لا يمكن إنكار الآثار المفيدة للفهم الاجتماعى السياسى للإعاقة. فقد كتبت Liz Crow ، وهى ناشطة فى مجال حقوق المعاقين بريطانية الجنسية، تفسيرا مقنعا عن الأثر التحويلى الذى أحدثه مثل هذا الفهم الاجتماعى السياسى للإعاقة فى طيب عيشها:

مرت حياتى بمرحلتين: ما قبل النموذج الاجتماعى للإعاقة، وما بعد ظهور هذا النموذج. فاكتشاف هذه الطريقة فى التفكير حول خبراتى كان بمثابة الطوق وسط أمواج متلاطمة.. لسنوات مضت وحتى الآن جعلنى هذا النموذج الاجتماعى قادرة على المواجهة والبقاء، بل والتغلب على ما واجهنى من مواقف الإقصاء والتمييز التى لا تعد ولا تحصى.. إذ ساهم بدور محورى فى دعم الجدارة الذاتية الفردية لذوى الإعاقة، وهويتهم الجماعية، وتنظيمهم السياسى. وليس من قبيل المبالغة القول بأن النموذج الاجتماعى أنقذ حياة الكثيرين. (Crow, 1996: 206-207)

ففى حين سلطت كل النماذج الاجتماعية السياقية للإعاقة الضوء على المعوقات الاجتماعية، ذهب الناشطون فى بريطانيا فى مجال الإعاقة والدارسون إلى أقصى مدى فى تعريفهم للإعاقة كشكل من أشكال القمع

الاجتماعى. وفيما عرف بالنموذج الاجتماعى البريطانى للإعاقة، هناك فصل تصورى للعاهة، كظرف قائم بالفعل، عن الإعاقة كقمع اجتماعى يتعرض له ذوى العاهات المستديمة. وطبقا لهذا التعريف لا تكون الإعاقة ظرفا قائما موجودًا داخل الفرد، بل هى داء اجتماعى استئصاله ينتج عنه مجتمع متحرر من الإعاقة. وعلى الرغم من أن آثار العاهة بالضرورة لا يمكن إنكارها، لا يتم إدراك تفسير هذه الآثار بما له من قيمة فى القضاء على الإعاقة.

ويعد الفصل بين مفهومى الإعاقة والعاهة جذابا فى بساطته، كما أنه يقدم حجة قوية للتركيز على المعوقات المصاغة صياغة اجتماعية ومع ذلك فقد أشار النقاد الذين يتبنون النموذج الاجتماعى ومن لا يتبنونه أيضا إلى أن هذه البساطة تجعله هدفا سهلا للنقد فنجد من ناحية أن تعريف الضعف على أنه بيولوجى خالص لا يعطى وزنا لحقيقة تسبب البناءات الاجتماعية فى حدوثه و/ أو تفاقمها ومنها على سبيل المثال الضعف الناتج عن الحروب أو الذى يتفاقمْ بسبب الظروف الاجتماعية كالفقر. وبنفس المنطق نجد أننا نخاطر عند قصر تعريف الإعاقة على استخدام مصطلحات اجتماعية بالتقليل من شأن الآثار المشقة المرتبطة بالضعف الجسدى، وهى تلك الآثار التى لا تساعد إزالة العوائق الاجتماعية فى تخفيفها (**Shakespeare, 2006 ; Thomas, 1999**).

وقد ينتقص ذلك من الخبرة الشخصية المعاشة مع الإعاقة كما ينتقص الافتراض بأن آثار الضعف هى الجانى الرئيسى فى حدوث المشقة النفسية. وقد أكد كرو **1996** – وهو أحد من نسبوا للنموذج الاجتماعى الفضل فى إنقاذ حياة الكثيرين – على أن قصر التركيز على الاتجاهات القمعية والممارسات الجائرة قد أسكتت الصراعات الجسدية

إن خبرة العاهة ليست دائمًا غير ذات مغـزى، أو محايـدة، أو إيجابية .. فالكثير منا يظل محبطا ويشعر بخيبة الأمـل بـسبب الألـم والتعب والاكتئاب والمرض المزمن .. يخـاف الكثيـرون منـا علـى مستقبلهم فى ظل عاهات متفاقمة أو متزايدة.. بـل إن صـمتنا عـن العاهة أنشأ المزيد من التابوهات وخلق سلسلة غير مسبوقة من القيود على تعبيرنا عن أنفسنا (Crow, 1996 : 209-210)

ويُعد الإقرار بأن العاهات قد تنطوى على معاناة السبب فيها ليس هو المعوقات الاجتماعية أو أن هذه المعاناة يسهل التخفيف منها عـن طريـق التخلص من هذه العاهات، محفوفًا بالمخاطر ومفعمًا بالتحديات. فنجـد فـى دراسات متعددة وفى الروايات الشخصية أن ذوى الإعاقات يصفون كفاحاتهم لتصحيح الافتراضات الخاطئة عن نوعية حياتهم وتبديد الخرافات حول مأساة الإعاقة. فهم غالبا ما يذهبون إلى أبعد مدى فى بذل الجهود الشاقة لإبـراز تشابههم مع الغالبية من غير المعاقين الذين يدركونهم فى الغالب على أنهـم مختلفون تماما، وبعيدون كل البعد عنهم، إذ تبدو أى علاقة اجتماعية شـاقة ومصطنعة. وتصف كارول جيل (2001) – وهى اختصاصية نفسية معاقـة وباحثة فى دراسات الإعاقة – فى فصل مميز بعنوان "الأفهـام المنقـسمة: الخبرة الاجتماعية للإعاقة" الجهود المبذولة لعبور الرؤية المنقسمة لدى ذوى الإعاقات. فهم ينفقون جانبا من طاقتهم – التى هى بالفعل محـدودة – فـى الاستجابة بلطف للأسئلة الفضولية والسلوكيات المتطفلة، محاولين الحد مـن الإحراج وجعل الآخرين يشعرون بالارتياح، كما يعملون بتأن لضمان سلاسة العلاقات الاجتماعية (Gill, 2001).

وعلى الرغم من الصعوبات التى تصاحب محـــاولات تفـــسير آثـــار العاهة، لا يمكن ولا ينبغى أن يغيبوا عن الخطاب السيكولوجى حول الإعاقة خشية أن يصبحوا كما المثل الشعبى القائل الفيل فى المنديل (أو الفيـــل فـــى الغرفة)، حيث التجاهل العمدى للحقيقة الواقعة الواضحة وضوح الشمس. وقد تشكل آثار العاهة الجانب الأهم من خبرة الإعاقة، اعتمادا علـــى طبيعتهـــا، وشدتها، ومدى استقرارها فى مقابل تفاقمها، إلى غير هذا من طبيعة الآثار. وكما يذكر شكسبير:

تؤثر العاهة فى الأفراد بطرق مختلفة، فبعض الأفراد بالمقارنـــة لا يتأثرون بالعاهة، أو أن تنشأ المترتبات الرئيسة عـــن العاهـــة مـــن اتجاهات الآخرين. وبالنسبة لآخرين، تعمل العاهـــة علـــى الحـــد مـــن الخبرات والفرص التى قد يخبرونها. وفى بعض الحالات، قـــد تتـــسبب العاهة فى ضمور متدرج والوفاة المبكرة وفى مثل هذه الحالات يـــسبب الضعف الجسدى تدهورًا تدريجيا والوفاة المبكرة. ويمكـــن أن تتـــسبب ملامح العاهة هذه فى كرب الكثيرين من ذوى الإعاقـــة، وينبغـــى لأى تفسير ملائم للإعاقة أن يفسح المجال للصعوبات التى تسببها عاهـــات عديـــدة. (Shakespeare, 2006: 92-93; see also French,1993; O.Prilletensky, 2004; Thomas, 199)

وبينما يتسع الجدل حول ثنائية العاهة / الإعاقة فى إطـــار دراســـات الإعاقة، وبينما تطرح عدة نظريات مسألة الحاجة إلى مواجهة كل من العاهة والإعاقة، ظلت تضميناتها بالنسبة إلى التدخلات العلاجية مبهمة. ويأتى هنا على سبيل المثال عمل دونا ريفا **Donna Reeve** (2002, 2008) المتميـــز حول الأبعاد النفسية الانفعالية للإعاقة بما يتضمنه من تضمينات مهمة خاصة

بالعلاج القائم على أساس مواجهة المعوقات اجتماعية المنشأ. وتم كذلك الاعتراف بتأثيرات العاهة الجسدية، إلا أنه لم يتم طرح تضميناتها بالنسبة إلى التدخلات الإرشادية. وبالمثل، لم يأت ذكر آثار العاهة في فصل بعنوان: الإرشاد في ظل النموذج الاجتماعي: تحدى باثولوجيا العلاج (Swain, Griffiths, & French, 2006). ومن هنا، تبدو آثار العاهة بمثابة الحقيقة المؤرقة التي لم يتوافق معها بعد مجال دراسات الإعاقة في إطار علم النفس النقدى.

وتعد العاهة الجسمية حقيقة مؤرقة لأن أى اعتراف بسيط بها يخاطر بالارتداد إلى حقبة "العجز"، والتركيز المهنى على الفرد بدلا من التركيز على المجتمع. ومع ذلك، فإن الاهتمام بالعاهة لا يجب تأويله على أنه ولوج إلى توجه متمركز حول الشخص أو توجه غير سياقى أو توجه غير اجتماعى. والتغاضى عن كون العاهة جسدية ينقلنا إلى خطر آخر؛ يتمثل فى تجاهل أو إهمال الخبرة المعيشة. وتوافق كاتبة هذه السطور على أن علم النفس لا ينبغى أن ينشغل بآثار العاهة البدنية، وأن هناك حاجة ملحة بالنسبة للعلاج لإعادة النظر فى الافتراض القائم على نطاق واسع القائل بأن باثولوجيات هذه الفئة من البشر تقوم على أساس العاهة البدنية (Goodley & Lawthom, 2006 : 1999). وعلى الرغم من أن كاتبة هذه السطور تعتقد أن علماء النفس لا سبيل لديهم إلى إنكار آثار العاهة، خشية أن نبعث برسالة مفادها أن المنافحات الواقعية فى ظل الواقع البدنى هى من قبيل الأشياء الزائدة غير الضرورية لهذا المسار وذات أهمية ضعيفة بالنسبة للتدخلات العلاجية. ووفقا لما ذهب إليه شكسبير ٢٠٠٦، لا يرتهن إفساح المجال لآثار العاهة بإدراكها على أنها سلبية دائمًا أبدًا، ولا يعنى التمسك

بمقولات مبسطة تفيد أن العاهة تساوى حتمًا الكرب والمشقة. وفى نفس الوقت، فإن تجاهل الواقع المعضل الكامن أو التقليل من شأنه، والمتمثل فى الحدود البيولوجية ليس هو السبيل إلى تحسين وتطوير الحبور النفسى لدى ذوى الإعاقات. وفى بعض الحالات، لا تفسر المعوقات الاجتماعية جل الخبرة المعيشة. كما أن القسمة الثنائية للعاهة البدنية والإعاقة لا تحسب حقيقة أنهما كثيرا ما يُختبرا متزامنين أو جنبا إلى جنب دون أن يفصحا عن إمكانية لفصل مُبسط فيما بينهما.

الخلاصة

تتسم البحوث النفسية والممارسات المهنية مع ذوى الإعاقات بأنها شخصية وسياسية. والتضخيم من قيمة الأولى (الشخصية) على حساب الأخيرة (السياسية) ليس فقط عملاً غير ذى جدوى بل قد يكون ضارًا. (Olkin, 1999; Olkin & Pledger, 2003). وقد صك إيزاك بريلتنسكاى (٢٠٠٨) مصطلح " الصدق النفسى السياسى " مشيرا به إلى الاتصال غير القابل للانفصال بين الديناميات النفسية والسياسية ومن ثم الحاجة إلى الانتباه لكليهما والاهتمام بهما. إذ يعد إطار العمل هذا وثيق الصلة بالخطاب النفسى عن الإعاقة.

وفيما يتعلق بالباحثين والممارسين، يُعد علماء النفس النقديون الذين يتبنون وجهة دراسات الإعاقة فى وضع أفضل من حيث النهوض بالحبور النفسى لدى ذوى الإعاقات. ومنهم، على سبيل المثال، جودلى ولوثوم إذ عملا على إقامة علاقة اتصال تامة الوضوح بين علم النفس النقدى ودراسات

الإعاقة. واعتنق آخرون مثل جيل(2001) وأولكن (1999) نموذج علم النفس النقدى كنهج نظرى من دون استدعاء لازم بالضرورة للإطار الاصطلاحى الخاص بعلم النفس النقدى. ويظل المنظور النقدى لهؤلاء ووعيهم بالدور الذى تسهم به التنظيمات الاجتماعية والموارد المتاحة فى الحبور النفسى الذاتى أمرًا نفيسًا لا يقدر بثمن. ويؤدى استعدادهم لطرح الأسئلة الصعبة وظيفة مهمة، وإن كانت هذه الأسئلة تعمل على تقويض الأمر الواقع ونقض مضاجع البعض.

•لماذا يستمر الباحثون والممارسون المهنيون فى التركيز على الفرد وعلى بيئته / بيئتها المحيطة ونادرا ما يدخلون فى الحوار الاجتماعى – السياسى الأوسع نطاقا، على الرغم من وجود منهاج جديد فى التفكير؟

•لماذا يظل الأشخاص ذوى الإعاقات عاطلين ويعملون أعمالا منتقصة ويقع ترتيبهم أسفل درجة من درجات السلم الاجتماعى الاقتصادى، على الرغم من التقدم الجوهرى فى القوانين المناهضة للتمييز والوسائل التكنولوجية المساعدة وممارسات إعادة التأهيل ؟

•ما القيم والافتراضات التى توجه تساؤلاتنا البحثية ؟

•مَنْ من حقه أن يسأل، ولماذا يظل ذوو الإعاقات غير ممثلين التمثيل اللائق كباحثين نفسيين أو كممارسين مهنيين؟

•لماذا هذه الندرة فى الدراسات على أفراد من ذوى الإعاقات ممن يمتهنون مهنا مرموقة، وممن لديهم شريك يبادلهم حبا بحب، وأطفال يربونهم، والقدرة على إقامة التوازن فيما بين أدوارهم المتعددة ؟

•ما المساندات البيئية التى تسمح لعدد أكبر من الناس أن يزدهروا فى ظل سياق الإعاقة؟

هذه بعض، وليس كل، الأسئلة التى دأب الباحثون النقديون والممارسون المهنيون على طرحها (Gill, 2001; Olkin, 1999 & Pledger, 2003; Schriner, 2001). بالإضافة إلى ذلك، يسهم منظرون نقديون، وباحثون وممارسون إسهامات ذات معنى، ويضعون خارطة طريق لتفعيل العمل على تمكين ذوى الإعاقات.

وعلى الرغم من أهمية المنظورات النقدية، من المهم قيام التوازن بين الشخصى السياسى، والبنائى والفسيولوجى. وفيما يشبه الحرب الضروس لجعل معوقات المستوى الكلى والمعوقات البنيوية محور النقاش الدائر، خاطر الباحثون والممارسون بالتقليل من آثار العاهة أو دفع ضريبة الكلام عن آثار العاهة التى لا يمكن إصلاحها بسهولة عن طريق التغييرات فى النظم الاجتماعية. وربما كان التخفيف من آثار العاهة نتيجة حتمية للسعى نحو موازنة الميول المتمركزة حول إصباغ الطابع المرضى على العاهة تلك الميول المهيمنة تاريخيا على المناحى السيكولوجية فى دراسة الإعاقة. إلا أن القسمة الثنائية بين المنافحات الجسدية والمعوقات اجتماعية المنشأ غير ممثلة لمعيشة كثيرين من ذوى الإعاقة، ولا تساعد فى تحقيق مستوى متقدم من الحبور النفسى لديهم (Prilleltensky & Prilleltensky, 2006; Schriner, 2001; Shakespeare, 2006) .

وأن تكون كاتبة السطور الحالية أكاديمية وتمتهن الإرشاد النفسى وتعيش كذلك فى ظل عاهة متفاقمة، يعنى أن تلاقى منظورات علم النفس

النقدى صدى لدىّ وأن يترسخ لدىّ أيضًا الشك فى التصورات غير النقدية لجوانب الإعاقة. وفى الوقت نفسه، يزداد اقتناعى بأن البحوث التى تجرى فى إطار مجال دراسات الإعاقة وعلم النفس النقدى يتعين أن تعترف وتشهد بدور العاهة الجسمية فى معيشة بعض الأفراد. وعلى الرغم من أبعادها السياسية الاجتماعية، تعد الإعاقة خبرة متجسدة لا يمكن فى الغالب إدراكها كخبرة مرغوبة أو حتى محايدة. وحقيقة الأمر، يمكن لآثار العاهة البدنية أن تمثل تحديا للرضا عن الحياة والحبور النفسي، خاصة إذا كانت تلك الآثار مرتبطة بظروف بالغة الإنهاك. ولا سبيل أمام علم النفس وغيره من مهن المساعدة لتحمل خجل تجنب استكشاف تلك الآثار، وغيرها من المؤثرات على معيشة الأفراد المتأثرين بها. ويؤدى التناقض المهنى أو السياسى حول آثار العاهة إلى رسائل متوارية وأخرى ليست كذلك تفيد أن هذا الجانب من خبرة الفرد غير مقبول وأن المنافحات الشخصية المرتبطة بالعاهة ينبغى أن تظل فى إطارها الخاص والذاتى.

وإذا كان من الممكن أن تكون لدينا انفعالات إيجابية وأخرى سلبية وهى ليست مجرد نهايات قطبية متقابلة تقابلاً بسيطًا على طرفى متصل واحد، فبالإمكان أن نخبر الإحباط، والحزن، وفقدان ما هو أبعد من الوظائف البدنية، وفى نفس الوقت (وفى ظل عوامل سياقية مواتية) نخبر حياة مرضية ومشبعة ومفعمة بعمق المعنى. وعلى الرغم من بساطة هذه الرسالة، أعتقد أنها تحمل تضمينات مهمة بالنسبة إلى العائلات والأصدقاء من غير المعاقين الذين يرتبطون بعلاقات ذات طُعمة ومعنى مع المعاقين، وتحمل كذلك تضمينات مهمة بالنسبة إلى الاختصاصيين فى الصحة ممن يعملون أحيانًا مع

المعاقين. ويحتاج ذوو الإعاقة سبلاً متعددة لتشكيل الهويات الإيجابية ورفض الصور الدونية عن أنفسهم وعن غيرهم ممن يتشابهون معهم، وإن كانوا لا يرون إعاقتهم مرغوبًا فيها أو محايدة، بالرغم من أن البعض يراها كذلك؛ ويحتاجون هذه السبل، وإن اعتقدوا أن حياتهم يمكن أن تكون أيسر وأكثر رضا وإشباعًا لو أنهم كانوا أُناسا عاديين غير معاقين، رغم أن البعض يعتقد عكس ذلك. ومن الأهمية بمكان، ألا تعوق مثل هذه المعتقدات الهوية الإيجابية وارتفاع تقدير الذات، والحياة المُرضية المشبعة. إذ لا تتعارض الإعاقة مع الازدهار والنمو الإيجابى وإيجاد المعنى فى الحياة.

ونظرا لانتشار عزو الهوية النمطى (Gill, 2001: 353) من خلال أولئك المتفاعلين مع المعاقين، أصبح ذوو الإعاقة خبراء فى حسن التعامل مع ردود أفعال الناس تجاه عاهاتهم، مما يعمل على الارتفاع بمستوى الارتياح لديهم، ومما يؤدى إلى التركيز على القواسم المشتركة التى يتشاركون فيها مع غير المعاقين سواء بسواء. وبينما يتيح لهم هذا حسن إدارة علاقاتهم الاجتماعية وبالتالى تحقيق مستوى من مستويات التكيف، هناك شك ولو ضئيل فى أن هذا له ثمن ينبغى دفعه. وتعد الرسائل والمعتقدات القائلة بأنه ينبغى على الفرد التخلص تماما من مشاعر الحزن والضياع وغيرها من الانفعالات السلبية، مثلها مثل الرسائل القائلة بأن الفرد ينبغى عليه أن يكون على الدوام إيجابيا ومرحا (أو يُنظر إليه كضحية مأساوية) بما يتناقض مع الحبور النفسي؛ تعد هذه خبرات ذاتية وليست مشتركة، أو تعرف على سبيل التزيد بأنها نتاج المعوقات الاجتماعية. وحتمًا لن يلتئم هذا الشقاق فى ظل علاقة علاجية.

لن تتم مساعدة ذوى الإعاقة ممن يبحثون عن الإرشاد ما دامت هـذه المساعدة تتم على يد معالجين يجهلون التأويلات الشخصية للعاهة، كما لـن تتم مساعدتهم عن طريق معالجين ينكرون الظـروف الاجتماعيـة القمعيـة الظالمة. ولا يعد الحديث عن العاهة الجسمية معادلاً لسرد قصصى ذى بطانة مأساوية. وقد يكون تحيز الحديث عن القيود الداخلية أو الخارجية إشارة على أن هناك قضايا محددة تبرر الإرشاد وتعطيه مشروعيته. فعلى الـرغم مـن سهولة صك الشعارات وسـهولة اتباعهـا، تتطلـب التـدخلات العلاجيـة والاجتماعية مستوى من التعقيد والتركيب يصعب تحقيقه. ومن الممكـن أن يدفع تحقيق الغايات السياسية من خلال التركيز على السياسات الاجتماعيـة القمعية الظالمة التقدم نحو التحول الاجتماعى والتحرر الشخصى فى آن معًا. غير أن هذا لا يعنى مطلقا استبعاد المنافحات الشخصية المرتبطة بالمعوقات الاجتماعية والمشاق اجتماعية المنشأ وآثار العاهة. فسيظل اختلاف المواقف قائمًا وستظل قائمة كذلك تباديل وتوافيق لا نهاية لها للتوازن بين العوامـل. وينبغى أن تتضمن حزمة أدوات المساعد أدوات تعمل على تفكيـك القمـع المجتمعى ومكبرات صوت للاستماع للخبرة المعيشة بكل تعقيداتها.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- تاريخيًا، ركزت البحوث النفسية والممارسـة المهنيـة مـع ذوى الإعاقة على مساعدة الأفراد على التكيف مع إعاقاتهم، وأعطـت قليلاً من الاهتمام بالعوائق النظامية.

٢- تحدى نشطاء المعاقين والأكاديميون تصورات الجمهور العام عن الإعاقة، وعملوا على تحديد المعوقات ذات المنـشأ الاجتمـاعى والقضاء عليها، وكان هذا العمل بمثابة عملية تمكـين أدت إلـى تغييرات مهمة.

٣- يقدر الأشخاص ذوو الإعاقات جودة حياتهم وحبورهم الشخصى تقديرًا أعلى بكثير مما يتصوره عنهم غير المعاقين. فضلا عن أن الكثير من المعوقات المرتبطة بالإعاقة ليست ملازمة للعاهة بحد ذاتها، ولكنها ذات منشأ اجتماعى ويمكن التغلب عليها.

٤- قد تكون تأثيرات العاهة، فى الوقت نفسه، شاقة على بعض الأشخاص وقد يحتاجون إلى وضع خطة علاجية لهم، وعلى الأخصائيين النفسيين أن يواجهوا المعوقات البنائية، وعليهم كذلك أن ينتبهوا للآثار المرجحة للعاهة التى يصعب أن تستجيب للتغيير الاجتماعى.

ثبت المصطلحات

• **دراسات الإعاقة disability studies** : مجال من مجالات الدراسات البينية، يبحث الإعاقة على أساس أنها ظاهرة ثقافية، واجتماعية، وسياسية. ويلتزم بتمكين ذوى الإعاقة وحقهم فى تقرير المصير.

• **النموذج الطبى للإعاقة (النموذج القديم) medical model of disability (old paradigm)** : يتم فى هذا النموذج اختزال الإعاقة إلى ظرف طبى يبرز المرض والقصور داخل الفرد، مع اهتمام محدود بدور البيئة.

• **النموذج الاجتماعى للإعاقة (صيغة جديدة) social model of disability (new paradigm)** : عبارة عن منحى الشخص – البيئة، إذ يضع فى الحسبان التفاعل المركب بين الفروق الفردية والبيئات الاجتماعية. وحسب هذا النموذج، يواجه ذوو الإعاقة كثيرًا من المعوقات الناجمة عن البيئات التى تفشل فى التواؤم معهم وتنجم كذلك عن الاتجاهات السلبية نحوهم.

أسئلة

١- حين يُطرح سؤال مفاده ماذا تظنون أنه الشيء الأكثر صعوبة فى المعاق، يذكر الأفراد من غير ذوى الإعاقة عادة مواطن القصور الناجمة عن الخلل بحد ذاته. وفى المقابل، يشير ذوى الإعاقة عادة إلى المفاهيم المغلوطة عن الإعاقة، والمعوقات البنيوية والمعوقات المرتبطة بالمواقف التى تُتخذ إزاء الإعاقة والمعاقين. من وجهة نظرك، ما تفسير هذا الفرق، وكيف يمكن فهم خبرة الإعاقة بصورة أفضل مما هى عليه؟

٢- يتزايد بصورة مطردة تقبل العاملين فى المجال للفكرة القائلة بأن ذوى الإعاقة ترجع إعاقتهم إلى عدم مواءمة البناءات الاجتماعية والنظم. غير أن التدخلات المهنية تظل محدودة بالتركيز على التغيير الشخصى. كيف يمكن الامتداد بتدريب النفسانيين ليشمل استراتيجيات العمل نحو التغيير الاجتماعى على المستويات: الفردية والتنظيمية والاجتماعية؟

٣- هذا الفصل يؤكد أهمية التركيز على مواطن القوة والارتفاع بمستوى الحبور لدى ذوى الإعاقة، وتحديد المعوقات والقضاء عليها. وفى نفس الوقت، قد تطرح آثار الخلل تحديات تفيد بأن التغيير الاجتماعى لا يمكن أن يخفف من هذه الآثار. كيف يمكن لعلماء النفس توفير مكان آمن يسمح لعملائهم باستكشاف هذه الديناميات، دون إساءة للفهم، ودون إضفاء للطابع المرضى على الخبرة؟

الفصل السادس عشر

من الاستعمار إلى العولمة

استمرار الفهم العام الاستعماري

إنجريد هايجنس

موضوعات الفصل

الاستعمار والعولمة

العنصرية و التفوق الثقافى

الفهم العام الاستعماري

أدوات تفكيك الاستعمار

- تطوير العلوم النفسية لدى الشعوب الأصلية
- تبنى المجاز الأيكولوجي
- تحليل الفهم العام الاستعماري
- استثارة الوعى النقدى لدى الجماعات الاستعمارية
- مساندة حركات التغيير الاجتماعية

تحذيرات

يعد الاضطهاد بالنسبة لى أكبر كارثة إنسانية. إذ ينحرف بأفضل ما فى الإنسان من طاقات ويلوثها، ويتساوى فى ذلك الظالم والمظلوم، لأن الاستعمار إذا دمر المُستَعمر، فهو كـذلك يـدمر المُـستعمِّر. xvii

Memmi, 1965،

نشأ علم النفس الغربى المعاصر وتطور فى سياق الاحتلال الأوروبى والاستغلال والهيمنة. وليست هذه الرابطة التاريخية من قبيل المصادفة. فقد تساعدنا، فى الواقع، على فهم الكيفية التى يمكن أن نتناول بها المعـضلات النفسية بطريقة نقدية فى ظل دنيا العولمة المتلاحقة. ومن هنا، طـرح تـود سلومان **Tod Sloan** أحد علماء علم نفس المجتمع الأمريكيين فى مقدمتـه الضافية عن العولمة، والفقر والعدالة الاجتماعية، مسألة نفسية كبيرة : لماذا يؤمن الكثير من الناس بأن الرأسمالية نظام جيد، رغم ما قاساه العـالم مـن استغلال قائم على الاقتصاديات الرأسمالية؟ وجاءت إجابته هى ظاهرة غريبة مرتبط بالأيديولوجيات (2005:319) – قضية فصلنا الحالى المحورية.

أقدم أولا عرضا تاريخيا نقديا مختصرا للعلاقات الاستعمارية للمساعدة فى ربط الظواهر النفسية والثقافية مثل الأيديولوجيا بالشبكة المعقدة الخاصة باقتصاد العولمة والعمليات السياسية، حيث بقاء الإنسان ورفاهيته تـشملهما هذه الشبكة (**Marsella, cited in sloan, 2005**). وأركز هنا على العلاقـة بين المُستعمر والشعوب الأصلية **Indigenous peoples**. إذ نـشأ مـصطلح "الشعوب الأصلية" فى السبعينيات عن نضال حركـة الهنـود الأمـريكيين (**AIM**) فى الولايات المتحدة الأمريكية، والإخوان الهنود فى كندا، فى سبيل

تدويل خبرات ومشكلات شعوب العالم تحت الاستعمار (Smith, 1999). وأحاول كذلك ، فى هذه الحالة، تدويل قضايا ومشكلات الشعوب الاستعمارية فى العالم، عن طريق توظيف منحى يتسق وعلم النفس النقدى. وأحسب، فى هذا الفصل، أن العولمة شكل من أشكال استمرار النزعة الاستعمارية، إذ يوجه إليها نفس الانتقاد الذى يقضى بأن العولمة تعتمد على العنصرية الأدائية والتفوق الثقافى الأوروبى كدعامات أيديولوجية. وتعد الأيديولوجيات أحجار البناء فى الرؤية المعاصرة للفهم العام الاستعمارى مما يقضى بأن الجماعات الاستعمارية فى المجتمعات الحديثة تستمد منه قراراتها اليومية. ويستمر هذا الفهم العام الاستعمارى فى النظر للشعوب الأصلية على أنهم أعداء وتأكيد أن حقوقهم الجماعية تمثل معوقات أساسية أمام الرأسمالية فى جميع أنحاء العالم.

ويتم عبر هذا الفصل نسج خيوط قصة دراسة حالة لتوضيح الموقف فى نيوزيلاندا حيث كنت منخرطا بها كعالم نفس أوروبى ناشط. وتقدم هذه القصة مثالا لكيف تكون العنصرية والتفوق الثقافى أيديولوجية معاشة (Billing, Condor, Edwards, Gane, Middleton & Radley, 1989) فى المجتمعات الغربية المعاصرة. وتعزز هذه الأيديولوجيات فهما عاما ذائعا تستند إليه الجماعات الاستعمارية فى دعم أشكال الاستعباد والقمع فى العصر الحديث للشعوب الأصلية، أو على الأقل السكوت عنها. ولتأثير مثل هذا الفهم العام الاستعمارى على السكان الأصليين فى نيوزيلاندا تطبيق خاص فى المستعمرات البريطانية السابقة مثل أستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية حيث جماعات السكان غير الأصليين تمثل الأغلبية العددية فى الآونة الحالية.

إننا فى أوتياروا بنيوزيلاندا نحب شواطئنا. ونرى أن الساحل والموارد البحرية ملك خالص لنا، ونشعر بالتميز. وكانت تمثل المصادر الساحلية والبحرية بالنسبة للماوريين الأصليين – أى الشعوب المحلية سابقة الوجود فى هذه الجزر – عنصرا متكاملا وثمينا من عناصر الحياة، وما تزال كذلك حتى الآن. واستخدم المستوطنون البيض الأوروبيون – يطلق عليهم الباكيهة **Pakeha** – بسرعة الشواطئ والمأكولات البحرية الوفيرة كمصدر للرزق، كما استخدموها فى التجارة والتصنيع. وفى الوقت الحاضر، نجد المهاجرين مؤخرًا من أسيا وأفريقيا يبتهجون للسباحة والمشى وصيد المأكولات البحرية فى جميع أرجاء الساحل. ويعجب الزائرون من أعالى البحار بسواحلنا، ويتزايد شراء العقارات الساحلية والجزر البحرية من جانب الذين يملكون عملات أكثر قيمة فى الاقتصاد العالمى من عملتنا المحلية، مما يثير تساؤلا حول إلى من تنتمى " شواطؤنا؟ ومن يملك الحق فى أن يتخذ قرارات تخص مثل هذه الموارد الثمينة؟

الاستعمار والعولمة

قد يُنظر إلى الاستعمار نظرة غير نقدية كعملية استيطان أُناس منطقة أخرى غير موطنهم الأصلى، مكونين بذلك ما يسمى بالمستعمرة (**Collines English Dictionary, 1994**). وكثيرا ما تستغل الشعوب الاستعمارية الموارد البيئية والبشرية فى تلك المناطق الجديدة لصالح موطنهم الأصلى. وكان يُنظر كثيرا إلى مثل هذا الاستغلال الاستعمارى على أنه أمر محتوم لا مفر منه فى ظل نمو الرأسمالية الصناعية الأوروبية. وبمثل هذا المنحى

المتمركز حول الاقتصاديات، تدفع كفاءة الإنتاج الاقتصادى البحث عن المزيد من المواد الخام مما يمكن استخدامه فى الموطن الأصلى لإنتاج سلع مصنعة يعاد تصديرها إلى المستعمرة. بهذه النظرة غير النقدية، قدم النجاح الاقتصادى للرأسمالية الأوروبية مبررات التوسع الاستعمارى الأوروبى والأمريكى عبر خمسمائة سنة مضت.

إلا أن الاستعمار قد يتم فهمه بمصطلحات نقدية مما يكشف عن العامل البشرى والقيم والتوظيف الاستغلالى للقوة والسلطة. فقد تم تعريف مصطلح الاستعمارية، على سبيل المثال، على أنه " احتلال قسرى طويل المدى من قبل دولة عظمى لأراض خارج أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية " (Kerman, 1993: 294). واختلف المشروع الاستعمارى الأوروبى الذى بدأ تنفيذه فى الأعوام من ١٥٠٠ م من حيث مداه ومجاله عن أشكال السيطرة الإقليمية. ومع بداية الحرب العالمية الثانية احتفظت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بمعظم سطح الكرة الأرضية كنوع من أنواع الاستعباد الاستعمارى. ويصف الكاتب الناقد من السكان الأصليين سميث Smith ١٩٩٩ هذه النزعة الاستعمارية بأنها تعبير عن الإمبريالية أو أنها الأسلوب الإمبريالي، حيث تيسير التوسع الاقتصادى والثقافى الأوروبى من خلال تأمين تحكم أوروبا فى المستعمرات البعيدة. وتعتمد هذه الهيمنة متسعة المدى على مناطق أعالى البحار على استمرار التفاوت الهائل فى القوة والتأمين المتطلب واستعباد الشعوب الأصلية.

وبالمثل، يروج دعاة العولمة ترويجا خاليًا من النقد يفيد بأن العولمة ستجلب المنافع للعالم والديموقراطية والتجارة الحرة وأنظمة الاتصال والشركات الخاضعة للسيطرة الرأسمالية فى العالم بأسره من خلال العمليات

العابرة للقوميات والثقافات والحدود الجغرافيـــة (Sloan, 2005: 314). إلا أن الكتاب النقديين، يرون العولمة شكلا من أشكال الاســـتعمارية المـــستمرة أو الإمبريالية، ويسمونها إعادة الاستعمار أو إعـــادة الاســـتعمارية، لأن نمـــط علاقات العولمة فى العصر الحالى يتبع تلك الإمبراطوريـــات الاســـتعمارية الأوروبية السابقة.

وعلى الرغم من أن غالبية المستعمرات قد حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، لكنهم استدانوا مديونيات ضخمة للإنفاق على التحديث لأن القوى الاستعمارية استخرجت المواد الخام والأيـــدى العاملـــة دون أن تستثمر فى التنمية المحلية. وفرضت مؤسسات الإقـــراض التابعـــة للقـــوى الاستعمارية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مجموعة من الـــشروط القاسية على تلك المديونيات، ومنها على ســـبيل المثـــال، خفـــض الإنفـــاق الحكومى على الصحة والتعليم وإزالة العوائق أمام الاســـتثمارات الأجنبيـــة. وأصبحت غالبية المستعمرات السابقة مثقلة بتلك الديون الـــضخمة لأوروبـــا والولايات المتحدة الأمريكية التى أعادت بدورها تنظيم هذه المجتمعات لزيادة كفاءة المنتج الرأسمالى. ونتج عن هذا، أن تراكمت الثروات لدى الطبقـــات السلطوية فى العديد من الأقطار النامية وتبنت أساليب الحياة المستغربة، بينما يعيش باقى أفراد الشعب فى فقر مدقع (Sloan,2005).

ولم يقتصر وجود عدم المساواة الداخلية كنتيجة للاستعمار علـــى مـــا يطلق عليه بلدان العالم الثالث. فيحدد سيل التنظير فـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكية خلال عقد السبعينيات من القرن الماضى الاستعمار الأوروبى فى القرن السادس عشر على أنه مصدر الجور وعدم المساواة فى أيامنا هذه لدى

الأمريكيين وغيرهم فى بلدان أخرى. إذ ترسخت بداية بالإكراه، حيث استيلاء الأوروبيين على أراضى الأمريكيين الأصليين والعمالة من الأمريكيين الأفارقة، ولاحقا من الأمريكيين المكسيكيين، واكتسب هذا الإكراه صبغته المؤسساتية من خلال العنصرية لتكوين نزعة استعمارية داخلية بنيوية (Feagin & Feagin, 1978). وبتفاقم انخفاض التنمية الاقتصادية والظلم الاجتماعى فى المستعمرات القديمة، حافظ التدفق المعاصر للسلع ورأس المال فى معظم البلدان على كل من النمط الاستعمارى بصيغتيه الكونية والمحلية. ويعمل العالم بأسره على تطوير علاقات استعمارية بين اقتصاديات وبين البشر وبين جماعات ثقافية.

ويعيش ما يقرب من ثلاثمائة مليون من السكان الأصليين فى سبعين دولة، وتقع هذه الدول فى الأمريكتين وأفريقيا والهند وجنوب قارة أسيا وأستراليا والمحيط الهادى، وأحيانا ما توصف هذه الشعوب السابقة على الاستعمار الذى حدث لأراضى العالم الأول والثانى والثالث على أنهم العالم الرابع (Nikora, Levy, Masters, & Wait, 2006). وتُعد العولمة ببساطة امتدادا للاستعمار (Smith, 1999) . إذ سيطرت الجماعات الاستعمارية فى البداية على أراضى الشعوب الأصلية، والقوانين، والقيم الروحية، واللغة، والتعليم، والصحة، والبناءات الأسرية والعائلية، وأخيرا الثقافة ذاتها. واستغلت تلك الجماعات الاستعمارية إمكانات السكان الأصليين الجسمية والذهنية والجينية، من خلال مصادرة الأرض، وطمس اللغة، وإعادة تغليف الثقافة الأصلية وكأنها سلعة مجلوبة تمهيدا لبيعها (Nairn,1990). واليوم، تتضمن الوسائل المعاصرة لمثل هذا الاستغلال سن تشريعات المصادرة

والمتاجرة بالأشكال الثقافية للسكان الأصليين الأصلية سلعا، وإقامة المشروعات البيولوجية الطبية الربحية لتعديل المادة الوراثية (Glover etal., 2005) .

وبالنظر فى طبيعة العلاقة الاستعمارية، كتب ميمى Memmi ، تونسى يهودى، عن خبرته بالمستعمرات الفرنسية فى الشمال الأفريقي، مشيرا إلى "أشكال الحرمان للمُستعمَّرين مما ينعكس مباشرة فى تأمين امتيازات المستعمِّرين (1965:xii) . ولهذا السبب وصف آدم كورل Adam Curle، الوسيط الدولى فى مجال حل الصراعات، العلاقات الاستعمارية بأنها "غير سلمية" لأنها تسبب "دمارا لواحد أو أكثر من الأطراف المعنية، من خلال العنف البدنى أو بالطرق الاقتصادية والاجتماعية والنفسية (Curle,1971:1). ويرى ستيفنسون Stevenson، عالم الأنتروبولوجيا الأسترالى، ما يسمى بالمواجهة بين الأوروبيين والشعوب الأصلية على أنها مواجهة شاملة إلى حد بعيد ونظامية؛ ويمكن وصفها بالحرب فى حال ظل مسعاها المحورى هو إلقاء شعب فى سلة المهملات وتدمير ثقافته من أجل تقويض سلامة وجوده ونهب ثرواته (27 : 1992).

وبالنظر فى الآليات الاجتماعية والنفسية للاستعمار، يصف موان Moane عالم النفس الإيرانى العلاقة الاستعمارية بأنها شكل من أشكال الهيمنة والتحكم تصبح عبر الأجيال أكثر انتشارا وأكثر مكرا ودهاء (: 1999 32). إذ يصبح تحكم المستعمر فى الاقتصاد والسياسة والمنظومة الرمزية ذا طابع مؤسسى وملتبس بالأيديولوجيات التى تبرر الاستخدام الاستغلالى للسلطة والتسليم بأن تفوق المستعمِّر ودونية المستعمَّر من الأمور الطبيعية.

ويذهب ستيفنسون (1992) إلى أن الإمبريالية يتم تضمينها فى اللغة. وتقدم لغة الحرب الشاملة على الشعوب الأصلية للمستعمر الزخم النفسى والثقة فى تحديد مصائر الجموع البشرية وهوياتها (28 : 1992). وقارن ستيفنسون بين اللغة التى تم استخدامها فى دعم استيطان أمريكا الشمالية واللغة المستخدمة الآن فى دعم العولمة، واستخلص من ذلك أن مثل تلك العمليات النفسية اللغوية تساعد الجماعة الطامعة فى أراضى الآخرين ومواردهم من خلال الإخفاء – على سبيل المثال، عن طريق تأكيد أن الاستغلال ما هو إلا عمل اقتصادى ذا عقلية صارمة وقاسية. ويرى عالم النفس البريطانى هويت Howitt وعالم النفس الغانى أووسوه – بيمباه Owusu – Bempah أن علم النفس، كأحد فروع المعرفة العلمية، يسهم بدور فى مشروع الاستعمار الأوروبى جنبا إلى جنب مع وسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات الأوروبية الأخرى. واستشهد كلاهما بوجهة نظر مايسون Masson حول السلطة الداعمة للإمبريالية النفسية، وذهبا إلى أن القوى العسكرية وأجهزة الشرطة، والأسلحة والسجون، وإساءة المعاملة، والتعليمات، والقوانين، والشعائر، وكل ما شابه ذلك يعد ببساطة أدوات نستطيع من خلالها وضع تعريف للواقع يسود على غيره من التعريفات. ويقررا أن علماء النفس، بالمقارنة مع أعضاء التخصصات العلمية الأخرى، هم أكثر عرضة لأن يجعلوا التعريف الأوروبى للواقع يجب سواه من التعريفات فى بقية أنحاء العالم (Howitt & Owusu-Bempah, 1994:118). فحتى عندما يقصد علماء النفس تحسين آثار الفقر وانخفاض مستوى التنمية والنمو، لا تقدم تدخلاتهم أكثر من مجرد مساعدة الناس كأفراد على التوافق مع الحداثة الرأسمالية واستيعاب القوالب الثقافية الغربية.

وقد استخدم عالم النفس الاختصاصى فى علم نفس الشعوب الأصلية ليفى (٢٠٠٧) Levy منحى موجادم Moghaddam فى دراسة بنية السلطة فيما بين التجمعات النفسية الكونية لتحليل الفرق فى قدرتهم على إنتاج المعرفة النفسية ونشرها، وبالتالى تشكيل وتحديد ما يراه هذا الفرع من المعرفة تيارا رئيسيا سائدا أو تقليديا، أو ما يراه سويا وطبيعيا. وطبقا لإطار عمل **موجادم**، يحتفظ العالم الأول ممثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم مكانتها كمنتج رئيسى للمعرفة النفسية ومُصدرا لها، بمقام الهيمنة وعدم القابلية للتحدى والطعن عليه. ويضم العالم الثانى بريطانيا وكندا والهند، على الرغم من أن هذه البلدان تنتج معرفتها النفسية متأثرة بدرجة كبيرة فى المقام الأول بدعم لمشروعية هذه المعرفة من المعرفة النفسية التى ينتجها العالم الأول. ويضم العالم الثالث بلداناً مثل بنجلاديش وكوبا ونيجيريا، وهى لا تفعل غير استيراد المعرفة النفسية من العالمين الأول والثانى. وطبقا لرؤية موجادم، تكمن الثغرة الأساسية بين التجمعات النفسية فى القدرة على إنتاج المعرفة النفسية، بما فى ذلك قدرة علماء النفس على تكوين قواعد للمعلومات والمعارف ووسائل نشر تلك المعارف على نطاق واسع. وينتهى ليفى إلى أنه من خلال عمليات التصدير والاستيراد للمعرفة يروج علم النفس كفرع من فروع المعرفة لتقليد ثقافى غربى أحادى يبحث عن العموميات المتحررة ثقافيا ويقبلها، بينما يطعن فى مصداقية ما عداه من منظومات المعرفة الأخرى ومنظومات النشر والتوزيع (37 : 2007) . وخلص كذلك هويت وأووسوه – بيمباه إلى أن استيراد علم النفس من دول العالم الأول فى شكل "تيار أحادى الاتجاه" (118 :1994) يسهم فى الإمبريالية الثقافية الأمريكية والأوروبية.

وبينما يواصل علماء النفس من الشعوب الأصلية والجماعات المضطهدة عملهم فى مقاومة الميول الاستعمارية نحو تدمير الواقعين تحت نير الاستعمار، كما يذكرنا ميمى فى بداية الفصل، يتباطأ علماء النفس من جماعات النخبة والجماعات المهيمنة فى دراسة كيف ينخر الاستعمار كذلك فى المُستعمِّر ويفسده. ونستكشف خلال الأجزاء المتبقية من هذا الفصل الطرق التى تديم بها سيكولوجية الجماعات الاستعمارية وأفرادها الإمبريالية والاستعمار، ونقدم مقترحا لكيف يسهم علم النفس النقدى فى وضع أجندة جديدة "لتفكيك الاستعمار".

العنصرية والتفوق الثقافي

حقق مشروع الماورى **Maori** التجارى نجاحا كبيرا فيما بين ١٨٤٠ و١٨٦٠ فى الاقتصاد العالمى فى ذلك العصر. فكانت أساليب الزراعة البستانية الكثيفة تتطلب عملاً جماعيًا وميكنة مملوكة ملكية جماعية ومطاحن ذات كفاءة مرتفعة تتجاوز المزارع الأوروبية ذات الملكية الفردية ويقوم على إدارتها عائلات منفردة. واستطاع **الماوريون** خلال فترة قصيرة أن ينقلوا ويبيعوا منتجاتهم للمستوطنين الجدد من **الباكيهة**، كما قاموا بتصديرها للأسواق الأسترالية والأمريكية. وعلى الرغم من ذلك، ضغط المستوطنون على حكومة بريطانيا الاستعمارية ليسمحوا لهم بتشكيل حكومة استيطان محلية، وبدأوا فى تمرير التشريعات التى هدفت لتدمير الامتيازات الخاصة بالماوريين، فأسست الهيئة القضائية لأراضى السكان الأصليين

بالقانون رقم (1862/65) نظاما لتحويل الأراضى الماورية ذات الملكية الجماعية إلى سند ملكية فردى أوروبى، ومن ثم يتم نقل ملكيتها للباكيهة (Williams, 1999) . وبالمثل، فى سنة ١٨٦٦ صدر قانون مصائد المحار الذى منع الماوريين من الصيد التجارى للمحار، كما أقر بتأجير حضانات المحار الماورية لمصلحة مؤسسات تجارية غير ماورية. وفى الوقت الذى هدف فيه ذلك القانون جزئيا لاتخاذ تدابير للمحافظة على الثروات، إلا أن قانون مصائد المحار قد صدر بدون استشارة العشائر التى يوجد فى مناطقها أفضل أنواع المحار فى العالم. وأفلست شركات الصيد التجارى الماورية واضطرت العشائر أن تبيع أراضيها للمستوطنين ليستطيعوا تسديد ديونهم . لم يكن نجاح الماوريين التجارى يتناسب مع مفهوم المستوطنين الأوروبيين عن "المجتمع المتحضر"، حيث يعمل الماوريون كعمالة من مرتبة أدنى (Barrington & Beaglehole, 1974) . وقام الاستعماريون بوضع وجهة نظرهم المجتمعية فى إطار مؤسسى من خلال استخدام التشريعات ونمو غلبتهم العددية، للإسراع فى عملية مصادرة الأراضى وإعطاء أنفسهم ميزات فى اقتصاد رأسمالى جديد وناشئ.

بحث المنظرون النقديون فى المكانة التى تحتلها الأيديولوجيات الثقافية فى خلق الاستعمار والعولمة، والحفاظ عليهما. وذهب الراحل إدوارد سعيد Edward Said، أحد المنظرين النقديين فلسطينى الأصل، وكان يعيش فى الولايات المتحدة الأمريكية، إلى أن الأفكار السياسية حول الهيمنة والاستعمار تجد قوتها ومبرراتها فى إنتاج المعرفة الثقافية. إذ تدور أفكار الثقافة

الأوروبية، من وجهة نظره، حول "النزعة الأوروبية الصارمة" يشكل تجانسا مفعمًا بالحيوية والمعلومات وآليات التنبيه والتنشيط مما يصب فى الآلة السياسية والاقتصادية للحفاظ على استمرار الهيمنة الاستعمارية (Said, 1988 : 294).

وتطورت أيديولوجيتان نوعيتان تهدفان إلى تطبيع التوسع الاستعمارى الأوروبى حيث العنصرية الاستعمارية والتفوق الثقافى الأوروبى. ويفسر سبرينج (١٩٩٨) Spring ذلك بأن ذكريات الإمبراطورية الرومانية غرست فى الغربيين النظرة المتجرئة والاستعلائية لدورهم فى بناء الثقافة الكونية والاقتصاد. فشجعت مفاهيم الإمبراطورية التركيز على المركز الحضارى الإمبريالى كمصدر محورى لكل الثقافات والحضارات؛ والنظر لمن هم خارج الإمبراطورية كبرابرة همجيين أو كعبيد بطبيعتهم: فقد كان يُنظر إلى الإمبراطورية الرومانية على أنها التعبير السياسى ومصدر المعرفة ... حيث احتوت روما النظام السياسى المتحضر الأمثل (civitas) حيث يمكن تصديره إلى الإمبراطورية (Spring, 1998 : 9) . وتم دعم مفاهيم البربرية والعبودية الطبيعية، كمبررات أوروبية للإمبراطورية بدافع التبشير بالرسالة المسيحية.

ويذهب ميمى (١٩٦٥) إلى أن العنصرية كانت جزءا لا يتجزأ من تطور الاستعمار. وأكد بعض الكتاب أنه لم تكن هناك أيديولوجية أوروبية خاصة بالعنصرية الأدائية قبل الاستعمار، ويقصد بها هنا النظر لجماعة معينة من البشر على أنهم بحكم فطرتهم أدنى منزلة، أو أنهم مستهدفون بالعلاج من أمراض معينة أو مستهدفون للفقر. فوفقا لديفيسون (١٩٩٢) Davison و ستيفنسون (١٩٩٢) أنه فى الفترة التى سبقت نمو الرأسمالية

الاستعمارية لم نكن نحسب البرتغاليين أو الأسبان أو الإنجليز عنصريين. فيذكر، على سبيل المثال، أنه قد تمت مقاطعة أول مزاد علنى لبيع الأسرى من الأفارقة الذين تم جلبهم إلى البرتغال سنة ١٤٤٠ من جانب العامة من البرتغاليين، حيث ثاروا لرؤية الفصل بين عائلات العبيد (Saunders, 1982, in Davison, 1992). وعلى الرغم من ذلك، خفت حدة ردود الأفعال هذه النابعة من ضمائرهم من خلال " أيديولوجيات مُسكنة " تم تطويرها وتطبيقها بسرعة (Davison,1992: 22). فتم تطوير العنصرية الوسيلية لتبرير مصادرات الأراضى وتجارة الرقيق المربحة. وخضعت الحجج اللاهوتية من التحول نحو الحديث عن الرحمة التى يحملها مشروع يهدف إلى العمل على تحضر البدائيين، وتركهم الوثنية، والاستفادة من الأراضى، على أساس أنه حكم الله الذى جاء فى سفر التكوين. ولما كان الجشع يعد خطيئة بشكل تقليدى معتاد، تم تطوير "أخلاقيات بروتستانتية" جديدة، تقرر وجود قيمة دينية للعمل الجاد واكتناز الثروات، ومن ثم النظر لأولئك الذين يكنزون المال والثروة أنهم ينعمون ببركة الرب (Spring, 1998 32:) . ومن الأهمية بمكان بالنسبة إلى النمو الاقتصادى فى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أن يصبح السعى وراء الثراء الذاتى والشخصى جانبا جوهريا من الأيديولوجيا الرأسمالية ويواصل العمل فى خدمة اقتصاد العولمة كمكون مهم من مكوناته.

وأشار ستيفنسون إلى أن استعمار إنجلترا لأيرلندا تم دعمه بأن استبدلت فكرة جديدة تقول إن الأيرلنديين فى مرتبة دنيا على المستوى الثقافى ومتخلفين كثيرا عن الإنجليز فى سلم التنمية بفكرة قديمة تقول إن الأيرلنديين

فى مرتبة أدنى على المستوى الاجتماعى (39 :1992) . وعلى أساس سلم النمو نحو التحضر والمدنية، صنف الإنجليز الأيرلنديين على أنهم يقعون فى أدنى مراتب الإنسانية إذ يعيشون مثل الوحوش فى فراغ من قانون وأى أمر يتسم بالجدة والصلاح (39 : 1992). وقدم هذا التصنيف مبررا لسياسات الإنجليز الاستعمارية فى أيرلندا، مما تم اتباعه بعد ذلك، مع تعديلات بسيطة، من جانب المستوطنين فى المجتمعات التى تم استعمارها حديثا لتجريد السكان الأصليين من ممتلكاتهم فى الأرض. ففى الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، صدر قانون المخصصات العامة فى سنة ١٨٨٧، حيث السماح لرئيس الجمهورية بتقسيم الأراضى الهندية المخصصة للمنفعة العامة وتحويلها لملكيات فردية، وتخصيص قطعة أرض لكل رجل وامرأة وطفل، وإعلان الأراضى المتبقية كفائض عن احتياجات "الهنود" (Stevenson, 1992 33 :). وكذلك نجد أيضا ما شرعه قانون إخماد التمرد الإيرلندى – الذى صدر فى سنة ١٧٩٩ – بأن للحكومة الحق فى مصادرة أراضى السكان الأصليين الذين يثورون ضد الضريبة التى يفرضها القانون الاستعماري، وتم بعد ذلك تبنى هذه القوانين من جانب حكومات الاستيطان فى كندا والولايات المتحدة الأمريكية واستراليا ونيوزيلاندا.

الفهم العام الاستعماري

بعد مرور قرن ونصف القرن من الزمان، وفى سنة ٢٠٠٤، حكمت محكمة الاستئناف النيوزيلاندية بأنه يمكن النظر إلى طبيعة وحدود حقوق استغلال الماوريين وسندات الملكية الخاصة بالموانئ

وسطح البحر وقاع البحر فى قضية أراضى الماوري، على أساس أن تلك الحقوق والسندات لم يتم إبطالها قانونا. واستجابت الحكومة لهذا الحكم بصياغة تشريع تحجب من خلاله هذا الحق. وبدأت وزارة العدل تفسيرها لقانون الموانئ والبحار (٢٠٠٤) بالقول بأن هذا القانون يعطى حقوقا فى الأصول والممتلكات العامة للجميع فى الشواطئ والبحار للسماح باستمرار استخدامها والتمتع بها لكل أهل نيوزيلاندا " (Ministry of justice, 2008). وهناك إشارة ضمنية إلى أن هذا القانون يحمى شيئا ما (يقصد إتاحة الاستخدام والاستمتاع لكل أهل نيوزيلاندا) والتى كانت تحت التهديد من قبل شخص ما (مطالبات الشعوب الأصلية بالملكية). واستخدمت الحكومة وسائل الإعلام لكسب الدعم الشعبى لمثل هذا الإجراء الجذري، كما اقتنع الكثير من المستوطنين البيض (الباكيهة) بسهولة بضرورة الخوف من إمكانية استخدام الماوريين لأى مصادر للتحكم قد يكتسبونها فى الحد من استخدامهم للشواطئ.

وتعالت الأصوات الناقدة مشيرة إلى أن تلك الشواطئ دخولها ممنوع حاليا على أهل نيوزيلاندا، حيث إنها إما ملكية خاصة لأحد المُلاك (غالبا ما يكونون أجانب وفى الغالب أمريكيين أو أستراليين)، أو تحت يد مؤسسات كسلطات الحفظ وسلطات الموانئ، فى حين لم يستخدم الماوريون سندات ملكية الشواطئ فى الماضى ليحدوا من إتاحتها للآخرين (Jakson, 2003)، كما أنهم بالفعل يقترحون فى الوقت الحالى مواثيق لإتاحتها للجميع وعدم بيعها. وقدمت محكمة وايتانجى العليا The high – level Waitangi tribunal توصية

عاجلة للحكومة بضرورة العودة إلى مائدة المفاوضات ودعم مناشدات الماوريين بعقد مباحثات مطولة ومفاوضات ملائمة بين الماوريين وغيرهم من النيوزيلانديين حول التحكم فى الموارد الساحلية والمائية (Waitangi, Tribunal, 2004) .

وإذا نظرنا إلى هذا القانون الجديد فى سياق الرأسمالية العالمية، سنجده يعنى أن استشارة المالكين من الشعوب الأصلية قبل الموافقة على الاستفادة التجارية من الموارد البحرية من قبل الشركات المحلية أو الأجنبية لن تشكل عائقا أمام الحكومة النيوزيلاندية. حيث وضعت الاتفاقيات الدولية للتجارة الحرة – بما فيها الاتفاقية الدولية للتجارة والرسوم الجمركية (الجات GATT) – سلطات الشعوب الأصلية على الموارد ضمن قائمة "عوائق" التجارة الحرة. وبالفعل، تمثلت ردود الأفعال الأولى للحكومة اللاحقة على تمرير القانون بأن قدمت عقود إيجار لشركات متعددة الجنسيات وشركات محلية – غير ماورية – كعقود التنقيب فى أعماق البحار والرمال السوداء (نيوزيلانديين ضد التنقيب فى أعماق البحار:- www.blacksands.org.nz)، كما أعطت رخصا لتربية المحار لمثل هذه الشركات. ونميل للاعتقاد، بأن الباكيهة فى المستقبل، قد تزيد القيود على إتاحة الشواطئ و الموارد المائية لهم نظرا لتحويلها لملكيات خاصة وللأنشطة التجارية الخاصة التى تتم بداخلها.

فلماذا إذا يدعم الكثير من الباكيهة هذه المصادرة التى تحدث حاليا لحقوق الماوريين ؟ و كيف تصبح المحافظة على الهيمنة العسكرية جزءا من الإدراك اليومى الشائع للجماعة الاستعمارية، حتى عندما لا يحقق لهم مثل هذا الوضع أفضل ما يمكن تحقيقه من منافع؟

ربط مفهوم الاستعلاء **hegemony** للمفكر النقدى الإيطالى جرامشى **Gramsci** بين الأيديولوجيات النوعية والثقافة العامة، من جانب، وما تدركه الشعوب كفهم عام شائع فى أى طور محدد من أطوار التاريخ. فتشير رؤية جرامشى إلى أن الأفكار الثقافية يتم مواصلتها والحفاظ عليها من خلال التوافق المتبادل والتعليم غير الرسمى فى إطار العلاقات العيانية بين المجتمعين المدنى والسياسي، وليس من خلال دعم السلطات الرسمية (**Gramsci, 1971**) . ويضع مفهومه حول الاستعلاء الثقافى كل فرد من أفراد المجتمع من أى شريحة اجتماعية فى موضع المشاركة فى إعادة إنتاج أيديولوجيات مثل العنصرية الاستعمارية والتفوق الثقافى. ولمزيد من التوضيح، يصف نهرو **Nehru** كيف تفشى الإحساس بالعلاقة الاستعمارية الإمبريالية مع الهند بين كل شرائح الشعب البريطاني، ليصبح مهيمنا هيمنة ثقافية:

> **حتى العامل والمزارع تأثر وشعر بها، فعلى الرغم من وضعهم كتابعين فى بلدانهم، كان الزهو بالتملك والإمبراطورية .. إذ هيمنت هذه الأيديولوجيات لمئات السنين على كل قطاعات الشعب البريطاني، وأصبحت، بما كانت عليه، تراثا وطنيا... وتسلل تأثيرها حتى إلى نظرتهم الداخلية. (66 :1946).**

ويفسر أدمسون (١٩٨٠) **Adamson** ذلك بأن الحس العام بالسيادة والهيمنة يتأثر بكل التيارات الأيديولوجية السابقة، القمعية منها والإنسانية، ومن ثم تتطور الشخصية الفردية صوب مسلمات حول عالم لا يستطيع هو أو هى تحديده أو تصنيفه بداية. فيستمر إعادة إنتاج الإحساس بالهيمنة الثقافية المعتادة أو الطبيعية بواسطة مواطنين مما جعل **ميمى** يتكلم عن المستعمر فيقول:

إنه لا يستطيع تقديم المساعدة لكنه يرحب بالتمييز وتقنين الظلم .... وعند الحاجة، يصبح مقتنعا بضرورة المذابح. والآلية ثابتة عمليًا. حيث تُصنِّع الحالة الاستعمارية الاستعماريين كما تُصنِّع المستعمرين. (55,56 : 1965)

وتفيد مقولة **ميمى** أن أيديولوجيات التفوق الثقافى والعنصرية الاستعمارية يمكن أن تقنع الاستعماريين بضرورة المجازر على الذهن حالة الدراسة التى قدمناها فى الصندوق السابق، مما يوضح كيف كان من السهل إقناع الباكيهة بضرورة مصادرة سندات ملكية الماورى للموارد البحرية لصالح الحكومة. إذ تشكل مفهوم الاستعلاء الثقافى الاستعمارى من خلال قرون طويلة من تقاليد العنصرية الاستعمارية والتفوق والاستعلاء الثقافى الأوروبى وضمان استمراره والمحافظة عليه بالتوافق الوطني، مما يفسر كيف يمكن للمجتمعات الديمقراطية الحديثة أن تنتج باتساق مخرجات استعمارية قمعية. وتستعيد النزعة الاستعمارية فى زماننا إنتاج الأيديولوجيات التى تعمل على استمرار الحفاظ على الاستعلاء الأبيض والتفوق فى عمليات العولمة المعاصرة، وهو ما أطلق عليه كاتب هذه السطور مصطلح **الفهم العام للاستعمارية common sense colonialism**، ويتبع كاتب السطور فى ذلك مقولة بيليج (١٩٩٠) **Billig** القومية المبتذلة أو الوطنية المبتذلة **banal nationalism**، وكذلك مفهوم إسيد (١٩٩٠) **Essed** " العنصرية اليومية " أو "العنصرية فى الحياة اليومية لوصف منظومة أفكار استعلائية مماثلة. ويكشف الفهم العام للاستعمارية عن العقلية الغربية، المنعكسة فى وسائل الإعلام، ومؤسسات التعليم، وفى المحادثات، مما يتناول التحديث الرأسمالى والاستغلال التجارى كنظام عالمى دولى حتمى

وطبيعى. ومفهوم الفهم العام للاستعمارية مثله مثل مفهوم بيليج القومية المبتذلة يمكن أن يُستدعى فى لحظة متى تهددت الأوضاع القائمة غير المقبولة بمطالبات السكان الأصليين ومناشداتهم.

واعتمدت حكومة نيوزيلاندا على الفهم العام للاستعمار بالنسبة إلى تحديد مَن ينبغى أن يتحكم فى الموارد بالنيابة عن كل النيوزيلانديين، مثلما حدث مع المستعمرين الأوائل إذ اتجهوا إلى المقولات المقبولة عن المكانة السليمة للسكان الأصليين على سلم النمو والتنمية بدلا من النظر إليهم كأصحاب مصايد أسماك جميلة. وفى مناظرة حول حصول الماوريين على حصص محدودة من التراخيص البحرية، كان بمقدور أحد الصحافيين أن يقول، على سبيل المثال " هذا يعنى أن مصالح الماوريين سيتم دعمها بفعالية من خلال تسلمهم مساحة بحرية تكفى لإنشاء ٢٤٠ مزرعة بحرية جديدة – دون أى مقابل يذكر ." (Dohoghue, 2004: 1-2).

واتجه هذا الصحفى نحو تبنى الفهم الاستعمارى العام القائل بأن حكومة (الاستيطان) تمتلك بشكل طبيعى الموارد الخاصة بالبلد المستعمَرة، وأنهم يطالبون بنصيبهم فيها كما لو كان حقًا أصيلاً لهم، وتلقى السكان الأصليون امتيازات غير عادلة وليست من حقهم. وفى جزء تال من المقال كان بمقدور الصحفى أن يؤكد لقرائه أن الحكومة تقوم حاليًا بسن تشريعات لتتمكن من سحب تلك الحقوق، وأن هذا التشريع المستقبلي، على أقل تقدير، يؤكد للعاملين فى مجال المصائد البحرية أنهم يستطيعون مباشرة أعمالهم التجارية بدون التهديدات التى تستشيرها مطالبات الماوريين (Dohoghue, 2004:1-2). وتستند تلك التطمينات فى المقال إلى الفهم الاستعمارى العام مما يفيد أن

مطالبات السكان الأصليين فى موارد بلادهم تمثل تهديدا للاستعماريين، وكما هى العادة، تمثل مصادرة حقوق السكان الأصليين أمرا صحيا ومفيدا للأعمال التجارية والاقتصادية الغربية.

وقام علماء النفس النقديون بتحليل الوسائل النفسية التى صارت بها أيديولوجيات المركز الأوروبى فهما عاما للمستعمر الطبيعى فى الأقطار الغربية. فعن طريق استخدام أسلوب تحليل الخطاب، أظهر ويثيرال و بوتر Weatherell and Potter (١٩٩٢) ونايرن وماك كرينور (١٩٩١) Nairn and Mc Creanor أن نبذ المواقف المؤيدة لشعب الماورى يعتمد ضمنًا على المقولات المستندة إلى الفهم العام الذى يتبناه **الباكيهة**. واستكشف ماك كرينور (١٩٩٧) المقدمات التاريخية لمبررات الفهم العام للاستعمار الأوروبى. وخلُصَ إلى أن التناقضات فى وضع الوحشية النبيلة noble savage على سلم التنمية تسمح، فى الخطاب المعاصر، بتقسيم **الموراى** بين سيىء وطيب، إذ الأول لا يتعاون مع الاستعمار، فى حين يتعاون الأخير. فالماورينيون الأشرار والمحرضون هم من يتبنون مواقف نقدية مناهضة لمسلمات تحكم **الباكيهة** وتفوقهم الثقافى واستعلائهم. ومن خلال فهمهم العام، يستعمل **الباكيهة** مصادر لغوية ونفسية على شاكلة تقسيم الماوريين إلى سيئين وطيبين بحسب مدى توافقهم وتصورات الاستيطان، وتوافقهم والمقولة العامة التى تفيد بأحقية الماوريين غير المقبولة منطقيا فى الحقوق والموارد التى لا ينبغى أن يتميز بها أولئك عما عداهم من المواطنين فى المجتمع الديمقراطى. وتوصلت **كولمار برونتون**، على سبيل المثال، فى استطلاع رأى فى التليفزيون النيوزيلاندى أجرى مع ٧٥٠ شخصا، إلى أن ٤٣% من

المشاركين يعتقدون أن الماوريين هم جماعة تتمتع بامتيازات خاصة داخل المجتمع، بينما رأى ٣٢% فقط أن الأوروبيين هم من يتمتع بهذه الامتيازات (New Zealand Press Association, 2008). وتقرر الأعمال التى يقدمها علماء النفس النقديون بأن علم النفس الاستعمارى يعمل على توظيف أيديولوجيات لاستدامة نواتج محددة مثل المصادرة والقمع الثقافى للشعوب الأصلية (Wetherell & Potter, 1992).

والهيمنة العولمية للغة الإنجليزية من الأمثلة الكونية على العنصرية والتفوق الثقافى التى ينجم عنها الفهم العام الاستعمارى. ويؤكد سبرينج (١٩٩٨) أن اللغة الحالية المستخدمة فى الاقتصاد الكونى وبنيته تعد جزئيا نتيجة للاختلافات الماضية فى سياسات التعليم الاستعمارية. إذ يتوافر التعليم الإنجليزى فى أفريقيا وأسيا لمجموعة صغيرة من نخبة السكان الأصليين، ليعملوا فى إدارة الإمبراطورية وتتعلم تلك النخبة اللغة الإنجليزية وثقافتها، وتتعلق ولاءاتهم الثقافية بإنجلترا. مما نتج عنه نشأة قادة يتحدثون الإنجليزية ويسهمون بدور مهم فى الترويج للقيم التجارية فى اقتصاد العولمة داخل بلدانهم.

وأشاد رئيس الوزراء الأسبق تونى بلير بثمار السياسات اللغوية الاستعمارية التى اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، اعتمادا على الفهم العام للاستعمار لدى من يستمعون إليه، إذ قال: "تتمثل الأصول التى لا تقدر بثمن للغة الإنجليزية فى أنها لغة السياسات الدولية ولغة الأعمال التجارية والاقتصادية الدولية، ولغة التبادل المهنى والعلمى، والسفر وأخيرا هى لغة الإنترنت فى الوقت الحاضر (Cited in Spring, 1998:7) وأشار سبرينج إلى أن الاستخدام العالمى للغة الإنجليزية الآن يضمن للعالم إتاحة كل

من العلوم والثقافة والوسائل الترفيهية الأمريكية والبريطانية، بل والأهم من هذا وذاك إتاحة أفكارهم الاقتصادية والسياسية، وبالتالى استمرار تحقيق الأجندة الاستعمارية الأوروبية. حيث يتضمن التعتيم على الإمبريالية اللغوية والثقافية استخدام **بلير** مجازا الاقتصاد التنافسى حتى يخلص إلى أن الاستخدام الدولى للغة الإنجليزية يعد مزية محملة بإمكانات هائلة لبريطانيا (**Cited in Spring, 1998 : 7**) وعلى سبيل التحدى والنقد، ادعى أناطولى فيرنوف **Anatoly Voronov** رئيس مؤسسة جلاسنت **Glasnet** للتزويد بخدمات الإنترنت الروسية، بأن الإنترنت يمثل ذروة الفعل الاستعمارى الفكرى. فحيث كان من المفترض أن يفتح أبواب العالم أمام المئات والملايين من الشعوب، شقت المعرفة باللغة الإنجليزية العالم إلى فسطاطين، فسطاط يتكلم الإنجليزية ويتقنها والآخر ليس كذلك (**Spring, 1998 : 30**) . والخلاصة، أصبحت أيديولوجيات المركز الأوروبى من عنصرية واستعلاء ثقافى فهما عاما استعماريا وطبيعيا عن طريق الوسائل الثقافية والنفسية واللغوية.

ونختم هذا الجزء بهذه المشاهدة القيمة المأخوذة عن **ميمي**، كأحد منظرى تفكيك الاستعمار القلائل الذين تناولوا بشكل خاص سيكولوجية المستعمِّر، ويقرر ميمى فى هذه المشاهدة أن ما يمثل كارثة للمستعمَّرين (مثل عدم تحدثهم للغة الإنجليزية) يشكل مصدر خزى وعار بالنسبة للاستعماريين، الذين بدورهم يستجيبون ببحثهم عن الطمأنة فى إقناع أنفسهم بأنهم أمناء على قيم الحضارة والتاريخ، والمنوط بهم جلب نور الحضارة إلى مجتمع المستعمَّرين المظلم. وقد صاغها ميمى كالآتى "يستطيع المستعمر الآن أن يسترخى ويعيش حياة هادفة للربح والمنفعة، مما يسمح له بأن يكون السيد والبريء.

حاول الكثير من النيوزيلانديين الجدد أن يستخدم آليات الديمقراطية لوقف تشريع قانون المصادرة لصالح الحكومة. ووصف موريس (٢٠٠٤) Morris كيف تم إحباط الديمقراطية عن طريق الاستشارات المعيبة والساخرة. وصدر أربعة آلاف تقرير حول التشريع المقترح، وغالبيتها كانت معارضة له، وكان من ضمنهم العديد من أفراد الباكيهة ومؤسساتهم كالكنائس وجماعات النشطاء المؤيدين للشعوب الأصلية. فقد حددت اللجنة البرلمانية جلسة استماع حضرها ٢٥٠ شخصًا فقط ممن لم يذكروا وجهات نظرهم فى التقرير البرلمانى. وتناولت وسائل الإعلام ذلك الموقف بوصفه متحيزًا وعرقيًا ويتبناه فقط الموريون، ولكننى فى الحقيقة شاركت مع الكثيرين من الباكيهيين فى واحدة من أكبر المسيرات التى اتجهت إلى البرلمان. وتم تمرير مشروع القانون فى عجالة، حيث طلب من أعضاء البرلمان أن يقرأوا ويصوتوا على ٦٧ صفحة من التعديلات خلال يومين. وتم فصل سياسية ماورية قيادية من حزب العمال الحاكم عندما صوتت ضده، واستجابت هى لذلك بأن شكلت حزبا سياسيا ماورييا جديدا.

وقدم ممثلون عن الشعب الماورى شكوى للجنة الحد من التمييز العنصرى بالأمم المتحدة CERD، والتى وجدت أن الحكومة عبر تمريرها لهذا التشريع قد فشلت فى أداء التزاماتها تجاه منع التمييز العنصرى، وأنها استغلت التوترات العرقية لتحقيق مكاسب سياسية. وتمت دعوة مقرر الأمم لشئون حقوق الإنسان والشعوب الأصلية

لزيارة نيوزيلاندا. وأوصى بعدم استئناف العمل بهذا القانون، وأنه يجب أن يوضع فى الحسبان الحق الموروث للماوريين فى السواحل والبحار، ويجب تاكيد إتاحة الشواطئ والسواحل إلى الجمهور العام فى البلاد دون تمييز من أى نوع (Stavenhagen, 2006) . وبالرغم من ذلك، صنفت الحكومة تقريرى الأمم المتحدة على أنهما تقريران متحيزان، كما تم اقتراح استئناف مشروع القانون. ولكن فيما يبدو أنه لن يحصل على التأييد من أى من الأحزاب السياسية الكبرى .

توضح دراسة الحالة المقدمة هنا أن عمليات الديمقراطية المؤسسية لا تستطيع إلغاء الأنماط الاستعمارية من تحكم وسيطرة. فقد واجهت الأحزاب السياسية الصغيرة التى يكونها السكان الأصليون صعوبات فى تغيير السياسات التى تفرضها الأغلبية. فتظهر هنا الحاجة إلى عملية إنهاء للاستعمار أوسع نطاقا من ذلك بكثير، بحيث تتعامل مع الأيديولوجيات الاستعمارية والفهم العام لها. وعرف سميث إنهاء الاستعمار بأنه عملية طويلة المدى تتضمن تجريد الاستعمار من قوته البيروقراطية والثقافية واللغوية والنفسية (98 : 1999) . " واستخداما لمثل هذا التوجه الاجتماعى النفسى سنجد أن إنهاء الاستعمار يتطلب المشاركة والفعل من الجماعات الاستعمارية نفسها فى سلب الاستعمار قوته. وطور علماء النفس مارتين بارو Martin – Baro (١٩٩٤) وواتس Watts وسيرانو – جارسيا Serrano – Garcia (٢٠٠٣) علم نفس التحرر من القمع بالتركيز على المستعمَّرين، ومن ثم فإن علماء النفس النقديين يحتاجون إلى تطوير علم نفس تفكيك الاستعمار من أجل الجماعات الواقعة تحت نير الاستعمار.

وجد الأمريكيون الأصليون من أفارقة وأسيويين ولاتينيين وغيرها من الشعوب المستعمرة فى الاستشراق **Orientalism** الذى قدمه سعيد **(1978) Said** منهجا لتحدى الإنكار الغربى والقمع والتشويه لثقافاتهم وتاريخهم . وأنشأوا مجالا بحثيا يسمى بدراسات ما بعد الاستعمار (**Bayoumi & Rubin, 2000**) ويحمل هذا المجال أجندة لطرق البحث فى تفكيك الاستعمار، وأطلقت سميث (١٩٩٩) هذا العنوان على آخر أعمالها. ويرى علماء النفس من الشعوب الأصلية أن مواصلة علم النفس الاستعلاء الأوروبى يدمر الجماعات الواقعة تحت الاستعمار لأن فكر المركز الأوروبى استعمر علماء النفس من غير الأوروبيين؛ ولأن القصور فى وجود بدائل لتلك المعرفة الاستعلائية يعمل على ترك هذا الفرع من فروع العلم فقيرا أجدب؛ ولأن هيمنة علم نفس المركز الأوروبى يساعد على إضفاء المشروعية على عدم المساواة المنتشرة حول العالم (**Joseph etal., 1990,** in Howitt & Owusu – Bempah, 1994) . وحسب ليفى فإن المفاهيم النفسية النازعة إلى الفردية والعالمية المتحررة من الفروق الثقافية عملت على الاستبعاد الفعال لمنظورات تجمعات الشعوب الأصلية، وتضر بها فى بعض الحالات (2007:38) .

ومما تتناوله أجندة بحوث ما بعد الاستعمار كجزء من تفكيك استعمار المعرفة تطوير العلوم النفسية لدى الشعوب الأصلية فى العديد من البلدان. وعند مراجعة هذا الجسم الحديث من المعرفة، لاحظت ليفى أن الباحثين فى علم نفس الشعوب الأصلية لا يرفضون مفهوم عالمية علم النفس بقدر ما

يرفضون مسلمة أن علم النفس الغربى يشكل منفصلا ما يعرف بعلم النفس المتحرر من الفروق الثقافية (٢٠٠٧) . وأشارت إلى أن عددًا من المؤلفين يعرفون علم النفس الغربى نفسه بأنه علم نفس الشعوب الأصلية، إذ هو علم معتمد على الثقافة ومحلى المنشأ (2007:37) . وتتماشى هذه النقطة مع نقد علم النفس النقدى للتيار الأساسى فى علم النفس لفشله فى استكشاف افتراضات التحيز الثقافى لديه. وتعد مساندة علوم نفس الشعوب الأصلية والتوسع فى نشرها أحد السبل التى يتبعها علماء النفس النقديون للإسهام فى تجريد القوة الاستعمارية من عناصرها الثقافية والنفسية والبيروقراطية.

تبنى المجاز الأيكولوجي

اتجه علماء النفس إلى معالجة ظواهر من المستوى الكلى مثل الاستعمار والعولمة لأنهم ظنوا أنها عمليات طبيعية وحتمية. وعلى الرغم من ذلك، رأى بعض المؤلفين أن علاقات الهيمنة الاستعمارية (والعولمة الآن) تشكل سياقًا كليًا بالغ الأهمية للعلاقات بين الجماعة الثقافية مما ينبغى العمل على توضيحه (Feagin & Feagin, 1978 ; Moane,1999). ويذهب سلوان ٢٠٠٥ Sloan إلى أن علم النفس انفصل عن المناظرات الاقتصادية والسياسية لأنه أخفق فى تضمين مفاهيم اجتماعية اقتصادية عريضة فى برامج تعليم الاختصاصيين فى علم النفس. ويستطيع علماء النفس النقديون أن يواجهوا التحديات التى تواجههم وهم بحاجة إلى تعرف المنظرين النقديين الرئيسيين فى مجالات الاستعمار وتفكيكه عالميًا ومحليًا. فمن أدوات النقد المفيدة، نقد الروابط بين اقتصاد العولمة والرسالة الثقافية. ويساعد

الاستكشاف النقدى لتاريخ بيئات سياسية واجتماعية معينة على وضع الظلم فى السياقات البنيوية والثقافية. وفوق كل ذلك، يتطلب علاج الحالة غير النقدية التقليدية لعلماء النفس القطيعة الإبستمولوجية (Kagan and Burton, 2007:7)، على غرار ما تم فى علم نفس المجتمع من تفعيل للمجاز الأيكولوجى العلمى البيني، وتفعيل منظور المنظومات الكلية، والعلاقة الجدلية بين الأفراد والمنظومة (Seidman,1998) .

تحليل الفهم الاستعمارى العام

عمل بعض علماء النفس النقديين من الجماعات الاستعمارية على تفكيك استعمار المعرفة النفسية، من خلال الالتفات إلى البناء الأيديولوجى واللغوى للعلاقات الاستعمارية. واستخدم علماء النفس النقديون مثل ويثريل وبوتر (١٩٩٢) ونايرين وماك كرينور (Mc Creanor,1993 ; 1991) المعرفة الاجتماعية البنائية، مما جعلهم لا ينظرون فقط لكيفية بناء الأيديولوجيات الاستعمارية تاريخيًا، ولكن أيضًا للكيفية التى يستمر بها غلبة الفهم العام للهيمنة فى الدول الغربية فى إعادة إنتاج العلاقات الاستعمارية بين الأوروبيين وغيرهم من الجماعات الثقافية. فعلى سبيل المثال استخدم ماك كورنيور ٢٠٠٥ الوثائق التاريخية والتقارير الرسمية وعينات من وسائل الإعلام المعاصرة، وخلّص إلى أن هناك اتصالا قويا يربط بين الاستخدامات التاريخية والأخرى الأكثر معاصرة لأنماط الفهم العام كالشعور الملحوظ بدونية الثقافة الماورية بمقارنتها بثقافة الباكيهة، وعدم ملاءمتها للمنافسة فى العالم الحديث. والوضع الآن كما كان فى السابق، حيث تعد التوترات العرقية

نتيجة لمطالبات الشعب الماورى للحقوق والموارد، مما يسبب المشاق. فيعد الماوريون شديدى الحساسية فيما يتعلق بثقافتهم وممن يضخمون المطالبات بإرث الشعب الماورى المكافئين المعاصرين للماوريين السيئين الذين رفضوا التعاون مع الاستعمار. فنجد أن مناقشة الفهم العام بالنسبة للنيوزيلانديين على أساس أنهم شعب واحد يعنى ضمناً أنه إما أن يتخلى الماوريون عن منافعهم الطائفية لصالح وحدتهم القومية كنيوزيلانديين أو أن يستمر التوتر العرقى فى النمو. وهناك مشروعات أخرى نظرت نقديًا إلى الكيفية التى قدمت بها وسائل الإعلام الشعب الماورى فى صورة سلبية بوصفه مسئولاً عن المأزق الحالى الذى يتعرضون إليه (Moewaka – Barnes, Gregory, Mc Creanor, Nairn, Pega, & Rankin,2005) وتسهم إعادة البناء النقدية لكل المشاعر المرتبطة بالفهم العام للعلاقة الاستعمارية فى سلب الاستعمار قوته الثقافية واللغوية .

استثارة الوعى النقدى لدى الجماعات الاستعمارية

حذر ميمى من أنه بينما قد يحلم الاستعمارى بغد يتجاوز فيه الواقعين تحت ظلم الاستعمار كونهم كذلك، لا يتصور الاستعمارى بشكل عام عمق التحولات فى موقفه وفى شخصيته، معتقدا أنه سيظل على ما هو عليه، مهيمنا بلغته التى لم تتغير وتقاليده الثقافية (1965:40). إلا أن فريير Freire (١٩٧٠،١٩٧٥) قدم نظرية فى تكوين الضمير المتبادل conscientization حيث يتحول كل من الاستعمارى والواقع تحت ظلم الاستعمار ليعملا معا بصورة عمدية على خلق واقع اجتماعى جديد (Huygens,2006). وبدأ

بعض علماء النفس النقديين فى التركيز على توضيح الكيفية التى تخبر بها الشعوب الاستعمارية التحولات النفسية والثقافية، فهم أصبحوا على وعى نقدى بالقمع الاستعمارى عندما تتم ترجمته فى صورة أفعال. فينظر موان (١٩٩٩) **Moane** – على سبيل المثال – فى العمليات النفسية والاجتماعية المتضمنة فى التحرر من القمع الاستعمارى والجندري، بالتركيز على النموذج الأيرلندى. وبالعمل مع المشتغلين فى مناهضة العنصرية من الباكيهة (الأوروبيين البيض)، درس هويجنس (٢٠٠٧) العمليات الاجتماعية والنفسية التى تخبرها جماعة الاستعماريين من خلال التعليم القائم على تكوين الضمير المتبادل حول الاستعمار. كما نظر **بلاك** فى كيف تتحقق لدى الجماعة الاستعمارية جوانب الوعى النقدى بثقافتهم المحافظة على استمرار الهيمنة الاستعمارية وتطبيق هذا التحليل فى علم النفس (**Black, Huygens, 2007**) .

مساندة حركات التغيير الاجتماعية

أوصى **كاجن وبورتون** (٢٠٠١) **Kagan and Burton** علماء النفس بأن يأخذوا على عاتقهم مواءمة التغيير فى المؤسسات الاجتماعية مع الحركات الاجتماعية لتحدى الأمر الواقع المرفوض. واستجابة إلى تيارات العولمة متمثلة فى إضفاء الطابع التجارى والخصخصة على الحيز المكانى العام والمجتمعي، طرح **كاجن وبورتون** إمكانات للمقاومة والتعليم المحلى والارتباط بالنضالات من أجل التحرر بمعناه الواسع. وأوصى الباحثان كذلك بتشكيل تحالفات إستراتيجية لبناء كتلة سيادية مقابلة تتحدى الأيديولوجيات المهيمنة السائدة (**15 :2001**). وإلى جانب كل هذا، أوصيا بالمشاركة فى

الحركات الاجتماعية المتسعة، وشجع **كاجن وبورتـون** تكوين ائتلافات مـع الحركات التقدمية الأخرى داخل علم النفس وبين علم النفس من جانب وغيره من التخصصات العلمية من جانب آخر (2001:20).

ويُشار هنا إلى أن الهيمنة أو الاستعلاء ليس محصلة إجمالية، مادامت هناك سياقات متعددة معتادة للتشريع لأيـة نظـام اجتمـاعى (Adamson, 1980). ولهذا، تعد الوسيلة الأهم فى تفكيك الاستعمار خلق سـياقات بديلـة حيث يتم اتباع علاقات غيـر اسـتعمارية وممارسـتها. وتعـد الحركـات الاجتماعية سياقات مهمة لخلق أنظمة اجتماعية بديلة، لأنها تحقـق تغييـرا أيديولوجيا بجانب التغيير الاقتصادى والسياسى. فقد تم وصـف الحركـات التى تتضمن كلاً من النهوض بالشعوب الأصلية وإنهاء الاستعمار ومناهضة الإمبريالية والأعمال البيئية أو غيرها من الأعمال على أنهـا أمـر حاسـم ومصيرى فى تكوين معرفة سـيادية مـضادة وممارسـتها (Eyerman & Jamison, 1991 ; Huygens, 2007) . وتعد المظاهرات فى كل من سـياتل وواشنطن وبراغ وكيبيك ضد منظمات التجارة والاقتصاد العالمية، تعبيـرًا عن تلك التحركات الاجتماعية التى تهدف إلى بناء نظم اقتصادية وسياسـية غير استعمارية (Slaon, 2005) .

وبوصفى عالم نفس أعمل وفقًا لأجندة تفكيك الاستعمار المتداولة محليا مع النشطاء من السكان الأصـليين، أؤكـد أن الانخـراط فـى الحركـات الاجتماعية والتحالفات الإستراتيجية لتفكيك الاستعمار قد لا يتحقق فى لقـاء واحد أو عام أكاديمى واحد أو حتى خلال عقد من الزمان. فحركات تفكيـك الاستعمار ومناهضة الاستعمارية الأوروبية والإمبريالية لهـا تـاريخ يمتـد

لقرون. وربما تطلب الحوار حول تفكيك الاستعمار سنوات عديدة لتطـوير وإشراك تجمعات متعددة الأجيال للعمل من أجل التغيير. وتؤكد دراستى الخاصة باستجابة **الباكيهة** المحدثين نسبيا تجاه ١٧٠ سـنة مـن نـشاط **المـاوريين** أن المحادثة الطويلة ضرورية لتنمية استراتيجيات محلية مناسبة لتفكيك الاسـتعمار (**Huygens, 2006**). ولحسن الحظ، يشجع تطـور أخلاقيـات بحـوث الفعـل التشاركية الباحثين على تداول مشروعات مفيدة لأجندات الحركات الاجتماعية.

تحذيرات

ويجدر ذكر مجموعة من التحذيرات عندما نكـون بـصدد الاهتمـام بالأدوات النقدية التى ستساعدنا فى الوصول إلى تفكيـك الاسـتعمار. أولاً، يؤدى المنحنى الليبرالى الجديد للعولمة، الذى يتقبل عالمًا يتحتم فيه التعـايش مع الفقر فى ظل وجود الثراء الفاحش، إلى عواقب نفـسية مثـل الإيمـان بالقضاء والقدر والشعور بالعجز (**Macedo in Freire, 1998:ix**) . وشـملت تلك الروح الانهزامية الأكاديميين أيضًا، واستخدموا بشكل خاص نظرية مـا بعد الحداثة ليبرروا بعدهم عن السياسة متمسكين بإمكانيـة حـدوث تغييـر جذرى (**Gordan, 2001:30**) .

وفى المقابل، يتطلب تبنى أجندة لإنهاء الاستعمار الإيمان بأن العولمة الاستغلالية ليست أمرًا مسلمًا به. وحذر فرير ١٩٩٨ من التعامل باستخفاف مع الأمل النقدى المستمد من تكوين الضمير الشخصى والانخراط فى النشاط السياسى والحركات الاجتماعية. ويرى فرير أن الغضب المشروع والأمـل النقدى مكونان أساسيان فى التحول الأيديولوجي: لدى الحق فـى أن أكـون

غاضبا، وفى التعبير عن هذا الغضب، وتوظيفه كأساس دافعى لكفاحى ونضالى (1998:69) . ويؤكد أن الشخص منفتح العقل الذى يستاء من الظلم، ويسيء إليه التمييز ينبغى أن يملؤه الأمل النقدى بأن النضال من أجل إزالة أسباب العجز والجمود عن الحراك يمكن أن ينجح.

ثانيًا، عرضت العديد من الكتابات عن الاستعمار والعولمة حلاً تقليديًا وهو: الديموقراطية. إلا أنه، ينبغى علينا النظر للأسلوب الديمقراطى الغربى نظرة نقدية، فى ضوء ما تكشف عنه دراسة الحالة المعروضة آنفا. إذ تنكر ما يطلق عليه بشكل عام ديمقراطية الأغلبية جماعات الأقلية حيث سلطة تطوير القوانين أو السياسات المساندة لمصالح الأغلبية وطموحاتها. وتضمن ديمقراطية الأغلبية استمرار هيمنة الأغلبية من جماعة المستوطنين فى كندا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلاندا وغيرها. وبالإضافة إلى تلك المشكلة، تم مع نهاية القرن التاسع عشر استبدال مبدأ التمثيل بعقيدة التوافق فى السياسات الغربية – أى تفويض مجموعة صغيرة بالتحدث بالنيابة عن الجميع. وعمل مبدأ التمثيل هذا على تيسير تناول جماعات المصالح للشئون السياسية (Dickason, 1999). بعبارة أخرى، أصبحت السياسة العامة مرهونة بالمصالح الخاصة الضيقة، ومرتبطة عادة بالأعمال التجارية، أكثر منها مرتبطة بشكل أساسى بالناس. وفى مثل هذه الديمقراطية الموجهة بالمصالح الخاصة، يمارس الإعلام دورًا أساسيًا فيما أسماه هيرمان وشومسكى (١٩٩٨) Herman & Chomsky صناعة التوافق. ويشير ديكسون إلى أن العديد من مجتمعات الشعوب الأصلية مازالت تطور سياستها من خلال التوافق أو الإجماع (١٩٩٩). ويسعى علم النفس النقدى غير

الاستعمارى إلى تجنب إعادة إنتاج أيديولوجيا الامتياز، اعتمادا على التفوق الثقافي، بمعنى أن الأسلوب الغربى فى ديمقراطية التمثيل يعد حلا عاما يتجاوز الفروق الثقافية، لأنه يتفوق بطبيعة الحال على نماذج الشعوب الأصلية فى صناعة السياسات.

وأخيرًا، بحثت الشعوب المستعمرة عن دعم الأمم المتحدة والقانون الدولي، من خلال، على سبيل المثال، تطوير الإعلان العالمى لحقوق الشعوب الأصلية فى سنة ١٩٨٢. إلا أن تعثر صدور هذا الإعلان، وحقيقة أن حكومات نيوزيلاندا وأستراليا والولايات المتحدة وكندا كانت هى فقط الدول الأربعة التى صوتت ضد إقراره بصورة نهائية من الأمم المتحدة سنة ٢٠٠٧، يكشف أن الدول الغربية تستخدم هذه المنتديات الدولية للحفاظ على استمرار الأوضاع الاستعمارية.

وخلاصة القول، يكشف تمرير قانون السواحل والبحار النيوزيلاندية فى سنة ٢٠٠٤، والغليان الشعبى المحيطة به عن كيف يؤدى مركب الأيديولوجيات الاستعمارية والعمليات الديمقراطية على الطراز الغربى إلى المصادرة المعاصرة لموارد وثروات شعب السكان الأصليين. فقد مر قرن ونصف على احتلال بريطانيا لنيوزيلاندا، واستعاد هذا القانون الجديد الظلم الذى أحدثه قانون مصائد المحار الصادر فى سنة ١٨٦٦ بمصادرة حقوق ملكية الشعوب الأصلية (الماوريين) على أساس أنهم الأعداء. واقتنع **الباكيهة** بأن الحكومة كانت تتصرف نيابة عن" العامة " حتى عندما سهل هذا التشريع التجارة الأجنبية وأتاح للأجانب استغلال الموارد البحرية، مما أدى إلى فقد العامة للسيطرة على تلك الموارد. وحافظ الفهم الاستعمارى العام المعاصر على استمرار ممارسات الاستعمار الظالمة تجاه الشعوب الأصلية.

ويتطلب إنهاء الاستغلال الاستعمارى والعولمى للمشروع الاستعمارى الأوروبى الممتد عبر خمسة قرون أكثر من مجرد الحلول السياسية الماثلة، على سبيل المثال، فى ديمقراطية التمثيل. وتتطلب أولويات العمل العميق من أجل تفكيك الاستعمار العمل مع الاستعماريين والمستعمَّرين. ونظرا لما لهذه الأجندة من مكونات نفسية ولغوية وثقافية، فإن علم النفس النقدى لديه فرصة ثمينة لتقديم إسهام دال وجوهرى.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- قد يُنظر نظرة نقدية إلى الأنماط المعاصرة من العولمة كامتداد للمشروع الاستعمارى الأوروبى الذى بدأ مع بدايات القرن السادس عشر.

٢- تم الحفاظ على استمرار الاستعمارية الأوروبية من خلال الأيديولوجيات الثقافية، ماثلة فى التفوق الثقافى والعنصرية.

٣- ساندت العنصرية والتفوق الثقافى الفهم العام الطبيعى لحتمية إقصاء الشعوب الأصلية وواقعيتها الرحيمة امتثالا للرأسمالية الكونية.

٤- يعمل هذا الفهم الشائع كصورة من صور السيادة الثقافية فى الأقطار الغربية، وبالتالى تعد عمليات ديمقراطية الأغلبية غير كافية لخلخلة هذا الفهم.

٥- قد تساعد عمليات تفكيك الاستعمار ذات الوجهة النفسية فى تغيير الفهم العام الاستعلائى. وهنا قد يساهم علماء النفس النقديون بمساهمة جوهرية.

٦- تتلخص الأدوات النقدية الموصى بها هنا في: تطوير علوم نفس الشعوب الأصلية، تحليل الفهم العام الاستعماري، والمساهمة في مجابهة الحركات الاجتماعية الاستعلائية.

ثبت المصطلحات

- **الاستعمارية Colonialism** : سياسات وممارسات الاحتلال بالقوة لأراض خارج أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية.

- **الشعوب الاستعمارية colonizer groups**: هم المستوطنون الجدد فى تلك الأراضى.

- **تفكيك الاستعمار decolonization** : عملية تفكيك للعلاقات الاستعمارية سياسيا ونفسيا.

- **الاستعلاء hegemony**: شيوع توافق ثقافى مساند لنظام اجتماعى وسياسى قائم فى المجتمع.

- **الإمبريالية Imperialism**: توسيع نطاق التسلط على آخرين أو التأثير فيهم أو السلطة والنفوذ لتكوين إمبراطورية.

- **الشعوب الأصلية Indigenous people**: السكان الأصليون لأراض وأقطار، وتسمى كذلك الأمم الأولى.

أسئلة

١- كيف تستمر اللغة المتداولة عن الناس فى العالمين الثالث والرابع فى تشكيل المنطق الاستعمارى الغربى المشترك؟

٢- ما نوعية المقولات اللغوية والنفسية الكائنة فى المنطق الاستعمارى المشترك لبلادك؟

٣- ما المحادثة التى يمكن أن تجرى عن التحكم فى غطاء الموارد الغنية للإقليم أو القطر الذى تقطنه؟ ومن ترى أنه قد يشارك فى هذه المحادثة؟

٤- كيف يختلف التاريخ النقدى للغة الإنجليزية بوصفها لغة العولمة المهيمنة عن التاريخ غير النقدي؟ كيف تستعمل فى شبكة الإنترنت، وكيف يتم تصميم البرامج الإلكترونية الخاصة بها، بما يتجنب استدامة الإمبريالية الأنجلو صوتية؟

٥- كيف يمكن التقدم نحو تطوير أجندة تفكيك الاستعمار من أجل تحقيق المشاركة النفسية القصدية مع السكان الأصليين والجماعات المعرضة للظلم والقهر فى الإقليم الذى تنتمى إليه؟

الفصل السابع عشر

الصدمة النفسية الاجتماعية، والفقر، وحقوق الإنسان فى مجتمعات ما بعد الحرب

م. برينتون لايكس، إرزولى كوكويلون

موضوعات الفصل

الصدمة النفسية الاجتماعية والتحولات الناجمة عن الحرب فى ظروف الفقر: وضع حدود السياق

- حقوق الإنسان والكفاءات البشرية
- عدم المساواة الاقتصادية والتنمية المستدامة ومجتمعات ما بعد الحرب

استجابة للآثار النفسية الاجتماعية للحرب والفقر البنيوي: الأسس النظرية المستمدة من علم النفس النقدى والتنمية

- الصدمة النفسية من المنظورين التاريخى والنظرى
- نظريات إضفاء الطابع الجندرى والعنصرى على الصدمة النفسية الاجتماعية
- المناحى المستندة إلى المجتمع فى دراسة الصدمة النفسية الاجتماعية لدى مجتمعات ما بعد الحرب
- علم النفس النقدى والتحررى بوصفهما مصدرين: نموذجان من الميدان

أفكار ختامية : تحديات المضى قدما

شهدت الحروب تحولا ملحوظا فى طبيعتها خلال الستين سنة الماضية، فغالبية ضحايا الحروب الحديثة من غير المقاتلين. وفى تحول آخر، يتزايد حدوث الحروب الحديثة فى سياقات الفقر المدقع. ويعانى الكثير من الناجين مشكلات نفسية جسيمة واضطراب فى الأداء الاجتماعى. ونناقش فى هذا الفصل آثار الحرب، ونقدم الحجة على أن الفقر البنيوى والحرب والعنف المنظم تقوض جميعا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، مثل الحق فى التنمية وتقرير المصير والبيئة المحتملة. من هنا، ينبغى أن يكون عمل علماء النفس مع الناجين المقيمين فى سياقات الفقر المدقع، حيث جرت انتهاكات بالغة الضخامة لحقوق الإنسان أو مازالت تجري، منطلقا من داخل إطار عمل حقوق الإنسان.

وإذ نعتمد على نظرية علم النفس النقدى والليبرالى والممارسة المهنية المرتبطة بها، فإننا نوسع نطاق المنحى المنهجى السائد فى العمل النفسى الاجتماعى فى المجتمعات التى خرجت من الحرب، فيتحول عن مجرد الاهتمام الأحادى الذى يركز على مشكلات الصحة النفسية التى تواجه الضحايا إلى بؤرة سياقية أوسع، حيث الاهتمام بالحقوق الإنسانية للناجين من الحرب. ويعترف هذا التحليل بأهمية ثقافة الصدارة، وتركيز العدسة النقدية على كيفية حراك الجندر والعرق وتحولهما إلى تجمعات مهمشة فقيرة أثناء الحرب وما بعدها. ويعترف هذا التحليل كذلك بالحاجة إلى العدسة النقدية المناهضة للعنصرية والتمييز الجندرى فى تصميم مشروعات نفسية اجتماعية والحاجة إلى التركيز على كل من البقاء الاقتصادى وتنشيط التغيير

الاقتصادى البنيوى. وبهذا العمل، ندفع بقوة علماء النفس النقديين إلى الاستفادة من موقفهم التحليلى الاجتماعى المتفرد فى مشاركة الناجين المحليين وقادة المجتمع فى تصميم برامج نقدية مناهضة للعنصرية والتمييز ضد الجندر مما يعكس الدفاع عن حقوق الإنسان والوصول بالناجين إلى أدوات الإنتاج الاقتصادى بذلك فنحن نناقش تمكينهم منها.

وتتمثل مناقشتنا لمساهمات علم النفس النقدى والليبرالى فى ممارسات التنمية المتمركزة حول التجمع الصغير حيث إدماج تدخلات نفسية اجتماعية تستهدف إعادة تأسيس الشبكات الاجتماعية وتنمية كفاءات الناجين من الحرب وإحساس الكفاءة الذاتية لدى أفرادهم وكذلك بناء الكفاية الاقتصادية المحلية. ونقرر هنا أن مثل هذه البرامج قد تساعد الناجين فى إطلاق إمكانياتهم البشرية وتعرف بناءات العنف وكذلك مساندة جهود القاعدة الشعبية فى إعادة نظم العلاقات المجتمعية ونسج خيوط النسيج الاجتماعى. وننتهى إلى دراسة التحديات التى تواجه مَن يسعون للقيام بهذه الأعمال.

الصدمة النفسية الاجتماعية والتحولات الناجمة عن الحرب فى ظروف الفقر: وضع حدود السياق

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان قُتل أكثر من عشرين مليون شخص فى نزاعات مسلحة، غالبيتهم من المدنيين، ويشكل المدنيون ٨٤ % من إجمالى المصابين (**A Fairer world, 2008**). إذ تم تقدير عدد المصابين المدنيين فى العراق وحدها بأكثر من ٨٠,٠٠٠ إلى ١٠٠,٠٠٠ مصاب من سنة ٢٠٠٣ إلى بداية سنة ٢٠٠٨

(Iraq Body Count, 2008). وقدرت اليونيسيف (٢٠٠٥) أن ٩٠% ممن قتلوا أثناء الحروب من النساء والأطفال، كما قدرت عدد اللاجئين من النساء والأطفال بنحو ٨٠% من لاجئى الحروب. ففى حين كان يغلب على الحروب أن تكون بشكل أساسى عبارة عن صراع بين دول، أصبحت الآن عنفا داخل الدولة، يستهدف عادة جموع المواطنين لأهداف اقتصادية وإستراتيجية وسياسية.

ويُعد تحديد التكلفة المادية للحرب بدقة أمرًا بالغ التعقيد، ويرجع هذا إلى التحسبات العملية وحقيقة أن تركات الحرب (مثل انهيار البنية التحتية للدولة وما ينتج عن ذلك من أمراض، ونقص إمكانية الحصول على الرعاية الطبية) تساهم فى الكثير من الوفيات التى قد نحسبها " وفاة مدنية " أو غير ذلك. وتؤثر تكلفة الحرب فى البنية الأساسية والزراعة ومنظومتى التعليم والصحة (انظر، Brahm, 2004). وتتقاطع الخسائر الناجمة عن الحرب مع الفقر ويضاعف كل منهما تأثير الآخر دون توقف؛ فالخلل الزراعي، على سبيل المثال، ينجم عنه نقص شديد فى الغذاء، ويؤدى استمرار الجوع بين الأطفال إلى عدد من المشكلات، تشمل القصور فى الارتقاء المعرفي، والمشكلات السلوكية، والأمراض النفسية (Agerbak, 1991 ; see also Desjarlais, Eisenberg, Good & Kleinman, 1995) . ولأن الصراعات الحديثة تتم فى دول أسماها جريتينز Greitens ٢٠٠١ دولاً منهكة القوى أو منهارة، فإن إعادة بناء المجتمعات عادة ما تتجاوز مجرد التعافى قصير المدى إلى التنمية طويلة المدى.

وكما أن التكلفة المادية للحرب معقدة فإن التكلفة الاجتماعية للحرب بالغة التعقيد كذلك. فقد ينجم عن الحرب نزوح جموع الشعب، وانفصال

أفراد العائلة أو الأسرة الواحدة وخلق نوع من التهديد الدائم بالعنف الجسدى بما فيه الانتهاكات الجنسية والقتل، وقد يؤدى كل هذا إلى تقويض التماسك الاجتماعى والحياة الاجتماعية مما يهدد مواطن القوة الفردية والمعنى والهوية (Agrebak, 1991; Martin Baro, 1994) . ومن هنا، يتعين على الذين يتدخلون بأى مستوى من مستويات التدخل أن ينتبهوا للصدمات الفردية والاجتماعية المعقدة مما أصبحت إرثًا تخلفه الصراعات المسلحة والفقر البنيوى.

حقوق الإنسان والكفاءات البشرية

شهدت سنة ٢٠٠٨ الاحتفال بمرور ستين سنة على تبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (UDHR) . فعند صدور هذا الإعلان كان العالم مازال يرتعد من مآسى الهولوكوست. ومثلت هذه الوثيقة الأمل بأن كل المجتمعات ستستجيب لتلك الفظائع بعبارة لن تتكرر أبدًا. إلا أنه منذ ذلك الحين جرت فظائع الإبادة الجماعية فى رواندا وكامبوديا والجمهورية اليوغسلافية السابقة ومنطقة دارفور فى السودان. واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان بوتيرة متسارعة فى كل أنحاء العالم (انظر: www.hrw.org E.G. Human Rights Watch,). وعلى الرغم من إصدار الإعلان العالمى لحقوق الإنسان UDHR لم يتوقف العنف الجماعي، إذ يقدم الإعلان ونتائجه كلا من إطار العمل الذى يدعو من خلاله النشطاء وموظفى الإغاثة، والمظلومين إلى وضع حد للعنف المباشر، ووسيلة تأييد ومناصرة وقف انتهاكات الحقوق (Lykes, 2001, Messer, 1995) .

وعمل دارسو حقوق الإنسان وعلماء الاجتماع على توسيع حدود فهم الحقوق المدنية، المرجعية الأكثر شيوعا لخطاب الحقوق فى الولايات المتحدة

الأمريكية. وقام الدارسون وعلماء الاجتماع بتوصيف أجيال متعددة من الحقوق كى يكون لديهم إلمام بالتطور التاريخى وعمق التطور السياسى للحقوق الوضعية (**No Hiding Place : Human Rights – world report, 1998 ; Messer, 1995**). وفى إطار هذا الفهم، شمل الإعلان العالمى الأصلى لحقوق الإنسان (١٩٤٨) كلا من الجيل الأول من الحقوق (الحقوق المدنية السياسية) والجيل الثانى من الحقوق (الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية). وتم التصديق على اتفاقيات الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الأمم المتحدة سنة ١٩٦٦، وجعلها اتفاقيات مُلزِمة بقوة القانون. وبرز نتيجة لكل هذا الجيل الثالث من الحقوق (حقوق التضامن والتكافل متضمنة الحق فى التنمية وتقرير المصير والسلام والبيئة النظيفة) والجيل الرابع (حقوق سكان الشعوب الأصلية). وأيدت الأمم المتحدة مؤخرا الجيل الرابع من الحقوق؛ وإن ظلت موافقة بعض الدول الأعضاء عليها محل نظر. وأوجد نموذج حقوق الإنسان، الذى يتسع لهذه الأجيال الأربعة، خطابا سياسيا مشتركا وتوافقا دوليا على المعاهدات التى تعمل على استمرار الأعمال المساندة للمساواة الاقتصادية والمساواة الصحية والجندرية والعرقية، والمساواة فى الاحتياجات الأخرى المهمة الجسمية والاجتماعية.

وبطبيعة الحال، يتطلب التمسك بالحقوق توفير وسائل تفعيلها. فوفقا للفيلسوفة مارثا نوسباوم **Martha Nussbaum** التحرر ليس مجرد مسألة امتلاك حقوق على الورق، بل يتطلب وضعا ماديا يجعلنا نمارس تلك الحقوق (٥٤ :٢٠٠٢). فكثيرا ما تشكل ترجمة عبارات الضمانات العالمية إلى نواتج محلية تحديا عميقا(انظر مثلا ميرى **Merry** ٢٠٠٦، فى حقوق المرأة الإنسانية). فيجب أن تكون هذه الترجمة الهدف صاحب الأولوية للتدخلات النفسية الاجتماعية فى مجتمعات ما بعد الحرب.

عدم المساواة الاقتصادية، والتنمية المستدامة، ومجتمعات ما بعد الحرب

تسعى الجهود فى مجال التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية التى يتطلع إليها نموذج حقوق الإنسان (see, e.g. uvin, 2004 ; weiss & Collins, 2000). إلى ضمان حصول الأفراد على الرعاية الصحية المناسبة والعمل، والتعليم والحريات المدنية والسياسية وغيرها من الحقوق. ووجد الباحثون علاقات ارتباطية بين الصراعات المسلحة وعدم المساواة فى الدخل أو نضوب الموارد (Sabott, 1994 ; world resouces Bridsall & institute, 1998). وكما أشرنا آنفا، يضاعف الاضطهاد البنيوى والفقر من صدمة الحرب. فالفقر المدقع وضعف القدرة على التحكم فى العمل أو المصير وأن يكون المرء فقيرا بالنسبة للآخرين، كل هذا، له آثار وخيمة (Desjarlais etal., 1995 ; Dohwenrend, 1998 ; wainer & Chesters, 2000)

ومن هنا، يكمن الفقر والعنف والشقاق الاجتماعى والصدمة فى العلاقات المركبة، مما يتطلب استراتيجيات تدخل تراعى الفوارق الدقيقة ومرتبطة بالسياق – تنمية بشرية مستدامة اقتصادية واجتماعية – لتدارك الآثار ومواجهة الأسباب الجذرية. وينبغى أن يتخلل هذه الاستراتجيات منحى إيكولوجى يمهد السبيل أمام انطلاق الإمكانية البشرية، ويتعرف ثقافات العنف التى تعمل على تقويض المنظومات الاجتماعية، ومساندة جهود القاعدة الشعبية فى إعادة صياغة العلاقة المجتمعية المحلية ونظم خيوط النسيج الاجتماعي(Nordstrom, 1997 ; Martin – Baro, 1994 ; Spence, 1999). وإذ تتطلب هذه العمليات المتشابكة مشاركة السكان المحليين

لاستدامتها، يعد تنمية الكفاءات البشرية أمرا حاسما (see, e.g., Brohman, 1996 ; Remenyi, 2004 ; Spence, 1999). أو كما لاحظت عالمة الاقتصاد أمرتيا سين Amartya Sen أن النهوض بالحرية الإنسانية هو الغاية من التنمية ووسائلها الأولية (Sen, 1999: 53).

استجابة لآثار الحرب النفسية الاجتماعية والفقر البنيوي: الأسس النظرية المستمدة من علم النفس النقدى والتنمية

عادة ما تعانى المنظومات الاجتماعية أثناء الحروب من الشواش أو الفوضى. وتدفع الحاجات التى لا تعد ولا تحصى علماء النفس وغيرهم من موظفى الإغاثة إلى مواجهة الأزمات الملحة دون النظر بعمق فى المشكلات الكامنة (Greitens, 2001 ; Spence, 1999). وفى مقابل، تركز التدخلات المطلعة على علم النفس النقدى والتحررى البيئة الاجتماعية الاقتصادية وفحص تأثيرات العرق والطبقة والجندر (prince, 2004) . وكما يرى بريليلتينسكى ونيلسون (فى المجلد الحالي)، ينبغى أن تأتى التدخلات على المستوى المجتمعى سياقية (أى أيكولوجية) وسياسية (تركز على الظلم الاجتماعى والسلطة) ومحملة ببطانة قيمية (التركيز على العدالة الاجتماعية). وما تزال فى طور النمو والتطور الاستجابات النفسية النقدية لصدمات الحرب مما يدمج التجمعات المهمشة فى عملية النهوض بالتحرر ومستوى الحبور النفسى. ونقدم فى هذا الجزء توصيفا لاستجابات علماء النفس للحرب والمنظورات البديلة المستمدة من علم النفس النقدى والتحررى.

الصدمة النفسية من المنظورين التاريخى والنظرى

يركز علماء النفس المعاصرون والأطباء النفسيون والعاملون فى مجالات الصحة النفسية بطبيعة الحال على تأثيرات الحروب التى تظهر لدى الأفراد الناجين، إذ يصفون أعراضهم المرضية النفسية وسلوكياتهم الملاحظة. وتعكس بؤرة الاهتمام هذه، التى ظهرت أول مرة فى دراسات استجابات الجنود للحروب، تقليدا عريقا. فقد تتبع بعض الباحثين جذور ما عرف بالقلب المستثار irritable heart لدى الجنود فى أعقاب الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة (e.g., Starcevic & Durdic, 1993). وهناك إجماع على أن ما كان يسمى بصدمة القصف Shell shock أو عصاب الحرب war neurosis فى الحرب العالمية الأولى، وأن ما عرف بمتلازمة الناجين وإنهاك القتال هى مقدمات التشخيص الحديث لاضطراب مشقة ما بعد الصدمة (انظر Bracken, Giller & summer field,1995; Kleinman,1995; الفصل الخامس فى المجلد الحالى). ومن مقدمات هذا التشخيص ما ذهب إليه إيرك ليندمان Erich Lindemann حول التبعات النفسية للنجاة من حريق ملهى بوسطن فى سنة ١٩٤٠ (انظر American Journal of community psychology, 1984 ; Stain, 1982).

وعند تقديم مصطلح اضطراب مشقة ما بعد الصدمة فى الدليل التشخيصى والإحصائى الثالث - DSM فى سنة ١٩٨٠، صنفت الجمعية الأمريكية للطب النفسى تحت فئة تشخيصية واحدة كل تلك النواتج المذكورة آنفا، والمشاق المرتبطة بالتفجيرات والكوارث الطبيعية، ومتلازمة ما بعد التعذيب، ومتلازمة صدمة الاغتصاب. غير أن، هذا المرض الذى يبدو

معاصرا ويفصح عن ناجين من عنف سياسى ليس جديدا وليس حديثا. وربما ما يبدو جديدا هو تنامى وانتشار انخراط علماء النفس والأطباء النفسيين وآخرين من العاملين بالصحة النفسية فى تشخيص وعلاج الناجين ببرامج تم تصميمها للاستجابة السريعة وطويلة المدى للحرب، والكوارث الطبيعية، والنكبات، وغير هذا من الظروف البيئية ذات الصعوبة الاستثنائية.

وعلى المستوى النوعي، فإن غالبية التفسيرات المعاصرة للصدمة الناتجة عن الحرب متضمنة فى التصورات الطبية للمرض حيث تقدم أعراضًا انتقائية ومؤشرات سلوكية الدليل على مشقة ما بعد الصدمة وأمراض أخرى. وعلى الرغم من أن هذا المنحى لا يُعد بالضرورة منحى سيئا أو إشكاليًا، يؤدى عزو تأثيرات الحروب وعنف الدولة والاضطهاد البنيوى بصورة أولية وحصرية إلى عوامل بيولوجية طبية إلى قصور فى الأفهام العلمية الاجتماعية والطبية لعمق الكرب والانعصاب لدى الناجين (انظر مع آخرين kleinman, 1995) . وتجسد المعاناة الاجتماعية لدى الناجين والألم ظاهرة اجتماعية واقتصادية وثقافية إلى جانب كونها ظاهرة نفسية. وذهب براكين وآخرون Bracken (١٩٩٥) إلى أن نموذج المرض، بوضعه الفرد فى المركز، وبجعله مصدراً للمعنى والأخلاق، يسلم بتشابه كل صور الاضطراب النفسى ومضمونها من فرد لآخر ومن سياق لسياق. إلا أنه، طبقا لمشاهدات عالم الأنثربولوجيا الطبية أرثر كلينمان Arthur Kleinman (١٩٨٨)، لا يعنى التحقق من تشابه الظواهر فى المواقف المختلفة أنها ظواهر عالمية عامة متجاوزة الفروق الموقفية والثقافية.

ونرى هنا أن علماء النفس يستطيعون فهم التبعات النفسية الاجتماعية للحرب وما بعدها والاستجابة إليها من خلال القراءة النقدية للسياق الاجتماعى السياسى والتاريخى والثقافى ومن خلال التركيز على الناجين كمتفاعلين تاريخيين مع حقوق الإنسان. حيث يركز العديد من علماء الأنثربولوجيا والعلماء فى علم النفس الثقافى وعلم النفس الاجتماعى والمجتمع والعاملون فى مجال حقوق الشعوب الأصلية على مناحى الدراسة الوصفية السياقية للصدمة، حيث الاعتماد على السرد القصصى للناجين وشهود العيان كمصادر لفهم الخبرات النفسية الاجتماعية المرتبطة بالأعمال الوحشية وغيرها من أشكال العنف (انظر على سبيل المثال **Jenkins, 1991; Kleinman, 1995**) . ومن خلال هذا التوجه، بدلا من التركيز على علم النفس بوجه عام داخل الفرد بمفرده، يتجه الباحثون والمشاركون نحو فهم فردية وخصوصية كل مشارك، بمعنى، فهم قصة الناجى (الباقى على قيد الحياة) فى السياق الاجتماعى التاريخى الثقافى. ونناقش فيما يلى بعض محاولات علماء النفس للعمل بهذا الأسلوب.

نظريات إضفاء الطابع الجندرى والعنصرى على الصدمة النفسية الاجتماعية

تُعد الثقافة والمجتمع والجندر والعرق والطبقة الاجتماعية الأبعاد الجوهرية للمنظورات النقدية فى تصور الصدمة وآثارها فى ظل سياقات نوعية، وليس فى ضوء عامة من الأعراض. وتُعد النساء، بمن فيهن الفتيات الصغيرات، هن الضحايا بصورة متكررة لزنى المحارم،

والاغتصاب، والإباحية والضرب والتحرش والاسترقاق الجنسى. ويُعد العنف ضد المرأة والتمييز الجندرى فى الحروب صورا متطرفة من التمييز والعنف الجندرى المنتشر فى ظروف السلم. فعلى سبيل المثال، كثيرًا ما يغتصب أفراد من القوات العسكرية وشبه العسكرية النساء بوصفهن سبايا حرب، وجزءا من غنائمها (Swiss & Giller, 1993)، أو كما يقرر مراقبو حقوق الإنسان فى يوغسلافيا السابقة أن هذا يحدث كجزء من إستراتيجية التطهير العرقى (Ecumenical women's team visit, 1992 ; Mazowiecki, 1993).

ويُعد كذلك العرق والانتماء الإثنى واقعا معقدا فى سياقات الحروب والفقر المدقع. وتشكل العنصرية ذات الطابع المؤسسى والنزاعات الإثنية مع الفقر والقوى السياسية مركب الأسباب الكامنة وراء الصراع المسلح، كما فى رواندا (Gourevitch, 1998) وفى يوغسلافيا السابقة (Giles, de Alwis, Klein & Silva 2003) . وكشف التقرير الرسمى لمفوضية التحقيق التاريخى المشكلة من الأمم المتحدة فى جواتيمالا (CEH, 1999) تاريخ التمييز العنصرى ضد السكان الأصليين وصور عدم المساواة الاقتصادية الاجتماعية الحادة كأسباب مباشرة لست وثلاثين سنة من الحرب الأهلية فى البلاد (Seider, 2001:192) .

ويطرح فهم الخبرات الثقافية الخاصة وأشكال العنصرية ذات الطابع المؤسسى والتحيز الجنسى مدى واسعًا من الاستجابات الإبداعية لعلماء النفس العاملين مع أفراد وتجمعات ما بعد الحرب. فعلى سبيل المثال، عملت الممارسات الثقافية القديمة والمعتقدات التقليدية، كموارد لبقاء السكان

الأصليين لقرون من الزمان، بما فى ذلك مواقف الصراع الحديثة وما بعدها (انظر chicueue, 1997, in South Africa, and wessells & Monteira, 2000, in Angola) . وناقش كوكبيرن Cockburm 1998 ، على سبيل المثال، كيف احتشد الجندر والعرق عن طريق النساء كمصدرين للمقاومة والبقاء فى أتون الصراع القومى أو العرقى فى أيرلندا الشمالية وإسرائيل والبوسنة والهرسك. وبالمثل، قدم ليكس وميرسكى Lykes and Mersky 2006 إطار عمل يضع التاريخ والثقافة فى الصدارة لتحديد العمل النفسى الاجتماعى فى سياق عمليات الإصلاح فى البلدان الخارجة من الحرب. إلا أن أولئك الكتاب يوجهون النظر نحو أن الكثير من المعتقدات التقليدية والممارسات الثقافية أصابتها الحرب فى مقتل، أو تعمدت القوى العسكرية استهدافها للحد من المقاومة (انظر Carmack, 1998, and Falla, 1994, in Guantemala) .

المناحى المستندة إلى المجتمع فى دراسة الصدمة النفسية الاجتماعية لدى مجتمعات ما بعد الحرب

كما ذكرنا آنفا، غالبا ما تعانى الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات التى مزقت الحرب نسيجها الاجتماعى من حالة الفوضى والشواش. ويُعد إعادة تنظيم هذه المنظومات التى يستمد منها الأفراد المعنى والهوية الجانب الأساسى من إعادة التعافى (Martin – Baro', 1994) . ويقرر المنحنى النفسى الاجتماعى أنه على الرغم من أن الناس يتأثرون بأشكال متعددة من التأثر، هناك بشكل خاص ثلاثة مجالات تتأثر أكثر من غيرها: الوسع البشرى (أى المهارات والمعارف والكفاءات)، البيئة

الاجتماعية (الروابط الاجتماعية والشبكات)، والثقافة والقيم (Mollica, Lopes Cardozo, Osofsky, Raphael, Ager & Salama, 2004 :2058 ; see also psychosocial working group, 2003) . وتستجيب الفرق متعددة التخصصات والمتعاونة لهذه العوامل فى سياقات الحروب والفقر المدقع بالحديث المتكرر عن تمكين قطاعات من السكان المحليين وتنمية رأس المال البشرى. وأقدم العلماء فى علم نفس المجتمع والعاملون فى مجالات التنمية والباحثون فى البحوث التشاركية وبحوث العمل العام على شغل أنفسهم بشكل واضح وصريح بدور التمكين فى مشروعات تنمية المجتمع، بما فيها مبادرات الدمج الوطني، وتقييم المشاركة الريفية، ومشروعات التنمية الاقتصادية، والتقييم الصحى وبرامج التربية والتعليم فى الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، وفى مجتمعات ما بعد الحرب. (de koning & Martin, 1996 ; Mc Taggart, 1997 ; Papineau, 1996).

ويفهم الباحثون وعلماء النفس التطبيقون التمكين بوصفه يشمل أربعة مجالات هى: إدراك الكفاءة الذاتية والمقدرة؛ واكتساب المعارف والمهارات، وإتاحة الموارد والإمكانات؛ وتنمية الوعى النقدى، والمشاركة فى الفعل المشترك (Zimmerman, 2000) . وعادة ما يستخدم العاملون فى مجال تنمية المجتمع التمكين فى مناقشة كيف أن المشاركين فى تدخل بعينه يستطيعون، من خلال المشاركة مع متعاونين خارجيين، توظيف هذه المشاركة فى الوصول إلى مستويات بالغة القوة من الثقة فى النفس والكفاءة الذاتية مما ينعكس على جوانب أخرى فى معيشتهم كقوى فاعلة فى عملية التغيير (Jana, Basu, Rotheram – Borus & Newman, 2004 Ayres etal., 1990) .

إلا أن أندريا كـورنيل **Andrea Cornwall** لاحظت أن الحديث عن تمكين المرأة تحول بالقوة إلى سلعة قابلة للتـداول بدلا من أن تكـون علاقة بنيـوية (٢٠٠٧) . واستمـر مناصرو النسـوية وغيـرهم من الـدارسين النقديين فى التحقيق وإعـادة التفـاوض حـول كون التمكـين هـل هـو مصطلح أم هـدف. فعلى سبيـل المثـال، وصف معهـد تطـوير البحوث (IDS) فى جامعة سـونتيك بالمملكة المتحدة مشـروع طـرق تمكـين المـرأة الذى يبحث فى استخدامات المفهـوم وصور إسـاءة استخـدامه (see: www.Pathwaysofwomenspowerment.org) . ولاحظ المشاركون فى أحد المؤتمرات مؤخرًا حول هـذا الموضـوع أن المعـانى المتحولـة والغامضة للتمكين تجعل منه مفهومًا يصعب توظيفه، كما تغيب بعض أنواع التمكين عن مصطلحات التيار التقليدى السائد اليوم، ومنها: التمكـين الثقـافى، والتمكين الجماعى، والتمكين من التحرر، والتمكـين مـن اللـذة والاسـتمتاع، والتمكين فى القطاع المؤسسي، والتمكين فى اتحادات النقابات (Eyben, 2008).

ويظهر فى المجتمعات المتحولة من حالة الحرب والصراع التمكـين النقدى من خلال منظمة تضم الناجين مـن المـشاركين فـى المـشروعات المجتمعية ومنها مثلاً،المخيمات الأمريكية المركزية للاجئين فى الـسلفادور والمكسيك، وكذلك منظمات المجتمع المدنى فى إريتريـا وجنـوب أفريقيـا (Spence,1999) . وبالمثل، فى جواتيمالا، جرت هنـاك عمليـة مجتمعيـة لاختيار وتشييد نصب تذكارى لمن قتلوا فى الحرب الأهلية الطويلـة التـى حدثت فى البلاد مما ساعد على إعادة تنشيط الآليات المجتمعية فـى صـنع القرار تلك الآليات التى تم تشويهها أثناء أعمال العنـف، وأصـبحت بنيـة

السلطة والنفوذ مما يمكن التفاوض حوله ما دام المجتمع يسبر غور ذاكرته الجمعية وهويته (Roberts & Gidley, 2000) .

ويساهم الإحساس بالكفاءة بدور مهم فى التعافى من الخبرات الصادمة (Herman, 1992) . فوفقا للطبيبة فى سلك الطب الدولى ملين فرانسيك Melin Vranesic يجب أن يكون الهدف الأسمى، لكل برنامج نفسى اجتماعى، تمكين المجتمع من أن يرعى نفسه (بناء القدرة، وتنمية الموارد، وتدريب المهارات، نشاطات زيادة الدخل، تمويل المشروعات الصغيرة، البنوك الريفية) (2003). وبالمثل، فقد أشارت مبادرة لجنة الإنقاذ الدولية للتنمية ما بعد النزاعات إلى أنه يجب تركيز الجهود على إعادة بناء الرفاهية الاجتماعية والوسع التنموى الاقتصادى للمجتمعات تحت وطأة الصراع والنزاعات (International Rescue Committee, 2003). وتستطيع مثل هذه المشروعات أن تبنى مهارات، وتزيد من الثقة بالذات، وتشجع العمل الجماعى والتشارك فى صنع القرارات، وخلق نشاطات اقتصادية محلية وقابلة للاستمرار. وقد تساهم مبادرات تنمية الاقتصاد المحلى من منظور نفسى اجتماعى بدور جوهرى فى تأكيد أن حقوق الإنسان فى الصحة والتعليم، والحبور ليست مجرد أمنيات وطموحات بل نتائج مادية ملموسة.

علم النفس النقدى والتحررى : نموذجان من الميدان

يقدم علم النفس النقدى والتحررى (see Lykes & Mallona, 2008 ; Martin-Baro, 1994) مصادر للأخصائيين النفسيين الذين يسعون للتعاون مع الناجين ومجتمعاتهم فى عمليات التجديد والتحول. تواصلت تلك الأعمال

فى أمريكا اللاتينية بفعل التأثر الشديد بالتربية التحررية ونظريات الوعى النقدى لباولو فيريرى 1970. (والتى سبق الإشارة إليها فى فصول أخرى فى هذه الطبعة، خاصة الثالث والثالث والعشرين). وقد نشأت أيضا مناهج مشابهة لذلك فى آسيا تفترض أن المعرفة تولد القوة، وأن المعرفة الشخصية هى محور التغيير الاجتماعى (Fals-Borda & Rahman, 1991)، وكذلك فى أفريقيا (Hope & Timmel, 1984 - 2000).

وتؤكد المناحى التشاركية من المنظور التحررى المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص المهمشين تاريخيا والمبعدين عن السُلطة وصنع القرار وبناء المعرفة. وتؤكد كذلك هذه المناحى أبعاد العلاقات الاجتماعية الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية ذات الطابع الجندرى والعنصرى التى تتولد من خلالها وبها كل المعارف. وتشير هذه المناحى بصورة متكررة إلى أشكال التعاون الدولى حيث تندمج المحفزات الخارجية مع أبناء المجتمع المحلى (e.g. Debbink & Ornelas, 1997) أو التعاونيات (Arratia & de la maza 1997) لتحسين جودة حياة المواطنين من خلال عمليات المشاركة التى تستهدف توليد التغيير.

وامتدت بعض استراتيجيات العمل والمشاركة لتشمل المساعدات الإنسانية والتدخلات الاقتصادية مع الناجين من الحروب وعنف الدولة، لتشكيل مناخ تعاونية لإعادة تنظيم الحياة الاجتماعية فى سياق الفقر البنيوى فى أعقاب العنف (Lykes & Coquillon, 2006) . فعلى سبيل المثال، فى أحد مشروعات العمل التشاركى فى ريف جواتيمالا، قام لايكس Lykes بالتعاون مع عشرين سيدة من قبائل المايا فى شاجول Chajul، بالتصدى لتحديات مرتبطة بالحرب الأهلية فى البلاد واستمرار التمييز على أساس

الجندر والعـــرق (Lykes et al., 1999; women of photovoice / ADMI & Lykes, 2000) . وقاموا معا بتطوير عملية ســـرد قصـــصي، وتأمـــل، وتصوير ضوئي، لبناء تاريخ مجتمعى مشترك عن طريق السرد – حكايات الحرب وآثارها، وحكايات جهود النساء فى إعادة تأسيس معيشتهن بعد انتهاء الحرب وخلق بدائل لأطفالهن . وبرز هذا المسعى وكان جزءًا لا يتجزأ من منظمة نسوية محلية استنهضت الوعى الثقافى (من خلال إحياء الممارســـات الثقافية والدينية التى تم قمعها أثناء الحرب)، والتنمية الاقتصادية (من خلال مشروعات مختلفة لتربية الحيوانات المنتجـــة للحـــوم والألبـــان وصـــندوق القروض الدوارة)، والتعليم (من خلال برنامج اجتمـــاعى بعـــد المدرســـة للأطفال ومكتبة عامة)، وتنمية مهارات القيادة، والتعافى النفسى والاجتماعى (Lykes etal., 1999). وتم تتويج هذا المشروع بإنتـــاج مقـــال مـــصور مكتوب بلغتين بعنوان: أصوات و صور نساء المايان فى شاغول (women of photovoice / ADMI & Lykes, 2000) . ولاستكمال المشروع، تحدث الباحثون المساعدون من شاغول مع نساء أخريات فـــى البلـــدات المحيطـــة لتعميق فهمهن لتشعب عواقب حرب استمرت ست وثلاثين سنة. أفسحت هذه العمليات وغيرها من عمليات المشاركة المجال للنساء ليتمكن من الانخـــراط فى استكشاف الذات والتحليل النقدى. وعملت كذلك عمليات المشاركة علـــى تيسير عملية كسر حصار الصمت عن التحدث بالحقيقة فـــى ســـياق آمـــن وحماية دائمة من أولئك الذين ارتكبوا ضدهن فظائع وأعمالاً وحشية.

وبالمثل، يـــصف عـــالم الـــنفس مايـــك ويـــسلس Mike Wessells ودافيدسون جونه Davidson Jonah قائد فريق صـــندوق دعـــم الأطفـــال المسيحيين (Jonah, 2005 Wessells &) المبـــادرة المجتمعيـــة لتنـــسيق المشاركة الاقتصادية والنفسية الاجتماعية فى سيراليون، من خلال مـــشروع

دعم تدريب المهارات وخلق فرص عمل. وتطور المشروع على يد العاملين المحليين بالتعاون مع صندوق منظمة الأطفال المسيحيين، واستهدف هذا المشروع مساعدة الأطفال من المحاربين السابقين لإعادة دمجهم فى مجتمعاتهم، فأثناء الحرب الأهلية فى سيراليون، والتى استمرت لعشر سنوات، قامت قوى المعارضة – بما فيها الجبهة الثورية المتحدة RUF – بمعاملة السيراليونيين بوحشية ممنهجة، وخُطف الأطفال ليخدموا فى جيوشهم. وقامت الجبهة الثورية المتحدة بأعمال تهدف بشكل خاص لفصل الأطفال عن مجتمعاتهم وخرق القيم التقليدية، مثل اغتصاب الفتيات أمام جيرانهم وأفراد عائلاتهم، وقتل أفراد أسر الأطفال المخطوفين، وإجبار المخطوفين على قتل أو تشويه أفراد أسرهم أو جيرانهم. كما استخدم أيضا أعضاء الجبهة الثورية المتحدة العنف داخل الجيش كوسيلة للتحكم. ونجم عن ذلك أن أصبحت إعادة دمج جنود الجبهة الثورية المتحدة السابقين تشكل تحديا نفسيا واجتماعيا هائلا ولا حدود له.

وتتطلب إعادة الدمج، وفقا لويسلس و جوناه (٢٠٠٥)، أمورا متعددة : أ) المصالحة بين الجنود السابقين فى الجبهة الثورية المتحدة ومجتمعاتهم، ب) معالجة الفقر، لأن الجنود السابقين من الأطفال يميلون لاستخدام العنف فى حالة عدم توافر الاحتياجات الأساسية و ذلك ليحصلوا عليها بأنفسهم؛ ج) بناء هوية غير عسكرية داخل الجنود السابقين من الأطفال؛ د) تطوير أدوار إيجابية للجنود السابقين فى الحياة المدنية من خلال التعليم و التدريب المهنى؛ ه) التطهر الروحى للمقاتلين السابقين من خلال إعادة إحياء الممارسات الثقافية بما فى ذلك الطقوس الدينية التى يؤديها أفراد المجتمع . فبالإضافة

إلى حل الصراع والمصالحة بين المدنيين والمحاربين السابقين وفر المشروع مرتبا ماليا صغيرا للشباب ليعولوا أنفسهم، وقدم لهم تدريبا على المهارات المحلية القابلة للاستمرار، وإتاحة الفرص لهم ضمن مخطط القروض الصغيرة ليحصلوا على قروض صغيرة للتنمية المستمرة، ونشاطات اقتصادية مستدامة.

وكشف تقييم المشروع التأثير الإنسانى الذى تركته هذه العملية على المقاتلين السابقين من الأطفال، إذ أقروا بأن أبناء تجمعاتهم الصغيرة أصبحوا أقل استخداما لكلمة متمردين فى وصفهم، ويفضلون أن يطبقوا عليهم عمليات الندم التقليدية والصفح والمصالحة (Wessells & Jonah, 2005: 21) . إلا أن توفير فرص الحصول على دخل كان لها تأثير بالغ العمق، بحسب ملاحظة ويسيلس وجونه:

> **ذكر الكثير من المقاتلين السابقين أنهم لو كانوا بلا مرتب لاستشعروا التهميش والإهمال.. وأقر البعض بأن حصولهم على الملابس وابتعاد شبح الجوع ساعدهم فى إعادة تأهيلهم كأفراد فى المجتمع بما أنهم لا يستنزفون موارد مجتمعاتهم، وتكرر حديثهم عن الكيفية التى ساعدهم بها حصولهم على قدر من المال والقدرة على إشباع حاجاتهم الأساسية فى وضع الحرب خلفهم. ولم يكن أعظم ما سببته الحرب من جروح بالنسبة إليهم جرحا جسديا، بل كان الجرح بكل معنى الكلمة هو جرح العزل والتهميش والخزى الذى شعروا به عند وصولهم لمجتمعاتهم وهم حفاة، عراة، وغير قادرين على إطعام أنفسهم. (22 : 2005)**

وبالنسبة للجنود من الأطفال الإناث فتم نبذهن والتصقت بهن وصمة عند عودتهن، بسبب الانتهاكات الجنسية المتعددة التى أوقعتها بهن الجبهة الثورية المتحدة، وتبين أن منحهن دخلا لا يعطيهن فقط قوة شرائية بل أيضا يعطيهن الاحترام والقوة الدافعة للثقة بالذات (16 : 2005) . ورأى ويسلس وجونة أنه إذا كان التطهر بالطقوس الروحانية مكنهن من العودة إلى المجال الاجتماعى والدخول فيه، فإن المال منحهن المكانة والوضع الإيجابى فى القرى التى يقطنونها (16 : 2005) .

وبناء على هذه المشاهدات، لاحظ ويسلس (2006_a) أن الحصول على الرزق والدور الاجتماعى المناسب للسياق، يساعدان الناجين فى إعادة بناء هويتهم بطرائق إيجابية. فيعيد الجنود تصور أنفسهم كمدنيين ويستطيع ضحايا الاغتصاب إعادة إدراج أنفسهن كناجيات وأمهات، وعضوات مشاركات فى المجتمع. وتسير العملية، كذلك، فى عكس الاتجاه؛ فإعادة ارتباط الأفراد بتجمعاتهم يمكن أن تساند قدراتهم فى كونهم منتجين بأدوار اجتماعية واقتصادية جديدة.

وجسد هذان المشروعان التدخلات التشاركية الموجهة نحو المجتمع فى مجتمعين من مجتمعات عديدة فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا خرجت من صراعات مسلحة استمرت لعدة عقود. وعكس المشروعان مناحى الوعى الثقافى والجندرى فى صياغة البرامج بالتحاور مع ممثلى التجمع المحلى. وعلى الرغم من أنه لم يتم مناقشتهما على وجه الخصوص كمشروعين للتمكين، كان تصميمهما يستهدف تنمية الكفاءات البشرية ورفع مستوى تقدير الذات، وإعادة نظم النسيج الاجتماعى والثقافى للمجتمع بدرجات متباينة. ومن ثم، استند المشروعان إلى إعلان حقوق الإنسان – حيث الدفاع عن

الحقوق الاقتصادية والسياسية والثقافية للناجين، من خلال تصميم البرنامجين ونتائجهما- واستند كذلك إلى لغة التمكين، من خلال التركيز المبرمج على تنمية رأس المال الاجتماعي.

إلا أن هذه المناحى بالغة التعقيد عند التحسب للترتيبات القائمة على أساس الجندر والعنصر والطبقة. فالمشروع الذى يسرته لايكس وزملاؤها فى شو جوال، على سبيل المثال، لم يتعمد التأثيرات الضخمة والمعقدة للتدخلات الصوتية المصورة على الرجال، بما فى ذلك الرجال الذين يتخذون من المشاركات الصغيرات شريكات حياة. وتغيرت السلطة داخل العائلات وفى المجتمعات الأوسع كما تقرر النساء، بنص عباراتهن، شمل التغيير النشاطات التى كانت مقصورة فيما مضى على الرجال فقط.

وتجدر الإشارة إلى أنه فى ضوء مشروع سيراليون قدم كورنوال نقدا حانقا لحدود التدخلات الاقتصادية التى توزع المال دون تحليل نقدى للقوى الكبرى:

> **خلطت الدعوات المنادية بتمكين المرأة بدمجها فى سوق العمل السلطة بالمال، وأضفت ما يشبه السُلطات السحرية على اكتساب المال والاستيلاء عليه – ففى حال امتلك النساء أموالهن يستطعن التلويح بالصولجان ويتمنين بين ليلة وضحاها أن تكون المعايير الاجتماعية والمؤسسات والعلاقات إلى جانبهن وجزءا لا يتجزأ من معايشهن. ويومض التمكين بهذا، وبما هو أكثر: فيتم تتويج سلسلة العلل بجائزة التنمية الكبرى المقدسة، خفض الفقر. (٢٠٠٧)**

وركز المشروعان، فى الختام، على تلبية احتياجات محددة للمشاركين المحليين فى التجمعات المحلية. ولم تكن مقيدة ذلك بالحركات الاجتماعية الأوسع التى قد توسع من بؤرة اهتمامها المجتمعية المحلية لتصل إلى

المستوى الاجتماعى الأوسع. وبينما يواصل الدارسون الناشطون المعاصرون تعاونهم مع الجماعات ذات الوجهة المجتمعية، يسعى هؤلاء إلى تشبيك الجهود المتماثلة مع الحركات الاجتماعية العريضة، ويستهدفون الاستراتيجية التى تعزز إمكانات التغيير النظامى والتحول الاجتماعى (see Hale, 2008, for examples).

وبالتالى يطرح الدارسون الناشطون إلى جانب مسارات مشروع تمكين المرأة التى تم مناقشتها آنفا مصادر مهمة للتفكير بعمق فى موضوعات التحدى هذه.

أفكار ختامية: تحديات المضى قدما

يطرح عمل علماء النفس النقديين واليبراليين والدارسين الناشطين والعاملين فى مجالات التنمية ممن يلتزمون بحقوق الإنسان ما يفيد أن التعافى النفسى الاجتماعى وتنمية المجتمع تتطلب منحى متكاملا متعدد التخصصات فى العمل مع الناجين لتحديد حقوقهم الإنسانية وينميه أوساعهم كقوى فاعلة فى التغيير يستطيعون أن يدافعوا عن حقوقهم الإنسانية وتنميه إمكاناتهم باعتبارهم عملاء للتغيير. ومثل هذا العمل لا يتم بدون تحديات (Lykes & Mersky, 2006 تعبير مبكر عن قصور العمل النفسى الاجتماعى للتعبير المبكر).

أولا: إذا لم تكن هناك نظرة نقدية ومجموعة من الالتزامات الاجتماعية الشفافة، فإن المبادرات المستجلبة من الخارج إلى الداخل فى مجتمعات ما بعد الحرب معرضة لخطر إقحام الأفراد المحليين فى هياكل المشروعات

الأجنبية بدلا من بناء التغيير الشامل من الألف إلى الياء. وبالتالى، فإن مثل هذه المبادرات قد تفشل فى دعم اتخاذ القرار على المستوى المجتمعى وتفشل فى دعم التنمية وتوكيد الممارسات العملية المحلية أو ممارسات السكان الأصليين. وبالإضافة لذلك، ينبغى لمن ينفذون المبادرات التشاركية أن ينتبهوا إلى احتمالات أن تستعيد المناحى حسنة النية بناءات السلطة الهرمية وتذعن لها، أو تفشل تماما فى مساندة الاستقلال (see Cooke & Kothari, 2001). ففى مشروع ويسلس وجونة، على سبيل المثال، يخلق الاستعداد لمنح معاشات مالية للمشاركين فى المشروع المحلى نوعا من التأكيد المبالغ فيه على المال والاعتماد على مصادر خارجية للدخل، رغم التسليم بالقيمة الأساسية لهذه المعاشات (24 : 2005) .

ثانيا: ينبغى للرعاية الصحية طويلة المدى والرعاية الصحية النفسية والتنمية أن تراعى التحفظات المحلية ونسق القيم. والفشل فى القيام بهذا يستدعى نقد أولئك المدافعين عن نماذج التدخل المستدامة وذات الحساسية الثقافية (carr, Mc Auliffe & Mc Auliffe, 1998 ; Pupavac, 2000) . وإضافة لهذا، تتعرض التدخلات المشبعة بالجوانب الثقافية لخطر الفشل فى تحدى العنصرية ذات الطابع المؤسسي، والتحيز الجنسي، والفشل فى تطوير برمجة نقدية للجندر ومناهضة بوضوح للعنصرية وقائمة على أساس التحليل النظامى للمساواة البنيوية.

ثالثا: إن غالبية الأعمال التى ذكرناها هنا، إن لم يكن جميعها، تم تقييمها تقييما وصفيا فقط. تعد ظروف الحرب وعواقبها، والفقر المدقع والكوارث الإنسانية تحديات للتدخل – وتشكل تحديا أكبر للتقييم. فبالرغم من أن تقييم المشاركة وغيرها من الاستراتيجيات الموجهة نحو المجتمع كشفت

عن بيانات ونتائج، يظل غالبية ما تم التوصل إليه من نتائج عبارة عن إفادات وشهادات أو سرد قصصي.

رابعا: الاهتمام بفرضية لم يتم اختبارها تكمن وراء الكثير من الأعمال النفسية الاجتماعية، وتفيد بأن: النتائج المتوقعة هى الشفاء والتعافى. وينبغى علينا كعلماء نفس نقديين وناشطين فى مجال حقوق الإنسان النظر فى المعانى المتعددة لكلمات مثل الشفاء والتعافى والإصلاح والمصالحة . ويتضمن عمل علماء النفس النقديين مع الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الحروب وأشكال العنف الأخرى أسئلة حول العدل والحق. وبالتالى، تعد لغة الشفاء النفسية، كما يشيع استخدامها، غير كافية كى تشمل البحث عن العدل والحق. فضلا عن أن العدل إذا كان قد تم تعليقه إلى حين فى معظم، إن لم يكن كل، البلدان التى خرجت من الحرب، فما النتائج المرجوة من التدخلات النفسية الاجتماعية فى غياب العدل والحق؟

وتتمثل المعضلة الخامسة فى أن البرامج النفسية الاجتماعية ليست متضمنة فى مشروعات التنمية التى تشغل كل التجمعات مركزة بشكل متكرر وحصرى على من تأثروا مباشرة بالعنف. وقد يكون ذلك غير مقصود ولكنه يحمل مخاطر محتملة. فعلى سبيل المثال، قد يخبر الضحايا من الناجين إعادة إلصاق الوصمة بهم عندما يقع الاختيار عليهم لتلقى خدمات خاصة أو منحهم إمكانات وموارد، أو يتم استبعادهم من العلاقات المساندة مع آخرين من أبناء التجمعات التى ينتمون إليها. فضلا عن أن تصنيفهم فى فئات تشخيصية قد يبرر معاناتهم بدلا من دمجهم كمساهمين بإيجابية فى عملية التعافى (حيث النظر للشخص كمريض باضطراب مشقة ما بعد الصدمة بدلا من النظر إليه

كشخص كان قد تعرض لصدمة العنف كخبرة من بين خبرات كثيرة أخرى تعرض إليها فى مدى حياته). وعلى سبيل التبديل، قد يصبح الضحايا عالقين فى طور الضحية، بمعنى أنهم قد يكررون قصة إصابتهم بالصدمة مرارًا وتكرارا حتى يصبحوا مجرد حكاية، بحيث لا يكون لهم وجود خارج إطار شهادة أو إفادة النجاة. ويعانى عمل النسويين فى مشروعات التنمية التى تستهدف مشاركة المرأة واستبعاد الرجال معضلة مماثلة. ويرى كورونيل ٢٠٠٠، على سبيل المثال، أن الغرباء يسلمون خطأ بوجود تكافل جندرى فيما بين النساء اللائى يرتبطن فعليا بالرجال فى مجتمعاتهن برابطة أكثر قوة من ارتباطهن بالنساء فى جماعات عرقية أو عنصرية مغايرة، أو فى جماعات اقتصادية اجتماعية مختلفة.

وتتمثل المعضلة الأخيرة المستمرة فى أن هذه البرامج والعمليات تتم فى زمن محدود. فبغض النظر عن السؤال هل من الممكن التعافى من صدمات سياسية المنشأ، قد لا يتعرف الناجون ألمهم أو خسارتهم إلا بعد سنوات من الانتهاك ومن ثم لا يبحثون عن المساعدة عندما يتم طرحها. والعمليات النفسية الاجتماعية طويلة المدى غالبا ما تكون ممتدة عبر الأجيال. ويتحدى هذا الواقع تلك التدخلات النفسية الاجتماعية الراهنة المتداولة لتخطيط الجهود المحتملة داخل الجيل الواحد أو عبر أجيال متعددة. وأقل ما ينبغى توخيه من جانب القائمين على تطوير البرنامج تعرف هذه القيود وتلك التباينات والاعتراف بها.

ولإذكاء هذه المعضلات والتعقيدات نُذكر بأن الموقف الأخلاقى للعاملين فى التنمية والخدمة النفسية الاجتماعية له أهمية محورية. ويدعو علم

النفس النقدى والتحررى إلى تحليل دقيق ومتعدد الطبقات للعوامل التى تساهم فى البيئة التى يعمل بها أى من هؤلاء. ويدعو علم النفس النقدى والتحررى إلى التأييد الفعال للعدالة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، طبقا لما تضمنه إطار عمل حقوق الإنسان، لتحقيق التعافى والتماسك الاجتماعى . ونشاطر الدارسين الناشطين والناشطين فى مجال حقوق الإنسان الاقتناع بأن التدخلات النفسية الاجتماعية يجب أن تتواكب مع العمل الاجتماعى السياسى نحو تحقيق العدالة وضد الحصانة فى إطار الكفاح من أجل التحول الاجتماعى (Hale, 2008 ; Sveaass & Lavick, 2000). وفى الختام، نحن نواجه تحديا، كعلماء نفس نقديين وكدارسين ناشطين، العمل بجرأة فى حين نتعرف بتواضع حدود أى جهد نقدمه لإصلاح العدالة البنيوية والتحول عن صور الجور الاجتماعى أو عدم المساواة الاجتماعية.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- تعد الصدمة النفسية الاجتماعية فى أعقاب الحرب والفقر المدقع معقدة ومتعددة الأبعاد، فتشمل العنصر والطبقة والثقافة، وتدعو التدخلات القائمة على علم النفس النقدى والتحررى فى مجتمعات ما بعد الحرب إلى القيام بتحليل نقدى لتأثيرات العنصر والطبقة والجندر فى الخبرة المعيشة لجموع الناس.

٢- يستطيع الفقر البنيوى والحرب والعنف المنظم تقويض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للناجين، وكذلك تقويض الحبور النفسى. ويتعين أن تستند التدخلات القائمة على

علم النفس النقدى والتحررى فى مجتمعات ما بعد الحرب إلى إطار العمل الخاص بحقوق الإنسان ومساندة إعادة نظم المجتمع، وتحول البناءات الاجتماعية ذات الجذور الكامنة فى الفقر المدقع والعنف.

٣- تتكامل التدخلات النفسية الاجتماعية فى مجتمعات ما بعد الحرب مع ممارسات التنمية الاقتصادية الموجهة نحو المجتمع بطرائق تساعد فى تنمية إمكانات الناجين وإحساسهم بالثقة فى ذواتهم، والتمكين من النقد لبناء الرضا الاقتصادى والاجتماعى والثقافى فى المجتمع.

ثبت المصطلحات

- **السكان الأصليون Indigenous** : من نشأوا فى بيئة معينة؛ محلية؛ الأشخاص الذين ترجع أصولهم إلى حيز جغرافى محدد .

- **علم نفس التحرر Liberation psychology** : منظور داخل علم النفس مستمد من لاهوت التحرر، خاصة الخيار التفضيلى للفقراء. ويسعى هذا الفرع من العلم إلى العمل على التضامن مع الفقراء، وتعرف مساهماتهم الخاصة والفريدة فى النضال من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة والنظر فى السياق الاجتماعى الواسع عند تحليل العمليات النفسية.

- **مشقة ما بعد الصدمة Post-Traumatic stress** : الكرب الاجتماعى الوجدانى الناجم عن العنف أو التعرض لتهديدات شديدة أخرى بالإيذاء البدنى.

- **نفسية اجتماعية Psychosocial** : العمليات النفسية والتنمية فى سياق بيئة اجتماعية، اقتصادية، سياسية محددة

أسئلة

١- يؤكد علم النفس النقدى والليبرالى إلى جانب المناهج التشاركية التى قدمت المعلومات عن النموذجين اللذين تم عرضهما فى هذا الفصل الانعكاس الشخصى لجزء من كل المشاركين فى توليفة مع الفعل (الانعكاسية). كيف يمكن لتاريخك الشخصى وعرقك وقوميتك ونوعك البيوثقافى ووضعك الاجتماعى الاقتصادى أن يؤثر فى طريقة عملك داخل التجمعات الفقيرة الناشئة بعد الحرب؟

٢- بالنظر فى الصراعات الراهنة أو الأخيرة فى مختلف بقاع الأرض. إلى أى مدى يسهم الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والتحيز ضد الجنس والعنصرية فى توليد العنف؟ وكيف يمكن لخطاب حقوق الإنسان أن يقدم معلومات حول كيف يمكنك دمج هذه القضايا فى برنامج تدخل فى سياق نشأ بعد الحرب؟

٣- تتطلب التدخلات النفسية الاجتماعية فى مجتمعات ما بعد الحرب التزاما مستداما وانخراطًا تامًا عبر الزمن. ما نوعية الإعداد المهنى المرغوب بالنسبة لأولئك ممن يفكرون فى الاستجابة لمثل هذه المواقف؟ كيف يمكنك تطوير فهم أمثل لعلم النفس النقدى والليبرالي؟

الفصل الثامن عشر

الاضطهاد والتمكين

نشأة التحليل النقدي للصحة النفسية

ميشيل ماكوبي

موضوعات الفصل

- قوة المجهول فى المجتمعات التقليدية : الدمج الاجتماعى للمختلفين
- الاضطهاد، والجنون، والفصل العنصرى كتبعات للثورة الصناعية
- التحكم فى المرضى العقليين: إقامة المبعدين بمؤسسات إيوائية فى المجتمع الرأسمالى الحديث
- حركة العلاج الأخلاقي: صلوات من أجل أرواح المبتلين
- قدسية النموذج الطبى البيولوجى فى الطب النفسى : التشيؤ والاضطهاد
- التحرر من الإقامة بالمؤسسات: التحكم من داخل المجتمع
- حركة التعافي: استرداد القوة ومكافحة الاضطهاد

لم نحاول في هذا الفصل نقل فهم علمي موضوعي للكرب النفسي المعروف بالمرض النفسي. بل، نحتكم في هذا الفصل إلى المنحى العام لعلم النفس النقدي في استكشاف الاستجابة الاجتماعية لما يطلق عليه مرض نفسي ونقدم خارطة طريق للاستجابات الأكثر ملاءمة عندما يتم فهم خبرة الكرب النفسي كظاهرة متضمنة تضمينا اجتماعيا. ويكشف المنظور التاريخي لهذا الفصل الكيفية التي أثر بها المجتمع المتغير وأنماط الفكر المتغيرة في جموع الناس للمرض النفسي- ومنها على سبيل المثال، التصورات الاجتماعية للمرض العقلي - ثم كيف لهذه المنظورات المتغيرة أن تبدل السياسات والممارسات المصممة لعلاج الأشخاص الذين يعانون من المشقة النفسية، أو السيطرة عليهم، أو مساعدتهم.

وللاقتراب من هذه الأسئلة، نستخدم أداة شديدة الخصوصية، وهي: ***القوة***. فبينما يقل الاستخدام النظامي الصريح لمفهوم القوة خارج نطاق العلوم السياسية، أصبحت قضايا السلطة والنفوذ راسخة في الصحة العامة، وعلم النفس الاجتماعي وممارسة علم نفس المجتمع. ونجد في هذه المجالات استخداما دائمًا لمفاهيم مرتبطة بالقوة مثل التمكين، الإحساس بالتحكم، ومشاعر الكفاءة، وبناء الوسع. وتُعد كل هذه المفاهيم أبعادًا لمفهوم القوة، إذ يمكن فهمها بوصفها قدرة المرء على إحداث تغيير متعمد في ذاته أو في بيئته المحيطة. وقد يُقصد بها " التحسن الذاتي "، أو التأثير بين الأقران، أو حصول المرء على ما يرغب من السلع أو الموارد، أو المساهمة في جعل العالم مكانًا أفضل.

ويتمثل الهدف الأساسى من هذا الفصل فى الإقرار بأن علم النفس النقدى يمكن أن يكون عاملاً فاعلاً فى التغيير الاجتماعى بتعرف الآثار الضارة لنقيض القوة – أى **الاضطهاد**. إذ يُعد الاضطهاد عاملاً من عوامل ظهور الكرب النفسي، وفى تفاقمه، وينجم عنه معاناة هائلة لدى أولئك المستهدفين بالفعل، مما يؤدى إلى حتمية أن يصبح المرض النفسى مرضا مزمناً. وفى حال تم تعرف أدوار القمع والاضطهاد، يستطيع علماء النفس النقديون أن يقدموا المساعدة بطرائق مختلفة: يحاولون إزالة المعوقات وإزاحة القائمين على القمع والاضطهاد؛ ويعملون مع العملاء على بسط مقدرتهم وثقتهم فى التغيير المنادى به؛ ويعملون مع المؤسسات الاجتماعية كالحكومات وجمعيات المجتمع المدنى والشركات والمؤسسات على تشجيع تمكين الأشخاص المكروبين نفسيًا، وخفض معدلات الإصابة بالأمراض النفسية. فبينما يعمل علماء التيار العلمى السائد فى ظل صلاحيات كاملة داخل المؤسسات التى تتحكم فى الأشخاص المكروبين نفسيًا، يأتى علماء النفس النقديون بمنظورات تتحدى المهارات النافعة لدى علماء التيار السائد ومكانتهم المهنية.

والكرب النفسى لا يمكن مشاهدته أو ملاحظته بصورة مباشرة، إذ يختلف عن الإصابة أو الجرح الموجود على الجلد. بل إن الكرب النفسى عن استخبار لمعاناة، وما يلاحظه الآخرون بشكل مباشر ليس الخبرة ذاتها وإنما أنماط سلوك من يعانى وحديثه. وتُعد التسميات التى تطلق على ما تفهمه جموع الناس عن المرض النفسى مجرد تكوينات اجتماعية تُنبئ باستفاضة عن الأشخاص الذين يستخدمون هذه التسميات أكثر مما تُنبئ عن الموضوع

أو الظاهرة التى يفترضون أن هذه المسميات تنطبق عليها. وتتشكل هذه المسميات، التى تعكس اتجاهات الأشخاص أو الجماعات المستخدمة لها، دائما وأبدا، من خلال التعصب والخرافة والمصلحة الذاتية والخوف. وبدلا عن هذا، يتعين أن يعكس التكوين الاجتماعي، بصورة مثالية، الأمل والرحمة والرعاية والمحبة. ويتسق مثل هذا الفهم مع التوجه الذى يتبناه هذا الفصل، الماثل فى أننا يجب أن ننبذ القوالب النمطية الخاصة بالكرب النفسى والمرض العقلى بماهى قوالب سلبية مرتبطة بالمصالح الذاتية لصالح تفاهمات تجعلنا نعمل على تطوير الظروف لتحقيق التمكين ومن ثم تحقيق أعلى درجات الحبور للمكروبين نفسيًا.

وفى إطار الحديث فى المصطلحات، نعرض خلال هذا الفصل الاستخدامات المتعددة لمصطلحات مثل المس **insane**، والجنون، والمريض عقليا أو نفسيا، إلى غير هذا من المصطلحات. ويستخدم كل مصطلح فى نقل أفهام مختلفة للكرب النفسى أو ما تظنه جموع الناس شعورًا بالكرب أو الانعصاب. ويمكن أن يتغير معنى أى من هذه المصطلحات عبر الزمن، ويمكن أيضًا أن تتنوع معانيه وفقًا لمن يستخدمها، فعلى سبيل المثال، تم صك مصطلح الجنون منذ قرون مضت عندما كان فهم الكرب النفسى الشديد قاصرًا، وغالبا ما كان يعد مفهوما ازدرائيا يحط من كرامة الفرد. وعلى الجانب الآخر، عملت الجماعات الحقوقية المعاصرة المستخدمة للمصطلح على إعادة تكييفه كوسيلة من وسائل الانفتاح على جهود فهم الشخص الذى يقف خلف حالة الجنون. وما دام تعبير أُناس يعانون كربًا نفسيًا يُعد تعبيرا ممطوطًا، نستخدم فى هذا الفصل مصطلحات أخرى لتبسيط الأمور ولو جزئيًا، ومثل هذا الاستخدام لا ينبغى أن يفهم منه أى ازدراء للفرد أو حط من كرامته.

وعمل التيار السائد فى علم النفس بصورة أو بأخرى لسنوات عديدة على التعامل مع الأشخاص الباحثين عن المساعدة على أنهم أشياء، حيث الممارسة النفسية العملية ما تزال فى أطوار نموها الأولى. ويمكن أن تبقى هذه الآثار على حالها من حيث الجوهر على الرغم من أن التقنيات النفسية تتغير وتتطور، إن جاز لنا التعبير. فالتحليل النفسى الفرويدى قد يستضعف إن لم يعزز التمكن، إذا أستمع فقط لأحلام الباحثين عن المساعدة ولم يستمع إلى طموحاتهم الفعلية. وقد يتجاهل العلاج السلوكى إرادة البشر بمعاملتهم كماكينات يمكن تعديلها. حيث يقدم الكثير من الاختصاصيين النفسيين من الممارسين فى وقتنا الراهن القليل من الإرشاد الفعلى أو لا يقدمونه على الإطلاق، ويقضون أوقاتهم فى إعداد وتصحيح الاختبارات التى تهدف إلى قياس جوانب من سلوك البشر أو مشاعرهم، دون أن يبحثوا عن فهم الشخص ككل. وأصبح العلاج المعرفى والعلوم النفسية العصبية لها السيادة. ولكن هل يمكن اختزال الروح المعنوية البشرية والوعى فى دراسة الخلايا العصبية والهرمونات ؟

ونذهب فى هذا الفصل إلى أن المنحى النقدى يرفض إضفاء التشيؤ على الشخص البشرى ويعمل من أجل مصلحة العملاء والجماعات وفقًا للتطلعات الفعلية لهؤلاء الأشخاص. ولا يبدل علماء النفس النقديون فكرتهم حول ما فيه الخير أو الصالح للشخص. ويتسق اعترافهم بأن علم النفس ينبغى أن يعمل مع العميل ومن أجله مع فهم الشخص ككل متكامل. وليس فقط لا يمكن اختزال ذاك الشخص إلى ما يقوم به المخ، بل إن النظرة الكلية لها علاقة قوية بالبيئة الاجتماعية للشخص ذكرا كان أو أُنثى، وهذه البيئة إما أن تكون بيئة قمعية اضطهادية، وإما أن تكون بيئة قوة وتمكين.

قوة المجهول فى المجتمعات التقليدية : الدمج الاجتماعى للمختلفين

قدم المؤرخ والفيلسوف فوكو (٢٠٠٦) وصفًا لمحاولات مجتمعات ما قبل الحداثة فهم المرض العقلى. إذ يرى أن الجنون فى المجتمعات التقليدية فوق قدرة البشر على الفهم؛ ولذلك كان يُنظر للمختلفين عقليًا فى الغالب على أنهم ليسوا جزءًا من هذا العالم. ويتسق هذا التصور تمامًا مع فكر ما قبل الحداثة، إذ لا يتطلب دائمًا تفسيرات منطقية راسخة لظواهر تقع بين الأفراد وفى المجتمع. فالولادة، والموت، والمرض، والنور، والظلام كلها يتم الشعور بها جميعا على أنها هبة تهبها آلهة خفية ذات قوة واقتدار، من صفاتها المودة والمحبة للعباد وكذلك الانتقام. ومن ثم، فحتى العلل الراسخة الواضحة ليس لها إلا وقع تفسيرى ضئيل أو ليس لها هذا الوقع على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، إذا نظرنا لشخص حدث له تلف مخى نتيجة لسقوطه من فوق شجرة: فهل هناك أرواح هى التى قررت هذه النتيجة ؟ أم أن هذه الأرواح من البداية أسقطت هذا الشخص من فوق الشجرة ؟

وكان مصطلح الجنون يستخدم، طبقا لتوصيف عدد من المؤرخين مثل فوكو، لوصف الأشخاص الذين يصدر عنهم أنماط سلوكية شاذة ويخبرون خبرات غريبة مثل سماع أصوات غير موجودة فى الواقع أو يصدر عنهم أنماط سلوكية مضادة للمجتمع وكان من الصعب عزوها إلى الطمع، أو الحب، أو الشهوة، أو الكراهية، أو غيرها من المشاعر المعروفة والرغبات. وفيما يتعلق بهذا الأمر، لم يحدث أى تغيير فى عصرنا الحالي: فيتم النظر للمرض العقلى على نطاق واسع كحالة نفسية تؤدى إلى ظهور أنماط سلوكية وخبرات ومشاعر غير قابلة للتفسير؛ ومازلنا لا نستطيع رؤية اختلالات

وظائف المخ التى نظن أنها تقف وراء المرض العقلي، مما يمثل تناقضا هائلاً فى الطب النفسى الحديث كتخصص مهنى طبى بيولوجي، يعتقد أن المرض العقلى يرجع إلى اضطراب فى المخ، ومن ثم يتحول إلى اضطرابات فى التفكير أو اضطرابات معرفية أو اضطرابات فى الشخصية.

وجموع الناس التقليديين لا يبحثون عن تفسير بيولوجى للمرض العقلي، ولا يفكرون مثل الطب النفسى فى زماننا بأنه ينبغى أن تكون هناك علة بيولوجية يتعين البحث فيها. وإذا كان هناك من لديه استبصار خاص حول معنى الجنون ومصادره، فهم الكهنة وغيرهم من الباحثين فى الروحانيات (قد دفعت تلك الفكرة عددًا من الكتاب مثل توماس زاز Thomas Szasz (١٩٧٤) إلى الإقرار بأن الطب النفسى قد حل جزئيًا محل الكهنوت فيما يتعلق بالإيمان به بين الجماهير). وبالتالي، فمادامت الشعوب التقليدية لم تسلم بوجود أسباب بيولوجية، أو أى علة منطقية، لم تحاول هذه الشعوب علاج المرض العقلى. وقد يذهب البعض إلى أن المنحى التقليدى الخاص بالجنون كان بطريقة أو بأخرى أكثر إنسانية بالمقارنة مع كثير من المناحى الحديثة: وطبقا لمنظور فوكو، لم يكن المجنون يُستبعد من أسرته وقريته. وأشار أيضًا علماء الأنثربولوجيا العرقية، فى وصفهم للمجتمعات التقليدية المعاصرة، أنهم ينظرون للمختلين عقليا على أنهم مختلفون، ولكن لهم وضعهم ومكانتهم. فمادام المجنون يُظن أنه مؤيد بقوى من تحت الأرض وفوق الأرض، فيكون لهم الاحترام ويُمنحون أدوارا مثل طبيب أو طبيبة، وكعرافيين، أو أنبياء أو كهنة، أو يُنظر إليهم ببساطة كرموز لقوة إلهية. ويُظن أن لديهم مواهب لا تمنحها الآلهة إلا لقليل من الرجال والنساء الفانين والفانيات.

وتختلف المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة اختلافا تامًا. فالتنظيمات الاجتماعية الأولية هى القرى، دون وجود لبناءات كبرى مجهولة الاسم مثل الشركات والولايات ودور العبادة، إلى غير هذا. وتغيرت الاقتصاديات متمثلة في: القنص والصيد والحصاد وصيد الأسماك، والزراعة البدائية والصناعات الحرفية، تغيرًا طفيفًا عبر آلاف السنين. وعادة ما تكون الأدوار الاجتماعية مثل العمل أو المهنة محددة سلفًا وقدرًا محتومًا يتم تناقله عبر الأجيال. وباستثناء التدخلات الإلهية، التى يتم تقبلها بصبر، يشعر جموع الناس أنهم يسيطرون على الأجزاء الصغيرة التى يمتلكونها من الكون. ويُرجح أن مثل هذا الإحساس بالتحكم والأدوار الاجتماعية الثابتة قد أدى إلى انحصار الأمراض العقلية بالمقارنة مع مجتمعات هذا الزمان التنافسية والمعقدة. ومن الجدير بالذكر فى هذا الإطار، أنه على الرغم من أنه لا شك أن هذه رؤية رومانسية مبالغ فيها، لن يكون المرض النفسى أسوأ مما هو عليه بمحاولات علاجه. وسنناقش هذا الأمر فى الجزء التالى.

الاضطهاد، والجنون، والفصل العنصرى كتبعات للثورة الصناعية

مما لاشك فيه أن الحضارة غيرت كل شيء. وعاقبت اقتصاديات السوق الناشئة، عبر الألف سنة الأخيرة من تاريخ البشرية، وخاصة منذ العصور الوسطى، هؤلاء الذين لم يكن إنتاجهم كافيا. وكما يُشير كارل ماركس **Karl Makrs** ١٩٠٦، يُنتج قليل من الناس لأنفسهم ما يستهلكونه من طعام وملبس ومسكن إلى آخره من المتطلبات الاستهلاكية. ويبتاعون عمالتهم فى الأسواق ليتلقوا المال الذى ربما يلبى احتياجاتهم الأساسية أو لا يلبيها. ويذكر ماركس هنا، أن المزارعين والعمال يفتقرون إلى وسائل الإنتاج. وكى يتمكنوا من العيش، فهم عادة ما يرتحلون من مكان إلى آخر

ومن وظيفة إلى أخرى. فإذا لم تكن هناك وظائف متاحة، فمن المستحيل أن يُطعموا أنفسهم باتباع طريقة الحياة التقليدية: فالأرض أصبحت ممتلكات خاصة، وغالبًا ما تكون مملوكة لشخص فاحش الثراء وبعيد كل البعد عنها فلا يعلم أى شيء عمن يعيشون فيها، فهو فقط يحصل منهم على إيجارها أو يبيعها لمن يدفع الثمن الأعلى.

ولم تعد جموع الناس فى مجتمعات السوق ذات المستوى المنخفض من الاستقرار الاجتماعى تتمتع بالأدوار التقليدية التى كانت تُعطى لحياتهم معنى، بما فى ذلك جموع الناس فى مجتمعاتنا والمجتمعات الناشئة فى ظل الثورة الصناعية. كذلك فقد المجنون دور من له صلة بالآلهة، وأخذت النظرة إليهم على أنهم معوقات فى التزايد. ويرى عدد من المؤرخين الطبيين ممن يتمتعون بحس نقدى أن معدلات حدوث المرض النفسى ارتفعت بصورة واضحة (مثلاً : ما قدمه فوكس **R.Fox** ١٩٧٨ بوصف التزايد الوبائى للأمراض العقلية فى كاليفورنيا). وتزايد التشذى وعدم اليقين فى الحياة الحديثة، وأصبح من الضرورى التواؤم مع أدوار اجتماعية يفرضها السوق بصورة غير طبيعية، وكذلك تدمير أى إحساس بالتحكم والتماسك. وكان هذا سيئا بالنسبة إلى الحبور النفسي للجموع البشرية: فكما ظن أنطونفيسكى **Antonovsky** (١٩٨٧) (فى دراسته للمصير النفسى للناجين من محرقة الهولوكوست) يعد هذا الإحساس بالتماسك والشعور بأن للحياة معنى له أهمية جوهرية بالنسبة لجودة الصحة النفسية.

ويتزايد استبعاد المرضى العقليين فى المجتمعات التى ليس بها مكان لأعدادهم المتنامية وليس لديها غاية تتعلق بهم. ورسم تقييم فوكو لتعامل

مجتمعات السوق المبكرة مع المرض العقلى صورة – ربما كانت صورة خيالية لكنها مازالت تحيط بجوهر الظاهرة – لعصابات المرضى العقليين وغيرهم من المنحرفين، كجزء من هذا العالم، وهم محاصرون فى جزء منه، يجوبون فيه أطراف المدن والغابات. وعندما يتوغلون فى المناطق الريفية فإما يتم تجاهلهم وكأنهم محتجبون عن الرؤية وإما تتم مطاردتهم ليخرجوا منها. وبالتالي، يمكن أن يُعزى قمع واضطهاد المكروبين نفسيًا، فى هذه المرحلة من التاريخ، ما بعد التقليدية وما قبل الحداثة، إلى المجتمعات التى حاولت دفعهم خارجها وليس إلى قوى خارجية مجهولة.

ويصف تاريخ علم النفس من وجهة نظر فوكو (٢٠٠٦) هذا بأنه المرحلة الأولى فى نفى ليس فقط المريض العقلى ولكن أيضًا المرض العقلى نفسه. ولمزيد من التوضيح، ذكر فوكو (١٩٨٧) أن العالم ذى العقل السليم فقد أى أمل كان لديه لفهم الآخرين وفهم عن ماذا يدور المرض العقلى. وتكمن المفارقة هنا فى أن الشيء الذى نحاول فهمه، فى ظل الوضعية المنطقية للفكر الحديث، يتعين أن يكون موضوعيًا، مما يتطلب فصله عن الملاحظ له. إلا أن المرض العقلى فى جوهره يكمن كجانب منا أو فينا. وفصله عنا يجعله مجهولا ويفقده المعنى.

التحكم فى المرضى العقليين: إقامة المبعدين بمؤسسات إيوائية فى المجتمع الرأسمالى الحديث

بالتوسع فى اقتصاد السوق ليحل محل غالبية أشكال الحياة التقليدية والإنتاج وتحول الأراضى والعمالة إلى سلع، انتهى إلى غير رجعة عصر

النظر إلى المرضى العقليين بوصفهم أشباحًا إما داخل المجتمع وإما خارجه. ووجد المرضى العقليون أن الأماكن تقل وتقل شيئا فشيئا فى تكتم بعيدا عن رؤية المجتمع ككل. وتزامن حضورهم المتزايد مع اتساع دائرة رفض الخرافة والقوى الخارقة للطبيعة كمفسرات للمرض العقلى. إلا أنه فى غياب أى شيء يحل محل هذه التفسيرات، أصبح المرض العقلى مسألة مربكة ومقلقة للأصحاء عقليا أكثر منها بالنسبة للمرضى العقليين أنفسهم. فالمرض العقلى الذى يصور الجانب المظلم من النفس البشرية قد يصيبنا أو يصيب واحدا من أحبائنا (بالرغم من عدم رغبتنا فى الاعتراف بذلك). ولأن مس الجنون يدور حول من نكون، كموضوع أو مسألة هوية، يمكن أن يكون أكثر ترويعا من مرض جسمى مثل السرطان الذى يدمر الجسد من غير أن يدمر العقل فى الظروف العادية.

وتمثل الحل فى جمع قطيع من أشباح لا يُفهم عنها إلا القليل فى حظائر: حيث بدأ الإيواء المؤسسى الهائل للمرضى العقليين. وبحسب وصف فوكو (٢٠٠٦) ، كانوا يُحتجزون فى السجون أولاً، مما يعد اختراعًا حديثًا بحد ذاته. وإلى نفس السجون يتم طرد كل الحطام البشرى للمجتمع، من المجرمين والمدينين والطالحات (البغايا والأمهات الوحيدات بغير زوج) والفقراء والمعاقين بدنيًا وأعداء السلطة. وكانت هذه الفئة الأخرى من الانحرافات الاجتماعية أو غير المرغوب فيهم قابلة للإدارة نسبيا: حيث يستطيعون إطعام وإلباس أنفسهم بأنفسهم، وهم مسالمون بدرجة أو بأخرى مع السجناء الآخرين والسجانين، أو على الأقل يتوافقون بصورة يمكن التنبؤ بها. إلا أن المرضى العقليين الأكثر اضطرابا عادة ما يتسببون فى اضطراب

غيرهم من السجناء وكذلك إزعاج السجانين مما يفوق الإزعاج والاضطراب الذى قد يصدر عن أسوأ القتلة والمغتصبين. فهم قد يصرخون أو يبكون أو يتكلمون كلامًا غامضًا أو يشنون هجومًا أعمى على الآخرين أو يؤذون أنفسهم؛ وقد يمتنعون عن تناول الطعام أو يحافظون على نظافتهم الصحية حتى فى أضيق الحدود التى كانت تسمح بها السجون القديمة. لذا يتم إبعاد المرضى العقليين المضطربين بالفعل عن المجتمع من خلال حبسهم، فضلا عن إبعادهم داخل السجون من خلال التكبيل والعزل. ولم يكن هذا علاجًا بالطبع. إنها سيطرة الآخرين وتحكمهم، وبالتأكيد هم لا حول لهم ولا قوة.

وأصبح، بذلك، من المقبول بشكل عام أن المرض العقلى مرض أبدى غير قابل للشفاء، وأن المرضى العقليين يُعرفون بمرضهم العقلى ويتعين معاملتهم وفقا لهذا التعريف بدلاً من النظر إليهم ومعاملتهم كذوات آدمية. ومما لا يدعو للدهشة أو الاستغراب ليس فقط الفشل فى إخفاء الاضطرابات العقلية المرتبطة بمس الجنون مع الوقت، ولكن أن هذه الاضطرابات تسوء أكثر وأكثر.

ويُعد الطبيب الفرنسى فيليب بينل **Philippe Pinel** أول الإصلاحيين فى مجال معاملة المجتمع للمرضى العقليين. ففى مطلع القرن التاسع عشر دعا بينل إلى إيداع الأشخاص الذين يعانون من المرض العقلى فى مؤسسات منفصلة. وإذا نظرنا لذلك من منظور الإصلاح والخير، فقد نظن أنه كان يأمل فى تطبيق العلم داخل مؤسسة متخصصة يمكن أن يؤدى إلى الشفاء، وربما يُعامل المرضى العقليين معاملة أكثر إنسانية من تلك التى يتم التعامل بها مع السجناء وغيرهم من المنحرفين. وفى استجابة لدعوته أنشأت فرنسا أول ملجأ **asylum**، حيث الراحة، ومهلة للاستجمام من ضغوط المجتمع،

وربما يوفر للبعض الشروط الملائمة للشفاء. وعلى الرغم من دوافع بينل المعقولة والمُمكنة، يُرجح أنه نجح ليس بسبب السخط على معاملة المرضى العقليين، ولكن لأن فى هذا مصلحة المساجين الآخرين. ومما يدعم هذا أن تلك الملاجئ المنتشرة عبر العالم الغربى أصبحت فى الغالب عبارة عن مخازن للمرضى العقليين. وبطبيعة الحال أصبحت تلك الملاجئ مكتظة بالمرضى العقليين، لأن الظروف المجتمعية عملت على انتشار المرض العقلى انتشارا وبائيًا حسب ما أشرنا لذلك آنفًا (أو يتم وسم جموع البشر بالمرض العقلى لأنهم لم يستطيعوا التواؤم مع المجتمع). وتسببت ظروف الازدحام ورداءة الظروف البيئية فى الأمراض الجسمية بينهم، فضلا عن ندرة الأطباء. فعلى سبيل المثال، فى ميريلاند، وفى النصف الثانى من القرن العشرين هناك قلة من الأطباء لكل سجين بالمقارنة مع المعدل فى الجمهور فى محيط المجتمع، وتقل هذه النسبة كثيرًا فى سجن سينج سينج Sing- Sing سيئ السمعة (Birnbum, 1969, 1974).

وبشكل عام، خلال مرحلة الحداثة، وحتى العقود القليلة الماضية، أصبحت الملاجئ أكثر ازدحاما وأقل إنسانية. ومع ذلك، كانت هناك بعض الحركات تسعى نحو إعادة تقييم علاج المرضى العقليين، بمنطلقين أساسيين: حركة العلاج الأخلاقى وبزوغ الطب النفسى كتخصص طبى.

حركة العلاج الأخلاقى : صلوات من أجل أرواح المبتلين

نظم المصلحون فى القرن التاسع عشر فى الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا حركة ناشطة للعلاج الأخلاقي، بدافع من إيمان ديني، وبدافع من الغضب إزاء المعاملة غير الآدمية التى يعامل بها المرضى العقليون. وأدت

دعوتهم إلى تبنى مبادئ العلاج الأخلاقى فى بعض الملاجئ. وقدمت الملاجئ العامة المزدحمة والمعتمدة على الحكومة معسول الكلام فى أحسن الأحوال. وكانت الملاجئ التى تتبع الأوامر الدينية أفضل بكثير، ولكن بشكل عام كانت الملاجئ الخاصة التى يدفع فيها العملاء من أموالهم هى التى أقامت الإصلاحات الأساسية.

واعتقد دعاة العلاج الأخلاقى بأن الصلاة والنشاط قد يمثلان تنبيهًا لقدرة الأشخاص على التخلص من أسوأ أعراضهم، وربما تؤديان إلى تعافى البعض. وعلى المستوى العياني، يمكن أن يكون الملجأ الذى يُدار على أساس مبادئ العلاج الأخلاقى مكانًا رحبًا، وينعم بالسلام، ونظيفًا وسعيدًا، حيث يتشارك الناس معًا فى نشاطات متنوعة (الصلاة، التطريز، نسج السلال، العناية بالحدائق، الغناء، إلى آخر مثل هذه الأعمال). ومما يؤسف له، أن المجتمع لم يكن مستعدًا لمثل هذا التطور الذى قد يكون إيجابيًا ولكنه مكلف. وفى معظم الأحوال، استطاع فقط ميسورو الحال أن يتلقوا هذا العلاج. وكما سنرى فيما يلي، أنه على الرغم من استمرار مثل هذه الأفكار إلى وقتنا الحالي، هناك تقارب بين حركة التعافى المعاصرة وبزوغ صيغ مبكرة من علم النفس النقدي، مثل: علم النفس الإنساني، الذى حاول التركيز على الشخص ككل بما فى ذلك بيئته الاجتماعية، وعلم نفس التحرر، الذى يتحدى بناءات السلطة فى الوضع القائم غير المقبول.

قدسية النموذج الطبى البيولوجى فى الطب النفسي: التشيؤ والاضطهاد

ماذا فعل الانتشار الواسع للمنحى البيولوجى الطبى فى تناول المرض العقلي، الذى نشأ عن تخصص الطب النفسى الوليد. ويُعد ذلك ظاهريًا تحولاً

جذريًا عن المناحى القديمة التى اتسمت بالإهمال والعزل والاضطهاد. إذ أتى الطب النفسى بفكرة حديثة مفادها أن علم الطب يستطيع معالجة المرض العقلى. (ومن الجدير بالذكر فى هذا الإطار أن علاج مرض ما لا يعنى مساعدة المريض؛ فالأول قد يساعد إذا تحقق العلاج بالفعل، لكن المريض عقليا يحتاج لمساعدة أكبر بكثير من التى يستطيع العلاج فقط أن يقدمها. إذ يركز العلاج على المرض أو العرض وليس على الشخص نفسه ككل متكامل.). ومن هنا، تطورت الملاجئ لتصبح مستشفيات للطب النفسى قائمة على افتراضات عديدة: أن الأمراض العقلية مما يمكن التمييز بينها ووضع حدود تفصل البعض عن البعض الآخر، ومن ثم هى قابلة للتشخيص؛ أن لكل نمط من أنماط الأمراض العقلية مسبباته الطبية الخاصة به؛ وبالتالي، كل مرض من الأمراض العقلية ينبغى أن يتلقى علاجا بيولوجيا محددا بصورة نوعية دقيقة.

ورفض عدد من نقاد الطب النفسى هذه الافتراضات رفضا باتًا، بمن فى ذلك حتى بعض السيكياتريين مثل توماس زاز (١٩٧٤) وبيتر بريجين (١٩٩١). ويتفق كاتب هذه السطور مع وجهة نظرهم بأن العلاجات البيولوجية لا تؤثر تأثيرا شافيا. وحقيقة الأمر، أنه من المقبول تماما أن هذه العلاجات تهدف إلى التداوى والشفاء، أكثر مما تهدف إلى التحكم فى المريض وكبت الأعراض المضطربة. فاستهداف مخ المريض كعضو جسمى بدلا من استهداف المريض كإنسان يفكر ويشعر، يؤدى بالمريض ليس إلى مزيد من الشفاء ولكن يؤدى به إلى الانصياع والخضوع ليصبح سهل الانقياد. وفى الحقيقة، أننا لن نحتاج لبذل جهد كبير فى الإشارة إلى أن

مثل هذا الانصياع يمكن تحقيقه باتباع نفس الوسائل المتبعة مع أسرى الحروب عندما يتم تجاهل كل معاهدات حقوق الإنسان: **بتوقيع عقوبات بالغة القسوة وغير معتادة**. وكان ما يطلق عليه علاجات قديمة فى الطب النفسى يتكون من حمامات الثلج (وحتى فى بعض الأحيان التعذيب بمحاكاة الغرق)، والتكبيل (مثل : سترة المجانيين وتقييدهم فى الأسرة)، والحبس الانفرادى (بوضعهم فى زنازين مبطنة وهم يرتدون ملابس خفيفة أو عرايا من الملابس تماما، ودون أثاثات، ودون أى تفاعل اجتماعى أو كُتب أو أى وسيلة من وسائل الترفيه).

وفيما بعد، ظهرت علاجات جديدة ومحسنة لتساعد فى ترسيخ الوضع الذى كان عليه بعض أطباء الأمراض العقلية، ممن كانوا يديرون الملاجئ، ولكنهم فى الواقع أطباء وليسوا مجرد سجانين قانونيين أو قائمين بالرعاية. وكان العلاج بالصدمة أكثر تلك العلاجات شهرة (عن طريق الحقن بالأنسولين أو الصدمات الكهربائية التى تحدث تشنجات) والجراحات فى فصوص المخ. وتؤدى هذه التشنجات إلى الانصياع والوداعة بمرور الوقت؛ وتشير الدراسات فى التراث الطبى إلى أن هذه الصدمات ينجم عنها إصابة عضوية بالمخ (**Breggin, 1991**). وذكر النقاد أن هذا العطب فى المخ هو بالتحديد ما يؤدى إلى الانصياع والوداعة وسهولة الانقياد. أى أن هذه العلاجات تجعل المريض أسوأ مما كان عليه قبل ذلك (وفى هذا تذكرة بائسة بنكتة قديمة تقول العلاج تم بنجاح ولكن المريض مات أو ضحينا بالمريض من أجل نجاح العلاج). وتسبب جراحات فصوص المخ عطبًا مباشرًا فى المخ، حيث يتم استئصال منطقة من المخ يُفترض أنها مركز المشكلة وعادة

ما تكون فى الفص الجبهي، ومسئولة عن تفكير الفرد وانفعالاتـــه وإرادتـــه. ويمكن القول على مستوى المجاز، إن ممارسات العـــلاج بالـــصدمة وجراحـــات فصوص المخ تحول المريض إلى شخص أشبه ما يكون بالنباتات أو تحوله إلـــى شخص بليد، وللأسف، هذا هو الوصف الدقيق لما يتم عادة مع المرضى العقليين.

وفى النهاية، وفى منتصف القرن الماضي، وصل الطب النفسى إلـــى كأسه المقدسة الماثلة فى العقاقير الكيمائية. وبشكل عـــام، تقبلـــت الغالبيـــة العظمى من الأطباء النفسيين والعامة استخدام تلك المؤثرات العقلية (العقاقير الطبية النفسية) ؛ وارتبطت مشكلات استخدامها بشكل عام بالجرعات الزائدة والوصفات الطبية غير الملائمة (سواء كان ذلك وصفات دوائية خاطئـــة أو مركبا دوائيا رديئًا). إلا أن هناك عددًا متناميًا من الملاحظين (من ضـــمنهم كاتب هذا الفصل) أصبحوا ينبهون للمخاطر المرتبطة بشيوع استخدام هـــذه العقاقير. وبحسب الرؤى النقدية الأكثر تطرفًا، حققت هذه العقاقير المـــؤثرة فى العقل، فى النهاية، نفس ما حققه العلاج بالصدمة أو جراحات الفصوص المخية: حيث كبتت الأعراض دون علاج أســـبابها، والعمـــل علـــى جعـــل المريض منصاعا وسهل الانقياد: أى أقل تنبها، وأقل قـــدرة علـــى التنقـــل جسديًا، وأقل قدرة على الشعور والتعبير عن انفعالاته، وأكثر سلبية.

وتحت هذه الظروف، يتم تعريف من يعانى مرضًا عقليًا ليس كشخص بل كمريض. ويتمثل الدور الاجتماعى للمريض بالتحديد فى أن يتقبل تقـــبلا أعمى سلطة الاختصاصيين فى العلاج وتسلطهم؛ فالمريض ليس له دور فى العمل المتجه نحو التعافى والشفاء. وهذا عبارة عن عملية إضـــفاء للطـــابع الطفولي: حيث تحويل المريض إلى طفل عاجز. ويُعد العجز النـــاجم عـــن

العلاجات الحديثة، وآثارها الثانوية على حد سواء، مثل سيلان اللعاب، والخلجات العصبية الوجهية، واهتزاز حركات الجسم، شكلاً من أشكال المرض، ويُطلق عليه مرض علاجي المنشأ: أى المرض الذى نجم عن العلاج. ومما لا شك فيه، أن تلك العقاقير المؤثرة فى العقل قد تساعد أحيانا فى العلاج وتيسر الشفاء. إلا أن الحال قد يكون كذلك، فقط لو أن المريض يمسك بمقاليد خطة العلاج، ولو أن العلاج الدوائى يُنظر إليه كواحد من الوسائل العلاجية المتعددة، ويتم استخدامه مع غيره من الوسائل، فى تحقيق الوصول لصحة عقلية أفضل، وليس أن يكون الدواء هو نهاية المطاف أو الحل النهائى الوحيد.

وسمعنا كلنا من قبل عن وصمة المرض العقلى. فمن منا لم يمر فى طريقه شخصا يظهر عليه الاضطراب بشكل واضح، وتصدر عنه أنماط سلوكية مزعجة وتضايق من حوله؟ وعندها فإننا يجب أن نتذكر السؤال التالى: ما نسبة الأنماط السلوكية المزعجة التى يسببها العلاج بالفعل؛ **وكيف تؤثر** إساءة تفسير ما نراه على أنه مرض عقلى، بدلا من كونه ناجمًا عن العلاج، **فى اتجاهاتنا** ومعتقداتنا حول المرض العقلى والمرضى العقليين وفى تصوراتنا الاجتماعية كذلك **(Cohen & Mccubbin, 1990)** ؟

وتدور قصة علاج المرض العقلى فى الأزمنة الحديثة حول شيء واحد: أو غاية نهائية، وأن يُستخدم مصطلح غاية فى علم الاجتماع الفرنسى يعنى تبنى عملية وهدف ونتائج. وهذه الغاية لا تعنى إلا شيئا واحدا قمع التعبير عن المرض العقلى من خلال كبت المريض واضطهاده.

التحرر من الإقامة بالمؤسسات: التحكم من داخل المجتمع

بدأت الحركة الشهيرة للتحرر من الإقامة بالمؤسسات الإيوائية في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، لأسباب متعددة . وربما كان أوضحها، أن النمو الهائل فى عدد الملاجئ العامة الكبرى أصبح يُشكل عبئا اقتصاديا مرهقا بصورة متزايدة. ومع تدهور الظروف، تمثلت القشة التى قصمت ظهر البعير فى جهود التمكين المبكر التى بذلها أهل الطب النفسى أنفسهم، وكذلك العمل الحقوقى المتنامى الذى قام به أُناس آخرون هالهم الإهمال والقمع والاضطهاد الذى بدأت تكشف عنه وسائل إعلام جديدة. وطالب بأحوال وظروف أفضل قليل من أشخاص ينتمون لأطياف عديدة متنوعة – مصلحون فى مجال الحقوق الاجتماعية والتعليمية، وجماعات دينية، وصحفيون، وأفراد أسر المرضى – إضافة إلى محامين يعملون فى مجال الحقوق المدنية بالولايات المتحدة الأمريكية. وتم دفع أجور هؤلاء المحامين القليلين من قبل مؤسسات الحقوق المدنية وليس من قبل المرضى الفقراء فى مؤسسات الطب النفسى العامة، وتولوا المسئولية عن عدد من القضايا الفردية، وكانت تلك القضايا التجريبية غالبا ما تدور حول الحق فى العلاج (Weisstub, 2001 Mccubbin &)، وتطعن بالادعاء بإساءة المعاملة والإهمال الذى يحدث داخل المؤسسات التى يتم تمويلها تمويلا عامًا. وأمرت الأحكام القضائية الناتجة عنها بإجبار المستشفيات على تجديد المنشآت و تحسين العلاج والرعاية. إلا أن هذا ثبت استحالته، ويرجع هذا إلى سببين رئيسين هما: وجود عدد هائل من المقيمين بشكل دائم فى هذه المستشفيات مما جعل تحقيق تلك القواعد الجديدة مستحيلا من الناحية المادية،

وقلة عدد الأطباء النفسيين الذين يرغبون فى العمل داخل تلك المستشفيات، فكانوا يفضلون بدلا من ذلك العمل فى العيادات المرموقة ذات الأجر الأفضل، والمستشفيات الطبية العامة الحقيقية داخل التجمعات. والأمر ببساطة وبشكل مباشر، أن ملاجئ الذين أصابهم مس الجنون لم تكن مغرية بالقدر الكافى لدفع هؤلاء الممارسين للعمل بها.

وأصبح من الواضح لزوم خفض عدد المقيمين بالمستشفيات النفسية بصورة جوهرية. فمع التوصل إلى العقارات المؤثرة فى العقل هتف الأطباء النفسيون **وجدناها!** فهم يستطيعون الآن أن يصفوا علاجا دوائيا كغيرهم من الأطباء، ليس هذا فقط، إذ يعنى ظهور تلك الأدوية أنه من الممكن تسريح عدد كبير من المرضى وإخراجهم للمجتمع. لماذا ؟ لأنه من الممكن أن يتم التحكم فى أنماط سلوك المرضى، وجعل إدراكاتهم بليدة وكذلك مشاعرهم وإرادتهم، وكذلك إبطاء حركات أجسامهم (**Breggin, 1991**). وكان هذا هو الحال بالفعل بالنسبة لمضادات الذهان، حيث أُجبر الفصاميون على تناولها، والفصام هو أحد أشد الأمراض العقلية. فقامت تلك الأدوية بوظيفة الزنازين المبطنة والقيود، إذ سمحت بنقل عدد كبير من المرضى إلى بيئات أقل تنظيما وتقيدا مثل البيوت الجماعية والشقق تحت الإشراف. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أن الاضطهاد الواضح والملموس المرتبط بالتحكم والإهمال المؤسسى قد حل محله إلى حد ما توجه أكثر رقة وخبثًا ولكنه مساوٍ فى قوة اضطهاده للمرضى: وذلك عن طريق إعاقة الشخص ليس جسديا فقط بل كذلك إعاقة نفسه العميقة، أى إعاقة أغلى ما يملك، إنسانيته.

وعلى الرغم من ذلك، وبالرغم من الموافقة الرسمية على القوانين والسياسات، كانت الرعاية البديلة المقدمة داخل المجتمع محدودة أومنعدمة

الوجود، واستمر هذا لعقود عديدة. وكما اتضح آنفا، تُعد العقاقير المؤثرة فى العقل شديدة القوة حيث إنها غالبا ما تجعل السلطات تخرج المرضى من المستشفيات ببساطة. وكلما ظل المرضى المطلق سراحهم منتظمين فى تناول الأدوية تستطيع السلطات أن تنفض يدها منهم دون أن توفر لهم أى علاج غير دوائى أو رعاية (Mccubbin, 1994) . وفى واقع الأمر، كان أغلب الأشخاص المرضى عقليا الذين أُخرِجوا من الملاجئ محجوبين عن الرؤية بالنسبة لمجتمعاتهم. وليتجنبوا نظرات الناس إليهم وتحديقهم فيهم، عاش القليل منهم داخل مجتمعاتهم، بينما عاش الكثيرون منهم فى منازل مزدحمة وقذرة وبيئات اضطهادية، وغالبا ما كان أصحاب تلك المنازل يغالون فى القيمة المادية للرعاية الاجتماعية (ونستطيع القول ، إذن، كان هناك نمو فى التحرر من الإقامة بالمؤسسات الإيوائية ونمو فى الإقامة الإيوائية داخل المجتمع).

ورغم هذا، أساء الرأى العام الذى تقوده الأخبار التحريضية إدراك الأعداد الكبيرة من المشردين فى الشوارع – وهم عادة من ضحايا التقلبات الاقتصادية المتواصلة والمحاربين القدماء فى الولايات المتحدة الأمريكية من المصابين فى حرب فيتنام – على أنهم مرضى عقليون، تم إلحاقهم بالمجتمع بفعل خفض سعة مستشفيات الطب النفسى. وتزايد ارتباط المرض العقلى بالخطورة لدى الرأى العام، نظرا لوجود أدلة ضعيفة حول صدور العنف عن المرضى العقليين فى قليل من الحالات المثيرة التى كانت بشكل عام ذات علاقة ضعيفة بالمرض العقلى، والبناء على المخاوف والخرافات المستمرة منذ أزمنة سحيقة. فوفقا للمنطق الدائرى الشائع، يمكن اتخاذ العنف غير المبرر كبرهان على المرض العقلي، وبالتالي، يمكن النظر للمرض العقلى على أنه يزيد من شبح الخطورة Dallaire, Mccubbin, Morin & Cohen، 2000( ) .

وما دامت إعادة الآلاف من المرضى المحررين من الإقامة في المؤسسات الإيوائية إلى المستشفيات النفسية مرة أخرى لم تعد خيارا مطروحا، ظهرت الحاجة إلى حلول أخرى . وظهر حل واحد بسيط يتم تطبيقه حتى الآن، مفاده: إجبار المرضى العقليين على تناول أدويتهم. وكانت هناك طريقة واحدة لتنفيذ هذا تمثلت في قرارات قضائية بعلاج المرضى الخارجيين داخل المجتمع، مما يعطى للحكومة سلطة إجبار الأشخاص خارج المستشفيات على تناول أدويتهم. وكان يتم دعم هذا أحيانا من خلال برامج العلاج المجتمعى التوكيدي، التى بدأت خلال الثمانينيات من القرن العشرين فى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى هذه البرامج، يقوم فريق من الممارسين، يقودهم طبيب نفسى ودائما ما يضم ممرضة (و فى أفضل الأحوال يصحبهم أشخاص مثل الأخصائيين الاجتماعيين أو المعلمين أو العاملين بالمجتمع المحلي) بمتابعة المريض داخل المجتمع، ويقدمون له برنامجا للتدخل العلاجى – لكن أحيانا ما يكون العنصر الأساسى بل والوحيد هو إجبار المرضى على تناول الأدوية المؤثرة فى العقل. وإذا قام علماء النفس بالمشاركة فى مثل هذه البرامج فإنهم يتدخلون بما فى وسعهم من تقنيات قياس أوجه العجز والقصور فى القدرات بدلا من العلاج بالكلام والتدخل الاجتماعى .

وإلى هنا والحكاية ليست سعيدة على الإطلاق. فيتعقب الاضطهاد المرضى العقليين من الملاجئ إلى المجتمع. وللعلاج الذى يتلقونه دور ضئيل فى مساعدتهم على التعافى والتوافق مع حياة سوية نسبيًا. ويظل الاعتقاد السارى فى وقتنا الحالى أكثر من أى وقت مضى أن المرض العقلى الخطير يستمر مدى الحياة: كل ما يتبقى التحكم، وقبله وبعده، قمع وكبت أعراض

وعلامات المرض العقلى دون أى أمل فى الشفاء. وتمثلت نتيجة كل هذا فى وجود أعداد هائلة من أناس عاجزين اجتماعيا، يعانون فى المجتمع، بدلا من أن يعيشوا فى المجتمع.

ولحسن الحظ، هناك بصيص من الضوء فى نهاية النفق المظلم- حكاية المواجهة الواعية لدور القوة فى كل من الاضطهاد والتحرر.

حركة التعافي: استرداد القوة ومكافحة الاضطهاد

بينما ظل معظم المرضى الذين تحرروا من الإقامة فى المؤسسات الإيوائية مفتقدين المجتمع بالرغم من أنهم يعيشون فيه، ارتفع هامش التحرر لدى أولئك الذين يمكن أن يتخلصوا من الإقامة فى المؤسسات المجتمعية ومن الطابع الطبى المبالغ فيه. فعاد البعض إلى عائلاتهم وعمل البعض الآخر، بالرغم من ظروف الفقر، على تحقيق ما يشبه الحياة الطبيعية المتكاملة اجتماعيًا – نوع من الوظائف، حتى وإن كانت لبعض الوقت، وغرفة أو شقة مستقلة ليست فى دائرة تحكم البعض ممن يستغلونهم نفسيا وماليا. فتلقوا الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية المتاحة. وعمل البعض على تطوير وعى بالقمع والاضطهاد عانوا منه وعانى منه غيرهم من المرضى العقليين، وعملوا كذلك على تطوير مشاعر الغضب تجاه هذا القمع. ويعمل هؤلاء المرضى ومن فى حكمهم على أن يحققوا لأنفسهم حياة معقولة داخل مجتمعاتهم، وأن يُطلقوا على أنفسهم مصطلح الناجين، فهم ناجون ليس فقط من مرضهم بل الأهم أنهم ناجون من قمع واضطهاد الطب النفسى لهم.

ومن الجدير بالذكر أنه فى أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بزغت أنماط جديدة من العاملين فى خدمة التجمعات المحلية

الصغيرة – منظمو القواعد الشعبية، والمهنيون الراديكاليون ممن لديهم الوعى الاجتماعى بما فيهم بعض علماء نفس المجتمع، وقليل من الأطباء النفسيين المنشقين، وعلماء الخدمة الاجتماعية اليساريين، ممن يرون أن أدوارهم لا تنحصر فى كونهم عملاء الضبط الاجتماعى، بل يرون مهمتهم فى الدفاع عن الجماعات والأشخاص المهمشين والمستضعفين. وألهمت الحركات الاجتماعية التى تدعو لتحرير السود والنساء فى بعض المجتمعات الغربية الكثيرين، كما ألهمتهم أيضا الأيديولوجيات الراديكالية التى صاحبت تلك الحركات – ومن أهمها ما قدمه المعلم باولو فريرى (١٩٧٠) من أمريكا الجنوبية حول التوعية الاجتماعية لدى جموع الناس الفقراء والأكثر فقرًا (انظر على سبيل المثال الفصل الثالث والعشرين). وساعد هؤلاء من الناشطين فى تطوير مفهوم التمكين كمفهوم ناشىء جديد.

وأصبح مصطلح التمكين منذ ذلك الحين – مع الأسف – مجالا للانتقاء أو الاحتواء بشكل كبير من خلال مؤسسة للعاملين فى التيار الأساسى للخدمة الاجتماعية والصحية وكذلك أفراد العائلة ممن يظنون أنهم يحسنون صنعا رغم كونهم عائلات أبوية. وفى وقتنا الحاضر، أصبح المصطلح خاويا من المعنى، إذ امتد ليصبح فكرة عامة بأن المرضى يستطيعون أن يجمعوا شتات أمرهم بأنفسهم – ولكن فقط فى حال مساعدتهم عن طريق العقاقير النفسية المكثفة والإرشاد من جانب هؤلاء الذين يظنون أنهم يعرفون أكثر وأحسن. إلا أنه على الجانب الآخر الخاص بالناشطين الراديكاليين يُعد التمكين الترياق المنطقى لسموم الاضطهاد والقمع. وتضمن ميدان الصحة النفسية تعرف الاضطهاد والضبط والنزعة الأبوية التى يفرضها المجتمع والقوى الفاعلة فى

مجالات الطب والرعاية الاجتماعية والصحية على أشخاص تسبب الكرب النفسى القائم لديهم فى جعلهم واهنين بشكل كبير ومستضعفين ومستهدفين. وبدلا من إرشاد وتوجيه المقموعين والمضطهدين، حاول الناشطون أن يعملوا معهم – كمساندين للناجين فى حربهم ضد القمع والاضطهاد. وبدأوا معا فى المطالبة بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لغير الفئات السيكياترية: الحق فى العلاج والمساندة من داخل المجتمع؛ والحق فى تقرير المصير والاستقلالية وإدارة الذات؛ والحرية من العقوبات الوحشية وغير المعتادة؛ والحق فى السكن والمأكل والملبس، والدخل، وغيرها من الاحتياجات الأساسية الضرورية لحفظ كرامة الإنسان؛ وظل الحق فى رفض العلاج أكثر تلك الحقوق المتنازع عليها فى ذلك الوقت وحتى الآن بين المؤسسات الطبية وجماعات الضغط الأسرية الناشئة (ويقصد به فى الغالب رفض العقاقير النفسية التى يدرك المريض أنها تعيقه) .

ونشأ بين هؤلاء الناجين مجموعة من القادة، مثل دايفيد أواكس **David Oaks** ودعمه للتحالف الدولى (**http://www.mindfreedom.org**)، وأريت شيمارت وجودى شامبرلين و دون ويتز (انظر التحالف المضاد للطب النفسى فى: **http://www.antipsychiatry.org**)، حيث نظموا جماعات الضغط الخاصة بهم مثل شبكات الأقران المساندة للناجين لمساعدة بعضهم البعض على النضال من أجل النجاة والتعافى (كما سنفصل القول فى ذلك فيما يلى). وتعرف العديد منهم الطبيعة المنظمة للاضطهاد الذى تفرضه قطاعات عديدة من المجتمع على المرضى العقليين. وكان لكل قطاع من هذه القطاعات مصالحه الخاصة: كالمهن الطبية، والصناعات الدوائية،

والسياسيين الذين يستجيبون لمخاوف العامة غير المنطقية من المجانين، والإعلام الذى يستخدم أساطير وخرافات حول خطورة المرضى العقليين لتسويق صحفهم، وجماعات الضغط الأسرية ممن يعملون على صرف اللوم عن أنفسهم وتوجيهه نحو تفسيرات جينية ووراثية للمرض العقلى، والقائمين على الضبط الاجتماعي، كموظفى الحكومة العاملين فى مجال حقوق الرعاية الاجتماعية والصحية، والشرطة التى تسعى لجعل المرضى العقليين متسمين بالطاعة والخضوع ومحتجبين عن الرؤية. وفهمت منظمات الناجين أن التغلب على الاضطهاد المنظم يتطلب ما هو أبعد من مجرد تمكين الأفراد – مما يصعب تنفيذه نظرًا للقوى السلطوية الضاغطة بشدة عليهم – بل يتطلب الفعل الجماعى أو العمل الجماعى. وبالعمل فى جماعات، كافح الناجون فى الميادين السياسية لتغيير ليس فقط السياسات الحكومية ولكن أيضا تغيير طرائق تعامل المؤسسات المجتمعية مع المرض العقلى. وبمساعدة القانونيين الراديكاليين، من جمعيات المعاونة القانونية، كافح الناجون لدى القضاء من أجل إسقاط الإساءة والقهر والقسر. وبمساعدة كتاب راديكاليين مثل توماس زاز وبيتر برجين، ومنظمات ناشطين توحدوا مكونين شبكات تواصل مثل شبكة علم النفس الراديكالى (http://www.radpsynet.org/) والمركز الدولى لدراسات الطب النفسى وعلم النفس (http://www.icspp.org/)، طعنوا على صحة الاعتقاد الراسخ بأن المرض العقلى يمثل فى مجمله مشكلة طبية كامنة فى المخ وقابلة للعلاج بالعقاقير الدوائية، واكتسبت هذه الوجهة من النظر قوتها مع دخول الأطباء (الذين أصبحوا أطباء نفسيين) إلى مجال علاجات الصحة النفسية. وعارض الناشطون بشدة منهاج النموذج الطبى

للمرض النفسي، بمن فيهم العلماء فى علم النفس الإنسانى والعلماء فى علم نفس المجتمع الأكثر راديكالية (Conrad, 1992). واتساقا مع الرؤية الحديثة المنطقية للسببية الخطية التى تلغى الإرادة الإنسانية بدرجة أو أخرى، وضع النموذج الطبى رؤية مبسطة تفيد أن ظاهرة الكرب النفسى المعقدة (وخاصة تلك الحالات الشديدة منها) لها عدد محدود جدا من الأسباب البيولوجية. وأن هذا لا يستثير الدهشة مادام كل ما يطلق عليه أمراض جسمية يمكن إرجاعه إلى ذات الأسباب، من قبيل السموم والصدمات والتشوهات الجينية أو الوراثية إلى غير هذا من الأسباب.

ومما يدعو للسخرية فى هذا الإطار، أن عددا من العلماء بدأوا ومعهم البارزون من بين الباحثين فى علم النفس، فى آن واحد، أعمالاً محددة يمكن أن تتحدى النموذج الطبى، ليس فقط بالنظر إلى الأمراض النفسية، بل أيضا بالنظر إلى الأمراض الجسمية. إذ اكتشفوا أن الجانب السيئ من المشقة (وكما نعرف الآن أن هناك ما يسمى بالمشقة الصحية أو المفيدة) أحيانا ما يسهم بدور أكبر من الأسباب الجسمية فى تفسير حدوث أمراض متنوعة كأمراض الجهاز الدورى. وبالتالى أرجعت البحوث المشقة السيئة إلى عامل أساسى مرجح هو نقص التحكم أو الضبط – كنتيجة لنقص القوة والنفوذ (Marmot, Basma, Hemingway, Brunner, & Stansfeld, 1997). ولذلك فإن مثل هذه المشقة قد تؤثر فى الجسم والمخ (خاصة من خلال الجهاز العصبى المركزى والهرمونات) وتشجع أيضا السلوكيات الجسمية غير الصحية، كالتدخين وإساءة استخدام المواد النفسية الأخرى، والحمية الغذائية الضارة، وقلة ممارسة التمرينات الرياضية. وأصبح الدليل على

صحة ذلك قويا فى العديد من مجالات الصحة الجسمية وأيضا فى مجال الصحة النفسية، فبينما نتوقع أن تأثير المشقة بالغ الشدة، ترى التصورات الاجتماعية المنتشرة للمرض النفسى ولممارسة الرعاية الصحية النفسية الصريحة والضمنية أن النموذج الطبى للمرض النفسى غير قابل للشك أو النقاش (Mccubbin & Labonte, 2002) .

وأكد الناشطون العاملون فى مجال المجتمع – الذين بدأوا فى نقد النموذج الطبى – ضرورة فهم المرض النفسى على أنه كرب نفسى يخبره شخص ما فى سياق عالمه المحيط به. أى أن المرض النفسي، كغيره من الظواهر التى يتم تناولها فى هذا الكتاب، ظاهرة متضمنة اجتماعيًا أكثر من كونه شيئا يحدث بكامله داخل الفرد. ويرجع هذا أيضا إلى تفاعل الفرد مع الآخرين فى عائلته وفى التجمع الذى يعيش فيه وفى المجتمع الكبير، حيث يساعد هذا التفاعل فى توفير الخبرة وبالتالى يساعد فى تشكيل مشاعر الشخص وأفعاله. وعمل علماء النفس الراديكاليون والنقديون المدركون لمسألة التعويل الزائد على التفسيرات الفردية فى التيار العلمى السائد على تطوير الرؤية القائلة بالتضمين الاجتماعى للمرض النفسى منذ سبعينيات القرن العشرين على الأقل.

وحقيقة الأمر، أن بعض علماء النفس الفاعلين فى هذا المجال هم أنفسهم من بين الناجين. إذا تحقق لهم التقدم فى مسارهم المهنى والعلمى فى علم النفس والصحة النفسية بعد أن كانوا مكروبين نفسيا ومعرضين للعلاج القمعي، وبحثوا عن تغيير الكيفية التى يفكر بها علماء النفس فى المرض النفسى وبحثوا عن أفضل طرائق المساعدة فى الشفاء من معاناة الكرب

النفسى. ويأملون كذلك فى تقليل أثر الوصمة المرتبطة بالتسمية التى التصقت بهم بحكم أنهم مرضى نفسيون سابقون، ويتم ذلك أحيانا، من خلال جعل تاريخهم الشخصى معروفا (e.g., Bassman, 2007). ويتسق عملهم كجزء من طليعة أعمال الناشطين فى علم النفس والإنسانيات والأعمال الراديكالية كثيرا مع ما يسمى بعلم النفس النقدى فى وقتنا الحاضر.

ووجدت هذه المعارك المتنوعة التى يخوضها الناجون بعض الآذان المصغية، ففى ظل التحقق من أن العودة إلى الإيداع الكثيف داخل المستشفيات يعد أمرا مستحيلا، وأن ضبط المرضى العقليين داخل المجتمع عن طريق العلاج الطبى (وهو ما أشرتُ بأنه العلاج والضبط فى النموذج المجتمعى ويتعارض مع نموذج الرعاية المجتمعية والمساندة) عادة ما يجعل الأمور تزداد سوءًا، كما أشرنا آنفًا، بدأت قطاعات المؤسسة فى الاقتناع بضرورة الاستماع. وأصبح الذين تحرروا من قيد الإقامة بالمؤسسات الإيوائية، فضلا عن أنهم ضحايا منظومة صحة نفسية فشلت فى التدخل الملائم، أصبحوا، عبئا على النظامين القضائى والجزائي، ويرجع هذا جزئيًا إلى الأعداد الكبيرة من الذين بحكم كونهم مرضى كانوا عاجزين عن تغطية نفقاتهم وتلبية احتياجاتهم فألقوا بأنفسهم فى هاوية السجون بسبب مخالفات بسيطة، أو لمجرد أن أناسًا آخرين ظنوا أن سلوكهم سلوك غريب وشاذ؛ ويُعدون كذلك عبئا على منظومة رعاية الحقوق الصحية والاجتماعية، ما دام العلاج يجعلهم عاجزين حتى عن التفكير فى العمل؛ وعبئا على المنظومة الطبية، وما داموا بحكم أنهم مرضى ينتهى الأمر بهم مرارا وتكرارًا إلى المستشفيات العامة. شغلت هذه التكاليف أذهان المسئولين الحكوميين بشكل مذهل، حيث كسو عظام الأحاديث الممتدة المتسمة بالورع عن الرعاية المجتمعية لحمًا.

ونادى ناشطون من الناجين والعاملين الراديكاليين في الخدمة المجتمعية لسنوات بالرعاية الاجتماعية الحقة والمساندة. وترى مثل هذه المساندة الشخص ليس كمريض بل ترى الشخص ككل متكامل بحاجة إلى مساعدة، ولا تُعنى بالمخ فحسب ولكن تسعى كذلك إلى أن يتحقق للشخص ما تحتاجه جموع البشر: الإحساس بمعنى الحياة وجدواها، وأدوار اجتماعية تتلازم مع العمل، وأسرة وبيت ودخل ثابت، إلى غير هذا من الاحتياجات. وتتعرف هذه الرؤية أن الأشخاص من الفئات السيكياتيرية تم قمعهم ليس بواسطة مرضهم فحسب ولكن أيضا تم قمعهم بواسطة العلاجات والضبط والقسر وممارسة النزعة الأبوية عليهم من كل الاتجاهات.

وهناك أنظمة رعاية اجتماعية متقدمة ومتطورة بالفعل، على الرغم من ندرتها، ومتطلباتها (وللبحث عن نماذج للجهود الناجحة، راجع البحوث التشاركية الموجهة نحو المجتمع التى أجراها علماء النفس النقديون Nelson, Lord & Ochocka, 2001). وباستخدام مبادئ التمكين لمواجهة الاضطهاد، تبحث هذه الأنظمة فى تحقيق التعافى من خلال تطوير الشمول الاجتماعى. ويعد التعافى صيغة نظرية كبرى جديدة – طريقة جديدة فى التفكير – حيث تقويض بحوث النموذج البيولوجى الطبى حول المرض العقلى التى تركز على عضو واحد بمفرده أى المخ . فبدلا من النظر للمرض العقلى كمرض بالمخ، ينظر نموذج التعافى إليه كإعاقة نفسية متضمنة اجتماعيًا – بمعنى، أن طبيعة المرض العقلى والتعبير عنه وشدته دالة لموقع الشخص فى الوسط الاجتماعى. وبالتالى، يتم تيسير التعافى من خلال تغيير الوسط الاجتماعى. ويتضمن هذا نشاطات مثل مصاحبة الشخص أثناء قيامه بمهام اجتماعية

كالتسوق أوالتنقل من مكان لآخر أوالاستمتاع بأنشطة ما أوعمل أشياء إبداعية مع آخرين، أوالمعيشة مع آخرين أوالاشتغال بعمل ما، إلى غير هذا. ويجب أن نتذكر فوق كل ذلك، أن الإعاقة الحقيقية هى إعاقة نفسية اجتماعية وليست طبية بالنسبة للأشخاص الذين يعانون كربا شديدا مزمنا وطويل المدى، وكذلك بالنسبة لهؤلاء الذين عاشوا لسنوات عديدةً داخل المؤسسات. فهم بحاجة للمساعدة للعودة إلى مجتمعاتهم والعيش فيها، كى يُحبوا الآخرين، ويبحثون فى تحقيق طموحاتهم.

وفيما يبدو لى أن الحس العام يقضى بأن تكون النظرة للشخص المريض عقليا نظرة كلية متكاملة، لتعرف القمع والاضطهاد الذى يشعرون به ويستدمجونه. وتم توصيف استدماج القمع والاضطهاد على يد عالم النفس النقدى إزك بريليلتنسكى، حيث تحويل الخبرة الاجتماعية الاضطهادية إلى أفكار ومشاعر سلبية، مما يؤدى إلى الاستسلام: بعبارة أخرى، لا يمارس الشخص القوة التى مازالت كامنة فيه (**Prilleltensky & Gonick, 1996**) . وتكمن الاستجابة الملائمة لذلك فى تمكين هذا الشخص وتمكين المرضى العقليين كجماعة . وأن نسعى إلى شفائهم يعنى أن نسلك سبيل أن يكون الشخص مشمولا اجتماعيا ومسموحا له أن يعمل نحو تحقيق طموحاته. وبالنسبة لكاتب هذه السطور، من الصعب فهم كيف تكون مثل هذه الرؤى راديكالية أو نقدية. وعلى الرغم من كونها كذلك، لأنها تتحدى مباشرة قطاعات السلطة فى المجتمع ولأن تلك النظم تعانى نقصا حادا فى التمويل وتعول كثيرا على الصيغ الطبية وغيرها من أشكال القمع والضبط، بالرغم من التقدم الحاصل هنا وهناك فى تأسيس رعاية مجتمعية ونظم مساندة ودعم.

وأن تكون عالم نفس نقدى يعنى النظر فيما وراء الحقائق الراسخة وإثارة الأسئلة حول المصالح التى جاءت هذه الحقائق لتحقيقها. هل هى لخدمة مصالح ذاتية؟ وهل تعمل على استدامة وتكريس خرافة أو أسطورة تقمع آخرين وتضطهدهم؟ فكما يعمل العقل بطرائق غامضة، يعمل المجتمع. ويحاول عالم النفس النقدى، على الأقل، أن يستكشف كيف يتفاعل العقل والمجتمع، والنظر أبعد فيما وراء كل ما يظهر على السطح. وهذا يعنى تقدم علم النفس النقدى حيث يستجيب ممارسوه لما يفكر فيه العميل فعليا، ويشعر ويقول، ويوجهون انتباها خاصا لطموحات العميل و يعملون معه للتغلب على المعوقات التى تحول بينه وبين تحقيق طموحاته. وأى عالم نفس يظن أن المعوقات كامنة فى رأس العميل ويتجاهل البناءات الأسرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ليس بعالم نفس نقدى على الإطلاق.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- يتطلب فهم نظم الصحة النفسية فهم سياقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية.

٢- تم تسليط الضوء على دور القوة.

٣- نظرت المجتمعات التقليدية للمرض العقلى كانعكاس لقوة الآلهة، بينما جلبت الحضارة والتصنيع الإقصاء الاجتماعى والمؤسسى والاضطهاد للمرضى العقليين، مع أمل ضعيف فى التعافى .

٤- فى القرن العشرين، تطورت الشواغل الإنسانية من خلال الناشطين، بمن فيهم علماء نفس راديكاليون وعلماء فى علم نفس المجتمع.

٥- بدأت جماعات الدفاع التى يقودوها متلقو الخدمة، بالتحالف مع الناشطين وبعض العلماء فى تطوير صيغة نظرية كبرى جديدة لفهم المرض العقلى والاستجابة له. إذ يحتاج الشخص المكروب نفسيا إلى المساندة من أجل تحقيق التمكين والشمول الاجتماعى والشفاء أو التعافى.

٦- يجب أن يحل نموذج التدخل والخدمات القائم على الرعاية والمساندة المجتمعية محل نموذج العلاج القمعى والضبط من داخل المجتمع.

ثبت المصطلحات

- **الملاجئ Asylums** : مبانٍ كبيرة كان يودع فيها المرضى العقليون، وسبقت فى وجودها ظهور المستشفيات النفسية .
- **الرعاية و المساندة المجتمعية community care and support** : تنوع البرامج والتدخلات مما يتضمن المتخصصين المقدمين للمساعدة، ويتطلب كذلك دمج المشاركة الفعالة لمتلقى الخدمة وأفراد الأسرة، وتعمل على تيسير التمكين والشمول الاجتماعى والتعافى.
- **التمكين empowerment**: عملية زيادة القوة على المستويين الشخصى والنفسى والمستويات الاجتماعية (القدرة على تحقيق الغايات المرغوبة من خلال العمل مع الآخرين والتأثير فيهم) .
- **العقاقير المؤثرة فى العقل psychotropic** : يقصد بها أدوية الطب النفسى.
- **التعافى recovery**: التعافى فى سياق المرض العقلى عبارة عن عملية، وكفاح نحو تحقيق أكبر قدر من الحبور النفسى والتضمين الاجتماعى. وقد يتضمن خفض الأعراض المرضية والمعاناة، والتكيف مع

المرض النفسى أو محاولة التكيف معه مع المرض العقلى أو التعايش معه، إلا أن كل شيء يتم مع الشخص وليس مع المرض وحده فقط.

• **التضمين الاجتماعى social inclusion:** عملية تؤدى إلى تحقيق الفرد لأدوار اجتماعية مرغوبة والنشاطات، مثل العمل والمعيشة المجتمعية، والنشاطات مع الأصدقاء، والوالدية وغيرها من العلاقات الأسرية، والنشاطات المجتمعية والسياسية.

• **العلاج treatment:** تدخل طبى أو إكلينيكى يهدف إلى التعامل مع مرض أو عرض مرضى؛ ولا يجب الخلط بينه وبين مساعدة الشخص ككل متكامل ومساندته .

أسئلة

١- ما الاختلاف بين المريض نفسيا والناس العاديين؟ هل لديهم نفس الاهتمام بأشياء مثل الأسرة والأصدقاء والعمل والنقود والأماكن التى يحلو العيش بها، والاحترام والتقدير؟

٢- متى يعالج علماء النفس أو غيرهم من المهنيين الشخص الذى يعانى كربا نفسيا، متى يكون العلاج مساعدة ومتى يؤدى إلى الضرر؟ هل المعرفة التطبيقية لعالم النفس تفيده بما هو أصلح بالنسبة للمريض؟ وهل يعنى تشخيص معين دائما علاجا بعينه، أم أن الأمر يعتمد على المريض وما يريده؟

٣- كيف يتم قمع الشخص بالمجتمع وبالممارسات المهنية مثل علم النفس؟ ماذا تظن أن تفعل خبرة القهر بتفكير الشخص ومشاعره واتجاهاته؟ ماذا لو أن الشخص أصيب فعليا بمرض نفسي؟

الجزء الرابع

الممارسة النقدية

الفصل التاسع عشر

إعمال النظرية

تود سلوان

موضوعات الفصل

- النظرية السائدة فى علم النفس
- النظرية فى العلوم الإنسانية
- ما مواضع النقد فى النظرية النقدية؟
- البحث والممارسة العملية والفعل الاجتماعي
- التوجهات النظرية والحياة المعيشة
- التأسيس للنظرية النقدية

النظريات ليست كالسحب والغيوم معلقة بين السماء والأرض. والهدف من هذا الفصل التنقيب عن النشاط التنظيرى المثير للمخاوف عادة والمتوارى عن الأنظار، حيث يمكن لهذا النشاط أن يسهم فى عمليات التغيير الاجتماعى. وتفعيل النظرية لا يعنى فحسب التنظير بوصفه الجانب الجوهرى والأساسى من البحث والممارسة المهنية. بل يعنى أيضًا أن نضع فى الحسبان كلاً من الصيغ المركبة التى بمقتضاها تهيمن السلطة على جموع الناس، وطريقة التنظير التى من الممكن بشكل غير مقصود أن تصير جزءًا لا يتجزأ من عملية الهيمنة هذه. ويُعد الانتباه إلى البعد الأيديولوجى للنظرية والبحث والممارسة العملية جوهر ما يُعرف بالنظرية النقدية.

النظرية السائدة فى علم النفس

رغم أن مقررات علم النفس كثيرًا ما تناقش النظريات السيكولوجية، فإن المراجع العلمية تحجم عادة عن تناول كيف يتم التنظير. وعندما يحظى التنظير بالاهتمام والانتباه، يُقدم على أنه نوع من الخلق الذاتى كخطوة أولى يتخذها الباحث لتنظيم المشاهدات المتفرقة، بهدف الإلمام بها وفهمها فى إطار نموذج مبسط كلما أمكن، وتوجيه المشاهدات النظامية اللاحقة. ويتم إجراء مشاهدات جديدة بعد هذا من أجل جمع مصادقات النظرية أو تنقيحها أو رفضها. ويسلم علماء النفس بأن هذه العملية تقود إلى صورة جلية للواقع (أو ما نطلق عليه المعرفة)، والتى يعول عليها آخرون فى حل مشكلات الإنسان من خلال التطبيقات العملية للمعرفة أو ما يعرف بالتكنولوجيا.

وبعد المرور سريعًا على تقييم كل الأدوار التى تضطلع بها النظرية، تشرع المراجع العلمية والمقررات الدراسية فى تكبد مشقة كشف وتوضيح القول بعلمية علم النفس وابتعاده عن أن يكون فرعًا من فروع الفلسفة، إذ يعتمد على الاختبار الدقيق للفروض، والمناهج التجريبية، والأساليب الإحصائية. وتعمل هذه الإجراءات على ترسيخ الاعتقاد بأن العلاقات المشاهدة بين المتغيرات أو بين الأسباب والنتائج ليست وليدة الصدفة بل هى الواقع وعين الحقيقة. وفى نطاق علم النفس العلمي، لا تعد أية مجموعة من الأفكار أو المفاهيم لا يمكن إخضاعها للتحقق الإمبريقى أن تكون محض تأملات أو نوعًا من الكتابة الصحفية أو الفلسفة أو الأيديولوجيا. ويصنف علماء النفس النقديون هذا المنظور على أنه اتجاه علمى سائد أو رؤية تقليدية للنظرية، ورؤية تقليدية للتساؤل الذى يدور حول إذا كانت كل الإجراءات والأساليب يمكن القول بأنها علمية فى ظل أن موضوع الفهم هو عبارة عن الجوانب الذاتية لخبرتنا ونشاطنا.

وأن يكون الأسلوب العام فى التناول علميًا فى ظل علاقته بالنفس والفعل البشري، فهذا يعنى انشغال هذا الأسلوب بما فى وسعنا من تفكر فى أنفسنا لتقديم تفسيرات لما نقوم به (سواء كانت هذه التفسيرات كاملة أو ناقصة) والاشتراك فى عملية تكوين وبناء (ونقد) التفسيرات الشاملة. والفصل ما بين الرؤى النظرية التقليدية والنظرية النقدية هو ما قام على تأكيده بمنتهى الوضوح والقوة هوركهيمر (١٩٨٢)، وهو مؤسس معهد البحوث الاجتماعية فى فرانكفورت فى ثلاثينيات القرن العشرين.

ومن المفيد أن نشير إشارة عابرة إلى أن مجال نظرية الشخصية يمثل الاستثناء من التغافل عن النظرية، وقد يكون هذا راجعًا إلى أن معظم

نظريات الشخصية نشأت في ظل سياق من الممارسة الإكلينيكية وليس في ظل سياق بحثي، حيث إن الهدف هو السعى نحو تخفيف المعاناة، والسعى بنفس القدر نحو الإتيان بمقولات حقيقية صادقة. فنظريات الشخصية من قبيل نظرية فرويد ويونج وكارل روجرز، عكست في الأساس رؤى مختلفة للعالم قُدمت في صياغات علمية حول الطبيعة البشرية. وعملية تقديم إطار عريض يعكس رؤية للعالم مسألة من الصعوبة بمكان، حيث سبر غور المشاهدات النظامية للعلاقات بين كل المفاهيم المرتبطة بنظرية الشخصية. وقد قدمت نظرية يونج على سبيل المثال تعريفات نوعية لمفاهيم من قبيل الذات، والطراز البدائي، والشخصية، والاقتفاء، والتفرد، والانبساط – الانطواء، والعقد، وقام بتمحيص بالغ الثراء للعلاقات بين الظواهر التى تشير إليها هذه المفاهيم. ومع هذا، واعترافا بأهمية العلم، عادة ما تتضمن المراجع التى تتناول الغالبية العظمى من نظريات الشخصية، قسمًا يقدم بعض الدلائل الإمبريقية التى تساق لتدعيم كل نظرية من هذه النظريات. ولتدعيم نظرية يونج على سبيل المثال كثيرًا ما تعرض المراجع بحوثًا عن أنماط الشخصية باستخدام مؤشر النمط لماير–بريجس. ومن هنا، فإن معظم نظريات الشخصية تظل محملة بالمشكلات عند النظر إليها من زاوية النظرية النقدية. إذ تميل هذه النظريات إلى التسليم بأن المجتمع غير قابل للتغيير والطبيعة الإنسانية ثابتة. وأخفقت نظريات الشخصية فى تعرف الجذور المجتمعية لسمات الشخصية. ولعلى أكون قد قدمت منظورى التنظيرى النقدى حول الشخصية ووظيفتها الأيديولوجية (مواصلة الاحتفاظ بالمنظومة) فى الفصل الرابع من هذا الكتاب.

خارج نطاق علم النفس العلمي، تنظر العلوم الإنسانية التفسيرية لوظيفة النظرية ودورها نظرة مختلفة تمامًا. ويظهر هذا بوضوح فى القطاعات المتقدمة سياسيًا من مجالات مثل الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد السياسى والدراسات الأدبية والدراسات الثقافية، واللغويات. وعمومًا يشارك علماء النفس النقديون هذا المنظور المختلف، رغم أنهم ما يزالون يحاولون اللحاق بالركب بسبب أنهم، قبل اكتشاف هذه المناحى البديلة، ظلوا يطبقون الأساليب المتبعة فى تيار علم النفس السائد (ومنها على سبيل المثال، المقررات الدراسية فى القياس النفسى والأساليب الإحصائية). ويستخدم مصطلح النظرية الاجتماعية النقدية كثيرًا لترسيم حدود هذا الهيكل العملى. ويشير غالبًا الممارسون للنظرية النقدية إلى النظرية الاجتماعية، أو يشيرون فقط إلى النظرية، عندما يقصدون توسيع نطاق العمل التصورى الذى تكون له جذوره العميقة فى أفكار أعلام وقامات مثل هيجل ونيتشه وماركس وفرويد وهيدجر وسارتر، ومؤخرا، فوكو وديلوز وجوتارى وفانون وجيدنز وهبرماس وجاديث باتلر. وفى الآونة الراهنة، يعمل ذلك المجال الضخم والمركب من العمل المتشابك على إيجاد الروابط ما بين البنيوية الاجتماعية وما بعد البنيوية المعاصرة ونظرية ما بعد الحقبة الاستعمارية وعلم التأويل الظاهرى ، والتحليل النفسى النسوى ، ونظرية العنصر النقدية، والتعددية الثقافية، وغير هذا من المذاهب والحركات المعاصرة. فجذور النظرية النقدية من العمق وفروعها من الاتساع بحيث لا يستطيع الدارس مهما كان علمه وجهده الإحاطة بجل النظرية النقدية، ورغم

هذا هناك البعض ممن لديهم الشجاعة الأدبية حاولوا هذه المحاولة ، ومنهم على سبيل المثال، الفيلسوف السلوفينى سلافوج زيزيك (Myers, 2003).

وما تشترك فيه هذه النظريات النقدية وما يشترك فيه الفلاسفة المشار إليهم، يتمثل فى التركيز على فهم كيف يبنى الإنسان الواقع من خلال التفاعل المركب بين الوعى واللغة والسلطة والمعيشة الاجتماعية المتجسدة. وهم يُعنون أيضًا بكيف أن القليل الذى نعرفه عما يجري، نشبه فيه البشر الجاهلين بالماكينة الحاكمة للشرانق فى فيلم رحم أو Matrix، مما لا يتناسب مع مقدار ما لدينا من قدرة على المعرفة والفهم. ويرى العلماء فى إطار التيار السائد أن هذه نظرة هدامة ما دامت معارضة للحس العام والمعارف العلمية الطبيعية (انظر الفصل الثالث) ومادامت تذهب إلى نوع من التنوير الراديكالى ومقاومة الأنظمة القمعية المستغلة. وبما أن معظم المفكرين يبنون على مفكرين سابقين، فمن المهم الألفة على الأقل بالأسس التى تأسس عليها إسهام كل منهم (Elliot, 1992).

ويذهب المنظرون النقديون إلى القول بأن النظرية والممارسة العملية تقومان على علاقة جدلية فيما بينهما. فالممارسة العملية يقصد بها هنا كلاً من النشاط المهنى مثل العلاج، والقياس والتقييم أو تقديم المشورة، وقد تعنى ببساطة ما يقوم به الأفراد من أعمال فى مختلف المواقع الخدمية مثل المدارس والعشوائيات ومكاتب الشركات، وغير هذا من المواقع. ويستخدم المنظرون مصطلح التطبيقات العملية للإشارة إلى هذا التأليف المثالى الذى تقدم فيه النظرية معلومات عن الممارسة العملية وتقدم فيه الممارسة معلومات نظرية. وعادة، ما تبرز الأفكار فى سياقات تكون فيها النظرية

منفصلة عن الممارسة العملية مصداقًا للقول بأن النظرية شكل من أشكال العمل الذهنى. وقد كتب ماركس فى هذا سنة ١٨٤٥ قائلاً "إن الفلاسفة يفسرون فقط العالم بطرائق شتى؛ والأمر الجدير بالتوقف عنده هو تغيير العالم" (Marx, 1970: 123).

وتتعارض فكرة التطبيق العملى مع أولويات علم النفس السائد. ويرتبط بهذا أن نضع فى بؤرة الاهتمام ثلاث نقاط مهمة: النظرية، وبيانات البحث (القياس والتقييم والملاحظة)، والممارسة المهنية. ويمكن للتخصص العلمى أو المهنة أن يطور ثلاثة مسارات للارتباط: بين النظرية وبيانات البحث، وبين النظرية والممارسة المهنية، وبين الممارسة المهنية وبيانات البحث. وفى إطار القطاع الأكاديمى فى علم النفس التقليدى السائد، نجد أن العلاقة بين النظرية والممارسة المهنية أقل وضوحًا وتحديدًا من العلاقة بين النظرية وبيانات البحث العلمى. وتحتشد الجهود حول هذه العلاقة لإثبات أن نظرية ما أو مجموعة من المفاهيم تعكس الواقع، فى حين نفتقد الاهتمام بالعلاقة بين النظريات والممارسات العملية.

والممارسون لا يجدون ضرورة فى إعادة النظر فيما لديهم من مفاهيم وتنقيحها ما دامت بؤرة اهتمامهم منصبة على العلاقة بين النظرية وبيانات البحوث. وعبر العقود القليلة الماضية، اتسع نطاق الاستجابة المطالبة من صناعة التأمين الصحى التعامل فقط بالعلاجات الصادقة إمبريقيًا، ومن ثم، بدأ الباحثون فى تدارس البيانات بالرجوع إلى نتائج الممارسة العملية. أوجد هذا التركيز على العلاقة بين البيانات والممارسة العملية فجوة بين الممارسة والنظرية لأن جمع البيانات لتقييم الممارسة العملية يقتضى فقط الانتباه إلى

الأبعاد القابلة للملاحظة من عملية الممارسة العملية أو النتائج النهائية. وعلاقة النظرية بالممارسة العملية قد تُدخل فى الحسبان طبيعة العمليات أو النتائج النهائية المقيسة، لكن الكثير من هذه النتائج قد يفقد أثناء عملية التنفيذ. ودعنا نفكر هنا فى الفرق بين مفهوم تحقيق الذات وبين مقياس مكون من عشرين بندًا لقياس تقدير الذات. تتجاوز المهنة عندئذ لحظات النقد التى قد يسأل فيها سائل أسئلة حول المصادرات النظرية الكامنة وراء الممارسة العملية، وأسئلة شركات التأمين لا تسأل سؤالاً مثل : هل الممارسة العملية تحترم قدرة الإنسان على تقرير مصيره وإرادته الذاتية فى تعزيز هذه القدرة فى إطار منظومات محملة بكثافة المعنى الثقافي؟ ما نماذج الحبور التى عنى بها الباحثون عند تقييم النتائج النهائية (مثل، الأداء الاستهلاكى للطبقة المتوسطة)؟ معنى هذا أن تظل الأخلاقيات والدلالات الاجتماعية للتدخلات النفسية خارج نطاق البحث.

وتطرح هذه التحسبات المثارة حول علاقة النظرية بالممارسة العملية، وإمكانية أن تكون بعض الممارسات العملية جزءًا من المشكلة وليست جزءًا من الحل، سؤالاً مفاده: ما الذى نقصده عندما نقول إن التنظير ينبغى أن يكون نقديًا فى المقام الأول؟

ما مواضع النقد فى النظرية النقدية؟

لنبدأ باستكشاف ما الذى يجعل من النظرية نظرية نقدية. بعض النظريات هى فى الأساس عبارة عن تعليلات لفظية للشكل الذى تتبدى به أشياء. ومن ثم توصف هذه النظريات بأنها نوع من التخمين البسيط الذى لا

يخرج عن الحس العام. ومن النظريات الشهيرة فى علم النفس الاجتماعى (مثل التناقض المعرفى والتبعية الاجتماعية، والطاعة العمياء) ما لا يخرج عن كونه مجرد بديهيات لأنها تقوم على أساس من الدراسات التى تعمل على توثيق ما يقوم به معظم الأفراد، حتى وإن بدا ما يقوم به الأفراد غير منطقى بالنسبة إلى هذه الدراسات. وكما لاحظنا فى الفصل السادس، وسنلاحظ فى الفصل الثالث والعشرين، فإن بعض هذه الدراسات تم على يد نفسانيين تحركهم دوافع سياسية تقدمية، منها اختزال الفكر الجماعى. واتجه تنظيرهم، مع هذا، إلى الوقوف عند مستوى تنمية مفاهيم لوصف السلوك المشاهد. ولم تدع هذه النظريات، على سبيل المثال، إلى التساؤل عن قدرة النفسانيين على معرفة ما تعنيه الأفعال بدون اشتراك المشاركين فى البحث فى عملية التفسير. ولم تكن هذه النظريات معنية بكيف سيتم توظيف هذه النتائج فى الدعاية والإعلان الصناعيين.

وقدمت العديد من نظريات علم النفس الارتقائى نموذجًا آخر من التنظير الذى لم يكن نقديًا بحال من الأحوال. وتنتهى مثل هذه النظريات (بياجيه وإريكسون على سبيل المثال) إلى أن الطفل خلال تقدمه نحو مرحلة الرشد يمر عبر مراحل يمكن تحديد خصائصها وفقًا للتغير المعرفى الشخصى أو التغير فى القدرات الاجتماعية. وتقرر نظريات المراحل عادة أن الانتقال من مرحلة لأخرى يعتمد على الاستجابة للخبرات المتراكمة باستجابات ذات مستويات مرتفعة من التركيب والتكامل. وتبزغ قدرة الطفل على الاستجابة فى مستوياتها الرفيعة من تفاعل الطفل مع بيئته الاجتماعية أو بيئته الطبيعية. ويتم توظيف البناءات النفسية الجديدة التى تنتج عن هذه

التفاعلات وتطبيقها على مواقف جديدة. وهذه النظرة للارتقاء لا غبار عليها، إلا أن أحدًا لم يشرع فى عملية تنظير نقدى. وقد عنيت المناحى النقدية الارتقائية بالآتي:

•ما الذى يعنيه التفكير فى المراحل المبكرة أو اللاحقة ثم القول بأن إحداها أقل أو أدنى من الأخرى معرفيًا أو اجتماعيًا؟ من له السطوة والسلطة على من؟ هذا الفشل فى التحسب لهكذا قضايا أدى إلى استمرار تسلط الراشد على الطفل واعتراض سبيل تطور صيغ ثقافية تقاوم السلطة غير المبررة.

•ما السيناريو الاجتماعى الذى تتم من خلاله التغيرات الارتقائية؟ ألسنا نميل إلى تخيل تعلم الطفل الفرد بالتفاعل مع الراشد أو المهام المدرسية؟ أليس هناك الكثير من الأشياء الأخرى التى تجرى فى حياة الطفل؟ ما الذى يحمله فى طياته ذلك المنظور الضيق؟ فعلى سبيل المثال، تقودنا الرؤى المشبعة بمفاهيم الربحية والإنتاجية الضيقة لماهية الصيغ الارتقائية الأهم والمثمرة إلى تقليص زمن اللعب والحياة الاجتماعية.

•عندما تحدد النظرية المراحل النوعية أو القضايا النوعية على أنها متضمنة فى طبيعة الوجود الاجتماعى (مثل المرحلة الثانية فى نظرية أريكسون، الاستقلال فى مقابل الخزى والشك)، فهل هذا يُعد إطارًا ثقافيًا نوعيًا يُفرض على عموم البشرية؟ فالثقافات القائمة على مفهوم النزعة الفردية تؤكد الاستقلال، والمبادأة والهوية، بينما الثقافات الأخرى تركز على القدرة على الاتصال والانشغال بالجماعة وإنكار الذات. وليس ثمة ثقافة لديها كل الإجابات، ومن هنا، ينبغى ألا تعمم نظرياتنا الارتقائية القيم الثقافية التى انطلقت منها هذه النظريات.

•كيف نربط المنظور الارتقائى القائل بارتفاع مستوى القدرات بارتفاع مستوى نضج الفرد مع الفكرة القائلة بأنه فى المجتمعات الحديثة نصبح بالتدريج غرباء عن الطبيعة وعن أنفسنا كلما صرنا كائنات اجتماعية؟ وتسلم معظم النماذج الارتقائية بأن الارتقاء السوى يقود إلى القدرة على المشاركة فى المجتمع كراشد. وتذهب المنظورات النقدية (Elliot, 1992) والنظريات النفسية الأيكولوجية التى ظهرت حديثًا (Fisher, 2002) إلى أن أساليب حياة الراشدين الأسوياء فى مجتمعات ما بعد الحداثة الاستهلاكية تعد من المعضلات الشائكة، وذلك بالنسبة إلى الأفراد وبالنسبة إلى كوكب الأرض ككل.

•ما الذى تقوم به المؤسسات للأطفال أو الراشدين الذين لم يمروا بالمراحل الارتقائية على النحو السوى الذى قالت به النظريات؟ كيف ترعى المدارس هؤلاء الأطفال وكيف ترعاهم مواقع العمل والأسر؟ هل نماذج المراحل ليس لديها تضمينات عملية غير متوقعة فى حياة الأفراد الذين تطبق عليهم هذه النماذج؟ عند التطبيق الفج يمكن للنماذج الارتقائية أن تلصق بالبعض وصمة يترتب عليها استبعاد، ولا يكون لدينا إلا القليل الذى نقوم به من أجل مساندة من يعانون صعوبات تعلم أو صعوبات فى العيش.

وهناك فقط القليل من التحفظات على أن يكون هناك تنظير نقدى يأتى من النظريات الارتقائية التقليدية (Morss, 1996). وكانت لهذه التحفظات ملامح عديدة مشتركة، وسيتم توضيحها فى الفقرات التالية.

والمقصود بتفعيل النظرية النقدية هو كشف المصادرات التى تقوم عليها النظرية وتفنيدها، خاصة عندما تعكس هذه المصادرات علاقات القوة والسلطة والعمليات الاجتماعية التى تدعم الاضطهاد أو الإقصاء. والأسئلة

المثارة فى هذا الإطار من قبيل ما القيم التى تتسرب، عن غير قصد، إلى النظرية ومن هم أصحاب المصلحة فى إدخال هذه القيم؟ هل مفهوم محدد مثل الذكاء يمكن أن يكون بغير قصد شكلاً من أشكال المفاهيم العرقية أو العنصرية فى قالب علمي؟ هل الرؤية الخاصة بالطبيعة البشرية استنادًا إلى طبقة اجتماعية مهيمنة (كأن يقال المسئولية الفردية عن الإنجاز) يمكن فرضها على البشر أجمعين؟ وإلى جانب كشف وتفنيد المسلمات المنطوية فى تنظير الآخرين، يتعين تأكيد أن كشف القيم والامتيازات ذات الصلة بالمصادرات هو جزء لا يتجزأ من إعمال النظرية النقدية.

ويعنى إعمال النظرية النقدية التساؤل حول الحركة التحليلية التى عزلت الأفراد عن سياقات حياتهم من أجل تفسير سلوكهم الفردى فى ضوء عوامل داخلية أو عوامل موقفية وسيطة. إذ ينبغى تذكير أنفسنا بأننا لن نستطيع البدء فى كشف غموض ما يحدث ما لم نفهم فهما كاملاً تفاصيل تشكيل العمليات الثقافية النوعية والتاريخية والاقتصادية والأسرية والمؤسسية والمحلية لمعانى الخبرات النفسية. ويتطلب هذا الفهم الانخراط فى كل أنواع الدراسات البينية، والانخراط فى أساليب البحث والممارسات المهنية التى تعلى من قيمة أصوات المشاركين فى البحث وطالبى الخدمة النفسية وأفراد المجتمع، وتعتبر لوجهات نظرهم. ومن جديد نؤكد أن المجالات المعروفة بالعلوم الإنسانية والدراسات الثقافية عليها أن تهتم اهتماما جادًا بمثل هذه الموضوعات.

ويعنى إعمال النظرية النقدية التطلع بقوة نحو المفاهيم المُسكوت عنها أو التى تم التغافل عنها والتى تستهدف تفسير ظواهر بعينها. وهذا يعنى

بدوره، الانتباه إلى وسائط وصيغ الفهم التى تعمدت النظرية استبعادها بصورة نظامية من خلال صيغتها الرئيسية فى البحث. ولننظر على سبيل المثال كيف تجاهل النفسانيون على نطاق واسع مسألة التجسيد **embodiment**، إذ أن الخبرة الذاتية ، حتى وإن كانت معرفة مجردة، عادة ما يتم الشعور بها وتتوسطها أجسامنا فى علاقتها بعوالمنا؛ واستغرقت هذه المسألة عقودًا من العمل النظرى النسائى فى مواجهة وكشف تجاهل مسألة التجسيد. ولكن ما العمل إزاء ما عرفنا من مفاهيم متغافل عنها؟ إلى ماذا نتطلع إذا لم نعرف المستتر والمفقود؟

هذه الأسئلة هى لب النظرية النقدية. ويبدأ عملنا النقدى عندما نكشف ما الذى تغافلت عنه النظرية أو المفهوم أو ما الذى تجاوزته مستهدفة اختزال جوهر شيء ما. ونحن نلحظ التناقض والآثار المرتبطة بما يتم تجاهله أو كفه. والشاهد الأمثل على هذا نظرية التحليل النفسى لفرويد. إذ يذهب فرويد إلى أنه ليس بالإمكان فهم معانى الخبرة الشعورية إذا ما توقفنا فقط عند المضمون الصريح الواضح للشعور. ونظر فرويد فى آثار القوى الكامنة فى اللاشعور – الذكريات الصادمة، على سبيل المثال_ فى رموز الأحلام وزلات اللسان والأعراض العصابية. وتعد نظريته فى الكبت اللاشعورى نظرية نقدية لكونها تخبرنا عن المتغافل عنه فى النماذج الذهنية التى تركز فقط على الخبرة المعرفية أو الجوانب العقلانية من الخبرة وتقدم لنا معلومات عن علاقات القوة والنفوذ التى تتسبب فى الكبت فى المقام الأول (**Habermas, 1972**). ويمكن اكتشاف امتدادات لهذه النظرية النقدية فى الأعمال النظرية لكاتب هذه السطور وفى البحوث الكيفية على اختيارات

الحياة الشخصية (Sloan, 1996b)، والتى بمقتضاها تكشف كيف يميل البشر إلى تقديم قراراتهم الكبرى على أنها أعمال مستقلة فى حين أن اختياراتهم مثقلة بعوامل سياقية متعددة وعوامل مرتبطة بتاريخ الحياة.

والنموذج المثالى المشابه فى التنظير النقدى يتمثل فى نظرية ماركس فى الولع السلعى **commodity fetishism**، فى مقدمة الفصل الأول من كتابه رأس المال. إذ العناصر الفاعلة فى السوق الرأسمالى تنظر نحو العلاقات بين السلع والمال على أنها علاقات موضوعية ومستقلة عن العمالة المطلوبة لإنتاج هذه السلع. والقيمة المعتنقة هنا مرتبطة بالمنتجات لإمكان مبادلتها بالمال، وليس لإمكان استخدامها أو توظيفها أو لأن البشر يعملون لإنتاجها. ولا يلتفت السوق إلى الاستخدامات النوعية للسلع ويقيمها فقط فى ضوء القيمة التى يمكن أن تُباع بها. وعمليًا، يتم تناول كل من السلع والمال على أنهما يحملان كل أنواع القوة والسلطة السحرية، بمعنى أنهما مثيران للولع والهوس الاستهلاكى. أما البشر المنتج، الذى يبيع ويشترى فهو العنصر المنسي، وعمليًا، تظل علاقات الاستغلال بين الأُجراء وطبقة الملاك علاقة مبهمة. وبالتوازي، يعكس الولع السلعى كيف يتم السكوت عن اغتراب دور النشاط الإبداعى البشرى فى المنتج، ويصبح هذا النشاط سلعة متداولة دالة على قوة العمالة وقدراتها فى السوق. هذا نوع من التمثيل لكيف تلاحظ النظريات النقدية التناقضات التى تبرز فى الوعى العام أو فى أسلوب الخطاب السائد فى الواقع الاجتماعي، وكيف تسبر النظرية النقدية غور كيف تُغمض اللغة الواقع الفعلى للأشياء، ثم تفرض واقع الاغتراب والاستغلال الذى يفضل البعض إخفاءه.

ويقصد بآخر تعريفات النظرية النقدية تقييم ليس فقط مدى ملاءمة أو دقة النظرية فى علاقتها بالموضوعات أو العمليات التى تفسرها، ولكن كذلك تقييم الآثار الاجتماعية للنظرية بحد ذاتها عند التطبيق. فالذكاء والشخصية ظاهرتان مركبتان يمكن فهمهما بطرق وأساليب شتى، ولكن الحكومات والبيروقراطيات ما فتئت توظف ما يسمى بالأساليب الموضوعية المستندة إلى النظرية فى قياس الذكاء أو فى قياس سمات الشخصية للتمييز ضد جماعات بعينها إما بإعطائهم عقاقير طبية أو سجنهم بدلاً من تعليمهم وتدريبهم. وما دام الصالح العام البيروقراطى يعني، على سبيل المثال، بطالة الذين يعانون قصورًا فى السلوك الفردي، فإنهم سيسعون إلى تصميم ممارسات عملية نفسية اجتماعية تعزز تقدير الذات والتدريب على المهارات الاجتماعية بدلاً من مواجهة العمليات الاقتصادية وتطبيق ممارسات عملية تقضى على البطالة.

والخلاصة التى ننتهى إليها فى الجزء الخاص بالتنظير النقدي، ترتبط بملاحظة كولر وتعليقاته على مجال موازٍ فى النظرية الأدبية. إذ ينتهى كولر إلى خلاصة مفادها أن النظرية هى نقد تأملى متعدد المعارف للفهم العام السائد، وتُعنى بالتفكير فى الكيفية التى يتم بها التفكير ويقول فى هذا ما نصه: " النظرية ما هى إلا نوعًا من التراجع، من خلال إمعان النظر فى المسلمات والمصادرات، وأن تعرف فيما تفكر، ومن ثم فإن آثار النظرية غير قابلة للتنبؤ" (١٦ : 1997). وسنتحول بعد هذا إلى هذه الآثار غير القابلة للتنبؤ الخاصة بالنظرية والنظر إلى ما تفترضه النظرية للعمل على التحقق منه، ونتحول بشكل محدد إلى ربط التنظير بدور علم النفس النقدى فى الحركات الكونية والمحلية الساعية نحو العدالة الاجتماعية.

يؤكد المنظرون ضرورة المحافظة على العلاقة الحميمة متعددة الاتجاهات بين النظرية والبحث والممارسة العملية. وهذا مما يواجه صعوبات عملية حقيقية. فالعديد من التدخلات الإكلينيكية، على سبيل المثال، نقيمها أساسًا على نوع من النماذج النظرية، ولكن الاختصاصى الإكلينيكى الذى يطبق النموذج نادرًا ما يعمل على تطوير هذا النموذج وتنقيحه فى ضوء الممارسة العملية اليومية. وليس هذا من قبيل القول بأن الاختصاصيين الإكلينيكيين ليست لديهم الخبرة وبالتدريج سيعملون على تمحيص النموذج الذى يوجه عملهم. وقد يتحدثون إلى زملائهم ولو لمرة واحدة فى حال كان هناك شروع فى فهم الاختلافات الدقيقة حول مفهوم ما فى ضوء العمل مع حالة بعينها. ولكن ما لا نراه فى الميدان، حتى فى مواقع التدريب ومواقفه، هو الالتزام بالفحص الدقيق والمراجعة عبر القائمين بالتدخلات العلاجية لكل من النظرية والممارسة العملية. وبالمثل تُعنى معظم البحوث بالإسهام فى تحقيق الحبور ببعض الأساليب، ولكن القليل من الباحثين هم من تشغلهم ضرورة تتبع مختلف زوايا النظر التى تُفهم بها نتائج بحوثهم، والطرائق المختلفة التى يتم بها إدخال هذه النتائج حيز التطبيق.

وتكشفت لدى بعض التعقيدات إزاء إعمال النظرية النقدية فى ظل العلاقة بكل من البحث والتطبيقات العملية وذلك خلال اشتراكى فى مشروع طويل المدى. يتضمن هذا المشروع، وهو ما يزال فى أطواره الأولى، نظرية التحاور وممارسته. وهو مشروع يشتبك مع عملى النظرى عبر العشرين سنة الأخيرة. وقد حاولت أن أمد علماء النفس بإطار عمل واضح

لفهم وقع تأثير الحداثة المجتمعية على بناءات الشخصية والحبور (Sloan, 1996a). فباتباع مبادئ عامة للنظرية النقدية، تبدى لدى تدريجيًا فهم مفاده أن المشكلات النفسية التى يطلق عليها الاكتئاب والقلق، على سبيل المثال لا الحصر، تنشأ من خلل فى المشاركة المجتمعية الفعالة، وفى علاقات الصداقة، والانتماء والحميمية. واستحوذ الحوار على انتباهى بوصفه الترياق للعزلة وتقلص فرص المشاركة فى الحياة العامة. وبنفس المنطق، كان هناك آخرون ماضون على نفس النهج. ففى الشمال الأمريكي، وبداية من تسعينيات القرن الماضي، أثار عدم الاقتناع بالخطاب السياسى القائم، وعدم الاقتناع بعملية اتخاذ القرار اهتمامًا بأساليب الحوار. فالصيغ الديمقراطية الحكومية القائمة على الممثلين المنتخبين، الذين تحت ضغط المصالح الخاصة، لا يمثلون ناخبيهم تمثيلاً واقعيًا، تكتنفها أوجه قصور واضحة. فضيقة هى المساحات التى يتجمع فيها المواطنون لمواجهة مشكلات معيشية فى المجتمع المعاصر، حيث التوقف أمام الاحتياجات العميقة، والآمال المشتركة، والعمل على إيجاد الحلول للمشكلات. والنتيجة، ظهور مشروعات عديدة لإيجاد سبل إشراك الناس بأدوار مباشرة وذات فعالية فى عملية اتخاذ القرارات المؤثرة فى حياتهم. وأصبح من الأمور الملحة الدعوة إلى ديمقراطية أكثر عمقًا مما نراه فى الصيغ الديمقراطية القائمة. (وتم إعداد قائمة بعدة مشروعات عن طريق المركز الثقافى الدولى للحوار والتشاور على الرابط WWW.thataway.org. والمركز الثقافى الكندى للحوار والتشاور على الرابط WWW.c2d2.ca).

وقد قام الممارسون للحوار فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بتنظيم صالونات حوارية وصيغ أخرى تستهدف تيسير الحوار للارتفاع

بمستوى الصدق والموثوقية، وتأصيل المعنى والارتفاع بمستوى الحميمية والنمو الشخصى. وعلى مدى المتصل الواصل بين التحاور العميق والديمقراطية العميقة، كانت هناك منظمات لا تسعى إلى الربح ترعى الحوارات المجتمعية حول موضوعات صعبة وخلافية فى الأحياء والمدن. وبتوظيف أساليب الحوار الرسمية، واجهت هذه المنظمات بفاعلية قضايا من قبيل الهجرة والعنصرية والاستقطاب السياسى والإجهاض (cf. www.publicconversations.org and WWW.studycircles.org)

وعلى الرغم من أن معظم الممارسين للحوار معنيون بالممارسة بحد ذاتها، ذهب البعض إلى تمحيص مفاهيم ونماذج نظرية تفسر ما يجرى حيث يشارك الأفراد فى عملية التحاور (Bohm, 1996). ويأتى هنا العمل فى إطار ديناميات الجماعة وعمليات العلاج الجمعى كما يتم فى معهد تفيستوك، وكذلك أعمال ممارسين آخرين من ذوى التوجه التحليلى النفسى الجديرة بالتوقف عندها، ولكنها أعمال مختلفة بصورة أو أخرى فى المنظور والمقصود منها. وفى الوقت نفسه، يأتى لإعمال العمل النظرى الشامل، بالطبع، من تعدد المنظورات الفلسفية الرئيسية فى اللغة والتخاطب والهوية والمعنى والفهم. وتشير الغالبية العظمى من هذه الأعمال إلى صعوبات تواجهنا فى التخاطب والفهم (Habermas,1981). وتتنوع العوامل التى تعيق التخاطب، والتخيل، والفهم المتبادل ومنها: المكانة المدركة والسُلطة المدركة، والأساليب اللغوية، والصيغ البلاغية المتاحة، والاختلافات فى درجات التركيز على القضية المطروحة، ومستويات الإخلاص أو الصدق والثقة، وتفهم مُكنات الحوار وأهدافه.

وقدمت حركة الحوار نموذجًا مهمًا لكيف يتم تزييف العلاقات المباشرة بين كل من النظرية والبحث والتطبيق العملى. فالغالبية العظمى من الأعمال الحوارية تتم على أرضية من التصورات المثالية المتفائلة حول مُكنات الحوار. ولدى شعور مفاده أن ما أراه على أنه تفاؤل لا مبرر له سيمثل قاعدة مهمة لعمل نظرى شامل قائم على الممارسة العملية. وينبغى لكل من النظرية والتطبيق العملى أن يمضيا معا جنبًا إلى جنب لتعظيم الإسهام المؤثر للحوار نحو التغيير الاجتماعى التقدمى. ويسلم المشاركون فى الحوار بوجود الكثير من المشكلات الاجتماعية ناجمة عن تأثر الناس بالتدابير السياسية أو تأثرها بهياكل اجتماعية لا ناقة لها ولا جمل فى تشكيلها أو فى استمرارها. وإذا ما تحققت مُكنات الحوار فإن كل أُولئك المشاركين فى الحوار ستكون لديهم القدرة على تأمل خبراتهم والتفكر فيها، والمشاركة فى الشواغل والتحفظات، ويستمع كل للآخر بحق. وتتمثل النتيجة المثلى للحوار فى أنه سيقود إلى خفض مستوى المعاناة وتقويض التفرقة والإجحاف. إلا أنه، تظل هناك إمكانية قائمة لأن يعيد المشاركون فى الحوار ترديد مقولات الخطاب السائد ودعم وتعزيز علاقات القوة والنفوذ الموجودة فعليًا. والسؤال الجدير بالطرح مفاده كيف لنا أن نعرف أى الشكلين من النتائج هو ما تمخض عنه الحوار؟ إذ تساعد الجرعات الصحية المطروحة من التنظير النقدى فى تعميق الديمقراطية عن طريق الممارسات الحوارية. والسؤال الثانى الجدير بالطرح، كيف يمكن إجراء بحوث تستند إلى النظرية؟ إذ نتناول لاحقًا كيف تتطور الروابط بين النظرية والبحث والممارسة العملية فى مناخ الحوار.

ونحاول فيما يلى التفكير فى كيف يمكن للمنحى النفسى السائد أن يتقدم. فالباحثون المعنيون بالحوار يعملون على تنظيم جماعة حوار بهدف

الدراسة. إذ يكون لدى الباحث أو الباحثة أبعادًا محددة لعملية، أو مخرجات يتعين قياسها، ويحصل الباحث على إذن من المشاركين بأن يعطيهم استبيانات أو يجرى معهم مقابلات حول هذه الأبعاد. ثم يقوم الباحث بتحليل النتائج ويحاول نشرها فى دورية من الدوريات العلمية. والاحتمال الغالب، أن المشاركين فى البحث لم ولن يقربوا هذه النتائج. وفى المقابل، ولكى نكون صادقين مع أنفسنا، نكون نحن علماء النفس النقديون بحاجة ماسة إلى الإبقاء على أشياء عديدة فى أذهاننا. وكخطوة أولى، ينبغى أن يتحالف النفسانيون النقديون مع مشروعات الحوار الموجودة التى يتم بها مواجهة القضايا الأساسية فى الحياة الاجتماعية أو فى السياسة. وعليهم أن يتخذوا هذا القرار بعد تحليل للكيفية التى ستكون عليها استجابة الممارسة الحوارية للطرق العديدة التى يتم بها قمع أصوات بعينها فى إطار إثارة الشكوك والأسئلة (قد يكون هذا فى الفصل أو فى الحى السكني، أو مكان العمل أو المجالس البلدية). ويعمل الباحثون على المساعدة فى تنظيم الأفراد أو إشراكهم فى آفاق حوارية من شأنها إحداث تحول فى علاقات النفوذ والقوة القائمة. وحال الوصول إلى اتفاق، يتعين على الباحثين أن يقدموا للمشاركين تفسيرًا وافيًا لمشروعهم فى الموقع ودعوتهم (وإذا أمكن فردًا فردًا) للتفكير المتعمق فى خبراتهم الآنية. ومن أمثلة هذا، أن يطلب من المشاركين فحص ودراسة ملامح الخبرة الحوارية التى تعيق القدرة على الفهم أو تيسرها من خلال الانخراط مع الآخرين. وينبغى على الباحث أن يطور بالتدريج مفاهيم معممة، أو يطبق هذه المفاهيم التى من الممكن أن تساعد فى السيطرة على معوقات الحوار، والتقاط لحظات التيسير والعمل على توضيحها للمشاركين

(شكل من أشكال تفسير ديناميات الجماعة)، كما يتعين بعد هذا الاستمرار فى الانتقال بالمشروع إلى المراحل التالية، مع التفكير فى العمليات عبر مختلف المراحل وتوثيقها. وعمليًا، إذا كان العمل ناجحًا، فالمُنظر سيكون بوسعه تنقيح النموذج العام الخاص بكيفية عرقلة الحوار أو تيسيره عن طريق عوامل محددة يمكن تضمينها فى المشروعات الحوارية التالية بتعديل التصميم أو الهدف أو العملية.

وفى عملى الأول فى مجال نظرية الحوار، أصبحت مقتنعة بجدوى مفهومين تم توظيفهما مرارا وتكرارًا فى التنظير النقدى. المفهوم الأول هو الأيديولوجيا. وتشير إلى أنساق العمليات النفسية الفردية الداخلية النظامية والمؤسساتية التى تحافظ على استمرار علاقات الهيمنة (**Thompson, 1984**). وما يُعرف على أنه النزعة النقدية الأيديولوجية، أو نقد الأيديولوجي، يتطلب ليس فقط تحليل العوامل الثقافية والمؤسساتية التى تعيد إنتاج التعصب الجنسى أو التعصب العرقى أو التعصب الطبقي، على سبيل المثال، ولكن أيضًا تحليل القوى التى تغوى الأفراد بالإيمان انفعاليًا بالخطابات والممارسات المرتبطة بهذه الأطوار التعصبية. والعلاقة الذاتية هى النقطة المقابلة للأيديولوجى وتشير إلى إنجازات نفسية اجتماعية من قبيل التعاطف والتفهم المتبادل تقدم الأساس للديمقراطية العميقة والتضامن (**Bennett, 2005**). ويشير هذا المصطلح إلى عملية التفكر الذاتى النقدى وإنتاج هذا التفكير والحوار، خاصة الجانب الخاص بقدرة هاتين العمليتين على تعزيز التعبير الذاتى الصادق والحقيقي، والإشفاق من خبرة الآخرين، والتقدير عاليًا للمشترك بيننا جنبًا إلى جنب مع تقدير الاختلافات بيننا.

وفى مثال نظرية الحوار، والبحث والممارسة، رأينا كيف لهذه النشاطات الثلاثة أن تُجرى جنبًا إلى جنب، وكيف يتم تطوير إسهام الحوار فى التمكين والتحول الاجتماعى. واعتزمت كاتبة السطور الحالية التخلى دون تمييز عن أنواع التوجهات النظرية التى قد تلقى الضوء حول ما ينبغى أن يتطلع إليه المنظر عند تحليل عملية الجماعة أو ديناميه الجماعة، وذلك لسببين: السبب الأول، والأهم، هو تطوير مفاهيم ذات علاقة بالخبرة المعاشة للمشاركين وبالصيغ التى يكون بإمكان هؤلاء المشاركين تعرفها عندما يدعوهم المنظر إلى التفكر فيها. ويمكن أن يتم تنقيح النماذج النظرية عن طريق التعلم من الملاحظة بالمشاركة والابتعاد عن الاستناد إلى الرطن اللغوى والخبراء المزيفين. والسبب الثاني، يتم توضيحه فى الجزء التالي، ويفيد بأن المعارك التى لا تنتهى حول أى النظريات أفضل من الأخرى عملت على تشتيت جهودنا عن إعمال النظرية بالطرائق التى يمكن أن تساعد مباشرة فى تمكين التجمعات من العمل من أجل العدالة الاجتماعية.

التوجهات النظرية والحياة المعيشة

بات عاديًا القول بأن ثمة اتفاقًا محدودًا فيما بين علماء النفس النقديين حول أى من التوجهات النظرية يفضلون. وعلى الرغم من أن أفكار كاتبة هذه السطور حول إعمال النظرية تنطلق من تأليف فضفاض بين توجهات مفضلة لدي، أحجمت فى هذا الفصل عن صياغة أية عبارات تقويمية تدور حول توجهات بعينها. وهناك رؤى شاملة مهمة للبناءات النظرية الرئيسية التى يستند إليها علم النفس النقدى فى كتاب هبورن (٢٠٠٣) مقدمة فى علم النفس الاجتماعى النقدى وكتاب هوك **Hook** (٢٠٠٤) علم النفس النقدى.

وقد أدى تنوع التوجهات النظرية فيما بيننا إلى كثرة الجدل. فعلى سبيل المثال، أوحت السلوكية للسلوكيين بمفهوم المسئولية الاجتماعية (WWW.bfsr.org). وقدم عصر ما بعد البنيوية فتحًا رائدًا فى سبعينيات القرن العشرين من خلال المجلة البريطانية للأيديولوجيا والشعور والمؤلف التالى على صدور هذه الدورية بعنوان تغيير الموضوع,(Henriques et al., 1984). وهناك القليل من الاستثناءات المشتركة بين كل من السلوكية وحركة ما بعد البنيوية، ربما كان أبرزها العزوف عن الاهتمام بالفردية. وكل منا له تفضيلاته، التى قد تعكس مزاجه ومركزه الاجتماعى وهويته واهتماماته، مما ينعكس على قيمة التساؤلات والتغيير والتنقيح مع مرور الزمن. ولكن، وعلى غرار البعض ممن يعن لهم أن يضعوا كل البيض فى سلة النظرية، أردت أن أشارك بالقليل من الأفكار حول البعد الشخصى فى التنظير قبيل النظر فى خلفية التنظير، أى مجموعة الوقائع الاجتماعية التى نواجهها.

وبالرجوع إلى تحيز علم النفس السائد ضد التنظير الشمولي، نجد أنه من المهم أن تكون معد شخصيًا بشكل جيد للدفاع عن الاستبصارات والإسهامات التى تأتى من أحد التوجهات النظرية النقدية المرجحة. ويعنى هذا، معرفة ما يتجاوز مجرد الافتراضات الأساسية للنظرية، إلى معرفة الجذور التاريخية للافتراضات، وكيف ترتبط بعضها بالبعض، وكيف تجمعت لتلقى الضوء مجتمعة على ظواهر شتى بسبل تجاهلتها غيرها من المنظورات. ومن غير الإنصاف، حقيقة، القيام بعمل يدعى المنتمون لعلم النفس السائد أنهم غير مطالبين به. إلا أنه من المهم، فهم أى جوانب توجهنا النظرى الذى اخترناه فى المعرفة (مبحث المعرفة) ويرتبط منهجيًا بالمنظورات التقليدية تكمن فيه المعضلة.

ولعل الألفة المفرطة بالافتراضات الكامنة فى توجه نظرى معين تفسر لنا لماذا يصعب إحداث نوع من التكامل فيما بين منظورات بعينها. فالدارسون للنظرية عادة ما يجدون أنفسهم متفقين مع أجزاء من نظريات مختلفة ومن ثم قد يزعمون أن هذا نوع من الانتقائية. وقد يكون بالإمكان الوصول إلى شكل من أشكال الانتقائية المبررة من خلال مزيد من بذل الجهد فى عمل صادق وجاد، إلا أنه لا ينبغى اتباع هذه الانتقائية لتجنب الوقوع فى افتراضات متناقضة مرتبطة بمنظورات لها وجاهتها لكنها متصارعة.

وقد يأخذ إعمال النظرية زمنًا طويلاً. والحقيقة، أن هذا يمكن أن يكون مشروع حياة، لكنه لا يعنى أن المرء يتعين عليه الترقب قبل الانخراط فى التغيير والتنظير فى ظل العلاقة بهذا التغيير. فكثيرًا ما أشعر أننى غير راغبة فى القيام بكل واجباتى إزاء تراكم الكتب الجديدة والمؤلفات على مكتبى. وبالمثل يجرى العمل فى النظرية ويتم مهما كانت مشاعرنا، لأن الآخرين مستمرون فى توضيح التوجهات النظرية التى تستحق التقييم. ونستطيع إدخال أفكارنا فى محادثات وحوارات حول قضايا مهمة، من قبيل على سبيل المثال: ماذا لو نظرنا لهذه المشكلة بمنظور مختلف؟ كيف يمكن أن نقول شيئا مختلفًا إذا ما كان الأفراد الذين نحاول مساعدتهم موجودين فى الحجرة؟ ما الافتراضات التى سنقوم بصياغتها حول أناس يستطيعون الفعل على نحو مختلف؟ فضلا عن أن المشرفين سيقدمون نصيحة عامة للأساتذة فى المراحل المبكرة من التدرج المهنى الأكاديمى بضرورة التركيز على البحث الإمبريقى وتجنب محاولة نشر أعمال نظرية. إلا أن وجهة النظر النفسية النقدية، تؤكد أن كثيرًا من لحظات البحث والفعل العملى هى

بالضرورة تتخذ صيغة نظرية (ومنها على سبيل المثال مرحلة المراجعات النقدية للتراث السابق فى الموضوع)، ومن السهولة بمكان أن تكون هذه الوقفات النظرية قابلة للتبرير على أنها دراسات إمبريقية فى أى مرحلة من مراحل العمل المهنى.

وقد يبدو على بعض الأفراد أنهم يعرفون كيف يعيشون وماذا يفعلون، أو أنهم على الأقل لا يستغرقون الكثير من الوقت فى التوقف للتفكير فى كيف يعيشون أو الانشغال الفكرى بما هو المقصود بالعيش والحياة، ويُبتلى آخرون، مع هذا، بلعنة الاضطرار إلى التنظير. وأنا واحدة من هؤلاء. وعلى الجانب الآخر، قد يكون من غير الدقيق أن نطلق على هذا لعنة أو ابتلاء لأن التنظير يمكن أن يكون مصدرًا من مصادر المتعة، تشبه إلى حد كبير الطريقة التى يجلب بها الوسواس المتعة فى حين أن المزاج المرتبط به مزاج معاناة. والتنظير الذى يتناول الحياة والأعمال التى يقوم بها البشر يمكن أن يجعل المرء غريبًا ومغترب المشاعر. ومن المرجح أيضًا أن يكون ذاك الاغتراب مزمنًا، ولا يُرد ببساطة إلى الاستغراق فى التنظير. والميل نحو التنظير يكون مدفوعًا أحيانًا بإحساس سابق بالانفصال والعزلة التى ترجع إلى مرحلتى الطفولة والمراهقة. ويعمل نفسانيون نقديون آخرون على تطوير أفكار لديهم استجابة لكونهم مهمشين من جانب اتجاهات التيار العلمى السائد والممارسات المهنية المرتبطة به (Sloan, 2000). باختصار، قد يكون من المُجدى تأمل الدوافع الشخصية والحاجات التى يسعى التنظير إلى طرحها.

ومن زاوية أخرى، يمكن أن نلحظ أن أحدًا لا يتوقف عن التنظير إذا ما كان منخرطًا تمامًا فيما يجرى داخل المحيط البيئى. وأحيانا ما يأتى

التنظير كوسيلة دفاعية تبرر تجنب الانخراط والارتباط التام والمكثف. ويتعين وجود سياسة شاملة لمثل هذه النظرية فى مقابل جدلية الخبرة حيث المزيد من التنظير حول التطلع إلى أن يكون الكثير من الناس مشاركين فى وسائط التأمل اللازمة لتطوير نظرية نقدية مشتبكة مع التساؤل النفسي، ولكنى أطرح كذلك مشكلة كيف يمكن أن يكون التنظير مشتبكًا مع الاغتراب والهامشية فى كل دقائقهما كى ندفع بقوة أُولئك الذين ينحون تجاه النظرية لتأمل وظيفة هذا الميل بالنسبة إلى كيفية الارتباط بالحياة والعمل العام. وقد يعمل هذا على إحداث الفرق فى الاستمتاع بالعمل ووقع هذا الاستمتاع على المناخ الذى نأمل أن نقدم إسهاماتنا من خلاله.

التأسيس للنظرية النقدية

حتى لا نضيع الوقت فى إثارة إشكاليات المفاهيم والنماذج والانتقادات والجدل، يتعين على علماء النفس النقديين أن يحتفظوا فى أذهانهم بالصورة الأكبر والأعم لما يجرى فى المجتمع ككل، وأن يُعملوا التفكير فى كيفية استحداث التشابك بين ما يقدمونه من تنظير وتلك الصورة. وتلك هى الخطوة الحرجة إذا ما أردنا تحقيق ما قال به هبرماس (١٩٧٢) من أن الاهتمام بالتحرر يمد عملية البحث عن المعرفة بالمعلومات.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن مفاده: كيف لنا أن نرسم الصورة العامة الكبيرة للخلفية المجتمعية منطلقين من النظرية النقدية المعاصرة؟ وثمة سبل أخرى كثيرة للخوض فى كل هذا، ويود معظم المنظرين النقديين القفز إلى المعمعة للتساؤل حول بداية الصياغات ووسطها ونهايتها، لكن علينا

تحديد من أين نبدأ. وأقدم هنا الرؤية التالية كواحدة من الرؤى التى تعكس المنظورات الآخذة فى البزوغ والظهور (أنظر Hawken, 2007; Klein, 2007).

فمنذ منتصف القرن العشرين، وفى مختلف المجتمعات حول العالم، سيطرت مجموعة صغيرة من الأثرياء والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الممثلة لمصالحها على الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. عملت هذه المصالح الفردية والمؤسساتية الأساسية على تراكم الثروة وحماية قدرتها الراهنة والمستقبلية على القيام بعملية التراكم هذه. وعملت هذه المصالح على تعبئة الحكومات والقوات المسلحة المرتبطة بها – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الصناعية الكبرى- لدعم هذا المشروع فى ظل شعارات الديمقراطية وحرية التجارة. وحولت السكان من الطبقة المتوسطة فى الدول الغربية الرئيسية إلى مستهلكين يعيشون فى مستويات مادية غير مسبوقة فى ارتفاعها. وفى غضون هذا، تم استغلال الشعوب وإفقارها فى المناطق التى كانت مستعمرة من قبل فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا عن طريق الاتفاقات التجارية الجائرة، واستغلال الموارد الطبيعية لهذه المناطق، وموارد العمالة البشرية. وكنتيجة للتوزيع الجائر للثروة، عانت البشرية فى العالم الثالث من الفقر والجوع والمرض. وعلى مستوى التحكم فى المؤسسات الإعلامية، تم إبعاد المواطنين ولو بشكل نسبى عن المعلومات التى تدور حول هذه المعاناة ومسبباتها عن طريق الترفيه وصرف الانتباه نحو تحديات محدودة تواجه إمبراطورية مؤسسة العولمة – الدول الإرهابية والمارقة. وأثارت وسائل الإعلام والحكومات المخاوف ذات الأساس العرقى والعنصرى لتبرير الإنفاق الباهظ على القوى العسكرية والأمنية، على حساب موارد الحد من الفقر، والتعليم، والخدمات الصحية.

والمهمة الرئيسية للنظرية النقدية، الآن، تتجاوز مجرد اكتشاف كيف يتم الحفاظ على استمرار كل ما سبق الإشارة إليه على المستوى النفسى إلى الكشف عما يمكن اتخاذه لتغيير الموقف القائم. وهذا يعنى تطوير ونشر النقاط التالية من خلال بحوث الفعل العملى والتنظير النقدي:

- فهم كيف تعمل السلطة والقوة والامتيازات فيما بين النخب الكونية والمؤسسات التى تخدم هذه النخب، بما يفضح مواطن ضعفهم ويدعم المسئولية الاجتماعية من جانب الشركات الكبرى والحكومات والهيئات غير الساعية للربحية.

- الاستبصار بالعمليات النفسية التى تحافظ على استمرار النزعة العسكرية أو صمودها، واستمرار النزعة الاستهلاكية والعنصرية والتعصب الجنسى والطبقية إلى جانب العمليات التى تبنى أسس الوعى النقدى والتضامن والأمل.

- أشكال الدفاع والنضال التى تقوض بفاعلية سلطة وسائل الإعلام والإعلام الحكومى فى سياق عولمة الشركات الاستهلاكية.

- نماذج من البدائل الناجحة للعيش فى القالب الأيديولوجى والعمليات التى تدعم تطور هذه النماذج البديلة.

والسؤال الآن، كيف تختلف قائمة الأولويات هذه عن العمل السياسى الذى يمكن أن يقوم به أى مواطن؟ فبينما تميل النشاطات السياسية وغيرها إلى التركيز على القوى الاقتصادية أو البنيوية الفاعلة، يستطيع علماء النفس النقديون ومن حالفهم التنظير للعلاقات بين الأفراد والمجتمع بشتى السبل بما فيها النفسية. والأفراد المدربون نفسيًا هم أفضل من يفهم هذا البعد الذاتى فى

العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع، إذا ما تم التخلى تماما عن فكرة عدم تسييس أدوارنا المهنية، وإذا ما تجنبنا مسألة إخراج الأفراد الذين نتعامل معهم من السياق الذى يشملهم. ومن هنا، عندما تتم الإشارة إلى السبل التى تؤثر بها العوامل الاجتماعية الرئيسية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السياسية فى الفرد، فإن علماء النفس ومنهم النقديون يميلون إلى الانسياق وراء مثل هذه العوامل دون التفكير بعمق فى كيف تحقق مثل هذه العوامل تأثيرها فى الفرد على المستوى النفسى. وقلما يضطلع علماء الاجتماع بالتصدى لمثل هذه المهام، بحكم ما تفرضه أهداف مجال دراستهم. إلا أن علماء النفس النقديين عليهم الإجابة عن أسئلة من قبيل: لماذا يستمر بعض الأفراد والجماعات فى القيام بأعمال وأشياء لا تقع ضمن اهتماماتهم حتى عندما يعترفون ويقرون بأن هذا هو حالهم؟ ما أنواع العمليات المتضمنة فى التغلب على آثار القمع والتمييز؟ لماذا يستسلم بعض الأفراد والجماعات للسلطة غير الشرعية بينما غيرهم لا يبدون هذا الاستسلام؟ لماذا يُعنى البعض بأجيال المستقبل بينما غيرهم لا يفكرون فى هذا الأمر؟ الإجابة عن هذه الأسئلة ترتبط مباشرة بالاستراتيجيات التى يتم تصميمها بهدف إحداث نوع من التحول الاجتماعى.

تشكل هذه الأسئلة المهمة الرئيسة للمنظر النقدى فى مجال علم النفس. ولن تتضمن الإجابة عن هذه الأسئلة مفاهيم نفسية جاهزة ومألوفة، لأن معظم هذه المفاهيم تنحو نحو إضفاء الطابع النفسى على القضايا والمشكلات (بمعنى، أنها تفسر هذه القضايا فقط على المستوى النفسي). ونحن بحاجة إلى مفاهيم عابرة أو إلى معابر مفهومية تشير فى آن واحد إلى ما هو نفسى

وما هو اجتماعى. فمثلاً مفهوم وصل العلاقات بين النفسى والاجتماعي؛ ومفهوم العلاقات الذاتية المتبادلة هو الآخر مَعبر مفهومى.

ويميل علماء النفس النقديون إلى مقاومة الخلاصات، لكنهم مع هذا يتخذون مواقف ويوضحون نظرتهم للأشياء. من هنا، وبهذه الروح، انتهى بقول يعكس كيف انظر للهدف من إعمال النظرية النقدية فى سياق علم النفس النقدى ومفاد هذا الهدف: أن حجر الزاوية فى إعمال النظرية النقدية هو تعميم ونشر أساليب التفكير وأشكال الفعل والعمل التى تقوض الأيديولوجيا وتعزز العلاقات الذاتية المتبادلة. ولنشرع فى خوض هذا المعترك.

ملحوظة للمؤلفة

أشار على كل من دينس فوكس وتيريزا ماك دويل بمقترحات بالغة القيمة استجابة لمسودة هذا الفصل. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر لكل من عملوا فى النظرية وأرجو أن أكون قد أوفيتهم حقهم بالاستشهاد بهم فى هذا العمل.

الأفكار الرئيسية للفصل

١- يميل التنظير فى تيار علم النفس السائد إلى التركيز على علاقته بالبيانات دون تأمل لكيف أن افتراضاته قد تكون متواطئة مع قوى الهيمنة والظلم أو الإقصاء الاجتماعى.
٢- فى العلوم الإنسانية البينية، تُعنى النظرية الاجتماعية النقدية فى المقام الأساس بالتركيز على العلاقة بين ما نفكر فيه وما نقوم به.
٣- يطرح التنظير النقدى الوظائف الاجتماعية للأفكار إلى جانب الآثار الناجمة عن الممارسات العملية عن طريق الانتباه إلى الطرق التى تعمل بها السلطة والنفوذ فى المجتمع.

٤- يعمل المنظر النقدى مع غيره ممن يعملون من أجل العدالة الاجتماعية لتطوير النظرية التى تنصب مباشرة على العلاقة بالعمل الاجتماعى.

٥- يعد تفعيل النظرية تحديًا مركبًا إذ من الممكن أن يبعث الحياة فى مشاريع حياتنا، ويركز جهودنا، ويعزز التضامن ما دمنا نقاوم الصور الرئيسة من الظلم والمعاناة فى زماننا.

ثبت المصطلحات

• **أيديولوجى ideology** : منظومة من المفاهيم والممارسات العملية التى تعيد إنتاج علاقات اجتماعية وتحافظ على استمرارها تلك العلاقات التى تتسم بالهيمنة والقمع أو الظلم.

• **العلاقات الذاتية المتبادلة intersubjectivity:** عمليات التخاطب والتفاعل التى تعزز الفهم المتبادل والتضامن.

• **التطبيق العملى praxis:** التأليف الفعال بين النظرية والعمل العام، إذ يمد كل منهما الآخر بالمعلومات ومن ثم يصير كل منهما أكثر فعالية فى تحقيق الأهداف.

أسئلة

١- تكلم عن رؤيتك لكيف يكون الاتصال بين الأفراد والمجتمع. حاول اكتشاف بعض الافتراضات التى تفيد رؤيتك بالمعلومات وابحث مترتبات هذه الافتراضات بالنسبة إلى أفكارك حول ما يمكن أن تقود إليه الأفعال والمواقف من تغيير.

٢- يرسم هذا الفصل صورة كبيرة للوقائع السياسية والاجتماعية الكونية التى يتعامل معها علم النفس النقدى. ما الذى لم تتضمنه هذه الصورة؟ وكيف يمكن لهذا العنصر المفقود من الصورة أن يعدلها كى يحركك أنت وآخرين من معارفك للعمل الشاق من أجل التغيير؟

٣- ما أنواع الافتراضات حول النفس والمجتمع التى يمكن أن يكون لها القدرة على توجيه التنظير النقدي؟ وما الافتراضات الشائعة التى تمثل معضلة؟ وما المواقف الأكثر ملاءمة بالنسبة لعلم النفس النقدى من مسائل قديمة مثل: حرية الإرادة فى مقابل الحتمية، والطبع فى مقابل التطبع، والقوى الشعورية فى مقابل القوى اللاشعورية؟ وما الأسئلة الجديدة التى نحتاج إلى طرحها؟

الفصل العشرون

مناهج البحث

ويندى ستاينتون روجرز

موضوعات الفصل

منطق التساؤل النقدي

اختلاف التعريف الأنتولوجي
الاختلاف الإبستمولوجي
استكشاف لا التفسير
بحوث التبيين

مناهج البحث النقدية

بحوث دعم العدالة الاجتماعية

بحوث الفعل
علم نفس المجتمع
علم النفس ما بعد الحقبة الاستعمارية
البحوث الليبرالية

بحوث المخاطرة

الارتحال إلى أماكن غريبة
الدخول إلى العوالم الافتراضية
إعادة اكتشاف المناطق غير المأهولة

المضى سيرا على الأقدام

التدابير والممارسات المؤثرة
توسيع دائرة الجمهور المتلقى

أخلاقيات البحث النفسى النقدي

على الرغم من أن مصطلحى منهج البحث وأسلوب البحث يستخدمان عادة بمعنى واحد، فهما مختلفان فى التعريف: إذ أن منهج البحث يعنى المنحى العام المتبع فى الإجابة عن أسئلة البحث، أما الأسلوب فيعنى تقنية البحث النوعية. وفى هذا الفصل سنعنى بشكل أساسى بمنهج البحث النقدى فى علم النفس (مقترحين قراءات حول أساليب مختلفة لجمع البيانات والتفسير فى قائمة مرفقة فى نهاية الفصل). ويجيب هذا الفصل عن أسئلة عديدة: ما نوع مناهج البحث التى يتبناها النفسانيون النقديون؟ ما الذى نحاول تحقيقه؟ ما الذى نود الوصول إليه؟ وكيف نمضى لتحقيق مبتغانا؟

وللقيام بالإجابة عن هذه الأسئلة، سأحاول استكشاف العوامل التى تشكل (والمستمرة فى تشكيل) تطور مناهج البحث النقدية. وثمة أربعة روافد تشكل إطار العمل فى الفصل الحالي:

١- دراسة المنطق الخاص بالتساؤل – بمعنى، منهج البحث الذى يمكنه التصدى لمدى واسع من الأسئلة البحثية المتنوعة التى يطرحها علماء النفس النقديون.

٢- النهوض بواحد من أهداف علم النفس النقدى الأساسية متمثلاً فى العدالة الاجتماعية وخدمة (بدلاً من استغلال) الأفراد والجماعات والتجمعات التى يدور البحث حولها.

٣- القيام بمجازفات بحثية – أى أن يكون عالم النفس النقدى قادرًا على استكشاف مواضع جديدة، وأسئلة جديدة وأُناس جدد، حيث يفتح بابًا للتقييم النقدى وتكنولوجيا جديدة، كما تُفتح المجالات التى كان التيار التقليدى يتجنبها ويجهلها فى السابق.

٤- القيام ببحوث تسير على الأشواك بين الناس بدلاً من مجرد إجراء بحوث بغرض اللغو وعقد المكلمات - بمعنى إجراء بحث لا يُكتفى فيه بمجرد الكلام عن العدالة الاجتماعية على أنها شيء ما نناضل من أجله، ولكن ينبغى للبحث أن يُحدث فارقًا واقعيًا فى كل من الأسلوب الذى يتم به تفعيل العدالة الاجتماعية، وفى أى شيء ينبغى للعدالة الاجتماعية أن تتحقق، وهذا هو الأهم.

وبعد طرح كل رافد من هذه الروافد تباعًا، أعرج مختصرًا على قضايا أخلاقية تطرحها مناهج البحث النقدية.

منطق التساؤل النقدى

أخذتُ مصطلح منطق التساؤل عن بلايكى (٢٠٠٠) كونه سبيلاً قويمًا للحديث عن الأفكار الفلسفية الكامنة التى على أساسها يتم تحديد طرائق تنفيذ وإجراء البحوث الإمبريقية. ويتطلب منطق التساؤل فى البحوث النفسية النقدية أن يكون ملائمًا لمصادراته حول ما هو إيستمولوجى أو ماهية المعرفة وما هو أنتولوجى أى ماهية الوجود المادي، إذ تختلف هذه المصادرات عنها فى التيار العلمى السائد، كما يتضح فى الشروح المفصلة التى قدمها توماس تيو فى الفصل الثالث.

اختلاف التعريف الأنتولوجى

يقرر تيو، أن ماهية الوجود المادي، فى علم النفس، ارتبطت بطبيعة العالم الذى يقوم بدراسته علماء النفس، وارتبطت كذلك بمصادراتهم حول

ماهية ما يجرى فى عالم البشر كأفراد وكجماعات، وماهية ما يجرى فى العلاقات المتبادلة. وهذه الفكرة ليست بالبسيطة أو ليست من السهولة بحيث يمكن فهمها فهمًا مجردًا، لذا يتعين النظر فى بعض المجازات والاستعارات.

يرى التيار السائد فى علم النفس ما يجرى فى عالم البشر على أنه لا يعد أن يكون أسماكًا فى مياه. إذ أن الأسماك مخلوقات مستقلة عن مياه البحر ومنفصلة عنه، بمعنى أن الأسماك منفصلة عن البيئة التى تحيا فيها. والعالم الاجتماعى الذى يقطنه البشر، بالنسبة إلى علماء النفس التقليديين، هو أيضًا عالم خارجى بطبيعته منفصل عنا وعن فهمنا له. إذ هو عالم موضوعي، عبارة عن عالم من الأشياء الواقعية (مثل الجيران أو البيئة السكنية)، والأحداث (مباريات كرة القدم) والمؤسسات (مثل المدارس). ولكون هذه الكيانات عبارة عن واقع موضوعي، فجميعها من الممكن تقييمه تقيمًا موضوعيًا (جيران طيبون أو جيران سيئون)، وحسابها (عدد الأهداف أو الوقت الضائع) وقياسها (أداء جيد أو انخفاض مستوى الإنجاز). والأهم هنا أيضًا، العالم الذى تُطرح من خلاله أسئلة جادة وذات مغزى وإجابات حول أحداث اجتماعية وظواهر منفصلة وقابلة للملاحظة قد تقوم بينها علاقات لها مصداقية القانون العلمى. فقد يفترض علماء النفس، على سبيل المثال، أن التلاميذ القادمين من بيئة سكنية مواتية يحصلون على درجات مرتفعة وتأهيل أفضل من نظرائهم القادمين من بيئات سكنية رديئة أو غير مواتية، لأن جودة البيئة السكنية التى ينشأ فيها الطفل توفر إمكانات أفضل (مثل المكتبات وأماكن اللعب). وقد يختلف باحث آخر ويطرح فرضًا مختلفًا، إذ يكون أكثر اقتناعًا بأن البيئة السكنية لا تعد أن تكون علامة على اليسر الاقتصادى أو

الضيق. ومع هذا، قد يأتى باحث آخر ليقول إن السبب الواقعى هو نوعية الوالدية، إذ الآباء الأفضل يختارون العيش فى بيئات سكنية أفضل. ومع كل هذه الفروق فيما بين الفئات الثلاث من الباحثين، فهم يتفقون فى شيء واحد هو العلاقات السببية النظامية الجارية فى نطاق العالم الاجتماعي، وهذه النزعة العلمية القانونية يمكن ترسيخها من خلال صرامة البحث ودقته فى اختبار فروض ينافس بعضها بعضًا.

وينطلق عالم النفس النقدى فى عمله من ماهية وجودية مادية مختلفة اختلافا تامًا، إذ يرى أن العلاقة بين البشر والعالم الاجتماعى أشبه ما تكون بالصياغة الموسيقية. فالموسيقى نتاج جهد إنساني، ومتعة وانفعال ومهارة وقيمة ومعنى. وتكتسب المقطوعة الموسيقية معناها وقيمتها من الاحترام والاعتبار لإحساس الناس الذى سيتعاملون به مع هذه المقطوعة ويقدرونها. ولا يوجد قانون طبيعى مستقل عن التحفظات البشرية، التى تحدد ما إذا كانت المقطوعة الموسيقية جيدة أو رديئة، تبعث على السعادة أم الحزن، كان أداؤها بارعًا أم شابته خروق. والأحكام البشرية هى فقط ما يمكن أن يمدنا بمثل هذه الأشياء. ويختلف الحكم البشرى من شخص لآخر، ومن مكان لمكان، ومن وقت لآخر، ومن سياق لآخر. وحقيقة الأمر، أن الموسيقى موجودة بوجود من يؤلفها أو يتصورها، أو يؤولها. ويمكن للكائنات الواعية فقط، مثل البشر سماع الموسيقى فى غناء الطيور.

ومن هذا المنطلق، لا توجد فى الحياة الاجتماعية قوانين طبيعية تحكمها. بل إن قانونية العالم الاجتماعى وقابليته للتنبؤ تأتى من الأساليب التى عن طريقها تصوغ المجتمعات البشرية والتجمعات والمؤسسات القواعد

القانونية وتُجريها: بداية من الرسوم الجمركية، وانتهاء بقواعد المسلك، والتوقعات الاجتماعية، والتقاليد الثقافية، والأوامر والنواهى الدينية. ومن ثم، لا يبحث عالم النفس النقدى وراء اكتشاف القوانين الطبيعية المحددة لأفعال البشر وخبراتهم. ولكنه بالأحرى يبحث فى تكوين استبصار بكيف تصاغ وتصك منظومات القواعد، وكيف يتم توظيفها، ودعمها ومقاومتها. والأهم هنا، بالنسبة إلى علماء النفس النقديين أنهم يرغبون بمعرفة من المستفيد من وضع مثل هذه القواعد، ومن يتوقع منه الامتثال لها واتباعها، وما العواقب المترتبة على وضع مثل هذه القواعد.

وتتطلب هذه الفروق فى ماهية الوجود المادى منطقا فى طرح أسئلة البحث مختلفًا اختلافًا راديكاليًا. فعندما يسعى علماء النفس النقديون إلى استكشاف، لماذا، على سبيل القول، تسعى الكثير من النساء الصغيرات فى السن فى البلدان ذات الوفرة الغذائية بإلحاح إلى النحافة، وهم ينطلقون من موقف مفاده أن تجارب التيار العلمى السائد ومسوحه وتحليلاته لمضمون المشاهدات لا تلبى الغرض الذى تتم من أجله. ويتطلب الأمر أساليب منهجية أخرى وتحليلات أكثر ملاءمة لدراسة المعنى والدلالة الجوهرية (معنى أن أكون نحيفا ودلالته) وكيف تُمارس السُلطة (من خلال على سبيل المثال تنظيم طموحات النساء الصغيرات والتحكم فيها). وفى هذه الحالة علينا التوقف عن النظر للأمر من زاوية أن من الطبيعى أن تسعى المرأة الصغيرة نحو أن تبدو جميلة، وبدلاً من هذا نسأل مَن الكاسب ومَن الخاسر من جراء هذا السلوك؟ وفى حال طرح السؤال بهذا الشكل تأتى الحاجة إلى أساليب جديدة للإجابة عن مثل هذه النوعية من أسئلة البحث.

الاختلاف الإبستمولوجى

أشار تيو أيضًا فى الفصل الثالث إلى العلاقة الوثيقة القائمة بين ماهية الوجود المادى للمجال وماهية المعرفة فى المجال نفسه (مبحث المعرفة) إذ هما صنوان فى علم النفس. ويتطلب التوجه الأنتولوجى المختلف فى علم النفس النقدى أسسا إبستمولوجية مختلفة أيضًا، وهو مما لا توفى به الوضعية المنطقية والعقلانية سواء بسواء، إذ تفيد مصادرات المذهبين الفلسفيين بأن معرفتنا بالسلوك الإنسانى والخبرة تقوم على أساس من الواقع الذى يقع خارجنا فى الطبيعة منتظرًا اكتشافنا له. ويُطلق فى بعض الأحيان على هذا حجة الموت وقطعة الأثاث (انظر **Edwards, Ashmore, &Potter, 1993**) حيث البشر، على سبيل التوضيح، يخبطون بأيديهم على الطاولة، قائلين لا تقل لى إن هذه ليست واقعًا، وانظر فى نفسك!، وبدلاً من هذا، يرى عالم النفس النقدى المعرفة ذاتها على أنها نتاج بشرى. فالأشياء والأحداث التى تشكل خبراتنا وعوالم حياتنا فرضت بأسلوب يغلب عليه القبح (وإن كان معبرًا)، وهذه الأشياء والأحداث ليست من الواقع ولا هى واقعية – فقد تمت المعرفة بها فى حيز الوجود (**Curt, 1994**) من خلال القدرة البشرية والبراعة الإبداعية. فالمعرفة ببساطة ما هى إلا أشياء من صناعة البشر وليست اكتشافًا.

على هذا النحو، ومن المنظور النقدي، يكون البحث فيما يشكل المعانى الواقعية نوعًا من الملاحقة الميئوس منها. فالأشياء التى قد نظن أنها ظواهر نفسية _ مثل الذكاء والشخصية والصحة النفسية والذكورة _ ليست واقعية فى المطلق. فواقع هذه الكيانات يُعاد إنشاؤه وتكوينه تكوينا ثابتًا من خلال

البشر (بمن فيهم علماء النفس أنفسهم)، وإعادة التكوين هذه من البراعة بحيث نصبح مقتنعين معها أن هذه الكيانات النفسية تمثل واقعًا فعليًا. ولكنها ليست كذلك. إذ هى لا تعد أن تكون مستحضرات ذهنية خادعة. إذ لا يمكن قياسها أو البرهنة عليها بأى طريقة موضوعية، فى ظل التعريفات الخاصة بها. والتعريفات هى الأخرى منفلتة، إذ تعتمد على من يقوم بالتعريف. والفروق بين ذبح الأبرياء عن طريق إمبراطورية محور الشر، من جانب، والخسائر الناجمة عن حرب عادلة، من جانب آخر، لن يخرج فى جوهره عن أن يكون الجانب الذى ستتخذه أنت وتنحاز إليه. وكذلك تكون معانى ودلالات مفاهيم مثل الذكاء والشخصية.

إلا أن علماء النفس النقديين، وكما جاء فيما ذهب إليه آخرون فى ثنايا هذا الكتاب، لا ينكرون على التيار العلمى التقليدى الحيادية التى يدعيها لمجرد الخطأ فى ماهية المعرفة التى يتبناها رواد هذا التيار، وإنما ينكرونها بسبب ما آلت إليه عملية توظيف هذه الحيادية المزعومة. فعملية استبعاد طفل منخفض الإنجاز الدراسى بحجة انخفاض مستوى ذكائه بدلاً من الاعتراف بأن منظومة التعليم قد عملت على إفشاله، هذه العملية تمثل أداة سلطوية تلقى باللائمة على الأطفال فيما أصابهم من محن، وتعفى المعلمين والسياسيين من المسئولية. ومن ثم، ومن المنظور النقدي، تعد صناعة المعرفة والترويج إليها شكلاً من أشكال الممارسة العملية التى تستثير شكوكنا ومخاوفنا. ونحن بحاجة إلى كشف هذه الممارسات والتدقيق فيها، وعلى المستوى المنهجي، نحن بحاجة إلى طريقة فى البحث وأدوات تلزم للقيام بهذا الكشف وذاك التدقيق.

استكشاف لا تفسير

يتطلب اختلاف علم النفس النقدى فى أسس ماهيـــة الوجـــود المـــادى وماهية المعرفة منهج بحث مختلفًا كذلك، تكون لديه قدرة أفضل ممـــا لـــدى المناهج التقليدية على مواجهة شيء أساسى مفاده أن المستويات الهائلة مـــن التعقد والتركيب فى الكيفية التى يعمل بها البشر فى عالم تجرى المعرفة بـــه بشكل ثابت ومتسق من أجل الناس ومن خلال الناس. ويتعامل علـــم الـــنفس التقليدى مع هذا التعقيد بخلق ظروف قاصرة إلى أبعد حدود القصور لاختبار الفروض. وينتخب الباحثون فحسب القليل من متغيرات الدراسة، وغالبا مـــا تكون متغيرًا واحدًا. وفى ظل شروط تجريبية، تكون هى فقـــط المتغيـــرة، ويراعى الباحثون أقصى درجات الصرامة لتثبيت جميع العوامـــل التـــى لا تدخل فى الظروف التجريبية المستهدفة. والهدف من هذا المنحى فى اختبار الفروض هو تفسير، باستخدام مصطلحى السبب والنتيجـــة، كيـــف تعمـــل العمليات والظواهر النفسية .

ويتمثل الهدف من التفسير فى القدرة على التنبؤ بالنتائج، وفى نهايـــة المطاف التحكم فى السلوك. وتنبثق كلمة تفسير من فكرة التذليل. وإذ يتطلع العلماء إلى التفسير عليهم، بأقصى ما فـــى اســـتطاعتهم، اســـتبعاد جميـــع المتغيرات المتدخلة. وإذ يخرج هذا عن نطاق استطاعتهم، فإنهم يلجأون إلى تجاهل أى مثير يشوش على المنظومة (مثل أن يـــرفض المـــشاركون فـــى البحث أداء مجموعة المهام)، وبمنتهى البساطة، يُنَحون جانبًا أيـــة أحـــداث تخرج عن نطاق البيانات التى تم جمعها. وبهذا الشكل هم يعنون بما هو عام ومنظم وقابل للتنبؤ – ومن ثم قانونى. ويتمثل السيناريو البسيط والمناســـب

والقابل للتطبيق فى أى سياق أو مرحلة تاريخية أو مكان، فى تقديم ما يفيد عن ماذا يسبب ما.

ويبحث عالم النفس النقدى فى الاستكشاف وليس التفسير. فليس من قبيل البراعة فى الأسلوب القول بالتفسير. فالاستكشاف لا يدور حول السبب والنتيجة، بل يدور حول التكشيف أو كشف النقاب، أى أن التقاط لقطات قليلة عما يجرى أشبه ما يكون بما يمكن أن تفعله بصورة ورقية. فأنت لن تفهم الصورة إذا ما تخلصت من الجيوب والثنايا وتعاليت فوقها، لأن هذه الثنايا هى ما يجعل العمل الفنى ناجحًا. ويهدف الاستكشاف إلى الوصول للاستبصار والفهم. ومن هنا، فالتعقد، بهذا الشكل، لا يمكن تناوله والتعامل معه بتجاهله أو تذليله أو تيسير إخضاعه للتجربة. فالتعقد يُختزل، جزئيًا، بطرح المزيد من الأسئلة النوعية _ ماذا يجرى هنا فى هذا الموقف ولهؤلاء الأفراد؟ ويمكن أيضًا التعامل مع التعقد من خلال منطق مختلف فى طرح الأسئلة _ منطق الأسئلة والفروض الاستكشافية _ التى تتجاهل المتوقع والقابل للتنبؤ والقانونى لتركز على المفاجئ وغير المتوقع.

بحوث التبيين abduction

قدم الفيلسوف تشارلز ساندرز بيرس كلمة تبيين، كمنحى من مناحى البحث، وعرفه بأنه عملية صياغة فروض تفسيرية (Peirce, 1940:42). وتأتى بحوث التبيين عند بيرس مقابلة لعملية الاستنباط المتبعة فى اختبار الفروض. ويقصد بيرس بصياغة فروض مفسرة عملية تحديد لحوادث نوعية تبرز بطريقة أو بأخرى – وهى غير متوقعة، ومتناقضة، وغير متناسبة، أو ملغزة – ثم استخلاص التفسير الأوجه من بينها.

والتبيين عبارة عن وسائط متواترة تُمكن الأفراد من فهم الأشياء التى تغم عليهم _ بما فى ذلك العلماء. والمثال الصادق على هذا هو الطريقة التى اكتشف بها ألكسندر فلمنج البنسلين. إذ قام بإجراء تجربة على البكتيريا، ونمى هذه البكتيريا على وسيط غذائى من مادة جيلاتينية مستخلصة من الطحالب فى مجموعة من الأطباق الزجاجية المغطاة. وفى يوم من الأيام، أتى إلى المعمل وشاهد فى بعض الأطباق أن المادة الهلامية قد تآكلت بفعل ما أصابها من تعفن. وبينما هو يهم برمى المادة الجيلاتينية والتخلص منها، لاحظ وجود دائرة نظيفة حول العفن. وطرح سؤالاً مفاده ما الذى تعنيه هذه الدائرة أو الحلقة النظيفة؟ وما تفسيرها؟ والفرض الذى صاغه فلمنج بناء على هذا السؤال – ربما يكون تفسير ذلك أن بعض العفن ينتج عنه مضادات حيوية_ جاء باكتشاف عظيم الأهمية أنقذ حياة الملايين.

وكتب فيلسوف آخر هو توماس كون كتابة لا تخلو من البلاغة عن دور الاستدلال التبيينى فى العلم (رغم أنه لم يسمه بالتبيين). وفى حين يذهب توماس كون إلى القول بأن ما يطلق عليه مصطلح العلم العمود **normal science** هو فى أغلب الظن مشروع تراكمى محكم، وهدفه الصائب التوسيع المنتظم لأفق المعرفة العلمية ودقتها (52 :1970)، إلا أنه يستطرد ويقول ليس هذا وفقط. فأحيانًا يصادف علماء مثل فليمنج أشياء مفاجئة لهم. ويقول كون، عندما يحدث هذا، فهم يتحولون من اختبار الفروض إلى تكوين وصياغة فروض جديدة: "إذ الظواهر الجديدة غير المتوقعة لا يتم الكشف عنها بصورة متكررة عن طريق البحث العلمي، والنظريات الراديكالية الجديدة هى كما أكدنا مرارًا وتكرارًا من اختراع العلماء" (53 :1970). واشتهر توماس كون بتوجيه الانتباه لهذا، وخصوصًا، التسمية التى ألصقها بالنتائج المترتبة – التحول فى المنهاج أو الصيغة الكبرى.

وكان أحد أهم المدافعين بحق عن بحوث التبيين فى علم النفس جارى شانك (١٩٩٨). إذ قال إن علماء النفس ينبغى أن يتخلوا عن إنتاج المزيد من نماذج المنمنمات الدقيقة والنظريات، وبدلاً من هذا، ينبغى لهم أن يعملوا على تطوير المهارات الاحترافية والتقنيات التى تجعل بالإمكان فهم كيف يتشكل المعنى وكيفية توظيف المعرفة. ومنهج التبيين، كما يقرر شانك، هو السبيل الأولى بالاتباع.

وباتباع منهج التبيين، تؤدى الأساليب التى يتم اختيارها أو تصميمها وظيفة واحدة من بين وظيفتين. فهى إما تمدنا بالبيانات بالشكل الذى يجعل من السهل التركيز على المفاجئ والمحير (وهو ما تقوم به الكثير من أشكال الخطاب وتحليل المحادثات). أو يتم عنها توليد بيانات ملغزة ومثيرة للحيرة (والمثال هنا هو منهج دراسات ذاتية الأفراد). إضافة لهذا، ينبغى أن يكون التحليل قادرًا على توليد الشرطية، **ماذا لو؟** وفى ظل وجود قراءات بديلة لما يمكن الاستمرار فيه، يمكن سبر غور أشكال من الاستكشاف فى ضوء مدى وجاهتها وإجرائها عمليًا وعواقبها.

وبالعمل مع المزيد من المستفيدين المشاركين فى استراتيجيات البحث التى سيتم عرضها فى الجزء التالي، يطرح منهج التبيين، كما أعتقد، الأسس المنهجية لعلم النفس النقدي، إذ المستهدف كشف النقاب عن الكثير من المستتر، والمعرفة المتبادلة، والمعانى الرمزية، والمحركات والقواعد التى تعمل على تنظيم أفعال المشاركين فى البحث (**Blaikie, 2000: 15**).

مناهج البحث النقدية

ثمة علامة استفهام كبيرة حول عواقب الأولويات النقدية. إذ تدور أسئلة البحث النقدى حول ممارسة السلطة ومقاومتها. من يخسر ومن يستفيد

من الأوضاع القائمة والأحداث الجارية؟ وأدوات العمل _ مناهج البحث _ هى ما يجعل بالإمكان استكشاف وتكوين استبصارات حول ما يجرى ويكمن خلف الأحداث والخبرات التى تشكل عالم البشر وخبراتهم. وينبغى لهذه المناهج بشكل خاص أن تمكننا من استخلاص من الذى يمارس السلطة وكيف يمارسها وما الأهداف المرجوة منها. كما يتعين على هذه المناهج أن تمضى بنا أبعد من هذا نحو العدل الاجتماعي، والنواتج العملية، التى نعرف منها كيف تكون مقاومة عدم استخدام السلطة، وكيف يتغير المستضعفون نسبيًا من أفراد أو جماعات كى يصبحوا أكثر قوة فى مواصلة العمل من أجل التحرر والحبور.

وهذا الفصل، كما أشرنا فى بداية هذا الجزء منه، لن يطرح رؤية مفصلة للمدى الواسع من الأساليب المنهجية التى يتبعهاعلماء النفس النقديون (ويمكن الرجوع فى هذا إلى **Willig & Staintion Rogers, 2008**). ومع هذا تجدر الإشارة هنا إلى نقطتين عامتين.

الأولى: عادة ما يتم التسليم بأن علماء النفس النقديين لكونهم يرفضون ماهية المعرفة الوضعية ويرفضون ماهية الوجود المادى الطبيعية، فهم بالضرورة يرفضون كذلك الأساليب الكمية فى البحث ويفضلون عليها الأساليب الكيفية. إلا أن باركر **Parker** وبورمان **Burman** (١٩٩٣) من بين كثيرين غيرهم أشاروا، لما ورد إليه فى فصول عديدة فى هذا الكتاب، ومفاده أن البيانات الكمية يتم توظيفها كأداة مفحمة فى الحجج على العدالة الاجتماعية لعمليات التمييز والإقصاء. والمثال الواضح على هذا هو ذاك الحجم الهائل من البيانات العالمية والمحلية، التى توجه انتباهنا نحو سبل تأكيد الاعتلال الصحى للفئات المحرومة من البشر الذى لا مراء فيه

بالمقارنة مع الفئات الميسورة. وفى المقابل، لا يتم اتباع الأساليب الكيفية فقط من أجل أهداف نقدية. وتمارس المصالح التجارية (فى شكل من أشكال البحوث التسويقية) دورًا فاعلاً فى تطوير أساليب كيفية عديدة مثل أسلوب جماعات المناقشة المركزة، لا لشيء إلا لأنها أساليب لها فعاليتها وجدواها. ومن هنا، فالأساليب الكيفية، عمومًا، تطرح أدوات احترافية للبحث فى علم النفس النقدي، وتتطلب كذلك مهارات احترافية فى التحليلات المفسرة للبيانات.

الثانية: إن أساليب البحث، كما يُشير ويليج (2000)، تتضمن كلا من جمع البيانات وتحليل البيانات وتفسيرها. وعالم النفس النقدي، فى المقام الأول، لا ينشغل كثيرًا بكيفية الحصول على البيانات والاحتفاظ بها (ما دامت طريقة الحصول أخلاقية ومقنعة) قدر انشغاله بالصيغة التحليلية التى سيتبعها. وعادة ما يوضح عالم النفس النقدى هذا بالإشارة إلى التحليلات ووضعها فى مكانة هى ذاتها عين المكانة التى يضعها التيار العلمى التقليدى للأساليب المنهجية. إذ التحليلات لها أهميتها المطلقة وضرورتها بالنسبة إلى البحث النفسى النقدى. وإذا شئنا الدقة والجدية، فإن البحث النقدى عليه أن يعمل ويعمل الكثير والكثير أكثر من مجرد تقديم التوصيفات المعتادة والمبتذلة أو أن يكون مجرد وسيلة لإعلاء صوت فرد أو جماعة. ويشمل البحث النفسى النقدى عادة تفسيرًا وافيًا من الناحية النظرية وواضحًا ومتقنًا، واستخلاصات تنطوى على حجج دامغة ونظامية بالغة الوضوح. وهذا هو ما يعطى للبحث النقدى صرامته وأصالته، ويسمح كذلك لعالم النفس النقدى بتقديم نتائج بحث صادقة ومفيدة.

الأولوية بالنسبة إلى الكثير من (إن لم يكن معظم) علماء النفس النقديين، وكما يوضح هذا الكتاب، هى العدالة الاجتماعية _ وتعمد إلى معالجة القضايا والإشكالات التى يتجاهلها علماء النفس التقليديون. "وهدفنا السياسى الأسمى، كما يقرره فوكس، هو المساعدة فى الوصول إلى المجتمع الأفضل بشكل جذرى (21 :2000)". والحقيقة، أنه يجب أن يكون القارئ على وعى كامل بأن هذه الأولوية راسخة فى علم النفس النقدى.

ما الذى يحمله هذا – إذن – من تضمينات بالنسبة إلى علم النفس النقدي؟ نظرًا لما تحمله مواصلة السعى والبحث فى العدالة الاجتماعية من معانٍ تدور حول ضرورة تحقيق زيادة فى الحبور بالنسبة إلى الأفراد والتجمعات الصغيرة، كان لزامًا على البحث ذى المنطلقات النقدية القيام بعدد من الأشياء نلخصها فى الآتي:

- تقديم النتائج العملية التى تصب مباشرة فى خانة النهوض بالعدالة الاجتماعية؛
- المساهمة فى إقامة علاقات متوازنة قائمة على المساواة – حيث المساندة المتبادلة بدلاً من الاستغلال والجور والإجحاف (لمزيد من التفصيل انظر **Kagan, Burton, & Siddiquee, 2008**).
- طرح تحليلات واستبصارات للإعلام بالحجج التى نجريها من أجل العدالة الاجتماعية.
- تطوير منظومة نوعية خاصة، تتضمن الاستراتيجيات والتدخلات التى تصل بنا إلى تحقيق هذه الأهداف.

والمرجح أن كتابات التربوى البرازيلى باولو فريير قدمت الحجة المعرفية الدامغة على أولوية العدالة الاجتماعية (انظر Steinitz and Mishler الفصل الثالث والعشرين من هذا الكتاب، لمزيد من المناقشة حول أعمال فريير). فقد استهوى مفهومه عن التربية القمعية (Freire, 1970, 1995) كثيرين من علماء النفس النقديين، خاصة أُولئك الذين عملوا فى مجالى علم نفس المجتمع وعلم النفس ما بعد الحقبة الاستعمارية وأولئك الذين قاموا ببحوث الفعل العملي. وأحاول فى الجزء المتبقى سبر غور هذه المجالات.

بحوث الفعل

يمكن أن نستمد من بحوث الفعل العملى تعريفًا نافعًا لكيفية تطبيق أولويات العدالة الاجتماعية فى البحث _ "بما يتطلبه هذا من أن تكون البحوث عملية تشاركية ديمقراطية، تُعنى بتطوير معرفة عملية بالاستمرار فى متابعة الأهداف البشرية الجديرة بالاهتمام والبحث" (Reason & Bradbury, 2001: 1). والهدف الرئيس من البحث، كما يذكر ريزون وبرادبري، هو إنتاج معرفة عملية نافعة للناس فى مسلك حياتهم اليومي، وذلك من خلال الارتفاع بمستوى الحبور لدى الأفراد والتجمعات، والمساهمة فى المزيد من المساواة فى الفرص المتاحة والإمكانات والنفوذ، والتنمية المستدامة لسياق بيئى يراعى الموارد الطبيعية والبشرية. ويؤكد كل من ريزون وبرادبرى أن هذه المخرجات العملية ينبغى أن تتضمن تكوين فهم شامل لمعوقات الحبور والمساواة والاستدامة، كى نكون قادرين على النظر فى كيفية التغلب عليها.

وقدمت الكتابات الحديثة حول بحوث الفعل العملي، على يد كارول كاجان وزملائها تلخيصًا وافيًا لما تحتاجه مثل هذه البحوث:

- ينبغى أن تركز أسئلة البحث على القضايا العملية والمشكلات، وهى المشكلات التى من الممكن أن ينجم عن معالجتها والتصدى لها بعض أو كل المنافع المذكورة آنفًا.
- الوعى بالتدابير السياسية المشتملة فى أسئلة البحث والحساسية لها، ومن بينها عملية البحث والنتائج والتضمينات ذات الأهمية المحورية.
- أن يتعامل الباحثون بشفافية مع ممارساتهم العملية وقوتهم ونفوذهم.
- الالتزام الإيجابى بإشراك وإدماج المستفيدين فى عملية البحث ككل.
- ينبغى أن تكون النتائج التى يتم التوصل إليها نافعة لهؤلاء المستفيدين.
- وأخيرًا تبادل النتائج بدقة واحترام مع المستفيدين ونشر المعرفة التى يتم الحصول عليها. (مأخوذ بتصرف عن **Kagan et al., 2008: 32-33**).

علم نفس المجتمع

عالم النفس المجتمعى لديه أيضًا جدول أعمال قوى خاص بالعدالة الاجتماعية. فهو يختار العمل بشكل أساسى مع التجمعات والجماعات المهمشة والمستبعدة لفهم وتنمية قيم التمكين المتبادلة والإرادة الذاتية؛ والمشاركة الديمقراطية والتعاونية؛ والصحة والعافية والوقاية؛ والعدالة الاجتماعية (**Hanlin et al., 2008: 527**). ويرى علماء النفس المجتمعيون فى بحوثهم نوعًا من الإسهام المباشر فى تمكين الجماعات والتجمعات التى

يعملون معها، وذلك من خلال وسيلتين: الأولى هى توفير وسائل الاستماع مباشرة إلى أصوات المهمشين ورواياتهم عن أنفسهم؛ والثانية، مزيد من التفويض، من خلال أن يصبح الباحث راعيًا لهذه السير والخبرات، ومشكلاً لمعرفة المشاركين، وليس مجرد متلقى للبيانات (Hanlin et al., 2008: 526). (انظر الفصل الثامن فى هذا الكتاب حيث المناقشة النقدية لعلم نفس المجتمع.)

علم النفس ما بعد الحقبة الاستعمارية

ويقصد به نقد علم النفس ما بعد الحقبة الاستعمارية (Macleod & Bhatia, 2008) والذى عمل على إيجاد أكثر التحديات المقيدة للنظم مما يخلق علاقات القوة المهيمنة ويساعد على استمرارها (Foster, 1993: 56). وتركز نظرية ما بعد الحقبة الاستعمارية بشكل خاص على تأثير النزعة الاستعمارية الذى أثر ومازال يؤثر فى الأفراد والتجمعات والشعوب التى رزحت تحت سطوة القوى الاستعمارية. وتشمل النماذج الموضحة لهذا السود والملونين (خلال حقبة سيطرة الحكم العنصرى أو الأبرتهايد) فى جنوب إفريقيا، والمورى فى نيوزيلاندا، والسكان الأصليين فى كندا وأمريكا الجنوبية والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عُرف عن دون فوستر معارضته لطريقة علم النفس التى تم اتباعها فى خدمة النظام العنصرى فى جنوب إفريقيا. وكان من توابع سقوط هذا النظام، تبنى العدد الأكبر من علماء النفس فى جنوب إفريقيا للمنحى النقدى فى بحوثهم حيث الاتجاه نحو دراسة حياة وخبرات الفقراء والمقهورين. وثمة من عملوا على تأسيس اتجاه نقدى قوى، منهم على سبيل المثال، كاتريونا

ماكليود، إذ أفصحت عن أن البحث فى علم النفس النقدى ينبغى أن يركز بشكل واضح وصريح على علاقات القوة والممارسات العملية الهدامة القائمة على التمييز والإقصاء (**2004: 524-5**). بعبارة أخرى، ينبغى مداومة البحث فى تعرية ومعارضة بل وإسقاط النخبة التى تسئ للآخرين وتهمشهم وتستغلهم.

وقد كان منظرو ما بعد الحقبة الاستعمارية الأعلى نبرة فى نقد بعض جوانب منحى علم النفس المجتمعى التقليدى. فهم يرفضون رفضًا باتًا أى ادعاء بالعمل كحكائين للقصص والخبرات وكبناة لمعرفة المشاركين كمفحوصين (**Hanlin et al., 2008: 526**). وتقول كل من ماكليود وباهيتا إن هذا يخلق نقاط ارتكاز مواتية نحو إضفاء الاستعمارية على موضوعات البحوث وجعلها موضوعية (**2008: 576**). ومن قارة أخرى مختلفة، تأتى ليندا توهيواى سميث، وهى مُنظرة من منظرى ما بعد الحقبة الاستعمارية قادمة من أوتيروا نيوزيلاندا، لتشير إلى أن كلمة بحث فيما بين **الموراى** قد تعد من الكلمات سيئة السمعة فى عالم مفردات السكان الأصليين لنيوزيلاندا (**Tuhiwai Smith, 1999: 1**).

ويتسم النقد هنا بالمزيد من الحدة، إذ تتحدث توهيواى سميث عن مشكلات البحث بعيون إمبريقية (**4 : 1999**). وكان عملها عبارة عن سخرية مما رأته لدى الباحثين من اعتقاد أنهم يحسنون صنعًا، فى حين أنهم يسطرون تاريخ الاستغلال والتمييز على يد القوى الاستعمارية. وترتاب مناحى ما بعد الحقبة الاستعمارية بشكل خاص فى نوع الشفافية التى يمكن ملاحظتها فى البحوث ذات المعنى الواضح والمحدد، ولكنها فى نهاية المطاف بحوث فوقية متعالية، بمعنى أنه من السهولة بمكان اختزالها فى

قائمة من الأفكار اليسارية المبتذلة المتعلقة بالمعرفة الذاتية (Spivak, 1988:70). وتقول توهيواى إن هذا النوع من البحوث يخفق فى فهم (ناهيك عن التعرف) أن العمل البحثى مع أناس يعانون الحرمان والقهر ومستضعفين لا يمكن أن يساعدهم بل يأسرهم ويستغلهم (انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب).

ويذهب علم النفس النقدى ما بعد الحقبة الاستعمارية إلى أن جدول أعمال العدالة الاجتماعية وأولوياتها لا يمكن أن يكون مجرد نوع من الضم كأن نأتى بزيادة إضافية من بعض المشهيات. إذ يتعين على علماء النفس النقديين استحداث تغيير جذرى أساسى فيما نقوم به فى بحوثنا، وكيفية القيام به، والأهم من هذا كله تغيير طبيعة العلاقات التى نكونها بيننا كباحثين والناس الذين نجرى معهم بحوثنا. ولهذا فإن علماء النفس النقديين بحاجة ماسة إلى استراتيجيات بحثية جديدة فى مجملها:

- **أهداف جديدة** تتصدى لتحديد ومواجهة الحتميات الاستعمارية والإمبريالية المشوهة (مثل الإمبريالية اللغوية) واعتناق الغايات الليبرالية (أى أن تكون الحرية من أهداف البحث).
- **علاقات جديدة** تقوم على المشاركة فى كل جوانب عملية البحث.
- **موضوعات جديدة** تتضمن الآثار المترتبة على النزعة الاستعمارية ذاتها – مثل الاستغلال الاقتصادي، والهجرة والحرب الأهلية.
- **مواقع جديدة فى** المناطق الحدية حيث اضطراب العلاقات والهويات الطبقية والجندرية والدينية والعرقية.

البحوث الليبرالية

إن جوهر كل ما سبق هو الالتزام بتبنى واستحداث أساليب بحث تُمكن لأولئك الذين تخضع خبراتهم ومحيطهم البيئى للدراسة أكثر مما تسلبهم. وإذا ما اتخذنا من هذا الالتزام نقطة بداية تبنى عليها أولويات العدالة الاجتماعية بمعناها الواسع، وعمل أولئك الساعين إلى النهوض بها، ومن ثم أعتقد أننا نستطيع استحداث شكل من أشكال البحوث الليبرالية التى تضع علم النفس النقدى فى المقدمة. والحقيقة أن مفهوم أن أكون تحرريًا هو ما تحدث عنه بالفعل فريير من خلال المصطلح الأصلى الذى استخدمه وهو التربية التحررية.

وبناء على أعمال الآخرين، أقدم هنا مقترحًا يدور حول كيفية إنجاز بحوث تحررية:

- من خلال استحداث الشروط والظروف اللازمة التى تجعل من نسعى إلى فائدتهم هم الجهات الرئيسية المستفيدة من البحث.
- عن طريق الالتزام بتحديد ومتابعة المشكلة الرئيسية المشتركة بين هذه الجهات.
- السعى بفاعلية نحو ضمان أن تكون لهذه الجهات أدوار ذات معنى فى عملية البحث من كل جوانبها وأن يكون لها تأثير واقعى فعلى فى هذه العملية (أو، أن يكونوا منخرطين تمامًا فى البحث مثلهم مثل الباحثين).
- تبنى استراتيجيات وأساليب تمكن المشاركين من تقديم تفسيرات تعكس مصالحهم واهتماماتهم وتعكس كذلك المعانى والشواغل التى تدور حولها حياتهم وحياة أفراد المجتمع أو الجماعة التى يتشاركون معها ذات الهموم والمشكلات.

- احترام هذه التفسيرات والتعامل معها على أنها تفسيرات حقيقية وجديرة بالاهتمام بحد ذاتها وليست مجرد وجهات نظر فردية غير متخصصة.
- أن تكون عملية البحث مرحبًا بها ومتاحة وسهلة التوظيف والاستخدام، وأن تكون الصياغة النهائية للنتائج ذات معنى ومفيدة بالنسبة للجهات المستفيدة والتجمعات التى تضمهم.
- أن يتم الاعتراف بأى نوع من النفور والشك يكون مبعثه البحث، والنظر بعين الاعتبار لهذه الشكوك والمخاوف ومنشئها والتفاوض حول كيفية مواجهتها.
- وأخيرًا البحث عن فرص بناء الثقة والأمل فى الاحتفاء بالمشاركة الناجحة.

وما تزال الأعداد المتنامية من المجموعات البحثية حول العالم تتابع البحوث التحررية. ومن النماذج الجديرة بالذكر هنا ما قام به كل من فاريكى وموراى من تأسيس فريق عمل بحثى فى الصحة فى جامعة ماسى. وقامت بحوثهم على أساس قيم موراى ومفاهيم الصحة، جنبًا إلى جنب مع المبدأ القائل بأنه **ينبغى علينا التأنى ونحن بصدد أبواب ونوافذ تُفتح**. ولن يتسنى لنا أن نسأل عن معلومات دون أن نحترم أُولئك الذين اختاروا المشاركة ودون فهم مسئولياتنا ومساءلتنا عن هذه المسئولية (**Whariki Website, Http:\WWW. Aphru.ac.nz\whariki\info\index.htm,** متاح من ٣ أبريل ٢٠٠٨). ويستطيع القراء الحصول على المزيد من المعلومات من هذا الموقع.

بحوث المخاطرة

تدور البحوث النقدية أيضًا حول امتلاك شجاعة **أن نضع أيدينا فى عش الدبابير** – الدخول العمدى إلى المناطق الحدية المحفوفة بالمخاطر حيث

ما يجرى بحاجة إلى الاقتلاع من الجذور والاقتحام والتحدى والتغيير. وأتطلع فى هذا الجزء من الفصل بشكل خاص نحو الإجابة عن السؤال كيف يبحث عالم النفس النقدى فى هذه القضايا والأماكن الإشكالية والشائكة والمتنازع عليها ولماذا يبحث فيها – وهو ما نسميه ربما على المستوى الرومانسى **ببحوث المخاطرة**. ويتضمن هذا النوع من البحوث تجاوز الحدود العرقية للعالم الغربي، واستكشاف عوالم افتراضية وآفاقًا اجتماعية ممكنة من خلال شبكة الإنترنت، وإعادة اكتشاف المناطق والمجالات التى عمل على تجاهلها التيار السائد فى علم النفس، مثل تجاهله للاشعور.

الارتحال إلى أماكن غريبة

عند زيارة أوتيروا بنيوزيلاندا، فثمة قدر من الصدمة التى تنتاب المرء إزاء أشجار البلوط التى تشير على وتخبرنى بشكل فيه قدر من الإهانة بأنها من الغرائب ولا وجود للأعمال والتجارة فى هذه الأماكن الغريبة. جعلنى هذا أدرك كم أنا ضئيل، وكيف أنه من الصعب علينا محاولة مقاومة أن نظل أسرى خلقتنا وجبلتنا التى تجعل المألوف لدينا هو السوى والطبيعى والمألوف بالنسبة للآخرين من الغرائب.

ويتسم علم النفس التقليدى إلى حد بعيد بضيق الأفق، إذ أن شغله الشاغل استبعاد العالم الثقافى الأحادى لأناس مثلنا ، فأى شيء مختلف يُنظر إليه على أنه غريب وعجيب. ويقوم هذا على سوء فهم فادح مفاده: أن التجارب التى يجريها أناس ينطلقون من رؤية معينة للعالم على أناس ينتمون إلى ذات الرؤية للعالم، هذه التجارب يمكن أن تقدم لنا معلومات عن أى شيء يتعلق بالخصائص الإنسانية فى عمومها.

واستجابة لهذه النظرة الانفصالية، يعمد عالم النفس النقدى عادة إلى التوجه نحو الآفاق (الجغرافية والمجازية) التى تساعده فى إحداث القطيعة مع رؤية العالم الخاصة بعلم النفس التقليدى السائد ذات الأفق الفكرى الضيق. وأحيانا ما يقوم علماء النفس النقديون بذلك من خلال الخروج عن نطاق المناطق المأمونة ثقافيا والمأمونة من ناحية النظام العلمى – إذ يتبنون ، على سبيل المثال، المنحى الإثنوجرافى المأخوذ عن الأنثربولوجيا. وفى أحيان أخرى يبحثون وكأنهم أعضاء فى جماعة منحرفة، إذ يعملون على كشف النقاب عن الممارسات العملية المتناقضة والنظم السلطوية البديلة واستحداث نوع من التقدم نحو المزيد من التفهم والفهم المقترن بالاحترام. ويتضمن العملان النظر فى مواضع الاختلاف (غير المعيارية على سبيل المثال) ويتطلب كذلك استراتيجيات بحث وتقنيات تختلف عنها فى إطار الاتجاه العلمى التقليدى السائد. بعض هذه الاستراتيجيات والتقنيات تم تغطيتها بالفعل فى الجزء السابق من الكتاب الحالي، خاصة التوصيات التى تطرحها وجهة النظر فيما بعد الحقبة الاستعمارية والتى تنتقد النفسانيين الذين يقولون بأنهم يستطيعون العمل مثل السائحين الزائرين للأماكن الغريبة.

وتتطلب أخلاقيات البحث ذى النزعة السياحية احترام سكان الأراضى والثقافات التى تتم زيارتها والتحديد الإيجابى للجمهور دون استغلال أو استعلاء أو انتهاك. وسيكون من المرجح بقدر لا بأس به من الثقة الوصول إلى استبصارات ثاقبة إذا تم التعامل مع الأفراد على أنهم خبراء أدرى بشعاب ثقافاتهم وأدرى بما يجرى ويحدث فى نطاق هذه الثقافات. وككل السائحين الذين يحسنون صنعًا، فأنت بحاجة إلى أن تُعنى بإعداد نفسك

للدخول فى تفاعل أمين وذى معنى مع مواطنى الثقافة التى تزورها. وفوق كل هذا ينبغى عليك أن تتذكر باستمرار دائما وأبدًا أنك نزيل أو ضيف وتتحرى أن تكون امرؤ كيسًا فطنًا.

لكن يظل هناك سؤال عريض: هل من الممكن على المستويين القانونى والأخلاقى أن تبحث خارج نطاق مقدرتك الثقافية؟ ويعد هذا السؤال من الأسئلة المثيرة للجدل فيما بين علماء النفس النقديين. فالبعض يذهب إلى أن أولئك الذين لهم وزن أو نفوذ ثقافى فى موقع معين أو فى تجمع هم فقط القادرون على إجراء بحث فى هذا المكان أو فى هذا التجمع – بمعنى أن الرجال المثليين جنسيًا يستطيعون بشكل مشروع إجراء دراسة تدور حول الأعراف الجنسية للرجال المثليين جنسيًا ؛ وأن النساء هن من يستطعن دراسة تأثير التحول إلى الأمومة. وتميل فاريكى إلى تبنى هذه الوجهة – القائلة بأن البحث الذى يجرى على الموراى ينبغى أن يتم بواسطة واحد من الموراى ومن أجل الموراى. ويذهب آخرون إلى القول بأن التعاون والمشاركة هى سبيل الاستمرار، والبعض الآخر يثير تحفظات حول مسألة الرمزية. فالعديد من علماء النفس، على سبيل المثال ، الذين يعنون بتطوير علم النفس النقدى فى جنوب إفريقيا هم أعضاء فى جمعيات، عرفت تاريخيًا، بأنها جماعات استعمارية، ربما لأنهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم ملتزمون بواجب تفكيك علم النفس الذى دعم الحكم العنصرى أو الأبرتهايد. وأيًا ما كان الموقف المتّخذ، فمن المهم الاعتراف بالقضايا الأخلاقية وقضايا الهوية المعرفية المطروحة على المحك، ومن ثم الحاجة إلى الحذر والشفافية.

الدخول إلى العوالم الافتراضية

يشهد عالمنا اتساعًا بمعدلات هائلة فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. فقد أحدثت مواقع شبكة التواصل الاجتماعى نوعًا من الانفجار فى الحوارات والنصوص المتبادلة (من حيث الحجم والتنوع). فقد اتسعت دوائر الخبرات المعيشة إلى أبعد حد أمام الناس العاديين (وغير العاديين) من خلال تطور الهواتف المحمولة وانخفاض تكلفتها، ومن خلال الكاميرات المحمولة، وكاميرات الشبكة العنكبوتية وبرامج تليفزيون الواقع. وعالم النفس النقدى أقل اهتمامًا بجمع البيانات بالمقارنة مع اهتمامه بالتفسير، مما يؤدى إلى الإتيان بكل أنواع البيانات المتاحة بغزارة ومما يجعل بالإمكان إخضاعها للتحليل.

وحقيقة الأمر، أن التغيير الحاصل تغيير جذري: فبالنسبة إلى أولئك المتصلين بالتكنولوجيا الجديدة، العوالم الاجتماعية هى بحد ذاتها تغيير. فالمحادثات على اختلاف أنواعها أصبحت أسهل ويومية وعابرة لمسافات شاسعة: وتجرى هذه المحادثات بين الأهل الذين فرقهم التنقل والترحال؛ وبين عوالم الغرباء الذين تفصلهم عن بعضهم البعض مسافات شاسعة ولكنهم يلتقون حول اهتمامات وأفكار مشتركة. وتجرى المحادثات التفاوضية وعمليات التعبير عن المعنى بطرق وأساليب لم يسبق لها مثيل. وبالتبعية جرى تغيير دراماتيكى بالغ السرعة على سبل العيش لدى الأفراد والأساليب التى يخبرون بها حيواتهم. ويقوم الناس بعمل أشياء بشكل مختلف، بدءًا من البحث عن أصدقاء وأحباب وأزواج إلى البيع والشراء وتبادل الحاجيات، ومن التبشير الدينى والسياسى إلى تنظيم التمرد والعصيان المدنى والمقاومة،

ومن الاستشارات الطبية إلى الإرشاد عبر شبكة الإنترنت، ويقومون بهذه الأعمال كأفراد وكتجمعات لأنواع مختلفة. والنفسانيون اليوم لديهم مشهد جديد مترامى الأطراف يغرى على استكشاف ما لم يكن قائمًا من قبل أو كان موجودًا ولكنه وجود مستتر.

وماذا بعد؟ سؤال جائز جدًا، وإن كان سابقًا لأوانه. ولكن الأمر مفتوح على كل الاحتمالات، إذ يحتاج علماء النفس النقديون أيضًا إلى الحذر من المشكلات الأخلاقية المطروحة والتى تأتى عن الأشكال المختلفة من التلصص والتنصت الافتراضيين (والتى من المحتمل أن تشكل اجتياحًا قادمًا) إذ تسبب التقدم التكنولوجى فى جعل أشكال التلصص هذه أمرًا قائمًا بالفعل. ومثلما أن الباحثين مهتمون بتفسير البيانات أكثر من اهتمامهم بمصدرها، ينبغى علينا مقاومة الإضلال والتضليل الذى يأتى من سهولة التطفل مما يقوض أولويات العدالة الاجتماعية، التى نتشدق بها، من أساسها. وسهولة الوصول للمعلومات تطرح أيضًا خطورة طوفان المقالات التى تبدو جيدة (خاصة فى عالم يفرط فى تقدير البيانات الكمية عن البيانات الكيفية) رغم ما تفقده من تفسير مشبع وتحليل نظرى.

إعادة اكتشاف المناطق غير المأهولة

تم فى إطار علم النفس النقدى العمل على تطوير جديلة بالغة القوة أعادوا بها أفكار التحليل النفسي، التى جنحت، إلى حظيرة التنظير النفسي، وإن شئنا الدقة والتخصيص، أعادوا هذه الأفكار إلى نطاق جمع البيانات وتقنيات التحليل والتفسير. إذ أن التحليل النفسى طرح على علماء النفس

النقديين لغة تفسيرية مضافة – ومن هذا، ما يدور حول التوظيف الانفعالى فى عمليات مثل وضعية الذات أو اتخاذ الدور. ويطرح التحليل النفسى كذلك إمكانات الوصول إلى استبصارات تفسيرية محملة بالمعنى – ومن ذلك، على سبيل المثال، أن يكون التعليل يقدم ما هو أقل من أن يكون تفسيرًا أو هو مجرد إقرار بالحقيقة كما هى أكثر منه شكلاً من أشكال الدفاعات النفسية.

يصور علماء النفس الخطاب على أنه مقام التعبير والإفصاح عن الواقع النفسى... وتتجاوز القراءة النفسية التحليلية النص المباشر إلى ما يمكن أن يكون الأوضاع التى يفصح عنها الأفراد من خلال أحاديثهم التى تُتخذ على أنها مؤشرات للقلق والدفاعات وكذلك وسائل خاصة بالتعلق (Frosh & Young, 2008: 109).

ويتلخص الانتقاد الدائر حول هذا المنحى فى عدم التسليم بأن العمليات والظواهر النفسية مثل الكبت بمثابة خصائص للعقول الفردية، إلا أنها نتاج اجتماعى ثقافى ووسائط تكنولوجيا الذات (Foucault, 1978). ولنقل هنا، إن صيغة نظرية التحليل النفسى التى يتم توظيفها فى علم النفس النقدى أقرب ما تكون إلى نظرية فيلم منها إلى نظرية فرويد. وتنأى هذه الصيغة النظرية بنفسها عن الاتجاه السائد فى التحليلات النفسية الإكلينيكية التقليدية، إذ تسلم بأن القائم بعملية التحليل لديه استبصارات واقعية لما يجرى فى الواقع تكونت بسبل شتى لم تتح للشخص الذى يخضع لعملية التحليل. ومن هنا يكون التحليل النفسى شكلاً من أشكال تحليل النص إذ يبحث فى الأفكار التحليلية التى تشكل مرتكزات فى بنية العلاقة البحثية وتشكل قراءة للنص من قريب (Frosh & Young, 2008: 109) – بمعنى، تتبع الشروح (كما أشرنا إليه آنفًا) وليس التفسير.

ولا يسمح المقام هنا بأكثر من الإشارة إلى أن المناحى التحليلية أصبحت شائعة بشكل متزايد فى علم النفس النقدي، وأحيانًا ما تكون متشابكة مع أعمال أخرى (مثل بحوث الذاكرة، انظر Stephnson & Kippax, 2008).

المُضى سيرًا على الأقدام

يعتقد علماء النفس النقديون أنه من الأهمية بمكان أن يضعوا بحوثهم فى نطاق المعضلات التى يسعى علم النفس النقدى إلى مواجهتها، ولهذا يمكن أن تكون لنتائج البحوث إسهامات واقعية فى تحقيق أهداف من قبيل النهوض بالعدالة الاجتماعية وتعميقها. والحجة التى يقال إنها نقدية ليست هى ببساطة مجرد موقف نظري، فأن تعتنق الحجة النقدية يعنى أنك بحاجة أيضاً إلى أن تفعلها. ومن ثم فمناهج البحث فى علم النفس النقدى تتحرك لتخرج خارج نطاق ما يعرف بالمختبرات إلى التطبيق العملى فى العالم الواقعى.

وأحاول فى هذا الجزء أن أوضح بقدر من التفصيل السبيل الذى على علماء النفس النقديين أن يسلكوه نحو تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال البحوث التى يقومون بها، ومع من تجرى هذه البحوث ولأجل من. وأضع فى هذا الجزء خطوطًا عامة لطريقين يمكن أن يتبعهما عالم النفس النقدى ليصنع الفرق: توفير الخدمات المؤثرة والوصول بها إلى مستحقيها، الممارسة المهنية والسياسة الاجتماعية؛ التحدث إلى جمهور عريض لمواجهة التعصب والتحامل.

التدابير والممارسات المؤثرة

فى عالم الناطقين بالإنجليزية، على الأقل، كان علم النفس بصورته التقليدية السائدة ناجحا نجاحًا منقطع النظير فى إقناع صناع القرار ومتخذى

التدابير وواضعى السياسات بأن هذا العلم يطرح التكنولوجيا القويمة الثابتة اللازمة لتنظيم أداء العاملين والإنتاجية. وكان علم النفس فعالاً على وجه الخصوص فى تكوين ما يطلق عليه أحيانًا ثقافة الجودة والمراجعة والمحافظة على استمرارها، إذ يضع النظام فى حسبانه ما يلي:

- تحديد مقياس الجودة والتطبيق العملى الأفضل والناجع والمعقولية القائمة على أفضل النتائج العلمية المتاحة من البحث العلمى.
- توظيف هذه المقاييس فى ضبط معايير الجودة وتحديد الأهداف التي يتعين على الطاقة البشرية تحقيقها على المستويين الفردى والجمعى.
- وأخيرًا إثابة الإنجاز فى ضوء الأهداف التى تحققت (بتقديم الحوافز المالية على سبيل المثال) وعقاب التقصير (بخفض الميزانية التى يتم تخصيصها لاحقًا).

ويمثل النظام القائم فى إنجلترا وإمارة ويلز نموذجًا يجسد ما سبق، إذ تم تصميم هذا النظام لتقديم خدمات قضائية للشباب (مثل خدمات للأطفال من سن ٨ إلى ١٨ سنة الذين يعانون مشكلات مع القانون أو المعرضين لمخاطر تهدد وجودهم، وذلك لوقايتهم من خطر ارتكاب المخالفات أو إعادة ارتكاب المخالفات القانونية). وتعتمد الخدمة بشكل كامل على تحديد عوامل الخطر المرتبطة بكل طفل منفردًا، واتخاذ التدابير الفعلية التى تقلل من هذه المخاطر. واعتمادًا على نتائج الاتجاه السائد فى بحوث علم النفس، تتضمن عوامل الخطر هذه اختلال الشخصية (مثل الحركة الزائدة والأرق)؛ وانخفاض مستوى الأداء المدرسي، وانخفاض مستوى الذكاء، ورداءة المعاملة الوالدية وعدم اتساقها، وغياب التنسيق بين الوالدين أو انفصالهما، أو طلاقهما؛ وانخفاض المستوى الاجتماعى الاقتصادي، ومصادقة الجانحين،

والعيش فى بيئة سكنية رديئة (Farrington, 1996). تلك هى علامات الحاجات الإجرامية التى تتطلب التدخل (لمواجهة هذه الحاجات) بما تتضمنه عملية التدخل من وضع الطفل فى دور الرعاية الاجتماعية، إذ الطفل أو الطفلة حالة قانونية عرضة لشكل من أشكال التحفظ وتقييد الحرية التى قد تؤدى إلى إحداث إصابة عضوية أو قد تؤدى به إلى الموت.

ويعمل المشتغلون بعلم الجريمة النقدى بفاعلية (ومنهم على سبيل المثال سميث Smith 2005) فى إثارة الجدل والشكوك فى النتائج البحثية الخاصة بهذا النوع من العلاج. ومن هذا ما قام به عالم نفس مثل فارينجتون حيث قام بجمع بيانات ومعلومات حول ما تأسست عليه فكرة الحاجة الإجرامية وما يقوم كمبرر وراء وضع الطفل فى السجن، ومن هنا فمن واجبى كنفسانى نقدى التدخل. فثمة ثلاثة أشياء لازمة الحدوث. أولها، يتعين على عالم النفس النقدى توظيف عمل كهذا الذى قام به سميث فى أن يقدم لجمهور الباحثين فى علم النفس الإشكالات القائمة حول النتائج العلمية التى تأسست عليها الحاجات الإجرامية المشار إليها وعوامل الخطر. وثانيها، أن يقوم عالم النفس النقدى بإعلام صناع القرار والمنوط بهم وضع السياسات بالحجج الغامضة الزلقة التى يتم توظيفها فى تبرير التدخل. وثالثها، ينبغى طرح البحوث النقدية بوصفها الأسلوب البديل فى فهم الجريمة، خاصة فيما بين الصغار، وبهذا يكون بمقدورنا دعم حججنا التى تنحو نحو مزيد من الإنسانية والعدالة عند الاستجابة للأطفال ممن لهم مشكلات مع القانون.

وقد عملتُ على توظيف هذا النموذج كما هو حتى أوضح تبعات ادعاء الاتجاه السائد فى علم النفس بتقديم نتائج بحوث محايدة من الناحية السياسية فى صورة معلومات تقوم عليها سياسات وممارسات عملية. إلا أن ثراء ثقافة

التدقيق والمراجعة بالغة الاتساع، إذ تتغلغل هذه الثقافة فى الخدمات الصحية (خاصة التقنين والتوزيع)، والتعليم، وحفظ الأمن، والرعاية الاجتماعية والإسكان. فهناك كما يقولون الكثير من العمل الذى يتعين القيام به.

توسيع دائرة الجمهور المتلقي

يعمل علماء النفس النقديون بالفعل على تصميم أساليب جديدة لنشر أعمالهم ، إلا أن التأثير فى القوة الإعلامية للاتجاه السائد ما يزال محدودًا حتى الآن. فوسائل الإعلام مشبعة بالرسائل التى تروج لرؤية العالم النفسية التقليدية السائدة: ومن ذلك الروايات ذات المصداقية الظاهرية المرتفعة حول الإنسان القادم من المريخ، وكيف أن المرأة ارتفع لديها مستوى تقدير الذات، وأصبحت تتمتع بفرص أكبر للحياة والعيش من خلال التقدم فى جراحات تجميل الثدى. والأدهى من هذا كله صور المصابين بالسمنة، وفريق الخبراء الذى سيعمل على الحد من هذه المشكلة بمنتهى البساطة. هذا النوع من التعليم الترفيهى الذى يقدم بشكل ملح شاشات التلفزة الواقعية، يقنعنا بأن مشكلات هؤلاء من جنس عملهم – فالأسباب فى مشكلات هؤلاء تكمن فى حمقهم وافتقارهم إلى التحكم الذاتي، وغياب القدرة على تحمل المسئولية لديهم.

من الصعوبة بمكان إذن الوقوف فى وجه الرؤية القائلة بإلقاء كل أشكال اللوم على الضحية، ولكنه ممكن. ففى سنة ١٩٦٦، قدمت محطة التلفاز البريطانية BBC دراما بعنوان **كاثى تعود إلى الوطن**. وتدور القصة حول زوجين – كاثى وريج – يمران بسلسلة من المحن والمصائب، انتهت بهم إلى العوز والفاقة وفقد المأوى كما تم فصل طفلهم عنهم. شاهد هذه

الدراما فى العرض الأول نحو اثنا عشر مليون مشاهد (وفى هذه الأيام كانت هناك ثلاث قنوات تليفزيونية بريطانية فقط) بمعدل مشاهد واحد من بين كل أربعة مواطنين بريطانيين. وكان لهذه الدراما تأثير مأساوى بالغ فى المشاهدين، مما أدى إلى تكوين جماعة ضغط من الغالبية عرفت باسم الملاذ (ومازالت هذه الجماعة ناشطة على المستويين السياسى والعملي) إلى جانب التحول الهائل فى الطريقة التى ينظر بها المواطن البريطانى للتشرد . وبعد أكثر من أربعين سنة، ما يزال الناس يذكرون هذا البرنامج ووقعه عليهم.

ولو أن عالم النفس النقدى يتطلع إلى القيام بما يجاوز مجرد الهجوم الرمزى على الاستغلال والتعصب والاضطهاد، فى هذه نكون بحاجة لأن نصير أفضل، ولن نكون كذلك بمجرد القيام بإجراء بحوث، لكن يتعين إلى جانب هذا نشر أهداف هذه البحوث على نطاق واسع وطرق البحث فيها والإعلان عن نتائجها.

أخلاقيات البحث النفسي النقدى

الكتابة عن البحوث الكيفية فى علم النفس تتسم بالعمومية إلا أنها قابلة للتطبيق على علم النفس النقدي، ويؤكد كل من برينكمان وكفل أن هذه البحوث مشبعة بالقضايا الأخلاقية..... إذ تمثل هذه القضايا الجانب الداخلى من عملية البحث بدءًا من الصياغة الأولية لسؤال البحث وانتهاءً بنشر الدراسة ووصولها إلى القراء من داخل المجتمع العلمى ومن خارجه (263 :2008).

والبحث النفسى فى جوهره أقرب ما يكون إلى عملية التقاط الصور الحية لمعيشة الناس الخاصة وخبراتهم من أجل تعريضهم لنوع من الفحص

والتقييم العام. ومواصلة التجمل من الخاص إلى العام هو ما يجسده البحث فى علم النفس النقدى، وليس فقط إثارة التحفظات المعتادة حول الموافقة المستنيرة وسرية البيانات (رغم أنها قد تكون واضحة وضوحًا قطعيًا، بالنظر إلى الحميمية المفرطة المرتبطة بالكثير من الموضوعات محل الدراسة). ويلج البحث النفسى النقدى إلى ما يقف وراء فجوة السلطة بين الباحثين والأفراد الذين يشكلون قوام المشاركين الخاضعين للبحث. وعند الإعداد لمواقف يكون فيها، على سبيل المثال، حديث فى العلاج الدوائى يتم توظيفه كمصدر لبيانات خاصة بالبحث، يظهر هنا التضارب والتناقض بين ما هو فى صالح العميل وما هو فى صالح البحث ويصبح هذا الصراع شائكًا. وينطبق هذا أيضًا فى حال أن يكون الباحثون أنفسهم متحالفين مع المشاركين فى الدراسة، أو أن يكون الباحثون متمركزين حول المشاركين. والسؤال هنا مفاده ما المشكلات الأخلاقية التى تظهر عندما يُجرى راعٍ مقابلات مع رعاة آخرين – وهل يختلف ذلك عن موقف باحث متحول جنسيًا يجرى مقابلات مع آخرين متحولين جنسيًا؟ وإلى أى حد سوف يؤدى التحالف المفترض إلى طمأنة المشاركين فى البحث إلى كشف النقاب عما يتجاوز مجرد الشعور بالارتياح بشكل أو بآخر لعملية الإفصاح؟

والبحث النفسى النقدى لا يُعنى فقط بالنتائج (من كسب ومن خسر من جراء الممارسة العملية أو من جراء متغيرات السياق موضوع الدراسة). بل إن البحث النقدى يضع فى حسبانه أيضًا من كسب ومن خسر من جراء عملية البحث ذاتها. والسؤال الذى يمكن إثارته هنا على نحو بسيط للغاية: كيف لنا أن نتأكد من أن أحدًا من فرد أو جماعة لم يصبه ضرر من جراء عملية البحث ذاتها؟ وهذا السؤال له ما له من الأهمية ما يتجاوز أهمية سؤال

معتاد من قبيل: كيف يتسنى لى الحصول على موافقة من لجنة الأخلاقيات للقيام بالدراسة التى أنتوى القيام بها؟ فعلماء النفس النقديون عادة ما يثيرون الشكوك حول المشكلات التى نصادفها مع اللجان الأخلاقية، إذ يرون فى أنفسهم أنهم فى وضعية أفضل تسمح لهم بالحكم أكثر من غيرهم من الذين لا يفهمون ولا يحترمون مناهجهم فى البحث أو منطقية الأسئلة التى يطرحونها. والسؤال الذى يستحق التوقف عنده هو: كيف يتسنى لهم أو لنا أن يعرفوا أو نعرف أن البحث الذى يتم إجراؤه بحث أخلاقي؟

وينبغى للباحثين النفسيين النقديين أن يعرضوا دوافعهم وممارساتهم العملية على محك استثنائى للتمحيص النقدي، بالنظر إلى حجم ما نطلقه من ادعاءات حول الوصول إلى المراتب العليا من الأخلاقيات. والصلاح الذى نعزيه إلى مقصدنا ونيتنا يجعل من السهل علينا تبرير الممارسات العملية التى قد ننتقدها فى الآخرين كنوع من إبراء الذمة.

وقد كان برينكمان وكفل واضحان فى تأكيد وجود حاجات إلى مزيد من البحث فى الأخلاق وليس مجرد اتباع مجموعة من الإرشادات الأخلاقية. وتقع الأحكام الأخلاقية فى مجال الغموض أو عدم التيقن، بسبب عدم وجود حلول قاطعة فى وضوحها (265; 2008:). وطرح الباحثان مجموعة من النصائح المفيدة للغاية حول كيفية تجاوز هذا الغموض، عندما تعمل على تكييف وتطبيق علم النفس النقدي، وتتضمن هذه النصائح التى نلخصها فى الفقرة التالية أساليب تعلم أن تكون أخلاقيًا:

- تبنى وجهة نظر تخاطبية تُعنى أكثر بمسئولياتنا المشتركة تجاه بعضنا البعض، ولا تنشغل كثيرًا بمسألة الحقوق الفردية.

- تعلم (فيما بين وسائل أخرى، عن طريق ملاحظة الباحثين المحترمين) النظر عبر مبررات النضال الذاتي، إلى الاعتراف بالصراعات الأخلاقية، والحكم بالطرق الملائمة للتعامل معهم ومعالجتهم.
- كن يقظًا إزاء السلطة – إزاء من يمارسها ولماذا هو قادر على ممارستها، ومن الذى تمارس عليهم هذه السلطة، والإمكانات اللازمة لمقاومتها.
- توجيه الانتباه نحو سياق الأحداث الجارية – توقيتها تاريخها موقعها وسط فسيفساء الأحداث الجارية حولها.
- التركيز على كل ما هو نوعى وخاص – القص أو الحكي، الحالات والنماذج، وكل ما من شأنه أن يجعل عملية تكوين أحكام أخلاقية عملية سهلة إذا ما قورنت بصعوبة تكوين هذه الأحكام فى ظل التركيز على المجردات.
- وأخيرًا، استشارة مجتمع الممارسة العملية – لا تحاول المضى وحدك، لكن أشرك الآخرين من المستفيدين والمستهدفين من الدراسة فى قناعاتك الأخلاقية. (نقلاً عن **Brinkmann and Kvale: 276-278**).

أفكار ختامية

تختلف عملية البحث كما يراها علماء النفس النقديون اختلافًا جذريًا عما يتم فى البحوث النفسية التقليدية. إذ تقوم هذه البحوث على أسس إبستمولوجية وأنتولوجية مغايرة، وتبحث عن نتائج مختلفة، وتجرى وفق

وسائل غير مسبوقة، وفى أماكن غير مطروقة، وتتطلب صورًا استثنائية من النزاهة والتمحيص الأخلاقى. وقبل كل هذا الجدية، فمن الجدير بالذكر أنه عند إتمام البحث كما ينبغي، يكون قد حمل بالمزيد من الطرافة والتشويق والأهمية العملية. ويمثل هذا البحث مجرد مقدمة بالغة الإيجاز سعيًا نحو استثارة الهمم لإجراء بحوث مشبعة إيجابيًا بالمعلومات والاستبصارات، وصولاً إلى الاقتناع الذى يرتبط بالبحوث المتسمة بالاحترام والحساسية، وسعيًا إلى التشويق المرتبط بتحديات إجراء بحوث مثمرة وأخلاقية. ورجائى أن يبث هذا الفصل فى القارئ الحماس والطموح لاكتشاف المزيد – والاستمرار والمشى بين الناس فى البحوث التى تودون إجراءها.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

- يستند علم النفس النقدى إلى أسس مختلفة من حيث ماهية المعرفة النفسية وماهية الوجود المادى للظاهرة النفسية عن الاتجاه العلمى السائد فى علم النفس التقليدي، ومن ثم يتطلب مناهج بحث مختلفة.
- البحث فى علم النفس النقدى هو عملية وصف لما يجرى أكثر منها عملية تفسير لعلاقة سببية، وبالتالى فالبحث يتعامل مع التعقد من خلال التبيين ، أى توليد الفرد وليس مجرد اختبار فروض قائمة.
- يسعى البحث النقدى إلى متابعة النتائج المحققة للعدالة الاجتماعية، بهدف الانتقال بها إلى حيز الإفادة العملية.
- يتطلب البحث فى كثير من الأحيان المخاطرة – واقتحام المواضيع المنغلقة بطبيعتها وأن نضع أيدينا فى عش الدبابير.

- يتعين على البحث النقدى أن يتجنب المنزلقات الأخلاقية، وأن تكون أخلاق الشفافية جزءًا لا يتجزأ من جوانب البحث ومراحله.
- البحث النقدى بحاجة لمن هم شغوفون به – كى نصنع الاختلاف ونثير المشكلات والقلاقل.

ثبت المصطلحات

التبيين abduction : منطق فى طرح التساؤلات يعتمد على توليد الفروض الاستكشافية (ماذا بعد؟ الأطروحات) وليس اختبار الفروض.

العجيب Exotic : المعنى، حرفيًا، خارج عن نطاق المألوف ومن ثم يشير إلى موضع أو شيء خارج عن المألوف والمعتاد.

الكشف explication : نوع من التحليل يسعى إلى فض أو استنطاق المركب، بهدف الوصول إلى الفهم والاستبصار.

الخلقة habitus : عبارة عن شبكة كثيفة من الثقافة والمعارف المسلم بها اجتماعيًا، والممارسات العملية، والمؤسسات، وقواعد التعامل مع الآخرين والاتصال بهم.

منطق التساؤل logic of inquiry : الأسس الأنتولوجية والإبستمولوجية والنظرية لمناهج البحث .

مناهج البحث methodology : منحى عام فى البحث وليس أسلوبًا نوعيًا.

أسئلة

١- كيف يختلف منهج البحث فى علم النفس النقدى عنه فى تيار علم النفس السائد، ولماذا؟

٢- ما الذى يتعين على عالم النفس النقدى عمله للتأكد من أن بحثـــه أخلاقي؟

٣- كيف يجرى علماء النفس النقديون بحوثا تصنع الفارق؟

٤- كيف تود أن تكون إجابتك عن السؤال الذى يـــدور حولـــه هـــذا الفصل: هل من الممكن إجراء بحث ذى مشروعية وأخلاقى خارج نطاق حدود مقدرتك الثقافية؟

٥- اطرح مشكلة بحثية ذات صلة بتحقيق العدالة الاجتماعية، ثم أوجز كيف ستمضى فى بحث هذه المشكلة.

الفصل الحادى والعشرون

الصدق النفسي السياسى
فى الإرشاد والعلاج

إزاك بريليلتينسكي، أورا بريليلتينسكي، كورتى فورهيس

موضوعات الفصل

الصدق النفسى السياسي

الصدق النفسى السياسى المعرفي

الصدق النفسى السياسى التحويلى

السُلطة المحددة

إطار العمل التحليلي

كيف يقدم الصدق النفسى السياسى معلومات تفيد فى تكوين تصور عن الحالة

المنطلق المرضي

العلاقة القوية بين علم الأمراض النفسية والسياسة

كيف للصدق النفسى السياسى أن يمد الإرشاد والعلاج بالمعلومات

الدور التوفيقى

الأدوار والاستراتيجيات

إذا كنت تريد أن تصير معالجًا، فاقرأ هذا الكتاب قد يستثير لديك بعض القلق. إذ يثير عالم النفس النقدى الشكوك حول التيار العلمى السائد فى علم النفس التقليدي، الذى يركز كثيرًا على المتغيرات الفردية دون التركيز بما يكفى على متغيرات المحيط الاجتماعى. واستمرارًا لهذا النقد، يؤكد علماء النفس النقديون أن تغيير الأفراد لا يكفى لتحقيق الصحة النفسية لأن الفقر والعنصرية والتمييز والاستضعاف كلها عوامل مثيرة للمشقة. وحقيقة الأمر، أن أكثر ما يشغل علماء النفس النقديون هو أن المعالج قد يرتكب ما يتسبب فى الإضرار بالصحة النفسية إذا وجه جل اهتمامه وعمله إلى الحالة المرضية الفردية بدلاً من المشاق الاجتماعية.

ومن حقك الآن أن تتساءل ما الهدف من العلاج إذا لم يكن بمقدورنا تحسين مؤشرات الصحة النفسية لأولئك الذين يعانون الفقر والقهر والقمع والتمييز. وإذا كان علم النفس النقدى يُعنى بشكل أساسى بالمقهورين، فهل العلاج لا يقع فى نطاق ما يقوم به النفسانى النقدى.

ونود التأكيد هنا أن العلاج له مكانه فى إطار علم النفس النقدى (Smitth, 2005). إذ المعالج يستطيع مساعدة أفراد المجتمع فى فهم الدور الذى يسهم به غياب العدالة فيما يعانونه ويخبرونه من صعوبات (Waldegrave, 2003). وبإمكان المعالجين النفسيين تحديد المصادر الخارجية للقمع والظلم التى تحتاج إلى تغيير (Aldarondo, 2007). وبإمكانه الالتحام بالمواطنين لتحويل ظروف الشدائد (Pare & Larner, 2004). كما أنه يستطيع – وهذه مهمة صعبة – محاولة إحداث نوع من التكامل بين

الأدوار العلاجية والاضطلاع بأدوار فى التغيير الاجتماعى (**Prilleltensky & Nelson, 2002; Toporek, Gerstein, Fouad, Roysircar-Sodowsky, & Israel, 2006**).

وإذا ما قبلنا بالافتراض الأساسى الذى يطرحه هذا الكتاب ومفاده: وجود علاقة وثيقة بين الديناميات النفسية والديناميات السياسية، فإن تدخلاتنا لا يمكن أن تنصرف فحسب إلى كل ما هو نفسى أو حتى تنظيمى وتهمل أو تسقط من حسابها كل ما هو سياسى.

> **ونظرًا لتأثير البيئة فى حبور العملاء وتنعمهم، فإن المرشد النفسى بحاجة إلى التأثير فى التعليم وفى المؤسسات الصناعية والاجتماعية والنظم السياسية. ويستطيع المرشد النفسى القيام بهذا عن طريق الارتفاع بمستوى الوعى العام بالمشكلات الشائعة التى يشترك فيها العملاء الذين يعمل معهم، وبالحصول على المساندة والدعم من واضعى السياسات، وتشجيع العمل المجتمعى الإيجابى.**
> **(Lewis, Lewis, Daniels, & D'Andrea, 2003: 34)**

وقد يبدو شكل من أشكال المهام الشاقة بالنسبة إلى الكثيرين منا، مساعدة مهنيين يشعرون أن ليس لديهم ما يكفى من الوقت والخبرة للتأثير فى قوى مؤثرة على المستوى المجتمعى الكلى. كما أن التغيير الاجتماعى ونظم الدعوى والدفاع لا يشكلان جانبًا معتادًا من جوانب الأدوات التى يتعين الإلمام بها عبر مسار التدريب للعاملين بالعلاج أو بالإرشاد النفسى. ومن حسن الحظ، أن هذا فى طور التغيير الآن. ففى مجال الإرشاد النفسى على الأقل، هناك اتجاه متزايد لاستكمال التدخلات الهادفة إلى التغيير الشخصى بمهارات الدعوة الهادفة إلى تغيير الأنظمة.

ويحتاج عالم النفس النقدى الذى أصبح معالجًا النظر بعين فاحصة إلى التحيزات العديدة المؤثرة فى عمله. ومنها على سبيل المثال، دور السلطة والنفوذ المتزايد فى الصحة النفسية. فعلى الرغم من أن الحجم المحدود من السلطة الذى قد يكون القارئ لهذه السطور قد حظى به عبر دورة حياته، يُعد هذا القدر خطرًا داهمًا (Marmot, 2004)، فالتوجهات العلاجية التقليدية هى تحديدًا توجهات متحيزة لتجاهل السلطة والفروق فى الوضع والمكانة. ويعد التركيز على المرض بدلاً من مواطن القوة هو الآخر من التحيزات الشائعة. كما أن الترويج للخرافة القائلة بأن كل شخص يجتهد فى عمله، يستطيع تحقيق مواطن القوة هذه، هو أيضًا نوع من التحيز. وفى هذا الفصل سنكشف النقاب عن بعض تلك التحيزات وصياغة بدائل علاجية نقدية. ومؤلفا هذا الفصل بالطبع ليسا أول من جاء بهذه الصياغات. وستعتمد هذه الصيغ العلاجية على ما أنجزته الحركات النسائية فى البحث، وطرق الحكى التى تنم عن السياسى فيما هو شخصي، وتعتمد كذلك على ممارسات عملية ليبرالية أخرى تجعل من العدالة صنو الرحمة والتراحم فى الأهمية (انظر مثلاً، **Aldarondo, 2007; Brown, 1994; Cohen & Timimi, 2008; I. Prilleltensky, 1994; Teo, 2005; Toporek et al., 2006; Waldegrave, 2003**).

وإذا ما كان قارئ هذه السطور معالجًا يحاول مساعدة المرأة المساء إليها، فهو يضع فى حسبانه ضعف حيلتها ليس فقط فى الأسرة بل وفى المجتمع كذلك. ونضال المرأة وكدحها هو أيضًا نضال سياسي، إذ ما يخبرنه النساء من إساءة وظلم لا يخبرنه كأفراد فحسب وإنما يخبرنه كجماعات نسائية. ومن ثم لا يكفى تنمية قدرة المرأة على التحكم فى حياتها وفقًا لأسس فردية لأن العلاج فى

هذه الحالة لن يؤدى إلى تغيير فى المعايير الاجتماعية. ويتم تغيير المعايير من خلال العمل السياسى. ويركز العلاج النقدى بهذا على المستويين الفردى والجمعى فى آن واحد.

وحتى يتسنى لنا الانتباه للسلطة النفسية والسلطة السياسية فى آن واحد كان علينا تطوير مفهوم الصدق النفسى السياسى. واستكمالا للمقدمة حول البناء والمنطق، نوضح تضمينات هذا المصطلح بالنسبة إلى تصور الحالة وبالنسبة إلى الإرشاد النفسى والعلاج. وسيتم فى هذا الفصل استخدام مصطلحى الإرشاد والعلاج بالتبادل وبمعنى واحد. إذ يعمل كل من الأخصائى النفسى الإكلينيكى والمرشد النفسى مع الأفراد لكشف المشكلات السلوكية والانفعالية والعمل على الارتقاء بمؤشرات الصحة النفسية والشعور بالحبور.

الصدق النفسى السياسي

طبقا لما يُشير به أُليفر ،

> **ليس بمستطاعنا تفسير ارتقاء الفردية أو الذاتية بمعزل عن سياقها الاجتماعى. كما أنه ليس بإمكاننا صياغة نظرية اجتماعية تفسر ديناميات القمع والظلم دون أن نتحسب للبعد النفسى. ونحن بحاجة إلى نظرية تجمع بين ما هو نفسى وما هو اجتماعى (Oliver, 2004: Xiv).**

ويتم هنا توظيف مصطلح نفسى سياسى للإشارة إلى ارتباط طبيعة الديناميات النفسية بنظيرتها السياسية وهو ما يقرره أوليفر وكثيرون غيره. والصدق النفسى السياسى هو محك لقياس ما تدعيه نظرية معينة أو ممارسة

عملية من قدرة على تفسير المعاناة والحبور مع التحسب لدور السلطة والنفوذ (I. Prilleltensky, 2008). ولا يمكن فصل الخبرات المعرفية والوجدانية والسلوكية عن ديناميات النفوذ والسلطة على مستويات التحليل الشخصية والعلاقية والجماهيرية. وبالمثل، لا يتسنى لنا فهم السياقات السياسية من دون تقدير القوى الذاتية والأيديولوجية والثقافية التى تشكل علاقات السلطة والنفوذ.

وتُعد السُلطة المكون المحورى فى بنية الحبور. ويتعامل التراث النفسى مع السلطة والنفوذ من خلال مؤشرات متنوعة – الإحساس بالتحكم، وجهة الضبط، التمكين، الإرادة الذاتية، الكفاءة الذاتية، مشاعر النقص والدونية، الشخصية التسلطية، إلى آخر هذه النوعية من المؤشرات. وفى معظم الحالات، مع هذا، تضفى هذه المؤشرات على السلطة والنفوذ طابع الفردية والذاتية والانفصال عن الساق. وبالمزيد من إعمال الفكر، نجد أن المؤشرات السابقة تتعامل مع النفوذ كسجية من سجايا الأفراد وليست تفاعلات؛ وتعده نوعًا من الإدراك الظاهراتى وليست شيئًا له تبعات مادية وملموسة، وتفسره بقطع النظر عن متغيرات السياق البيئى المحيط به. وبتسليط الضوء على الديناميات الجماعية للنفوذ والسلطة، ومصادرها الموضوعية، ومتغيراتها السياقية، نستطيع فهم خبرات الظلم والقمع بشكل أفضل، وكذلك خبرات الكفاح والنضال من أجل التحرر، والحبور.

والقمع والظلم ظرف سلبى يأتى عن الإساءة البدنية أو النفسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية أو إساءة استخدام النفوذ السياسى. وعملية التحرر يعول عليها الأفراد وتعول عليها الجماهير فى مقاومة القمع

والظلم من خلال التمكين والعمل السياسى. وتشير الليبرالية إلى اكتساب المزيد من النفوذ والسلطة فى متابعة تأكيد الإرادة الذاتية وتحقيق العدالة الاجتماعية. والحبور، بدوره، هو حالة إيجابية تشمل عددا من الأمور، تنجم هذه الحالة عن تلبية الحاجات الشخصية والحاجات المرتبطة بالعلاقات المتبادلة بين الأشخاص، والحاجات الجماهيرية. وتمثل الصحة النفسية جانبًا من جوانب الحبور. وهى عبارة عن مجموعة من الأبعاد الذاتية والموضوعية التى تندرج تحت ما يعرف بالصحة النفسية.

ويحاول عالم النفس النقدى فى العلاج كما فى التغيير الاجتماعى أن يشارك أفراد التجمعات الصغيرة الانتقال والتحول من حال القمع والظلم إلى حال التنعم والحبور، من خلال عملية التحرر. ومن هنا يمكن القول، إنه كلما فهمنا أكثر كيف تؤثر السلطة والنفوذ فى القمع والتحرر والحبور فى ظل عدة مستويات من التحليل – بدءًا من المستوى الشخصى إلى المستوى العلاقي، إلى المستوى الجماهيرى – ازدادت فاعلية مساعدتنا الأفراد والأسر والجماعات والتجمعات والمجتمعات.

ويتحقق لدينا الصدق النفسى السياسى عندما نتحسب تمامًا للسلطة والنفوذ عند التقدم نحو فهم هذه الخبرات على اختلاف وتنوع مستويات تحليلها. وعندما نطبق هذه التحليلات فى بحوثنا، فنحن نشير إلى مفهوم صدق الماهية المعرفية النفسية السياسية. وعندما ننتقل بهذا المفهوم إلى التطبيق فى مجال التدخلات العلاجية – بما فيها العمل اليومى للمعالجين – فنحن نشير إلى الصدق النفسى السياسى التحويلى (**I. Prilleltensky, 2008**).

الصدق النفسى السياسى المعرفى

لا شك فى أن البحث والعمل فى علم النفس الذى يجسد المعرفة القمعية له ما له من صدق الماهية المعرفية. ويتعين أن تبدى التدخلات العلاجية وعيًا بديناميات السلطة العاملة على كل من المستويات السياسية والنفسية، وموجهة بالأسئلة التالية:

١- هل يوجد فهم لكيفية تأثير القوى الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية فى الإساءة للزوجات، واكتئاب العاطلين عن العمل، أو الصدمة الناتجة عن التعرض للعنف؟

٢- هل ثمة فهم لكيف تعمل معارف الأفراد والجماعات والمجتمعات ككل، وكذلك سلوكياتهم ومشاعرهم وإدراكاتهم على استمرار أو نقل العنف والاكتئاب والصدمة ؟

٣- هل ثمة إلمام وإحاطة بكيف تؤثر التفاعلات بين النفوذ السياسى والنفسى على المستوى الشخصى والعلاقى والجماهيرى فى الإساءة الزوجية والاكتئاب وأشكال الإدمان المختلفة؟

الصدق النفسى السياسى التحويلي

بينما يشير مفهوم صدق الماهية المعرفية إلى فهمنا للديناميات النفس سياسية للظلم والاضطهاد، يتطلب الصدق التحويلى تغييرات تنحو نحو التحرر على المستوى الشخصى وبين الأشخاص والبنيوى. ويرتبط بهذا طرح الأسئلة التالية:

١- هل التدخلات العلاجية ترتقى بفهم المشارك لكيف تعمل ديناميات السلطة والنفوذ على استمرار القمع والاضطهاد؟

٢- هل تعمل التدخلات العلاجية على تعليم المشاركين توقيت ومكونات وأهداف وديناميات أفضل الأعمال الاستراتيجية الساعية إلى القضاء على القمع والظلم والاضطهاد؟

٣- هل تُمكن التدخلات العلاجية المشاركين من اتخاذ مواقف لمواجهة الإجحاف السياسى والظلم الاجتماعى فى نطاق علاقاتهم والمواقع التى يشغلونها والتجمعات الصغيرة التى تجمعهم ودولهم وعلى المستوى الدولي؟

٤- هل تعمل التدخلات العلاجية على الارتقاء بمستوى التضامن والتحالفات والائتلافات الاستراتيجية مع الجماعات التى تواجه مشكلات مشابهة؟

٥- هل تحسب التدخلات العلاجية حساب القيود النفسية والذاتية المفروضة على عوامل التغيير؟

ينبهنا الصدق التحويلى إذن إلى أن التدخلات العلاجية ينبغى لها أن تتضمن الوعى بكل من المشاق السياسية والاجتماعية والوعى بالجهود اللازمة للاتجاه نحو التغيير الاجتماعى. ويبحث عالم النفس النقدى ليس فقط فى تحسين الظروف الاجتماعية بل هو يبحث أيضًا فى تغيير تشكيلات السلطة والنفوذ التى تحرم المواطنين من الفرص الضرورية اللازمة للعيش والحياة بسبب غياب المساواة وهيمنة الإجحاف والاضطهاد (**Prilleltensky & Nelson, 2002**).

السلطة المحددة

يتطلب تعريف الصدق النفس سياسى تعريفاً مفصلاً للسلطة. ووفقًا لما قال به بريليلتنسكى (٢٠٠٨) و بريليلتنسكى ونيلسون (٢٠٠٢)، يتضمن التعريف عشر مصادرات مهمة:

١- تشير السلطة إلى وسع وفرصة تلبية الحاجات الشخصية والعلاقية والجماهيرية أو عرقلتها جميعًا.

٢- للسلطة موارد ومظاهر وتبعات سياسية ونفسية.

٣- نستطيع الفصل والتمييز بين سلطة الجهاد من أجل الرفاهية، وسلطة القمع والاضطهاد، وسلطة مقاومة الظلم والاضطهاد، وسلطة الجهاد من أجل الحرية.

٤- السلطة قد تكون ظاهرة أو مضمرة، صارخة أو متوارية، مستترة أو مفضوحة.

٥- قد تمارس السلطة على الذات أو على الآخرين أو قد تمارس على الجموع.

٦- تلصق السلطة بالأفراد هويات متعددة، فهؤلاء باحثون عن الرفاهية، وأولئك مشاركون فى عملية القمع، وآخرون يقاومون الهيمنة.

٧- وقد تكون مجموعة من الأفراد مضطهدة فى سياق ما، وفى مكان وزمان بعينه، وقد يسلكون فى زمان ومكان آخرين سلوك الطغاة.

٨- قد يتمتع الأفراد بمستويات فارقة من السلطة والنفوذ ترجع إلى عوامل بنيوية مثل الطبقة الاجتماعية والجندر والقدرة والعرق .

٩- تتأثر درجات السلطة والنفوذ بالمكونات الشخصية والاجتماعية من قبيل الجمال والذكاء وتوكيد الذات – وتختلف المكانة التى تحتلها هذه المتغيرات باختلاف الثقافات.

١٠- من الممكن أن تعكس الممارسات السلطوية فروقا فى درجات الوعى بالنظر إلى وقع تأثير أفعال الفرد وأعماله.

إطار العمل التحليلى

يتناول الصدق النفس سياسى ثلاثة جوانب للحبور. الجانب الأول، دراسة حالة القمع والاضطهاد التى يجد الناس أنفسهم إزاءها. والثانى تناول عمليات التحرر. والثالث أن الصدق النفس سياسى يُعنى بمخرجات الحبور. ويتم هذا الاهتمام الثلاثى الأبعاد على مستويات متعددة من التحليل. المستوى الكلي، ويتناول المجالات المجتمعية والبنيوية. والمستوى البينى أو الأوسط، ويشمل المجالات العلاقية والتنظيمية والخاصة بالجماعات. والمستوى المجهري، ويغطى بدوره، المجالات الفردية النفسية والسلوكية والانفعالية والروحانية. ونعمل على توظيف إطار العمل هذا فى صياغة أعمال من شأنها تكوين تصور عن الحالة وعلاجها.

كيف يقدم الصدق النفسى السياسى معلومات تفيد فى تكوين تصور عن الحالة

نحاول فى هذا الجزء تطبيق الصدق النفس سياسى ومفهومات الاضطهاد والتحرر والحبور على حيوات العملاء الباحثين عن الإرشاد والعلاج النفسى. ونحاول إلقاء الضوء على بعض المشكلات المهمة المرتبطة بالمناحى التقليدية فى تقييم حالة العميل وتكوين تصور عن الحالة وطرح إطار عمل بديل يتسق والتمكين والحبور.

وقد تلقت الغالبية العظمى من المشتغلين بمهنة المساعدة تدريبًا مكثفًا على أعمال التقييم وتكوين تصور للحالة. وتتفق الغالبية العظمى من المهنيين على أن وضع الأهداف وتطوير خطة تدخل مناسبة يتطلبان استعراضًا شاملاً ودقيقًا لحياة العميل الباحث عن المساعدة. وفى حال قام العميل برواية قصته وشرح أسباب بحثه عن العلاج، تبدأ مرحلة استكشاف المشكلة كواحدة من مراحل التدخل. ويتضمن هذا عادة فهمًا لضروب السلوك الصريح، بما فيها من مكونات وجدانية ومكونات معرفية ومعتقدات مرتبطة بتحفظات العميل وشواغله. وتتضمن عملية تكوين تصور عن الحالة من الوجهة المعرفية السلوكية استكشاف تكرارات المشكلة وشدتها ودوامها إلى جانب مقدماتها وتوابعها ونمط المتغيرات المساهمة فى المشكلة (**Cormier & Cormier, 1997; Hackney & Cormier, 2005**).

المنطلق المرضي

تتطلب عملية تكوين تصور للحالة تحليلات تكميلية لمواطن قوة العميل والإمكانات المتاحة لديه ومصادر قوته. إلا أن، ثمة خللاً تامًا فى التوازن بين الثراء فى المعلومات التى تشير إلى جوانب المشكلة والاختزال المخل فى المعلومات الكاشفة عن مواطن القوة والإمكانات والموارد المتاحة، نجده وفى معظم المقابلات التحضيرية، أو الملاحظات الخاصة بالتصور عن الحالة، والتقارير النفسية والسيكياترية. وكى يكون الاختصاصى الإكلينيكى متبنيًا لتوجه حل المشكلة، يكون عليه أن يعنى ببساطة بالمرض النفسى والعجز والاضطراب، وإغفال أهمية اكتشاف الإمكانات المتاحة فى الشخص والموارد المتاحة فى البيئة والتى ينبغى التعويل عليها فى الوصول إلى أفضل الجهود اللازمة لحل المشكلة (**Wright & Lopez, 2002: 36**).

ويركز، الطب النفسي، كمجال من المجالات، بشكل عام، على تشخيص الأمراض النفسية وعلاجها، مع العناية الخاصة بالمكونات الشاذة والمرضية للأداء الإنسانى. ويتبع علم النفس الإكلينيكى خطى الطب النفسي، بتركيز جل جهوده على تقييم الأسس المرضية والأمراض النفسية بدلاً من الوقوف على مكونات الحبور والارتقاء بها (**Maddux, 2002; Seligman, 2002a**). ويقول سيلجمان ساخرًا (**2002b**) إنه قد يكون من الأفضل والأدق إطلاق مسمى الهيئة القومية للمرض النفسى على المؤسسة القومية للصحة النفسية (**NIMH**)، بالنظر إلى أن هذه الهيئة توجه جل عنايتها إلى الاضطرابات النفسية متجاهلة الصحة النفسية.

ويعتمد تكوين التصور عن الحالة بشكل أساسى على شرح وتوضيح مواطن الضعف فى الفرد التى تظهر فى عدة مجالات. وهو تصور لا يغفل فقط مواطن القوة الشخصية والإمكانات المتاحة، ولكن يعمل هذا التصور، أيضًا، على التقليل من دور العوامل البيئية فى الصحة النفسية، ووفقًا لما أشار به رايت ولوبيز (٢٠٠٢) (استنادًا إلى بحوث فى معالجة المعلومات والإدراك وعلم النفس الاجتماعي). والبيئة بحكم التعريف هى الخلفية التى يظهر الأفراد استنادًا إليها فى المقدمة يتحركون فى المكان بإيجابية ومنتبهون لسلوكهم ومتحكمون فيه (**32 :2002**). وإضافة لهذا كله، نجد أنه بينما تتمثل المهمة الأولية للمركز العلاجى فى تغيير الشخص، تتجه إجراءات التقييم والتقويم نحو وصف خصال الفرد ووضع مسميات لها. ويتمثل الخطر هنا فى أن البيئة نادرًا ما يتم إدخالها فى مسألة فهم السلوك (**35 :2002**). ناهيك عن أن البيئة ليست مجرد مكون أحادى. ومن ثم، فالمعالجون الذين يحسبون

حساب البيئة ينصرف جل اهتمامهم عادة إلى السياقات البيئية والعلاقات المباشرة وثيقة الصلة بالفرد بدلا من الاهتمام بالبناءات النظامية والتنظيمية التى تؤثر فى الحبور. ونادرًا ما تجد البناءات التنظيمية من المستوى البيني، مثل المدرسة والمراكز المعنية برعاية الطفولة، وكذلك العوائق النظامية من المستوى العام الكلي، مثل العنصرية والبطالة، طريقها إلى التقييم والتشخيص.

وتصور الحالة الذى يلقى الضوء على أوجه القصور الشخصية ويتجاهل مواطن القوة، ويقلل من أهمية المعوقات البيئية، هو تصور استضعافى قهرى يضر بالصحة النفسية والحبور. وهذا بشكل محدد هو الحال بالنسبة إلى التجمعات البشرية من المهمشين الذين يتعاملون يوميًا مع حزمة من المعوقات النظامية والبنيوية من قبيل التمييز ونقص إمكانات الرعاية الصحية، والافتقاد إلى نظام تعليم مرتفع الجودة، والحالة السكنية الرثة، والحرمان من فرص العمل والتوظيف. وتؤكد النظرية الأيكولوجية أن الحدود البيئية تمتد حدودها خارج نطاق المواقع والمواقف المباشرة التى يشغلها الفرد. إذ تشمل العلاقات فيما بين المجالات وتأثيرات المواقع والمؤسسات المجتمعية الكبرى التى قد لا يشارك الفرد فيها مباشرة، إلى جانب تأثير الثقافة على اتساعها (Lemme, 2006). ومن هنا، فإن التعرض اليومى لبيئة عمل غير صحية وقمعية غالبًا ما يمتد أثرها إلى البيئة المنزلية، إذ يؤدى قرار مجلس إدارة بغلق مصنع لا يحقق أرباحًا إلى عواقب وخيمة على مستوى أفراد بأعينهم وعلى المستوى الأسرى. غير أن عوامل من هذا القبيل نادرًا ما تؤخذ فى الحسبان عندما يستدعى والدا تلميذ إلى مؤتمر

مدرسى لمناقشة مشكلته السلوكية أو عندما يعانى زوجان اضطرابًا متزايـذا فى توافقهما الزواجى. وبالنظر إلى ما قالت بـه عالمـة الاجتمـاع إلـين بيرستشيد ، إذ تقرر أن مقولات مثل " الحب ينتصر فى النهاية على كل مـا عداه" هى مقولات تقوم على معتقدات رومانسية بأن علاقات الود والحميمية والحب مثلها مثل سفن ذات بناء منيع محكم غير قابلة للغرق تستطيع الإبحار فى أية أجواء بيئية عاصفة بفعل ما لها من مناعة وممانعـة (Berscheid, 2004: 31).

علم النفس والسياسة وجهان لعملة واحدة

الديناميات النفسية والـسياسية وجهـان لعملـة واحـدة. فـالجور المجتمعي، على سبيل المثال، فى توزيع الثروة يؤثر فى الحبور الفردى بأشكال متعددة. ويتطلب التحول عن التشبع بالمشكلة والتمركـز حـول الشخص ومن ثم عمليات التقويم القمعية والاتجاه، بدلاً من ذلـك، نحـو عمليات تقويم ذات قاعدة عريضة، وتوكيدية وتحررية، يتطلب هذا، تعديلاً أساسيًا فى المنهاج ورؤية العالم.

فنحن ندعم عمليات التقويم التى تستحدث التكامل فيما بـين عوامـل العلاقات الفردية وعوامل العلاقات التنظيمية والعوامل النظامية التى تـؤثر جميعًا فى الحبور. وتتوافق هذه العوامل مـع مـستويات التحليـل الثلاثـة المجهرية والبينية والإجمالية الكبرى، على التوالى. فبالنظر إلى حدود الرؤية الضيقة للمعالجين، فى تكوين تصور عن الحالـة، ينظـر إلـى المـستوى المجهرى (المستوى الشخصى العلاقي) على أنه الأيسر فى الفهم. ولنطـرح

هنا مثالاً ينافى هذا التصور، فلنفترض جدلاً وجدًا لنوع من عمليات التقويم الساعية إلى التمكين تعمل مباشرة على استكشاف مواطن القوة فى العميل وإمكاناته المتاحة، واستعراض نماذج من الازدهار والحبور. ويطلق المناصرون المحدثون على عوامل الازدهار البشرى مسمى البحث فى الشيم والمناقب. وبدلاً من التشخيص المبسط لوجود أو غياب أساس مرضي، يستطيع المشتغلون بالرعاية الصحية البحث فى مؤشرات الصحة النفسية ومساعدة عملائهم على تخطى عقبات التحرك فى هذا الاتجاه (Kryes & Haidt, 2003).

وبالانتقال إلى الدائرة الأوسع المستوى البينى أو التنظيمي، تلقى عمليات التقويم الساعية إلى التمكين والتحرر ضوءًا على سوء استخدام السلطة وانتهاكاتها والقيود التى تحول بين الفرد وبين الحبور (مثل البلطجة والاضطهاد فى المدرسة، وبيئة العمل القائمة على أساس طبقى وعلاقات بين القمة والقاع) واستعراض وسائل التغيير ذات الفعالية والتأثير. مثل هذه النوعية من عمليات التقويم، إذا ما تمت بالشكل المناسب، تتمخض عن خطوط استرشادية واضحة لتوجيه التدخلات الإرشادية والعلاجية، ليس فقط على المستوى الفردى والعلاقات فيما بين الأشخاص، ولكن كذلك على المستوى التنظيمى. فلن نستطيع مساعدة الطفل الذى وقع ضحية للبلطجة دون التعامل مع من يمارسون أعمال البلطجة فى المدرسة ومع النظام الذى سمح بحدوث هذا السلوك.

وتسلم عملية التقويم بوجود علاقة غير متكافئة، وضمنية، بين معايير ثقافية وصور عدم التوازن فى السلطة والنفوذ وتوزيع ظالم للثروات

المجتمعية، من جانب، وأداء مأساوى غير تكيفى قائم على المستوى الشخصى ومستوى العلاقات فيما بين الأشخاص والمستوى الأسرى. ومن ثم، فإن مناخ الخوف المرضى من الغرباء والغضب الجماهيرى الموجه نحو العاملين غير المؤهلين الذين يستولون بغير حق على وظائفنا، هاتان المشكلتان إحداهما قد تكون ناجمة عن المناخ المدرسى والأخرى قد يكون مبعثها بيئة العمل، وكلاهما من شأنه أن يصيب العلاقات الزوجية والأسرية فى مقتل. فالعمال غير المؤهلين الذين يعانون افتقاد السلطة والنفوذ فى الوظائف التى يشغلونها قد يمعنون فى إساءة استخدام السلطة فى النطاق الأسرى. ومن الخطورة بمكان استدماج القمع والاضطهاد، ومن خلال هذا الاستدماج يعتقد المرء أنه ليس جديرًا أو لا يستحق نصيبًا أكثر من الموارد والثروة المجتمعية أو أنه ليس جديرًا بأن يتحكم فى إدارة دفة أمور حياته.

كيف يمد الصدق النفسى السياسى الإرشاد والعلاج بالمعلومات

ينتهى تأسيس عملية التقويم على خلفية من أوجه الضعف فى العميل والمشكلات متعددة المجالات إلى خطة علاجية صممت على أساس التثبت من مشكلة فردية مطلوب فيها حل أو إصلاح. ومما يبعث على الاطمئنان نسبيًا، أن عددًا من المناحى العلاجية القائمة بالفعل تحسب حساب متغيرات السياق البيئى على اتساعها. ومن هذه المناحى منحى العلاج النسوى (Brown, 1994; Watson & Williaqms, 1992)، والعلاج بالحكى (Morgan, 2000; White & Epston, 1990)، وعلم النفس النقدى (I. Prilleltensky, 1997; Prilleltensky & Nelson, 2002)، والإرشاد

المجتمعى (Lewis et al., 2003; Toporek et al., 2006)، والإرشاد والعلاج متعدد الثقافات (Aldarondo, 2007; Ivey, D'Andrea, Ivey, & Simek-Morgan, 2002; Smith, 2005) وكلها تمثل مناح علاجية نقدية تواجه مباشرة التمييز والقمع وغيرهما من العوائق النظامية. وتعمل هذه المناحى إجمالاً على تحقيق الصدق النفس سياسى كما أنها متسقة مع السعى إلى التحرر والتمكين والحبور. وإضافة إلى مواجهة مصادر المشقة الشخصية والبين شخصية جنبًا إلى جنب مع المصاحبات الخارجة عن الإرادة الفردية، تضع هذه المناحى نصب أعينها استغلال مواطن قوة العميل ومساعدته على استكشاف سبل مقاومة القوى القمعية.

فوضع الخبرة الشخصية فى سياقها، على سبيل المثال، يمثل عملاً محوريًا بالنسبة إلى الحركة النسائية والعلاج النسائي:

> **بالرغم من أننا نرى الناس على أنهم عوامل فاعلة فى توجيه دفة أمور حياتهم، وأنهم هم من يبنون عوالمهم الاجتماعية، لا ننظر لهذه الفاعلية بمعزل عن سياقها.. بل نضع الخبرة الفردية فى السياق المجتمعى والتاريخي، ونضمنها فى إطار مجموعة العلاقات الاجتماعية التى تمنح هذه الخبرة مُكنَاتها أو تحدها وتفرض عليها القيود. (Acker, Barry, & Esseveld, 1991: 135)**

والتحليل السياسى للمشقة النفسية هو لب العلاج النسوى. وأحد مبادئه الأساسية – كل ماهو شخصى هو فى نفس الوقت سياسى – وهو ما يتسق تماما مع مفهوم الصدق النفس سياسى. وتمكين المرأة المكابدة للجور الجنسى وأشكال أخرى من الجور هو الغاية الرئيسة من العلاج النسوى (Brown,

(1994; Watson & Williams, 1992). إلا أن مبادئ هذا التوجه العلاجي واستراتيجياته قابلة للتطبيق على مصادر متعددة من الجور والقمع وقابلة للتطبيق فى التدخلات العلاجية مع الرجال والنساء على حد سواء.

ويعتقد المعالج السردى أو بالحكى أن الناس تنسج المعنى من خلال القصص التى يروونها عن حيواتهم. فقصص الحياة التى يَخبر فيها الأفراد القمع والحط من شأنهم عادة ما تقوم على أساس الأحاديث السردية التى يرويها عنهم آخرون غيرهم من أصحاب السلطة والنفوذ. وفى حال ترسخت هذه الروايات، فثمة ميل نحو جمع الأدلة التى تدعم الحكى والسرد المشبع بالمشكلة (Morgan, 2000; White & Epston, 1990). ويساعد المعالج السردى عملاءه على تنمية وتطوير قصص بديلة تحكى كيف كانوا يعيشون حياتهم. وتعمل القصص البديلة على خفض تأثير المشكلة وخلق فرص جديدة للعيش (Morgan, 2000: 14). ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة لأن بعض الروايات الثقافية السائدة حول الجماعات المهمشة تتسم بالقمع والاضطهاد والتقليل والحط من شأن هذه الجماعات. وبدلاً من صياغة المعنى من خلال هذه الروايات، يمكن للعميل أن يروى قصصا جديدة عن المقاومة والتمكين والتحرر. ويأتى تثبيت هذه الروايات الجديدة من خلال نوع من التشحيم الاجتماعى الناتج عن دعم ومساندة الأصدقاء والأقارب، ومن قبل ومن بعد، دعم ومساندة المجتمع على اتساعه. فالروايات المناقضة للتمكين والتحرر تحتاج رواة جددًا.

وسرد روايات جديدة، والرعاية القائمة على الأمل والتفاؤل، وبناء المهارات الاجتماعية والذكاء الوجداني، وتنمية الكفاءة الذاتية والسيطرة على

البيئة كلها نماذج من التدخلات الإيجابية التى تم تصميمها للارتقاء بمؤشرات الحبور بدلا من العمل ببساطة على تخفيف العجز (Lewis et al., 2003; Seligman, 2002). ويمكن أن يتضمن العمل العلاجى تعليم العملاء مهارات التخاطب والتأثير فى الآخرين ومهارات حل المشكلات من أجل منظومات تفاوضية أفضل ولكى يصبح مدافعًا قويًا عن ذاته. وهذا له أهميته الخاصة فى التقليص من شبكة الأمان الاجتماعى ويشعل نار المنافسة على الموارد الناضبة.

وتظل التدخلات على المستوى المجهرى مع الأفراد كأفراد ومع الأسر غير كافية إن شئنا تحقيق الفعالية الذاتية المرجوة. إذ يتعين أن تستهدف التدخلات مصادر فى المنظومات التى يتعامل معها العميل. ونجد، على سبيل المثال، فى دراسة لأورا بريليلتينسكى على الإعاقة، أن عددًا من المشاركين يصفون رداءة التعليم فى مدارس ذوى الاحتياجات الخاصة والافتقاد إلى التركيز على الإنجاز الأكاديمي:

> **كان هناك تأكيد عام بأن يؤدى الدارسون أشياء أشبه ما تكون بالعلاج الطبيعى وكذلك تم سحب أطفال من الفصول ليذهبوا إلى العلاج... وكان مستوى المدرسة لا يقارب بحال من الأحوال مستوى المدارس التى تطبق برامج الدمج..... وكانت المدرسة أشبه ما تكون بفناء متسع... ولم تكن هناك توقعات بأن يؤدى هؤلاء الدارسون واجباتهم المدرسية أو توقعات بالتحول نحو الاضطلاع بمسئوليات الكبار أو أى نوع آخر من المسئوليات. (2004: 110)**

وفى هذه الحالة، يكون تغيير المدرسة من الأولويات وله ما للعلاج الطبيعى من أهمية. ويستطيع المشتغلون بالصحة النفسية توظيف مهارات

التخاطب الفعال والوضع المتميز فى التدخل لدى أهل العقد والحل وأصحاب سلطة منح الخدمات التى من شأنها الارتقاء بمستويات الرفاهية والحبور (Kiselica & Robinson, 2001; Lewis et al., 2003; Prilleltensky & Nelson, 2002). واستنبط لويس وزملاؤه (2006) قائمة ثرية بالقدرات الدفاعية، والتى تشبه إلى حد بعيد الكفاءات متعددة الثقافات التى أصبحت مقبولة على نطاق واسع من المهنيين المشتغلين بالإرشاد النفسى (Sue, Arrendondo, & McDavis, 1992). ومفتاح تفعيل هذه الكفاءات يكمن فى القبول بالحاجة إلى دور الوفاق بين المعالج كمداوٍ للفرد والمعالج كعامل من عوامل التغيير الاجتماعى.

الدور التوفيقي

لو أن المرشدين والمعالجين استجابوا لدعوة علم النفس النقدى إلى الفعل واتخاذ المواقف، سيكون عليهم مواجهة تحدٍ مفاده: كيف يعملون على توفيق أدوارهم المتشعبة كمساعدين محترفين، من جانب، وكعوامل نقدية فاعلة فى التغيير الاجتماعي، من جانب آخر. ويتمثل التحدى الواقع على كاهلنا فى إيجاد سبل التوفيق بين الجانبين بما يحملانه من مهارات وأهداف. وانطلاقًا من منظور المساعد المهني، يتعين على النفسانى النقدى الإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

١- كيف لمعارفنا الخاصة عن التعافى أن تفيد فى عملنا من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؟

٢- كيف لممارساتنا العملية المقتصرة على التخفيف أن تفيدنا فى

ممارساتنا العملية التحويلية، الساعية إلى التغيير الجذرى التحويلي؟

٣- كيف نفيد فى دورنا على المستوى الخارجى كنقاد اجتماعيين من دورنا المرتبط على المستوى الداخلى بالصحة والتعافى والذى يعمل على النهوض بمنظومة المساعدة؟

ومن منطلق منظور العامل الفعال فى التغيير الاجتماعي، يتعين على المرشد النقدى أو المعالج النقدى التصدى للإجابة عن الأسئلة التالية:

١- كيف نفيد فى عملنا الإرشادى من معارفنا عن غياب المساواة أو الإجحاف والظلم الاجتماعي، أو غياب العدالة الاجتماعية؟

٢- كيف نفيد فى عملنا المقتصر على التخفيف من أثر المشكلات فى إطار منظومة المساعدة من الممارسات العملية المحدثة للتغييرات الجذرية فى المجتمع؟

٣- كيف نربط دورنا على المستوى الداخلى بدورنا على المستوى الخارجى كنقاد اجتماعيين ونفيد منه؟

ومن شأن التوفيق بين هذه الأدوار المتشعبة تحقيق الغايات المزدوجة المرتبطة بكل من الحبور والتحرر – إذ يمثل الأول المجال الأولى للمساعد المهني، ويمثل الأخير الشغل الشاغل لمن يتصدى لقضية التغيير النقدى. وتقدم لنا أعمال أورا مع النساء المعاقات والأمومة (**O. Prilleltensky, 2004**) نماذج عملية للتوفيق بين الأدوار. فعلى سبيل المثال، يعمل المساعد المهنى المزود بالمعلومات والمعارف عن المنظور النقدى على تشجيع البنات

والنساء الصغيرات المعاقات على استكشاف تأثير الرسائل المجتمعية السلبية حول الميول الجنسية والإعاقة. ويمكن لعملية توعية كهذه أن تؤدى إلى تعديل وجهة إلقاء اللوم والتبعية وقد ترسى أيضًا أساسًا لاتخاذ موقف مضاد للقمع والظلم والاضطهاد. وفى نفس الوقت، يمكن للعمل التحويلى فى المجتمع أن يتجه صوب تغيير المفاهيم القمعية المقيدة للتوجهات الجنسية النسوية والأمومة. إذ تعمل التصورات المفهومية الضيقة للأمومة على النظر إلى الموارد والإمكانات المتاحة من منظور ضيق؛ حيث تختلف الإمكانات المتطلبة لدور الأمومة باختلاف أنماطها.

وثمة علاقة جدلية قائمة بين التعافى والتحرر. فبغير التحرر لا يمكن للمضطهدين أن يخبروا شيئًا من التعافى. ومن دون التعافى تغيب الغاية السامية الساعية نحو التحرر، إذ التحرر بدوره عبارة عن وسائل تقود إلى نتائج نهائية تتلخص فى تحقيق الحرية والحبور. وأن تكون غايتنا الدمج بين التحرر والحبور يعنى أن تُعنى أدوارنا المتشعبة ومهاراتنا عناية خاصة متآنية بكل من تحرير الناس من سطوة القمع وجودة الحياة. وإذا ما توقفنا عند مستوى الحبور الفردى فقط ولم نحتسب وقع الجور والحرمان والقمع – بمعنى إذا تركنا شأن هذه القضايا السياسية لآخرين– فلن تكون أعمالنا على المستوى الفردى مثمرة وفعالة كما نرجو لها لأننا تجاهلنا دور النفوذ والقوة فى الصحة النفسية.

وبالنظر إلى الممارسة العملية، نجد أننا بحاجة إلى توضيح كيف تفصح الأدوار المتشعبة عن نفسها فى العمل اليومى للمرشدين والمعالجين. ففى موضع آخر طرحنا سبل الجمع بين الدور التحويلى ومهمة التخفيف من وقع المشكلات

(Nelson & Prilleltensky, 2005; Prilleltensky & Nelson, 2002). ويشير التحويل، بالنسبة إلينا، إلى تغيير المنظومة فى حين يشير التخفيف إلى تغيير إصلاحى أو فردى يترك مصادر المشكلات قائمة وتعمل بكل قوتها. وهناك الكثير من سبل التقدم بالدفعات التحويلية والمعرفة النقدية فى مساعدة المهنيين (Prilleltensky & Prilleltensky, 2006). وتتضمن السبل ذات الفاعلية ما يلي:

- رفع مستوى الوعى فيما بين زملاء المهنة بالكيفية التى تؤثر بها فوارق السلطة والنفوذ فى التفاعلات مع العملاء أو طالبى المساعدة الإرشادية والعلاجية.
- تكوين جماعات البحث والعمل العام فى مواقع تقديم الخدمات العلاجية لتدارس واستكشاف كيف تكون الممارسات العملية مُكسبة للقوة وتعمل على التمكين.
- محو الأمية السياسية والارتفاع بمستوى الوعى السياسى لدى أفراد المجتمع بما يجعلهم قادرين على تدارس الممارسات العملية للمهنيين القائمين بمساعدتهم وإمعان النظر والتفكير فيها.
- ترسيخ الممارسات العملية التى من شأنها أن تجعل العملاء والمرضى وأفراد المجتمع قادرين على المشاركة فى تنظيم وإدارة الخدمات الإنسانية.
- مشاركة الفقراء وغيرهم من التجمعات المهمشة للارتفاع بمستوى الصحة العامة، والمطالبة بالمزيد من الموارد والمزايا، ومناهضة حملات الدعاية للتدخين، ومقاطعة الإعلانات الجنسية.

وبالدخول إلى عالم الصحة ومنظومة المساعدة، يواجه الاختصاصى النفسى الإكلينيكى والإرشادى الكثير من المعوقات والقيود. بينما هم على

وعى بالكثير من السياسات والممارسات العملية القمعية، تظل قدرتهم على الفعل والعمل مقيدة. والذين ينقدون من الخارج مشيرين إلى أوجه القصور فى منظومة الصحة النفسية، بدورهم، لا يعلمون بواطن الأمور الخاصة بكيف تعمل المنظومة، أو الخاصة بالإجابة عن التساؤل لماذا يتحمس من هم داخل منظومة الصحة النفسية لتبرير جدوى ممارسات عملية تبدو غير ذات أهمية أو لا ضرورة منها بالنسبة إلى البعض ممن هم خارج هذه المنظومة.

وفى حين ينصرف تدريب المعالج فى معظمه إلى التخفيف من الأعراض والمشكلات، تدفع عوامل التغيير الاجتماعى نحو التحول، والتحرر، وتقويض الممارسات العملية الظالمة. ولكى تبزغ إلى النور التطبيقات العملية المهنية النقدية، تأتى الحاجة الماسة إلى الاضطلاع بالدورين بين شد وجذب دون تناحر أو تناقض. وإن كنا نود بزوغ شمس التحرر والتعافي، فنحن بحاجة ماسة إلى المعرفة النفسية إلى جانب المعرفة السياسية، ويتعين على المعالج الاضطلاع بالدور العلاجى المخفض من حدة الأعراض وتأثير المشكلات، وبالقدر نفسه، الاضطلاع بدور التغيير الاجتماعي، وأن يعمل من داخل المنظومة، وبالقدر نفسه يتصدون لها بالنقد والتقويم. وهذا النوع من التوازن بالغ الصعوبة. فالكثير من المهنيين أصحاب العقول الناقدة يعانون الإحباط من المنظومة التى تمارس التمييز ضد الجماعات الهامشية والرافضة للتغيير. فالانسحاب من المنظومة، على الرغم من وجاهته وجاذبيته، ليس هو دائمًا الأسلوب الأنسب والأنفع فى تغيير المنظومات وتحولها، كما أن الإذعان للمنظومة ليس هو أيضًا الأسلوب المناسب.

الأدوار والاستراتيجيات

نعرض فى هذا الجزء لثمانية أدوار فى التفاعل مع العملاء والبناءات المؤسسية التى تقدم العلاج الشخصي، وبالتوازى معه تعمل من أجل التحول الاجتماعى. وتنعكس الأدوار الثمانية والاستراتيجيات المصاحبة لها فى صيغة مختصرة قوامها: إكرام الوفادة والبصيرة وتلمس المكنات الشخصية والمنصت وإيجاد الحلول الفريدة والمقيم والمنفذ والموجه (**Prilleltensky & Prilleltensky, 2006**). وتأتى هذه الأدوار نتاج تكامل تقنيات عديدة ذات فعالية يتم توظيفها فى العلاج النفسى التقليدى (**Brooks-Harris, 2008**) مع استبصارات معالجين (**Waldegrave, 2003**) وعمل نشطاء استنادًا إلى علم النفس النقدى (**Nelson & Prilleltensky, 2005**). ونتناول فيما يلى مدى فعالية كل دور فى العمل على المستوى الفردى وعلى المستوى الجمعى.

إكرام الوفادة: يأتى أفراد المجتمع عادة للعلاج طلبًا للعون فى حل مشكلات تعوق التمتع بالصحة النفسية والحبور. وما لم يشعروا بالتقبل والقيمة والاحترام والتقدير، فلن يُشركوا المعالج فى شواغلهم وتطلعاتهم بشكل يتسم بالصراحة والوضوح. ولتحقيق الثقة والأمان، يتولى النفسانى النقدى القيام بدور إكرام الوفادة، إذ يتقبل الأفراد من دون تعصب أو اضطهاد ويطرح فرصة استكشاف مصادر وديناميات القمع الداخلى والخارجى. وإكرام الوفادة تجعل الفرد يشعر أنه فى بيته، وتؤسس لتعاون علاجي، وتعنى التعبير عن مشاعر التعاطف تجاه العميل ورعايته. ولتحقيق مستوى مرتفع من الاحتواء يتعين علينا مراقبة سلوكنا وردود أفعالنا ومشاعرنا وسلوكنا إزاء من قدموا إلينا من خلفيات قد تكون مختلفة اختلافًا

عميقًا عن خلفية المعالج. كيف نستجيب إذن لمن تختلف لهجتهم فى الكلام عن لهجتنا؟ وكيف نستجيب لمن يأتون من ثقافات أخرى؟ ما الإشارات غير اللفظية التى نتعامل بها؟ ويُشير سميث (2005) إلى أن المعالجين النفسيين ليسوا معصومين من تحيزات من قبيل الطبقية والعنصرية.

وإذا كنت، كمعالج، تشارك مع زملاء لك فى تغيير البناءات التنظيمية والممارسات العملية، فقد تعمل على توظيف دور إكرام الوفادة فى العمل الجماعى. إذ لن تستطيع بنفسك منفردًا مواجهة الأنظمة مواجهة ذات فعالية ومثمرة. فأنت بحاجة إلى التعاون مع آخرين. ويتضمن الفصل الثانى والعشرين من هذا الكتاب استراتيجيات عديدة للانخراط فى عمليات التغيير التنظيمية والمجتمعية وتستكمل الأفكار المقدمة فى الفصل الحالى.

وتتمثل المهمة الأهم المرتبطة بدور إكرام الوفادة فى التأكد من أن خبرات التقليل من الشأن والتحقير من القيمة والأهمية وتكميم الأفواه لا يتم إعادة إنتاجها فى التفاعل مع العملاء طالبى الخدمة الإرشادية أو العلاجية، وأنه يتم التعبير بحرية كاملة عن الإرادة الذاتية. والتأكد من أن تطبيق هذه العقيدة يتم على مستوى العمل الفردى والتنظيمى والمجتمعى. ويعد مناخ التحمل والتقبل والاهتمام الحقيقى بآراء الآخرين، نقطة البداية فى أى عملية تغيير يتم من خلالها وضع أساس لتحول ذى معنى على المستويين الفردى والنظامى. مثل هذا المناخ من شأنه أن يشجع العميل على التعبير عن شواغله ورؤيته للمستقبل الأفضل.

البصيرة: دور محورى بالغ الأهمية. إذ يأتى الأفراد للعلاج بحثًا عن مستقبل أفضل. ويعمل النفسانى النقدى على مساعدة العميل فى تكوين تصور

أفضل لعلاقات حقيقية مرضية ومجتمعات أفضل وأكثر عدلاً. والتطلع إلى مستقبل بدون عنف أهلي وبدون تمييز عنصري، من العوامل الدافعة والباعثة على بذل الجهد والطاقة. ويتعين تحقيق مفازات صغيرة للتغلب على العجز المتعلم، لأن التغيير يبدو دائمًا بعيد المنال كما أن التطلع إلى علاقات متناغمة متآلفة يبدو متعذرًا. ومن هنا تأتى أهمية رعاية النجاحات الصغيرة إذ تقود إلى إنجازات كبرى على مستوى التعافى الشخصى والجماعي: إذ تفتح أبواب الأمل، المكون الأهم فى المقابلات العلاجية الناجحة (Brooks-Harris, 2008).

تلمس المُكنات الشخصية: من بين التبعات الوخيمة للقمع والاضطهاد خفض مستوى الثقة فى الذات ومستوى فعالية الذات. إلا أنه بالرغم من التعرض للصدمة والقمع ترتقى لدى الكثيرين آليات للتعايش والجلَّد النفسى الاجتماعى. فبعض الأطفال يتعلمون كيفية التعامل مع ثورات غضب الوالدين وبعض النساء تتعلمن كيفية التعايش مع إساءات الأزواج. ويحافظ كثيرون على بقائهم فى ظروف بالغة الصعوبة. وفى ظل سياقات خالية من التهديد يتحقق الازدهار للأفراد بوسائل إبداعية عديدة. ويود النفسانى النقدى استكشاف مكنات الفرد ومواطن قوته والجلد النفسى لديه من خلال سؤاله أسئلة بسيطة عن الأشياء التى يفخر بها وعن كيف يتعايش مع ظروفه الصعبة.

والشباب فى الأحياء السكنية الفقيرة يتم التعامل معهم على أنهم مثيرو مشاكل. وبعد حين، يستدمج هؤلاء الشباب المسميات التى تلصقهم بها مدارسهم ويغفلون مُكناتهم الفردية الحقيقية الموجودة لديهم بالفعل. والثقافة التى تصنف قطاعًا من السكان على أنه غير مرغوب فيه ومثير للمشكلات

هى ثقافة تسم جماعات بكاملها بوصمة. ومن هنا، يكون البحث عن المكنات الفردية هو بداية فض أحاديث العزو السلبية القمعية. ويتفق البحث عن المكنات الفردية تمامًا مع المناهج السردية ومناحى العلاج المختصرة التى تقوم على مواطن القوة والتدخلات التى تركز على إيجاد الحلول (waldegrave, 2003).

ويستطيع المعالج، خارج حجرة الإرشاد أن يوظف مهاراته فى إشراك الشباب فى مشروعات مجتمعية توظف إمكاناتهم الشخصية وتقوى النزعة إلى النشاط الاجتماعى. ففى مشروع أطلق عليه مشروع العمل الاجتماعى مع الشباب اشترك مورزيلو مع قطاع من الشباب فى إقامة مسرحية عن الخوف المرضى من الجنسية المثلية، والتصدى لإقامة مشروعات بيئية مثل بناء حديقة لمجتمع بدائي، والمشاركة فى الاحتفال بتخلص مجموعة من القصر من الاعتماد على العقاقير والحفلات الترفيهية للأطفال فى المهرجانات الثقافية للاجئين. وتعمل هذه العملية على ربط التعاطف الشخصى بالمشكلات المجتمعية. ومن شأن المشاركة فى المشروعات المصممة للشباب وبالشباب أن تبنى مقومات الثقة الشخصية فى النفس وفى نفس الوقت تعمل على تكوين نزعة إلى النشاط الاجتماعى. وعلى المستوى الفردي، تهدف المشروعات إلى تنمية الوعى السياسى الاجتماعى من خلال المناقشات الجماعية. وعلى المستوى الجماعي، تعمل هذه المشروعات على تقوية المهارات التنظيمية والتضامن والتلاحم. وعلى المستوى المجتمعي، يكون المشاركون وعيًا مجتمعيًا بقضايا الشباب ومشكلاتهم مثل التوجهات الجنسية المفضلة والاستخدام غير الطبى للعقاقير. ورغم أن هذه الأنشطة

ليست جميعها تحولية، يظل بعضها، مثل مسرحية التوجهات الجنسية المفضلة، يوحى بمناقشات حول تقاطع القضايا ذات البطانة السياسية والنفسية مع السلطة والنفوذ (Morsillo & Prilleltensky, 2007).

الإنصات بإمعان: يأتى الناس عادة إلى العلاج لأنهم يشعرون بالتجاهل، وسوء الفهم ودنو الشأن. وهذه على ما يبدو خبرات شخصية ناشئة عن مصادر مجتمعية. فالذين يعانون الوزن الزائد هم موضوع لأوصاف ثقافية تحط من شأنهم. ويعانى المهاجرون التصورات النمطية التى تلتصق بهم. ويكابد المثليون جنسيًا والمثليات التمييز المضاد. وغالبًا، ما يخبر هؤلاء العزلة ويطببون أوجاعهم بأنفسهم. وعندما يجرؤون على الحديث بشجاعة يُواجَهون بالأحكام القضائية والتعصب وعدم التسامح. وقد يكون القدوم إلى المعالج خطوة أولى فى الطريق نحو تحرير أنفسهم من العلاقات القمعية الإذعانية والمطالبات الثقافية الزائدة. يبرر كل هذا بقوة كون الإنصات بإمعان يمثل أحد الملامح المحددة للخبرة العلاجية. وبعد الاستماع بعمق ودون مقاطعة لاسترسال الحديث، قد يغامر الاختصاصى الإكلينيكى إلى تقديم تفسيرات على سبيل التخمين تساعد فى فهم ظروف العيش ومتغيراته. وربط الصعوبات النفسية بالفوارق السلطوية فى الأسرة، وفى العلاقات بين الأشخاص، وفى العمل، وفى المجتمع على اتساعه، هو الجانب الأهم فى الشعور بالحبور وحسن الحال الذى يوليه عالم النفس النقدى اهتماما خاصًا.

وأن يُستمع إلى امرأة معرضة للإساءة دومًا دون أن يكون لها ذنب أو جريرة فى نوبات غضب زوجها يعنى تقديم مساعدة هائلة لا حدود لتأثيرها

الإيجابى فى حياتها. إذ غالبًا ما يلوم المعرضون للإساءة والقمع أنفسهم على ما يتعرضون إليه. ومن شأن التحديد الواضح لمصدر المشكلة الخارجى أن يقود إلى التحرر والتمكين.

إيجاد الحلول الفريدة: فى العمق من علم النفس النقدى يأتى التقدير الخاص لتشعب وتنوع سبل تحقيق إنجاز فى الحياة. فثقافتنا تعلى من قيمة النجاح فى جمع الأموال والجرى وراء المادة ، بدلاً من الإعلاء من شأن بدائل نجاح أخرى مثل الارتقاء الروحى والإبداعى والتكافل. ولكى نكون قادرين بحق على المساعدة، فنحن بحاجة ماسة لأن نطهر أنفسنا ونطهر عملاءنا من المطالبات المفروضة ثقافيًا والتى تقود إلى الأنانية وفقدان المعنى. وينبغى أن نسلم بأن كل عميل حالة فردية متفردة لها تاريخها وأسلوبها الخاص فى السرد والحديث مما يتطلب حلولاً متفردة.

وليس بمستطاع العلاج حل كل المشكلات. فكما أشرنا من قبل الإساءة الزوجية ليست مجرد مشكلة شخصية بل هى مشكلة سياسية ومجتمعية. ورداءة التعليم ليست مجرد مشكلة عائلية بل هى مشكلة مجتمعية. ومهما كانت أعداد المعلمين لا يمكن لهم أن يقوموا مقام الحاجة إلى مدارس أفضل. ومهما كانت تدريبات الدفاع عن النفس لن تمنع العنف فى المدن. وتتطلب كل مشكلة من هذه المشكلات حلاً باهظ التكلفة، وأغلب الظن، أن ربط العلاج بالتغيير الاجتماعى هو السبيل الأمثل للتقدم **(Toporek et al., 2006)**.

ويعنى تطبيق الحلول سابقة التجهيز على مختلف المشكلات الشخصية والتنظيمية والمجتمعية تجاهل أى مكونات فريدة للسياق الذى تجرى فيه إجراءات حل المشكلة. ويؤدى التمنى بنا إلى بحث بائس عن حلول. وتنبهنا

الدروس المتعلمة من الجهود الشخصية الناجحة، أو التغيير الاجتماعى الجذرى إلى حاجتنا لأن نكون على وعى بمتغيرات السياق على اتساعها وتعدد مستوياتها ومتكيفين مع مكونات الواقع المحلي، وينبهنا إلى هذا تود سلوان فى الفصل التاسع عشر.

دور المُقَيِّم: أن تقوم بدور التقييم على أكمل وجه يعنى أن تعمل على تطوير اتجاه نقدى نحو المجتمع، ونحو الممارسات العملية المهنية، ونحو نفسك. والشك الصحى فى الذات وفى العملاء يمكن أن يقينا الاستغراق فى ممارسات قمعية لا تحقق المساعدة المرجوة. فمن المفيد أن نسأل أسئلة حول، على سبيل المثال، ما إذا كانت الخطة المعمول بها قد حققت المطلوب منها وأتت بحل للمشكلة، أو ما نوع الدليل العملى الذى يكشف عن أن المنحى المقترح أو طريقة التدخل المقترحة ستحقق المرجو منها.

وتظل عمليات التقييم مهمة ما دامت تنصب على المخرجات. ففى كل من العلاج الشخصى والتغيير الاجتماعى الجذرى علينا أن نذكر بأن الغايات لا تبرر كل الوسائل. فلا ينبغى لنا أن نضحى بقيم التعاون والمشاركة فى تحقيق أهدافنا، حتى لو كانت هذه التضحية ستؤدى إلى تحقيق نوع من العدالة والتغيير التحويلى.

فقد خبرت ليندا ستوت **Linda Stuot** (١٩٦٩) أول الأمر ما احتسبته نوعًا من العمل من أجل العدالة عندما ينصت إليك شركاؤك فى المشكلة. إذ اكتشفت مشروعًا عرف بمشروع السلام على سفوح الجبال فى شمال كارولينا وعملت فى العديد من الحملات السياسية، بما فيها تسجيل أسماء المصوتين، ومشروعات تعليمية، والصراع على امتلاك الأسلحة النووية،

وحقوق العمل، ومشكلات الرفاهية، وغير هذا من الأعمال. ستوت نشأت فقيرة، ولم تتلق التعليم الذى كانت تتمناه لنفسها. وكانت، فيما بين النشطاء، ناشطة مختلفة. فهى لم تكن تتحدث مثلهم. ولم يكن لديها أساليب الطبقة المتوسطة التى كانت لدى غيرها من النشطاء. وعرفت ستوت أن مكافحة القمع والقهر ليست بالأمر السهل أو البسيط. إذا واجهت معارضة شرسة من الحكومة المحلية، والشرطة، ومن المواطنين الغاضبين. وواجهت ما لم تكن أعدت نفسها لمواجهته، إذ واجهت التمييز ولكن هذه المرة من داخل الحركات الاجتماعية التقدمية:

> **لأننا جميعًا نتاج العالم الذى نعيش فيه، فقد يكون من المستساغ والمفهوم أن يكون القهر والقمع يمثل كذلك مشكلة داخل الحركات التقدمية. فمعظم الأفراد المشاركين فى التنظيمات التقدمية يرون أنفسهم مناهضين للقمع والقهر الذى يقع فى الخارج فى المجتمع على اتساعه. وكلنا يتفق ويجمع على أن غايتنا هى القضاء على القمع والقهر فى العالم. إلا أن، ما اكتشفناه هو إن الجانب الأكبر من القمع والقهر داخلى مما يحول بيننا وبين تحقيق أهدافنا. والتقدميون القادمون من جماعة تمارس القمع يُدخلون إلى التنظيمات التى يلتحقون بها كل الأشياء التى تعلموها عن الجماعة التى يعملون من أجلها وكل ما تعلموه من الوسائل السلوكية القمعية تجاه الآخرين. وهكذا وبدون قصد أو إمعان للنظر يسلك التقدميون من الطبقة المتوسطة بأساليب من شأنها استضعاف الجموع من الطبقة العاملة ومنخفضة الدخل؛ وبالمثل يسلك البيض تجاه الملونين، والرجال تجاه النساء، وأصحاب التوجهات الجنسية الغيرية تجاه الشواذ والسحاقيات والمخنثين. (Stout, 1969: 89)**

المُنفِّذ: بعد ما تستكشف مع العميل المصادر الداخلية والخارجية للمعاناة، والديناميات السياسية والنفسية، وديناميات السلطة والنفوذ، والتبصر بالمستقبل الأفضل، فقد حان وقت تنفيذ بعض التغييرات. فهناك نظريات عديدة قائمة خاصة بالتهيؤ للتغيير. وتتضمن العناصر المشتركة هنا الوعى والإعداد والعمل الاجتماعى والاستمرار (**Prilleltensky & Prilleltensky, 2006**). وقد تكون نقطة الارتكاز فى أى عمل اجتماعى هى ممارسة سلوكيات جديدة أو الارتباط بجماعة مساندة اجتماعية أو جماعة حقوقية سياسية. وفى كل الأحوال يتعين توجيه الانتباه نحو الإعداد الكافى للسلوك الجديد ومساندة الاستمرار فيه، والمحافظة على استمرار الأنماط المرغوبة.

وإذا كنت تعمل مع جماعة تروج لبعض التغيير، يكون الوعى النقدى هو أهم ممهدات العمل الاجتماعى العام. ومع هذا، يظل فهم دور السلطة والقمع والاضطهاد المؤثر فى الحبور الشخصى والشعور بحسن الحال، على أهميته القصوى، غير كاف فى ذاته. والخبرة النقدية مهمة كذلك: ويأتى فى مقدمة الشواهد على هذا أن يشعر العميل بالتمييز المناهض له أو يشعر بالتهميش، كما فى حالة ليندا ستوت. هذه الخبرات النقدية تتكامل مع الشعور النقدى فى دفع الأفراد إلى العمل الاجتماعى العام (**Mustakova-Possart, 2003**).

الموجه: تأتى عملية التوجيه بعد أن استتب أمر التنفيذ. إذ لا تكفى محاولة أداء السلوك مرة أو مرتين أو ثلاث. فنحن بحاجة إلى مساعدة العملاء على ترسيخ أنماط جديدة واتخاذ وجهات جديدة. فلو كان العميل ينتمى لجماعة مهمشة أو مستضعفة، فكيف لك أن تساعده أو تساعدها أن يؤسس جماعة مساندة؟ وجماعات المساندة قد تكون لا وجود لها فى البيئة

السكنية لنساء قادمات من الهند أو بالنسبة إلى راشدين أسيء إليهم في الطفولة. وهل من الممكن مساعدة العميل على أن يصبح واحدًا من النشطاء إذا ما بدا أن هذا يمكن أن يساعده؟

تجسد الأدوار المشار إليها ممارسات علاجية مهمة من قبيل تكوين نوع من التلاحم العلاجي، والإنصات المتعاطف، ومناحى التركيز على الحل، ومراحل التغيير (Brooks-Harris, 2008). ونركز، فى علم النفس النقدي، على الموارد السياسية والنفسية وحلول المشكلات. وبالتحقق من أنه لا يمكن حل كل المشكلات من خلال العلاج يأتى القطع بأن العلاج فى ذاته ينبغى أن يقود إلى عمل اجتماعى من أجل التغيير الاجتماعى.

خاتمة

كما يتضح فى هذا الكتاب، تشرب علم النفس بروح العصر فى القرن الماضي، وركز على صور المعالجة الفردية لوبائيات اجتماعية. ونتيجة لهذا، تجاهل التيار السائد فى علم النفس العدالة الاجتماعية ومساندة التجمعات المهمشة.

وتعنى مهن المساعدة تقليديًا بالصحة والعافية والحبور والشعور بحسن الحال. وتأثرًا بالنموذج الطبى كونت فروع علمية مثل علم النفس والطب النفسى والإرشاد النفسى تصوراتها لمشكلات العيش فى إطار دائرة مفرغة من المصطلحات الطبية النفسية. وأصبحت مصطلحات الصحة النفسية والتعافى وحديثا علم النفس الإيجابى بمثابة المفاهيم المجازية المنتخبة بعناية. وتنشد كل هذه المفاهيم المجازية صورًا من استمتاع البشر بالحياة، والخلو من الشواغل الذهنية والمعرفية، والعيش الصحى. وهذه أهداف قيمة جديرة

بأن نقف وراءها وندعمها. ولكن ككل القيم الفردية لا يمكن أن تقوم بـذاتها، فالتعافى لا يقوم بذاته مستندًا على التعافي، وإنما يقوم على أساس من العدالة الاجتماعية والمساواة والجهاد. وتبرهن بحوث لا حصر لها علـى التـأثير المرضى للجور والاستضعاف على الصحة والتعافى (Kawachi, Kennedy, & Wilkinson, 1999; Marmot, 1999, 2004). والفقر والتهميش والإقصاء والاستغلال والظلم مثلما تلحق الضرر بالجسم تلحق الأذى بـالروح. وكـى تُعالج الروح، نحتاج إلى علاج المجتمع، وكى يُعالج المجتمع، فنحن بحاجـة إلى تغييره.

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- كى نكون قادرين على تحقيق التحرر والتمكين، ينبغـى أن نـسعى جاهدين لتحقيق مستويات مرتفعة من الصدق النفسى السياسى لكـل من العلاج النفسى والإرشاد.

٢- يعنى الصدق النفسى السياسى إلى أى حد نحسب حساب الفوارق فى النفوذ والسلطة عند التصدى لمهمة فهم وتغيير الـديناميات النفـسية والسياسية المؤثرة فى الحبور والشعور بحسن الحال.

٣- بالرغم من أن الإرشاد والعلاج موجهـان للأفـراد، يتعـين علـى المساعدين المهنيين أن يتحسبوا للعوامل الفاعلة فى مستويات السياق الثلاثة: المجهرى والبينى والكلي، بالتزامن مع التوجه للفرد.

٤- ينبغى للمعالج أن يسعى جاهدًا من أجل الوصول إلى اكتـساب الـدور التوافقى بين دوره كمعالج ودوره كعامل فاعل فى التغيير الاجتماعى.

ثبت المصطلحات

- **الصدق المعرفى النفس سياسى epistemic psychopolitical validity:** درجة التحسب لقضايا السلطة والنفوذ عند تفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية.
- **الصدق النفسى السياسى psychopolitical validity:** توجيه الانتباه نحو قضايا السلطة والنفوذ عند التقدم لفهم وتغيير الديناميات السياسية والنفسية المؤثرة فى الحبور.
- **توافق الدور role reconciliation** الجهود المبذولة لدمج الممارسات العملية الموجهة لعلاج الأفراد وتلك الموجهة لتغيير المجتمعات وأن تتزامن الجهود المبذولة على الجبهتين.
- **الصدق التحويلى النفسى السياسى transformative psychopolitical validity :** درجة التحسب لقضايا السلطة والنفوذ عند التقدم لتغيير الظروف الإنسانية والاجتماعية المؤثرة فى حبور الأفراد والتجمعات.

أسئلة

١- ما أنواع معوقات إعادة النظر فى الأدوار المنوطة بفاعلية الإرادة وفاعلية التغيير الاجتماعي؟

٢- هل يعد تطعيم العلاج بالعدالة الاجتماعية أخلاقيا؟

٣- إذا احتجت استشارة من ممارس عام فى مجال الصحة النفسية، ما الخصال التى تود أن تتوافر فى المعالج؟

الفصل الثاني والعشرون

التغيير التنظيمي والمجتمعي

سكوت إيفانز، كولين لوميز

موضوعات الفصل

تعريفات، المؤسسة، والتجمع، والتغيير

تغيير المؤسسات والتجمعات

تهيئة الظروف الضرورية من أجل التغيير المخطط من الدرجة الثانية

العمل من أجل التغيير

تحسبات نقدية

الاهتمام بقضايا السلطة

تهيئة ظروف التمكين

البناء على الأصول الموجودة

الحوار والعمل والتأمل

الصديق الناقد

يُركز هذا الفصل على التغيير التحويلى المخطط – أى التغيير فى مستوى الأنساق – فى كل من التنظيمات والتجمعات. وبقصد أو بدون قصد، تقدم تنظيمات داخل التجمعات برامج ومساندات وخدمات تعمل على مواصلة الحفاظ على أنماط عدم المساواة والظلم وغيرها من الأنماط المجتمعية غير المرغوبة. ولا يعرف العديد من أفراد المجتمع الراغبين فى التغيير كيفية الاتصال بالآخرين ممن يرغبون كذلك فى العمل من أجل التغيير أو تشجيعهم على التحرك فى هذا الاتجاه. ويهتم هذا الفصل بشكل أساسى بكيف تغير التنظيمات المجتمعية من نفسها للتحول إلى الاضطلاع بدور التغيير وكيف تستطيع التنظيمات المشاركة مع تنظيمات أخرى وأفراد المجتمع تغيير ظروف المجتمع. ونربط بين التغيير التنظيمى والتغيير المجتمعى لأن معظم جهود تطوير التجمعات تتضمن التنظيمات. وتنشد التنظيمات المجتمعية التى تعمل بفعالية على النهوض بالحبور المجتمعى والتنظيمات الجديدة والمؤسسات البديلة اقتلاع الأنظمة القائمة.

ويحدث التغيير بسبب أناس تعاونوا لجعله يتحقق. قد يتخذ تنظيمهم شكل تقديم خدمات للأفراد، أو قد يُكونون مجموعات لتنظيم الشوارع أو ائتلافات أو مجموعات للدفاع عن المواطنين أو أى شكل آخر من أشكال التنظيمات غير الحكومية. وغالبا ما تملك المؤسسات رأس المال الاجتماعى والمادى – السلطة – من أجل إنجاز مهامها، ولكن مع الأسف غالبا ما تكون تلك الموارد موجهة فى الاتجاه الخطأ. فمثلا، يؤثر توفير فصول إدارة الغضب لدى المراهقين من مثيرى المشكلات بدافع خفض العنف المجتمعى

تأثيرًا محدودًا فى خفض العنف البنيوى الناجم عن الفقر مما يولد مشقة حقيقية بالنسبة للصغار وعائلاتهم. والأسوأ من هذا، أن تلك الممارسات التقليدية تؤكد الاعتقاد بأن العنف المجتمعى مشكلة كامنة داخل الصغير المراهق مما يتطلب الإدارة والضبط.

تعريفات المؤسسة والتجمع والتغيير

على الرغم من أن الأفكار التى نقدمها من الممكن تطبيقها على التغيير بشكل عام، نركز هنا على التنظيمات غير الساعية للربح، وغير الحكومية الموجودة فى التجمعات المحلية لتخدم أناسًا ذوى احتياجات مختلفة. ونركز هنا على التنظيمات التى تسعى إلى اتباع أساليب مختلفة عن الأساليب والبرامج التقليدية.

ويمكن أن تكون التجمعات جغرافية أو علاقية أو سياسية. وتتسم التجمعات الجغرافية بأنها مبنية على مكان، وغالبا ما تتشكل من حى أو مدينة أو بلدة. أما التجمعات العلاقية فتتكون من مجموعات من الأفراد لديهم اهتمامات مشتركة مثل المهنة أو الدين أو الرياضة؛ وغالبا ما لا يسعون للتغيير. وتُعد التجمعات السياسية علاقية أيضا ولكن تتسم بصفة إضافية هى وضع مصلحة الجماعة فى المقدمة، أو العمل على تحقيق غاية محددة، وبحكم التغيير تنخرط هذه التجمعات فى التغيير. ويُشير مصطلح تجمع إما إلى التجمع الجغرافى أو التجمع السياسى.

ومن المهم أن نعرف ماذا نعنى بالتغيير. فمن الممكن أن يحدث التغيير بشكل تدريجى – بطرائق بسيطة حيث تتطور التجمعات والتنظيمات وتتوافق

مع سياقاتها. أو قد يحدث التغيير بشكل تحولى وراديكالى واستراتيجى. ويقدم مجال العلوم التنظيمية تصنيفًا يساعدنا فى فهم التغيير (Watzlawick et al., 1974). *التغيير من الدرجة الأولى*، وهو تغيير يحدث بداخل نظام ولكن يظل النظام نفسه قائما كما هو. ويتم فى هذا النوع من أنواع التغيير التركيز على التغيير التدريجى أو الإصلاحى خلال فترة محددة أو من خلال مجموعة من المبادئ التى تضبط عملية التغيير. فمثلا فى تنظيمات خدمة الأفراد، يعد عمل تغييرات بسيطة وتدريجية مثل محاولة تطوير مخرجات خدمة الاستشارات عن طريق استخدام أجهزة كمبيوتر للمساعدة فى متابعة الحالات هو تغيير من الدرجة الأولى. ويتسم التغيير من الدرجة الأولى فى التجمعات باستخدام أساليب شائعة فى حل مشكلة مثل التشرد مثلا: إنشاء بنوك الطعام وأماكن إيواء وبرامج تدريب وتقديم استشارات للمدمنين وتدريب مهنى. وتُعد هذه تغييرات من الدرجة الأولى لأن استهداف عجز بعض الأفراد أو التنظيمات وكأنه السبب فى المشكلة يترك الأسباب الجذرية للمشكلة بدون حل، حيث عدم توفر إسكان بأسعار معقولة، وتدنى الأجور، ومحدودية فرص الحصول على تعليم عال، وعدم المساواة الاقتصادية.

ويعنى التغيير من الدرجة الثانية تغيير النظام الأساسى. ويتطلب التغيير من الدرجة الثانية (أحيانا يطلق عليه التغيير التحويلى أو الراديكالي) فهمًا أكثر عمقًا للأسباب الدفينة لمنظومة السلوكيات ومنظومة الفعل يستهدف تغيير تلك "الأسباب الجذرية". ويعنى هذا بالنسبة لتنظيمات الخدمة الإنسانية المستندة إلى المجتمع دراسة الافتراضات الراسخة عن مشكلات الأفراد والتجمعات وبذل جهود من أجل تغيير القيم التنظيمية المشتركة والمعتقدات

والممارسات العملية. ويعنى هذا، بالنسبة للتجمعات، تعرف أن انعدام وجود بعض الأصوات المدنية فيما يتعلق بالقرارات المجتمعية يؤدى إلى سياسات التهميش والاضطهاد. ويتطلب العمل من أجل التغيير تنظيم جهود المواطنين من أجل الدفاع عن قوانين عادلة وتحولات مجدية فى علاقات السلطة. ويتطلب بناء مجتمعات عادلة وتنظيمات مجتمعية تسعى للتمكين تغييرًا راديكاليا من الدرجة الثانية يستهدف أسباب المشكلة الجذرية.

وسوف نركز فى هذا الفصل على ما نسميه *التغيير التحويلى المخطط*: حيث القرار واع وله هدف محدد سعيا إلى تغيير النظام بشكل عميق وجوهرى. وسوف نتحدث عن "ماهية" هذا التغيير و "كيفية" حدوثه. ويجب أن نفهم، فى أى محاولة للتغيير، ما الذى نستهدفه من التغيير – ماهيته – والطريقة المثلى التى يتحقق بها التغيير – الكيفية.

تغيير المؤسسات والتجمعات

فكر للحظة فى شىء تود تغييره فى حياتك. فمثلا قد ترغب فى التوقف عن التدخين أو أن تنقص وزنك قليلاً. مهما كان هذا الشىء يجب عليك أن تعرف المشكلة التى تود أن تغيرها فى حياتك. والآن كيف سوف تبدأ فى إحداث هذا التغيير؟ من المرجح أن تضع خطة تبدأ فيها بالتفكير فى المشكلة ومحاولة معرفة أسباب وجودها فى الأساس. وإذا اخذنا إنقاص الوزن كمثال فقد تفكر فى أن سبب المشكلة أنك لا تمارس التمرينات الرياضية كما كنت تفعل من قبل، ستضع فى حسبانك أن مهامك الجديدة فى العمل قد أثرت على عاداتك واستنزفت طاقتك. قد تفكر أن شقتك الجديدة ليست قريبة من

الجيمانزيوم كالسابقة ولا توجد وسيلة مواصلات مناسبة. كل هذا جزء من "تفجير القضية" وتقوم بهذا لتفهم لماذا توجد هذه المشكلة وتحاول أن تتعرف الظروف الضرورية والأهداف والخطط التى ستتبعها. بعد هذا بإمكانك أن تبدأ فى العمل من أجل التغيير وتفكر فى التأثير الذى تركته عملية التغيير هذه عليك.

ونستخدم هذه العملية الأساسية ذاتها لإحداث تغيير فى التجمعات والتنظيمات. ويتطلب إحداث تغيير دائم فى التجمعات والتنظيمات خلق ظروف ضرورية لإحداثه، وتعريف المشكلة بشكل واضح، وما المستهدف من التغيير، وتطوير خطة الأعمال المناسبة له.

تهيئة الظروف الضرورية من أجل التغيير المخطط من الدرجة الثانية

تتطلب تلك الظروف الضرورية من أجل تغيير التجمعات والتنظيمات ثلاثة أشياء: بناء الاستعداد للتغيير، وتكوين ائتلاف يعمل من أجل التغيير، وأن نجعل التغيير على خلفية القيم المشتركة والرؤية المشتركة.

بناء الاستعداد للتغيير: قد تكون التنظيمات والتجمعات فى مراحل مختلفة من الاستعداد للتغيير. وغالبا ما تنجح تلك التنظيمات والتجمعات المنفتحة على التغيير والجاهزة له فى عملية التغيير التحويلى أكثر من تلك المجبرة عليه أو المضطرة إليه. ويتعين قبل البدء فى أى جهود للتغيير أن يتعرف عدد من المساهمين الرئيسيين فى هذه الجهود وجود مشكلة محلية محددة وأنه يتعين القيام بعمل ما بصددها. وعلى الرغم من أهمية إدراك رؤساء التنظيمات أن ثمة حاجة للتغيير، لا يُعد هذا كافيا. فالأمر الجوهرى

فى التغيير هو أن تشعر مجموعة كبيرة من الأفراد بالحاجة الملحة إليه، ولا يمكن لهذا أن يحدث إذا انخفض مستوى الوعى لدى النـــاس، أو إذا انعـــدم الوعى بالمشكلة لديهم أو أنكروا وجودها من الأساس. وتتطلب تهيئة الشعور بالحاجة للتغيير محاولات استباقية للتأثير على معتقدات الأفراد وســـلوكياتهم ومقاصدهم وأفعالهم. ويؤدى توصيل رسالة تؤكد أن هناك احتياجًا للتغييـــر وإيضاح حقيقة أن الواقع مختلف عن النتائج المرغوبة إلى تجهيز المجتمـــع للتغيير. (Nadler & Tushman,1989)

ويجب أن يؤمن الناس بأن التغيير ممكن كما ينبغى أن يؤمنوا أيـــضا بأنه مرغوب فيه. لهذا تُعد المساعدة فى تكوين حس مـــشترك بـــين أفـــراد التنظيم وأفراد المجتمع بأنهم إذا عملوا فباستطاعتهم صناعة الفرق جانبا من جوانب ضمان استعداد الناس للتغيير. ويوصـــى أرمينـــاكيز Armenakis (1993) بأهمية فهم الفارق بين استعداد الأفراد واستعداد المؤسسات، ويؤكـــد أهمية قادة الرأى قائلا: إن بناء الاستعداد لدى هؤلاء القادة يسمح لهـــم بـــأن يسهموا بدور وكلاء التغيير غير الرسميين الذين يعطون إشارات للآخـــرين فى مجتمعاتهم. وتؤثر صفات وكلاء التغيير، مثل المصداقية والجدارة بالثقة والأمانة والخبرة فى كيفية تقبل أفراد المجتمع لتلك الرسائل التى يبعث بهـــا أولئك لتبث الاستعداد للتغيير فى أفراد المجتمع (Gist, 1987).

ويأتى هنا مثال من أعمال الكاتب الأول وزملائه (Evans, Hanlin, & Prilletensky, 2007). فى مركز أويسيز، وهو مركز مجتمعـــى لخـــدمات الأفراد فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث العمل على إيجـــاد تيـــار مـــن الاستياء من الممارسات القائمة وإبرازه إلى السطح قبل إحداث التغيير. فـــى

هذه الحالة، ساعد عرض مُقدم من قبل أحد أفراد فريق البحث على نشر الوعى بأن التغيير أمر مطلوب. ومفاد فكرة العرض الأساسية أن الحبور يعنى التوازن بين الصحة الفردية والعلاقية والمجتمعية، وأن العمل على مستوى الفرد أو العلاقات فقط غير كاف. فى المناقشة التالية للعرض، استطاع العاملون بالمركز أن يدركوا أن مجهوداتهم، ذات النوايا الحسنة والماهرة، ببساطة لن تؤثر فى حل مشكلات المجتمع المعقدة التى جعلت حياة عملائهم صعبة. وذكر أحد العاملين:

"أعتقد ان العرض عبر عنى بالفعل لأنى أتفهم أهمية تلك العوامل النظامية والمأساة التى تسببها عدم المساواة والظلم. ولكنك تعلم أننا لم نتحدث فى هذا أبدا ولم نوجه اهتمامنا لتلك القضايا الكبرى"

وتولد عن هذا العرض التقديمى الذى قدمه صديق موثوق فيه داخل المؤسسة طاقة عظيمة، وتنبه العاملون إلى أهمية دورهم الفريد فى توجيه الاهتمام إلى تلك الموضوعات على المستويين الجمعى والمجتمعى. وعلى الرغم من أن العرض أدى إلى حماس كبير بين العاملين للتغيير، لم يكن هذا الحماس كافيا لخلق *الاستعداد التنظيمى* بعد. وكان هناك احتياج لشهور عدة من الحوار والتعلم من أجل بناء ونشر حس عام مشترك بأن هناك أساليب متعددة لمساعدة الأطفال والعائلات فى المجتمع، ويتطلب تفعيل هذا تغييرًا فى التنظيم الذى يشملهم.

تكوين ائتلاف من أجل التغيير: فى حال أصبح الاحتياج للتغيير واضحًا، يتطلب الأمر شكلا من أشكال التنظيم للترويج للتغيير وإدارته. وتأتى القوة من أجل التغيير عندما يتعاون الناس سويا لحشد الموارد والعمل:

وهذا بشكل مبسط هو التنظيم. فمن الممكن لنا جميعا أن نفكر فى أمثلة حيث قرر شخص أو مجموعة معينة من الناس أن هناك احتياجًا للتغيير، ولكن بعد أن يعلنوا عن خطط عظيمة للتغيير لا يحدث شيء فعلى. وهذا أشبه ما يكون بكاريكاتير قديم من ديلبرت، كان فيه موظفون جالسون حول مائدة الاجتماعات ويقول رئيسهم "القيمة التى نضيفها هى التغيير التحويلى" ثم يسأل "ما رأيكم فى هذا؟ هل يشعر أحد بشيء مختلف؟" غالبا ما يتم تبنى التغيير، لكن قلما تتم محاولة صنعه ونادرا ما يتم تحقيقه بشكل كامل.

ويتطلب التغيير المركب فى التنظيمات والتجمعات مجموعة ملتزمة من الناس يتعاونون معا بمهاراتهم ودوافعهم من أجل خلق التغيير، ففريق التغيير هم من يحركه ويحشد له. وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات التى ليس لديها قائد بشكل رسمى باستطاعتها أن تتعاون من أجل التغيير (مثل المؤسسات المناهضة للعولمة)، وعلى الرغم من أننا نعترف أن بعض المؤسسات تتسم بالاستغلال وهرمية السلطة، نظل نعتقد أن التغيير القادر على تحويل علاقات القوى والسلطة بحاجة إلى تنظيم يجمع الموارد المتاحة ويحافظ على الطاقة المتوافرة لديه (McAdam & Scott, 2005). ويتطلب هذا تنسيق الجهود، وعمليات تنظيمية، ووسائل الحصول على الموارد والدعم.

ويتطلب بناء القوة من أجل التغيير ائتلافات متنوعة وديموقراطية من الناس ذوى المهارات المختلفة. من الناحية المثالية، يكون فريق التغيير فى المؤسسة فريق متعدد الوظائف، ويتكون من أفراد من أقسام مختلفة، ويمتاز بدعم ومشاركة من قبل قائدى المؤسسات، بالإضافة إلى الوقت المطلوب تكريسه للتغيير والموارد. وفى إطار المجتمعات، يستطيع قاطنو الأحياء

المختلفة أن يساعدوا بعضهم البعض فى رفع مستوى الوعى ومهارات التنظيم. وفى المراحل الأولية، قد يتطلب تكوين هذا الفريق تسهيلات من أجل تكوين فريق يخدم الأهداف والغايات الموضوعة على أكمل وجه.

من يستطيع أن يشارك فى التغيير؟ هذا السؤال يخص قيم المشاركة الديموقراطية والتمكين سواء فى المجتمعات أو المؤسسات. ومن الممكن للتغيير أن يبدأ من القمة إلى القاعدة أو العكس. وينطوى التغيير من القمة إلى القاعدة على خطر ترك صناعة القرار والإدارة فى يد مالكى السلطة، وبهذا يؤدى إلى إضعاف أفراد المجتمع. أما عن **تمكين المجتمع** (Israel, Checkoway, Schulz, & Zimmerman, 1994) أو التغيير من القاعدة إلى القمة فيُحول توازن القوى من أجل إشراك أفراد المجتمع وجعلهم وكلاء للتغيير. ويرجح أن ينجح هذا الأسلوب الأخير فى بناء القدرة المجتمعية على الرغم من وجود أمثلة لنجاح التغيير من القمة إلى القاعدة (أو الحكومى) عندما استخدمت إستراتيجيات تحث على المشاركة وأدت الى تحسين مستوى التطور الاجتماعى (Hickney & Mohan, 2004). ومن المفضل أن يتشارك كل من له مصلحة فى عملية صنع القرار لأن "مربط الفرس للعديد من النجاحات هو تنشيط الالتزام النابع من الطاقة الداخلية للفرد والأشخاص الذين يرغبون فى تحقيق تغيير يهتمون به بشكل عميق" (Senge, 1990: 9). ويتطلب التغيير الناجح والتمكينى قيادة قوية وماهرة ومؤسسة ديموقراطية مستقرة ووجود مهمة واضحة وإستراتيجية عامة تسمح للائتلاف بالبناء على نجاحاته وإخفاقاته على حد سواء. ويكون التغيير ممكنا إذا ضم وكلاء التغيير العديد من أصحاب المصلحة فى المؤسسات من أجل تحليل النظام الحالى، ووضع أهداف للتغيير وتخطيط إستراتيجيات العمل (Dimock, 1992).

التأسيس للرؤية والقيم: نحن نسعى للتغيير في المجتمعات والمؤسسات لأننا نؤمن بأن الوضع الحالى وضع غير مقبول. ونحن غير راضين عن الوضع الراهن، ونريد أن نفعل شيئا حياله. ويجب أن نضع قيم التعاون والاعتماد المتبادل والعدالة الاجتماعية والمساواة في الصدارة، لأن وضع رؤية بديلة للوضع الحالى وتأصيلها فى القيم المشتركة لهو عامل أساسى فى نجاح أى تغيير تحويلى. ويُعد العمل فى ظل قاعدة من الرؤى والقيم المشتركة هو الشرط الأساسى فى إحداث التغيير المجتمعى والمؤسسى.

وبناء على دراسة جوف نلسون وزملائه، للتغير النوعى فى الصحة النفسية المجتمعية، تم النظر إلى عملية توضيح القيم على أنها من أسس تخطيط وتطبيق التغيير التنظيمى (**Nelson et al., 2001**). و يمكننا رؤية ذلك بوضوح فى مثال الأويسيس سنتر، ففى بداية مشروع التغيير التنظيمى بالمركز كان لكل فرد اعتقادات وافتراضات مغايرة، ولم تكن هناك فلسفة تنظيمية واضحة يشترك فيها الجميع. وبالتالى، كانت كل ممارسات العاملين الرامية لمساعدة الأفراد والعائلات على التكيف مع حياتهم الصعبة غير كافية لتحسين حالاتهم جذريا. وكان لدى العديد من الأفراد العاملين اهتمام عميق بمسائل العدالة الاجتماعية، ولكن فلسفة التنظيم الضمنية أعاقتهم عن وضع تلك القيم موضع التنفيذ. ويُعد هذا مثالا على "فجوة الممارسة الأيديولوجية" المشتركة فى التنظيمات الخدمية الإنسانية (**Delpeche, Jabbar-Bey, (Sherif, Taliafero, & Wilder, 2003**): إذ لا تعكس الممارسات التنظيمية الاعتقادات العميقة، ويتطلب الانتقال من مجرد التحسن إلى التحول تكوين قيم تحولية فائقة فى الأهمية، وفحص كل الاعتقادات الأخرى والممارسات من

خلال عدسة هذا الإطار القيمى. ولقد أهم بهذا العاملون بأواسيس سنتر عندما سأل بعضهم البعض "ما الذى نُعنى به؟" "و ما طراز المجتمع الذى نـود أن نراه؟" ولذلك، قام العاملون والباحثون بالعمل سويا لكـى يستخلـصوا مـن الإجابات على تلك الأسئلة بياناً للقيم التنظيمية التى قادت عمليـة التغييـر، وشكلت ممارساتهم التنظيمية الجديدة. وكانت تلك الفلسفة الجديدة بيانا واضحا لمَا كانت عليه المنظمة، وساعدت على خلق معايير جديـدة لمـا يفعلونـه، وكيفية فعله، وكما كانت ثمار تلك المجهودات قيمة للأفراد والمنظمة، كانت العملية أيضا مهمة، ويقول أحد العاملين فى هذا الصدد:

أعتقد أن تلك العملية تساعدنا فى أن نفكر فى أحلامنا وآمالنا بشكل نقدى. وسيحفزنا البيان الأخير لكى نضع أهدافا أكبر ونجرب أساليب جديدة فى عمل الأشياء وطرائق جديدة فى التفكير. أنا أيضا أعتقد أن "بيان فلسفتنا" سيكون مفيدًا فى حوارنا مع بعضنا البعض ومساءلة أنفسنا وبعضنا البعض.

وبدأ مركز أواسيس، فى ظل هذا الأساس من القيم المشتركة، النظـر فى كيفية تطوير أساليب ممارسة مختلفة.

تعريف الأهداف من التغيير

إن أهداف التغيير ما هى إلا معتقدات وأفعال وظروف نراهـا غيـر مقبولة ونستهدف تعديلها. وترتبط بشدة كيفية اختيارنا لتلك الأهداف بكيفيـة تعريفنا لموقف المشكلة، ويعتمد هذا التعريف على مسلماتنا حـول أسـباب المشكلة ومصادرها. وتفشل العديد من الجهود الرامية للتغيير لعلّة مـا فـى

تعريفنا للمشكلات، فعلى سبيل المثال، إذا اتفق أعضاء منظمون بمنظمة إنسانية خيرية بشكل عام على أن عدم قدرتهم على النجاح سببها عجزهم عن توصيل برنامجهم لذا تعتبر أهداف التغيير هى أنظمة توصيل البرامج الموجودة. بدلا من ذلك، إذا عُرفت المشكلة بوجود إستراتيجيات قليلة فعالة للمنع يصبح هدف التغيير إحداث توازن تنظيمى بين المنع والعلاج. أخيرا، ينتج عن الاختيار إما تعديل الطرائق التى نستخدمها فعلا للقيام بالمهام (تغيير من الدرجة الأولى داخل النظم التنظيمية الموجودة) أو تغيير منهجنا الأساسى للوصول إلى الأهداف التنظيمية (تغيير من الدرجة الثانية داخل النظم التنظيمية الموجودة). وتُعد كيفية إدراكنا فرديا وجماعيا للمشكلة شديدة الأهمية عند تحديد الفعل المؤثر.

وبالطبع لا يوجد تعريف واحد صحيح تماما للمشكلة فتحليل المشكلة يُظهر أحيانا وجود عدد من التعريفات لها وبالتالى أهداف متعددة تعتمد على بعضها البعض. وعلى الرغم من ذلك، فمن المهم للمنظمات والجماعات المجتمعية أن يكشفوا عن افتراضاتهم عندما يشرعون فى حل المشاكل وإقرار أفضل الحلول. ولسوف تقف الأفعال التى نقوم بها أو التى ننتهى عنها على إيجادنا لمصادر المشكلة: داخل الأفراد أم داخل البيئة (**Nelson & Caplan, 1983**). وهل نؤمن أن أفضل تعريف للمشكلة هو النظر فى أنها مشكلة فردية أم مشكلة بيئية مجتمعية؟ وهل نؤمن أن المشاكل فى المجتمعات تقع بسبب عيوب الفرد أم الظروف الاجتماعية الظالمة؟ وفى المنظمات، هل نؤمن بوجود عجز بقدرتنا على تقديم الخدمة أم نعتقد أن فلسفة المنظمة بأكملها غير فعالة أو مؤثرة؟

ويمكن فى المنظمات الاجتماعية إدراك عدم القدرة على خلق تأثير ممتد بكونه ناتجًا إما عن مشاكل فى العمليات "اليومية" أو كمشكلة أكثر تعقيدا داخل "الهياكل العميقة" للمنظمة(Burke, 2002). وعلى صعيد الإدراك الأول، فإذا كانت العمليات "اليومية" هى مصدر المشكلة تكون العوامل الفردية أو المؤسساتية مثل الكفاءات الفردية وأنماط الاتصال والممارسات الإدارية والمناخ العام بالمنظمة وكفاءة الخدمة مناسبة كأهداف للتغيير. ومن هذا المنطلق يكون السبيل لمعالجة أوجه القصور داخل المنظمة هو باجتهادنا لنصبح أكثر كفاءة فى فعل ما يستلزم بنا فعله. وعلى الصعيد الآخر، إذا أدركنا المشكلة كشأن أكثر تجذرا بقيم المنظمة وأهدافها وإستراتيجياتها ستكون أهداف التغير هى الافتراضات المشتركة والرؤية التنظيمية والقيادة والأفعال الإستراتيجية وأخيرا الثقافة التنظيمية.

إن رؤيتنا لكل المشاكل الاجتماعية يمكن تعريفها على أنها مشكلة بمستوى أو بأكثر من تلك المستويات الأربعة التالية كسبيل معين على فهم أيكولوجيا (بيئية) المسائل المجتمعية: الفردى والمؤسسى والبنيوى وما بعد البنائية (Ife, 2002; Rappaport,1977)، فبناء على قراءتنا للمشكلة وسياقاتها يمكننا تحديد مصدر المشكلة فى الأفراد، المنظمات المجتمعية والمؤسسات العامة، الأنظمة المجتمعية وسياساتها (مستوى بنيوى) أو فى الخطاب العام السائد (مستوى ما بعد البنيوي). بينما تركز بعض الفصول الأخرى بهذا المجلد تفصيليا على حاجتنا لفهم وتغيير الخطاب العام السائد يركز هذا الفصل أكثر على المستويات التنظيمية والبنائية ولأن كل مستوى منهم يعالج أجزاء محددة من المشاكل الاجتماعية فإن اقتصارنا فى التركيز

على مستوى واحد دون المستويات الأخرى يجعل جهودنا الرامية للتغيير أكثر عرضة للنجاح. وعلى الرغم من ذلك، "فبسبب سيطرة الطبقة والنوع والعرق والإثنية كأشكال لأوجه القصور البنائية، أى برنامج اجتماعى أو سياسى لا يثير الأسئلة حول تلك العيوب أو يتحداها سوف يدعم صور القهر المذكورة بقبول النظام المهيمن الذى يدعمهم" (Ife, 2002:52).

إن بناء فهم مشترك لتلك المسائل التى نواجهها لمكون أساسى فى أى جهد يهدف إلى التغيير. وكخطوة أولى يجب خلق مساحة آمنة وديمقراطية لمشاركة اختلافاتنا الأساسية الجذرية حول أى مسألة وحول كيفية مواجهتها، لأنه إذا بقيت تلك الاعتقادات المختلفة خفية فسوف تعيق جهودنا الحقيقية للتغيير أو تقلل من آثار تلك الجهود. ولذلك فإنه من المهم خلق أوضاع تتيح للمساهمين المختلفين مناقشة اعتقاداتهم وافتراضاتهم بوضوح والعمل سويا من أجل توفيق فهمهم للمشاكل والحلول. وتتطلب أساليب خلق مساحات التفاوض حول المعانى المشتركة من خلال الحوار حلقات دراسية ومناقشات عامة (انظر مناقشة سلوان للحوار الفصل التاسع عشر).

العمل من أجل التغيير

بينما تتناول الأجزاء الفائتة *ماهية* (الأهداف) وكم (أنماط) التغيير، ينبغى أن نُعنى بالإجابة عن السؤال كيف. حيث يجب أن نربط بين استيعابنا للمشاكل التنظيمية والمجتمعية من جانب، واستراتيجيات العمل، على الجانب الآخر. إذ تقودنا كيفية تحديد المشكلات وكيفية فهم حدود مشكلة النسق إلى انتقاء تكتيكات إحداث التغيير. ومن المهم ملاحظة أن اختيارنا لإستراتيجيات

لا تتوافق مع فهمنا الجمعى يؤدى إلى ما يسمى "خطأ التنميط المنطقي" حين نقوم بأفعال غير محتمل أن تثمر بما نرغبه (Watzlawick et al., 1974). فعلى سبيل المثال قد يؤدى اختيارنا لمنهج فردى (الاستشارات النفسية) للمساعدة على تغيير المشكلة التى قمنا بتعريفها من منظور بنائى (الفقر) إلى تغيير للأفضل نوعه من الدرجة الأولى ولكنه ضمنيا يلوم ضحية الفقر لسوء حظه أو حظها.يقودنا التدبر فى العمل من أجل التغيير إلى سؤال مهم: ما الإستراتيجيات التى تساعدنا على صنع التغيير الذى نرغبه؟

العمل من أجل التغيير التنظيمى: تتطلب أية محاولة من أجل التغيير التحويلى فى المؤسسات نظرية واضحة للتغيير لكى تضع أحجار البناء – الأهداف والأعمال– المُتطلبة لتحقيق النتيجة المرجوة. كما يساعد أيضا تطوير نظرية مشتركة الفريق القائم على التغيير فى تحديد الأهداف وخُطة العمل. ويجب أن تتضمن أى نظرية للتغيير التحولى بالتنظيمات هدفين أساسيين: العقليات الفردية والأنساق التنظيمية. ويتطلب التغيير التحويلى فى تنظيمات الخدمة الإنسانية العمل نحو تغيير عقلية الأفراد وأنساق التنظيمات.

ويؤكد سينج (١٩٩٠) على مدى الحاجة إلى تحدى وكشف النماذج الذهنية الراسخة بعمق من أجل إحداث تعلم حقيقى وتغيير داخل التنظيمات. ويتطلب التعلم أوالتغيير اكتساب القدرة على أداء عمليات معرفية جديدة أو مختلفة (Agashae & Bratton, 2001). ويُعد تغيير التنظيمات عن طريق تغيير العقليات منحى فى التثقيف المعيارى normative-reeducative يستند إلى المسلمة القائلة بأن الأفراد عقلاء وأذكياء، ملتزمون ومرتبطون بمعايير ثقافية اجتماعية (Burke, 2002; Chin & Benne, 1985). فيحدث التغيير

التنظيمى، فقط، عندما يغير الأشخاص الذين يسعون للتغيير من توجهاتهم المعيارية للأنماط القديمة ويغيرون من قيمهم التقليدية واعتقاداتهم ومسلماتهم، ويبدأ هذا التغيير التنظيمى المُستند إلى إطار إعادة التثقيف المعيارى بطرح أعضاء المنظمة الأسئلة، وإعادة النظر فى المسلمات الفردية المشتركة تجاه الهدف الكلى للمنظمة ورسالتها. وتؤثر عملية طرح الأسئلة فى عمليات التفكير الفردية مما يتزامن مع التغيرات فى الفعل الفردى والمخططات التفسيرية التنظيمية. وتساعد هذه الاستراتيجيات فى تطوير قدرة النسق على حل المشكلات من خلال فحص الافتراضات الموجهة للعمل وإخضاعها للتفكير الناقد (Argyris & Schon, 1978)، والتعلم من العمل، وتقوية النمو داخل أفراد النسق.

وبينما نستهدف الأفراد داخل التنظيم من أجل تحقيق منظور التغيير التحويلي، يظل تغيير العقليات غير كاف، ومن ثم، نستهدف تغيير معايير النسق التنظيمى وممارساته العملية وظروفه (Burke, 1994; Dimock, 1992). فعلى سبيل المثال، أخضع أعضاء أواسيس سنتر Oasis Cent افتراضاتهم الفردية والمشتركة حول العمل للفحص والدراسة النقدية، فقاموا بتحديد أهداف داخلية وخارجية للتغيير. ثم قاموا تباعا، عن طريق الحوار المتواصل، بتحديد مستهدفات تنظيمية داخلية مثل المعتقدات الفردية، والسياسات والإجراءات التنظيمية، وهياكل البرنامج، والتعلم المشترك، وأخيرا الحاجة إلى نشر الفلسفة التنظيمية الجديدة داخل التنظيم. وبسبب وعى العاملين المضاعف بقضايا العدالة الاجتماعية، أصبح أحد أهدافهم الداخلية التنظيمية للتغيير بناء منظمة أكثر عدالة وديمقراطية. وقاموا كذلك بتحديد أهداف تنظيمية بينية مثل تكوين شراكات جديدة وغير تقليدية وصور من

التعاون داخل المجتمع. وأخيرا، ونظرا لاعتماد المنظمات التى تقدم الخدمات للإنسان بشكل كبير على موارد تمويل داخلية، فقد قام العاملون بتحديد أهداف تنظيمية إضافية مثل الطريق المحلى الموحد **Local United Way** إذ يعمل بمثابة القوى النقدية الكابحة لأية محاولة لتنفيذ استراتيجيات خدمية إنسانية مختلفة اختلافا راديكاليا.

ويلتزم مدير مركز أواسيس المدير بالعمل عن قرب مع هذه الوكالات الممولة للمساعدة فى تعزيز الوعى بالاحتياج إلى مناح جديدة والتمويل الملائم لتفعيل هذه المناحى (**Evans et al., 2007**).

العمل من أجل تغيير المجتمع: فى حين أن هناك العديد من الطرائق المختلفة للوصول لتغيير المجتمع، تتضمن بعض أكثر هذه المناحى شيوعًا **رفع مستوى الوعى وتنظيم المجتمع وبناء المجتمع**. وتعتمد زيادة الوعى أو نشر التعليم على النظرية النقدية التعليمية وتدين عادة بالفضل إلى أعمال وكتابات باولو فرير **Paulo Freire 1970** من خلال مفهوم إثارة الوعى **Conscientization**. ويوضح فرير إثارة الوعى أو الوعى النقدى على أنه إدراك وتعلم المتناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واتخاذ موقف مناهض لواقع ظالم. وتقود عملية الارتفاع بمستوى الوعى إلى الدراية بأن المشكلة المُدركة على أنها مشكلة شخصية، هى فى حقيقة الأمر، مشكلة يتشارك فيها آخرون ومن ثم تشكل على المستوى الواقعى قضية سياسية (**Hanisch, 1970**).

وتسعى مناحى زيادة الوعى إلى مساعدة الناس فى الوصول إلى صورة أوضح عمن هم وأين هم من الترتيب الاجتماعى الطبقى (التنوير)، ليتولد لديهم الدافع والقوة المعينة على الفعل والمساندة له (التمكين)، والبدء فى

العمل السياسى لتحرير أنفسهم من الاضطهاد الذى يواجهونه (التحرر) [Fay 1987]. فعندما تكون جهود زيادة الوعى ناجحة يصبح ما هو شخصى سياسيا (Hanisc, 1970) . ومن ثم، يُعد هذا التكتيك الساعى إلى التغيير فعلا سياسيًا.

وفى القلب من الجهود المبكرة لرفع مستوى الوعى كان العمل على توثيق الوشائج فيما بين المستضعفين ممن لم تكن بينهم أية صلات سابقة. وتم استبعاد أولئك الذين كانوا يتولون السلطة على المشاركين. وعلى سبيل المثال، استبعد الناس من ذوى البشرة السمراء البيض خلال بعض اجتماعات الحقوق المدنية التى كانت تجرى فى أوائل الستينيات من القرن العشرين؛ وأثناء حركة تحرير المرأة فى الولايات المتحدة فى تلك الحقبة نفسها، انتظمت نساء فى مجموعات لا تسمح بانضمام الرجال أو المشاركة فى حركاتهم التحررية، حتى وإن كانوا من المساندين لهذه الحركات والمؤيدين لها (Sarachild 1978).

وفيما بعد الحركة النسائية، تم استخدام زيادة الوعى للارتفاع بمستوى دراية عامة الناس بقضايا أخلاقية واجتماعية، حتى وإن لم تكن هذه القضايا تؤثر بشكل مباشر فى الفرد. وبالتالي، يمكن أن تستهدف إستراتيجيات زيادة الوعى أولئك ذوى السلطة أكبر، فضلا عن أولئك الذين لديهم سلطة أقل. على سبيل المثال، الجهود المبذولة لرفع مستوى الدراية، مع عدم الإساءة للرجال، بالعنف الأسرى لمساعدة المرأة فى بناء تحالف أوسع للقضاء على العنف ضد المرأة. وفيما يخص ذلك فالهدف هو التأثير على رأى الآخرين حول ما هو صواب وما هو خطأ داخل مجتمعهم. وبهذا الشكل، يصبح الهدف هو التأثير فى ضمير الآخرين بماهية الصح والخطأ داخل تجمعاتهم المحلية

الصغيرة. ومما يزيد الأمر وضوحا، الدراية المتزايدة بتغير المناخ الكوني، والتوصل إلى فهم أفضل لتأثير الإنسان على المناخ من خلال سلوكيات مثل حرق الوقود الأحفوري (إدارة السيارات دون تحريك). وقد أدت هذه الدراية المتزايدة إلى تغييرات في السلوك الفردي وتغييرات تنظيمية وسياسية.

ويبدأ التنظيم المجتمعي عادة بفرد مُنظِّم أو بمجموعة صغيرة من المنظمين يتبعون إستراتيجيات رفع مستوى الوعي لزيادة الدراية بالفجوة بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون. ويبدأ المنظمون المجتمعيون في إقناع الآخرين بأن القوة في الكثرة العددية وبأننا معا وسويا يمكن أن نُحدث الفارق. ويدعم "نموذج الصراع" الخاص بالتنظيم المجتمعي تكتيكات المواجهة الصدامية بإستراتيجية نوعية تعمل على إدخال أولئك الفقراء والمستضعفين في قتال من أجل السُلطة، وانتزاعها من أولئك المتشبثين بها. ويقول ساول ألينسكي Saul Alinsky في "قواعد الراديكالية" أن الخطوة الأولى في التنظيم المجتمعي هي إحداث الخلل والفوضى المجتمعية (١٩٧١:١١٦).

وكان نهج ألينسكي نهجا صداميا بامتياز. وانتقد من يفضلون نموذج التنظيم التوافقي نموذج الصراع لأنه لم يتضمن إستراتيجيات تعاونية وعلاقية. (Eichler, 2007; Gittel & Vidal, 1998) وخلافا لنموذج الصراع، يوظف نموذج الوفاق المشاركة وعمليات الديمقراطية لجلب جميع أصحاب المصلحة للتحاور (Chaskin, Brown, Venkatesh, & Vidal, 2001; Sirianni & Friedlan, 2001; Warren, 2001) . إلا أن الاختلاف بين إستراتيجيات التنظيم ذات التوجه التوافقي ونظيراتها ذات التوجه

الصدامى من المرجح أن يكون مجرد قسمة ثنائية زائفة (Kytle, 1977) . إذ يعتمد التغيير المجتمعى الناجح على استخدام النهج الصحيح فى الوقت المناسب، والمكان المناسب، ومع الأشخاص المناسبين (Saegert, 2005) . ويُعد التنظيم المجتمعى كما يمارس فى زماننا بمثابة قاطرة السلطة المتطورة ووسيلة بناء الهويات المشتركة، والاحترام المتبادل، والقدرة على العمل الجماعى (Speer, Hughey, Gensheimer, & Adams Lavitt, 1995; Warren, 2001).

وتتضمن الممارسة المثمرة للتنظيم المجتمعى دورة من أربعة أطوار مترابطة: التقييم، والبحث، والعمل أو الفعل، والتأمل (Speer et al., 1995). **التقييم** هو عملية تعريف وتحديد القضايا المجتمعية ذات الأهمية القصوى. وفى طور **البحث**، يتم جمع المعلومات حول الأسباب والحلول. ومن ثم، تسعى الجماعات المجتمعية إلى ممارسة السلطة الاجتماعية من خلال العمل. وتتضمن عملية **الفعل أو العمل** حشد أعداد كبيرة من سكان المجتمع لتطوير الإستراتيجيات والانخراط فى العمل الجماعى نحو تحقيق الهدف. ومن خلال **عملية التأمل**، يستكشف الأعضاء فعالية أعمالهم والمكاسب الصغيرة، ومناقشة الدروس المستفادة، وتحديد القيادة الناشئة، والنظر فى كيف تتبدى السلطة الاجتماعية، ووضع خطة للأعمال المستقبلية (Speer & Hughey, 1989).

وتعمل مناحى بناء التجمعات الصغيرة على إشراك المواطنين فى الجهود المبذولة لمعالجة المشاكل والفرص المتوفرة فى مجتمعهم. ويتم الدفع نحو بناء التجمع المحلى من خلال الاعتقاد بأن الحى أو التجمع يمثل

بؤرة مناسبة لتركيز جهود التغيير وأن الغرض الأساسى هـو بنـاء قـدرات المجتمع .(Hyman, 2002) وقدرة المجتمع عبارة عن تفاعـل رأس المـال البشرى والتنظيمى والاجتماعى القائم فى تجمع بعينه مما يمكن تسخيره لحل المشكلات الجماعية وتحسين مستوى الحبور والمحافظـة علـى اسـتمراره التجمـع المحلـى الـصغير (Chaskin, Brown, Venkatesh, & Vidal, 2001:7). وتتضمن العناصر الأساسية لبناء المجتمع "مـشاركة المـواطنين وأجندة أولويات البناء، وتنظيم المجتمع، والعمل المجتمعي، والاتصالات وتطوير الرسـالة (Hyman, 2002 :196). فتـسعى جهـود بنـاء المجتمـع إلـى تحسين ظروف التجمعات المحلية ذات الـدخل المـنخفض والمهمـشة مـن خلال بناء أهداف مشتركة، وعلاقات مفيدة ، وبناء قدرات داخل المجتمع مـن خلال ربط المجتمع بالموارد الخارجية والنفوذ. وتُعد قدرة الأحياء والتجمعات على إنفاذ نفوذها على أولويات العمل السياسى والاجتماعى مـن المكونـات ذات الأهمية البالغة فى جهود بناء التجمعات، فضلا عن أنه يعد مؤشرا عاما على القدرة المدنية للتجمع (Hyman, 2002; Segert, 2005).

حددت سوزان سايجرت ٢٠٠٥ فـى تقييمهـا لإسـتراتيجيات بنـاء التجمعات أربع قضايا ذات أهمية خاصة فى تعزيز القدرة المدنيـة: اتـساع نطاق المشاركة، والعمليات الديمقراطية، ومركزية أولويات التغيير، والنتائج فـى ضـوء الـسُلطة والمـوارد المتاحـة. وأشـارت إلـى أن جميع الإستراتيجيات تقوم بعقد مفاضلات على التوازى لهذه الأبعاد، كمـا أن هناك مشكلات تحدث عبر مختلف الإستراتيجيات منها الإقصاء، والهرميـة فى اتخاذ القرارات، وقصور الفعالية. ومن أمثلة بناء المجتمعات من أجـل التغيير الجهود التى بذلها **فريق ائتلافات من أجل أكرى أفـضل فـى لويـل**

ماساشيتوس. أمضى هذا الفريق خمس سنوات فى بناء قدرات، وروابط بين الأفراد والمنظمات فى المجتمع قبل بدء حملة قوية وذات قاعدة عريضة لمساكن ووسائل نقل بأسعار معقولة.

ويمكن تطبيق العديد من هذه الأعمال من أجل تغيير المجتمع فى وقت واحد أو على مراحل، ويمكن تحديد أحدها لرفع الوعى حول قضية ما، وإعادة صياغتها وتحويلها من كونها قضية شخصية إلى قضية سياسية، ومن ثَم، زيادة تسهيل تنظيم بناء المجتمع والعمل الاجتماعى لتحقيق هدف تغيير المجتمع. إذ يركز منحى علم النفس النقدى على بناء القوة فى تجمعات المستضعفين لإنفاذ التغييرات فى البيئات الاجتماعية والاقتصادية والمادية.

تحسبات نقدية

نطرح هنا أربعة مبادئ توجيهية لعملية ونتائج أى جهد لإحداث تغيير فى الضوابط المجتمعية: أ- الاهتمام بقضايا السلطة؛ ب- تهيئة ظروف التمكين؛ ج- البناء على الأصول الموجودة؛ د- الانخراط فى دائرة الحوار والعمل، والتأمل. وبعد العرض الموجز لكل من هذه المبادئ أدناه، نلقى الضوء على كيف يمكن للباحثين والاستشاريين أن يعملوا كأصدقاء نقديين لأولئك المنخرطين فى عملية التغيير.

الاهتمام بقضايا السُلطة

تشير السلطة إلى القدرة والفرصة المواتية لتحقيق الاحتياجات الشخصية، والعلاقية، والجماعية، أو منعا من التحقق

(Prilletensky & Nelson, 2002). ولفهم التحديات المعقدة فى المنظمات والمجتمعات يجب علينا تحليل علاقات السلطة غير المتكافئة التى تغذى هذه المشكلة. وهذا التحليل للسلطة هو جزء أساسى من بناء فهم مشترك لهذه القضية واتخاذ قرار بشأن إستراتيجيات العمل. ويتطلب هذا طرح الأسئلة الصعبة: من المستفيد من إبقاء الأمور على ما هى عليه؟ من هم الأفراد والجماعات المتحكمين بالمشاركة واتخاذ القرارات بشأن هذه القضية؟ من الذى يرسم الخطاب والتفكير فى هذه القضية؟

ونحن بحاجة أيضا إلى أن نولى الاهتمام بقضايا السلطة فى عملية التغيير. إذ تشجع العمليات التشاركية فى اتخاذ القرار واستراتيجيات التمكين التخطيط والتغييرات الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة. وتُزيد هذه الأساليب الملكية، والالتزام، والمساءلة، مع الاستفادة من الإبداع والتجديد. ويمكن للعجز عن إدارة عملية التغيير، بصورة واقعية ومدركة، أن يحول دون المشاركة فى التغيير والالتزام به. ونجح نيلسون وزملاؤه سنة 2001 فى تغيير صيغ كبرى فى تنظيمات للصحة النفسية المجتمعية باستخدام نهج تشاركى من أصحاب المصلحة وتوزيعهم إلى مجموعات صغيرة ولجان صغيرة ذات توجه نحو الفعل العملى. ووجدوا أيضا أن العمليات القائمة على المشاركة ساعدت فى إظهار المقاومة والصراع والإفصاح عنهما، حيث يمكن التعامل معهماعلى نحو أكثر فعالية. ويؤدى تجاهل قضايا السلطة عند بناء أهداف التغيير والعمل، بكل تأكيد إلى عرقلة التحول التنظيمى أو المجتمعى.

تهيئة ظروف التمكين

إذا كنا نثمن عملية التغيير الديمقراطى والمشاركة، فنحن بحاجة لتهيئة الظروف التى تعزز هذه المبادئ. وترتبط الشروط والخصائص التنظيمية بتمكين الأعضاء، بما فى ذلك تركيز المهمة لجعل صنع القرار شاملاً، والمكافآت على المشاركة، والآليات التى تعزز التعاون المشترك داخل الجماعة(Bond & Keys 1993; Speer & Hughey, 1995) . وتهيئة ظروف التمكين ما هى إلا جهد مقصود لخلق القواعد والمساحات والهياكل المناسبة والعمليات التى يمكن أن تمكن جميع أصحاب المصلحة للمساهمة والاستفادة من جهود التغيير (Maton & Salem, 1995) . وتتضمن إزالة الحواجز التى تحول دون مشاركة مثل متطلبات العمل المُلحة، وتعذر اللقاءات والمقابلات، وعدم وجود خدمات لرعاية الأطفال، ونقص المعلومات، ونقص وسائل الانتقال. وتُعد شروط التمكين فى التنظيمات والمجتمعات بمثابْة البنية التحتية للتفاعل البشرى اللازم لحدوث التغيير. حيث تأمين البيئة كى يدخل الأفراد فى حوار وعمل وتعلم وتأمل. ويمكن لمختلف البناءات التنظيمية والسياسات والعمليات والمواقع الفيزيقية أن تنهض بالمشاركة الديمقراطية فى الجهد نحو التغيير أو تعيق هذه المشاركة.

البناء على الأصول "ماهو قائم بالفعل"

يأتى الأفراد بمهاراتهم وخبراتهم وطاقاتهم الإبداعية المتنوعة. ويعترف التوجه القائم دعم مواطن القوة فى التنظيم أو فى فريق التغيير بالمهارات الفريدة للأفراد وأشكال الموهبة والنبوغ والموارد ويكامل بينها فى جهود

التغيير بتوفير فرص التوظيف التام وتنمية مواطن القوة.ويتم تشجيع عوامل التغيير على المخاطرة. ثم يتم الاحتفاء بالإنجاز والتحقق. ويُتخذ من الخطوات الخاطئة فرص للتعلم.

وللتنظيمات والأحياء السكنية والتجمعات الصغيرة أصول يُبنى عليها التغيير الجوهرى أو الحقيقى. و يُمكِّن تحديد هذه الأصول العاملين والمواطنين من تعرف مواردهم والاستفادة منها فى بناء الاصطفاف الذاتى والتحكم فى تحول تنظيماتهم وتجمعاتهم. ويرى **كريتسمان وماك كنيت** أن مفتاح تجديد منطقة سكنية يكمن فى تعيين مواقع كل الأصول المحلية المتاحة، للبدء فى ربطها مع بعضها البعض بطريقة تُضاعف قوتها وفعاليتها، والبدء فى تسخير تلك المؤسسات المحلية التى ليست متاحة بعد لأغراض التنمية المحلية" **(1993:6)**. ومهما كانت مواطن قوة التنظيمات والأحياء والتجمعات قاصرة ومحدودة، فهى تباهى بالمركب الفريد من الموارد الذى يمكن البناء عليه.

الحوار والعمل والتفكر

يتطلب التغيير التحولّى التطبيق العملى الحوارى – يتضمن النشاط العلاقى دورة الحوار والتعلم والعمل والتفكر. وتستند فكرة التطبيق العملى الحوارى- والتى تأتى من أعمال باولو فرير (١٩٧٠)- إلى فلسفة تقول إن المعرفة يأتى تخلقها المستمر وإعادة تكوينها من فعل الأفراد وتفكرهم فى عالمهم. ويفتح الانخراط فى حوار يربط بين ما هو شخصى وماهو سياسى آفاقا للعمل، إذ أصبح الناس أكثر وعيًا بالبناءات

والخطابات التى تحدد الظلم وتكرس له (إيفى ، ٢٠٠١). ومن خلال الحوار تكتسب الجماعات المعرفة والتفاهم وبناء نظرية مشتركة للتغيير، والانخراط فى العمل من أجل التغيير. وكما لوحظ آنفا، التفكر فى الفعل ينعكس فى زيادة فهم الفعل، ويساعد فى تحليل الإستراتيجيات، وفى التخطيط لاتخاذ مزيد من المواقف العملية.

فى حين أنه من المهم أن تكون هناك إستراتيجية وتخطَيط ملائم، والتأكد من التحديد الدقيق لأهداف التغيير، من المهم أيضا أن يكون هناك فعل عملى على الأرض. ويمكن للإجراءات الحقيقية للتغيير التنظيمى والمجتمعى أن تزيد من مدخلات التغيير وتكشف عن إمكانات جديدة وتحديات. ومما يزيد الزخم، الدخول فى حوار، وزيادة الوعي، وبناء القدرات القيادية، وخلق التحالفات، والقيام بمحاولات تجديدية صغيرة. وعلى الرغم من أن الهدف من ذلك هو التغيير التحويلي، يظل من المهم كذلك تحقيق انتصارات صغيرة، فالانتصارات الصغيرة قد تشكل تغييرا استحسانيا من الدرجة الأولى، إلا أن جهود التغيير المنسقة الصغيرة هذه يمكنها إزالة القيود الكامنة بالتنظيمات والبناءات. والمكاسب الصغيرة ليست مجرد تحقيق أجزاء صغيرة من مهمة أكبر، ولكن بالأحرى تستفيد من فرص فريدة للمضى قدما وتشجيع التعلم ورفع مستوى الوعي (Weick & Westley, 1994) . وبالإمكان، إجمالا، تحقيق مقاربة للتغيير الراديكالي، أو تمهيد السبيل إلى الثورة. فالبناء على المكاسب الصغيرة هو محور العديد من برامج "المنح الصغيرة" فى الولايات المتحدة، مما يعزز بناء المجتمع من القاعدة إلى القمة، وبما يعالج تحفظات الحى السكنى فى الوقت الذى يتم فيه خفض الإحباط والإحساس بالعجز.

وفى مركز أواسيس، حيث فكر العاملون معا فى ممارساتهم الجديدة والعمليات الداخلية، ظل الحوار متواصلا والتعلم والعمل. مما سمح لهم بالمشاركة فى وضع المعنى المشترك من أعمالهم الفردية والتنظيمية فى العملية التى بمقتضاها تتوافر المعلومات عن الأعمال المستقبلية. وتم الحوار والتفكير فى العمل بمختلف الضوابط الداعمة مثل اجتماعات أعضاء الفريق والتجمعات الأسبوعية. وكان مهمًا أن قادة التنظيم كانوا ملتزمين بالسماح بمساحات للانخراط فى هذه العملية التى تستغرق وقتا طويلا للتفكير، كما كان العاملون على استعداد للمنافحة من خلال عملية التعلم والعمل معا. وعلى الرغم من أن الكثيرين كانوا يشعرون بأنهم يتكلمون كثيرًا دون فعل، أثبتت هذه الدورة للتعلم والعمل ضرورة التعلم الفردى والتغيير التنظيمى.

التفكير والتعلم هما شرطان أساسيان من أجل التغيير التحويلى. والمنظمات المجتمعية بحاجة للعمل كتنظيمات تعلم منخرطة فى التعلم المستمر على مستوى الأنساق. وتوليد المعرفة والمشاركة بها فى الثقافة والتخاطب المتسارع والتعلم، يحتاج إلى تفكير نقدى داعم والاستجابة للدروس المستفادة من الطرائق التى غيرت الفعل التنظيمى.

الصديق الناقد

نستخدم مصطلح "صديق ناقد" لوصف دور الباحثين والخبراء الاستشاريين الذى يمكن أن يؤدوه مع المنظمات والجماعات الضالعة فى التغيير. وتسمح هذه العلاقة المبنية على الثقة والاحترام المتبادل لعوامل خارجية بأن تنعكس بشكل انتقادى مع فريق التغيير حول عملية

ومضمون التغيير. ويمكن للصديق الناقد أن يكون باحثًا أو مستشارًا، أو منظمًا مجتمعيًا يساعد فى تحديد الافتراضات وجعل قضايا السلطة واضحة فى عملية التغيير وكذلك أهداف التغيير. فنجد أن ميج بوند(١٩٩٩) يصف هذه العلاقة بوصفها قطع الاتصال - عملية تعطيل الثقافة التنظيمية بينما العلاقة بالأفراد ما تزال قائمة. ويمكن للأصدقاء الناقدين مساعدة مجموعة للنظر فى ديناميات السلطة من مشاكل تنظيمية ومجتمعية وصياغة القضايا بطرائق أكثر تركيبا. ويمكنهم أيضًا مناصرة هذه العملية عن طريق توضيح وقتما لا تكون أصوات الناس مسموعة وتحدى الافتراضات الخاطئة، والنظريات المشكوك فيها عن التغيير، والحقائق المغلوطة، أو التفكير الجماعى.

وجهود التغيير التنظيمى فى مركز أواسيس، فنحن (سكوت وزملاؤه) فى كثير من الأحيان نتشارك فى القصص الشخصية والخبرات للمساعدة فى بناء هذه العلاقة. لأن العلاقة كانت دافئة وودية، ومرحة، فشعرنا بالارتياح لمعارضة أو الشك فى الافتراضات والتوجهات والقرارات. ففى دورنا كأصدقاء ناقدين، نتحداهم لإيجاد سبل لدعم مشاركة أوسع من العاملين من خلال آليات مختلفة. كنا مستمرين فى توصيل الرسالة القائلة بأن الحياة بقيَمهم المتشاركة داخليًا مهمة وعميقة، والمشاركة الديمقراطية من شأنها أن تساعد فى جلب المساعدة وإثراء التعلم وخلق قواعد تنظيمية جديدة، وتوليد أفكار أفضل وأكثر إبداعًا للعمل، سواء من خلال تقديم البحوث الحالية حول قضية ذات الصلة أو عقد مجموعة مساءلة أمام رؤيتهم وقيمهم، ونوعية العلاقة مكنتنا من المساهمة كعوامل للتغيير.

الخاتمة

إنها مهمة شاقة لتغطية قضايا معقدة عن التغيير التنظيمى والمجتمعى فى فصل واحد قصير. فنحن فقط استعرضنا قشورا منها. والمنظمات المجتمعية العاملة فى خدمة الإنسان عليها آمال كبيرة للعمل بوصفها عوامل للتغيير فى المجتمعات المحلية. ولأن الوصول إلى السلطة الاجتماعية من أجل التغيير المجتمعى لا يمكن أن يتم إلا من خلال تجمع الناس معا بطريقة منظمة، استمسكت التنظيمات فى التجمعات إلى الحد الذى معه يتابع الأفراد بشكل جماعى هدفا مشتركا أو غرضًا. وهناك العديد من الأمثلة أكثر لمنظمات تعمل من أجل التغيير الاجتماعى وتعمل كذلك على تحويل السبيل الذى تسلكه فى المجتمعات. ومن خلال الارتباط بهذه الجهود نحو التغيير كباحثين فى العمل العام التطبيقى وكأصدقاء نقديين، نستطيع تعلم من النجاحات والتحديات خلال مساعدتنا للأفراد على تحقيق رؤيتهم فى المجتمع المنشود والمأمول

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- أبرزنا أهمية النظر فى أنواع التغيير ومن الذى ينخرط فى التغيير.

٢- ميزنا بين التغيير من الدرجة الأولى والثانية، مؤكدين على ضرورة التركيز على التغيير فى "الهياكل العميقة" فى المنظمات و"الأسباب الجذرية" فى المجتمعات.

٣- تشمل الشروط الضرورية للتغيير الاستعداد للبناء وتشكيل فريق التغيير، وإعداد هذا الجهد فى إطار رؤية ومجموعة من القيم المشتركة.

٤- أبرزنا أهمية تحديد الأهداف بوضوح والتكتيكات لمخطط التغيير التنظيمي والمجتمعي.

٥- الوصول للتغيير بتوجه القيمة النقدية يعنى الاهتمام بقضايا السلطة فى الأهداف وعملية التغيير، واستخدام نهج قائم على دعم مواطن القوة، ودورة مستمرة من الحوار والعمل، والتفكير، والاعتراف بالدور الفريد للصديق الناقد.

ثبت المصطلحات

• البناء المجتمعى **community building**: محاولة بناء وسع المجتمع وإشراك مواطنى التجمعات فى حل المشكلات المشتركة

• التمكين المجتمعى **community empowerment** : مناحى التغيير المجتمعى من القاعدة إلى القمة التى تعمل على تعديل توازن السلطة بإشراك أعضاء المجتمع كعناصر فاعلة فى التغيير المجتمعى.

• التنظيم المجتمعى **community organization** : تجميع الناس بشكل منظم لتحديد معوقات التمكين النوعية وتهيئة صراع بناء لإزاحة هذه المعوقات.

• الارتفاع بمستوى الوعى **consciousness raising**: استثارة الوعى أو رفع الوعى النقدي، أى تعلم إدراك التناقضات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية واتخاذ موقف مناهض لواقع قمعى.

• الصديق الناقد **critical friend**: دور يستطيع القيام به باحثون أو استشاريون وأعضاء فى المجتمع مع تنظيمات وجماعات مضطلعة بالتغيير لمساعدتهم فى التأمل النقدى فى دور السلطة فى عملية التغيير ومحتواه.

• التغيير من الدرجة الأولى **first order change**: تغيير يحدث فى نطاق منظومة معينة تظل محتفظة بنفسها دون تغيير.

- التهيؤ للتغيير readiness for change: ظرف تنظيمي ومجتمعي حيث يوجد حس مشترك بأن الحالة الراهنة للشأن العام غير مقبولة وإحساس بحاجة ملحة لوجود التغيير.

- التغيير من المرتبة الثانية second order change: تغييرات تتم فى المنظومة الأساسية.

- مستهدفات التغيير Targets of change: تلك المعتقدات المحددة والأفعال والظروف التى نرى أنها غير مقبولة ونسعى إلى تعديلها.

- نظرية التغيير theory of change: نموذج تصورى يحدد كل أحجار البناء المطلوبة لتحقيق هدف طويل المدى.

- التغيير التحويلى transformational change: قرار شعورى متعمد لتحسين المنظومة بطريقة عميقة وأساسية.

أسئلة

١- ما المهم لفهم المشكلات المجتمعية والتنظيمية فى ظل تعدد مستويات التحليل؟

٢- ما الفرق بين أنماط التغيير من الدرجة الأولى وأنماط التغيير من الدرجة الثانية؟

٣- كيف يتعين أن ننظر قضايا السلطة فى عملية التغيير ومضمونها؟

٤- كيف يمكن توظيف زيادة مستوى الوعى والتنظيم المجتمعى والبناء المجتمعى فى التعامل مع مشكلة مجتمعية مثل التشرد؟

٥- ما دور القيم فى أى جهد يُبذل من أجل التغيير؟

الفصل الثالث والعشرون

علم النفس النقدي وسياسات المقاومة

فيكى ستاينيتز، إليوت ج. ميشلر

موضوعات الفصل

فى أى جانب أنت؟

علماء النفس فى الحرب

علماء النفس بوصفهم نقاداً اجتماعيين

النظرية والبحث فى القضايا الاجتماعية

المشروعات السياسية التعاونية

- مؤسسة تلقى المساعدات من الكنائس المسيحية فى شيلى مركز تأهيل الأطفال (الفلبينين)
- الماضى لا يزال حاضراً
- أصداء الدمية ذات اللون البنى والشعر الأسود
- مشروع مراقبة حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية

الانضمام إلى حركات المقاومة

فى أى جانب أنت

فى أى جانب أنت؟ وأى طريق تختار؟

يقولون فى مقاطعة هارلان كونتى

لم يعد هناك محايدون

عليك أن تكون إما رجلاً نقابيًا أو قاطع طريق

فى أى جانب أنت؟ وأى طريق تختار؟

أغنية عمال مناجم الفحم المضربين لفلوراتس ريسى فى ثلاثينيات القرن العشرين

نبدأ هنا بطرح سؤال الأغنية "فى أى جانب أنـت؟ وأى طريـق تختـار؟ لنستهل بها تقديم منظورنا حول دور عالم النفس فى العمل السياسى العام. إذ نعتقد أن المشكلات الاجتماعية مركبة، وليس لها وجهان فقط – وجه صـحيح وآخـر خاطئ. ونعتقد كذلك أن علماء النفس لديهم ما يسهمون به فى مـشكلات الظلـم الاجتماعى المزمنة. وهذه هى الفكرة الأساسية والمحورية فى علم النفس النقـدي، والتى تم الإقرار بها فى مقدمتى الطبعة الأولى والثانية من هـذا الكتـاب، الـذى يفصل علم النفس النقدى فصلاً تامًا عن الاتجاه السائد فى علم الـنفس بـالتركيز على العدالة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية الإنـسانية (**Fox & Prilleltensky, 1997**). وهذا لا يعنى أن كل ما يقوم به علماء النفس هو عمل سياسى. فتـدريس مقررات الإحصاء أو القيام ببحوث عن حركات العين السريعة هو درب طويـل مليء بالكثبان والحفر والأخاديد، ولكن علماء النفس عليهم أن يرتبطـوا بعمليـة الانخراط فى الكفاح والنضال فى مواجهة الظلم الاجتماعى والعنف.

ونلقى الضوء هنا على هذه الرؤية الخاصة بأحد النشطاء، حيث إن علم النفس مغاير للإدعاءات المعيارية القائلة بأن علم النفس علم محايد وموضوعي وهو علم اسم على مسمى وليس على غير مسمى. وتطرح هذه الادعاءات كمبررات لعملنا كباحثين وكمعلمين وكممارسين، فادعاء الحيادية يضعنا على أرض صلبة من ثقة مفحوصينا ودارسينا ومرضانا. كما تخلع على مناهجنا وأساليبنا فى البحث ونتائج بحوثنا عباءة الصدق، مما يجعل من علم النفس حلقة وصل بين الأنظمة العلمية الأخرى فى سوق الأفكار.

ويتضح عبر فصول هذا الكتاب، أن علماء النفس النقديين، مثلهم مثل كثيرين من النقاد من خارج المجال ومن داخله، يواجهون التسليم بقيمة الحيادية. فحقيقة الأمر، أن علماء النفس لكى يكونوا ملاحظين منزهين عن الغرض والتحيز، يختارون فى الغالب موضوعات للبحث والبناء النظرى من فئة الموضوعات التى تعكس الملامح الإشكالية فى مجتمعاتهم، مثل التبعية والمجاراة الاجتماعية، والعنف الأسري، والعنصرية، على سبيل المثال لا الحصر. وعند اختيار الكيفية التى يتم بها دراسة هذه الموضوعات وعرض التقارير الخاصة بالنتائج، يلزمون أنفسهم بالانحياز، صراحة أو ضمناً، لقطاع من قطاعات المجتمع مما يجعل نتائجهم على المحك من حيث المعنى ومن حيث التوظيف العملى. ومن هنا تأتى الحجة بأن علماء النفس عادة، ما ينخرطون، بشكل مباشر أو غير مباشر، فى شكل من أشكال العمل السياسى. والسؤال المحورى هنا ليس هو ما إذا كنا سندخل أو لا ندخل فى نوع من الكفاح السياسي، وإنما السؤال إلى أى جانب سننحاز ونختار الارتباط به طوعًا وبوعى كامل.

ونستلهم، كعلماء نفس نقديين، أعمالنا من المتخصصين فى أفرع علمية شقيقة ألزموا أنفسهم بالفقراء والمضطهدين وشاركوا بفاعلية فى الكفاح من أجل العدالة الاجتماعية. ونعتمد بشكل خاص على مفاهيم علم النفس التحررى والخيار المفضل لفقراء إجناسيو مارتن-بارو الراهب السلفادورى والاختصاصى فى علم النفس الاجتماعي، والذى اغتاله الجيش فى السلفادور (Martin-Baró , 1994)؛ ومفهوم المعلم البرازيلى باولو فرير عن الشعور النقدى على أساس أن هذا المفهوم هو المهاد الضرورى للعمل الثورى الساعى إلى تعليم المضطهدين والمقهورين (Freire & Macedo, 1998; Freire, 1970)؛ ومفهوم عالم الأنثربولوجيا الطبية الأمريكى باول فارمر عن التضامن النفعى إذ تابع هذا المفهوم فى أعماله حول الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، والتى تنطوى على تقديم موارد وخدمات لمن يعيشون تحت خط الفقر (Farmer, 2005). التزمت هذه النماذج الثلاثة لنشطاء أصحاب نظريات نقدية بالكفاح من أجل العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان ونستلهم منهم بعض الأفكار المهمة التى سيأتى ذكرها لاحقًا فى هذا الفصل. وعلى المستوى الجماهيري، تعد هذه النماذج والتحليلات نوعًا من الإصلاح لمشكلات الظلم الاجتماعي، والقمع والعنف الناجمة عن عمليات اقتصادية اجتماعية وسياسية، وليست نتاج إخفاقات فردية. وبينما ينظر الكثير من علماء النفس أنفسهم على أنهم باحثون عن الحقيقة السياسية، نطرح فحوى ما جاء فى سؤال الأنشودة العمالية، إذ نؤكد أن الحياد لا وجود له وأن المحايدين لا وجود لهم. ونخال علم النفس النقدى وقد ألزم نفسه بحركات المقاومة، من قبيل الجماعات المنخرطة فى بذل جهود مقاومة التمييز العنصرى والدول الراعية للعنف، ومقاومة أشكال أخرى من الظلم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

ونتفق مع توماس تيو (الفصل الثالث) فى أن ما يتعلق بقضية التحرر هو ما ينبغى لعلماء النفس الاحتكام إليه، بمعنى، المساهمة فى الجهود الجماهيرية المبذولة الساعية إلى مقاومة كل أشكال الظروف الاجتماعية القمعية. ويتعين على علماء النفس الاندماج فى هذه العملية السياسية على مستوى مجال علم النفس فى ذاته ومن داخله وعلى مستوى التحالف مع النشطاء من خارج علم النفس. ونبدأ هذا الفصل بالجدل الدائر حديثًا فى جمعية علم النفس الأمريكية حول دورعلماء النفس فى تعذيب من يسمونهم بالأعداء المقاتلين للقوات الأمريكية فى حرب العراق. ثم نتبع ذلك بمراجعات قصيرة لعدد من التنظيمات النفسية التى لها جدول أعمال سياسى راديكالي، ثم نختتم بالدراسات النفسية التقليدية للقضايا الاجتماعية الإشكالية من قبيل التبعية والتمييز والتسلطية. واستنادًا إلى مفهوم النظائر الذى صكه توماس كون من خلال دراساته فى تاريخ العلم (**Kuhn, 1970; Mishler, 1990**)، نقدم ملخصًا لعدد رمزى من دراسات الحالة لمشروعات ناشطين سياسيين. وتقدم هذه المشروعات توثيقًا للوسائل المتشعبة التى يدخل بها علماء النفس فى تحالفات وشراكة تعاونية مع قطاعات المجتمع المستهدفة بالتمييز المضاد والمنخرطين فى حركات المقاومة، وتوظيف معارفهم البحثية والإكلينيكية ومهاراتهم فى خدمة التحول السياسى. ثم أخيرًا نختم بملخص يجرد حجتنا، وتأكيدنا لمدى تعقد التحالفات، وأهمية بناء الثقة مع الناشطين السياسيين فى المجتمع والتعلم منهم.

علماء النفس فى الحرب

يطبق علماء النفس مهاراتهم ومعارفهم فى كل المؤسسات الاجتماعية المهمة الموجودة فى مجتمعاتهم. وهم أيضًا يخدمون فى الحروب. فقد شارك

علماء النفس بالولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب العالمية الأولى عندما عملوا على تطوير اختبارات نفسية لتقييم المجندين للخدمة العسكرية وتشخيص وعلاج الجنود من صدمة دوى القذائف وعصاب الحروب. وتزايدت أهمية الدور الإكلينيكى لعلماء النفس عبر مختلف الحروب المتتابعة التى خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية، بدءًا من الحرب العالمية الثانية، وحتى الحرب التى تمت فى العراق، فضلاً عن الدور المحورى الحرج فى علاج المحاربين القدماء الذين أصابتهم الصدمة أو أصابتهم إعاقة دائمة. وتم الاعتراف بالمعارف النظرية لعلماء النفس ومهاراتهم البحثية، أثناء الحرب العالمية الثانية عن طريق مركز الإمداد والتمويل بالخدمات الإستراتيجية، الذى أشرف على عمليات التجسس، إذ ساهموا فى تقديم تحليلات للروح المعنوية للمواطنين فى دول الحلفاء، والأعداء من مواطنى دول المحور، ونظموا الحملات الإعلامية ضد الحكومات الفاشية والنازية (**Laurie, 1996; Winks, 1987**).

ورغم هذا التاريخ التليد، أصيب الكثير من علماء النفس وأفراد فى المجتمع الأمريكى بالدهشة حين علموا أن علماء النفس قاموا بدور فاعل فى تطوير أساليب استجواب تخص فقط المقاتلين المعادين للقوات الأمريكية فى العراق، وهى أساليب تعذيب مدانة بحكم القوانين الدولية والمعاهدات التى وقعت عليها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وكان أول اكتشاف لاستخدام هذه الأساليب عندما نشرت فى وسائل الإعلام المختلفة صور السجناء الذين تعرضوا للتعذيب فى سجن الولايات المتحدة الأمريكية فى أبو غريب وذلك فى الربيع من سنة ٢٠٠٤. وكانت هناك آنذاك صدمة واسعة عند نشر هذه الصور بهذه الصراحة. فى البداية لم يكن معروفًا للعامة دور علماء النفس

فى هذا. وعلمنا فقط بعد ذلك ببرنامج SERE (البقاء ، التهرب ، المقاومة ، الفرار)، وهى جهود بذلها علماء النفس العسكريون بعد الحرب الكورية فى تدريب الجنود على كيفية مقاومة الوقوع تحت طائلة التعذيب إذا ما تم القبض عليه وأسره. وهذه الأساليب كانت مصدرًا لتقنيات الإساءة والانتهاك المستخدمة فى سجن أبو غريب وأماكن أخرى شبيهة, ومن ذلك الحين والجدل دائر فى جمعية علم النفس الأمريكية حول الدور الملائم الذى يجب على علماء النفس القيام به فى استجواب أسرى الحرب (Maruyama & Peterson, 2007). وجمعية علم النفس الأمريكية عبارة عن تنظيم مهنى بالغ الاتساع والتشعب، فيها ما يزيد على خمسين شعبة – بما فيها شعبة علم النفس العسكرى وعلم نفس السلام– وتخدم هذه الشعب اهتمامات علماء النفس الأمريكيين ومصالحهم من خلال مدى واسع من النشاطات، بما فيها جماعات الضغط على الحكومة للتأثير فى السياسات العامة. ويؤكد تسلسل الأحداث الجارية المرتبطة بمشكلة الاستجوابات تورطًا لعلماء النفس لا يمكن إنكاره فى نشاط له علاقة بالسياسة. مما يلقى الضوء كذلك على العلاقة المتبادلة والوثيقة بين البحوث النفسية وتعدد وتنوع القيم فيما بين علماء النفس، من جانب، والمصالح والاهتمامات المؤسساتية الخاصة بالقيادة الرسمية لعلم النفس.

وفى مطلع سنة ٢٠٠٥، واستجابة لما تكشف فى سجن أبو غريب، قامت قيادات جمعية علم النفس الأمريكية بتشكيل لجنة تختص بأخلاقيات علم النفس والأمن القومى وتكون هذه اللجنة مسئولة عن مراجعة مدى ملاءمة الرمز الأخلاقى الحالى للأبعاد الأخلاقية المتصلة بتورط النفسانيين فى نشاطات لها علاقة بالأمن القومى (American psychological association,

1 :2005). وتبنى مجلس إدارة الجمعية التقرير الذى رفعته هذه اللجنة، والذى تضمن اثنتى عشرة فقرة تدور جميعها حول الالتزامات الأخلاقية لعلماء النفس. عنيت الفقرة الأولى بالتأسيس لما عرف بالحدود الواضحة: إذ يتعين على علماء النفس عدم التورط بشكل مباشر فى مساندة التعذيب أو تسهيل حدوثه أو تقديم تدريبات على كيفية ممارسته أو التورط بشكل مباشر فى تعامل لا إنسانى يتسم بالقسوة ويحط من كرامة الإنسان (1 :2005). إلا إن العبارات الأخرى امتلأت بالثغرات. ومنها، على سبيل المثال، عبارة تبرر مشاركة علماء النفس فى أدوار أخرى عديدة لها صلة بالأمن الوطني، كتقديم استشارات فى كيفية الحصول على الاعترافات، وتذكيرهم بأن يُعملوا فكرهم فى العوامل التى تجعل هذه الأدوار فريدة لا مثيل لها وفى السياقات التى تتطلب تحسبات أخلاقية خاصة (7 :2005).

وعلى الفور دار على السطح جدل حول هذا التقرير. وعبر المجلس الاجتماعى للدراسات النفسية للقضايا والمشكلات الاجتماعية (الشعبة التاسعة فى جمعية علم النفس الأمريكية) عن التحفظات التى كان قد تبناها مجلس إدارة جمعية علم النفس والتى رفعتها فى تقريرها لجنة الأخلاقيات النفسية والأمن القومى دون مراجعة من ممثلى مجلس إدارة الجمعية، طبقا للإجراءات العادية المتبعة. وانتقدت جمعية أطباء من أجل حقوق الإنسان جمعية علم النفس الأمريكية على عدم حظر استخدام أساليب قسرية شديدة القسوة فى الحصول على الاعترافات أو عدم مطالبة علماء النفس بالالتزام بالمعايير الدولية الخاصة باحترام حقوق الإنسان (Shinn, 2006: 1). وكان موقف جمعية علم النفس الأمريكية منتقدًا على نطاق واسع، خاصة عندما

أعلنت تنظيمات مهنية رئيسية أخرى، مثل الجمعيات الطبية الأمريكية وجمعية الطب النفسي، تبنيها تدابير صارمة، وتقديم أدلة وشواهد على أن ما تم الكشف عنه حول الاستجوابات وما تم الحصول عليه من اعترافات قد تم عن طريق أساليب التعذيب المحظورة والمحرمة.

وتم تفنيد الادعاءات التى ذهبت إليها القيادات العلمية لجمعية علم النفس الأمريكية، بأنه لا يوجد ما يثبت صحة مشاركة علماء النفس فى عمليات التعذيب أو فى أية معالجات لا إنسانية تنطوى على قسوة وانتهاك للكرامة لاحقًا فى سنة ٢٠٠٧ بالكشف عن فحوى التقرير السرى لإدارة مكتب المفتش العام فى وزارة الدفاع الأمريكية. ففى خطاب مفتوح لرئيس جمعية علم النفس الأمريكية، ذكرت مجموعة من علماء النفس، أطلقت على نفسها بعد ذلك مسمى ائتلاف علم النفس الأخلاقي، أن التقرير قدم أدلة دامغة على أن علماء النفس الذين شاركوا فى استجوابات الأمن القومى انتهكوا بشكل نظامى مبدأ أساسيًا من المبادئ التى وضعتها جمعية علم النفس الأمريكية فى نظامها الأساسى وهو مبدأ عدم المساس أو عدم الضرر عند التعامل أو التفاعل (**3 June 2007**). وإضافة لهذا قدموا مستندات الدور الذى قام به علماء النفس العسكريون فى كتابة تقرير لجنة الأخلاق النفسية والأمن القومي: فقد صوت ستة من أصل ثمانية من علماء النفس لصالح الإقرار بأن مهمة الفرقة كانت من وكالة المخابرات الأمريكية والجيش، وكانوا يجرون معظم الاتصالات مع استخبارات الأمن القومى. وكان واضحًا، فيما ذكره من صاغوا هذا الخطاب، أن علماء النفس أصحاب برنامج (البقاء والتهرب والمقاومة والفرار) كانوا ينتقدون تطور ونزوح أساليب الاستجواب المسيئة

على أساس أنها معادلة للتعذيب طبقًا لما قالت به الهيئة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، وخلال أسابيع قليلة، وقع على هذا الخطاب بأسمائهم ٣٥٠ اختصاصيًا فى علم النفس.

وفى الاجتماع السنوى لجمعية علم النفس الأمريكية سنة ٢٠٠٧، كانت هناك حملة لإلغاء تقرير لجنة أخلاقيات علم النفس والأمن القومى الذى لم يتم اعتماده. وبدلاً من هذا، قرر مجلس إدارة جمعية علم النفس الأمريكية إعادة تأكيد الموقف العام للجمعية المناهض للتعذيب وأى شكل آخر من أشكال القسوة فى التعامل والوحشية وإهانة الكرامة الإنسانية أو من خلال العقاب وتطبيق ذلك على الأفراد المعادين لأمريكا بحكم تعريف النظام الأساسى فى الولايات المتحدة الأمريكية لهم. تضمنت هذه العبارة إدانة لا لبس فيها لكل تقنيات التعذيب أو التعامل بقسوة ووحشية وإهانة للكرامة الإنسانية طبقًا للمعاهدات الدولية المناهضة للتعذيب. إلا أن الجدل لم ينته بعد، ويرجع هذا جزئيًا إلى أن جمعية علم النفس الأمريكية لم تمنع علماء النفس من العمل فى الأماكن والمواقع التى تشهد التعذيب. وفى فبراير من سنة ٢٠٠٨، وعندما كان هذا الفصل على مشارف الانتهاء من كتابته، نجح مجلس إدارة الجمعية فى تمرير قرار معدل، يرتق ثغرات فى القرار السابق. باختصار، قررت الجمعية شطب النص الخاص بحذر وتجريم الإجراءات التى تنتهك الحقوق عند الاستجواب أو الحصول على اعترافات ما لم تكن هذه الإجراءات تتسبب فى ضرر بالغ ودائم أى ما لم تتسبب فى عاهة مستديمة. وبدلاً من هذا، وضعت نصًا يدين إدانة لا لبس فيها كل التقنيات التى تعد تعذيبًا أو القسوة فى التعامل والوحشية والإذلال والإهانة للكرامة الإنسانية أو قسوة العقاب وفقًا لما قالت به المعايير التى

وضعتها الاتفاقيات الدولية، والحظر المطلق على علماء النفس المشاركة أو المعاونة فى استعمال كل الأساليب المشار إليها بالإدانة (http://WWW.apa.org\governance/resolusions/amend022208.htm). ويعد هذا التغيير المهم انتصارًا لعلماء النفس الذين صوتوا منذ ثلاث سنوات لصالح قرارات أكثر حزمًا وقوة.

يلقى هذا النموذج متعدد الجوانب الضوء على تعقد المسئولية. إذ يوضح هذا النموذج كيف يمكن توظيف نتائج البحوث النفسية التى تدخل مجالات الحياة العامة لتحقيق أهداف شتى لا يتوقعها مكتشف هذه النتائج. فتقنيات الحرمان الحسى على سبيل المثال عمل على تطويرها علماء النفس كى يثبتوا أثرها الهدام فى قدرتنا على الاحتفاظ بإحساسنا الثابت بأنفسنا كأشخاص فى عالم له معنى. إذ سرعان ما نفقد ذاك الإحساس وقد يصيبنا الانهيار عندما نقع تحت وطأة العزلة حيث تمتنع المعطيات الحسية من العالم الخارجى. ومن سخرية الأقدار أن الكثير من الدراسات الأكاديمية فى الحرمان الحسى التى نجدها، عادة ما تكون دراسات تم إجراؤها سرًا بمعرفة جهاز المخابرات الأمريكية وبمعرفة وحدات الجيش الأمريكى. وعلى الرغم من أن علماء النفس ليس بوسعهم السيطرة والتحكم فيمن يوظف أعمالهم من أجل تحقيق أهداف معينة، فإننا نعتقد أن علينا مسئولية لا اختيار لنا فيها بضرورة فضح سوء استخدام وتوظيف المعارف النفسية والتصدى له.

علماء النفس كنقاد اجتماعيين

علماء النفس ليسوا غرباء عن العمل السياسى. فرغم أن النزعة إلى العمل كناشط لا تقع فى بؤرة اهتمام الاتجاه السائد فى علم النفس، يزداد

اتساع وانتشار الجهود الساعية نحو أن نجعل أعمالنا ذات مغزٍ وصلة بأشكال النضال والكفاح من أجل المساواة والعدالة الاجتماعية. فهم ينتقلون تدريجيًا من البحث فى المشكلات السياسية الاجتماعية، إلى تطوير نظريات سيكولوجية راديكالية، ثم إلى تكوين جماعات ذات مصالح سياسية مشتركة داخل جمعية علم النفس الأمريكية وخارجها شبيهة لمنظمات أخرى غيرها فى العالم. والمراجعات المختصرة لبعض النماذج الكلاسيكية – فالتقييم المتمركز حول نموذج الولايات المتحدة، يعكس ما نألفه أكثر من غيره – هذه المراجعات ستعمل كخلفية لمناقشات تالية لمشروعات صممت بوضوح للتعبير عن التضامن النفعى مع أفراد الجماعات المقهورة والمضطهدة.

ففى داخل جمعية علم النفس الأمريكية ما يقرب من ٢٠% من الشعب لها مسميات وبرامج توحى بالتركيز على قضايا اجتماعية أو قضايا سياسية، وهناك ثلاث عشرة شعبة تعمل معًا فى اتحاد فضفاض وتسمى شعب العدالة الاجتماعية.

واكتشف علماء النفس أيضًا منظمات أخرى ذات أهداف سياسية اجتماعية خاصة، فعلى سبيل المثال، منظمة علماء النفس من أجل المسئولية الاجتماعية، ومنظمة الولايات المتحدة للاتصالات الدولية التى تبحث فى استخدام المعرفة النفسية فى تعميق ثقافة السلام. وشبكة علم النفس الراديكالي، بها ما يزيد على خمسمائة عضو من ست وثلاثين دولة حول العالم، تواجه هذه الشبكة علم النفس التقليدى الذى يعمل أغلب الظن على قمع الناس أكثر مما يعمل على تحريرهم. ونحن على المستوى المحلى أعضاء، منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، فى لجنة الصحة النفسية المنبثقة عن

هيئة الحقوق الصحية فى أمريكا الوسطى، حيث تعلمنا أولاً أعمال مارتن بارو فى السلفادور، وأعمال مؤسسة تلقى المساعدات من الكنائس المسيحية فى شيلي، والتى سيأتى الكلام عنها لاحقًا. واشتركنا مع آخرين فى تكوين جماعة علماء النفس فى منطقة بوسطن من أجل السلام والعدل استجابة لحمى الحرب التى أصابت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وتعرفنا جماعات مماثلة لها خطة عمل سياسية خاصة فى أقطار أخرى، مثل: نفسانيون مناهضون لنظام الفصل العنصرى فى جنوب إفريقيا؛ وسيكولوجية المقاومة السياسية، وشبكة الليبراليين للصحة النفسية، وعلماء النفس النقديون فى بريطانيا العظمى؛ وجمعية التأثير النفسي، أو جمعية المعالجين النفسيين فى إسرائيل العاملين من أجل حقوق الإنسان، والحوار والسلام. هذه الجماعات غير الرسمية أجرت بحوثًا وناهضت مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية مثل العنف والتمييز والعدالة الاجتماعية، وتشكل جانبًا مهمًا من تاريخ علم النفس وينبغى التعرف إليها بوصفها الأبعاد الشرعية والمهمة لمجال علم النفس.

النظرية والبحث فى القضايا الاجتماعية

قبل أن يصير علم النفس النقدى منحى علميًا قائمًا بذاته، اتجه البعض من المنظرين النفسيين الرئيسيين فى المجال نحو أن تصب أعمالهم فى اتجاه التغيير الاجتماعى الجذرى أو الأساسى. وكى نوضح تاريخ تواصل واستمرار إسهامات علماء النفس فى إثراء فهمنا لهذه التحفظات الجماعية، نختار عددًا محدودًا من النماذج المؤثرة بدأت منذ الحرب العالمية الثانية

واستمرارًا مع ما أعقبها، والبداية ستكون بنموذج من داخل علم النفس الاجتماعى (انظر المناقشة ذات الصلة بهذا الموضوع فى الفصل السادس من هذا الكتاب). وكل نموذج يعكس عناية خاصة بالقضايا السياسية التى سادت أثناء صعود الأنظمة الفاشية إلى سدة الحكم فى أوروبا وأسيا فى ثلاثينيات القرن العشرين، ومن هذه القضايا التسلطية والتبعية والتمييز.

• أوضح رونالد ليبيت ، من خلال العمل على خلفية إطار نظرية المجال لكيرت ليفين كيف أن أشكال التعليم الديمقراطية والتسلطية فى المدرسة تؤدى إلى تكوين فصول مختلفة اختلافًا جوهريًا فى الثقافات وفى الأنماط السلوكية (Lippitt, 1939). وقد لاحظ ليفين أنه فى الأنظمة الأتوقراطية تسود الكراهية والاتجاهات ذات البعد الشخصى ، على حساب الاتجاهات التعاونية (1948: 77-78).

• مجتمع المدينة الفاضلة الثانية الذى صوره سكنر (Skinner, 1948) أحد رواد السلوكية، وهو نوع من التصور الخيالى لمجتمع فاضل ينشأ أساسًا على الدعم الإيجابى. واعتمادًا على نموذجه فى التشريط الأدائي، وبحوثه المعملية التجريبية، ذهب سكنر إلى أن دعم أو إثابة السلوك الإيجابى يعمل على الحد من الكراهية والعنف ويزيد من السلوك التعاونى.

• الشخصية التسلطية (Adorno et al., 1950) وجاءت فى تقرير حول نتائج استبيانات واستبارات لأكثر من ٢٠٠٠ مبحوث تركزت على ما الذى يجعل الناس تتشكك فى الأفكار غير الديمقراطية خاصة التعصب العنصرى والعرقى والبُغض. وتركزت النتائج حول خبرات الأطفال خاصة التأثير طويل المدى للنشأة فى عائلات تتسم بالتصلب والغلظة فى تربية الأبناء.

•سماح المجلس الأعلى للتعليم فـــى الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة بالاستماع إلى صوت نتائج العلوم الاجتماعية سنة ١٩٥٤ حول التمييز فـــى التعليم (من حيث النوعية والمكان) بين التلميذ الأسود والتلميذ الأبيض فيمـــا عرف بجلسات استماع المجلس الأعلى للتعليم للسود أو الزنوج ، والذى أدى إلى اتخاذ قرار تاريخى يقضى بأن الفصل العنصرى فى المدارس هو فـــى حقيقة الأمر جور أو عدم مساواة. وأسس المجلس نتائجـــه، جزئيًـــا، علـــى اختبارات مامى وكينث كلارك للأطفال من السود الذين أبدوا تفضيلهم للدمى البيضاء ذات الشعر الأصفر عن الدمى ذات اللون البنى والـــشعر الأســـود، وكان هذا التفضيل عامًا بين الأطفال المعرضين للفـــصل العنـــصرى فـــى التعليم، ما يعكس اتجاهًا سلبيًا نحو الذات. وتم فى المجلس طرح سؤال حول ما إذا كان نمط الشعور بالأذى والإهانة المكتشف ســـيكون ثابتًـــا ودائمًـــا، وأجاب كينث بأن هؤلاء الأطفال ظلوا يخضعون لوضع ومكانـــة متدنيـــة لا مخرج منها فى المجتمع الذى يعيشون فيه... وطال الأذى والضرر ارتقـــاء شخصياتهم وتبدى الضرر بصور تتسم بالثبات والدوام مادامت المواقف التى يمرون بها ثابتة (Beggs, 1995: 4).

•وكان اتباع ومسايرة مطالب السلطة الشغل الشاغل للنفسانيين بعـــد الحرب العالمية الثانية. وركز بحث ستانلى ميلجرام على دراسة مقدار الألم الذى وافق أناس على إحداثه بآخرين من خلال مشاركتهم فى دراسة تستهدف إلحاق الألم بآخرين عندما يوجه الباحث التجريبى الأمر بذلك. وجاءت النتائج مذهلة. فخلافًا للتوقعات بأن فقط قلة من الساديين هم من يذهب إلى إحـــداث الألم بصدمة كهربائية شديدة القوة، أفادت النتائج بأن ٦٥% من المـــشاركين

فى السلاسل التجريبية الأولى ذهبت إلى إحداث الألم بالحد الأقصى من الشدة فى الصدمات الكهربائية رغم ما سبق وأن أخبروا به بأن لديهم جهازًا متدرج الشدة فى إصدار الصدمات (Milgram, 1963, 1974).

• وفى الدراسة التجريبية لفليب زيمباردو على سجن ستانفورد، تم توزيع المتطوعين من الدارسين عشوائيًا على القيام بدور من دورين أحدهما دور السجان والآخر دور السجين فى موقف تجريب بمعزل عن العالم الخارجى. وبسرعة اتخذ السجانون أدوارهم، فجعلوا المتطوعين الممارسين لدور السجناء عرايا من ملابسهم، وتوجيه الأوامر للقيام بعمليات معينة، ونقلهم إلى أماكن معزولة فى حال عصيان الأوامر. وكانت تتم السيطرة سريعًا على تمرد المساجين. وتدريجيًا أصبح الحراس ساديين، وأصبح المساجين مقموعين وظهرت عليهم أمارات المشقة الشديدة. وكان المقرر أن تستمر التجربة أسبوعين، إلا أنه قد تم إنهاؤها فى اليوم الخامس عندما تحقق زيمباردو من أنه مثله مثل مراقب السجن، أصبح أيضا يقوم بنفس الدور، أو أنه قد صار مراقب سجن (Zimbardo, Haney, Bank, & Jaffe, 1974).

توضح هذه المراجعة المختصرة أن العمل فى القضايا ذات الأهمية السياسية هو جزء لا يتجزأ من الرصد التاريخى فى علم النفس. وتكشف كذلك عن الكيفية أن هيمنة النظريات ومناهج البحث فى المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية تعكس تأكيد الإطار النظرى الوضعى المنطقى تقنيات الضبط التجريبى والقياسات الكمية والتحليلات الإحصائية. وينظر إلى المشاركين فى هذا الإطار على أنهم كائنات سلبية، يأتى سلوكهم نتاج مؤثرات خارجية. ولم يتبع أى من هذه الدراسات المناحى الأثنوجرافية،

وكذلك لم يتبنوا أى ملامح لبحوث عمل عام تشاركية حيث يتم دمج المشاركين كباحثين مشاركين. ويعمل المجربون ، فى جميع الدراسات، على بناء ظروف البحث وإخفاء الهدف منها عن المشاركين _ ولا وجود لمجالس مراجعة مؤسساتية أو نماذج توافقية مسبقة توجه وتشرف على التناول الأخلاقى للمشاركين البشريين. وباستثناء تجربة السجن، تم تنفيذ هذه الدراسة قبل اضطرابات حقبة الستينيات من القرن الماضى وقبل حرب فيتنام، حيث الكثير من الباحثين ما يزالون يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية هى النموذج الحى للديمقراطية، وأن أعداءها هم النموذج الحى للفاشية والتسلطية، وهى خصائص تتسم بها دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أوجه القصور المنهجية التى اكتنفت هذه التجارب المشار إليها، أسهمت هذه الدراسات بدور مهم فى إضفاء الشرعية على البحوث النفسية ودورها فى دراسة المشكلات السياسية والمجتمعية.

وشهدت الفترة من منتصف الستينيات وحتى نهايتها ظهور القليل من المناحى الوضعية المنطقية فى النظرية النفسية والبحث وبالتوازى مع هذا - أو ربما انعكاسا له- انتشرت تيارات الاغتراب والتغيير الثقافي: فظهرت حركات المناهضة للحرب فى فيتنام والحقوق المدنية والحركات النسوية؛ واعتدت قوات الشرطة على المتظاهرين ضد مؤتمر الديمقراطية المنعقد فى شيكاغو سنة ١٩٦٨. وتنطلق الثقافة المضادة مع الحفل الموسيقى الذى عرف بموسيقى وودستوك ؛ ثم مقتل دارسى جامعة ولاية كنت المحتجين على الرئيس الأمريكى نيكسون بسبب غزو كمبوديا، على يد قوات الحرس الوطنى. كل هذا كان يدفع فى اتجاه التغيير فى علم النفس وفى العلوم

الاجتماعية الأخرى، وشمل هذا التغيير تطورات فى النظرية النسوية وفى البحث ظهرت على سبيل المثال فى الكتب المؤثرة لعالم النفس جين باكر ميللر (١٩٧٦) وكارول جيليجان (١٩٨٢). وأصبح المجال مفتوحًا أمام المناحى الراديكالية فى المجموعات المحررة فى علم الاجتماع الراديكالى (Colfx & Roach, 1971) وعلم النفس الراديكالى (Brown, 1973). وما سيأتى لاحقًا كان بمثابة المقدمات الأولى لشبكة علم النفس الراديكالى التى نشأت فى سنة ١٩٩٣ (Fox, 2001b) والطبعة الأولى من كتاب علم النفس النقدى سنة ١٩٩٧.

المشروعات السياسية التعاونية

ظهرت فى الربع الأخير من القرن العشرين صيغ عديدة من البحوث التعاونية وبحوث العمل مع جماعات المعدمين والمقهورين. وارتبطت جهود علماء النفس بدعم الجماعات المستهدفة بالتمييز والدفاع عنها. والمساعدة فى تطوير مختلف البرامج المجتمعية والمؤسساتية، بما فيها حركات مساعدة الذات، وجمعيات توعية المرأة، والجبهة الليبرالية للصحة النفسية. وأصبحت مناحى مثل الخيار المفضل من أجل الفقر لمارتن بارو، ومنحى فريير فى الإفصاح عن المشكلة لزيادة الوعى النقدي، نماذج على بناء تضامن وتكافل بدلاً من سيطرة نموذج الإلقاء باللائمة على الضحية (Rayn, 1971). تعكس هذه التطورات علم النفس الليبرالى أو التحرري، وتعليم المقهورين، والتضامن النافع أو البراجماتي، والدمج فيما بين مواقف أيديولوجية بون الخلاف بينها بالغ الاتساع أكثر مما كانت عليه مواقف علماء النفس فى

الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة حيث كان التركيز على العدو الخارجى بدلاً من التركيز على العدو الداخلى. وعملت بحوث العمل العام التشاركية وغيرها من المناحى التى تنظر للمشاركين على أنهم عوامل فاعلة فى البحث والفهم والتفسير على الخروج بعلماء النفس خارج المكتبة وتجاوز التصميمات البحثية الرسمية. ونلقى الضوء فى الجزء التالى على عدد من النماذج التى تفصل ما تم إجماله.

مؤسسة تلقى المساعدات من الكنائس المسيحية فى شيلى

فى الحادى عشر من سبتمبر من سنة ١٩٧٣، أقيلت فى شيلى حكومة سيلفادور الليندى المنتخبة ديمقراطيا ، من خلال انقلاب عسكرى قام به الجيش بمساعدة صريحة من الولايات المتحدة الأمريكية، وقتل **الليندي**، وأعقبه خمس عشرة سنة من الحكم الديكتاتورى الوحشي، إذ تعرض الآلاف للتعذيب والاختفاء والقتل، ورحل آخرون إلى منافيهم الاختيارية. وفى سنة ١٩٧٧ ، أسس الاختصاصيون فى الصحة النفسية مصحة داخل الكنيسة الكاثوليكية لمساعدة ضحايا الاضطهاد السياسى وتراوحت مآسيهم مابين قتل أحبائهم واختفائهم أو تعرضهم للتعذيب أو النفى الاختيارى أو فقد الوظيفة والتبطل، أو أشكال مختلفة من التحرش **(Cienfuegos & Monelli, 1983: 43)**.

ويستند منحى هذه المؤسسة إلى رؤية تفيد بأن عملية علاج ضحايا القمع السياسى والتعذيب تتطلب أن يستعيد الأفراد قدرتهم على استرجاع مشاريعهم السياسية، وإعادة صياغة التاريخ السابق – الالتزام السياسي، العلاقات الشخصية، والعمل، والصلات الاجتماعية– والتمعن فى الحاضر

والمستقبل (Cienfuegos & Monelli, 1983: 44). وتمثل العنصر العلاجى المحورى فى استظهار شواهد وأدلة من المرضى أثناء اللقاءات العلاجية الأولية، لذا كان على المعالجين تشجيع المرضى على تسجيل وصف مفصل على شريط تسجيل عن الأحداث التى أدت إلى الوضع المأساوى الحالى (48 :1983) وتشجيعه على تذكر واستدعاء تفاصيل الخبرات المؤلمة، والتى تضمنت فى بعض الأحيان التعذيب، ويدعمهم المعالج أثناء هذه العملية، ليس فقط كى يساعدهم فى فهم تأثير الصدمة عليهم ولكن أيضا كى يسمح لهم فى نفس الوقت، ومن خلال الكتابة، باستنكار العنف والظلم الذى تعرضوا إليه (48 :1983). ثم يأتى المعالج والمريض إلى مراجعة نص المدونة معًا، مع تزويدها بالتعديلات النهائية.

ويتمثل الجانب المهم فى عملية العلاج باستخراج الشواهد فى أنها تساعد المرضى على دمج خبرة الصدمة فى معيشتهم وحياتهم من خلال تحديد دلالتها ومدى جوهريتها فى سياق الأحداث الاجتماعية والسياسية فضلاً عن سياق التاريخ الشخصى لهؤلاء الأفراد (Cienfuegos & Monelli, 1983: 50) . ويساعد هذا المنحى المعالج كذلك فى أن يتيح لهم فرصة التسامح ويجعل المعالج يستخدم الجهر بالاعتراف (51 :1983) فى العلاج. وفى النهاية، يطرح كل هذا قيمة سياسية واجتماعية عريضة لهذه الشهادات، ما دامت، تتم بالاتفاق مع الضحايا، ومادامت تستعمل فى توثيق الجرائم وشجبها _ والتى جرت حقيقة فى شيلى عبر سنوات عديدة. وبهذه الطريقة، تعمل العملية العلاجية على تحقيق الهدف السياسى المتمثل فى مقاومة القمع والظلم.

مركز تأهيل الأطفال (الفلبين)

بعد مدة قصيرة من اغتيال إجناسيو مارتن_ بارو فى السلفادور فى نوفمبر من سنة ١٩٨٩، استلهم علماء النفس مفهومه وتصوره لعلم النفس الليبرالى (Martin-Baró, 1994) وأقاموا مؤسسة إجناسيو مارتن-بارو للصحة النفسية وحقوق الإنسان. واستأنفت المؤسسة عمله من خلال المنح المقدمة للبرامج المجتمعية المناهضة للدول الراعية للعنف ودعم التجمعات الصغيرة المهددة. وعمل الكثير من هذه البرامج على إحداث تحول فى النماذج العلاجية التقليدية بإدماج العملية السياسية فى هذه النماذج وتأكيد الجوانب السياسية فى عملية إحياء الضمير. وسار مركز تأهيل الأطفال فى الفلبين على هذا الدرب.

تأسس هذا المركز منذ أكثر من عشرين سنة من خلال جهود السجناء السياسيين وجمعيات حقوق الإنسان، وبدأ مركز تأهيل الأطفال بداية متواضعة كجماعة تمثيل فى مساعدة أطفال المسجونين السياسيين فى التعايش مع صدمة الانفصال عن الوالدين أو أحدهما. وبمرور الوقت، عملت الجمعية على توسيع دائرة الأطفال المستهدفين من الذين تأثروا بممارسات الدول الراعية للعنف. واليوم تعمل هذه الجمعية مع أطفال من الذين صاروا هم أنفسهم معتقلين سياسيين فضلا عن العمل مع أطفال الأسر الريفية النازحين والذين تعرضوا لصدمة والمستهدفين بحملات مكافحة التمرد. ومع تطور وجهة العمل المحورية، أقدمت الجمعية على أن تضع فى بؤرة اهتماماتها حماية حقوق الإنسان:

فحقوق الإنسان فى حقيقة الأمر تمثل قضية محورية بالنسبة إلى ما ندعو إليه وندافع عنه فى أعمالنا كعاملين فى التنمية وكعلماء نفس وكاختصاصيين اجتماعيين ... ، وأعتقد، كاختصاصى نفسي، أننا ينبغى أن نتجاوز العلاقة النوعية والجزئية بين المعالج والفرد.... فمن الأهمية بمكان الإلمام بمعنى وتاريخ انتهاكات حقوق إنسانية عملائنا وأن نكون جزءًا من عملية النداء بهذه الحقوق من خلال حملات الدفاع العامة عن الحقوق. (Lamada, 2006: 4)

وعبر سنوات القمع القاسية، ظل مركز تأهيل الأطفال واضحًا وصريحًا فى نقده للحكومة القائمة، ويقف بوضوح ودون أى التباس أو مواربة مع أولئك الذين يقاومون مناهضين ما بات يعرف بالحرب على الإرهاب. والنشأة فى ظل عالم من العنف والقمع، جعلت الأطفال يشاهدون بأعينهم الاعتداءات الجسدية على ذويهم وآبائهم، ويعيشون مناخًا من التهديدات والتحرشات من قوات الجيش والشرطة، بحيث أصبحوا هم أنفسهم ضحايا الاغتصاب والاعتداء. وكان عمل المركز العلاجى والتأهيلى يمضى فى مسارات موزعة على مراحل ثلاث:

١- العمل التشخيصى والتعبيري، إذ تعمل الجماعة على تفعيل نشاطات من قبيل اللعب والفنون والمعسكرات الصيفية والعروض الثقافية مما يتيح فرص إعادة النظر فى الانفعالات المرتبطة بالخبرات المأساوية الصادمة.

٢- تكوين المعنى (الإمعان)، إذ يتم وضع انتهاكات حقوق الإنسان والخبرة المأساوية الصادمة فى سياقها كى يتضح أمام الأطفال أنهم لم يكونوا هم الوحيدون الذين تعرضوا لكل هذا.

٣- السيطرة المعرفية، حيث تركز النشاطات على تدريب مهارات تقدير الذات والقدرات القيادية ومهارات المطالبة بالحقوق والدفاع عنها.

وتضمنت مجموعة الأطفال دارسين للبرنامج العلاجى الخاص بالمركز ومشاركين فى العمل التطوعى الدفاعى الخاص به أيضًا. وكانوا يزورون المدارس للحديث إلى التلاميذ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ويؤلفون مسرحيات وينتجونها ويؤدونها بما يصور خبراتهم؛ ويشاركون فى مسيرات عامة لشجب انتهاكات حقوق الإنسان. ووجد مركز تأهيل الأطفال أن نشاطات الدفاع عن الحقوق أصبحت جزءًا لا يتجزأ من آليات التعايش الإيجابية لدى الأطفال. فرغبتهم فى نشر الوعى وإيجاد الدعم من الآخرين منحتهم الغاية والأمل وبثت فيهم الروح للاستمرار والمضى قُدمًا فى الحياة. وكانت مجموعة العاملين فى مركز تأهيل الأطفال يعتقدون أن تضامنهم وقدرتهم على إحداث ضجة من خلال حملاتهم وأعمالهم المطلبية، الساخرة، يستعمل كدرع واق من التحرش.

الماضى لا يزال حاضرًا

الماضى مازال فى الحاضر، مشروع إبداعى قائم على الوسائط الإعلامية المتعددة، يبحث عن كيفية كسر ما رآه رمزى ليم، الباحث النفسى ومدير المشروع، نوعًا من الصمت القسرى الذى أحاط بالصدمة التاريخية فى الحرب الكورية. واستنادًا إلى مقابلات التاريخ الشفاهى مع الأمريكيين من أصول كورية حول ذكرياتهم عن الحرب، ابتدع مشروع الماضى مايزال فى الحضر معرضًا فنيًا يعمل كشكل من أشكال التذكرة الشعبية، وكان

المعرض قد تجول فى أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وعرض فى كوريا الجنوبية، وهوعبارة عن مزيج من قصص الحياة الشخصية، والفنون التشكيلية، وفيلم سينمائى وأحاديث، وتاريخ، وأدخل كل هذا فى مزيج يؤلف خبرة تفاعلية تفض الصمت القسرى الذى أحاط بالحرب الكورية بهدف التضميد الناجع للجراح والمصالحة وتحقيق العدالة التصالحية.

تظل الحرب الكورية بالنسبة إلى الكوريين الأمريكيين الباقين على قيد الحياة وبالنسبة لأطفالهم، مصدرًا مشتركًا، وإن لم يكن ذلك معلنا، للألم والانقسام. وأن تتحدث بصراحة عن الماضى يعنى اختراق ثقافة شعبية متغلغلة تقول بتنحية الحرب جانبًا ونسيانها، ويعنى المخاطرة بإثارة انقسامات الحرب الباردة التى مازالت قائمة فيما بين تجمعات الكوريين الأمريكيين، ويعنى أيضًا تعريض الأطفال والأبناء والأحفاد لمعاناة شخصية عميقة إذ أن الباقين على قيد الحياة، يفتقدون التوافق فيما بينهم. (Liem, 2005: 2)

وفى ضوء منظور ليم، يعد محو الحرب الكورية من الذاكرة الجمعية للكوريين ومن الحوار الشعبى العام إنجازا أيديولوجيًا للولايات المتحدة ، والتى سعت إلى الترويج للحديث داخل الولايات المتحدة عن الحرب على أنها انتصار على الشيوعية، بينما يتم التقليل من شأن دور الولايات المتحدة فى الخراب الذى أحدثته الحرب. إذ نجم عن ثلاث سنوات من الحرب ثلاثة ملايين قتيل مدني، وما يقرب من مليونين من العسكريين ما بين مصاب وقتيل، فضلاً عن الانقسام الوطنى والذى نجم عنه انفصال عشرة ملايين كورى عن عائلاتهم مدة تقارب النصف قرن. ونادرًا ما يتم الاعتراف بهذه الخسائر المروعة.

وسعى العرض الفنى إلى تأكيد أهمية وضع حد ونهاية لنصف قرن من الانفصال والانقسام الوطني، والتحرك قدمًا نحو التعاطف مع من بقى على قيد الحياة، والاعتراف بالمصلحة المشتركة فى تحقيق السلام (Liem, 2005: 2)، وقام بتصميم العرض جموع من الفنانين الكوريين الأمريكان، ومصممى الأفلام، والمؤرخين، وعلماء النفس – بحيث يتم استرجاع الذكريات المسكوت عنها عن الحرب وإثارة قضايا تحقيق التوافق الشخصى والوطنى. أتاح كل هذا الفرص أمام الزائرين أن يضيفوا ما لديهم من ذكريات عن الحرب وما أعقبها. وبتنامى السلام، أصبحوا يعيشون فنًا يجسد ذاكرة جمعية بالغة الاتساع للصراع الكورى (Liem, 2007: 17).

أصداء الدمية ذات اللون البنى والشعر الأسود

قدمت الباحثة فى علم النفس الاجتماعى ميشيل فين وثائق تدل على صور الظلم التعليمى فى المدارس فى كل أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية. وبمرور الوقت تحولت عن البحوث الإثنوجرافية، حيث الشباب هم المشاركون المستهدفون بهذه البحوث، واتجهت إلى بحوث العمل العام التشاركية، حيث إن المبحوثين يشاركون مشاركة تامة من بداية اختيار أسئلة البحث مرورًا بجمع البيانات وانتهاء بالتحليلات وتفسير البيانات لاتخاذ القرارات حول كيفية توظيف النتائج فى إحداث الفرق والتغيير. وترى فى هذه الحركة المغمورة من المشروعات البحثية التى تتم بأيدى الشباب ومن أجلهم، فى كل أنحاء الوطن، الاستراتيجية ناشئة عن حركة جماهيرية من الشباب لتوثيق ونقد ومقاومة وتعديل السياسات الاجتماعية الجاثمة على صدورهم (Fine, Torr, Burns, & Paine, 2006: 808).

ويمثل مشروع أصداء الدمية ذات اللون البنى **Echoes of Brown** أحد النماذج على العمل السيكولوجى النقدى فى خدمة سياسات وتدابير المقاومة. فعندما طالبت منظومات مدرسية متعددة، تقوم على مناهضة الفصل العنصرى فى التعليم والمدارس فى ضواحى نيويورك ونيوجيرسي، بالمساعدة فى الاستجابة لاستمرار الفجوة فى الإنجاز ما يقرب من خمسين سنة بعد ماعرف بالمواجهة ما بين البنى والمجلس الأعلى للتعليم ، واصطحبت فين وزملاؤها ما يزيد على ١٠٠ من شباب الباحثين لحضور معسكر بحثى لتعلم كيفية إجراء مقابلات وإدارة مجموعات مناقشة مركزة، وجمع البيانات من خلال الملاحظة بالمشاركة. وكان تقويض الكهنوت الخاص بمن بوسعه القيام ببحث، وما قوام البحث ومن ينتفع به، من المسائل المضمرة فى التدريب المنهجى ونظرية العدالة الاجتماعية (**Fin et al., 2006: 819**). وفى المقابلة الأولى، انتقد الشباب طريقة وضع إطار البحث. فعندما تتحدث عما يسمى بفجوة الإنجاز – دعنا نضع المسئولية حيث ينبغى أن تكون _ فى المجتمع وفى المدرسة (**819 :2006**). وتم بهذا تغيير مسمى البحث إلى مشروع فجوة الفرصة المتاحة فى التعليم.

وبدأت الدراسة بمسح قومى معد للدارسين على ٩٠٠٠ من تلاميذ المدارس العليا عن رؤية الدارسين للطبقة والعرق والعدل والظلم فى المدارس وفى المجتمع على اتساعه، واستكمل المسح بسلسلة من المشاريع البحثية المحلية متناهية الصغر تتضمن جماعات مناقشة مركزة ومقابلات فردية. وأكدت النتائج ما جاء فى الدراسات المبكرة من أن السياسات العامة المعروفة والممارسات العملية تعمل على تعميق الفجوة. وأشارت ميشيل فين

وزملاؤها إلى وجود ست درجات من الفصل العنصري: الحضر فى مقابل الضواحى غير متكافئين فى التمويل المدرسي؛ إعادة تفكيك الدمج العنصري؛ الملاحقة الأكاديمية للمدارس التى أبقت على نظام الدمج العنصري؛ الفروق العنصرية والطبقية فى خبرات التلاميذ من حيث المساندة والاحترام والتقدير؛ الفوارق العنصرية فى الأعمال التأديبية والإيقاف عن الدراسة؛ الاختبارات بالغة الصعوبة. ولجعل المعلمين وصانعى السياسات على دراية بالأسس البنيوية والأيديولوجية للفجوة ، قدم الباحثون الشبان جلسات مردود أو عائد فى مدارس التجمعات المحيطة بمدينة نيويورك، وعرضوا نتائجهم على مجموعات من المعلمين وصانعى السياسات فى أنحاء من القطر. وكانت هذه الجلسات محبطة ومخيبة لآمال فريق البحث،إذ كان هناك تسليم متكرر بأن الشباب من الفقراء والملونين هم من تقع عليهم مسئولية المشكلات فى المدارس وليس افتقاد الممارسات التعليمية العملية للفعالية وميلها إلى الجور وعدم الإنصاف.

وركزت فين فى مناقشتها لما سبق على الحاجة إلى تجاوز مجرد توثيق القمع قائلة:

> **فى مشروع الأصداء، أجرى الشباب مقابلات مع شيوخ فى شمال شرق الولايات المتحدة كانوا من الناشطين فى مجال الكفاح من أجل الحقوق المدنية التعليمية، وزاروا منظمات تعليمية، وعملوا على تنمية أنفسهم كى يكونوا من الباحثين الشبان، وكى يكونوا مدافعين ومنظمين فى حملات من أجل المساواة الضريبية، ومكافحة الامتحانات والاختبارات الشاقة والمجحفة، والنضال من أجل إعادة**

الدمج العنصري، وتقليص أعداد الطلاب داخل الفصول. وكان توثيق الممارسات القمعية مع الشباب من الأعمال ذات الأهمية والدلالة بالنسبة إليهم، ولكنه قد يصبح عملاً لا أخلاقيًا إذا تم فصله عن دراسة المقاومة، والاستطاعة، وما ينبغى أن يكون. (Fine et al., 2006: 825)

مشروع مراقبة حقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية

بالرغم من سنوات النضال العديدة من أجل إصلاح حقيقى لمنظومة رعاية اجتماعية تقوم على توسيع نطاق التضامن، خفضت مجموعة الولايات السبع الصغرى الواقعة فى شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية (المعروفة اختصارًا بماساتشوستس) عدد المستفيدين من خدمات الرعاية الاجتماعية، وخفضت من العمالة المطلوبة لاحتياجات العمل، مع تحديد حد أدنى لسنوات الخبرة لا يقل عن سنتين، وعدد آخر من المتطلبات الصارمة المؤهلة للعمل. كان هذا نذير بالغلظة والقسوة، وبقانون فيدرالى تأديبى يتم إقراره فى السنة القادمة، ويستهدف هذا القانون، على لسان الرئيس بيل كلينتون ، وضع حد للرعاية الاجتماعية كما نعرفها. ونظرًا للعجز عن منع هذه الإجراءات التنظيمية الجديدة، بدأ ائتلاف من الأكاديميين (منهم فيكى تشانيتز المشاركة فى كتابة الفصل الحالي) فى توثيق تأثير هذه الإجراءات، على أمل أن النتائج الدالة على تأثيراتها السلبية فى المرأة الفقيرة قد تساعد فى حشد الغالبية المتعقلة كى تنهض وتطالب ببطلان هذا القانون التأديبى الجائر وضرورة الرجوع عنه. وأهلتنا خبرتنا السابقة بحركة التضامن فى أمريكا اللاتينية أن نكون قادرين على تقديم الشواهد والأدلة والشهادات

(انظر مؤسسة الحصول على المساعدات من الكنائس المسيحية فى شيلي) كوسائل لكل من توثيق الأعمال الوحشية للسياسات الحكومية الوحشية وإعادة تمكين الضحايا.

وانتهكت سياسات الرعاية الاجتماعية عدة مواثيق يشملها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بما فيها حقوق سياسية ومدنية، من قبيل الحق فى الحماية من الفصل التعسفى (الوثيقة رقم ١٢)، والحقوق الاقتصادية، من قبيل الحق فى معيار ملائم للمعيشة (الوثيقة رقم ٢٥). ويعد اصطناع قواعد تنظيمية جديدة بمثابة افتئات على حقوق الإنسان وانتهاك لها، ولفضح هذا قامت **شينتز** بمناشدة منظمات حقوق الإنسان للعمل مع ممثلى المستهدفين فى جمعيات حقوق الرعاية الاجتماعية فى أنحاء من الولايات المتحدة لجمع تقارير عن الكيفية التى تؤثر بها هذه الانتهاكات فى العائلات والأسر التى تعيش تحت خط الفقر. وجاء احتضان **مؤسسة الديانة الموحدة للخدمات الإنسانية** من خلال التخطيط والتنفيذ لشراكة مع جمعيات الناشطين والمدافعين عن حقوق الرعاية الاجتماعية ممن يتوافقون على هدف من شقين: الأول، جمع الوثائق لتعبئة وحشد المعارضة للقانون الجديد، والثاني، العمل كوسائط تنظيمية وتعليمية للمستفيدين. وكان المنظمون منتبهون لمخاطر توثيق الفظائع وسعوا إلى تأكيد أن بيانات المشروع لن تستخدم، كالمعتاد، فى هتك إنسانية من يعانون القمع والاضطهاد، أو إيذائهم من جديد.

وعمل التقرير الأول (Steinitz, 1996) على توثيق خمسة مجالات رئيسية من مجالات الانتهاك واسعة الانتشار التى تمارس مع العمال والإداريين:

أ) الجزاءات والعقوبات على النساء للإخفاق فى تقديم معلومات محددة مستقاة من مصادر أصلية، نظرًا لأنه، فى حالة كثيرة، تكون هذه المعلومات غير متاحة والحصول عليها يعنى أن يلقوا بأنفسهن فى التهلكة.

ب) تكرار تعريض النساء المضروبات للأذى بدفعهن إلى كشف وفضح تفاصيل العلاقات الحميمة فى حياتهن.

ج) العبء الثقيل الواقع على الأم المراهقة الناتج عن مقتضيات التعليم والتدابير المنظمة للسكن الجماعي، مما يؤدى إلى انسحاب الأمهات دون سن الثامنة عشرة من أكثر من نصف المقررات الدراسية.

د) إنكار الفرص التعليمية على الدارسين الذين يتركون مدارسهم لمواجهة متطلبات العمل وأخيرًا.

هـ) تفشى الفوضى وغياب القانون فى مكاتب مصلحة المساعدات المؤقتة عندما يتم التعامل مع أخطاء الكمبيوتر أو الأخطاء البشرية على أنها اعتذار عن الرفض الروتينى للمنافع التى يستحقها المستفيد بحكم القانون.

وتولت، فى السنة الأولى، مؤسسة **الديانة الموحدة** معظم المسئولية عن مشروع المراقبة وامتدت به إلى ثلاث ولايات جديدة ، وتم توجيه سلسلة تقارير إلى متخذى القرار الفيدرالى فى الحكومة الأمريكية استمرارًا لعملية توثيق كيف أن القواعد والإجراءات التنظيمية تعرقل العملية الواجبة،

وتفرض عقوبات غير قانونية، وتقتحم خصوصية المستفيد وتهين كرامته. وفى نفس الوقت، يتم تبصير المستفيدين بمواثيق حقوق الإنسان من خلال مقابلات وجلسات تعليمية.

الانضمام إلى حركات المقاومة

فى سنة ١٩٦٧، نشر مؤسسو المقاومة نداء بمقاومة السلطة غير الشرعية ، ومؤسسو المقاومة هم مؤسسة تقدمية تعمل على استمرار دعم قواعد يقوم عليها تنظيم يدعو إلى السلام العادل والعدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقع بإمضائه على هذا النداء ما يزيد على ٢٠٠٠٠ شخص بالرغم من حقيقة أن من وقع على الإعلان معرض لخطر للمقاضاة بارتكاب جنحة، ويساعد النداء فى حشد وتعبئة المعارضة للحرب فى فيتنام ومقاومة التجنيد (http://resistince.org/thecall.html).

وبالنسبة إلينا، ثمة رجع صدى بين الإعلان الذى تمت صياغته منذ أكثر من أربعين سنة وأولوياتنا الملحة فى هذه الأيام فى أن نلحق أنفسنا بحركات المقاومة. فمقاومة أنظمة الحكم السلطوية غير الشرعية مثلت الخلفية التى قامت على أساسها أعمال **إجناسيو مارتن بارو** وأعمال **باولو فلرير**. وانطلقت المشروعات التى ألقينا الضوء عليها فى هذا الفصل من اقتناعات مماثلة. فبالنسبة إلى المعالجين فى **شيلى والفلبين**، لا يمكن الاكتفاء بمجرد التخفيف عن ضحايا الدول وأنظمة الحكم الداعمة للعنف. إذ عليهم فى الوقت ذاته أن يجدوا سبل الإسهام فى النضال والكفاح السياسى من أجل العدالة الاجتماعية والسلام. وفى حالة مشروع مؤسسة تلقى المساعدات من

الكنائس المسيحية فى شيلي، تمت مساعدة المعتقلين السياسيين فى كتابة شهاداتهم التى توثق خبراتهم. وفى حالة مشروع مركز إعادة تأهيل الأطفال، كان العمل على بناء المعنى (أو الإمعان) جزءًا من كل فى عملية علاجية الأطفال من الضحايا فى فهم كيف يقمع النظام الحاكم عائلاتهم وينتهك حقوقهم. وبساعدهم كذلك فى مدهم بالمهارات والفرص اللازمة لأن يصبحوا مدافعين عن حقوقهم ومطالبين بها فى المدارس والتجمعات. والتقى الدارسون فى معسكرات البحث فى مشروع أصداء الدمية ذات اللون البنى مع قيادات الحقوق المدنية ، ودرسوا تاريخ الفصل العنصرى وانعكاسه على خبرتهم بينما هم يؤدون معزوفة على نفس لحن القارات التعليمية المرتبطة بدراسة الدمية ذات اللون البنى. ويفسح مشروع العرض الفنى متعدد الوسائط الإعلامى المسمى الماضى مازال حاضرًا المجال لإحياء الذكريات للمساعدة فى توليد حكايات موحدة عن الأمريكيين الكوريين الذين طمست ذكرياتهم. وأسقط مشروع مراقبة الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان الأقنعة عن عدم مشروعية التدابير التنظيمية الجديدة للرعاية الاجتماعية عن طريق توثيق الانتهاكات الصارخة للإعلان العالمى لحقوق الإنسان.

وتتطلب المقاومة، كما تعلمنا من **فرير**، وعيًا نقديًا. وتكمن أهميته فى فضح الروايات الرسمية لما يحدث ومعرفة لماذا يحدث، وتنمية تحليلات بديلة قائمة على خبرات ووجهات نظر المكتوين مباشرة بنيران جميع أشكال الظلم. وتم تقديم الأدلة الواقعية على هذه العملية فى سياق عملية اكتشاف أوسع نطاقًا علمنا من خلالها دور علماء النفس العسكريين فى تطوير وسائل وأساليب للحصول على الاعترافات مدانة على نطاق واسع لأنها أساليب

تعذيب. وتواصلت جهود علماء النفس لحظر هذه الأساليب، ولم تعد المشكلة سرية أو خافية عن الرأى العام. وكان أسلوب فرير فى زيادة الوعى الجمعى من الأهمية بمكان بحيث أسهم فى بناء حركات المقاومة؛ إلا أن كل هذا ما يزال غير كاف. فالمساندة العامة للتحالفات من خلال بعض أشكال التضامن النفعى (Farmer, 2005) هى خطوة جوهرية وضرورية. وهذا يعني، بالنسبة إلى علماء النفس، أن يستخدموا خبراتهم المهنية فى خدمة ومساعدة من يقاومون القمع، على غرار نموذج مارتن-بارو (1994) فى علم النفس الليبرالى أو التحررى. ويحمل كل عمل من الأعمال السابقة فى طياته تضمينات جوهرية تفيد اختيار الانحياز إلى جانب النضال والكفاح مع مختلف الجمعيات والجماعات والقطاعات المجتمعية.

وفى سبيلنا إلى بناء هذه الحجة، تلمسنا واقتفينا أثر ما اعتقدنا أنه اتجاه محورى فى علم النفس النقدي، بمعنى إيجاد سبل استخدام وتوظيف معارفنا ومهاراتنا فى الكفاح والنضال من أجل مجتمع تسود فيه العدالة. والنماذج التى تم اختيارها هنا تطرح سبلاً عدة إن يطرقها السيكولوجيون يتجاوزون ما اعتادوه – معمل، قاعة محاضرات، وعيادة– للحديث فيما يناهض إساءة استخدام المعارف النفسية والمناهج والالتحام بالجهود الجماعية المبذولة لخفض العنف الذى ترعاه الدول، والقمع الاقتصادي، والعنصرية. وبدلاً من التعامل مع التجمعات لمواقع نتابع من خلالها خطة أعمالنا وأولوياتنا البحثية، يتعين على علماء النفس أن يلحقوا أنفسهم بنضال الجماعات والجمعيات من أجل التغيير ومحاولة التعلم من هذه الجمعيات كيف يخضعون خبراتهم المهنية ومعارفهم للتوظيف والاستخدام.

ونحن على دراية كـاملة بأن أى عمل سياسى ذى جدوى ومثمر ليس بالمهمة البسيطة حتى مع علمنا، من خلال دراستنا وتدريبنا، الوافر بكيـف تؤدى الجماعات أدوارها وكذلك الأفـراد. فترجمة النظريـات الاجتماعيـة المؤثرة، على سبيل المثال، إلى تحرك مساند للأهداف السياسية للجماعـات ليس أمرًا يتم على نحو آلى. فقد يكون ثمة جهود علينا أن نبذلها، لكننا بحاجة أولاً إلى أن نعلم ونتعلم كيف نكون تحالفات ثابتة، ومن ثـم كيـف نجعـل معارفنا ذات مغزى بالنسبة إلى الأهـداف النوعية وبـرامج الجماعات التى نلتحق بها. فقد تساعد مهارات عمليات الجماعة أو ديناميات الجماعـة فـى تيسير اللقـاءات، ومتابعتها واستمرارها، وتصقل التحلفـات عبـر تنـوع وتشعب المؤسسين، ولكـن لن نتمكن من توظيف كل هذا حتى نتبـين أننـا جديرون بالثقة.

فالعلم بكيف نكون ذى فائدة مهمة طويلة المدى. وتتمثل الخطوة الأولى الصالحة للدارسين وشباب الباحثين فى تلقى تدريب على مشروعات التغيير التجمعات الاجتماعية والمهارات الإكلينيكية على مهام نوعية منها العمل فى عيادات الشوارع وتقييم فعالية حملات معينة. وإيجاد سبل المـساهمة فـى توعية الدارسين بالتعقيدات المشتملة فى التعاون الوثيق مع المشاركين فـى الكفاح من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

ويأتى وعينا بهذه القضايا من انغماسنا خلال السنوات الخمس الأخيرة فى إتـلاف مجتمعى يتألف من مواطنين وأكـاديميين وعلمـاء وناشـطين سياسيين من أجـل السلام والعـدل، إذ بذل هذا الائتلاف جهـودًا لوقـف معامل إنتاج الأسلحة البيولوجية، ووقف بنـائها فى المناطق الـسكنية ذات الغالبية من الاصـول الإفريقية والآسيـوية فى بوسطن (**Parthasarathi & Steinitz, 2007**).

وقادنا الوصول إلى شبكات مهنية إلى صياغة خطاب مفتوح بمعارضة إنشاء معمل، تم التوقيع عليه من ١٦٥ عضو هيئة تدريس من الجامعات المحلية، وسلمت منه نسخة إلى الجرائد اليومية. ونعتقد أن وجودنا وحضورنا وسط الأحداث كانت له أهميته فى كسب ثقة أعضاء الائتلاف. وعلينا إلى جانب مهاراتنا الخاصة – كاختصاصيين وباحثين ومحاضرين – وإلى جانب الموقف الأكاديمى التقليدى المتشكك، أن نتعلم من أعضاء الائتلاف والقادة أهمية انتقاد اعتقادنا فى مدى كفاءتنا وكفايتها، وهى ما سنخرج به فى النهاية ويبقى لدينا – رغما عن كل القوى المضادة المناهضة لنا. والأهم أن نظل محافظين على جذوة الكفاح والنضال باقية. وننهى هذا الفصل كما بدأناه بمقطع شعرى من الفولكلور الغنائى للناشطين السياسيين أغنية **انى يهفرانكو** على مسرح الألفية:

تحت السماوات الداكنة المظلمة

مازالت المقاومة قائمة

فى انتظار الانتظام

الأفكار الرئيسية فى الفصل

١- انطلاقا من مفاهيم علم النفس التحرري، والوعى النقدي، والتضامن النفعي، نرى أن علماء النفس النقديين ينبغى لهم أن يربطوا ما بين حركات المقاومة وإيجاد سبل توظيف الخبرة والمعرفة فى النضال من أجل العدالة الاجتماعية.

٢- لخصنا نماذج لأعمال علماء نفس ذات مغزٍ سياسي: معارضة مشاركة الاختصاصى النفسى فى الحصول على الاعترافات عن طريق التعذيب؛ والدراسات التجريبية للسلطوية والتبعية والمسايرة فى الفترة التالية مباشرة على الحرب العالمية الثانية؛ والمشروعات التعاونية مع الجمعيات المجتمعية المشاركة فى النضال من أجل العدالة الاجتماعية.

٣- الدخول إلى التحالفات مع الجمعيات المجتمعية المشاركة فى حملات مناهضة لبعض أشكال الظلم التى تتضمن تقاسم الموارد والخبرة مع آخرين ثم القبول بهم قادة.

٤- علماء النفس النقديون عليهم مسئولية باتخاذ موقف مناهض لسوء توظيف واستخدام المعارف النفسية

ثبت المصطلحات

• **الوعى النقدى critical consciousness** : ركز البرنامج التعليمى لباولو فرير على تطور أشكال التساؤل عن الواقع الاجتماعى والتى تقود إلى فهم القوى التى تحافظ على استمرار القمع والجور. ومن خلال عملية جماهيرية لتعلم كيفية تسمية وقائع العالم الذى نعيش فيه، يمكن للناس الوصول إلى تحقيق مستوى من الوعى النقدى والذى قد يوفر أساسًا يعمل استنادًا له الناس لتحقيق التحكم فى الحياة والسيطرة عليها.

• **علم النفس التحررى liberation psychology** : تصور لعلم النفس يفيد أنه يلتحم بكفاح الفقراء والمضطهدين وضعه مارتن – بارو الراهب السلفادورى والباحث فى علم النفس الاجتماعى والذى اُغتيل سنة ١٩٨٩. ويتضمن هذا التصور النظر لعلم النفس من وجهة نظر المعرضين للهيمنة؛

ومن يعيشون تحت ظروف القمع الاقتصادى والاجتماعي؛ مع دعم ومساندة جهودهم الساعية إلى استعادة ثقافتهم وتقاليدهم؛ وربطهم بجهود يبذلونها من أجل تحرير أنفسهم.

• **التضامن النفعى pragmatic solidarity** : هناك عدة طرائق للتضامن مع الجماعات المضطهدة اقتصاديًا واجتماعيًا. ويقرر باول فارمر أنه بينما تكون كل أشكال المساندة نافعة ومرحبًا بها من جانب من هم بحاجة إليها، تظل أعمال التضامن النفعى المتضمنة تقديم خدمات عينية وحاجيات مادية مما يرفع من عبء القمع والاضطهاد – مثل الرعاية

أسئلة

١- هل على علماء النفس مسئولية التأكد من أن نتائج بحوثهم لن يساء توظيفها؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما الطريقة المثلى لتحقيق ذلك؟

٢- هل أنت مقتنع بحجة هذا الكتاب القائلة بأنه ليس هناك بحوث موضوعية أو بحوث محايدة، وهل أنت مقتنع بحجة هذا الفصل القائلة بأن علماء النفس دائما ما ينحازون لجانب على حساب الآخر؟ إذا كنت مقتنعا فأوضح لماذا، وإذا كنت غير مقتنع أوضح لماذا؟

٣- تفيد المقولة المحورية فى هذا الفصل بأن المهمة الأولية لعلماء النفس النقديين هى إيجاد سبل التعاون مع جماعات مقاومة الظلم فى تتبع الأهداف السياسية. هل تتفق مع هذه المقولة؟ ولماذا؟

الأسئلة المتكررة

دنيس فوكس

الآن وقد قرأت الكتاب، فلابد وأنك تعلمت الكثير عن الأشياء التى يرى عالم النفس النقدى أنها مهمة وتستحق الاهتمام. وآمل أن تكون قد اكتشفت أشياء تستحوذ على انتباهك. لكن يظل لديك، أغلب الظن، القليل من الأسئلة التى لم يجب عنها الكتاب. وإذا كنت لم تقرأ هذا الجزء قبل أن تغوص فى التفاصيل والجوهر، فقد يكون لديك الكثير من الأسئلة. فقد تكون متشككًا. جميل جدًا! على أية حال، سأمضى الآن فى محاولة تقديم بعض الإجابات القليلة.

بعض مما سوف أتابعه فى هذا الجزء مأخوذ من الأسئلة المتكررة التى أجدها على موقعى فى شبكة الإنترنت. ولما كان موقعى على شبكة الإنترنت به مادة من الطبعة الأولى لهذا الكتاب مع أوراق نفسية نقدية أخرى، وروابط، ومصادر أخرى، فقد حصلت على قدر كبير من الرسائل الإلكترونية من الدارسين متصفحى مواقع الإنترنت، بعضهم قرأ الكتاب والكثير لم يقرأه. وقد حصلت على رسائل إلكترونية موجهة إلى شبكة علم النفس الراديكالى (**radpsynet.org**). وساعدت الأسئلة المتكررة فى التقدم إلى هذا الجزء بشكل أكثر تنظيمًا. ولكن أتذكر: أن الإجابات ستكون مختصرة، وعامة وشخصية وناقصة وقابلة للتغيير. فالبعض اهتم كثيرًا بجميع أجزاء هذا الكتاب. (وتلامس بعض الأسئلة قضايا مرتبطة بدرجة أو أخرى بالاهتمامات الرئيسية فى إطار علم النفس النقدى خاصة القضايا التى تربط علم النفس بالقانون والعدالة الاجتماعية والفوضى الخلاقة. كل هذا وغيره نجده فى موقع !**dennisfox.net**).

السؤال الأول ما كل هذا عن علم النفس النقدي؟ إن أساتذتى فى علم النفس لم يسمعوا بكل هذا من قبل!

الإجابة: علم النفس النقدى عبارة عن جهد يبذل فى مواجهة قوى داخل الاتجاه السائد فى علم النفس تعمل على استمرار الظلم السياسى والاقتصادى والبناءات الاجتماعية الأخرى. على الأقل هذه طريقتى فى النظر إلى علم النفس النقدي، فالمشتغلون بعلم النفس النقدى لا يتفقون تمامًا فى كل أهداف العلم وأساليبه المنهجية. وأحد الأشياء الصعبة التى تواجهنا ما يعتقده معظم الاختصاصيين فى علم النفس من أن عملهم لا علاقة له بالسياسة _هم فقط يحاولون مساعدة الناس _ وحقيقة الأمر، أنهم بالرغم من محاولتهم مساعدة الناس، فعادة ما تنطوى أعمالهم على مصادرات لا يتم النظر فيها أو التحسب إليها.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، مازال علم النفس النقدى لم يتغلغل بعد فى جسم الاتجاه العلمى السائد. وهو أمر لا يشكل مفاجأة ولا يثير دهشة. فالولايات المتحدة الأمريكية هى مركز الثقل بالنسبة إلى الأساس المؤسسى للاتجاه العلمى السائد فى علم النفس. فالمراجع العلمية التى تنتجها هذه المؤسسات، والمعايير المهنية، والمرتكزات الإمبريقية تؤثر فى طريقة علماء النفس من جميع أنحاء العالم، فى التدريس وإجراء البحوث والممارسات العملية والمهنية، بحيث تكون على غرار ما تمارسه الجوانب الأخرى من الثقافة الأمريكية من تأثيرات غير ملائمة. ونتيجة لهذا، لم يقدّم معظم علماء النفس على علم النفس النقدى ولم يدخل كأولوية فى التدريب والتعليم. وعلى الرغم من القدر المنصف من المنشورات النقدية فى الدوريات العلمية التقليدية (دوريات جمعية علم النفس الأمريكية، مثل

الاختصاصى النفسى الأمريكى) يظل معظم ما ينشر لا يقرؤه معظم علماء النفس، إذ تستخدم فى هذه المنشورات مفاهيم ولغة غير مألوفة بالنسبة إلى الغالبية العظمى من علماء النفس. والحقيقة أن معظم علماء النفس لا تشغلهم فى الدوريات العلمية إلا القشور (والكثير مما ينشر فى الدوريات العلمية لا طاقة لهم بقراءته، أو هم لا يستطيعون بالفعل قراءته !) .

يبدى بعض علماء النفس الذين يقدمون على علم النفس النقدى تعاطفًا إجمالاً مع ما يطرحه هذا الفرع من العلم، لكنهم لا يفكرون فى أن يتخصصوا فيه لأنهم لا يحصلون من خلاله على وظيفة جديدة أرقى ولن يستطيعوا به الالتحاق بعمل فى مؤسسة إكلينيكية. ويرى آخرون أن علم النفس النقدى بالمعايير العلمية التقليدية ليس بعلم، أو هو أقل علمية من المعايير التقليدية، أو هو علم مشبع أكثر من اللازم بالسياسة. وبالطبع، لا يجد الكثير من علماء النفس غضاضة فى التسليم بمساندة الوضع القائم لأنه من الجميل بالنسبة إليهم أن يظل كل شيء كما هو. كما هو الحال بالنسبة إلى أستاذ علم النفس الخاص بالسائل أو السائلة للسؤال الذى نحن بصدده، فأعطه أو أعطها هذا الكتاب!

السؤال الثانى. أين يمكننى دراسة علم النفس النقدي؟

الإجابة: سؤال جيد. والإجابة ليست مُرضية.

تستطيع قراءة ما لديك. وسيكون بإمكانك القيام بهذا إذا كان تخصصك الدراسى الرئيسى علم النفس، لأنه لا يوجد إلا القليل من المقررات الدراسية فى هذا الموضوع. ويعد هذا الكتاب الخطوة الأولى فى الطريق. إضافة لما

أشـــرنا إليه فى الفصول السابقة من مـــراجع وقراءات مقترحة يوجد علـــى الموقع الإلكترونى الخاص بكاتب هذه السطور قـــوائم لمـــــراجع وروابـــط لقوائم أخرى.

ويوجد خارج الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى الرسمي، عدد محدود من البرامج التى تعطى درجات علمية جامعية فى علم النفس النقدى. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية، فلا وجود لهذه البرامج، فى حدود علمي، إلا أن بعض الجامعات تطرح مقررات دراسية تضاهى علم النفس النقدى أو تكون محملة بالمنظور النقدى.

وعلى مستوى الخريجين، يستطيع الخريج أن يتصل بأساتذته ويسألهم عن حال الدارس سابقا الذى ينتقد الاتجاه السائد فى علم النفس. أما إذا كنت تعرف أنك تريد أن تقوم بدراسات كيفية وليست كمية، على ســـبيل المثـــال، فاطلب من القسم أن يسمح لك بهذا. وإذا كنت تريد دراسة علاقة علم النفس بالعدالة الاجتماعية، فعليك أن تتبين ما إذا كانت هذه القضية ضمن أولويات القسم وخطته البحثية. لكن إذا لم تجد أستاذًا أو أكثر يساندانك فى مـــسعاك ، فسيكون الوضع بالنسبة إليك غير محتمل. ويمكن التخطيط لفتح المجال أمام دراسة علم النفس النقدي، والقضايا الخاصة بعلاقة علم النفس بالعدل خـــلال السنوات الخمس المقبلة.

وهناك أعداد معقولة من علماء النفس فى أقسام علم النفس لديهم اهتمام بالقضايا النقدية، لكنهم لا يحسبون أنفسهم اختصاصيين فى علم النفس النقدى. وعليك أن تفكر مليًا فى مجال علم النفس الذى تريد التخصص فيه. وتبنـــى المناحى النقدية فى علم النفس المجتمعي، إذ يعد من الفروع الليبرالية فى علم

النفس. ويفتح علم النفس النظرى الطريق أمام النظرية النقدية. وأُفسح المجال قليلاً للمنظور النقدى فى علم النفس الاجتماعى. ويصعب على من لديهم منظور نقدى التخصص فى علم النفس الإكلينيكى.

السؤال الثالث . كيف أحصل على وظيفة يتم فيها تفعيل أو توظيف علم النفس النقدي؟

الإجابة: سؤال آخر ممتاز وإجابته مخيبة للآمال والطموحات.

إذا كنت تريد وظيفة أكاديمية فى قسم علم نفس من الأقسام المعتادة، سيكون عليك القيام بنوع من البحوث فى المرحلة الجامعية تؤهلك لنوع من الاعتراف الأكاديمى التقليدى. البعض قد يحتفظ لنفسه بالمنظور النقدى خلال مستويات الدراسة الجامعية، ثم يحصل على الوظيفة الجامعية، ثم يحاول أن يحقق لنفسه المكانة فى إطار الاتجاه العلمى التقليدى السائد. والبعض الآخر لا يمكنه التراجع عن الاهتمام المبكر بعلم النفس النقدى.

وأقدم هنا بعض الاختيارات التى جئت بها من جريدة الدارس الجامعى فى بريطانيا (**adapted from Fax, 2002**):

- أفسح المجال فى عملك لجانب، ولو صغير، للقضايا السياسية، واقض الجزء الأكبر من وقتك فى إجراء البحث الإمبريقى فى موضوعات تقليدية.

وفى حال نجحت بمعايير الاتجاه العلمى السائد، فالفرصة تكون سانحة لطرح الأسئلة السياسية – دون أن يعنى هذا أن نقدك السياسى ناجم عن عجز عن اتباع القواعد العلمية الصارمة فى البحث.

- قم بإجراء بحوث إمبريقية مقنعة فى موضوعات ذات صبغة سياسية.

صارت إمكانية القيام ببحوث كيفية متزايدة، ولكن من المدهش، أن التناول التجريبى المهندم يكشف عن ديناميات الانبهار القهرى بالاتجاهات العلمية السائدة والتقليدية، خاصة إذا نشر فى دورية من الدوريات صاحبة المكانة والصيت. والأمر كذلك بالنسبة إلى المقالات المرجعية والكتابات النظرية. وفى كل الأحوال أنت تخضع لما يراه المراجع أو المحكم، لكن فى حال تأليف كتاب فمن المسموح لك أن تقدم ما تراه من بحوث ذات صبغة سياسية عميقة وليست مجرد فضول علمى بسيط.

- اكتشف المكان والوقت المناسبين لتحمل الدوافع السياسية والأساليب المنهجية البديلة.

من السهل القيام بهذا فى تخصصات مثل علم النفس المجتمعى أو علم نفس النزعة النسوية، والتى بدأت بصور مختلفة من الهجوم على القيم المجتمعية والمؤسسات. ورغم أن المجالين قد تحقق لهما المزيد من الانتشار، فإنه يظل علماء النفس المؤيدون لما فى هذين المجالين من قضايا نقدية يبحثون عن مأوى أكاديمى. إذ وجد علم النفس النقدى طريقه للنمو خارج الشمال الأمريكى. من خلال البرامج الدراسية، والدوريات العلمية، والمؤتمرات.

- ابحث عن ضالتك خارج نطاق علم النفس، وقد تكون ضالتك فى قسم لتخصصات بينية كل انشغالها بهستيريا مكانة علم النفس.

هذا ما قمت به، فهذه الخيارات تجعلك تقدم علم النفس كما أنت تراه فى سياق عريض. وتتكشف لديك كذلك فرص العمل خارج علم النفس.

السؤال الرابع. ما الفرق بين علم النفس النقدى وعلم النفس الراديكالي؟

الإجابـــة: البعض منا يستخدم المصطلحين بمعنى واحد ونفاجـــأ بـــأن آخرين يرونهما مصطلحين مختلفين وطريقين مختلفين كـــذلك. فمـــصطلح راديكالى ذا وجهة سياسية خالصة فى ضوء منظور التغيير الاجتماعى كمـــا يراه البعض؛ وتتبنى شبكة علم النفس الراديكالى هذا المصطلح منـــذ ســـنة ١٩٩٣ للتمييز بينه وبين علماء النفس أصحاب التوجه السياسى التحـــررى والمنادين بالإصلاح الاجتماعى المحدود. وعلـــم الـــنفس النقـــدى ذا طـــابع أكاديمى أكثر منه ذى طابع سياسي، إلا أن معظم علمـــاء الـــنفس النقـــديين ينادون، كما جاء فى أجزاء الكتاب الحالي، بالتغيير الاجتماعى التحـــويلى أو الراديكالى. ورغم هذا، بدلاً من توظيف المنظورات والأســـاليب وقـــواميس المصطلحات الخاصة بالأناركية أوالماركسية، أو الخاصة بأى منحى نقـــدى آخر، يعمل البعض، على إعادة النظر فى هذه المنظورات النقديـــة، وعلـــى الرغم من فائدة ذلك، يظل متسقًا مع السياسات الليبرالية والتقدمية. وأعتقد ان مصطلح راديكالى يتيح مساحة ولو محدودة للخيال، إلا أنه يظل مـــصطلحًا يثير درجة من التخبط. ويظل عالم علم النفسى النقدى مجرد قفزة صغيرة فى الاتجاه الصحيح!

المـــراجـــع

A Fairer World: Tasmanian Centre for Global Learning. (2008). Accessed 4 April from http://www.afairerworld.org/_Peace_and_conflict/thehumancostofwar.html.

Abberly, P. (1993). Disabled People and Normality. In J. Swain, V. Finkelstein, S. French and M. Oliver (Eds.), *Disabling Barriers – Enabling Environments* (pp. 107–115). London: Sage.

Aboud, F. E. (1998). *Health Psychology in Global Perspective.* Thousand Oaks, CA: Sage.

Acker, J., Barry, K., & Esseveld, J. (1991). Objectivity and Truth: Problems in Doing Feminist Research. In M. M. Fonow and J. A. Cook (Eds.), *Beyond Methodology: Feminist Scholarship as Lived Research* (pp. 133–153). Indianapolis, IN: Indiana University Press.

Adamson, W. L. (1980). *Hegemony and Revolution: A Study of Antonio Gramsci's Political and Cultural Theory.* Berkeley, CA: University of California Press.

Adler N. E., Epel, E. S., Castellazzo G., & Ickovics, J. R. (2000). Relationship of Subjective and Objective Social Status with Psychological and Physiological Functioning: Preliminary Data in Healthy White Women. *Health Psychology, 19,* 586–592.

Adorno, T. W. (1973). *Negative Dialectics.* New York: Seabury.

Adorno, T. W., Frenkel-Brunswik, E., Levinson, D. J., & Sanford, N. (1950). *The Authoritarian Personality.* New York: Harper & Row.

Agashae, Z., & Bratton, J. (2001). Leader-Follower Dynamics: Developing a Learning Environment. *Journal of Workplace Learning, 13*(3), 89–103.

Agerbak, L. (1991). Breaking the Cycle of Violence: Doing Development in Conflict Situations. *Development in Practice, 1*(3), 151–158.

Albee, G. W. (1977). The Protestant Ethic, Sex, and Psychotherapy. *American Psychologist, 32,* 150–61.

Albee, G. W. (1986). Toward a Just Society: Lessons from Observations on the Primary Prevention of Psychopathology. *American Psychologist, 41,* 891–898.

Albee, G. W. (1990). The Futility of Psychotherapy. *Journal of Mind and Behavior, 11*(3,4), 369–384.

Albrecht, G., Seelman, K., & Bury, M. (Eds.). (2001). *Handbook of Disability Studies.* New York: Sage.

Aldarondo, E. (Ed.). (2007). *Advancing Social Justice Through Clinical Practice.* London: Lawrence Erlbaum.

Alderfer, C. P. (1969). An Empirical Test of a New Theory of Human Needs. *Organizational Behavior and Human Performance, 4,* 142–175.

Alinsky, S. (1971). *Rules for Radicals.* New York: Vintage Books.

Allport, G. (1954). *The Nature of Prejudice.* Garden City, NY: Doubleday.

Allport, G. (1962). Prejudice: Is it Social or Personal? *Journal of Social Issues, 18,* 120–134.

Altemeyer, B. (1988). *Enemies of Freedom: Understanding Right-Wing Authoritarianism.* San Francisco, CA: Jossey Bass.

Alvesson, M., & Deetz, S. (1996). Critical Theory and Postmodernism Approaches to Organizational Studies. In S. R. Clegg, C. Hardy, and W. R. Nord (Eds.), *Handbook of Organization Studies* (pp. 191–217). London: Sage.

American Journal of Community Psychology. (1984). *A Tribute to Erich Lindemann, 12*(5), entire issue.

American Psychiatric Association. (2000). *Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders* (4th edn). Text Revision. Washington, DC: American Psychiatric Association.

American Psychological Association. (2005). *Report of the American Psychological Association Presidential Task Force on Psychological Ethics and National Security.* [Online at http://www.apa.org/releases/PENSTaskForceReportFinal.pdf]

American Psychology-Law Society. (2007). Call for Syllabi – Undergraduate Courses, accessed 21 September 2007 from http://www.ap-ls.org/academics/downloadUndergrad.html

Analyses of Social Issues and Public Policy. (2007). Special Issue on Psychologists and Interrogation, *7*(1), 1–271.

Anderson, I. (2002). Gender, Psychology, and Law: Studies in Feminism, Epistemology, and Science. *Feminism and Psychology, 12*, 379–388.

Anderson, N. (2005). Relationships Between Practice and Research in Personnel Selection: Does the Left Hand Know What the Right is Doing? In A. Evers, N. Anderson, and O. Vosquijl (Eds.), *The Blackwell Handbook of Personnel Selection.* Oxford: Blackwell Publishing.

Anderson, S., Cavanagh, J., Collins, C., Pizzigati, S., & Lapham, M. (2007). *Executive Excess 2007: The Staggering Social Cost of US Business Leadership.* Institute for Policy Studies and United for a Fair Economy. Available from http://www.faireconomy.org/files/pdf/ExecutiveExcess2007.pdf

Angelique, H., & Culley, M. (2007). History and Theory of Community Psychology: An International Perspective of Community Psychology in the United States: Returning to Political, Critical, and Ecological Roots. In S. Reich, M. Riemer, I. Prilleltensky, and M. Montero (Eds.), *International Community Psychology: History and Theories* (pp. 37–62). New York: Springer.

Angell, M. (2004). *The Truth About the Drug Companies.* New York: Random House.

Antonovsky, A. (1987). *Unraveling the Mystery of Health: How People Manage Stress and Stay Well.* San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Applbaum, K. (2006). Pharmaceutical Marketing and the Invention of the Medical Consumer. *PLoS Medicine, 3*(4), e189.

Arena, M. P., & Arrigo, B. A. (2006). *The Terrorist Identity: Explaining the Terrorist Threat.* New York: New York University Press.

Argyris, C., & Schon, D. A. (1978). *Organizational Learning: A Theory of Action Perspective.* San Francisco, CA: Jossey-Bass.

Armenakis, A. A. (1993). Creating Readiness for Organizational Change. *Human Relations, 46*(6), 681–703.

Armstrong, D. (1987). Theoretical Tensions in Biopsychosocial Medicine. *Social Science & Medicine, 25*, 1213–1218.

Armstrong, M. (1996). Privilege In Residential Housing. In S. M. Wildman, with M. Armstrong, A. Davis, and T. Grillo (Eds.), *Privilege Revealed* (pp. 43–65). New York: New York University Press.

Aronson, E., Wilson, T. D., Akert, R. M., & Fehr, B. (2007). *Social Psychology* (3rd Canadian edn). Toronto: Pearson/Prentice Hall.

Arratia, M., & de la Maza, I. (1997). Grounding a Long-Term Deal: Working with the Aymara for Community Development. In S. E. Smith, D. G. Willms, with N. A. Johnson (Eds.), *Nurtured by Knowledge: Learning to Do Participatory Action-Research* (pp. 111–137). New York: The Apex Press.

Arribas-Ayllon, M., & Walkerdine, V. (2008). Foucauldian Discourse Analysis. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.), *The SAGE Handbook of Qualitative Research in Psychology* (pp. 91–108). London: Sage.

Arrigo, B. A. (1992). Deconstructing Jurisprudence: An Experiential-Feminist Critique. *Journal of Human Justice, 4*(1): 13–20.

Arrigo, B. A. (1995). The Peripheral Core of Law and Criminology: On Postmodern Social Theory and Conceptual Integration. *Justice Quarterly, 12*, 447–472.

Arrigo, B. A. (2000). Social Justice and Critical Criminology: On Integrating Knowledge. *Contemporary Justice Review, 3*(1), 7–37.

Arrigo, B. A. (2001). Reviewing Graduate Training Models in Forensic Psychology: Implications for Practice. *Journal of Forensic Psychology Practice, 3*, 9–31.

Arrigo, B. A. (2002). *Punishing the Mentally Ill: A Critical Analysis of Law and Psychiatry.* Albany, NY: SUNY Press.

Arrigo, B. A. (2003). Psychology and the Law: The Critical Agenda for Citizen Justice and Radical Social Change. *Justice Quarterly, 20*, 399–444.

Arrigo, B. A. (Ed.). (2004a). *Psychological Jurisprudence: Critical Explorations in Law, Crime, and Society.* Albany, NY: SUNY Press.

Arrigo, B. A. (2004b). The Ethics of Therapeutic Jurisprudence: A Critical and Theoretical Inquiry of Law, Psychology, and Crime. *Psychiatry, Psychology, and Law: An Interdisciplinary Journal, 11*, 23–43.

Arrigo, B. A. (2007). Punishment, Freedom, and the Culture of Control: The Case of Brain Imaging and the Law. *American Journal of Law and Medicine, 33*(2/3), 457–482.

Arrigo, B. A., & Barrett, L. (2008). Philosophical Criminology and Complex Systems Science: Towards A Critical Theory of Justice. *Critical Criminology: An International Journal, 16*(3).

Arrigo, B. A., & Schehr, R. C. (1998). Restoring Justice for Juveniles: A Critical Analysis of Victim-Offender Mediation. *Justice Quarterly, 15*, 629–666.

Arrigo, B. A., Milovanovic, D., & Schehr, R. C. (2005). *The French Connection in Criminology: Rediscovering Crime, Law, and Social Change.* Albany, NY: SUNY Press.

Arthur, W. Jr., Bennett, W. Jr., Edens, P. S., & Bell, S. T. (2003). Effectiveness of Training in Organizations: A Meta-Analysis of Design and Evaluation Features. *Journal of Applied Psychology, 88*(2), 234–245.

Asch, A. (2001). Disability, Bioethics, and Human Rights. In G. Albrecht, K. Seelman, and M. Bury (Eds.), *Handbook of Disability Studies* (pp. 297–326). New York: Sage.

Ash, M. G., & Woodward, W. R. (1987). *Psychology in Twentieth-Century Thought and Society.* Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Ashforth, B. E., & Kreiner, G. E. (1999). 'How can you do it?' Dirty Work and the Challenge of Constructing a Positive Identity. *Academy of Management Review, 24*, 413–434.

Askenazy, P. (2004). Shorter Work Time, Hours Flexibility, and Labor Intensification. *Eastern Economic Journal, 30*(4), 603–614.

Augoustinos, M., Tuffin, K., & Every, D. (2005). New Racism, Meritocracy and Individualism: Constraining Affirmative Action in Education. *Discourse & Society, 16*, 315–340.

Austin, J. L. (1962). *How To Do Things With Words.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Austin, S., & Prilleltensky, I. (2001). Contemporary Debates in Critical Psychology: Dialectics and Synthesis. *Australian Psychologist, 36*(1), 75–80.

Ayres, J., Cole, R., Hein, C., Huntington, S., Kobberdahl, W., Leonard, W., & Zetocha, D. (1990). *Take Charge: Economic Development in Small Communities. Empowerment for Rural Communities for the 1990s.* North Central Regional Center for Rural Development, Ames, IA.

Bagdikian, B. H. (1997). *The Media Monopoly* (5th edn). Boston, MA: Beacon Press.

Baier, K. (1973). The Concept of Value. In E. Laszlo and J. B. Wilbur (Eds.), *Value Theory in Philosophy and Social Science* (pp. 1–11). New York: Oxford University Press.
Bakan, D. (1966). *The Duality of Human Existence: An Essay on Psychology and Religion.* Chicago: Rand McNally.
Bakan, D. (1967). Idolatry in Religion and Science. In D. Bakan (Ed.), *On Method: Toward a Reconstruction of Psychological Investigation* (pp. 150–159). San Francisco, CA: Jossey-Bass. (Original work published 1961.)
Baker, T., & Wang, C. (2006). Photovoice: Use of a Participatory Action Research Method to Explore the Chronic Pain Experience in Older Adults. *Qualitative Health Research, 16,* 1405–1413.
Bakunin, M. (1974). *Michael Bakunin: Selected Writings.* New York: Grove.
Bandura, A. (1986). *Social Foundations of Thought and Action.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
Barclay, H. (1982). *People Without Government: An Anthropology of Anarchism.* London: Kahn & Averill.
Baritz, L. (1974). *The Servants of Power: A History of the Use of Social Science in American Industry.* Greenwood, IL: Greenwood Press.
Barley, S. R., & Knight, D. B. (1992). Toward a Cultural Theory of Stress Complaints. *Research in Organizational Behavior, 14,* 1–48.
Barnes, A. (Ed.). (2006). *Handbook of Women, Psychology, and the Law.* San Francisco, CA: Jossey-Bass.
Barnes, C. (1998). The Social Model of Disability: A Sociological Phenomenon Ignored By Sociologists? In T. Shakespeare (Ed.), *The Disability Reader: Social Science Perspectives* (pp. 65–78). London: Cassell.
Barnes, C., Mercer, M., & Shakespeare, T. (1999). *Exploring Disability: A Sociological Introduction.* Cambridge: Polity Press.
Barr, R. G., Hopkins, B., & Green, J. A. (Eds.). (2000). *Crying as a Sign, Symptom, and A Signal: Clinical, Emotional and Developmental Aspects of Infant and Toddler Crying.* London: Mackeith Press.
Barratt, B. B. (1993). *Psychoanalysis and the Postmodern Impulse: Knowing and Being since Freud's Psychology.* Baltimore: Johns Hopkins University Press.
Barrington, J. M., & Beaglehole, T. H. (1974). *Maori Schools in a Changing Society: An Historical Review.* Wellington: New Zealand Council for Education Research.
Barry, B. (2005). *Why Social Justice Matters.* Malden, MA: Polity.
Bartlett, F. H. (1938). *Sigmund Freud: A Marxian Essay.* London: Victor Gollancz.
Bartlett, K., & Kennedy, R. (1991). Introduction. In K. Bartlett and R. Kennedy (Eds.), *Feminist Legal Theory* (pp. 1–11). Oxford: Westview Press.
Bartol, C. R., & Bartol, A. M. (2006). History of Forensic Psychology. In I. B. Weiner and A. K. Hess (Eds.), *Handbook of Forensic Psychology* (pp. 1–27). Hoboken, NJ: Wiley.
Barton, L. (1998). Sociology, Disability Studies and Education: Some Observations. In T. Shakespere (Ed.), *The Disability Reader: Social Science Perspectives* (pp. 53–64). London: Cassell.
Barton, S. (1994). Chaos, Self-Organization, and Psychology. *American Psychologist, 49,* 5–14.
Bassman, R. (2007). *A Fight To Be: A Psychologist's Experience From both Sides of the Locked Door.* Albany, NY: Tantamount Press.
Bateson, G. (1972). *Steps to an Ecology of the Mind.* New York: Dutton.
Bayer, B., & Malone, K. R. (1998). Feminism, Psychology and Matters of the Body. In H. J. Stam (Ed.), *The Body and Psychology* (pp. 94–199). London: Sage.
Bayoumi, M., & Rubin, A. (Eds.). (2000). *The Edward Said Reader.* London: Granta.
Becker, D., & Lamb, S. (1994). Sex Bias in the Diagnosis of Borderline Personality Disorder and Posttraumatic Stress Disorder. *Professional Psychology: Research and Practice, 25,* 55–61.

Becker, H. (2006). Measuring Health Among People With Disabilities. *Family & Community Health, 29*(1), 70S–77S.
Beggs, G. (1995). Novel Expert Evidence In Federal Civil Rights Litigation. *American University Law Review, 45*(2), 1–65.
Belfield, C., & Levin, H. (Eds.). (2007). *The Price We Pay: Economic and Social Consequences of Inadequate Education.* Washington, DC: Brookings Institution.
Belle, D., & Doucet, J. (2003). Poverty, Inequality, and Discrimination as Sources of Depression Among US Women. *Psychology of Women Quarterly, 27,* 101–113.
Beneke, E. (1845). *Lehrbuch der Psychologie als Naturwissenschaft* (Zweite, vermehrte und verbesserte Auflage) [Textbook of Psychology as a Natural Science (2nd expanded and improved edition)]. Berlin: Mittler. (First edition published 1833.)
Benjamin, J. (1988). *The Bonds of Love.* New York: Basic Books.
Benjamin, L. T., & Crouse, E. M. (2002). The American Psychological Association's Response to Brown v. Board of Education. *American Psychologist, 57,* 38–50.
Bennett, M. (2005). *The Purpose of Counselling and Psychotherapy.* London: Palgrave.
Berger, P. L., & Luckman, T. (1966). *The Social Construction of Reality: A Treatise on the Sociology of Knowledge.* Garden City, NY: Anchor.
Beristain, C. Martín (2006). *Humanitarian Aid Work: A Critical Approach.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
Berkowitz, L. (1999). Evil is More than Banal: Situationism and the Concept of Evil. *Personality and Social Psychology Review, 3*(3), 246–253.
Bernard, M., & Scharf, T. S. (2007). Critical Perspectives on Ageing Societies. In M. Bernard and T. S. Scharf (Eds.), *Critical Perspectives on Ageing Societies* (pp. 3–12). Bristol: Policy Press.
Bernstein, M. D., & Russo, N. F. (1974). The History of Psychology Revisited: Or, Up With Our Foremothers. *American Psychologist, 29,* 130–134.
Berscheid, E. (2004). The Greening of Relationship Science. In H. Reis and C. Rusbult (Eds.), *Close Relationships* (pp. 25–34). New York: Psychology Press.
Bersoff, D. N., Goodman-Delahunty, J., Grisso, J. T., Hans, V. P., Poythress, N. G., & Roesch, R. G. (1997). Traning in Law and Psychology. *American Psychologist,* 52, 1301–1310.
Best, S., & Kellner, D. (1997). *Postmodern Theory: Critical Interrogations.* New York: Guilford.
Bhagat, R. S. (1983). Effects of Stressful Life Events on Individual Performance Effectiveness and Work Adjustment Processes Within Organizational Settings: A Research Model. *Academy of Management Review, 8,* 660–671.
Billig, M. (1976). *Social Psychology and Intergroup Relations.* Oxford: Basil Blackwell.
Billig, M. (1988). The Notion of 'Prejudice': Some Rhetorical and Ideological Aspects. *Text, 8,* 91–111.
Billig, M. (1991). *Ideology and Opinions.* London: Sage.
Billig, M. (1995). *Banal Nationalism.* London: Sage.
Billig, M., Condor, S., Edwards, C., Gane, M., Middleton, D., & Radley, A. (1989). *Ideological Dilemmas.* London: Sage.
Birdsall, N., & Sabot, R. (1994). Inequality as a Constraint on Growth in Latin America. *Development Policy, Inter-American Development Bank, 3*(3), 1–5. Reprinted in M. A. Seligson and J. T. Passé-Smith (Eds.), (1993–2003). *Development and Underdevelopment: The Political Economy of Global Inequality* (pp. 448–456). Boulder, CO & London: Lynne Reinner.
Birnbaum, M. (1969). A Rationale for the Right. In D. S. Burris (Ed.), *The Right to Treatment* (pp. 77–106). New York: Springer.
Birnbaum, M. (1974). The Right to Treatment: Some Comments on its Development. In F. J. Ayd (Ed.), *Medical, Moral and Legal Issues in Mental Health Care* (pp. 97–141). Baltimore: Williams and Wilkins.
Black, R., & Huygens, I. (2007). Pakeha Culture and Psychology. In I. Evans, J. Rucklidge and M. O'Driscoll (Eds.), *Professional Practice of Psychology in Aotearoa New Zealand* (pp. 49–66). Wellington: New Zealand Psychological Society.

Blaikie, N. (2000). *Designing Social Research.* Cambridge, UK: Polity Press.
Boal, A. (1992). *Games for Actors and Non-Actors* (revised 2002). London: Routledge.
Bohan, J. S. (1997). Regarding Gender: Essentialism, Constructionism and Feminist Psychology. In M. Gergen and S. N. Davis (Eds.), *Toward a New Psychology of Gender: A Reader* (pp. 31–47). New York: Routledge.
Bohm, D. (1996). *On Dialogue.* London: Routledge.
Bond, M. (1999). Gender, Race, and Class in Organizational Contexts. *American Journal of Community Psychology, 27,* 327–356.
Bond, M. A., & Keys, C. B. (1993). Empowerment, Diversity and Collaboration: Promoting Synergy on Community Boards. *American Journal of Community Psychology, 21,* 37–58.
Bornstein, K. (1994). *Gender Outlaw.* New York: Routledge.
Bornstein, K. (1998). *My Gender Workbook: How to Become a Real Man, a Real Woman, the Real You, or Something Else Entirely.* New York: Routledge.
Bourdieu, P. (1986). The Forms of Capital. In J. Richardson (Ed.), *Handbook of Theory and Research for Sociology of Education* (pp. 241–258). New York: Greenwood Press.
Bourdieu, P. (1988). *Outline of a Theory of Practice.* Cambridge: Cambridge University Press.
Boyd, N. M., & Bright, D. S. (2007). Appreciative Inquiry as a Mode of Action Research for Community Psychology. *Journal of Community Psychology, 35,* 1019–1036.
Bracken, P. J., Giller, J. E., & Summerfield, D. (1995). Psychological Responses to War and Atrocity: The Limitations of Current Concepts. *Social Science & Medicine, 40*(8), 1073–1082.
Brahm, E. (2004). Costs of Intractable Conflict. In G. Burgess and H. Burgess (Eds.), *Beyond Intractability.* Conflict Research Consortium, University of Colorado, Boulder. http://www.beyondintractability.org/essay/costs_benefits/.
Bramel, D., & Friend, R. (1981). Hawthorne, the Myth of the Docile Worker, and Class Bias in Psychology. *American Psychologist, 36,* 867–878.
Braun, V., & Kitzinger, C. (2001). Telling it Straight? Dictionary Definitions of Women's Genitals. *Journal of Sociolinguistics, 5,* 214–232.
Breggin, P. R. (1991). *Toxic Psychiatry: Why Therapy, Empathy and Love Must Replace the Drugs, Electroshock, and Biochemical Theories of the 'New Psychiatry'.* New York: St. Martin's Press.
Brewer, N., & Williams, K. D. (Eds.). (2005). *Psychology and Law: An Empirical Perspective.* New York: The Guilford Press.
Briggs, J., & Peat, F. D. (1989). *Turbulent Mirror.* New York: Harper and Row.
Brighouse, H. (2004). *Justice.* Malden, MA: Polity.
Brinkman, S., & Kvale, S. (2008). Ethics in Qualitative Psychological Research. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology.* London: Sage.
Brion, D. (1993). The Hidden Persistence of Witchcraft. *Law and Critique, 4.*
Brisenden, S. (1998). Independent Living and the Medical Model of Disability. In T. Shakespeare (Ed.), *The Disability Reader: Social Science Perspectives* (pp. 20–27). London: Cassell.
Brock, A. (1993). Something Old, Something New: The 'Reappraisal' of Wilhelm Wundt in Textbooks. *Theory & Psychology, 3,* 235–242.
Brock, A. C. (Ed.). (2006). *Internationalizing the History of Psychology.* New York: New York University Press.
Brohman, J. (1996). *Popular Development: Rethinking the Theory and Practice of Development.* Oxford & Cambridge: Blackwell.
Brooks-Harris, J. (2008). *Integrative Multitheoretical Psychotherapy.* New York: Houghton Mifflin.
Broughton, J. (1986). The Psychology, History and Ideology of the Self. In K. Larsen (Ed.), *Dialectics and Ideology in Psychology* (pp. 128–164). Norwood, NJ: Ablex.

Brown, D. (2001). *Bury my Heart at Wounded Knee: An Indian History of the American West*. New York: Holt Paperbacks.
Brown, L. S. (1994). *Subversive Dialogues: Theory in Feminist Therapy*. New York: Basic Books.
Brown, P. (Ed.). (1973). *Radical Psychology*. New York: Harper.
Brown, S. D. (2001). Psychology and the Art of Living. *Theory and Psychology, 11*, 171–192.
Bruner, J. (1957). On Perceptual Readiness. *Psychological Review, 64*, 123–152.
Bruner, J. (1973). *Going Beyond the Information Given*. New York: Norton.
Brydon-Miller, M. (2004). Using Participatory Action Research to Address Community Health Issues. In M. Murray (Ed.), *Critical Health Psychology* (pp. 187–202). London: Palgrave.
Bucheli, M. (2006). *Good Dictator, Bad Dictator: United Fruit Company and Economic Nationalism in Central America in the Twentieth Century*. University of Illinois at Urbana-Champaign, College of Business Working Papers Series. Working Paper No. 06–0115.
Bullock, H. E. (1995). Class Acts: Middle Class Responses to the Poor. In B. Lott and D. Maluso (Eds.), *The Social Psychology of Interpersonal Discrimination* (pp. 118–159). New York: Guilford Press.
Bullock, H. E., Williams, W. R., & Limbert, W. M. (2003). Predicting Support For Welfare Policies: The Impact of Attributions and Beliefs About Inequality. *Journal of Poverty, 7*, 35–56.
Burke, W. W. (1994). *Organization Development: A Process of Learning and Changing* (2nd ed.). Reading, MA: Addison-Wasley.
Burke, W. W. (2002). *Organization Change: Theory and Practice*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
Burr, V. (1998). *Gender and Social Psychology*. London: Routledge.
Burr, V. (2003). *Social Constructionism* (2nd edn). London: Psychology Press.
Burton, M., Boyle, S., Harris, C., & Kagan, C. (2007). Community Psychology in Britain. In S. Reich, M. Riemer, I. Prilleltensky, and M. Montero (Eds.), *International Community Psychology: History and Theories* (pp. 219–237). New York: Kluwer/Springer Academic.
Busfield, J. (2006). Pills, Power, People: Sociological Understandings of the Pharmaceutical Industry. *Sociology, 40*, 297–314.
Butler, J. (1990). *Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity*. New York: Routledge.
Buttny, R (1993). *Social Accountability in Communication*. London: Sage.
Butz, M. (1994). Psychopharmacology: Psychology's *Jurassic Park*. *Psychotherapy, 31*, 692–698.
Butz, M. (1997). *Chaos and Complexity: Implications for Psychological Theory and Practice*. Bristol, PA: Taylor and Francis.
Buvinic, M. (1997). Women In Poverty: A New Global Underclass. *Foreign Policy, 108*, 38–53.
Camhi, L. (1993). Stealing Femininity: Department Store Kleptomania as Sexual Disorder. *Differences, 5*, 26–50.
Camic, P. (2008). Health Psychology, the Arts and New Approaches to Health Care. *Journal of Health Psychology, 13*, 287–298.
Campbell, C., & Murray, M. (2004). Community Health Psychology: Promoting Analysis and Action for Social Change. *Journal of Health Psychology, 9*, 187–195.
Campos, P., Saguy, A., Ernsberger, P., Oliver, E., & Gaesser, G. (2006). The Epidemiology of Overweight and Obesity: Public Health Crisis or Moral Panic? *International Journal of Epidemiology, 35*, 55–60.
Capshew, J. H. (1999). *Psychologists on the March: Science, Practice, and Professional Identity in America, 1929–1969*. Cambridge: Cambridge University Press.
Carasso, A., Reynolds, G., & Steurle (n.d.). *How Much Does the Federal Government Spend to Promote Economic Mobility and for Whom?* Washington, DC: Economic

Mobility Project. Available: http://www.economicmobility.org/assets/pdfs/EMP_Mobilty_Budget.pdf.
Carmack, R. M. (Ed.). (1988). *Harvest of Violence: The Maya Indians and the Guatemalan Crisis.* Norman, OK: University of Oklahoma Press.
Carr, S. C., & Sloan, T. (Eds.). (2003). *Poverty and Psychology: From Global Perspective to Local Practice.* New York: Kluwer Academic/Plenum.
Carr, S., McAuliffe, E., & MacLachlan, M. (1998). *Psychology of Aid.* London: Routledge.
Cattell, J. M. (1895). Measurements of the Accuracy of Recollection. *Science, 2,* 761–766.
CEH [Commission for Historical Clarification] (1999). *Guatemala: Memory of Silence. Report of the Commission for Historical Clarification.* Accessed 10 May 2005 from http://shr.aaas.org/guatemala/ceh/report/english/recs1.html.
Center on Budget and Policy Priorities. (2006). *Buying Power of Minimum Wage at 51 Year Low: Congress Could Break Record for Longest Period Without an Increase.* Available: http://www.cbpp.org/6-20-06mw.htm, accessed 20 June.
Chamberlain, K., Stephens, C., & Lyons, A. (1997). Encompassing Experience: Meanings and Methods in Health Psychology. *Psychology & Health, 12,* 691–709.
Chamberlain, L. L. (1994). Future Adventures in Psychology's *Jurassic Park*: The Issue of Psychopharmacology. *Psychotherapy Bulletin, 29,* 47–50.
Chappelle, W., & Lumley, V. (2006). Outpatient Mental Health Care at a Remote U.S. Air Base in Southern Iraq. *Professional Psychology, 37,* 523–530.
Chaskin, R. J., Brown, P., Venkatesh, S., & Vidal, A. (2001). *Building Community Capacity.* New York: Aldine de Gruyter.
Chatman, J. (1991). Matching People and Organizations: Selection and Socialization in Public Accounting Firms. *Administrative Science Quarterly, 36,* 459–484.
Chavis, D. M., & Wolff, T. (1993). *Public Hearing – Community Psychology's Failed Commitment to Social Change: Ten Demandments For Action.* Public meeting held at the biennial conference of the Society for Community Research and Action, Williamsburg, Virginia, June.
Cherry, F. (1995). *The 'Stubborn Particulars' of Social Psychology: Essays on the Research Process.* London: Routledge.
Cherry, F. (2004). Kenneth B. Clark and Social Psychology's Other History. In G. Philogene (Ed.), *Racial Identity in Context: The Legacy of Kenneth B. Clark* (pp. 13–33). Washington, DC: American Psychological Association.
Cherry, F. (2007). *The Peregrinations of Paired Testing: A Brief History.* Paper presented at the First joint meeting of Cheiron and ESSHS, 25 June – 29 July, Dublin, Ireland.
Cherry, F., & Borshuk, C. (1998). Social Action Research and the Commission on Community Interrelations. *Journal of Social Issues, 54,* 119–142.
Cherry, F., Byrne, D., & Mitchell, H. E. (1976). Clogs in the Bogus Pipeline: Demand Characteristics and Social Desirability. *Journal of Research in Personality, 10,* 69–75.
Cherry, F., Mitchell, H. E., & Nelson, D. A. (1973). Helping or Hurting? The Aggression Paradigm. *Proceedings of the 81st Annual Convention, American Psychological Association,* 117–118.
Chesler, P. (1972). *Women and Madness.* Garden City, NY: Doubleday.
Chetovich, C., & Kunreuther, F. (2006). *From the Ground Up: Grassroots Organizations Making Social Change.* Ithaca, NY: Cornell University Press.
Chiang, H. H. (2007). *Effecting Science, Affecting Medicine: Homosexuality, the Kinsey Reports, and the Contested Boundaries of Psychopathology in the United States, 1948–1965.* Unpublished manuscript [winner of John C. Burnham Early Career Award, Forum for the History of the Human Sciences].
Chicuecue, N. M. (1997). Reconciliation: The Role of Truth Commissions and Alternative Ways of Healing. *Development in Practice, 7*(4).

Chin, R., & Benne, K. D. (1985). General Strategies for Effecting Change in Human Systems. In W. G. Bennis, K. D. Benne and R. Chin (Eds.), *The Planning of Change* (4th edn) (pp. 22–43). New York: Rinehart & Winston.
Cienfuegos, A. J., & Monelli, C. (1983). The Testimony of Political Repression as a Therapeutic Instrument. *American Journal of Orthopsychiatry, 53*(1), 43–51.
Cigno, A., Rosati, F. C., & Tzannatos, Z. (2001). *Handbook of Child Labor.* Washington, DC: The World Bank.
Citizens Commission on Human Rights International (Producer) (2006). *Psychiatry: Industry of Death* [motion picture]. Los Angeles, CA: Citizens Commission on Human Rights International.
Ciulla, J. B. (2000). *The Working Life: The Promise and Betrayal of Modern Work.* New York: Times Books.
Clark, K. B. (1953). Desegregation: An Appraisal of the Evidence. *Journal of Social Issues, 9*, 1–77.
Clarke, V. (2007). Man Not Included? A Critical Psychology Analysis of Lesbian Families and Male Influences in Child Rearing. *Journal of GLBT Family Studies: Innovations in Theory, Research and Practice, 3*(4), 309–349.
Clarke, V. (2008). From Outsiders to Motherhood to Reinventing the Family: Constructions of Lesbians as Parents in the Psychological Literature – 1886–2006. *Women's Studies International Forum, 31*, 118–128.
Clarke, V. & Peel, E. (Eds.). (2007). *Out in Psychology: Lesbian, Gay, Bisexual, Trans and Queer Perspectives.* Chichester: Wiley.
Class: But Did They Buy Their Own Furniture? (2006). *The Economist*, 12 August, *380*(8490), 46–47.
Clawson, R. A., & Trice, R. (2000). Poverty As We Know It: Media Portrayals of the Poor. *Public Opinion Quarterly, 64*, 53–64.
Cockburn, C. (1998). *The Space between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict.* London: Zed Books.
Cohen, C., & Timimi, S. (Eds.). (2008). *Liberatory Psychiatry.* New York: Cambridge University Press.
Cohen, D., & McCubbin, M. (1990). The Political Economy of Tardive Dyskinesia: Asymmetries in Power and Responsibility. *Journal of Mind and Behavior, 11*, 465–488.
Cohen, J., Marecek, J., & Gillham, J. (2006). Is Three a Crowd? Clinicians, Clients, and Managed Care. *American Journal of Orthopsychiatry, 76*, 251–259.
Coker, D. (2001). Crime Control and Feminist Law Reform in Domestic Violence Law. *Buffalo Criminal Law Review, 4*, 801–841.
Colfax, J. D., & Roach, J. L. (Eds.). (1971). *Radical Sociology.* New York: Basic Books.
Collins English Dictionary. (1994). Glasgow: HarperCollins.
Condor, S., Figgou, L., Abell, J., Gibson, S., & Stevenson, C. (2006). 'They're Not Racist ...' Prejudice Denial, Mitigation and Suppression in Dialogue. *British Journal of Social Psychology, 45*, 441–462.
Conrad, P. (1992). Medicalization and Social Control. *Annual Review of Sociology, 18*, 209–232.
Conrad, P. (2007). *The Medicalization of Society: On the Transformation of Human Conditions into Treatable Disorders.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.
Cooke, B. & Kothari, U. (Eds.). (2001). *Participation: The New Tyranny?* London and New York: Zed Books.
Cooke, B. Mills, A., & Kelly, E. (2005). Situating Maslow in Cold War America: A Recontextualisation of Management Theory. *Group and Organization Management, 30*(2), 129–152.
Coontz, S. (2006). *Marriage, a History: How Love Conquered Marriage.* New York: Penguin.

Cooper, C. L., & Marshall, J. (1976). Occupational Sources of Stress: Review of Literature Relating to Coronary Heart Disease and Mental Ill Health. *Journal of Occupational Psychology, 49,* 11–28.
Cormier, C., & Cormier, W. (1997). *Interviewing Strategies for Helpers: Fundamental Skills and Cognitive Behavioral Interventions.* New York: Brooks/Cole.
Cornish, F. (2006). Challenging the Stigma of Sex Work in India: Material Context and Symbolic Change. *Journal of Community & Applied Social Psychology, 16,* 462–471.
Cornwall, A. (2000). Making a Difference? Gender and Participatory Development. *IDS Discussion Paper 378.*
Cornwall, A. (2007). *Pathways of Women's Empowerment.* openDemocracy. Accesssed 4 April from http://www.opendemocracy.net/node/34188/print.
Cosgrove, L., Krimsky, S., Vijayaraghavana, S., & Schneider, L. (2006). Financial Ties between DSM-IV Panel Members and the Pharmaceutical Industry. *Psychotherapy and Psychosomatics, 75,* 154–160.
Costa, P. T., & McCrae, R. R. (2006). Age Changes in Personality and Their Origins: Comment on Roberts, Walton, and Viechtbauer (2006). *Psychological Bulletin, 132*(1), 26–28.
Costanzo, M. (2004). *Psychology Applied to Law.* Belmont, CA: Wadsworth.
Cowen, E. L. (1985). Person-Centered Approaches to Primary Prevention in Mental Health: Situation-Focused and Competence Enhancement. *American Journal of Community Psychology, 13,* 31–48.
Cowen, E. L. (1991). In Pursuit of Wellness. *American Psychologist, 46,* 404–408.
Cozzarelli, C. A., Wilkinson, A. V., & Tagler, M. J. (2001). Attitudes toward the Poor and Attributions for Poverty. *Journal of Social Issues, 57,* 207–227.
Crawford, R. (1980). Healthism and the Medicalization of Everyday Life. *International Journal of Health Services, 10,* 365–388.
Crawford, R. (2006). Health as a Meaningful Social Practice. *Health: An Interdisciplinary Journal for the Social Study of Health, Illness and Medicine, 10,* 401–420.
Crosby, D. A. (1988). *The Specter of the Absurd: Sources and Criticisms of Modern Nihilism.* Albany, NY: SUNY Press.
Crosby, F. J., Aarti, I., Clayton, S., & Downing, R. A. (2003). Affirmative Action: Psychological Data and the Policy Debates. *American Psychologist, 58*(2), 93–115.
Crossley, M. (2000). *Rethinking Health Psychology.* Buckingham, UK: Open University Press.
Crossley, M. (2001). Do We Need to Rethink Health Psychology? *Psychology, Health & Medicine, 6,* 243–255.
Crow, L. (1996). Including All of Our Lives: Renewing the Social Model of Disability. In J. Morris (Ed.), *Encounters with Strangers: Feminism and Disability* (pp. 206–226). London: The Women's Press.
Culler, J. (1997). *Literary Theory: A Very Short Introduction.* Oxford: Oxford University Press.
Cupchik, W. (1997). *Why Honest People Shoplift or Commit Other Acts of Theft.* Toronto: W. Cupchik.
Curle, A. (1971). *Making Peace.* London: Tavistock Publications.
Curt, B. (1994). *Textuality and Tectonics: The Troubling of Social and Psychological Science.* Buckingham, UK: Open University Press.
Curti, M. W. (1926). The New Lombrosianism. *Journal of Criminal Law and Criminology, 17,* 246–253.
Cushman, P. (1995). *Constructing the Self, Constructing America: A Cultural History of Psychotherapy.* New York: Addison-Wesley.
Cushman, P., & Gilford, P. (2000). Will Managed Care Change Our Way of Being? *American Psychologist, 55,* 985–996.

Dafermos, D., Marvakis, A., & Triliva, S. (Eds.). (2006). Critical Psychology in a Changing World: Contributions from Different Geo-Political Regions. *Annual Review of Critical Psychology, 5* [Special issue]. Available from: http://www.discourseunit.com/arcp/5.htm

Dallaire, B., McCubbin, M., Morin, P., & Cohen, D. (2000). Civil Commitment Due to Mental Illness and Dangerousness: The Union of Law and Psychiatry Within A Treatment-Control System. *Sociology of Health and Illness, 22*, 679–699.

Danziger, K. (1985). The Methodological Imperative in Psychology. *Philosophy of the Social Sciences, 15*, 1–13.

Danziger, K. (1990). *Constructing the Subject: Historical Origins of Psychological Research*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Danziger, K. (1992). The Project of an Experimental Social Psychology: Historical Perspectives. *Science in Context, 5*, 309–328.

Danziger, K. (1997). *Naming the Mind: How Psychology Found Its Language*. London, UK: Sage.

Davies, M. F. (1997). Belief Persistence after Evidential Discrediting: The Impact of Generated Versus Provided Explanation on the Likelihood of Discredited Outcomes. *Journal of Experimental Social Psychology, 33*, 561–578.

Davis, G. F., McAdam, D. W., Scott, R., & Zald, M. N. (Eds.). (2005). *Social Movements and Organization Theory*. New York: Cambridge University Press.

Davis, S. N., & Gergen, M. (1997). Toward a New Psychology of Gender: Opening Conversations. In M. Gergen and S. N. Davis (Eds.), *Toward a New Psychology of Gender: A Reader* (pp. 1–27). New York: Routledge.

Davison, B. (1992). Columbus: The Bones and Blood of Racism. *Race & Class: Journal for Black and Third World Liberation, 33*(3), 17–25.

De Koning, K., & Martin, M. (1996). *Participatory Research in Health: Issues and Experiences*. Johannesburg: Zed Books Ltd.

Debbink, G., & Ornelas, A. (1997). Cows for Campesinos. In S. E. Smith, D. G. Willms, and N. A. Johnson (Eds.), *Nurtured by Knowledge: Learning to do Participatory Action Research* (pp. 13–33). New York: The Apex Press.

Dehue, T. (1995). *Changing the Rules: Psychology in the Netherlands, 1900–1985*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Delpeche, H., Jabbar-Bey, R., Sherif, B., Tailafero, J., & Wilder, M. (2003). *Community Development and Family Support: Forging a Practical Nexus to Strengthen Families and Communities*. Newark, DE: Center for community Research and Services.

Denzin, N. (2003). *Performance Ethnography: Critical Pedagogy and the Politics of Culture*. Thousand Oaks, CA: Sage.

Desjarlais, R., Eisenberg, L., Good, B., & Kleinman, A. (1995). *World Mental Health: Problems and Priorities in Low-Income Countries*. New York: Oxford University Press.

Dickason, O. P. (1999). Iron Men, True Men, and the Art of Treaty Making. In D. B. Knight and A. E. Joseph (Eds.), *Restructuring Societies: Insights From the Social Sciences* (pp. 105–122). Ottawa: Carleton University Press.

Dijkers, M. (1999). Correlates of Life Satisfaction Among Persons with Spinal Cord Injuries. *Archives of Physical Medicine and Rehabilitation, 80*, 867–876.

Dilthey, W. (1976). *Selected Writings* (edited, translated, and introduced by H. P. Rickman). Cambridge, MA: Cambridge University Press.

Dimock, H. (1992). *Intervention and Empowerment: Helping Organizations Change*. Concord, Ontario: Captus Press.

Dissanayake, E. (2007). What Art Is and What Art Does: An Overview of Contemporary Evolutionary Hypotheses. In C. Martindale, P. Locher, and V. M. Petrov (Eds.), *Evolutionary and Neurocognitive Approaches to Aesthetics, Creativity and the Arts*. Amityville, NY: Baywood.

Dixon, J. (2006). *Schelling's Checkboard Revisited: The Contact Hypothesis and the Social Psychology of 'Preferential Segregation'.* Keynote Address at the Contact50 conference, Itala, KwaZulu-Natal, South Africa.
Dohoghue, T. (2004, August 25). Maori Strike Gold in Marine Farms. *The Independent*, 1–2.
Dohwenrend, B. P. (1998). *Adversity, Stress, and Psychopathology.* New York, Oxford: Oxford University Press.
Donaldson, L. (1992). The Weick Stuff: Managing Beyond Games. *Organization Science, 3*, 461–466.
Dovidio, J. F., Gaertner, S. L., & Validzic, A. (1998). Intergroup Bias: Status, Differentiation, and a Common In-Group Identity. *Journal of Personality and Social Psychology, 75*, 109–120.
Dreier, O. (2007). *Psychotherapy in Everyday Life.* Cambridge, MA: Cambridge University Press.
Dryden, C. (1999) *Being Married, Doing Gender: A Critical Analysis of Gender Relationships in Marriage.* London: Routledge.
Dunn, D. (2000). Some Social Psychological Issues in Disability. In R. G. Frank and T. R. Elliot (Eds.), *Handbook of Rehabilitation Psychology* (pp. 565–584). Washington, DC: American Psychological Association.
Dunn, D., & Dougherty, S. (2005). Prospects for a Positive Psychology of Rehabilitation. *Rehabilitation Psychology, 50*(3), 305–311.
Dunn, D., & Elliot, T. (2005). Revisiting a Constructivist Classic: Wright's *Physical Disability: A Psychosocial Approach. Rehabilitation Psychology, 50*(2), 183–189.
Durlak, J. A., Taylor, R. D., Kawashima, K., Pachan, M. K., DuPre, E. P., Celio, C. I., Berger, S. R., Dymnicki, A. B., & Weissberg, R. P. (2007). Effects of Positive Youth Development Programs on School, Family, and Community Systems. *American Journal of Community Psychology, 39*, 269–286.
Durrheim, K. (under review). Stereotyping by Implication: The Discourse of Implicit Stereotyping. *British Journal of Social Psychology.*
Durrheim, K., & Dixon, J. (2005a). *Racial Encounter: The Social Psychology of Contact and Desegregation.* London: Routledge.
Durrheim, K., & Dixon, J. (2005b). Studying Talk and Embodied Practices: Toward A Psychology of Materiality of 'Race Relations'. *Journal of Community & Applied Social Psychology, 15*, 446–460.
Eagle, G. T. (1990). Promoting Peace by Integrating Western and Indigenous Healing in Treating Trauma. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, 4*(3).
Earnest, W. R. (1992). Ideology Criticism and Interview Research. In G. C. Rosenwald and R. L. Ochberg (Eds.), *Storied Lives* (pp. 250–264). New Haven: Yale University Press.
Eberstadt, M. (2008). Why Ritalin Rules. In R. Heiner (Ed.), *Deviance Across Cultures* (pp. 158–165). New York: Oxford University Press.
Economic Policy Institute (2006). *Wealth Flows to the Wealthiest as the Percentage of Americans Who Own Stock Fall.* Available from: http://www.epi.org/newsroom/releases/2006/08/SWApr-wealth-200608-final.pdf, accessed 29 August.
Ecumenical Women's Team Visit. (1992). *Rape of Women in War.* Geneva: Author.
Edwards, D. (1994). Script Formulations: An Analysis of Event Descriptions in Conversation. *Journal of Language and Social Problems, 13*, 211–247.
Edwards, D. (1997). *Discourse and Cognition.* London: Sage.
Edwards, D. (1999). Emotion Discourse. *Culture and Psychology, 5*, 271–291.
Edwards, D. (2004). Shared Knowledge as a Performative Category in Conversation. *Rivista Italiana di Psicolinguistica Applicata (RiPLA), 4*(2), 41–53. Special Issue edited by A. Fasulo & R. Galatolo, 'L'analisi del parlato in interazione.'
Edwards, D. (2007). Managing Subjectivity in Talk. In A. Hepburn and S. Wiggins (Eds.), *Discursive Research in Practice: New Approaches to Psychology and Interaction* (pp. 31–49). Cambridge: Cambridge University Press.

Edwards, D., Ashmore, M., & Potter, J. (1993). *Death and Furniture: The Rhetoric, Theory and Politics of Bottom Line Arguments Against Relativism.* Mimeograph, Discourse and Rhetoric Group, Loughborough University.
Edwards, D., & Potter, J. (1992). *Discursive Psychology.* London: Sage.
Edwards, P. K. (1992). Industrial Conflict: Themes and Issues in Recent Research. *British Journal of Industrial Relations, 30,* 361–404.
Eichler, M. (2007). *Consensus Organizing: Building Communities of Mutual Self Interest.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
Ekman, P. (1982). *Emotion in the Human Face.* Cambridge: Cambridge University Press.
Elliot, T., Kurylo, M., & Rivera, P. (2002). Positive Growth Following Acquired Physical Disability. In R. C. Snyder and S. J. Lopez (Eds.), *Handbook of Positive Psychology* (pp. 687–699). New York: Oxford University Press.
Elliot, T., & Warren, A. M. (2007). Why Psychology is Important in Rehabilitation. In P. Kennedy (Ed.), *Psychological Management of Physical Disabilities: A Practitioner's Guide.* New York: Routledge.
Elliott, A. (1992). *Social Theory and Psychoanalysis in Transition.* Oxford: Basil Blackwell.
Engel, G. L. (1977). The Need for a New Medical Model: A Challenge for Biomedicine. *Science, 196,* 129–136.
Entman, R. M. (1995). Television, Democratic Theory and the Visual Construction of Poverty. *Research in Political Sociology, 7,* 139–159.
Epp, J. (1988). *Mental Health for Canadians: Striking a Balance.* Ottawa: Minister of Supplies and Services.
Essed, P. (1990). *Everyday Racism.* Claremon, CA: Hunter House.
Evans, G. W., & Kantrowitz, E. (2002). Socioeconomic Status and Health: The Potential Role of Environmental Risk Exposure. *Annual Review of Public Health, 23,* 303–331.
Evans, S. D., Hanlin, C. E., & Prilleltensky, I. (2007). Blending Ameliorative and Transformative Approaches in Human Services: A Case Study. *Journal of Community Psychology, 35*(3), 329–346.
Eyben, R. (2008). *News at IDS – Being Strategic about the Meanings of Women's Empowerment.* Accessed 4 April from http://www.ids.ac.uk/go/about-ids/news-and-commentary/february-2008-news/meanings-of-women-s-empowerment.
Eyerman, R., & Jamison, A. (1991). *Social Movements: A Cognitive Approach.* University Park, PA: Pennsylvania State University Press.
Facione, P. A., Scherer, D., & Attig, T. (1978). *Values and Society: An Introduction to Ethics and Social Philosophy.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
Falla, R. *(1994). Massacres in the Jungle: Ixcán, Guatemala, 1975–1982* (Julia Howland, Trans.). Boulder, CO: Westview Press.
Fals Borda, O., & Rahman, M. A. (Eds.). (1991). *Action and Knowledge: Breaking the Monopoly with Participatory Action Research.* New York: Apex Press.
Fancher, R. E. (1988). Henry Goddard and the Kallikak Family Photographs: 'Conscious Skulduggery' or 'Whig History'? *American Psychologist, 42,* 585–590.
Farmer, P. (2005). *Pathologies of Power: Health, Human Rights, and the New War on the Poor.* Berkeley, CA: University of California Press.
Farrington, D. B. (1996). *Understanding and Preventing Youth Crime.* York: Joseph Rowntree Foundation/York Publishing Services.
Fay, B. (1987). *Critical Social Science: Liberation and Its Limits.* Ithaca, NY: Cornell University Press.
Feagin, J. R. (1991). The Continuing Significance of Race: Antiblack Discrimination in Public Places. *American Sociological Review, 56,* 101–116.
Feagin, J. R., & Feagin, C. B. (1978). *Discrimination American Style: Institutional Racism and Sexism.* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
Ferraro, F., Pfeffer, J., & Sutton, R.I. (2005). Economic Language and Assumptions: How Theories Can Become Self-Fulfilling. *Academy of Management Review, 30*(1), 8–24.

Ferrell, J. (1999). Anarchist Criminology and Social Justice. In B. A. Arrigo (Ed.), *Social Justice/Criminal Justice: The Maturation of Critical Theory in Law, Crime, and Deviance* (pp. 93–108). Belmont, CA: West/Wadsworth.

Fine, M. (1989). Coping with Rape: Critical Perspectives on Consciousness. In R. Unger (Ed.), *Representations: Social Constructions of Gender* (pp. 167–179). New York: Baywood Press.

Fine, M., & Torre, M. E. (2004). Re-membering Exclusions: Participatory Action Research in Public Institutions. *Qualitative Research in Psychology, 1*, 15–37.

Fine, M., Torre, M. E., Burns, A., & Paine, Y. A. (2006). Youth Research/Participatory Methods for Reform. In A. D. C.-S. Thiessen (Ed.), *International Handbook of Student Experience In Elementary and Secondary School* (pp. 805–828). New York: Springer.

Fine, M., & Weis, L. (1998). *The Unknown City: The Lives of Poor and Working-Class Young Adults*. Boston, MA: Beacon Press.

Finison, L. J. (1976). Unemployment, Politics, and the History of Organized Psychology. *American Psychologist, 31*, 747–755.

Fisher, A. (2002). *Radical Ecopsychology: Psychology in the Service of Life*. New York: SUNY Press.

Fiske, S., Bersoff, D. N., Borgida, E., Deaux, K., & Heilman, M. (1991). Social Science Research on Trial: Use of Sex Stereotyping Research in Price Waterhouse v. Hopkins. *American Psychologist, 46*(10), 1049–1060.

Flyvbjerg, B. (2001). *Making Social Science Matter: Why Social Inquiry Fails and How It Can Succeed Again*. Cambridge: Cambridge University Press.

For Whosoever Hath, To Him Shall Be Given, and He Shall Have More. (2007). *The Economist, 384*(8541), 11 August, 36.

Foster, D. (1993). On Racism: Virulent Mythologies and Fragile Threads. In L. J. Nicholas (Ed.), *Psychology and Oppression: Critiques and Proposals*. Braamfontein, South Africa: Skotaville.

Foster-Fishman, P. G., Fitzgerald, K., Brandell, C., Nowell, B., Chavis, D., & Van Egeren, L. A. (2006). Mobilizing Residents for Action: The Role of Small Wins and Strategic Supports. *American Journal of Community Psychology*. Special Issue: Exemplars of Community Practice, *38*(3–4), 143–152.

Foster-Fishman, P. G., Nowell, B., & Yang, H. (2007). Putting the System Back Into Systems Change: A Framework for Understanding and Changing Organizational and Community Systems. *American Journal of Community Psychology, 39*, 197–215.

Foucault, M. (1970). *The Order of Things: An Archaeology of the Human Sciences*. London: Tavistock Publications. (Original work published 1966.)

Foucault, M. (1977). *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (A. Sheridan, Trans.). London: Lane. (Original work published 1975.)

Foucault, M. (1978) (French publication: 1976). *The History of Sexuality, Vol. I: An Introduction* (Robert Hurley, Trans.). New York: Pantheon.

Foucault, M. (1980). *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977* (C. Gordon, Ed.). New York: Pantheon.

Foucault, M. (1984). What is Enlightenment? In P. Rabinow (Ed.), *The Foucault Reader*. New York: Pantheon.

Foucault, M. (1987). *Mental Illness and Psychology*. Berkeley, CA: University of California Press.

Foucault, M. (2006). *History of Madness* (Histoire de la folie à l'âge classique). New York: Routledge.

Fox, D. R. (1985). Psychology, Ideology, Utopia, and the Commons. *American Psychologist, 40*, 48–58.

Fox, D. R. (1991). Social Science's Limited Role in Resolving Psycholegal Social Problems. *Journal of Offender Rehabilitation, 17*, 117–124.

Fox, D. R. (1993a). The Autonomy-Community Balance and the Equity-Law Distinction: Anarchy's Task for Psychological Jurisprudence. *Behavioral Sciences and the Law, 11*, 97–109.
Fox, D. R. (1993b). Psychological Jurisprudence and Radical Social Change. *American Psychologist, 48*, 234–241.
Fox, D. R. (1996). The Law Says Corporations are Persons, but Psychology Knows Better. *Behavioral Sciences and the Law, 14*, 339–359.
Fox, D. (1997). Psychology and Law: Justice Diverted. In D. Fox and I. Prilleltensky (Eds.), *Critical Psychology: An Introduction* (pp. 217–232). London: Sage.
Fox, D. R. (1999). Psycholegal Scholarship's Contribution to False Consciousness about Injustice. *Law and Human Behavior, 23*, 9–30.
Fox, D. (2000). The Critical Psychology Project: Transforming Society and Transforming Psychology. In T. Sloan (Ed.), *Critical Psychology: Voices for Change*. New York: St. Martin's Press.
Fox, D. R. (2001a). A Critical-Psychology Approach to Law's Legitimacy. *Legal Studies Forum, 25*, 519–538.
Fox, D. (2001b). Organizing Critical Psychologists: The RadPsyNet Experience. *Radical Psychology Journal*. Online at http://www.radpsynet.org/journal/vol2-2/fox.html.
Fox, D. (2002). The Suitability of Political Debate in Psychology. *PsyPAG Quarterly, 45*, 15–18.
Fox, D. R. (2003). Awareness is Good, but Action is Better. *The Counseling Psychologist, 31*, 299–304.
Fox, D. (2005). Towards Transformative Social Interventions. In G. Nelson and I. Prilleltensky (Eds.), *Community Psychology: In Pursuit of Liberation and Well-being*. London: MacMillan.
Fox, D. (2008a). *Academic Objectivity, Political Neutrality, and Other Barriers to Israeli-Palestinian Reconciliation*. Paper presented at the First International Academic Conference, Israeli-Palestinian Conflict: Pathways to Peace, New Britain, Connecticut, March. [http://www.dennisfox.net/papers/objectivity_israel_palestine.html]
Fox, D. (2008b). Confronting Psychology's Power. *Journal of Community Psychology, 36*, 232–237.
Fox, D., & Prilleltensky, I. (Eds.). (1997). *Critical Psychology: An Introduction*. London: Sage.
Fox, D., & Prilleltensky, I. (2002). Wading through Quicksand: Between the Philosophically Desirable and the Psychologically Feasible. *International Journal of Critical Psychology, 6*, 159–167.
Fox, R. W. (1978). *So Far Disordered in Mind: Insanity in California, 1870–1930*. Berkeley, CA: University of California Press.
Frazier, P. A., & Hunt, J. S. (1998). Research on Gender and Law: Where Are We Going, Where Have We Been? *Law and Human Behavior, 22*, 1–16.
Freedman, J., & Combs, G. (1996). *Narrative Therapy: The Social Construction of Preferred Realities*. New York: Norton.
Freire, A. M. A., & Macedo, D. (Eds.). (1998). *The Paulo Freire Reader*. New York: Continuum.
Freire, P. (1970). *Pedagogy of the Oppressed*. New York: Continuum.
Freire, P. (1973). *Education: The Practice of Freedom*. London: Writers and Readers Publishing Cooperative.
Freire, P. (1975). Cultural Action for Freedom. *Harvard Educational Review Monograph, 1*.
Freire, P. (1981). *Education for Critical Consciousness*. New York: Seabury.
Freire, P. (1995). *Pedagogy of Hope: Reliving Pedagogy of the Oppressed*. New York: Continuum.
Freire, P. (1998). *Pedagogy of Freedom: Ethics, Democracy and Civic Courage* (P. Clarke, Trans.). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.

French, S. (1993). Disability, Impairment or Something In Between? In J. Swain, V. Finkelstein, S. French and M. Oliver (Eds.), *Disabling Barriers – Enabling Environments* (pp. 17–25). London: Sage Publications.
Freud, S. (1905/1963). *Dora: An Analysis of a Case of Hysteria.* New York: Collier.
Freud, S. (1917) The History of the Psychoanalytic Movement. *Nervous and Mental Disease Monograph Series* (No. 25).
Freud, S. (1965). *The Interpretation of Dreams.* New York: Avon Books. (Originally published in 1900.)
Friedan, B. (1959). *Memo to Madelin, Barbara, Bob, January 26, 1959.* Folder 708, Betty Friedan papers, Schlesinger Library, Harvard University, Cambridge, MA.
Friedan, B. (1963). *The Feminine Mystique.* New York: Norton.
Friedan, B. (n.d.). *A Study of a Sex in Social Mutation.* Folder 505, Betty Friedan papers, Schlesinger Library, Harvard University, Cambridge, MA.
Fromm, E. (1941). *Escape from Freedom.* New York: Avon.
Fromm, E. (1947). *Man for Himself.* New York: Rinehart.
Fromm, E. (1955). *The Sane Society.* New York: Holt Rinehart Winston.
Fromm, E. (1976) *To Have or To Be.* London: Abacus.
Frosh, S., & Young, L. S. (2008). Psychoanalytic Approaches to Qualitative Psychology. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology.* London: Sage.
Fulcher, M., Sutfin, E. L., & Patterson, C. J. (2008) Individual Differences in Gender Development: Associations with Parental Sexual Orientation, Attitudes, and Division of Labor. *Sex Roles, 58*(5/6), 330–341.
Furumoto, L. (1989). The New History of Psychology. In I. S. Cohen (Ed.), *The G. Stanley Hall Lecture Series*, v. 9 (pp. 5–34). Washington, DC: American Psychological Association.
Galbraith, J. K. (1983). *The Anatomy of Power.* Boston, MA: Houghton Mifflin.
Garfinkel, H. (1967). *Studies in Ethnomethodology.* Cambridge: Polity Press.
Gavey, N. (1989). Feminist Poststructuralism and Discourse Analysis: Contributions to Feminist Psychology. *Psychology of Women Quarterly, 13,* 459–475.
Gavey, N., & McPhillips, K. (1999). Subject to Romance: Heterosexual Passivity as an Obstacle to Women Initiating Condom Use. *Psychology of Women Quarterly, 23*(2), 349–367.
Gazzaniga, M. S. (2005). *The Ethical Brain.* Washington, DC: The Dana Foundation.
Geary, D. C. (1998). *Male, Female: The Evolution of Human Sex Differences.* Washington, DC: American Psychological Association.
Geertz, C. (1973). *The Interpretation of Cultures.* Basic Books.
Gergen, K. (1973). Social Psychology as History. *Journal of Personality and Social Psychology, 26,* 309–320.
Gergen, K. (1985). The Social Constructionist Movement in Modern Psychology. *American Psychologist, 40*(3), 266–275.
Gilens, M. (1996). Race and Poverty in America: Public Misperceptions and the American News Media. *Public Opinion Quarterly, 60,* 515–541.
Giles, W., de Alwis, M., Klein, E., & Silva, N. (Eds.). (2003). *Feminists Under Fire: Exchanges Across War Zones.* Toronto, Ontario, Canada: Between the Lines Books.
Gill, C. (2001). Divided Understandings: The Social Experience of Disability. In G. Albrecht, K. Seelman, and M. Bury (Eds.), *Handbook of Disability Studies* (pp. 351–372). New York: Sage.
Gill, C., Kewman, D., & Brannon, R. (2003). Transforming Psychological Practice and Society: Policies that Reflect the New Paradigm. *American Psychologist, 58*(4), 305–312.
Gillespie, R. (1991). *Manufacturing Knowledge: A History of the Hawthorne Experiments.* Cambridge: Cambridge University Press.

Gillett, J. (2003). Media Activism and Internet Use by People with HIV/AIDS. *Sociology of Health & Illness, 25*, 608–624.
Gilligan, C. (1982). *In a Different Voice: Psychological Theory and Women's Development*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
Gilman, C. P. (1899/1973). *The Yellow Wallpaper*. Brooklyn, NY: The Feminist Press at the City University of New York.
Gist, M. E. (1987). Self-efficacy: Implications for Organizational Behavior and Human Resource Management. *Academy of Managemment Review, 12*, 472–485.
Gittel, R., & Vidal, A. (1998). *Community Organizing: Building Social Capital as a Development Strategy*. Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
Glover, M., Dudgeon, P., & Huygens, I. (2005). Colonisation and Racism. In G. Nelson and I. Prilleltensky (Eds.), *Community Psychology: In Pursuit of Liberation and Well-Being* (pp. 521–545). New York: Palgrave MacMillan.
Goerner, S. (1994). *Chaos and the Evolving Ecological Universe*. Langhorne, PA: Gordon and Breach Science.
Goertzen, J. R. (2005). *The Identity of Psychology: A Qualitative Exploration and a Descriptive Account of the Crisis and Unification Literature*. Unpublished Master's Thesis, York University, Canada.
Goffman, E. (1961). *Asylums*. Garden City, NY: Doubleday.
Goffman, E. (1983). Felicity's Condition. *The American Journal of Sociology, 89*(1), 1–53.
Goldfield, M. (1987). *The Decline of Organized Labor in the United States*. Chicago: University of Chicago Press.
Goldstein, B. (1942a). *A Critical Evaluation of the Testing of Intelligence*. Folder 302, Betty Friedan papers, Schlesinger Library, Harvard University, Cambridge, MA.
Goldstein, B. (1942b). *Social Learning: A Reformulation of Freudian Concepts*. Folder 305, Betty Friedan papers, Schlesinger Library, Harvard University, Cambridge, MA.
Golombok, S., Spencer, A., & Rutter, M. (1983). Children in Lesbian and Single-Parent Households: Psychosexual and Psychiatric Appraisal. *Child Psychology and Psychiatry, 24*, 551–572.
Goodley, D., & Lawthom, R. (2006). *Disability & Psychology: Critical Introductions & Reflections*. New York: Palgrave.
Goodman, P. (1979). Reflections on the Anarchist Principle. In T. Stoehr (Ed.), *Drawing the Line: The Political Essays of Paul Goodman* (pp. 176–177). New York: Dutton. (Original work published 1966.)
Goodrich, T. J. (Ed.). (1991). *Women and Power: Perspectives for Family Therapy*. New York: Norton.
Gordon, P. (2001). Psycho-analysis and Racism: The Politics of Defeat. *Race & Class: Journal for Black and Third World Liberation, 42*(4), 17–34.
Gorman, M. (1981). Pre-war Conformity Research in Social Psychology: The Approaches of Floyd H. Allport and Muzafer Sherif. *Journal of the History of the Behavioral Sciences, 17*, 2–14.
Gould, S. J. (1981). *The Mismeasure of Man*. New York: Norton.
Gourevitch, P. (1998). *We Wish to Inform You That Tomorrow We Will be Killed With Our Families: Stories from Rwanda*. New York: Picador.
Graen, G. B., & Scandura, T. A. (1987). Toward a Psychology of Dyadic Organizing. In B. Staw and L. L. Cummings (Eds.), *Research in Organizational Behavior* (Vol. 9, pp. 175–208). Greenwich, CT: JAI Press.
Gramsci, A. (1971). *Selections from the Prison Notebooks*. In Q. Hoare & G. Nowell Smith (Eds.). London: Lawrence and Wishart.
Gray, R., & Sinding, C. (2002). *Standing Ovation: Performing Social Science Research about Cancer*. Walnut Creek, CA: AltaMira.

Green, C. D. (1995). *The Power Hour: Maybe Psychotherapy is Social Control After All.* Unpublished manuscript, York University, Ontario, Canada.
Greenwood, J. D. (2004a). *The Disappearance of the Social in American Social Psychology.* New York: Cambridge University Press.
Greenwood, J. (2004b). What Happened to the 'Social' in Social Psychology? *Journal for the Theory of Social Behaviour, 34,* 19–34.
Gregg, G. (1991). *Self-Representation: Life Narrative Studies in Identity and Ideology.* New York: Greenwood.
Greitens, E. (2001). The Treatment of Children during Conflict. In F. Stewart and V. Fitzgerald (Eds.), *War and Underdevelopment Volume II: The Economic and Social Consequences of Conflict* (pp. 149–167). Oxford: Oxford University Press.
Grieder, W. (1997). *One World, Ready Or Not.* New York: Simon & Schuster.
Griffith, T. L., & Neale, M. A. (2001). Information Processing in Traditional, Hybrid, and Virtual Teams: From Nascent Knowledge to Transactive Memory. *Research in Organizational Behaviour, 23,* 379–421.
Grisso, T. (2005). *Evaluating Competencies: Forensic Assessments and Instruments.* New York: Springer.
Grob, G. N. (1994). The History of the Asylum Revisited: Personal Reflections. In M. S. Micale and R. Porter (Eds.), *Discovering the History of Psychiatry* (pp. 260–281). New York: Oxford University Press.
Guilfoyle, M. (2003). Dialogue and Power: A Critical Analysis of Power in Dialogical Therapy. *Family Process, 42,* 331–343.
Habermas, J. (1972). *Knowledge and Human Interests* (J. J. Shapiro, Trans.). Boston: Beacon Press. (German original published in 1968.)
Habermas, J. (1981). *The Theory of Communicative Action,* Vols. 1 & 2. Boston: Beacon Press.
Hacker, W. (2003). Action Regulation Theory: A Practical Tool for the Design of Modern Work Processes? *European Journal of Work and Organizational Psychology, 12,* 105–130.
Hacking, I. (1995). *Rewriting the Soul: Multiple Personality and the Sciences of Memory.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hackney, H. L., & Cormier, C. (2005). *The Professional Counselor: A Process Guide to Helping* (5th ed.). New York: Pearson Education.
Hale, C. R. (Ed.). (2008). *Engaging Contradictions: Theory, Politics, and Methods of Activist Scholarship.* Berkeley, CA: University of California Press.
Haney, C. (1980). Psychological and Legal Change: On the Limits of a Factual Jurisprudence. *Law and Human Behavior, 4,* 147–200.
Haney, C. (1993). Psychology and Legal Change: The Impact of a Decade. *Law and Human Behavior, 17,* 371–398.
Haney, C., Banks, C., & Zimbardo, P. (1973). Interpersonal Dynamics in a Simulated Prison. *International Journal of Criminology and Penology, 1*(1), 69–97.
Hanisch, C. (1970). The Personal is Political. In S. Firestone and A. Koedt (Eds.), *Notes from the Second Year: Women's Liberation* (pp. 204–205). New York: Redstockings.
Hanlin, C. E., Bess, K., Conway, P., Evans, S. D., McCown, D., Prilleltensky, I., & Perkins, D. D. (2008). Community Psychology. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology.* London: Sage.
Hare-Mustin, R. T. (1991). Sex, Lies, and Headaches: The Problem is Power. In T. J. Goodrich (Ed.), *Women and Power.* New York: Norton.
Hare-Mustin, R. T. (1992). Cries and Whispers: The Psychotherapy of Anne Sexton. *Psychotherapy, 29,* 406–409.
Hare-Mustin, R. T., & Marecek, J. (1986). Autonomy and Gender: Some Questions for Therapists. *Psychotherapy: Theory, Practice, and Research, 23,* 205–212.
Hare-Mustin, R. T., & Marecek, J. (1988). The Meaning of Difference: Gender Theory, Postmodernism, and Psychology. *American Psychologist, 43,* 455–464.

Hare-Mustin, R.T., & Marecek, J. (1990). *Making a Difference: Psychology and the Construction of Gender.* New Haven, CT: Yale University Press.
Hare-Mustin, R. T., Marecek, J., Kapan, A. G., & Liss-Levenson, N. (1979). Rights of Clients, Responsibilities of Therapists. *American Psychologist, 34*, 3–16.
Harne, L., & the Rights of Women. (1997). *Valued Families: The Lesbian Mother's Legal Handbook.* London: The Women's Press.
Harper, D. J. (2003). Poverty and Discourse. In S. C. Carr and T. S. Sloan (Eds.), *Poverty and Psychology: From Global Perspective to Local Practice* (pp. 185–204). New York: Kluwer Academic/Plenum.
Harré, R. (1986). An Outline of the Social Constructionist Viewpoint. In R. Harré (Ed.), *The Social Construction of Emotions* (pp. 2–14). Oxford: Blackwell.
Harris, B. (1986) Reviewing Fifty Years of The Psychology of Social Issues. *Journal of Social Issues, 42*, 1–20.
Harris, B. (1994). Century of Progress? *Contemporary Psychology, 39*, 465–468.
Harris, B. (1995). The Benjamin Rush Society and Marxist Psychiatry in the United States, 1944–1951. *History of Psychiatry, 6*, 309–331.
Harris, B. (1997). Repoliticizing the History of Psychology. In D. Fox and I. Prilleltensky (Eds.), *Critical Psychology: An Introduction* (pp. 21–33). London: Sage.
Harris, B., & Curti, M. E. (1999). Margaret Wooster Curti. In J. A. Garraty and M. C. Carnes (Eds.), *American National Biography.* New York: Oxford University Press.
Harris, B., & Nicholson, I. A. M. (Eds.). (1998). Experts in the Service of Social Reform: SPSSI, Psychology and Society, 1936–1996. *Journal of Social Issues, 54*(1).
Harrison, A. E., & McMillan, M. S. (2006). Dispelling Some Myths About Offshoring. *Academy of Management Perspectives, 20*(4), 6–22.
Harrison, T. (2006). Health Promotion for Persons with Disabilities: What Does the Literature Reveal? *Family & Community Health, 29*(1S), 12S–19S.
Harvey, R. J. (1991). Job Analysis. In M. D. Dunnette and L. M. Hough (Eds.), *Handbook of Industrial and Organizational Psychology*, Vol. 2 (2nd ed.) (pp. 71–163). Palo Alto, CA: Consulting Psychologists Press.
Haslam, S. A., & Reicher, S. (2007). Beyond the Banality of Evil: Three Dynamics of an Interactionist Social Psychology of Tyranny. *Personality and Social Psychology Bulletin, 33*, 615–622.
Haslam, S. A., Platow, M. J., Turner, J. C., Reynolds, K. J., McGarty, C., Oakes, P. J., Johnson, S., Ryan, M. K., & Veenstra, K. (2001). Social Identity and the Romance of Leadership: The Importance of Being Seen to be 'Doing it for Us'. *Group Processes Intergroup Relations, 4*(3), 191–205.
Hawken, P. (2007). *Blessed Unrest: How the Largest Movement in the World Came into Being and Why No One Saw It Coming.* New York: Viking.
Hayes, S. C., Barlow, D. H., & Nelson-Gray, R. O. (1999). *The Scientist-Practitioner: Research and Accountability in the Age of Managed Care* (2nd ed.). Boston: Allyn & Bacon.
Held, D. (1980). *Introduction to Critical Theory.* Berkeley, CA: University of California Press.
Henriques, J., Hollway, W., Urwin, C., Venn, C., & Walkerdine, V. (Eds.). (1984). *Changing the Subject.* London: Methuen.
Hepburn, A. (2003). *An Introduction to Critical Social Psychology.* London: Sage.
Hepburn, A. (2004). Crying: Notes on Description, Transcription and Interaction. *Research on Language and Social Interaction, 37*(3), 251–290.
Hepburn, A. (2005). 'You're not taking me seriously': Ethics and Asymmetry in Calls to a Child Protection Helpline. *Journal of Constructivist Psychology* (Special Issue on Constructivist Ethics), *18*, 255–276.
Hepburn, A. (2006). Getting Closer at a Distance: Theory and the Contingencies of Practice. *Theory & Psychology,* 16(3), 325–342.
Hepburn, A., & Potter, J. (2003). Discourse Analytic Practice. In C. Seale, D. Silverman, J. Gubrium, and G. Gobo (Eds.), *Qualitative Research Practice* (pp. 180–196). London: Sage.

Hepburn, A., & Potter, J. (2007). Crying Receipts: Time, Empathy and Institutional Practice. *Research on Language and Social Interaction, 40*, 89–116.
Hepburn, A., & Wiggins, S. (2007). Discursive Research: Themes and Debates. In A. Hepburn and S. Wiggins (Eds.), *Discursive Research In Practice: New Approaches to Psychology and Interaction* (pp. 1–28). Cambridge: Cambridge University Press.
Hepworth, J. (2004). Public Health Psychology: A Conceptual and Practical Framework. *Journal of Health Psychology, 9*, 41–54.
Hepworth, J. (2006a). The Emergence of Critical Health Psychology: Can It Contribute to Promoting Public Health? *Journal of Health Psychology, 11*, 331–341.
Hepworth, J. (2006b). Strengthening Critical Health Psychology: A Critical Action Orientation. *Journal of Health Psychology, 11*, 401–408.
Herman, E. (1995). *The Romance of American Psychology: Political Culture in the Age of Experts*. Berkeley, CA: University of California Press.
Herman, E., & Chomsky, N. (1988). *Manufacturing Consent: The Political Economy of the Mass Media*. New York: Pantheon Books.
Herman, J. (1992). *Trauma and Recovery*. New York: Basic Books.
Herrnstein, R. J. (1971). I.Q. *The Atlantic*, September, pp. 43–64.
Hickey, S., & Mohan, G. (2004). *Participation: From Tyranny to Transformation? – Exploring New Approaches to Participation in Development*. London: Zed Books.
Hill, D. B., & Willoughby, B. L. B. (2005). The Development and Validation of the Genderism and Transphobia Scale. *Sex Roles, 53*(7–8), 531–544.
Hill, M., & Rothblum, E. D. (Eds.). (1996). *Classism and Feminist Therapy: Counting Costs*. New York: Harrington Park Press.
Hoades, U. (2007). The Reproduction of Social Class Inequalities Through Mathematics Pedagogies in South African Primary Schools. *Journal of Curriculum Studies, 39*, 676–706.
Hochschild, J. L. (1995). *Facing Up to the American Dream: Race, Class and the Soul of the Nation*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
Hodgetts, D., & Chamberlain, K. (2006). Developing a Critical Media Research Agenda for Health Psychology. *Journal of Health Psychology, 11*, 317–327.
Hodgetts, D., Chamberlain, K., & Radley, A. (2007). Considering Photographs Never Taken During Photo-Production Projects. *Qualitative Research in Psychology, 4*, 263–280.
Hodgetts, D., Radley, A., Chamberlain, K., & Hodgetts, A. (2007). Health Inequalities and Homelessness: Considering Material, Spatial and Relational Dimensions. *Journal of Health Psychology, 12*, 709–725.
Hofrichter, R. (Ed.). (2003). *Health and Social Justice*. San Francisco, CA: Jossey Bass.
Holterman, T., & van Maarseveen, H. (Eds.). (1984). *Law and Anarchism*. Montreal: Black Rose Books.
Holzkamp, K. (1972). *Kritische Psychologie: Vorbereitende Arbeiten [Critical Psychology: Preparatory Works]*. Frankfurt am Main, Germany: Fischer.
Holzkamp, K. (1984). Die Menschen sitzen nicht im Kapitalismus wie in einem Käfig [Human are Not Encaged in Capitalism]. *Psychologie heute, 11*(11), 29–37.
Holzkamp, K. (1991). Experience of Self and Scientific Objectivity. In C. W. Tolman and W. Maiers (Eds.), *Critical Psychology: Contributions to an Historical Science of the Subject* (pp. 65–80). Cambridge, MA: Cambridge University Press. (Original work published 1985.)
Holzkamp, K. (1992). On Doing Psychology Critically (C. W. Tolman, Trans.). *Theory and Psychology, 2*(2), 193–204.
Holzkamp-Osterkamp, U. (1991). Personality: Self-Actualization in Social Vacuums. In C. Tolman and W. Maiers (Eds.), *Critical Psychology: Contributions to an Historical Science of the Subject* (pp. 160–179). Cambridge: Cambridge University Press.

Hook, D. (Ed.). (2004). *Critical Psychology*. Lansdowne, South Africa: UCT Press.
Hook, D. (2006). 'Pre-discursive' Racism. *Journal of Community and Applied Social Psychology, 16*, 207–232.
Hook, D. (2008). The 'Real' of Racializing Embodiment. *Journal of Community and Applied Social Psychology, 18*, 140–152.
Hooker, E. (1993). Reflections on a 40 Year Exploration. *American Psychologist, 48*, 450–453.
hooks, b. (2000). *Where We Stand: Class Matters*. New York: Routledge.
Hope, A., and Timmel, S. (1984–2000) *Training for Transformation: A Handbook for Community Workers* (Vols. 1–4). London: Intermediate Technology Publications.
Hopkins, N., Reicher, S., & Levine, M. (1997). On the Parallels Between Social Cognition and The 'New Racism'. *British Journal of Social Psychology, 36*, 305–329.
Horkheimer, M. (1982). *Critical Theory*. New York: Seabury Press.
Horkheimer, M. (1992). Traditional and Critical Theory. In D. Ingram and J. Simon-Ingram (Eds.), *Critical Theory: The Essential Readings* (pp. 239–254). New York: Paragon House. (Original work published 1937.)
Horowitz, D. (1996). Rethinking Betty Friedan and *The Feminine Mystique*: Labor Union Radicalism and Feminism in Cold War America. *American Quarterly, 48*, 1–42.
Horowitz, D. (1998). *Betty Friedan and the Making of The Feminine Mystique*. Amherst, MA: University of Massachusetts Press.
House, R. J., Rousseau, D. M., & Thomas-Hunt, M. (1995). The Meso Paradigm: A Framework for the Integration of Micro and Macro Organizational Behavior. *Research in Organizational Behavior*, (Vol. *17*, pp. 71–114). Greenwich, CT: JAI Press.
Howard, A. (1995). Rethinking the Psychology of Work. In A. Howard (Ed.), *The Changing Nature of Work*. San Francisco, CA: Jossey-Bass.
Howard, G. (1985). The Role of Values in the Science of Psychology. *American Psychologist*, 40, 255–265.
Howarth, C. (2006). A Social Representation is Not a Quiet Thing: Exploring the Critical Potential of Social Representations Theory. *British Journal of Social Psychology, 45*, 65–86.
Howitt, D., & Owusu-Bempah, J. (1994). *The Racism of Psychology*. Hemel Hempstead, UK: Harvester Wheatsheaf.
Huddock, S. D. (1994).The Application of Educational Technology to Occupational Safety and Health Training. *Occupational Medicine, 9*, 201–210.
Human Rights Watch. (2003). *Ill-Equipped: U.S. Prisons and Offenders with Mental Illness*. Accessed 21 April 2008 from http://www.hrw.org/reports/2003/usa1003/index.htm.
Huygens, I. (2006). Discourses for Decolonisation: Affirming Maori Authority in New Zealand Workplaces. *Journal of Community and Applied Social Psychology, 16*(5), 363–378.
Huygens, I. (2007). *Processes of Pakeha Change in Response to the Treaty of Waitangi*. University of Waikato, Hamilton.
Hyman, J. B. (2002). Exploring Social Capital and Civic Engagement to Create a Framework for Community Building. *Applied Developmental Science, 6*, 196–202.
Ibáñez, T., & Iniguez, L. (Eds.). (1997). *Critical Social Psychology*. London: Sage.
Ife, J. W. (2001). *Human Rights and Society Work: Towards Rights-based Practice*. Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Ife, J. W. (2002). *Community Development: Community-based Alternatives in an Age of Globalization*. Frenchs Forest, NSW: Pearson Education.
International Rescue Committee (2003). *The Post-Conflict Development Initiative*. Accessed 1 March 2005 from www.theirc.org.
Iraq Body Count. (2008). Accessed 4 April from http://www.iraqbodycount.org.
Isaacs, J. B. (n.d. (a)). *The Economic Mobility of Families Across Generations*. Washington, DC: Economic Mobility Project. Available from http://www.economicmobility.org/assets/pdfs/EMP_FamiliesAcrossGenerations_ChapterI.pdf.

Isaacs, J. B. (n.d.(b)). *International Comparisons of Economic Mobility.* Washington, DC: Economic Mobility Project. Available from http://www.economicmobility.org/assets/pdfs/EMP_InternationalComparisons_ChapterIII.pdf.

Islam, G., & Zyphur, M. J. (2006). Critical Industrial Psychology: What is it and Where is it? *Psychology in Society, 34,* 17–30.

Islam, G & Zyphur, M. J. (2007). Ways of Interacting: The Standardization of Communication in Medical Training. *Human Relations, 60*(5), 769–792.

Israel, B. A., Checkoway, B., Schulz, A., & Zimmerman, M. (1994). Health Education and Community Empowerment: Conceptualizing and Measuring Perceptions of Individual, Organizational, and Community Control. *Health Education and Behavior, 21*(2), 149–170.

Ivey, A., D'Andrea, M., Ivey, M., & Simek-Morgan, L. (2002). *Counseling and Psychotherapy: A Multicultural Perspective* (5th ed.). Boston, MA: Allyn and Bacon.

Jackson, J. P., Jr. (2001). *Social Scientists for Social Justice: Making the Case Against Segregation.* New York: New York University Press.

Jackson, M. (2003). *Like a Beached Whale: A Consideration of Proposed Crown Action Over Maori Foreshore,* 2003, from http://www.converge.org.nz/pma/cerd71.htm.

Jacobs, G. C. (2006). Imagining the Flowers, but Working the Rich and Heavy Clay: Participation and Empowerment in Action Research for Health. *Educational Action Research, 14,* 569–581.

Jacoby, R. (1975). *Social Amnesia: A Critique of Contemporary Psychology from Adler to Laing.* Boston, MA: Beacon.

Jana, S., & Banerjee, B. (1999). *Learning to Change: Seven Years' Stint of STD/HIV Intervention Programme at Sonagachi.* Calcutta: SHIP.

Jana, S., Basu, I., Rotheram-Borus, M., & Newman, P. (2004). The Sonagachi Project: A Sustainable Community Intervention Program. *AIDS Education & Prevention, 16*(5), 405–414.

Janzen, R., Nelson, G., Hausfather, N., & Ochocka, J. (2007). Capturing System Level Activities and Impacts of Mental Health Consumer-Run Organizations. *American Journal of Community Psychology, 39,* 287–299.

Jason, L. A., Keys, C. B., Suarez-Balcazar, Y., Taylor, R. R., Davis, M. I., Durlak, J. A., & Isenberg, D. I. (Eds.). (2004). *Participatory Community Research: Theories and Methods in Action.* Washington, DC: American Psychological Association.

Jefferson, G. (1979). A Technique for Inviting Laughter and Its Subsequent Acceptance Declination. In G. Psathas (Ed.), *Everyday Language: Studies in Ethnomethodology* (pp. 79–96). New York: Irvington.

Jefferson, G. (2004). Glossary of Transcript Symbols with an Introduction. In G. H. Lerner (Ed.), *Conversation Analysis: Studies from the First Generation.* (pp. 13–31). Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins.

Jenkins, J. H. (1991). The State Construction of Affect: Political Ethos and Mental Health Among Salvadoran Refugees. *Culture, Medicine and Psychiatry, 15,* 139–165.

Jensen, A. R. (1969). How Much Can We Boost IQ and Scholastic Achievement? *Harvard Educational Review, 39,* 1–123.

Jensen, A. R., & Johnson, F. W. (1994). Race and Sex Differences in Head Size and IQ. *Intelligence, 18,* 309–333.

Johannsen, A.M. (2003). Participatory Action-Research in Post-Conflict Situations: The Example of the War-Torn Societies Project. In M. Fischer, A. Austin, and N. Ropers (Eds.), *Berghof Handbook for Conflict Transformation.* Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.

Johnston, E., & Johnson, A. (2008). Searching for the Second Generation of American Women Psychologists. *History of Psychology, 11,* 40–72.

Jutel, A. (2006). The Emergence of Overweight as a Disease Entity: Measuring Up Normality. *Social Science & Medicine, 63,* 2268–2276.

Kagan, C., & Burton, M. (2001). *Critical Community Psychology Praxis for the 21st Century.* Paper presented at the British Psychological Society conference, Glasgow.
Kagan, C., Burton, M., & Siddiquee, A. (2008). Action Research. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.). *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology.* London: Sage.
Kairys, D. (Ed.). (1998). *The Politics of Law: A Progressive Critique* (3rd edn). New York: Basic Books.
Kalil, A. (2001). The Role of Social Science in Welfare Reform. *Analyses of Social Issues and Public Policy, 1,* 183–185.
Kamin, L. (1974). *The Science and Politics of I.Q.* Potomac, MD: Erlbaum.
Kaptein, A., & Weinman, J. (2004). Health Psychology: Some Introductory Remarks. In A. Kaptein and J. Weinman (Eds.), *Health Psychology* (pp. 3–18). Oxford: Blackwell.
Kaschak, E., & Tiefer, L. (Eds.). (2001). *A New View of Women's Sexual Problems.* New York: Haworth Press.
Katz, D., & Kahn, R. L. (1978). *The Social Psychology of Organizations.* New York: Wiley.
Kawachi, I., Kennedy, B., & Wilkinson, R. (Eds.). (1999). *The Society and Population Health Reader: Income Inequality and Health.* New York, NY: The New Press.
Keller, E. F. (1985). *Reflections on Gender and Science.* New Haven, CT: Yale University Press.
Kelly, J. G. (1966). Ecological Constraints on Mental Health Services. *American Psychologist, 21,* 535–539.
Kendall, D. (2005). *Framing Class: Media Representations of Wealth and Poverty in America.* Lanham, MD: Rowman and Littlefield.
Keniston, K. (1968). How Community Mental Health Stamped Out the Riots. *Journal of Contemporary Psychotherapy, 1,* 3–12.
Kennedy, D. (1973). Legal Formality. *The Journal of Legal Studies, 2,* 352–398.
Kessler, S. J., & McKenna, W. (1985). *Gender: An Ethnomethodological Approach.* Chicago: University of Chicago Press.
Keyes, C. L. M., & Haidt, J. (Eds.). (2003). *Flourishing: Positive Psychology and the Life Well-Lived.* Washington, DC: American Psychological Association.
Kiernan, V. C. (1993). Colonialism. In W. Outhwaite and T. Bottomore (Eds.), *Dictionary of Twentieth Century Social Thought* (pp. 91–94). Oxford: Blackwell.
Kimble, G. (1984). Psychology's Two Cultures. *American Psychologist, 39,* 833–839.
Kirk, S. A., & Kutchins, H. (1992). *The Selling of DSM: The Rhetoric of Science in Psychiatry.* Hawthorne, NY: Aldine de Gruyter.
Kirp, D. (2007). *The Sandbox Investment.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Kiselica, M. S., & Robinson, M. (2001). Bringing Advocacy Counseling to Life: The History, Issues, and Human Dramas of Social Justice Work in Counseling. *Journal of Counseling and Development, 79*(4), 387–397.
Kitzinger, C. (Ed.). (1994). Should Psychologists Study Sex Differences? *Feminism & Psychology, 4*(4), 501–506.
Kitzinger, C. (1997). Lesbian and Gay Psychology: A Critical Analysis. In D. Fox and I. Prilleltensky (Eds.), *Critical Psychology: An Introduction* (pp. 202–216). London: Sage.
Kitzinger, C., & Wilkinson, S. (2004). Social Advocacy for Equal Marriage: The Politics of 'Rights' and the Psychology of 'Mental Health'. *Analyses of Social Issues and Public Policy, 4*(1), 1–22.
Klein, N. (2007). *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism.* New York: Metropolitan Books.
Kleinman, A. (1984). *The Illness Narratives.* New York: Basic Books.
Kleinman, A. (1988). *Rethinking Psychiatry: From Cultural Category to Personal Experience.* New York: Free Press.
Kleinman, A. (1995). *Writing at the Margin: Discourse between Anthropology and Medicine.* Berkeley: University of California Press.

Kluegel, J. R., & Smith, E. R. (1986). *Beliefs About Inequality: Americans' Views of What Is and What Ought To Be.* New York: Aldine De Gruyter.
Kluger, R. (2004). *Simple Justice: The History of Brown v. Board of Education and Black America's Struggle For Equality* (rev. ed.). New York: Knopf.
Koch, S. (1985). The Nature and Limits of Psychological Knowledge: Lessons of a Century Qùa 'Science'. In S. Koch and D. E. Leary (Eds.), *A Century of Psychology as Science* (pp. 75–97). New York: McGraw-Hill.
Kocsis, R. N. (Ed.). (2007). *The Psychology of Violence and Serial Crime: An International Perspective.* Totowa, NJ: Humana Press.
Kolb, D. A., & Frey, R. (1975) Toward an Applied Theory of Experiential Learning. In C. Cooper (Ed.), *Theories of Group Process.* London: John Wiley.
Komaki, J. L. (1986). Applied Behavioral Analysis and Organizational Behavior: Reciprocal Influences of the Two Fields. In B. M. Staw and L. L. Cummings (Eds.), *Research in Organizational Behavior* (Vol. 8, pp. 297–334). Greenwich, CT: JAI Press.
Koocher, G. P. (2007). 21st Century Ethical Challenges for Psychology. *American Psychologist, 62,* 375–384.
Korten, D. (2001). *When Corporations Rule the World* (2nd ed.). Bloomfield, CT: Berrett-Koehler.
Kraut, R. (2007). *What is Good and Why: The Ethics of Well-being.* Cambridge, MA: Harvard.
Kretzmann, J. P., & McKnight, J. L. (1993). *Building Communities From the Inside Out: A Path Toward Finding and Mobilizing a Community's Assets.* Evanston, IL: Institute for Policy Research.
Kristoff, A. L. (1996). Person-Organization Fit: An Integrative Review of its Conceptualizations, Measurement, and Implications. *Personnel Psychology, 49,* 1–49.
Kroeber, A. L., & Kluckhohn, C. (1952). *Culture: A Critical Review of Concepts and Definitions.* Cambridge, MA: Peabody Museum.
Kropotkin, P. (1902). *Mutual Aid.* Boston, MA: Extending Horizons Books.
Kuhn, T. S. (1962). *The Structure of Scientific Revolutions.* Chicago: University of Chicago Press.
Kuhn, T. S. (1970). *The Structure of Scientific Revolutions* (2nd edn). London: Tavistock.
Kuther, T. L. (2004). *Your Career in Psychology: Psychology and Law.* Belmont, CA: Wadsworth.
Kytle, J. (1977). Ideology and Planned Social Change: A Critique of Two Popular Change Strategies. *Personality and Social Psychology Bulleting, 3,* 697–706.
Lacan, J. (1977). *Ecrits: A Selection* (A. Sheridan, Trans.). New York: Norton.
Lacan, J. (1985). *Feminine Sexuality.* New York: W. W. Norton.
Lacan, J. (1991). *L'envers de la Psychanalyse.* Paris: Editions du Seuil.
Lamada, M. I. (2006). Children's Rehabilitation Center Upholds Human Rights. *The Just Word, XII*(1), 4.
Landrine, H. (1989). The Politics of Personality. *Psychology of Women Quarterly, 13,* 325–340.
Langhout, R. (2006). Where Am I? Locating Myself and its Implications for Collaborative Research. *American Journal of Community Psychology, 37,* 267–274.
Langston, D. (1998). Tired of Playing Monopoly? In M. L. Andersen and P. H. Collins (Eds.), *Race, Class, and Gender: An Anthology* (pp. 126–136). Belmont, CA: Wadsworth Publishing Company.
Laqueur, T. (1990). *Making Sex: Body and Gender from the Greeks to Freud.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Latané, B. (1981). The Psychology of Social Impact. *American Psychologist, 36*(4), 343–356.
Latané, B., & Darley, J. M. (1970). *The Unresponsive Bystander: Why Doesn't He Help?* New York: Meredith.

Latané, B., & Nida, S. (1981). Ten Years of Research on Group Size and Helping. *Psychological Bulletin, 89*, 307–324.
Laurie, C. (1996). *The Propaganda Warriors: America's Crusade Against Nazi Germany.* Lawrence, KS: University Press of Kansas.
Laurier, E., McKie, L., & Goodwin, N. (2000). Daily and Lifecourse Contexts of Smoking. *Sociology of Health and Illness, 22*, 289–309.
Lemme, B. (2006). *Development in Adulthood* (4th edn). New York: Pearson.
Lerner, G. (1979). *The Majority Finds Its Past: Placing Women in History.* New York: Oxford University Press.
Lerner, M. J. (1982). The Justice Motive in Human Relations and the Economic Model of Man: A Radical Analysis of Facts and Fictions. In V. J. Derlega and J. Grzelak (Eds.), *Cooperation and Helping Behavior: Theories and Research* (pp. 249–278). New York: Academic Press.
Levy, B., & Sidel, V. (Eds.). (2006). *Social Injustice and Public Health.* New York: Oxford.
Levy, M. (2007). *Indigenous Psychology in Aotearoa: Realising Maori Aspirations.* Unpublished PhD, University of Waikato, Hamilton.
Lewin, K. (1935). *A Dynamic Theory of Personality.* New York: McGraw-Hill.
Lewin, K. (1946). Action Research and Minority Problems. *Journal of Social Issues, 2*(4), 34–46.
Lewin, K. (1947). Frontiers in Group Dynamics: II. Channels of Group Life, Social Planning and Action Research. *Human Relations, 1*(2), 143–153.
Lewin, K. (1948). *Resolving Social Conflicts: Selected Papers On Group Dynamics.* New York: Harper.
Lewis, J., Arnold, M., House, R., & Toporek. R. (2006). *Advocacy Competencies.* http://www.counseling.org/Files/FD.ashx?guid=6801251e-b3d0-4177-8aa3-4e3601321f05e.
Lewis, J. A., Lewis, M. D., Daniels, J. A., & D'Andrea, M. J. (2003). *Community Counseling: Empowering Strategies for a Diverse Society* (3rd edn). Pacific Grove, CA: Brooks/Cole-Thomson Learning.
Liem, R. (2005). Creating Still Present Pasts: Korean Americans and the 'Forgotten War'. *Exhibit Brochure: Still Present Pasts.* Boston College, MA.
Liem, R. (2007). Silencing Historical Trauma: The Politics and Psychology of Memory and Voice. *Peace and Conflict: Journal of Peace Psychology, 13*(2), 1–22.
Linton, S. (1998). *Claiming Disability: Knowledge and Identity.* New York: New York University Press.
Lippitt, R. (1939). Field Theory and Experiment in Social Psychology: Autocratic and Democratic Group Atmospheres. *American Journal of Sociology, 45*, 26–49.
Liu, W. M., Ali, S. R., Soleck, G., Hopps, J., Dunston, K., & Pickett, T. (2004). Using Social Class in Counseling Psychology Research. *Journal of Counseling Psychology, 51*, 3–18.
Livneh, H. (2001). Psychosocial Adaptation to Chronic Illness and Disability: A Conceptual Framework. *Rehabilitation Counseling Bulletin, 44*(3), 151–160.
Livneh, H., & Antonak, R. F. (2005). Psychological Adaptation to Chronic Illness and Disability: A Primer for Counselors. *Journal of Counseling and Development, 83*, 12–20.
Locke, A., & Edwards, D. (2003). Bill and Monica: Memory, Emotion and Normativity in Clinton's Grand Jury Testimony. *British Journal of Social Psychology, 42*, 239–256.
Locke, E. A. (2002). The Dead End of Postmodernism. *American Psychologist, 57*, 458.
Locke, E. A., & Latham, G. P. (1990). Work Motivation and Satisfaction: Light at the End of the Tunnel. *Psychological Science, 1*, 240–246.
Loehlin, J. C. (1992). *Genes and Environment in Personality Development.* Newbury Park, CA: Sage.
Longenecker, C. O., & Gioia, D. A. (1992). The Executive Appraisal Paradox. *Academy of Management Executive, 6*(2), 18–28.

Lord, J., & Hutchison, P. (1993). The Process of Empowerment: Implications for Theory and Practice. *Canadian Journal of Community Mental Health, 12*(1), 5–22.
Lord, J., & Hutchison, P. (2007). *Pathways to Inclusion: Building a New Story With People and Communities.* Concord, ON: Captus Press Inc.
Lord, R. G., & Maher, K. J. (1991). *Leadership and Information Processing: Linking Perceptions and Performance.* London: Unwin Hyman.
Lott, B. (2002). Cognitive and Behavioral Distancing from the Poor. *American Psychologist, 57*, 100–110.
Lott, B., & Bullock, H. E. (2007). *Psychology and Economic Injustice: Personal, Professional, and Political Intersections.* Washington, DC: American Psychological Association.
Lubek, I., Wong, M. L., McCourt, M., Chew, K., Dy, B. C., Kros, S., Pen, S., Chhit, M., Touch, S., Lee, T. N., & Mok, V. (2002). Collaboratively Confronting the Current Cambodian HIV/AIDS Crisis in Siem Reap: A Cross-disciplinary, Cross-cultural Participatory Action Research Project in Consultative, Community Health Change. *Asian Psychologist, 3*, 21–28.
Luhrmann, T. M. (2000). *Of Two Minds: The Growing Disorder in Psychiatry.* New York: Alfred A. Knopf.
Lui, M., Robles, B., Leondar-Wright, B., Brewer, R., & Adamson, R. (2006). *The Color of Wealth: The Story Behind the US Racial Wealth Divide.* New York: New Press.
Lukács, G. (1967). *History and Class Consciousness.* London: Merlin Press. [Originally published 1923.]
Luthar, S. S., Cicchetti, D., & Becker, B. (2000). The Construct of Resilience: A Critical Evaluation and Guidelines for Future Work. *Child Development, 71*, 543–562.
Lykes, M. B. (2000). Possible Contributions of a Psychology of Liberation: Whither Health and Human Rights? *Journal of Health Psychology, 5*, 383–397.
Lykes, M. B. (2001). Human Rights Violations as Structural Violence. In D. J. Christie, R. V. Wagner and D. DuN. Winter (Eds.), *Peace, Conflict and Violence: Peace Psychology for the 21st Century* (pp. 158–167). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
Lykes, M. B., & Coquillon, E. (2006). Participatory and Action Research and Feminisms: Towards Transformative Praxis. In S. Hesse-Biber (Ed.), *Handbook of Feminist Research: Theory and Praxis* (pp. 297–326). Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
Lykes, M. B., & Mallona, A. (2008). Towards Transformational Liberation: Participatory Action Research and Activist Praxis. In P. Reason and H. Bradbury (Eds.), *The SAGE Handbook of Action Research II* (pp. 260–292). London: SAGE Publications Ltd.
Lykes, M. B., & Mersky, M. (2006). Reparations and Mental Health: Psychosocial Interventions Towards Healing, Human Agency, and Rethreading Social Realities. In Pablo de Greiff (Ed.), *The Handbook of Reparations* (pp. 589–622). Oxford: Oxford University Press.
Lykes, M. B., in collaboration with Mateo, A.C., Anay, J. C., Caba, A.L., Ruiz, U., & Williams, J. W. (1999). Telling Stories-Rethreading Lives: Community Education, Women's Development, and Social Change Among the Maya Ixil. *International Journal of Leadership in Education: Theory and Practice, 2*(3), 207–227.
Lynch, M., & Bogen, D. (1996). *The Spectacle of History: Speech, Text and Memory at the Iran-Contra Hearings.* Durham, NC: Duke University Press.
Lynch, R. (2007). *Enriching Children, Enriching the Nation: Public Investment in High Quality Prekindergarten.* Washington, DC: Economic Policy Institute.
Lyons, A., & Chamberlain, K. (2006). *Health Psychology: A Critical Introduction.* Cambridge: Cambridge University Press.
Macleod, C. (2004). Writing into Action: The Critical Research Endeavour. In D. Hook (Ed.), *Critical Psychology.* Cape Town, South Africa: University of Cape Town Press.
Macleod, C., & Bhatia, S. (2008). Postcolonialism and Psychology. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology.* London: Sage.

Maddux, J. E. (2002). Stopping the Madness: Positive Psychology and the Deconstruction of the Illness Ideology and the DSM. In C.R. Snyder and S.J. Lopez (Eds.), *Handbook of Positive Psychology* (pp. 13–25). New York: Oxford University Press.

Madison, D. S. (2005). *Critical Ethnography: Method, Ethics and Performance.* Thousand Oaks, CA: Sage.

Mainiero, L.A., & Sullivan, S.E. (2006). *The Opt-Out Revolt: Why People Are Leaving Companies to Create Kaleidoscope Careers.* Mountain View, CA: Davies-Black Publishing.

Manning, R., Levine, M., & Collins, A. (2007). The Kitty Genovese Murder and the Social Psychology of Helping: The Parable of the 38 Witnesses. *American Psychologist, 62*(6), 555–562.

Mantsios, G. (1998). Media Magic: Making Class Invisible. In P. S. Rothenberg (Ed.), *Race, Class, and Gender in the United States: An Integrated Study* (4th edn) (pp. 510–519). New York: St. Martin's Press.

Marcus, E. (2002). *Making Gay History: The Half-Century Fight for Lesbian and Gay Rights.* New York: Perennial.

Marcuse, H. (1955). *Eros and Civilization: A Philosophical Inquiry into Freud.* Boston, MA: Beacon.

Marcuse, H. (1964). *One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society.* Boston, MA: Beacon.

Marecek, J. (1993). Disappearances, Silences, and Anxious Rhetoric: Gender in Abnormal Psychology Textbooks. *Journal of Theoretical and Philosophical Psychology, 13,* 114–123.

Marks, D. F. (2002). Editorial Essay: Freedom, Responsibility and Power: Contrasting Approaches to Health Psychology. *Journal of Health Psychology, 7,* 5–19.

Marks, D. F. (2004). Rights to Health, Freedom from Illness: A Life and Death Matter. In M. Murray (Ed.), *Critical Health Psychology* (pp. 61–82). Basingstoke, UK: Palgrave.

Marmor, J. (1949). Psychoanalysis. In R. W. Sellars (Ed.), *Philosophy for the Future: The Quest of Modern Materialism* (pp. 317–339). New York: Macmillan.

Marmot, M. (1999). Introduction. In M. Marmot and R. Wilkinson (Eds.), *Social Determinants of Health* (pp. 1–16). New York: Oxford.

Marmot, M. (2004). *The Status Syndrome: How Social Standing Affects Our Health and Longevity.* New York: Owl Books.

Marmot, M. G., Bosma, H., Hemingway, H., Brunner, E., & Stansfeld, S. (1997). Contribution of Job Control & Other Risk Factors to Social Variations in Coronary Heart Disease Incidence. *Lancet, 350,* 235–239.

Marshall, B. (2002). 'Hard Science': Gendered Constructions of Sexual Dysfunction in the 'Viagra Age'. *Sexualities, 5*(2), 131–158.

Martin, J., Sugarman, J. H., & Thompson, J. (2003). *Psychology and the Question of Agency.* Albany, NY: Suny Press.

Martin, P. P., Lounsbury, D. W., & Davidson, W. S. (2004). *AJCP* as a Vehicle for Improving Community Life: An Historic-Analytic Review of the Journal's Contents. *American Journal of Community Psychology, 34,* 163–173.

Martín-Baró, I. (1994). *Writings For A Liberation Psychology* (A. Aron and S. Corne, Trans.). Cambridge, MA: Harvard.

Maruyama, G., & Peterson, J. J. (2007). Editor's Forward to 'Psychologists and the Use of Torture In Interrogations' and Invited Comments about that article. *Analyses of Social Issues and Public Policy, 7*(1), 1–6.

Marx, K. (1906). *Capital: A Critique of Political Economy, Vol. 1.* Chicago: Kerr.

Marx, K. (1970). Theses on Feuerbach. In K. Marx and F. Engels, *The German Ideology.* New York: International.

Marx, K., & Engels, F. (1848/2001). *The Communist Manifesto.* London: ElecBook.

Maslow, A. (1943). A Theory of Human Motivation. *Psychological Review, 50*, 370–396.
Maslow, A. H. (1963). *Letter to Betty Friedan, January 15, 1963*. Folder 715, Betty Friedan papers, Schlesinger Library, Harvard University, Cambridge, MA.
Matarazzo, J. D. (1980). Behavioral Health and Behavioral Medicine: Frontiers for a New Health Psychology. *American Psychologist, 35*, 807–817.
Matarazzo, J. D. (1982). Behavioral Health's Challenge to Academic, Scientific and Professional Psychology. *American Psychologist, 37*, 1–14.
Maton, K. I., & Salem, D. (1995). Organizational Characteristics of Empowering Community Settings: A Multiple Case Study Approach. *American Journal of Community Psychology, 23*, 631–656.
Maxwell, S. E., & Arvey, R. D. (1993). The Search for Predictors with High Validity and Low Adverse Impact: Compatible or Incompatible Goals? *Journal of Applied Psychology, 78*(3), 433–437.
Mazowiecki, T. (1993). United Nations Commission on Human Rights: Situation of Human Rights in the Territory of the former Yugoslavia. New York: United Nations.
McAdam, D., & Scott, R. (2005). Organizations and Movements. In G. F. Davis, D. McAdam, W. R. Scott, and M. N. Zald (Eds.), *Social Movements and Organization Theory* (pp. 4–40). New York: Cambridge University Press.
McAdams, D. P., & Ochberg, R. L. (Eds.). (1988). Psychobiography and Life Narratives. *Journal of Personality, 56*(1).
McClelland, D. C., & Boyatzis, R. E. (1982). Leadership Motivation Pattern and Long Term Success in Management. *Journal of Applied Psychology, 67*, 737–743.
McCrae, R. R., & Costa, P. T. (1997). Personality Trait Structure as a Human Universal. *American Psychologist, 52*(5), 509–516.
McCrae, R. R., & John, O. P. (1992). An Introduction to the Five-Factor Model and its Applications. *Journal of Personality, 60*, 175–215.
McCreanor, T. N. (1993). Mimiwhangata: Media Reliance on Pakeha Commonsense in the Interpretation of Maori Actions. *Sites, 26*, 79–90.
McCreanor, T. N. (1997). When Racism Stepped Ashore: Antecedents of Anti-Maori Discourse in New Zealand. *New Zealand Journal of Psychology, 26*(1), 36–44.
McCreanor, T. N. (2005). 'Sticks and stones may break my bones ...': Talking Pakeha Identities. In J. Liu, T. McCreanor, T. McIntosh and T. Te Aiwa (Eds.), *New Zealand Identities: Departures and Destinations* (pp. 52–68). Wellington, New Zealand: Victoria University Press.
McCubbin, M. (1994). Deinstitutionalization: The Illusion of Disillusion. *Journal of Mind and Behavior, 15*, 35–53.
McCubbin, M., & Labonte, R. (2002). Toward Psychosocial Theory for an Understanding of the Health and Well-Being of Populations. *Ethical Human Sciences and Services, 4*, 47–61.
McCubbin, M., & Weisstub, D. N. (2001). 'Meeting the Needs of the Mentally Ill': A Case Study of the 'Right To Treatment' as Legal Rights Discourse in the U.S.A. *Academy for the Study of the Psychoanalytic Arts* (online archives). Available from: http://www.academyanalyticarts.org/cnmccweiss.html
McDermott, M. J. (1992). The Personal is Empirical: Research Methods and Criminal Justice Education. *Journal of Criminal Justice Education, 3*, 237–249.
McLean, C., Carey, M., & White, C. (Eds.). (1996). *Men's Ways of Being*. Boulder, CO: Westview Press.
McPherson, P. (2003). Revisionist Historians. *AHA Perspectives Online, September*.
McTaggart, R. (Ed.). (1997). *Participatory Action Research: International Contexts and Consequences*. Albany, NY: SUNY Press.
McVittie, C. (2006). Critical Health Psychology, Pluralism and Dilemmas: The Importance of Being Critical. *Journal of Health Psychology, 11*, 373–377.
Meek, V. L. (1988). Organizational Culture: Origins and Weaknesses. *Organization Studies, 9*(4), 453–473.

Mehryar, A.H. (1984). The Role of Psychology in National Development: Wishful Thinking and Reality. *International Journal of Psychology, 19*, 159–167.
Meindl, J. R., Ehrlich, S. B., & Dukerich, J. M. (1985). The Romance of Leadership. *Administrative Science Quarterly, 30*, 78–102.
Melton, G. B. (1990). Law, Science, and Humanity: The Normative Foundation of Social Science in Law. *Law and Human Behavior, 14*, 315–332.
Melton, G. B. (1992). The Law Is a Good Thing (Psychology Is, Too). Human Rights in Psychological Jurisprudence. *Law and Human Behavior, 16*, 381–398.
Melton, G. B., & Saks, M. J. (1986). The Law as an Instrument of Socialization and Social Structure. In G. B. Melton (Ed.), *The Law as a Behavioral Instrument* (pp. 235–277). Lincoln: University of Nebraska.
Memmi, A. (1965). *The Colonizer and the Colonized* (H. Greenfield, Trans.). Boston, MA: Beacon Press.
Merleau-Ponty, M. (1962). *Phenomenology of Perception* (C. Smith, Trans.). London: Routledge and Kegan. (Original work published 1945.)
Merry, S. E. (2006). Transnational Human Rights and Local Activism: Mapping the Middle. *American Anthropologist, 108*(1), 38–51.
Messer, E. (1995). Anthropology and Human Rights in Latin America. *Journal of Latin American Anthropology, 1*(1), 48–97.
Meyer, J. W., Ramirez, F. O., Frank, D. J., & Schofer, E. (2006). *Higher Education as an Institution.* CDDRL Working Papers, 57.
Meyerowitz, J. (1993). Beyond the Feminine Mystique: A Reassessment of Postwar Mass Culture, 1946–1958. *Journal of American History, 79*, 1455–1482.
Meyerowitz, J. (2004). Hooker, Evelyn. In S. Ware (Ed.), *Notable American Women: A Biographical Dictionary Completing the Twentieth Century* (pp. 308–309). Cambridge, MA: Harvard University Press.
Meyerson, D. E. (1994). Interpretations of Stress in Institutions: The Cultural Production of Ambiguity and Burnout. *Administrative Science Quarterly, 39*, 628–653.
Mielewczyk, F., & Willig, C. (2007). Old Clothes and an Older Look: The Case for a Radical Makeover in Health Behaviour Research. *Theory & Psychology, 17*, 811–837.
Milgram, S. (1963). Behavioral Study of Obedience. *Journal of Abnormal & Social Psychology, 67*, 371–378.
Milgram, S. (1974). *Obedience to Authority: An Experimental View.* New York: Harper Collins.
Miller, D. (1978). *Social Justice.* Oxford: Clarendon.
Miller, D. (1999). *Principles of Social Justice.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Miller, J. B. (1976). *Toward A New Psychology of Women.* Boston, MA: Beacon.
Miller, K. E., & Rasco, L. M. (Eds.). (2004). *The Mental Health of Refugees: Ecological Approaches to Healing and Adaptation.* Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
Milovanovic, D. (Ed.). (1997). *Chaos, Criminology, and Social Justice: The New Orderly (Dis)Order.* Westport, CT: Praeger.
Milovanovic, D. (2003). *An Introduction to the Sociology of Law* (3rd edn). Monsey, NY: Criminal Justice Press.
Milovanovic, D. (2002). *Critical Criminology at the Edge: Postmodern Perspectives, Integration, and Applications.* Westport, CT: Praeger.
Ministry of Justice. (2008). *Main Elements of Foreshore and Seabed Act.* Retrieved 22 March 2008, from http://www.justice.govt.nz/foreshore/main2.html
Minton, H. L. (2002). *Departing from Deviance; A History of Homosexual Rights and Emancipatory Science in America.* Chicago, IL: University of Chicago Press.
Mishler, E.G. (1990). Validation in Inquiry-Guided Research: The Role of Exemplars in Narrative Studies. *Harvard Educational Review, 60*, 415–442.
Mitchell, T. R. (1974). Expectancy Models of Job Satisfaction, Occupational Preference, and Effort: A Theoretical, Methodological, and Empirical Appraisal. *Psychological Bulletin, 81*, 1053–1077.

Mkhize, N. (2004). Psychology: An African Perspective. In D. Hook (Ed.), *Critical Psychology* (pp. 24–52). Lansdowne, South Africa: UCT Press.
Moane, G. (1999). *Gender and Colonialism: A Psychological Analysis of Oppression and Liberation*. Houndmills: Macmillan Press.
Moane, G. (2003). Bridging the Personal and the Political: Practices for a Liberation Psychology. *American Journal of Community Psychology, 31*, 91–101.
Moewaka-Barnes, A., Gregory, M., McCreanor, T., Nairn, R., Pega, F., & Rankine, J. (2005). *Media and Te Tiriti o Waitangi 2004*. Tamaki Makaurau/Auckland: Kupu Taea: Media and Te Tiriti Project.
Mollica, R. F., Lopes Cardozo, B., Osofsky, H. J., Raphael, B., Ager, A., & Salama, S. (2004). Mental Health in Complex Emergencies. *The Lancet, 364*(9450), 2058.
Mona, L., Cameron, R., & Fuentes, A. (2006). Broadening Paradigms of Disability Research to Clinical Practice: Implications for Conceptualization and Application. In K. Hagglund and A. Heinemann (Eds.), *Handbook of Applied Disability and Rehabilitation Research*. New York: Springer Publishing Company.
Monahan, J., & Walker, L. (1991). Judicial Use of Social Science Research. *Law and Human Behavior, 15*, 571–584.
Monsebraaten, L. (2008). GTA Middle Class Struggles: Gap Between Rich and Poor Widens While the Centre Lags, Census Figures Show. *The Toronto Star*. Available from http://www.thestar.com/article/420670, accessed 2 May.
Montero, M., & Christlieb, P. F. (Eds.). (2003). Critical Psychology in Latin America. *Critical Psychology: The International Journal of Critical Psychology, 9*.
Morawski, J. G., & Bayer, B. M. (2003). Social Psychology. In I. B. Weiner (Ed.), *Handbook of Psychology: History of Psychology, Vol. 1* (pp. 223–247). New York: Wiley.
Morawski, J. S. (1984). Not Quite New Worlds: Psychologists' Conceptions of the Ideal Family in the Twenties. In M. Lewin (Ed.), *In The Shadow of the Past: Psychology Portrays the Sexes* (pp. 97–125). New York: Columbia University Press.
Moreland, D. (1997). *Demanding the Impossible: Human Nature and Politics in Nineteenth Century Social Anarchism*. Washington, DC: Cassell.
Moreno, C., Laje, G., Blanco, C., Jiang, H., Schmidt, A. B., & Olfson, M. (2007). National Trends in the Outpatient Diagnosis and Treatment of Bipolar Disorder in Youth. *Archives of General Psychiatry, 64*, 1032–1039.
Morgan, A. (2000). *What is Narrative Therapy? An Easy-To-Read Introduction*. Adelaide, South Australia: Dulwich Centre Publications.
Morris, E. (2004). *The Foreshore and Seabed Act: A Sad End to a Sorry Spectacle*, from http://www.converge.org.nz/pma/fs191104a.htm
Morrow, R. A., & Brown, D. D. (1994). *Critical Theory and Methodology*. Thousand Oaks, CA: Sage.
Morsillo, J., & Prilleltensky, I. (2007). Social Action with Youth: Interventions, Evaluation, and Psychopolitical Validity. *Journal of Community Psychology, 35*, 725–740.
Morss, J. (1996). *Growing Critical: Alternatives to Developmental Psychology*. London: Routledge.
Moss, P., & Teghtsoonian, K. (Eds.). (2008). *Contesting Illness: Processes and Practices*. Toronto: University of Toronto Press.
Moynihan, R., & Cassels, A. (2005). *Selling Sickness*. New York: Nation Books.
Moynihan, R., & Henry, D. (2006). The Fight Against Disease Mongering: Generating Knowledge for Action. *PLoS Medicine, 3*(4), e191.
Münch, R. (1988). *Understanding Modernity*. London: Routledge.
Munsterberg, H. (1901/1981). *On the Witness Stand: Essays on Psychology and Crime*. Littleton, CO: Fred B. Rothman & Co.
Murray, M. (Ed.). (2004). *Critical Health Psychology*. Basingstoke, UK: Palgrave Macmillan.
Murray, M., & Campbell, C. (2003). Living in a Material World: Reflecting on Some Assumptions of Health Psychology. *Journal of Health Psychology, 8*, 231–236.

Murray, M., & Chamberlain, K. (Eds.). (1998). Qualitative Research [Special Issue]. *Journal of Health Psychology, 8*(2).
Murray, M., & Chamberlain, K. (1999a). Health Psychology and Qualitative Research. In M. Murray and K. Chamberlain (Eds.), *Qualitative Health Psychology: Theories and Methods* (pp. 3–15). London: Sage.
Murray, M., & Chamberlain, K. (Eds.). (1999b). *Qualitative Health Psychology: Theories and Methods*. London: Sage.
Murray, M., & Gray, N. (Eds.). (2008). Health Psychology and the Arts [Special Issue]. *Journal of Health Psychology, 13*(2).
Murray, M., & Poland, B. (2006). Health Psychology and Social Action. *Journal of Health Psychology, 11*, 379–384.
Murray, M., & Tilley, N. (2006). Using Community Arts to Promote Awareness of Safety in Fishing Communities: An Action Research Study. *Safety Science, 44*, 797–808.
Mustakova-Possardt, E. (2003). *Critical Consciousness: A Study of Morality in Global, Historical Context*. London: Praeger.
Myers, T. (2003). *Slavoj Žižek*. London: Routledge.
Nadler, D. A., & Tushman, M. L. (1989). Organizational Frame Bending: Principles for Managing Reorientation. *Academy of Management Executive 3*(3), 194–204.
Nairn, M. (1990). *Understanding Colonization*. Unpublished manuscript, Auckland.
Nairn, R., & McCreanor, T. (1991). Race Talk and Commonsense: Patterns in Pakeha Discourse on Maori/Pakeha Relations in New Zealand. *Journal of Language and Social Psychology, 10*(4), 245–262.
National Commission on Excellence in Education (1983). *A Nation At Risk: The Imperative for Educational Reform*. Washington, DC: US Government Printing Office.
Neckerman, K. M., & Torche, F. (2007). Inequality: Causes and Consequences. *Annual Review of Sociology, 33*, 335–357.
Nehru, J. (1946). The Discovery of India. In I. Wallerstein (Ed.), *Social Change: The Colonial Situation* (1966) (pp. 62–67). New York: John Wiley.
NeighborWorks America. (2006). *Community Building and Organizing Initiative* (Annual Report July 2005–June 2006). Boston, MA.
Nelson, G. (1994). The Development of a Mental Health Coalition: A Case Study. *American Journal of Community Mental Health, 22*, 229–255.
Nelson, G., Lord, J., & Ochocka, J. (2001). *Shifting the Paradigm in Community Mental Health: Towards Empowerment and Community*. Toronto: University of Toronto Press.
Nelson, G., Pancer, S., Hayward, K., & Peters, R. (2005). *Partnerships for Prevention: The Story of the Highfield Community Enrichment Project*. Toronto: University of Toronto Press.
Nelson, G., & Prilleltensky, I. (Eds.). (2005). *Community Psychology: In Pursuit of Liberation and Well-being*. Basingstoke, UK: Palgrave MacMillan.
Nelson, G., Prilleltensky, I., & MacGillivary, H. (2001). Building Value-based Partnerships: Toward Solidarity with Oppressed Groups. *American Journal of Community Psychology, 29*, 649–677.
Nelson, J. K. (2000). Clinical Assessment of Crying and Crying Inhibition Based on Attachment Theory. *Bulletin of the Menninger Clinic, 64*, 509–529.
Nelson, S. D., & Caplan, N. (1983). Social Problem Solving and Social Change. In D. Perlman and P. C. Cozby (Eds.), *Social Psychology* (pp. 503–532). New York: Holt, Rinehart.
Nelson, T. E., & Kinder, D. R. (1996). Issue Frames and Group-Centrism in American Public Opinion. *The Journal of Politics, 58*, 1055–1078.
New Zealand Press Association. (2008). Minor Parties Coy on Post-Election Ties. *New Zealand Herald*, 31 March.
Nicholson, I. A. M. (2001). 'GIVING UP MALENESS': Abraham Maslow, Masculinity, and the Boundaries of Psychology. *History of Psychology, 4*, 79–91.

Nicholson, I. A. M. (2003). *Inventing Personality: Gordon Allport and the Science of Selfhood.* Washington, DC: APA Books.
Nietzsche, F. W. G. (1966). *Beyond Good and Evil.* New York: Vintage Books.
Nikora, L., Levy, M., Masters, B., & Waitoki, M. (2006). Origins and Development of Indigenous Psychologies: An International Analysis. *International Journal of Psychology, 41*(4), 243–268.
No Hiding Place: Human Rights – A World Report. (1998). *The New Internationalist,* January–February, *298.*
Nordstrom, C. (1997). *A Different Kind of War Story.* Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press.
Nussbaum, M. (1999). *Sex and Social Justice.* Oxford: Oxford University Press.
Nussbaum, M. (2002). Women's Capabilities and Social Justice. In M. Molyneaux and S. Razavi (Eds.), *Gender Justice, Development, and Rights* (pp. 45–77). Oxford: Oxford University Press.
Nussbaum, M. (2006). *Frontiers of Justice: Disability, Nationality, Species Membership.* Cambridge, MA: Harvard.
Obeyesekere, G. (1984). Depression, Buddhism and the Work of Culture in Sri Lanka. In A. Kleinman and B. Good (Eds.), *Culture and Depression* (pp. 134–152). Berkeley, CA: University of California Press.
Ogden, J. (1997). The Rhetoric and Reality of Psychosocial Theories: A Challenge to Biomedicine. *Journal of Health Psychology, 2,* 21–29.
Ogloff, J. R. P., Tomkins, A. J., & Bersoff, D. N. (1996). Education and Training in Psychology and Law/Criminal Justice: Historical Foundations, Present Structures, and Future Developments. *Criminal Justice and Behavior, 23,* 200–235.
Oliver, K. (2004). *The Colonization of Psychic Space: A Psychoanalytic Social Theory of Oppression.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
Oliver, M. (1996). A Sociology of Disability or a Disabled Sociology? In L. Barton (Ed.), *Disability & Society: Emerging Issues and Insights* (pp. 18–42). London: Longman.
Olkin, R. (1999). *What Therapists Should Know About Disability.* New York: The Guilford Press.
Olkin, R., & Pledger, C. (2003). Can Disability Studies and Psychology Join Hands? *American Psychologist, 58*(4), 296–304.
Ostrove, J. M., & Cole, E. R. (2003). Privileging Class: Toward a Critical Psychology of Social Class in the Context of Education. *Journal of Social Issues, 59,* 677–692.
Ostrove, J. M., & Long, S. M. (2007). Social Class and Belonging: Implications for College Adjustment. *Review of Higher Education, 30,* 363–389.
Otto, M. (2007). For Want of a Dentist: Pr. George's Boy Dies After Bacteria from Tooth Spread to Brain. Available: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/02/27/AR2007022702116.html, accessed 28 February.
Ouchi, W. G. (1981). *Theory Z.* Reading, MA: Addison-Wesley.
Oullette, S. C. (2008). Notes for a Critical Personality Psychology: Making Room under the Critical Psychology Umbrella. *Social and Personality Psychology Compass, 2*(1), 1–20.
Owens, G. (2001). Is Critical Health Psychology Sufficiently Self-Critical? *Psychology, Health & Medicine, 6,* 259–264.
Pacht, W., Fox, R., Zimbardo, P., & Antonuccio, D. (2007). Corporate Funding and Conflicts of Interest: A Primer for Psychologists. *American Psychologist, 62,* 1005–1015.
Pancer, M. (1997). Social Psychology: The Crisis Continues. In D. Fox and I. Prilleltensky (Eds.), *Critical Psychology: An Introduction.* London: Sage.
Papineau, D. (1996). *Citizen Empowerment Through Community Economic Development in a Multiethnic Neighborhood.* Unpublished Dissertation. Université de Montreal, Canada.

Paranjpe, A. C. (1998). *Self and Identity in Modern Psychology and Indian Thought.* New York: Plenum.
Pare, D., & Larner, G. (Eds.). (2004). *Collaborative Practice in Psychology and Therapy.* London: The Haworth Press.
Parker, D. F., & DeCotiis, T. A. (1983). Organizational Determinants of Job Stress. *Organizational Behavior and Human Performance, 32,* 160–177.
Parker, I. (1989). *The Crisis in Modern Social Psychology – and How to End It.* London: Routledge.
Parker, I. (1997). *Psychoanalytic Culture: Psychoanalytic Discourse in Western Society.* London: Sage.
Parker, I. (2003). Jacques Lacan, Barred Psychologist. *Theory and Psychology, 13*(1), 95–115.
Parker, I. (2007). Critical Psychology: What It Is and What It Is Not. *Social and Personality Psychology Compass, 1*(1), 1–15.
Parker, I., & Burmann, E. (1993). Against Discursive Imperialism, Empiricism and Constructionism: Thirty-Two Problems With Discourse Analysis. In I. E. Burman and I. Parker (Eds.), *Discourse Analytic Research: Repertoires and Readings of Texts in Action.* London: Routledge.
Parker, I., & Spears, R. (Eds.). (1996). *Psychology and Society: Radical Theory and Practice.* London, UK: Pluto.
Parthasarathi, P., & Steinitz, V. (2007) Bioweapons Lab Opposed in Boston. *Resist, 16*(3), 6–7.
Patrinos, H. A., Skoufias, E., & Lunde, T. (2007). Indigenous Peoples in Latin America: Economic Opportunities and Social Networks. Available from http://www-wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/WDSP/IB/2007/05/03/000016406_20070503093331/Rendered/PDF/wps4227.pdf
Pawelski, J., & Prilleltensky, I. (2005). That At Which All Things Aim: Wellness, Happiness, and the Ethics of Organizational Life. In R. Giacalone (Ed.), *Positive Psychology in Business Ethics and Corporate Social Responsibility* (pp. 191–208). Charlotte, NC: InfoAge.
Pears, I. (1992). The Gentleman and the Hero: Wellington and Napoleon in the Nineteenth Century. In R. Porter (Ed.), *Myths of the English* (pp. 216–236). Cambridge: Polity Press.
Peirce, C. S. (1940). Abduction and Induction. In J. Bulchder (Ed.), *The Philosophy of Peirce: Selected Writings.* London: Routledge and Keegan Paul. (Republished in 1955 as *Philosophical Writings of Peirce.* New York: Dover.)
Perkins, D. D., Hughey, J., & Speer, P. W. (2002). Community Psychology Perspectives on Social Capital Theory and Community Development Practice. *Journal of the Community Development Society, 33,* 33–52.
Perlin, M. L. (1991). Power Imbalances in Therapeutic and Forensic Relationships. *Behavioral Sciences and the Law, 9,* 111–128.
Peter, M., Vingerhoets, J. J. M., & Van Heck, G. L. (2001). Personality, Gender and Crying. *European Journal of Personality, 15,* 19–28.
Pfeffer, J. (1981). Management as Symbolic Action: The Creation and Maintenance of Organizational Paradigms. *Research in Organizational Behavior,* Vol. 31 (pp. 1–52). Greenwich, CT: JAI Press.
Phillips, D. C. (1987). *Philosophy, Science and Social Inquiry.* Oxford: Pergamon.
Phillipson, C., & Walker, A. (1987). The Case for a Critical Gerontology. In S. DeGregorio (Ed.), *Social Gerontology: New Directions* (pp. 1–15). London: Croon Helm.
Pieterman, R. (2007). The Social Construction of Fat: Care and Control in the Public Concern for Healthy Behaviour. *Sociology Compass, 1/1,* 309–321.
Pilgrim, D. (1992). Psychotherapy and Political Evasions. In W. Dryden and C. Feltham (Eds.), *Psychotherapy and its Discontents* (pp. 225–242). Bristol, PA: Open University Press.

Pledger, C. (2003). Discourse on Disability and Rehabilitation Issues: Opportunities for Psychology. *American Psychologist, 58*, 279–288.
Politzer, G. (1928). *Critique des Fondements de la Psychologie*. Paris: Editions Rieder.
Politzer, G. (1994). *Critique of the Foundations of Psychology: The Psychology of Psychoanalysis*. Pittsburgh, PA: Duquesne University Press.
Pols, H. (2007). Psychological Knowledge in a Colonial Context: Theories on the Nature of the 'Native Mind' in the Former Dutch East Indies. *History of Psychology, 10*, 111–131.
Porter, E. (2006). Study Finds Wealth Inequality is Widening Worldwide. *The New York Times*, 6 December. Available from http://www.nytimes.com/2006/12/06/business/worldbusiness/06wealth.html?ref=business
Portes, A. (1998). Social Capital: Its Origins and Applications in Modern Sociology. *Annual Review of Sociology, 24*, 1–24.
Potter, J. (1996). *Representing Reality: Discourse, Rhetoric and Social Construction*. London: Sage.
Potter, J., & Hepburn, A. (2005). Qualitative Interviews in Psychology: Problems and Possibilities. *Qualitative Research in Psychology, 2*, 281–307.
Potter, J., & Wetherell, M. (1987). *Discourse and Social Psychology: Beyond Attitudes and Behavior*. London: Sage.
Potts, A. (2008). The Female Sexual Dysfunction Debate: Different 'Problems', New Drugs – More Pressures? In P. Moss and K. Teghtsoonian (Eds.), *Contesting Illness: Processes and Practices* (pp. 259–280). Toronto: University of Toronto Press.
Potts, A., & Tiefer, L. (2006). Introduction: Special Issue on 'Viagra Culture'. *Sexualities, 9*, 267–272.
Potts, R. G. (2003). Emancipatory Education versus School-Based Prevention in African-American Communities. *American Journal of Community Psychology, 31*, 173–183.
Pratt, M. G. (2000). The Good, the Bad, and the Ambivalent: Managing Identification among Amway Distributors. *Administrative Science Quarterly, 45*, 456–493.
President's New Freedom Commission on Mental Health (2003). *Final Report for the President's New Freedom Commission on Mental Health*. Available from www.mentalhealthcommission.gov/reports/reports.html (accessed 28 April 2008).
Pressman, J. (1998). *Last Resort*. New York: Cambridge University Press.
Prilleltensky, I. (1993). The Immigration Experience of Latin-American Families: Research and Action on Perceived Risk and Protective Factors. *Canadian Journal of Community Mental Health, 12*(2), 101–116.
Prilleltensky, I. (1994). *The Morals and Politics of Psychology: Psychological Discourse and the Status Quo*. Albany, NY: SUNY Press.
Prilleltensky, I. (1997). Values, Assumptions, and Practices: Assessing the Moral Implications of Psychological Discourse and Action. *American Psychologist, 52*(5), 517–535.
Prilleltensky, I. (2000). Bridging Agency, Theory and Action: Critical Links in Critical Psychology. In T. Sloan (Ed.), *Critical Psychology: Voices for Change* (pp. 67–81). London: MacMillan.
Prilleltensky, I. (2001). Value-based Praxis in Community Psychology: Towards Psychopolitical Validity. *American Journal of Community Psychology, 29*, 195–201.
Prilleltensky, I. (2003). Poverty and Power. In S. C. Carr and T. S. Sloan (Eds.), *Poverty and Psychology: From Global Perspective to Local Practice* (pp. 19–44). New York: Kluwer Academic.
Prilleltensky, I. (2008). The Role of Power in Wellness, Oppression, and Liberation: The Promise of Psychopolitical Validity. *Journal of Community Psychology, 36*, 116–136.
Prilleltensky, I., & Fox, D. (2007). Psychopolitical Literacy for Wellness and Justice. *Journal of Community Psychology, 35*(6), 793–806.
Prilleltensky, I., & Gonick, L. (1996). Polities Change, Oppression Remains: On the Psychology and Politics of Oppression. *Political Psychology, 17*, 127–147.

Prilleltensky, I., & Nelson, G. (2002). *Doing Psychology Critically: Making a Difference in Diverse Settings.* New York: Palgrave Macmillan.
Prilleltensky, I., Nelson, G., & Sanchez, L. A. (2000). Value-based Smoking Prevention Program With Latin American Youth: Program Evaluation. *Journal of Ethnic and Cultural Diversity in Social Work, 9*(1-2), 97–117.
Prilleltensky, I., & Prilleltensky, O. (2003). Towards a Critical Health Psychology Practice. *Journal of Health Psychology, 8,* 197–210.
Prilleltensky, I., & Prilleltensky, O. (2006). *Promoting Well-Being: Linking Personal, Organizational, and Community Change.* Hoboken, NJ: Wiley.
Prilleltensky, O. (2004). *Motherhood and Disability: Children and Choices.* New York: Palgrave Macmillan.
Prince, T. (2004). Multicultural Psychology, Community Mental Health and Social Transformation. *Challenge, 11,* 1–16.
Proehl, R. A. (2001). *Organizational Change in the Human Services.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications.
Psychosocial Working Group (2003). *Psychosocial Intervention in Complex Emergencies: A Conceptual Framework.* Edinburgh: Authors. Accessed 9 May 2005 from http://www.forcedmigration.org/psychosocial/papers/Conceptual%20Framework.pdf
Pupavac, V. (2000). Securing the Community? An Examination of International Psychosocial Intervention. Paper presented at 'Balkan Security: Visions of the Future Conference', The Centre for South-East European Studies, School of Slavonic and East European Studies, University College London, 16–17 June.
Putnam, M., Greenen, S., Powers, L., Saxton, M., Finney, S., & Dautel, P. (2003). Health and Wellness: People with Disabilities Discuss Barriers and Facilitators to Well Being. *Journal of Rehabilitation, 1*(1), 37–45.
Putnam, R. (2000). *Bowling Alone: The Collapse and Revival of American Community.* New York: Simon and Schuster.
Putzke, J., Richards, S., Hicken, B., & DeVivo, M. (2002). Predictions of Life Satisfaction. A Spinal Cord Injury Research Study. *Archives of Physical Medicine and Rehabilitation, 83,* 555–561.
Rabinow, P. (Ed.). (1984). *The Foucault Reader.* New York: Pantheon.
Radley, A. (1994). *Making Sense of Illness: The Social Psychology of Health and Disease.* London: Sage.
Radley, A. (2000). Health Psychology, Embodiment and the Question of Vulnerability. *Journal of Health Psychology, 5,* 297–304.
Rappaport, J. (1977). *Community Psychology: Values, Research, and Action.* New York: Holt, Rinehart, & Winston.
Rappaport, J. (1981). In Praise of Paradox: A Social Policy of Empowerment over Prevention. *American Journal of Community Psychology, 9,* 1–25.
Rappaport, J., & Stewart, E. (1997). A Critical Look at Critical Psychology: Elaborating the Questions. In D. Fox and I. Prilleltensky (Eds.), *Critical Psychology: An Introduction* (pp. 301–317). London: Sage.
Rawls, J. (1972). *A Theory of Justice.* New York: Oxford University Press.
Reason, P., & Bradbury, H. (Eds.). (2001). *Handbook of Action Research: Participative Inquiry and Practice.* London: Sage.
Reay, D. (1996a). Insider Perspectives or Stealing the Words Out of Women's Mouths: Interpretation in the Research Process. *Feminist Review, 53,* 57–73.
Reay, D. (1996b). Dealing With Difficult Differences: Reflexivity and Social Class in Feminist Research. *Feminism & Psychology, 6,* 443–456.
Reay, D. (1999). 'Class Acts': Educational Involvement and Psycho-Sociological Class Processes. *Feminism & Psychology, 9,* 89–106.
Reay, D. (2005). Beyond Consciousness? The Psychic Landscape of Social Class. *Sociology, 39,* 911–928.

Reeve, D. (2002). Negotiating Psycho-Emotional Dimensions of Disability and their Influence on Identity Constructions. *Disability & Society, 15*(5), 493–508.
Reeve, D. (2006). Towards a Psychology of Disability: The Emotional Effects of Living in a Disabling Society. In D. Goodley and R. Lawthom (Eds.), *Disability & Society: Critical Introductions & Reflections* (pp. 94–107). New York: Palgrave MacMillan.
Regional Income Distribution. (2008). *The Economist, 387*(8576), 19 April, 118.
Reich, S., Riemer, M., Prilleltensky, I., & Montero, M. (Eds.). (2007). *International Community Psychology: History and Theories.* New York: Kluwer.
Reich, W. (1972). *Character Analysis* (3rd ed.). New York: Simon and Schuster.
Reicher, S. D., & Haslam, S. A. (2006). Rethinking the Psychology of Tyranny: The BBC Prison Study. *British Journal of Social Psychology, 45*, 1–40.
Reimers, F. A. (2007). Putting It All Together: A Content Analysis and Methodological Review of Intersections of Class, Race, and Gender in the Counseling Literature (Doctoral Dissertation, Texas Woman's University). *Dissertation Abstracts, 68,* 1B.
Rein, M. (1976). *Social Science and Public Policy.* New York: Penguin.
Remenyi, J. (2004). Poverty and Development: The Struggle to Empower the Poor. In D. Kingsbury, J. Remenyi, J. McKay and J. Hunt (Eds.), *Key Issues in Development* (pp. 190–220). New York: Palgrave MacMillan.
Richards, G. (1997). *Race, Racism and Psychology: Towards A Reflexive History.* London: Routledge.
Richardson, F. C., Rogers, A., & McCarroll, J. (1998). Toward a Dialogical Self. *American Behavioral Scientist, 41*(4), 496–515.
Richardson, J. T. E. (2003). Howard Andrew Knox and the Origins of Performance Testing on Ellis Island, 1912–1916. *History of Psychology, 6*(2), 143–170.
Riggs, D. W., & Augoustinos, M. (2004). Projecting Threat: Managing Subjective Investments in Whiteness. *Psychoanalysis, Culture & Society, 9,* 219–236.
Riggs, D. W., & Augoustinos, M. (2005). The Psychic Life of Colonial Power: Racialised Subjectivities, Bodies, and Methods. *Journal of Community and Applied Social Psychology, 15,* 461–477.
Roback, A. A. (1961). *History of Psychology and Psychiatry.* New York: Philosophical Library.
Roberts, B. W., Walton, K. E., & Viechtbauer, W. (2006). Patterns of Mean-Level Change in Personality Traits Across the Life Course: A Meta-Analysis of Longitudinal Studies. *Psychological Bulletin, 132*(1), 1–25.
Roberts, H., & Gidley, R. (2000). *Memory and Monuments: The Fight Against Impunity in Guatemala.* Publication for Catholic Institute for International Relations.
Robertson, J., & Fitzgerald, L. F. (1990). The (Mis)Treatment of Men: Effects of Client Gender Role and Life-Style on Diagnosis and Attribution of Pathology. *Journal of Counseling Psychology, 37,* 3–9.
Rogler, L. H. (1997). Making Sense of Historical Changes in the *Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders*: Five Propositions. *Journal of Health and Social Behavior, 38,* 9–20.
Rose, N. (1996). *Inventing our Selves: Psychology, Power, and Personhood.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.
Rose, N. (2004). Becoming Neurochemical Selves. In N. Stehr (Ed.), *Biotechnology, Commerce and Civil Society* (pp. 89–128). New York: Transaction Press.
Rose, N. (2006). *The Politics of Life Itself: Biomedicine, Power, and Subjectivity in the Twenty-First Century.* Princeton, NJ: Princeton University Press.
Rose, N. (2007). Molecular Biopolitics, Somatic Ethics and the Spirit of Biocapital. *Social Theory & Health, 5,* 3–29.
Rosenberg, R. (1982). *Beyond Separate Spheres: Intellectual Roots of Modern Feminism.* New Haven, CT: Yale University Press.
Rosenhan, D. L. (1973). On Being Sane In Insane Places. *Science, 179*(4070), 250–258.

Rosenwald, G. C. (1985). Hypocrisy, Self-deception, and Perplexity: The Subject's Enhancement as Methodological Criterion. *Journal of Personality and Social Psychology, 49*, 682–703.
Rosenwald, G. C. (1988). Toward a Formative Psychology. *Journal for the Theory of Social Behavior, 18*, 1–32.
Rosenwald, G. C., & Ochberg, R. L. (Eds.). (1992). *Storied Lives: The Cultural Politics of Self-understanding.* New Haven, CT: Yale University Press.
Ross, L., Lepper, M., & Hubbard, M. (1975). Perseverance in Self Perception and Social Perception: Biased Attributional Processes in the Debriefing Paradigm. *Journal of Personality and Social Psychology, 32*, 880–892.
Roth, W. M., & Lee, Y. J. (2007). 'Vygotsky's Neglected Legacy': Cultural-Historical Activity Theory. *Review of Educational Research, 77*(2), 186–232.
Rothman, R. A. (2005). *Inequality and Stratification: Race, Class, and Gender* (5th ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
Rutherford, A. (2006). Mother of Behavior Therapy and Beyond: Mary Cover Jones and the Study of the 'Whole Child'. In D. A. Dewsbury, L. T. Benjamin and M. Wertheimer (Eds.), *Portraits of Pioneers in Psychology*, vol. 6 (pp. 189–204). Washington, DC: APA Books.
Ryan, W. (1971). *Blaming the Victim.* New York: Vintage Books.
Saegert, S. (2005). *Community Building and Civic Capacity.* Aspen Institute.
Saegert, S. C., Adler, N. E., Bullock, H. E., Cauce, A. M., Lui, W. M., & Wyche, K. F. (2007). *Report of the APA Task Force Report on Socioeconomic Status.* Washington, DC: American Psychological Association.
Said, E. (1978). *Orientalism.* New York: Pantheon.
Said, E. (1988). Yeats and Decolonization. Reprinted in M. Bayoumi & A. Rubin (Eds.), (2000) *The Edward Said Reader* (pp. 291–313). London: Granta.
Salancik, G. R., & Pfeffer, J. (1977). An Examination of Need-Satisfaction Models of Job Attitudes. *Administrative Science Quarterly, 22*, 427–456.
Salas, E., & Cannon-Bowers, J. A. (2001). The Science of Training: A Decade of Progress. *Annual Review of Psychology, 52*, 471–499.
Samelson, F. (1974). History, Origin Myth, and Ideology: Comte's 'Discovery' of Social Psychology. *Journal for the Theory of Social Behavior, 4*, 217–231.
Samelson, F. (1975). On the Science and Politics of the IQ. *Social Research, 42*, 467–488.
Samelson, F. (1992). Rescuing the Reputation of Sir Cyril [Burt]. *Journal of the History of the Behavioral Sciences, 28*, 221–233.
Sampson, E. E. (1983). *Justice and the Critique of Pure Psychology.* New York: Plenum.
Sampson, E. E. (1989). The Challenge of Social Change for Psychology: Globalization and Psychology's Theory of the Person. *American Psychologist, 44*, 914–921.
Sampson, E. E. (1991). *Social Worlds: Personal Lives: An Introduction to Social Psychology.* San Diego, CA: Harcourt Brace Jovanovich.
Sandoval, C. (2000). *Methodology of the Oppressed.* Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
Sarachild, K. [Karthie Amatniek] (1978). Consciousness Raising: A Radical Weapon. In *Redstockings of the Women's Liberation Movement, Feminist Revolution: An Abridged Edition with Additional Writings*, pp. 144–50. New York: Random House.
Sarafino, E. P. (2005). *Health Psychology: Biopsychosocial Interactions* (5th edn). New York: Wiley.
Sarason, S. B. (1974). *The Psychological Sense of Community: Prospects for a Community Psychology.* San Francisco, CA: Jossey-Bass.
Sarason, S. B. (1976). Community Psychology and the Anarchist Insight. *American Journal of Community Psychology, 4*, 243–261.
Sarason, S. B. (1981). *Psychology Misdirected.* New York: Free Press.
Sarat, A., & Kearns, T. (1992). *Law's Violence.* Ann Arbor, MI: Michigan University Press.

Satin, D. G. (1982). Erich Lindemann: The Humanist and the Era of Community Mental Health. *Proceedings of the American Philosophical Society, 126*(4), 327–346.
Savin-Baden, M., & Wimpenny, K. (2007). Exploring and Implementing Participatory Action Research. *Journal of Geography in Higher Education, 31*, 331–343.
Scarborough, E., & Furumoto, L. (1987). *Untold Lives: The First Generation of American Women Psychologists.* New York: Columbia University Press.
Schein, E. (1990). Organizational Culture. *American Psychologist, 45*, 109–119.
Schein, E. (2006). From Brainwashing to Organizational Therapy: A Conceptual and Empirical Journey in Search of 'Systemic' Health and a General Model of Change Dynamics. A Drama in Five Acts. *Organization Studies, 27*(2), 287–301.
Schiller, B. R. (2003). *The Economics of Poverty and Discrimination* (8th edn). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
Schmidt, J. (2000). *Disciplined Minds: A Critical Look at Salaried Professionals and the Soul-Battering System that Shapes their Lives.* Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Schmiechen, R. (Director) (1992). *Changing our Minds: The Story of Dr. Evelyn Hooker* [motion picture]. San Francisco, CA : Frameline.
Schnarch, B. (2004). Ownership, Control, Access, and Possession (OCAP) or Self-Determination Applied to Research: A Critical Analysis of Contemporary First Nations Research and Some Options for First Nations Communities. *The Journal of Aboriginal Health, 1*, 80–95.
Schnittker, J., & McLeod, J. D. (2005). The Social Psychology of Health Disparities. *Annual Review of Sociology, 31*, 105–125.
Schram, S. F., Soss, J., & Fording, R. C. (Eds.), (2003). *Race and the Politics of Welfare Reform.* Ann Arbor, MI: University of Michigan Press.
Schriner, K. (2001). A Disability Studies Perspective on Employment Issues and Policies for Disabled People: An International View. In G. Albrecht, K. Seelman, and M. Bury (Eds.), *Handbook of Disability Studies* (pp. 642–662). New York: Sage.
Schroeder, J. L. (1998). *The Vestal and the Fasces: Hegel, Lacan, Property, and the Feminine.* Berkeley, CA: University of California Press.
Schultz, D. P. (1969). *A History of Modern Psychology.* New York: Academic Press.
Schwartz, B. (1986). *The Battle For Human Nature.* New York: Norton.
Scott, J., & Leonhardt, D. (2005). Shadowy Lines That Still Divide. *The New Times,*15 May, 1.1.
Seale, C. (2005). New Directions for Critical Internet Health Studies: Representing Cancer Experience on the Web. *Sociology of Health & Illness, 27*, 515–540.
Seider, R. (2001). War, Peace, and the Politics of Memory in Guatemala. In N. Biggar (Ed.), *Burying the Past: Making Peace and Doing Justice after Civil Conflict* (pp. 184–206). Washington, DC: Georgetown University Press.
Seidman, E. (1988). Back to the Future, Community Psychology: Unfolding a Theory of Social Intervention. *American Journal of Community Psychology, 16*(1), 3–21.
Seligman, M. E. (2002a). Positive Psychology, Positive Prevention, and Positive Therapy. In C. R. Snyder and S. J. Lopez (Eds.), *Handbook of Positive Psychology* (pp. 3–9). New York: Oxford University Press.
Seligman. M. E. (2002b). *Authentic Happiness: Using the New Positive Psychology to Realize Your Potential for Lasting Fulfillment.* New York: The Free Press.
Sen, A. (1999). *Development as Freedom.* New York: Anchor Books.
Senge, P. M. (1990). *The Fifth Discipline: The Art and Practice of the Learning Organization* (1st ed.). New York: Doubleday.
Sève, L. (1978). *Man in Marxist Theory and the Psychology of Personality.* Atlantic Highlands, NJ: Humanities Press.
Shakespeare, T. (2006). *Disability Rights and Wrongs.* New York: Routledge.
Shank, G. (1998). The Extraordinary Powers of Abductive Reasoning. *Theory & Psychology, 8*(6), 841–860.

Sherman, D. K., & Kim, H. S. (2002). Affective Perseverance: The Resistance of Affect to Cognitive Invalidation. *Personality and Social Psychology Bulletin, 28*, 224–237.
Shields, S. (2007). Passionate Men, Emotional Women: Psychology Constructs Gender Differences in the Late 19th Century. *History of Psychology, 10*, 92–110.
Shinn, B. (2006). Psychologists and Torture: APA, PENS, SPSSI, and DSJ. *Forward/SPSSI* (229), 1–2, 20.
Shon, P. (2000). 'He you c'me here!' Subjectivization, Resistance, and the Interpellative Violence of Self-Generated Police Citizen Encounters. *International Journal for the Semiotics of Law, 13*, 159–179.
Shon, P., & Arrigo, B. A. (2006). Reality-Based TV and Police-Citizen Encounters: The Intertextual Construction and Situated Meaning of Mental Illness-as-Punishment. *Punishment & Society: The International Journal of Penology, 8*, 59–85.
Sirianni, S., & Friedland, L. (2001). *Civic Innovation in America: Community Empowerment, Public Policy, and the Movement for Civic Renewal.* Berkeley, CA: University of California Press.
Skinner, B. F. (1948). *Walden Two.* New York: Macmillan.
Skinner, B. F. (1971). *Beyond Freedom and Dignity.* New York: Knopf.
Slife, B. D., Reber, J. S., & Richardson, F. C. (2005). *Critical Thinking About Psychology: Hidden Assumptions and Plausible Alternatives.* Washington, DC: American Psychological Association.
Sloan, T. (1986). Breaking the Objectivist Hold on Personality Psychology. *Annals of Theoretical Psychology*, 4, 226–231.
Sloan, T. (1987). Lucien Sève: Foundations for a Critical Psychology of Personality. In R. Hogan and W. Jones (Eds.), *Perspectives on Personality*, 2, 125–142. Greenwich, CT: JAI Press.
Sloan, T. (1994). La Personalidad como Construcción Ideológica. In M. Montero (Ed.), *Construcción y Crítica de la Psicología Social* (pp. 177–188). Barcelona: Anthropos.
Sloan, T. (1996a). *Damaged Life: The Crisis of the Modern Psyche.* London: Routledge.
Sloan, T. (1996b). *Life Choices: Understanding Dilemmas and Decisions.* Boulder, CO: Westview.
Sloan, T. (2000). (Ed.). *Critical Psychology: Voices for Change.* London: Macmillan.
Sloan, T. (2005). Globalization, Poverty and Social Justice. In G. Nelson and I. Prilleltensky (Eds.), *Community Psychology: In Pursuit of Liberation and Well-being* (pp. 309–329). New York: Palgrave Macmillan.
Small, M. A. (1993). Advancing Psychological Jurisprudence. *Behavioral Sciences and the Law, 11*, 3–16.
Smedslund, J. (1988). *Psycho-Logic.* Berlin: Springer.
Smith, C. (2007). *The Cost of Privilege: Taking On the System of White Supremacy and Racism.* Fayetteville, NC: Camino Press.
Smith, D. J. (2005). The Effectiveness of the Juvenile Justice System. *Criminology and Criminal Justice, 6*(2), 239–257.
Smith, D., Langa, K., Kabeto, M., & Ubel, P. (2005). Health, Wealth and Happiness: Financial Resources Buffer Subjective Wellbeing after Onset of a Disability. *Psychological Science, 16*(9), 663–666.
Smith, L. (2005). Psychotherapy, Classism, and the Poor: Conspicuous by their Absence. *American Psychologist, 60*, 687–696.
Smith, L. T. (1999). *Decolonising Methodologies: Research and Indigenous Peoples.* Auckland, New Zealand: Zed.
Sobell, L., Ellingstad, T., & Sobell, M. (2000). Natural Recovery from Alcohol and Drug Problems: Methodological Review of the Research with Suggestions for Future Directions. *Addiction, 95*, 749–764.
Speer, P. W., & Hughey, J. (1995). Community Organizing: An Ecological Route to Empowerment and Power. *American Journal of Community Psychology, 23*(5), 729–748.

Speer, P. W., Hughey, J., Gensheimer, L. K., & Adams-Leavitt, W. (1995). Organizing for Power: A Comparative Case Study. *Journal of Community Psychology, 23,* 57–73.
Spence, R. (1999). The Centrality of Community-Led Recovery. In G. Harris (Ed.), *Recovery from Armed Conflict in Developing Countries: An Economic and Political Analysis* (pp. 204–222). London: Routledge.
Spicer, J., & Chamberlain, K. (1996). Developing Psychosocial Theory in Health Psychology: Problems and Prospects. *Journal of Health Psychology, 1,* 161–171.
Spivak, G. C. (1988). Can the Subaltern Speak? In N. Cary and L. Grossberg (Eds.), *Marxism and the Interpretation of Culture.* Urbana, IL: University of Illinois Press.
Spring, J. (1998). *Education and the Rise of the Global Economy.* Mahwah, NJ: Lawrence Erlbaum.
St. James-Roberts, I. (1988, October). Persistent Crying in the First Year of Life: A Progress Report. *Newsletter of the Association for Child Psychology and Psychiatry, 10,* 28–29.
Stacey, H. (1996). Lacan's Split Subjects: Raced and Gendered Transformations. *Legal Studies Forum, 20,* 277–293.
Stainton Rogers, W. (2003). *Social Psychology: Experimental and Critical Approaches.* Maidenhead: Open University Press.
Stam, H. J. (2000). Theorizing Health and Illness: Functionalism, Subjectivity and Reflexivity. *Journal of Health Psychology, 5,* 273–284.
Stam, H. J. (2006). Physician Health Thyself: The Fate of the Professional Cum Critic. *Journal of Health Psychology, 11,* 385–389.
Stampp, K. (1956). *The Peculiar Institution of Slavery in the Ante-Bellum South.* New York: Alfred Knopf.
Starcevic, V., & Durdic, S. (1993). Post-traumatic Stress Disorder: Current Conceptualization, An Overview of Research and Treatment. *Psihijatrija Danas, 25* (1–2), 9–22.
Stavenhagen, R. (2006). *Mission to New Zealand: Report by Special Rapporteur on the Situation of Human Rights and Fundamental Freedoms of Indigenous Peoples.* Accessed 1 December 2007 from http://www.converge.org.nz/pma/srnzmarch06.pdf
Staw, B. M., & Boettger, R. D. (1990). Task Revision: A Neglected Form of Work Performance. *Academy of Management Journal, 33,* 534–559.
Steinitz, V. (1996). *Interim Report: Welfare and Human Rights Monitoring Project.* Cambridge, MA: Unitarian Universalist Service Committee.
Stephens, N. M., Markus, H. R., & Townsend, S. S. M. (2007). Choice as an Act of Meaning: The Case of Social Class. *Journal of Personality and Social Psychology, 93*(5), 814–830.
Stephenson, N., & Kippax, S. (2008). Memory Work. In C. Willig and W. Stainton Rogers (Eds.), *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology.* London: Sage.
Sternberg, R. J. (2005). There are No Public Policy Implications: A Reply to Rushton and Jensen (2005). *Psychology, Public Policy, and Law, 11*(2), 295–301.
Stevenson, M. (1992). Columbus and the War on Indigenous Peoples. *Race & Class: Journal for Black and Third World Liberation, 33*(3), 27–45.
Stewart, G. L. (2003). Toward an Understanding of the Multilevel Role of Personality in Teams. In M. R. Barrick and A. M. Ryan (Eds.), *Reconsidering the Role of Personality in Organizations.* San Francisco, CA: Jossey-Bass.
Stewart, S., Riecken, T., Scott, T., Tanaka, M., & Riecken, J. (2008). Expanding Health Literacy: Indigenous Youth Creating Videos. *Journal of Health Psychology, 13,*180–189.
Stolle, D. P. (2000). *Practicing Therapeutic Jurisprudence.* Durham, NC: Carolina Academic Press.
Stone, J. [Judd Marmor]. (1946). Theory and Practice of Psychoanalysis. *Science & Society, 10,* 54–79.

Stout, L. (1996). *Bridging the Class Divide and Other Lessons for Grassroots Organizing.* Boston, MA: Beacon Press.
Strakowski, S. M., Lonczak, H. S., Sax, K. W., West, S. A., Crist, A., Mehta, R., & Thienhaus, O. J. (1995). The Effects of Race on Diagnosis and Disposition from a Psychiatric Emergency Service. *Journal of Clinical Psychiatry, 56,* 101–107.
Subramanian S. V., & Kawachi, I. (2006). Whose Health is Affected by Income Inequality? A Multilevel Interaction Analysis of Contemporaneous and Lagged Effects of State Income Inequality on Individual Self-Rated Health in the United States. *Health & Place, 12,* 141–156.
Sue, D. W., Arredondo, P., & McDavis, R. J. (1992). Multicultural Counseling Competencies and Standards: A Call to the Profession. *Journal of Counseling and Development,* 70, 477–486.
Sullivan, J., Petronella, S., Brooks, E., Murillo, M., Primeau, L., & Ward, J. (2008). Theatre of the Oppressed and Environmental Justice Communities: A Transformational Therapy for the Body Politic. *Journal of Health Psychology, 13,* 166–179.
Sullivan, N. (2003). *A Critical Introduction to Queer Theory.* Edinburgh: Edinburgh University Press.
Suls, J., & Rothman, A. (2004). Evolution of the Biopsychosocial Model: Prospects and Challenges for Health Psychology. *Health Psychology, 23,* 119–125.
Sveaass, N., & Lavik, N. J. (2000). Psychological Aspects of Human Rights Violations: The Importance of Justice and Reconciliation. *Nordic Journal of International Law, 69,* 35–52.
Swain, J., Griffiths, C., & French, S. (2006). Counseling with the Social Model: Challenging Therapy's Pathologies. In D. Goodley and R. Lawthom (Eds.), *Disability & Society: Critical Introductions & Reflections* (pp. 155–169). New York: Palgrave MacMillan.
Swiss, S., & Giller, J. E. (1993). Rape as a Crime of War: A Medical Perspective. *Journal of the American Medical Association, 270,* 612–615.
Sylvestre, J., Nelson, G., Durbin, J., George, L., Aubry, T., & Ollenberg, M. (2006). Housing for People with Serious Mental Illness: Challenges for System-Level Development. *Community Development: Journal of the Community Development Society, 37,* 35–45.
Sylvestre, J., Nelson, G., Sabloff, A., & Peddle, S. (2007). Housing for People with Serious Mental Illness: A Comparison of Values and Research. *American Journal of Community Psychology, 40,* 125–137.
Szasz, T. (1962). Bootlegging Humanistic Values through Psychiatry. *Antioch Review, 22,* 341–349.
Szasz, T. (1974). *The Myth of Mental Illness: Foundations of a Theory of Personal Conduct* (rev.). New York: Harper & Row.
Tamasese, K., & Waldegrave, C. (1996). Culture and Gender Accountability in the 'Just Therapy' Approach. In C. McLean, M. Carey, and C. White (Eds.), *Men's Ways of Being* (pp. 51–62). Boulder, CO: Westview Press.
Tancredi, L. R. (2005). *Hardwired Behavior: What Neuroscience Reveals About Morality.* New York: Cambridge University Press.
Tapp, J. L. (1974). The Psychological Limits of Legality. In J. R. Pennock and J. W. Chapman (Eds.), *The Limits of Law: Nomos xv* (pp. 46–75). New York: Lieber-Atherton.
Tapp, J. L., & Levine, F. J. (Eds.). (1977). *Law, Justice, and the Individual in Society: Psychological and Legal Issues.* New York: Holt, Rinehart.
Tate, D., & Pledger, C. (2003). An Integrative Conceptual Framework of Disability: New Directions for Research. *American Psychologist, 58*(4), 289–295.
Tavris, C. (1993). The Mismeasure of Woman. *Feminism & Psychology, 3,* 149–168.
Taylor, S. E., & Fiske, S. T. (1975). Point of View and Perceptions of Causality. *Journal of Personality and Social Psychology, 32*(3), 439–445.
Teo, T. (2005). *The Critique of Psychology: From Kant to Postcolonial Theory.* New York: Springer.

Teo, T. (2008). From Speculation to Epistemological Violence in Psychology: A Critical-Hermeneutic Reconstruction. *Theory & Psychology, 18*(1), 47–67.
Teo, T., & Febbraro, A. (2003). Ethnocentrism as a Form of Intuition in Psychology. *Theory and Psychology, 13*, 673–694.
Terre Blanche, M., & Durrheim, K. (Eds.). (1999). *Research in Practice: Applied Methods for the Social Sciences*. Cape Town, South Africa: University of Cape Town Press.
Thomas, C. (1999). *Female Forms: Experiencing and Understanding Disability*. Buckingham: Open University Press.
Thompson, J. (1984). *Studies in the Theory of Ideology*. Berkeley: University of California Press.
Thompson Woolley, H. (1910). A Review of the Recent Literature on the Psychology of Sex. *Psychological Bulletin, 7*, 335–342.
Thorndike, R. L. (1986). The Role of General Ability in Prediction. *Journal of Vocational Behavior, 29*, 322–339.
Tiefer, L. (2004). *Sex is Not a Natural Act & Other Essays* (2nd ed.). Boulder, CO: Westview Press.
Tiefer, L. (2006). Female Sexual Dysfunction: A Case Study of Disease Mongering and Activist Resistance. *PLoS Medicine, 3*(4), e178.
Tiefer, L., Brick, P., & Kaplan, M. (2003). *A New View of Women's Sexual Problems: A Teaching Manual*. New York: The Campaign for a New View.
Tolman, C. W. (1994). *Psychology, Society, and Subjectivity: An Introduction to German Critical Psychology*. London: Routledge.
Tolman, C. W., & Maiers, W. (Eds.). (1991). *Critical Psychology: Contributions to an Historical Science of the Subject*. Cambridge, MA: Cambridge University Press.
Tolman, D. L., & Brydon-Miller, M. (2001). *From Subjects to Subjectivities: A Handbook of Interpretive and Participatory Methods*. New York: New York University Press.
Toporek, R., Gerstein, L., Fouad, N., Roysircar-Sodowsky, G., & Israel, T. (Eds.). (2006). *Handbook for Social Justice in Counseling Psychology: Leadership, Vision, and Action*. London: Sage.
Toulmin, S., & Leary, D. E. (1985). The Cult of Empiricism in Psychology, and Beyond: In S. Koch and D. E. Leary (Eds.), *A Century of Psychology as Science* (pp. 594–617). New York: McGraw-Hill.
Townley, B. (1993). Foucault, Power/Knowledge, and its Relevance for Human Resource Management. *The Academy of Management Review, 18*, 518–545.
Trice, H. M., & Beyer, J. (1984) Studying Organizational Cultures Through Rites and Ceremonials. *Academy of Management Review, 9*(4), 653–669.
Trickett, E. J., & Ryerson Espino, S. L. (2004). Collaboration and Social Inquiry: Multiple Meanings of a Construct and Its Role in Creating Valid and Useful Knowledge. *American Journal of Community Psychology, 34*, 125–137.
Tsui, A. S., & O'Reilly, C. A. (1989). Beyond Simple Demographic Effects: The Importance of Relational Demography in Superior-Subordinate Dyads. *Academy of Management Journal, 32*, 402–423.
Tuffin, K. (2004). *Understanding Critical Social Psychology*. London: Sage.
Tuhiwai Smith, L. (1999). *Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples*. London: Zed Books.
Tushnet, M. (1986). Critical Legal Studies: An Introduction to its Origins and Underpinnings. *Journal of Legal Education, 36*, 505–517.
Tyler, T., Degoey, P., & Smith, H. (1996). Understanding Why the Justice of Group Procedures Matters: A Test of the Psychological Dynamics of the Group-Value Model. *Journal of Personality and Social Psychology, 70*, 913–930.
Ubel, P., Lowenstein, G., & Jepson, C. (2005). Disability and Sunshine: Can Hedonic Predictions Be Improved by Drawing Attention to Focusing Illusions or Emotional Adaptations? *Journal of Applied Experimental Psychology, 11*(2), 111–123.

Unger, R. (1996). Using the Master's Tools: Epistemology and Empiricism. In S. Wilkinson (Ed.), *Feminist Social Psychologies: International Perspectives* (pp. 165–181). Buckingham: Open University Press.
Unger, R. M. (1984). *Passion: An Essay on Personality.* New York: Free Press.
UNICEF. (2005). Patterns in Conflict: Civilians Are Now the Targets. Information: Impact of Armed Children in Conflict. http://www.unicef.org/graca/patterns.htm, accessed 25 May.
US Census Bureau. (2007). *Income, Poverty, and Health Insurance Coverage in the United States: 2006.* Available: http://www.census.gov
Uvin, P. (2004). *Human Rights and Development.* Bloomfield, CT: Kumarian Press, Inc.
Van Dijk, T. A. (1992). Discourse and the Denial of Racism. *Discourse & Society, 3,* 87–118.
Van Dijk, T. A. (1993). *Elite Discourse and Racism.* Newbury Park, CA: Sage.
Van Eenwyk, J. (1991). Archetypes: The Strange Attractors of the Psyche. *Journal of Analytical Psychology, 36,* 1–25.
Van Maanen, J. (1973). Observations on the Making of Policemen. *Human Organizations, 32,* 404–418.
Van Maanen, J., & Schein, E. H. (1979). Toward a Theory of Organizational Socialization. *Research in Organizational Behavior, 1,* 209–264.
Venn, C. (1984). The Subject of Psychology. In J. Henriques, W. Hollway, C. Urwin, C. Venn, and V. Walkerdine (Eds.), *Changing the Subject: Psychology, Social Regulation, and Subjectivity* (pp. 119–152). London: Methuen.
Vermeire, E., Hearnshaw, H., Van Royen, P., & Denekens, J. (2001). Patient Adherence to Treatment: Three Decades of Research. A Comprehensive Review. *Journal of Clinical Pharmacy & Therapeutics, 26,* 331–342.
Vinck, J., & Meganck, J. (2004). Do We Need Critical Health Psychology or Rather Critical Health Psychologists? *Journal of Health Psychology, 11,* 391–393.
Vranesic, M. (2003). *IMC Mental Health Project in Afghanistan.* Accessed from 9 May http://www.imcworldwide.org/In_mentalHeatlthmelin.shtml
Vroom, V. H. (1964). *Work and Motivation.* New York: Wiley.
Vygotsky, L. S. (1978). *Mind in Society: The Development of Higher Psychological Processes.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Wainer, J., & Chesters, J. (2000). Rural Mental Health: Neither Romanticism nor Despair. *Australian Journal of Rural Health, 8*(3), 141.
Waitangi Tribunal. (2004). *WAI 1071 Urgent Hearings into the Crown's Foreshore and Seabed Policy.* Wellington: Department of Justice.
Waldegrave, C. (2003). Just Therapy. In C. Waldegrave, K. Tamases, F. Tuhaka, and W. Campbell (Eds.), *Just Therapy: A Journey.* Adelaide, South Australia: Dulwich Centre Publications.
Walkerdine, V. (1996). Subjectivity and Social Class: New Directions for Feminist Psychology. *Feminism & Psychology, 6,* 355–360.
Walkerdine, V. (Ed.). (2002). *Challenging Subjects: Critical Psychology for a New Millennium.* New York: Palgrave Macmillan.
Walkerdine, V. (2003). Reclassifying Upward Mobility: Femininity and the Neo-Liberal Subject. *Gender and Education, 15,* 237–248.
Wang, C. (2003). Using Photovoice as a Participatory Assessment and Issue Selection Tool: A Case Study with the Homeless in Ann Arbor. In M. Minkler and N. Wallerstein (Eds.), *Community Based Participatory Research for Health* (pp. 179–196). San Francisco, CA: Jossey-Bass.
Wang, C., Burris, M., & Xiang, Y. P. (1996). Chinese Village Women as Visual Anthropologists: A Participatory Approach to Reaching Policymakers. *Social Science and Medicine, 42,* 1391–1400.
Ward, S. C. (2002). *Modernizing the Mind: Psychological Knowledge and the Remaking of Society.* Westport, CT: Praeger.

Warren, M. R. (2001). *Dry Bones Rattling: Community Building to Revitalize American Democracy.* Princeton: Princeton University Press.
Warren, R. B., & Warren, D. I. (1977). *The Neighborhood Organizer's Handbook.* Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
Washington, O., & Moxley, D. (2008). Telling My Story: From Narrative to Exhibit in Illuminating the Lived Experience of Homelessness among Older African American Women. *Journal of Health Psychology, 13,* 154–165.
Watson, G., & Williams, J. (1992). Feminist Practice in Therapy. In J. M. Ussher and P. Nicholson (Eds.), *Gender Issues in Clinical Psychology* (pp. 212–236). London: Routledge.
Watts, R. J. (1992). Elements of a Psychology of Human Diversity. *Journal of Community Psychology, 20,* 116–131.
Watts, R. J., & Serrano-García, I. (2003). The Quest for a Liberating Community Psychology: An Overview. *American Journal of Community Psychology, 31,* 73–78.
Watts, R. J., Griffith, D. M., & Abdul-Adil, J. (1999). Sociopolitical Development as an Antidote for Oppression – Theory and Action. *American Journal of Community Psychology, 27,* 255–272.
Watzlawick, P., Weakland, J. H., & Fisch, R. (1974). *Change: Principles of Problem Formation and Problem Resolution* (1st ed.). New York: Norton.
Webb, S. M. (2004). 'America is a Middle-Class Nation': The Presentation of Class in the Pages of *Life.* In D. Heider (Ed.), *Class and News* (pp. 167–198). Lanham, MD: Rowman & Littlefield.
Webster, B. H. Jr., & Bishaw, A. (2007). *Income, Earnings, and Poverty Data From the 2006 American Community Survey.* Washington, DC: US Census Bureau.
Weick, K. E. (1984). Small Wins: Redefining the Scale of Social Problems. *American Psychologist, 39*(1), 40–49.
Weick, K. E., & Westley, F. (1996). Organizational Learning: Affirming an Oxymoron. In S. R. Clegg, C. Hardy and W. R. Nord (Eds.), *Handbook of Organization Studies* (pp. 440–458). London: Sage.
Weiner, I. B., & Hess, A. K. (Eds.). (2006). *The Handbook of Forensic Psychology.* New York: Wiley.
Weiss, H. M., & Kurek, K. E. (2003). Dispositional Influences on Affective Experiences at Work. In M. R. Barrick and A. M. Ryan (Eds.), *Reconsidering the Role of Personality in Organizations.* San Francisco: Jossey-Bass.
Weiss, T., & Collins, C. (2000). *Humanitarian Challenges & Interventions* (2nd ed.). Boulder, CO: Westview Press.
Weisstein, N. (1968). *Kinder, Küche, Kirche As Scientific Law: Psychology Constructs the Female.* Boston, MA: New England Free Press.
Weisstein, N. (1993). Psychology Constructs the Female; Or, the Fantasy Life of the Male Psychologist (with some Attention to the Fantasies of his Friends, the Male Biologist and the Male Anthropologist). *Feminism & Psychology, 3,* 195–210.
Weller, C. E., & Staub, E. (2006). *Middle Class in Turmoil: Economic Risks Up Sharply For Most Families Since 2001.* Washington, DC: Center for American Progress and Service Employees International Union. Available from http://www.americanprogress.org/issues/2006/09/MidClassReport.pdf, accessed 28 September.
Wessells, M. (2006a). A Living Wage: The Importance of Livelihood in Reintegrating Former Child Soldiers. United Nations Protection of Civilians: Child Protection. Accessed 5 April 2008 from http://protection.unsudanig.org/index.php?fid=child
Wessells, M. (2006b). *Child Soldiers: From Violence to Protection.* Cambridge, MA: Harvard University Press.
Wessells, M. G., & Monteiro, C. (2000). Healing Wounds of War in Angola. In D. Donald, A. Dawes, and J. Louw (Eds.), *Addressing Childhood Adversity* (pp. 176–201). Cape Town: David Philip.

Wessells, M., & Jonah, D. (2005). Reintegration of Former Youth Soldiers in Sierra Leone: Challenges of Reconciliation and Post-Accord Peacebuilding. In S. McEvoy (Ed.), *Youth and Post-accord Peacebuilding*. South Bend, IN: University of Notre Dame Press.
Wetherell, M. S., & Potter, J. A. (1992). *Mapping the Language of Racism: Discourse and the Legitimation of Exploitation*. Hertfordshire: Harvester Wheatsheaf.
Wexler, D. B. (1993). Therapeutic Jurisprudence and Changing Conceptions of Legal Scholarship. *Behavioral Sciences and the Law, 11*, 17–29.
Wexler, D. B., & Winick, B. J. (Eds.). (1996). *Law in a Therapeutic Key: Developments in Therapeutic Jurisprudence*. Durham, NC: Carolina Academic Press.
Wexler, P. (1996). *Critical Social Psychology*. New York: Peter Lang Publishing.
Wheary, J., Shapiro, T. M., & Draut, T. (2007). *By A Thread: The New Experience of America's Middle Class*. Demos and the Institute on Assets and Social Policy. Available from http://www.demos.org/pubs/BaT112807.pdf
White, M. (1995). *Re-Authoring Lives: Interviews and Essays*. Adelaide, Australia: Dulwich Centre Publications.
White, M., & Epston, D. (1990). *Narrative Means to Therapeutic Ends*. New York: Norton Press.
Whiteneck, G., Meade, M., Dijkers, M., Tate, D., Bushnik, T., & Forchheimer, M. (2004). Environmental Factors and their Role in Participation and Life Satisfaction after Spinal-Cord Injury. *Archives of Physical Medicine & Rehabilitation, 85*, 1793–1803.
Wiener, R. L., Watts, B. A., & Stolle, D. P. (1993). Psychological Jurisprudence and the Information Processing Paradigm. *Behavioral Sciences and the Law, 11*, 79–96.
Wierzbicka, A. (1999). *Emotions Across Languages and Cultures: Diversity and Universals*. Cambridge: Cambridge University Press.
Wilkinson, S. (1997a). Feminist Psychology. In D. Fox and I. Prilleltensky (Eds.), *Critical Psychology: An Introduction* (pp. 247–264). London: Sage.
Wilkinson, S. (1997b). Prioritizing the Political: Feminist Psychology. In T. Ibáñez and L. Íñiguez (Eds.), *Critical Social Psychology* (pp. 178–194). London: Sage.
Williams, C. R. (2004). Anarchic Insurgencies: The Mythos of Authority and the Violence of Mental Health. In B. A. Arrigo (Ed.), *Psychological Jurisprudence: Critical Exploration in Law, Crime, and Society* (pp. 43–74). Albany, NY: SUNY Press.
Williams, C. R., & Arrigo, B. A. (2001). Anarchaos and Order: On the Emergence of Social Justice. *Theoretical Criminology: An International Journal, 5*(2), 223–252.
Williams, C. R., & Arrigo, B. A. (2002). *Law, Psychology, and Justice: Chaos Theory and the New (Dis)Order*. Albany, NY: SUNY Press.
Williams, C. R., & Arrigo, B. A. (2007). Drug-taking Behavior, Compulsory Treatment, and Desistance: Implications of Self-Organization and Natural Recovery for Policy and Practice. *Journal of Offender Rehabilitation, 46*(1/2), 57–80.
Williams, D. (1999). *Te Kooti Tango Whenua: The Native Land Court 1864–1909*. Wellington: Huia.
Willig, C. (1998). Constructions of Sexual Activity and their Implications for Sexual Practice. *Journal of Health Psychology, 3*, 383–392.
Willig, C. (2001). *Introducing Qualitative Research in Psychology: Adventures in Theory and Method*. Maidenhead: Open University Press.
Willig, C., & Stainton Rogers, W. (Eds.). (2008). *The Sage Handbook of Qualitative Research in Psychology*. London: Sage.
Willinsky, J. (1987). Learning the Language of Difference: The Dictionary in High School. *English Education, 19*(3), 146–158.
Willy, R. (1899). *Die Krisis in der Psychologie [The Crisis in Psychology]*. Leipzig: Reisland.
Wilson, H., Hutchinson, S., & Holzemer, W. (2002). Reconciling Incompatibilities: A Grounded Theory of HIV Medication Adherence and Symptom Management. *Qualitative Health Research, 12*, 1309–1322.

Wilson, M. (1993). DSM-III and the Transformation of American Psychiatry: A History. *American Journal of Psychiatry, 150*, 399–410.

Winick, B. J., & Wexler, D. B. (Eds.). (2003). *Judging in a Therapeutic Key: Therapeutic Jurisprudence and the Courts.* Durham, NC: Carolina Academic Press.

Winks, R. (1987). *Cloak and Gown Scholars in the Secret War, 1939–1961.* New York: Morrow.

Wise, T. (2005). *White Like Me: Reflections on Race from a Privileged Son.* Brooklyn, NY: Soft Skull Press.

Wittgenstein, L. (1961). *Notebooks, 1914–1916.* Oxford: Blackwell.

Women of Photovoice/ADMI & Lykes, M. B. (2000). *Voces e imágenes: Mujeres Mayas Ixiles de Chajul/Voices and images: Mayan Ixil women of Chajul.* Guatemala: MagnaTerra.

Woodward, W., & Ash, M. G. (Eds.). (1982). *The Problematic Science: Psychology in Nineteenth-Century Thought.* New York: Praeger.

World Resources Institute (1998). *World Resources 1998–1999: Environmental Change and Human Health.* Available from http://population.wri.org/pubs_content_text.cfm.contentID=1374, accessed 12 June 2005.

Wright, B. (1960). *Physical Disability: A Psychological Approach.* New York: Harper & Row.

Wright, B. A., & Lopez, S. J. (2002). Widening the Diagnostic Focus: A Case for Including Human Strengths and Environmental Resources. In C. R. Snyder and S. J. Lopez (Eds.), *Handbook of Positive Psychology* (pp. 26–44). New York: Oxford University Press.

Wrzesniewski, A., & Dutton, J. E. (2001). Crafting a Job: Revisioning Employees as Active Crafters of their Work. *Academy of Management Review, 26*(2), 179–201.

Wylie, M. S. (1995). Diagnosing for Dollars: The Power of *DSM-IV*. *Psychotherapy Networker*, May/June, 23–33 and 65–69.

Young, F. (2006). Social Problems: A Focus for a New Branch of Public Health. *Social Theory & Health, 4*, 264–274.

Zenderland, L. (1998). *Measuring Minds: Henry Herbert Goddard and the Origins of American Intelligence Testing.* New York: Cambridge University Press.

Zimbardo, P. G., Haney, C., Banks, W. C., & Jaffe, D. (1974). The Psychology of Imprisonment: Privation, Power, and Pathology. In Z. Rubin (Ed.), *Doing Unto Others: Explorations in Social Behavior* (pp. 61–73). New Jersey: Prentice-Hall.

Zimmerman, J. L., & Dickerson, V. C. (1996). *If Problems Talked: Adventures in Narrative Therapy.* New York: Guilford.

Zimmerman, M. (2000). Empowerment Theory: Psychological, Organizational, and Community Levels of Analysis. In J. Rappaport and E. Seidman (Eds.), *Handbook of Community Psychology* (pp. 43–63). New York: Kluwer Academic/Plenum.

Zinn, H. (1980). *A People's History of the United States.* New York: Harper & Row.

المحررون فى سطور:

- دنيس فوكس Dennis Fox

الأستاذ المشارك المتفرغ للدراسات القانونية وعلم النفس بجامعة إلينوى.

- إزاك بريليلتنسكى Issac Prilleltensky

عميد مدرسة التربية بجامعة ميامى فى فلوريدا.

- ستيفانى أوستين Stephanie Austin

حاصلة على الدكتوراه فى علم النفس بجامعة يورك فى تورنتو بكندا سنة ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين وهى تعمل كباحثة مستقلة، تكتب وتعمل عملا مجتمعيا يخدم قضايا العدالة الاجتماعية وطيب العيش الإنسانى والحبور.

المساهمون فى سطور

بروس أريجو Bruce A. Arrigo

أستاذ الجريمة والقانون والمجتمع فى قسم العدالة الجنائية بجامعة نورث كارولينا. وقد شغل وظائف أكاديمية فى قسم علم النفس، وبرنامج العلاقات العامة، ومركز الأخلاقيات المهنية والتطبيقية. وقد بدأ تدرجه الوظيفى كناشط اجتماعى يُعنى بشئون المشردين وسكان المناطق المهمشة، والمستفيدين من خدمات الصحة النفسية، والرعاية اللاحقة وإعادة الدمج المجتمعى لمن أنهوا عقوبة سالبة للحرية، ومن تعرضوا للعنف الجسدى والانتهاك الجنسى. ألف وحرر ما يقرب من خمسة وعشرين كتابًا، ونشر أكثر من مائة وخمسين مؤلفًا ما بين مقالات محكمة وفصول فى كتب ورسائل علمية. وتتناول بحوثه موضوعات فى القانون والطب والعدالة، والنظرية الاجتماعية النقدية وفلسفة علم الجريمة، والأسس الاجتماعية والنفسية للانحراف والعنف. وهو عضو فى جمعية علم النفس الأمريكية وأكاديمية علوم العدالة الجنائية.

ستيفانى أوستين Stephanie Austin

حصلت على درجة الدكتوراه من جامعة يورك، تورونتو، كندا، سنة ٢٠٠٤. ومنذ ذلك الحين وهى تجرى بحوثًا مستقلة، إلى جانب الكتابة والعمل المجتمعى فى قضايا العدالة الاجتماعية وحسن الحال الإنسانى human well-being. تخصصت ستيفانى فى علم النفس النقدى فى مرحلة

الماجستير مع إسحاق برليلتينسكى، وواصلت الدراسة فى ذات التخصص فى مرحلة الدكتوراه مع توماس تيو، ونشرت أعمالاً فى علم النفس النقدى بالتعاون مع إسحاق برليلتنسكى وتود سلوان **Tod Sloan** ودنيس فوكس، وتعمل حاليًا كبير محللى السياسات فى القسم الخاص بصحة المرأة والتحليلات الجندرية بوزارة الصحة الكندية.

فرجينيا براون Virginia Braun

كبير المحاضرين فى علم النفس بجامعة أُكلاند، أوتيروا نيوزيلاندا. تقع بحوثها فى إطار علم النفس النقدى والنسائي، وترتبط بموضوعات فى المجالات العريضة الخاصة بالجنس والتوجهات الجنسية المفضلة والصحة الجنسية والتجسيد الجندرى. وتجرى بحوثها الحالية فى مجال جراحة التجميل– جراحات التجميل للنواسل النسائية (أو ما يسمى بالختان). وعملت مع فكتوريا كلارك فى مجال التوجه الجنسى فى التعليم العالي، كما شاركت فى إعداد كتاب عن البحوث الكيفية فى علم النفس، والمشاركة فى تحرير مجلة النزعة النسائية وعلم النفس.

هيثر إى. بولوك Heather E. Bullock

أستاذة علم النفس المشاركة ومديرة مركز العدالة والتسامح فى جامعة كاليفورنيا فى سنتا كروز . تركزت بحوثها فى الأبعاد الاجتماعية للفقر والظلم الاجتماعي، خاصة التمييز ضد النساء من المستويات الاقتصادية المنخفضة والاتجاهات والمعتقدات المساندة للسياسات المناهضة للفقر. وتبحث حاليًا فى موضوع الحراك السياسى بين النساء من المستويات

الاقتصادية المنخفضة. وترأس حاليًا لجنة المستوى الاقتصادى الاجتماعى بجمعية علم النفس الأمريكية.

كيرى تشامبرلاين Kerry Chamberlain

أستاذ علم نفس الصحة بجامعة ماسى بأوكلاند. وهو كمتخصص فى علم نفس الصحة النقدى تتركز بحوثه حول الصحة فى الحياة اليومية، مع عناية خاصة بالمشروعات التى تُعنى بفهم البشر المحرومين وتعمل على مساعدتهم. وبشكل أكثر دقة تتناول بحوثه الممارسات الاجتماعية المرتبطة باستعمال العلاجات الطبية؛ والتغذية والصحة، والممارسات الاجتماعية التى تدور حول الطعام وسلوك الأكل والرجيم الغذائي، ووسائل الإعلام والصحة، والتناول الإعلامى للمشكلات الصحية فى المجتمع المعاصر؛ والحياة الجسمية والأمراض اليومية العادية. واستعان فى بحوثه بالعديد من الأساليب المنهجية الكيفية، بما فيها التصوير الفوتوغرافي، والسجلات اليومية، والخرائط.

فرانسز شيرى Frances Cherry

أستاذ علم النفس ومدير معهد الدراسات البينية فى جامعة كارلتون ، أوتاوا، كندا. وهى مهتمة بتاريخ علم النفس والنظرية فى علم النفس بشكل عام وبعلم النفس الاجتماعى بشكل خاص. نُشر عملها المبكر فى كتاب قضايا بحثية نقدية بعنوان مواطن الجموح فى علم النفس الاجتماعي: أطروحات حول عملية البحث. وعنيت حديثًا بالكتابة عن الشعوب والممارسات البحثية والتنظيمات التى جمعت بين الدراسة والنشاط السياسى فى علم النفس

الاجتماعى بالشمال الأمريكى فى منتصف القرن العشرين. وعُنيت حديثا بقضايا الفصل العنصرى بأمريكا والحقوق المدنية وجمعية الدراسة النفسية للقضايا الاجتماعية بالأمم المتحدة (١٩٤٨ – ٢٠٠٠).

فيكتوريا كلارك Victoria Clarke

محاضر فى دراسات الجنس بجامعة غرب إنجلترا، بريستول. وتقع بحوثها فى منطقة الالتقاء بين علم النفس النقدى وعلم النفس النسائى وعلم نفس المثليين والمثليات، وتركز بحوثها بشكل خاص على والدية المثليين من الرجال والنساء والعلاقات الجنسية المثلية والغيرية، والتوجه الجنسى المفضل والهيئة، والتوجه الجنسى فى التعليم. وشاركت فى تحرير كتابين الأول بعنوان وردّ فى علم النفس (مع إليزابيث بيل) (Wiley, 2007) علم نفس المثليين فى بريطانيا من الرجال والنساء والمخنثين (مع إليزابيث بيل وجاك دريشير) (Haworth, 2007). وتكتب حاليًا كتابًا فى سيمولوجيا الشواذ والمخنثين وكتابًا فى البحوث الكيفية فى علم النفس.

إرزولى دى. كوكويلون Erzulie D. Coquillon

دارسة للدكتوراه فى كلية بوسطن للقانون. وحاصلة على الماجستير فى علم النفس الإرشادى من جامعة بوسطن وماجستير فى التاريخ من جامعة هارفارد.

كيفين دورهايم Kevin Durrheim

أستاذ علم النفس بجامعة كوازولوناتال KwaZuluNatal، حيث كان يدرس علم النفس الاجتماعى وأساليب البحث، ويدير برنامج الماجستير فى البحوث التطبيقية. حصل على الدكتوراه من جامعة كيب تاون بجنوب إفريقيا

سنة ١٩٩٥. ونشر مؤلفات وفصولاً فى كتب عن موضوعات ذات صلة بالعنصرية والفصل العنصرى والتغيير الاجتماعى. وشارك فى تأليف كتاب المواجهة العنصرية مع جون ديكسون (2005, Rutledge) ، وشارك فى تحرير كتاب البحث فى حيز الممارسة (1999, 2006, UCT press).

سكوت إيفانز Scot Evans

أستاذ مساعد فى قسم الدراسات النفسية والتربوية بجامعة ميامى. حصل على الماجستير فى الإرشاد التنموى البشرى والدكتوراه فى البحث المجتمعى والعمل العام من كلية بيبودى بجامعة فاندربليت. تستكشف بحوثه دور التنظيمات المجتمعية فى الترويج للتغيير الاجتماعى. وله خبرة واسعة فى التنظيمات المجتمعية كناشط فى مجال تنمية الشباب، والإرشاد الأسرى وفى مجال الكوارث والأزمات وكمستشار فى المجال التنظيمى والإدارى.

دنيس فوكس Dennis Fox

أستاذ مساعد فخرى فى الدراسات القانونية وعلم النفس، بجامعة إلينوى فى اسبرينجفيلد . أسس مع إسحاق بريليلتنسكى شبكة علم النفس الراديكالى (١٩٩٣)، وشارك فى تحرير كتاب مقدمة فى علم النفس النقدى (١٩٩٧). وتكشف أطروحاته النقدية مواضع الالتقاء بين علم النفس والعدالة والقانون من خلال استبصارات مستمدة من النظرية الأناركية، وقد نشرت هذه الأطروحات فى عدة مجلات علمية مثل مجلة عالم النفس الأمريكي، ومجلة العلوم السلوكية والقانون، وأفكار جديدة فى علم النفس وعلم النفس الراديكالى. ومنذ أن ترك العمل الأكاديمى وارتحل إلى بوسطن كتب آراء

تحليلية وأطروحات شخصية من قبيل الأناركية الاجتماعية والتعليم الراديكالى. وكان فوكس فى سنة ٢٠٠٦ مستشارًا فى القانون والمجتمع فى جامعة بيرزيت بالضفة الغربية الفلسطينية ، وكبير الاختصاصيين فى السلام وحل الصراعات فى جامعة بن جوريون فى إسرائيل.

راشيل ت. هار- ميوستن Rachel T. Hare-Mustin

شغلت منصب مدير برنامج الدراسات العليا فى الإرشاد وعلم نفس الاستشارات فى جامعة هارفارد واختصاصية نفسية فى عيادة توجيه الأطفال فى فيلادلفيا وقسم الطب النفسى بجامعة بنسيلفانيا. وعملت كذلك فى جامعات بكل من الصين ونيجيريا مع آخرين غيرها. ونشرت كباحثة ومنظرة وممارسة ما يقرب من ١٢٠ مؤلفًا ما بين مقالات محكمة وفصول فى كتب وعدة كتب. وشاركت جين مارسيك فى تأليف كتاب صناعة الفرق: علم النفس وبناء الجندر (Yale university press, 1990). وعملت رئيسة للأكاديمية الأمريكية للعلاج الأسرى ورئيس لجنة أخلاقيات جمعية علم النفس الأمريكية ولجنة المرأة فى علم النفس. وقد لقيت أعمالها فى نظرية ما بعد الحداثة والنظرية النسائية ترحيبا واسعًا، ونالت عليها جوائز دولية عدة.

بن هاريس Ben Harris

أستاذ علم النفس فى جامعة نيو هامبشير. وعمل فى مناطق التقاطع بين تاريخ علم النفس وتاريخ الطب وتاريخ العلم. أسس أول أعماله المبكرة فى التاريخ عن خرافة السلوكية الواطسونية، ودرس طبيعة التغير فى الخبرات المهنية السيكولوجية عبر قرن من الزمان. ورأس سابقا جمعية تاريخ علم النفس (لشعبة رقم ٢٦ فى جمعية علم النفس الأمريكية).

أليكسا هيبورن Alexa Hepburn

كبيرة المحاضرين فى علم النفس الاجتماعى فى قسم العلوم الاجتماعية فى جامعة لوجبرو. كتبت عددا من المقالات التحليلية فى البلطجة المدرسية، وقضايا الجندر والعنف ضد الأطفال. وكانت لها أعمال نظرية تركزت حول قضايا علم النفس الاجتماعى النقدى، والعلاقات فيما بين فلسفة دريدا وميشيل فوكو والنظرية والممارسة العملية فى علم النفس الاجتماعى. قدمت حديثًا كتابين أحدهما مقدمة فى علم النفس الاجتماعى النقدى (Sage, 2003) والثانى فى مزاولة بحوث الخطاب (Sage, 2007, with Sally Wiggins). وشاركت فى تحرير كتاب قضايا خاصة فى تحليل الخطاب والمجتمع. وقامت بتقديم عدة ورش عمل فى علم نفس الخطاب، وتحليل المحادثات فى العديد من الأقطار حول العالم.

دريك هوك Derek Hook

محاضر فى علم النفس الاجتماعى فى مدرسة لندن للاقتصاديات. تتناول بحوثه الأبعاد النفسية للعنصرية والذاتية الأيديولوجية. وهو مؤلف كتاب فوكو وعلم النفس وتحليلات النفوذ والسلطة (Palgrave, 2007) ومحرر كتاب علم النفس النقدى (University of Cape Town press, 2004). وهو أحد مؤسسى الدورية المعروفة بعنوان الذاتية.

إنجريد هويجينس Ingrid Huygens

حاصلة على الدكتوراه ومسجلة كنفسانية مجتمعية وحاليا ترأس معهد أوتيراوا لعلم النفس المجتمعى. ارتبطت بالحركات المناهضة للعنصرية.

وتواصل عملها فى تعليم تجمعات المهاجرين مناهضة الاستعمار. نشرت فى مجالات مثل الحركة النسائية والعنصرية الثقافية وتحليل الخطاب المناهض للاستعمار. ركز بحثها فى الدكتوراه على العمليات النفسية والاجتماعية التى تقف وراء التغيير الذى تخبره الجماعة المهيمنة ثقافيًا استجابة للتحديات التى يواجهها السكان الأصليون.

غازى إسلام Gazi Islam

أستاذ مساعد فى مجال إدارة الأعمال فى ساو باولو حيث كان يُدَرِّس مقررات فى السلوك القيادى والتنظيمي، والتفاوض والإدارة الدولية لطلاب الدراسات العليا وطلاب المرحلة الجامعية. حصل على الدكتوراه فى السلوك التنظيمى من جامعة تولون ، وركز بحثه على الهوية التنظيمية وعلاقات القوة والسلطة. ويهتم حاليًا بالمقدمات والنواتج التنظيمية للهوية، والعلاقات بين الهوية وديناميات الجماعة الصغيرة وإنتاج الجماعة والثقافات التنظيمية. وإضافة لهذا حاول ربط الهوية والثقافة التنظيمية بالقضايا الأوسع المتعلقة بالثقافة الدولية والأيديولوجيا والمجتمع المدنى.

كلار جاكسون Clare Jackson

طالبة دكتوراه فى قسم الاجتماع بجامعة يورك بالمملكة المتحدة. التحقت كلار بقسم الاجتماع فى ٢٠٠٧ بعد قضائها عدة سنوات فى تدريس علم النفس لطلاب المرحلة الجامعية. وقادها اهتمامها بعلم النفس النقدى إلى استكشاف الأساليب الكيفية خاصة علم نفس الخطاب. وتحققت من قوة علم نفس الخطاب كأداة راديكالية فى علم النفس، وهى تتدرب حاليًا على تحليل المحادثة، وتوظف تحليل المحادثات النسائية فى كشف كيف ترتبط الهويات الجندرية بالحديث.

إزاك بريليلتنسكى Isaac Prilleltensky

عميد مدرسة التربية بجامعة ميامي، فلوريدا . ولد فى الأرجنتين، ودرس وعمل فى إسرائيل وكندا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية. تابع حياته العملية كاختصاصى فى علم النفس المدرسي، ورأى إزاك محدودية المناحى ذات التوجهات الفردية الاستجابية التى تركز على جوانب الضعف والقصور وأصبح متخصصا فى علم النفس المجتمعى. وعُنى بدور العدالة فى تحقيق حسن الحال الجمعى والتنظيمى والعلاقى والشخصى، وهو يعمل حاليًا من خلال مجال الصحة والخدمات الإنسانية على تنمية المناحى ذات التوجه الوقائى التى تركز على مواطن القوة والتمكين والتغيير المجتمعى. وساهم فى تأليف وتحرير سبعة كتب. وهو عضو بجمعية علم النفس الأمريكية وجمعية البحوث المجتمعية والعمل العام.

أورا بريليلتنسكى Ora Prilleltensky

محاضرة فى قسم الدراسات النفسية والتربوية بجامعة ميامي، وعملت من قبل محاضرة فى قسم التنمية التنظيمية والبشرية بجامعة فاندربيلت **Vanderbilt**. شملت اهتماماتها البحثية دراسات الإعاقة والنهوض بمؤشرات الحبور. وهى كشخص من ذوى الإعاقات وقعيدة على كرسى متحرك، لديها اهتمام شخصى ومهنى بقضايا ومشكلات الإعاقة وهوية الإعاقة. ولها كتاب مؤلف وعدة مقالات فى الأمومة والإعاقة، وشاركت بعدد من الفصول فى كتاب عن تنمية الحبور. وألفت مع إزاك كتابا بعنوان تنمية حسن الحال **Well-being**: وعلاقته بالتغيير الشخصى والتنظيمى والمجتمعى(**Wiley, 2006**). ولدت فى إسرائيل وعملت فى كندا واستراليا والولايات المتحدة.

تود سلوان Tod Sloan

أستاذ ورئيس قسم علم النفس الإرشادى، كلية لويس وكلارك، بورتلاند، أوريجون. مؤلف كتاب وعورة الحياة: أزمات النفس الحديثة (Routledge, 1966a)، وقام فى هذا الكتاب بتحليل التأثير السيكولوجى للحداثة الرأسمالية وضم آخرين إلى صياغة حالة من الحوار والديمقراطية العميقة. قام بتحرير كتاب فى علم النفس النقدي: أصوات من أجل التغيير (Macmillan, 2000) ويشارك فى تحرير دورية بعنوان العمل الاجتماعى العام فى علم الإرشاد وعلم النفس. ويعمل سلوان حاليًا على تطوير نظرية نقدية فى الحوار تضع فى الحسبان العوامل اللاشعورية والأيديولوجية التى تعمل بشكل نظامى على تشويه التخاطب، مستمدًا هذه النظرية من التأليف بين العلوم الإنسانية النقدية ونظرية ما بعد البنيوية.

وندى ستاينتون روجرز Wendy Stainton Rogers

أستاذة علم نفس الصحة فى الجامعة المفتوحة بالمملكة المتحدة، فى كلية الصحة والرعاية الاجتماعية. كانت ملتزمة بالتأثير فى السياسات والممارسات العملية التى يتم تطبيقها على نطاق واسع متضمنة حقوق الطفل ومظلة التأمين والرعاية الاجتماعية؛ والعمل على تحقيق العدالة بين الشباب والإنصاف، ومقاييس الصحة العامة لمواجهة الجور وعدم المساواة. وإلى جانب هذا تهتم بمناهج البحث، وتطوير نظريات حول العوامل الفاعلة فى التعامل مع الناس على أنهم أصحاب بصيرة، ولهم أهدافهم ووعى ذاتى بدلا من التعامل معهم على أنهم يحتاجون وصاية وأغبياء. تضمن ما نشرته حديثًا المشاركة فى تحرير كتاب المرجع فى البحوث الكيفية فى علم النفس (Sage, 2008) ؛ وعلم النفس الاجتماعى : المناحى التجريبية والنقدية (Mcgraw , Hill2003)؛ وكتاب مقدمة فى علم نفس الجندر والتوجهات الجنسية المفضلة.

توماس تيو Thomas Teo

أستاذ مشارك فى برنامج تاريخ علم النفس والنظرية فى علم النفس بجامعة يورك بتورونتو. وتقوم بحوثه فى تاريخ علم النفس والنظرية على أساس من التحليل النقدى التأويلى أو الهيرمنيوطيقى. ونشر فى سنة ٢٠٠٥ مقالاً بعنوان نقد علم النفس: من كونت إلى نظرية ما بعد الاستعمار. ونشر أيضا عن تحول علم النفس فى القرن التاسع عشر حيث علم النفس الفلسفى فى ألمانيا كما كتب عن تاريخ علم النفس العرقى والتعصب العلمى. وقدم حديثًا مفهومه عن العنف الإبستمولوجى فى علم النفس. وهو من بين الأعضاء المهمين فى أية شعبة تاريخية ونظرية تضمها أية جمعية دولية أو محلية وهو محرر الدورية المعروفة بعنوان علم النفس الفلسفى والنظرى. ويركز فى مقرراته الدراسية فى تاريخ علم النفس والنظرية فى علم النفس على تطبيق التفكير النقدى على خبرات الدارسين. أتاحت له خلفيته ذات التعدد الثقافى والتعدد الإثنى تكوين منظور فى النظرية النقدية يتجاوز الفروق الثقافية والأممية.

ميشيل زيفور Michael J. Zyphur

حاصل على الدكتوراه فى علم النفس الصناعى والتنظيمى من جامعة تولون سنة ٢٠٠٦ . وقبل هذا وبعده ظل محافظًا على اهتمامه النقدى بالعلاقة بين التنظيمات والبشر الذين يعملون بها. ورغم أن الاهتمامات البحثية لمايكل متسعة، بما فيها البحوث الإحصائية وأساليب البحث إلى جانب الأسس البيولوجية للسلوك التنظيمي، فإن اهتماماته النقدية تنطلق من القبول بتعدد الرؤى التى تتناول المؤسسات والأفراد.

إليوت ميشلر Elliot G. Mishler

أستاذ علم النفس المدرسى فى قسم الطب النفسى بالمدرسة الطبية بهارفارد. وهو مدير برامج التدريب فى العلوم الاجتماعية، وهو مستشار

برنامج بحث ضحايا العنف فى هيئة الرعاية الصحية بكمبريدج، وعضو بحركة مناهضة الحرب عن منطقة كمبريدج – بوسطن. وقد طبق أساليب تحليل النصوص السردية أو النثرية وغيرها من المناحى الكيفية فى المقابلات والبحوث الإكلينيكية، ونشر نحو ٦٠ مؤلفًا ما بين مقالات محكمة وفصول فى كتب وألف ستة كتب، منها كتاب الخطاب الطبي: جدلية المقابلات الطبية (Ablex, 1984) والمقابلة البحثية : السياق والسرد (Harvard university press, 1986).

ميشيل موراى Michael Murray

أستاذ علم نفس الصحة وعلم النفس الاجتماعى التطبيقي، بجامعة كيلى بالمملكة المتحدة. وعُنى بتنمية مناحٍ نفسية اجتماعية نقدية فى دراسة الصحة والمرض والشيخوخة وحسن الحال. وضع بحوثه فى إطار منهجى نظرى اجتماعى دينامى يستهدف فى النهاية الالتزام بالعدالة الاجتماعية. وكان على مستوى المنظور النظرى معنيًا بعلم النفس المجتمعى الاجتماعى والتصور الاجتماعى ونظرية التاريخ الشفاهى. أما من المنظور المنهجي، فقد كان معنيًا بالمناحى الكيفية التشاركية والمناحى القائمة على الفنون والآداب.

جيوفرى نيلسون Geoffrey Nelson

أستاذ علم النفس ويعمل ببرنامج الدراسات العليا فى علم النفس المجتمعى بجامعة ويلفريد لورير بأونتاريو كندا. تنحصر اهتماماته البحثية وأعماله العامة فى مجال علم النفس المجتمعى ويركز فيها على الوقاية والصحة النفسية المجتمعية.

دامين و. ريجس Damien W. Riggs

باحث زميل مابعد الدكتوراه فى مجال علم النفس المدرسى فى مركز البحوث الأسترالية، جامعة أدلايد. ورئيس رابطة الدراسات النقدية الأسترالية

للعرق والبَيض ومحرر مجلة جمعية علم النفس الأسترالية ومجلة ***قضايا المثليين والمثليات*** **ومجلة مراجعة علم النفس**. نشر على نطاق واسع في مجالات علم نفس المثليين والمثليات، ودراسات نقدية في العرق والبَيض وعمل في تحرير كتابين: ***في الأجسام المضادة: منظورات أسترالية ونيوزيلاندية حول قضايا المثليين والمثليات في علم النفس***، سنة ٢٠٠٤؛ وكتاب ***التحدي: دراسات في نقض العرق والبيض في دولة ما بعد الحقبة الاستعمارية***، سنة ٢٠٠٧.

كورت فورهيس Court Voorhees

طالب دكتوراه في برنامج بحوث المجتمع والعمل العام بكلية بيبودي، جامعة فاندربيلت؛ حصل على درجة الماجستير من جامعة بيبودى سنة ٢٠٠٨. يقيم ويدرس في أعالي صحراء شمال المكسيك، وعمل فورهيس على تطوير وممارسة المنظور الإيكولوجي متعدد التخصصات العلمية مما شكل عمله اليومي. وتتمحور بحوثه وممارساته العملية حول تقاطع الفقر والطبقة والبيئة الطبيعية والعمرانية. ويُدرس كذلك أساليب البحث النقدية وعلم نفس المجتمع في كلية بيبودى وعضو جمعية بحوث المجتمع والعمل العام.

المترجم فى سطور:

د. فكرى محمد العتر

- أستاذ مساعد بقسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- حصل على درجتى الماجستير والدكتوراه فى تخصص علم النفس الارتقائى من قسم علم النفس كلية الآداب جامعة القاهرة.
- نشر منفردا عددًا من الأبحاث عن ارتقاء العمليات المعرفية لدى الرضيع البشرى فى السنة الأولى من العمر.
- نشر منفردًا عددًا من الأبحاث عن ارتقاء المكونات المزاجية لدى الرضيع البشرى فى السنة الأولى من العمر.
- نشر منفردًا (وبالاشتراك) أبحاثًا فى العلاقة بين الأم والرضيع، وتأثير متغيرات الحمل والولادة فى سلوك الرضيع.
- يهتم حاليا ببحث العلاقة بين منغصات الحياة اليومية وأساليب واستراتيجيات التعايش لدى الأطفال والمراهقين من سكان المناطق العشوائية.

من بين بحوثه ما يلي:

١- منغصات الحياة اليومية لدى المراهقين. (٢٠٠٩). دراسات عربية فى علم النفس، المجلد الثامن، العدد الرابع.

٢- العلاقة بين بعض المشكلات الصحية المرتبطة بالحمل والولادة ومؤشرات القلق والاكتئاب لدى الأمهات فى السنة الأولى من الإنجاب. (٢٠٠٨). منشورات مركز البحوث والدراسات النفسية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

٣- العلاقة بين مزاج الرضيع ومؤشرات القلق والاكتئاب لـــدى الأم وبعض المتغيرات الديموجرافية الاجتماعيـــة. (٢٠٠٦). مجلـــة كلية الآداب، ملحق (١) العدد (٤).

٤- منغصات الحياة اليومية والرفض الوالدى المُـــدرك فـــى مقابـــل القبول لدى الأطفال والمراهقين سكان التجمعات حدية التحضر. (٢٠١٣). أعمال مؤتمر البحث العلمـــى الاجتمـــاعى وقـــضايا التنمية فى مصر. دار الثقافة العربية.

المراجع فى سطور:

أ.د. فيصل عبد القادر يونس

• أستاذ علم النفس بكلية الآداب جامعة القاهرة، وشغل عدة مناصب منها: مقرر لجنة علم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة (سابقا)، وعضو المجلس القومى للصحة النفسية (سابقا)، ومدير المركز القومى للترجمة (سابقا). ووكيل وزارة الثقافة للعلاقات الخارجية (سابقا)، ووكيل كلية الآداب لشئون خدمة المجتمع (سابقا)، ووكيل كلية الآداب لشئون الدراسات العليا والبحوث (سابقا)، ورئيس مجلس قسم علم النفس (سابقا).

• له بحوث عديدة منشورة فى الدوريات الأجنبية والعربية فى مجالات علم النفس المرضى والصحة النفسية والتغذية والاعتماد على المخدرات والاستهداف للمرض. ترجم وراجع العديد من الكتب المتخصصة.

• حاصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية سنة ٢٠١٣، وحاصل على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى سنة ٢٠١٣.

من بحوثه المهمة ما يلي:

Epidemiological study of developmental and behavioural disorders in three year old children: A UAE study (with others). Paper presented to: The 2nd International Conference for Medical Sciences, Dubai, October 2002.

The association between tobacco smoking and reported psychiatric symptoms in an adolescent population in the UAE. (With others). Social Behavior and Personality, 2003, 31, 5, 461-466.

The association between high-risk behavior and tobacco smoking among school pupils in Abu Dhabi, UAE. Paper Read at: Second International Conference on Violence in School: Research, Best Practice, and Teacher Training. Quebec City, Canada. May 2003.

Problem behaviors in 3-year-old children in the United Arab Emirates.(with others), J Pediatric Health Care. 2004, 18 (4), pp. 186-91.

Screening for language delay in the United Arab Emirates.(with others), **Child Care, Health and Development, 2004, 30, 541- 550.**

Studies of tobacco smoking in Egypt: A review. Paper presented at: The 40th Annual Conference of the Australian Psychological Society, Melbourne, September 2005.

Prevalence and psychosocial correlates of global developmental delay in 3-year-old children in the United Arab Emirates. (with others) Journal of Psychosomatic Research, 2006, 61, 321-326.

Factors influencing the Psychology Student in Dealing with Statistics Courses. Paper read at the Seventh International Conference on Teaching Statistics - ICOTS7, Salvador-Bahia-Brazil, July, 2006.

Prevalence of Pervasive Developmental Disorders in Preschool Children in the UAE.(With others). J Tropical Pediatrics. 2007 vol 53, no 3: 202- 205.

The Psychometric properties of the Child Behaviour Checklist/2-3 (CBCL/2-3) in an Arab Population (with others). Psychological Reports, 2007, 100: 771-776.

Direct and indirect self-destructive behaviors and mental disorders: trans- cultural differences . Paper read at the first mental health international conference Dubai, UAE, June, 2007.

التـــــصحيح اللغـــــوى: محمـــــود فتحـــــى

الإشـــــراف الفنـــــى: حـــــسن كامـــــل

يبدأ علم النفس الناقد تحديه للتيار السائد بالطعن على تاريخ علم النفس التقليدى اليمينى المحافظ، الذى يقرر أن المنظورات السائدة اليوم هى نتاج حتمى للتقدم العلمى. فى حين أن الكتابات الأحدث فى تاريخ علم النفس تقول إنه علم ذو وجهين، وجه قمعى، والآخر ليبرالى. ثم يتجه هذا الكتاب إلى تحدى الأسس الفلسفية التى قام على أساسها التيار العلمى السائد، بمناقشة معضلات موضوع علم النفس، والمعضلات المرتبطة بمناهج البحث، ومعضلات الفهم الميكانيكى النيوتنى للسلوك الإنسانى، ويقرر هذا الكتاب حقيقة مفادها أنه رغم الجهود المضنية التى يبذلها علماء التيار السائد فى جعل علم النفس أقرب العلوم الاجتماعية إلى العلوم الطبيعية من حيث الدقة والتقدم، لم تعترف العلوم الطبيعية بعلم النفس، ولم تضمه إلى منظومتها. ويطرح هنا سؤال هل علم النفس بحاجة بالفعل لأن يكون جزءًا من منظومة العلوم الطبيعية؟ وهل يصلح هذا الهدف كأولوية من أولويات علم النفس كعلم اجتماعى؟

تصميم الغلاف: هانى الشناوى